

السياسة الدولية

□ الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا

□ التبادل الطلابي في العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

□ التجارة في مناخ دولي متغير

احمد السيد النجار

□ التسويات الاقليمية في بيئة دولية جديدة

ملف العدد : د . محمد السيد سعيد

□ الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى

احمد يوسف القرعى

□ وثائق السيادة المصرية على طابا

د . يونان لبيب رزق

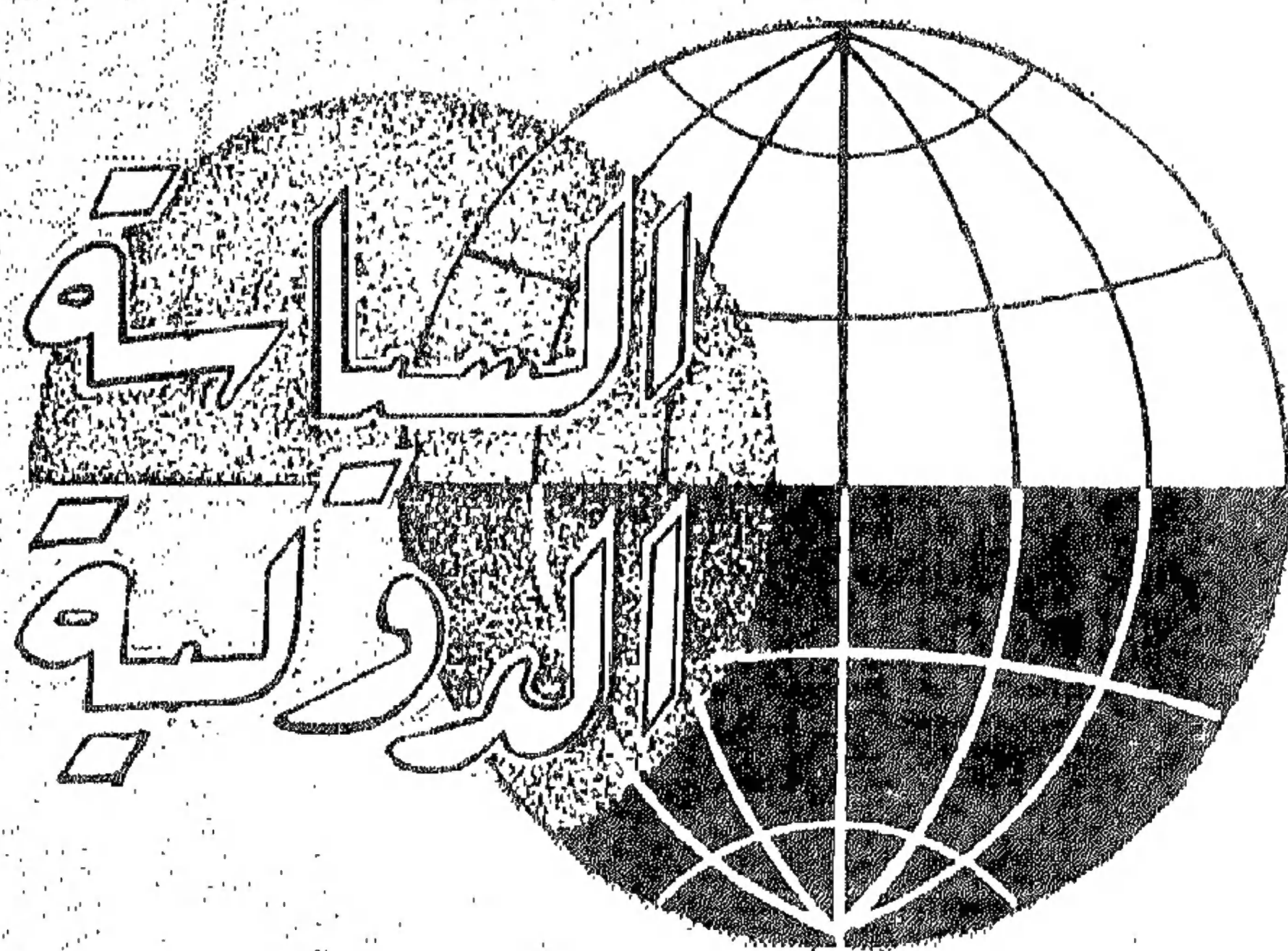
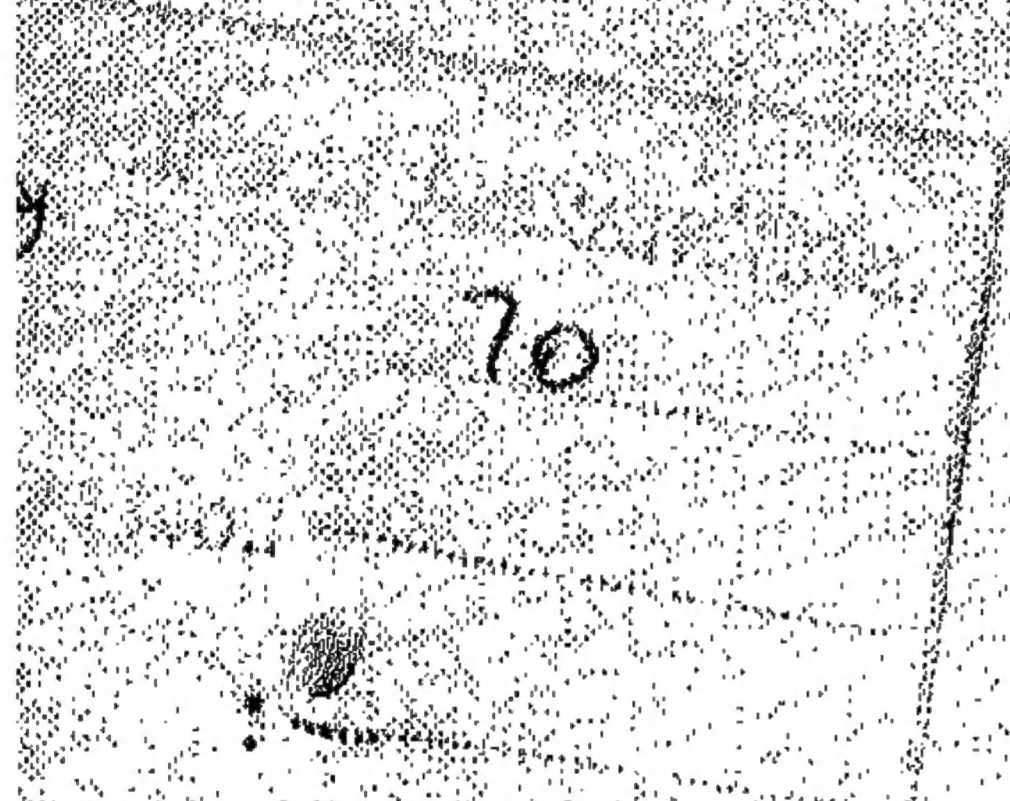
يناير ١٩٨٩

٩٥

الكتاب: كبريات
العدد: ١٠٠
العدد: ١٠٠



کتابخانه ملی و اسنادخانه
جمهوری اسلامی ایران
National Library and Archives
Islamic Republic of Iran



العدد (٩٥)
يناير ١٩٨٩

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

السياسة الدولية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

الأمر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

الضمـمـس

الافتتاحية :

- ٤ الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٨
 - ٢٢ الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي - د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا
 - ٢٤ التبادل الطلابي في العلاقات الدولية - د . رجاء ابراهيم سليم
 - ٥٠ التجارة في مناخ دولي متغير - احمد السيد النجار
- ملف العدد :

التسويات الاقليمية في بنية دولية جديدة :

- ٦٩ تقديم الملف
- ٧١ اولاً : تحليل مقارن لتجارب التسوية الاقليمية - د . محمد السيد سعيد
- ٨٨ ثانياً : التسويات الاقليمية في دبلوماسية الوفاق
- ٩٧ مفاوضات الانسحاب السوفيتي من افغانستان - حسن ابوطالب
- ١٠٣ الجنوب الافريقي - خالد السرجاني
- ١١٢ تسوية الصراع في كمبودشيا - امانى محمود فهمي
- ١١٧ امريكا الوسطى - عماد جاد
- ١٢٤ ثالثاً : التسويات الاقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية
- ١٢٩ تسوية الصراع العراقي الايراني - فتحى على حسين
- ١٣٨ القرن الافريقي - سعد كامل محمد
- ١٤٥ صراع الصحراء الغربية - مجدى على عبيد
- ١٥١ الصراع بين تشاد وليبيا - خالد العواملة
- ١٥٩ رابعاً : تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على ضوء حركة التسويات الاقليمية - د . احمد يوسف احمد
- ١٦٥ التقارير والتعليقات
- ١٧٠ الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى - احمد يوسف القرعى
- ١٧٠ المجلس الوطنى وشرعية الدولة الفلسطينية - ايمن السيد عبدالوهاب
- ١٧٠ الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط - عماد جاد
- ١٧٠ الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية - علاء سالم

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الأردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالاً . المغرب ٣٠ درهماً . البحرين ١٣٠٠ فلس . البوچه ١١ ريالاً . دبي ١١ درهماً . أبو ظبى ١١ درهماً . مسقط واحد ريال عمانى . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتاً . لندن ٢٠٠ بنى

نائب مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبيلة الأصفهاني
سوسن حسين

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السيد يسسين

- ١٧٧٠ الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج - وليد محمود عبدالناصر
- ١٨٦ أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى الجزائر - د . ثناء فؤاد عبدالله
- ١٩٤ « الاندوجو » من التعاون الوظيفى الى التنسيق السياسى - جوزيف رامز أمين
- ١٩٨ عمليات دفن النفايات فى أفريقيا - خالد زغلول
- ٢٠٦ صندوق افريقيا لدعم المواجهة الافريقية - السفير أحمد طه محمد
- ٢١٦ البنك الدولى ودور جديد مع الأرجنتين - سميرة سعيد الألفى
- ٢٠٠ انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكرى - جمال الدين محمد على
- ٢٢٥ الوفاق الصينى السوفيتى وقمة بكين المرتقبة - راجية ابراهيم صدقى
- ٢٢٢ القلائل القومية فى يوغوسلافيا - أحمد مصطفى العملة
- فى الاستراتيجية لعسكرية :
- ٢٣٧ القوة النووية البريطانية - أحمد ابراهيم محمود
- ندوات ومؤتمرات دولية :
- ٢٤٤ الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية - د . مصطفى علوى
- ٢٤٥ ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر - د . السيد عبدالمطلب غانم
- ٢٤٨ ندوة مستقبل الطاقة النووية فى مصر - خالد زغلول
- مكتبة السياسة الدولية
- ٢٦٩ كاريكاتير الصحافة العالمية
- مجلات السياسة الدولية - إعداد : سوسن حسين
- ٢٧٢ أربعون عاما على قيام الدولة الاسرائيلية - مقدمة المجلات
- ٢٧٣ نحو إقرار السلام فى الاراضى المقدسة - بقلم وليد خالدى
- ٢٧٩ العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئى - د . غسان سلامة
- ٢٨٦ أربعون عاما من السياسة الخارجية الاسرائيلية - جيديون رافائيل
- شهريات الاحداث الدولية :
- ٢٨٧ سبتمبر ، اكتوبر ، نوفمبر ١٩٨٨
- وثائق السيادة المصرية على طابا : د . يونان لبيب رزق
- ٢٩٧ الكشاف التحليلى للسياسة الدولية عام ١٩٨٨
- ٣٢٢

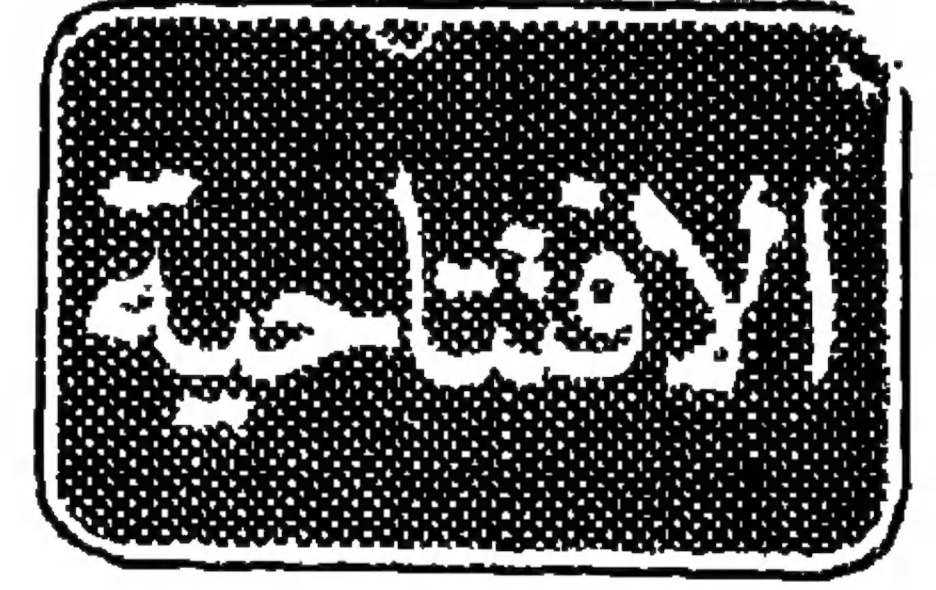
الإدارة والتحرير والاعلانات :

شارع الجلاء - القاهرة

ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر + جنيهاً ، البريد العربى الأفرى

بالبريد الجوى ٢٠ دولاراً ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٠ دولاراً



الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٨

يعرف الشعب المصري ، الذي اقام اول دولة في التاريخ ، رواها الى جانب النيل، عرق الانسان ، ان مرور السنوات في حياته ، لا يكون له من معنى ، الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهمه من افكار ، وما تقدمه من بذل . وعلى هذا الأساس ، وفي ضوء ذلك المعيار ، يكون تقييمنا لأداء الدبلوماسية المصرية ، على مدى العام المنصرم ، في كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا .

وفي الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدي رسالتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسئولية والوعى .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الحضارية اصولها في جذور الزمن ، هي في جوهرها التاريخي حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعي ان يكون انتماء مصر الافريقي ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الافريقية ، بمصالح الأمن القومي وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

وكان عام ١٩٨٨ ، عاما افريقيا متميزا ، إذ احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحدة الافريقية . ذلك التجمع الافريقي الكبير ، الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم . ففي يناير الماضي ، احتضنت مصر مؤتمرا علميا دعت اليه العديد من قادة الفكر في افريقيا ومن اساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيري السابق اوبيسانجو والرئيس المكسيكي السابق لويس اقشيفريا والسيد /عبدى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، في محاولة للتصدي ، بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظماتنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لأنطلاقة افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين . كما كان المؤتمر تجسيدا وتجديدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التي عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم في تاريخها الطويل بغرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التي انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من أجل انتصارها .

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية ببوبيلها الفضى ، الذي سيظل بكل تأكيد علامة هامة في مسيرة الوحدة الافريقية . ذلك ان مبرور

لقد علمتنا دروس التاريخ أن السلام لا يكون مع انتهاك الحق واحتلال الأرض والخروج على الشرعية ، كما أن الأمن لا يتحقق بالتوسع الاقليمي وتكثيف السلاح وارهاب الغير واتخاذ المواقف المتطرفة الراضية .

محمد حسنى مبارك
في خطابه امام مجلس الشعب
في افتتاح الدورة البرلمانية
نوفمبر ١٩٨٨

واذا كانت معارك البناء الداخلى هي التى تشكل بؤرة اهتمامنا المشترك ، ومحور تعاوننا المتبادل ، فإن السلام الأفريقى والعالمى ، هو البيئة المواتية التى نعمل من أجل توفيرها ضمانا للتطور والتقدم الذى نسعى الى تحقيقه .

.....

ان علينا كدول صغيرة ومتوسطة ، فقيرة ونامية ، ان نتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تمسكا كاملا ، كما أن الأمم المتحدة كمنظمة دولية جامعة ، تحظى منا نحن شعوب العالم ، بكل الثقة ، وان من واجبننا الدفاع عن وجودها والعمل على دعم فعاليتها ودورها .

محمد حسنى مبارك
من خطابه الافتتاحى لمؤتمر رابطة
الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية
نوفمبر ١٩٨٨

ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رص الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من أجل المستقبل . كما أن احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الأفريقى واعادة بعث القيم النضالية واحياء الأمل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصاعب التى تواجهها . فضلا عن ذلك ، فقد اشاعت احتفالات اليوبيل الفضى ايضا الاحساس ببلوغ سن الرشد وبضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصرية والجوهرية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، ان أهم ماتميزت به القمة الرابعة والعشرون روح التضامن والمصالحة واجواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقياس .

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها . وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى اديس ابابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعاني منها الدول الافريقية على اختلافها ، احد ابرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهت إليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندوا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصرى على اساس ان السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية

الأفريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية - الرامية الى حل مشكلة الديون - يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولا بد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جو من التعاون الدولي المكثف .

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة أنشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هي من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما اصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تبلورت في عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التي تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية . وتؤمن مصر بان الجماعة الاقتصادية الافريقية المنشودة ، ينبغي ان تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التي لها قدرة اكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالية .. الخ . اي جماعة للانتاج وتفتح الطريق امام المبادلات ، وللتنمية الثقافية . جماعة تركز على « الانسان الافريقي » في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، استثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وقدرة فائقة على البذل والعطاء .

ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الافريقيين خلال الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٨ بمشاركة اتحاد الاستشاريين الافريقيين والعديد من المندوبين ومن الدول الافريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفي كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانيات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .

وفي الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل اقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الافريقية بعامه ، كما تولى مصر عناية خاصة للاسهام بكل ما تستطيع ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الافريقية الشقيقة ، وفي العمل على تقديم مايتوفر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية في مختلف قطاعات التنمية الافريقية . وقد قدم الصندوق المصري للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، المنشأ عام ١٩٨٠ ، ومايزال يقدم المئات والمئات من الخبراء لأكثر من اربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة في مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرى والهندسة والتكنولوجيا والاعلام والتمريض والملاحة والأمن والدبلوماسية وغيرها .

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هي ذات فائدة ايجابية في دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه ان يلعب دورا أساسيا وفعالا في بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها . وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد بدأنا نحن في مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم في عمليات التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية ، وذلك عن طريق اشراكهم ، في الوفود الى الدول الافريقية ، وحفزهم على عقد الاتفاقات التي تساعد على التعريف بعضهم ببعض ، وعلى تبادل المعلومات المفيدة بينهم .

واذا كانت مصر تشارك بايجابية في مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الافريقية ، فقد شهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التي تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٢١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمي الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وبزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندى وافريقيا الوسطى ، والذى يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التي تعنى « الاخاء » ، والتي وجد المؤسسون في منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعانى التآخي والتعاون والمصلحة المشتركة .

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هي اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التي سبق ان شاركت في المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد في كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية ، الامر الذى اضىفى ، ولاشك على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا اكثر شمولا وتنوعا ، كما اثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما اسهم في بلورة مفهوم (الاندوجو)

كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق اسس التعاون الاقليمي متعدد الأطراف . ويمكن القول ان مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز اساسا على تعميق اوجه التعاون في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملي الذي يتجسد في مشروعات اقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلوكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذاً للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمي بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار المثمر بين الطرفين ، الا انه من الأهمية بمكان أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالاً وتبادلاً بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الأفريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فردياً وجماعياً . وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الأفريقية . اذ ليس من المصلحة ان يشكل التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطاً كبيراً ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق . فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عدداً من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ ابريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد ، وفى الفترة من ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون وفى الفترة من ٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون . وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ - ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ ابريل - أول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس .

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقاً من ايماننا بان مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيزل مرتها بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بان هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الأفريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لاينبغى ان تكون سوقاً مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقاً مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الأفريقية .

وفى اطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيساً لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

وإلى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ - ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ،

بزيارات الى كل من زامبيا والموزمبيق وسوازيلاند في مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر في ابريل ١٩٨٨ ، والى زائير في يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبتسوانا في يوليو ١٩٨٨ ، والى بوروندى ورواندا واوغندا في سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك - التى حملها السيد وزير الدولة - في مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانورئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تقف في مواجهة اشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، أهمية خاصة واستثنائية . وقد اكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، في مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفي معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الافريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء .

وفي لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة من ١٩ - ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لسفراء مصر في دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا في كل من انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا في مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الافريقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقية كلها . وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر في دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموفدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها الآن وفي المستقبل .

وجدير بالذكر ان مصر تسهم في « صندوق افريقيا » الذى انشأته دول حركة عدم الانحياز في عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها في مختلف المجالات الاقتصادية والتنمية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها امام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع في هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة في دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانئ لعناصر الأمن في دول الجنوب الافريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة في حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الافريقى وحركة سوابو المناضلة في ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الافريقى ، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة ، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة في يونيو ١٩٨٨

وتأتى مشاركة مصر في الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ في مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازفيل بين اطراف التفاوض الاربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها في الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط اخر معاقل الاستعمار عن ارض افريقيا ، والذى تؤمن مصر بانه سيكون في ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبنا المناضل في جنوب افريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز .

واذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الافريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الافريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الشقيقة في الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد ادركت مصر من ناحية اخرى ، أهمية المضي بخطوات اسرع في تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الافريقية المتجاورة ، انطلاقا من ايماننا بعدم وجود اى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى اسرة واحدة .

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ في العلاقات بين الدول الشقيقة في كثير من أنحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الافريقية العليا فوق كل اعتبار . ولعل من الامثلة الايجابية لتحسن العلاقات بين الدول الافريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العام الماضى ، في منطقة القرن الافريقى ، وفي المغرب العربى ، وفي العلاقات بين ليبيا وتشاد .

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بوروندى ورواندا واوغندا في سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على ان ينقل لأخيه الرئيس البوروندى مشاعر مشاركتنا لهم في الأزمة التى تمثلت في التوتر العرقى بين عنصرى البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو ما يعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على ما يمكن تقديمه الى بوروندى الصديقة التى نعى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتماؤنا

الواحد لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على ان يسوده السلام والرخاء والتقدم . كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا . كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة اوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين اثيوبيا والسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة اجواء الوفاق والتلاقى والتفاهم وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل مامن شأنه انهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الاثيوبية . ولاشك ان الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الاثيوبى فكرى سلاسى فى الفترة من ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ حاملا رسالة من الرئيس الاثيوبى منجستو الى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس ابابا فى اواخر نوفمبر الماضى ، انما يأتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم اسس السلام السودانى الاثيوبى .

ولا يخفى ان مصر ترى ان أمنها القومى المتصل بالمياه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصاد المصرى ، الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المجاورة لها . واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى - الأفريقى داخل القارة وخارجها - وتؤمن مصر ايمانا عميقا بان الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى ان نتجاوز الأزمة الراهنة ، وان نقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن أجهزة الحوار العربى - الأفريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولعله من تباشير الأمل ان يشهد الشهر الاخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الأفريقى فى جادوجو ببيوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة اسباب وعوامل وامكانات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى - الأفريقى ، والتمهيد لعقد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثانى للجنة العربية - الأفريقية المنشودة .

وتؤمن مصر ، بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية الأفريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك ان الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

واذا كان الشعب المصرى قد وقف على الدوام مؤمنا بالارادة الأفريقية الواحدة ، كما اصر على ان تكون ارضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المتراصة على مدى القارة الأفريقية ، فانه على يقين من ان ارادة الحياة فى القارة الأفريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من اجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى واحترام حقوقه وبعث الحيوية الخلاقة فيه . وعليه كانت مصر من اوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الأفريقيات للعمل على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الأفريقى حقيقة مادية . كما انه شرف تعزبه مصر ان يتم انتخابها عضوا فى اول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وان يحتل الفقيه المصرى - عضو اللجنة - منصب نائب رئيسها .

ومن دواعى اعتزازنا كذلك ان احتضنت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب خلال الفترة من ١٧ - ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ .

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الأفريقية ، والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لإربطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الأفريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحن الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى .

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لإربطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، برئاسة الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وقد شارك فى هذه الدورة الى جانب الأحزاب الاعضاء ، الأحزاب المراقبة ، وحركات التحرير الأفريقية ، والتى بلغ عددها ستة واربعين حزبا ينتمون الى اربعين دولة افريقية واوربية واسيوية .

وإذ يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الإيجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وإبرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية . فالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات مماثلة مع الأحزاب السياسية الأفريقية فى كل من غينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساو تومى وبرنسيب وموريشيوس . وهكذا ، فإن الشعب المصرى مايزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الأفريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الأفريقية .

الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لعروبيتها ، واقترن بهذا الوعى غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيل من تلك الوحدة ، أو فصم عرى الروابط القومية بين أبنائها .

ويمكن القول بصفة عامة أن ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الإقليمى العربى ، على وشك أن يبدأ . فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، فإنه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدأ نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العلاقات العربية - العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويتمثل ذلك الانفراج فى تحقق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى اعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا جاءت الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأراضى المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى أن القلب العربى الذى كان يتوقف عن الخفقان ، قد بدأ ينبض من جديد .

وإذا أردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحول الإيجابى ، فإن الرؤية المصرية تقرر بوضوح وحسم أنه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ماجرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا امام لحظة انعطاف تاريخى .

لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى - الاسرائيلى الرسمى .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الأحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض نفسها على ارض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل . وترى مصر أن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وإبعادها ، وماتحمله فى طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة . فهذه الانتفاضة - فى تقييم الدبلوماسية المصرية - قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما أنها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا وباصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على طرح اسئلة عملوا على تفادى طرحها .

وإذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كانت هى بداية التحول فى الموقف برمته ، فإن الدبلوماسية المصرية ترى أن قرار العاهل الأردنى بإلغاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية ، بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، إذ أكد القرار الأردنى بوضوح ، أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وكشف بجلاء عن تأييد الأردن الكامل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو ما يمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما . كما كان القرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى ادارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، كما يضع اسرائيل أمام مسئولياتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها ، باعتبار أنها المسئولة عن الشعب الفلسطينى .

ويجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم استطاعت الدبلوماسية المصرية ان تعبر بأزمة الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه في اجتماع العقبة يومى ٢٢ - ٢٣ اكتوبر الماضى ، مابين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطينى عرفات .

وكان لابد للتطورات ان تتداعى ، ففى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، اعلن الفلسطينيون ، فى نهاية اعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى يعلن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس تحت الاحتلال الاسرائيلى ، تكون للفلسطينيين اينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبى ، وتلتزم بمبادئ التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الاردن ، على اساس كونفدرالية تقوم بين الشعبين طوعا واختيارا . كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع اطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

كذلك دعا البيان الى انسحاب اسرائيل من الاراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، والغاء جميع قرارات الضم واللاحق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لوضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة ، حتى تنهى الشروط المواتية لانجاح اعمال المؤتمر الدولى .

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التى اعلن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لايقبل أى تشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فأثروا البقاء فى المازق الصعب .

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك ، فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف . وفى جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، اعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية تركز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على مايلى :

اولا : بذل جهود جادة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الخاص باحلال السلام فى الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران .

ثانيا : المطالبة بوضع الاراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى .

ثالثا : العمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربى - الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى فى اطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح ، وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى التحرر الوطنى واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وفى حقيقة الأمر ، وقبل صدور القرار التاريخى بازالة العقبات امام بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرية على اعلى المستويات ، على اقناع الادارة الأمريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكى يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخى على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة .

ومن هنا تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، ويشاركها فى هذا كل القوى المحبة للسلام ، ان تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، واننا لننتطلع ان تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابى فى هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره فى تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وان يمتد السلام الحقيقى والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو امر لن يتحقق ، الا بقيام حد ادنى من العدل والكرامة لجميع شعوب ودول المنطقة ، ولايمكن ان يقتصر ذلك على طرف دون آخر .

والمجتمع الدولى يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية أن ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أكدته البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف

المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، والذي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعي الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمي ، وعدم السماح لطرف واحد ، بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولي وارادته . .

وهكذا تؤكد مصر انها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت وسوف تواصل في المستقبل جهودها ، بصبر ومثابرة وعزم واصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التي توفرت في هذه المرحلة ، لاجراج القضية الفلسطينية من حلقة القرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام في العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطيني على مشارف الفجر .

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية - الفلسطينية ، فان أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومي بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفي تجاوب دافئ وودى وملمس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها . والذي لا شك فيه أن الضلع المصرى - الفلسطينى ، هو ضلع أساسى في كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة ايقاع هذا التجاوب ، ودفئه الملحوظ ، دليل اضافى جديد على تحمل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر .

ولعل أبرز ما شهدته العلاقات المصرية - الاسرائيلية على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ، بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ . وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى في عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية . وقد دارت المساجلات منذ الاتفاق المصرى - الاسرائيلى على مشاركة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وأسهم في ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية ولتاريخية وقانونية عدد من أبرز أساتذة الاختصاص المصريين . وهكذا لم تال مصر جهدا في اثبات شرعية سيادتها على طابا ، متذرة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة والصبر والايمان بعدالة قضيتها .

وفي مجال المفاوضات التى دارت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذى في روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمن النص على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والانسحاب الاسرائيلى الى خلف العلامات فور تحديدها .

والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه ، وتؤدى الى تحسين المناخ السياسى في المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية فيها .

وعلى المستوى العربى العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة في فترة سابقة . فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب في الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر - بوزنها الاستراتيجى - يعد خطوة بالغة الأهمية في هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت أهدافها تجاه اقرار السلام في الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

- ١ - حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الأبد .
- ٢ - مصر مع العرب في الخليج ضد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم ايضا ضد اضعاف أى طابع عرقى أو طائفى عبي ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ - مصر مع العرب في الخليج ، وبالتوازي مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .

٤ - مصر تؤمن بحقيقة أن الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن القومى العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفى بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية ، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرها من المدن العراقية والايرانية ، وصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل .

ولكن صمود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جبهات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى - الايرانى ، فى أواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

واذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل أن تثبت إيران حسن نواياها ، لأن تفهم إيران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى سلام وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع أن يتذكرا حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى أسفرت عنها هذه الحرب المأسوية ، وكيف أن العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغى أن يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانيا ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وأن مصر التى تتابع عن كثب ، وبكل اهتمام ، سير المفاوضات العراقية - الايرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالاجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أعرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المسئولية فيها ، ولا تزال الأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيق ملامحه القومية ، وأقلح المثأمرين فى شردمته وتفتيت قواه بالسلاح . كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة أحدهما الأخرى ، فاننا نلمس خلال ذلك ، تعالى نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو يندثر بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى .

واذ تتناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنب أنفسهم بمخاطر المعاناة والتقسيم ، فاننا نود تأكيد حقيقة ان الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا .

واذا كانت المأساة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وانما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا . وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يعرف المجاملة أو انصاف الحلول . كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضييه . ولكن الى جانب الجرح اللبناني الذى مايزال غائرا فى الوجه العربى ، فان ثمة ما يشير الى ان الحلم القومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين أكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فهناك ما يؤكد على مدى العام الفائت ، أن الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبوا الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح

جهد مشترك يستهدف إقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التي شهدتها قضية الصحراء الغربية في الشهور الماضية ، وترى أن مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهوده البناءة لتسوية الوضع ، مادامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للأمام ، وتتطلع مصر الى التنفيذ الفعلي لهذه المقترحات ، وإلى تحقيق المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التي أقلق المجتمع الدولي والعالم العربي والأفريقي طويلا .

وفي شبه الجزيرة العربية تستقر العلاقات بين اليمن الشمال ويمن الجنوب عند نقطة توازن جديدة ترضى مصالحها المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكري أكثر من مرة الى حافة الخطر .

وفي السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن أن يدرك أن أخوة الوطن ينبغي أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وإن كانت أخوة الدين أو أخوة العرق .

وإذا انتقلنا الى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فإنه يمكن القول بصفة عامة أن السنة الماضية قد سجلت تناميا واضحا في هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين الجزائر في الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ . وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا التذر اليسير ، وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على اختلافها .

والى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول سائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فإن العام الفائت قد شهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على إنشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيدا لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العربيات ، وتحقيقا للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة في توطيد وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات .

وهذه الدول بالإضافة الى الأردن ، التي تم إنشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان في سبتمبر ١٩٨٤ ، هي الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدفا لت تنمية التعاون في مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية ، وفي ميدان الشئون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار .

فإذا بدأنا بالعلاقات المصرية الاردنية ، يمكن القول دون مبالغة أنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء في المشاعر ، والتطابق في الرأي ، والتماثل في التوجه ، والتوحد في النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التي تربط بين دولتي الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت أقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور في كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التي تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك .

أما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك أن الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربي الشقيق أربع مرات خلال عام واحد في يناير ويونيو وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا بالمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين . هذا الى جانب الزيارة التي قام بها السيد/رئيس الوزراء الى العراق في يونيو العام الفائت على رأس الجانب المصرى في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق . كما شهد العام الماضى كذلك تبادلا في زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين في حركة دائبة من أجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها .

وإذا تناولنا العلاقات المصرية - السودانية ، فلاشك أن العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما أن خصوصية هذه العلاقة ، هي صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، وربطت بين شعبى وادى النيل .

وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك الى الخرطوم في الاول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة أن هموم السودان ، هي هموم مصرية ، وأن هموم مصر هي هموم سودانية ، الأمر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى أعلى مستوى ، ومع ذلك ، فإن هذه الزيارة ، ورغم أنها لم تستغرق الا عدة ساعات ، كانت تحمل أكثر من مغزى ، لأنها ركزت على الثوابت ، ولم تنزل الى التفاصيل ، فالرئيس قد أعلن في الخرطوم وليس في القاهرة ، أن جوهر العلاقة المصرية - السودانية هي الأصل ، وهى الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن أهمية الوحدة الوطنية في السودان بمفهوم

أشمل مما هو شائع ، باعتبار أن هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين الشمال والجنوب في السودان ، وإنما بيت كل أطراف السودان شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية في السودان ، في سياستها الجغرافية الشامل ، وليس في إطار الاستقطاب التقليدي بين شمال السودان وجنوبه . وبالنسبة لميثاق الاخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية - السودانية برئاسة رئيسي الحكومتين ، هي الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العلمى .. فقد حان الوقت الذى تتوثق فيه العلاقات المصرية - السودانية ، عبر المصالح المحسوبة لمواطني البلدين من خلال تكامل مواردهما ، ذلك أن معايشة المواطن المصرى ، والمواطن السودانى لنتائج التعاون الوثيق ، لا تتحقق الا بالعمل المشترك والجهد المشترك الذى تنعكس آثاره الملموسة على شعبي البلدين .

ولقد بدأت المساعدات المصرية في الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذى وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم في صيف العام المنصرم ، بعد أن أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن أخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات . وإذا كان السودان هو العمق الاستراتيجى لمصر ، فإن مصر ايضا هي الامتداد الجغرافى لوادى النيل ، ذلك الوادى الذى يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ما شاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا في السراء والضراء .

وعن العلاقات المصرية - السعودية ، فلا شك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى دول الخليج ، والتى إستهلها بزيارة المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزارى من الجانبين على مدى العام الفائت .

وأستطيع أن أقول أن البلدين يبدآن الآن عملية سياسية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربى القادم ، ذلك أن العلاقات الأخوية والشقيقة التى تربط بين الشعب المصرى والشعب السعودى لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقى للقوة المعنوية العربية ، والاساس المتين للتضامن العربى الفعال .

وفي الحقيقة فإن علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات في منطقة الخليج ، تقوم على دعائم قوية من الاخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذى يبذله الانسان المصرى في مسيرة التحديث والاعمار التى حققتها هذه الدول الشقيقة . ولاشك أن الانسان المصرى في جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصرى بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربى الواحد ، وبالمصير العربى الحتمى ، في ظل قناعة لم تتزعزع عنها مصر يوميا ، بأن قوة أى وطن عربى ونموه وتحديثه ، هو قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين .

ولعل الزيارة التى جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج في يناير ١٩٨٨ ، وكانت بمثابة التأكيد على معنى الالتزام المصرى تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ماينبغى عمله في المرحلة القادمة . كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر في مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على مايقوم بين الآخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق .

وعن العلاقات المصرية - المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، أن اجتماع طاقات الدبلوماسية المصرية والمغربية ، انما هو في صالح العرب . ومن أجل وحدتهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولعلاء كلمتهم ، ولكسب أكيد لقضية السلام والأمن والاستقرار . ولقد أكدت دوما هذه المعانى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الأخص تلك الزيارة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك الى المغرب في فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التى تمت في الاتجاهين على مدى السنة الماضية .

ولاشك أن امكانيات التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتغوى بمراحل حدود ما هو كائن بالفعل .

أما العلاقات المصرية - التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفي مختلف المجالات في العام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادى البكوش رئيس الوزراء التونسى الى القاهرة في ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعى عن هذه الحقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الجزائرية ، فقد سجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الحساسية من غيوم عابرة كانت مجرد سحبيات صيف سرعان ما انقشعت . وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية في الجزائر تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وايمانها

القومى ، وهكذا ستظل العلاقات بين البلدين دوماً على ماهى عليه من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعى أمام وضوح المقاصد ، وتهىي الأجواء لمناخ جديد .

وعن العلاقات المصرية - السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسنى مبارك ان أعلن صراحة انه يمد يده مبسوطه دائماً الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الاسد كعهده فى ملاقاته كل نظام عربى فى منتصف الطريق تجرداً من كل مصالح أو مطامع خاصة وقد شهد العام الماضى محاولات وساطة قام بها العاهل الاردنى تم على أثرها وقف الحملات الاعلامية ولعل ماسجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات إيجابية للرئيس الاسد مايفتح الطريق أمام تخاطب عقلى وقلبى خالص .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الانحيازية والعالمية

ان التزام مصر بفلسفة الانحياز ظل على الدوام من المقومات الاساسية والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية كعضو مؤسس فى هذه الحركة ولقد استمدت مصر إيمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم ويحكم تراثها الثقافى الافريقى والعربى والاسلامى المتنوع وانتمائها الى العالم الثالث ونتيجة لتجاربها المديدة مع القوى الاستعمارية الامر الذى يعنى ان تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيراً عن تعدد مجالات الدور المصرى ودعامة تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

واذا كانت مصر قد استعادت فى عهد الرئيس حسنى مبارك دورها النشط فى عدم الانحياز وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ورأت ان صالحها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين فقد تهيأ لها ان تدرك بوعى متزايد ماطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامة وان ترى ضرورة وحيوية ان تتوافق حركة عدم الانحياز مع عالم تغيرت علاقاته الدولية .

وفى الحقيقة كشف عام ١٩٨٨ المنصرم عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات وتمثل مرحلة أكثر تقدماً على طريق التعايش السلمى الايجابى والتى يمكن لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها ان تهيىء المناخ السياسى الملائم لعملية نزع السلاح الشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وكان من الضرورى ان يتبلور ادراك الدبلوماسية المصرية للتطور الجديد فى عمل فاعل على الساحة الافريقية التى تنتمى إليها مصر اقليمياً والتى تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهداً من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية افريقية لدور حركة عدم الانحياز وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب فى هذه المرحلة الراهنة وكان ان نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى انعقدت فى اديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ يؤكد على ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شامل ومفتوح وأنها على استعداد للاسهام فى تحقيقه مساهمة كبيرة ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويوصى بأن تبدأ حركة عدم الانحياز عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وعلى مدى الشهور الماضية نشطت الدبلوماسية المصرية فى الاتصال مع الاطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الافريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دوراً ريادياً فى حركة عدم الانحياز فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك ان الحركة فى تناولها للقضايا الدولية والاقليمية لايمكن ان تظل منغلقة على نفسها وعلى أفكارها منفصلة عن حقائق الاوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك فان عليها ان تقيم جسوراً من التفاهم والحوار مع سائر الاطراف المعنية بما فى ذلك القوتين العظميين بدلاً من اسلوب المواجهة والتحدى معهما .

ولما كنا ندرك ان حركة عدم الانحياز لاتستطيع تغيير الاوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى وأنها فى الوقت نفسه لاينبغى ان تترك مصير العالم بين أيدي القوتين العظميين فان دورها ينبغى ان يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للاوضاع الدولية بأسلوب الحوار وليس مجرد معارضة هذه الاوضاع أو الاستسلام لها ، وانتهى تقييمنا مع الاصدقاء الى ان هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة وانه لا بد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ومن هذا المنطلق كان سعى الدبلوماسية المصرية الى ان تتولى رئاسة الحركة فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها وماضيه داخل حركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الاطراف بما فى ذلك الدول غير الاعضاء فى الحركة وفى

مقدمتها القوتان العظميان كما ينبغي ان يكون لهذه الدولة القدرات والامكانيات المطلوبة لتولى المسئولية في المستقبل وقد نجحت مصر بتعاونها مع الاطراف الاخرى المتفهمة لنفس المنطق في ان ينتهي المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ في قبرص الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التي ستعقد في سبتمبر من عام ١٩٨٩ وجدير بالذكر في هذا الصدد ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في قبرص قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر في منهجية الحركة .

وفي بلجراد التي زارها الرئيس محمد حسنى مبارك في سبتمبر ١٩٨٨ طرحت مصر ذات الاسئلة التي كانت تشغل بال يوجوسلافيا واتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة افاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة التي هي في الواقع ليست مرحلة اخرى من مراحل الوفاق وانما ربما كانت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية برمتها .

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤتمرات التي تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابي تتمثل في بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الاقليمية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويهدد مواردها ويهدر طاقاتها .

فقد سجل الوضع في افغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم كما نجحت الامم المتحدة وسكرتيرها العام في لعب دور فعال في تقريب وجهات نظر الاطراف المختلفة وهو ماسمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل بعد ان عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا . وتود الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد ان تحيي القرار السوفيتي بالانسحاب من افغانستان الدولة العضو في حركة عدم الانحياز وإعلانه عن نيته في تنفيذه الامين له ، الا ان هذه التطورات الايجابية لا يجب ان تنسينا ان الحل الحقيقي والنهائي لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتمكين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال وبعودة لاجئيها ووقف التدخلات الاجنبية .

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفانت تحركا ايجابيا تحت اشراف الامم المتحدة بشأن القضية القبرصية يدعونا الى التطلع الى مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة اراضيها في اطار دولة فيدرالية غير منحازة تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية وتأمل مصر في ان يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصى وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى إمتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية طبقا لرغبة شعبها في توحيد شطرى كوريا .

كما نأمل في ان يساعد هذا التطور على تهدئة الاوضاع في امريكا الوسطى وتمكين دول امريكا اللاتينية في اخذ مصيرها بين ايديها بعيدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة والتي توجت باتفاق دول امريكا الوسطى الخمس للمرة الاولى على توقيع وثيقة جواتيمالا في السابع من اغسطس ١٩٨٧ التي تتضمن أسس تسوية المشكلة وباعتبارها محاولة تمثل منعطفا جديدا صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة .

وفي مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث في كل من اسيا وامريكا اللاتينية تحرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية في قارات العالم الثالث ، خاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط بشدة علينا جميعا وتفرض التراجع على عملية التنمية في بلادنا وتهدد أنماط حياتنا بشكل عام .

وعلى نطاق القارة اللاتينية فان ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتيني لسياسة مصر الخارجية وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التي أحرز البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى في مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتي يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وخاصة في مجالات التسليح والطاقة النووية مايسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها لصالحهما الثنائى او في إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول اخرى نامية وخاصة الدول الافريقية ، ولعل من ابرز ميزات هذا النوع من التعاون انه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانيات دفع العلاقات المصرية اللاتينية الى الامام في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية والعلاقات المصرية مع سائر دول القارة علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى في الشرق الاوسط وافريقيا وانها نموذج رائد وجاد في تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول امريكا اللاتينية فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ضم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ - ١٥ يونيو كما قام وزير البترول الفنزويلي بزيارة الى مصر يومى ٢٢ - ٢٣ إبريل من العام الماضى وذلك فى إطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ومن أجل تحقيق الثبات والاستقرار فى السوق البترولية .

وفى شهر إبريل ١٩٨٨ قام رئيس مجلس الشعب بزيارة الى المكسيك كما قام وزير الزراعة المكسيكى بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ - ١٤ إبريل ١٩٨٨ ومن ناحية اخرى قامت مصر بتنظيم اسبوع سياسى ثقافى فى عدة ولايات مكسيكية وفى ديسمبر الفائت قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكى الجديد ساليناس دى جورتارى تعبيرا عن عمق الصلات القائمة بين البلدين وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الكوبيين فى الحكومة والحزب والبرلمان استهدفت العمل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهمية تدعيم حركة عدم الانحياز فى المرحلة القادمة وفى ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، هذا والجدير بالذكر ان نائب وزير خارجية كوبا كان قد زار مصر مرتين خلال العام الفائت فى شهرى فبراير ومايو .

وان تتمسك مصر فى علاقاتها الخارجية جميعا بسياسة عدم الانحياز وبمواصلة العمل على ان تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها واذ تحرص على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، فان مصر تحرص كذلك فى علاقاتها مع القوتين الاعظم على الا يكون احتفاظا بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى على حساب علاقاتنا مع الدول الاخرى .

وتتابع الدبلوماسية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ماتشده العلاقات بين القوتين الاعظم من وفاق وانفراج تمثل فى نجاحها فى تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة والتى سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع فى موسكو والخامس فى الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة اللقاء الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لخطابه أمام الجمعية العامة المتحدة فى ديسمبر من العام الفائت .

ولقد رحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ايمانا منها بضرورة مساندة الجهود الهادفة الى تدعيم السلام والامن الدوليين وأملانا ايضا فى ان يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفاهم بين القوتين الاعظم اثره على ازدياد فرص التسوية السلمية ليؤثر التوتر العالمية .

وعلى مدى العام المنصرم قامت مصر بأكثر من خطوة فى مجال تحقيق توازن علاقاتها مع الدولتين العظميين ومع العسكريين الغربى والشرقى وفى هذا الاطار واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين الولايات المتحدة فقد حرص كلا الطرفين على الابقاء على ما تتميز به علاقاتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق فى وجهات النظر بالنسبة لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات كما عمدت الولايات المتحدة بصفة دائمة على التاكيد على احترامها لاستقلالية القرار المصرى بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية كما شهدت العلاقات مع نهاية العام ترحيبا واضحا سواء بالنسبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك مسيرة السلام فى الشرق الاوسط ومواجهة الحقائق والاعتراف بعدم إمكانية التخطئ المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين او الاستمرار فى تجاهل حقوقه الوطنية وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير وذلك بالبدء فى الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية أو سواء الاسهام بأكبر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولة المصرية العصرية أو الدخول فى مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة ومن ثم يمكن القول بايجاز ان عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٨ لتدفع الدفء من جديد فى العلاقات المصرية الامريكية كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك فى عملية السلام من خلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى من سلم الاولويات المتعلقة بالمنازعات الاقليمية والدولية التى تعالجها الادارة الامريكية كما يارست مصر الاتصال المستمر مع الادارة الامريكية حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلامية والامساك بفرصة السلام السانحة .

ومن ناحية اخرى أصرت مصر على الابقاء على الدور الامريكى الحيوى بالنسبة لأهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطابا بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط واصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم والالتزام بها كما عكست الزيارات المتبادلة لمستويات المسؤولين فى البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه كل من القاهرة وواشنطن للابقاء على قوة الدفع فى العلاقات المصرية - الامريكية

وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الامريكية الى مصر تغييرا ملحوظا فى عام ١٩٨٨ مقارنة

بالعام الذى سبق رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجز الميزانية الامريكية وخفض برنامج المساعدات ككل ولكن لم تستجب الادارة الامريكية لطلب مصر بزيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية وظل الجزء الذى ووفق عليه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد .

وفيما يتعلق بالجانب العسكرى من العلاقات المصرية - الامريكية فقد تميز العام الماضى بتعميق التعاون العسكرى ومن اهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصرى ووزير الدفاع الامريكى وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة M.II. اما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربى وخاصة دول المجموعة الاوروبية فقد شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا والفاثيكان وتركيا واليونان في فبراير ١٩٨٨ ومرة اخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا في سبتمبر من العام الماضى مايعكس الاهمية الكبيرة التى تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول .

ولا يخفى ان الدبلوماسية المصرية تعتقد ان الوقت مناسب الان اكثر من اى وقت مضى لتحريك الدور الاوروبى من اجل تنشيط جهود السلام فى المنطقة وانه يمكن لاروپا ان تلعب دورا فعالا فى هذا الاتجاه لما تملكه أوروبا من ثقل ووزن معنوى لدى كل من العملاقين كما ان لاروپا مصلحة ذاتية فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط لارتباط مفهوم الامن الاوروبى بأمن الشرق الأوسط الذى يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لاروپا كما ترى مصر أهمية ان يرتفع صوت أوروبا التى تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان لادانة واستنكار ما يواجهه الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية التى تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة ان وقوع الضحايا يوميا الان وعلى مدى العام المنصرم ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطينى على الظلم والعدوان الذى يكابده لسنوات طويلة انما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الاوروبى من أجل العمل على وقف التدهور فى الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والاحترام بميثاق حقوق الانسان .

واذا كان ذلك هو المضمون السياسى للعلاقات المصرية - الأوروبية ، فان المضمون الاقتصادى يقوم فى جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا فى المفاوضات الجارية بين القاهرة ومؤسسات التمويل الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسى الفنى فى اشعار متخذى القرار فى الدول ذات العضوية المؤثرة فى تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التى تستدعى تفهم أهمية تطبيق الاصلاح الاقتصادى بأسلوب تدريجى ، وضمن الحدود الزمنية ، التى تضع فى حساباتها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب .

أما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فأنها تشهد فى هذه المرحلة تطورا ايجابيا واضحا . ولعله من الجدير بالذكر أن تاريخ العلاقات المصرية - السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعا ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، وأستطيع أن أقول أن الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجدية ، فى عملية اعادة بناء العلاقات بين البلدين ، وأرساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين . كما تجرى الآن ، سواء على مدى العام المنصرم ، أم كذلك فى المستقبل ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية - السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة ، وفهم متبادل ، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة .

كما أنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أحد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصرا حاسما ولازما ، لايمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة . والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لايفرضها فقط عوامل السياسة المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى . ولا شك أن دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى والتقارب بين العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، وربما يزداد الدور السوفيتى أهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما أن هذه الاهمية والفعالية تأخذ ابعادا أكثر عمقا وإيجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة .

فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التى أعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر . وفى نفس الوقت فإن الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف

النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعي الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لا بد وأن يمر عبر مؤتمر دولي يتبلور اتفاق عالمي واسع حوله . كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية بإسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولي .

وإذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتي نشط في مجال السعي لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولي المنشود ، فإننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفيتي في مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو إسرائيل . ذلك أن الحضور السوفيتي الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الايجابي داخل المؤتمر الدولي للسلام ، هو - بكل تأكيد - ما تحرص عليه مصر والعرب جميعا ، لأن ماسوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون أفضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكي بمفرده ، كما لا يخفى أن ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية في مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلي ، وفي مجال التوصل الى السلام الشامل والعاقل والدائم في هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمي كله . ولقد سجل العام المنصرم - في مجال العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتي ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما . وفي الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ، مسيرة حافلة بمعاني الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين في مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو في مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثني عشر عاما على آخر زيارة عمل لوزير خارجية مصر في اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد أربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتتويج العلاقات المصرية السوفيتية ، التي دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التي تتسم بالتشاور السياسي المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابي ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون المصرية ، ويبحث مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والعمل على تدعيمها في ضوء رغبة الاتحاد السوفيتي في الاسهام في الخطة الصناعية والاقتصادية في مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين البلدين حوالي ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة في مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى في يونيو الفائت التوقيع في موسكو على أول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتي لزيادة حجم التبادل السياحي بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابي سيفتح الباب أمام التوصل الى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصادي ، وتوسيع مجالات التبادل التجاري والثقافي وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هي سوق تقليدية هامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

أن هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائعة تنتظر العلاقات المصرية - السوفيتية ، خدمة لشعبي البلدين . وفي هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصري - السوفيتي في مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة في العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقة ومتطورة .

وفي العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتي في يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة في احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية - المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية . وتعمل جمعيتا الصداقة في البلدين ، على بذل الجهود لتهيئة انسب الظروف ، وتوفير المناخ النفسى المواتى لنمو العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، ضمن أفق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصري والسوفيتي .

ولا شك أن العلاقات بين مصر وبين وسائل دول الكتلة الاشتراكية ، تشهد تطورا هاما وشاملا في مختلف المجالات ، كما أن ثمة آفاقا واسعة ما زالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة في حقل التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي والعلمي المتعدد المناحي . ومن المؤكد أن دول المجموعة الاشتراكية تستطيع أن تلعب دورا هاما في مجال التحديث والاحلال للقطاع العام المصري ، الذي اعتمد في مرحلة الستينات - بصورة كبيرة - في تأسيسه ، على خبرات شرقية .

وإذا كانت الزيارات المتبادلة التي تأخذ في القنمى بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشرا في اتجاه الصعود المستمر ، فإن عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارته هامة في كلا الاتجاهين ، لعل في مقدمتها ، تلك الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك الى يوجوسلافيا في سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس

بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر . كما قام وفد من مجلس الشورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة في الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وعلى المستوى الوزاري ، قام وزير الدولة للتعاون الدولي بزيارة الى كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا .

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاي شوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية في سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الروماني في اكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين . كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الامم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، في جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر في فبراير واكتوبر ١٩٨٨ على التوالي . كما قام رئيس اتحاد عمال المانيا بزيارة الى مصر في يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية في فبراير ١٩٨٨ . ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية في ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك في يناير ١٩٨٨ . الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية في نطاق الامم المتحدة كتنظيم دولي شامل ، سواء على مستوى اجهزتها الخمسة الرئيسية او على مستوى وكالاتها المتخصصة او مؤتمراتها المتعددة التي غدت تشكل نظاما متكاملا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وانسانى . كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتي في مقدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى .

فعلى ساحة المؤتمر الاسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الاسلامى في جوهره على الايمان برسالة الاسلام التي هي رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج حرية وديمقراطية . ومن خلال عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامى ، تؤكد دوما على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الاسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والاساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على أهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية وفي عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت الدبلوماسية المصرية في أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الاسلامية الى أفضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ، ومشاركة ايجابية في مختلف الانشطة بمنظمة المؤتمر الاسلامى

وتحت علم الامم المتحدة ، تمارس مصر مسئوليتها كعضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الامم المتحدة هي النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمى ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هي افضل وسائل اقرار السلام والأمن ، وإن أفضلها إنما يتمثل في ازالة البواعث التي تؤدي الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولة السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا تدرك مصر بأهمية تقديم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد اسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل معا ، في اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حتى يتزايد اقترابنا من عالم أكثر إنسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفسها ، وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل .



وهكذا يستبين لنا ، من واقع استعراض حصاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتسابا لمواقع جديدة ، يوما بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبدئية قناعاتها الفكرية والسلوكية على الصعيد العالمى .

د. بطرس بطرس غالى

الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . إبراهيم عبدالعزيز المهنا

مدرس بجامعة الملك سعود - قسم الاعلام

المحافظ

١ - المحافظة على التقاليد الموروثة ومعاداة التغيرات الجديدة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
٢ - الايمان بالحرية الفردية والحد من سيطرة الدولة .
٣ - الاعتقاد بحرية الاقتصاد والتجارة ومعاداة تدخل الدولة في الاقتصاد والنزعة الى اعادة توزيع الثروة .
٤ - الوطنية المتشددة .
٥ - الاعتقاد بأهمية القوة - وبالذات القوة العسكرية - في السياسة الخارجية .
وبالرغم من انتشار الفكر المحافظ في الغرب ، الا أنه في الولايات المتحدة وبخلاف الدول الغربية الأخرى ، كان فكرا ضعيفا في الخطاب السياسي وغير مؤثر على عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية على حد سواء . لقد كان الحزب الجمهوري في أمريكا هو الحزب الذي يميل الى المحافظة - وبالذات في الشؤون الاقتصادية - الا أنه

هي واحدة من المدارس السياسية الثلاث - بجانب الليبرالية والاشتراكية - السائدة الآن في الغرب . وقد ظهرت الفلسفة السياسية المحافظة في عام ١٧٩٠ على يد آدموند بيرك في كتابته المعادية لمبادئ الثورة الفرنسية . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت هذه الفلسفة في الانتشار ، حتى أصبحت قوة سياسية هامة مع نهاية القرن التاسع عشر^(١) . وبالرغم من انتشار كلمة «محافظ» و«الفكر والسياسة المحافظة» ، الا أنه لا يوجد تعريف دقيق وثابت وشامل لمعنى محافظ . فلقد اختلف معناها باختلاف المكان والزمان . اضافة الى ذلك فان الجماعات المحافظة تنقسم الى عدة أقسام تختلف فكريا فيما بينها . إلا أنه يمكن التعرف على المحافظة المعاصرة ، من خلال الخواص العامة التالية لفكرهم .

1- Robert Nisbet, Conservatism (Minneapolis: University of Minnesota press, 1986). pp. vii-3.



نفسه أول رئيس أمريكي في التاريخ يعلن وبثقة أنه محافظ ... لقد كان التغيير في أمريكا كبيرا . ان انتخاب ريجان يعتبر محصلة لتكونات محافظة بدأت في التراكم والبناء منذ ثلاثين سنة تقريبا . انه بناء سياسي وثقافي وفكري يشمل مفكرين مشهورين ومجالات قومية ذات توزيع كبير وتأثير قوى ، ومراكز ومعاهد للأبحاث... لقد برزت شبكة محافظة فعالة . وأكثر من ذلك أن كلمة محافظ Conservative أصبحت شعارا مقبولا في الخطاب السياسي الأمريكي في هذا الوقت^(٢) .

وبالرغم من ذلك فإن الجماعات المحافظة ، وكما ذكرنا سابقا ، تختلف فيما بينها فلسفة وتكوينها . ولعل أحدث الجماعات المحافظة هو ما يعرف بالمحافظين الجدد Neo-Conservatives . إضافة الى ذلك فإنه من الممكن اعتبار جماعة المحافظين الجدد أقوى الجماعات المحافظة من ناحية التأثير الفكري ووضوح الخط السياسي . كما

من الصعب التمييز بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الكثير من السياسات العامة لدرجة تجعلنا نصف الحزب الجمهوري بأنه الحزب المحافظ بينما نصف الحزب الديمقراطي بأنه الحزب الليبرالي . ان التداخل والتشابه الفكري والسياسي بين هذين الحزبين قوى ، حيث أنهما يحتويان على جماعات محافظة وليبرالية في آن واحد . وبالرغم من أن الجماعات التقدمية كانت قوية داخل الحزب الديمقراطي ، الا أن الجماعات المحافظة كانت ضعيفة داخل الحزب الجمهوري وداخل أمريكا بشكل عام . ومع انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ بدأ الأمر بالتغير حيث يذكر البرفوسور روبرت نسبات في كتابه «المحافظة» :

لقد أصبح رونالد ريجان ، الذي رشح نفسه على خط جمهوري محافظ واضح ، في البيت الأبيض ، جاعلا من

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

مدرستان متضادتان : الأولى . هو ما يعرف بالمدرسة المثالية (Idealistic School) والتي ترى أن القانون هو العنصر الأساسي في المجتمع الدولي ، وأنه بإمكان الدول تحقيق السلام والرخاء والحرية لشعوبها عن طريق القانون الدولي والمنظمات الدولية . أما المدرسة الثانية فهي ما يسمى بالمدرسة الواقعية (Realistic School) والتي ترى أن القوة هي العنصر الأساسي في المجتمع الدولي ، وأن جميع الدول تسعى دائما إلى زيادة قوتها وفرض نفوذها ومصالحها على الآخرين ، بغض النظر عن الطرق المتبعة من أجل الوصول إلى هذا الهدف .

وقد اتبعت أمريكا في سياستها خليطا من هاتين المدرستين . فمن المدرسة الواقعية أخذت مبدأ القوة والسعى إلى زيادة نفوذها ومصالحها . ومن المدرسة المثالية أخذت مبدأ الإيجابية (Positivism) والتي ترى أنه بإمكان الولايات المتحدة حل المشاكل الدولية المختلفة من الصراعات العسكرية إلى قضايا التطور والتنمية في دول العالم الثالث .

والفكر وقادته ومنفوضه في هذا الخط هم ما أصبح يعرف بالمؤسسة الشرقية (Eastern Establishment) ، نسبة إلى شرق الولايات المتحدة حيث توجد المراكز الفكرية والمالية والسياسية ، والمؤسسة الشرقية تدعى استخدام العلم والمنطق ، بدلا من الأيديولوجية العمياء ، في فهم المجتمع الدولي والتعامل معه .

وكانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات تتأرجح في سياستها يمينا ويسرة حول خط المؤسسة الشرقية ، ولكن ليس بعيدا عن الوسط . فعند وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض (نيكسون مثلا) فإن السياسة العامة تميل إلى اليمين وإلى المحافظة ولكن ليس بعيدا عن خط المؤسسة الشرقية . أما عند وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض (كيندي ، جونسون ، وكارتر) ، فإن السياسات العامة تميل نحو اليسار والليبرالية ، ولكن ليس بعيدا عن خط الوسط كذلك .

وهذا لا يعني عدم وجود أفكار أخرى في الخطاب السياسي الأمريكي . بل هنالك بعض الأفكار المتطرفة نوعا ما - أما يسارا أو يمينا . إلا أن أفكارا كهذه كانت محدودة التأثير على الخطاب السياسي وفي التطبيق . وخلال الستينات بدأ بعض المفكرين الأمريكيين يحسون بوجود أزمة في المجتمع الأمريكي وفي السياسة الخارجية للحكومة . ولعل من أسباب الشعور بهذه الأزمة هو زيادة التدخلات العسكرية الأمريكية الخارجية (فيتنام مثلا) ، وتزعزع القوة الأمريكية ، وفشل السياسات المتبعة في التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية . وهنا بدأت الأفكار اليسارية في البروز على السطح والمشاركة في الخطاب السياسي ومن ثم التأثير على الحكومة والمجتمع . ونتيجة لذلك أخذ اليمين والوسط في التراجع وأخذ موقف الدفاع .

أن المحافظين الجدد قد لعبوا دورا رئيسيا في اسقاط جيمى كارتر ورسم جزء كبير من سياسة ريجان الخارجية .

هذا البحث هو محاولة لدراسة تكوين وفكر جماعة المحافظين الجدد . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، فأننا سوف نتطرق إلى الفكر المحافظ في أمريكا وللجماعات المحافظة فيها من ناحية الالتقاء والاختلاف في الأفكار وبالذات في الشئون الخارجية والصراع العربى - الاسرائيلي . أما خاتمة الدراسة فهي عبارة عن استقراء لمستقبل المحافظين الجدد في السنوات القليلة القادمة .

الفكر والجماعات المحافظة في أمريكا :

تاريخيا ، من الممكن القول أن الفكر المحافظ هو من أضعف التيارات السياسية في أمريكا . إذ أنه يتميز بجموده وعدم قدرته أو استعداداته للتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ولذا فإنه لم يستطع كسب قاعدة شعبية كبيرة . فبعد قيام الولايات المتحدة ، كان المحافظون ضد أى إصلاح اجتماعى في الداخل مثل تحرير السود . أو توسيع القاعدة الانتخابية (كانت مقتصرة على ملاك الأراضي) . أما في الشئون الخارجية ، فإن هذا الفكر كان يدعو إلى سياسة العزلة الدولية Isolationism والتي ترى أنه يجب على الولايات المتحدة عدم الدخول في المشاكل والصراعات الدولية خارج حدودها . إضافة إلى ذلك فإن المحافظين ارتبطوا بالطبقة الرأسمالية وأصبحوا المدافعين الرئيسيين عن مصالح هذه الطبقة .

وقد منى الفكر المحافظ بالكثير من الهزائم منذ استقلال الولايات المتحدة وحتى الآن . فبعد أربعة وسبعين سنة من الاستقلال ، قامت الحرب الأهلية وانهزمت الولايات المتحدة الجنوبية المحافظة وتم تحرير السود . وفي عام ١٨٩٨ م قامت الحرب الأمريكية - الإسبانية والتي انتهت بهزيمة أسبانيا وبيروز الولايات المتحدة كقوة دولية فعالة . وكان هذا نهاية للفكر الذى يدعو إلى العزلة . واستمر تراجع الفكر المحافظ في العقود التالية . ولعل أكبر هزيمة لهذا الفكر ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة من ناحية والاقتصاد والمجتمع من ناحية ثانية ، حصلت في الثلاثينات من القرن العشرين مع تطبيق سياسة التنظيم الجديد The New Deal والتي أقرت بعض الأفكار الاشتراكية مثل تملك الدولة للمشاريع الكبرى (مشروع وادى تنسى) ومسؤولية الدولة في توفير الرخاء للمواطنين خلال سياسة الضمان الاجتماعى .

وتعتبر الحرب العالمية الثانية أكبر تحول أصاب موقع الولايات المتحدة في النظام الدولى . فبعد الحرب أصبحت أمريكا القوة الأولى في العالم والتي تستطيع فرض سياستها على الدول الأخرى بما فيها القوى الأوروبية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا . وهذا أثر على الخطاب السياسى الأمريكى ، حيث برزت في العلاقات الدولية

من أجل تحليل العلاقات الدولية والتأثير على السياسة الخارجية . وأهم مفكرى المحافظين التقليديين هم هانس مورجنثاو ، وهنرى كيسنجر . الأول يهودى ألماني متخصص في علم السياسة والقانون الدولي ، وهاجر الى أمريكا في الثلاثينات ، حيث أعاد صياغة أفكار ميكافيل في السياسة لتتناسب مع العصر الحديث . لذا فإنه يعتبر أهم مؤسس المدرسة الواقعية في الولايات المتحدة . أما هنرى كيسنجر فهو الآخر يهودى ألماني هاجر الى أمريكا في الثلاثينات ودرس السياسة فيها ، واستخدم في دراسته التاريخ الأوروبي في القرن التاسع عشر لمطابقته ومقارنته بالوضع الراهن . وكلاهما أثر على الخطاب السياسى الأمريكى وعلى رسم السياسة الأمريكية الخارجية بشكل لم يصل اليه أى شخص آخر في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

ويتحالف المحافظون التقليديون مع الطبقة الرأسمالية الأمريكية ، إلا أنهم ينظرون الى الاقتصاد كامتداد للسياسة وليس العكس . اضافة الى ذلك فانهم لا يعيرون اهتماما يذكر للقانون الدولي والتعاون الدولي بشكله الواسع ، بل ان بعضهم يعتقد أحيانا أن الغاية تبرر الوسيلة .

ويتبع المحافظون التقليديون خطأ معاديا لجميع القوى التى تقاوم وتعارض النفوذ الأمريكى ، بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجى لهذه المعارضة . والاتحاد السوفيتى على رأس قائمة اعدائهم ، إلا ان عداؤهم للاتحاد السوفيتى لا ينبع من اعتقاد ايديولوجى بقدر ما هو نتيجة لتضارب المصالح وتصارع النفوذ . لذا فانهم يأخذون خطأ مرنا حول طبيعة ومستقبل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى . وهذا يعنى أنهم يؤمنون بإمكانية التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، إذ كانت سياسة التعاون هذه تخدم المصالح الأمريكية أو على الأقل مصالح الطبقة الحاكمة في أمريكا .

وبالنسبة للصراع العربى - الاسرائيلى ، فان المحافظين التقليديين أخذوا يركزون على هذا الموضوع منذ بداية السبعينات ، إذ يعتقدون أن اسرائيل تعتبر حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة يجب دعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ومنبع هذا التأيد هو أن المحافظين التقليديين يرون أنه يجب على أمريكا تجنب التدخلات العسكرية المباشرة كما حدث في فيتنام . وبالتالي ايجاد دول حليفة في كل منطقة ، وتأييد وتقوية هذه الدول من أجل أن تلعب دور الشرطى في المنطقة المعنية بدلا من أمريكا . وفي المنطقة العربية وقع الاختيار على ايران واسرائيل للقيام بهذا الدور . وبعد سقوط

وقد أثر هذا التغير على سياسة أمريكا الخارجية في العقد التالى . فقام الرئيس ريتشارد نيكسون بالاعتراف بالصين الشيوعية وزيارتها وتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى والانسحاب من فيتنام . وهذه اشياء لم تكن متوقعة من رئيس جمهورى معروف بعدائه للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . وكان انتخاب جيمى كارتر رئيسا في عام ١٩٧٥م يعتبر انتصارا للجناح الليبرالى ليس على مستوى الحزب الديمقراطى فقط ، بل على مستوى أمريكا ككل . وقد حاول كارتر تطبيق بعض الافكار الليبرالية التى ظهرت في السبعينات ، الا أنه واجه الكثير من المشاكل في السنوات الأخيرة والتى أثرت على استمراريته ، والتى من غير المناسب مناقشتها في هذه المقالة .

وكان وصول رونالد ريجان الى البيت الابيض يمثل اكبر هزيمة يواجهها الليبراليون واليساريون في تاريخ أمريكا الحديث . وكما ذكرنا سابقا فقد وصل ريجان بسياسة متشددة أو متطرفة في التحفظ ، إذ أنها بعيدة بشكل كبير عن المؤسسة الشرقية^(٢) . وقد كانت هزيمة كارتر وانتصار ريجان في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٨٠م نتيجة لتحالف أربع جماعات من المحافظين (التقليديون ، الوطنيون ، الدينيون والجدد) . ولعل أهم هذه الجماعات من ناحية الحداثة ومن ناحية التأثير على الخطاب السياسى هي جماعة المحافظين الجدد . وقبل أن نناقش جماعة المحافظين الجدد تفصيلا ، فالتنا سوف نتحدث عن الجماعات الثلاث المحافظة الأخرى ، وذلك من أجل المقارنة بين هذه الجماعات ومعرفة العلاقات بينهم ، ومن أجل الخروج بفهم أكثر للمحافظة الأمريكية بشكل عام والمحافظين الجدد بشكل خاص . علما أن هنالك تداخلا في آراء هذه الجماعات الذى يصل أحيانا الى درجة التطابق في بعض المسائل .

المحافظون التقليديون :
بخلاف الجماعات المحافظة الأخرى ، يعتبر المحافظون التقليديون جزءا من المؤسسة الشرقية ، وقد لعبوا دورا أساسيا في تكوين الخطاب السياسى الأمريكى الحديث وفي رسم السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . اضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يلتقون مع ليبرالى الوسط في الكثير من القضايا الدولية وسياسة أمريكا الخارجية .

ولعل أهم ما يميز المحافظين التقليديين هو تمسكهم بالقوى «بالمدرسة الواقعية» ومبدأ أساسية القوة العسكرية في العلاقات الدولية . ويتميزون كذلك ، بالاستخدام الذكى للتاريخ والقياس والمقارنة التاريخية

(٢) يحلو للكثير من السياسيين والكتاب والمؤيدين لريجان وصف وصوله الى البيت الابيض والسياسات التى سعى الى اتباعها « بالثورة » ، أو « الثورة الريجانية » . وفي هذا الخصوص انظر مثلا كتاب ديفيد ستوكمان الذى كان وزيرا للخزانة في السنوات الأربع الأولى من ادارة ريجان :

David Stockman, The Triumph of Politics: The Inside Story of Reagan's Revolution (N.Y.: Harper and Row, 1986).

وقد استمرت جماعة المحافظين القوميين نشطة خلال الستينات والسبعينات ، الا أن نشاطها كان منحصرا في جماعات قليلة جدا داخل الحزب الجمهوري . الا أن أصواتهم كانت مسموعة في المجتمع الأمريكي السياسي بشكل عام ، وذلك من خلال الصحافة ومن خلال بعض الأفراد في الكونجرس . ففي الصحافة فإن وليم باكلي ، يعتبر أكبر الأصوات الرافعة لرأى المحافظين القوميين ، فبالإضافة إلى عمله كرئيس تحرير مجلة ناشيونال ريفيو المحافظة ، فإنه يكتب باستمرار في بعض الصحف والمجلات الأمريكية المشهورة مثل الواشنطن بوست وفي الكونجرس فإن جمى هلمز الممثل لولاية جنوب كارولينا يعتبر من أهم الأفراد المنتمين لجماعة المحافظين القوميين .

ولقد شاركوا في حكومة ريجان بشكل كبير ، حيث تم تعيين عدد منهم في مناصب مهمة مثل وزارة الداخلية التي كان يرأسها جيمس وات ووكالة الاستخبارات المركزية (The C.I.A) والتي كان يرأسها وليم كيس ، والمتحدث الرسمي للبيت الأبيض ميخائيل بوكانون . وبالرغم أن عددا منهم فقد منصبه بعد فضيحة إيران - جيت ، الا أن عددا ليس بالقليل ظل يحتفظ لفترة طويلة بمناصب حكومية مهمة مثل وزارة العدل التي يرأسها أدون ميس .

وبالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي فإن المحافظين القوميين يتميزون بموقف موال للعرب نسبيا ، وبالأذات مع الدول العربية «المحافظة» والمالية لأمريكا . وهذا الموقف يرجع إلى عدة عوامل . أولا : أن بعض المحافظين الوطنيين يرتبطون بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول العربية . ثانيا : المحافظون القوميون يتميزون بعداؤهم للاتحاد السوفيتي ، ولذا فإنهم يرون في الدول العربية المعادية للاتحاد السوفيتي حليفا جيدا . ثالثا : بعض المحافظين القوميين لا يرتاحون للجماعات اليهودية والصهيونية . أما من منطلق عنصري وطني أو من منطلق أن الغالبية من اليهود يعتبرون جزءا من الجناح الليبرالي ، لذا فإن المحافظين يعادونهم من منطلق أن أفكارهم معادية للأفكار المحافظة . رابعا : بعض الأمريكيين - يعادون التجمعات الصهيونية بسبب أن هذه التجمعات تخدم مصالح اسرائيل ولا تهتم بمصالح أمريكا ، وهذا ما قد يضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وبالأذات على المدى الطويل .

وبالرغم من أن جزءا كبيرا من المحافظين الوطنيين متعاطف مع العرب ، الا أنه تم اسكاتهم في الآونة الأخيرة نتيجة للضغوط الصهيونية ، فجيسى هلمز مثلا تحول من صديق للعرب إلى معاد لهم وذلك لدرء المعادة

حكومة الشاه في عام ١٩٧٩م . أصبحت اسرائيل تقوم بهذا الدور منفردة ، مما عزز من أهميتها في نظر بعض المحافظين التقليديين ، الا أن بعضا منهم مثل السناتور شارلز برسي يشك في فائدة ومقدرة اسرائيل في القيام بدور كهذا .

إضافة إلى ذلك فإن المحافظين التقليديين يناصرون الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الا أن تأييدهم لهذه الدول لا يؤثر على اعتقادهم بأهمية اسرائيل وأهمية دعمها ودورها في المنطقة . وهذا يرجع إلى أنهم يرون أن التحالف الأمريكي - الاسرائيلي لا يضر ولا يؤثر على التحالفات العربية - الأمريكية وذلك بسبب طبيعة الأنظمة العربية الحليفة لأمريكا . ولهذا فإن نظرتهم إلى اسرائيل لن تتغير الا إذا أحسوا أن العلاقة الأمريكية - الاسرائيلية ستضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة (٤) .

المحافظون القوميون . بعض الأمريكيين يغالون في قوميتهم إلى درجة التطرف ، إذ يرون أن الولايات المتحدة هي أفضل الدول ، وأن النظام الأمريكي هو أفضل النظم على الإطلاق . لذا فإن أي نظام أو دولة تعارض أو تحارب النفوذ والسيطرة الأمريكية هي دولة أو أنظمة «شيطانية» يجب محاربتها . إن هؤلاء هو ما يمكننا تسميتهم بالمحافظين القوميين .

لقد برزت الأفكار المغالية في التطرف القومي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أبرز قادتها المفكرين آنذاك بروس كومنجز وجيمس بورنهام . وكانوا ينادون في كتاباتهم المختلفة بتوسيع النفوذ الأمريكي والسعي لاسقاط الأنظمة المعادية وبالأذات الأنظمة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . وكانت حججهم في ذلك هو ما أصبح يعرف بنظرية التتابع (Domino Theory) . وأساس هذه النظرية ، هي أنه إذا لم تقم أمريكا باسقاط الأنظمة اليسارية ، فإن دول العالم المختلفة - بما فيها أمريكا - سوف تسقط واحدة تلو الأخرى في أيدي الشيوعيين . وقد لعبوا دورا أساسيا في محاربة وعزل الأفراد والقوى ذات الميول اليسارية داخل أمريكا في الخمسينات . وهذا ما يعرف بالحملة المكارثية (Mc Carthyism) نسبة للسناتور جو مكارثي من وسكانسون الذي بدأ وقاد هذه الحملة .

الا أن فكرا كهذا لم يلق قبولا كافيا داخل المجتمع الأمريكي ، وقد يكون ذلك ناتجا عن أن المجتمع الأمريكي يتميز بانفتاحه وضعف الشعور القومي فيه (مقارنة بأوروبا مثلا) ، وبأن النسبة الكبرى من النخبة الحاكمة والمتقنة لازالت تعتقد بمبدأ حرية تقرير المصير والحرية الفكرية .

(٤) هذا الرأي ذكره بوب هيوبر في مقابلة مع المؤلف (واشنطن ، دى . سي . ، نوفمبر ١٩٨٥م) . وبوب هيوبر يعتبر نفسه من المحافظين

التقليديين ، وهو يعمل مستشارا للشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي .

5- Richard Cohen, « Conservatism and Anti-Semitism », The Washington Post (June 25, 1986), p. 25.

أحد قادة المحافظين الدينيين - في رحلاته الخارجية . ويتميز المحافظون الدينيون بأن لهم نظرة سوداء قاتمة تجاه العالم فجميع من لا يتبعهم فهو على خطأ . والعالم منقسم الى معسكرين : معسكر الخير ، ومعسكر الشر . المعسكر الأول يضم المسيحيين ، وبالذات المولودين من جديد ، أما الثاني فهو يضم القوى الأخرى بما فيها المسلمين ، البوذيين ، العلمانيين الشيوعيين وغيرهم . وهم يرون أنهم في حرب دائمة مع أعدائهم وأن النصر سوف يكتب لهم في النهاية وذلك بمساعدة الله . وللمحافظين الدينيين نظرة خاصة تجاه الصراعات الدولية وبالذات الصراع العربي - الاسرائيلي . فهم يؤيدون اسرائيل من منطلق ديني بحت . إذ أنهم يعتقدون - وحسب تفسيرهم للتوراة - أنه لابد من قيام اسرائيل في الأرض الموعودة - انهم كالصهاينة لا يحددون هذه الأرض - من أجل قيام الساعة وظهور عيسى المسيح . وعندما تقوم اسرائيل وتوسع فان أعداءها - من المسلمين والشيوعيين وغيرهم - سوف يهاجمونها ، مما يؤدي الى قيام حرب عالمية نووية . وعندئذ يظهر المسيح ويتبعه المسيحيون المولودون من جديد ومن عدل عن دينه وأتبعهم حيث يعرج بهم مع المسيح الى السماء ، أما الآخرون فستهلكهم الحرب^(٧) .

وتقوم اسرائيل والجماعات الصهيونية الأمريكية بالتعاون مع المحافظين الدينيين واستخدامهم كقاعدة شعبية من أجل تأييد سياسات اسرائيل المختلفة فبعد أن ضربت اسرائيل المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١م ، فان أول شخص اتصل به مناحيم بيغن من أجل التأييد ، كان جيرى فارول^(٨) . الا أن التحالف بين الصهاينة والمحافظين الدينيين قد يخلق بعض المشاكل للجماعات الصهيونية في أمريكا وهذا ماسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل في نهاية هذا المقال .

جماعة المحافظين الجدد :

ليس هناك اتفاق على متى ولماذا برزت جماعة المحافظين الجدد . ولكن المؤكد أن هذه الجماعة بدأت في البروز في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وعلى يد كتاب ومتفقين يهود يساريين أو ليبراليين لم يكونوا على وفاق مع بعض الأفكار السائدة في الأوساط التقدمية الأمريكية التي ينتمون اليها ، وبالذات فيما يخص العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والصراع العربي - الاسرائيلي . نورمان بود هرتز ، أحد أهم مفكرى المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة كومنتري التي

الصهيونية له خلال انتخابات الكونجرس في عام ١٩٨٤م . كذلك وليم بكل منع جوزيف صابران من الكتابة حول الشرق الأوسط في مجلة ناشيونال ريفيو ، نتيجة لانتقاد صابران للسياسات الاسرائيلية^(٩) . المحافظون الدينيون :

تاريخيا هنالك ارتباط قوى بين «المحافظة» والتمسك الحرفي بالدين ، الا أنه ظهر حديثا في أمريكا جماعة دينية أكثر تحفظا وتطرفا في اعتقاداتها وفي تفسيرها للنصوص الدينية تفسيراً نصياً غير قابل للجدل . هذه الجماعة هو ما يطلق عليها «المسيحيون المولودون من جديد» The Born Again Charistain وهي تنتمي للكنيسة الانجليكانية المتفرعة من البروتستانتية ، وهم ينظرون الى العهدين القديم والجديد (التوراة والانجيل) بشكل متساو ، وتفسيرها تفسيراً حرفياً ، وهذا مخالف لأغلب الكنائس المسيحية .

وينتمي للمحافظين الدينيين أكثر من أربعين مليون أمريكي . لذا فانهم يشكلون قاعدة شعبية كبيرة ومتنامية ، وهذا ماينقص الجماعات المحافظة والليبرالية في أمريكا - أي القاعدة الشعبية الكبيرة المتنامية . ولهذا فان لهم قوة سياسية واجتماعية غير بسيطة داخل المجتمع الأمريكي . الا أنهم بدأوا في الضعف في السنتين الأخيرتين نتيجة لتعرض اثنين من كبار قادتهم لفضائح أخلاقية . (جيم بيكر ، ١٩٨٧م وجيمي سواجارت في عام ١٩٨٨م) .

لقد بدأ النشاط الديني والاجتماعي الفعلي لهذه الجماعة في أواخر الستينات ، وفي السبعينات بدأوا بالتحول الى قوة سياسية . وكانت مطالبهم منحصرة في بعض القضايا الاجتماعية مثل تحريم الاجهاض والمطالبة بالسماح بإقامة الصلاة داخل المدارس العامة . وكانت نشاطاتهم أيضاً موجهة نحو محاربة الأفكار الليبرالية . الا أنهم بدأوا يهتمون بالشئون السياسية والاقتصادية بشكل كبير في الثمانينات - ويدخل من ضمن هذا الاهتمام السياسة الخارجية في أمريكا .

وكان لنشاطهم في حملة ريجان وقربهم من ادارته ، دور كبير في بروزهم الى السطح وتأثيرهم على عملية اتخاذ القرار والخطاب السياسي الأمريكي . ووصلت قوة نفوذهم الى درجة أن ريجان أعلن مرة أنه واحد من «المسيحيين المولودين من جديد»^(١٠) ، وإلى درجة أن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش كان يأخذ جيرى فارول -

Grace Halsell, Prophecy and Politics, (Westport. Connecticut, Lawrence Hill and Company, 1986).

(٦) انظر :

Grace Halsell, « Why Christian Zionists Support Israel », 8- Arab Perspectives (February- March, 1986), p. 16.

(٧) المرجع السابق

(٩) مجلة كومنتري هي مجلة يهودية تصدرها جمعية الأمريكيين اليهود (The American Jewish Committee) لتهتم بشئون اليهود في أمريكا . وكانت المجلة والجمعية تمثل جناحاً ليبرالياً ولكن المجلة تحولت الى الجناح المحافظ في السنوات العشر الماضية . إضافة الى ذلك فإن مجلة كومنتري تعدى اهتمامها بالشئون اليهودية ليشمل الشئون الأمريكية بشكل عام . وتصدر المجلة مرة كل شهر وتعتبر الآن من أهم صحف الرأي في أمريكا حيث يقرأها ويكتب فيها نخبة من الكتاب والسياسيين الأمريكيين .

الجدد تأخذ اتجاهها وشكلاً محدوداً ، قريباً من التعريف الذي أعطاه إياه أرفن كرسنول على أنها «الأفكار الحالية النابعة من الانتلجنسيا والطبقة الأكاديمية غير المرتاحة من الأفكار الليبرالية السائدة (في أمريكا) . إلا أن علاقتها مع الطبقة الرأسمالية - المصدر الأساسي للحركات المحافظة - علاقة غير ثابتة ومرتخية سهلة ، وإن لم تكن بالضرورة علاقة صداقة»^(١١) .

بمعنى آخر فإن المحافظين الجدد لا يشاركون الليبراليين آراءهم في السياسة الخارجية ، وإن اتفقوا معهم في الشئون الداخلية . إذن فإن مصدر الاتفاق فيما بين المحافظين الجدد وأغلب الجماعات المحافظة الأخرى هو تطابق وجهات النظر حول الكثير من المسائل الدولية . إنه من الممكن - من خلال تتبع كتابات المحافظين الجدد - معرفة اتجاهاتهم وآرائهم حيال النظام الدولي وسياسة أمريكا الخارجية ، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية^(١٢) :

١ - النظر إلى النظام الدولي والصراعات والمشاكل العالمية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير وقوى الشر ، حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل القوى الأخيرة أما أمريكا فهي تمثل الأولى .

٢ - من هذا المنطلق فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تحارب وأن لاتسالم الاتحاد السوفيتي على أمل «احتوائه» أولاً ثم إسقاطه حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل «امبراطورية شيطانية» .

٣ - القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع . ولذا فإنه يجب على الولايات المتحدة زيادة انفاقها العسكري بشكل كبير ، كما يجب عليها تسخير جميع مواردها بما فيها الموارد الاقتصادية من أجل هذا الهدف .

٤ - لابد من استخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية ومن أجل إسقاط أى نظام أو حركة معادية كما حصل في جرينادا (أمريكا الوسطى) ، لبنان ، أو ليبيا . ويدخل ضمن استخدام القوة احتمالية حدوث تبادل نووي محدود إذا دعت الحاجة كما صرح بذلك الرئيس ريجان في عام ١٩٨١ م .

٥ - يجب على الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة المعادية للاتحاد السوفيتي وللشيوعية والتحالف معها بغض النظر عن نوعية هذه الأنظمة وديكتاتوريتها وتسلطها . كما يجب على أمريكا كذلك إيجاد ومساندة الحركات التي تسعى إلى إسقاط الأنظمة الموالية للاتحاد

تعتبر أهم مجالات هذه الجماعة ، يربط بوضوح ما بين ظهور جماعة المحافظين الجدد والصراع العربي - الاسرائيلي . فبعد حرب ١٩٦٧ بدأ اليسار الأمريكي ينتقد سياسة اسرائيل التوسعية ويبدى تعاطفاً مع الحقوق الفلسطينية .

إضافة إلى ذلك فإن اليسار الأمريكي يعارض السياسة العسكرية الأمريكية سواء في مسألة الاتفاق العسكري الواسع أو في مسألة التدخل العسكري في الصراعات الدولية . وخسب رأى بود هرتز فإن اتباع سياسة كهذه قد يؤدي إلى إضعاف القوة العسكرية والأهمية الاستراتيجية لاسرائيل . ففي كتابه الانفصال عن الصف Breaking the Rank يذكر بود هرتز :
إن الشيء الوحيد الذي كره الأمريكيون الصهيونية عمله ، هو مواجهة الحقيقة بأن استمرار أمريكا في مساعدة اسرائيل يعتمد على استمرار أمريكا في التدخل في الشئون الدولية ... لقد فهمت كذلك أن أى سياسة أمريكية تسعى إلى بناء « نظام عالمي جديد » سوف تؤدي على الأقل إلى التفاهم مع العرب ، وعلى الأسوأ إلى التخلي عن اسرائيل من أجل تأمين استمرار تدفق النفط بسعر معقول .

ولكن اليهود الأمريكيين ومن يدعى صداقة اسرائيل ويطالب باستمرار تعهد أمريكا تجاه أمن اسرائيل (يقصد بعض الليبراليين واليساريين) كانوا يطالبون بتقليص الميزانية العسكرية الأمريكية . ولكن عند تطبيق هذه المطالب فإنه من المستحيل استمرار التعهد العسكري الأمريكي تجاه اسرائيل^(١٣) .

إن نورمان بود هرتز هو المفكر الوحيد من مفكري المحافظين الجدد الذي ربط بوضوح تام بين ظهور هذه الجماعة وانفصالها عن الفكر الليبرالي السائد والذي ينتمي إليه أغلب المثقفين في أمريكا من ناحية ، وبين الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ثانية . إلا أنه وبشكل عام ، فإن أغلب القادة والمفكرين الأوائل للمحافظين الجدد كانوا من اليهود الذي ينتمون إلى اليسار الأمريكي في الستينات وما قبل . ولعل أهم هؤلاء القادة إضافة إلى نورمان بود هرتز هو (أرفنج كريستول) رئيس تحرير مجلة بوبلك انترست والذي كان في شبابه ينتمي إلى منظمة شيوعية تروتسكية . ومن المفكرين الكبار أيضاً ناثن بلزر ودانييل بل وملفن لاسكي وجميعهم من أشهر الكتاب في أمريكا .
لذا فإنه مع أوائل السبعينات أخذت أفكار المحافظين

10- Norman Podharetz, Breaking Rank (New York: Harper and Row, 1979), p. 336.

11- Irving Kristol, Reflections of a Neo- conservative (New York: Basic Books, 1983), pp. 75-6.

(١٢) تم استخلاص هذه النقاط من بعض الكتب التي ألهاها المحافظون الجدد ومن المقالات التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (١٩٨٧ - ١٩٨٧) انظر :

Ibrahim Al-Muhanna, The Neo-Conservative, The Journal of National Interest and the United States Foreign Policy, A paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association (Washington, D.C., April 14-18, 1987).

- دانييل باييز استاذ متخصص في شئون الشرق الأوسط .

إضافة الى ذلك ، فقد قام المحافظون الجدد بالتحالف مع ، أوتبني بعض السياسيين المشهورين . ولعل أشهر من تحالفوا معه في السبعينات هو هنري (سكوب) جاكسون (Henry Jackson) وهو ديمقراطي كان يمثل ولاية واشنطن في الكونجرس . ويلتقي جاكسون مع المحافظين الجدد من ناحية ايمانه بمبدأ القوة في الشئون الخارجية ومعاداته للاتحاد السوفيتي ، إضافة الى اتجاهه الليبرالي في الشئون الداخلية وبالذات من مسألة الحقوق المدنية بالنسبة للأقليات كالسود واليهود . ولقد لعب جاكسون دورا كبيرا في موضوع هجرة اليهود السوفييت عندما قدم مشروعا للكونجرس في عام ١٩٧٢ يربط بين توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسماح الاتحاد السوفيتي بهجرة اليهود^(١٤) .

وقد قام المحافظون الجدد بتبني بعض السياسيين الأمريكيين ومساعدتهم في الحصول على مناصب حكومية . ولعل أوضح مثال على ذلك تبنيهم لدانييل مونيهان في سعيه للعضوية مجلس الشيوخ ممثلا لولاية نيويورك في انتخابات ١٩٧٦ م . وفي هذا يقول بودهرتز : ان العلاقة بين «حياة» اسرائيل وقوة أمريكا العسكرية موضوعا أعطاني الفرصة لتأييد مونيهان بقوة أثناء انتخابات الكونجرس الأمريكي للحزب الديمقراطي في ولاية نيويورك بين مونيهان وبيلا إيزوج ورمزي كلارك في عام ١٩٧٦ م . لقد استطاع مونيهان اثبات العلاقة المتناقضة بين تأييد اسرائيل ، (والتي يؤيدها كذلك إيزوج وكلارك) ومعارضة زيادة الانفاق العسكري الأمريكي ، (والذي يعارضه كل من إيزوج وكلارك) . ان الانفاق العسكري الأمريكي المتزايد هو المصدر الأساسي للمساعدات الأمريكية لاسرائيل^(١٥) .

لقد برز المحافظون الجدد في السبعينات ، وقبل نهاية العقد أصبحوا يمثلون تيارا سياسيا قويا له تأثيره على الخطاب السياسي في أمريكا وبالذات في سياستها الخارجية . وأصبحوا يبحثون عن مرشحين لهم في المراكز العليا وليس فقط في الكونجرس بل في البيت

السوفيتي والأنظمة غير الصديقة لأمريكا .

٦ - يجب محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو الى السلم العالمي أو التعاون الدولي مثل سياسة «ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد» أو قانون جديد للبحار أو التعاون في مجال الفضاء والطاقة أو المطالبة باحترام حقوق الانسان أو المطالبة بالحد من التسلح ، لأن مثل هذه السياسات والأفكار تحدد وتضعف حرية أمريكا في التحرك وبسط نفوذها .

٧ - لا يجب الثقة بشكل تام بحلفاء أمريكا الغربيين حيث أن لهؤلاء الحلفاء أفكارهم وسياساتهم التي ربما تضر بدور أمريكا العالمي . أما العالم الثالث فإنه من الأفضل عدم الاهتمام به كقوة ذاتية وذات قيمة ، الا فقط في اطار ما يخدم المصالح الأمريكية . أما الوطن العربي والعالم الاسلامي فإنه قد يمثل خطرا على أمريكا من منطلق ثقافي وديني وقومي ، أما اسرائيل فإنه يجب التحالف معها من منطلق ثقافي واستراتيجي .

ومع تبلور أفكار المحافظين الجدد فإنهم بدأوا في البحث عن أصدقاء ومؤيدين ينضمون الى صفوفهم ويسعون الى بث أفكارهم على أمل تطبيقها مستقبلا . وقد أصبحت مجلة كومنتري اليهودية والتي يرأس تحريرها نورمان بودهرتز الناطق باسم هذه الجماعة ، إضافة الى مجلات أخرى مثل بوبلك انترست وأمريكان سبكتاتر وذانيوريابليك ، وجميعها من صحف الرأي المشهورة في أمريكا^(١٦) . ولقد استطاع المحافظون الجدد جذب الكثير من الكتاب والأكاديميين والصحفيين المشهورين للانضمام الى صفوفهم وتأييد وبث أفكارهم ، ومن أشهر من انضم اليهم :

روبرت تكرر استاذ علاقات دولية بجامعة جونز هابكنز .

- جين كيركباترك استاذة علوم سياسية ، جامعة جورج تاون .

- مارتن فلدستين ، كاتب ومستشار اقتصادي .

- صامويل هنتجتون ، كاتب وسياسي وأستاذ علوم سياسية في جامعة هارفارد

- ميج دكتور كاتبة وزوجة نورمان بودهرتز .

- هـ . كابلن ، كاتب وسياسي .

- شارلز كرتومر ، كاتب وصحفي .

(١٢) صحف الرأي هي الصحف التي لا تحمل أخبارا بل تهتم فقط بتحليل الأحداث العامة وتعطي اقتراحات معينة للتعامل مع هذه الأحداث . والمقالات التي تنشر فيها لا تحمل أي طابع علمي أو أكاديمي ، بل وجهة نظر الكاتب . وعادة يقرأ صحف الرأي النخبة المثقفة والنخبة الحاكمة ، لذا فإن ما يكتب فيها له أهميته في السياسة العامة واتخاذ القرارات . ولكل صحيفة من صحف الرأي ميولا معينة خاصة بها (بيسارية أو يمينية مثلا) .

14- Bernard Lewis, « Senator Jackson and the U.S. Relationship with Israel,» in Dorothy Fosdick, (ed.,) Staying the Course: Henry M. Jackson and National Security (Seattle and London: University of Washington press, 1987), pp. 129-40.

15- Podhoretz, Op. Cit., pp. 351-357.

وهنا يجب ملاحظة أن مونيهايم من كتاب مجلة كومنتري الدائمين ، وقد كان سفير أمريكا في الأمم المتحدة (١٩٧٥ - ١٩٧٦ م) عندما نوقشت قضية الصهيونية كنوع من العنصرية ، وقد دافع بحماس عن الصهيونية خلال تلك المناقشات .

البيت الأبيض ، وإليوت أبرامز (زوج بنت بودهرتز) أصبح سكرتيرا أول لحقوق الانسان ونقل بعدها ليكون سكرتير شئون أمريكا اللاتينية أما ريتشارد بربل فقد أصبح نائبا لوزير الدفاع .

إضافة الى تعيين المحافظين الجدد ، فقد عين بعض الأفراد الذين لهم علاقة وتعاطف معهم في مناصب حساسة مثل منصب سكرتير الشئون الخارجية - وزير الخارجية - الذى أخذه الكسندر هيج وسكارتارية المخابرات المركزية (CIA) الذى أخذه وليم كيسى . لقد أصبح الباب مفتوحا لهم فى الإدارة الجديدة الى درجة أن الرئيس رونالد ريجان كان يتصل ببعض قادة المحافظين الجدد مثل نورمان بودهرتز اما طالبا الاستشارة أو معذرا لسياسات اتخذها لايؤيدها المحافظون الجدد^(١٩) .

ولقد طبقت إدارة ريجان أغلب الأفكار التى دعا إليها المحافظون الجدد مثل زيادة التسليح ، والتطرف فى معاداة الاتحاد السوفيتى ، ومساعدة العصابات التى تحارب حكومات معادية لأمريكا ، واستخدام القوة العسكرية الأمريكية كما حدث فى لبنان وفى جرينادا والتحالف ومساعدة إسرائيل بشكل غير محدود .

ولكن لم يمض سنتان حتى بدأ الخلاف والتناقض يظهر بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى التى شاركت فى الحملة الانتخابية لريجان وتشارك الآن فى إدارته . وكان أول مصدر للخلاف هو انسحاب القوات الأمريكية من لبنان حيث أن المحافظين الجدد يعارضون هذا الانسحاب وبقوة . إضافة الى ذلك فقد بدأ المحافظون الجدد فى انتقاد بعض سياسات ريجان التى تتعارض مع أفكارهم وتتعارض مع الوعود التى أعطاهم إياها ريجان (مثل ماحدث بالنسبة لمشروع خط الأنابيب السيبيري الذى ينقل البترول من الاتحاد السوفيتى الى أوروبا الغربية . وفى البداية عارضت إدارة ريجان هذا المشروع وطلبت من الشركات الأمريكية الانسحاب منه

البيت الأبيض نفسه . وكان أن بدأوا بشن هجوم قوى على حكومة كارتر ، التى تمثل النقيض لما يعتقدون ، مستخدمين فى ذلك جميع الطرق بما فيها الكذب والتضليل الاعلامى^(١٦) . وكان هدفهم الحيلولة دون إعادة انتخاب كارتر . إضافة الى ذلك فانهم كانوا يبحثون عن مرشح يمثلهم أو يطبق بعض أفكارهم . وكانت ميولهم فى انتخابات ١٩٨٠ م مشتتة بين جون أندرسون ورنالد ريجان . والأول يدعو الى تطبيق سياسات مطابقة لما يؤمنون به مثل زيادة التسليح واستخدام القوة وتأييد إسرائيل ، حيث أنه أعلن من هناك وليس من أمريكا بداية حملته الانتخابية كمرشح مستقل ، أما رونالد ريجان فكان مدعوما من اليمين القومى واليمين الدينى اللذين لايتفق معهما المحافظون الجدد فى بعض السياسات الداخلية مثل الفصل بين الدين والدولة والحقوق المدنية . الا أنهم كانوا يعرفون أن حظ أندرسون فى الفوز بالبيت الأبيض ضعيف جدا ، لذا فإن تأييدهم تحول الى ريجان مع محاولة التغلغل فى الدوائر المحيطة به . وهذا ماحصل فعلا . وفى المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى دترويت والذى أعلن فيه رسميا عن ترشيح ريجان كمرشح للحزب ، لعبوا دورا كبيرا فى رسم السياسة العامة للمرشح الجمهورى فى حالة فوزه^(١٧) .

وبعد أن فاز رونالد ريجان برئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ م سعى المحافظون الجدد من أجل الحصول على مناصب مهمة فى الإدارة الجديدة ومن ثم تطبيق أفكارهم . وقد تم فعلا ترشيح نسبة كبيرة منهم فى مناصب إدارية مهمة . وقائمة المعنيين طويلة حيث أنها تشمل إدارات عليا وإدارات متوسطة على حد سواء . وكان أبرز من فاز منهم بمناصب مهمة «جين كيركباترك» التى أصبحت سفيرة لأمريكا فى الأمم المتحدة - منصب وزير^(١٨) . وعين كذلك مايكل لادين مستشار خاص فى

(١٦) فى عام ١٩٨٠م ظهرت اشاعات فى أمريكا القصد منها اضعاف الرئيس جيمى كارتر وكانت احدى الاشاعات عن أن هناك علاقات خاصة بين بلى كارتر - أخو الرئيس - والزعيم الليبى معمر القذافى . وقد ثبت فى السنوات التالية أن مصدر هذه الاشاعة هو مايكل لادين ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ، وقد أصدرها بالتعاون مع بيرنزا رئيس المخابرات العسكرية الإيطالية سابقا وكان الهدف من الاشاعة اضعاف كارتر حتى لا يتم إعادة انتخابه .

David Stockman, Op. Cit.

(١٧) كانت جين كيركباترك مدرسة مجهولة فى جامعة جورج تاون ، إذ أنه ليس لها أى دراسات أكاديمية تذكر ولم يسبق أن تولت أى منصب حكومى . إلا أنها كانت تكتب بعض المقالات التحليلية فى مجلة كومنترى ، وفى إحدى المقالات كانت تطالب بأن تتحالف أمريكا مع أى نظام ، ولو كان هذا النظام ديكتاتوريا وعنصريا مادام هذا النظام معاديا للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . ويقال أن ريجان بعد اطلاعه على هذه المقالة رشحها لمنصب سفير أمريكا فى الأمم المتحدة إلا أنه يبدو أن تعيين كيركباترك تم بناء على طلب من المحافظين الجدد ، حيث أنهم هم الذين اطلعوا ريجان على المقالة واقترحوا عليه تعيينها فى أحد المناصب الهامة .

(١٩) يقول سدنى بلومنتال : أن بودهرتز كان يضغط على ريجان وأن سياسة « العصى والجزرة » كانت تؤدي الى نتائج مثل مكالمات من ريجان الى بودهرتز)

Sidney Blumenthal, The Rise of the Counter Establishment (N.Y.: Times Books, 1986), p.

تطالب به دول العالم الثالث . وقد كان هيرس أكثر المندوبين الغربيين معارضة لهذا النظام ومعاداة لمطالب العالم الثالث ، مما أكسبه اهتمام وتقدير الجماعات المحافظة في أمريكا . وعندما انتهت خدمة هيرس في اليونسكو في عام ١٩٨٢ م ، دعت جمعية هيريتج المحافظة ليكون أول « زميل علمي » لجمعية أولين . وبجانب تكرر وهيرس ، فإن هيئة تحرير المجلة وكتابها ، تشتمل على قائمة طويلة من المحافظين الذين لهم علاقة قوية بحكومة ريجان ، حيث أن بعضهم يعمل في الحكومة بينما البعض الآخر سبق له العمل فيها . وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه المجلة ، إلا أنها وحتى الآن لم تحقق أى نجاح يذكر . فالمقالات التي تنشر فيها تأخذ خطاً واحداً متشابهاً مما يفقدها التوسع والاختلاف في الآراء والمعلومات ، الذي تحتاجه أى مجلة لكي يتم لها النجاح . ومما يدل على عدم نجاح مجلة ناشيونال انترست هو أن توزيعها في عام ١٩٨٧ م لم يتعد ما كان عليه في البداية وهو خمسة آلاف نسخة ، بينما توزع مجلة الشؤون الخارجية أكثر من ١٩ ألفاً ، ومجلة السياسة الخارجية أكثر من ٢٢ ألفاً . إضافة إلى ذلك فإن المجلة لم تستطع تخفيف درجة ونوعية الخلافات بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى ، كما أن المجلة لم تنشر أى مقال ذي نوعية جيدة وجديدة يستطيع التأثير على عملية اتخاذ القرار داخل أمريكا^(٢١) . وبالرغم من بروز بعض الخلافات بين المحافظين الجدد من ناحية والجماعات المحافظة الأخرى - وبالذات التقليدية - وإدارة ريجان من ناحية ثانية ، إلا أنهم استمروا في الاحتفاظ بتأثير غير محدود داخل الإدارة الأمريكية . لقد استطاعوا احتواء أى قرار قد يؤدي إلى التخلي عن أفكارهم أو إضعاف نفوذهم . فعندما استقال وزير الخارجية الكسندر هيج من منصبه وتم تعيين جورج شولتز مكانه ، هاجم المحافظون الجدد الأخير من منطلق أن له علاقات مع العرب قد تؤدي إلى تحيزه ضد إسرائيل . وهذا قد يفسر تحول شولتز بعد تعيينه إلى مؤيد قوى لإسرائيل وقيامه بالتقرب منهم ، بل وتقريب بعض المحافظين الجدد مثل إليوت أبرامز^(٢٢) . إلا أن استنتاجاً كهذا يحتاج إلى دراسة مستفيضة لكشف صحته من عدمها .

وبجانب دفع إدارة ريجان إلى موالاة إسرائيل بدون تحفظ لتصبح أكثر الإدارات الأمريكية على الإطلاق موالاة لإسرائيل ، فقد استطاع المحافظون الجدد تحقيق بعض المكاسب الأخرى لإسرائيل . أولاً ، تم كسب ود أو

ومقاطعة الشركات الأوروبية ، ولضغط الشركات الأمريكية تراجع حكومة ريجان عن موقفها المعارض^(٢٣) .

وفي نفس الوقت كان المحافظون الجدد يفكرون في إصدار مجلة تعبر عن آرائهم في سياسة أمريكا الخارجية وتكون منبرا لمناقشة وبلورة أفكارهم وتقليص اختلافات الرأي داخل جماعة المحافظين الجدد وبينهم وبين الجماعات المحافظة الأخرى إضافة إلى ذلك فإن هذه المجلة تهدف إلى معارضة ومهاجمة الفكر السائد في الشؤون الدولية في أمريكا والذي تمثله مجلتا الشؤون الدولية والسياسة الخارجية .

وقامت جمعية أولين وهي جمعية فكر يمينية متطرفة بتشجيع هذه الفكرة وذلك بالتبرع بـ ٦٠٠ ألف دولار لهذا المشروع . وبعد سنتين من الإعداد صدر العدد الأول من هذه المجلة في خريف ١٩٨٥ م وتحت عنوان ذا ناشيونال انترست والتي تعنى المصلحة القومية . وقد أصبح أرفنج كرسنول ناشرها ، أما رؤساء التحرير فهما روبرت تكرر وأوين هيرس . والأول استاذ للعلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكنز ، وهو مشهور في السنوات الأخيرة بمعاداته للعالم الثالث وتعصبه لأمريكا وبأفكاره المتطرفة الأخرى . وقد انضم تكرر إلى قائمة المحافظين الجدد بعد أن كتب مقالة في عام ١٩٧٥ م يدعو فيها أمريكا إلى احتلال حقول النفط في الخليج العربي ، لأن الدول حسب رأيه غير متساوية ، وأنه يجب على الدول « المتحضرة » إدارة ثروات الدول الصغيرة « البدائية » وبالذات الثروات المهمة للحضارة الغربية كالبتترول . وقد قدم تكرر هذه المقالة إلى مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية ، إلا أن هيئة تحرير المجلة رفضت نشرها للأفكار المتطرفة التي تحتويها والتي ينادى بها المؤلف . ولكن مجلة كومنتري نشرت المقالة وطالبت المؤلف باستقصاء هذه الفكرة والكتابة حولها أكثر . وهذا ما فعل ، حتى قام بنشر كتابه المشهور « اللامساواة بين الأمم » (The Unequality of Nations) في عام ١٩٧٦ م .

أما أوين هيرس فهو يهودي بريطاني هاجر إلى أستراليا ليدرس العلوم السياسية في جامعة جنوب ولس الجديدة . ومع انتخاب مالكوم فراسير المحافظ ، رئيساً لوزراء أستراليا في عام ١٩٧٥ م ، أصبح هيرس مستشاراً سياسياً في الحكومة الأسترالية الجديدة . وفي عام ١٩٨١ م عين هيرس مندوباً لأستراليا في اليونسكو في باريس . وكان وصوله إلى باريس متزامناً مع النقاش الدائر هناك حول النظام الإعلامي الدولي الجديد والذي

(٢٠) المرجع السابق :

21- Jude Wanniski, ed The 1987 Media Guide, (N.Y.: Harper and Row, 1987), p. 100.

(٢٢) ان جورج شولتز هو الذي عين إليوت أبرامز في منصب (سكرتير لشؤون أمريكا اللاتينية) . إضافة إلى ذلك فإن شولتز قام بالدفاع عن

أبرامز أمام الكونجرس وبقوة ، عندما ثبت تورط الأخير في قضية طلب أموال سرية من أجل مساعدة عصابات الكونفرا .

مايكل لادين هو أول من بدأ في هذه العملية وشارك في استمراريتها ، وعمل كذلك كحلقة وصل بين بعض مسئولى إدارة ريجان . وبعض المسئولين الاسرائيليين بشأن بيع الأسلحة الى ايران مقابل اطلاق الرهائن الامريكيين في لبنان^(٢٥) .

لقد مثلت فضيحة « ايران - جيت » نقطة تحول كبيرة في حكومة ريجان ومع هذا التحول سقط المحافظون الجدد وسقط المحافظون القوميون والمحافظون الدينيون ، حيث استقال ميخائيل بوكانون المتحدث الرسمي باسم البيت الابيض والمحسوب على المحافظين القوميين ، واستقال كذلك أوليفر نورث منسق « ايران جيت » وجون بويندكستر كبير موظفى البيت الابيض ، والمحسوبان على الجناح الدينى . وقد مثل اختيار هورد بيكر ليحل محل بويندكستر انتصارا للمحافظين التقليديين ، كما ذكر ذلك الصحفيان الامريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك^(٢٦) .

واستمرت التغييرات خلال اواخر عام ١٩٨٧ ، حيث استقال كل من وليم كيسى رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية ، وكاسبر واينبرجر وزير الدفاع . وكلاهما محسوبان على الجناح القومى المتشدد . وقد أدت هذه التغييرات الى اخذ الحكومة الامريكية الى اتجاه جديد مغاير كليا للاتجاه الذى بدأت منه . لقد بدأت حكومة ريجان بشن هجوم قوى ، وعداء واضح ضد الاتحاد السوفيتى ، والذى أسماه ريجان « بالامبراطورية الشيطانية » The Evil Empire وانتهت بالتقارب مع الاتحاد السوفيتى وعقد الكثير من الصفقات معه سواء المتعلقة بالتسلح أو بالتجارة والثقافة أو المتعلقة بحل بعض الصراعات الاقليمية مثل افغانستان وانجولا . ان هذه اول مرة في تاريخ امريكا ، تتغير فيه سياستها الدولية بشكل كلى وبدرجة معاكسة وخلال ادارة واحدة . ان هذا التحول في السياسة الامريكية لا يعنى زوال المحافظين الجدد . انهم لا يزالون يلعبون دورا كبيرا في السياسة الامريكية وفي الخطاب السياسى في امريكا وسوف يستمر هذا الدور الى امد طويل . ان لهم من يمثلهم ويدافع عن افكارهم في الحكومة الامريكية مثل جاك كمبت وباترك مونيهان في الكونجرس . ولهم ايضا تأثير من خلال المقالات والابحاث التى ينشرونها سواء في مجلاتهم الخاصة او الصحف والمجلات الامريكية

على الأقل تحييد جماعة المحافظين القوميين الذين فى الغالب لا يثقون باسرائيل ويميلون الى الجانب العربى . فكما ذكرنا سابقا فان المحافظين القوميين يحاولون دفع الولايات المتحدة الى تكوين علاقات اكثر قربا من الدول العربية المحافظة ، وأقل تحالفا مع اسرائيل . ولقد حاولوا ذلك مع ادارة ريجان منذ وصولها الى البيت الابيض ، وهذا واضح جدا من خلال الصراع داخل امريكا على صفقة الاواكس للسعودية فى أوائل الثمانينات .

الا أن صوت المحافظين القوميين فى مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى وتأبيدهم للجانب العربى ، بدأ يضعف رويدا رويدا . فبعضهم تحول الى مؤيد لاسرائيل كما حصل مع السيناتور جيس هلمز (جمهورى من نورث كلورينا) ، والبعض الآخر التزم الصمت كما حدث مع وليم بكلى وهذا التغير فى موقف المحافظين القوميين ناتج عن الضغوط التى مورست عليهم من قبل المحافظين الجدد بالتعاون مع اللوبى الصهيونى ، اضافة الى عوامل اخرى^(٢٢) .

ثانيا ، لقد استطاع المحافظون الجدد وبالتعاون مع بعض الفئات المواليين لهم جعل « الارهاب الدولى » موضوعا مهما بالنسبة لادارة ريجان وفى الخطاب السياسى فى امريكا ، لقد اصبح « الارهاب الدولى » واحدا من أولويات ادارة ريجان وكذلك اصبح المحافظون الجدد خبراء فى هذا الموضوع ، فمشيل لادين عين مستشارا خاصا فى البيت الابيض فى موضوع الارهاب الدولى . علما أنه ليس لديه خلفية تعليمية او تجريبية حيال هذا الموضوع . اضافة الى ذلك فان ميچ وكر ، وباك كمبت ، وجين كيركباترك ، أصبحوا بين يوم وليلة خبراء فى هذا الموضوع حيث يكتبون المقالات ويلقون المحاضرات ويعطون الاستشارات فى كيفية التعامل مع الارهاب الدولى . الا ان أسوأ ما فى الأمر هو محاولتهم - ونجاحهم - الى حد ما - فى ربط الارهاب الدولى « بالعرب والمسلمين عامة والفلسطينيين على وجه الخصوص »^(٢٤) . ولكن قوة وتأثير المحافظين الجدد لم تستمر طويلا ، لقد اهتزت بشكل كبير مع ظهور فضيحة ايران - جيت . لقد شارك المحافظون الجدد واصدقاؤهم فى عملية بيع الأسلحة الى ايران وتحويل فوائدها الى عصابات الكونترا . وحسب تقرير الكونجرس الامريكى ، فان

(٢٢) لعل من العوامل الأخرى . هو عدم اهتمام الحكومات العربية بالتغيرات السياسية التى تجرى داخل أمريكا ، وعدم التعامل مع هذه المتغيرات ، وعدم تشجيع العناصر التى تقف مع العرب ، التشجيع الكافى ، بطريقة لها صبغة الاستمرارية .

Noam Chomsky, Pirates and Emperors (N.Y.: Claremont

(٢٤) انظر :

Research and Publications, 1986).

25- Report of the Congressional Committees Investigating The Iran-Contra Affairs, November 1987 (Washington, D.C. U.S. Government Printing Office 1987).

26- Rowland Evans and Robert Novan, « Baker: Regan's Surrender », The Washington Post (March 2, 1987),p.11.

الآخري ومن ضمنها بعض الصحف المشهورة والواسعة الانتشار . ففي واشنطن بوست ، فان شارلز كرتومر له مقالة اسبوعية ووليم سافير يكتب مقالا مشابها في النيويورك تايمز ، وكلاهما من المحافظين الجدد . ويسعى المحافظون الجدد الى دفع مرشحهم الخاص في انتخابات الرئاسة الامريكية . ففي انتخابات ١٩٨٨ م دفعوا جاك كمبت ، الذي يؤمن بأغلب افكارهم ، من أجل السعي للبيت الأبيض . الا انه لم يحصل على التأييد الكافي فانسحب من الانتخابات . لذا فانهم ينظرون الى انتخابات ١٩٩٣ م ، اما لترشيح كمبت أو دفع مرشح آخر .

إضافة الى ذلك ، فان هناك اتجاه الى انشاء تحالف ثابت بين المحافظين الجدد والمحافظين الدينيين . الا ان اتجاهها كهذا سيكون محفوفا بالمخاطر . فمن ناحية ، فان الذي يطمع فيه المحافظون الجدد هو أن يكونوا القادة الفكريين ، وبالذات في السياسة الخارجية ، لأي تحالف بينهم وبين المحافظين الدينيين . ففي مقابلة مع أوين هيرس ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة ناشيونال انترست ، ذكر « انه ليس هناك ما يمنع أن نتحالف مع المحافظين الدينيين فهم (أي الدينيون) أناس بسطاء وجيدون ، يعملون على التمسك بالعادات والترايط العائلي . انه باستطاعتنا مساعدتهم وبالذات في الشئون الدولية » (٢٧) .

ومن الناحية الثانية فان أي تحالف معلن بين المحافظين الدينيين والمحافظين الجدد سيولد الكثير من العداء للمجموعة الأخيرة . فالجماعات الدينية المتطرفة في أمريكا غير محبوبة من أغلب الفئات المثقفة والنخبة الحاكمة أو ما يسمى بالمؤسسة الشرقية إضافة الى ذلك فان أغلبية اليهود معروفين بعدائهم لأي اتجاه ديني في السياسة الامريكية الداخلية والخارجية ، لأن اليهود يمثلون اقلية وأي اتجاه ديني قد يؤدي الى تحجيم قوتهم وتأثيرهم . إضافة الى ذلك فان أغلب اليهود في أمريكا لهم اتجاه ليبرالي ، وهذا يعني احتمالية عزل المحافظين الجدد عن التجمعات اليهودية والليبرالية على حد سواء .

وفي الحقيقة ، لقد بدأ اتجاه جديد داخل المثقفين اليهود لمحاربة المحافظين الجدد . ففي عام ١٩٨٦ م قامت مجموعة من اليهود باصدار مجلة تيكون ، لتكون صوتا معارضا للاتجاه الذي تتبناه مجلة كومنتري وجماعة المحافظين الجدد . الا ان نجاح او فشل المحافظين الجدد مستقبلا ، سيكون مرهونا بقوة تحالفاتهم وبالأوضاع العامة خلال الأربع سنوات القادمة . أن أي مراقب للتطورات الفكرية والسياسية داخل المجتمع الامريكي خلال هذه السنوات يستطيع ان يتنبأ بمستقبل المحافظين الجدد في التسعينات من هذا القرن . □

(٢٧) مقابلة شخصية مع أوين هيرس (واشنطن العاصمة ، مارس ١٩٨٧ م) .

التبادل الطلابي في العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

رئيس قسم النشاط الثقافي - نادي الطلبة الوافدين

يلعب

وسيلة نقل التراث والثقافة ، وأداة التفاهم بين الأفراد . وتعلم لغة الدولة التي سيدرس بها الطالب شرط أساسي للقبول بجامعاتها^(١) ولقد أوضح الدكتور عبدالمك عوده أهمية اللغة في العلاقات الدولية بين الدول العربية والدول

الأفريقية ، فذكر أن « الاستراتيجية السياسية العربية تجاه الدول الأفريقية يجب أن يصاحبها ويدعمها استراتيجيات عمل سياسي على أساس اقليمي وعلى اساس لغوي »^(٢) . ويرى الدكتور بطرس غالي أن اللغة وسيلة للوصول الى الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وتوثيق العلاقات معها^(٣) . ويذكر الدكتور محي الدين صابر انه نظرا لأهمية اللغة فان كل المجتمع الدولي

التعليم دورا هاما واساسيا في السياسة الخارجية فهو أحد أدوات هذه السياسة ، اعتمدت عليه الدول المتقدمة في علاقاتها الخارجية .

وستتناول هذه الدراسة أربع نقاط ، هي :
أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافي بين الدول
ثانيا : الاهتمام الدولي بالتبادل الطلابي
ثالثا : دور الهيئات الدولية في التبادل الطلابي
رابعا : التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية .
أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافي بين الدول
اللغة هي الأداة الأساسية للعلاقات الثقافية ، وهي

(1) Hall, W.D., International Equivalances In Access to Higher Education, (Paris: UNESCO, 1971), PP. 42-43.

(٢) د . عبدالمك عوده ، الدول الأفريقية والقضايا العربية ، في العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ص ٣٤٣ .

(٣) يرى د . بطرس غالي ان اللغة الفرنسية ليست في نظر منظمي مؤتمر القمة الاول للدول الناطقة بالفرنسية الذي عقد في باريس في الفترة =



ظهر الاسلام في القرن السابع الميلادي الى ازدياد وشائج الاتصال العربي الافريقي ، فقام العرب بدور ايجابي في نشر العقيدة الاسلامية ويسط نفوذها السياسي في افريقيا . وساعد انتشار الاسلام على رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة والنسب العربي ، وعليه اعطى الاسلام هذه العلائق بعدا عقائديا ، واعطتها اللغة العربية محتوى لغويا وثقافيا . وكانت هجرة المسلمين

تتبادل تعلم اللغات تحقيقا للتعاون الدولي^(٤) كما ان تعليم اللغات يحظى بجانب كبير من اهتمام الاذاعات الدولية ، ويشكل جزءا من المواد التي تقدمها للمستمعين^(٥) . واذا نظرنا الى انتشار اللغة العربية في افريقيا ، نجد ان افريقيا غير العربية قد ارتبطت بالعالم العربي اقتصاديا وثقافيا منذ اثني عشر قرنا على الأقل ، وكان للعرب دور كبير في كشف القارة الافريقية ، وقد أدى

من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٧٩ سعى أداة لنقل العلم والتكنولوجيا ، وان الربط بين الدول المشتركة تتعدى الناحية اللغوية لكي تتجسد في ايمان مشترك باممية التعاون الدولي رغم اختلاف الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المشتركة . ومن ناحية اخرى فان تجمع الفرانكوفونية يضم عددا كبيرا من الدول الافريقية التي ترتبط مع مصر بعلاقات متنوعة تغطي مجالات عديدة .. والحوار معها في اطار هذا التجمع ، وهو اطار دولي جديد ، الى جانب الاطار الجماعي المتمثل في منظمة الوحدة الافريقية ، يعطي مصر فرصا اضافية ومجالات اوسع لمزيد من التنسيق والتعاون مع هذه الدول من خلال التشاور وزيادة ارتباط المصالح والغايات والاهداف .

د . بطرس غالي ، مصر والحوار مع الفرانكوفونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٤ (ابريل ١٩٨٦) ص ٤ - ٧ .
(٤) د . محي الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٥٠٤ .

(٥) اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، البرامج الموجهة من الاذاعة بداية من مايو ١٩٨٥ (القاهرة : اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، ١٩٨٥) ص ٨ .

ومتشابهة تسير جنباً الى جنب وتتفاعل كلها في وقت واحد^(١٠).

وطبقاً لرأى د. حسن أحمد محمود فقد جابهت الثقافة الاسلامية في العصور الوسطى مشكلة الالتقاء الثقافي أو التماس الثقافي مع الثقافات الافريقية ، وقد مر هذا الالتقاء بثلاث مراحل ، الأولى ، مرحلة ازدواج الثقافات الاسلامية والثقافات المحلية لتتقيان وتعيش كل منفصلة عن الأخرى الى حين ، والثانية ، بداية الاندماج في العصر الأموي ، واقترب المسافة بين التيارين في هذا العصر ، اقتراباً شديداً ، والثالثة ، مرحلة الاندماج الكامل في العصر العباسي ، يكثر عدد الداخلين في الاسلام من أهل الذمة ، وتعلمهم العربية ، واشتداد حركة الترجمة ودخول الثقافات القديمة الى الحياة العربية^(١١).

ولقد خضع انتشار العقيدة الاسلامية للظروف التي خضعت لها الثقافة الاسلامية ، وواجه نفس المشكلات ، فكما التقت الثقافة العربية بالثقافات القديمة ، كذلك التقى الاسلام بديانات قديمة توطدت أقدامها في القارة قبل ظهور الاسلام بوقت كبير^(١٢) . ولم يكن الاسلام ديناً فحسب ، انما كان ديناً وثقافة متآلفين ، وكان لهذا الارتباط أثر عظيم في حياة الافريقيين . فالمرء لا يكاد يسلم حتى يتعلم القراءة والكتابة ، ويرتفع قدره اجتماعياً كلما زادت ثقافته . وفي كل مكان تسرب اليه الاسلام انتشرت الكتابات وأقبل الافريقيون عليها^(١٣) . واختلفت ظاهرة انتشار اللغة العربية في افريقيا من دولة إلى أخرى في مدى السعة والانتشار وعمق التأثير ، فكانت اللغة العربية أسرع انتشاراً في مصر منها في أي بلد افريقي آخر ، فما كادت تحل سنة ٣١٧ هجرية الا واللغة العربية شائعة في مصر ، يليها شمال افريقيا . أما في الدول الافريقية الأخرى فأخذ انتشار اللغة العربية عدة مظاهر منها :^(١٤)

أن يتكلم الشعب اللغة العربية ، وأن يحتفظ بها الى جانب لغته الأصلية ، كما حدث في بلاد النوبة ، ومثل

للحبشة أول اتصال رسمي للاسلام بأفريقيا ، وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقي توالى هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفي تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية^(١٥) .

وقد بدأ الاندفاع الحقيقي للعرب في افريقيا منذ دخول الاسلام وانتشاره في القارة الافريقية تحت قيادة عمرو بن العاص في عام ٦٤٠ ميلادية . وكان لانتشار العرب في افريقيا أثر في انتشار اللغة العربية ، الا أنه ابتداء من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين حاول الاستعمار الأوربي الذي بسط سيطرته على غالبية دول القارة ، الحيلولة دون تغلغل أو انتشار الاسلام والثقافة العربية في القارة الافريقية غير العربية وبدأ الصراع بين الثقافتين العربية والأوربية ، وكان محل التنازع ، اللغة ، التي هي وسيلة نقل الثقافة^(١٦) .

وسنوضح فيما يلي كيف انتشرت اللغة العربية واللغات الأوربية في افريقيا ، والعوامل التي ساعدت على انتشارها .

١ - انتشار اللغة العربية في افريقيا :

رغم أن اللغة العربية كانت معروفة لدى بعض الشعوب الافريقية قبل الاسلام ، الا أنها انتشرت انتشاراً واسعاً بعد دخول الاسلام الى القارة ، وأصبحت لغة أساسية في بعض الدول الى جانب اللغة الأصلية ، كما هو الحال في الصومال وموريتانيا^(١٧) ، وتستخدم السنغال الحروف الأبجدية العربية في مدارس تحفيظ القرآن ، كما تستخدم اللغة العربية في التخاطب في جزء من النيجر والسنغال وتشاد وتنزانيا وكينيا ، كما أن حوالي ٢٠ ٪ من أساس مصطلحات لغتي السواحيلي والهوسا ، المنتشرتين في العديد من دول القارة ، من اللغة العربية^(١٨) .

وانتشار الاسلام في افريقيا كان في الحقيقة انتشاراً لظواهر ثلاثة : انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، وانتشار الدين الاسلامي ، وانتشار اللغة العربية نفسها باعتبارها لغة الحديث والتخاطب . وهذه الظواهر مختلطة

(٦) د. يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(7) Jacques Boulton, The Arab Role in Africa, (London: Penguin Library, 1962), PP. 21-25.

(٨) عاطف عمر ، العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الافريقية ، (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨٦) ص ٥٣ . طالب الرئيس الصومالي محمد سياد بري مواطنيه بضرورة تعلم اللغة العربية ، مشيراً الى أن اللغة العربية ستكون ضمن مناهج المدارس الصومالية (جريدة الامرام ، ٢٦ أغسطس ، ١٩٨٦) .

(٩) د. عبدالمكع عودة ، الدول الافريقية والقضايا العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ .

(١٠) د. حسن أحمد محمود ، الاسلام والثقافة العربية في افريقيا ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ص ١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٢) عن انتشار الاسلام والحضارة العربية في افريقيا انظر :

J.Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa., (London: Oxford: University Press, 1975), PP. 1-33.

(١٣) د. حسن أحمد محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

هى أنسب أداة للتعبير ، تم جاء عهد الحضارة الرومانية ، فكانت الشعوب التى تعيش فى شمال افريقيا تستعين باللغة اللاتينية لكى تعبر عن أفكارها واهتماماتها^(١٩) .

وعندما احتل الاستعمار الأوربي الدول الافريقية لجأ الى نوعين من الأساليب الثقافية لفرض نفوذه على المناطق التى يتحكم فى مصيرها : الأول ، هو الأسلوب البريطانى ، وهو قائم أساسا على الحفاظ على تقاليد حياة المجتمعات التى يستعمرها وترك الشعوب الخاضعة له تحيا كما يحلو لها ، اعتقادا بأن هذه الشعوب ليست مؤهلة بعد للدخول فى مضمار الحضارة . وقد جاء أحسن تعبير عن هذا النوع من الاستعمار على يد « رويارد كيبلنج » عندما كتب ، « الشرق شرق والغرب غرب ، ولن يجتمعان أبدا » . أى أنه يوجد نوعان من الاستعمار الأول هو النوع الأوربي القائم على القيم والثقافة الأوربية ، ولكنها ليست للتصدير ، لأنها لن تؤدي الى أى نفع بالنسبة للشعوب الأخرى ، وبالتالي من الأفضل لهذه الشعوب أن تنمى تراثها المحلى وتمضى فى طريقها . أما النوع الثانى من الاستعمار فهو الفرنسى الذى يستهدف أحداث تغيير فى طابع البلد الذى يستعمره ، بحيث يلائم هذا الأخير نمط الحياة الفرنسى . وكان الفرنسيون يريدون أن يجعلوا من شمال أفريقيا قطعة أخرى من فرنسا ، وأن تصبح شعوب هذه المنطقة « متفرنسة » الى أن تستحق الحصول على صفة مواطنين فرنسيين^(٢٠) وذلك انطلاقا من مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض ومسئوليته ازاء تمدين « وتحضر » الشعوب المتخلفة . ومن هنا اتبعت فرنسا سياسات الدمج والاستيعاب على المستويين اللغوى والثقافى .

وقد عنى الاستعمار الأوربي بالامتداد اللغوى والثقافى والفكرى فى افريقيا فعمل على نشرها ، فتوجد ٢٤ دولة افريقية تنتشر بها اللغة الفرنسية (دول الفرنكوفون) ، وتضم ثلث سكان القارة الافريقية . وتعتبر اللغة الفرنسية ، اللغة الرسمية ، بجانب لغة أو اثنتين فى الدول التى كانت مستعمرات فرنسية فى كل من بنين وبورندى والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وزائير والجابون وغينيا وساحل العاج ومالى وموريتانيا والنيجر وروندا والسنغال وتوجو وبوركينا فاسو . واللغة الفرنسية من العوامل الرئيسية فى توثيق الروابط بين هذه

سكان المناطق الجبلية فى شمال افريقيا ، حيث يتكلمون اللغة العربية والبربرية .

- أن تكتسب اللغة نسبة من الألفاظ العربية تتوقف على مقدار التأثير الذى خضعت له ، مثل اللغة النوبية ، حيث ان ٣٠ ٪ من مجموع ألفاظها مستمد من اللغة العربية ، وأيضا مثل لغة البجة واللغة السواحيلية فى شرق افريقيا ، والهوسا فى نيجيريا .

- أن يتخذ الشعب العربى لغة له ، مع الاحتفاظ ببقية من اللغات القديمة مثل بعض الكلمات غير العربية فى اللهجات السودانية أو المغربية أو حتى المصرية .

- أن تتأثر اللهجات العربية المحلية بلهجات اللغة التى كانت تسود البلاد من قبل ، وهذا يصدق على لهجة السودان العربية فهى أربع لهجات^(٢١) .

- كتابة اللغات بحروف عربية مثل لغات البربر والنوبة والصومالية والسواحيلية ولغة الهوسا . وقد حاول أهل هر كتابة الامهرية بحروف عربية .

وتجدر الاشارة الى أن اللغة العربية أخذت مكانها فى مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول الافريقية ، حيث تضم بعض الكليات الجامعية بالجامعات الافريقية أقساما لتدريس اللغة العربية كما هو الحال فى جامعة نيروبي بكينيا^(٢٢) . كما توجد كليات متخصصة لتعليم اللغة العربية والشريعة الاسلامية^(٢٣) كما هو الحال بالسنغال ، حيث قامت حكومة السنغال بدور كبير فى تطوير دراسة اللغة العربية ، فقد قامت الحكومة باصدار قرارات بتخصيص منح لدراسى اللغة العربية ، وبدأت الحكومة تقديم منح دراسية لأبنائها فى الاقطار العربية . كما أنشأت الحكومة معهدا اسلاميا شارك فيه معظم الدول العربية ، تم بناؤه عام ١٩٧٣ وملحق به مكتبة اسلامية^(٢٤) .

٢ - انتشار اللغات الأوربية فى افريقيا :

أثر الاستعمار تأثيرا كبيرا على ثقافات الشعوب التى يحتل أراضيها قبل أن تنال هذه الشعوب استقلالها . والتوغل الثقافى الذى يأتى من الخارج ظاهرة قديمة ، فاذا رجعنا مثلا الى عصر الاغريق فى المرحلة المسماة « بالهلينستية » أى عندما كان الاغريق يمثلون نفوذا سياسيا واسعا فى الشرق القديم ، كانت الثقافة اليونانية تحتل مركزا مرموقا فى البلاد التى فتحتها اليونان ، وكان العلماء والفلاسفة فى هذه البلاد يرون أن اللغة اليونانية

(١٥) بعضها يرجع الى تغيير الحروف مثل احوال الهمزة محل العين ، وبعضها يرجع الى تغيير الحركات كالضمة والفتحة والكسرة ، والبعض الآخر يرجع الى حذف بعض الاصوات مثل حرف اللام فى ولد ، وأخيرا تغيير مدلول الكلمة .

(١٦) د . احمد غيضة سالم ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

(١٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٨) ابوبكر سى عمر ، الثقافة الاسلامية والعربية فى افريقيا ، محاضرة لسفير السنغال بالقاهرة (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨١) ص ٢٠ .

(١٩) د . لويس عوض ، الاستعمار الجديد والثقافة ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ (اكتوبر ١٩٧١) ص ٢٢٢ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

وبخاصة في الجيش ، كيف كانوا ينشأون على التقاليد الأوربية ، وعلى استعمال اللغة الأجنبية .

– القضاء على رموز الثقافة الأفريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الأفريقية التي كانت تكتب بالحروف العربية ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية . وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لأول مرة في الثلاثينات كتباً بالحروف اللاتينية في كل من لغتي الهوسا والسواحيل ، وهما أكثر اللغات الأفريقية ذيوفاً في غرب أفريقيا وشرقها . وقد تم تكريس هذا الاتجاه في مؤتمر عقد في داكار ، تم تحت إشراف اليونسكو في أواسط الستينات ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الأفريقية بالحرف اللاتيني ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وهي خطوة حاسمة تم بها فصل الأفريقيين عن تراثهم المسجل باللغات الأفريقية وعزل الأجيال الأفريقية ثقافياً عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار أوربا لأفريقيا .

– الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الأوربية ، فليست هناك لغة بارزة في المجتمع الأفريقي إلا ووضع لها قاموس مقارن مع اللغات الأوربية .

– الاهتمام بالجامعات الأفريقية الناشئة ، وتولى أعداد كل هيئات تدريسها في الجامعات الأوربية والأمريكية عن طريق المنح ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الأوربية بين الأجيال المقبلة من الشباب .

– فرض اللغات الأوربية كلغة تعليم في كل المدارس الأفريقية .

– تبني الاعلاميين الأفريقيين ، والعمل على أعدادهم وإتاحة الفرص لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية المذاعة ، صوتاً وصورة في مشروعات تعاون مع الاذاعات الأجنبية .

وبذلك استطاع الأوربيون بتخطيط ماثب أن يخلقوا واقعاً ضخماً يتجاوز قدرة الأفريقيين على تغييره بسهولة^(٢١) وقد كان المخطط الفرنسي في غرب أفريقيا ووسطها –

منذ بداية الاحتلال ، أي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – يستهدف القضاء على اللغة العربية نهائياً ، وإبدالها باللغة الفرنسية . وفي هذا الصدد أنشئت المدارس المعروفة بالمدارس العربية الإسلامية والتي تدرس فيها اللغة العربية شكلياً ، ولكن يتم التركيز على اللغة الفرنسية وتدرّس جميع المواد بها . وفي الوقت نفسه سمح الاستعمار الفرنسي لمدارس المبشرين أن تقوم بمجهود كبير في التعليم ، وكانت تتلقى مساعدات كبيرة من الحكومة للمساهمة بجد في نشر الثقافة الفرنسية . وقد احتوت البرامج التي كانت موحدة

الدول وبين فرنسا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين هذه الدول الأفريقية بعضها البعض . وقد عملت فرنسا على رفع مستوى اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في هذه الدول عن طريق إنشاء وكالة التعاون الفني والثقافي التي تضم بجانب فرنسا وهذه الدول الأفريقية ، كندا أيضاً ، كما أنشأت أيضاً محطات للاذاعة ، أحدهما في المغرب والأخرى في الجابون ، كما تعمل على رعاية مؤتمرات القمة الأفريقية التي تعقد بين هذه الدول ودول أفريقية أخرى غير المتحدثة بالفرنسية^(٢٢) .

كما توجد ٢١ دولة أفريقية تعتبر اللغة الانجليزية فيها أكثر اللغات الأوربية انتشاراً بها ، وهي الدول التي تضم حوالي نصف سكان القارة الأفريقية . وقد كانت دول (الاتجولوفون) كلها مستعمرات انجليزية ماعدا ليبيريا وأجزاء من الكاميرون والصومال . وتعتبر اللغة الانجليزية ، اللغة الرسمية بجانب لغة أو اثنتين في كل من بتسوانا والكاميرون وجامبيا وغانا وليسوتو وليبيريا وملاوي ونيجيريا وشيشل وسيراليون وزامبيا وزيمبابوي . كما يتحدث باللغة الانجليزية عدد كبير في كل من السودان وكينيا وتنزانيا . وبعد حصول هذه الدول على استقلالها عن بريطانيا ، كان الاهتمام الرئيسي لبريطانيا هو العمل على تدعيم علاقات قوية بينها وبين هذه الدول التي كانت مستعمرات لها وكان أحد هذه الوسائل هو الكومنولث البريطاني^(٢٣) .

أما اللغة الأسبانية فتوجد في غينيا الاستوائية والصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) وهما من المستعمرات الأسبانية سابقاً وتضم ٣٦٠ ألف من السكان . وتعتبر اللغة البرتغالية ، اللغة الرسمية في المستعمرات التي كانت تابعة للبرتغال ، في أنجولا وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساو تومي وبرنسيب . وتضم هذه الدول حوالي ٢٠ مليون من السكان في منتصف الثمانينات^(٢٤) .

وتحقيقاً للاستراتيجية في نشر اللغات الأوربية في أفريقيا ، استخدم عدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ، منها :^(٢٥)

– إطلاق يد البعثات التبشيرية ، وترجمة الانجيل الى كل اللغات الأفريقية .

– المدارس ودور التعليم ، التي كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وتصوير العلاقات العربية الأفريقية بصورة معينة يظلم فيها العرب على أنهم تجار رقيق ومستعمرين .

– مؤسسات الخدمة العامة في الإدارات الحكومية

(21) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary,

(22) Ibid. PP. 173-174. Oxford. ABC. Clio Information services, 1984. PP. 180-181.

(23) Ibid., P. 181.

(٢٤) د . محي الدين صابر ، العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢٥) د . محي الدين صابر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٠ .

والثقافة ، مع التركيز على حضارة الغرب وثقافته ، تفتتح على عوالم أخرى وحضارات مغايرة وثقافات متنوعة لا يعرف الغرب الكثير عنها ... وإذا بقضايا الفقر والمجاعة والتخلف والتصحر والامية تحتل أولوية ، تماما كنزج السلاح وقرار السلام العادل ، وحل الصراعات عن طريق حوار الثقافات المتكافئ والديمقراطية . ولم يكن ذلك ليرضى الدول الغربية ، وقد عبر عن ذلك أحمد مختار أمبو بقوله « لقد اعتادت الدول الغربية أن تفرض رأيها باعتبارها الصائب الوحيد ، وأن تفرض ثقافتها باعتبارها الصالحة الوحيدة ، وبالتالي تفرض سياستها باعتبارها المهيمنة الوحيدة ، أما ما عداها من ثقافات وحضارات وآراء وسياسات ، فهي لاتعدو أن تكون تابعة ليس أمامه سوى استلهاً النموذج العربي واستيراده » . وصار مدير المنظمة مثار حملة تشهير وانتقاد ، ولما لم يستطع الغرب ترويضه ، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبعته بريطانيا في عام ١٩٨٥ ، من عضوية اليونسكو ، بينما رفعت دول عربية أخرى سلاح التهديد بالانسحاب طوال الوقت . وعلى الفور انعكس الانسحاب الأمريكي والبريطاني على العجز في ميزانية المنظمة ، فنصيب الولايات المتحدة الذي كانت تسهم به في هذه الميزانية هو ٢٥٪ ، ونصيب بريطانيا ٥٪ ، وبذلك أصبح الشلل يهدد البرامج الطموحة التي أقرتها المؤتمرات العامة ، واتجهت في معظمها نحو الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة . وفي نوفمبر ١٩٨٧ أحكم الخناق حول أحمد مختار أمبوليفوز منافسة فريدريكو يوراساجوزا الأسباني الجنسية . (٢٨)

ثانياً - الاهتمام الدولي بالتبادل الطلابي

لقد توسع التبادل الدولي في مجال التعليم الجامعي ، وزادت أهميته ، لارتباطه الوثيق بالتخصصات التي تشد انتباه الأفراد ، والجامعات والدول ، خاصة دول العالم الثالث ، حيث يعود إليها طلابها الذين أنهوا دراستهم في الخارج ، كذلك لأهميته بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، ودوره في تحسين العلاقات الدولية . (٢٩)

ومن الناحية التاريخية كان التعليم أحد العوامل الرئيسية في حكم الامبراطوريات الاستعمارية ، فلقد وضعت بريطانيا سياسة عامة للتعليم في المستعمرات التابعة لها ، وأينما كان يتجة العلم الفرنسي ، كانت تتبعه المدارس الفرنسية . وكانت إحدى نتائج الوجود الأمريكي في الفلبين ، اتباع الفلبين لنفس نظام التعليم

وموجهة في كل من المدارس الحكومية والتبشيرية كثيرا من التركيز على التقليل من شأن الثقافة العربية في أعين الطلاب الأفارقة ، كما وجهوا فيها للارتباط بالغرب (فرنسا) كي ترتقى بلادهم وتنهض . كما شوهت سمعة العرب ودورهم في أفريقيا بمختلف الأساليب وخاصة ما يتعلق بتجارة الرقيق والذهب ، وصدرت مراسيم يحرم فيها استعمال اللغة العربية حتى في المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين . والنتيجة أنه في خمسين سنة قضى على كثير من مظاهر استخدام اللغة العربية في غرب ووسط أفريقيا التي ظلت لغتها الرسمية منذ القرن التاسع عشر على الأقل . (٢٦)

والملاحظ أن الأجيال الأفريقية الجديدة تكاد تقرأ وثائقها ، أي وثائق أكثر من ألف عام ، من خلال لغة ونظرة الخمسين سنة الأخيرة فقط ، كما أراد المستعمر ، في حين لا يوجد اهتمام كاف لدى معظم المثقفين الأفارقة بوثائقهم المكتوبة بالعربية أو الحرف العربي ، ويكتفون فقط بالاطلاع على بعض محتواها من خلال ما ترجمه لهم الغربيون . (٢٧)

ولم يقتصر التنافس في مجال السيطرة الثقافية على العلاقة بين الدول الاستعمارية والدول التي كانت خاضعة لها ، وإنما امتد أيضا إلى ساحة المنظمات الدولية ، وهذا واضح بشكل كبير في منظمة اليونسكو ، وهي الهيئة الدولية المهتمة بشئون التربية والثقافة والعلوم على المستوى الدولي ، وبحكم انشائها عام ١٩٤٦ ، تحولت إلى ساحة مفتوحة للحوار واختلاف الآراء ، وتنوع المفاهيم ، وتميز الثقافات والايديولوجيات ، وبالتالي تعددت السياسات وتعارضت المصالح والأهداف . ولما كانت العضوية مفتوحة لجميع الدول للانضمام لهذه المنظمة على قاعدة صوت واحد لكل دولة بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها وتقدمها ، وضع دور الأغلبية العددية لدول العالم الثالث . لذلك جاء اختيار أحمد مختار أمبو السنغالي الجنسية ، المفكر المسلم الديانة مديرا عاما للمنظمة لمدة ثلاثة عشر عاما خليفة لخمس غربيين بالجنسية أو الفكر هم ، مكسلي البريطاني ، وبوديت المكسيكي ، وايفانز الأمريكي ، وفيرونيز الايطالي ، ورنيه ما يهو الفرنسي . وانفجر الصراع حين بدأ أحمد مختار أمبو القادم من أفريقيا السوداء والمحمل بتراث حضاري وديني مخالف ، يوجه المنظمة بالطريقة التي رأى فيها مصالح الأغلبية الفقيرة من الشعوب والدول ، فإذا بالمنظمة التي كان الغرب يريد حصر نشاطها داخل المفاهيم التقليدية للتربية والعلوم

(٢٦) د . عبد القادر زيادي ، في العرب وأفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

(٢٨) صلاح الدين حافظ ، مابعد معركة اليونسكو . فلسطين اطاحت بالقيصر الأفريقي ، جريدة الامرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ص ٥ .

(٢٩) Frank W. Hull, Foreign students in the United States of America, (New Jersey: Proger Publishers, 1978.) P. IX.

وفي بداية القرن العشرين بدأت فرنسا بإنشاء قسم خاص بالتعليم في وزارة الخارجية ، كرس هذا القسم جهوده لزيادة نفوذ وهيبة فرنسا عن طريق نشر الثقافة الفرنسية . وقد تم إنشاء مدارس فرنسية في الخارج ، وإرسال كتب وأساتذة للجامعات في الدول الأخرى كما اهتمت فرنسا بإنشاء مراكز ثقافية في دول العالم المختلفة (٢١) يوجد منها ٥٢ مركزا حتى عام ١٩٨٥ بالدول الأفريقية (٢٢)

وأنشأت بريطانيا المجلس البريطاني British Council كوحدة مستقلة عام ١٩٢٤ ، الذي قام بدوره بإنشاء مراكز ثقافية في المدن الكبرى في أوربا وآسيا وأفريقيا ، وعملت هذه المراكز على نشر اللغة الانجليزية كلفة ثانية ، وتقديم المنح للطلاب الأجانب للدراسة في بريطانيا (٢٣) ويوجد لبريطانيا ٨١ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٤ في دول العالم المختلفة ، منها ٢٠ مركزا ثقافيا في الدول الأفريقية .

وابان الحرب العالمية الثانية كان اصلاح التعليم في المناطق المنكوبة مسألة هامة في السياسة الحكومية لهذه الدول ، فانبثقت فكرة التعاون الدولي الحكومي في المجال الثقافي . ولذا انعقد مؤتمر « وزراء التربية لدول الحلفاء » في لندن في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ ، من أجل غاية محدودة هي التخطيط مقدما لعملية إعادة البناء التي كان لابد منها بعد انتهاء الحرب (٢٤) وبعد انتهاء الحرب أدركت الحكومة الألمانية أهمية التبادل التعليمي ، فأنشأت معهد جوته عام ١٩٥١ الذي قام بدوره بفتح فروع له تعمل كمراكز ثقافية في دول العالم المختلفة ، حيث يوجد ١١٣ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٠ ، يخص الدول الأفريقية منها ١٨ مركزا . كما تقوم الهيئة الألمانية للتبادل العلمي الألماني D.A.A.D بدور هام في هذا المجال .

وتمثل الثورة البلشفية بالاتحاد السوفيتي بداية اهتمام السوفييت بدراسة افريقيا وسكانها وحضارتها ، وقد زاد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشئت عدة هيئات متخصصة في دراسة القارة الافريقية ، أهمها جامعة ليننجراد ، ومعهد الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ومعهد الجغرافيا ، ومعهد الدراسات الاثنوجرافية ، ومعهد الدولة والقانون ، ومعهد الفلسفة ، والمعهد الافريقي (٢٥) وتم تأسيس جامعة الصداقة بين الشعوب عام ١٩٦٠ في موسكو لتدريب الفنيين من الدول المستقلة حديثا بهدف مساعدتها على حل مشكلات التنمية ، وقد أطلق على هذه الجامعة « جامعة باتريس لومومبا » عام ١٩٦١ ، وقد بلغ عدد الطلاب المتحقيين بهذه الجامعة في عام ١٩٨٥ أكثر من ٦٧٠٠ طالب ، قدموا من ١٠٧ دول (٢٦) وقد حصل ٥٠٠ طالب وأقد على درجة الماجستير حتى عام ١٩٨٤ (٢٧) ومن قبيل اهتمام الاتحاد السوفيتي بالدول الأفريقية ، أنه تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الأول من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في موسكو في الفترة من ١٣ الى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٢ (٢٨)

اما الولايات المتحدة فتعتبر الأخيرة زمينا بين الدول الكبرى من ناحية الاهتمام الحكومي بالتبادل الثقافي ، وكان الحافز لها على هذا الاهتمام ، حافزا دفاعيا ، فقد تم إنشاء قسم للعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية عام ١٩٣٨ ، وكان نشاطه محدودا في أمريكا اللاتينية حيث كان الغرض من انشائه هو التصدي للدعاية الثقافية الفاشية والنازية في نصف الكرة الغربي ، وبعد اتساع نطاق الحرب الباردة كان الهدف من الدبلوماسية الثقافية هو التصدي للشيوعية (٢٩) وبعد تولي كيندي للرئاسة بأسابيع قليلة ، دعا الى الاهتمام ببرنامج التبادل الثقافي والتعليمي . وفي سبتمبر عام ١٩٦١ تم وضع برنامج للتبادل التعليمي والثقافي حدد أهداف التبادل الثقافي

(30) Howard E. Wilson, Education, Foreign Policy, and International Relations, in the American Assembly, Columbia University, ed., (Cultural Affairs and foreign Relations (Englewoods cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1363), P.81.

(31) Ibid., P.81.

(33) Ibid., P. 81.

(٢٤) (اليونسكو، لمحات عن اليونسكو، (باريس : اليونسكو، ١٩٧٤) ص ٢٠ .

(٢٥) (عواطف عبدالرحمن ، الدراسات الافريقية في الاتحاد السوفيتي ، السياسة الدولية ، العدد ١٩ (يناير ١٩٧٠) ص ١٢٧ - ١٣٠ .

(36) Patrice Lumumba Peoples, Friendship University Moscow, Nok., 1367

(37) USSR, 86 Year Book, Novosti Press Agency, 1986, P. 208-209.

(٢٨) لم تكن مصر معصلة في هذا المؤتمر ، وقد تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الثاني من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في موسكو في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يونيو ١٩٨٦ وقد شاركت فيه ٢٦ دولة افريقية من بينها مصر .

د . محمد عبدالغنى سعودي ، المؤتمر الافريقي الثاني ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ (أكتوبر ١٩٨٦) ص ٢٥٧ .

(39) Mc Neil Lowry and Gertrude S.Hooker, The Role of the Arts and the Humanities, In The American Assembly, Op.Cit., P.44

ومن السمات البارزة للدور الاسرائيلي في مجال التنشئة السياسية والثقافية لقطاعات من الصفوة الأفريقية تلك العمليات التي يقوم بها « المعهد الأفريقي - الآسيوي للدراسات العمالية والتعاون » في تل أبيب والذي بدأ نشاطه عام ١٩٦٠ ، ويهدف إلى تقديم برامج تدريب شاملة للقادة النقابيين الأفريقيين ، ولقد درب هذا المعهد ٦ آلاف أفريقي قبل عام ١٩٧٣ من ٣٠ دولة في النقابات والتعاونيات ، ومنذ أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤ استقبل نحو ٩٠٠ دارس أفريقي^(٤٤) . وقد نجحت إسرائيل في التغلغل في المجالات التي تتيح لها التغلغل والتأثير ، وعلى سبيل المثال ، فقد نجحت في زرع عدد من الأساتذة ليصبحوا عمداء ومديري جامعات كثير من الدول الأفريقية التي أوفدوا إليها ، كما نجحت في عقد إتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي والثقافي حيث وصلت في عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٦٠ إتفاقية^(٤٥) .

وخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ تم إيفاد ٥٥١ خبيرا إسرائيليا في بعثات لـ ٢٦ دولة أفريقية منها ٢٣٧ بعثة لأجل طويل (أى عام فأكثر) ، و ٣١٤ بعثة لأجل قصير (أى أقل من عام) ، حيث يتركز النوع الثانى من البعثات بصفة أساسية في مجال التدريب . وتجدر الإشارة إلى أن أعداد الخبراء الاسرائيليين الموفدين خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٤ قد إنخفض كثيرا ، وذلك بالمقارنة بمجموع الخبراء الذين أوفدتهم إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٥٨ ، وحتى عام ١٩٨٤ والبالغ عددهم ٣٥٥٤ خبيرا ، وهى نسبة تعقل حوالى ٤٥ ٪ من مجموع الخبراء الموفدين للدول النامية عموما والبالغ عددهم ٨٣٨٩^(٤٦) .

فضلا عما سبق يتضح أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ بلغ عدد الدارسين الأفارقة من ٣٠ دولة ٢٤٠١ دارسا منهم ١٢٩٦ تلقوا دورات تدريبية في أفريقيا ، و ٢١٠٥ تلقوا تدريبهم في إسرائيل بمساعدة المؤسسات والخبراء الاسرائيليين ، ولقد سجل عدد الدارسين الأفارقة بالمثل انخفاضا ملحوظا خلال الفترة المشار إليها وذلك بالمقارنة بعددهم خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ الى

بمعناه الواسع بأنها زيادة التفاهم المتبادل وتقوية الروابط بين الولايات المتحدة والدول الأخرى عن طريق توضيح أهمية التحليم والثقافة والتنمية ، والعمل على ارساء قواعد السلام والرخاء لشعوب العالم وزيادة التعاون الدولي من أجل التقدم التعليمى والثقافى ، وبذلك يمكن المساهمة في تنمية علاقات الصداقة والود والسلام بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى^(٤٧) . كما تم انشاء فرق السلام الامريكية عام ١٩٦١ للعمل في مجال التعليم والتدريب في دول ما وراء البحار ، كما قامت بعثة فولبرايت التي انشئت عام ١٩٤٨ للتبادل الطلابي والعلمي بنشاط كبير في هذا المجال . وفي عام ١٩٧٨ تم انشاء الوكالة الدولية للاتصال (International Communication Agency ICA) ويهدف نشاطها بالدرجة الأولى الى كسب التأييد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الصفوة العامة في الدول الأخرى ، وذلك من خلال الكتب والدوريات والأفلام وبرامج التلفزيون والمعارض وتبادل الطلاب والفنانين والرياضيين والعلماء^(٤٨) . ويقوم مكتب امريكا للشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية (AMIDEAST) الذي انشى في القاهرة بدورها في مجال التبادل العلمى .

وأدرجت اسرائيل أهمية التبادل الطلابي في العلاقات الدولية ، فأقردت برنامجا خاصا لطلبة ما وراء البحار في الجامعة العبرية منذ عام ١٩٥٥ ، وفي أكتوبر عام ١٩٧١ افتتحت مدرسة خاصة للطلاب الاجانب . وفي العام الدراسي ١٩٨٠/٧٩ بلغ عدد الطلاب الأجانب بها ٢٠٠٠ طالب ، ويزود المكتب الاستشارى للمدرسة الطلاب المتحقين بالدراسة بها بالاستشارات بمختلف اللغات ، كما تقدم المدرسة أيضا دراسة مركزة في فصل الصيف لتعليم اللغة العبرية ، بالإضافة الى البرامج التعليمية الأخرى ، وتقوم بتنظيم برامج ثقافية واجتماعية للطلاب الاجانب لجعلهم على اتصال وفهم عميق للثقافة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي^(٤٩) . وقد بلغ عدد الدول التى يدرس منها طلاب في اسرائيل أكثر من ستين دولة في عام ١٩٨١^(٥٠) .

(40) Ibid., PP. 43-44.

(41) Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Oxford, AB 1982). P.390.

(42) School For Overseas Students, Catalogue Academic Year, (Jerusalem: The Hebrew Univeristy of Jerusalem, 1981), P.13.

(43) Sina Azuloy, A Guide for Overseas Students, Third Edition, (Jerusalem: Higher Education in Israel, 1982), P.7.

(٤٤) د . مجدى حماد ، اسرائيل وافريقيا : دراسة في ادارة الصراع الدولى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ٧٥ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤٦) أمير كمال دسوقي ، أبعاد التعاون الاسرائيلى - الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩١ (يناير

١٩٨٨) ص ٢٢١ .

بين الدول على كسب هذا السوق . وقد عبر ليوبولد سنجور عن هذه الحقيقة عندما قال « حتى لو قمنا بحل هذه المشكلة (مشكلة الاستعمار) ، فسوف تظل مشكلة أخرى ، ألا وهي الاختيار بين الثقافات في عملية الاحتكاك ، فلا بد أن نقرر ماذا نأخذ من الثقافة الغربية ، وماذا نحتفظ به من الثقافة الأفريقية الزنجية^(٥١) . ولقد تبين في « المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية » الذي عقد في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٢ ، وحضره رجال الثقافة والفكر من كل دول العالم ، أن عملية الصراع أو التعاون في سبيل تشكيل ملامح نهائية للنظام الاعلامي العالمي ، تعكس جوهر وحقيقة الصراع أو التعاون الدولي ، ذلك أن الصراع أو التعاون الاتصالي ليس إلا صورة من صور التعاون أو الصراع السياسي والاقتصادي التي يشهدها نظام المجتمع الدولي^(٥٢) .

تبادل الأفكار والأشخاص في مجال التعليم

إن الوسائل الأكثر إستمرارا وشيوعا في العلاقات التعليمية الدولية ، هي تبادل الأشخاص المهتمين بالتعليم والمتصلين بالمعاهد التعليمية ، فمنذ إرساء الجامعات الأولى ، والطلاب والعلماء ينتقلون بين معاهد التعليم . وقد نظمت حركة إنتقال الطلاب خلال القرن العشرين ، ووضعت لها قواعد واتسعت عما كانت من قبل . كما أن تأشيرات الإقامة الخاصة بالطلاب الأجانب قد طورت ، وظهرت المنح الدراسية ، وتم معادلة الشهادات ، ونظمت برامج خاصة باستقدام الطلاب وأخرى بإيفادهم ، ووضعت القواعد المنظمة لها . ورغم أن النسبة الكبرى من الطلاب الأجانب يدرسون على حسابهم الخاص ، إلا أن عدد الذين يدرسون في خارج دولهم في تزايد مستمر بصورة كبيرة . كما أن هذا التبادل الطلابي قد وضعت له السياسات المحددة وإرتبط بالسياسات الداخلية والخارجية للدول بصورة لم يسبق لها مثيل . ولا يقتصر الأمر على تبادل الطلاب وإنما يمتد إلى تبادل الأساتذة والبحوث العلمية^(٥٣) .

إن تبادل الأفكار المتعلقة بالتعليم ونظمه وسياساته ، والممارسات في الشؤون التعليمية ، عملية منتشرة ومألوفة ، فنجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية قد إقتبست نظام التعليم الجامعي من ألمانيا في القرن التاسع عشر ، وتأثرت أيضا بالنظم المعمول بها في الدول

١٩٨٤ والذي بلغ ٩١٦٦ دارسا أفريقيا وهي نسبة تشكل أيضا حوالي ٣٥ ٪ من مجموع عدد الدارسين الموفدين في إسرائيل للدول النامية البالغ عددهم ٢٧٢٩٦ . ولا يشمل ذلك أولئك الدارسين الذين تلقوا تدريبات عسكرية أو ما شابه ذلك^(٤٧) .

وفي ضوء ما تقدم تبرز حقيقة هامة ، وهي إستمرار علاقات التعاون الاسرائيلي - الأفريقي في مجال الخبراء والطلاب طوال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والدول الأفريقية .

على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته اليابان ، إلا أنه من الناحية الاحصائية تعتبر من الدول التي لا يدرس بها عدد كبير من الطلاب الأجانب ، ويرجع ذلك إلى صعوبة دراسة اللغة اليابانية ، كما أن الثقافة اليابانية لاتستهوئ الكثيرين^(٤٨) فمنذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢ بلغ عدد الطلاب الأجانب الدارسين باليابان ٨١٦ طالبا ، يمثلون ١٠٠ دولة منهم ١٧٥ طالبا من الدول الأفريقية ، أي بنسبة ١,٧ ٪ من مجموع الطلاب الأجانب الدارسين في اليابان^(٤٩) .

وقامت الحكومة اليابانية بتأسيس منظمة التعليم الدولي في اليابان في مارس عام ١٩٥٧ ، وذلك بهدف تنمية التعليم والعلم في اليابان ، والمساهمة في توطيد التفاهم والصداقة بين الدول عن طريق التبادل الدولي في مجال التعليم والعلم ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب ، وتختص هذه المنظمة بالرعاية الكاملة للطلاب الأجانب^(٥٠) .

وإدراكا من الحكومة المصرية لأهمية التبادل الثقافي بين دول العالم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، أنشئت الادارة العامة للثقافة بوزارة المعارف العمومية ، وكان من اختصاصها التبادل الطلابي . على الرغم من أن الأزهر كان يستقبل الطلاب الأجانب للدراسة فيه قبل هذا التاريخ بمئات السنين ، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تنشأ فيها إدارة متخصصة للطلاب الوافدين .

من هذا العرض يتبين مدى إهتمام الدول بالعلاقات الثقافية ، حتى أصبحت الثقافة والتعليم مجالا للتنافس ، مما حدا ببعض الكتاب الى تشبيه العلاقات الثقافية الدولية بالعلاقات التجارية واعتبار دول العالم بأنها سوق عالمي يتم تداول « السلع » الثقافية فيها ويوجد تنافس

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(48) I ABC'S of Study in Japan 1984-1985, (Tokyo: Association of International Education, 1985), P.III.

(49) Ibid. P.5.

(50) Life and Study in Japan For Japanese Government, (Tokyo: Monbusho Scholarship Students, 1987), P. II4.

(51) Lory Mc Neil and Gertrude S.Hooker, Op. Cit., P. 45.

(٥٢) د . عبدالخبير محمود عطا . المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية . السياسة الدولية العدد ٧٠ (أكتوبر ١٩٨٢) ص ٢٤٤

(53) Howard E. Wilson, Op. Cit., PP. 84-85.

ألمانيا الغربية - مصر - إيطاليا - كندا - بلجيكا - اليابان - البرازيل - سويسرا - رومانيا - الفلبين - النمسا - أسبانيا - المملكة العربية السعودية - استراليا - اليونان - الفاتيكان - الهند - ألمانيا الديمقراطية - تركيا - العراق^(٥٩).

ويتضح من ذلك أن ترتيب مصر من حيث عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون بها هي السادسة بالقياس إلى الدول الأخرى، وهي مكانة هامة تسبق فيها كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة، وتشير إلى أهمية التبادل الطلابي في السياسة الخارجية المصرية.

وأوضح نفس التقرير، أنه بترتيب الدول الأفريقية طبقا لعدد طلابها الذين يدرسون بالخارج وجد أن نيجيريا، على سبيل المثال، كان عدد طلابها بالخارج ١٠٧٤٣ عام ١٩٧٤، زاد إلى ٢٣٤٣٠ طالبا عام ١٩٧٨ ثم المغرب الذي كان عدد طلابها بالخارج ٨٣٤٨ عام ١٩٧٤ زاد إلى ١٥٦٦٢ عام ١٩٧٨، والجزائر كان عدد طلابها بالخارج ٦٥٤١ طالبا عام ١٩٧٤ زاد إلى ١٣١٢٣ طالبا عام ١٩٧٨، وتونس كان عدد طلابها بالخارج ٧٦٤٥ طالبا عام ١٩٧٤، زاد إلى ١٠٦٣٧ طالبا عام ١٩٧٨^(٦٠).

وفي تقرير لليونسكو عام ١٩٨٦، عن الطلاب الأجانب الذين يدرسون في خمسين دولة عام ١٩٨٤، وهي تمثل الدول التي يدرس بها أكبر عدد من الطلاب الأجانب بالقياس إلى الدول الأخرى، أورد أن ترتيب مصر التاسع بين هذه الدول بعد أن كان ترتيبها السادس في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨، مما يشير إلى تغير نسبي في الأولويات المصرية. وإذا نظرنا إلى الدول الأفريقية الأخرى التي يدرس بها طلاب أجانب من بين الخمسين دولة، نجد السنغال (وترتيبها الثالث والثلاثون) ثم الجزائر (وترتيبها السادس والثلاثون)، ثم المغرب (وترتيبها الثامن والثلاثون)، ثم ساحل العاج (وترتيبها التاسع والثلاثون) ثم تونس (وترتيبها الأربعون)^(٦١).

ويتضح من نفس التقرير أن ترتيب الدول الأفريقية من حيث عدد طلابها الذين يدرسون في الخارج عام ١٩٨٤ على النحو التالي: المغرب ونيجيريا والجزائر ومصر وتونس والسودان والكاميرون ومدغشقر وكينيا وأثيوبيا وزائير وجنوب أفريقيا وغانا وموريشيوس

الاسكندنافية فيما يتعلق بتعليم الكبار. ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التعليم في المدارس الثانوية الأمريكية قد أخذت به دول عديدة. كما أن تركيا الحديثة توصف بأن لديها مدارس ابتدائية أمريكية، ومدارس ثانوية فرنسية، وجامعات ألمانية^(٥٤).

إزدياد الاهتمام العالمي بالتبادل الطلابي أوضح تقرير لليونسكو عن الطلاب الأجانب^(٥٥) الذين كانوا يدرسون خارج دولهم في العالم الدراسي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أن عددهم وصل إلى ٢٠٠ ألف طالب، وأن هذا العدد يمثل ٢٪ من العدد الكلي للطلاب المتحقين بالجامعات في هذا العام. وقد أوضح التقرير أن ربع هذا العدد ملتحقون في الجامعات والمعاهد بالولايات المتحدة الأمريكية، يأتي بعدها في الترتيب جمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي ثم الأرجنتين^(٥٦).

وطبقا لإحصاءات اليونسكو فإن عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في دول العالم المختلفة في تزايد مستمر، كما أن نسبة عدد الطلبة الأجانب إلى العدد الكلي للطلاب المتحقين بالجامعات والمعاهد العليا في العالم في تزايد مستمر أيضا، وعلى سبيل المثال كان عدد الطلاب الأجانب في العالم ٦٠٩٣٥١ طالبا عام ١٩٧٤، بنسبة ١,٩٪ من إجمالي طلاب العالم، وفي عام ١٩٧٥ بلغ عددهم ٦٧٣٦٨٥، بنسبة ٢٪، وفي عام ١٩٧٦ بلغ عددهم ٧٣٩٢٦٨، بنسبة ٢,١٪، وفي عام ١٩٧٧ بلغ عددهم ٧٩٩٧٠٤، بنسبة ٢,٢٪، وفي عام ١٩٧٨ بلغ عددهم ٨٦٠٧٩٧، بنسبة ٢,٣٪^(٥٧).

أما عدد الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون في الخارج، فقد بلغ عددهم ١٨٣١٠٩ طلاب عام ١٩٨٤، بنسبة ١٩,٩٪ من إجمالي الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الخارج. وكان عدد الطلبة الأفريقيين (بما فيهم طلبة الدول العربية الأفريقية) الذين يدرسون في مصر في نفس العام ٨٨١٤ طالبا، بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون خارج بلادهم^(٥٨).

ويوضح تقرير لليونسكو عام ١٩٨٢ أن ترتيب الدول طبقا لعدد الطلبة الأجانب الدارسين بها في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ على النحو التالي: الولايات المتحدة - فرنسا - الاتحاد السوفيتي - المملكة المتحدة -

(54) Ibid., PP. 80-81.

(٥٥) الطالب الأجنبي وفقا لتعريف اليونسكو هو الشخص الذي يلتحق بأحد معاهد التعليم العالي في دولة ليس مقيم فيها إقامة دائمة.

(56) Ibid., P. 93.

(57) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, (Paris: Unesco, 1982) No. 27, P. 19.

(58) UNESCO., Statistical Year Book 1986 (Paris: UNESCO, 1986), P.III-425.

(59) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op.Cit., P.21.

(60) Ibid., Table 5, P.22.

(61) UNESCO., Statistical Year Book 1986, Op. Cit., P. III-425.

وتفزانيا وزامبيا^(٦٣).

وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الطلاب المصريين والوافدين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، أوضح أن عدد الطلاب الوافدين من جميع دول العالم الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهد المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢ بلغ ٦٠٦٥٧ خريجاً ، بنسبة ٥,٢٥ من إجمالي خريجي الجامعات والمعاهد المصرية الوافدين والمصريين ، وكانت نسبة الخريجين من الدول الأفريقية ١٣ ٪ من إجمالي الخريجين الوافدين^(٦٤).

وطبقاً لاحصاءات الادارة العامة للوافدين عن مقارنة عدد الطلاب الوافدين من جميع الجنسيات المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية في السنوات الدراسية من ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، نجد أن عدد هؤلاء الطلاب قد بلغ ١٥٩٩ طالباً في العام الدراسي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، ووصل أقصاه في العام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، حيث بلغ ٣٦٥٣٠ ، ثم أخذ في التنازل إلى أن وصل ١١٠٥٣ في العام الدراسي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الطلاب كانت من البلاد العربية . ولكن بعد المقاطعة العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ، بالإضافة إلى فتح عدد من الجامعات بالدول العربية تستوعب أبناءها ، وفرض الرسوم الدراسية على الطلاب الوافدين ، كل ذلك أدى إلى انخفاض أعداد الطلاب العرب الذين يتقدمون للدراسة بالجامعات المصرية .

وطبقاً لتقرير اليونسكو فإن مصر تعتبر أولى الدول في أفريقيا في الترتيب بالنسبة لعدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بها بالقياس إلى باقي الدول الأفريقية الأخرى^(٦٥) ، حيث أن مصر منارة للعلم والثقافة منذ أقدم العصور ، كما أن وجود الجامع الأزهر بها جذب عدداً من طلاب العلم من مختلف دول العالم .

ثالثاً : دور الهيئات الدولية في التبادل الطلابي أولت الهيئات الدولية والاقليمية اهتماماً كبيراً بالتعليم والثقافة إدراكاً منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دوراً هاماً في إنماء التفاهم بين الدول . وسنتناول أهم هذه الهيئات ودورها في هذا المجال .

١ - اليونسكو :

لقد تبينت أهمية العلم والثقافة في علاقات الدول عند

وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فتم تأسيس الوكالات المتخصصة ، ومن بينها منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)^(٦٥) . واليونسكو هي الخلف المباشر لمؤتمر وزراء التربية لدول الحلفاء الذي انعقد في لندن إبان الحرب العالمية الثانية في نوفمبر ١٩٤٢ ، ولجميع دول العالم الحق في الانضمام إليها ، ولقد بلغ عدد أعضائها ٢٠ دولة عند توقيع الميثاق التأسيسي في لندن في ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ ، والذي أنشئت بمقتضاه عام ١٩٤٦ ، وأصبحت تضم ١٥٥ دولة حتى عام ١٩٨١^(٦٦) . وطبقاً للمادة الأولى من هذا الميثاق تهدف اليونسكو إلى المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل ، عن طريق التربية والعلم والثقافة ، على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس ، دون تمييز بين العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب . ولتحقيق هذه الغايات ، فإن المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم لمساندة أجهزة اعلام الجماهير ، وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية إنطلاق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة^(٦٧) .

وأصبحت هذه الوكالة مهتمة بالعمل على تقدم التربية والتعليم والثقافة ، وذلك من خلال مشروعات دولية لرفع مستوى الثقافة في كافة أنحاء العالم ، وللاستفادة من ثمار العلم في تحسين حالة البشرية . ومن أهم مجالات عمل اليونسكو التعليم الذي تبرز أهميته بالنظر إلى الميزانية المخصصة له . وتحليل مشاريعها في هذا المجال يتضح تركيزها على التخطيط الاقليمي في مجال التعليم ، وقد عقدت مؤتمرات لمناقشة مشاكل التعليم خاصة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية^(٦٨) .

وجدير بالذكر أن المكتب الدولي للتعليم قد أنشئ في جنيف قبل الحرب العالمية الثانية ، بعضوية عدد قليل من الدول ، ويتمويل من الحكومة السويسرية . ويقوم المكتب بإصدار عديد من المطبوعات ، وعقد مؤتمرات سنوية لمناقشة موضوعات متعلقة بالتعليم ، كما يصدر المكتب كتاباً سنوياً يتضمن ملخصاً عن وضع التعليم في الدول الأعضاء فيه . وعند إنشاء اليونسكو عام ١٩٤٦ قامت علاقة بين المكتب وبينها ، ولكن المكتب إستمر في عمله

(62) Ibid., P. III-425.

(٦٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الوافدون خريجو الجامعات في مصر حسب الموقف في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ وثيقة رقم (٧٢ - ١٤٣٣٢ - ٨٤) يناير ١٩٨٤ ص ٢٦ .

(64) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op. Cit., P.12.

(65) Howard E.Wilson, Op. Cit., P. 80.

(٦٦) اليونسكو ، نشرة خاصة ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٨١) .

(٦٧) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ - ٨ .

(68) Howard e. Wilson, Op. Cit., PP. 102-103.

طريق دولها ، لبرامج اتحاد الجامعات الافريقية وغيرها من المؤسسات بهدف تدعيم التعاون في مجالات تعليم اللغات الافريقية والاجنبية ، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات (٧٢) . كما تم وضع ميثاق افريقيا الثقافي في مؤتمر وزراء الثقافة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ مايو ١٩٧٦ . وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثالثة عشرة ببورت لويس (موريشيوس) في الفترة من ٢ الى ٦ يوليو عام ١٩٧٦ ، أكد المجتمعون على أن التبادل الثقافي يسهم في التفاهم بين البشر وفي السلام بين الدول (٧٤) . ويقوم المكتب الافريقي للعلوم التربوية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية بدور هام في المجالات التربوية .

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الييسكو) ، إحدى الوكالات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، فقد بدأت اعمالها في ٢٥ يوليو عام ١٩٧٠ ، بعقد المؤتمر العام الأول للمنظمة تنفيذاً لميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي صدر في بغداد في ٢٩ فبراير ١٩٦٤ والذي اقره مجلس جامعة الدول العربية وطبقاً للمادة الأولى من دستور المنظمة فان هدفها العام ، التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي وتوسيع العمل العربي المشترك وتعميقه في مجالات التربية والثقافة والعلوم . وتشجيع التعاون العلمي والثقافي بين الأمة العربية والأمم الأخرى ، وتشجيع التعاون الدولي في هذه المجالات . وتحرص المنظمة في سبيل تحقيق اهدافها على التعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية وعلى رأسها اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد العالمي للمتاحف ، واتحاد الجامعات العربية ، والمراكز العلمية المتخصصة خارج الوطن العربي وداخله (٧٥) .

وفيما يتصل بالاستراتيجية العربية في التعاون الثقافي الافريقي (٧٦) . فان جهاز التعاون الدولي للثقافة العربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما يتعلق بالمجال التعليمي

كمؤسسة مستقلة . وتزايدت أهمية المؤتمرات الدولية التي يعقدها المكتب تحت إشراف اليونسكو في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعليم وتعتبر نشرات المكتب من أهم المصادر في الدراسات التعليمية المقارنة (٧٩) .

٢ - المنظمات الاقليمية :

قامت منظمات اقليمية تهتم بموضوع التعليم وذلك بجانب الهدف الاساسي الذي قامت من أجله ، مثل منظمة الدول الامريكية (OAS) ، وحلف شمال الاطلنطي (NATO) ، وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) ، ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الييسكو) ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) والاتحادات العلمية ، مثل اتحاد الجامعات الافريقية ، واتحاد الجامعات العربية . ولقد أنجزت هذه المنظمات العديد من المشروعات والأعمال في مجال التعليم ، مدركة أهمية التفاهم المتبادل للحفاظ على كيانه . فقد نظم كل من حلف جنوب شرق آسيا وحلف الاطلنطي مؤتمرات ثقافية لأعضائها لوضع القواعد الخاصة بتبادل المنح والابحاث العلمية عن موضوعات ثقافية متعلقة بهما (٧٠) .

وبالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد أكدت المادة الثانية من ميثاقها على التعاون التربوي والثقافي والعلمي والفني لتحقيق اهدافها ، وادراكاً لأهمية تعزيز الروابط التعليمية والثقافية بين شعوب افريقيا ، فقد جاء في البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر الأول لل قمة الافريقية المنعقد في أديس أبابا (اثيوبيا) في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، أن التعاون الاقليمي والثقافي بين الدول الافريقية سوف يحطم الحواجز اللغوية ويزيد التفاهم بين شعوب القارة . ونص ميثاق المنظمة في مادته العشرين على تشكيل اللجنة التعليمية والعلمية (٧١) . كما اشتركت منظمة الوحدة الافريقية مع اليونسكو في عقد مؤتمر مشترك حول التربية والتدريب العلمي والفني في نيروبي عام ١٩٦٨ (٧٢) . وفي المؤتمر العاشر للمنظمة عام ١٩٧٣ في أديس أبابا أكد على مساندة المنظمة ، عن

(69) Ibid., P. 103.

(70) Ibid., P. 104.

(٧١) (وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣ : القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٥ .

(٧٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٧٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٤٠٧ .

(٧٥) ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . (القاهرة : جامعة الدول العربية) ص ٥ .

(٧٦) في الاجتماع الذي تم بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين العام للجامعة العربية في تونس في مايو ١٩٨٠ تم التوصية بإنشاء « مركز عربي افريقي للبحوث والدراسات » وقد وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربي الافريقي بتونس في مارس ١٩٨٣ على اتفاقية تأسيس معهد ثقافي افريقي عربي يرفع مختلف أنشطة البحث والتبادل - حلمي الشعراوي ، تعقيب على محاضرة د . محي الدين صابر ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

المجالات ، وتنظيم التعاون بين الجامعات العربية وغيرها من جامعات العالم^(٨٠) وقد تجدد نشاط هذا الاتحاد بسبب المقاطعة العربية لمصر ، وانتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى تونس في ابريل ١٩٧٩^(٨١) .

اما اتحاد الجامعات الافريقية فقد انشئ عام ١٩٦٨ وتشمل عضويته أغلب الجامعات في كافة بلدان القارة ، ويعتبر ركيزة اساسية في توطيد العلاقات الثقافية بين هذه الجامعات ، والذي تنص لائحته على تبادل الزيارات بين اعضاء هيئات التدريس والقاء المحاضرات ، وتبادل البحوث والنظريات العلمية ، والعمل على تعزيز الروابط الثقافية والعلمية بينها^(٨٢) .

وفي مجال تقييم العلاقة بين الجامعات العربية والافريقية ، وعلى الرغم من أن العلاقة الثقافية العربية مع الدول الافريقية تمتد الى أكثر من ألف عام ، ووجود تعاون بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الافريقية ، فإن مجدى حماد يرى أن التعاون والتنسيق بين الجامعات في الوطن العربى وافريقيا ليس كبيرا بالدرجة التى تمكن من تبادل الاهتمام بالدراسات في كل من المنطقتين ، فضلا عن محدودية فرص تبادل الخبرة والجهود المشتركة والبرامج الدراسية الموحدة والشاملة بين هذه الجامعات . ويرجع ذلك الى أن عامل لغة التدريس في الجامعات العربية والتي تغلب عليها اللغة العربية ، والجامعات الافريقية التي تغلب عليها اللغة الانجليزية او الفرنسية ، له أكبر الأثر في عدم تعاون هذه الجامعات مع بعضها البعض ، كما أن الظروف التي خلقها الاستعمار في المنطقتين العربية والافريقية جعلت من العسير تنسيق الدراسات بين الجامعات في هذه الدول ، ذلك أن كل جامعة منها اهتمت بالدراسات في اطار الفهم الاستعماري لطبيعة هذه الدراسات ، فمثلا تهتم الدول الافريقية بدراسة تجارة الرقيق وربطه بالعرب في افريقيا أكثر من اهتمامها بالأثر الحضارى والثقافى للعرب في افريقيا^(٨٣) . واخيرا فان ضعف الموارد والخبرات العلمية للجامعات للطرفين العربى والافريقى تمثل محددا ثالثا للتفاعل بينهما .

يتضح مما سبق أن أهمية التعليم برزت في مجال التبادل الدولى ليس على المستوى الثنائى بين دولة وأخرى فقط ، وانما على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، ولقد كان للانفتاح العلمى ، وتزايد علاقات

والثقافى ، تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية ، كلفة ثانية ، واتخاذ السبل لتدريب المعلمين الأفارقة ، وتنظيم دورات لذلك ، وانشاء معاهد للمعلمين في افريقيا حسب اولوية محددة ، وتقديم منح دراسية لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في مجال اللغة العربية وآدابها . كما يعنى الجهاز بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من أمهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس . وتقوم المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها بفهرسة وجمع المخطوطات العربية والافريقية ، كما أعدت الكتاب الاساسى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وانشاء مراكز ثقافية^(٧٧) بدأت بتجربة في كينيا ، حيث جرى الاتفاق مع جمعية الصداقة الكينية لتكون نواة لمركز ثقافى عربى^(٧٨) .

اما المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) فقد أنشئت عام ١٩٨٠ ، ومن اهدافها الاهتمام بالثقافة الاسلامية في مناهج التعليم في جميع مراحل ومستوياته ، وحماية الشخصية الاسلامية لمسلمى الاقليات في الخارج ، الذين يتعرضون بشكل مباشر لخطر اذابة شخصياتهم وثقافتهم في الثقافات الأجنبية التي تحيط بهم ، كما تهدف المنظمة الى التنسيق بين المؤسسات الاسلامية المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة تدعيميا للتضامن والتكافل الثقافى في العالم الاسلامى^(٧٩) .

وعلى صعيد آخر أنشئ اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٦٥ بمدينة القاهرة وطبقا للمادة الثالثة من النظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية ، فان الاتحاد يضم كل الجامعات العربية ويشترط لعضويته بها أن تكون الجامعة عربية في هيئة تأسيسها وادارتها ومصادر تمويلها عند انشائها او بعد تعريبها ، ووصل عدد الجامعات العربية الاعضاء فيه ٥٨ جامعة ، وهذا الاتحاد عضو في اتحاد الجامعات الافريقية . وطبقا للنظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية . فقد جاء في المادة الثانية أن اهداف الاتحاد هى التعاون بين الجامعات والمعاهد العالمية والعربية ، وتنسيق جهودها في تحقيق اهداف الأمة العربية ، والتعاون على رفع مستوى التعليم الجامعى ورفع مستوى البحوث العلمية في جميع

(٧٧) د . محى الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٧٨) حلمى الشعراوى في العرب وافريقيا مرجع سبق ذكره ص ٥٣٤ .

(٧٩) جريدة الاهرام ، ٨ يناير ١٩٨٨ ص ١٣ .

(٨٠) اتحاد الجامعات العربية ، النظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، ١٩٦٩) ص ٣ .

(٨١) عادت الجامعات المصرية الى اتحاد الجامعات العربية في يناير ١٩٨٨ جريدة الاهرام ، (١٠ يناير ١٩٨٨) ص ١ .

(٨٢) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

(٨٣) مجدى حماد ، مؤتمر القمة الافريقى - العربى الاول ، في العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية في ابعادها ، مرجع سبق ذكره ،

ص ٤٢٨ .

« جولى هارموند » إلى محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على إستيعاب الثقافة الفرنسية لتكون حلقة إتصال بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين ، وأطلق على هذه المجموعة لفظ « النخبة الممتازة »^(٨٥)

أما بريطانيا فقد نهجت في سياستها الاستعمارية في البلاد التي خضعت لها إتجاها آخر فقد قامت سياستها على ما أطلق عليه « الحكم غير المباشر » فتركزت إدارة البلاد لشعوبها مع جعل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامى البريطانى^(٨٦)

وعمل الاستعمار على الإبقاء على أوضاع التخلف والجهل بالدول الأفريقية ، فعمد إلى عدم التوسع في التعليم حتى يظل الأفريقيون في حاجة دائمة إلى الإتجاه نحو دول الاستعمار لتلقى العلم فيها ، كما عمل المستعمر على تبعية النظام التعليمى في هذه الدول وربطه بنظام تعليمه هو لغة ومضمونا وهدفا .^(٨٧) وهكذا خرجت الدول الأفريقية من عصر الاستعمار تعاني من قصور في التعليم والتخلف في التدريب والمهارة بالإضافة إلى طغيان الثقافة الأجنبية على الثقافات الوطنية .

وترجع أسباب التخلف الثقافى الذى تعاني منه البلاد الأفريقية إلى :^(٨٨)

- ١ - الفلسفة الاستعمارية في التعليم ، التى استهدفت ربط الأجيال الناشئة بمفاهيم تشيد بقوة المستعمر وحضارته ، وتهدف تعميق الولاء له ، والتقليل من قيمة الحضارات والثقافات والتقاليد الوطنية .
- ٢ - غلبة الأمية ، فلم يؤخذ بمبدأ التعليم الإلزامى في المرحلة الأولى ولم توفر الامكانيات لذلك .
- ٣ - إهمال التعليم الفنى بهدف تخريج فئة قليلة تعمل في الوظائف الصغيرة بالإدارة الاستعمارية .

٤ - ترك الخدمات التعليمية في غالب الأحيان للجمعيات التبشيرية بإمكاناتها المحدودة وجهودها القاصرة .

٥ - إهمال المستعمرين للغات القومية^(٨٩) فانتشرت لغة المستعمر وزاد من حدة المشكلة تعدد اللغات أو اللهجات في البلد الواحد .

وحتى عام ١٩٤٥ لم يكن يوجد معاهد عالية في أفريقيا السوداء الا كلية « فوراه باى » في سيراليون ، التى انشئت عام ١٨٢٧ ، وكلية « غوردن » في السودان .

الدول بعضها مع البعض الأخر أهمية في تبادل الخبرات والعلوم ، واحتلت اللغة التى هى أداة هذا التبادل العلمى والثقافى مكانة هامة في هذا المجال .

ومن العرض السابق للمنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بمجال التبادل العلمى والثقافى يتبين ان معظم الدول في القرن العشرين ، بدأت صفحة جديدة في التعامل مع بعضها البعض داخل اطار التعليم والعلاقات الخارجية والشئون الدولية ، واصبح هناك اتجاه قوى لتطويع التعليم لاحتياجات التنمية ، وتجاه تحقيق الامال في الرفاهية والسلام العالميين ، وتركز هذا الاتجاه العميق على التخطيط التعليمى في الشئون الدولية . كما تبين ايضا ان مصر تعتبر من الدول التى تهتم بمجالات التبادل الطلابى الدولى .

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية
يحتل موضوع التبادل الطلابى في علاقات مصر مع الدول الافريقية أهمية خاصة ، ويرجع ذلك إلى وجود الأزهر الشريف في القاهرة حيث يفد إليه أعداد كبيرة من الطلاب الأفريقيين للدراسة فيه منذ القرن الخامس عشر ، هذا بالإضافة إلى وضع التعليم بالدول الافريقية والميراث التاريخى الذى ورثته عن الاستعمار في هذا المجال . وتعتبر مصر أكثر الدول الافريقية تقدما في مجال التعليم ، لذلك استقدمت عددا كبيرا من الطلاب الأفريقيين للدراسة في جامعاتها ومعاهدها ، وقدمت لهم المنح الدراسية ، كما استقدمت عددا من المتدربين للتدريب بأجهزتها المختلفة ، وعقدت الاتفاقيات الثقافية التى تنظم كل هذه المجالات لذلك سيتناول هذا المبحث إحتياجات التعليم وألوياته بالدول الافريقية ، ومجالات التبادل الطلابى .

١ - أوضاع التعليم وإحتياجاته بالدول الافريقية :
اتجهت الدول الاستعمارية إلى نشر حضارتها ولغاتها والتركيز على أمجادها تاريخيا ، وتجاهل ماضى الأفريقيين الحضارى ولغتهم . فالفرنسيون عمدوا في مستعمراتهم إلى تطبيق سياسة الاستيعاب التى تهدف إلى إدماج الأفارقة في الثقافة الفرنسية وذلك بغرس القيم والثقافة واللغة والتاريخ الفرنسى في أذهان الأفارقة ليصبحوا فرنسيين « سودا »^(٩٠) ولما لم تنجح سياسة « الفرنسة » على جميع الأفريقيين نادى بعض رجال السياسة أمثال

(84) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary, (oxford: ABC. Clio Information services, 1984), P.37.

(٨٥) د . شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٢٣٩ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٨٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ - ٩ .

(٨٨) د . شوقى عطا الله الجمل ، المرجع السابق ص ص ٢٤١ - ٢٤٤ .

(٨٩) يبلغ عدد اللغات القومية بالدول الافريقية ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ وهو ما يعادل حوالى ١/٤ اللغات المستخدمة في العالم كله . انظر :

Claude S. Phillips, Op.Cit., P.27.

وعلاقتها بالتنمية في أفريقيا^(٩٥) وفي عام ١٩٧٦ تم عقد مؤتمر لوزراء التربية بالدول الأفريقية في لاجوس ، وركز هذا المؤتمر على تعزيز وتطوير اللغات الوطنية كأداة للتعليم^(٩٦) وفي مؤتمر وزراء التربية ، والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول الأفريقية الذي عقد في هارارى عاصمة زيمبابوى ، وحضره وفود ٤٣ دولة أفريقية في الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٨٢ ، والذي نظمته اليونسكو مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، عرض تقرير شامل عن التعليم في الدول الأفريقية^(٩٧).

ولقد أوضح رئيس وزراء زيمبابوى في إفتتاح المؤتمر أن البلدان الأفريقية أفقر وأصغر من أن تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، ومن أن تهية لمعظم مواطنيها حياة لائقة ، ويترتب على ذلك أن وضع إستراتيجية إنمائية مشتركة لأفريقيا في مجالات الاقتصاد والتربية والتكنولوجيا والثقافة ليس بالشئ النافع فحسب بل يلبي حاجة ملحة^(٩٨).

وأشار السيد أحمد مختار أمبو مدير عام منظمة اليونسكو في تقريره في المؤتمر إلى قصور تنمية التعليميين التقنى والمهنى (التجارى والصناعى والزراعى) وأكد على ما للتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة من أهمية حيوية بالنسبة للتنمية في أفريقيا بإعتبارها ملتقى لجميع الأنشطة الفكرية ، كما أوضح أن كثيرا من مؤسسات التعليم العالى في أفريقيا لا تملك وسائل تطوير جميع أنواع المعارف ، ولابد من السعى إلى معالجة هذا الأمر عن طريق التعاون بين الجامعات ، وأن الاستعانة على نطاق واسع بالمعارف العلمية والتقنية المتاحة في العالم أمر أساسى لتحديث البلاد الأفريقية ، بيد أن هذه البلاد ينبغي أن تعزز قدراتها الذاتية بأن تدرب مزيدا من العلميين والمهندسين والتقنيين . إلا أن معظم الجامعات الأفريقية ظلت لمدة طويلة تولى درجة أكبر من الأولوية للفروع المسماة بالتقليدية والعلوم الاجتماعية على حساب

التي انشئت عام ١٩٠٢^(٩٩) أما بالنسبة لعدد المتعلمين في المستوى الجامعى ، فعلى سبيل المثال ، بلغ نسبة الملتحقين بالمستوى الجامعى لمن هم في سن التعليم الجامعى (٢٠ - ٢٤ سنة) ٠,٣٥ ٪ في غانا ، ١,١ ٪ في السنغال ، و ٢,٢ ٪ في سيراليون وذلك عام ١٩٦٣^(١٠٠) أما في الكونغو فلم يوجد سوى ٢٠ كنغوليا فقط حاصلين على الدرجة العلمية الجامعية عام ١٩٦٠ ، وكانت تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية والإدارة والتعليم^(١٠١) وفي شرق أفريقيا قام المستعمر بفرض قيود تعليمية وسياسية كان هدفها ونتيجتها تقلص النفوذ العربى الاسلامى ، ففى أوغندا مثلا منع المسلمون من الحصول على مناصب سياسية كبرى مثل التى منحت للمسيحيين ، وفى كينيا رفضت السلطات البريطانية لمدة طويلة طلب العرب والمسلمين إضافة اللغة العربية إلى منهج المدارس الابتدائية التى أنشأتها في أوائل القرن العشرين ، الأمر الذى منع الكثير من العرب والمسلمين من إرسال أطفالهم إليها ، وبالتالي أدى ذلك إلى تأخرهم تعليميا^(١٠٢).

وبعد الاستقلال واجه المسئولون عن التعليم بالدول الأفريقية صعوبات كبيرة في تحديد أولويات التعليم ، نظرا لشدة الاحتياجات من التعليم في جميع مراحل وأنواعه ، ولقلة إمكانات هذه الدول من ناحية القوى البشرية والمصادر المالية للوفاء بهذه الاحتياجات . لذا تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية لتنمية التعليم بالقارة في أديس أبابا في الفترة من ١٥ - ٢٥ مايو ١٩٦١ ، وكان الهدف منه إعطاء الفرصة للدول الأفريقية لتناقش احتياجاتها من التعليم وتحديد أولوياته ، ولتضع في إطاره خطة لتنمية التعليم بالقاهرة تمتد حتى عام ١٩٨٠^(١٠٣).

كما تم عقد مؤتمر مشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية واليونسكو في نيروبي بكينيا ، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨ ، حول التربية والتدريب الفنى

(90) Finlay David, Ekoplin Robero, and Bollard Charles A., Ghana, In Emmer son D.K., Students and Politics in Developing Nations, (New York: Fredrick A. Praeger, 1968), P. 60.

(91) Ibid., P.66.

(92) Willame Jean Claude, The Congo, In Emmerson, Ibid., P. 38.

(٩٣) د . يوسف فضل حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٩٤) د . محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، أسسه وأساليبه ومشاكله ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص ١٩٢ .

(٩٥) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٤٣ .

(٩٦) اليونسكو ، التقرير النهائى لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولون عن التخطيط الاقتصادى في الدول الأفريقية الاعضاء (باريس : اليونسكو ، ١٩٨٢) ص ١٤ .

(٩٧) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٩٨) المرجع السابق ، ص ٤ .

الثقافية والاعلامية في البلد الأفريقي وحده لن يحقق أهداف العلاقات الثقافية المصرية الأفريقية بالشكل الذي ترجوه مصر ، لذا لابد ان يتعدى مجال النشاط البلد الأفريقي نفسه إلى داخل مصر .

وفي محاولة من مصر لكسب التأييد من الدول الأفريقية ، إستخدمت عدة وسائل في مجال العلاقات الثقافية ، بهدف تفاعل الأجيال الجديدة بهذه الدول الأفريقية مع النظام المصري ، من هذه الوسائل الحاق عدد من أبناء الدول الأفريقية للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية لسد حاجة بلادهم من الفنيين والخبراء بعد عودتهم ، وتقديم المنح الدراسية ، وإرسال المدرسين المصريين إلى أفريقيا ، وإتاحة فرص التدريب المهني في شتى المجالات لأعداد كبيرة من الطلاب الأفارقة ، ويتم كل ذلك من خلال الاتفاقيات الثقافية الثنائية بين مصر والدول الأفريقية . □

الفروع المتصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية . ولقد خلص المؤتمر إلى أهمية وضرورة التعاون بين البلدان الأفريقية في كافة مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية .^(٩٩) وإزاء تلك المشكلات التي خلقها الاستعمار في ميدان التعليم ، أصبح لزاما . على مصر الرائدة في مجالات التعليم ، والبحث العلمي بالنسبة للدول الأفريقية ان تتعاون مع كافة الدول الأفريقية والعمل على مساعدتها وتزويدها بإحتياجاتها من الباحثين والفنيين والمدرسين وأيضا تقديم المنح الدراسية لأبناء تلك الدول للدراسة في مصر .

٢ - مجالات التبادل الطلابي :

ان العلاقات الثقافية بين مصر والدول الأفريقية لا يمكن أن تقوى وتزدهر إلا إذا كان الانسان الأفريقي هو عمادها وهدفها ، لذا فإن تعليم اللغة العربية وفتح المراكز

التجارة في مناخ دولي متغير

أحمد السيد النجار

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام

سفر

٣ - مقررات المنظمات التجارية الدولية في عام ١٩٨٧ وأثارها على البيئة الدولية للتجارة .

تطورات التجارة الدولية في الثمانينات :

تطور حجم وقيمة وأسعار التجارة الدولية من ٨٠ - ١٩٨٧ : يرتبط تطور حجم التجارة الدولية إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الطلب وبالتغير في السياسات النقدية بمالها من تأثير كبير على النمو الاقتصادي وعلى نمو الطلب في الدول الأطراف في التجارة الدولية ، أما قيمة التجارة الدولية ، فانها تتوقف بدورها على العوامل السابقة وعلى ما يسفر عنه تفاعلها من تحديد متوسط سعر الوحدة من السلع التي يتم التجارة فيها .

وقد تعرض حجم وقيمة التجارة الدولية للانخفاض أثناء أزمة الركود الاقتصادي التي تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ والتي انخفضت فيها معدلات النمو الاقتصادي في تلك البلدان

التجارة لتطورات وتغيرات هامة في الوقت الراهن تملئها تغيرات أعمق في الوزن النسبي للقوى الاقتصادية المختلفة في العالم ، ويمليها أيضا

تزايد التباعد في القدرات التنافسية لصادرات الدول المختلفة ، والذي يثمر احتدام التناقضات التجارية بين هذه الدول ...

وتمثل مجموع تطورات التجارة الدولية والتغيرات التي تطرأ عليها البيئة التي تتم فيها تجارة مصر والوطن العربي الخارجية ، مما يجعل دراستها لتحديد كيفية تعامل مصر والوطن العربي مع هذه المتغيرات على جانب من الأهمية .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

١ - تطورات التجارة الدولية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بشكل أساسي ومن ٧٣ - ١٩٨٧ في بعض الجوانب التي تستدعي ذلك .

٢ - الصراعات التجارية في الثمانينات ، أسبابها ، وأثارها .



تعاود الزيارة بعد ذلك ، وقد أدى انخفاض الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية إلى الضغط على أسعارها وتخفيضها فيما بعد خاصة الصادرات من المواد الأولية - من غير النفط - التى إنخفضت أسعارها بنسب ١٣,٩ ٪ ، ١٠,١ ٪ عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢^(٤) ، وقد أدى انخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية إلى تعرضها للركود الاقتصادى حيث لم تتجاوز معدلات نموها الاقتصادى ١,٦ ٪ ، ١,٤ ٪ عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب^(٥) .

وقد كان لانخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية ، وانتقال الركود الاقتصادى إليها آثار وخيمة فاقمت أزمة الديون بالنسبة لتلك الدول ، وخاصة الدول ثقلية المديونية التى وصل بعض منها إلى حد العجز عن الوفاء بخدمة الديون ، كما حدث بالنسبة للمكسيك

إلى ١,٢ ٪ ، ١,٤ ٪ ، ٤ ٪ على الترتيب^(١) وقد إنخفضت قيمة التجارة الدولية فى تلك الأعوام الثلاثة على الترتيب بنسب - ٩ ٪ ، - ٥,٩ ٪ ، - ٢,٣ ٪^(٢) وانخفض معدل النمو فى حجم تجارة العالم إلى ١,٣ ٪ ، ٥ ٪ ، - ٢,٣ ٪ فى الأعوام الثلاثة بالترتيب^(٣) . وقد فاقم من تأثير أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور على حجم وقيمة التجارة الدولية ما حدث من انتقال تلك الأزمة إلى الدول النامية عبر آليات التجارة بما خفض حجم وقيمة تجارتها الخارجية ، وقد حدث ذلك الانتقال للأزمة عندما إنخفض طلب الدول الرأسمالية عالية التطور التى كانت تعاني الأزمة على صادرات الدول النامية مما أدى إلى إنخفاض حجم هذه الصادرات بنسب ٤,١ ٪ ، ٥,٩ ٪ ، ٨,٢ ٪ فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب قبل أن

١ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦

٢ - جمعت وحسبت من : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد ٢٩ - العدد ١ . ١

3- World Economic Outlook, October, 1986

٤ - المصدر السابق مباشرة .

٥ - المصدر السابق مباشرة .

على المواد الأولية بما أدى لانخفاض أسعارها يعود ، إما لزيادة الانتاج العالمى منها ، أو لانخفاض حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعى نتاج التطور التكنولوجى الكبير . وقد إستهلكت اليابان على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حوالى ٦٠ ٪ فقط من المواد الخام التى إستهلكتها عام ١٩٧٣ لانتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية^(٧)

كما أن دراسة لصندوق النقد الدولى تقدر حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعى حالياً بما لايتجاوز خمس ما كان مطلوباً عام ١٩٠٠^(٨) ، وهذا الوضع يتطلب دراسة وتعاون وتنسيق من الدول النامية المنتجة ل للمواد الأولية زراعية وتعدينية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على أسعار موادها الأولية ، أو تحقيق الاستغلال الأمثل لها بعيداً عن تصديرها فى صورتها الخام .

أما بالنسبة للاتجاه النزولى لأسعار السلع الصناعية ، فإن الجانب الأساسى منه يعود إلى تفاعلات الأزمة الاقتصادية إضافة لارتفاع أسعار الفائدة بما رفع الادخار وخفض الطلب عموماً . وإضافة إلى ذلك هناك أمر لايمكن إغفاله وهو تزايد حجم السلع الصناعية فى العالم بشكل كبير نتاج زيادة انتاج العديد من الدول النامية من السلع الصناعية خاصة وأن تلك الدول النامية توجه جانب كبير من إنتاجها الصناعى للتصدير ، وهى الدول المعروفة بمصدرى السلع الصناعية من بين الدول النامية ، وبالنظر إلى الجدول ١ نجد أن حجم صادرات الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية قد حقق تزايداً مضطرباً من عام ١٩٧٨ حتى توقعات عام ١٩٨٧ ، ومن المرجح أن تكون أكثر السلع الصناعية التى تعرضت لتدهور أسعارها هى تلك التى زاد إنتاج الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية منها . كذلك فإن أسعار السلع الصناعية تعرضت لتدهور عامى الأزمة ٨١ ، ١٩٨٢ وبعدهما خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ نتيجة لتزايد المنافسة بين الدول الرأسمالية عالية التطور للسيطرة على أسواق العالم .

السياسات المالية والنقدية وقائرها على التجارة الدولية :

مارست السياسات المالية والنقدية للدول المساهمة بنصيب كبير فى التجارة الدولية تأثيراً كبيراً على هذه التجارة ، وبصفة خاصة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية واليابان بدرجة أقل ... فقد أدى تخفيض قيمة الدولار بشكل قصدى ، خلال فترة رئاسة كارتر إلى زيادة الصادرات الأمريكية ، وشكل نوعاً من الحماية التجارية الأمريكية ،

وبعض الدول المدينة الأخرى عام ١٩٨٢ ، ويذكر أن الناتج القومى الحقيقى للدول النامية ثقيلة المديونية انخفض عام ١٩٨٢ بنسبة ١ ٪ ، وإنخفض عام ١٩٨٣ بنسبة ٢,٥ ٪^(٩) .

وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين مشاكل التجارة والديون ليس أحادى الاتجاه . فكما تفاقم مشاكل التجارة من أزمة الديون فإن أزمة الديون وزيادة أعباء خدمتها فى قيمته المطلقة وفى نسبته لقيمة الصادرات يخفض رأس المال المتاح أو الإيرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات فى الدول المدينة الكبرى بما يخلق قصوراً فى الاستثمارات الجديدة ، ويؤدى لعجز الانتاج عن مواكبة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بما يؤدى لاستخدام جزء من حصة التصدير فى الاستهلاك المحلى ، بما يقلل عائد الصادرات ويزيد مشكلة خدمة الديون سوءاً لتدور الدول النامية المدينة فى دائرة جهنمية من التأثيرات السلبية لتفاقم مشكلة الديون وخدمتها وأثارها على التجارة ، وانعكاس أوضاع التجارة على القدرة على الوفاء بأعباء الديون .

سنوات الأزمة « تنمر » إتجاهها نزولياً للأسعار
ترافقت سنوات الأزمة الاقتصادية التى أحاقت بالدول الرأسمالية عالية التطور وانتقلت منها للدول النامية بداية الثمانينات .. ترافقت تلك الأزمة باتجاه نزولى فى أسعار كل السلع ... حيث انخفضت معدلات النمو وأصبحت سلبية فى بعض الأحيان وقل الطلب على السلع الاستهلاكية والوسيلة والمواد الخام ، مما ضغط فى إتجاه تخفيض أسعارها جميعاً . وقد إنخفضت أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط عامى الأزمة ٨١ ، ١٩٨٢ وانخفض سعر النفط هو الآخر عام ١٩٨٢ ، وكان إرتفاعه المحدود عام ١٩٨١ نتاج تأثيرات حرب الخليج على سوق النفط الدولية ، وهو وضع إستثنائى جعل أسعاره تخالف الاتجاه العام للأسعار عام ١٩٨١ ... وبالرغم من بدء إنقشاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٨٣ إلا أن أسعار السلع الصناعية والنفط استمرت فى الانخفاض خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ فى حين إرتفعت أسعار المواد الخام الأخرى التى إرتفع الطلب عليها خلال العامين المذكورين ... وبدءاً من عام ١٩٨٥ وخلال عام ١٩٨٦ ووفقاً لتوقعات الأسعار عام ١٩٨٧ فإن أسعار السلع الصناعية سجلت إرتفاعاً بدرجة كبيرة خاصة خلال عام ١٩٨٦ - انظر الجدول ١ - وبالمقابل إنخفضت أسعار المواد الأولية بدون النفط خاصة عام ١٩٨٥ ، أما النفط فقد تعرضت أسعاره للانخفاض شتاء ١٩٨٦ .

وجدير بالذكر أن جانباً من إنخفاض الطلب العالمى

٦ - المصدر السابق مباشرة

7- Foreign Affairs-Vol 64-No.4-Spring, 1986 The Changed World Economy. Peter F.Drucker

٨ - المصدر السابق مباشرة

جدول - ١ - التغيير السنوي في حجم وأسعار التجارة العالمية المصدر: World Economic out look 1986.p.58,64

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	٧٧/٦٨	
٢,٨	٤,٢	٢,١	٨,٦	٢,٨	٢,٣	٠,٥	١,٣	٦,٦	٥,٤	٧,٩	حجم تجارة العالم
٥,١	٥,١	١,٩	٢,٣	٤,٦	٤,١	١,٠	٢٠,٠	١٨,٦	١٠,١	٩,٥	سعر الوحدة
٢,١	٢,٠	٤,٣	٩,٦	٢,٧	٢,١	٢,٦	٤	٧,٣	٦,٠	٨,٠	حجم صادرات الدول الرأسمالية عالية التعداد
٥,٢	٥,٨	٠,٧	٦,٧	٢,١	٨,٢	٥,٩	٤,١	٥,٠	٤,٢	٥,٧	حجم صادرات الدول النامية
٤,٤	٩,٠	٢,٦	-	٢,٢	١٦,٦	١٥,٣	١٢,٣	١,٨	٠,٥	٤,٧	(منها) حجم صادرات مصدري الودود
٥,٦	٤,٧	٢,٤	١١,٥	٨,١	٠,٧	٦,٣	٩	٨,٥	٩,٦	٧,١	حجم صادرات غير مصدري الودود
٤,٩	٧,٥	٤,٨	١٢,٥	٤,٦	٠,٦	٢,٢	١,٧	٨,٨	٤,٨	٨,٠	حجم واردات الدول الرأسمالية عالية التطور
٠,٧	٢,٧	١,١	١,٧	٢,٧	٤,١	٦,٧	٨,٥	٤,٧	٧,١	٩,٢	حجم واردات الدول النامية
٧,١	١٩,٠	١١,٧	٦,٣	١٠,٥	١,٦	١٨,٦	١٢,٦	٤,٤	٢,٦	١٦,٧	(منها) حجم واردات مصدري الودود
٢,٢	٢,٤	٢,٤	٥,٥	١,٥	٥,٤	١,٧	٦,٤	٩,٣	٩,٠	٦,٦	حجم واردات غير مصدري الودود
٢,٠	٢,٠	٠,١	١,٥	٠,٧	٢,٧	٥,٧	١٢,١	١١,٦	٥,٣	٦,٨	قيمة وحدة صادرات الدول الرأسمالية عالية التطور
١,٢	٢٢,٦	٢,٤	٤,٢	٤,٦	٢,١	١٦,٠	٢٧,٢	٢٥,٨	٢,٩	١٢,٨	قيمة وحدة صادرات الدول النامية
٠,٤	٤٥,٦	٤,٢	٢,٣	٨,٧	٢,٦	٢٢,٣	٦١,٧	٤٠,١	٦,١	٢٠,٣	(منها) قيمة وحدة صادرات مصدري الودود
١,٧	١٢,٢	٢,٩	٥,١	١,١	٠,٦	٧,٦	١٢,٨	١٢,٦	١,٨	٧,٤	قيمة وحدة صادرات غير مصدري الودود
١,٢	٩,٢	٠,٨	١,٠	٢,١	٠,٨	٧,٨	٢٠,٨	١٥,١	٢,٦	٧,٥	قيمة وحدة واردات الدول الرأسمالية عالية التطور
١,٦	٩,١	١,٢	٢,٨	٠,٩	٢,٠	١٢,٦	١٧,٤	١٢,٥	٢,٣	٧,٤	قيمة وحدة واردات الدول النامية
٢,٣	٢,٦	٠,٢	٢,٢	٠,٢	٢,٠	١٠,٧	١٢,٣	١٠,٥	٥,١	٦,٣	(منها) قيمة وحدة واردات مصدري الودود
١,٤	١٢,٥	١,٩	٢,١	١,٥	٢,٠	١٢,٤	١٩,٧	١٥,١	٢,٤	٧,٧	قيمة وحدة واردات غير مصدري الودود
٢,٩	٥,٠	٢,٧	٤,٨	٢,١	٧,٥	١٥,٨	٠,٦	٧,٩	٢,٧	٢,٥	حجم صادرات افريقيا
٦,٢	٦,١	٢,٨	١٢,٨	٠,٨	٠,٨	٨,٢	٩,٠	٩,٥	١٠,٨	١٠,٩	حجم صادرات آسيا
٥,٩	٢,٢	٤,٩	١٤,٢	٧,٢	١,١	١١,٢	٤,٨	٢,٧	٦,٧	٧,٥	حجم صادرات الدول النامية بأوروبا
٢,٢	١٢,٨	٥,٤	٥,٤	٩,٢	١٩,٧	١٧,٦	١٥,٢	٠,٤	٢,٢	٧,٢	حجم صادرات الشرق الاوسط
٥,٧	٠,١	١,٧	٨,٦	٨,٥	٢,٥	٦,١	١,٢	٧,٦	١٠,٠	١,١	حجم صادرات أمريكا اللاتينية
٦,١	٦,٠	٤,١	١٤,٢	١٠,٠	٠,٥	٩,٩	١١,٧	٨,٦	١٠,٢	١٢,٤	حجم صادرات مصدري السلع الصناعية د - ن
٥,٧	٢,٦	٢,١	٨,٤	٥,٩	١,٠	٢,٠	٧,١	٧,٣	٩,٠	٤,٢	حجم صادرات مصدري المنتجات الأولية د - ن
٤,٣	٩,٨	٧,٠	٠,٢	١٠,٣	٨,٣	١٠,٩	٨,٧	٣,٨	٤,٢	٧,٦	حجم واردات افريقيا
١,٧	١,٧	٥,٦	٥,٥	٨,١	٠,٢	٢,٤	١٠,٢	١٢,٢	١٦,٣	٧,٨	حجم واردات آسيا
٦,٥	٥,٩	٤,٨	٨,٠	٢,٣	٧,٨	٢,٢	٠,٥	٥,٤	٠,٨	٧,٦	حجم واردات الدول النامية في أوروبا
٨,٢	١٨,٧	١٤,٠	٧,٠	٢,٩	٥,٩	١٦,٠	٩,٤	٢,٧	٢,١	١٧,١	حجم واردات الشرق الاوسط
٧,٩	-	٠,٦	٢,٠	٢٢,٢	١٧,٧	٢,٥	٩,٨	٧,٩	٥,٦	٧,٠	حجم واردات أمريكا اللاتينية
٢,٥	٤,٠	٩,٣	٨,٩	٦,٠	٤,٩	١,٧	٦,٢	١١,١	١٤,٧	٩,١	حجم واردات مصدري السلع الصناعية د - ن
٢,٩	٢,٩	٤,٩	٢,٠	٤,٩	٨,٤	-	٦,٥	٦,٧	٢,٨	٥,٠	حجم واردات مصدري المنتجات الأولية د - ن
١,٧	٨,٠	٠,٩	٠,٥	١,٥	١,٩	٢,٠	٧,٢	٢,٠	٢,٦	٠,٦	شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور
٢,٩	١٦,٣	٢,٢	١,٤	٢,٨	٠,٩	٢,٠	٦,٨	١٠,٩	٧,٠	٥,٠	شروط تجارة الدول النامية
٢,٦	٤٤,١	٤,٤	٠,٩	٨,٩	٠,٥	١١,٤	٤٤,١	٢٦,٧	١٠,٧	١٢,٢	(منها) شروط تجارة مصدري الودود
٢,٠	٠,٣	٠,١	١,٩	٠,٥	٢,٤	٥,١	٥,٨	١,٣	٤,١	٠,٣	شروط تجارة غير مصدري الودود
٦,٥	١٧,٥	١,٠	٢,٢	٢,١	٢,٢	٤,٧	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٣	٨,١	التغير في أسعار السلع الصناعية
٢,٤	٤٥,٧	٤,٢	٢,٤	١١,٤	٤,٣	٩,٨	٦٢,٦	٤٥,٩	٠,٤	٢٢,٨	التغير في أسعار النفط
١,٥	١,٥	١٢,٢	٢,٧	٧,١	١٠,١	١٢,٩	٥,٩	١٧,٨	٥,٥	١٠,٨	التغير في أسعار المواد الأولية غير النفطية

وساهمت تلك السياسة في تخفيض القيمة الحقيقية لايادات الدول النفطية التي إرتفعت بعد ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، نظرا لأن الدولار هو عملة تسعير النفط ، وقد نجحت تلك السياسة بالفعل في تخفيض القيمة الحقيقية لايادات واحتياطات الدول النامية المصدرة للنفط ، وفي معالجة مشاكل التجارة الأمريكية إلا أنها أسفرت عن رفع معدلات التضخم ، وعندما بدأت فترة رئاسة ريجان الأولى حاول معالجة مشاكل البطالة والتضخم برفع أسعار الفائدة ، مما أدى لرفع معدلات الادخار وتخفيض الطلب المحلي الأمريكي على الاستهلاك مما أسهم في تخفيض معدلات التضخم ، كما أدت تلك السياسة الى صعود قيمة الدولار بشكل كبير تجاه العملات الحرة عموما ، وساهمت في جذب رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة ، لكنها أدت إلى عجز هائل في الميزان التجاري الأمريكي تزايد في الأعوام الأخيرة خلال فترة رئاسة ريجان الثانية ، حتى وصل إلى مستوى درامى يشكل مصدرا للاضطراب الاقتصادي في العالم . ولم تستخدم الحكومة الأمريكية خلال فترتي ريجان سياسة ثابتة أو جامدة لأسعار الفائدة ، وإنما عمدت الحكومة الأمريكية بعد أن أدى رفع أسعار الفائدة مهمته في رفع الادخار القومى الأمريكى وفي جذب رؤوس أموال هائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. عمدت إلى تخفيض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار ، اعتمادا على أن رؤوس الأموال الهائلة التي جمعها رفع أسعار الفائدة من داخل وخارج الولايات المتحدة ، ستمول هذا الاستثمار ولن تنسحب من السوق الأمريكية عند انخفاض أسعار الفائدة انتظارا لارتفاع جديد في أسعار الفائدة ، أو لأن أسعار الفائدة على العملات الأخرى وفي أسواق المال الأخرى لاتقدم فروقا مغرية على الانسحاب من السوق الأمريكية والانتقال إليها ... وكانت أسعار الفائدة للأجل القصير قد بلغت ١٥,٩ ٪ ، ١٠,٤ ٪ ، ٥,٩ ٪ في أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ على الترتيب^(١) ، وإستمرت عند مستوى منخفض عام ١٩٨٧ بما أصبح يشكل مصدر للمشاكل بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين .

تطور شروط التجارة في المجموعات الدولية المختلفة :
إرتبطت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور إلى حد كبير بتطور أسعار السلع الصناعية التي تشكل معظم صادراتها ، وتطور أسعار المواد الأولية والنفط التي يشكل الجانب الأكبر من وارداتها من الدول النامية ، وتأثرت شروط تجارة الدول النامية بتطور أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بشكل معكوس لتأثر الدول الرأسمالية عالية التطور ... وتبعاً لذلك حققت شروط تجارة الدول النامية أفضل تحسن لها عامي

١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بعد التعديل الثانى الكبير لأسعار النفط ، وحققت الدول الرأسمالية عالية التطور في نفس العامين أسوأ تدهور لشروط تجارتها ، وإستمر هذا الوضع عام ١٩٨١ بدرجة أقل نتاج إرتفاع أسعار النفط وإن بصورة محدودة ، وإنخفاض أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط ... لكن بدءاً من عام ١٩٨٢ وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، حققت شروط تجارة الدول النامية تدهورا مطردا خاصة عام ١٩٨٦ الذى يرجح أن تكون شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت خلاله بنسبة ١٦,٣ ٪ نتاج إنهيار أسعار النفط وتدهور شروط تجارة مصدريه بنسبة ٤٤,١ ٪ ، وكان عام ١٩٨٤ هو الاستثناء من الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٧ حيث شهد تحسنا في أسعار المواد الأولية غير النفطية مقابل تدهور أسعار السلع الصناعية ، مما أدى إلى تحسن شروط تجارة الدول النامية عموما وبالمقابل حققت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا مطردا بدءاً من عام ١٩٨٢ ، وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، خاصة عام ١٩٨٦ الذى انهارت فيه أسعار وارداتها من النفط . ويلاحظ أنه حتى في السنوات ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤ التى إنخفضت فيها أسعار السلع الصناعية حققت الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا في شروط تجارتها حيث إنخفضت أسعار السلع الأولية بصورة أكبر - انظر الجدول ١ -

وتجدر الإشارة إلى أن أنصبة الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية والدول الاشتراكية من الصادرات الصناعية العالمية عام ١٩٨٥ كانت بالترتيب ٧٨,٨ ٪ ، ١٢,٤ ٪ ، ٨,٨ ٪ ، بعد أن كانت عام ١٩٨٢ بالترتيب ٨٢,٣ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ١٣,٤ ٪^(١) .

تطور أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية :
تعرض نصيب الكتل المختلفة من التجارة السلعية لبعض التغيرات خلال الفترة الماضية وتحديدا منذ ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ التى ساهمت بجانب كبير من التغيرات في أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية .

وقد كان نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من قيمة التجارة الدولية حوالى ٧٢,٩ ٪ عام ١٩٧٢ .. تدرج هذا النصيب في الانخفاض حتى وصل إلى ٦٤,٦ ٪ عام ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع بعد إنفراج أزمة الركود الاقتصادي ، وبدء تدهور أسعار النفط عام ١٩٨٣ حتى وصل إلى ٦٦,٧ ٪ عام ١٩٨٥^(١) .

وبالمقابل فإن الدول النامية كان نصيبها من التجارة الدولية ١٧,٣ ٪ عام ١٩٧٢ ، وقد تدرج هذا النصيب في إرتفاع لم يخل من تذبذب مع إرتفاع أسعار صادرات تلك الدول من النفط ، وزيادة وارداتها بعد ذلك ، حتى بلغ

المختلفة ، وحتى داخل الكتلة الواحدة نستخدم صراعات تجارية ربما أشد من تلك التي تدور بين كتل متباينة وقد انعكست تلك الصراعات في اتخاذ بعض الدول إجراءات حمائية في مواجهة صادرات الدول الأخرى ، فضلا عن التهديدات هنا وهناك بإتخاذ مثل هذه الاجراءات ، والمواجهات الحادة التي تنتظر الحسم على موائد المفاوضات في المنظمات التجارية الدولية . ويمكن تقسيم الصراعات التجارية الدولية الى قسمين :

اولا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض .
ثانيا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبين الدول النامية .
هذا فضلا عن صراعات جانبية متناثرة هنا وهناك على خريطة العالم لكنها تحتل أهمية ثانوية .

اولا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور :

١ - الصراع حول الصادرات الصناعية :
إحتدم صراع ضارى حول صادرات السلع الصناعية بين الدول الرأسمالية عالية التطور ، وقد برزت اليابان كطرف رئيسى في هذا الصراع باعتبارها أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا في العالم ، هذا الفائض الناتج عن صادرات هائلة تمثل السلع الصناعية حوالى ٩٨٪ منها^(١٤) ، ويقف مع اليابان في نفس الجانب ألمانيا الغربية وذلك في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس التي أصبح العجز ملمحا ثابتا لميزانها التجارى أوائل السبعينيات وبالذات خلال الثمانينات ، ورغم أن العجز التجارى للولايات المتحدة والفائض التجارى لشركاتها اليابانيين والألمانيين يمثل القضية «الظاهرة» التي تدور حولها المشاكل إلا أن هذا العجز وذلك الفائض ليس سوى نتيجة لتدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الأمريكية وتطور وتزايد القدرة التنافسية للسلع الصناعية اليابانية والألمانية الغربية وبالذات اليابانية .

وجدير بالذكر أن اليابان وألمانيا تحققان القدرة التنافسية العالية لصادراتهما وتحديدًا الصادرات من السلع الصناعية ، استنادا الى عدد من العوامل نوجزها فيمايلي :

١ - التطور التكنولوجى الهائل الذى حققته اليابان وألمانيا في المجالات التقليدية وفي مجال استخدام المواد الجديدة وفي مجال الالكترونيات ، بصفة خاصة في اليابان التي تعتبر الدولة الأكثر نجاحا في نقل التطويرات التكنولوجية من المختبرات الى المصانع ، بما يساهم في

هذا النصيب ذروته ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨١ وبدأ في الانخفاض بعد ذلك حتى وصل عام ١٩٨٥ إلى ٢٢,٧ ٪^(١٢) ، ومن المرجح أن يكون قد إستمر في الانخفاض عام ١٩٨٦ الذى إنهارت فيه أسعار النفط ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٧ فالأرجح أن يكون نصيب الدول النامية من التجارة قد شهد ثباتا أو إرتفاعا محدودا نتاج تحسن أسعار النفط خلاله عن أسعاره عام ١٩٨٦ . أما الدول الاشتراكية فان نصيبها من التجارة الدولية ، لم يتعرض لتغيرات كبيرة مماثلة لما حدث لتصيب الدول النامية والرأسمالية عالية التطور ، وخلال الفترة من عام ٧٢ - ١٩٨٥ تراوح نصيب الدول الاشتراكية من التجارة الدولية بين ٨,٩ ٪ ، ١٠,٦ ٪^(١٣) .

وبمتابعة الأرقام المطلقة والنصيب النسبى لاسهام الكتل المختلفة في التجارة الدولية وجد أن القيمة المطلقة لاسهام الدول الرأسمالية عالية التطور في التجارة الدولية قد تعرض لانخفاض كبير يقدر بحوالى ٩٥٣٨٩ مليون دولار مع دخولها في طور حاد من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨١ ، وإنخفضت في ذروة الأزمة عام ١٩٨٢ بحوالى ١٥٠١١١ مليون دولار ، وتواصل الانخفاض بصورة أقل حدة عام ١٩٨٣ قبل أن تبدأ القيمة المطلقة لتجارة الدول الرأسمالية عالية التطور في الازدياد مرة أخرى عام ١٩٨٤ ، هذا فضلا عن أن نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من إجمالي التجارة الدولية تعرض لتذبذب كبير ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية التي تعرضت القيمة المطلقة لتجارتها الخارجية لانخفاضات متوالية عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ نتاج إنخفاض قيمة صادراتها بشكل كبير ووارداتها بدرجة أقل ، وإذا كانت القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية قد عاودت الارتفاع ١٩٨٤ فانها عاودت الانخفاض عام ١٩٨٥ ، ومن المؤكد أن القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية ، قد إنخفضت عام ١٩٨٦ نتاج إنهييار أسعار النفط وما أعقبه من إجراءات تقشف وتقليص حجم الواردات .

وعلى العكس من الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية لم تتعرض القيمة المطلقة لاجمالي تجارة الدول الاشتراكية للانخفاض خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٥ ويعود ذلك بشكل أساسى إلى أن التجارة الخارجية لتلك الدول تتم بشكل مخطط وعلى أساس اتفاقيات طويلة المدى تقلل تأثيرها بتقلبات الاوضاع الاقتصادية في الدول الأخرى إلى حد ما .

الصراعات التجارية في الثمانينات :
يشهد العالم منذ بداية الثمانينات وحتى الآن توترا في العلاقات التجارية بين الدول والكتل الاقتصادية

١٢ - المصدر السابق مباشرة .

١٣ - المصدر السابق مباشرة .

١٤ - السياسة الدولية - أبريل ١٩٨٧ ، تجارة اليابان مع العالم

المعدل أعلى من غالبية الدول الرأسمالية عالية التطور الأخرى ... وهذا العامل يساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية في السوق الأمريكية تحديداً :

٤ - انخفاض أسعار الفائدة على القروض في ألمانيا الغربية واليابان - انظر الجدول - عن نظائرها السائدة في كل الدول الرأسمالية الكبرى ، ويمثل هذا الانخفاض حافزاً للاستثمارات الجديدة في كل من الدولتين تلك الاستثمارات التي تستخدم أحدث تكنولوجيا وتكون القدرة التنافسية للسلع التي تنتجها غالباً عالية جداً وبالإضافة إلى العوامل السابقة تأتي عوامل أخرى لتساهم في رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية مثل الجدية الفائقة والمثابرة غير العادية للعمال اليابانيين والألمان ، وبصفة خاصة اليابانيين ، وكذلك بعض العوامل الجغرافية المتعلقة بقرب أسواق المواد الخام وأسواق التصدير الخ .

وجدير بالذكر أن انخفاض أسعار الين الياباني والمارك الألماني الغربي في الماضي تجاه العملات الحرة والدولار بالأساس ساهم في السابق في رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية في السوق الأمريكية وفي السوق الدولية عموماً حتى بلغ نصيب ألمانيا الغربية من الصادرات الصناعية العالمية ١٤,٥٪ عام ١٩٨٥ حين كان المارك في أدنى قيمة له تجاه الدولار ، وبلغ نصيب اليابان من تلك الصادرات الصناعية العالمية حوالي ١٤٪ في نفس العام حين كان الين في أدنى قيمة له أمام الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في حين كان نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية العالمية ١٢٪ في ظل الدولار القوي الذي كان في القمة في مواجهة العملات الحرة ، ومع ضعف الدولار تدريجياً ثم انهياره في خريف ١٩٨٧ بعد انهيار البورصات العالمية في ١٩٨٧/٨٠/٩ ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الصناعية العالمية بعد زيادة القدرة التنافسية لصادراتها الصناعية بعد انهيار الدولار ، فبلغ ١٤٪ ويحتمل أن يبلغ ١٨٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الدولار منخفضاً ، هذا في حين انخفض نصيب اليابان من الصادرات الصناعية العالمية إلى ١٣٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض إلى أقل من ١٢٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الين قوياً تجاه الدولار عند المستويات الحالية ، كذلك هبط نصيب ألمانيا من الصادرات الصناعية العالمية إلى ١٤٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض إلى ١٣٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر المارك الألماني قوياً تجاه الدولار والعملات الأخرى (١٧) :

أي أن انخفاض قيمة عملتي اليابان وألمانيا الغربية

تطوير التكنولوجيا المستخدمة فعلياً ، ورغم أن التكنولوجيا الأحدث تؤدي في الغالب إلى تقليل استخدام العمالة بما يجعل تطبيقها يهدد بالاستغناء عن عدد من العمال ودفعهم إلى جيش البطالة مما يجعلهم يعرقلون التحديث في كل مكان ، إلا أن التحديث في اليابان لا يلقى مقاومة من العمال حيث يتم تدريبهم لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة . ولا يستغنى عنهم كما يحدث في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإنما يستوعبون في توسعات صناعية جديدة . وقد أشار شيجيوا هيراتسوكا نائب مدير قسم الأبحاث التكنولوجية بمعهد نوبورا للأبحاث عن حق إلى أن الخلاف الحقيقي بين اليابان والولايات المتحدة خلاف تكنولوجي ، وأن اليابان إما متقدمة تكنولوجيا على الولايات المتحدة ، خاصة في مجال الكمبيوتر والألكترونيات والمواد الجديدة أو تلاحقها في سباق حاد خاصة في مجال الدوائر الكهربائية المتكاملة (١٥) .

ومن المؤكد أن استخدام التكنولوجيا الأكثر تطوراً أو حداثة يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج السلع ويساهم في تحسين نوعيتها بما يرفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية .

٢ - انخفاض معدلات التضخم في اليابان وألمانيا الغربية مقارنة بكل الدول الرأسمالية عالية التطور وبكل دول العالم بصفة عامة ، حيث بلغت تلك المعدلات في اليابان ٣,٨٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٩٪ ، ٠,٨٪ ، ١,٣٪ ، ١,٧٪ ، ١,٨٪ ، ١,٢٪ ، في أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب ، وبلغت في نفس الأعوام بالترتيب في ألمانيا الغربية النسب التالية ٤,٨٪ ، ٤,٠٪ ، ٤,٤٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٦٪ ، ٢,٢٪ ، ٢,٨٪ ، ١,٦٪ في حين كانت المعدلات في مجموع الدول الرأسمالية عالية التطور - الدول الصناعية - في نفس الأعوام بالترتيب هي ٩,٣٪ ، ٨,٨٪ ، ٧,٢٪ ، ٤,٩٪ ، ٤,٢٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٣٪ ، ٣,١٪ ، وكانت المعدلات في ذات الأعوام على الترتيب في الولايات المتحدة الأمريكية ٩,١٪ ، ٩,٦٪ ، ٦,٥٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٩٪ ، ٣,٤٪ ، ٢,٨٪ ، ٣,٤٪ (١٦) .. وهذه الأرقام في مجموعها تعني أن المصدرين اليابانيين والألمان الغربيين تتزايد أسعار السلع التي يشترونها من أسواقهم المحلية بنسب محدودة بما يمكنهم من الاستمرار في بيعها في السوق الدولية بأسعار منخفضة بما يزيد قدرتها التنافسية ، ويمكنها من اكتساح السلع المناظرة في أسواق العالم .

٣ - انخفاض معدلات الأجور في ألمانيا الغربية واليابان عن نظائرها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك

الأوضاع الاقتصادية الأمريكية والعالية .
ويذكرنا التخفيض الأمريكي المتعمد للدولار بما
يسميه د. رمزي زكي «حرب التخفيضات القذرة» التي
تسبقت الدول الأوروبية فيها فيما بين الحربين العالميتين
كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجاري لكل دولة على
حساب مصالح الدول الأخرى^(٢٠) لكن هذا التشابه يندرج
بسقوط الدولار والاقتصاد الأمريكي عن عرش العالم ،
مثلاً كانت حرب التخفيضات القديمة مؤشراً لسقوط
الامبراطوريات القديمة والجنه الاسترليني عن عرش
العالم .

وخلاصة ماسبق أن الصادرات اليابانية والالمانية
الغربية من السلع الصناعية شقت طريقها لأسواق العالم
مستندة الى قدرتها التنافسية الكبيرة المتحققة عبر
العوامل السابق ذكرها ، وساهمت في تحقيق الميزان
التجاري الياباني والالمانى الغربى فائض كبير ، خاصة
بالنسبة لليابان التي حققت أرقاما قياسية للفائض
التجاري غير مسبوقة في تاريخ التجارة الدولية . وقد بلغ
الفائض التجارى الياباني في أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب ١٠،٨٩٠
بليون دولار ، ٣١،٣١٤ ، ٣٣،٩٣٦ ، ٢٨،٦٥٢ ،
٥٤،٤٣ ، ٢٦١ ، ٧٥ ، ١٠١،٦ ، ٩٤،٢ بليون دولار بينما
بلغ الفائض التجارى الالمانى الغربى في نفس الأعوام
بالترتيب ٢٠،٧٣٦ ، ٢٨،١١ ، ٣٧،٥ ، ٢٨،٣ ، ٢٧،٦ ،
٣٨ ، ٥٠،١ ، ٦٥،٨ بليون دولار ، وبلغ الفائض
التجارى الياباني مع الولايات المتحدة خلال الأعوام من
٨٠ - ١٩٨٦ بترتيب تصاعدي ١٢،١٨٣ ، ١٧،٥٨٥ ،
١٨،٩٦٥ ، ٢١،٦٦٥ ، ٣٦،٧٩٦ ، ٤٩،٧٤٩ ، ٥٨،٦
بليون دولار ، في حين بلغ الفائض التجارى الالمانى مع
الولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ١٩٨٥ بالترتيب ١،٢٩٧ ، ١،٦٤١ ،
٣،٢١٢ ، ٤،٤٩٢ ، ٨،٧٢٦ ، ١٢،١٨٢ بليون
دولار .^(٢١)

وقد مثل هذا الفائض مادة توتر رئيسية بين الولايات
المتحدة وأوروبا من جهة وبين اليابان بصفة أساسية من
جهة أخرى والتي تحقق الجزء الأكبر من فائضها في
معاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، بينما يوجد
مع اليابان وإن بشكل ثانوى ألمانيا الغربية التي تحقق
فائضاً تجارياً كبيراً موزع على عدد كبير من الدول والتي
يقل فائضها التجارى مع الولايات المتحدة كثيراً عن
الفائض التجارى الياباني مع الولايات المتحدة .
وكانت الشكوى الأمريكية والأوروبية تنصرف الى
ضرورة فتح اليابان أسواقها أمام صادراتهم حتى

كعامل لدفع القدرة التنافسية لصادراتهما قد إنتهى بعد
انهيار الدولار أمام عملتيهم بشكل لم يسبق له نظير منذ
نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الدولار ٥٤٪ من
قيمتة تجاه كل من المارك الالمانى الغربى والين الياباني
خلال الفترة من فبراير ١٩٨٥ عندما بلغ الدولار القمة
وكان يعادل ٣،٤٧ مارك ألماني غربى ، ٢٦٠،٨٥ ين
ياباني وحتى يناير ١٩٨٨ عندما بلغ أقصى انخفاض له
تجاهها حتى الآن حيث بلغت قيمته ١،٦ مارك ، ١٢٠
ين^(١٨) .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت
الكثير من الآمال في تحسين ميزانها التجارى على تدهور
الدولار إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن حيث ضرب العجز
التجارى الأمريكى رقما قياسيا وبلغ ١٧١،٧ مليار دولار
عن عام ١٩٨٧^(١٩) وإن كان من المحتمل أن ينخفض في
العام الحالى - ١٩٨٨ - مع تزايد القدرة التنافسية
للصادرات الأمريكية ، وكذلك نظرا لأن الكثير من
مصدرى المواد الخام من الدول النامية والذين تقيم
أسعار صادراتهم بالدولار سيفضلون الاستيراد
بدولاراتهم من الولايات المتحدة نظرا لأن قوتها الشرائية
داخل الولايات المتحدة لن تتأثر سوى بمعدلات التضخم
الأمريكية ، وذلك بدلا من التوجه للشراء من أسواق دول
أخرى تدهورت فيها القيمة التبادلية للدولار مع عملاتها ،
وبالتالى تدهورت قدرته الشرائية ، بما قد ينتج عن ذلك
من تزايد واردات الدول النامية المصدرة للمواد الخام
المقيمة بالدولار من الولايات المتحدة ، وهو ما قد يساعد
على تقليل العجز التجارى الأمريكى . كذلك فإن اليابان
وألمانيا الغربية وغيرهما من دول شرق آسيا التي تحقق
فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة ، ستكون مضطرة في
ظل انخفاض قيمة الدولار لتحويل جانب من طلبها على
الواردات الى السوق الأمريكية نظرا لانخفاض القدرة
الشرائية للدولار في الأسواق الأخرى .

قيود على انخفاض الدولار :

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هي التي تركت
عملتها أى الدولار ينخفض الى المستويات القياسية
الحالية على أمل أن يحقق لها ذلك رفع القدرة التنافسية
لصادراتها ، لكنها ليست مطلقة اليد تماما في تخفيض
الدولار الى أبعد من ذلك نظرا لأن الدولارات الموجودة
لدى الدول الأخرى ، يمكن أن تتردد الى الولايات المتحدة
مطالبة بما يقابلها من سلع أمريكية ، أو تستقر في
الولايات المتحدة للاستثمار فيها بما قد يفجر موجة
تضخمية تضيق أثر تخفيض الدولار في تحسين القدرة
التنافسية للصادرات الأمريكية ، وتزيد من اضطراب

١٨ - اعداد مختلفة من Financial Times

19- The Economist, 30 January-5 February 1988

٢٠ - د . رمزي زكي - التاريخ النقدى للتخلف - عالم المعرفة - اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٤٢
ب ١٢١٤ خفلاغشة حب فشيقي + قشلاحن، ١٩٩١

21- Direction of Trade Yearbook, 1986.

مقارنة بين تجارة اليابان والمانيا والولايات المتحدة مع العالم

بالمليار دولار

المانيا الغربية			اليابان			
ميزانها التجاري مع العالم	وارداتها من العالم	صادراتها للعالم	ميزانها التجاري مع العالم	وارداتها من العالم	صادراتها للعالم	
٢٦,٢٤٢	١٤١,١٨٧	١٦٧,٦٢٩	١١,٩٥٦	٩٥,٧٣٢	١٠٧,٦٨٩	١٩٧٩
٢٠,٧٣٦	١٦٦,٥٠٧	١٨٧,٢٤٢	١٠,٨٩٠	١٢٣,٦٤٥	١٣٤,٥٤٢	١٩٨٠
٢٨,١١	١٤٤,٧١٥	١٧٢,٨٢٥	٢١,٣١٤	١٢٤,١٠٩	١٥٥,٤٢٣	١٩٨١
٣٧,٥	١٣٥,٩١٠	١٧٣,٤١٣	٢٣,٩٣٦	١١٥,٠٣٦	١٤٨,٩٧٢	١٩٨٢
٢٨,٢	١٣٧,٤٦٨	١٦٥,٧٥٤	٢٨,٦٥٢	١١٣,٧١٥	١٥٢,٣٦٧	١٩٨٣
٢٧,٦	١٣٩,٩٥٥	١٦٧,٥١٧	٥٤,٤٣	١٢٠,٤٢١	١٧٤,٨٥١	١٩٨٤
٢٨	١٤٤,٦٠٨	١٨٢,٦٠٥	٧٥,٢٦١	١١٦,٣٦٨	١٩١,٦٣٩	١٩٨٥
٥٠,١	-	-	١٠١,٦	١٠٩,٥	٢١١,١	١٩٨٦
٦٥,٨	-	-	٩٤,٢	١٣٩,١	٢٣٣,٣	١٩٨٧

بالمليار دولار

الولايات المتحدة

المصدر: من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ جمعت وحسبت من
 Direction of Trade Yearbook, 1986
 أرقام عام ١٩٨٦ بالنسبة لمانيا الغربية والولايات المتحدة
 الأمريكية من :
 The Economist 1 January-6 February 1987
 أرقام عام ١٩٨٧ بالنسبة لمانيا الغربية والولايات المتحدة
 الأمريكية من :
 The Economist 30 January-5 February 1988
 أرقام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالنسبة لليابان من جريدة الشرق الأوسط
 ١٩٨٨/٥/٣

ميزانها التجاري مع العالم	وارداتها من العالم	صادراتها للعالم	
٤٠,٣٣٢	٢٢٢,٢٣٥	١٨٢,٠٠٣	١٩٧٩
٣٦,١٧٨	٢٥٦,٩٥٩	٢٢٠,٧٨١	١٩٨٠
٢٩,٦١٢	٢٧٣,٣٥١	٢٣٣,٧٢٩	١٩٨١
٤٢,٦٠٨	٢٥٤,٨٨٢	٢١٢,٢٧٤	١٩٨٢
٦٩,٣٥٢	٢٦٩,٨٨٠	٢٠٠,٥٢٨	١٩٨٣
١٢٣,٢٨١	٣٤١,١٧٠	٢١٧,٨٨٩	١٩٨٤
١٤٨,٤٦٨	٣٦١,٦٢٠	٢١٣,١٥٢	١٩٨٥
١٧٤,٣	-	-	١٩٨٦
١٧١,٧	-	-	١٩٨٧

الرقم في أكتوبر كان أحد العوامل التي غزت انهيار البورصات العالمية في ١٩/٨/١٩٨٧ لافتقاد المستثمرين الثقة في الاقتصاد الأمريكي وفي قدرته على الخروج من دوامة العجز التجارى التى يدور فيها من أوائل السبعينيات .

كذلك إحتدم التوتر بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إثر قيام ألمانيا الغربية برفع أسعار الفائدة في أكتوبر ١٩٨٧ ، وهو الاجراء الذى رأت فيه الولايات المتحدة تشجيعا للإدخار على حساب الاستهلاك بما يعنى ضمنا تخفيض الطلب الألمانى الغربى على الواردات ومن بينها الواردات من الولايات المتحدة ، وجاء رد الفعل الأمريكى حادا عندما هدد وزير المالية الأمريكى جيمس بيكر بأن الولايات المتحدة قد تترك الدولار يهبط الى مستويات قياسية لتحسين الميزان التجارى الأمريكى وذلك إذا لم تخفض ألمانيا أسعار الفائدة ، وكان ذلك التهديد أحد العوامل التى فجرت أزمة البورصات العالمية في ١٩/٨/١٩٨٧ ورغم أن ألمانيا قامت بتخفيض طفيف لأسعار الفائدة إلا أن الدولار مضى في هبوطه الى مستويات قياسية تأمل الولايات المتحدة أن تساعد على تحسين ميزانها التجارى .

٢ - الصراع حول الصادرات الزراعية :

شهدت العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور صراعا حادا حول الصادرات الزراعية مثلما حول الصادرات الصناعية ، ويدور الصراع حول دعم بعض تلك الدول لمزارعيها وتحديدًا دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان بما يشكل نوعا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية القادمة لتلك الأسواق من دول تتمتع سلحتها الزراعية بقدرة تنافسية أعلى ، وتحديدًا من الولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد ما كندا وأستراليا . وقد أثارت الولايات المتحدة هذه القضية في كل اللقاءات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف وحتى في المؤتمرات والمفاوضات الدولية مثل جولة مفاوضات الجات الحالية مطالبة بوقف الدعم الزراعى وإزالته حيث أنها أكثر الدول المضارة من تلك السياسة الأوروبية واليابانية التى تؤدى لخلق تلك الأسواق إلى حد كبير في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية التى يمكن أن تزيد بشكل كبير بما يمكن أن يقلل العجز التجارى الأمريكى لو أوقف الدعم الزراعى في تلك البلدان .. لكن تلك المطالبة الأمريكية ووجهت بالرفض الأوروبى في جولة مفاوضات الجات وبرفض يابانى خلال المفاوضات التى أجراها مسئولون أمريكيون ويابانيون بينهم وزيراً زراعة البلدين في أبريل ١٩٨٧ ، حين رفض اليابانيون بحسم

تخفيض فائضها التجارى الهائل الذى تحققه في تعاملها معهم والذى يكون وجهه الآخر عجز موازينهم التجارية ، والغريب أن التعريفات الجمركية اليابانية أقل من نظائرها الأوروبية والأمريكية أى أن السوق اليابانى بهذا المعنى مفتوحا أمام العالم الخارجى ، لكن يبدو أن اليابانيين يفضلون استهلاك السلع اليابانية ، وهو أمر لايعول في تغييره على قرارات إقتصادية ، وإنما على تغيير كبير في الثقافة اليابانية يجعل اليابانيين أقل تمسكا باستهلاك سلعهم وأكثر انفتاحا على سلع العالم الخارجى وأقل شكلا في تأثيرها السلبي المحتمل على اقتصادهم ، وحتى على صحتهم ، وهى أمور يصعب التأثير فيها في المدى القصير وربما يصعب التأثير فيها نهائيا مع الاعتزاز اليابانى بالذات وبالمرورثات الثقافية .

وقد بلغ التوتر التجارى بين اليابان من جهة والولايات المتحدة وباقى الدول الرأسمالية عالية التطور من جهة أخرى حد قيام الولايات المتحدة في ربيع ١٩٨٧ بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ ضد الصادرات اليابانية للولايات المتحدة من أشباه الموصلات التى تدخل في صناعة الكومبيوتر بزعم أن الشركات اليابانية المنتجة لها تمارس إغراق أسواق العالم بها بأسعار أقل من التكلفة بما يضر بالمنتجات الأمريكيتين الذين ينتجون سلع منافرة وكان ذلك الاجراء الأمريكى «إختباريا» وتحذيريا لليابان نظرا لأن قيمة الواردات الأمريكية من اليابان من تلك الموصلات لايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار ، أى أنها لا تزيد عن ٠,٣٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من اليابان عام ١٩٨٧^(٢٢) . وقد أدى ذلك الى تصاعد المخاوف من وقوع صدام تجارى أمريكى - يابانى بما أدى وقتها لاحتدام المستثمرين في أسواق الأوراق المالية بل وغذى موجة انسحابية محدودة من تلك الأسواق في أبريل ١٩٨٧^(٢٣) .

وكان ذلك الاجراء يهدد بالفعل بنشوب حرب تجارية بين اليابان والولايات المتحدة لولا أن المفاوضات الثنائية بين الدولتين ومحاولات علاج هذه المشكلة في اجتماع قادة الدول الرأسمالية السبع الكبرى في فينسيا من ٨ - ١٠ يونيو ١٩٨٧ وغيرهما من الاجتماعات قد ساهمت إلى حد ما في الاتفاق على بعض الاجراءات التى من شأنها تخفيف التوتر التجارى مثل زيادة الانفاق اليابانى بمقدار ٤٢ مليار دولار وتخفيض أسعار الخصم والفائدة في اليابان لتشجيع الاستهلاك وزيادة الواردات اليابانية من الولايات المتحدة لتقليل العجز التجارى الأمريكى تجاه اليابان^(٢٤) ، ورغم كل تلك الاجراءات إستمر العجز التجارى الأمريكى يتفاقم حتى سجل ما يزيد على ١٧ مليار دولار في شهر سبتمبر ١٩٨٧ ، وعندما أعلن ذلك

٢٢ - المصدر السابق مباشرة

٢٣ - مجلة المنار - يناير ١٩٨٨ - أزمة اسواق الأوراق المالية - احمد السيد النجار

٢٤ - جريدة الاهرام ١٩٨٧/٥/٣٠

جدي ... وهذا التوتر بالترابط مع العديد من التوترات الاقتصادية الدولية الأخرى يعتبر مؤشرا لضرورة حدوث تغيير في النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية بالذات فيما يخص النظام النقدي الدولي الذي أصبح « لا نظاما » في الحقيقة بفعل التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي تمارس تأثيرات كبيرة سواء على حركة التجارة الدولية ، أو على الجوانب الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تؤثر بدورها بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية في كل دولة .

ويمكن القول ان الصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور قد أفرز بعض التأثيرات أو أكد على بعض المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية أوجزها فيما يلي :-

١ - تزايد الدور الياباني والألماني الغربي في الاقتصاد الدولي مع استمرارهما في تحقيق فائض تجاري متتالي حوالى عقد من الزمن ومع تزايد الوزن النسبي بصفة خاصة للاقتصاد الياباني في الاقتصاد العالمي ، وقد زاد الوزن النسبي للنتائج المحلي الياباني من إجمالي ناتج العالم الرأسمالي من ٥,٣٪ عام ١٩٦٥ الى ١٥,١٪ عام ١٩٨٦ ، هذا في حين تدهور الوزن النسبي للنتائج المحلي الأمريكي من إجمالي ناتج العالم الرأسمالي من ٤٠,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٨٦ ... (٢٧) المهم أن واقع الحال هو تزايد الدور الياباني والألماني والأوروبي عموما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بإسهامهما في تقديم القروض والمساعدات الانمائية استنادا الى فائضيهما التجاري الهائل ، وتجدر الإشارة الى أن اليابان ظلت حتى عام ١٩٧٠ تحتل المركز الخامس بين الدول التي تقدم القروض والمساعدات الانمائية للدول النامية وكان يسبقها على الترتيب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا ، ولكنها تقدمت على بريطانيا عام ١٩٧٥ ثم تجاوزت ألمانيا الغربية عام ١٩٨٣ (٢٨) وأخيرا تجاوزت فرنسا عام ١٩٨٨ حيث أعلنت الحكومة اليابانية في بداية هذا العام أنها خصصت مبلغ ٥,٦ مليار دولار للمعونة الخارجية (٢٩) ، أي أنها أصبحت وراء الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في تقديم المساعدات للدول النامية ، وينتظر أن تزيد اليابان مساعداتها خلال العامين المقبلين ، حيث أعلن البنك الدولي عن توقيع عقد مع ١٢ بنك ياباني لاقتراض ٢٠ بليون ين ياباني ، وذلك في إطار برنامج لتقديم ٢٠ بليون دولار من اليابان للدول النامية خلال السنوات ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠ (٣٠) .

المطلب الأمريكي بفتح الأسواق اليابانية أمام محصول الأرز والمنتجات الزراعية الأمريكية الأخرى لخفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان (٣٥) ، علما بأن اليابان تنتج الأرز بستة أمثال التكلفة العالمية لانتاجه لكنها لا ترغب في الاعتماد على الخارج في سد احتياجها من الأرز .

وقد بلغت نسبة دعم القمح حوالى ٣٧,٦٪ في السوق الأوروبية المشتركة ، ٧٩,٩٪ في اليابان ، ٢٩,٢٪ في كندا عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة دعم الأرز في نفس العام ٧٩,٤٪ في اليابان ، ٣٥,٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٢٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج الألبان ٦٢٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٣٣٪ في استراليا ، ٣٧,٩٪ في كندا في عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج سكر البنجر ١٤٢,١٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، ١٣٩,٦٪ في الولايات المتحدة في نفس العام (٣٦)

ويستثناء سكر البنجر فان الدعم الأوروبي والياباني الكبير للسلع الزراعية يمثل حاجز حمائي بالفعل في مواجهة الصادرات الزراعية الأمريكية لتلك البلدان . وسواء كان الصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور يدور حول الصادرات الصناعية أو الزراعية فإنها تحاول معالجته سواء عبر المفاوضات الثنائية أو الجماعية أو من خلال الوسائل النقدية ، وتحديد أسعار الصرف والفائدة سواء بتنسيق مشترك أو بمبادرات خاصة من هذه الدولة أو تلك .. ولكن تلك المحاولات التي نجحت حتى الآن في تجنب حرب تجارية سافرة لا يمكن أن توقف الصراع التجاري أو تغلق الباب أمام احتمالات نشوب حرب تجارية بين تلك الدول نظرا لاستمرار مصدر إختلال الموازين التجارية بينها وهو تفاوت مستوى التطور التكنولوجي وقدرة كل دولة على نقل التطويرات التكنولوجية الى مجال التطبيق في وقت يقف فيه العالم المتقدم على أعتاب مرحلة جديدة من الثورة الصناعية بما يخلق تفاوت في مستوى جودة وتكلفة السلع المنتجة في تلك الدول وبالتالي يخلق تفاوتاً كبيراً في قدرتها التنافسية في السوق الدولية بالترابط مع عوامل أخرى مثل تباين تكلفة العمل واضطراب أسعار الصرف وتباين أسعار الفائدة فيما بين تلك البلدان ، ومع هذا التفاوت في القدرة التنافسية وفي أسبابها ، فان التوتر والصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور سوف يستمر وربما يتصاعد فاتحاً الباب أمام مزيد من الإجراءات الحمائية بما يجعل حرية التجارة بين تلك البلدان محل تساؤل

٢٥ - جريدة الامرام ١٩٨٧/٤/٢٧

٢٦ - مجلة الامرام الاقتصادية ١٩٨٧/٨/٣

٢٧ - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨

٢٨ - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦

٢٩ - السياسة الكويتية ١٩٨٨/٨/٣

تجارة اليابان والمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية

بالمليار دولار

المانيا الغربية			اليابان			
الميزان التجارى	واردات	صادرات	الميزان التجارى	واردات	صادرات	
اليابان معها	اليابان منها	اليابان اليها	اليابان معها	اليابان منها	اليابان اليها	
٢,١٤٢	٨,٤٨٢	١١,٦٢٤	١٠,٥٧٦	١٧,٥٩٧	٢٨,١٧٢	١٩٧٩
١,٢٩٧	١٠,٩٦٠	١٢,٢٥٧	١٢,١٨٣	٢٠,٧٩٠	٣٢,٩٧٣	١٩٨٠
١,٦٤١	١٠,٢٧٧	١١,٩١٨	١٧,٥٨٥	٢١,٨٢٣	٣٩,٤٠٨	١٩٨١
٣,٢١٢	٩,٢٩١	١٢,٥٠٣	١٨,٩٦٥	٢٠,٩٦٦	٣٩,٩٣١	١٩٨٢
٤,٤٩٢	٨,٧٢٣	١٣,٢٢٩	٢١,٦٦٥	٢١,٨٩٤	٤٢,٥٥٩	١٩٨٣
٨,٧٢٦	٩,٠٨٤	١٧,٨١٠	٣٦,٧٩٦	٢٢,٥٧٥	٦٠,٣٧١	١٩٨٤
١٢,١٨٢	٩,٠٥٠	٢١,٢٣٢	٤٩,٧٤٩	٢٢,٦٣١	٧٢,٢٨٠	١٩٨٥

Direction of Trade Yearbook, 1986

المصدر:

الدولار تجاه هذه العملات منذ الانهيار الذى تعرضت له البورصات العالمية في ١٩٨٧/٨٠/٨٩ يؤثر بشدة على الدول النامية نظرا لأن الكثير من صادراتها وفي المقدمة النفط يتم تقييمها بالدولار، ورغم انهياره في مواجهة العملات الحرة وانخفاض قدرته الشرائية في السوق الدولية إلا أن أسعار تلك الصادرات لم تتغير لتعوض الفقد في قيمتها الحقيقية بما ينجم عنه خسائر كبيرة للدول النامية، وهو ما يتطلب موقفا جماعيا من الدول النامية، وبالأذات من مصدرى النفط لاعادة النظر في تقييم أسعار صادراتهن بالدولار والتفكير بجدية في تقييمها بسلة عملات بدلا من الدولار وحده لحماية عوائد صادراتهن من التآكل عندما تنخفض قيمة الدولار تجاه العملات الحرة الأخرى كما هو حادث حاليا.

ثانيا : الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية :

تواجه التجارة بين الدول النامية والدول الرأسمالية عالية التطور العديد من المشاكل والتوترات ، وتدور هذه التوترات حول ثلاثة محاور :

١ - التوتر بين ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة من بين الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وبين الدول الرأسمالية الكبرى عامة ، والولايات المتحدة ، بصفة خاصة حيث أن الدول الصناعية الجديدة ، وبصفة خاصة كوريا وهونج كونج تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وتحقق هذه البلدان فائضا تجاريا نظرا للقدرة التنافسية العالية لصادراتها من السلع الصناعية بالأساس ، هذه القدرة المتحققة بالاستناد إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل في تلك البلدان ، وإلى أن صناعاتها منشأة حديثا مستخدمة تكنولوجيا أحدث من تلك التى تستخدمها صناعات بعض

٢ - أن العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض تصطدم حاليا باتجاه متزايد نحو الحماية ، خاصة وأن تلك الدول كما سبق وذكرنا تقف على أعتاب مرحلة جديدة من ثورتها الصناعية ، هذه المرحلة التى يتفاوت تقدم الدول نحوها بما يبرر للمتخلفين عن الركب في هذا الجانب أو ذاك فرض حماية في مواجهة صادرات الطرف الأكثر تقدما لضمان استمرار صناعته أو زراعته... وهذا الوضع يجعل من الضرورى للدول النامية التى تصبغ استراتيجياتها للتنمية على أساس حفز الصادرات أن تراجع هذه السياسة حتى لا يصاب إقتصادها بانتكاسة إذا اصطدمت هذه الاستراتيجية بعنف بالاتجاه المتزايد نحو الحماية في الدول المتقدمة .. والأفضل في مثل هذا الوضع الدول الذى تتزايد فيه الحماية في العلاقات التجارية الدولية أن تأخذ الدول النامية بسياسات تنموية تتجه بالأساس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية مع محاولة خلق اسواق اقليمية بين الدول النامية وعقد اتفاقات تجارية طويلة الأمد مع الأطراف الدولية التى تقبل عقد مثل هذه الاتفاقات على أساس من العدالة والتكافؤ .

٣ - أن العالم يشهد حاليا اضطرابا شديدا في أسعار صرف العملات الحرة نتيجة تلاعب الدول الرأسمالية الكبرى في أسعار صرف عملاتها لزيادة الصادرات أو لتشجيع تدفق الاستثمارات إليها ، وسيظل العالم يشهد مثل هذا الاضطراب ، طالما إستمر التوتر التجارى واستمرت أسبابه وهذا الاضطراب لن ينهي إلا الاستقرار على نظام نقدي دولي جديد يجب أن تدفع الدول النامية في إنتاجه بحيث تتضمن صياغته مراعاة لمصالحها ... المهم أن اضطراب أسعار صرف العملات الحرة الرئيسية والتدهور الحاد الذى يعانيه سعر صرف

تعمل على خلق أسواق إقليمية مشتركة ، كذلك من الممكن الدعوة للقاء سنوى بين وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية في الدول النامية من خلال مجموعة عدم الانحياز أو عبر أى منبر آخر ، على أن يكون هذا اللقاء عمليا تماما ، يتم فيه تبادل قوائم الصادرات والواردات التى تصدرها وتستوردها كل دولة وتبادل أسماء وعناوين شركات التجارة ونوع وحجم نشاطها في كل دولة وذلك لمعرفة مدى التوافق بين قوائم صادرات وواردات الدول النامية ، على أن يعمل ذلك اللقاء أو الاجتماع السنوى على تحويل امكانيات توسيع التبادل التجارى بين الدول النامية الى واقع فعلى ، ونظرا لأن القطاع الخاص يقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادى في العديد من الدول النامية فإنه من الممكن أن يتم على هامش الاجتماع الوزارى لقاء بين رجال الأعمال من الدول النامية لبحث عقد الصفقات التجارية . كذلك فإن مثل هذا الاجتماع الوزارى يمكن أن يتم خلاله بحث اتخاذ موقف موحد من قبل الدول النامية تجاه المشاكل والقضايا المثارة في مجال التجارة الدولية ، وذلك لتقوية جبهة الدول النامية في مواجهة الدول الرأسمالية الكبرى .

وجدير بالذكر أن امكانيات التبادل التجارى بين الدول النامية كانت محدودة جدا فيما سبق ، لكنها ومع تطور الصناعة في هذا الجانب أو ذاك في تلك الدول أصبحت امكانيات التجارة فيما بينها أعلى بكثير مما كان في السابق وأكبر من حجم التجارة المتحققة فعليا ، وسوف يحقق تزايد التبادل التجارى البينى داخل الدول النامية عرضا أقل لصادراتها للدول الرأسمالية عالية التطور وموقفا متماسكا في مواجهتها بما يمكن أن يسمح للدول النامية بموقف قوى في أى صراع تجارى أو مفاوضات مع تلك الدول .

ب - كذلك فإن الدول النامية المصدرة للمواد الخام الزراعية عليها أن تعيد النظر في هيكل مزروعاتها بما يناسب احتياجاتها الاجتماعية في ظل انخفاض الطلب العالمى على هذه المواد ، وإذا كان مثل هذا الأمر سيحرم تلك الدول من عائد تصدير تلك المزروعات ، إلا إن زراعة الأرض بمحاصيل أخرى سوف يوفر على تلك الدول تكلفة استيرادها ، وبالمطبع كل دولة ستكون أقدر على تحديد الهيكل المناسب لمحاصيلها بناء على ظروفها واحتياجاتها .. لكن الدول النامية بصفة عامة بحاجة الى إعادة النظر في هيكل مزروعاتها الذى تشكل منذ العهد الاستعمارى متوجها لتلبية الطلب الخارجى للدول الرأسمالية عالية التطور ، وليس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الداخلية .

أما بالنسبة للمواد الخام المعدنية ، فإن الدول النامية يجب أن تتأقلم مع انخفاض الطلب العالمى على العديد منها نظرا لأن هذا الانخفاض سيتزايد في المستقبل على

الدول الرأسمالية عالية التطور المنشأة قبل ذلك بكثير ، ورغم الحواجز الحمائية التى تضعها الأخيرة في مواجهة صادرات الدول الصناعية الجديدة ، إلا أن الصادرات الصناعية للأخيرة بالذات في المجالات الكثيفة العمل مثل المنسوجات لا تجد صعوبة في تجاوز تلك الحواجز الحمائية حتى الآن وهو ما يجعل دولة مثل الولايات المتحدة تتهدد هذه الدول بحواجز حمائية أشد ، إذا لم تعمل على تخفيض فائضها التجارى معها .

٢ - الخلاف الدائم بين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية المعدنية والزراعية وبين الدول الرأسمالية عالية التطور المستوردة لها حول أسعار هذه المواد الخام التى تدهورت بشكل كبير خلال الثمانينات ، مما أدى الى تدهور شروط تجارة الدول النامية عموما وبصفة خاصة الدول النامية المعتمدة بصورة كبيرة على تصدير السلع الأولية ، وفي عام ١٩٨٦ ارتفعت قيمة صادرات العالم بنسبة ٩٪ في حين سجلت صادرات الدول النامية تراجعاً بنسبة ٨٪ حيث بلغت ٤٨٧ بليون دولار بعد أن كانت ٥٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٥^(٢١) وذلك يعود الى تدهور شروط تجارتها نتاج تدهور أسعار صادراتها من المواد الأولية. وبالذات النفط .

٣ - الخلاف حول تجارة الخدمات التى تريد الدول الرأسمالية عالية التطور بزعماء الولايات المتحدة إخضاعها لقواعد الجات أى تحريرها ، وهو ما ترفضه الدول النامية ، وهو ما ساتعرض له عند تناول تأثير مقررات منظمة الجات على البيئة الدولية للتجارة حيث طرحت هذه القضية في جولة مفاوضات الأخيرة والتى ستستمر حتى نهاية هذا العقد .

وسوف يستمر الصراع التجارى بين الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى حول المحاور المذكورة أعلاه ، وسوف تتوقف نتيجة هذا الصراع على الدور الذى تلعبه الدول النامية فيما بينها لتكوين موقف موحد قوى وفي محاولة تلاشى نقاط الضعف التاريخية في أوضاعها ، وذلك عبر العديد من المخارج لازمة تدهور شروط تجارتها الخارجية :

أ - محاولة زيادة التبادل التجارى بين الدول النامية وبعضها البعض وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة التبادل البينى في إطار الدول النامية مثل تبادل الاعفاءات الجمركية مع ابقاء حواجز جمركية ضد صادرات الدول المتقدمة مع مراعاة ألا تتحول هذه الحماية إلى عامل لخفض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية ، أى أنه من الضروري العمل على أن تتطور صناعات الدول النامية خلف ستار الحماية لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة في مدى زمنى قصير في سوق دولية حرة ، كذلك فإنه من الضروري للدول النامية أن

وقد دارت المفاوضات بشكل محوري حول قضيتين :
الأولى : دعم بعض الدول لمزارعيها وتحديدًا دول السوق الأوروبية المشتركة بما يشكل نوعًا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية من الدول التي تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية عالية ، وقد إتخذت الدول الـ ١٤ الممثلة للدول المصدرة للسلع الزراعية موقفًا مضادًا لسياسة الإعانات الزراعية التي تنتهجها دول السوق الأوروبية المشتركة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة المجموعة المطالبة بوقف الإعانات الزراعية وإزالتها حيث أنها أكثر المضارين من جراء تلك السياسة الأوروبية التي تغلق الأسواق الأوروبية في وجه السلع الزراعية الأمريكية التي يمكن أن تخترق تلك الأسواق لو أوقفت دول السوق سياسة الإعانات الزراعية التي ترفع القدرة التنافسية للسلع الزراعية الأوروبية بشكل مفتعل لا يعبر عن قدرتها التنافسية الفعلية في ضوء تكلفة انتاجها الفعلية .

أما القضية الثانية التي أثرت في جولة الجات الحالية فهي مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإخضاع تجارة الخدمات - بنوك ، تأمين ، نقل ، لقواعد الجات وهو ما ترفضه مجموعة الدول العشر بزعامة الهند والبرازيل ومعهم مصر ، ويأتي رفض الدول العشر للطلب الأمريكي لحماية النظم المصرفية الداخلية في تلك الدول ، وفي الدول النامية عموماً من الاقتحام أو الغزو من قبل مصارف الدول الرأسمالية الكبرى لو تم تطبيق قواعد الجات على هذا الجانب من التجارة غير المنظورة ، وهو ما سيمكن تلك البنوك من التواجد في الدول النامية وتحريك الأموال حسب مصلحتها الضيقة بما قد يجعلها تنزح النقد الأجنبي متاح لدى الدول النامية إلى بلدانها الأم ، وتعيد تصديره إلى أي مكان بشروطها ، أو تستخدمه في غير تمويل الاستثمار ، أي في أنشطة المضاربة بما لها من آثار ضارة على اقتصادات الدول النامية ، أو تستخدمه في تمويل استثمارات بشكل غير مرغوب اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً في بنیان الاقتصاد ، خاصة وأن تلك المصارف أكثر خبرة وقدرة من مصارف الدول النامية في الغالب . إضافة إلى ضعف الوعي المصرفي لدى مواطني الدول النامية وبينها الأقطار العربية وإنحسار المد الوطني المعادي للاستعمار ، والذي كان من الممكن أن يدفع مواطني الدول النامية لمقاطعة تلك المصارف حتى لو تم تطبيق قواعد الجات وتواجدت أفرع لها في بلادهم وتحررت معاملاتها وتحريكها للأموال من أي قيود .

وما يقال عن البنوك ، يقال بالنسبة للتأمين والنقل ، حيث ستضر الموافقة على الطلب الأمريكي شركات التأمين والنقل في الدول النامية التي ستواجه منافسة غير متكافئة في أغلب الأحيان مع نظائرها في الدول الرأسمالية عالية التطور . وهذا ما يجعل الوقوف بحزم ضد الطلب الأمريكي موقفًا ضرورياً لمصلحة اقتصادات

الأرجح نتائج التطور التكنولوجي حيث تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي حالياً لا يتجاوز ١/٤ ما كان مطلوباً عام ١٩٠٠ لانتاج نفس الوحدة كما ورد سابقاً .. والتأقلم المطلوب من الدول النامية مع هذا الوضع هو محاولة تصنيع جانب من المواد الخام التي تنتجها بالتعاون مع الأطراف الدولية التي التي يمكن أن تساعدنا على ذلك بجدية سواء كانت دول نامية ، أم اشتراكية ، أم رأسمالية متقدمة .

كذلك فإن الدول النامية المنتجة للمواد الخام المعدنية عليها التنسيق مع بعضها البعض للتحكم في حجم المعروض من كل مادة خام في السوق الدولية بما سيمكنها من الحصول على سعر عادل لصادراتها من المواد الخام .
ج - أما بالنسبة لتجارة الخدمات ، فإن الدول النامية مطالبة بالتمسك بموقفها الرافض لتحريرها مع ضرورة العمل على تطوير جهازها المصرفي وخدمات النقل والتأمين فيها حتى تكون قادرة على الصمود في أية ظروف قد يتم فيها تحرير هذه التجارة مستقبلاً .

المنظمات التجارية الدولية وأثارها على البيئة الدولية للتجارة :

تساهم العديد من المنظمات التجارية الدولية أو تلك التي من شأنها التأثير على التجارة : نصيب فعال في صياغة البيئة التجارية الدولية ، وسوف نتعرض في هذا المجال لمنظمة الجات وجولة مفاوضاتها الحالية وتأثيرها على البيئة الدولية للتجارة ، وكذلك لأعمال ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » ، وكذلك لتأثير توصيات صندوق النقد الدولي على التجارة بالنسبة للدول النامية ...

١ - منظمة الجات :

تأسست منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات - عام ١٩٤٧ للمساهمة في خلق مناخ لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وفقاً لمبدأ « الدولة الأولى بالرعاية » بإلغاء أي إجراءات تمييزية ضد صادرات أي بلد عضو في المنظمة ، وبقصر وسائل الحماية على الرسوم الجمركية وحدها ، كي يكون مدى الحماية واضحاً كما تشكل « الجات » إطاراً تنظيمياً دولياً للحوار والتفاوض حول مشاكل التجارة الدولية ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حالياً ٩٤ دولة بعد انضمام المغرب في مايو ١٩٨٧ ، والتي تعد أولى أقطار المغرب العربي التي تصبح عضواً في « الجات » . ومنذ أنشائها وحتى الآن عقدت الجات سبع جولات من المفاوضات ، وانهقد في العام الماضي - ١٩٨٦ - الاجتماع الوزاري للجات في مدينة بونتاديل بأوروغواي في بداية الجولة الثامنة التي ستستمر حتى عام ١٩٩٠ ،

الدول النامية . ويذكر أن مصر تقف مع الدول المعارضة للطلب الأمريكي ، وهو موقف تمليه مصالح مصر ويجب الاصرار عليه .

وقد انتهى مؤتمر بونتاديل بارجاء حسم القضيتين محل النقاش اللتين ذكرتهما سابقا إلى جدول أعمال المحادثات القادمة في إطار الجولة الثامنة للجأت والتي ستستمر حتى عام ١٩٩٠ . وإن كان حسم القضيتين بأي اتجاه يواجه صعوبات عديدة ، ربما تجعل جولة الجأت الحالية تنتهي عام ١٩٩٠ دون أن يتم حسم أى منهما ، حيث تتباعد مواقف ومصالح الأطراف المتناقضة ، وربما يؤدي ذلك إلى إصابة الجأت بحالة من العجز من القيام بمهمة أساسية من مهامها وهي خلق مناخ جيد لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة والحوار والتفاوض حول المشاكل التجارية .

وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي قدم طلبا للانضمام للجأت ، هذا الطلب الذي يحتل أهمية خاصة من حيث أنه يأتي من دولة لم تهتم لوقف طويل بعضوية الجأت ، ومن حيث أن قبول الطلب السوفيتي يستلزم قبول الاتحاد السوفيتي بمبدأ حرية التجارة ، وإن كان الاتحاد السوفيتي يمكنه الالتفاف حول هذا الطلب بقبول مبدأ حرية التجارة شكليا والتحكم فعليا في التجارة الخارجية بشكل ارادي ، حيث تحتكر الدولة السوفياتية التجارة الخارجية خاصة وأن الدول الرأسمالية عالية التطور ذاتها لا تلتزم فعليا في كثير من الأحيان بمبدأ حرية التجارة في الوقت الراهن التجارة الخارجية . كما أن قبول الطلب السوفيتي يستلزم قبول الاتحاد السوفيتي تقديم بيانات تفصيلية عن الاقتصاد السوفيتي . وأهم من كل ذلك أن قبول الطلب السوفيتي يمكن أن يساهم في تحسين شروط تجارة الدول النامية ويعيد التوازن لأسعار المواد الخام بدخول الاتحاد السوفيتي كمشتري جديد إلى أسواق المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم على الأقل في إستقرارها ، وإن كانت هذه الاحتمالات لن يكون لها نصيب من التحقق ، إذا تمت الموافقة على إنضمام الاتحاد السوفيتي للجأت إلا إذا إقترن الانضمام السوفيتي للجأت بتوجه نحو توسيع الروابط الاقتصادية الخارجية بشكل كبير ونحو التوسع الاقتصادي الداخلي بالاعتماد ليس على قاعدة المواد الخام المحلية فقط ، وإنما بتوسيع الاعتماد في تحقيق ذلك التوسع أو النمو على استيراد المواد الخام بشكل أكبر كثيرا من الوضع الحالي ، وهو ما يمكن أن يزيد الطلب على المواد الخام التي تنتجها الدول النامية بما يساهم في تحسين أسعارها وتحسين شروط تجارة الدول النامية المصدرة لها .

وقد ورد في تقرير نيقولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتي عن الاتجاهات الأساسية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي للأعوام ٨٦ - ١٩٩٠ أن هناك « ضرورة لتوسيع الروابط الاقتصادية الخارجية بقدر كبير » ومن المؤكد أن اتجاه زيادة التشابك الاقتصادي السوفيتي مع العالم الخارجى سوف ينعكس على الدول النامية التي استقبلت ٣٤,٤ ٪ من الصادرات السوفيتية عام ١٩٨٥ - في حين بلغت الواردات السوفيتية من الدول النامية ٤١,٢ ٪ من اجمالي الواردات السوفيتية عام ١٩٨٥ .^(٣٦) وهذا الانعكاس سيكون من ناحية بزيادة الطلب على المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم في استقرار تلك الأسعار ، ومن ناحية ثانية ، سيدخل الاتحاد السوفيتي بشكل أوسع في حلبة الصراع في مجال تصدير السلع المصنعة والتكنولوجيا بما يتيح بدائل متعددة أمام الدول النامية في محاولتها الحصول على السلع المصنعة والتكنولوجيا من السوق الدولية .. ولا تتوقف تأثيرات الاتجاه السوفيتي لتوسيع الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجى على انضمامه للجأت ، وإنما على استمرار وتقدم تلك السياسة السوفيتية ذاتها ، ويبقى الانضمام للجأت إذا حدث يمثل فرصة أفضل للسوفييت لتحقيق توجههم نحو التوسع في العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وجدير بالذكر أن الصين تحاول بدورها أن تستعيد عضويتها في « الجأت » ، وقد بذلت مساعي مكثفة في هذا الصدد تمثلت في مشاورات مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا ، ومن المرجح أن تستطيع الصين إستعادة عضويتها في « الجأت » في وقت قريب حيث لا يلقى طلبها معارضة مماثلة لتلك التي يلغاها الطلب السوفيتي .

٢ - صندوق النقد الدولي وتأثير برامجه على تجارة الدول النامية :

يمارس صندوق النقد الدولي تأثيرا على التجارة الدولية رغم عدم كونه منظمة تجارية ويمارس الصندوق تأثيره عبر « الروشتات » التي يقدمها أو يقترحها لعلاج إقتصادات الدول النامية التي تطلب منه القروض ، والتي تكون الموافقة على تنفيذها شرط لتقديم تلك القروض ... وهناك بند مشترك في غالبية برامج الإصلاح أو رويشتات العلاج التي يقدمها الصندوق للدول النامية ، طالبة القروض منه ، وهو تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة القومية تجاه العملات الحرة وعلى رأسها العملة العالمية الرئيسية وهي الدولار . ويبرر الصندوق مطلبه بأن تخفيض قيمة العملة القومية لأي دولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار وارداتها مقومة بعملتها القومية بنفس نسبة تخفيض تلك العملة تجاه العملات الحرة ، وذلك بافتراض ثبات أسعار تلك الواردات مقومة بالدولار أو العملات الحرة الأخرى ، ووفقا للتحليل « النظري » من

القومية لبلد ما بما يرفع القدرة التنافسية لصادراته لا يؤدي بالضرورة لزيادة الصادرات ، حيث يتوقف ذلك أيضا على مرونة الطلب السعرية الخارجية على تلك الصادرات ، وهي مرونة بالأوضاع الاقتصادية في البلدان المستوردة .

والنتائج المؤكدة لسياسة تخفيض قيمة العملة القومية في أى بلد نام في مجال التجارة هي تخفيض أسعار الصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ورفع أسعار الواردات مقومة بالعملية المحلية بما يحقق أرباحا غير عادية للمستوردين ويقود في اتجاه موجات من ارتفاع الأسعار تضر بأصحاب الدخل الثابتة - أجور ، رواتب ، معاشات - لصالح أصحاب حقوق التملك . وبصرف النظر عن الاعتبارات الاجتماعية ، رغم أن لها أهمية كبيرة لدى اختيار أى سياسة ، فإن الاعتبارات الاقتصادية تجعل القبول بتخفيض قيمة العملة القومية لأى بلد نام بدعوى أن ذلك سيقول الواردات ، ويزيد الصادرات ويصلح العجز أو يزيد الفائض في الميزان التجاري ، أمرا غير صحيح بما يطرح ضرورة رفض هذا البند الجائر الدائم الظهور في برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها الصندوق على الدول النامية التي تطلب الاقتراض منه ، أو من الغرب عامة .

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » :

وسط جو من المشاكل التجارية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالأونكتاد مؤتمره السابع خلال الفترة من ٩ - ٢١ يوليو عام ١٩٨٧ في جنيف بدلا من هافانا عاصمة كوبا ، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ، ومن المرجح أن تثار مشكلة مماثلة حول المكان عند عقد الأونكتاد الثامن عام ١٩٩١ حيث سيكون تحديد مكان انعقاده من حق الدول اللاتينية فاذا اختارت هافانا مرة ثانية ستثار مشكلة المكان من جديد .

يضم الأونكتاد ١٦٨ دولة في الوقت الحالي ، وترتبط نشأته بمصر التي دعت لتجمع الدول النامية في القاهرة عام ١٩٦٢ ، واشتركت في ذلك المؤتمر ٣١ دولة وصدرت عنه وثيقة عرفت بإعلان القاهرة للدول النامية تضمنت توصيات أهمها العمل على عقد مؤتمر اقتصادي دولي في إطار الأمم المتحدة ، وقد عملت الدول النامية بالفعل على عقد هذا المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر الأول في جنيف ١٩٦٤ وترأسه د . عبد المنعم القيسوني ، اعترافا بالدور الرائد الذي قامت به مصر في الدعوة لانعقاده . ومنذ ذلك الحين توالى انعقاد المؤتمرات التي كان آخرها المؤتمر السابع كما ذكرت والذي اختتم أعماله بعدة قرارات بعض منها على جانب كبير من الأهمية ، وقد تضمنتها الوثيقة الختامية ، التي أبرزت أن عالم اليوم يتميز بزيادة الاعتماد المتبادل بما ينبغي معه العمل على دفع التنمية في الدول النامية التي تستوعب أسواقها ما يزيد على ربع

الطبيعي أن ينخفض الطلب على الواردات بعد إرتفاع أسعارها مقومة بالعملية القومية في الدولة التي تخفض قيمة عملتها بما يقلل الواردات ويساهم في اصلاح العجز في الميزان التجارى ...

لكن النتيجة التي تبدو منطقية وفقا للتحليل « النظرى » تتحول الى وهم في الواقع في الدول النامية ، حيث هياكل الإنتاج جامدة وتعانى بدرجات متفاوتة من الاختلال والتبعية وتختلف الفنون الإنتاجية بما يجعل قدرة اقتصادات تلك الدول على انتاج بدائل للواردات أمرا تكتنفه صعوبات عديدة تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى حسب ظروفها الخاصة ... ويصل الأمر في بعض السلع الى استحالة انتاج بدائل لها في هذا البلد أو ذاك ، أى أن مرونة عرض البدائل المحلية للواردات في الدول النامية منخفضة جدا ومعدومة في بعض الأحوال ، بما يجعل النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة القومية في أى بلد نام ، هو استمرار الواردات على ما هي عليه وارتفاع كلفتها مقومة بالعملية المحلية ، وارتفاع أسعارها في داخل البلد الذى خفض عملته وقيادتها لموجه عامة من ارتفاع الأسعار .

وتبرر برامج صندوق النقد الدولى مطلبها للدول النامية المقترضة بتخفيض العملة القومية بأن ذلك التخفيض يمكن أن يؤدي أيضا الى زيادة الصادرات ، حيث أنه يؤدي الى تخفيض أسعارها مقومة بالعملات الأجنبية بفرض ثبات أسعارها بالعملية المحلية ، بما يؤدي الى رفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ووفقا لتحليل الصندوق ذاته لا ينطبق ذلك على السلع التقليدية مثل النفط والقطن ... وغيرها التي تحدد أسعارها في السوق الدولية بالعملات الحرة وتحديدًا بالعملية الرئيسية أى الدولار ... وتؤتى سياسة التخفيض أثرها بزيادة القدرة التنافسية للصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ، والمنطقى أن يسهم ذلك في زيادة حجم وقيمة الصادرات للدولة التي تخفض عملتها القومية بما يساعدها على اصلاح عجزها التجارى أو زيادة فائضها ، ولكن ذلك الأمر « المنطقى » يبقى منطقيا فقط في الدول الرأسمالية عالية التطور ، حيث أن زيادة الصادرات تتوقف على مرونة عرض الصادرات بحيث يمكن الاستجابة للزيادة في الطلب الخارجى عليها خلال زيادة المنتج أى المعروض منها ، ولكن نظرا لجهود هياكل الإنتاج في الدول النامية ، فإن زيادة الطلب الخارجى على الصادرات تكون هناك صعوبة كبيرة في مقابله بزيادة عرض الصادرات من خلال زيادة الانتاج ، وفى كثير من الحالات تتم الاستجابة للطلب الخارجى على حساب حصة الاستهلاك المحلى وليس من خلال زيادة الانتاج ، وهو ما يؤدي في النهاية الى رفع أسعار سلع التصدير في الداخل ، وهو ما يؤدي فيما بعد الى ملافاة أثر تخفيض قيمة العملة القومية على زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، كما أن تخفيض القيمة التبادلية للعملة

الصندوق ، ويحتاج الصندوق ٦,٥ مليون دولار فقط ، حتى يصل الى الحد الأدنى اللازم لكي يبدأ العمل ، وقد أعلنت الأوبك أنها مستعدة لتغطية المبلغ المطلوب من أربع دول فقيرة نسبة مساهمتها ٨٩٪ من رأسمال الصندوق ، اذا ما قامت تلك الدول بالتصديق على اتفاقية الصندوق وهي لاوس والمالديف وبورما وموريتانيا . كما تعهدت النرويج بسداد نصيب مجموعة أخرى من الدول الأقل نموا وهي كوستاريكا والسلفادور . وهندوراس ومدغشقر وموزمبيق وسوازيلاند ، وتصل نسبة مساهمة هذه الدول الى ١,٤٪ من رأسمال الصندوق بما سيقفز بمجموع المساهمات الى أكثر من نسبة الـ ٦٦,٦٦٪ المطلوبة وللصندوق المشترك للسلع الأساسية وظيفتين :
١ - ضمان حد أدنى لأسعار المواد الأولية للدول النامية
٢ - تمويل برامج أبحاث وتقديم المساعدات المالية عند انهيار أسعار إحدى السلع الأساسية .

وأن كان من المشكوك فيه أن يسمح رأسمال الصندوق المحدود بتقديم مساعدات ذات قيمة عند انهيار أسعار إحدى السلع الأساسية .

وللصندوق وظيفة أخرى تمول برأسمال يساهم به الأعضاء اختياريًا ، وقد اضطلع على تسمية هذه المساهمات بالحساب الثانى ومهمته تقديم المعونة الفنية لمنتجات السلع الأساسية للمحافظة على مستوى الإنتاج والأسعار ، وقد خصص لهذا الحساب الاختيارى لكي يصبح أداة فعالة مبلغ ٢٨٠ مليون دولار ، تقوم الدول الأعضاء بتغطيته اختياريًا ، وقد بلغت مساهمات الدول فى هذا الحساب ٢٥٥ مليون دولار أى أكثر من ٩١٪ من رأس المال المطلوب وتجدر الإشارة الى أن السلع الأساسية أى الأولية تشكل ٥٦٪ من صادرات الدول النامية المنخفضة الدخل ، ٥٩٪ من صادرات الدول النامية متوسطة الدخل ، ٦٠٪ من صادرات الدول النامية عموما ، ٩١٪ من صادرات الدول النامية المصدرة للنفط حسب الاحصاءات الواردة فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم - ١٩٨٧ - وتقدر الخسائر التى تحملتها الدول النامية بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ ما بلغ فى مجموعة ٩٣,٢ مليار دولار للدول النامية ، ٤١ مليار دولار للدول الفقيرة الأقل نموا ، وأدت هذه الخسائر الى انخفاض معدلات نمو الناتج القومى الأجمالى لهذه الدول بنسب تراوحت حول ٠,٢,٢٪ سنويا للدول النامية والأقل نموا (٣٥)

وإذا كان من نتائج ايجابية فعلية للأونكتاد السابع

صادرات الدول المتقدمة ، بما يساهم فى تحقيق نمو غير متضخم ، وكذا فى تعديل الهيكل الاقتصادى والوظيفى فى الدول المتقدمة . وأضافت الوثيقة الختامية أن العمل على حرية التجارة فى الدول المتقدمة وتحقيق نمو سريع بها سيساهم فى دعم السياسات الاقتصادية للدول النامية عن طريق رفع أسعار السلع وتوسيع نظام التدفق المالى وتيسير امكانية دخول الأسواق (٣٣)

كما نص قرار المؤتمر على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، ووضع حد للقيود والدعم فى مجال تجارة المنتجات الزراعية ، وأكد المؤتمر على الأهمية الحيوية للمفاوضات التجارية الدولية ، وأوضح أن مما يساعد بصورة كبيرة على نجاح تلك المفاوضات هو توفير مناخ اقتصادى دولى من شأنه أن يؤدى الى اقامة صلات وثيقة بين التجارة والمسائل النقدية والتمويل والتنمية .

كما وافق الأونكتاد السابع بأغلبية كبيرة فى آخر جلساته الموسعة على قرار تقدمت به كوبا باسم الدول النامية يدين السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، وطالب القرار بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، وهى السلع التى يتم تسويقها حتى الان بواسطة هيئات اسرائيلية ، وقد أيدت هذا القرار ٨٠ دولة ، وامتنعت ٢٣ دولة عن التصويت ، واعتضت عليه دولتان بينهما الولايات المتحدة الأمريكية ، التى قال ممثلها فى المؤتمر أن القرار يحوكل نتائج الأونكتاد السابع (٣٤)

الصندوق المشترك للمواد الأولية أهم نتائج الأونكتاد السابع :
أما أهم نتائج الأونكتاد السابع فقد أجمعت غالبية الوفود أنها قرب دخول الصندوق المشترك للمواد الأولية حيز التنفيذ ، وكان هذا الصندوق قد تقرر انشاؤه فى الأونكتاد الخامس ١٩٧٩ ، وقد وقعت على اتفاقية الصندوق ١٦٣ دولة قبل انعقاد الأونكتاد السابع منها ٩٤ دولة صدقت عليها بعد توقيعها بينما ، كانت هناك ٤٩ دولة لم تكن قد صدقت عليها بعد . وقد تحدد رأسمال الصندوق بـ ٤٧٠ مليون دولار ، ويجب أن تصل مساهمات الأعضاء الى ٣١٢,٥ مليون دولار حتى يبدأ التنفيذ ، وكان الصندوق مجمدا رغم توقيع ١٦٣ دولة لأن مساهمة الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية - ٩٤ دولة - كانت أقل من ثلثى رأسم المال المقترح التى تمثل الحد الأدنى الذى يبدأ به دخول الصندوق حيز التنفيذ ، ويتوقع الاتحاد السوفيتى قفزت نسبة مساهمة الدول الأعضاء الى ٦٥,٢٦٪ من مجموع رأسمال

٣٣ - وكالة الانباء الميمنية ١٩٨٧/٨/٤

٣٤ - وكالة الانباء الفرنسية ١٩٨٧/٨/٣

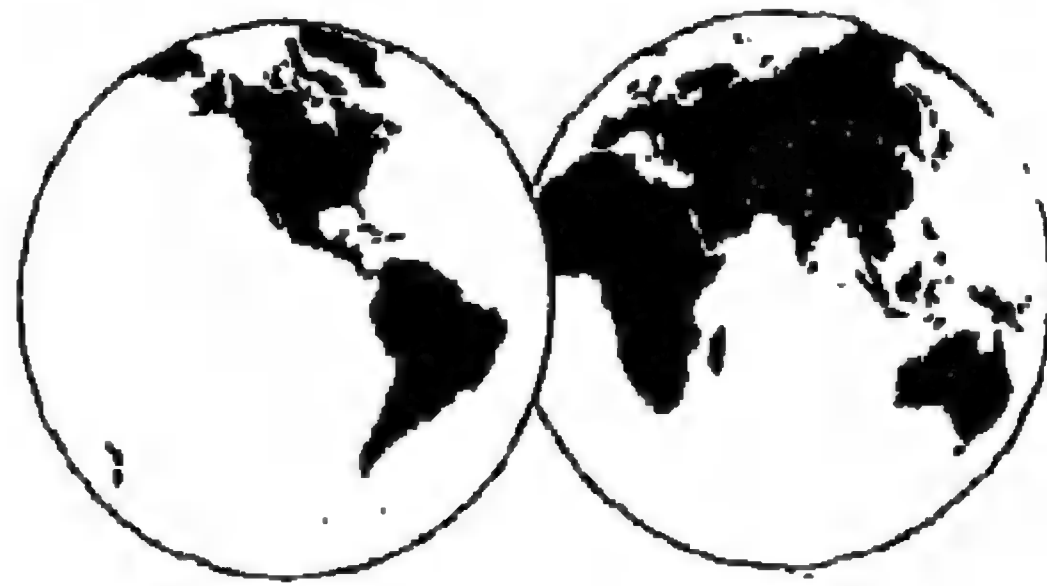
٣٥ - مجلة الامرام الاقتصادى ١٩٨٧/٨/٣

يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها مستقلا من خلال هيئات تسويقية مستقلة ، وفقا لقرار الأونكتاد السابق ذكره ، في حين تريد اسرائيل أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها من خلال هيئات التسويق الاسرائيلية لتكريس وضع الهيمنة والسيطرة الاقتصادية عليها فضلا عن السيطرة العسكرية المباشرة ، وقد ربطت الجماعة الأوروبية التصديق على البروتوكول التجاري مع اسرائيل بتسوية مسألة صادرات الأراضي العربية المحتلة ، ويجب على الأقطار العربية أن تبذل جهدا حقيقيا في دفع دول العالم الأخرى لتنفيذ قرار الأونكتاد لدعم الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة .

كذلك فإنه على الدول النامية ومن بينها أقطار الوطن العربي أن تعمل على دعم وتقوية الصندوق المشترك للسلع الأساسية والحساب الثاني بما يسهم في تحقيق استقرار لأسعار صادرات الدول النامية من السلع الأساسية ، أما بالنسبة للقضاء على الحماية والحواجز الجمركية ، فإنه أمر من الصعب قبوله ، حيث أن صناعات الدول النامية ناشئة أو أقل تطورا من نظائرها في الدول الرأسمالية عالية التطور وتحتاج للحماية الجمركية في بعض الأحوال ، وفي ظل عدم وجود الحماية فإن كثير من تلك الصناعات قد تموت في مهدها . كذلك فإن الدول الرأسمالية الكبرى تفرض حماية جمركية عندما يستدعي حماية صناعاتها ذلك ، سواء فرضت تلك الحماية بمواجهة صادرات من الدول النامية أو من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وليس من المنطقي والحال هكذا ، أن يطلب من الدول النامية الأقل تطورا أن تقضي على الحماية والحواجز الجمركية . □

فهى ادخال الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ في وقت قريب ، وإدانة السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، والمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية . أما المطالبة بوضع حد لدعم المنتجات الزراعية ، فإن دول السوق الأوروبية المشتركة التي تفعله لم تكف عنه وليس هناك ما يلزمها بذلك خاصة وأنه يحمى سلعها الزراعية من منافسة غير متكافئة مع السلع الزراعية الأمريكية . كذلك فإنه بالرغم من أن قرار الأونكتاد نص على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، إلا أن الحماية والحواجز الجمركية لاتزال موجودة بل ، والأرجح أن تتزايد خلال السنوات القادمة خاصة بين الدول الرأسمالية عالية التطور نتاج تباين القدرة التنافسية لصادرات كل منها والمرتبطة بدورها بتباين التطور التكنولوجي ومستوى الإنتاجية ومعدلات الأجور .. الخ .

وجدير بالذكر أن دول السوق الأوروبية المشتركة تعد أول من بدأ تنفيذ قرار الأونكتاد بالمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، حيث تتفاوض مع اسرائيل حاليا حول بروتوكول تجارى جديد ، وقد تم الاتفاق حول تصنيف المنتجات والرقابة الصحية وقوانين الجمارك وأسلوب التسويق ، في حين لاتزال هناك مشكلة بالنسبة لصادرات الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، حيث تعتبر الجماعة الأوروبية تلك المناطق - الضفة الغربية وغزة - كيانا سياسيا مستقلا وتطالب بالتالي أن



ملف السياسة الدولية

التسويات الإقليمية في بيئة دولية جديدة

تقديم الملف

أولا : تحليل مقارن لتجارب التسوية الإقليمية

ثانيا : التسويات الإقليمية في دبلوماسية الوفاق

(١) مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

(٢) الجنوب الأفريقي

(٣) تسوية الصراع في كمبوتشيا

(٤) أمريكا الوسطى

ثالثا : التسويات الإقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

(١) تسوية الصراع العراقي الإيراني

(٢) القرن الأفريقي

(٣) صراع الصحراء الغربية

(٤) الصراع بين تشاد وليبيا

رابعا : تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على ضوء حركة

التسويات الإقليمية

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية Regional Settlements في الاعلام الدولى بمناسبة تغطية الحركة نحو الوفاق الدولى التى تجسدت في مؤتمرات القمة الثلاثة التى عقدت بين الرئيس الأمريكى ريجان والسكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف . وقد ذاع هذا المصطلح في إطار نقدي للدلالة على ان دبلوماسية الوفاق الجديد قد إقتصرت على قضايا الامن الاستراتيجى وموازين التسلح النووى وما بعد النووى ولم تتناول بعمق وبصورة مباشرة تسوية الصراعات التى دارت بين العملاقين بصورة غير مباشرة في اقاليم العالم الثالث المختلفة . اى ان مصطلح التسويات الاقليمية قد برز بسبب كون هذه التسويات هى الوجه الغائب للوفاق الجديد الذى تحرك بسرعة - لم يتوقعها احد - بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٨ .

وبالرغم من ان التسويات الاقليمية لم تكن جزءا من دبلوماسية القمم الامريكية - السوفيتية في هذه الفترة ، فإن بعض هذه التسويات كان ناتجا ثانويا للحركة نحو الوفاق وكانت المبادرات السوفيتية هى القوة الدافعة له . كما ان نبضا آخر من الصراعات الاقليمية كان موضوعا لمناقشات عند مستويات اقل للحوار الأمريكى - السوفيتى الدائر : وتحديد مستوى وزراء الخارجية ونواب وزراء خارجية العملاقين .. مع ذلك ، فإننا لن نستطيع ان ندرك تماما كنه الحركة نحو عقد تسويات إقليمية إذا وضعناها كلية في إطار دبلوماسية الوفاق وعلى ارضية البيئة الجديدة للعلاقات بين الشرق والغرب .

فالواقع ان العالم كله يتحرك بسرعة نحو التغيير تأهبا للقرن الواحد والعشرين ، وهناك تسويات معينة يمكن ان نردفها مباشرة بدبلوماسية الوفاق ، وتسويات أخرى تجرى بدون صلة مباشرة بهذه الدبلوماسية وكان لها قاعدتها الموضوعية داخل اقاليم وبلدان العالم الثالث المنخرطة في الصراعات الاقليمية . وبتعبير آخر ، فإن محفزات الحركة نحو التسويات الاقليمية لم تقتصر على تغيير مواقف العملاقين : وتحديد الاتحاد السوفيتى ، وإنما شملت أيضا تغييرات عميقة إنتابت التنظيمات الاقليمية والدول نفسها المشتركة في صراعات إقليمية . وكما سنلاحظ من الدراسات التفصيلية في هذا الملف فإن إحدى السمات المميزة للحركة نحو هذه التسويات هو إنبعاث دور المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجموعة دول أمريكا الوسطى وتحديدًا مجموعة الكونفادورا .. الخ . كما إرتبطت الحركة نحو هذه التسويات أيضا بإنبعاث دور منظمة الامم المتحدة . وفيما يتصل بهذا العامل الاخير فإن دعم العملاقين لمساعى الامين العام للأمم المتحدة كان شرطا هاما لنجاحه في دفع التحرك نحو التسوية لعدد من الصراعات . على ان هذا التحرك ذاته جاء الى حد بعيد تعبيرا عن قوة دوافع تعتمل داخل التجمع الدولى والضمير العالمى الجديد الذى يبرز ببطء كأحد القوى المحركة للنظام الدولى .

ومع إعترافنا بقوة الدوافع نحو تسوية الصراعات الاقليمية ، فإن الحركة ذاتها لا تزال ناقصة الى حد كبير ، فهى لم تشمل عددا هاما من الصراعات الاقليمية المشتعلة في العالم الثالث . وفي حالة تلك الصراعات التى إجتهدت الدبلوماسية الدولية الاقليمية في وضعها على مائدة البحث ، فإن قوة الدفع لم تزل غير كافية إلا في عدد محدود منها وعلى رأسها الصراع في افغانستان والجنوب الافريقى . وتفسير هشاشة دبلوماسية التسويات الاقليمية الراهنة يكمن في ان ثمة فجوة كبيرة بين

قوة الحوافز الدافعة للتسويات من ناحية والقدرة على إيجاد تسويات حقيقية قابلة للاستمرار من ناحية أخرى . وحول الجانب الاخير فإن التأكيد يجب ان يوضع على صعوبة إيجاد « توفيق » كاف بين المصالح التي تطلب الدفاع عنها إنخراطا مكلفا في صراعات مدمرة لمدة طويلة للغاية من الزمن .

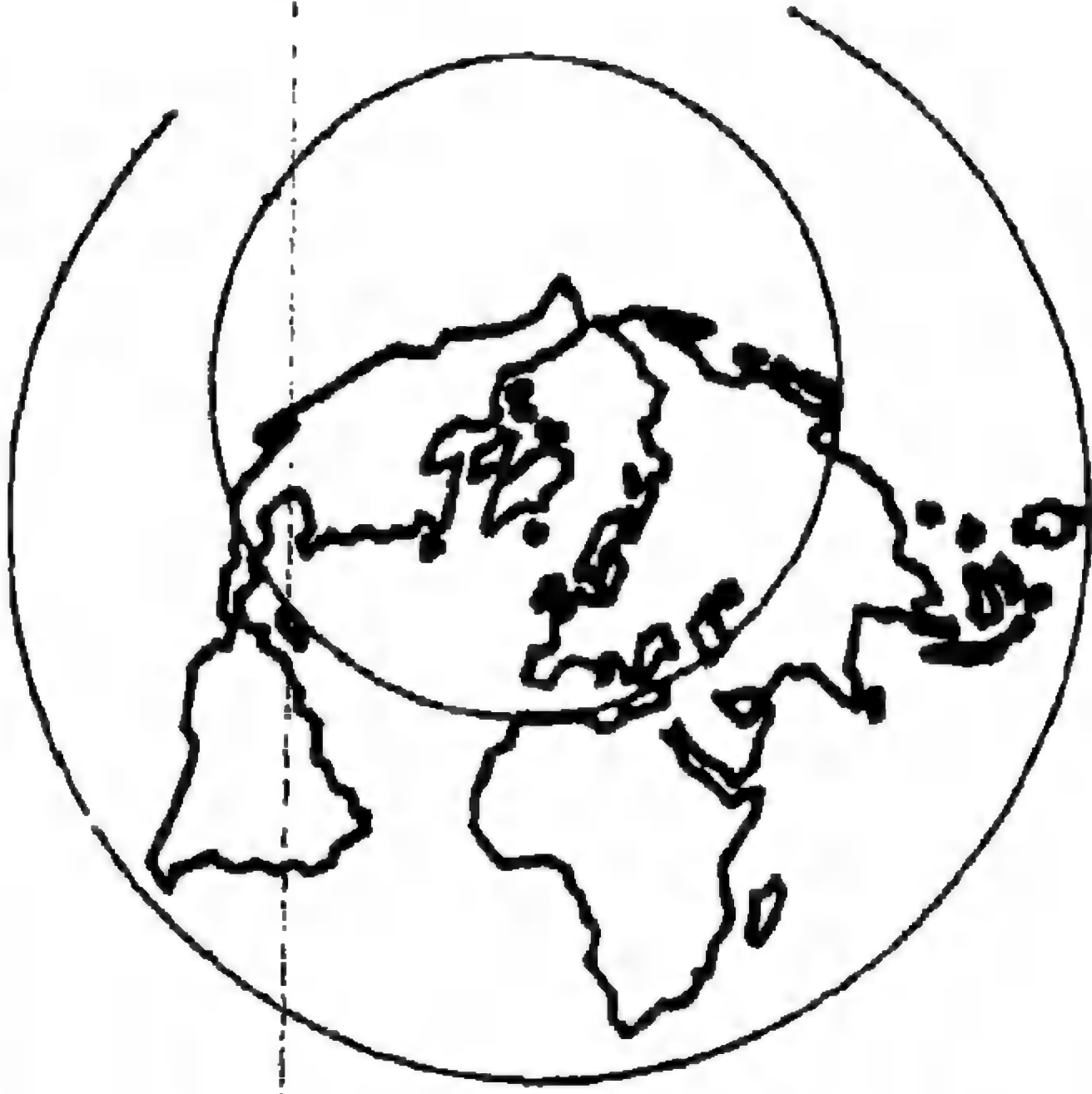
ويطرح هذا التأكيد مسألة البحث عن منطق وميكانيكية التسويات الاقليمية الجارية حاليا . وعلينا هنا ان تبحث عن طبيعة التفاوض الدولي ذاته ، والتنازلات المتبادلة التي تتم في سياق عقد إتفاقات ذات قيمة . ويكشف لنا هذا الجانب عن جزء هام من منطق وميكانيكية السياسة الدولية في المرحلة الراهنة من تطور النظام السياسي الدولي . وقد بدأنا هذه الدراسات بإفتراض مفاده ان التحرك الاولي نحو التسويات الاقليمية قد تم بقوة دفع تنازلات سوفيتية جوهرية .. ولكن إثبات هذا الافتراض كان يقتضى البحث عن درجة التناسب بين التنازلات السوفيتية او تلك التي قام بها اطراف ذات ارتباط قوى بالاتحاد السوفيتي من ناحية وتلك التي بذلها الجانب الامريكي او الاطراف المرتبطة به على نحو او آخر . من ناحية أخرى ، وفيما يبدو من الدراسات التفصيلية فإن أكثرية الحالات تثبت صدق الافتراض الذي بدأنا به .

ولدى تقييم قوة الحركة نحو تسوية الصراعات الاقليمية كان علينا ان نتساءل عن قدرة هذه التسويات ، او الاتفاقات التي تم عقدها في سياقها على الصمود والاستقرار في وجه التغيرات المحتملة للسياسة الدولية ، ولا شك ان مصير الوفاق الجديد يشكل احد المحاور الرئيسية للأجابة على هذا السؤال ، وخاصة ان ثمة شكوكا تراود المحللين حول مصير مدرسة جورباتشوف في الاصلاح داخل الاتحاد السوفيتي وبالتالي مصير سياسته الخارجية . على ان البحث عن اجابة عن التساؤل حول مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية يرتبط بعوامل أخرى ، وعلى رأسها طبيعة هذه التسويات ذاتها في كل حالة على حدة .

ويلاحظ القارئ ان الملف الذي بين يديه قد صمم بحيث يتفق مع الاسئلة الثلاثة التي طرحناها هنا : اى محفزات التسوية الاقليمية ، والعملية التفاوضية ذاتها من حيث منطقتها وميكانيكيته والنتائج التي اسفرت عنها ، ومدى النصيب المتوقع من الاستقرار لهذه التسويات . وتحاول الدراسة الاولي في هذا الملف ان تعطي بانورااما عامة لطبيعة الحركة نحو التسويات الاقليمية من خلال دراسة مقارنة لعشر حالات . ثم تأتى الدراسات التفصيلية لكى تتناول ثمانى حالات من الصراعات الاقليمية بالتحليل ، وبعض هذه الحالات يرتبط بقوة دبلوماسية الوفاق وبعضها الآخر يرتبط على نحو اقوى بدور الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى .

واخيرا فإن هدفنا العمل من هذا الملف هو التفكير في مدى شمول الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية للصراع العربى - الاسرائيلى . وثمة اسئلة عديدة وشكوك جديدة بالاحترام حول مدى إنطباق الحركة العامة على تلك الحالة الخاصة . وقد حاولت الدراسة الاخيرة بحث الافتراضات والافكار المرتبطة بهذه القضية منسوبة الى الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية .

اولا : تحليل مقارنة لتجارب التسوية الاقليمية - ١٩٨٨



د . محمد السيد سعيد

مقدمة

فجأة ، إنتابت العالم كله حمى من نوع خاص : حمى التسويات الاقليمية ، في العالم الثالث . فخلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ كانت ثمة مبادرات عديدة ، ومفاوضات دائرة في كل أرجاء العالم بغرض وضع نهاية لحروب دولية أو أهلية . دارت تلك المفاوضات على صعيد الأطراف المشتبكة مباشرة ، أو بين دول وأطراف وسيطة من ناحية أو أحد أو كل أطراف الصراعات المستعرة ، في أماكن عديدة من ناحية أخرى ، أو بين العملاقين ، أو في صورة مؤتمرات تشرف عليها الأمم المتحدة . وتنوعت وتعددت أشكال التفاوض . وحتى تلك الصراعات التي كانت منسية أو ميتوساً من مجرد الاقتراب منها مبادرة سلام أو تصور إمكانية أن تضع أوزارها قد باتت قابلة من حيث المبدأ للتفاوض . وتراوح نصيب كل من هذه الصراعات والتحركات الرامية لتسويتها من حيث التقدم على طريق التسوية . على أنه أمكن عقد إتفاقات أساسية بصدد إنهاء حروب أو صراعات إقليمية تحظى بإهتمام عالمي ، مع بقاء بعض المسائل المتنازع عليها وأحياناً يستمر هامش للتعثر وإعادة التفاوض حول شروط تنفيذية أو تفاصيل إجرائية . وهذه الصراعات الأخيرة هي التي تدور في أفغانستان ، وجنوب القارة الافريقية ، والصحراء الغربية . أما بقية الصراعات الكبرى التي ترمق ضمير العالم فقد بدا أن عملية التفاوض توشك على الانطلاق خلال صيف عام ١٩٨٨ . بل إن مجرد قبول أطراف معينة لوقف إطلاق النار في حروب مشتتة كانت علامة تقاؤل أكثر مما كان من الممكن تصوره ، ونخص

بالذكر هنا قبول إيران للقرار ٥٩٨ لمجلس الأمن بعد عام من صدوره وبالتالي وقف إطلاق النار على ساحة الخليج في يوليو ١٩٨٨ . ولهذا كله أصبح لقب صيف السلام . الذي أطلق على تلك الشهور الأربعة من عام ١٩٨٨ التي شهدت تكثيفاً غير عادي للنشاط الدبلوماسي العالمي الرامي الى تسوية كثرة من صراعات العالم الثالث لقبا متداولاً في الصحافة والاعلام الدوليين . وعلى وجه التحديد ، فقد شهد هذا الصيف تحركات ذات قيمة لحل أو تسوية عشرة صراعات اقليمية كبرى . غير الصراع العربي - الاسرائيلي - في أفغانستان ، وكمبوتشيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، وتشاد ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى ، ومنطقة الخليج العربي / الفارسي ، وجزيرة قبرص ، وجنوب أفريقيا وشبه الجزيرة الكورية . ومع ذلك ، فإن هناك صراعات مدمرة أخرى لم يتم الاقتراب منها بقدر مناسب من قوة الدفع نحو التسوية والحل ، بالرغم من وجود قدر من النشاط السياسي أو الدبلوماسي أو المبادرات المبعثرة هنا وهناك وأهمها الحروب الأهلية في أوغندا والفلبين وسري لانكا ولبنان وجنوب السودان . هذا إلى جانب مطالب ، لها وزن معنوي محلي وعالمي ترفعها أقليات ذات رصيد من المعاناة دفعها إلى اللجوء إلى رفع السلاح ، وأهمها الاكراد في العراق وارمن في تركيا . وإضافة إلى ذلك فإن التحرك السياسي والدبلوماسي بشأن تسوية صراعات إقليمية معينة لا يزال اولياً للغاية ، ويقترب أحياناً من باللونات الدعاية أكثر منه تعبيراً عن سعي جاد نحو قبول حلول وسط أو عقد إتفاقات ملزمة ، في حالات أخرى لا يزال التقاهم الذي

وصل إليه الأطراف المعنيون بشأن التسوية هشا أو محدوداً للغاية بما لا يبرر الحديث عن التسوية . وفي حالة الصراع العربي / الاسرائيلي فإن الملاحظ أن الأطراف المؤثرة لاتزال بعيدة عن الاقتراب إقتراباً صحيحاً من جوهر المشكلة الحقيقية وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستعادة حقوقه التاريخية .

ومع ذلك كله ، فإن وجود تحركات دبلوماسية وسياسية لدفع عملية التسوية لعدد من الصراعات الاقليمية التي إستدامت لفترة طويلة هو بحد ذاته أمر بالغ الدلالة ، وخاصة إذا أخذنا مجموع هذه التحركات معاً .. الأمر الذي يعطى إحياء قوياً بوجود ظاهرة عالمية أو اتجاه له قاعدة إنطلاق موضوعية مناسبة نحو تسكين الصراعات الاقليمية . إن لم نقل إحلال السلام في المناطق التي عانت لمدة طويلة من ويلات الحروب أو المنافسات التي يمكن أن تنفلت في أى وقت مشعلة حروباً ضارية .

وتفتح هذه الملاحظات الباب أمام تقدير قيمة التحركات الدبلوماسية والسياسية الرامية لتسوية الصراعات الاقليمية القائمة خلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ . فهناك اتجاه متفائل يبالغ في قيمة هذه التحركات . وهناك في المقابل اتجاه متشائم لا يرى أدنى قيمة لها أو أملاً من ورائها . ومن ناحية أخرى ، فهناك ميل عام للتعميم يرى أن وجود اتجاه عام من شأنه أن يسرى على كل حالة على حدة . ويأمل أن يستقيم النجاح الذي تحقق في حالة تسوية أحد الصراعات الى نجاح مماثل في تسوية صراعات أخرى . والواقع أن ثمة قدراً من الحقيقة والخطأ في هذه الاتجاهات كلها . فلا شك أن العالم يمر بمرحلة إنتقالية من حيث قدراته على حل المشكلات وتسوية الصراعات حيث ثمة بعض المعطيات للأمل كما أن هناك أسباباً كافية للتشاؤم بصدد معطيات أخرى . وكذلك ، فإن ظاهرة الحركة نحو التسويات الاقليمية قد تمت بأسلوب أقرب الى العدوى الايجابية . أى أن الاقتراب من مشكلة إقليمية معينة بقوة دفع مناسبة يوفر بعد ذاته حجة وقوة دفع للاقتراب من المشكلات الأخرى المماثلة . وهو الأمر الذي يفسر تكثيف هذه التحركات خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، وتحديدًا خلال الفترة من بداية الصيف حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

وتثير هذه الحقيقة إشكالية الكيفية التي يمكننا بها تقدير قيمة الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية من حيث الشكل والمضمون وقوة الدفع . والواقع أن الباحث في أدبيات حل الصراع يمكنه أن يلحظ تنوع المدارس والتعدد الذي أصبح من الصعب حتى على المتخصصين متابعته للمفاهيم والمقتربات . على

أنه يمكن بالاحاطة بهذه المدارس والمقتربات جميعها أن نصل إلى منطقة توافق فكرية ومنهجية معينة قد تساعدنا على الاقدام على هذا التقدير . ويمكننا أن نلمح تيارين رئيسيين للأدبيات الأكاديمية أحدهما يركز على تسوية الصراعات Settlement على حين يؤكد الثانى على مفهوم حل الصراعات Conflict resolution المفهوم الأول تتبناه المناهج التجريبية التي تقوم بدرجة أو أخرى على سياسات القوة Power Politics ونقصد به الافادة المباشرة في استحداث ترتيبات عملية في إطار الوضع القائم Status Quo للنظام العالمى والعلاقات الدولية . ويستخدم مصطلح التسوية بالتالى حيثما توجد إمكانية لعقد إتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ويشمل إلتراماً منع الحروب بين هذه الأطراف . أما المفهوم التالى فهو يروج بين التيارات الفكرية الاصلاحية والرايكية المشتغلة ببحوث السلام . ويستخدم بصورة أساسية هذا المصطلح للدلالة على أسلوب لانهاء صراعات دولية ما بمعالجة أسبابها العميقة وتصفية جذورها بما يفتح الباب أمام إحلال السلام بجانبه السلبي والايجابى . ويقصد بالجانب السلبي مجرد انهاء الحرب ، أما الجانب الايجابى فيفيد معانى العدالة والتنمية . وبالتالي فإن المفهوم يستخدم لا في السياسات العملية وإنما كمنظور نقدي لأنه يشترط في واقع الأمر تحويل جذرى للعلاقات الدولية والنظام العالمى ، بما يتيح إستقرار حقيقى لظروف مائعة للحرب .

والواقع أن كلا المفهومين ضرورى للتقدير السليم لاتفاقات إنهاء النزاعات والصراعات الدولية . على أنه من الممكن أن ندمجها معاً في مقترح واحد للتقدير يقوم على مفهوم الرضا . فطالما أن التسوية المتفق عليها تحظى بقبول ورضى من الأطراف الأساسية الفاعلة في أى صراع فإن هذا الصراع يكون قد تم حله عملياً ، حتى ولو كانت هذه التسوية تحتوى - من وجهة نظر موضوعية - على عناصر ظالمة . وتختلف التسويات تبعاً للدرجة التي تحقق بها هذا الرضى والقبول . ويتعلق هذا الرضى - كحاصل نهائى - بأربعة جوانب رئيسية من عملية التسوية وهي : المشاركة ، والجدارة الموضوعية ، والانقاذ وإحتمالية الاستقرار . وفيما يلي تعريف موجز لكل من هذه المفاهيم أو الجوانب الأربعة .

١ - المشاركة : ونعنى بهذا الجانب شمول دبلوماسية التسوية للقوى الفاعلة الرئيسية في الصراع بما ينطوى على إلترامهم بها . وتتضمن المشاركة بحد ذاتها قدراً من المراعاة للمصالح المادية والرمزية لمختلف الفرقاء وتوفير قدر من ضمانات إستقرار التسوية بسبب شمول إلترام بها .

ب - الجدارة الموضوعية : ونعنى بها مدى تغطية

وقد نستكمل هذا التمييز بتصنيف التسويات الى تسوية مفروضة وتسوية تقوم على التراضى . على أن هذه التمييزات يصعب تطبيقها في الواقع ، إذ لا توجد تسوية بدون مشاركة قوى محلية ما ، ومن هنا فإن علينا أن نصف أنماط التسويات بقدر أكبر من التفصيل . وإنطلاقاً من هذا الاعتبار الأخير ، فإن الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية تتصف بأربعة خصائص رئيسية ، نوجزها حسب ترتيب أهميتها فيما يلي :

١ - التسويات الاقليمية وسياسات الارتباط :

يعزو معظم المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير في العلاقات بين العاملين وتحولها من الحرب الباردة الجديدة التي سادت الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ الى نوع ما من الوفاق الجديد يتم البحث عن صيغة له منذ ١٩٨٥ . ومن هذا المنظور ، فإن موجة التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة مما يسمى بسياسات الارتباط Linkage Politics . وقد عرفت سياسات الارتباط تقليدياً بأنها المدى الذي يمكن تحريك الصراعات الاقليمية وتسويتها من خلال تكيف حالة العلاقات بين الشرق والغرب أى تحديداً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والتوازنات الدولية التي يحكمها . ولاشك أن المؤشر والأداة الرئيسية لهذه العلاقات والتوازنات تتمثل في مفاوضات الحد من التسلح .

وينتشر هذا التعبير في الأدبيات الأمريكية منذ أن دافع عنه وسعى لتطبيقه وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر . ويستقطب هذا المفهوم الرأي العام الأمريكي بين وجهتي نظر . ترى الأولى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة في منع المخاطرة بحرب نووية وهذه المصلحة قوية الى الدرجة التي يجب أن تفصل عن مجالات النزاع بين الجانبين ، بما فيها الصراعات الاقليمية . أما وجهة النظر الأخرى التي تبناها هنري كيسنجر وتيار الصقور في السياسة الأمريكية فتؤكد على عدم إمكانية عزل التفاوض حول الحد من سباق التسلح عن بقية مجالات العلاقات الأمريكية - السوفيتية على النطاق العالمي ، وخاصة الصراعات الاقليمية .

ومن الواضح أن سياسات الارتباط بهذا المعنى تنصرف إلى إتجاهي العلاقة : أى إستخدام مباحثات الحد من التسلح النووي لدفع تطور العلاقات بين العاملين في المجالات الأخرى ، والعكس أى تحسين العلاقات بين العاملين بما يقضى الى خلق مناخ موات لمباحثات الحد من التسلح . على أن أتجاه كيسنجر والصقور في السياسة الأمريكية كان يعنى بسياسات الارتباط أمر واحد وهو استخدام والتلاعب بمباحثات الحد من التسلح النووي للحصول على تنازلات جوهرية

التسوية للموضوعات مثار النزاع وتناسب هيكلها مع الأهمية النسبية المتفاوتة لهذه الموضوعات .

ج - الانقاذ : ويشير هذا المفهوم إلى وجود ميكانيكية على درجة من الفعالية تضمن التطبيق العملي للاتفاق الذي تتضمنه التسوية ، وضمانها عن طريق ترتيب وتوزيع القوى الفعلية المحيطة بالصراع .

د - احتمالية الاستقرار : وتشير الى الأفق الزمني الذي تنفذ فيه التسوية بدون إنتهاكات كبرى . ويتفق هذا الأفق الزمني مع إستقرار توزيع القيم المتضمن في هذه التسوية وقدرتها على خلق مصالح مشتركة في بقائها .

وإنطلاقاً من هذه الجوانب الأربعة لمقبولية التسويات يمكننا أن نرصد خصائص الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية .

أولاً : المشاركة في التسويات الاقليمية :

معظم صراعات العالم الثالث التي تجرى حالياً محاولات لتسويتها هي صراعات ممتدة ومعقدة . فهي أولاً متعددة الأبعاد . إذ تشترك فيها جوانب تتصل بذات تعريف هوية المجتمع السياسي ، بجوانب أخرى تنشأ عن عملية التغير الاجتماعي السريعة ، والتي غالباً ما تأخذ صياغة أيديولوجية . وثانياً فهي متعددة المستويات . فغالباً ما يكون المجتمع نفسه منقسماً داخلياً إلى جماعات عرقية حيث تقوم حركات سياسية على أساس إنتماءات جهوية أو ثقافية أو ديموية بتحدى سلطة الدولة القائمة . وغالباً ما ترتبط هذه الانقسامات بتناقضات أيديولوجية وسياسية . وتستدعى هذه الانقسامات أفكاراً ومبادئ يكون لها في العادة تأثير بالغ الأهمية على النظام الاقليمي . وهو ما يفرض تدخلاً أو تدخل قوى إقليمية في مجرى الصراع أو محاولات تسويته . وفوق ذلك ، فإن الغالبية من تلك الصراعات ، وخاصة تلك التي تنشب في مواقع إستراتيجية تجتذب القوى الكبرى للتدخل . ويتكون من تدخل هذه المستويات وإشتباك أبعاد الصراع نوع من التراكم والالتزام التاريخي الذي يعقد عملية البحث عن تسوية .

ومن هنا ، فإن التوصل إلى تسوية مرضية أو يتحقق لها القبول يستلزم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الصراعات . وبغض النظر عما إذا كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، فإن الأمر الهام هو أن تحظى هذه التسوية بالقبول من جانب هذه الأطراف . بحيث لا يترك طرف أساسي يمكنه في نهاية المطاف أن يجهض أو يعترض مسار تنفيذ أو يقلق إستقرار هذه التسوية . ومن هذه الزاوية ، فإن أهم تمييز يمكن الحديث عنه هو مشاركة القوى المحلية أو المباشرة من ناحية في مقابل مشاركة الأطراف الخارجية ، وخاصة القوى الكبرى .

التسويات الاقليمية قد تقدمت بالقدر الذى وجدت فيه هذه المبادرات قدرا مناسباً من الاستجابة من قبل الولايات المتحدة . على حين أن مبادرات سوفيتية أخرى لم تنجح في تحريك تسوية صراعات معينة بسبب الروح السلبية التى قابلت بها الولايات المتحدة هذه المبادرات .

والواقع أن هذه النظرية الأخيرة لها ما يبررها . فمن السهل أن نلاحظ تلك الدرجة الكبيرة من التباين في المنظورين السوفيتي والأمريكي لمسألة التسويات الاقليمية ، فمن متابعة تصريحات وخطب جورباتشوف والصحافة السوفيتية نجد أن الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف يظهر إهتماماً أصيلاً بتسوية النزاعات الاقليمية لما في ذلك بعد ذاته من قيمة . ويعقد السوفييت آمالاً عريضة على التعاون الأمريكي - السوفيتي في تسوية هذه النزاعات على أساس مبادئ معينة . ومن هذه المبادئ منع التدخل الخارجى المسلح في الشئون الداخلية للشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها ، والتخلي عن سياسات القوة عموماً . ويتضح من دراسة الخطاب السوفيتي الراهن أن إنتهاج خط التسوية قد أصبح جزءاً عضوياً من الأيديولوجية الاصلاحية لجورباتشوف الذى إنتقد من سبقوه من الزعماء السوفييت لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية ، ووصفه لهذه التفضيلات بأنها أفكار باليه من الناحية التاريخية . وبتعبير آخر ، فإن السوفييت قد تحولوا إلى تفضيل المداخل السياسية وتنحية المداخل العسكرية لانهاء الصراعات الاقليمية .

ومع ذلك يبقى المحك الرئيسى لنظرية التنازلات السوفيتية متمثلاً في إختبار إفتراض أن أياً من التسويات التى تم تحريكها قد تمت على أساس تنازلات سوفيتية من جانب واحد . ويصبح السؤال هنا هو إلى أى حد قد يفضل السوفييت التنازل من طرف واحد في حالة مقابلة مبادراتهم السياسية من قبل الولايات المتحدة بالرفض . والحقيقة أن السؤال الأخير مبرر تماماً بالنظر إلى الاتجاه الأمريكي السائد في صياغة التنازل الأمريكي لمشكلة الصراعات والتسويات الأمريكية . فعلى حين أن السوفييت قد جعلوا المدخل السياسى جزءاً من إيديولوجيتهم الراهنة ، فإن القطاع الأقوى من السياسة الأمريكية ينحو إلى تعظيم التدخل الأمريكى في النزاعات الاقليمية ويؤكد على ضرورة كسبها لصالحهم سلماً أو حرباً . فالولايات المتحدة قد أصبحت متورطة في النزاعات في أفغانستان وأنجولا وكمبوتشيا وهندوراس وتشاد والسلفادور ونيكاراجوا والفلبين ومنطقة الخليج ، هذا إلى جانب عملياتها العسكرية في لبنان وضد ليبيا ، إضافة لغزوها لجرينادا . وقد إستنتج تقرير اللجنة الأمريكية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى الذى

من جانب السوفييت في المجالات الأخرى للعلاقات معهم . وخاصة في مجال الصراعات الاقليمية . بما يعيد نشر النفوذ الأمريكى في العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامل وراء هذا التصور هو أن الولايات المتحدة متفوقة ذرياً على السوفييت ، كما أنها تستطيع أن تكون أقل حرصاً على منع المخاطرة بقيام حرب ذرية منهم بحيث أن أى تنازل أمريكى في هذا المجال لابد أن يقابله تنازل سوفيتي في المجالات الاقليمية وتوزيع مناطق النفوذ . وقد وصل هذا التيار إلى طريق مغلق عندما بالغ في تصور ما يمكن أن يحصل عليه من السوفييت من خلال ما يسمى بتعديل جاكسون - فانك لقانون التجارة الأمريكى . ويربط هذا التعديل بين التجارة مع السوفييت وفتح باب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي ربطاً مباشراً ومانعاً . وقد أفضى هذا الاتجاه إلى جعل مفاوضات الحد من التسليح رهينة لتنازلات سوفيتية لم تكن مقبولة والتأثير عليها سلباً في النصف الأول من السبعينات . وهكذا هزم تيار الربط الأحادى ذات أغراضه . وقد جاءت فترة حكم كارتر بتوقف مؤقت لسياسات الربط . فذهبت الادارة الأمريكية إلى أبعد مدى في حملتها لحقوق الانسان . على حين أن الاتحاد السوفيتي رفض الانكفاء على ذاته ووقف المساعدات للحركات الثورية في العالم الثالث . ومع ذلك فقد أمكن عقد اتفاق سالت - ٢ . على أن تشبع الكونجرس الأمريكى بأفكار سياسات الربط أسهم في عدم التصديق عليها . ومع مجيء ادارة ريجان دخلت سياسات الربط إلى مرحلتين في الرحلة الأولى التى شملت فترة الادارة الأولى لريجان لم يكن هناك أعمال لسياسات الربط بسبب التشدد الأمريكى في كل من مجالى سباق التسليح والصراعات الاقليمية في العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامل وراء هذا التشدد هو أن تحقيق الولايات المتحدة لقصب السبق في مجال التسليح النووى ، وما بعد النووى سوف يجبر السوفييت على التراجع عالمياً . وبالتالي فقد تميزت ادارة ريجان الثانية بالاستجابة لمبادرات السلام السوفيتية من موقع القوة ، أولاً في مجال محادثات الحد من التسليح وتقليص الترسانة النووية للطرفين وبدرجة ثانية في مجال التسويات الاقليمية . ومع ذلك ، فإن سياسات الربط الريجانية هى إختيارية إلى حد بعيد ، كما أنها تعمل على نحو معاكس لما طبقه كيسنجر . أى أن تحقيق تقدم في مجال الحد من التسليح قد إنعكس إيجاباً على ايجاد مناخ مناسب لتسوية بعض الصراعات الاقليمية بما يتفق إلى حد كبير مع المصالح العالمية للولايات المتحدة .

وفي مقابل نظرية سياسات الارتباط توجد نظرية أخرى ترى أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تم بمبادرات سوفيتية خالصة . وأن بعض

السابقتين ، إلا أن الواقع الفعلي يصعب تفسيره بأى منهما ، أو حتى بكليهما معا . ويمكننا إيضاح ذلك من إستعراض سريع للتسويات الجارية في الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ .

- فبعض هذه التسويات لاصلة قوية لها بالتوازنات بين العملاقين ولا يمكن تفسيرها بالتالي لا بنظرية سياسات الارتباط ولا بنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . فلكي تكتسب الصراعات الإقليمية هذه الصفات يجب أن يكون العملاقان قد أظهرتا إهتماما ملحوظا بها ، وأن يكون أحدهما على الأقل منخرطا بقوة كافية الى جانب أحد الاطراف على حين يكون الآخر بوضوح في صف الطرف المقابل من الصراع الإقليمي - كما يجب أن يدرك العملاقان وجود مصلحة واضحة لهما في أسلوب تسوية هذا الصراع .

وهناك صراعات إقليمية عديدة لا تنطبق عليها هذه الشروط . فالصراع بين ليبيا وتشاد لم يشهد إستقطابا امريكا سوفيتيا حادا بالرغم من إتجاه الولايات المتحدة لاستغلال هذا الصراع من أجل إحراج نظام القذافي وهز إستقراره الداخلي وهزيمته سياسيا . ذلك أن الاتحاد السوفيتي . بالرغم من كونه المورد الرئيسي للسلاح - لم يؤيد التدخل الليبي في تشاد ولم يتورط في مناصرة ليبيا ضد تشاد سياسيا ، أو حتى مناصرة أحد اطراف الحرب الأهلية في تشاد ضد الطرف الآخر . ولم يحظ القادة الليبيون بدعم سياسي من قبل أى من القوى الإقليمية المرتبطة بالسوفييت إلا بعد الهزائم العسكرية التي نزلت بليبيا في عام ١٩٨٢ تحسبا لاحتمالات توسيع الهجوم التشادي على ليبيا . ومع ذلك ، فإن السوفييت والأمريكيين لم يكونا بمعزل عن التحرك نحو تسوية الصراع في تشاد ، وإن تفاوتت مواقفهما بوضوح . فالاتحاد السوفيتي قد أبدى نصائحه للقذافي عدة مرات بعدم تصعيد الصراع ، كما نصحه بمحاولة الخروج من ساحة الحرب في تشاد بصورة مشرفة . وقد كانت هذه النصائح إحدى العوامل التي أسهمت في إعتراف القذافي بأن التدخل في تشاد كان خطأ يجب تصحيحه ، وبمحاولة التوصل الى تسوية من خلال لقاء وزيرى خارجية الدولتين في ليبرفيل في الصيف والتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة التي نشطت في سبتمبر . وفي نفس الوقت ، فإن الولايات المتحدة لم تظهر أدنى ترحيب بمحاولة تسوية الصراع في تشاد ، ولكنها أسهمت بصورة غير مقصودة وغير مباشرة في دفع القبول الحذر من جانب حكومة حسين حبري لجهود الوساطة والتسوية . فقد اضطرت الإدارة الأمريكية لتخفيض مساعداتها العسكرية لتشاد بنسبة ٣٠٪ هذا العام جنبا الى جنب مع ست دول أفريقية أخرى ، وهو الأمر الذي أساء الى الموقف العسكري لتشاد في مقابل ليبيا .

نشر في يناير ١٩٨٨ أن الولايات المتحدة « ستكون في العقود المقبلة بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التي تنشب في العالم الثالث » ، وأنه إذا ظل جورباتشوف في موقعه واستمرت سياساته فسيوضح أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة مستعدة للقتال في شتى أنحاء العالم في مناوشات أصغر نسبيا . وقد وضع هذا التقرير لجنة مشكلة من خبراء ينتمون الى الحزبين الجمهوري والديموقراطي . أما المبادئ التي تشكل المذهب الدفاعي الراهن للولايات المتحدة كما يتضح من هذا التقرير ومن تصريحات وزراء الدفاع في إدارة ريجان (واينبرجر وكارلوتشي) فهي التركيز على الصراعات المحدودة (في العالم الثالث) ، والاعتماد على إستراتيجية التمرد المضاد للقوى الراديكالية (إتباعا للنموذج المطبق في نيكاراغوا ، ووضع خطط طوارئ للتدخل الأمريكى المعداد تقوم على قوات مرنة يمكن تحريكها بسرعة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن حقيقة ما يحدث هو أن الاتحاد السوفيتي يخطط للانسحاب من الصراعات الإقليمية في العالم الثالث ، في الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة للتقدم والانخراط في هذه الصراعات . ويعنى ذلك أن التسويات الإقليمية ممكنة الحدوث فقط حينما يتحقق للولايات المتحدة من خلال هذه التسويات المزية الأكبر : أى إنتصار سياسى يغنى عن الانتصار العسكرى .

والواقع أن لكل من تلك النظريتين قدرا معينا من المصدقية . فلاشك أن عقد الثمانينات قد شهد إنقلابا واضحا في موازين القوى العالمية بين العملاقين بالمقارنة بالعقود الثلاثة السابقة عليه . فعلى حين كان الاتحاد السوفيتي يتقدم عالميا في تلك العقود كانت الولايات المتحدة تتراجع وتخسر الموقع تلو الآخر . أما في الثمانينات فإن ما يحدث هو العكس مع فرق واحد ، هو أن الاتحاد السوفيتي يظهر نزعة لاشك فيها نحو التنازل في جميع المواقع في وقت واحد . وقد يبرر هذا الواقع لا فقط بموازين القوى العالمية المتغيرة ، وإنما أيضا بمحاولة الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف التحلل من أكبر قدر ممكن من الالتزامات الخارجية من أجل التفرغ لانجاز برنامجه للإصلاح الداخلى . على أن ذلك لا يعنى أن التسويات الإقليمية الراهنة تتم بتنازلات سوفيتية من جانب واحد . صحيح أن بعض هذه التسويات لا يمكن إدراجه تحت مسمى سياسات الارتباط ، إلا أنها تمت من خلال مبادرات سوفيتية محسوبة بدقة لا يخرج منها الاتحاد السوفيتي بدون مقابل أو متوقعا هزيمة سياسية كاملة .

وإذا كان ثمة قدر من المصدقية في كل من النظريتين

ككل . على أن الحرب ذاتها لم تكن مجالا لاستقطاب حاد بينهما . فكل منهما قد أعلن حياده تجاه الحرب الدائرة وتفضيله لانتهاء النزاع سلميا ، وحرصه على استمرار التوازن بين المتحاربين والعودة الى حدود إتفاق عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فقد مثلت الحرب إشكاليات متباينة جذريا وفرصا مختلفة الاتجاه بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . فالأول هو المورد الأساسي للسلاح للعراق ولكنه حاول باستماته ألا يخسر إيران ومثلت الحرب بالنسبة لها خسارة لفرض سياسة إستثنائية تتمثل في إمكانية جمع كل من العراق وإيران إلى صفها في التوازنات الدولية النهائية . أما الأخيرة فقد أفادت سياسيا من الحرب بسبب مصلحتها في إضعاف الدولتين المتحاربتين حيث أن كليهما يقترب من الخصم عنه الى الحليف . وعلى حين أن العلاقات الأمريكية - العراقية قد تحسنت بسبب الحرب وبسبب قيام البحرية الأمريكية بضمان حرية الملاحة في الخليج وحماية القوافل الكويتية ثم ناقلات الدول المحايدة فانها لم تقلت أى فرصة لإعادة فتح الحوار مع إيران . وقد أدى تأسيسها الكامل من ذلك بعد فضيحة إيران جيت إلى الصدام العسكري المكشوف بين الاسطول الأمريكى والبحرية الإيرانية في أبريل . على أنه بالرغم من تباين التوجهات الأمريكية والسوفيتية نحو حرب الخليج ، فإن تعاونهما معا لاصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٧ كان له أثر بارز - وإن كان متأخرا لنحو عام كامل - في وضع نهاية للحرب . وبالتالي ، فإنه يمكن اعتبار تسوية الصراع العراقى - الايرانى أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط إلى حد معين - وفي نفس الوقت ، فإن هذا الصراع قد شهد محاولة لتطبيع نوع آخر تماما من سياسات الارتباط . وتستهدف تلك السياسات لاربط التسوية في مجال صراع اقليمي معين بحالة المفاوضات حول الحد من التسليح الذرى او التوازنات الدولية الكلية ، وإنما ربط مجرى تسوية صراع معين بمسار تسوية صراع آخر . ومن هذا المنظور ، فقد سعى الاتحاد السوفيتي في مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الأدنى خلال عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على الدولة التى لاتقبل القرار رقم ٥٩٨ (أى إيران) بتنازلات أمريكية لصالحه في المباحثات حول الانسحاب السوفيتي من أفغانستان . وقد كان الفشل في الحصول على تنازلات أمريكية هامة في المجال الأخير أحد الأسباب الهامة لرفض السوفييت التعاون مع الولايات المتحدة فيما هو أبعد من القرار ٥٩٨ بصدد الخليج . وأخيرا فإن تأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لجهود الأمم المتحدة في الوساطة بين العراق وإيران أحد العوامل الهامة وراء صمود هذه الوساطة في وجه

ونلاحظ كذلك أن الصحراء في الصحراء الغربية لم يكن موضوعا للاستقطاب بين العملاقين . فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يعلن التحيز لأحد أطراف النزاع ، وحاولا جهد الطاقة أن تبدوا سياساتهما متوازنة نحو هذا الصراع . فلم يعترف أيهما بجهة البوليساريو ولم يقف أيهما بحزم الى جانب الدولة العربية الأقرب لهما من الناحية السياسية - ذلك أن هناك مصلحة سوفيتية في استمرار التعاون مع المغرب ، كما أن هناك مصلحة أمريكية في الاستمرار في إجتذاب الجزائر إليها ودفعها نحو الاقتراب بنشاط أكبر من الغرب . ومع ذلك ، فإن التأييد الذى حظى به السكرتير العام للأمم المتحدة في محاولته لترتيب إنهاء الصراع كان عاملا هاما في نجاح جهوده حتى الآن .

ولم تحظ المحاولات الأخيرة لتسوية المشكلة القبرصية إلا إهتماما هامشيا للغاية من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وتستمد هذه المحاولات قوتها من سياسة رئيس وزراء تركيا أوزال للتقارب مع اليونان والتي توجت بزيارته لها في يونيو ١٩٨٨ ، ومن مصلحة كل من تركيا واليونان في إعادة ترتيب أوضاعهما بالارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ولاشك أن هذه المحاولة الأخيرة قد تأثرت بروح الاسترخاء الدولية ولكن على نحو غير مباشر الى حد بعيد .

أما محاولة تسوية الصراع بين إثيوبيا والصومال فقد ظلت لفترة طويلة بعيدة عن دائرة العلاقات الأمريكية - السوفيتية بسبب ضعف وهامشية الاهتمام الأمريكى العملئ بمنطقة القرن الأفريقى وعدم رغبة أمريكا في التورط في هذا الصراع . ومع ذلك ، فقد بدأ الاهتمام الأمريكى بالمنطقة في التجدد بحيث أصبح أقرب إلى الانضواء تحت لافتة « سياسات الارتباط » إذ طلب جورج بوش من شيفرنادزه إدراج إثيوبيا رسميا في قائمة المباحثات بينهما لدى لقائهما في جنيف في إبريل ، كما تم تناول الصراع بين إثيوبيا والصومال ، وبين إثيوبيا وجبهة تحرير ارتريا في لقاء أدامبشين وكروكر نائباً وزيرى الخارجية السوفيتي والأمريكى اثناء التحضير لمؤتمرة موسكو بين جورباتشوف وريجان . ويعتقد أن المباحثات السرية الدائرة بين العملاقين قد أصبح لها تأثير قوى على مجرى ومسار عملية التسوية التى تجرى في ساحة القرن الأفريقى وخاصة عبر روح الاعتدال الواضحة التى ظهرت في سلوك القادة الاثيوبيين نحو الصراعات الاقليمية الدائرة في القرن خلال العام كله . وتقدم حالة الحرب العراقية الايرانية نموذجا فريدا نسبيا لعلاقة العملاقين بعملية التسويات الاقليمية . فكل من العملاقين يبدى اهتماما هائلا بكل من الدولتين المتحاربتين ويقدران القيمة الاستراتيجية الهائلة للمنطقة

أن هذه الإدارة لاتنوى اخضاع أمريكا الوسطى لسياسات الارتباط بهدف التسوية ، وأنها تصر على تصفية حكومة الساندينستا بأى ثمن : أى الانتصار الكامل لارادتها والتنازل الكامل من جانب نيكاراجوا والاتحاد السوفيتى .. ومع ذلك ، فإنه لأسباب داخلية واقليمية ودولية لن يكون من الممكن للولايات المتحدة إلا أن تتفاوض فى نهاية المطاف بقصد الوصول الى حل وسط . وهو الأمر الذى يرشح المنطقة لسياسات إرتباط حقيقية . وفى حالتى كمبودشيا وشبه الجزيرة الكورية تبدو ثمة إمكانية غير ضئيلة لتحريك تسويات تنضوى تحت سياسات الارتباط من خلال تنازلات متبادلة بالالتقاء مع أية طفرة تحسن فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية فى مجالات أخرى للصراع الاقليمى .

وتبقى حالة التسوية فى أفريقيا الجنوبية : أى إستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب الدائرة بين جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية من ناحية وأنجولا بمساعدة كوبا من ناحية أخرى . وتمثل تلك الحالة نموذجا ساطعا لسياسات الارتباط ولكن هذه المرة بمبادرات أمريكية نشطة ، وربما أيضا تنازلات أمريكية أوفر من التنازلات السوفيتية .

ومهما كان من أمر التباين بين هذه الحالات كلها ، فإن الحقيقة الواضحة هى أن مشاركة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المباشرة أو غير المباشرة فى تحريك التسوية يكاد أن يكون شرطا جوهريا لنجاح الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية لانتهاء الصراع والوصول إلى صفقة مقبولة من الاطراف المعنية .

٢ - الميل لاستبعاد حركات التحرير والمنظمات المسلحة من المشاركة : كما اسلفنا القول نجد ان العديد من الصراعات الاقليمية هى تداخل معقد لحروب اهلية مع نضال من اجل التحرر من احتلال اجنبى ونزاعات اقليمية حول الحدود او التوازنات او مبادئ النظام الاقليمى ذاته ، وفى جميع الحالات التى تم فيها التحرك الدبلوماسى بغرض التسوية باستثناء حالة كوريا وحالة جزيرة قبرص توجد حركات مسلحة تحت مستوى الدولة ، كما نجد ممارسات امبريالية او احتلالية او تدخل اجنبى فعال بشكل او آخر . ومن الحالات الثماني الباقية تم تجاهل تلك الحركات المسلحة او منظمات التحرير بصورة تامة او شبه تامة فى سكانها .

فالمفاوضات حول افغانستان والتى دارت منذ عام ١٩٨٢ . تمت بمشاركة الحكومة الافغانية وباكستان والاتحاد السوفيتى بوساطة الأمم المتحدة وبدون اتصال مباشر بين الحكومتين الافغانية والباكستانية . ولم يشترك تحالف منظمات المجاهدين التى تكافح ضد الحكومة الافغانية والقوات السوفيتية منذ عام ١٩٧٩ فى أى مرحلة من مراحل هذه المفاوضات الا على نحو جانبي

العواصف التى كان يمكن أن تودى بها فى ظروف أخرى . وفى نفس الوقت ، فإن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لايملكان وسائل كافية للتأثير على مواقف الدول المتصارعة ، الأمر الذى يحد كثيرا من ربط تسوية صراعهما مع التوازنات العالمية . وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الصراع العراقى هو أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط الى حد ما فقط ، وأن الارتباط نفسه بعيد عن أن يكون بسيطا أو مباشرا .

وعلى العكس من النماذج السابقة نجد أن الصراعات الخمس الباقية ترتبط بقوة بحالة العلاقات الأمريكية - السوفيتية وان لم يكن بالضرورة بنفس الطريقة أو فى نفس الاتجاه . فمحاولات تسوية الصراع فى افغانستان ، وكمبودشيا ، وشبه الجزيرة الكورية ، وجنوب أفريقيا ، وأمريكا الوسطى هى نماذج لسياسات الارتباط ، بدرجات متفاوتة . فجميع هذه الصراعات كانت موضوعات لمبادرات سوفيتية لتسويتها إنطوت على تنازلات سوفيتية هامة . ولكن المقابل الذى طالبت به القيادة السوفيتية الجديدة ، وسياق التفاوض كان مختلفا من حالة لأخرى . فتكاد افغانستان تكون نموذجا لنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . حيث تمت المفاوضات بين السوفييت ومندوب الامين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى توقيع اتفاقية جنيف فى ابريل ١٩٨٨ بالرغم من إستنكاف الولايات المتحدة عن المشاركة أو تأييد هذه الجهود . ومع ذلك فقد أصر الاتحاد السوفيتى قبل التوقيع النهائى على ضمانات أمريكية للاتفاق . كما أعلن الاتحاد السوفيتى وقف سحب قواته من أفغانستان تبعا لاتفاقية جنيف فى اكتوبر عندما شعر بعدم جدية الولايات المتحدة فى الالتزام بتعهداتها كدولة ضامنة للاتفاقية فى اكتوبر بعد تعدد الاتهامات الرسمية السوفيتية بخرق الولايات المتحدة وباكستان لالتزاماتهم بعدم امداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة وبعد عدة إقتراحات من جانب وزير الخارجية السوفيتى بعقد لقاء بين الأطراف الاربعة على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الالتزامات التى إرتبطت بها هذه الأطراف ، وهكذا كانت مشاركة الولايات المتحدة جوهريه لعقد صفقة التسوية النهائية ولضمان إستمرار الالتزام السوفيتى بها .

أما فى حالة أمريكا الوسطى (نيكاراجوا على وجه الخصوص) فقد تتابعت التنازلات السوفيتية التى تمت فى صورة ضغوط ونصائح لحكومة الساندينستا . وبصفة خاصة فقد كانت المفاوضات المباشرة بين الحكومة ومتمردي الكونترا ثمرة مباشرة لهذه الضغوط . على أن التعتن الأمريكى واصرار الإدارة الأمريكية على اجهاض أى محاولة جادة لتسوية الصراع هناك يشير بوضوح إلى

وفي نفس الوقت فقد استبعدت المفاوضات الرسمية مشاركة حركة يونيتا (أو تحالف حركتي يونيتا وفنلا) التي تعمل للاطاحة بالحكومة في انجولا ، وذلك بالرغم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية النشطة التي تقدمها الولايات المتحدة لهذه الحركة . ولاشك ان التوصل الى اتفاق حول مستقبل حركة يونيتا يمثل احد المشكلات الرئيسية المرتبطة بضمانات امن انجولا بعد انسحاب القوات الكوبية . ومع ذلك فان الرفض الحازم من قبل حكومة انجولا للاعتراف او التعامل او السماح بمشاركة حركة يونيتا في الحكومة كان كافيا لاستبعادها من المشاركة في دبلوماسية التسوية التي تتم بين ممثلين لحكومات انجولا وكوبا من ناحية وحكومة جنوب افريقيا العنصرية بوساطة الولايات المتحدة من ناحية اخرى .

وفي تشاد ، ادى تحالف قوات جوكوني عويضي مع قوات حكومة حبري في المعارك العسكرية التي دارت حول فايالارجو وجومو والفيج وماتن السادة .. الخ الى انتهاء حركة التمرد التي قادها الاول .. ومع اعتراف ليبيا بحكومة حسين حبري في ابريل وقيامها باعتقال الشيخ ابن عمر الحليف الرئيسي الذي ظل يقاتل قوات حبري اصبحت المباحثات التي تدور بوساطة منظمة الوحدة خالية من اى تمثيل للمنظمات العسكرية المعارضة للحكومة التشادية القائمة .

اما في القرن الافريقي فيمكننا التمييز بين حالة الصراع الاثيوبي الصومالي ، وحالة ارتريا . ففي الحالة الاولى تجاهلت المفاوضات تماما حركات التمرد في جانبي الحدود . اى حركة تحرير الاوجادين وحركة تحرير الصومال ولم يأت اى ذكر لهما في المباحثات الاقليمية والدولية التي دارت حول تسوية هذا الصراع . اما في حالة ارتريا ، فان جهود التسوية لم تبدأ بعد بقوة دفع كافية ، غير ان اى جهد من هذا النوع لابد وان يشمل جبهة تحرير ارتريا بسبب عدم وجود دول يمكنها الحديث باسم هذه الجبهة او فرض اى حل يمكن التوصل اليه عليها .

وتبقى حالتان فقط من ثمانى الحالات التي توجد فيها حركات نضال مسلح واشتملتها الموجة الراهنة للتسوية هي التي شاركت فيها هذه الحركات بصورة مباشرة وغير مباشرة . ففي امريكا الوسطى ، قامت حكومة الساندينستا بالاقدام على تنازل جوهري يتمثل في التفاوض مباشرة مع حركة الكونترا ، حيث عقدت دورة المباحثات الاولى في يونيو ، وتلتها دورة مباحثات تالية في اكتوبر . وقد تمت هذه المباحثات بالرغم من ان صفقات التسوية التي عرضت من قبل مجموعة الكونتادورا لم تشر لحركة الكونترا بالاسم ، ولم تشارك هذه الحركة الاخيرة في دبلوماسية التسوية التي قادت في نهاية المطاف الى اتفاق ٧ اغسطس ١٩٨٧ ، وما أعقبها من

وغير رسمي . بل ان هذه المنظمات ذاتها قد قاطعت المفاوضات واصرت على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات السوفيتية من افغانستان . وبالتالي فقد رفضت هذه المنظمات الالتزام بنصوص الاتفاق ، واخذت في مهاجمة القوات السوفيتية المنسحبة من افغانستان اعرابا عن عدم الالتزام . واقرب ما ورد بنصوص الاتفاق فيما يتصل بصفة هذه المنظمات السياسية والدبلوماسية هو قيام كور ديفيز ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بقراءة اعلان خاص بتشكيل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية كبرى في كابول . ابان توقيع وزراء خارجية باكستان وافغانستان للوثائق الثلاث التي اشتمل عليها اتفاق جنيف .

وفي حالة صراع الخليج لم يرد اى شئ سواء في قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ او في اعلانات الدول بقبوله او في مؤتمر جنيف المعقود لتسوية الصراع بوساطة الأمم المتحدة بخصوص الحركات المسلحة في كل من العراق وايران . وبصفة خاصة فقد تم تجاهل حركة الاكراد المسلحة ، وكذلك حركة مجاهدي خلق الايرانية في دبلوماسية التسوية .

اما حالة كمبوتشيا فان مباحثات مؤتمر جاكارتا غير الرسمي قد تمت مقاطعته من قبل الخمير الحمر اكبر المنظمات العسكرية الكمبوتشية . ومثل الامير سيهانوك قوى المعارضة للقوات الفيتنامية في كمبوتشيا في الدورة الاولى (في يوليو) باسم قوى التحالف (بين المنظمات العسكرية الثلاث العاملة ضد القوات الفيتنامية) . ومع استقالة الامير سيهانوك من قيادة التحالف اصبحت العزلة السياسية للخمير الحمر كاملة . وتظل المشكلة السياسية التي تبحثها مختلف الاطراف هي كيفية تشكيل حكومة ائتلافية في كمبوتشيا لا تسمح بثقل كبير للخمير الحمر ، وخاصة ان الاطراف الخارجية الرئيسية بما فيها دول جنوب شرق اسيا (اسيان) وفرنسا والولايات المتحدة تجد مشكلة اخلاقية كبيرة في ادماج الخمير الحمر في المصالحة مع عجزها في نفس الوقت عن ايجاد صيغة سياسية تستطيع الصمود بدون هذه القوة العسكرية الاكبر داخل تحالف المعارضة الكمبوتشية .

وفي جنوب افريقيا لم تدخل سوابو الى النطاق الرسمي للمباحثات منذ البداية ، بما فيها الجولات التسع الاخيرة في لندن ونيويورك والقاهرة وبراغافيل منذ مايو ١٩٨٨ بالرغم من المنزلة الرسمية التي تحتلها سوابو كحركة تحرير لاقليم جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) في الأمم المتحدة والاعتراف بها من قبل المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الاقليم .. ويبدو استبعاد سوابو مثيرا للاستغراب لأن قضية استقلال ناميبيا تمثل حجر الزاوية في الجولات الرسمية للمباحثات .

دبلوماسية التسوية ، واصبح من المعترف به ان على هذه المنظمات ان تستمر في اداء هذا الدور حتى تسير دفة التسوية الى المرفأ الاخير . ويمكن القول بأن دور هذه المنظمات في دبلوماسية التسوية مباشر على نحو آخر . فتتم عملية التسوية في حالة كمبوتشيا من خلال منظمة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN وداخل قنواتها المؤسسية . اما في حالة امريكا الوسطى فان مجموعة الكونتادورا وهى منظمة اقليمية فرعية لدول معينة في امريكا الوسطى (المكسيك ، فنزويلا ، باناما وكولومبيا) تقوم بدور الوساطة وصياغة المبادرات الدبلوماسية لتحريك التسوية . وحتى الآن فان الصيغة التى تمت موافقة الاطراف المعنية مباشرة عليها برغم رفض الولايات المتحدة هى تلك التى طرحتها هذه المجموعة في اغسطس ١٩٨٧ . اما في حالات تشاد والقرن الافريقى (الصراع الاثيوبى - الصومالى تحديدا) فان منظمة الوحدة الافريقية تلعب الدور الاساسى فى الوساطة من خلال لجان خاصة تشمل رؤساء لدول افريقية وزدء خارجية .

وحتى في الحالات التى لم تسفر فيها عروض الوساطة ومبادرات منظمات اقليمية ، او منظمات اقليمية فرعية عن نجاح دبلوماسى مباشر ، فان نشاط هذه المنظمات الدبلوماسى او الاعتبارات السياسية الاقليمية التى استقرت عليها قد مثلت خلفية هامة للنجاح في كسر الجمود والانطلاق نحو التسوية . ففي حالة الصراع العراقى - الايرانى فشلت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى ، والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجى في اقناع ايران بقبول وقف اطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض . غير ان الكثافة غير العادية لهذا النشاط الدبلوماسى كان عاملا هاما في اقناع ايران بأن استمرار الحرب يكلفها عزلة اقليمية شاملة وهزائم دبلوماسية متواصلة وخسائر سياسية لها اثر ملموس في الترتيبات الاقليمية . وكذلك فعل الرغم من غياب اى دور اقليمى بارز في تكثيف الصراع في قبرص ، فان الاعتبارات التى وصفتها الجماعة الاقتصادية الاوروبية لعضويتها والاشتراك فيها كان دافعا هاما لتركيا لتحريك التسوية في جزيرة قبرص بين الطائفة التركية والطائفة اليونانية ، بما في ذلك التعامل مع ضرورة سحب القوات التركية من قبرص - واخيرا ، فانه على الرغم من غياب التنظيم الاقليمى في محادثات تسوية مشكلة ناميبيا والصراع الدائر بين انجولا وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية ، فان لمجموعة دول المواجهة دورا بارزا غير مباشر في دفع الولايات المتحدة للمبادرة الدبلوماسية النشطة والجادة لانهاء اختلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا مع تحقيق نصر سياسى في نفس الوقت بغرض انسحاب القوات الكوبية من انجولا .. وكذلك فان جهود تسوية الصراع

صياغات ومشروعات لتسوية الحرب الاهلية وحرب التدخل الامريكى ضد نيكاراغوا . اما الحالة الثانية فهى حالة الصحراء الغربية . فنتيجة لاكتساب منظمة البوليساريو لطابع شبه رسمى باعتراف منظمة الوحدة الافريقية بها وضمها كعضو عامل فيها فقد كان من المحتم ان تشارك البوليساريو في دبلوماسية التسوية على نحو غير مباشر نتيجة اصرار المغرب على عدم الاعتراف او التفاوض معها . وقد تمت هذه المشاركة عبر وساطة الأمم المتحدة ، وقبلت البوليساريو خطة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء بتحفظات معينة . ومع ذلك ، فانه مما يقلل من اهمية هذه المشاركة وما قد يتمخض عنها من نتائج سياسية ان مجرد قبول الجزائر (هذه الخطة او تحويلها الجذرى لسياساتها تجاه المغرب ، والمغرب العربى الكبير كان كافيا لاجبار البوليساريو على التماشى مع الخطة بالرغم من تعارضها الواضح مع مصالح البوليساريو .

٣ - المشاركة البارزة للقوى الاقليمية في دبلوماسية التسوية :

ومن ابرز ملامح الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية المشاركة النشطة للقوى الاقليمية في دبلوماسية التسوية . ولا توجد غير حالة شبه الجزيرة الكورية لا تنطبق عليها هذه القاعدة . اما الحالات التسع الباقية فقد لعبت قوى اقليمية دورا بارزا في تحريك عجلة التسوية .

وتتخذ مشاركة القوى الاقليمية اشكالا شتى ، بعضها يتمثل في قيام دول منفردة بالوساطة بين الاطراف المنخرطة مباشرة في الصراع ، وبعضها الآخر يرتبط بدولة او مجموعة من الدول تمثل جبهات متقدمة تتأثر وتؤثر في مسار الصراع ، وبالتالي بالتسوية ، واخيرا فان غالبية الحالات تشهد عروضاً بالوساطة او قرارات او مبادرات تسوية تتم داخل منظمات اقليمية واسعة او ضيقة وتعتبر الاشكال الاخيرة هى اكثر الحالات شيوعا .

ففى حالة افغانستان لم تتدخل اية منظمة اقليمية في جهود التسوية ، وجاءت دبلوماسية التسوية لصفقة بين باكستان وافغانستان . فعلى الرغم من ان باكستان هى الملجأ الذى تستخدمه التنظيمات الافغانية الجهادية ، الا انها ليست طرفا رسميا في الحرب الدائرة في هذا البلد . وبالتالي يأتى دورها المميز في دبلوماسية التسوية - شكلا على الاقل - باعتباره دورا مستقلا لطرف اقليمى له تأثير واضح على مجرى الصراع . الامر الذى اهله للاضطلاع بجزء هام من مسئوليات التسوية .

وفي حالات كمبوتشيا والقرن الافريقى وتشاد وامريكا الوسطى لعبت منظمات اقليمية دورا جوهريا في

ساندت جهود الأمين العام وبالتالي عززت قوته المادية والمعنوية ، او كانت عازقة عن التدخل المباشر في صنع التسويات وبالتالي نظرت للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة بديلة لتدخلها المباشر . والواقع هو ان الدور المجدد للأمين العام والامم المتحدة يعود بصورة رئيسى الى تحول جوهرى في الموقف السوفيتى في اتجاه الاستعانة بالامم المتحدة في ترتيب الجهود الدبلوماسية الرامية لتطبيق النظرة السوفيتية الجديدة حول السلام العالمى . وفى المقابل ، فان الولايات المتحدة لم تلجأ للأمم المتحدة الا على نحو هامشى بقصد احتساب الفضل كله لدبلوماسيتها (حالة مفاوضات ناميبيا وافريقيا الجنوبية) او حيثما لم تتوفر لها قناة مباشرة للتأثير على المواقف التفاوضية للطرف المشتبكة مباشرة في الصراع (حالة الصراع والتسوية الجارية حاليا بين العراق وايران) . وكانت كفاءة وديناميكية الأمين العام عاملا هاما ومساعدة لهذا الشرط الجديد المتمثل في السياسة السوفيتية الجديدة .

ثانيا : الجدارة الموضوعية للتسويات الاقليمية الراهنة :
نعنى بالجدارة الموضوعية هنا المدى الذى تمثل صيغة او مضمون التسوية ذاتها اساسا للقبول المتبادل بالتسوية واستقرارها . فكثيرا ما يكون لدى الاطراف المعنية فيه صادقة في ازاء النزاعات وانتهاج طريق الحل السلمى للخلافات ، ومع ذلك لا يتمكنون من ذلك بسبب صعوبة الفصل في المنازعات ذاتها من حيث المضمون . وتختلف التسويات من حيث صيغتها ومضمونها تبعا لهذا المعيار . اى الجدارة الموضوعية وقدرتها على حل موضوعات الخلاف او النزاع . والاصل في الجدارة الموضوعية هو ان يتم تغطية الموضوعات الرئيسية مثار النزاع دون ترك اى منها على درجة من الاهمية بدون حل بحيث تؤلب الاطراف على استئناف الصراع حول الموضوعات المتروكة بوسائل عنيفة . على ان التغطية الشاملة لكل موضوعات النزاع او جلها ليس الا شرطا واحدا للجدارة الموضوعية لصيغة التسوية . اذ يعزز هذه الجدارة ايضا ان يتم تناول الموضوعات مثار النزاع وفقا لاهميتها والتحرك من قلب مسائل النزاع الى هوامشه . ويضاف الى ذلك انسجام وبساطة المبادئ التى تقوم عليها التسوية لموضوعات الصراع . وتؤدى هذه الجوانب كلها الى التمييز بين صياغات التسوية تبعا لدرجة تكاملتها وشمولها .

فهناك صياغات للتسوية تقوم على تكامل موضوعاتها ، وصياغات اخرى تقوم على تحطيم هذا التكامل ، ومعالجة كل موضوع على حدة من الناحية الزمنية . وفى الحالة الأخيرة ، فإن الموضوعات مثار النزاع لا تتحطم حدتها فقط ، بل تفقد التسوية شمولها وتقتصر عن تغطية جوانب الصراع المختلفة مما يبقى موضوعات عديدة ماثرا لنزاعات جديدة .

حول الصحراء الغربية لم تتم من خلال منظمة اقليمية ، ولكن العملية النشطة لبناء رابطة اقليمية فرعية هى المغرب العربى الكبير منذ عام ١٩٨٧ قد ارسيت مجموعة من الاعتبارات كان لابد وان تدفع نحو تسوية هذا الصراع .

وتشير الملحوظة الاخيرة الى حقيقة ان دور الروابط والتنظيمات الاقليمية قد لا يكون محددا في مبادرات محددة او اشكال مؤسسية مميزة تلفت انتباه الرأى العام العالمى ، وانما قد يتم من خلال عشرات من المبادرات الصغيرة وكثيرة من اللقاءات على مستويات مختلفة تمثل في نهاية المطاف ما يمكن تسميته بالنسيج الدبلوماسى للتنظيم الاقليمى . ومن هذا المنظور ، فان حل النزاعات وتطور الترتيبات الاقليمية (سواء كانت منظمات او روابط او مجرد تجمع له صفة وطيدة) هى عمليتان مترابطتان على نحو جدلى ، بحيث ان استبعاد الواحدة يجر الى استبعاد الاخرى ، والعكس .

٤ - انبعاث دور الامم المتحدة في تسوية النزاعات :

والسمة الاخيرة المميزة لجانب المشاركة في تسوية النزاعات الاقليمية في الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ هى انبعاث دور الامم المتحدة بعد فترة شلل وقشل طويلة في المشاركة الايجابية والقيام بدورها المفوض لها بحكم الميثاق في حل النزاعات التى تهدد السلم والامن الدوليين . وقد شاركت الامم المتحدة في جهود تسوية النزاعات في افغانستان ، ومنطقة الخليج والصحراء الغربية وقبرص بصورة مباشرة . اذ كانت الامانة العامة والأمين العام وممثلوه يقومون بدور مباشر في الدفع نحو التفاوض ، وتقديم الاطار المؤسسى ، وصياغة المبادرات الدبلوماسية واعداد المقترحات والتفاوض الفعلى والوساطة بين الاطراف المعنية مباشرة ، هذا الى جانب اعداد مشروعات القرارات التى تتخذ في الجمعية العامة ومجلس الامن بصدد هذه التسويات .

اما في حالات كمبوتشيا وجنوب افريقيا فان دور الامم المتحدة غالبا ما سيقصر على المشروع النهائى للاتفاق وقيام قوات حفظ سلام بدور ما في ضمان الامن المتبادل وترتيبات انسحاب القوات ، وهى ما ستتقضى قرارات من مجلس الامن تنطوى على اختفاء مشروعية دولية على التسويات التى تمت بجهود اطراف دولية واقليمية في المقام الاول .

وقد انخرطت الادبيات الصحفية والاكاديمية في مناقشة مصدر انبعاث دور الامم المتحدة في حل المنازعات الاقليمية . فهناك قسم من هذه الادبيات يغزو هذا الانبعاث الى نشاط وديناميكية وخيال الأمين العام نفسه والكفاءة الدبلوماسية لمساعدته . على حين ان قسما آخر ينسب هذه الظاهرة الى ارادة القوى الكبرى التى اما

التغيير الاجتماعي والحق في التنمية واخيرا الترتيبات الإقليمية بين الدول . وإلى جانب ذلك ، فإن التسويات التي تقوم على مجموعة من الاجراءات الشكلية عادة ما تتناول قضيتي الأمن (بما فيها من ترتيبات واعادة توزيع للقوى العسكرية) وترتيبات التمثيل السياسي (سواء من حيث اهلية التفاوض او لدى خلق حكومة تتفق مع حق تقرير المصير) .

ومع ذلك ، فإن كلا من هذه المجالات الموضوعية تكتسب طبيعة مميزة في كل صراع على حدة . فليس من المعقول مثلا لدى تشخيص تدخل اجنبي ما ان نساوى بين تدخل قوى كبرى من خارج الاقليم كلفة وبين تدخل دولة متخلفة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تتجاور معها جغرافيا حتى لو كانت الاداة العسكرية قد استخدمت . كما أنه ليس من المقبول ان نساوى بين تدخل اجنبي لحماية دولة ضعيفة من عدوان دولة قوية ، وبين تدخل آخر يرمى الى عكس ذلك . وفي السياق نفسه ، فإن المطالب التي ترفع بحق تقرير المصير من قبل حركات سياسية في العالم الثالث في مواجهة دولة من دول هذا العالم تشترك معها في الثقافة والبناء الاجتماعي او الميراث السياسي التاريخي المشترك تختلف اختلافا بينيا عن هذه المطالب المرفوعة في وجه دولة اجنبية قوية ذات ميراث توسعي او امبريالي . وينطلق الأمر ذاته على جميع المجالات الموضوعية الأخرى . إذ ان تعقد النسيج الاجتماعي والسياسي للعالم الثالث ينعكس بالضرورة على تعقد الصراعات الدائرة فيه ، واكتساب كل منها طبيعة مستقلة موضوعيا .

وإضافة لذلك ، فإنه يندر ان نجد صراعا من الصراعات الدائرة يخلو من هذا التداخل الغريب بين الموضوعات ، بل وحتى مستويات العلاقات الدولية والمحلية والاقليمية . فغالبية تلك الصراعات اهلية واقليمية ودولية في آن واحد ، كما انها تشتمل على موضوعين او اكثر من الموضوعات التي سلف ذكرها . فالصراع في افغانستان ينطوي على موضوعات تتصل بالتدخل الاجنبي ، والصفة التمثيلية للحكومة والتغيير الاجتماعي في آن واحد . أما الصراع في كمبودشيا فإنه يشتمل على قضايا التدخل الاجنبي وتمثيلية الحكومة مع وضع خاص لقضية التغيير الاجتماعي والسياسي يرتبط بتاريخ المذابح المروعة التي قامت بها حكومة الخمير الحمر ضد شعبها بالذات خلال الفترة القصيرة التي حكمت فيها هذه الحكومة . أما في القرن الأفريقي فإن حق المصير في ظروف خاصة للغاية يرتبط بالمنازعات حول الترتيبات الجغرافية السياسية . وفي حالة تشاد تتور مشكلتا التدخل الاجنبي وتمثيلية الحكومة مع نزاع اقليمي مميز في مرحلة أولى . وفي مرحلة تالية انسحبت قضية التمثيل مع تصفية المعارضة المسلحة للحكومة من

والواقع ان رصد جهود التسوية السلمية الراهنة يعطى انطبعا قويا بأن ثمة فجوة كبيرة بين الرغبة في انتهاء الصراعات ووضع حد للحروب القائمة او الجمود الممتد للصراعات من ناحية والقدرة على حلها بجدارية من ناحية أخرى . وينتهي ذلك الى ظاهرة مميزة وهو الاستقالة غير العادية للتفاوض وللجهود الدبلوماسية قبل ان تنتهي الى مجرد النجاح في تحريك المياه الأسنة والخروج باتفاق مبدئي على مجموعة افكار تصلح لاستئناف التفاوض الجاد حول الموضوعات المضمونية والاجرائية . فالمفاوضات حول افغانستان بدأت بمشاركة الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٨٢ ولم تنته الى عقد اتفاقية جنيف إلا في عام ١٩٨٨ وكذلك فإن الوساطة النشطة للولايات المتحدة بين جنوب افريقيا العنصرية وانجولا بدأت في نفس الوقت ولم تنته بعد الى عقد اتفاق نهائي حتى بداية ديسمبر ١٩٨٨ اما في امريكا الوسطى فقد بدأت الجهود الدبلوماسية من قبل دول امريكا الوسطى فرادى ومجموعة الكونتادورا في عام ١٩٨٢ وبدا انها تشرف على نجاح في صياغة تسوية عدة مرات منذ ذلك الوقت دون ان ينكسر جمود الموقف حقا حتى الآن . اما في حالة منطقة الخليج فإن عشرات من المبادرات الدبلوماسية من قبل دول فرادى ومجموعات ومنظمات اقليمية قد فشلت ، وحتى بعد ان قبلت ايران الجلوس على مائدة المفاوضات في جنيف فإن احدا لا يتوقع ان تسفر عن نتائج سريعة . ويرتب الأمين العام للأمم المتحدة نفسه على مفاوضات طويلة وصعبة تحت اشرافه مباشرة . ولا زالت عملية التسوية في مراحلها المبكرة منذ بداية الصيف في حالة كمبودشيا وتشاد والقرن الأفريقي وقبرص . كما ان المباحثات الدبلوماسية قد تستمر لفترة حتى بعد التوصل الى اتفاق مبدئي حول الترتيبات الاجرائية لعقد استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية . ومن بين تلك الصراعات العشرة لا يوجد حتى الآن اتفاق امامي حول المبادئ الا في ثلاثة منها وهي حالات افغانستان وجنوب افريقيا والصحراء الغربية .

والواقع انه لا يمكن حصر انماط الصراعات والتسوية في تصنيف بسيط تبعا للموضوعات مثار الصراع بسبب التنوع الشديد في هذه الموضوعات وفي الكيفية العملية التي تطرح بها في هذه المنطقة او تلك او هذا البلد او ذاك . ومن هنا فإن كل عمل من اعمال التسوية هو جهد فريد من زاويتي الشكل والموضوع . ولذلك فإن الباحث قد يضطر في نهاية المطاف ان يقوم بتقدير مستقل للجدوى الموضوعية لكل تسوية او جهد محدد لتسوية صراع بعينه . واذا جاز لنا ان نحيل الموضوعات مثار الصراع في العالم الثالث الى تصنيف معين فإننا نلاحظ ان ثمة اربعة مجالات لهذه الموضوعات وهي التدخل الاجنبي وحق تقرير المصير ، عدم تمثيلية الحكومات ،

الناحية العملية وتبقى قضية النزاع حول اقليم أوزو . وهكذا .

وإذا كان من الصعب ان نتناول موضوعات الصراع بأى تصنيف مقبول ، فإن من اللازم مع ذلك ان نميز بين التسويات التى تمت بالفعل تبعا لدرجة تغطيتها لموضوعات النزاع وتكاملتها واستراتيجية حلها . ويمكننا هنا ان نقترح تمييزا بسيطا بين تسويات ناقصة ، واخرى مكتملة . وتكون التسوية ناقصة اذا قصرت عن تغطية جميع الموضوعات الجوهرية موضع النزاع وتركت بعضها دون حل ، او اذا قامت على تحطيم زمنى لوحدة الموضوعات بحيث تحل موضوعات معينة فى مرحلة ثم نترك موضوعات اخرى للحل فى مرحلة تالية دون اى ضمان لذلك . أما التسوية المكتملة فهى تلك التى تغطى جميع الموضوعات بصورة مترابطة .

والواقع انه من وجهة النظر هذه ، فإن معظم جهود التسوية الاقليمية التى تجرى منذ عام ١٩٨٦ قد استقرت على تسويات ناقصة ، الى حد كبير . وإذا كانت ثمة سمة مميزة لجميع هذه التسويات فهو تركيزها على الترتيبات العسكرية التى تعطى فرصة كبيرة لازاحة حكومات راديكالية موالية للسوفييت دون الوصول الى مبادئ مستقرة بصدد قواعد مشروعية مقبولة للحكم او للترتيبات الاقليمية بين الدول او عملية اعادة توحيد بلدان مزقتها حروب اهلية طويلة .

فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان هى فى جوهر الامر صفقة تبادل بين انسحاب القوات السوفيتية من ناحية وكف الولايات المتحدة وباكستان عن تقديم المساعدات العسكرية لمنظمات المجاهدين ، من ناحية اخرى . والواقع ان جوهر القضية الافغانية هو تشكيل حكومة تمثيلية لم يكن موضع اتفاق - كما ان طبيعة هذه الحكومة ومبادئ تشكيلها والاجراءات الضرورية لتكوينها لم تكن ايضا موضع اتفاق لا فقط بين الحكومة والمجاهدين ، بل ايضا بين منظمات المجاهدين انفسهم . فقد قدمت حكومة بابرار كارمال وحكومة نجيب الله اقتراحات رفضتها منظمات المجاهدين وباكستان . على حين ان منظمات المجاهدين - او بالأحرى تحالفهم - كانت قد قدمت مشروعا لحكومة انتقالية تسبق توقيع معاهدة جنيف رفضتها الحكومة الافغانية ولم يسع الاتحاد السوفيتى قبولها . وبالتالي لم يكن من الممكن امام ممثل الأمم المتحدة الذى قام على الاشراف على عملية التسوية سوى ان يقوم بقراءة بيان عن الحكومة التمثيلية له طابع مجرد وغير متفق عليه . وإذا كان من المعروف والمتفق عليه ان موازين القوى العسكرية بين الجيش الحكومى من ناحية وقوات المجاهدين من ناحية اخرى سوف يتقلب بشدة لصالح الاخيرة بعد الانسحاب السوفيتى فإن من المتوقع ان تنجح قوات المجاهدين فى

ازاحة الحكومة الحالية بالقوة المسلحة ، الأمر الذى قد يستغرق بعض الوقت بعد اتمام الانسحاب السوفيتى . ومن هنا يمكننا ان نؤكد ان توقيع معاهدة جنيف لا يعنى وقف الحرب الأهلية - وكذلك ، فإن الخلافات بين منظمات المجاهدين انفسهم والتناقضات الاجتماعية الشديدة التى قادت الى الحرب الأهلية اصلا قد تنتهى الى فترة طويلة نسبيا من عدم الاستقرار السياسى . وإذا لم يكن ثمة اتفاق على مبادئ تشكيل حكومة ، شرعية وتمثيلية فإن القوة وحدها سوف تحسم الموقف .

ويمكننا ان نرى بوضوح ايضا ان التسوية الجارية حاليا فى الجنوب الأفريقى تنطوى على اضعاف شديد وحتمى للحكومة الراديكالية فى انجولا وقد تنتهى على المدى المتوسط والبعيد الى ازاحتها وتشديد قبضة جنوب افريقيا على المنطقة بعد تصفية الأساس العسكرى للنفوذ السوفيتى والكوبى . وهنا ايضا نجد ان مضمون التسوية فى الأمد البعيد هو تصفية النفوذ السوفيتى وازاحة حكومة او حكومات راديكالية موالية للسوفييت وضمان ذلك عن طريق الترتيبات العسكرية المادية . فالتفاوض حول تلك الترتيبات قد شغل هذا الحيز الزمنى الطويل نتيجة وعى حكومة انجولا وكوبا بأن هذا هو المقصد الجوهري للولايات المتحدة وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . ولذلك ، فإن الحكومتين الانجولية والكوبية قد تفاوضتا باستبسال للحصول على ضمانات أمن كافية ضد التدخل العسكرى لجنوب افريقيا المباشر وغير المباشر (أى عن طريق تعزيز القوة العسكرية لليونيتا) بعد الانسحاب الكوبى ، واطالة الجدول الزمنى لانسحاب كوبا من انجولا بهدف تمكين الحكومة من دعم قواتها وتحديثها وتدريبها للتصدى وحدها لاحتمالات عدوان جنوب افريقيا المباشر وغير المباشر .. ومهما كان من امر النتائج المحتملة للمفاوضات فى صياغتها النهائية فإن الافتراض الذى تعمل على اساسه الدبلوماسية الأمريكية هو ان يحدد انسحاب القوات الكوبية سوف يفضى أجلا او عاجلا الى ظروف تمكن جنوب افريقيا من السيطرة العسكرية على المنطقة كلها واسقاط الحكومات الراديكالية لا فقط فى أنجولا ، بل وايضا فى موزمبيق وربما ايضا فى زامبيا وزيمبابوى او على الأقل ابتزازها عسكريا وفرض الشروط على تكوينها وسياساتها . والواقع ان الأمر نفسه صحيح فيما يتصل بالتسوية الجارية التفاوض بشأنها فى كمبوتشيا .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يدرك تماما ان قيامه بدور اكبر فى التوازنات السياسية فى آسيا يحتم تخليه عن الجزء الأكبر من نفوذه فى فيتنام وكمبوتشيا . وقد كانت مبادرة جورباتشوف الخاصة بآسيا تعبيرا عن هذا الوعى . إذ عرض جورباتشوف فى هذه المبادرة التخلي عن الوجود البحرى السوفيتى فى خليج كام آران فى فيتنام

ساحات للمواجهة بين الشرق والغرب بصورة سافرة ،
وهي أيضا تلك التي تحركت فيها التسوية السياسية
لعملية اسرع من غيرها الى حد ما .

فحالة العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية
هي أيضا نموذجا للاستقطاب بين الشرق والغرب أو
الاتحاد السوفيتي (والصين في هذه الحالة أيضا) من
ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى لما يربو على
خمس وثلاثين عاما . ومع ذلك ، فإن ما يجري منذ بداية
الصيف ليس في واقع الأمر محاولة لتسوية الصراع .
ولكنه يمكن ان يعتبر أيضا محاولة لانهاء الحرب وبداية
مرحلة جديدة من علاقات التعايش النشط . ولا نجد
بالطبع في هذه الحالة اية محاولة لازاحة السلطة
الراديكالية الموالية للسوفييت في كوريا الشمالية . ولكن
من المؤكد ان هناك قدرا من الامل في دفع حركة انفراج
وانفتاح داخلي وخارجي في هذا البلد يجعلها اقل تناقضا
وصداما مع المصالح الامنية والسياسية للغرب في آسيا .

وقد ارسل المسئولون في كوريا الشمالية عددا من
الاشارات للاعراب عن نيتهم في إحداث تغييرات كبيرة
تقلل من عزلتها وتنمي علاقاتها مع الدول الرأسمالية .
وتتم هذه التغييرات ببطء استجابة للتحول الحادث في
كل من الصين والاتحاد السوفيتي وكثيرة لحل مشكلة
الخلافة السياسية باستقرار التوافق على كيم يونج ابن
كيم ايل سونج كسكرتير عام لحزب العمل وهو يعتبر من
المجددين . وفي هذا السياق لا يمكن استبعاد أهمية
وجدية الاتصالات الأخيرة التي تمت في شهر يوليو بين
كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وانعكاساتها طويلة المدى
على تطبيع العلاقات بين الدولتين وانهاء حالة الحرب
بينهما . وعلى الرغم من عدم قبول كل من الدولتين
للمبادرات التي اعلنتها الدولة الأخرى وفشل فكرة عقد
لقاء بين البرلمانين منهما فإن هناك اصرارا واضحا على
استمرار الاتصالات ، التي قد تسفر في النهاية عن هذه
النتيجة .

وهناك خمسة صراعات أخرى تجري جهودا دولية أو
اقليمية لتسويتها . وثمة ثلاثة من هذه الصراعات تقوم
بين دول متجاورة وهي العراق وايران ، والصومال
واثيوبيا ، وتشاد وليبيا . وجوهر هذه الصراعات ينطوي
على جانبين : المطالب الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية بما يشمل ضمانات للأمن . ولا توجد وثيقة
تحدد المبادئ العامة للتسوية الا في حالة الحرب
العراقية الايرانية . وهي تتمثل في القرار ٥٩٨ لمجلس
الأمن . ولاشك ان هذه الوثيقة اذا عدت صيغة للتسوية
تتسم بالشمول والتكامل . ومع ذلك فإن الجوانب
الاجرائية لا تقل أهمية عن الاعلان العام الغامض
للمبادئ . وتسعى المفاوضات التي تتم بصورة غير
مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع هذا القرار

وتخفيض عمليات نشر القوات الجوية والبحرية في شتى
انحاء شمال شرق آسيا في مقابل تخلي الولايات المتحدة
عن قواعدها العسكرية في الفلبين . وحيث ان موازين
القوى الحاكمة للمنطقة بصورة عامة لاتميل لصالح الدول
الحليفة للاتحاد السوفيتي ، فإن مجرد سحب القوات
السوفيتية من المنطقة - مهما كان المقابل الذي يتوقعه
السوفييت - ينطوي بالضرورة على تقنين للسيطرة العامة
للدول الحليفة للغرب وبخاصة تلك التي تجمعت تحت اسم
رابطة الآسيان ASEAN . وفي حالة كمبودشيا فإن من
المستقر عليه ان القوات الفيتنامية سوف تنسحب من
كمبودشيا . ولكن الخلاف لايزال قائما حول ما اذا كانت
الحكومة الحالية التي يرأسها هتي سن يجب تنحيتها قبل
الانتخابات العامة التي تتم تحت اشراف حكومة ائتلاف
من المنظمات العسكرية المعارضة الثلاث بالاضافة الى
الموالين لفيتنام ، ام انها ستنتحي بعد هذه الانتخابات .
والواقع ان جوهر قضية كمبودشيا كما تبدو في دبلوماسية
التسوية هي الى اى حد يجب السماح للخمير الحمر
المتهمين بالابادة الجماعية خلال فترة حكمهم من عام
١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ بالعودة الى السلطة ، باعتبارهم اكبر
قوة عسكرية في كمبودشيا . اى ان جوهر الخلاف هو الى
اى حد يجب ان تكون حكومة كمبودشيا تعبيرا عن النفوذ
الصيني في مقابل النفوذ الغربي ، بما ينطوي عليه ذلك
من آثار داخلية وخارجية .

أما في حالة نيكاراغوا فإن مشروع السلام المبرم في
اغسطس ١٩٨٧ يمثل صيغة تسوية متوازنة وكاملة الى
حد بعيد . وجوهر هذا المشروع هو ضمان امن نيكاراغوا
ضد الاعتداءات الأمريكية غير المباشرة والتي تستخدم
منظمة الكونترا في مقابل ضمان التحويل الديمقراطي في
نيكاراجوا في اتجاه حكومة تمثيلية . غير ان رفض
الولايات المتحدة لهذا المشروع ينطوي على اصرارها على
اسقاط حكومة نيكاراغوا (الساندنيسا) الراديكالية ،
وعدم قبولها لاي تسوية لاتتضمن هذه النتيجة . والواقع
ان اية محاولة لانهاء الحرب الأهلية تؤدي الى خلع
الساندنيسا من السلطة في نيكاراغوا سوف تقود حتما
الى تفسخ المجتمع والمزيد من عدم الاستقرار . فمحاولة
فرض سلطة الكونترا تتناقض مع الحقائق الداخلية في
نيكاراجوا والحقائق الإقليمية لأمريكا الوسطى ، وخاصة
اجماع دول أمريكا الوسطى على نبذ التدخل العسكري
الأجنبي في اشارة واضحة لسياسة نزع استقرار
نيكاراجوا التي تتبعها الولايات المتحدة ، اى ان مشروع
اغسطس ١٩٨٧ قد عالج القضايا المثارة في الحرب
الأهلية في نيكاراغوا معالجة شاملة ومتراصة ولكن هذا
المشروع نفسه لايجد طريقه الى التطبيق بسبب المعارضة
الأمريكية التي لاتقبل التوازن في هذا المشروع .
والواقع ان الصراعات الأربعة السابقة هي التي تمثل

ثالثا : انفاذ التسويات الاقليمية :

يقصد بانفاذ التسويات بالمعنى القانونى تنفيذ التعهدات التى ينتهى اليها اتفاق دولى . على أننا نستخدم المصطلح هنا بدلالة سياسية . أشمل . فانفاذ التسوية تعبير يحيط بمعنى تقريب الأطراف المتخلفة فى صراع اقليمى من منطقة للتنازلات المتبادلة تصلح أساسا لتفاوض جاد ، وتكليف الظروف المادية بما فيها المشروعية الدولية بحيث تدفع هذه الأطراف لعقد اتفاق ، وأخيرا وضع ضمانات كافية لاقدام الأطراف على تنفيذ تعهداتها تبعا للاتفاق المبعود بينهما .

وإذا حكمنا بما تم إنجازه حتى الآن على طريق التسويات الاقليمية للصراعات العشرة التى ذكرناها سلفا . فإنه يمكننا إستخلاص ستة مقتربات لانفاذ هذه التسويات : ثلاثة منها تقوم على التكيف المادى : أى السياسى والعسكرى للصراعات ، وثلاثة أخرى تقوم على مناهج وأدوات لاشتقاق أو اختفاء المشروعية الدولية على الاتفاقات المعقودة أو التى بسبيلها الى العقد .

وسوف نتحدث بإيجاز عن كل من هذه المقتربات تبعا لأهميتها كما تظهر من دبلوماسية التسويات الاقليمية ١ - مقرب موازين القوى (العسكرية) :

يمكن القول أن جميع الصراعات الاقليمية النشطة قد وضعت على قائمة الدبلوماسية الدولية بغرض التسوية فى ظروف تميزت بتحولات ملموسة فى موازين القوى العسكرية ، ولم يكف الأطراف عن محاولة تحسين هذه الموازين لصالحهم حتى اللحظة الأخيرة من المفاوضات . ويمكننا أن نستخلص هذا الاتجاه من سبعة الصراعات الاقليمية النشطة فى القائمة التى اخترناها للتحليل . وأبرز نموذج لهذا المقرب هو حالة التسوية الجارية فى أفريقيا الجنوبية . فحتى ربيع عام ١٩٨٨ كان جنوب أفريقيا للقوات الكوبية فى أنجولا منخفضا . فقد اعتقدت أنها أمام قوة متوسطة التدريب والتسليح ويمكن التعامل معها باستخفاف . وقد تغير هذا التقدير جذريا بعد أن انتصر الكوبيون عليهم فى المعركة الكبيرة التى استهدفت السيطرة على سد كالويكا الذى يتم امداد ناميبيا عن طريقه بالمياه - فى يونيو . وأصبح من الممكن نتيجة لتحريك القوات الكوبية بالقرب من الحدود مع ناميبيا دك مواقع قوات جنوب افريقيا فى ناميبيا مباشرة . وقد تمكنت القوات الكوبية كذلك من موازنة قوة الطيران الخاصة بجنوب أفريقيا ببناء عدد من المطارات الحديثة واستخدام طائرات الميج الأحدث فى الترسانة السوفياتية . كما انتهت كوبا التفوق الجوى لجنوب أفريقيا بإستخدام الصواريخ المضادة للطائرات . وهكذا لم يعد من الممكن فقط الدفاع بفعالية عن الحدود الشرقية الجنوبية لأنجولا بل وتهديد جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا . وقد كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع

موضع التنفيذ من خلال التوصل الى اتفاق حول الاجراءات . وإذا اخذنا بالمداولات التى تمت حتى الآن فى جنيف ونيويورك فإن الانطباع الذى قد يصل اليه الباحث هو أن فلسفة التفاوض الراهنة قد لا تنتهى الى اتفاق له جدارة موضوعية عالية . إذ تتركز المفاوضات على توزيع قيم ثمينة لكل من الطرفين تبعا لقاعدة اللعبة الصفرية . أى أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر . وبسبب التوازن الحرج والدقيق بين الدولتين ، فإن أى خسارة لأى طرف قد تؤلب لديه عوامل الرغبة فى استعادتها فى فترة لاحقة . ويثور هذا الانطباع بصفة خاصة فى المجال الاقليمى وتحديد التفاوض حول الحدود بين الدولتين بعد الغاء العراق لاتفاقية ١٩٧٥ ومطالبتها بالسيادة الكاملة على شط العرب .

أما فى حالتى الصراع بين ليبيا وتشاد وبين الصومال واثيوبيا فإن المطالب الاقليمية قد لا يمكن تسويتها بدون الاختكام الى القانون الدولى المستقر . ففى حالة الصراع بين الصومال واثيوبيا المبدأ المتفق عليه داخل منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولى هو بقاء الحدود على ماهى عليه (دون تغيير) أى تخلى الصومال عن مطالبها الاقليمية فى الأوجادين . أما فى حالة الصراع بين تشاد وليبيا خاصة دول السيادة على أوزو فإن الأمر يتطلب تحكما دوليا . ومع ذلك ، فإن لب التسوية التى تتمتع بجدارة حقيقية يكمن فى محاولة إيجاد حل يحقق رضا الطرفين . وقد يتحقق ذلك من خلال التوظيف المشترك للأقاليم المتنازع عليها - وربما أيضا تطبيق فكرة الحدود المفتوحة ، عوضا عن النزاع الذى لاينتهى حول أحقية السيادة القطعية .

والى جانب الصراعات الاقليمية الثلاثة السابقة . فهناك صراعات يدوران حول توحيد أو تجزئة الدولة فى كل من الصحراء الغربية وقبرص . وقد تحرك هذان الصراعات نحو التسوية بفضل جهود الأمم المتحدة . ففى حالة الصحراء الغربية تقوم صيغة التسوية على فكرة الاستفتاء حول حق تقرير المصير . ولاشك أن الترتيبات الاجرائية هى جزء لايتجزأ من النتيجة المتوقعة . ويتوقع أكثرية المراقبين أن تسفر عملية الاستفتاء بعد شهور عن أغلبية للانضمام الى المغرب عوضا عن الاستقلال . ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة سوف تعتبر هزيمة كاملة لمنظمة سياسية لها قوة عسكرية مشهود بها ، وقامت ٧٢ دولة بالاعتراف بها . وقد يفضى ذلك الى استمرار النزاع بالرغم من نتائج الاستفتاء بسبب عدم التراخى حول الاجراءات . ومن هنا فإن لب التسوية ينبغى أن يتمثل فى تنازل مغربى مقابل يقوم على الاستقلال الذاتى فى إطار الوحدة . أما حالة قبرص فإن الجهود الدبلوماسية لاتزال فى مرحلة مبكرة من البحث عن صيغة .

المعادية لهم . اذا لم تصبح القضية هي فرصة انسحاب فيتنام بالقوة العسكرية ، بل تحديد نسب النفوذ الغربى الذى يستخدم قوات سيهانوك وقوات الوطنيين ، والنفوذ الصينى الذى يستخدم الخمير الحمر فى الحكومة المقبلة فى فيتنام . وبدأ السباق بين الغرب (الولايات المتحدة ، فرنسا ، دول الاسيان) من ناحية والصين من ناحية أخرى حول زيادة القوة العسكرية لطفائهم . وأصبحت الصداقات العسكرية بين هذه الأطراف أكثر توترا من الممارك بينهم جماعة والقوات الفيتنامية .

أما فى حالة نيكاراغوا فإن الموقف العسكرى كان يتغير بسرعة لصالح جيش الساندنيستا . فبعد أن تمكن رجال الكونترا بدعم أمريكى غير مسبوق فى أى منطقة أخرى من اختراق نيكاراغوا بنحو عشرة الاف جندي خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ فإن الجيش الحكومى قام بهجوم مضاد ناجح واسع النطاق منذ يناير ١٩٨٨ . ويقدر أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف المساعدات العسكرية للكونترا كان من شأنه أن يعطل تماما قدرة الكونترا على القتال فى يونيو عام ١٩٨٨ لولا إتفاق وقف إطلاق النار فى ١٥ ابريل تطبيقا لاتفاق ٢٢ مارس ١٩٨٨ الذى عقد تطبيقا لخطة سلام الكونترادورا فى أغسطس ١٩٨٧ .

وفى حالة الحرب العراقية الايرانية فإن التحول الهائل فى الموازين العسكرية خلال العام الذى تلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد أحدث أثره فى النهاية بقبول ايران لهذا القرار . وقد تجسد هذا التحول فى الانتصارات العسكرية العراقية المتتالية التى كان أهمها تحرير الفاو وكافة المواقع العراقية التى احتلتها ايران فى هجوم كربلاء عام ١٩٨٦ ، وفى خسائر البحرية الايرانية فى المصادمات مع الاسطول الأمريكى ، وخسارة حرب الصواريخ بعيدة المدى . والأمر الأهم هو ان الإرادة الدولية كانت توشك على الاقتراب من التوافق حول اصدار قرار جديد بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد ايران باعتبارها الطرف الراض لقرار مجلس الأمن . وقد هدد ذلك بمزيد من تدهور القوة العسكرية الإيرانية .

وكانت الهزائم العسكرية الليبية المتلاحقة فى الجبهة مع تشاد قد سبقت اعتراف الرئيس القذافى بأن تدخله فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه . وفى نفس الوقت فقد كانت ليبيا قد قامت بتدعيم قواتها فى القواعد القائمة فى تيمو وطانوا ومعاطن السرة القريبة من الحدود . وتم تعزيز التدابير الدفاعية الليبية . بل وبدأ فى ابريل أن الجيش الليبى مجهز لهجوم كبير على شمال تشاد قبل انتخابات الرئاسة الفرنسية وهو ما لم يحدث بسبب توقعات خسائر عسكرية ودبلوماسية كبيرة حتى لو تحقق انتصار لىبى . وكان البديل المفتوح هو الطريق الدبلوماسى .

جنوب أفريقيا للتفاوض بجدية . وهذا الجانب العسكرى ذاته يكمن وراء امتداد المفاوضات عبر تسع جولات للمفاوضات منذ مايو ١٩٨٨ وذلك بسبب اصرار كوبا وأنجولا على ضمان قدرة دفاع فعالة ضد قوات اليونيتا التى تستخدمها جنوب أفريقيا للعدوان على أنجولا ، أما فى حالة أفغانستان فإن الموقف العسكرى كان يتطور بصورة عكسية ضد صالح الاتحاد السوفيتى والحكومة الماركسية . فمع تولى جورباتشوف للسلطة كان السوفيتيون يعتقدون أنه يمكنهم عقد صلح مشرف يحافظون به على تواجد قوى للماركسيين فى الحكومة المقبلة اذا حسنوا وضعهم العسكرى . وقد نجحوا فى ذلك الى حد كبير خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدفع قوات أفضل تدريبا وارتفعت خسائر المجاهدين الى أرقام قياسية وأصابهم الارهاق الى حد كبير . على أن قيام الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها لهم الى نحو ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ وتزويدهم بصواريخ سبتينجر قد قلبت موازين القوى الى حد كبير . إذ أمكن للمجاهدين تحييد سلاح الطيران السوفيتى تماما وفقد السوفيت ما يقدر بـ ٢٧٠ طائرة خلال عام ١٩٨٧ وجده . كما حسن المجاهدون من ادائهم العسكرى عن طريق التدريب الأفضل فى باكستان وتعظيم التنسيق بين أكثر من ٨٠٠ قائد عسكرى فى أفغانستان ذاتها بالإضافة الى التحسن الجذرى للتسليح وخاصة من مدافع الهاون . وقد أدى ذلك كله الى أن وقر فى ذهن السوفيت انهم لا يستطيعون كسب الصراع عسكريا وأن بقاءهم يعنى نزيفا عسكريا لا يطيقونه الى جانب الخسائر السياسية والدبلوماسية من استمرار تواجدهم هناك . وكانت اتفاقية جنيف تعبيرا عن الانقلاب الجذرى الذى أصاب موازين القوى العسكرية وتعدد هجمات المجاهدين على كابول واستيلائهم المتكرر على عدد من العواصم الاقليمية .

أما فى كمبوتشيا فإن المواجهة العسكرية بين نحو مائة ألف جندي فيتنامى وخمسين ألفا من جنود الحركات العسكرية المعادية لهم لم تشهد تحولا جذريا . على أن هناك عاملين عسكريين أديا الى تطور الموقف فى غير صالح فيتنام . فقد تلقى الخمير الحمر كميات هائلة من أحدث الأسلحة الصينية ونجحوا فى تخزينها داخل كمبوتشيا . أما العامل الثانى فهو زيادة خسائر الفيتناميين من الحرب الدائرة والضعف المتواتر لقدرتهم على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستمرار الحرب . وقد كان ذلك العاملان هو مادفع وزير خارجية فيتنام للإعلان عن نية بلاده فى سحب كل القوات الفيتنامية من كمبوتشيا قبيل ربيع عام ١٩٩٠ . وبذلك نجحت فيتنام فى تصدير التناقض الى جبهة القوى الغربية والاقليمية

نجد ان الولايات المتحدة كانت تنتهج خط توطين الصراع لتحقيق مآربها الخاصة باستخدام جبهة الكونترا . وحتى الان باءت هذه الاستراتيجية بالفشل العسكري ، ولكن من غير المستبعد أن تنجح على جبهة الاقتصاد وذلك بدفع نيكاراغوا الى الانهيار الاقتصادي التام . وكذلك ، فإن الصراع في كمبوتشيا من شأنه ان يتحول الى حرب أهلية بين المنظمات العسكرية الثلاث المناهضة للوجود الفيتنامي بعد انسحاب القوات الفيتنامية .

٤ - مدخل المشروعية عن طريق الأمم المتحدة .

ويمثل ذلك المدخل بديلا ومكملا للمداخل العسكرية والسياسية السابقة . فنلاحظ ان أربعة من هذه الصراعات الاقليمية قد دخل الى طريق التسوية عبر قرارات أو قنوات الأمم المتحدة ، وهي الصراع العراقي - الإيراني ، والصحراء الغربية ، والحرب في أفغانستان ، وأخيرا حالة قبرص . وإضافة لذلك فإنه من المقرر ان تتم تسوية الصراع في الجنوب الأفريقي رسميا تحت اشراف الأمم المتحدة بعد أن تنجح أعمال الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة منفردة . وكذلك الأمر ، فإن تسوية مشكلة كمبوتشيا لابد أن تعبر من بوابة الأمم المتحدة في نهاية المطاف اذا مانجحت الجهود الحالية التي تقوم بها قوى اقليمية ودولية .

٥ - مدخل المشروعية عن طريق منظمات اقليمية :

وينفرد الصراعان الاقليميان بين تشاد وليبيا من ناحية والصومال واثيوبيا من ناحية اخرى بأنهما ينتميان الى هذا المدخل . حيث تقوم منظمة الوحدة الافريقية وحدها بالجهود الرامية الى تسوية هذين الصراعين بصورة مقبولة من الأطراف المعنية مباشرة ومن المجتمع الأفريقي والدولي وإلى جانب هذين الصراعين ، فإنه مما لاشك فيه أن تسوية الصراع في كمبوتشيا تقوم من الناحية السياسية على عاتق رابطة الاسيان ASEAN ، وأن تسوية الصراع في نيكاراغوا يقوم على الجهد الدبلوماسي الدعوى لمجموعة دول الكونتادورا .

٦ - مدخل الاستفتاء والتحكيم واللجان الدولية المحايدة :

وهذا المدخل الأخير هو اقدر المداخل لانفاذ التسويات الاقليمية . فوفقا لمبادرة بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة فإن تسوية الصراع في الصحراء الغربية سوف يقوم على قاعدة الاستفتاء الشعبي من أجل تقرير المصير . كما أنه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد تشكل لجنة دولية محايدة لتحديد من بدأ حرب الخليج وذلك كجزء من مجموعة المبادئ والاجراءات الهادفة لتسوية الصراع بين العراق وايران .

ومن المثير ان هاتين هما الحالتيان الوحيدتان اللتان استعان العالم فيها بمبدأ قانوني واضح أو بإسلوب

وعلى جبهتي الصومال من اثيوبيا ، والبوليساريون المغرب كان الموقف العسكري جامدا الى حد كبير لصالح كل من اثيوبيا والمغرب . وكان أى تعديل للموقف العسكري يستلزم انفاقا اقتصاديا وجهدا عسكريا وتعبئة سياسية ودبلوماسية ليست بطاقة أى من الصومال والبوليساريو (ومن ورائها الجزائر) لتحقيق نتائج مشكوك فيها . وبالتالي لم يعد امام كل منهما غير الطريق الدبلوماسي .

٢ - مدخل التوافق بين القوى العظمى يمكن القول بأن دبلوماسية التسويات الاقليمية قد قطعت شوطا أطول حيثما أمكن تحقيق توافق بين القوتين العظميين من الناحية السياسية ، وحيثما ترجم هذا التوافق في ضبط متبادل للظروف العسكرية للصراعات الاقليمية بهدف تسويتها . فاذا استثنينا الصراعات التي تشتبك فيها القوى الكبرى مباشرة وهي أفغانستان ونيكاراجوا ، فإن بقية الصراعات النشطة ، في العالم الثالث قد خضعت لتفاهم امريكي - سوفيتي حول تسويتها من حيث المبدأ وترك لكل منهما أسلوب الضغط المناسب على حلفائه . وطريقة اقناعهما بالاقدام على تنازلات هامة من أجل عقد اتفاقات تسوية .. ومع ذلك ، فإن الأمر الواضح هو أن التنازلات قد تمت اساسا من الجانب السوفيتي في غالبية هذه الصراعات .. ولاشك ان الاتحاد السوفيتي قد أقدم على الضغط على حكومة الساندينستا في نيكاراغوا ، وعلى كل من كوبا وأنجولا ، وعلى الفيتنام وحكومة كمبوتشيا الموالية لهما ، وعلى اثيوبيا وليبيا من أجل ابداء مرونة كافية والاقدام على تنازلات تكفي لتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية للصراعات التي يشتبك فيها .. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها للضغط على حلفائها الا في حالة جنوب أفريقيا . وكذلك قبلت الولايات المتحدة المشاركة في الضمانات الدولية التي اعتبرها السوفييت شرطا لازما لاتفاقية جنيف بخصوص أفغانستان .

٣ - مدخل توطين الصراعات الاقليمية :

وفي حالات عديدة تكاد جهود التسوية للصراعات الاقليمية لاتعنى انهاء هذه الصراعات فعلا ، بل مجرد توطينها بمعنى نفي الاشتباك بين الجانب الدولي والجانب الوطني لهذه الصراعات . فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان تعنى في الجوهر أفغنة الصراع بعد اتمام انسحاب القوات السوفيتية . وكذلك فإن المفاوضات الجارية في جنوب القارة الأفريقية لايتوقع ان تسفر الا عن استمرار الصراع بين الحكومة الشرعية والقوات المتمردة عليها في أنجولا ، وربما ايضا في ناميبيا بعد حصولها على الاستقلال وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا مع التزام جنوب افريقيا العنصرية بعدم الاعتداء العسكري المباشر عليها . وفي حالة نيكاراغوا

٢ - هشاشة أوضاع الوفاق الحال . فإذا كانت التسويات التي قطعت شروطا كبيرا قد تحركت بفضل تنازلات سوفيتية تقوم على فلسفة جورباتشوف ، فإن التعنت الأمريكي قد يقود في النهاية الى انهيار مدرسة جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي الى تجديد الصراع في هذه المناطق ذاتها .

٣ - خرج الموازين العسكرية واحتمالات تغييرها : ففي حالات عديدة جاءت دوافع التسوية ذات طبيعة مؤقتة ومخالفة لحساب طاقة القوة المقارنة بين الأطراف المشتبكة مباشرة في الصراع . فقبول وقف إطلاق النار من جانب ايران لم يكن بسبب عوامل طويلة المدى وانما بسبب الانهيار المفاجيء للقدرات العسكرية نتيجة ظروف داخلية ودولية يمكن تغييرها على المدى المتوسط والطويل . وكذلك فإن الحرب الأهلية في نيكارجوا وأفغانستان وانجولا قد تتكيف تبعا لما اذا كان ثمة رئيس ديمقراطي او جمهوري في الولايات المتحدة .. وهكذا .

٤ - محدودية الجدارة الموضوعية للتسويات ذاتها . فكما لاحظنا فإن غالبية جهود التسوية الراهنة تقوم على فلسفة اللعبة ذات الحصيلة العنصرية ولا تستكشف امكانيات ايجاد مصلحة مشتركة غير قابلة للتجزؤ بين الأطراف المتصارعة . وثمة بعض التسويات التي تجنبت جوهر موضوعات النزاع . ففي حالة افريقيا الجنوبية لا يتوقع ان تعتمد اية تسوية لاتصفي نظام العزل العنصري ذاته في جنوب افريقيا نفسها .

قضائي (التحكيم) لدى تسوية الصراعات الاقليمية . الى جانب حكم محكمة العدل الدولية بلاهاي لصالح نيكارجوا ضد الولايات المتحدة التي لم تقبله . رابعا : احتمالية إستقرار التسويات الاقليمية الراهنة :

ومن أعقد الأمور في العلوم السياسية أن نقدر سلفا حظ أي اتفاق دولي او تسوية اقليمية من الاستقرار في المستقبل . ويضاف الى هذا التعقيد ان جهود التسوية الراهنة لم تصل الى اتفاقيات ملزمة الا في حالات محدودة هي حالة أفغانستان والصحراء الغربية وربما الجنوب الافريقي . وحتى هذه الحالات ليست بدون انقطاعات وشوائب هامة وتحفظات معلنة وشروط متبادلة للتنفيذ يتوقف الالتزام بها على عوامل متغيرة وأرضية هشة ، مثلما يبدو من توقف الانسحاب السوفيتي من أفغانستان على سبيل المثال .

واذا جاز لنا ان نحكم سلفا على مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية الراهنة تبعا لفلسفتها ، وتبعا للعوامل السابق ذكرها في هذا البحث ، فإن من المرجح أن غالبية هذه التسويات لن تعتمد طويلا في وجه الزمن بسبب عوامل متعددة نوجزها فيما يلي :

١ - عدم مشاركة أطراف وطنية في جهود التسوية . فكما اسلفنا نجد ان عديدا من التسويات لم تشمل أطرافا اساسية في الصراع ولا يتوقع التزامها بها . وبالتالي فإن توطين الصراع هو أقرب النتائج المتصورة لهذه التسويات ، الأمر الذي قد يعصف في النهاية بذات مبادئها واجراءاتها .



ثانيا : التسويات الاقليمية في دبلوماسية الوفاق



[١]

مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

حسن أبو طالب

بين أفغانستان والاتحاد السوفيتي والذي ينص على سحب نصف القوات حتى ٨٨/٨٨٥ ، ويختتم انسحابها القام في غضون تسعة أشهر .

والواقع ان عملية التسوية السياسية التي تمت بشأن المشكلة الافغانية تمثل خبرة فريدة ، ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات تداخلت معا ، فمن ناحية هناك تورط القوتين العظميين ، اما بالتدخل العسكري المباشر كالاتحاد السوفيتي ، او عن طريق غير مباشر مثلما الحال بالنسبة للتدخل الامريكي ، وهناك ايضا ادوار مختلفة لقوى اقليمية ودولية مثل باكستان والصين وبعض الدول العربية ، فضلا عن الدور البارز الذي لعبه وسيط الأمم المتحدة دييجو كورديز الذي قاد عملية المفاوضات عبر السنوات الست ما بين يونيه ١٩٨٢ وحتى الجولة الاخيرة في ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وخلال هذه الفترة تطورت مواقف الاطراف المتفاوضة كما تغيرت علاقات كل من النظام الحاكم في افغانستان بالاتحاد السوفيتي ، كذلك تصادمت اراء ومواقف باكستان مع المواقف الامريكية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور المواقف التفاوضية للاطراف الأربعة منذ الجولة الاولى وحتى الجولة الاخيرة ، والاسباب التي دعت الى تغيير هذه المواقف في المراحل المختلفة ، فضلا عن اختبار العلاقة بين الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبين مستقبل التسوية من الناحية الفعلية .

في ١٤ ابريل ١٩٨٨ تم التوقيع على أربع اتفاقيات متكاملة مثلت نتاج عملية التفاوض غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة بين أطراف المشكلة الأفغانية الأربعة وهم الاتحاد السوفيتي وأفغانستان من جانب ، والولايات المتحدة وباكستان من جانب آخر والاتفاقيات الأربع التي تم التوقيع عليها هي :

١ - اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول مبادئ العلاقات المتبادلة وبالأخص حول عدم التدخل والامتناع عن التدخل المسلح ، وتضمنت الاتفاقية الاسس الخاصة بالامتناع عن كافة أنواع التدخل المسلح والاعمال التخريبية والاحتلال العسكري وكل المحاولات التي يمكن ان تقود الى زعزعة أو تقويض استقرار الطرف الاخر مع التأكيد على احترام الحق الخاص والمشروع لكل طرف في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والثقافي .

٢ - اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول عودة اللاجئين الطوعية .

٣ - اتفاقية حول الاتصالات المتبادلة لتسوية الوضع المتعلق في أفغانستان .

٤ - اعلان حول الضمانات الدولية التي يتكفل بها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

والاتفاقيات الأربع المشار اليها تمثل وحدة متكاملة ، وجميعها سارية المفعول منذ ١٥ مايو الماضي وهو التاريخ الذي بدأ فيه الانسحاب السوفيتي وفقا للجدول المنسق

السوفييتي أو تجاه النظام الأفغاني ذاته .
- القيام بدور بارز في صياغة نمط العلاقات السياسية في جنوب اسيا من خلال احتواء المعارضة الأفغانية الإسلامية والتحدث نيابة عنها في المفاوضات .

وبالنسبة للدوافع الأمريكية ، ففي خلال الفترة الأولى من المفاوضات لم تبد الولايات المتحدة حماسا لدفعها الى الامام بل سعت عبر الضغط على باكستان لكي تبطئ من سيرها ، وقد تبلورت وجهة النظر الأمريكية وحتى نهاية ١٩٨٥ بأن هذه المفاوضات تخدم فقط الاتحاد السوفييتي وتبرزه في صورة الدولة الساعية الى حل سلمى . في حين ان الهدف الأمريكي هو تعظيم الخسائر العسكرية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان . بعبارة اخرى دفع السوفييت الى مزيد من التورط وبالتالي مزيد من الخسائر .

ومع بداية تبلور اقتراب سوفييتي جديد تجاه المشكلات العالمية والاقليمية بعد مجيء جورباتشوف ، والدخول في مرحلة جديدة من بناء الثقة ، أهتم الجانب الأمريكي بعملية المفاوضات على ان يكون هدفها خروج السوفييت من أفغانستان ، وتحجيم دعمهم للنظام في كابول ، مع التأكيد على حق واشنطن في مد المعارضة الافغانية بالمعونات اللازمة . وقد تبلورت هذه الاهداف في سياق عملية كبرى من المساومة مع الجانب السوفييتي لتشمل قضايا اخرى كالحد من التسلح وتهدة العديد من الصراعات الاقليمية .

ويتضح مما سبق ان كل طرف قد توافرت لديه دوافع مختلفة ، ولذلك فان الدخول في عملية التفاوض ذاتها لم تكن مقرونة بتهدة التدخلات الخارجية - عسكريا وسياسيا - بل كانت متوازية معها . كذلك فانه في بعض مراحل التفاوض وبالرغم من التوصل الى صياغات اولية مقبولة للاتفاقيات المرجوة برزت الخلافات ليس فقط بين الاطراف المتعاضدة ، بل ايضا بين الدولة الكبرى والدولة الصغرى التي تسير في كنفها ، ان ظهرت الخلافات بين باكستان والولايات المتحدة في عامي ٨٣ ، ٨٤ . وفي نهاية ٨٧ وبداية ١٩٨٨ وقرب التوصل الى اتفاقيات متماسكة برزت الخلافات بين الاتحاد السوفييتي والنظام في أفغانستان ، وكانت مجمل الخلافات تدور حول المدى الذي يجب الوصول اليه في الاتفاقيات والمدى الذي يفترض عدم تجاوزه ، وحول طبيعة ادوار القوتين العظميين في هذه التسوية المقترحة . وهو ما سوف يظهر عند استعراض تطور المواقف التفاوضية .

ثانيا : تطور المفاوضات :

كانت أولى الاشارات الخاصة بإمكانية التفاوض حول الوضع في أفغانستان هي تلك التي عرضتها موسكو في

اولا : دوافع عملية التسوية :

نظرا لطول الفترة التي تمت خلالها عملية التفاوض ، يمكن القول ان اهداف كل طرف قد تباينت من مرحلة الى اخرى ، الا ان هناك جملة من الاهداف والدوافع العامة لدى كل طرف والتي يمكن الاشارة اليها علب النحو التالي :

١- الدوافع السوفييتية وتتلور في :
- دفع القوى الدولية والاقليمية للاعتراف بشرعية النظام الحاكم في أفغانستان والذي يقوده حزب الشعب الديمقراطي .
- تهدة الانتقادات الدولية للوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان
- الوصول بالاطراف الدولية الى مرحلة قوامها الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، مع تأكيد شرعية الدعم السوفييتي سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، للنظام الحاكم في كابول .

- بعد مجيء جورباتشوف ومع الدخول في مرحلة بناء الثقة مع الغرب والولايات المتحدة تبلور الهدف السوفييتي في الانسحاب المشرف من أفغانستان لما له من مردود ايجابي على تحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من القوى الدولية ، بعبارة اخرى توظيف الانسحاب السوفييتي في اطار العلاقات مع الولايات المتحدة والصين والدول الغربية وبعض الدول العربية والإسلامية .

اما الدوافع الافغانية فيمكن الاشارة اليها على النحو التالي :

- الحصول على اعتراف اقليمي ودولي بشرعية النظام الحاكم في كابول
- منع التدخلات الخارجية سياسيا وعسكريا
- الحصول على شرعية دولية للمساعدات العسكرية السوفييتية .
- تحييد اثار مشكلة اللاجئين الافغان لدى كل من ايران وباكستان .

اما دوافع باكستان فقد تبلورت في :
- الدخول في حوار مع السوفييت في محاولة لدفعهم للتخلي عن النظام الحاكم في كابول .
- تحييد اثار الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان على الوضع الداخلي في باكستان .
- محاولة تغيير النظام في أفغانستان واستبداله بنظام تسيطر عليه القوى المعارضة الإسلامية تحت الهيمنة الباكستانية .

- المساومة مع الولايات المتحدة حول تعظيم الدور الباكستاني في الاستراتيجية الأمريكية في جنوب اسيا .
- محاولة الاستفادة من أوضاع اللاجئين الافغان في الاراضي الباكستانية سواء تجاه الغرب أو تجاه الاتحاد

اساسها المفاوضات ، وقبل انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات تبلورت مواقف الاطراف على النحو التالي :

١ - طالبت أفغانستان والاتحاد السوفييتي بانتهاء التدخل الباكستاني وان تضمن ذلك الولايات المتحدة .

٢ - رفض مبدأ حق تقرير المصير للشعب الأفغاني نظرا لكون أفغانستان دولة عضوا في الأمم المتحدة .

٣ - مطالبة باكستان بانسحاب القوات الاجنبية فوراً ، وبمشاركة ايران في المفاوضات وهو ما رفضه الاتحاد السوفييتي وأفغانستان .

وبعد تدخل كورديز - في خلال الجولة الأولى يونيه ١٩٨٢ - أمكن الاتفاق على مفهوم التسوية الشاملة والتي تكون فيها اتفاقيات الخاصة بانسحاب القوى الاجنبية ، والضمانات المتبادلة بعدم التدخل وعودة اللاجئين الافغان معتمدة على بعضها البعض .

كما استبعدت المشاركة الايرانية ومناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .

وفي الفترة التي تلت انعقاد هذه الجولة تولى اندروبوف السلطة في الاتحاد السوفييتي خلفا لبريجينيف مؤكدا الحاجة الى حل مبكر للأزمة الافغانية ، في حين بدا ان هناك اختلافات بين الولايات المتحدة الغير متحمسة لمباشرة المفاوضات ، وباكستان المؤيدة للاستمرار فيها ، وظهرت الخلافات ايضا حول مبدأ حق تقرير المصير الذي قبل الباكستانيون اسقاطه من المفاوضات . الا انهما اجتمعا على تفضيل اجراء انتخابات في أفغانستان تحت اشراف الأمم المتحدة وهو ما لم يقبل به السوفييت .

وأثناء جولة كورديز في المنطقة نهاية يناير وبداية فبراير ١٩٨٢ وافق السوفييت على فكرة الاطار الزمني للانسحاب دون تحديد مدة معينة ، في حين اشترطت باكستان تغيير شخص بابرار كازمال كشرط مسبق للاسراع في اجراءات التسوية ، كما اثرت في هذه المرحلة طبيعة الشكل الذي ستنتهي اليه عملية التسوية .

وخلال الجولتين الثانية (١١ - ٢٢ ابريل ١٩٨٣) والثالثة (١٢ - ٢٤ يونيه ١٩٨٣) تقدم كورديز بمسودة مقترحة للتسوية ، وقد اختلفت مواقف الاطراف المعنية مما جاء في المسودة المقترحة حيث طالبت أفغانستان بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل في شئون أفغانستان ، كما طالبت موسكو بموقف باكستاني جدي من المفاوضات وضرورة الاعلان عن التعهد بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب في فترة زمنية محددة .

اما الموقف الباكستاني فقد طالب باقرار توقيات الانسحاب السوفييتي وادماجها في القسم الاول من الاتفاقية المقترحة ، في نفس الوقت التأكيد على اهمية تغيير كازمال . اما الجانب الامريكي فلم يكن متحمسا

مايو ١٩٨٠ ، وكان ذلك ردا على تصاعد الهجمات المسلحة التي قامت بها عناصر المقاومة الافغانية ، وجاء رد فعل باكستان سريعا على لسان وزير خارجيتها مرحبا بفكرة المفاوضات ولكنه اشترط ان تتم تحت رعاية الامم المتحدة ، والا يكون التفاوض مباشرة مع حكومة كابول وان تمثل في هذه المفاوضات عناصر من المقاومة الافغانية . وقد وافق السوفييت على مبدأ المفاوضات غير المباشرة في ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم في يناير ١٩٨١ قبلوا ان تقوم الامم المتحدة بلعب دور في المفاوضات المقترحة دون الافصاح عن طبيعة هذا الدور الا ان الموقف الباكستاني اضاف شرطا جديدا وهو مشاركة ايران في المفاوضات وفي هذه الاثناء لم تكن الادارة الامريكية مجعدة للدخول في مفاوضات لتسوية المشكلة الافغانية .

وبعد حولة قام بها بيريز دي كويلار الى كل من طهران واسلام اباد وكابل في منتصف ١٩٨١ - وكان وقتها مساعدا لغالدهايم للشئون السياسية الخاصة - ظهرت الخلافات بين باكستان وأفغانستان حول طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه الامم المتحدة ، وقبل نهاية العام وفي نوفمبر ١٩٨١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا دعا الى ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الافغانية وتضمن القرار اربعة عناصر للتسوية وهي :

١ - الحفاظ على سيادة والاستقلال السياسي والتكامل الاقليمي والطبيعة غير المنحازة لأفغانستان .

٢ - حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته واختيار النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي بحرية ودون أي تدخل خارجي أو محاولات للتخريب أو القهر أو قيود من أي نوع كانت .

٣ - الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان .

٤ - ايجاد الشروط الضرورية التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة الطوعية لبلدهم في أمن وشرف .

وفي ضوء هذا القرار الدولي ، وفي ضوء رغبة الاطراف الاقليمية في التفاوض عين دي كويلار الذي صار سكرتيرا عاما للأمم المتحدة في يناير ١٩٨٢ ديبجو كورديز مبعوثا خاصا حيث وجب عليه استنباط خطة عمل مناسبة لبدء المفاوضات ، وكانت العضلة الأولى هي الاتفاق على شكل المباحثات .

وفي حين طالبت أفغانستان بطبيعة المباحثات المباشرة بين حكومة وحكومة ، رفضت باكستان وطرحت امكانية اللقاء مع رسميين من حزب الشعب الأفغاني وبعد تدخل كورديز وافق الطرفان على صيغة المباحثات غير المباشرة .

وهي الصيغة التي تمت على أساسها الجولات الـ ١٢ التي عقدت طوال الست سنوات آلي جانب تحديد شكل المفاوضات ، برزت مشكلة تحديد العناصر التي سيتم على

الحاصل في المواقف السوفييتية والأفغانية .

تولي جورباتشوف وتغيير بنية التسوية :

بعد ان تولي جورباتشوف السلطة في مارس ١٩٨٥ تكونت لجنة سوفييتية لمراجعة السياسات الخاصة بالمشكلة الافغانية ، وقد نتج عنها تطبيق سياسة جديدة تدمج بين التشدد العسكري ازاء باكستان والمعارضة الافغانية وبين الاصرار على مواصلة جهود الأمم المتحدة ، وقد ظهرت تطبيقات هذه السياسة الجديدة في تعظيم الجهود العسكرية السوفييتية لاحكام اغلاق الحدود الافغانية مع باكستان ، وتصاعد الغارات الجوية على بعض المواقع الباكستانية ، اما المرونة السياسية فقد بدت في الاقتراح السوفييتي الذي تم التقدم به في الجولتين الخامسة والسادسة من المفاوضات والتي عقدت في جنيف ٢٠ - ٢٥ يونيو ٨٥ ، ٢٧ - ٣٠ أغسطس ٨٥ على التوالي .

تبلورت السياسة السوفييتية في الاقتراح ببنية جديدة للتسوية على ان تتضمن أربعة أجزاء كل جزء قائم بذاته ولكنها جميعا تمثل تمثل وحدة واحدة . وبحيث تتضمن اتفاقيتين ثنائيتين بين باكستان وأفغانستان حول اللاجئين الافغان وعدم التدخل ، ثم إعلان بضمانات القوى الكبرى واتفاقية رابعة تأخذ شكلا كليا بين افغانستان وباكستان تشتمل على توقيات الانسحاب المتضمنه في بروتوكول الانسحاب الموقع بين كابول وموسكو ، وان توقع واشنطن وموسكو هذه الاتفاقية الرئيسية .

كما وافق السوفييت على ان يتم الانسحاب ووقف المعونات الخارجية في نفس التوقيت على عكس ما طالبت به كابول من قبل .

وفي هاتين الجولتين اتفقت الاطراف على المسودة الخاصة بالضمانات المقترحة كما أبدت الولايات المتحدة موافقتها الشفهية على القيام بدور الضامن ، ثم في الجولة السابعة التي عقدت بين ١٦ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ في جنيف أعلنت واشنطن رسميا قبول مسودة الضمانات شريطة ان تكون مرتبطة بالعناصر الاخرى للتسوية ، وعلى ان تناقش قضية الانسحاب بتركيز اكبر في الجولات القادمة .

وقبل بدء الجولة الثامنة بـ ٤٨ ساعة تم استبدال بابر كارمال بنجيب الله ، وبذلك تحقق أحد الشروط الامريكية والباكستانية جزئيا وليس كليا ، اذ ان التغيير انصب على شخص كارمال وليس شكل الحكومة الافغانية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي ، وقد أدى هذا التغيير الى ان يقدم الوفد الافغاني مسودة مقترحة لتوقيات الانسحاب السوفييتي ولكن دون تحديد معين لبدء الانسحاب ، وذلك في الجولة الثامنة ٥ - ٢٣ مايو ١٩٨٦ ، على عكس ما كان يرفضه كارمال من قبل . وفي

لمسودة الاتفاقية ودعا باكستان لكي تبطئ من سير المفاوضات في نفس الوقت الذي اقر فيه برنامج ضخ من الدعم العسكري للمقاومة الافغانية ، وفي هذه المرحلة تبلورت وجهة النظر الامريكية بان افضل طريقة لحماية أمن باكستان هي استمرار التورط السوفييتي في افغانستان ، ويمكن ارجاع هذا التفسير الى تصاعد الحرب الباردة في ذلك الوقت بين القوتين العظميين ورغبة الولايات المتحدة الى تعظيم حجم الخسائر العسكرية السوفييتية وتعظيم الاعباء الاقتصادية للوجود السوفييتي في افغانستان .

اما عن نتائج هاتين الجولتين فقد تبلورت في موافقة الاطراف على معظم الفقرات الخاصة بالتعهدات المتبادلة بعدم التدخل ، اما القضايا التي لم يقدر لها الحل فقد تركزت حول توقيات قطع المعونات الخارجية ، كما ظهر الخلاف بين السوفييت والباكستانيين حول طبيعة المقصود من تغيير كارمال ، ففي حين اعتبر السوفييت ان المطلوب هو مجرد تغيير شخص كارمال ، اعتبر الباكستانيون ان المطلوب هو تغيير نظام الحكم واستبدال الحكومة باخرى غير شيوعية وهو ما رفضه السوفييت .

وفي مطلع ١٩٨٤ ، وبعد موت اندروپوف ظهر بعض التشدد في المواقف السوفييتية والافغانية وهو ما بدا في مباحثات كوردفيز مع مسئولى البلدين اثناء زيارته للمنطقة في اوائل ابريل ١٩٨٤ ، حيث أصر كارمال على عدم ربط وقف المساعدات في نفس يوم بداية الانسحاب مع المطالبة بان يكون وقف المساعدات الخارجية كشرط مسبق لاتمام الانسحاب السوفييتي ، فضلا عن الاصرار على ان تتعامل حكومة باكستان مع الحكومة الافغانية باعتبارها حكومة شرعية ، وفي نفس الاطار طلب الجانب السوفييتي بان تدخل باكستان في حوار مباشر مع حكومة كابول وان توقع معها اتفاقية عدم تدخل ، وهو ما رفضه الجانب الباكستاني ، والشئ الوحيد الذي تم الاتفاق عليه هو ان تعقد الجولات القادمة في جنيف . وبالفعل عقدت الجولة الرابعة في الفترة ما بين ٢٤ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ ، وفيها تقدم كوردفيز باقتراح بان تدخل المواد الخاصة بعدم التدخل حيز التنفيذ في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الانسحاب السوفييتي ، وهو ما رفضته موسكو وكابول ، في حين تبلور الموقف الباكستاني بالموافقة على بدء المفاوضات الخاصة بعدم التدخل بنفس الطريقة غير المباشرة وبشرط ان تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول تختص بالانسحاب السوفييتي على ان تتعهد كابول بتنفيذ الانسحاب في اتفاقية خاصة مع باكستان ، ونظرا لعدم تحمس الولايات المتحدة لنتائج المفاوضات فكانت بدورها تصعد الدعم العسكري للمقاومة الافغانية . وفي الحصاد الاخير لم تصل هذه الجولة الى اية نتائج ملموسة . ولكنها عكست التشدد

الاتفاقيات وفق الصياغة التي انتهت إليها .
وفي هذه الفترة ما بين فبراير ٨٨ وحتى انعقاد الجولة
الآخيرة والتي وقعت خلالها الاتفاقيات الأربعة تبادل
الأمريكيون والسوفييت بعض الشروط والشروط
المضادة ، وكانت الصيغة الأمريكية المطروحة هي إن لهم
الحق في الاستمرار في مد المعارضة الأفغانية بالمساعدات
المختلفة طالما استمر السوفييت في تقديم الدعم إلى
الحكومة القائمة في كابول وهو ما لم يقلل به السوفييت
ومؤكد على الفوارق الجوهرية بين التزام واشنطن تجاه
قوى المعارضة الأفغانية ، وبين التزامهم تجاه الحكومة
في أفغانستان ، الذي يرجع إلى الاتفاقية الموقعة بين
الاتحاد السوفيتي وأفغانستان منذ ١٩٢١ .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد تم توقيع
الاتفاقيات الأربع المشار إليها انفا في الجولة الثانية
عشرة والآخرة في ١٤ أبريل ١٩٨٨ . وبعد انتهاء
مراسم التوقيع أعلن شولتز مرة أخرى ما أسماه بحق
بلاده في امداد الأطراف في أفغانستان بالمعونات
العسكرية ، وإن على السوفييت أن يقيّدوا معيّناتهم
العسكرية ، وإذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة ستضع
قيوداً مماثلة . وطبقاً للمصادر الأمريكية فإن هذه
الصيغة قد قبلتها موسكو في خطابات متبادلة لم تنشر
وتمت في ٩ ، ١٠ أبريل ، أي قبل أن توقع الولايات
المتحدة الاتفاقيات .

وإن استجابة موسكو كانت عبارة عن ملاحظة بالعلم
بالموقف الأمريكي مع إعادة تلخيص تعمدات عدم التدخل
المتبادلة بين أفغانستان وباكستان .

وهكذا وبالرغم من التوقيع على الاتفاقيات فقد ظل
احتمال استمرار المعونات الأمريكية العسكرية قائماً وفق
ما يسميه الأمريكيون بصيغة القيود المتوازنة .
ويشير الجدول المرفق إلى مواقف الأطراف عبر
الجولات المختلفة للمفاوضات .

ثالثاً : حصاد عملية التسوية

من الناحية النظرية فإن التسوية تعني علاقة ما بين
تقديم تنازلات وتحقيق عوائد معينة ، وهناك ثلاث حالات
نظرية في هذا الصدد ، أما أن تكون العوائد أكبر من
التنازلات ، أو العكس ، أو أن تصل العلاقة بين الأمرين
إلى نقطة توازن ، ويرتبط أي من هذه الحالات بالحصاد
النهائي للتسوية مقارنة بأهداف كل طرف ودوافعه .
وفيما يلي سنشير إلى حصاد عملية التسوية بالنسبة لكل
طرف من أطرافها الأربعة .

١ - الحصاد السوفيتي ، في جانب التنازلات قدم
السوفييت التنازلات الآتية :

١ - التنازل عن مطلب المفاوضات المباشرة بين
أفغانستان وباكستان .

٢ - قبول شرط باكستان الخاص بإبعاد بابر كاركمال
عن السلطة .

هذه الجولة طالبت باكستان بإيجاد آلية للتحقيق من
الانسحاب ووقف المعونات ، وقد رفض السوفييت هذا
الطلب إلا أنهم أبدوا موافقتهم عليه أثناء زيارة كوردفيز
لدول المنطقة في الفترة ما بين ١١/٣٠ - ١٩٨٦/١٢/٣ ،
حيث وافق السوفييت على خطة كوردفيز الخاصة بقوة
المراقبة على أن تضم ٥٠ شخصاً غير مسلحاً لمراقبة كل
أوجه التسوية بما ذلك الانسحاب السوفيتي ذاته .
وفي الجولة العاشرة التي عقدت في ٢/٢٥ -
١٩٨٧/٢/٨ أثارت مسألة الترتيبات الانتقالية ، ودعت
موسكو إلى قيام حكومة وفاق وطني في أفغانستان ، في
حين قدمت أفغانستان اقتراحاً بتخفيض مدة الانسحاب
السوفيتي إلى ١٨ شهراً . وقد رفض المفاوضون
الباكستانيون هذه المدة وطالبوا أن يتم الانسحاب في
غضون ٧ أشهر وحسب ، كما رفضوا المطلب السوفيتي
الخاص بحكومة وفاق وطني باعتباره سيؤجل البحث في
الانسحاب السوفيتي .

وقد شارك الأمريكيون باكستان وجهة نظرها هذه ،
كما أبدوا صيغة اليوم الواحد للانسحاب وقطع المعونات
إلا أنهم اشترطوا أن يكون الانسحاب سريعاً في المرحلة
الأولى بدرجة كافية .

وأثناء انعقاد الجولة الحادية في جنيف ٧ - ١١
سبتمبر ١٩٨٧ حذر كوردفيز السوفييت من شرط
الحكومة الوفاق الوطني كشرط مسبق للانسحاب ، وهو
ما تنازل عنه السوفييت ، في حين قدم الوفد الأفغاني
اقتراحاً بتخفيض مدة الانسحاب إلى ١٦ شهراً في الوقت
الذي أشارت فيه صحيفة البرافد السوفيتية إلى أن ١٢
شهراً يمكن أن تكون مقبولة ، أما باكستان فقد رفضت
المدة المقترحة وأصررت على ٧ أشهر فقط . وفي القمة
الأمريكية السوفيتية ديسمبر ١٩٨٧ تم اتخاذ القرار
حول صيغة قطع المعونة في اليوم الأول للانسحاب أي
صيغة اليوم الواحد .

وفي الزيارة الأخيرة لكوردفيز إلى دول المنطقة والتي
امتدت من ١٨ يناير وحتى ٩ فبراير ١٩٨٨ تغيرت
المواقف السوفيتية حيث وافقوا على المطالب الأمريكية
وجاء ذلك عبر تصريح لجورياتشوف في ٨ فبراير حدد فيه
بداية الانسحاب في ١٥ مايو ، وحدد المدة المطلوبة بـ ١٠
أشهر فقط ، وإن جزءاً كبيراً من القوات سيتم انسحابه
في المراحل الأولى ، في نفس الوقت الذي أصر فيه الجانب
السوفيتي على مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة
لوقف المعونات ، وإلا فإن السوفييت لن يوقعوا
الاتفاقيات .

أما الجانب الباكستاني فقد تراجع عن رفض مطلب
الحكومة الانتقالية واشترط تكوينها مسبقاً قبل التوقيع
على الاتفاقيات ، إلا أن الجانب الأمريكي رفض الشرط
الباكستاني وتم الضغط على الرئيس ضياء الحق لقبول

١ - تنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب
الافغانى وعن مطلب المشاركة الايرانية في المفاوضات .
٢ - قبول شرعية نظام الحكم في أفغانستان كأمر
واقع ، وعدم القدرة على تغييره .

٣ - عدم فرض حل يرض المعارضة الافغانية ذات
التوجه الدينى .

٤ - قبول الربط بين بدء الانسحاب السوفييتى ووقف
التدخلات الخارجية .

٥ - التنازل عن مطلب الانسحاب المسبق .
٦ - التنازل عن مطلب ايجاد حكومة انتقالية قبل

التوقيع على الاتفاقيات .

٧ - استمرار مشكلة اللاجئين الأفغان في اراضيها
بالرغم من توقيع اتفاقية خاصة بعودتهم الطوعية .

وفي مقابل هذه التنازلات يكاد ينحصر العائد
الباكستانى في تحقيق الانسحاب السوفييتى في مدة زمنية

قليلة لا تتجاوز الأشهر العشرة ، وابعاد التأثيرات
المحتملة للوجود السوفييتى على الوضع الداخلى

الباكستانى .

وفيما يتعلق بالجانب الأمريكى نشير الى تنازلاته
التالية :

١ - التنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب
الافغانى .

٢ - التنازل عن مطلب بدء الانسحاب اولا ثم البحث
في وقف المعونات لعناصر المقاومة الأفغانية وقبول صيغة
اليوم الواحد .

٣ - الاعتراف بحكومة كابول كأمر واقع .

٤ - قبول ابعاد عناصر المقاومة الأفغانية عن مسيرة
عملية التسوية .

٥ - عدم الزام السوفييت بوقف مساندتهم الكلية
لنظام كابول .

اما عن العوائد فاهمها خروج السوفييت من
افغانستان في مدة زمنية محدودة ومحاولة ربط الأمر

باعتباره نتيجة للتكاليف العسكرية والسياسية
والاقتصادية للوجود العسكرى السوفييتى في

افغانستان ، مع ربط هذا الانسحاب في سياق عملية
مساومة كلية مع الجانب السوفييتى ، في نفس الوقت

الذى يظل فيه الباب مفتوحا باستمرار المعونات الأمريكية
لعناصر المقاومة الأفغانية وعدم وجود قيود فعلية تلزم

الجانب الأمريكى بوقف مثل هذه المعونات حتى بالرغم
من وضعيته القانونية كضامن على تنفيذ الاتفاقيات

الأربع .

مستقبل التسوية :

يتضح من المقارنة السابقة ان هناك عدم توازن بين
تنازلات وعوائد كل من الاتحاد السوفييتى والنظام

الحاكم في أفغانستان مقارنة بتنازلات وعوائد كل من

٢ - التنازل عن مطلب وقف المساعدات والتدخلات
الخارجية قبل بدء في الانسحاب .

٣ - التنازل عن مطلب حكومة الوفاق الوطنى قبل
البدء في الانسحاب .

٥ - قبول شرط الانسحاب في مدة لا تتجاوز عشرة
اشهر .

والملاحظ ان التنازلات السوفييتية كانت مقتالية في
عامى ٨٧ ، ٨٨ وهما العامان اللذان شهدا تواتر لقاءات

القوة الأمريكية - السوفييتية والسعى السوفييتى ناحية
تحسين صورته كقوى عظمى .

اما من حيث المردودات السوفييتية فنشير الى ما يلى :

١ - الخروج من الازمة الأفغانية بشكل يحفظ ماء

الوجه .

٢ - تمرير بنية التسوية ذات الأجزاء الأربعة بما فيها
اتفاقية منع التدخل في الشؤون الداخلية للنظام القائم في

افغانستان .

٣ - الحصول على صيغة الضمانات الدولية للوضع في
افغانستان .

٤ - دفع الجانب الأمريكى الى لعب دور الضامن
للاتفاقيات بماله من اثار ضاغطة على الموقف

الباكستانى .

٥ - تهيئة المناخ الدولى لتحسين العلاقات السوفييتية
مع العديد من الدول والقوى .

اما الجانب الافغانى فيمكن الاشارة الى تنازلاته
الرئيسية الآتية :

- التنازل عن شرط المفاوضات المباشرة بين حكومة
وحكومة .

- التنازل عن مطلب إتمام الانسحاب في مدة اربع
سنوات ، ثم في مدة ١٨ شهرا .

- قبول الانسحاب السوفييتى في مدة لا تتجاوز ١٠
أشهر .

- قبول صيغة الربط بين يوم بدء الانسحاب ووقف
المعونات الخارجية لعناصر المعارضة .

- التنازل عن مطلب وقف التدخلات الخارجية قبل بدء
الانسحاب السوفييتى .

اما العوائد التى وصل عليها النظام الأفغانى فتتمثل
في الشرعية الدولية كأمر واقع ، اضافة الى ضمانات بعدم

التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، فضلا عن حل
مشكلة الافغان اللاجئين الى باكستان وايران بطريقة غير

ضاغطة على النظام القائم نظرا لافتقاده العودة الى عنصر
اجبار يدفع باللاجئين الى العودة الى افغانستان في مدة

محدودة .

وعلى الجانب الاخر يمكن الاشارة الى التنازلات
الباكستانية على النحو التالى :

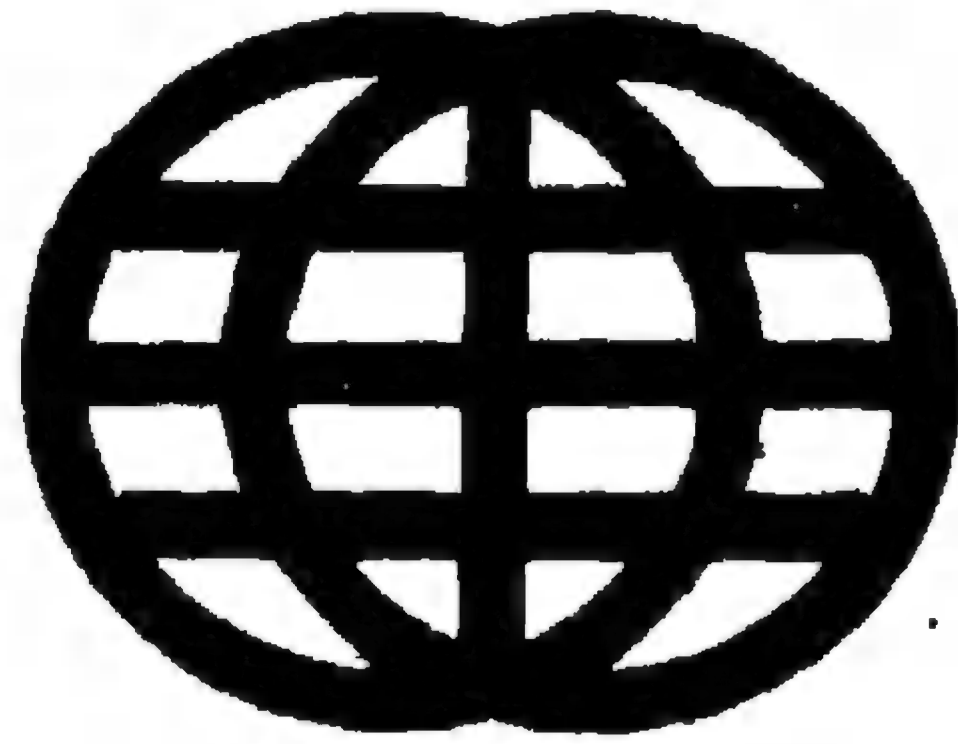
[illegible]

الجزء الثامنة	بعد استبدال كامل	رفض الطلب الباكستاني	المطالبة بإيجاد آلية للتحقيق من تنفيذ الانسحاب ووقف الممرات
الجزء ٥- ٢٣ مايو ١٩٨٦	يقدم الوفد الأفغاني مسودة مقترحة لتوقيات الانسحاب دون تحديد معين للوقت أو البدء بالانسحاب .		
الجزء ٣١- ٨٧- ٨٦			
الجزء العاشرة	اقترح بتوقيات انتقالية	كابل تخفيض مدة الانسحاب الى ١٨ شهرا	المطالبة بقيام حكومة الانسحاب في ٧ أشهر لبدء الانسحاب ووقف الممرات شريطة أن يكون فقط
الجزء ٢٢٥- ١٩٨٧/٣٨			● المطالبة بأن يتم الانسحاب أولا . ● رفض فكرة حكومة وفاق وطني لأنها قد تؤخر الانسحاب .
الجزء ١١- ١٦- ٧	تخفيض مدة الانسحاب	برافدا تشير الى أن ١٢ شهرا مدة مقبولة للانسحاب	الاصرار على ٧ أشهر فقط .
الجزء ١١- ١٦- ٧	تخفيض السوفييت من شرط الحكومة الجديدة		● باكستان تتراجع عن ربط وقف المساعدات برفضها لطلب حكومة الامريكية بوقف الرفاق الوطني وتشترط المساعدات السوفيتية عن تكوين هذه الحكومة قبل أفغانستان . ● رفض المطالب الباكستاني المفاجيء والضغط على ضياء الحق لتوقيع الاتفاقيات .
الجزء ١٢- ١٤	توقيع الاتفاقيات الاربعة		● اقتراح بامتمام الانسحاب في ١٠ أشهر وأن يبدأ الانسحاب في ١٥ مايو ١٩٨٨ . ● مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة بوقف الممرات .
الجزء ١٢- ١٤			

السوفييتي من أفغانستان بعض الوقت نظرا لتصاعد
مجمعات المعارضة الأفغانية يكشف عن مدى هشاشة
نتائج عملية التسوية بصيغتها التي تمت عليها .
ويمكن القول ان مصير هذه التسوية مرهون بأمرين :
أولهما : فتح المجال امام مشاركة المعارضة الأفغانية
في تحديد صيغة مقبولة للمشاركة في الحكم الى جانب
القوى السياسية الأفغانية الاخرى .
ثانيهما : ايجاد اليه ما لاعادة اللاجئين الافغان الى
بلادهم دون قهر أو اجبار أو تعرض للمساءلة وبما يخفف
من الضغوط القائمة عن وجودهم داخل الأرض
الباكستانية □

باكستان والولايات المتحدة من جانب اخر . يضاف الى
ذلك عنصرين آخرين اولهما ابعاد عناصر المعارضة
الأفغانية كلية عن عملية التسوية يجعل منها طرفا غير
معنى بالحفاظ عليها ، والثاني ان هناك ثغرات قانونية
موجودة بالفعل فيما يتعلق بوقف الامدادات الخارجية
ولا سيما تلك المتعلقة بالامدادات الأمريكية لعناصر
المقاومة الأفغانية .

وهكذا تتوافر جملة من العناصر التي تجعل من هذه
التسوية امرا قابلا للنقض والمراجعة بل وعدم الالتزام ،
فضلا عن رفضها الكلي من قبل المقاومة الأفغانية . ولعل
القرار السوفييتي المعلن في ٨/١١/٨٨ بتجميد الانسحاب





[٢]

الجنوب الافريقى

خالد زكريا السرجانى

مسئولية إنتدابها على إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى حكومة إتحاد جنوب إفريقيا التى إدعت منذ ذلك الحين أن الإقليم جزء لا يتجزأ من أراضيها . وقد عجزت الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن عن إيجاد حل لهذه المشكلة كما عجز التنظيم الدولى عن تنفيذ كافة القرارات الصادرة عنه التى تقضى بالاستقلال الكامل لناميبيا عن جنوب أفريقيا وأحقية أبناء الإقليم فى تقرير مصيرهم وذلك بسبب تعسف حكومة جنوب إفريقيا ومماطلتها فى تنفيذ هذه القرارات الدولية .

والحقيقة الثانية هى أن الحرب الأهلية الدائرة فى أنجولا تدخل الآن عامها الرابع عشر . وهى مشتتة منذ جلاء المستعمر البرتغالى عن هذا البلد الافريقى فى ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ ووصول الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA مبالا) إلى الحكم بمساعدة سوفيتية كوبية إبان الدور السوفيتى النشط فى القارة الذى حال دون وصول قوات الإتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا) المشكلة أساسا على إعتبارات قبلية تقليدية والمندومة من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة إلى الحكم .

وهاتان الحقيقتان تؤكدان أن تطورات هامة لدى أطراف الصراع هى التى حفزتهم للبحث عن تسوية لهذه المشكلات إنطلاقا من مصالحهم ومن رغبتهم فى استثمار أوضاع دولية وإقليمية معينة خاصة وأن النظام الدولى يتجه الآن الى مرحلة جديدة من الوفاق بين القوتين العظميين كما أن التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الإفريقى تشير الى أن هناك ضغوطا هائلة على جميع

بدأت فى ٢ مايو الماضى بلندن أولى جولات المفاوضات الرباعية التى تعقد بوساطة أمريكية ويحضرها وفود عن كل من كوبا ، وأنجولا ، وجنوب إفريقيا من أجل إيجاد تسوية سلمية لقضايا الجنوب الافريقى وبصفة خاصة إقرار خطوات إستقلال إقليم جنوب غرب إفريقيا المعروف بإسم « ناميبيا » الذى يخضع لسيطرة جنوب إفريقيا ، وإنهاء الحرب الأهلية فى أنجولا والتى تدور بين الحكومة الأنجولية الشرعية ومتمردي الإتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (اليونيتا) التى يتزعمها جوناس سافيمبى وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا .

وسنركز فى عرضنا لهذه الجولات التفاوضية على ثلاثة عناصر أساسية هى :

أولا : محفزات تسوية الصراع : ونهتم هنا بأربعة أطراف أساسية وهى أنجولا ، وكوبا ، وجنوب إفريقيا ، والولايات المتحدة ، وهى الأطراف الرسمية فى عملية المفاوضات .

ثانيا : تطورات العملية التفاوضية : مع التركيز بصفة خاصة على مواقف الأطراف والتنازلات المتبادلة بينها ثالثا : مستقبل عملية التسوية : حيث نقوم فى النهاية بتقدير الوضع الإقليمى فى المستقبل القريب عقب التسوية والاتفاقات التى تمت بشأنها .

أولا محفزات تسوية الصراع : يجدر بنا فى البداية أن نؤكد على حقيقتين أولاهما هى أن الصراع حول ناميبيا بدأ منذ عام ١٩٢٠ عندما قامت بريطانيا بتحويل

أطراف الصراع تدفعهم الى إنهاء القتال وإعادة السلام إلى المنطقة

ويمكن تناول مواقف الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات على النحو التالي :

١ - أنجولا : لم ينعم الشعب الأنجولى بالسلام منذ نيله الاستقلال عام ١٩٧٥ بسبب الحرب الأهلية الدائرة بين القوات الحكومية ومتمردي « اليونيتا » الذين نجحوا في الاستيلاء على ٣٥ ٪ من مساحة البلاد خاصة في الجزء الجنوبي الشرقي . وتعانى أنجولا من إنهيار إقتصادي بسبب إنفاقها أكثر من نصف ميزانيتها على هذه الحرب ، كما أن ديونها تراكمت مع كل من الاتحاد السوفيتي ، وكوبا بسبب أعباء هذه الحرب . وقد فقد الجيش الأنجولى مؤخرا أكثر من ٢٠٠٠ من قواته خلال إعتداء جنوب إفريقيا على مدينة « كوينو كوانافال » جنوب أنجولا في أكتوبر الماضي . كما فقدت قواتها الجوية أكثر من ٨٠ طائرة خلال النصف الأخير من عام ٨٧ . وهذا كله أدى الى بروز أصوات داخل الحكومة الأنجولية تنادى بالاتجاه صوب جنوب إفريقيا لابرام معاهدة عدم اعتداء معها على نفس النحو الذى سارت فيه حكومة موزمبيق مما قد يفقد حركة اليونيتا الدعم الأساسى الذى تعتمد عليه للمضى قدما في هذه الحرب .

يضاف إلى ذلك التغييرات الهامة التى حدثت للسياسة الخارجية السوفيتية بعد وصول ميخائيل جورباتشوف الى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى . فبعد أن عزز جورباتشوف من زعامته في الاتحاد السوفيتى بدا واضحا أن الهدف الأساسى له كان تصفية الصراعات الإقليمية لبدء حسن النية للقيادة الأمريكية من جهة وتحقيق نجاحات خارجية يواجه بها الهجوم المتعاظم من جانب القوى الداخلية المناوئة له من جهة أخرى . وهذا بلاشك إنعكس على الموقف السوفيتى المؤيد لأنجولا . وظهرت بالفعل أصوات من بين خبراء الشؤون الأفريقية في الخارجية السوفيتية تطالب أنجولا بإبداء بعض المرونة فيما يختص بإجراء حوار مع متمردي اليونيتا من أجل إشراكها في حكومة إئتلافية ، وتطلب من كوبا إظهار المرونة فيما يختص بسحب قواتها من أنجولا من أجل حث جنوب إفريقيا على منح ناميبيا إستقلالها وهما الأمران اللذان كان الاتحاد السوفيتى يرفض مجرد الحديث حولهما من قبل خاصة فيما يتعلق بسحب القوات الكوبية الذى كان يعتبره تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لأنجولا .

وفضلا عن الأهداف المتعلقة برغبة الاتحاد السوفيتى في تهدئة الصراعات الإقليمية من أجل تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه كان يرغب أيضا في إيقاف الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى يرسلها الى أنجولا للمساعدة في أعباء الحرب . وقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية وما صاحبها من

عدم استقرار إلى توقف جهود البحث عن النفط في منطقة كابيندا مما يعرض أنجولا لفقدان مليارى دولار سنويا وهو العائد الذى تحصل عليه نظير قيام الشركات الأمريكية والأوروبية بعمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره من المنطقة .

كما تعرضت الحكومة الأنجولية لضغوط عديدة مارسها عدد كبير من زعماء الدول الأفريقية السوداء ومنهم زعماء لدول المواجهة من أجل إبداء المزيد من المرونة في التعامل مع كل من جنوب إفريقيا وجوناس سافيمبي زعيم متمردي اليونيتا . وقد مارس هذه الضغوط بصفة خاصة رؤساء كل من : نيجيريا ، والجابون ، وموزمبيق ، وزامبيا التى تأثر إقتصادها بسبب توقف خط السكك الحديدية الذى يصلها بزاير عبر أنجولا وتعتمد عليه هذه البلدان في نقل النحاس الى المحيط الأطلنطى عبر موانئ جنوب إفريقيا .

كل هذه الأسباب جعلت حكومة أنجولا أمام أحد إختيارين عليها تنفيذ أقلهما مرارة وهما إما الدخول في مفاوضات السلام مع جنوب إفريقيا أو الانهيار الاقتصادي الشامل والخرج الدولى - في ضوء مواقف كل من الاتحاد السوفيتى والدول الأفريقية السابقة - مما يهدد بإنهاء حكم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (ميبلا)

وساعد على تفضيل الحكومة الأنجولية للاختيار الأول الموقف العملي الإيجابى الذى حققته القوات الكوبية المتواجدة في أنجولا على جبهة القتال مع جنوب إفريقيا في الفترة الأخيرة ، وصعود نجم مايكل دوكاكيس المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية - في ذلك الوقت - وهو الذى كان يعد بإيقاف الدعم عن متمردي اليونيتا ، وعدم الربط بين ترحيل القوات الكوبية من أنجولا والبدء في عملية إستقلال ناميبيا مما عزز نسبيا من الموقف الأنجولى وشكل ضغطا - نسبيا أيضا - على النظام العنصرى في جنوب إفريقيا .

٢ - كوبا : بدت كوبا في الشهور الأخيرة وكأنها أكثر الأطراف حماسا للقتال حيث تدفق الآلاف من قواتها الجديدة إلى جنوب أنجولا وإلى ساحة القتال مباشرة . ونصبت كوبا صواريخ أرض - أرض من طراز فروج يمكنها أن تنال قواعد جنوب إفريقيا الخلفية في أوشاكاتى ، وأوندانجو ، وروندى في إقليم ناميبيا فضلا عن نشرها لحوالى ٤٠٠ دبابة من طراز « تى ٥٥ » ، و « تى ٦٢ » على الحدود مع قوات جنوب إفريقيا في ناميبيا مما قلب من التوازن العسكرى لصالح القوات الكوبية . وبذلك وضعت كوبا قوات جنوب إفريقيا في موضع الدفاع لأول مرة كذلك فإنه خلال الجولات الأولى للمفاوضات قامت القوات الكوبية ببناء قاعدة جوية مكن الطائرات « الميج » من السيطرة تماما على الأجواء ، وأعلن الرئيس فيديل كاسترو أن كوبا بدأت تتوسع في بناء المطارات والقواعد العسكرية على أبواب جنوب إفريقيا ذاتها .

ويضاف إلى ذلك أن القوات الكوبية المراقبة في أنجولا أنهت تماما التفوق الجوي لجنوب إفريقيا بسبب إختيارها لمواقع مناسبة لقواعدها الجوية عبر حدود ناميبيا ، وإملاكها لطائرات مقاتلة متفوقة ، وإستخدام نوعيات متطورة من الصواريخ أرض جو التي دفعت طيران جنوب إفريقيا إلى التحليق على إرتفاعات لا تتعدى ٣٠ قدما في الخمسين كيلو مترا الأخيرة على حدود ناميبيا بأنجولا تفاديا للوقوع داخل المجال الحيوى لهذه الصواريخ .

وواجهت حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا مخاطر نمو تعداد عدد السكان الوطنيين وإرتفاع حدة الانتفاضة الثورية التي يقومون بها ضد النظام لاجباره على التخلي عن سياسة التمييز العنصرى التي يمارسها وذلك فضلا عن إزدياد عدد الكمائن التي يقوم بها ثوار منظمة سوابو في ناميبيا والخسائر المتزايدة التي يتعرض لها السكان البيض مما أضعف الثقة الجماهيرية في حكومة الأقلية البيضاء ومن هنا أدرك سياسيو جنوب إفريقيا إنه لابد من إنتهاج سياسة للتهدة على الصعيد الاقليمى يتنازلون بمقتضاها عن الشيء القليل في مقابل تحقيق المكاسب الهائلة بتوقيع إتفاقية للتسوية مع أنجولا وكوبا والتي تتمثل في :

(١) التخلص من التحدى الجاد الوحيد لهيمنة جنوب إفريقيا على الجنوب الافريقى الذى يتمثل في تواجد القوات الكوبية في أنجولا

(٢) تأمين إستمرار وضع ناميبيا كمستعمرة جماعية للغرب تحت ستار من الاستقلال الذى يسكت الضجيج المثار حول إحتلال بريتوريا لهذا الاقليم الغنى بالمعادن الاستراتيجية خاصة اليورانيوم

(٣) التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار بترك القوات الحكومية الأنجولية ، ومتمردى اليونيتا في مواقعها الحالية التى توصلت إليها بريتوريا خلال قتال دام عشرة أشهر حول مدينة كويتو كوانافال جنوب أنجولا ، وسحب دعم القوات الكوبية الذى يشكل السند الوحيد للقوات الأنجولية في مواجهة هجمات يونيتا المدعومة من جانب الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وقد سقط الاقليم الجنوبي من أنجولا كاملا في يد سافيمبي لن تجد الحكومة بدا من الدخول معه في ترتيبات المشاركة في السلطة

(٤) بسقوط أنجولا أو تحييدها وخروج القوات الكوبية من المنطقة ، يمكن لجنوب إفريقيا الانفراد بقوات « سوابو » والقضاء عليها أو على الأقل إضعافها إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على رفض أية شروط قد تملها بريتوريا

(٥) عزل المؤتمر الوطنى الافريقى بإستكمال

وعلى الرغم من ذلك كله فإن العديد من المراقبين كانوا يرجحون أن كل ما كانت تسعى إليه كوبا من هذه التعزيزات هو التفاوض من موقع القوة خلال الجولات التفاوضية ، وذلك لأنها تكبدت خسائر بشرية تقدر بحوالى ١٠ آلاف جندي بالإضافة إلى أنها إضطرت إلى تحمل التكاليف الكاملة لوجود حوالى ٥٠ ألفا من جنودها في أنجولا وتسليحهم بمساعدة من الاتحاد السوفيتى وأنجولا . فبينما كانت كوبا تقوم بهذه التعزيزات صرح بول روا وزير خارجيتها بأن بلاده على إستعداد لاطهار المرونة في مسألة الانسحاب من أنجولا شريطة تطبيق جنوب إفريقيا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى بمنح ناميبيا إستقلالها ولكن الجانب الكوبى ظل متشددا إزاء موقفه من الحصول على أطول فترة ممكنة للانسحاب من أنجولا من أجل إستثمارها في تعزيز وتقوية الجيش الأنجولى حتى لا يقع فريسة سهلة لأى من متمردي اليونيتا أو قوات جنوب إفريقيا التى تدعمهم عقب رحيل القوات الكوبية .

جنوب إفريقيا : لم يعد هناك مجال للشك في فشل خطة التسوية الداخلية التى أقرتها حكومة جنوب إفريقيا في السبعينات من أجل حل قضية ناميبيا حلا يحافظ على وحدة عرقية شكلية للاقليم في ظل نظام موال لها . وكان الهدف من هذا الحل هو تفويت الفرصة على « إتحاد شعب جنوب غرب إفريقيا » (سوابو) في حكم الاقليم ، كما أنه يكرس من إستمرار تبعية الاقليم لها .

وكانت جنوب إفريقيا قد لجأت لهذا الحل بعد تصاعد الأحداث في منطقة الجنوب الافريقى في منتصف السبعينات وما واكبها من تواجد كوبي - سوفيتى نشط في أنجولا ويتزايد شعبية منظمة سوابو داخل الاقليم . وعزز من هذا الفشل وصول المجتمع الدولى إلى صيغة لحل المشكلة تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى تبنته الدول الغربية بالأساس - مما زاد من العزلة الدولية لنظام جنوب إفريقيا العنصرى . وأدى رفض جنوب إفريقيا تنفيذ هذا القرار إضافة إلى إستمرارها في إنتهاج سياسة التمييز العنصرى - إلى قيام العديد من الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية على هذا النظام وتهديد الكونجرس الأمريكى بفرض سلسلة جديدة من العقوبات يمكن أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية في جنوب إفريقيا رغم الجهود التى تبذلها للتخايل على المقاطعة الاقتصادية .

وقد واجهت جنوب إفريقيا في الفترة الأخيرة صعوبات عديدة على الجانب العسكرى حيث حوصرت قواتها بأمطار غزيرة أثناء محاصرتها لمدينة « كويتو كوانافال » الأنجولية وغرزت مدفعيتها الثقيلة ومدركاتها في الطين مما أعاق عمليات إعادة إنتشار وأصاب قيادات النظام العنصرى بحالة شديدة من القلق إضطرها إلى إستدعاء احتياطي الجيش وهذا لا يحدث إلا في حالات الطوارئ القصوى .

١ - وقف إطلاق النار في أنجولا وإنسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها مما يعنى مقايضة إنسحاب قوات جنوب إفريقيا بإنسحاب القوات الكوبية وبالطبع رفضت أنجولا ترحيل القوات الكوبية دون أن تلتزم جنوب إفريقيا بإنهاء سياستها العدوانية المتمثلة في مساعدة متمردي اليونيتا .

٢ - تسليم جنوب إفريقيا بمنح ناميبيا الاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ . وهذا هو أقصى تنازل يمكن أن تقدمه جنوب إفريقيا حيث يقوم إقليم ناميبيا بدور العازل بينها وبين أنجولا بالإضافة إلى غنى الإقليم بالعديد من الموارد الاستراتيجية والطبيعية وإحتوائه على الميناء العميق الوحيد لجنوب إفريقيا على خليج « والفشى » . وتخلى جنوب إفريقيا عن الإقليم سيكون بمثابة التضحية بأصل إقتصادي وإستراتيجي من أهم أصول النظام الاستعماري العنصري المحاصر بحكم طبيعته والذي يقوم إقتصاديا على نظام إستغلالى تديره حفنة من الشركات الاحتكارية تنهب ثروات ناميبيا بإنتظام . والانسحاب من ناميبيا يعد على ذلك تضحية بمصالح إقتصادية ضخمة وهو ما كانت جنوب إفريقيا لا تضعه في حساباتها حيث قامت بإعداد الإقليم كساحة عمليات عسكرية مستثمرة في ذلك ما يزيد عن ٣ بلايين دولار في التجهيزات اللازمة لحمايته من القوات الكوبية والحيلولة دون قيام ثوار السوابو بهجماتهم إنطلاقا من أراضي أنجولا .

ومن هنا فان تحقيق إستقلال ناميبيا وما يحمله من إحتتمالات وصول سوابو إلى الحكم فان جنوب إفريقيا تطلب في مقابلة أن تقوم أنجولا بتقديم تنازلات تعادل التنازل الذى تقدمه هى بالانسحاب من الإقليم والتنازل المطلوب من أنجولا هو تخليها عن المؤتمر الوطنى الإفريقى وترحيل القوات الكوبية .

ولذلك فان بيك بوتنا وزير خارجية النظام العنصرى إشتراط إزالة كافة قواعد المؤتمر الوطنى الإفريقى المقامة فى أنجولا كمطلب أساسى لجنوب إفريقيا ، بالإضافة إلى إشتراطه فى بداية المفاوضات على الربط بين تطبيق قرار مجلس الأمن وإنسحاب القوات الكوبية من أنجولا على أن يبدأ إنسحاب جزء كبير من هذه القوات قبل أول نوفمبر الذى تحدد كموعدا لبدء تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الإقليم . وقدم جدولا زمنيا للانسحاب الكوبى أعلنه فى مؤتمر صحفى عقده فى بريتوريا يوم ٢ أغسطس أثناء إنعقاد جولة للمفاوضات فى جنيف .

وتتلخص هذه المقترحات فى أن تبدأ كل الأطراف المتقاتلة فى أنجولا وناميبيا وقف إطلاق النار فى ١٠ أغسطس ، ثم يبدأ إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من ناميبيا فى نوفمبر وينتهى فى يونيو المقبل وأن ينتهى إنسحاب القوات الكوبية فى أول يونيو وتعتد إنتخابات تقرير المصير فى ناميبيا خلال الشهر نفسه .

سلسلة الاتفاقات التى نعقدها مع دول خط المواجهة والتى تقضى بتحريم مساعدته أو إيواء أفرادهم أو تدريبهم بعد نجاح هذه الاستراتيجية من قبل بتوقيع إتفاقية عدم إعتداء مع حكومة موزمبيق عام ١٩٨٤ . وهذه الاستراتيجية تضمن تهده الوضع الداخلى فى جنوب إفريقيا وضمانا لاستمرار الأقلية البيضاء فى حكم البلاد دون أية منغصات تقوم بها الأقلية السوداء التى تعاني من سياسات التمييز العنصرى والذي يعد المؤتمر الوطنى الإفريقى هو عصب كفاحها أمام حكم هذه الأقلية وسياساتها .

(٦) إختراق دول إفريقيا السوداء وإقامة علاقات دبلوماسية معها وهوما تحقق بالفعل بمجرد البدء فى هذه الجولات التفاوضية حيث قام بيتر بوتنا رئيس جنوب إفريقيا فى شهر واحد بزيارة أربع دول إفريقية هى : زائير ، وموزمبيق ، ومالاوى ، وكوت ديفوار مما يمكن إعتباره أحد النتائج الفورية لدخول جنوب إفريقيا فى هذه المباحثات مما يجعلها تسير قدما فى هذا الاتجاه .

(٤) الولايات المتحدة : تحاول الولايات المتحدة الإستئثار بحل الصراع فى منطقة الجنوب الإفريقى مثلما حدث من قبل إزاء تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهى تستثمر - فى هذه التسوية - إتجاهات السياسة السوفيتية نحو تهدة الصراعات الإقليمية بعد وصول جورباتشوف إلى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى ومن هنا إنتهزت الولايات المتحدة - التى ترتبط إرتباطا إقتصاديا وثيقا بالنظام العنصرى وتعتبره إمتدادا للعالم الغربى فى المنطقة - فرصة تلهف جورباتشوف لتسوية الصراعات الإقليمية لانتهاء هذا الصراع بشكل يتواءم مع سياسة الولايات المتحدة فى تبييض وجه النظام العنصرى والترويج لامكانية التعايش معه إنطلاقا من سياسة الجوار الحسن . ووجدت الولايات المتحدة الفرصة متاحة لها لانتهاء مسائلتي ناميبيا والحرب الأنجولية فأسرعت فى عقد هذه الجولات التفاوضية قبل حدوث أى تغيير فى أسلوب التعامل مع المشكلتين يمكن أن ينجم عن نجاح الديمقراطية فى الوصول إلى البيت الأبيض وتوخيا لاحتمال - يظل قائما - يتمثل فى نجاح القوى المناوئة لجورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى فى إزاحته

يضاف إلى ذلك أن الادارة الجمهورية أرادت الاستفادة من هذه المفاوضات لتبييض وجهها أمام الناخب الأمريكى والاستفادة من الثقل الانتخابى للسود فى إنتخابات الرئاسة ومجلس النواب .

ثانيا : العملية التفاوضية : عقدت الأطراف المتفاوضة - حتى وقت إعداد هذا التقرير - ٧ جولات للمفاوضات فى كل من : لندن ، والقاهرة ، وبرازافيل (جولتان) ، ونيويورك ، وجنيف (جولتان) بالإضافة لبعض الاجتماعات الثنائية غير الرسمية وكانت عملية التفاوض تستهدف النقاط التالية .

كوبية جديدة إلى أنجولا منذ إتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في أغسطس بينما أصر الأنجوليون على ترحيل ألفى جندي فقط عند توقيع الاتفاق النهائي ثم ترحيل نصف القوات الكوبية في غضون ١٢ شهرا على أن تنسحب بقية القوات إلى شمال خط العرض ١٦ .

وتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات تتضمن انسحاب ٤ آلاف جندي قبل تطبيق قرار مجلس الأمن في يناير الحالي وأن يتم سحب ٢٥٠٠ جندي كوبي شهريا بحيث تغادر ثلاثة أرباع القوات الكوبية أنجولا في غضون عام ، وأن تنسحب القوات الباقية إلى شمال خط العرض ١٥ في ٣١ مارس القادم وإلى شمال خط العرض ١٢ في ٢٠ يونيو وإستكمال انسحاب القوات من أنجولا في فترة زمنية بين ٢٤ إلى ٣٠ شهرا .

وتم في منتصف نوفمبر الوصول إلى إتفاق حول سحب القوات الكوبية في ٢٧ شهرا مما يشير إلى قبول كوبا وأنجولا للمقترحات الأمريكية التي وضعت في حساباتها دون شك مصالح جنوب إفريقيا الأمنية .

وفيما يختص بالحرب الأهلية في أنجولا التي تدور بين القوات الحكومية ومتمردي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا فقد تعهدت جنوب إفريقيا خلال المفاوضات بعدم تقديم أية مساعدة عسكرية لها . وقامت بسحب الآلاف من قواتها المربطة في أنجولا لمساعدة اليونيتا ولكن هذا تزامن مع إتهام ماجنس مالان وزير دفاع جنوب إفريقيا لكل من كوبا وأنجولا بالتخطيط لمهاجمة قواعد اليونيتا بشكل يتعارض مع روح محادثات السلام وقال إن لدى حكومته دلائل على إستعداد أنجولا وكوبا لشن هجوم ضد قواعد اليونيتا على الرغم من توقيع إتفاق وقف إطلاق النار وكان هذا الاتهام يحمل دلائل على تهديد جنوب إفريقيا بالعودة لمساندة اليونيتا على أساس تبريرها بأن أنجولا وكوبا هما اللتان إنتهكتا الإتفاق مما يشكل ضغطا على الحكومة الأنجولية ناتج عن خشيتها من إستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة خلال كافة جولات المفاوضات رفضت الالتزام بعدم تقديمها الدعم المادي والعسكري لقوات اليونيتا مما يرجح أنها تريد إستخدام هذه الورقة كأداة في يدها لتهديد أنجولا ، والحكومة القادمة في ناميبيا حتى أرادت لها ذلك خاصة في ضوء ما تسرب من أنباء حول دراسات وإتصالات تقوم بها الولايات المتحدة لبحث إمكانية نجاح نقل حركة التمرد إلى زائير لكي تعمل من هناك على الرغم من رفض جوناس سافيمبي لهذا الاقتراح الذي يجرمه من طبيعة الأرض التي تعود على القتال فيها ، وجماهيره القبلية التي تقدم له التأييد التقليدي .

وقد نقلت وكالات الأنباء في النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي تصريحات أدلى بها جوناس سافيمبي زعيم اليونيتا إلى صحيفة « صنداي ستار » التي تصدر في

ورفضت أنجولا وكوبا في اليوم التالي مقترحات بيك بوتا وأوضحت الدولتان في بيان أصدره وفداهما في جولة المفاوضات أن الجدول الزمني الذي إقترحته جنوب إفريقيا للانسحاب غير واقعي ولا يمكن تحقيقه ، وأن الهدف الأساسي من المفاوضات التي تجرى حاليا هو منح إقليم ناميبيا الاستقلال وليس انسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأن جنوب إفريقيا لا تستطيع وضع جدول زمني لانسحاب هذه القوات من أنجولا لأن مهمتها الدفاع عن أنجولا ضد جنوب إفريقيا نفسها .

وأتهم البيان حكومة جنوب إفريقيا بانتهاك سرية المفاوضات حيث أعلنت مقترحاتها علنا ، وأكد أن عليها ألا تجعل انسحابها من ناميبيا مشروطا بوقف المساعدات لمنظمة المؤتمر الوطني الإفريقي أو أن تطالب بفرض قيود على حركة سوابو التي تناضل لاستقلال ناميبيا . وسدد البيان على أن كلا من كوبا وأنجولا ستستمران في المفاوضات إلى أن يتم التوصل لسلام عادل في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الإفريقية .

وتقدم الوفدان الأنجولي والكوبي في ٥ أغسطس بمقترحات مضادة ردا على مقترحات حكومة جنوب إفريقيا تتضمن جدولا زمنيا لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا في ٢ سنوات . ومطالبة أنجولا بأن تتم عملية الانسحاب الكوبي خلال هذه الفترة الزمنية ليست مماثلة أو عنادا ولكنها مسألة بقاء . فالوضع العسكري الراهن للقوات الحكومية الأنجولية لا يمكنها من الصمود في وجه أي هجوم تقوم به اليونيتا للاستيلاء على بقية المنطقة الجنوبية وتعريض أنجولا لمخاطر التقسيم . وفي تقدير كل من أنجولا وكوبا فإن فترة الثلاث سنوات تمثل الحد الأدنى من الوقت اللازم للقوات الأنجولية لاستكمال إستعداداتها الدفاعية وتعويض خسائرها الفادحة التي تعرضت لها خلال الأشهر العشرة الأخيرة قبل بدء المفاوضات .

وفي جولة المفاوضات السادسة التي عقدت في نيويورك في ١٣ أغسطس الماضي توصل المتفاوضون إلى إتفاق يتضمن ١٤ مبدأ لقرار السلام في المنطقة ومن بينها انسحاب قوات جنوب إفريقيا من أنجولا وتحديد موعد ولتطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وتولى مراقبين مدنيين وعسكريين من المنظمة الدولية إدارة الإقليم بعد انسحاب جنوب إفريقيا منه تمهيدا لمنحه الاستقلال ، وإلتزام كل من أنجولا وجنوب إفريقيا بعدم إستخدام أراضيها في القيام باعتداءات على الدولة الأخرى ، وأصبحت المسألة الوحيدة المعلقة هي الجدول الزمني الخاص بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا . وفي جولة المفاوضات السابقة في ١١ نوفمبر في جينيف تنازلت جنوب إفريقيا نسبيا عن مطلب الإسراع في سحب القوات الكوبية حيث طالبت بسحب ١٥ ألف جندي كوبي قبل تطبيق قرار مجلس الأمن ، وبررت ذلك بوصول قوات

الخطوة القادمة عقب إبرام إتفاقية التسوية مما يشير إلى إمكانية تزايد دور النظام العنصرى فى المنطقة فى المرحلة القادمة بعد إفلاته من العزلة الدولية التى يعانى منها حاليا .

وعلى الصعيد الداخلى فان توفير ٣ بلايين دولار سنويا أعباء الحرب فى أنجولا والدفاع عن ناميبيا سيدعم النظام العنصرى داخليا وينعشه إقتصاديا مما يؤدى إلى زيادة المخصصات الأمنية وتماديه فى قمع وإرهاب الحركة الثورية الداخلية التى يتزعمها المؤتمر الوطنى الإفريقى والتى وصلت إلى ذروتها بالفعل قبل بداية جهود التسوية السلمية وكانت أحد محفزات إسراع النظام العنصرى على المضى قدما فيها .

وفيما يختص بأنجولا : فهى الطرف الأكثر تضررا من إبرام هذه التسوية التى تقضى بضرورة ترحيل القوات الكوبية من أراضيها مما يزيد من مطامع الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا إذ يدفعهم هذا إلى مساعدة اليونيتا على القيام بهجوم شامل لاسقاط الحكومة اليسارية إنطلاقا من قواعدهما الموجودة فى جنوب شرقى البلاد ، أو باستخدام الأراضى الزائيرية وهذا هو ما إستعدت له الحكومة الأنجولية فبدأت فى السماح للحركة الزائيرية المتمردة حزب تحرير الكونغو (P.L.C) بالعمل من أراضيها ضد حكومة كينشاسا .

ب - وفيما يتعلق بناميبيا : فان معظم المختصين فى شئون المنطقة يؤكدون أن أية إنتخابات حرة تجرى فى الاقليم ستؤدى حتما إلى وصول منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا إلى الحكم وهذا الوضع يقلق جنوب إفريقيا مما جعلها تستعد له بالسير فى إتجاهين الأول أنها دفعت رجالها ومؤيديها الموجودين فى الاقليم لاقناع القيادات القبلية التقليدية بأن وصول سوابو إلى الحكم سيؤدى إلى تقليص سلطاتهم التقليدية وتأميم أراضيهم وممتلكاتهم ، وذلك لكى يقوم هؤلاء بدور مناهض لسوابو قبل وأثناء الانتخابات ولاسقاطها وتأييد وصول قوى مؤيدة لجنوب إفريقيا إلى الحكم .

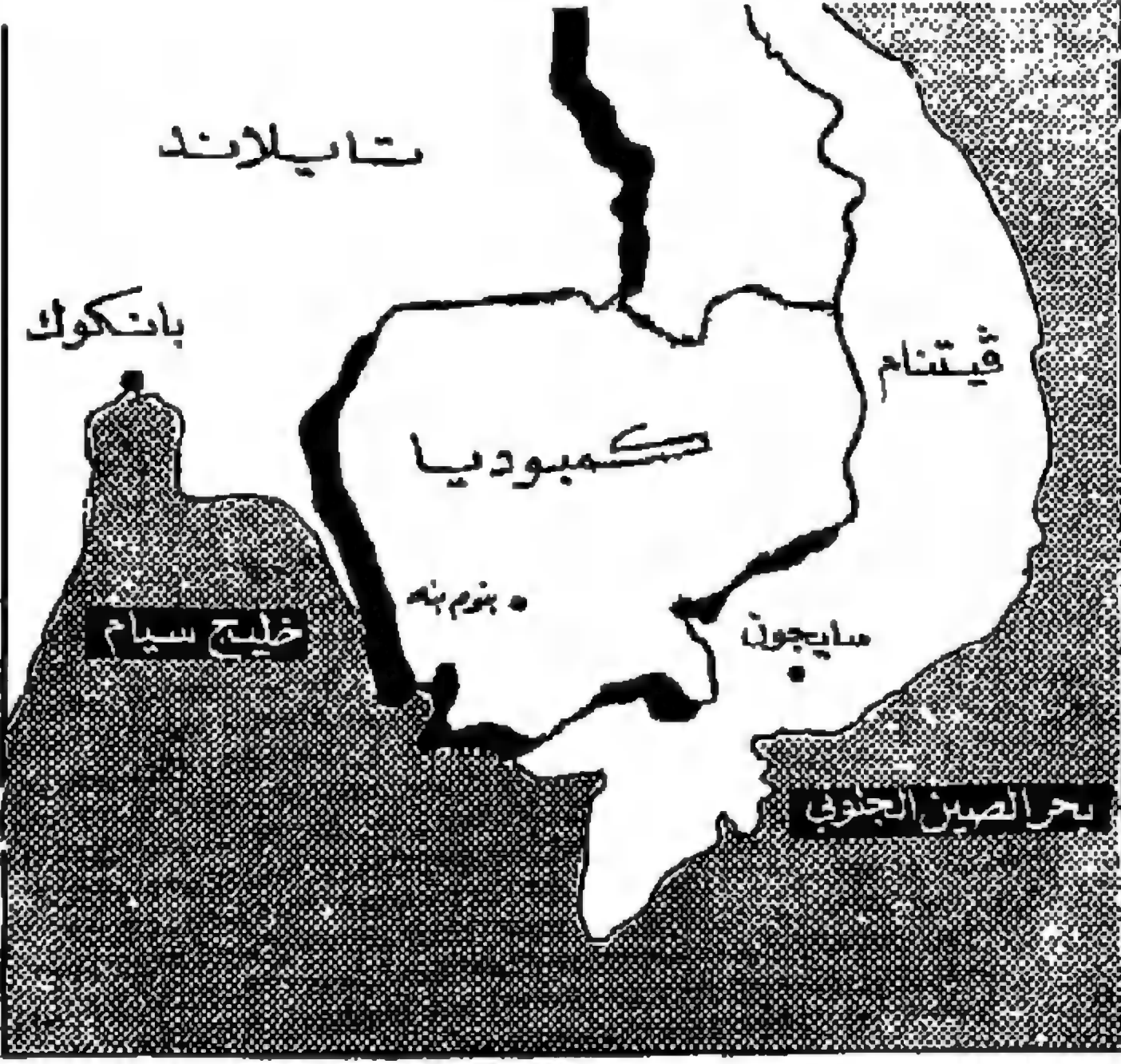
والثانى هو قيام الحكومة العنصرية بتدريب الشباب السود المنتمين لجماعات قبلية مناهضة لسوابو فى مدينة « أبو جوا » بناميبيا تمهيدا لاستخدامهم فى تفويض حكومة سوابو بعد الاستقلال مثلما فعلت من قبل مع حكومة موزمبيق ، وما تفعله الآن مع الحكومة الأنجولية . وكل هذه السيناريوهات تؤكد أن هذه التسوية ما هى الا تسوية وقتية محددة بظروف موضوعية يمكن أن تتغير فى وقت قريب بتغير هذه الظروف وبالتأكيد فان هذا التعبير سيؤدى إلى نشوب جولات أخرى من الصراع فى منطقة الجنوب الإفريقى □ .

جنوب إفريقيا حول إبرامه لاتفاق غير رسمى لوقف إطلاق النار مع القوات الكوبية عقب لقاء سرى عقد بين وفدين لكوبا واليونيتا فى كوت ديفوار فى أغسطس الماضى حيث تم تبادل إثنين من الطيارين الكوبيين وقعا فى الأسر فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عقب إسقاط طائرتهم الميج ٢٣ . وكانت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية قد ذكرت فى أول أكتوبر نقلا عن مسئولين أمريكيين أن لقاء سرى عقد فى أبيدجان بين وفد كوبى برئاسة أوسكار أدراماس سفير كوبا فى الأمم المتحدة وبين أعضاء فى اليونيتا إثر إطلاق سراح الضابطون الكوبيين . وعلى الرغم من أن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية أصدرت بيانا رسميا تنفى فيه إبرام الاتفاق مؤكدة أنها تقيم علاقات فقط مع القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنجولا إلا أنها لم تنف اللقاء خاصة أن التليفزيون الكوبى أعلن نبأ عودة الطيارين إلى كوبا على متن الطائرة الخاصة بالرئيس فيليكس هوفيه بوانيه رئيس « كوت ديفوار » وهذا يشير إلى الدلائل التى ترجح إمكانية إجراء حوار بين اليونيتا والحكومة الأنجولية بعد التغير فى الموقف الكوبى على الرغم من التأكيدات الرسمية التى ترفض التعامل مع « الشر » و« الدمى » التى تحركها الولايات المتحدة خاصة بعد النصائح التى قدمها خبراء الشئون الإفريقية السوفيت لحث الحكومة الأنجولية على تحاور مع اليونيتا للوصول إلى إتفاق لاشراكها فى الحكم وهو ما يعتبره المسئولون الأنجوليون ، بمثابة إشراك حكومة جنوب إفريقيا العنصرية فى حكم بلدهم .

ثالثا مستقبل عملية التسوية : من الممكن التنبؤ

بعدد من السيناريوهات التى تتعلق بتطور مواقف الأطراف الثلاث الرئيسية فى عملية التسوية وهى أنجولا ، وجنوب إفريقيا ، وناميبيا ، وهذه السيناريوهات تشمل التطورات الداخلية فضلا عن الوضع الإقليمى للمنطقة ككل . ويمكن تصور هذه السيناريوهات على النحو التالى :

١ - بالنسبة لجنوب إفريقيا : سيكون لهذه التسوية بالتأكيد إنعكاساتها الإيجابية على النظام العنصرى حيث ستؤدى إلى تخفيف العزلة التى يواجهها هذا النظام إفريقيا ودوليا وهو ما حدا مؤخرا برئيس النظام إلى إختراق العديد من الدول الإفريقية السوداء ودعوته لعدد من الزعماء الأفارقة لزيارة بريتوريا ووعدهم بتلبية الدعوة فى وقت قريب . وقد حرصت وسائل الاعلام الغربية على إبراز بوئا أثناء هذه الزيارات على أنه رجل ذو تأثير ونفوذ فى المنطقة . وما صاحب ذلك من تصريحاته التى أكد فيها أن المؤتمر المشترك لدول جنوب القارة هى



[٣]

تسوية الصراع في كمبودشيا

أمانى محمود فهمى

أولا : حدود ومستويات الصراع :
لقد بدأت الأزمة الكمبودشية ، عندما دخلت قوات فيتنام الى كمبودشيا عام ١٩٧٨ بحجة درء الخطر الصينى الذى بدأ يزحف على منطقة الهند الصينية . وفى ١٨ فبراير ١٩٧٩ وقعت كل من كمبودشيا وفيتنام وثيقة تعاون وصداقة انطوت على تحالف عسكرى بين الدولتين يقضى بوجوب تدخل كل منهما عسكريا فى حالة وقوع اعتداء مسلح على اراضى الطرف الآخر .
ويمكن تبين ثلاثة مستويات للصراع الكمبودشى :
دولى واقليمى ومحلى ..
١ - المستوى الدولى :

تقوم علاقات القوى العظمى مع الدول الصغيرة على انشاء تحالفات استراتيجية ، وايدولوجية خاصة بحيث تمنع مثل هذه العلاقات التحالفية من وقوع المواجهة المسلحة المباشرة بين هذه القوى العاملة فى المنطقة مع ضمان رعاية مصالحها فى نفس الوقت . وحينما تتفق اهداف ومصالح كل من الدول الكبرى والصغرى ، تكون المكافأة مساعدات اقتصادية وعسكرية وحماية دولية وتأييد سياسى للحكومات فى العالم الثالث . أما فى حالة تناقض وتنافى الرؤى والتوجهات ، فان الدول الكبرى قد تعمل على الاطاحة بالحكومات المعادية عن طريق مساعدة أو حتى « خلق معارضة » للنظام تسبب فى تعثره اقتصاديا وسياسيا ان فشلت فى تغييره . وهذا تماما هو نمط علاقتى موسكو وواشنطن بنظام كمبودشيا .

حينما انعقدت قمة واشنطن فى ديسمبر من العام الماضى بين القوتين العظميين وانتهت بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى فى أوروبا ، وباستثناء الوعد السوفيتى بالانسحاب من افغانستان ، فان قضايا العالم الثالث لم تكن مطروحة للبحث على الأقل على مستوى لقاءات الزعيمين ، الأمر الذى بنيت عليه معظم الانتقادات التى وجهت لهذه القمة . وربما كان ذلك ايضا هو السبب وراء الفتور الاعلامى الذى قوبلت به قمة موسكو المنعقدة بين العملاقين فى مايو الماضى من هذا العام بالمقارنة بالحماس الدولى الذى سبق وصاحب قمة واشنطن .

غير انه وبعد مرور حوالى ستة أشهر على قمة موسكو ، فانه لاسبيل لتجاهل التحرك الدولى الملموس من قبل الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، لتسوية صراعاتها فى العالم الثالث .

ان الحركة الدافعة التى بدأت فى دفع المنازعات الاقليمية خلال هذه الفترة الوجيزة نحو طريق التسوية ، لتشير الى ان جو الوفاق الذى بدأ ، قد سمح بدرجة أعلى من المرونة التفاوضية بين أطراف النزاع المختلفة . وسيهتم هذا البحث بعرض وتحليل النزاع الاقليمى فى كمبودشيا وهى احدى بؤر الصراع الساخنة فى العالم الثالث وأسباب ومحفزات التحرك الجديد نحو تسوية هذا الصراع ومستقبل هذا الصراع على ضوء ماتم التوصل اليه من اتفاقات فى الآونة الأخيرة .

وتنحصر المخاوف الامريكية بالنسبة لهذين المركزين فيما يلي :

١ - قاعدة خليج كام ران السوفيتية في فيتنام ومايصاحب ذلك من تهديد لحلفاء الولايات المتحدة وللمصالح الامريكية ذاتها في المنطقة .

٢ - التهديد الواقع على تايلاند من جراء الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا والغزوات العسكرية المباشرة لحدودها .

٣ - هناك احتمال بأن تقوم كل من هانوى وموسكو بمساعدة العناصر الشيوعية المناهضة لحكومات دول رابطة الاسيان .

٤ - ان النمو المطرد في أعداد اللاجئين خاصة في القطاع الشرقى من تايلاند قد يكون من شأنه احداث اضطرابات وقلق سياسى قد تمتد الى باقى المنطقة . واذا كانت الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة في حرب الهند الصينية الثانية عام ١٩٧٥ قد دلت على فشل القوات الامريكية في تحقيق اغراض حكومتها ، فان سياسة واشنطن منذ نهاية السبعينات قد اعتمدت على مايلي :

- ضرب الحكومات الجديدة في الهند الصينية سياسيا واقتصاديا .

- الحفاظ على البنية السياسية الأساسية لدول جنوب شرق آسيا والهند الصينية بدعم الدول الموالية للغرب مثل تايلاند وتأييد المقاومة المناهضة للشيوعية مثل ائتلاف المقاومة الكمبودشية باستثناء جماعة الخمير الحمر .

- فرض العزلة على فيتنام ومحاولة افقادها الاستقرار الداخلى بشتى الطرق .

- تعميق الخلافات والتناقضات بين الدول الشيوعية في المنطقة وقد تمثل ذلك بوضوح في سعى واشنطن لتقوية علاقتها مع الصين على حساب الدول الشيوعية الاخرى .

وقد ساعدت الاحداث الدامية التى شهدتها منطقة الهند الصينية خلال السبعينات خاصة بعد وصول حكومة « الخمير الحمر » الى السلطة في كمبودشيا ، على تبرير الوجود العسكرى الامريكى في المنطقة خلال نفس الفترة . كما ان التوترات السياسية الحالية التى اوجدتها واشنطن على ساحة الاحداث في جنوب شرق آسيا عامة من شأنها اضعاف الشرعية الدولية على الدور الامريكى المكثف في المنطقة خلال السنوات الأخيرة .

الاتحاد السوفيتى : لاختلف اهداف موسكو كثيرا عن الاهداف الامريكية في المنطقة من حيث حماية المصالح السوفيتية المباشرة والحفاظ على التحالفات المختلفة التى يدخل الاتحاد السوفيتى كطرف فيها . كما تأتى على رأس هذه الاهداف محاولة موازنة العملاق الشيوعى الصينى - وقد تضافرت عدة عوامل جعلت الاتحاد

الولايات المتحدة : ان اهتمام واشنطن بمنطقة جنوب شرق آسيا هو جزء من اهتمامها العام بالقارة ككل . وقد كانت آسيا هدفا لكبرى مواجهتين عسكريتين امريكيتين منذ عام ١٩٤٥ - كوريا والهند الصينية . ومن الناحية الاقتصادية ، فان هذه المنطقة من العالم اصبحت احد اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة . فقد تجاوزت تجارة واشنطن مع دول الباسفيك تجارتها مع دول الاطلنطى بحوالى ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وتشغل التجارة مع آسيا ٣٠ ٪ من مجمل حجم التجارة الامريكية - وفى عام ١٩٨٤ ، وصلت قيمة الصادرات الامريكية الى دول قارة آسيا الى ٥٤٦ بليون دولار بينما تجاوزت قيمة الواردات ١١٤ بليون دولار . وتقدر قيمة استثمارات الولايات المتحدة في هذه الدول بحوالى ٣٠ بليون دولار . ولذلك فان المصالح الامريكية في هذه المنطقة تعود بدرجة كبيرة الى عوامل اقتصادية ، هذا بالاضافة الى رغبة الولايات المتحدة في حماية الممرات البحرية الهامة التى تمتلكها آسيا وحماية قواعدها العسكرية في الجزء الجنوبى الشرقى منها .

ومنذ عام ١٩٦٩ وضع الرئيس الامريكى نيكسون سياسة خاصة بقارة آسيا لاتزال الولايات المتحدة تتبعها حتى الان - ان القوات الامريكية لن تتدخل الى جانب احدى الحكومات الآسيوية اذا ماتعرضت لاضطرابات داخلية ولم يستثن من هذه القاعدة سوى كوريا التى كانت واشنطن تعتبرها دائما « حالة خاصة وتمثل دول ASEAN او رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند الصينية مركزى المصالح الامريكية في منطقة جنوب شرق آسيا . فمن الناحية الاقتصادية ، فان واشنطن ترى انه في حالة نجاح السياسات الاقتصادية ، الليبرالية التى تنتهجها دول هذه المجموعة فسيعد ذلك دليلا دامغا على فشل وعدم صلاحية الانظمة الراديكالية في فيتنام وكوريا الشمالية . هذا الى جانب ضخامة حجم الاستثمارات الامريكية داخل دول المجموعة والتى بلغت عام ١٩٨٥ ٧ بلايين دولار . أما البعد الاستراتيجى لهذه المصالح فيبهره تحكم دول ASEAN في اخطر طرق التجارة بين اليابان ، الحليف الاقتصادى القوى لواشنطن ، ودول الخليج . ومنذ الغزو السوفيتى لأفغانستان وظهور الثورة الايرانية المعادية للغرب ، زاد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة واخذت في تكثيف القدرات العسكرية لاسطولها السابع وفي تأمين قواعدها في كلارك وسوبيك باى بالفلبين . وعلى الجانب العسكرى ، فان الولايات المتحدة تحرص على نمو القدرات التسليحية لدول « الاسيان » لدرء الخطر الشيوعى متعدد المصادر خاصة بالنسبة لتايلاند ، من ناحية ولترويج اسلحتها من ناحية اخرى . فبينما يصل حجم المساعدات العسكرية الامريكية لدول المنطقة الى ٣٠٠ مليون دولار فان حجم المبيعات من الاسلحة يزيد على ٤ بلايين دولار .

الشديدة التي شهدتها فيتنام في ذلك الوقت . ولاتزال موسكو تضغط على حكومة هانوى لاتباع اصلاحات اقتصادية معينة وضعها الخبراء السوفيت المقيمون في فيتنام ويقدر عددهم بـ ٧٠٠٠ خبير .

لقد كان من الواضح ان موسكو لم تكن لتسمح لفيتنام بأن تتحول الى قوة اقليمية كبرى بما قد يهدد المصالح السوفيتية خاصة في كل من كمبوتشيا ولاوس التي تحصل على مساعدات اقتصادية منذ عام ١٩٨١ تبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا ويوجد بها ألف خبير سوفيتي .

إلا ان مجرد كون الاتحاد السوفيتي القوة الوحيدة التي تمنح فيتنام التأييد السياسي والمادي لأحتلالها لكمبوديا يضع موسكو في معضلة اقليمية حيث ان هذا التورط الواضح والصريح في الصراع الكمبوتشي يطرح تساؤلات عن مدى جدية الاتهام السوفيتي للولايات المتحدة بتزكية نيران الصراعات اقليمية ويجعل من امكانية تحسين علاقات موسكو بدول مجموعة « الآسيان » احتمالا ضعيفا . ويبقى شغل موسكو الشاغل ان تدفع التطورات السلبية في المنطقة القوى المعادية للاتحاد السوفيتي أى الولايات المتحدة والصين واليابان ودول « الآسيان » الى اقامة نوع ما من التحالف الدولي يضرب البناء الاقليمي السوفيتي في الصميم .

٥ - المستوى الاقليمي :

يضم الصراع الكمبودي الصين ودول « الآسيان » الى جانب فيتنام كفاعلين اقليميين . وتعد الصين اخطر هذه الاطراف حيث ان بكين على عكس واشنطن وموسكو اللذان يريان في منطقة جنوب شرق آسيا ارضية لظهور قوتها السياسية والعسكرية ، ترى ان هذه المنطقة يجب ان تخضع للسيطرة الصينية بحيث تصبح دائما قادرة على تسيير الاحداث والشئون اقليمية .

ومنذ احتلال فيتنام لكمبوتشيا ونشأة التحالف الفيتنامي - السوفيتي ، انقلبت الصين الى كل من الولايات المتحدة ودول الآسيان لاعادة التوازن السياسي الى المنطقة ، ولجأت الى خلق مزيد من الضغوط العسكرية على حدود فيتنام ولاوس بتأييد من منظمة « الخمير الحمر » التي يبلغ عدد اعضائها ٣٥ ألفا وتعمل عبر الاراضي التايلاندية . ويعنى ذلك ان على هانوى تحويل جزء كبير من ميزانيتها بعيدا عن الاغراض الاقتصادية من اجل مزيد من التسليح كما يعنى ايضا تشتيت عملياتها العسكرية وتوزيعها على عدة جبهات .

ويعود موقف بكين هذا من الصراع الكمبودي الى اعتقادها بأن احتلال فيتنام لكمبوتشيا وسيطرتها على لاوس ليس « حدثا منعزلا » أو « قضية محلية » حيث انه يعكس جزءا من استراتيجية موسكو لتحقيق هيمنة كونية . وكان هدف بكين منذ البداية هو احتواء هذه المحاولة بالذات .

السوفيتي كقوة عظمى وحتى وقت قريب في مكانة اقل بكثير من النذ الامريكي وهذه العوامل هي :

١ - الصراع مع الصين وماتلا ذلك من تطور العلاقات الصينية الامريكية على حساب موسكو .

٢ - فشل الكرملين في تطوير علاقاته مع اليابان التي تتمتع بأقوى اقتصاد في القارة الآسيوية بأسرها .

٣ - الهدوء النسبي الذي سيطر على شرق آسيا ، باستثناء منطقة الهند الصينية ، والذي عرقل قيام الاتحاد السوفيتي بدور دولي فعال في المنطقة .

٤ - تراجع القبول الذي كان يلقاه النموذج الشيوعي السوفيتي لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي .

وتعد فيتنام حليف موسكو الاول في المنطقة وراعى مصالحه ولذلك فان حجم الاعتماد الاقتصادي

والعسكري الفيتنامي على الكرملين يقدر بحوالى ٤ الى ٥ ملايين دولار يوميا . وفي المقابل ، فان الاتحاد السوفيتي يرى ان تحالفه مع هانوى يضمن اشرافه الدائم على

المنافذ الامريكية البحرية والجوية من ناحية ويجنبه اية مواجهة مسلحة مع القوى اقليمية في الهند الصينية ،

حيث تقوم القوات الفيتنامية وقوامها ٢٥٠ ألف جندي بالسيطرة على لاوس وكمبوديا ، من ناحية اخرى . وفي

مجال التنافس الدولي ، فان فيتنام هي بمثابة نقطة استراتيجية هامة ضد التوسع الصيني والامريكي في

جنوب شرق آسيا وتعد قاعدة خليج كام رام السوفيتية في فيتنام من اخطر قواعد الاتحاد السوفيتي التي تمكنه من

فرض سيطرته البحرية والجوية عبر بحر جنوب الصين ، جنوب غرب الباسفيك والمحيط الهندي والطرق المائية

المتصلة بهم .

ورغم احتياج هانوى الشديد لمساعدات موسكو خاصة العسكرية ، لضرب المقاومة الكمبوتشية من ناحية

ولدفع الخطر القادم من بكين من ناحية اخرى ، ورغم شدة حيوية التسهيلات المختلفة التي تحصل عليها

موسكو من فيتنام بالنسبة لخططها واهدافها العسكرية والاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة ، فان العلاقات

السوفيتية الفيتنامية يشوبها بعض التوتر لاختلاف واحيانا تناقض اهداف الدولتين - فرغم توقيع معاهدة

الصداقة بين هانوى وموسكو عام ١٩٧٨ ، فقد رفضت فيتنام الانضمام الى الكوميكون وهي الرابطة الاقتصادية

التي تجمع دول حلف وارسو . كما تروض فيتنام محاولات الاتحاد السوفيتي لايجاد نفوذ مستقل له في

كمبوتشيا ولذلك قامت بتنحية بن سوفان من منصبه كرئيس وزراء كمبوديا عام ١٩٨١ لما عرف عن علاقاته

الوثيقة بالكرملين .

ومن ناحية اخرى فقد قام الاتحاد السوفيتي برفع سعر برميل النفط عام ١٩٨٠ الذي يصدره لفيتنام

« حيث يزودها بـ ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النفط » من ٤ الى ١٦ دولارا وهو ما أدى الى الازمة الاقتصادية

المقاومة الاخرى . وفي ٢٢ يونيو عام ١٩٨٢ ، قامت فرق المقاومة الثلاثة بتكوين جبهة ائتلافية عرفت « بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية » برئاسة الامير سيهانوك ويضم ائتلاف المقاومة : « جبهة شعب الخمير للتحري الوطني » بزعامة سون سان وتضم ما بين ٦ آلاف الى ٩ آلاف مقاتل ، « جيش سيهانوك الوطني » ويتراوح عدده ما بين ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف جندي واخيرا « الخمير الحمر » بزعامة وزير الدفاع الأسبق سون سين وان كانت القيادة الفعلية لازالت لبول بوت وكان رئيسا للحكومة قبل الاطاحة بنظامه عام ١٩٧٨ وتعد جماعة « الخمير الحمر » اقوى فرق المقاومة على الاطلاق اذ يبلغ حجم قواتها ٢٠٠٠٠ جندي وان كانت جماعة سيهانوك تنفرد بالشرعية الكمبوتشية والدولية نظرا لطول الفترة التي قضاها الامير في الحكم ولاتجاهاته الموالية للغرب .

ثانيا : جهود تسوية الصراع في كمبوتشيا :

ان نشوب الصراع بهذه الصورة - أى على مستويات مختلفة تداخلت فيها الاطراف المعنية بالصراع ، حتم ظهور تحالفات معينة بين هذه الاطراف على اساس تلاقي كل أو بعض المصالح . ومن جهة اخرى فقد ادى هذا التشابك الى قيام علاقات الاعتماد المتبادل داخل الحلف الواحد - فالاتحاد السوفيتي لا يملك التأثير المباشر على مجريات الأمور في كمبوتشيا إلا عبر فيتنام والتي تحتاج بدورها الى تأييد موسكو العسكري والسياسي والاقتصادي ، أما حكومة هانج سامرين فتعتمد على تأييد كل من موسكو وهانوي للبقاء في السلطة . وبالمثل فان تحالف الصين ودول الآسيان يخضع لنفس القاعدة رغم غرابة هذا التحالف بين طرف شيوعي وطرف غير شيوعي . فتأييد الصين للخمير الحمر « وهو مالا تقره آسيان مبدئيا » لا يمكن ان يتم إلا عبر خطوط الامداد في تايلاند كما ان دول الآسيان تعتمد على هذا التأييد الصيني للمقاومة الكمبوتشية عامة بهدف انهاء تحالف موسكو-فيتنام وينوم بنة ماديا ومعنويا مما قد يؤدي في النهاية الى تسوية الصراع عن طريق دول الآسيان بالدرجة الاولى كمنظمة اقليمية وأحد اطراف النزاع وكذلك كانت هناك بعض الجهود للأمم المتحدة كمنظمة عالمية الى جانب بعض الوساطات المحددة لفاعلين اقليميين ودوليين .

وستتناول في هذا الجزء مواقف وشروط اطراف الصراع بالنسبة لآلية تسوية للنزاع وأهم الاقتراحات والمفاوضات التي تمت منذ بدء الخلاف ثم التحرك السوفيتي الأخير لتسوية الموقف وما افضى اليه من نتائج .

١ - مواقف اطراف الصراع من التسوية :

لقد كان لكل طرف من اطراف الصراع ، كما سبق الذكر ، شروط خاصة بالتسوية التي يود التوصل اليها بناء على مصالحه ومصالح حلفائه :

وقد شاركت « مجموعة الآسيان » الصين في مخاوفها وعمل الطرفان على اكساب القضية الكمبوتشية ، صبغة دولية باعلان اصرارهما على اشراك الأمم المتحدة في أية تسوية من أى نوع ، وذلك لوضع هانوي تحت المكبر الدولي بغية توليد انواع الضغوط التي فشلت كل من الصين والآسيان في ايجادها ولكنها كانت في النهاية الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الانسحاب الفيتنامي من كمبوتشيا .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، كانت دول الآسيان تجاهد لوقف محاولات الاستقطاب التي تعرضت لها من جانب القوى الشيوعية المتعددة ، الصين ، فيتنام والاتحاد السوفيتي التي اشتدت حدة التنافس بينهما في هذه الفترة لنشر نفوذها في المنطقة . إلا انه باحتلال فيتنام لكمبوديا ثم تواجد ١٠٠ ألف من القوات الفيتنامية على حدود تايلاند . وكان على دول الآسيان تغيير سياسة « التجاهل المتعمد » التي كانت تنتهجها فيما مضى . وقد ظلت لفترة غير وجيزة غير مقبلة تماما على التحالف مع الصين خاصة الى ان توحدت مصالح كل من هانوي وموسكو ، حيث بدا وكأن العملاقين الشيوعيين يسعيان لتقسيم منطقة جنوب شرق آسيا فيما بينهما . وعموما تبقى سياسات كل من الصين ودول الآسيان في مواجهة فيتنام مايلي :

أ - محاولة احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة عن طريق فرض العزلة الاقتصادية والمعنوية على فيتنام .
ب - زيادة التبادل الاقتصادي والتكنولوجي مع الغرب والاجتهاد في اجتذابه لكي يلعب دورا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة .

ج - المستوى الداخلي :

تربط كمبوتشيا بفيتنام علاقة خاصة - فمنذ التدخل العسكري الفيتنامي في كمبوديا عام ١٩٧٨ - تحكم العلاقات بين الدولتين معاهدة صداقة وتعاون اقتصادي ودفاعي مبني على احترام علامات الحدود القائمة بينهما .. وتواجه كمبوديا مشكلة تزايد اعداد المواطنين الفيتناميين بالمقارنة للعدد الاصل للشعب الكمبودي - فبينما يعمل هذا العدد الى اقل من ستة ملايين نجد ان عدد المستوطنين الفيتناميين كان يربو على السبعين ألفا عام ١٩٨٣ . هذا الى جانب الخبراء الاقتصاديين والفنيين والثقافيين ، وتبادل الزيارات الرسمية والتوقيع على عدد كبير من المعاهدات في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم وجميعها يساهم في تحقيق مزيد من الربط بين الفيتناميين والكمبوديين .

وتقوم الحكومة الحالية في بنوم بنة برئاسة هانج سامرين على تأييد كل من فيتنام وموسكو وبعد الاتحاد السوفيتي اكبر المانحين الدوليين لكمبوديا . أما المقاومة الكمبوتشية ، فتعد الصين المؤيد الوحيد لجماعة الخمير الحمر بينما تساند الولايات المتحدة ودول الآسيان فرق

الحمير» ، فان الآسيان ليست راضية تماما عن هذا التحالف ، اذ صاحبت فترة حكم «الخمير الحمير» لكمبوديا المذابح والاعتقالات والانتهاكات الدموية واشاعة الفوضى في جنوب شرق آسيا بأسرها . وفيما عدا ذلك ، فان الصين والآسيان تتفقان على صيغة واحدة للتسوية تتضمن الآتى :

- ان يعقد مؤتمر دولي يتم فيه بحث المسألة الكمبودية والتوصل الى حل مقبول للأطراف على ان يتضمن انسحاب قوات هانوى من كمبوديا .
- ان يعقب الانسحاب انتخابات عامة تحت اشراف الأمم المتحدة وهذا يؤكد النقطة السابقة .
- قيام حكومة محايدة على أساس نتائج الانتخابات .
- ٢ - جهود التسوية :

منذ بدأ الصراع الفيتنامي - الكمبودي عام ١٩٧٨ تعددت مجهودات التسوية وكانت معظمها ، كما سبق الذكر ، مبادرات اقليمية خاصة من جانب دول الآسيان ودول الهند الصينية .

ففى السابع من أكتوبر ١٩٨١ ، وفى أثناء انعقاد « المؤتمر الرابع لوزراء خارجية دول الهند الصينية » تقدم وزير خارجية لاوس بمبادرة تكونت من سبع نقاط ونص المضمون على احترام الوضع الراهن والحدود القائمة بين الدول وفتح باب الحوار بين مجموعة الآسيان ودول الهند الصينية . وقد رفضت المجموعة الأولى هذه المبادرة انطلاقا من رفضها للمؤتمر الاقليمي كإطار لتسوية الصراع في المنطقة .

كما استطاعت دول الآسيان خلال فترة الصراع أن تحافظ على مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة وأن تتحدى من داخل هذا المنبر ، بتسوية رسمية تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان من نتيجة هذه الجهود ان اصدرت المنظمة الدولية قرارا بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ نص على « الانسحاب الكامل والغير مشروط للقوات الأجنبية من كمبوديا » .

وفى الاجتماع الخامس لوزراء خارجية دول الهند الصينية في ١٧ فبراير ١٩٨٢ ، أصدرت كل من لاوس وفيتنام وكمبوديا بيانا أجمعوا فيه على ان احتلال فيتنام لكمبوديا ليس الا وسيلة لوقف الزحف الصيني في المنطقة وأنه بمجرد زوال هذا الخطر ستقوم قوات هانوى ، بالانسحاب من كمبوديا .. وفى اجتماعهم التالى عام ١٩٨٢ تقدمت دول الهند الصينية بمبادرة « لتحالف ودى » بينهم وبين دول « الآسيان » على أن يتم عقد مؤتمر موسع للأمن الاقليمي يضم المجموعتين وقد رفضت « الآسيان » هذا الاقتراح ايضا حيث أنه يعنى دفع دول جنوب شرق آسيا بطريقة غير مباشرة ، للاعتراف بحكومة هانج سامرين . وفى المقابل ، تقدمت دول « الآسيان » الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٣ بمبادرة عرفت « باتحاد الدول الواحد

أ - الاتحاد السوفيتي :

لم تكن موسكو معارضة تماما لتسوية سلمية في كمبوديا وعلى العكس مما يعتقد الكثيرون - اذ ان سياسة الكرملين في الاحتفاظ بكمبوديا في قبضته كانت مجرد وسيلة للضغط على الصين لتحسين هذه العلاقات إلا أن موسكو لم تكن ابدا لتجعل من كمبوديا عائقا لفرص الوفاق مع الصين والولايات المتحدة . فرغم حاجة السوفييت لقواعدهم في فيتنام ورغم الميزة السياسية التي يحققها اعتماد هانوى على موسكو إلا ان وجود تحالف قوى وجاد بين بكين وواشنطن ضد موسكو يعد في الحسابات السوفيتية أخطر بكثير من فقدان هذه القواعد . ومن ناحية أخرى فان هذا الاعتماد قائم مع احتلال فيتنام لكمبوديا أو بدونه ولعل اهم ماتخشاها موسكو هو عودة حكومة «الخمير الحمير» أو وصول حكومة معادية للاتحاد السوفيتي الى السلطة . ولذلك فقد عملت موسكو في السنوات الاخيرة على اضعاف الشرعية الوطنية على حكومة هانج سامرين والمناداة بعقد مؤتمر دولي يؤكد ويضمن هذه الشرعية . ويرى البعض أن نظام سامرين استطاع رغم الظروف الداخلية الصعبة أن يحقق بعض النجاح الاقتصادي وأن يستقطب بعض التأييد الشعبى . وهذا أكد الرؤية السوفيتية بأن نظام هانج سامرين ، إذا ما اضطرت فيتنام للانسحاب « سيكون قادرا على الدفاع عن بقائه » .

ب - فيتنام :

تعد كمبوديا بالنسبة لهانوى خط دفاع رئيسي ولذلك فان احتلالها لها في معناه الحقيقى ضرورة أمنية بحتة . وترى فيتنام ان انسحابها من كمبوديا تحت اية صبغة ممكنة مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

- ١ - توقف الصين عن تأييد جماعة الخمير الحمير .
- ٢ - تهدئة التوترات العسكرية على الحدود الفيتنامية التايلاندية والذي يعنى ضمنا توقف حكومتى بكين وواشنطن عن تقديم الدعم العسكرى لتايلاند .
- ٣ - مواصلة المحادثات الفيتنامية الصينية بشأن قضايا الحدود الشمالية بينهما .

٤ - ان يتم بحث المسألة الكمبودية داخل اطار قومي وهو ما لم تقره دول الآسيان .

ج - الولايات المتحدة :

لم تقبل واشنطن أى صيغة للتسوية اذا لم تكن تنص صراحة على انسحاب القوات الفيتنامية من بنوم بنة . أما موقفها من المقاومة الكمبودية ، فيؤيد البيت الابيض جميع فرق المقاومة فيما عدا «الخمير الحمير» . تتراوح منح واشنطن الى هذه المقاومة ما بين ٥ ملايين و ٦ ملايين دولار سنويا .

د - الصين :

بينما تتفق هذه الاطراف الثلاثة مع الولايات المتحدة على حتمية الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا إلا انها تختلف فيما يتعلق بالمقاومة فبينما تؤيد الصين «الخمير

ومن ناحية أخرى . فقد تقدم وزير خارجية النمسا بعرض نص على أن تقوم « محادثات للسلام » بين حكومة هانج سمارين وائتلاف المقاومة الكمبوتشية تعقد في فينيا . وقد رفض سيهانوك زعيم المقاومة هذا العرض واقترح أن تعقد هذه المحادثات مع القيادة الفيتنامية على أن يحضرها ممثلون عن حكومة كمبوديا - وقامت هانوى برفض الاقتراح ويتضح من العرض السابق أنه رغم تعدد وكثافة مبادرات التسوية التي تشابهت في معظمها فقد ظلت هناك عقبتان : مشكلة الانسحاب الفيتنامي وقضية اشراك الخمير الحمر في الصيغة النهائية لأية تسوية ولذلك كانت هذه الجهود رغم كثافتها وتعددتها تسير منذ البداية في طريق مسدود .

٣ - التحرك السوفيتي وبوادر انفراج الأزمة :

بحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ وكأن أزمة كمبوتشيا أصبحت قريبة الحل - إذ أن العزلة السياسية التي فرضت على فيتنام والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتاحها منذ عدة سنوات في الوقت الذي منعت فيه معظم الدول منحها ومساعداتها حتى تتم التسوية وفشل هانوى ذاتها بعد عشر سنوات من الاحتلال في إيجاد الضمان لعدم عودة « الخمير الحمر » إلى الحكم أو على الأقل بقاء الحكومة الموالية لها في السلطة هذه الظروف بدت وكأنها تدفع هانوى نحو تسوية عاجلة . ومن ناحية أخرى فقد أبدى نظام بنوم بنة في ٨ أكتوبر ولأول مرة استعدادا للتفاوض غير المشروط مع ائتلاف المقاومة بما فيها « الخمير الحمر » بهدف الوصول إلى مصالحة وطنية والموافقة على انسحاب فيتنام وعقد انتخابات عامة والتفاوض مع تايلاند بشأن تحييد الحدود بينهما ، وعقد مؤتمر دولي يضم المقاومة ونظام سامرين وموسكو وواشنطن وبكين .

وكان جورباتشوف في لقائه مع نجوين تنلينه سكرتير الحزب الشيوعي الفيتنامي في موسكو في أوائل مايو من العام الماضي قد أبدى موقفا يمكن أن يوصف بالاعتدال تجاه الصين على عكس الموقف الفيتنامي . وقدم جورباتشوف صيغة جديدة كأساس لحل الصراع الكمبودي وهي « إعادة توحيد القوى الوطنية » وقد أظهرت التعليقات على هذا اللقاء أن جورباتشوف كان يقصد « بالقوى الوطنية » التحالف القديم الذي ضم سيهانوك والشيوعيين في مواجهة نظام لون نول تحت حماية واشنطن .

وقد تبلورت هذه التغيرات المفاجئة في مواقف الأطراف الأساسية للصراع في اللقاءات التي تمت بين سيهانوك وزعيم الحكومة الائتلافية في المنفى وهون سين رئيس وزراء بنوم بنة - وتتلخص خطوات التسوية الحديثة فيما يلي .

أ - تم اللقاء الأول بين سيهانوك وهون سين في باريس في الرابع من ديسمبر الماضي في فرنسا ورغم تبادل الاتهامات

والخمسين « طالبت فيها بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام واعلان المنطقة الغربية منطقة منزوعة السلاح وأقر الاقتراح بموافقة ١٠٥ ورفض ٢٢ واقتناع ١٩ من الأعضاء عن التصويت . أما فيتنام فقد أكدت أنه ليست لديها أية « نية » للانسحاب .

ألا أن أهم تحرك اقليمي لتسوية النزاع في كمبوتشيا جاء باعلان مبادرة جديدة لدول الآسيان في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣ . ولم تختلف هذه المبادرة كثيرا عن سابقتها من حيث اشتراط الانسحاب التدريجي ، ووقف اطلاق النار وانتخابات عامة وأن تتم جميع هذه الخطوات تحت الاشراف الدولي . بيد أن هذه الصيغة احتوت على بند جديد هو بند « المصالحة الوطنية » والذي نص على أن تشترك جميع الأطراف الكمبوتشية بما في ذلك النظام الحالي في انتخابات عامة بغية اقامة حكومة جديدة تتمتع بالتأييد الشعبي .

وقد أعلنت حكومة كمبوتشيا رفضها القاطع وبالمثل رفضت الصين والخمير الحمر مبدأ المصالحة في حد ذاته .

واستمرت الجهود الآسيوية في عام ١٩٨٤ وقام وزراء خارجية « آسيان » في اجتماعهم السنوي في فبراير من نفس العام باصدار اعلان جديد طالب بمزيد من التأييد الدولي للقضية الكمبوتشية فسرره البعض على أنه رغبة دول المجموعة في أن تلعب واشنطن دورا أكثر حيوية وإيجابية في المنطقة . وكان أن أعلنت فيتنام في أغسطس أنها ستقوم بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا إذا ماتم التوصل إلى صيغة سياسية مقبولة بين الأطراف الداخلية باستثناء الخمير الحمر .. وكانت هانوى قد قامت بعدة جولات انسحابية من بعض القطاعات في كمبوديا - ثم تقوم بتعويضهم في وقت لاحق . ففي ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، ثم سحب ٢٠ ألفا من هذه القوات وبعد عدة أسابيع احضرت هانوى ١٥ ألف جندي إلى كمبوديا ليحلوا محل القوات المنسحبة .

ورغم عدم توقف المساعي الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد أظهرت قمة جنيف بين جورباتشوف وريجان أن مسألة كمبوتشيا كانت فوق مستوى النقاش بالنسبة للاتحاد السوفيتي واستمر تعزيز موسكو لمنشأتها في كارم رام ودانوتنج في فيتنام .

وخلال اجتماع مجلس وزراء ائتلاف المقاومة الكمبوتشية ببكين في سبتمبر ١٩٨٦ ، أعلنت المقاومة مبادرة الثماني - نقاط - التي نصت على الانسحاب التدريجي للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا على أن تقوم حكومة جديدة تضم قيادات نظام هانج سامرين وفرق المقاومة الثلاث وبينما وافقت على هذا الاقتراح الصين ودول الآسيان فقد قابلته فيتنام ، وكما هو متوقع بالرفض .

مبادرته التي لم تختلف كثيرا عن مبادرة رئيس الوزراء ولكنه رفض استمرار حكومة هانج سامرين في السلطة حتى عقد الانتخابات واقترح اقامة حكومة جديدة تنقسم السلطة فيها الأطراف الأربعة . كما أن أمير المقاومة تنازل عن مطلبه القديم الخاص بوضع كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - وكانت فيتنام ونظام هانج سامرين « والخمير الحمر » يرفضون هذا المطلب .

٤ - تقييم التسوية الجديدة :

لقد سبق وأن اشرنا الى ان العقبتين الاساسيتين امام تسوية الصراع الكمبوتشي هما مسألة الاحتلال الفيتنامي ومسألة دخول الخمير الحمر في ائتلاف المقاومة . وبينما أدى الاتفاق الجديد الى تسوية القضية الأولى الا ان القضية الثانية ظلت محور خلاف - وهذا هو الأساس الذي يحدد مكاسب وخسائر كل طرف في ظل التسوية الجديدة ويجب التأكيد هنا على أن حجم المكسب او الخسارة ، حتى في حالات توافق اهتمامات الأطراف داخل الحلف الواحد ، تختلف حسب اولويات المصالح كما يضعها كل طرف من أطراف الصراع ولذا فانه في حالة التحالف المضاد لفيتنام « واشنطن - بكين - الاسيان » كان انسحاب هانوي من كمبوديا المصلحة الأولى لأطراف التحالف .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، فان أولى اولوياتها كانت اخراج الفيتناميين من كمبوتشيا وابعادها عن النفوذ الشيوعي المباشر او حتى التخفيف من حدته . وعلى ذلك ، فان الاتفاق الجديد يرتبط بصميم المصلحة الأمريكية . الا ان نص التسوية الجديدة على ادماج الخمير الحمر في الصيغة السياسية المقبلة لكمبوتشيا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة التي لم تبغ في رؤية حكومة شيوعية تحكم كمبوديا بيد ان هذا لا يعد خسارة كبيرة لواشنطن حيث ان « الخمير الحمر » يمثلون جزءا واحدا من الائتلاف الحكومي الذي يستولى السلطة مؤقتا . كما ان نتيجة الانتخابات العامة في حالة عقدها قد تأتي لصالح البيت الأبيض بهزيمة الخمير الحمر وفوز سيهانوك او سون سان وينطبق نفس هذا التحليل على الصين التي تنصب مصلحتها الاساسية في المنطقة على تراجع قوات فيتنام الى حدودها الطبيعية وقد ذكرت بعض المصادر ان الحكومة الصينية قد منحت هانوي منحة اقتصادية كبيرة في سبيل اتمام الانسحاب في الموعد المحدد .

ورغم ان وصول المقاومة الى الاشتراك في الحكومة الائتلافية بما فيها الخمير الحمر الذين تؤيدهم بكين ، يعد مكسبا قويا لها ، فقد بدأت الصين في تقليص حجم مساعداتها للخمير الحمر واعلنت تأييدها لسيهانوك وهو تغير غير متوقع ربما تكون قد انتجته جهود التسوية الأخيرة .

القاسية بين الجانبين فقد اصدرا اعلانا تضمن البنود الأساسية الخاصة بالاتفاق المبدئي الجديد وهي :

- ١ - ان يتم تسوية الصراع الكمبوتشي بطرق سياسية .
- ٢ - يجب على الشعب الكمبودي ذاته ان يبادر بفض هذا النزاع عن طريق اشراك جميع الأطراف المعنية في مفاوضات التسوية .

٣ - في حالة التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف ، يتم عقد مؤتمر دولي يضع الضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاق والحفاظ على استقلال كمبوتشيا .

ب - تم اللقاء الثاني بين الطرفين في فرنسا في ٢١ يناير ١٩٨٨ حيث تم الاتفاق على :

١ - ان يتم الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا في فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهرا على ثلاث مراحل .

٢ - تكوين حكومة ائتلافية تضم كلا من جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وائتلاف المقاومة في المنفى بعد انتهاء مرحلة الانسحاب الثانية .

٣ - ظل هناك خلاف حول العلاقة الزمنية بين قيام هذه الحكومة وبين عقد انتخابات عامة في البلاد - فبينما أراد رئيس الوزراء عقد الانتخابات أولا ثم تكوين الائتلاف الحكومي ، أراد سيهانوك تأخير هذه الانتخابات الى ما بعد تشكيل الائتلاف الحكومي .

ج - في ٢٦ مايو ، أعلنت وزارة الدفاع الفيتنامية عن اتفاق عقده مع بنوم بنه يقضي بانسحاب ٥٠ ألفا من قواتها مابين يونيو وديسمبر من العام الحالي . اما بقية قوات هانوي فسيتم وضعها تحت اشراف الحكومة الكمبودية للتمهيد للانسحاب الشامل في ١٩٩٠ وفي اليوم التالي ، تم الاتفاق ايضا على تراجع القوات الفيتنامية مسافة ٣٠ كم بعيدا عن الحدود الكمبودية التايلاندية .

د - كان أول لقاء بين زعماء المقاومة الكمبوتشية ورئيس الوزراء هون سين في تاريخ صراعهما الطويل في بوجور باندونيسيا خلال الفترة مابين ٢٥ و ٢٨ يوليو . وقد عرض رئيس الوزراء صيغة سباعية النقاط للمصالحة الوطنية كان أهم ما جاء فيها :

١ - ان يتم تكوين « مجلس المصالحة الوطنية » يتولى الاشراف على البيئة السياسية في الفترة الانتقالية التي ستمر بها البلاد حتى عقد انتخابات الحكومة المستقبلية على أن يضم المجلس الأطراف الأربعة تحت رئاسة الأمير سيهانوك .

٢ - ان تستمر حكومة هانج سامرين في ممارسة مهامها حتى يتم عقد الانتخابات الجديدة وهو ما لم تقره المقاومة الكمبوتشية .

٣ - قطع جميع الامدادات الخارجية العسكرية والاقتصادية عن فرق المقاومة وان تتم التسوية الجديدة تحت الاشراف الدولي .

وقد قاطع الأمير سيهانوك رسميا هذه الصيغة وفي لقائه مع زعماء المقاومة في جاكارتا في نفس الفترة قدم

بين هذه التسوية وبين التغير الاساسى الذى يشهده الاتحاد السوفيتى منذ وصول جورباتشوف الى السلطة ، وهو تطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية والسياسية والتي يرى جورباتشوف انها اصبحت اكثر من حتمية بالنسبة لاقتصاده المنهك .

وهكذا أصبح على الزعيم السوفيتى الجديد أن يختار بين مزيد من التضحيات الاقتصادية للحفاظ على حلفائه او التقهقر والتفرغ للقضايا الداخلية . وقد أرادت موسكو أن تنتهج طريقا يحقق الهدفين معا عن طريق : ١ - محاصرة الولايات المتحدة او غزوها « بخطة سلام عالمية » شملت تهدة سباق التسلح بينهما من أجل خفض الاتفاق العسكرى والضغط على الحكومات الموالية لموسكو لتسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث وهذا ماتم بالنسبة لكمبوتشيا .

٢ - انتهاج سياسة جديدة فى العالم الثالث تعتمد اساسا على تحجيم الوجود السوفيتى فيه وتقوم على مبدئين أساسيين :

اولا : السحب التدريجى للمساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية التى تمنح للحكومات الشيوعية والتي تأكد فشلها فى خلق « نظم شيوعية مستقرة » ثانيا : إقامة علاقات جديدة مع الدول غير الشيوعية فى افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية والتي تتمتع بنفوذ وسيطرة اقليمية قوية .

وانطلاقا من هذه الرؤية يصبح من الطبيعى بل والمنطقى أن تكون حركة تسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث مسببة ومرتبطة بحركة التنازلات السوفيتية التى صاحبت جو الوفاق الجديد بين العملاقين .

واذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى قد وضعت فى خدمة الأغراض الاقتصادية وليس العكس ، فانه فى حالة التسوية الكمبوتشية تصبح المكاسب السوفيتية « المتوقعة » من التسوية مايلى :

١ - تحسين صورة الاتحاد السوفيتى امام الغرب والابقاء على مناخ الوفاق الجديد مع واشنطن .

٢ - تطبيق العلاقات مع الصين التى تضمنت شروطها الثلاثة لاستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفيتى منذ خلافهما الايديولوجى فى اواخر الستينات الانسحاب من أفغانستان وانسحاب فيتنام من كمبوتشيا وتسوية مشكلة الحدود فى منشوريا . ان عودة العلاقات بين

العملاقين الشيوعيين كما كانت عليه من قبل يعنى تهدة « الشكوك العسكرية » بين الجانبين والذى يعنى ايضا تخفيض نفقات التسلح . ومن جهة أخرى فإن نمو العلاقات التجارية بين الدولتين (وهذا ماحدث بالفعل اذ اصبحت الصين ثانى الشركاء التجاريين لموسكو بعد اليابان) وزيادة تعاملاتهما مع الغرب سيؤدى الى انخراطهما فى كل من النظامين الاقتصاديين الدوليين - الاشتراكي والرأسمالى .

وتعد دول مجموعة « الآسيان » اكثر الاطراف استفادة من التطورات الأخيرة ليس فقط لأن الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا يعنى تهدة ومنح الاستقرار للأوضاع الاقليمية ، بل لأن ذلك يعنى اولا انحسار المد الشيوعى عامة والصينى خاصة فى جنوب شرق اسيا ويعنى ثانيا فقد الفاعلين الدوليين خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لبررات التدخل او حتى تكثيف التفاعلات داخل المنطقة . الا ان التسوية الجديدة . وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة لم نستطع ان تغير من المخاوف الاسيوية بشأن مجموعة الخمير الحمر .

وهكذا ، فإن التنازلات التى تمت من أجل الوصول الى هذه التسوية ، جاءت من جانب التحالف الثانى الذى يضم موسكو - هانوى وبنوم بنه . ويتمثل أول بنود التسوية وهو الانسحاب الشامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وماينطوى عليه من انكماش للنفوذ السوفيتى فى الهند الصينية ، والذى قد يدع الفرصة لنمو السيطرة الصينية - الأمريكية على المنطقة بالاضافة الى احتمال وصول حكومة جديدة فى كمبوديا معادية للاتحاد السوفيتى . وفى حالة اتمام هذا الانسحاب ، فسيكون ذلك تنازلا كبيرا من جانب موسكو اذ تقيم كمبوديا مع لاوس وفيتنام مثلثا شيوعيا صعب الاختراق داخل جنوب شرق اسيا .

اما فيتنام ، فيعد انسحابها من كمبوديا إنكشافا امنيا خطيرا يمس احد خطوط دفاعها الأول - هذا الى جانب تخوف كل من هانوى وبنوم بنه من وصول « الخمير الحمر » الى السلطة فى حالة فوزهم فى الانتخابات العامة المزمع عقدها غير ان خروج فيتنام من كمبوتشيا يضمن حصول كلتا الحكومتين على الدعم الاقتصادى والتأمين السوفيتى ضد الخطر الصينى .

ومجمل القول فإنه من الصعب التحدث عن تنازلات حقيقية من جانب واشنطن وبكين والآسيان بالمقارنة لمواقفها الأصلية حتى فيما يختص بالخيمير الحمر حيث ان ذلك لن يتم تحديده فى الفترة الراهنة على الأقل وحتى عقد الانتخابات بينما تركزت هذه التنازلات على الجانب الآخر .

ثالثا : دوافع التحرك نحو التسوية :

تسير كثافة التحركات الدبلوماسية منذ بدأ الصراع فى كمبوديا وفشلها على مدى عشر سنوات فى فض النزاع . ان المفتاح الى التسوية الأخيرة كان تنازل الاتحاد السوفسييتى عن موقفه الأصلى بتأييد الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا - فقد قامت موسكو بالضغط على هانوى للقيام بالانسحاب وعلى حكومة بنوم بنه للموافقة على المفاوضات مع ائتلاف المقاومة الوطنية . .

واذا كانت التسوية الأخيرة قد تحركت بعجلات سوفيتية فان هذا يعنى وجود نوع ما من العلاقة السببية

الاقتصادية الطاخنة . ويتفق الأمير سيهانوك زعيم المقاومة مع هذا الرأي ويؤكد أن العقبة الوحيدة لتحقيق السلام في كمبوديا هو احتمال عودة نظام بول بوت من جديد إلى السلطة .

لقد كانت الصين وبعض دول الآسيان - تستخدم « الخمير الحمر » كورقة للضغط على فيتنام الانسحاب . بيد أن ماتضمنته التسوية الجديدة من دخول الخمير الحمر في الحكومة الائتلافية التي ستتولى السلطة قبل عقد الانتخابات يظل أمراً يورق معظم الأطراف وفي مقدمتها الولايات المتحدة وموسكو .

وتشير بعض المصادر إلى أن « الخمير الحمر » قد بدأوا ومنذ العام الماضي في تحسين موقفهم السياسي استعداداً لفترة مابعد الانسحاب فقد عمدوا إلى تهدئة المشاحنات العسكرية مع فريق سيهانوك وعلى الحدود مع تايلاند . وتنتشر المجموعة ٢٠ ألفاً من قواتها داخل كمبوديا . وفي حالة وصول الحكومة الائتلافية إلى السلطة فقد تضطر إلى الاستعانة بالقوة العسكرية التي يمثلها الخمير الحمر لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي ستعقب الانسحاب وبمعنى آخر اضعاف عناصر الائتلاف غير الشيوعية والذي قد يفضي في النهاية إلى فوز الخمير الحمر في الانتخابات على الرغم من الشعبية والشرعية التي تحظى بها جماعة الأمير سيهانوك ، وهذا ما لن تسمح به بالطبع أي من أطراف الصراع .

وحيث أن هذه التسوية تعتبر تسوية غير جذرية للصراع في كمبوديا ، فإنه يصعب التنبؤ بما يمكن أن تصل إليه الأوضاع بعد الاتفاق الأخير .

ويبقى هناك احتمالان : الاحتمال الأول أن تلجأ موسكو إلى المساومة على اتمام انسحاب فيتنام باشتراط خروج الخمير الحمر من الائتلاف الحكومي .

وبذلك يتجدد الصراع المسلح وتتوقف عملية الانسحاب أما الاحتمال الثاني والأقرب إلى اعتباره حلاً جذرياً هو أن توافق جميع الأطراف الدولية والاقليمية المتورطة في الصراع وعلى رأسها الصين على قطع المساعدات والامدادات العسكرية عن « الخمير الحمر » والذي سوف يؤثر تأثيراً مباشراً وحاداً على أدائهم العسكري في مقابل تعزيز فرق المقاومة الأخرى لقلب موازين القوى بينها ، بما يمهد لوصول حكومة معتدلة إلى السلطة . □

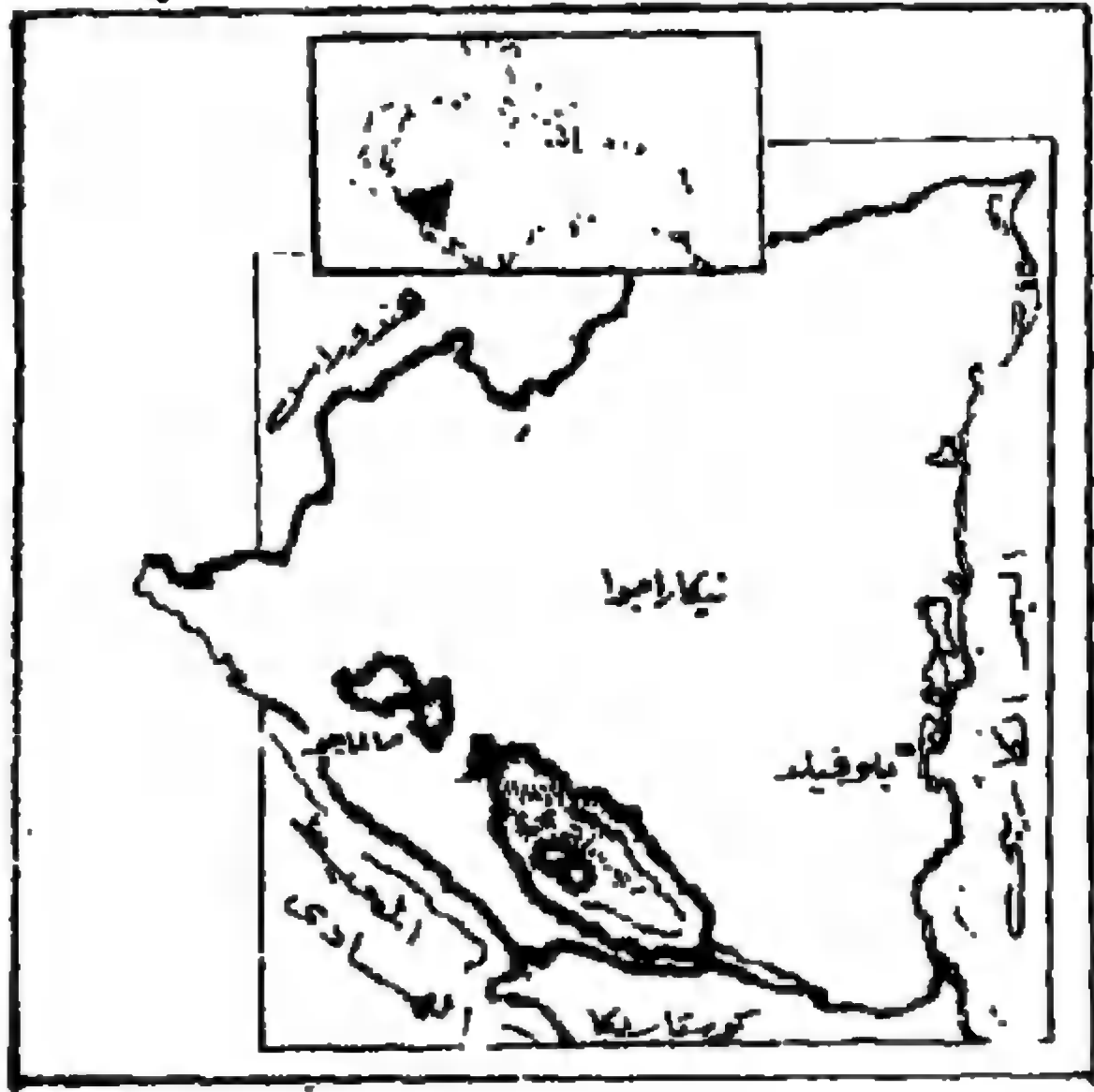
٣ - مد جسور التعاون والوفاق مع الغرب ودول مجموعة « الآسيان » بما يساعد على تحييد هذه الدول بعيداً عن النفوذ الصيني والأمريكي فتهيئة مناخ من الاستقرار السياسي الاقليمي يؤدي بدوره إلى تسهيل مثل هذه التفاعلات بين مجموعة الآسيان ودول الهند الصينية ويقلل بالتالي من اعتماد هذه الدول على موسكو عسكرياً واقتصادياً وخاصة فيتنام .

وفي ظل هذه المعادلات السياسية الدولية المعقدة كان ضغط الاتحاد السوفيتي على هانوي للتعجيل بتسوية موقفها في كمبوديا - فكان أول لقاء بين سيهانوك ورئيس الحكومة الكمبودية هون سين في ٤ ديسمبر من العام الماضي أي قبل انعقاد قمة واشنطن بين جورباتشوف وريجان بأربعة أيام فقط . ثم كان أول إتفاق بين فيتنام وكمبوديا يقضى بانسحاب ٥٠ ألفاً من قواتها قبل نهاية عام ١٩٨٨ وكان ذلك في السابع والعشرين من مايو الماضي ، - أي في اليوم الأول من قمة موسكو بين العملاقين حيث تم تبادل وثائق معاهدة إزالة الأسلحة النووية ، وهذا التزام بين الأحداث له دلالات عميقة - لقد بدا وكأن الاتحاد السوفيتي كان يقدم تنازلاته للغرب والولايات المتحدة من أجل وفاق أمريكي سوفيتي بكتا البلدين - تنازلات دولية عسكرية تتعلق بمكانته كقوة كونية عظمى وتنازلات اقليمية في كمبوديا وأفغانستان وأنجولا - كما يؤكد هذا التزام بين خطوات تحقيق الوفاق وبين خطوات تسوية الصراعات الاقليمية ، أن التسوية تمت بفضل هذه التنازلات .

رابعاً : التسوية الجديدة ومستقبل الصراع في كمبوديا :

يصف المراقبون السياسيون اتفاق المقاومة والحكومة الكمبودية وفيتنام بأنه نجاح ملموس وإن كان محدوداً فقد ظلت هذه الأطراف الثلاثة ترفض ولدة عشر سنوات أية تسوية قد تفضي إلى خسائر من أي نوع .

إلا أن هذه التسوية ، تظل مشروطة بتنفيذ بند الانسحاب وباجراءات انتخابات عامة لاختيار الحكومة المقبلة . وفي تقدير الكثيرين أن فيتنام ستمضي بجدية في الانسحاب بناء على توجيهات موسكو ولانشغال قيادة هانوي الجديدة بتأمين أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الشيوعية والغربية لتواجه بها ازمتها



[٤]

أمريكا الوسطى

عماد جاد

ويلاحظ ان هذه الصراعات بين القوى الشعبية الهادفة الى اسقاط نظم الحكم الديكتاتورية وبين الحكومات العميلة قد اخذت دفعة للامام بنجاح قوات الساندينستا اليسارية في نيكاراغوا في اسقاط نظام حكم الديكتاتور انستاسيو سوموزا في يوليو ١٩٧٩ وتقدم حكومة الساندينستا بطلب الانضمام لحركة عدم الانحياز . وقد برزت هذه الدفعة في النشاط الذي دب في اعمال المقاومة في السلفادور وجواتيمالا وغيرها الامر الذي جعل الولايات المتحدة تتحرك بسرعة لاحتواء نظام ماناجوا واسقاطه حتى لا تنتشر عدواه التقدمية ويضعه ثوار البلدان المجاورة قدوة لهم .

ويمكن القول ان السياسة الامريكية لمواجهة نظام ماناجوا قد اشتملت هي اربعة مكونات وهي :-

(١) تجميع شتات الحرس الخاص بالديكتاتور المخلوع - سوموزا - وبعض انصاره فيما سمي بقوات الكونترا وامدادها بالسلاح لشن حرب عصابات ضد حكومة ماناجوا انطلاقا من اراضي جيرانها لاسيما هندوراس .

(٢) فتح جبهة لاستنزاف قوى حكومة ماناجوا بدفع قوات هندوراس للتحرش بها والوصول بذلك الى مرحلة الصدام حتى تجد واشنطن مبررا للتدخل المباشر . وفي هذا الاطار سعت الولايات المتحدة الى تزويد الحكومات الاخرى في المنطقة بالسلاح سواء مباشرة او من خلال حلفائها ويأتى في هذا الاطار انشاء المطارات العسكرية في

تعد مشكلة امريكا الوسطى نموذجا للمشاكل الاقليمية التي تغذيها تدخلات القوتين الاعظم بدءا من التدخل الامريكى لوقف المد التقدمى في هذه المنطقة ومروا بتوكيل اطراف اقليمية وجماعات محلية للتصدى لهذا المد وانتهاء بالتدخل المباشر بجانب الوكيل في مواجهته مع اصحاب هذا المد . وفي هذا الاطار لم تتوان الولايات المتحدة عن عرقلة اية محاولة لاحلال السلام في المنطقة لاتسفر عن اسقاط التجارب التقدمية وعودة الامر الواقع الى ماكان عليه قبل بروز هذه المحاولات .

والمشاكل الخاصة بأمريكا الوسطى - والتي تجرى حاليا محاولات جادة للتغلب عليها - تعود بالاساس الى الهيمنة الامريكية على بلدان المنطقة الخمس (نيكاراغوا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، كوستاريكا) وزرع حكومات عميلة تعمل - في الغالب - ضد مصلحة شعبيها . وقد جرت العديد من المحاولات الشعبية للتخلص من نظم الحكم الديكتاتورية الرجعية التي تجثم على صدور هذه البلدان ، الا انها باءت في معظمها بالفشل بسبب التدخل الامريكى المباشر وغير المباشر . وقد شهدت السلفادور نموذجا لذلك عندما استطاع الثوار اليساريون تحقيق بعض التقدم عام ١٩٨٣ الامر الذي استوجب التدخل الامريكى السريع للحيلولة دون سقوط الحكومة المركزية ولتظل الحرب الاهلية مشتعلة في السلفادور وغيرها من بلدان امريكا الوسطى .

الرغبات الامريكية . ويمكن القول ايضا ان التنازلات التي قدمتها حكومة ماناجوا - بضغط سوفيتية - لم تسفر عن احداث تهدئة في الصراع بسبب الرؤية التاريخية الامريكية للمنطقة بأعتبارها منطقة نفوذ وهيمنة امريكية غير مسموح لحكوماتها بمعارضة التوجهات الامريكية او بدخول المنطقة اطار التنافس مع قوى اخرى حتى وان كانت حليفة للولايات المتحدة وهو مانستدل عليه من البيان الامريكى الصادر لأدانة امدادات فرنسا لحكومة ماناجوا بالسلاح .

ومن هنا يمكن تقسيم الجهود السلمية للسيطرة على صراعات امريكا الوسطى الى :-

- (١) جهود مجموعة الكونتادورا .
- (٢) جهود بلدان امريكا الوسطى الاخرى او دول منفردة من المجموعة الاولى .
- (٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراغوا بضغط سوفيتية .

(١) جهود مجموعة الكونتادورا :- وقد جاءت هذه الجهود بعدما وصل الموقف الى درجة عالية من الخطورة وتسبب في ازهاق ارواح عشرات ان لم يكن مئات الالاف من ابناء المنطقة واشتعال الصدامات الحدودية بين نيكاراغوا ودول عميلة للولايات المتحدة لاسيما مع عودة روح الحرب الباردة الى الاشتعال بمجئ ريجان عام ١٩٨١ . وقد تشكلت مجموعة الكونتادورا بهدف التوسط لانهاء هذه الصراعات . وجاءت نشأتها في يناير ١٩٨٣ بجزيرة كونتادورا بينما من اربعة بلدان هي بنما والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا . كما تشكلت مجموعة اخرى لدعم جهود الكونتادورا وهي المجموعة التي اطلق عليها اسم مجموعة المساندة والتي تألفت من اربعة بلدان هي الارجننتين والبرازيل وبيرو واورجواي .

وقد سعت هذه المجموعة منذ تأسيسها الى بذل جهودها للتوصل الى حل سلمى لصراعات المنطقة وتبلورت اولى جهود هذه المجموعة في وثيقة اعلان كانكون في ١٩٨٢/٧/٨٦ والتي كانت محصلة لاجتماعاتها في مدينة كانكون وقد دعت هذه الوثيقة الى :-

- اقامة مناطق منزوعة السلاح في امريكا الوسطى .
- حظر استخدام اراضى اى دولة بالمنطقة للقيام بعمليات سياسية او عسكرية تستهدف زعزعة الاستقرار في اى دولة اخرى .
- سحب المستشارين العسكريين الاجانب .
- رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضى هذه الدول .
- تنظيم دوريات على الحدود المشتركة وقيام مجموعات من المراقبين بفرض رقابة على الحدود .
- تجميد مشتريات الاسلحة الهجومية وبدء مفاوضات لضبط كمية الاسلحة والحد منها .

هندوراس لاسيما في منطقة الحدود مع نيكاراغوا والتي تم انشاء ثمانية منها خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٨٦ . وكذلك تزويد اسرائيل لقوات هندوراس بطائرات اف - ٥ وكفير . وايضا التوسع في اجراء المناورات العسكرية بالذخيرة الحية على حدود نيكاراغوا .

(٣) محاولة عزل نظام ماناجوا على الصعيدين الدولى والاقليمى ومنع الدول الاخرى من تزويدها بالسلاح ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة في الاعلان عن شعورها بخيبة الأمل الشديدة والاحباط لقرار فرنسا بتزويد ماناجوا بالسلاح واعتبار ذلك يشكل مساسا خطيرا بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في الكاريبي .

(٤) عرقلة اية محاولات لاحلال السلام في المنطقة لانسفر عن كسر شوكة نظام ماناجوا مالم يمكن اسقاطه . ومن خلال تكامل هذه المكونات الأربع شرعت الولايات المتحدة في التصدى لحكومة ماناجوا ومن ثم عرقلة اية محاولات اقليمية ومحلية لاحلال السلام الأمر الذى يفسر مختلف التحركات في المنطقة وحقيقة مالها في النهاية . ومع اصرار الولايات المتحدة على المضى قدما في تنفيذ مكونات هذه السياسة ، كان من المنطقى ان يحدث التلاقى بين ماناجوا وموسكو وتقوم الأخيرة بالأمداد الأولى ببعض ماتحتاجه من المساعدات العسكرية لمواجهة المؤامرات الامريكية ومن ثم دخلت المنطقة ومشكلتها في اطار العلاقات الامريكية السوفيتية وتصاعدت مشاكل المنطقة بالتبعية .

الجهود السلمية لحل الصراع :-

فيما يتعلق بمحاولات السيطرة على صراعات المنطقة واحلال السلام بها نجدها تتميز بالتعدد والتنوع من خلال قيام اطراف اقليمية ومحلية - تستمد قوتها من المنطقة - بذلك وعلى رأسها مجموعة الكونتادورا ومجموعة دول المساندة ثم كوستاريكا وجماعات محلية اخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الجماعات قد قامت بجهدا هذا ضد رغبة الولايات المتحدة الأمر الذى اسفر في النهاية عن جهود امريكية مضادة لجهود هذه المجموعات في محاولة لاشعال التوتر والصراع مرة اخرى لاسيما كلما لاح في الافق امكانية نجاح وساطة وجهود هذه المجموعات .

ويمكن القول ايضا انه اذا كانت بعض المشاكل الاقليمية الاخرى قد شهدت نوعا من التهدئة في اطار المناخ الذى اطلق عليه التقارب الامريكى السوفيتى الجديد لاسيما بعد قمى واشنطن (ديسمبر ١٩٨٧) وموسكو (مايو ١٩٨٨) فان منطقة امريكا الوسطى لم تشهد هذه التهدئة ، واذا كانت قد شهدت ملامح لها فانما جاءت حصيلة ضغط سوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات لمتحدى الكونترا تلاقيا مع

- الامتناع عن الادلاء بأى تصريحات أو اصدار بيانات أو القيام بأى أعمال أخرى من شأنها تهديد الاستقرار في المنطقة .

وقد قوبلت مبادئ هذا الميثاق بتجاهل امريكى تام ومن ثم تجمدت أنشطة المجموعة حتى عادت في يونيو ١٩٨٤ لتعاود نشاطها مرة أخرى ولكن مع محاولة جذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لتأييد جهودها وهو ما تبلور في مشروع اتفاق السلام الذى توصلت اليه المجموعة وصمته بروتوكولا خاصا توقع عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والدول الأخرى المهتمة بالمنطقة لضمان عدم التدخل في شئونها .

وفي الوقت الذى أعلنت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية واسبانيا والبرتغال تأييدها للمشروع وابداء استعدادها للدخول في مناقشات لدفع جهود السلام ، تحفظت الولايات المتحدة على مساواتها بالأطراف الأخرى لاسيما الاتحاد السوفييتى فسعت لتجميد نشاط المجموعة وهو ماتم بالفعل . وعلى الرغم من استمرار مجموعة الكونتادورا في بذل جهودها بأخلاص ونجاح وزراء خارجيتها في اصدار ٦ قرارات في يوليو ١٩٨٥ تدعو لوقف سباق التسلح والتهديدات العسكرية ومنع كل اشكال الوجود العسكرى الاجنبى في المنطقة الا ان اثارها كانت تقف عند مجرد اصدار هذه البيانات او القرارات ولم تتعداها الى حيز التنفيذ العملى .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى

ويمكن القول ان هذه الجهود جاءت محصلة لجهود مجموعة الكونتادورا ايضا ، فعندما وجدت الأخيرة ان جهودها تذهب هباء لجأت الى محاولة اقناع اطراف الصراع بالجلوس معا والتفاوض مباشرة حول مشاكلهم ايمانا منها بأن اى حل يتم فرضه من الخارج مآلة للفشل دائما ولو بعد حين .

وقد جاءت اولى ثمار هذه الجهود في اجتماع بلدان امريكا الوسطى الخمس في ٨٦/٥/٢٤ - لأول مرة منذ ٢٢ عاما - وذلك في جواتيمالا . ويبدو ان رئيس جواتيمالا فينشوسريزوقد وعى مقصد الكونتادورا فصرح في حفل استقباله لرؤساء الدول الأربع الأخرى بقوله ان ابناء امريكا الوسطى عانوا بما يكفى من ويلات الحرب ومحاولات الاستقطاب قبل ان يرفضوا ان يصبحوا ساحة للمعارك تتقاتل فيها امم أخرى .

وبالرغم من عدم تعرض هذا الاجتماع للتفاصيل ومن ثم عدم تقديم اى طرف تنازلات للطرف الآخر ، فإنه اسفر عن اظهار رغبة هذه البلدان في ان يسود السلام منطقتهم وان ترفع القوى الخارجية ايديها وهو ما عبر عنه الاعلان العام الذى صدر عن الاجتماع والذى اشار الى الرغبة الملحة في التوقيع على وثيقة السلام والتعاون التى اعدتها مجموعة الكونتادورا من خلال النهوض بعملية

تحقق كافة الحول الوسط . وقد اشار الاعلان ايضا الى :-

- الاعتراف بوجود مشكلات يتعين تسويتها مثل مشكلة المناورات العسكرية والرقابة على التسلح والتأكد من تطبيق الاتفاقيات .

- الرغبة في تشكيل برلمان خاص بدول امريكا الوسطى مع التأكيد على ان اختيار اعضائه سيكون بطريقة حرة بواسطة استفتاء عام مباشر يحترم مبادئ تعدد الاتجاهات السياسية مع قيام نواب الرؤساء في هذه الدول بتشكيل لجنة لصياغة المعاهدة الخاصة بتشكيل البرلمان خلال اقل من ٣ شهور .

وقد سارت هذه الجهود خطوة افضل الى الامام بانجتماع رؤساء هذه البلدان مرة أخرى في جواتيمالا في اغسطس ١٩٨٧ وهو الاجتماع الذى قدم خلاله رئيس كوستاريكا اوسكار ارياس مشروعة للسلام - والذى حاز بموجبة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٧ - وقد وقع رؤساء البلدان الخمس على هذا المشروع الذى عرف باتفاق السلام ونص على :-

- وقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة خلال ٩٠ يوما .

- اصدار عفو واسع النطاق عن المعتقلين ووقف كافة اشكال المساعدات عن الجماعات المتمردة وعلى رأسها الكونترا التى تدعمها الولايات المتحدة .

- التزام الدول الخمس بعدم استخدام اراضيها لشن هجمات على الدول المجاورة

- خفض التسلح في المنطقة ووقف المساعدات العسكرية الاجنبية من مستشارين واسلحة وخبراء وقواعد .

- اضعاف الطابع الديمقراطي بأعادة الحريات المدنية والغاء الرقابة على الصحف ورفع حالة الطوارئ واجراء انتخابات حرة خلال الفترة التى ينص عليها دستور كل دولة على اساس نظام تعدد الاحزاب مع السماح للرؤساء الحاليين بأستكمال مدد رئاستهم وتأسيس برلمان امريكا الوسطى خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٨ . ويمكن القول انه بالرغم من ان معظم بنود الاتفاقية تشمل على مطالب موجهة لحكومة ماناجوا مقابل وقف الدعم الامريكى للكونترا الا ان حكومة ماناجوا وافقت على ذلك وتعهدت بتنفيذ كافة بنوده بأخلاص .

وفي الوقت الذى اعلن الاتحاد السوفييتى فيه تأييده للاتفاقية واستعداده الالتزام بها وكذلك كان موقف المجموعة الأوروبية واستعدادها لبذل كافة الجهود المؤدية الى ضمان تنفيذها ، اتسم الموقف الامريكى بمحاولة عرقلة هذا الاتفاق من خلال أكثر من وسيلة : (١) سعت الى اثناء رؤساء بلدان امريكا الوسطى الموالين لها عن التوقيع على الاتفاق ولم تتورع عن تهديدهم بمساندة الجماعات المناوئة لهم في بلادهم .

- التنازلات المقدمة من الاطراف المتصارعة

المواقف الاصلية		الموقف بعد المفاوضات «التنازلات»	
حكومة نيكاراغوا	متمردى الكونترا	حكومة نيكاراغوا	متمردى الكونترا
١ - وقف اطلاق النار :			
٢ -			
- تتمسك بالبقاء الكونترا للسلاح قبل اعلان وقف اطلاق النار	- تعلق الحكومة وقف اطلاق النار من جانبها دون التزام على الكونترا القاء السلاح	- اعلنت من جانبها وقف جزئي لاطلاق النار تمهيدا لتعميمه	لم تلتزم بالقاء السلاح
٢ - النظام السياسي :			
- لا يمكن احداث تغيير في النظام السياسي قبل المفاوضات ثم ان هذه قضية من صميم الشئون الداخلية لنيكاراجوا	- تشترط رفع حالة الطوارئ والافراج عن المسجونين	- اعلنت رفع حالة الطوارئ - اعدت قانون للافراج عن المسجونين	
٣ - شكل المفاوضات :			
- يجب ان تكون غير مباشرة حتى لا يترتب عليها اعتراف بالمتمردين	- يجب ان تكون مباشرة	- قبلت بالمفاوضات المباشرة وكلفت وزير الدفاع وشقيق رئيس الدولة باجراء هذه المفاوضات	

(٢) تحفظت على الاتفاق عقب توقيعه مؤكدة ضرورة حماية مصالح الكونترا وتوضيح بعض النقاط الغامضة في الاتفاق مع ضرورة النص رسميا على تحديد المساعدات الكوبية والسوفيتية لماناجوا .

(٣) تقديم خطة سلام بديلة عرفت بخطة ريجان تم الاعلان عنها اثناء اجتماع جواتيمالا وقد اشتملت هذه الخطة على :-

أ - وقف دعم واشنطن لمتمردى الكونترا مقابل اعتراف حكومة ماناجوا بهم والتفاوض معهم واشراكهم في العمل السياسي للبلاد .

ب - طرد المستشارين العسكريين السوفييت والكوبيين من نيكاراغوا مقابل وقف المناورات الامريكية مع هندوراس .

ج - تقديم معونات لحكومة ماناجوا مقابل رفع حالة الطوارئ والعمل بقواعد الليبرالية السياسية ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي وتعدد الأحزاب واجراء انتخابات حرة في البلاد خلال ٦٠ يوما على الأكثر .

د - في حالة عدم موافقة حكومة ماناجوا على ذلك فإن الحكومة الامريكية ستدعو الكونجرس الى الموافقة فورا على تقديم مساعدات عسكرية للكونترا .

ويبدو من بنود الخطة الامريكية انها تهدف بالاساس الى الغاء التوجه السياسي والخيارات المتبناه من حكومة ماناجوا وهو ما يمثل تدخلا سافرا في الشئون الداخلية

لماناجوا ومحاولة فرض النموذج الرأسمالي عليها وقد قبلت هذه الخطة بالرفض من جانب حكومة ماناجوا ومجموعة الكونتادورا ومجموعة المساندة ومن هنا شرعت الحكومة الامريكية في الضغط على الكونجرس لتقديم المساعدات للكونترا وقد لعب النواب الديمقراطيون في الكونجرس دورا هاما في عرقلة اتمام ذلك حيث اعلن رئيس مجلس النواب جيم رايت انه من غير اللائق ان تطلب الحكومة الامريكية هذه المساعدات ، بينما هناك عملية سلام جارية في المنطقة .

وقد جرت العديد من الجهود بعد ذلك لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، الا ان هذه الجهود ذهبت هباء ولم يسفر اجتماع وزراء خارجية دول امريكا الوسطى في سان خوزية في ٢٧/١٠/٨٧ عن شيء يذكر وكان نفس المصير من نصيب اجتماع رؤساء نفس البلدان في ١٥ يناير ١٩٨٨ .

(٣) جهود نابغة من تنازلات نيكاراغوا بضغط سوفيتية

في اعقاب فشل جهود مجموعة الكونتادورا المباشرة وغير المباشرة من خلال لقاءات رؤساء بلدان امريكا الوسطى معا تبلورت المواقف في المنطقة كالتالي

(١) الكونترا - ومن خلفها الولايات المتحدة - تهدف الى اسقاط نظام حكم ماناجوا وتتركز مطالبها في :

المباشرة مع متمردى الكونترا وكلفت وزير دفاعها همبرتو اورتيجا بأجراء هذه المفاوضات وعقدت أولى الجولات المباشرة في مدينة سان خوزيه في ١٩٨٨/١/٢٨ والثانية في جواتيمالا في فبراير ثم مارس الى ان تم الاتفاق في ابريل على اجرائها داخل البلاد .

ومرة اخرى عندما بدأت هذه المفاوضات المباشرة تؤتى بثمارها من قبل انتقالها الى الانعقاد في نيكاراغوا خططت الولايات المتحدة لاجهاضها حيث :-

- دفعت قوات الكونترا الى تصعيد هجماتهم انطلاقا من اراضى هندوراس والعمل على توسيع نطاقى المواجهة وعبر الحدود مع هندوراس .

- تزويد هندوراس بمعلومات تفيد قيام حكومة ماناجوا - اثناء مطاردة قوات الكونترا - بزرع الألغام داخل اراضى هندوراس . الأمر الذى اسفر عن وقوع صدمات حدودية واشتباكات بين قوات نيكاراغوا وهندوراس استغلتها الولايات المتحدة فى اصدار بيان يعلن قيام قوات نيكاراغوا بغزو اراضى هندوراس فى ٨/٣/٨٥ ومن ثم وجدت المبرر لارسال ٤ كتائب عسكرية قوامها ٣٢٠٠ جندي لمساندة هندوراس .

وعندما تم احتواء الموقف بسرعة وعادت المفاوضات المباشرة مرة اخرى بين الكونترا وحكومة ماناجوا وبدأت تحرز بعض التقدم لاسيما مع قبول الطرفين لترتيب وقف اطلاق النار عادت السياسة الامريكية لاحباط هذا التقدم من خلال دفع مفاوضات الكونترا للتشدد فى المفاوضات ومحاولة املاء شروط تمس هوية واستقلال الحكومة وتعد تدخلا سافرا فى شئونها الداخلية وعلى قمة هذه الشروط المطالبة بالفصل بين الجيش والحزب واستعادة الاملاك المصادرة ... الخ - وهى الشروط التى اكدت بعض المصادر الامريكية قيام المخابرات المركزية الامريكية بأبلاغها للكونترا - الأمر الذى جعل المتحدث باسم متمردى الكونترا يعلن .. ان الكونترا تريد السلام فى ماناجوا ولكن هناك التزامات ناحية الديمقراطية لابد من تحقيقها .

وفى نفس الوقت خلقت الولايات المتحدة ازمة دبلوماسية مع حكومة ماناجوا وصلت الى تبادل طرد السفير وسبعة دبلوماسيين من كل جانب وقيام شولتز بجولة فى امريكا الوسطى لتشكيل جبهة - من كوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس والسلفادور - للتبديد بحكومة ماناجوا . وعلى الرغم من فشل شولتز فى تحقيق الهدف الاخير الا ان السياسة الامريكية نجحت فى اعاقه المفاوضات المباشرة بعد ان قدمت حكومة ماناجوا التنازلات المتكررة التى هى بالاساس كانت بضغط سوفيتية لتستمر مكونات السياسة الامريكية - فى مواجهة المد التقدمى فى المنطقة - نشيطة فى اطار تراجع سوفيتى عن بعض التزاماته التاريخية بدعم كفاح شعوب بلدان العالم الثالث .

- اعلان حكومة ماناجوا برفع حالة الطوارئ - الافراج عن المعتقلين فى سجون ماناجوا . - الدخول فى مفاوضات مباشرة الأمر الذى يعنى اعتراف الحكومة بهم .

(ب) حكومة ماناجوا - اللقاء الكونترا للسلاح ووقف الحرب ضد البلاد .

- رفض المفاوضات المباشرة والتمسك بغير المباشرة . ويمكن القول هنا ان الاتحاد السوفيتى قد تدخل بالضغط على حكومة ماناجوا لتقديم بعض التنازلات لمتمردى الكونترا حتى يمكن التوصل الى تهدئة للصراع ويتأكد ذلك بالتنازلات التى قدمها رئيس نيكاراغوا دانيال اورتيجا فى اعقاب عودته من موسكو فى نوفمبر ١٩٨٧ حيث اعلن بمجرد عودته من لقاء جورباتشوف :- ١ - الموافقة على الاجتماع مع اشد منتقديه الكاردينال ايجيل اوباندو كبير اساقفة الكنيسة الكاثوليكية فى نيكاراغوا .

ب - وقف القتال من جانب واحد مع الكونترا فى ثلاثة من اقاليم البلاد الشمالية تمهيدا لتعميم هذا الترتيب . ج - الاعداد لاصدار قانون عفو عن عدد كبير من السجناء الذين ادينوا بممارسة أنشطة معادية للثورة منذ عام ١٩٨١ .

د - الاعداد لرفع حالة الطوارئ فى البلاد بعد دوام ست سنوات وهو ماتم فى مطلع عام ١٩٨٨ .

هـ - تكليف الكاردينال اوباندو بأجراء مفاوضات بين الكونترا والحكومة .

وتتأكد حقيقة الضغوط السوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات فى تخفيض الاتحاد السوفيتى مساعداته العسكرية لها الى ٢٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٨ مقابل ٥٥٠ مليونا لعام ١٩٨٧ .

وقد ادت هذه التنازلات الى قبول الكونترا لاجراء المفاوضات غير المباشرة والتخلى عن التمسك بالمباشرة . وعندما بدأت هذه المفاوضات تحرز بعض التقدم سعت الولايات المتحدة الى عرقلتها وذلك بدفع قوات الكونترا الى تكثيف غاراتها على القرى والمدن فى نيكاراغوا من ناحية وإلى التصريح بأن الولايات المتحدة قررت تصعيد معركتها ضد نظام ماناجوا بعد ان ثبت انه نظام شمولى لايقبل الاصلاحات الديمقراطية .

وشرعت الحكومة الامريكية فى الضغوط على الكونجرس للموافقة على تقديم مساعدات انسانية ! للكونترا وهو ما اثار حكومة ماناجوا وجعل رئيسها اورتيجا يعلن ان الاقدام على مثل هذا العمل سوف يعطى لبلاده الحق فى اتخاذ تدابير واجراءات كفيلة بحمايتها من النمو العسكرى للكونترا الذى يهدد امن وسلامة بلاده .

وعندما تجمد الموقف اقدمت حكومة ماناجوا على تنازل اخر فى اواخر يناير ١٩٨٨ حيث اعلنت قبولها للمفاوضات

ثالثاً : التسويات الإقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية



[١]

تسوية الصراع العراقي الإيراني

فتحي على حسين

٣ - تعرض مدن العمق الإيراني خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد أن كانت أمنة منها في السابق .

٤ - عجز إيران عن خلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية في الخليج رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق إذا ما انخفضت نسبة تصدير النفط الإيراني نتيجة الهجمات العراقية .

٥ - إخفاق إيران في إخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث لجأت الكويت إلى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في ٨/٤/٨٨ .

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الإيرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم إلى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجاني نائب القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية في تصريح له يوم ٨/٧/٨٥ حين قال « أن النقص الحاد في أعداد المتطوعين الإيرانيين المتوجهين إلى جبهة القتال يدفع القيادة الإيرانية إلى زيادة أعداد المجندين كقوات نظامية في الجيش الإيراني » . وأدى ذلك إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الإيراني عموماً وقواته المسلحة على وجه الخصوص ، وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالي للقوات الإيرانية ، الأمر الذي أقسح المجال أمام

طرح القرار الإيراني بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ ، الخاص بإنهاء حرب الخليج ، في الثامن عشر من يوليو ٨٨ عدة نقاط على بساط البحث :

أولاً : دوافع قبول إيران للقرار ٥٩٨ :

هنا نلاحظ تفاعل مجموعة من العوامل على رأسها :
١ - الضغوط العسكرية : وهي خاصة بالتطورات التي بدت على الجبهة العسكرية ، والتي توجت منذ منتصف أبريل ٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الإيرانية . مما أحدث انقلاباً في الموقف العسكري لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٢ . فلأول مرة تقف القوات الإيرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من إيران ، التي كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة ، إلى العراق . غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التي أوضحت بجلأ ما يلي :
١ - عجز القوات الإيرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذي وعدت به القيادة على العراق في الهجوم الأخير الذي بدأ مع نهاية عام ٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ »
٢ - عجز القيادة الإيرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذي كان مفترضاً أن يقع بين نوفمبر ٨٧ ومارس ٨٨ .

واعتمادها على الكويت خلال عام ٨٧ واثارة الشغب بمكة اثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الإيرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر في يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولي مع العراق أكثر من ايران الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة .

٣ - الضغوط الاقتصادية : وهنا نجد أن الاقتصاد الإيراني عانى من سلسلة متاعب بنيوية طيلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها في الفترة الأخيرة ومن أبرزها : ١ - الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقي للمنشآت النفطية فقد ذكرت بعض التقارير ان الهجمات العراقية على مصافي البترول الإيرانية تسبب في فقدان ثلث طاقتها في مجال التكرير في الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة . وفي المقابل فشلت ايران في قطع شريان العراق الاقتصادي بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج إذ تضخ بغداد نفطا من خلال خطوط أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستضيف أن تصدره طهران .

٢ - الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قدرت بـ ٥ بليون دولار - شهريا خلال السنوات السبع الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض اسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار في بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار في الوقت الحالى مع ملاحظة تضائل القدرة الإيرانية على التعويض مقارنة بالعراق . فعلى عكس العراق الذى دعا تكرارا الى السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت الأمر الذى خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض خسائر الحرب من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية . ٣ - عسكرة الشباب الإيراني وإرساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على « الكم البشرى » مما أضعف القوة العاملة في الاقتصاد . ٤ - توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعي المتمثلا في دول الخليج العربى .

ثانيا : المواقف التفاوضية لطرفي النزاع :

بداية نشير الى أن هذا التحليل ينصب على الجولات التفاوضية التى بدأت بجنيف في ٢٥ أغسطس ٨٨ وتوقفت في ١٣ سبتمبر الماضى فعلى أثر القبول الإيراني

النمو في حجم وقدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الإيرانيين .

٢ - الضغوط السياسية : ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الإيراني في حشد الشعب في مواجهة العراق ومن ناحية أخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الإيرانية على التأثير في المجال الدولي خاصة في مجال الحصول على أسلحة من الخارج . وعليه تبلورت الضغوط السياسية في شقين :

أولا : الموقف الداخلى : حيث فشلت القوات الإيرانية عن تحقيق اهداف القيادة السياسية التى وعدت بانهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في فبراير ٨٧ لتحقيق النصر النهائي والاطاحة بالنظام العراقي وادانته بمسئولية بدء الحرب . وبالتالي واجه الخميني ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضيه على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ . فقبل اعلان القبول ببضعة اسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحزب وبين قوات الأمن في مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلني الذى وجهه إثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى لمدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جولييجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه بوقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة ويدعوان الخميني للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الإيراني . ورغم أن رد الفعل الأولي الذى أبداه الخميني كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخذاء العنف مع المطالبين بانهاء الحرب وقال انهم يشكلون قوة ينبغي 'لتحاور معها' و'قناعها' بضرورة 'استمرار الحرب' . وهو أمر يعكس احساس الخميني بالتمزقات التى تعاني منها الجبهة الداخلية .

ثانيا : علاقات ايران الدولية : كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا في عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لأدانة العراق بمسئولية بدء الحرب . ورغم نجاح ايران في استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها في منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية ظلت عاجز عن تطوير هذا الموقف أكثر من ذلك . وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية أساسا تغيير مواقف الدول التى انتقدته في بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع ان يتخذ موقفا متوازيا يعتمد فيه على التعاون السوفيتى دون خسارة التأييد الغربى وأن يشتري اسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصد السوفيتى . والواقع ان سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب

[١] مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بقوله « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك » . وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكداً أن مبدأ وقف اطلاق النار بينه وبين ايران يشمل كل مياة الخليج بما في ذلك مضيق هرمز . وعليه طالب الوفد العراقي في مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلاً في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الاولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية في مياه شط العرب ، بعد تنظيفه ، ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأي تفتيش من جانب الايرانيين .

الثانية : تتعلق بايجاد ضمانات دولية بتطهير مياه شط العرب لكي يصبح هذا الممر المائي - منفذ العراق الوحيد - صالحاً للملاحة .

وأوضح الوفد العراقي أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمي مع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطلاق النار . وهنا نلاحظ أن تلك الأمور وهي خاصة بنصف البند الأول من قرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام الانخراط في محادثات السلام حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفتيش السفن العراقية العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق . كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية . وبالتالي اثبتت مسألة اخرى لا تقل تعقيداً عن السابقة وهي مسألة الحدود الدولية بين البلدين .

[٢] ملف الحدود الدولية :

فملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمّنة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائماً على قائمة الاسباب الرئيسية لنشوب أي خلاف بين البلدين . لذا ليس غريباً أن يوشك الطرفان على الدخول في طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذي يغوص الخلاف بشأنه في أعماق التاريخ . ففي الوقت الذي تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتي تعرف الحدود بأنها على طول أعماق نقطة في شط العرب ، وأصر الايرانيون على موقفهم هذا واعتبروا أن اتفاقية

لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين في العشرين من أغسطس ٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسات تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدي البلدين ، العراقي برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايراني برئاسة علي أكبر ولايتي وزير الخارجية ، بجنيف تحت اشراف دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . فضلاً عن الشكليات التي طغت على طرفي التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين ، كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة في قاعة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دي كويلار لا إلى بعضهم البعض ، فضلاً عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايراني الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفي وعدم إدخال أية عناصر إضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه . بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه مثل موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج العربي والأكثر من ذلك ان ايران ترغب في القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولاً البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق في مسئولية بدء النزاع .

في المقابل فإن الوفد العراقي رفض هذا التفسير الايراني للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقي . فالوفد العراقي رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية للنزاع بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طلب الوفد العراقي ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ أي كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود الدولية المعترف بها . وهنا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

طهران منذ وصول النظام الإيراني الحالي إلى سدة الحكم في طهران .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى في هذه المفاوضات ليست نابعة فقط من الخلافات في الرأي حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ بل نابعة أيضا وبشكل أساسي من أمرين رئيسيين :
الأول : أن الوفد الإيراني يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة مزود بها من أركان الحكم الإيراني وخاصة حجة الاسلام الهاشمي رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة والذي أقنع أية الله الخميني بقبول القرار ٥٩٨ . فهذه التعليمات تطلب من الوفد الإيراني انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أي تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أي اتفاق مع الوفد العراقي بشأن أي قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أي شيء مشابه . والمكاسب الأربعة المطلوب من الوفد الإيراني تحقيقها هي :

- ١ - تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبقدر الامكان بحرا .
- ٢ - تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .
- ٣ - تبادل أسرى الحرب .
- ٤ - تشكيل لجنة دولية للتحقيق في مسؤولية بدء النزاع .

وفي حالة نجاح الوفد الإيراني في تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعي الى تسوية كل القضايا العالقة بين البلدين عن طريق المفاوضات . أي أن الجانب الإيراني يرغب في تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللا سلم » . ولعل مايعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخميني يرفض بصورة قاطعة توقيع أي اتفاق سلام نهائي مع النظام العراقي الحالي وبالتالي فإن تقديم أي تنازل للعراق سواء على صعيد حرية الملاحة في الخليج والشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط . أو أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذي أقنع الخميني بقبول القرار ٥٩٨ أي على تيار رافسنجاني بما يتيح لخصومه التحرك ضده في الساحة الإيرانية .

أما الأمر الثاني : الرئيسي فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه المكاسب لإيران والتي - في حال تحقيقها - تدعم وتقوى النظام الإيراني دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التي يمكن تلخيصها في الآتي :

- توقيع اتفاق جديد للحدود يحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبه تأمين السيادة العراقية على شط العرب .

الجزائر هي التي توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الإيرانية ، رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية إنما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاة القوى المدعوم من الغرب حينذاك . واستند العراقيون في تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتي بمقتضاها يمر خط الحدود في الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتي :

١ - أن شط العرب ليس حدودا سياسية فقط بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ومن قبلهما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في إيران . وبالتالي فإن استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائي يؤدي الى الخشية من أن يعيد التاريخ نفسه في هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا من قبل .

٢ - العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة في شط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ويرى الوفد العراقي انه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف إطلاق النار بحرا ، بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة متوازنة للطرفين وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدول بتطهير شط العرب وتأكد إيران بحرية الملاحة . وبعد التوصل الى اتفاق في هذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدولية .

٣ - عند مناقشة مسألة الحدود يطالب العراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقي تاريخي بما يعنى ضرورة إعادة النظر في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية تعرضت لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات ، وفي ذلك يقول طارق عزيز في ١٩/٩/٨٨ « انه منذ وصول النظام الإيراني الى السلطة وحتى الثامن عشر من يوليو ٨٨ لم يدل أي مسؤول إيراني بتصريح يقول فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكام إيران بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بهم اكتشفوا ان اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر سنوات من وصولهم إلى السلطة وثمانى سنوات من الحرب وبعد عشر سنوات من التدخل في شؤون العراق الداخلية » .

وأضاف عزيز قائلا « ان حكام إيران ليسوا أحرارا في أن يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاؤون وان يخرجوها من القبور متى يشاؤون » . وفي هذا إشارة عراقية واضحة الى ضرورة دفن تلك الاتفاقية ليس فقط لأنها وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق وانما أيضا لانتهاكها من قبل

ذكرها والتي جعلت من القرار الإيراني ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الإيرانية العليا . وكان طبيعيا بعد صدور القرار الإيراني المفاجيء أن تختلف وتتباين الآراء بشأنه . فهناك من اعتبر الخطوة الإيرانية ، في ضوء طبيعة السياسة الإيرانية وأوضاع الثورة ، خطوة تكتيكية محدودة وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى . وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجية نتيجة معاناة الشعب الإيراني من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر . وفي الواقع لكى نقف على أى من الموقفتين بالفحص والتحليل لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية .

- الفوائد المباشرة لايران من قرارها بقبول ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه أن هذا « القبول » سوف يقود الى كسر طوق العزلة الدولية التى كانت تحيط بإيران . وبالفعل لاحت تباشير الانفراج فى الأفق عندما أعلنت فرنسا فى ٨/٨/٨٢ تخفيف الحظر على استيراد البترول الإيراني . كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفى نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إنهاء التوترات الكامنة فى العلاقات مع إيران ، فاستصدر الكونجرس قرارين فى سبتمبر ٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد الأمر الذى قد يعزز موقف ايران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب ايرانى أمريكى من ناحية أخرى . وإذا كان إنهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لايران من وراء قرارها بقبول ٥٩٨ إلا أن ذلك فى الحقيقة لايمثل كل مطامحها ، إذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعتمد القيادة الإيرانية الحالية على إعادة بناء مصداقيتها السياسية لدى شعبها وإعادة تنظيم القوات المسلحة . والأرجح أن تقوم أيضا بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم إعلان ايران أن قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ليس مناورة سياسية إلا أن ذلك لايمنع القول بأن هذه الخطوة تعد بمثابة الفرصة التى استغلتها ايران من أجل النقاط الأنفاس وكسب الوقت للاستعداد لجولة قتال جديدة بعد إتمام إعادة تنظيم قواتها المسلحة واستكمال دمج قوات الحرس الثورى فيها ثم إعادة توزيعها ونشرها خاصة وإن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتا ليس قصيرا وإجراءات مطولة . ويخلص هؤلاء المحللون الى وجود احتمال قوى بإستئناف الصراع المسلح وإشتعال الحرب مرة أخرى . خاصة أنه لم يصدر من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن . ويعبر هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت إعلان ايران لقبولها

- توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا العالقة بين البلدين ويضع حدا نهائيا لأى تدخل فى شؤون العراق الداخلية ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى .

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى فى هذه المفاوضات مرتبطة بأمور جوهرية يتمسك بها كلا من الطرفين ويصعب معها التوصل إلى اتفاق فى مدى زمنى قصير فى ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى . وفى محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كلا الطرفين مسلكين مختلفين . فمن ناحية سعت إيران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار لجنة التحقيق الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون هذا المطلب الإيراني ويطالبون بضرورة الوصول الى إتفاق سلام شامل ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدى الى تسوية شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما . ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر شط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة بإتجاه الغرب إذا فشلت المفاوضات العراقية الإيرانية حول بند الشط . هذا وتجدر الإشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بعد بين الطرفين على رأسها مسألة ترتيبات الأمن فى الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثا : مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الإيرانية الدائرة حاليا لابد أن يثور تساؤلان هاما :

١ - هل ستنتج هذه المفاوضات فى وضع نهاية حاسمة للنزاع المريع ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وايران ؟

٢ - ماهو شكل التسوية المحتملة فى حالة نجاح المفاوضات ؟

١ - مستقبل المفاوضات :

فلا شك أن الموقف الإيراني الأخير يطرح بدوره تساؤلا هاما حول الفهم الحقيقى لابعاده وما إذا كان موقفا تكتيكيا يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر ايران أم أنه موقف إستراتيجى يسعى الى إعادة بناء الواقع الأقليمى على أساس إنهاء الحرب وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن ايران قبلت وقف إطلاق النار انقادا لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سبق

القرار وما أذاعه الخميني ذاته من أن اتخاذه لقرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق يعتبر أشد فتكا به من تجرع السم ، كذلك ما أعلنه خاميني من « أنه قطع على نفسه عهدا في الماضي بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وحتى يمكننا الوقوف على مدى تحقيق هذا الاحتمال فإنه لابد من فحص مدى إمكانية عودة إيران للحرب . - إيران ومدى إمكانية العودة للحرب :

في الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة إيران إلى الحرب منذ إعلانها في الثامن عشر من يوليو ٨٨ قبول القرار ٥٩٨ . وفي الحقيقة نفترض النظرة المتألمة للأمور أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها : أولا : أن تنجح إيران في تحقيق توازن استراتيجي دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالي والكم البشري ، حيث ثبت من خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشري لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالي للخصم .

ثانيا : أن يظل الموقف الإيراني الداخلي متماسكا وأن تعود إلى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود ، ولا تتفجر الخلافات الداخلية واشتعال الصراع على السلطة فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الإيرانية الحاكمة في مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام . ومن الواضح أن إيران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب في ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح أن الحرب قد مثلت الطابع السائد في عقيدة النظام الحاكم في طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لوتأكدت القيادة الإيرانية من قدرتها على الوصول إلى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ماكان لها أن تتوقف عن القتال . فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكري يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا إذا افترضنا أن كل ما تطلبه إيران ، من الأسلحة والمعدات لاحتداث التوازن المطلوب ، محقق .

أما العامل الثاني وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية في إيران فيصعب في الوقت الحالي التكهن بتطورات في حالة اختفاء الخميني فجأة عن مسرح الأحداث في إيران . وإن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثي الحاكم في طهران « خاميني ورفسنجاني وموسوي » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضي الإيراني في محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول إلى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد الذي قد يساعد على تقديم ولايتي للرأي العام الإيراني بأنه المفاوض الصلب الذي

يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثوري بالقتال . ولكن ماذا لو نجحت إيران في تحقيق الشرطين السابقين « التوازن - صمود الجبهة الداخلية » ؟ هنا يبرز دور العامل الخارجي المتمثلا في القوى الكبرى من ناحية والموقف العربي من ناحية ثانية :

دور القوى الكبرى : هناك رأي يقول بأن حرب الخليج ماكان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهي بدون الاتفاق الأمريكي السوفيتي على ذلك . ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكي السوفيتي على استصدار القرار ٥٩٨ الذي هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير في الموقف الإيراني . كما أن تحرك دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ماكان له أن يؤتي ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتي والأمريكي له .

وفي الواقع أن هذا الرأي يتجاهل إرادة طرفي النزاع ، فالاتفاق الأمريكي السوفيتي على إنهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الإيراني للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التي تدفع في اتجاه التسوية إلا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام . أي أن الاتفاق الأمريكي السوفيتي وإن كان قد خلق شروطا ضرورية لاحتلال السلام إلا أنه لايشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول إلى السلام وعليه يمكن النظر إليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

ولعل الهدف من وراء الاتفاق في ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادي مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التي بدأت عام ٨٤ ، على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح الغربية بصفة خاصة . وعليه يتعلق دور القوى الكبرى في المستقبل بمدى مايمكن أن تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح . ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربي الموحد لاحتداث التوازن المطلوبة ليس إزاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية في الاعتبار . وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما في إمكانية تحويل القرار الإيراني إلى قرار استراتيجي يهدف حقيقة إلى السلام .

ويثور تساؤل هام حول جهود الأمم المتحدة إزاء إمكانية إحلال السلام في الخليج خاصة أنها تعد في مقدمة دوائر التنظيم الدولي التي تصدت للصراع العراقي الإيراني بالمناقشة وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٢ لعام ٨٤ و٥٨٢ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على إنهاء القتال . وبالتالي يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام في

تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، إلا أن العمل بها إحتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمة وكذلك الاحتمال الثالث . أما الاحتمال الرابع فمعناه أن أهم قضية في التسوية لازالت معلقة . وبالتالي فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول . فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضاً مكسباً للعراق خاصة إذا ما تذكرنا . أن إيران كانت قد تلكأت في تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانياً : بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

إما أن تدين اللجنة الدولية ، التي سيتم الاتفاق على تشكيلها ، إيران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال . ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولايتوقعه المراقبون في الوقت الراهن . والثاني معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسؤولين الايرانيين . لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية إندلاع القتال حتى لايجد أى منهما سندا لمعاودة القتال مرة أخرى □

ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خاصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كافى من جانب المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى .

ب - سيناريوهات التسوية :

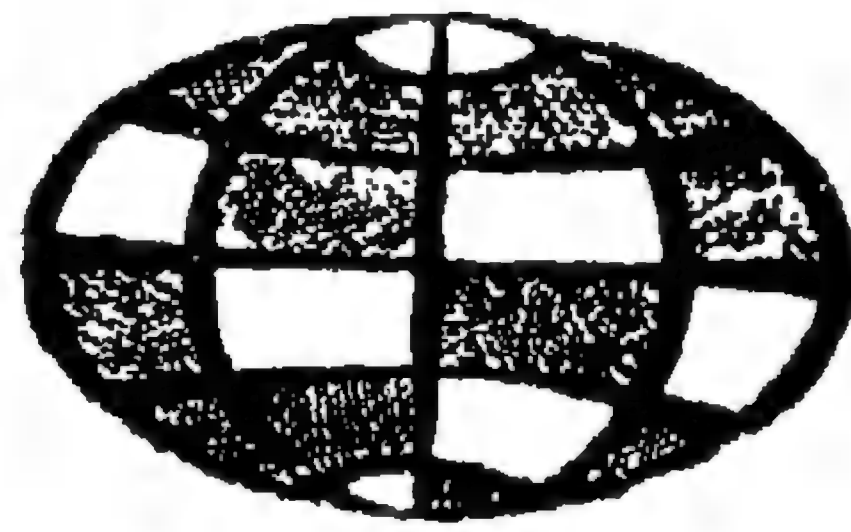
إذا سلمنا بإمكانية الوصول - إن أجلاً أو عاجلاً - إلى تسوية سلمية في نهاية المطاف إذن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟

أولاً : بالنسبة لمسألة شط العرب : هناك أربعة احتمالات :

إما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع إعطاء بعض الامتيازات لايران التي لاترقى الى حقوق السيادة أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولي .

في الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هي حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفي الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التي تتقاسم شط العرب بين البلدين . على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار وبالتالي يرغب في





[٢]

القرن الأفريقي

سعد كامل محمد

بداية تفجر الصراع عام ٧٧ ، وحتى نوفمبر ٨٦ تقريباً ، وقد بدأت أولى محاولات التسوية بالمشروع الأمريكي في فبراير ١٩٧٨ « لاحتلال السلام » الذي أعلنه فانس ، وتضمن ذلك المشروع انسحاب الخبراء السوفيت والمقاتلين الكوبيين من إثيوبيا ، مقابل انسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال وإثيوبيا ، اعتماداً على وعد من إثيوبيا والاتحاد السوفيتي بعدم غزو الصومال ، وكان يبدو من صيغة المشروع أنه يعكس توجهها لدى أمريكا والاتحاد السوفيتي بالاتفاق على الحد الأدنى من التنازلات حيث أعلن برى بعد تبرمه من موقف أمريكا والدول الغربية وإشارته إلى « أنهم يتصرفون وكأنهم يسمحون للسوفيت بأن يفعلوا ما يحلو لهم في المنطقة » - أعلن في نفس الشهر إستعداده للانسحاب وقبوله وساطة النميري .

وعلى الجانب الآخر أعلنت موسكو موافقتها بالفعل على تخفيض القوات الكوبية بدرجة كبيرة إذا تم الانسحاب من الصومال الغربي (الأوجادين) . ولكن سرعان ما أعلن برى طلبه بحق تقرير المصير للأوجادين بعد سحب كل القوات منها . وكان ذلك هو الشرط الوحيد تقريباً للصومال في هذه الجولة .

وخرجت إثيوبيا عن صمتها في أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا متضمناً عدة شروط لإقرار السلام وهي :

- تخلي الصومال عن مطالبها في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي .

بدأت محاولات التسوية في القرن الأفريقي منذ بداية الصراع تقريباً ، لكن هذا التقرير لا يركز على دراسة تاريخ الصراع تفصيلاً ، وإنما على العملية التفاوضية ذاتها ، وعلى ذلك فإنه يمكن رصد تطور مشروعات التفاوض بين الطرفين الأساسيين - الصومال وإثيوبيا - تاريخياً ، وتحديد المواقف الأصلية في كل مرحلة ، والتطورات التي تطرأ عليها من تنازلات ، أو سعى لتقريب وجهات النظر ، في ثلاث مراحل تقديرية .

فقد مرت المفاوضات في المرحلة الأولى بمحاولات عن بعد ، وغير مباشرة للدفع تجاه التفاوض من قبل أطراف دولية مختلفة ، وكذلك محاولة كل من الطرفين الإعلان عن موقفه الذي يجب - أو يتصور - أن تبدأ به أي تسوية ، أما المرحلة الثانية فقد تحددت بمرحلة التفاوض الفعلي سواء من خلال وساطة ، أو بشكل مباشر . وتتحدد أخيراً المرحلة الثالثة ، في الاتفاق الفعلي الذي تم إعلانه بين الطرفين وتنفيذه . وسوف تتضمن الدراسة عقب كل مرحلة مجموعة من الملاحظات حول تطور مواقف الأطراف عامة ، على المستوى الدولي . وكذلك على مستوى طرفي الصراع . ثم تلي ذلك في النهاية محاولة لتحديد طبيعة الصراع ومحفزات التسوية وإحتمالات المستقبل ، اعتماداً على رصد تطور العملية التفاوضية نفسها .

المرحلة الأولى :

وهي ما يمكن أن نسميها بمرحلة المشروعات عن بعد ، أو الحوار تحت فوهات البنادق وهي تستمر من

الصومال الذى تطور في السنوات التالية لذلك إلى أن أعلنت الصومال استعدادها للتفاوض تحت شرط وحيد عام ١٩٨٤ وهو إنسحاب اثيوبيا من قريتين داخل الحدود في شمال الصومال كانت اثيوبيا تحتلهم منذ ١٩٨٢ .

المرحلة الثانية :

كان الدور الاساسى فيها لاجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية في شرق افريقيا « إيجاد » ، وهى تبدأ بالفعل في نوفمبر ١٩٨٦ حيث تم اللقاء الأول بين منجستو وسياد برى في قصر الشعب في جيبوتى في ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف ، ولأول مرة منذ بداية الصراع . في حضور عدد كبير من لجان الوساطة وخاصة الايطالية والمصرية

وقد تكونت كمحصول لهذا اللقاء لجنة مشتركة لتحديد نقاط الخلاف بين البلدين وبحثها . وفي غضون خمسة شهور كانت قد بدأت بوادر التطبيع بزيارة وفد صومالى لاثيوبيا على رأسه وزير خارجية الصومال الذى اجتمع بقرينه الاثيوبى حيث اعترفت الصومال تقريبا بحق اثيوبيا في الأوجادين مع وجود بعض المشاكل حول السكان الناطقين باللغة الصومالية في كل من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى . وعلى أى حال كان الاتفاق على حدود دور اللجنة في وضع المقترحات وليس الاتفاقات وترك البنود الأهم للقاءات الرئاسية في ظل لجنة الجفاف . وفي الجولة الثالثة للجنة المشتركة أضيفت مشكلة ضرورة الاتفاق على الحدود بأكملها (١٦٠٠ كم) ثم وضعت الصومال شروطها الأربعة لاحتلال السلام في أكتوبر ١٩٨٧ وكانت :

١ - وقف إطلاق النار وإبعاد القوات المسلحة ١٥ كم تقريبا .

٢ - تبادل أسرى الحرب بين البلدين .

٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .

٤ - وقف الدعاية الاعلامية بين البلدين وتوفير جو سلام وثقة لحين الانتقال الى النقاط الأصعب .

وقد وافق الجانب الاثيوبى بشرط الاعتراف بالحدود الحالية لاثيوبيا ، وهو ما تم تأجيله الى ما بعد اللقاء الرئاسى .

عند هذه النقطة نتوقف حيث لا يعتبر الفاصل هنا حدث ما ، ولكن فقط في توفر إتفاق فعلى بين الطرفين يمثل بداية حقيقية للمرحلة الأخيرة التى نحن بصددتها الان ولكن ينبغى في نهاية عرض هذه المرحلة تسجيل عدة ملاحظات وهى :

- أن كلا الجانبين قد قدم حدا أدنى من التنازل وأبدى مرونة في المفاوضات نظراً لعدة أسباب أهمها :
- وجود اضطرابات في كلا الجانبين حيث شكلت استراتيجية تأليب المعارضة في كلا البلدين أحد المحاور الهامة لإدارة الصراع والضغط على الأنظمة ، فقد شكلت

- إعلان الصومال قبولها لمبادئ الوحدة الافريقية والأمم المتحدة والتزامها بمبدأ عدم التدخل .
- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها اثيوبيا .
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التى تنص على عدم استخدام العنف لتسوية الصراعات .

وكان واضحاً حينئذ أنه يصعب الوصول إلى نقطة إلتقاء .. وينبغى الإشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين :
الأولى : إشتراك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في هذه المرحلة بمشاريع مباشرة ومعلنة ، هذا المنطق في التعامل مع المنطقة كانت تحكمه المواقف الأصلية على المستوى الدولى حيث تمتع الاتحاد السوفيتى بموقف قوى نسبياً ، في الوقت الذى تساوم فيه الولايات المتحدة فقط بالتلويح عن بعد ، أى أن منطق الوفاق أصلاً لم يكن مطروحاً على المدى المباشر وإنما فقط محاولة للدخول في مساومات تكتيكية .

ويظل هذا المنطق خاضعاً لتطورات وتغيرات تتضح تدريجياً في المرحلة التالية للصراع .

أما الملاحظة الثانية : فهى خاصة بموقف الصومال من التفاوض حيث كان بادياً أنها الطرف الأضعف وبنظرة سريعة على حجم المعونات التى كانت تقدم للطرفين يتبين ذلك بوضوح ، فقد وصلت المعونات الاقتصادية لاثيوبيا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأخيرة من السبعينات وفي ١٩٨٥ وصلت قيمة الأسلحة المرسلة من موسكو الى أديس أبابا إلى ٣ بلايين دولار بينما كانت المعونات الأمريكية لبرى ٢٠ مليون دولار فقط في العام في بداية الثمانينات تضاعفت الى ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ ذلك أيضاً في الرد السريع الذى كانت تقدمه الصومال بالموافقة على الدخول في التسوية بل أن برى طلب بنفسه وساطة نميرى ودعا إلى التفاوض . وبالتوازي مع ذلك كانت منظمة الوحدة الافريقية هى الطرف الأساسى - الذى استمر بعد ذلك وكان أكثر تأثيراً من غيره من الأطراف - حيث كانت قد تشكلت لجنة وساطة تعمل متواترة مع ضغوط حدة الصراع وإقتراب المواقف حسب موازين القوى وتأزم الموقف في المنطقة . وكانت أولى المحاولات لها في هذه المرحلة في مؤتمر الوحدة الافريقية ١٩٧٨ ، حيث وضعت ثلاث مبادئ لحل النزاع :

- وقف إطلاق النار .

- إنسحاب الجيوش ٥ كم في كلا البلدين .

- إستمرار لجنة الوساطة في عملها .

وقد وافقت عليها أيضاً الصومال بينما أبدى الجانب الاثيوبى إعتراضه . إلى أن جاء قرار الوحدة الافريقية في ١٩٨٠ النهائى بإعتبار الأوجادين جزءاً من اثيوبيا . وإن لم يكن ذلك حاسماً للصراع ، إلا أنه كان مؤثراً في موقف

التنازلات التي قدمها اطراف الصراع

الصومال	اثيوبيا
فبراير ١٩٧٨ :	ابريل ١٩٧٨ مشروع مشترك مع كينيا شروطه:
- أعلن برى الاستعداد للانسحاب وقبول وساطة نميري	- تخلى الصومال عن مطالبة في كينيا واثيوبيا وجيبوتي
- المطالبة بحق تقرير المصير للأجادين بعد سحب كل القوات منها	- إعلانه قبول مبادئ الوحدة الافريقية والأمم المتحدة
	- دفع خسائر الحرب لاثيوبيا
	- عدم استخدام العنف في تسوية النزاعات
١٩٨٤ :	
الشرط الوحيد هو انسحاب اثيوبيا من قريتين شمال الصومال	
١٩٨٦ :	١٩٨٦ :
اهمال الأجادين ، وإثارة قضية السكان المتحدثين باللغة الصومالية في كل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي	ضرورة الاتفاق على الحدود باكملها
أكتوبر ١٩٨٧ الشروط الاربعة :	
١ - وقف إطلاق النار	
٢ - تبادل أسرى الحرب	
٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسي	
٤ - وقف الدعاية	
ابريل ١٩٨٨ الاتفاق المشترك :	
- تأجيل مسألة الحدود	تأجيل مسألة الحدود
- إمكانية وضع قضية إريتريا في جدول المحادثات أغسطس :	
ثم تنفيذ الاتفاق	ثم تنفيذ الاتفاق

المعارضة الصومالية في الشمال بؤرة اقلق لنظام سياد برى هددته أكثر من مرة بالاحتلال التام . وتمثلت هذه المعارضة في جبهة الانقاذ الصومالية التي تحصل على دعم من عشيرة « الميجريان » في شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال والحركة الوطنية الصومالية التي تدعمها عشائر إسحق في شمال غرب الصومال .

- أما في الجانب الاثيوبي فقد مثلت الحرب مع الثوار الاريتريين والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي مصدرا كبيرا للضغط على نظام منجستو ، وكانت الأوضاع الداخلية بالفعل على وشك الانقلاب أكثر من مرة . وكان لابد على المستويين من الاحتفاظ ببعض الهدوء يسمح بمواجهة القلاقل على الجبهات الداخلية .

- وكان التنازل الأساسي والذي يمكن حسابه على الطرفين بدرجات متفاوتة ، هو تأجيل مسألة الحدود . فإذا كان هذا التنازل قد بدا وكأنه أتى من الجانب الاثيوبي . لأنه كان الشرط الأساسي لبدء المفاوضات من طرف أديس أبابا ، إلا أنه يمكن حسابه بدرجة أكبر على

الصومال في إعتراقها ضمنا بحق اثيوبيا في الأجادين . ويعد هذا التنازل من جانب الصومال أيضا لسبب يخص الحالة الراهنة نفسها ، حيث أن اثيوبيا مهيمنة بالفعل على الأجادين ، ولم تكن في حاجة الى تأكيد ذلك في مواجهة الصومال وإنما في محاولاتها المستمرة في سحق المقاومة داخل الأجادين نفسها .

- نفس الوضع يمكن حسابه بالنسبة لاريتريا مع الفارق أن الصومال هنا تدعم بعض الثوار فقط ولا تتحدث بأسمهم .

- بشكل عام أيضا يبدو تنازل الصومال مرتبطا

بالخلل الواضح في ميزان القوى لصالح اثيوبيا . - ان هناك ارتباكاً أو لبساً شديداً - يبدو وكأنه مقصود - في الموقف الأمريكي تجاه المنطقة بأسرها ، قد يبدو من تضارب الأطراف وتعدد غموضاً ما في التعامل مع الصراع يوحي بالتجاهل حيناً ، والسعي لتحقيق مكاسب استراتيجية في حدود الأوضاع القائمة مع عدم التدخل المباشر في الصراع - أحيانا أخرى وحيث استمرت العلاقات الأمريكية الاثيوبية - ذلك بالاضافة

في التفاوض وتأجيل بعض المسائل التي يمتلكها النظام بالفعل بحكم الأمر الواقع .
المرحلة الثالثة :

في أبريل ٨٨ واصلت اللجنة المشتركة عملها بعد لقاء الرئيسين منجستو وسياد برى على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف . وتم عقد إتفاق مشترك لوقف إطلاق النار ، وإنسحاب القوات تدريجياً خلال شهر وتبادل أسرى الحرب ، وقد تم تأجيل مسألة الحدود لدراستها .

وأضيف بند جديد مؤداه أنه يجوز إدراج قضية إرتيريا في المحادثات بناء على طلب أحد الطرفين . وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من إتفاق تبادل الأسرى من ٢٢ - ٢٨ أغسطس الماضى .

وهذا الاتفاق على الرغم من أنه كان تحصيلاً حاصلاً لما وصلت إليه العملية التفاوضية إلا أنه بإضافة بند قضية إرتيريا يعلن الصومال ضمناً إستعداده للدخول في مفاوضات حولها ، ولكن فقط يظل هذا مرهوناً بمبادرة الثوار الارتيريين التى وضح في الاونة الأخيرة إرهابات لها من قبل بعض المجموعات ، خاصة تحت مظلة الوساطة السودانية .

وعلى أى حال يستحق هذا المخرج جهداً مختلفاً ليس هذا محله ، لتدخل أوراق أخرى فيه مثل قضية الجنوب في السودان واعتبار كينيا والسودان وبعض الأنظمة العربية أطراف لها مواقفها المتباينة ، بالإضافة الى الخلاف المعقد والمتداخل والذي يعتمد في كلا الجانبين على العديد من الدعاوى التاريخية ، والقانونية حول مسألة حق تقرير المصير والحدود الاستعمارية .

- محفزات تسوية الصراع :

يبدو من سياق العملية التفاوضية أن الصراع في منطقة القرن الأفريقي كانت تحكمه من البداية محددات بعينها . صاغت شكل الصراع ومواقف القوى الخارجية منه .

فقد تداخل هذا الصراع مستويان من مستويات التصنيف :

الأول : يمكن على أساسه اعتبار الصراع صراعاً إقليمياً على حدودها بعد الاستعمار حيث كانت ومازالت قضية الحدود هي القضية المحورية في الصراع .

الثانى : والذي يمكن أن يحيل الصراع تحت دعاوى الصومال خاصة الى صراع حول قضايا تحقيق مصير لأقليات وقوميات ، فحيث كانت الحجة الاثيوبية الدائمة هي اللجوء الى مبادئ الوحدة الإفريقية . والأمم المتحدة حول مسألة الحدود ، ظلت الصومال تركز في مبرراتها على عوامل مثل اللغة في الدفاع عن حق الناطقين باللغة الصومالية في تقرير المصير ، أو صمهم في البداية ، وبطل هذا الجانب سبباً مستمراً للصراع حتى الان ، حيث لم

الى العلاقة الوثيقة بين اثيوبيا واسرائيل - كانت على الجانب الاخر علاقة أمريكا بالصومال يشوبها كثير من التردد حتى منتصف الثمانينات تقريباً ، وبالفعل ظلت الأسلحة الأمريكية حلم من أحلام سياد برى منذ ١٩٧٨ وحتى بداية الثمانينات ، وربما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة ظلت حريصة على هامش العلاقة مع اثيوبيا بطريق مباشر أو غير مباشر ، في نفس الوقت الذى قدمت فيه دعماً للصومال مشروطاً بتقديم تسهيلات عسكرية في أراضيها لدرجة مطالبة سياد برى صراحة بدعم عسكري وإقتصادى يقدر بحوالى ٢ بليون دولار مقابل استخدام الولايات المتحدة القواعد البحرية والجوية في بربرة والتي تركها السوفيت لتوهم .

ولم يتطور الموقف الأمريكى تجاه التدخل في المنطقة إلا في أحيان نادرة ، ولم يحدث إلا مرة واحدة تقريباً أن لوحث أمريكا بتحريك بعض وحدات الأسطول السادس . - لقد كان واضحاً اختلال التوازن العسكرى لصالح الجانب الاثيوبى ، وبالتالي إختلال ميزان النفوذ في المنطقة لصالح السوفيت ، وظلت الولايات المتحدة حريصة على مواقفها من طرفى الصراع ، في نفس الوقت يتضح حرصها على الحل السلمى وإيقاف الصراع على الأقل للحفاظ على المكاسب التى تم تحقيقها بالفعل . - بالنسبة للموقف السوفيتى : فقد مرت السياسة الخارجية السوفيتية تجاه المنطقة بمنحنى من أكثر المنحنيات كشفاً لعدم وجود أساس ثابت لالتزامها تجاه حركات التحرر حيث انتقل الاتحاد السوفيتى من موقف الدعم المباشر للصومال والغير مباشر لثوار إرتيريا . مما شكل إعتقاداً لدى الجانبين الصومالى والأرتيرى بإمكان حصولهما على دعم لمطالبهما الخاصة بحق تقرير المصير في إرتيريا والأوجادين ، الى النقيض مباشرة في مدة قصيرة فور ظهور نظام منجستو الاشتراكى في أديس أبابا . لقد شكل ثقل اثيوبيا الاستراتيجية بالتأكيد مكسباً أكبر ومبرراً لتحول موقف موسكو مائة وثمانين درجة .

أما في المرحلة الأخيرة فقد تحول موقف الاتحاد السوفيتى بشكل عام تجاه الصراعات الإقليمية وبدأ ميل واضح لتدجين هذه الصراعات وتوجيهها للحل السلمى ، حرصاً على الوفاق العام مع الولايات المتحدة من ناحية ، ودعماً للمكاسب الداخلية التى يحققها جورباتشوف في ظل السياسة الجديدة .

وبذلك توائم الاتجاه للتفاوض مع الميل العام لموسكو وأصبحت هناك إمكانية لتقديم تنازلات في الحدود التى تتواءم مع التطورات الإقليمية والوضع الدولى .

- ذلك على الرغم من أنه في الحساب الأخير لم تقدم اثيوبيا تنازلاً ملموساً بقدر ما كان تنازلاً في حدود المرونة

قبل تنفيذ الاتفاق بشهرين تقريبا تقول أن عشرة آلاف مقاتل من الحركة الوطنية يشتبكون مع القوات الحكومية في الشمال . وعلى صعيد آخر فقد إزداد عدد اللاجئين من الصومال الى اثيوبيا بمعدل الفى لاجئ يوميا حسب تقارير الأمم المتحدة ، إن من أكثر أسباب دفع الصومال للدخول في التسوية هو الضغط المستمر للمعارضة المسلحة على نظام سياد برى ، تلك الورقة التى لعبت بها اثيوبيا بشكل مؤثر ، وحققت بالفعل تهديدا قويا للنظام .

من ناحية ثانية كان الاختلال واضحا لصالح اثيوبيا على الأقل على مستوى الدعم الخارجى ، وتظهر محصلة ذلك في الاستعداد الدائم للصومال للدخول في مفاوضات وعدم رفض برى لمعظم المشاريع التى قدمت للتسوية ، أيضا يمكن في المحصلة اعتبار الصومال هو الطرف الأساسى الذى قدم التنازل الأكبر في هذه التسوية .

- على الجانب الاثيوبى بالاضافة الى الأزمة العامة والمؤثرة التى تتعرض لها المنطقة إثر الجفاف والمجاعات وإزدياد عدد اللاجئين ، ونقص الأغذية ، والتفسيخات القبلية ، أو بالأحرى التمردات القبلية ، تعرض نظام منجستو لخطر الانهيار في مواجهة التمردات في أكثر من اتجاه ، وكان بالفعل على وشك الانهيار لو لم يتم بتدجير الموقف مع الصومال للتفرغ نسبيا لضرب المعارضة ، وإعطاء فترة التقاط أنفاس للجيش الذى مثل أيضا مصدرا للمتعاب في ظل التمردات القبلية وتذمر صغار الضباط المشتركين في الحرب خاصة في الجبهة مع ارتيريا .

والعامل الأهم هنا بشكل عام أن حسابات التسوية كانت تقف عند نقطة الحدود التى يحقق منجستو بحكم الأمر الواقع تفوقا فيها ، والتى قدم التنازل التكنيكي الأساسى بصدد تأجيل دراستها .

- يظل هنا الدور الأساسى في كل الأحوال في الدفع للتسوية خاص بالبيئة الاقليمية المباشرة والقوى الاقليمية ، ولكن بما يتواءم مع حال الوفاق والتوجه نحو التسوية بشكل عام في الوضع الدولى .

- وهنا على الرغم من إمكانية اعتماد وجهة النظر هذه في نقطة إنطلاق التسوية إلا أنه يجب التأكيد على أنه برغم جوهرية البعد الاقليمى في الصراع ، وإرتباطه بقضايا وجود اجتماعى وتحقيق مصير بالنسبة لبعض القوى ، إلا أن استمرار التسوية وتطورها أو بمعنى أدق ضمان عدم انفجار الموقف مرة أخرى يظل خاضعا لأى من الشروط الثلاثة : الشرط الدولى والشرط الاقليمى وشرط التذمرات الاجتماعية المرتبطة بمشاريع قومية ، وكما أنه يظل للعاملين الدوليين القدرة على إشعال فتيل الصراع فإنه تظل أيضا لأى من المحاور الأخرى هذه الامكانية .

تطرح قضية الأوجادين وإرتيريا على مستوى التفاوض مع السكان أنفسهم ، في الوقت الذى تستمر فيه العمليات العسكرية داخل الاقليمين . من جهة أخرى يمكن إضافة الأوجادين كمصدر للثروة والأسواق بالنسبة لكل من الصومال وإثيوبيا ، وأهمية إرتيريا كمنفذ بحرى لإثيوبيا (المنفذ الوحيد) يهددها فقدها بالاختناق داخل اليابسة الافريقية .

- وبالطبع مثلت المنطقة للعاملين الدوليين أحد الدوائر الهامة في مشروع تكوين ركائز للسيطرة على الممر الاستراتيجى في مدخل البحر الأحمر الجنوبى من ناحية ، ومركز الثقل الضخم لإثيوبيا في وسط القارة وتماسها مع عدد من الدول المتفاوتة تماسا مباشرا وإعتبارها مدخلا برىا لجنوب القارة حيث يشتعل صراع المصالح .

إذن من الصعب قصر أحد المسميات على صراع من هذا النوع ويعتبر توصيفه بأنه صراعا إقليميا أو عرقيا أو حتى دوليا ، إغفالا لجوانب هامة ، قد يؤدى كل منها على حدة الى اشتعال الصراع مرة أخرى ، بمعنى أن هذه الجوانب جميعها تتداخل في تحديد طبيعة الصراع وإن كانت العملية التفاوضية والمبادرات التى طرحت في المرحلة الحاسمة ، جاءت على المستوى الاقليمى ، ويظل السؤال المطروح في التحليل الأخير هو هل يعتبر « تجاهل الولايات المتحدة للمنطقة لفترة طويلة ، وتعامل الاتحاد السوفيتى بتغييره السريع في تكوين تحالفاته » معبرا عن تجاهل فعل لأهمية المنطقة ؟ أم أنه أحد سيناريوهات ادارة تقسيم النفوذ بين القوتين العظميين ؟ أما عن محفزات التفاوض التى يمكن إجمالها من متابعة سياق عملية التسوية فقد كانت على المستويين الدولى والاقليمى كالتالى :

- على المستوى الدولى نجد أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كان لديه مبرره لدفع التسوية ، حيث ظلت واشنطن حريصة على تحقيق الحد الأدنى من المكاسب لها في الصومال دون التورط المباشر في الصراع ، خاصة في ظل اختلال التوازن لصالح اثيوبيا ، والمتطلبات الضخمة التى كان يتوجب عليها الوفاء بها في مواجهة الدعم الضخم من جانب الاتحاد السوفيتى وكوبا لنظام منجستو .

- أما الاتحاد السوفيتى فقد كان الميل العام لديه للوفاق وعدم تحقيق خسارة ضخمة بالفعل بعد التسوية هو المحفز الأساسى لموسكو للدفع تجاه التسوية ، ذلك يتمشى بشكل عام مع التوجهات الجديدة للسياسة السوفيتية تجاه قضايا الصراعات الاقليمية على أى حال وإن كان هذا العامل - الدولى - ليس الأساس في هذا الصراع . لكن بالتأكيد كان له أثره الهام في دفع التسوية .

- على جانب الصومال كانت الأرقام في بداية يوليو أى



[٣]

صراع الصحراء الغربية

مجدى على عبيد

محفزات التسوية ، وذلك بالاستناد الى معيار مصدر الحافز ، والتميز هنا هو بالأساس تصوري تحليلي . وتحدد تلك المجموعا الثلاث في الاتي :

(١) محفزات للتسوية مصدرها سياسات القوى الكبرى الرئيسية المؤثرة على الصراع .

(٢) محفزات للتسوية مصدرها الاطار الاقليمي لمنطقة الغرب العربي .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف الصراع انفسهم .

(١) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :
إتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه في ذلك شأن بقية الصراعات في العالم الثالث بإعتمادية أطرافه على القوى الكبرى ، واتخذت تلك الاعتمادية شكل حصول أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية . غير أن الصراع الصحراوي في بعده الدولي يتميز بخصيصتين :

أولاً : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثه الصحراء في حد ذاتها ، وإنما الانعكاسات الاقليمية التي أوجدها الصراع .

ثانياً : أن الاستقطاب الدولي والتنافس الايديولوجي العالمي لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد أرتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من طرفي النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) . مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات ازاء المشكلة الصحراوية تتأرجح بين

ثمة بوادر تشير الى امكانية تسوية الصراع على الصحراء الغربية الدائر منذ مايزيد على إثني عشرة عاما . فقد طرح بيريز دي كويلار في أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو . وأعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية ، خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التي بدأت تسرى في أوصال منطقة المغرب العربي ، وتزامنت ايضا مع مناخ الوفاق الدولي الجديد بين القوتين العظميين

ولكن التحليل الموضوعي لامكانيات تسوية الصراع الصحراوي ، يتطلب معرفة ما اذا كان الصراع ذاته بات مهيباً لامكانية تسويته ، وما اذا كانت مواقف الأطراف قد تقاربت بحيث تشكل قاسما مشتركا ، يصلح كأساس تبني عليه التسوية .

وسنعتمد في توضيح تلك المسائل على بحث محفزات التسوية ، وعمليات المفاوضة ، ومستقبل الصراع .

أولاً محفزات التسوية .
ينطوي الصراع في الصحراء الغربية على عوامل محفزة ودافعة نحو التسوية ، وعوامل أخرى دافعة نحو الاتجاه المعاكس . وتحدد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل الامكانيات الحقيقية للوصول الى تسوية لنزاع الصحراء . فمن شأن ارتفاع تكلفة واعباء الصراع أن يدفع أطرافه الى البحث عن التسوية ، خاصة اذا مافاقت المكاسب المحتملة والمتوقعة ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاث مجموعات من

الحياد والانحياز المحسوب نتائجه ، حتى تحتفظ في كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كلا طرفي النزاع .
وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حدة :
(١) فرنسا .

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية في افريقيا ، وزبونا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية ، كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر الذي دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولايحول ذلك دون انحيازها لأحد الاطراف اذا مامل ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحه مع عدم اثاره عداء الطرف الاخر . هكذا نجد عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الاخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا ، وأعلنت أن رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولي في الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب - خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط من ٢٤ يناير ١٩٨١ - ان امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات وثيقة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، وتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مميزة مع الجزائر ، وهو ماتجسد في استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤول من البوليساريو في أغسطس ١٩٨١ ، وهي السابقة الاولى من نوعها ، والسماح بإفتتاح مكتب للبوليساريو في مارس في ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثاره عداء المغرب فزيارات كلود شيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ماكان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب . كذا أستمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء ، وأمتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكي .
(٢) اسبانيا .

كذلك الأمر بالنسبة لاسبانيا ، فهناك اسباب ملحة تقتضى منها ، ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل من الجزائر والمغرب . فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية في افريقيا ، كما تتخوف من ناحية اخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمي سبته ومليلة . لذلك حرصت اسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة الجزائر ، والاحتفاظ في

الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل اسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوي كل من المغرب وموريتانيا ، الا أن الحكومة الاسبانية أكدت على أنها لم تتنازل عن السيادة ، وأكثر من ذلك أعترفت بحق الصحراويين في تقرير الوضع النهائي للاقليم .
وتتعدد الأمور بالنسبة لاسبانيا ، اذا ما أخذنا في الحسبان ، أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية لاسبانيا ، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكناري » التي تأسست في عام ١٩٦٤ ، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » في اقليمي سبته ومليلة ، وتربطها بها اتفاقيات للصيد ، يمكن ان تمتنع المغرب عن تجديدها ، كما حدث في عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو ، وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الاسبانية .

هكذا وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الاسباني مع الصحراويين ، ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذي سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز - والذي تولى رئاسة الوزارة الاسبانية في اكتوبر ١٩٨٢ اثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبدل كل جهد في اسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوي . الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة في السياسة الاسبانية ، بل أعلنت اسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شيء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفي ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب . كما أمتنعت اسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

(٣) الاتحاد السوفيتي .

قد يكون من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر ، وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة ، أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية الصحراوية ، ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه في الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوي على العناصر الاتية :

- أن الاتحاد السوفيتي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .
- أن الاتحاد السوفيتي يعارض أى تصرف من شأنه اعاقا جهود الشعب الصحراوي في ممارسة هذا الحق .
- أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .
- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض ، تحقق

فاذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق اهدافه المرجوة من الصراع . فأن الدعم الخارجى في هذه الحالة سيلعب دورا محوريا في تحديد نطاق وأمد الصراع . وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى في تقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه

وانطلاقا من اهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فأن أيا منهما لن يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين كى يحقق أهدافه كاملة . والمتوقع في مثل هذه الظروف أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع . أى الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة في حله طالما أن الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيقرب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخر غير الحليف .

وهكذا فأن محدودية الدعم والمساندة الخارجية ، يمثل في حد ذاته حافزا للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون في حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ، ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق ، هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع .

(٢) الاطار الاقليمي لمنطقة المغرب العربى .

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية في محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها ، وليس المجال هنا استعراض الجذور التاريخية للمشكلة ، والدواعى والاسباب وراء الخلاف المغربى الجزائرى ، ولكن يتحدد هدفنا في رصد التطورات الأخيرة في منطقة المغرب العربى ، والتى يمكن أن تكون حافزا لتسوية المشكل الصحراوى . والتى يمكن ايجازها في التالى :

- تحسن العلاقات الليبية الجزائرية في نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين أثر إبرام اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا ، وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على أثر زيارة عبدالسلام التريكى أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلى ذلك ما إنعقاد القمة الليبية الجزائرية في نهاية يناير ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين في مباحثات وحدوية .
- تحسن العلاقات الليبية التونسية ، بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة ، يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين .
- عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر ، بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما ، وصدر بيان

مطلب الشعب الصحراوى في تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هى السبب وراء التحفظ السوفيتى أزاء المشكلة الصحراوية ، ففي ١٠ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبيه موسكو على الفوسفات ، في مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

(٤) الولايات المتحدة .

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى ، في حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الحظر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب في عملية الكونغرس عام ١٩٦١ ، والتدخل في إقليم شابا الزائيرى في ١٩٧٧ ، اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الاراضى المغربية علاوة على أن المغرب ساندت ديبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط ، لذا فأن الولايات المتحدة تنحاز قليلا الى المغرب في صراعه على الصحراء . فقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد ، وقدمت للمغرب الاسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجدران الامنية . ولكن الرؤية الامريكية للصراع الصحراوى وكيفية حله تتحدد بالعناصر الآتية :

- أن الهدف من وراء تقديم الاسلحة للمغرب هو مساعدتها على الدفاع عن نفسها .
- أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .
- أن الصراع في الصحراء لايمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز وخاسر في الحرب
- أن الاسلحة الامريكية للمغرب ، تسهم في خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول في تسوية مع المغرب .

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب ، فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأى من تلك القوى في علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل في المواقف . والتساؤل المثار هنا : كيف يمكن أن يكون ذلك حافزا للتسوية ؟

لا تنفصل الاجابة على هذا التساؤل عن مجمل معطيات التوازن العسكرى والسياسى في منطقة المغرب العربى ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين .

على الصعيد الدبلوماسي :

بدأت منظمة الوحدة الإفريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف الجزائر - البوليساريو ، والتي وصلت الى ذروتها في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في شهر فبراير ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق في المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية ، وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحول في قرارات الأمم المتحدة التي أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكري :

فرضت الحرب أعباء إقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربي ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة الغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ٢١٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت اعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ١٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالي القوات المسلحة الغربية ٢٣٨ ألف جندي عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد في حجم القوات ، ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٢٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ . يضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التي بلغت ٢,١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ .

وواكب التصاعد هذا في نفقات التسليح ، انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذي يشكل ثلث اجمالي صادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات .

وقد انعكست تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية والمترتبة على استمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها ، على مستوى المعيشة كانت أهم نتائجها

المظاهرات والاضطرابات التي اجتاحت المغرب في عام ١٩٨١ ، وعام ١٩٨٢ . والتي شملت قطاعات عريضة من المجتمع المغربي .

مشارك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما في المساهمة في بناء المغرب العربي الكبير .

- انعقاد أول مؤتمر قمة لدول المغرب العربي في يونيو ١٩٨٨ في الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضع الاساليب اللازمة لاقامة المغرب العربي .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربي ، وأن دولة بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربي ، وفق نسق سياسي واقتصادي متكامل ،

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعدين أساسيين :

اولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لاسيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكري الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره إحدى العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربي .

ثانيهما : تغليب المسؤولية الاقليمية على المسؤولية القطرية المحدودة ، وقد ساعد على احداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوي . بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربي يكمن في اطار المغرب العربي الكبير . ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسؤولين في منطقة المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة « الثورة » الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية .. أن حرب الصحراء من الممكن تسويتها في اطار المغرب العربي الطبيعي ، كذا صرح الزعيم الليبي معمر القذافي بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى في المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن علي على أنها ترجح صوابية الحل المغربي للنزاع الصحراوي .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة باطراف النزاع أنفسهم .

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوي قد أصبح في وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف الناتجة عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف في حد ذاتها حوافز تدفع الأطراف نحو التسوية .

ويمكن حساب تكاليف كل طرف (الجزائر والمغرب والبوليساريو) على النحو التالي :

اولا المغرب : تتمثل الاعباء المترتبة على استمرار الحرب في الاتي :

من قيمة الصادرات الأجمالية . لذا فقد انخفض مستوى الدخل من مبيعات البترول من خمسة مليارات دولار قبل إنهيار سعر النفط الى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

ثانيا : عمليات التسوية السلمية .

بذلت العديد من المساعي والجهود لتسوية المشكل الصحراوي ، وذلك منذ بداية الخلاف الجزائري المغربي عام ١٩٧٥ (بإستثناء مشروع بيريز دي كويلار الجارى التفاوض بشأنه)

ولكن أنتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص في المشاريع والصيغ التى تصل بين وجهات النظر المتصارعة ، بقدر ما يرجع الى ادراك الأطراف أنفسهم لعملية التفاوض ، فأحيانا ما أستخدمت المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية وأحيانا ما أستخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف وتقليص مكانته الدبلوماسية ، إضافة الى أن الاهداف لم تكن واضحة في أذهان الأطراف

علاوة على عدم الثقة بين الاطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم الجزائرى للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب ، والوصول الى المحيط الأطلسى ، أما الجزائر فإنها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء تدخل في إطار مخطط أوسع من حيث إنها ستكون البداية للمطالبة بإقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسعى سيشكل سابقة الأولى من نوعها والتى تهدد الكيان الجزائرى نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسؤنية ، حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر . فأن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها أنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ما هية النزاع . فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها وإنما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، في حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد انعكس ذلك على تقديم التنازلات . حيث ان التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذى قدمه الطرف الأول ، هو في ذاته مجموعة تنازلات . فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل لتنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية في الاقليم - يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصلب المواقف التفاوضية للأطراف ، والى إفراغ محتوى

(٢) جبهة البوليساريو :

إذا كانت المواجهة السياسية والدبلوماسية قد حققت للبوليساريو إنتصارات في مواجهة المغرب ، فإن الجدران الأمنية قد وضعت المبادرة العسكرية في يد المغرب . فقد كشفت معركة السيطرة على « غلطة ذمور » في أكتوبر ١٩٨١ عن قوة البوليساريو العسكرية . الأمر الذى دفع المغرب الى تنفيذ خطة عسكرية دفاعية نوعية تحسبا لمعركة أخرى بهذه الكثافة ، فقام ببناء الجدران الأمنية ، وقد أحتاج المغرب حوالى خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) لاقامة هذه الجدران . تمتد هذه الجدران على مسافة ٢٠٠٠ كم من جبال وركيز في الشمال الشرقى للمغرب على الحدود مع موريتانيا ، وتمتد جنوبا الى شرق تندوف ، ثم تنفرج غربا نحو المحيط الأطلسى ، وتشكل هذه الجدران الحماية المطلوبة لمثلث العيون - السمارة - بوكراع . أى منطقة الكثافة السكانية والفوسفات ، كما تغلق الممرات الجنوبية الى رأس بوجدور والداخلية ، الأمر الذى أدى الى حصر قوات البوليساريو أما في المنطقة الحاذية لتندوف ، وأما الى الجنوب الشرقى من الساقية الحمراء في نواحي بير الحلو وتيغراتى ، وخلف هذه الجدران يقف ما يقرب ١٢٠ ألف جندي مغربى مزودين بأحدث الأسلحة تجميعهم التحصينات الضخمة من الاسلاك وأجهزة الانذار الالكترونية ... الخ ،

وأنعكس هذا التفوق العسكرى المغربى على وضعيه البوليساريو والعسكرية ، فلم يعد بمقدورهم سوى شن الغارات ذات الاهداف المحدودة ، لفتح ثغرات داخل الجدران الأمنية ، والعودة مرة أخرى الى مواقع إنطلاقهم في الجزائر ، وغالبا ما يكون الهدف من تلك الهجمات التأثير في رأى العام ، خاصة عند انعقاد المؤتمرات الدولية لمناقشة المشكلة الصحراوية أو عند زيارة لجنة دولية للاقليم .

والناحية الثانية التى قد تمثل حافزا للبوليساريو نحو التسوية ، أن تطويل أمد الحرب يؤدى في الواقع الى تكريس مكانة المغرب داخل الاقليم الصحراوية ، بتقوية التمثيل السياسى للصحراويين بإدخال ثلاثة منهم الى مجلس النواب ، وبتعيين وزير صحراوي في الحكومة ، وتشجيع المغاربة للعمل في المدن الصحراوية ، إضافة الى المشاريع والاستثمارات الضخمة والتى بلغت منذ ١٩٧٦ أكثر من مليار دولار ...

(٣) الجزائر .

قد يشكل الوضع الاقتصادى الجزائرى حافزا للتسوية بالنظر الى تضاعل إمكاناتها في تقديم الدعم والمساندة للبوليساريو ، فمنذ بداية الثمانينات والاقتصاد الجزائرى يواجه عدة صعوبات بسبب انخفاض عائدات البترول من ٤٠ دولار عام ١٩٨١ الى ١٢ دولار حاليا ، في حين أن البترول والغاز الطبيعى يمثلان أكثر من ٩٠ ٪

التنازلات لتعنى لا شيء بل والتراجع عنها بعد الموافقة عليها . ولعل هذا مرجعه صعوبة إدارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف من تقديم التنازلات . التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته . كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العام الداخلى فى تعقيد المساومة ، واكسابها الطابع 'التشدد' بالقضية الصحراوية فى المغرب هى قضية شرعية حكم . فمنها استطاع الملك المغربى تعزيز التفاف الشعب المغربى حوله .

وبنفس الطريقة فى الجزائر ، حيث أن القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية : لذا فإن التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى أنتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع . فهى فى الغالب أما أطراف افريقية او عربية او منظمات دولية ، ولكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة فى ناتج التسوية بتعبير أدق أن إستمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها لدرجة التى تكون فيها رغبة لتوظيف مواردها وإمكاناتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنىها . فى هذا السياق الوساطة السعودية . حيث أنها تتضرر من إستمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها للمغرب ، لذا فإن التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لأن طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول

دعوى اقليمية ، فإن تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية ، وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع ، خاصة فى حالة عدم توافر إرادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار إليها آنفا ، إذا ما استعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حول الصحراء . ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين مراحل

المرحلة الأولى : إتصالات مبدئية من اطراف ثالثة للوقوف على إمكانيات التسوية . عام ١٩٧٦
خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ ، أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجابون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية - اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل

الوقوف على إمكانيات التوفيق بينهما - وبرزت تلك المحاولات الوسائطية الجولة المكوكية التى قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك ، والتى أستغرقت أسبوعا ، تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، وأقترح خلالها وقف إطلاق النار ، وعقد اجتماع ثلاثى [المغرب والجزائر وموريتانيا] لوزراء الخارجية ، يتلوه إجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف إطلاق النار فقط .

كذا اقترح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام إجراء إستفتاء يكرس عملية التقسيم ، مع الاستغلال المشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيبليت . وفى مارس توصلت اليمن والسعودية إلى إتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالاستخدام كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، وأستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفى نهاية ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ، ولكن لم تنجح فى مسعاها .

(٣) المرحلة الثانية : الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

فى سبتمبر ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حدة ، لأجل إستكشاف إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ، ولكن الدولتين إكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا إقترحت البوليساريو فى بداية ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع إتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول إلى هذا الاتفاق الثنائى ، ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى إتصالات مع هوارى بوميدين لأجل الوصول إلى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الابراهيمى مستشار الرئيس بوميدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس وفى شهر ديسمبر فى مدينة لويزانة أعقبها إنعقاد مؤتمر قمة ثنائى ضم الملك الحسن وهوارى بوميدين فى مدينة بروكسا فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فإن المحادثات أستهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم إقليم الصحراء بين البوليساريو والقرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألقى لمرض هوارى بوميدين .

ولكن الأمور أنقلبت رأسا على عقب ، بفعل سقوط مختار ولد دادة الرئيس الموريتانى ، وأعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو فى تكيف هجماتها

- سحب الادارة المدينة المغربية .
المرحلة الرابعة : مؤتمر القمة الأفريقي في نيروبي ١٩٨١ .

ومع احتمال إنضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية الوحدة الأفريقية لتزايد عدد الدول المعترفة بها إلى ٢٨ دولة أفريقية في يونيو ١٩٨١ من إجمالي ٥١ دولة ، وفي تحرك تكتيكي من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك ، أعلن في خطاب ألقاه في ٢٦ يونيو ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في نيروبي ، موافقته على وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تحت إشراف رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبي إلى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخية المغربية في الصحراء ، وأن المواطنين المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لم يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوق الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للأشتراك في الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليساريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط . في حين دعت وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق إستفتاء تقرير المصير هي :
١ - انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء .

٢ - عودة كافة اللاجئين الصحراويين إلى الاقليم وفي مقدمتهم لاجئو مدينة تندوق .
- المبادرة بإقامة إدارة دولية مؤقتة تشترك فيها الجمهورية الصحراوية إلى أن يتم الاستفتاء تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .
وقد سارعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية . وتقديم توصياتها للمنظمة الأفريقية حول تنظيم وإجراء الاستفتاء المقترح في الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة في أغسطس ١٩٨١ خلال إجتماعها في نيروبي مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء ، تضمن العناصر التالية :
- يعبر الصحراويون عن أنفسهم في تقرير المصير إجراء إستفتاء حر وكامل .

- الصحراويون المدرج أسماؤهم في قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء بأصواتهم إلى جانب الصحراويين المقيمين في الدول المجاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

- إقامة إدارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية ، تساعد على حفظ سلام دولية من

على موريتانيا ، وفي تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد ، وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم . خاصة وإنهم كانوا مترددين بين الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من استمرار الأوضاع العسكرية والاقتصادية المتردية في موريتانيا ، ووقف الحرب ، بما يعنيه ذلك من إثارة غضب وعداء المغرب وقد استغلت فرنسا وليبيا ومالي تلك الظروف وعرضت مساعيها للوصول إلى تسوية ، وأنعقد في باماكو مؤتمر حضره ممثلون عن موريتانيا والبوليساريو ، وكانت الصيغة الأولية للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب إلى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن في ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة أيديولوجيا على حدود بلاده الجنوبية ، مما دفع بجامبيا إلى عرض إقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو في ساقية الذهب محاصرة بالأراضي الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الإقتراح وطالبوا بإقامة دولة في الاقليم الصحراوي ككل .

المرحلة الثالثة : وساطة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في الخرطوم في نهاية ١٩٧٨ لجنة الحكماء للتشاور مع الأطراف الرئيسية لنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة في عضويتها سبع دول أفريقية ، وفي ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتي :
- أن يمارس الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره عن طريق إجراء إستفتاء حر وكامل
- أن يختار الشعب الصحراوي بين أحد البديلين [فاما الاندماج في المملكة المغربية أو الاستقلال] .
- دعوة أطراف النزاع إلى عقد إجتماع وذلك لضمان تعاونهم في تنفيذ وقت إطلاق النار والاستفتاء .

- تشكيل لجنة تضم خمس دول أفريقية للإشراف على وقف إطلاق النار .

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها إزاء المشكل الصحراوي في الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٥ - ٤ ديسمبر ١٩٧٩ مونروfia وإشتملت على العناصر التالية : -

- البوليساريو ليست إلا صنعة الجزائر .
- سيتوقف إطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها .

- لا توجد حاجة لأجراء إستفتاء ، لأن شعب الصحراء المغربي عبر بالفعل عن رغبته في الاندماج في المغرب .
في حين طالبت جبهة البوليساريو :

- إجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب .
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء .

على تصاعد تكلفة إستمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة .

هكذا فإن وساطة بيريز دي كويلار والتي استهلها في عام ١٩٨٦ ، قد نجحت في التوصل إلى مشروع تسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا . ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ - تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ليتولى مسؤولية إعداد وتنظيم إجراء الاستفتاء تعيين هذا الممثل الخاص وهو هيكتر جروسي أسبيل من أورجواي .

(١) يتوجه ممثل دي كويلار للتفاهم مع المسؤولين المغاربة والمسؤولين في جبهة البوليساريو على عدة خطوات وإجراءات تنفيذية تمهيدا لإجراء الاستفتاء . (٢) يساعد الممثل الخاص لدى دي كويلار في مهمة هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية ووحدة أمنية .

(٣) المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى دي كويلار ستكون التفاهم مع المسؤولين المغاربة والمسؤولين في جبهة البوليساريو على برنامج زمني لخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أحزاب القوات المغربية في الصحراء بنحو ١٠٠ ألف جندي ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بين ٢٠٠١٥ ألف رجل . (٤) عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يخفض عدد قواته المرابطة في الصحراء إلى النصف ، وفي المرحلة الثانية يتم تجميع قوات البوليساريو في مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتكون تحت إشراف مجموعة من المراقبين العسكريين الدوليين وفي المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته إلى نحو ٢٠ أو ٢٥ ألف جندي يتم تجميعهم أيضا في مواقع يحددها الممثل الخاص من لدى دي كويلار وتحت إشراف المراقبين الدوليين .

(٥) بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية .

في الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج التعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو في مواقع محددة .

(٦) تبدأ حينذاك مرحلة إنتقالية تستمر إلى حين إجراء الاستفتاء الشعبي ، وإعلان نتائج هذا الاستفتاء ويكون الممثل الخاص لدى دي كويلار السلطة الوحيدة المخولة في جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط بعد ذلك .

(٧) بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى دي كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء الشعبي ، ويساعدهم في هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ويتوقع أن يشارك في هذا الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوي .

الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية . وقد رفض العاهل المغربي كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليساريو مطالبها السابقة الخاصة بإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب وسحب الإدارة المغربية ، وإنسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر ، ولكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد بن عبد العزيز في يوليو ١٩٧٩ ، وساطة ياسر عرفات في سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبه عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن وشاذلي بن جديد ، وكرر محمد مزالي رئيس الوزراء التونسي المحاولة مرة أخرى في يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفي يونيو ١٩٨٠ دعت البوليساريو الملك خالد بن عبد العزيز إلى التوسط في النزاع .

المرحلة الخامسة : محاولات التوفيق ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربي الجزائري . فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربي برئاسة الملك الحسن الثاني المرسل إلى واشنطن لعرض المشروع المغربي للسلام ، وفي يناير ١٩٨٣ شاركت الجزائر في أعمال المؤتمر البرلماني العربي في فاس ، وفي أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة إلى الجزائر والمغرب ، للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

وكننتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث . انعقد مؤتمر قمة ثنائي بين الملك الحسن وشاذلي بن جديد في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ ، في بلدة « العقيد لطفى » الحدودية . كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى في بلدة « وجدة » المغربية في مايو ١٩٨٧ ، أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة إطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندي جزائري . وكانت عملية التبادل هذه إشارة واضحة لرغبة الطرفين في مواصلة الحوار ، وفي فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكلة الصحراوية .

المرحلة السادسة : وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات إعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما تجسد في تسديد الولايات المتحدة إلزاماتها المالية لدى المنظمة ، إضافة إلى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر إلى سعى دولة إلى إقامة تكامل إقليمي ، علاوة

اولا : إنشاء دولة للبوليساريو في الاقليم الصحراوي : يتطلب تحقيق مثل هذا السيناريو :
(١) تلقي البوليساريو كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات تمكنها من تصحيح الميزان العسكري لصالحها .

(٢) تدهور حاد في الاوضاع الاقتصادية المغربية .
(٣) بقاء منطقة المغرب العربي في حالة من التفكك ،
تتيح للبوليساريو امكانية اقامة تحالفات عريضة مناوئة للمغرب .

(٤) إنخفاض شديد في الروح المعنوية للقوات المسلحة الغربية .

شومن غير المتوقع أن تتحقق أى من تلك الظروف في المستقبل ، بل أن مؤشرات الوضع الحالي تسير في اتجاه معاكس . وإذا ما تم التوصل إلى تسوية سليمة على ضوء موازين القوى الحالي ، فإنها لابد وأن تميل لصالح المغرب .

ثانيا : الاندماج الكامل للاقليم الصحراوي في المملكة

الغربية تحقيق هذا السيناريو يفترض التالي :
(١) التخلي الكامل للجزائر عن مساعدة ودعم البوليساريو .

(٢) التفتت والانهيال الكامل الداخلي لجبهة البوليساريو .

(٣) نجاح باهر للدبلوماسية المغربية في تطويق وحصر التأييد الدولي للبوليساريو .

قد لا يتحقق مثل هذا السيناريو على الأقل في المستقبل المنظور ، وإن كان عامل الوقت قد يعمل لصالح المغرب . إذا ما استمر ميزان القوى الاقليمي والدولي في التحسن لصالحها - ليحقق مثل هذا الناتج .

ثالثا : الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية أو حكم ذاتي محدود يعتبر مثل هذا السيناريو هو الأكثر واقعية لتمشية مع متغيرات الواقع الحالي . كما يحق للأطراف المتنازعة فوائد عديدة فالمغرب لم تتخل عن أقاليمها الصحراوية ، والبوليساريو قد تضع حدا لخسائرها ، فما تحصل عليه في الظروف الراهنة ، قد لا تتوصل إليه في المستقبل ، كذا يكون بمقدور الجزائر المضي قدما في مشروع المغرب العربي ، والتخلص من العبء الاقتصادي لدعمها للبوليساريو مع عدم التخلي عن سياستها المؤيدة لحركات التحرير الوطنية .

وعلى الرغم من أنه سابق لأوانه تقديم تحليل موضوعي لمقترح بيريز دي كويلار الوسائطي ، لان المادة العلمية المتوفرة حتى الآن لا تفي بهذا الغرض ، غير أنه يمكن القاء بعض الضوء على أساليبه وتكتيكاته في معالجته للشكل الصحراوي : ونوجزها في الآتي :
(١) سرية الاتصالات : فالملاحظ أن دي كويلار المتحد في مباحثاته مع اطراف النزاع الصحراوي على السرية ، من حيث أحاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

(٢) تجزئة الموضوع وتحقيق أهداف جزئية في طريق الوصول إلى الهدف : وتتضح تلك التجزئة في تركيز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهي النقطة التي تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب ، أو الشكل النهائي للتسوية .. الخ كل تلك الأمور لم يتطرق إليها المشروع .

(٣) الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقد اعتمد بيريز دي كويلار في وساطته على كينيث كاوندرا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

(٤) الاستناد إلى مصادر محايدة في جمع المعلومات : فقد شكلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى دياللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا جنديا وعسكريا انيط بها مهمة جمع المعلومات عن الاوضاع في الصحراء واعداد تقرير لبيريز دي كويلار ، وقد وصلت البعثة إلى الصحراء في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام . وبمقارنة المواقف الأصلية للأطراف ، بينود المشروع المقترح من قبل بيريز دي كويلار والذي حظى يقول المغابة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتي :

اولا أن المغرب لم يتخل كثيرا عن مواقفه فالمشروع يكفل له امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات الغربية ، إضافة الى أن المشروع لم يطالبه بإجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا أن البوليساريو لم يتحقق لها أى من مواقفها الأصلية . وإن كانت المكاسب المتحققة لها هي ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض أعداد القوات المغربية ، دون أن يعنى ذلك إنسحابها كليا .

ثالثا مستقبل الصراع الصحراوي .

تحدد معالم مستقبل الصراع الصحراوي في ثلاثة سيناريوهات ، كل منها تتطلب ظروف موضوعية لامكانية تحقيقها في الواقع .



[٤]

الصراع بين تشاد وليبيا

خالد العواملة

تغيير موازين القوى سواء على مستوى التوازن العسكرى أو فى أنماط التحالفات المحلية التى كانت قائمة .

(٢) ان فرنسا كقوة كبرى ذات دور تقليدى فى المنطقة لعبت دورا مؤثرا عبر تطورات الصراع .

(٣) ان البيئة الإقليمية والتى عبرت عن نفسها فى جهود منظمة الوحدة الأفريقية واللجان المنبثقة عنها خلقت مناخا عاما يدفع اطراف الصراع للنزوع نحو التسوية .

وسيتناول التقرير هذه الأبعاد من خلال دراسة العوامل المؤثرة فى الاتجاه نحو التسوية للصراع الليبي - التشادى ، ومواقف القوى الدولية المختلفة ، وجهود التسوية التى بذلت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأفريقية ، ومستقبل هذه الجهود ، واحتمالات تجدد الصراع فى مراحل قادمة .

اولا : تغير مواقف اطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبي - التشادى لتكشف عن تبدل جوهري فى مواقف طرفي الصراع . ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجية والداخلية داخل البلدين . هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية ان استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وافريقيا ودوليا . صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى

تشكل الصراعات المحلية والإقليمية المعقدة ساحة الصراع الدولى بين العملاقين نتيجة لهيكل النظام الدولى ، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح على استقرار العالم الثالث ، وعلى الصراعات القائمة فيه ، وإمكانية اتجاهها نحو التفجير أو التسكين أو التسوية .

ومن ثم فإن اختلاف حدة الصراع بين القوتين العظميين من مرحلة لأخرى ، وتطور شكل العلاقة بينهما ينعكس بدوره على شكل المواجهة بينهما فى الصراعات الإقليمية ، وتأتى طبيعة العلاقات بين العملاقين فى أعقاب لقاءات القمة الثلاثة بين الزعيمين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك وواشنطن وموسكولتبدأ مرحلة وفاق جديدة . وتشكل تسوية أو تسكين الصراعات الإقليمية أحد المحاور الهامة فى تدعيم هذا التوجه الجديد ، ومع الأخذ فى الاعتبار بأنه ليس هناك سياسة واحدة لكل من القوتين العظميين تنطبق على الصراعات الإقليمية ككل .

فإن هذا التقرير سيعنى بمحاولة تبين الأبعاد والمتغيرات المتعلقة بعملية تسوية الصراع فى تشاد ، وينطلق من مقولة أساسية مؤداها : ان هذا الصراع يتسم بقدر من الخصوصية المتمثلة فى ان سياسات الوفاق لم تلعب دورا أساسيا فى تسويته بل ان هناك عوامل أخرى لعبت أدوارا هامة فى هذا الشأن وأبرزها ما يلى :-

(١) اتجاه مواقف الأطراف المباشرة فى الصراع نحو المرونة نتيجة للتغير الحادث فى السياسات الخارجية أو

الجزائرية وبتشكيل لجنة مغربية لاستشراق امكانيات بناء المغرب العربي . صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ومن ناحية اخرى حاولت دول الغرب وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة الضغط على دول المغرب العربي من اجل ابعاد ليبيا عنها . ولكنها لم تنجح في ذلك ، لاقتناع قيادات هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية في العمل المغربي . من جهة اخرى ، تحسنت العلاقات الليبية - الفلسطينية خصوصا بعد ما أن التقى العقيد القذافي مع ياسر عرفات ومعارضة المقيمين في دمشق وعلى رأسهم العقيد ابو موسى في محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة إحياء الذكرى الـ ١٩ لثورة الفاتح من أيلول الليبية . أما على المستوى الأفريقي فلقد رأت القيادة الليبية في حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الأفريقية المجاورة . وصرح العقيد القذافي في هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط في الحرب الأهلية التشادية . وبين أن تدخل ليبيا في الصراع أضر بها كدولة عربية . وأنه من الضروري تصحيح هذا الخطأ وأن ليبيا كدولة عربية وأفريقية لم يكن من مصلحتها التورط في صراعات من هذا النوع الذي لا ينتهي .. واعادت ليبيا علاقاتها مع زائير وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالي ونيجيريا تحسنا ملحوظا .

وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها . وكان للرئيس التونسي زين العابدين بن علي وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ، وكانت الوساطة مجالا للحوار خلال زيارة بن علي الأخيرة للعاصمة الفرنسية . وحذر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة بالخصوص في خطر الضغوط التي تمارسها على القيادة الليبية . لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد في المواقف . لكن المواقف الغربية المضادة اخذت تضعف بعد ذلك ، بعدما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها في تصحيح علاقاتها وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال وكان لهذه السياسات الأثر البالغ في تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا .

ب - التغييرات في السياسات الداخلية الليبية : صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر في العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التي تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة مازالت متواصلة الى الآن . فقد بدأ العقيد القذافي الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها إنهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارساتها وفي المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع

من الصراع . فالسياسة الليبية في الدائرة الأفريقية تنبع من خلال الدور الثوري الذي تعتقد القيادة الليبية انها تقوم به في القارة الأفريقية . ومن هنا كان التقييم الليبي للصراع ينطلق من بعدين :

الأول : أن نظام الحكم في تشاد بقيادة حسين حبري الموالي للغرب يشكل خطرا على أمنها .

الثاني : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن قطاع أوزو .

والحدود الجنوبية لليبيا ، والتي تشكل عمقا هاما خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها في الشرق والغرب . أما هدف القيادة التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد ، والقضاء على المعارضة التشادية الموجودة في الشمال للتأكيد على أنها الحكومة الشرعية في تشاد وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو . وإحراج القيادة السياسية الليبية .

إلا أن رصد عوامل التغيير والمرونة في مواقف وأهداف أطراف الصراع يعتمد في مضمونه على ثلاثة أبعاد رئيسية :

١ - التغيير في السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية : فالتوجه الليبي لحل النزاع مع تشاد ، تزامن مع عدة خطوات أخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع مختلف الأطراف . وخصوصا في كثير من القضايا التي كان الموقف الليبي فيها مثارا للجدل :

١ - التغييرات في السياسات الخارجية الليبية : بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العديد من القضايا العربية بدأت مع تحسينها للعلاقات مع المغرب حيث اوقفت ليبيا دعمها لجبهة البوليساريو ودعا العقيد القذافي في احد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلي عن فكرة إنشاء دولة الصحراء والانضمام الى المغرب . ومع اواخر السنة الماضية شهدت العلاقات المصرية - الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التوتر بين البلدين بل أن العقيد القذافي طالب بفتح الحدود بين البلدين . وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين رغم تشكك الحكومة المصرية من نوايا المسؤولين الليبيين . ومن جهة اخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن علي الى الحكم . حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابي وسريع الى درجة كبيرة وتطورت العلاقات مع الجزائر ايضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما . صاحب هذا الانفتاح الليبي على دول المغرب العربي رغبة القيادة الليبية الدخول في هذه التغييرات دون تردد . يدفعها الى ذلك المناخ السائد في التعاون بين دول المغرب العربي الخمس خصوصا بعد عودة العلاقات المغربية -

الخاص في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها .

ومن العوامل المؤثرة في التغيرات الداخلية العامل الاقتصادي . فالمصدر الأساسي للثروة في ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ من ٢٢ بليون دولار إلى ٥ بلايين وزادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً في ليبيا وارتفعت الديون من ٨ - ١٢ بليون دولار حتى أن الحكومة الليبية اضطرت إلى إلغاء مشروع بناء مفاعل نووي سوفيتي يقدر قيمته بـ ٤,٢ بليون دولار ، وعمليات اسكان أخرى بليون دولار .

وكان استمرار الصراع يعني مزيداً من الضغوط الاقتصادية في الداخل واستنزافاً للموارد الليبية وبالذات النفط ، حيث أن الصراع أوقف الكثير من المشاريع التنموية في الداخل .

أما العامل الثاني فيتعلق بالتوازنات والتغيرات السياسية داخل ليبيا ، ومن الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة إلى ليبيا بعد أن تلقوا وعوداً رسمية بالعفو عنهم وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من السجنين ومنح الممنوعون من السفر جوازاتهم . خصوصاً أن الصراع الليبي - التشادي كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام . حتى أن الكثير من الأسرى الليبيين ومنهم الكولونيل خليفة أبو القاسم القائد السابق لمنطقة وادي دوم قد انضموا للجبهة الوطنية المعارضة لنظام العقيد . إلا أن هذه التحولات والتغيرات الداخلية الليبية المهمة والتي لها تأثيرات مستمرة ، كان لها أكثر من معنى فلقد أرادت القيادة الليبية أن تبلغ العالم الخارجي أن خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط أو تهديدات خارجية ، وإنما هي صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية في مختلف المستويات ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد .

كما أن هذه التعديلات والتحركات لا تعني أبداً التحول عن المبادئ الأساسية للحكم والخط السياسي السابق ولكنها قراءة جديدة لمصالح البلاد وسياستها في إطار مبادئها الثابتة هذه القراءة أضافت نوعاً من المرونة .

٢ - انهيار التحالف الليبي والمعارضة التشادية : وكان حدوث هذا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتائج الصراع في المراحل الأخيرة منه . وهذا التغير في تحالفات أطراف الصراع والذي بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبي ابتداءً من نهاية عام ١٩٨٦ حيث انفصل عبد القادر كاموجي أحد أقطاب المعارضة ثم جوكوني عويضي - القطب الرئيسي للمعارضة ، وعلى مناهضته للوجود الليبي في شمال تشاد . مما أضعف من العناصر المؤيدة لليبي في شمال تشاد ، حيث تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التي كانت تحت قيادة جوكوني عويضي من التحالف مع ليبيا إلى الولاء للحكومة التشادية

مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات في تأمين المنطقة في شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تشكل تهديداً لها . هذا كله أضعف من قدرة باقى قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثوري الديمقراطي » . حيث فشل ابن عمر في استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية مما أدى إلى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملاً هاماً وحاسماً في استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوة الحكومة التشادية بقيادة حسين حبري ونقل الصراع تقريباً من حرب أهلية في تشاد مستقطبة استقطاباً إقليمياً ودولياً إلى حرب محددة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادي المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر في هذا الصراع . وكان الدور الأمريكي واضحاً عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد . كل هذه التطورات أفقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية إقليمياً ودولياً ، حيث أنها كانت تستند إلى جوكوني عويضي كمصدر لتبرير تدخلها في تشاد بصفته ممثلاً للحكومة الشرعية في تشاد وليس حسين حبري .

٣ - التوازن العسكري بين أطراف الصراع : بدأ من المراحل الأخيرة في الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد اقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة . حيث أن الصراع وصل إلى حالة من التوازن العسكري . فلقد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب في شمال تشاد ، ففي نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق في شمال تشاد مثل مدينتي « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » . وفي مدينة فادا تدخلت القوات الليبية إلى جانب قوات « بن عمر » بشكل مباشر . وانضمت القوات المعارضة للرئيس التشادي السابق جوكوني عويضي في الهجوم على « فادا » إلى قوات الرئيس حسين حبري ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التي استمرت موالية للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة في شمال شرق تشاد . ثم قامت بهجوم في مارس ١٩٨٧ استولت على أثرها على « فايا - لارجو » . وشجع نجاح قوات الحكومة التشادية في الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية إلى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لضعاف الحكومة الليبية وإحراجها ، والحكومة التشادية وجدت هذا الدعم فرصة لغرض سيطرتها على شمال تشاد وإعادة توحيد تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية إلى داخل قطاع

الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا في البيئة الإقليمية أطرافاً مساندة لها . ومثال ذلك الموقف السوداني من وجود قوات ليبيا على اراضيها . فعندما طلبت الحكومة الليبية رسمياً من السودان السماح لها باستخدام الأراضي السودانية للوصول الى تشاد واستخدام مطار « الجنينة » لنقل عناصر تشادية موالية لليبيا لكي تعمل ضد قوات حسين حبري جنوب خط ١٦ فرفضت السودان هذه المطالب الليبية وعندما دخلت هذه القوات الأراضي السودانية طلب الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني مغادرة هذه القوات للأراضي السودانية وأكد على رفض حكومته منح أي تسهيلات عسكرية لأي من طرفي النزاع .

وكنتيجة لاعتقاد تشاد انها حققت بعض المكاسب العسكرية في الصراع قامت بالاغارة على قاعدة « معاطن السارة » داخل الأراضي الليبية والتي تقع في جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود الليبية بمسافة ١٠٠ كم ، ثم ما لبثت ان انسحبت منها كرد فعل للهجوم الليبي المضاد وعلى اثر ذلك اتجه الجانبان الى ايقاف الصراع المسلح بينهما والاتجاه الى الحل الدبلوماسي .

ثانياً: القوى الدولية والصراع الليبي - التشادي :
لاشك ان وجود نفوذ للقوى العظمى لا ينفى وجود دور للقوى الكبرى في الصراعات الإقليمية في دول العالم الثالث . وفرنسا كقوة كبرى تلعب الدور الرئيسي الخارجي في هذا الصراع . وأولوية الدور الفرنسي يعود الى النفوذ التاريخي الكبير لها في غرب افريقيا . باستثناء نيجيريا وغانا وليبيريا . إما تشاد فهي منطقة غير حيوية بالنسبة للقوتين الأعظم فهناك مناطق استراتيجية أكثر أهمية تتنازع عليها القوتان الأعظم في افريقيا : كمنطقة القرن الأفريقي أو انجولا باعتبارها مناطق هامة وحساسة : ومن هنا كانت مواقف القوى الدولية في الصراع كالتالي :

١ - الموقف الفرنسي : يعتبر التدخل الفرنسي امراً طبيعياً في تشاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وترجع اهتمامات فرنسا بتشاد الى اهتماماتها بدول « المجموعة الفرنسية » بشكل عام . حيث تتوسط تشاد تلك الدول . كما ان هناك مصالح اقتصادية تتمثل في محصول القطن التشادي ، اضافة الى وجود اليورانيوم والذهب في اقليم اوزو والبترول في بحيرة تشاد . وترى فرنسا للمحافظة على هيبتها في المنطقة ، عدم السماح لأي دولة بمحاولة التدخل والسيطرة على إحدى دول « المجموعة الفرنسية » ، لذلك فقد قامت بربطها بنظام ثنائي واقتصادي وعسكري ، بل وربطت تلك الدول في تعاملها التجاري بالفرنك الفرنسي ، وأطلقت عليها اسم منطقة الفرنك ، كذلك اقامت فرنسا قاعدة عسكرية لها في نجامينا . وهناك اتفاق تعاون مبرم سنة ١٩٦٠ ، هذا

« أوزو » المتنازع عليه . وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد وشملت هذه المساعدات صواريخ ستينجر الأمريكية التي استخدمت في تعزيز القوات التشادية . وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكري . خصوصاً ان الأداء العسكري للقوات الليبية في المراحل الأخيرة كان يتسم بضعف الكفاءة والفعالية . وظهرت المعارك ان بعض عناصر هذه القوات في حالة معنوية متدنية .

وقامت قوات الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة اوزو في بداية أغسطس ١٩٨٧ ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية . إلا ان ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوي مكثف استمر لتسعة ايام . زاد من صعوبة الموقف الليبي احتفاظ ليبيا بقوات في مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل ان تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجدد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مع ازدياد درجة الصراع الأمريكي الليبي في البحر المتوسط . مما جعل القيادة الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة في اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغط المحلي والإقليمي والدولي ، مما أدى الى استنزاف القدرات العسكرية الليبية في الصراع . وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية . فبعد الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا في أبريل ١٩٨٦ اتضح ان درجة استعداد هذه القوات غير كافية . وقدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة كان ضعيفاً . وتأكد هذا الافتراض في المعارك التي استخدمت فيها القوات التشادية المفاجآت التكتيكية ، او في صد الهجمات التشادية على بعض المواقع . والتزمت القوات الليبية الدفاع عادة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد مدينة (اوزو) والتي نجحت فيه . أما القوات التشادية فهي أيضاً لم تكن على درجة استعداد قتالي عالية نتيجة للطبيعة البدوية لهذه القوات التي تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الارتداد السريع . ولما تعرضت لهجوم قوى فإنها فشلت في صدّه ، كما ان الدعم العسكري الفرنسي لتشاد أدى الى الحد من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد حصول الطرف التشادي على صواريخ الدفاع الجوي الأمريكي من طراز « ستينجر » .

وكان موقف بعض دول الفرانكفون في تأمين القوات الفرنسية دوراً واضحاً فقد قامت زائير بتسهيل إعادة نشر القوات الفرنسية التي كانت متمركزة فيها الى تشاد . كما ساعدت جمهورية افريقيا الوسطى في ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر في « بانجي » عاصمتها . ومن هنا نجد ان تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض

في نهاية ١٩٨٧ شاركوا في صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادي دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية في التخطيط والتدريب وحماية العاصمة نجامينا من القصف الجوي ، ويلاحظ تزايد الاتصالات الفرنسية التشادية العسكرية كلما اشتد الصراع . الا أن الموقف الفرنسي قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من اراضي تشاد الى قطاع اوزو المتنازع عليه . اذ أعلن الرئيس الفرنسي أن فرنسا تفضل حل مشكلة اوزو سلميا وانها لا تشجع الحل العسكري طالما ان تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وانها سوف تدعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالي دون ان يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦ . قطاع .

وقد انعكس ذلك على الموقف الفرنسي اثناء الهجوم التشادي على قطاع اوزو حيث لم تبد فرنسا تأييدا كافيا لهذا الهجوم . كما اختلف الرئيس الفرنسي مع وزير دفاعه حول هذا الموقف حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الاستيلاء على اوزو بالقوة المسلحة بينما رأى الرئيس الفرنسي عدم التورط في ذلك . وأعلنت فرنسا اخيرا انها ستسحب قواتها من تشاد الا انها لم تحدد موعدا للانسحاب بعد .

٢ - موقف القوتين الاعظم : تورطت القوتان - بصور شتى - في سياسات العالم الثالث . وكان عدم الاستقرار أو الصراع فيه وراء توتر العلاقات السوفيتية - الاميركية ولكن اختلف اطار التوتر وطبيعته ودرجة شدته من مرحلة لآخرى من مراحل تطور العلاقات بين القوتين الاعظم . ولاشك ان ظاهرة الصراع في العالم الثالث (تفجيرها أو تسكينها أو تسويتها) تتأثر بالتطورات في هذه العلاقات . . ومن هنا يأتي تحسن العلاقات السوفيتية - الاميركية في عهد الرئيسين ريجان - وجورباتشيف لتبدأ علاقات وفاق جديدة . هذا التطور نتاج تأثير عدة عوامل نابعة من البيئة الدولية ، والتغير الذي حصل في القيادة السوفيتية وذلك في ظل تطور الظروف الداخلية . السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من القوتين . مما أثر على شكل ومناخ المواجهه بينهما في العالم الثالث ففي خلال مؤتمرات القمة الثلاثة (ريكا فيك ، واشنطن ، موسكو) عمل الطرفان على حل الكثير من الصراعات الاقليمية ومحاولة ايجاد تسوية لها . ابتداء من افغانستان وانجولا والحرب العراقية - الايرانية وامريكا الوسطى . الا أن معيار التمييز بين صراع وآخر بالنسبة للطرفين يتمثل في أهمية المصالح من حيث كونها جوهريه أو هامشية .

ومن هنا كان الاصراع الليبي - التشادي من الصراعات التي لا تهدد المصالح الجوهرية لأي من الطرفين ، لهذا السبب لم يدخل الصراع في باب

التعهد الفرنسي ببذل المعونة العسكرية لتشاد نابع من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٠ الذي صدق عليه البرلمان الفرنسي وينص على الالتزام الفرنسي بالتعاون العسكري مع سلطان الدول الافريقية ، من اجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي . ويلاحظ ان الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد ، لم تنص صراحة على أى تدخل عسكري سافر من قبل فرنسا في تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسا بدعم وسائل الدفاع للجيش الوطني التشادي وامداده بالاسلحة والفنيين العسكريين . الا ان خوف فرنسا على مصالحها في افريقيا ، جعلها تضيف تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات على نحو يتيح للحكومة الفرنسية التدخل كلما استدعى الأمر . وبذلك ثم ارسال قوات فرنسية الى ساحة القتال عدة مرات في تشاد . ورغم الرأي السائد بصفة عامة بأن الوجود الفرنسي في القارة الافريقية هو اقدر العوامل الخارجية العسكرية في التأثير على تطور الأمور في هذه المنطقة إلا أن الدور الفرنسي في تشاد لا يقاوم التغيير داخل النظام طالما ان البديل ليس خارج الدائرة الفرنسية ، وهناك ملاحظة أخرى في هذا الصدد هي ان الدور الفرنسي غالبا ما يأتي مؤيدا للحكومة القائمة في نجامينا ، حيث يتولاها الرئيس الأكثر قوة .

لكن ما هو حجم التهديد الذي تمثله السياسة الليبية للمصالح الفرنسية في تشاد وفي افريقيا بشكل عام ؟ - تمثل السياسات الليبية تجاه افريقيا عموما وتشاد خصوصا تهديدا حقيقيا ومباشرا للمصالح الفرنسية ، كونها تمثل قوى محلية اقليمية معارضة للنفوذ الخارجي . حيث ان هذه السياسات محملة باتجاهات فكرية قد تكون مرفوضة بالنسبة للغرب . فالمشروع الليبي العربي الاسلامي تجاه افريقيا تعتبره فرنسا نموذجا لا يمكن القبول به . ومن هنا كان التدخل الفرنسي في تشاد يمثل عائقا قويا امام هذا المشروع وامتداده في افريقيا .

- الموقف الليبي أيضا يمثل نوعا من التهديد لمكانة فرنسا وهيبتها ونفوذها في افريقيا وخصوصا ان فرنسا تحاول احكام قبضتها على مجموعة الفرانكفون واثبات قدرة فرنسا على العمل أو الانجاز مع عدم التورط في صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الاتحاد السوفيتي . وكان التدخل العسكري يمثل الحل الأمثل في الصراع . فقامت باعادة نشر قواتها في افريقيا بأن أرسلت بعضا من قواتها من زائير الى تشاد في يناير ١٩٨٧ ، وإعادت تجميع قواتها الموجودة في منطقتي بيلتين في الشمال وابيش في الشرق وفي بعض المناطق في تشاد .

وقدر عدد الجنود الفرنسيين بـ ٢٥٠٠ جندي فرنسي

الوحدة الافريقية والكثير في اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الافارقة والعرب وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة في نقاط محددة أهمها :

١ - اقامة علاقات حسن جوار وتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين .

٢ - احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما في ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقة .

٣ - معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية في اطار احترام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسؤولية والتفهم بطبيعة مهمتها .

من الواضح ان كلا من الدولتين قد تعرضت لضغط افريقي مكثف لعب فيه اكثر من رئيس افريقي دورا مؤثرا لاتجاهه وأهمهم الرئيس الجابوني نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بواننيه حيث ذكرت المصادر الافريقية انه كان الصانع الرئيسى للمصالحة في تكتم شديد . وأكدت مصادر اخرى ان رئيس توجو الرئيس اياديما بذل جهدا كبيرا في تحقيقها وقد صرح بان الاتفاق على إعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواسطة مبعوثين من توجو وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد .

وكان هناك دور عربى نشط في الوساطات حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه في الضغط على ليبيا وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا في رسالتين بعث بهما الى القذافي وحسين حبرى ان القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع الدولتين وقال ان نتائج القرار ستمتد الى افريقيا قاطعة . وابتدت منظمة الوحدة الافريقية عودة العلاقات وأعلن سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية عيى عمرو ان هذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سلمية لجميع الخلافات . وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة العلاقات لان ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود . وقد عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد في طرابلس في منتصف اكتوبر ١٩٨٨ .

إلا أنه من متابعة تطورات جهود التسوية نجد ان كثيرا من المحاولات والمشروعات فشلت قبل ذلك . ومن هذه المشروعات المشروع الليبى في مايو ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

(١) تطالب حكومة حبرى بالاعتراف بان قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبى .

التسويات الاقليمية الهامة في القمم الثلاثة . إلا أن الدور الأمريكى في الصراع يبدو واضحا من خلال الدعم العسكرى لتشاد والذي بلغ ١٥ مليون دولار من بينها صواريخ « ستنجر » للدفاع الجوى . ويبدو ان الاداء السياسى الليبى تجاه الولايات قد سبب كثيرا من القلق لها ، فموافقه الكونجرس بشكل سريع على المساعدات العسكرية لتشاد مؤشر على هذا الاداء ، كما ان الولايات المتحدة ارادت توريط ليبيا في الصراع لزعزعة النظام في الداخل واحراجه اقليميا وعالميا .

وتأتى زيارة بعض المسئولين العسكريين الامريكيين كالزيارة التى قام بها قائد القوات الأمريكية الجنرال جنين اوتيس لنجامينا ، واجتماعه بالرئيس حسين حبرى لتلقى بابعاد جديدة للاهداف الأمريكية في الصراع . حيث ذكر بعض المحللين ان الولايات المتحدة كانت تسعى الى دفع حبرى الى مغامرة عسكرية جديدة لاهداف لها سوى تصعيد العدوان الأمريكى ضد ليبيا . ويبدو الدعم الأمريكى للموقف التشادى واضحا في قضية اوزو حيث ايدت مطالب تشاد . بعكس الموقف الفرنسى الذى كان معتدلا من القضية وطالب بعرض قضية قطاع اوزو الى محكمة العدل الدولية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد كان مستفيدا من سياسات القذافي في افريقيا الموجهة ضد الغرب عن طريق خلق مناخ من القلق وعدم الاستقرار ومساندة حركات العنف فيها .

مما يساعد في إيجاد توازنات من نوع جديد ويحرك التحالفات في المنطقة . ولاشك ان الاعتدال الذى اظهره العقيد القذافي يرجع في جزء منه الى ارادة الانفتاح التى يسير عليها جورباتشيف في العلاقات الدولية وخاصة في القارة السوداء .

فالالاتحاد السوفيتى يريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط في صراعات مع دول اخرى . خصوصا ان الزعامة السوفيتية تقوم باصلاحات جذرية في الداخل وتسعى الى عدم التورط في صراعات اقليمية جديدة . . . الا انه في الملاحظ ان العلاقات الليبية السوفيتية قد اصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضائل حجم التفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أية اسلحة سوفيتية خلال العام ، في حين ان الاتحاد السوفيتى قد حذر فرنسا من القيام بأى عمل عسكرى مباشر ضد الأراضى الليبية ، وان كان لم يبد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع اوزو ، أو عند الاغارة التشادية على قاعدة معاطق السارة داخل ليبيا .

ثالثا : جهود التسوية لحل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفي الصراع في ٢ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعدد من المحاولات التى قامت بها منظمة

كل هذا الاعتدال في مواقف الرئيس الليبي العقيد القذافي ساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين . وقام الرئيس القذافي باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى في نهاية سبتمبر قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة . هذه المواقف وجدت صدى لها في الطرف التشادى وقام الرئيس حسين حبرى في نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق امام مجالات الصداقة . كما ان الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات .

رابعا : مستقبل التسوية واحتمالات الصراع : لا بد من الاشارة أن ما تم حتى الآن لا يمكن اعتباره لتسوية نهائية للصراع بين الطرفين . ما تم هو اتفاق نحو قبول مبدأ التسوية نتيجة للظروف المحلية والاقليمية والدولية ، فمؤشرات عودة الصراع مازالت قائمة خاصة في حالة حدوث تغير أو تبدل في البعد الدولى أو البعد المحلى . والصراع هذا ليس صراعا اقليميا محكوما ، اذ ان هيكل الصراع يتسم بالتوتر والنفاذية دائما . خصوصا ان اطراف الصراع والقوى الدولية لم تستطع تحقيق الاهداف المرجوة ، قالولايات المتحدة لم تستطع تغيير نظام الحكم في ليبيا ، وليبيا مازالت ترى ان النظام التشادى الموجود موال للغرب وتشاد بدوره لم تستطع استعادة اقليم اوزو . كل هذا مع حدوث تغيير في توازن القوى والصراع بين القوى العظمى قد يسمح بعودة الصراع من جديد ، الا ان المناخ الدولى والذى يسعى الى الحد من الصراعات الاقليمية قد يكون عاملا مهدئا للصراع الليبي التشادى ، رغم ان اطراف الصراع تنطلق في ان هدوء الصراع في هذه المرحلة تكتيكى وليست استراتيجية وتبقى عوامل الصراع الكامنة موجودة بين الطرفين ولكنها محكومة بالظروف المحلية وبالبيئة الاقليمية والدولية . وتأتى نتائج الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة لتؤكد ان سياسات القوتين العظميين نحو الصراعات الاقليمية في دول العالم الثالث ستحافظ على هدوئها النسبى ومحاولة ايجاد حلول ولو وقتية للصراعات القائمة دون التورط عسكريا فيها .

(٢) ان يوقع حبرى على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود جوكونى عويضى .

(٣) يطالب بسحب القوات الفرنسية في تشاد .

(٤) اطلاق سراح كل الاسرى الليبيين لدى القوات الحكومية التشادية .

الا ان تشاد رفضت هذه الشروط الليبية . الا أن بداية التجسن في العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافي بحكومة الرئيس حبرى القائمة في نجامينا واعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية وانه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة ودية . وأعلن أيضا عن استعدادة لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين ثمانى دول افريقية هي الجابون والسنغال وكينا وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير . وقد عادت العلاقات بالفعل مع زائير .

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه في اتجاه أو آخر قد يؤدي الى حدوث انشقاق شديد داخل المنظمة الافريقية . وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد شكلت لجنة اسمتها « اللجنة الخاصة » تتكون من الجزائر والكاميرون والجابون والموزمبيق ونيجيريا والسنغال . ثم اجتمع في بداية يوليو كل من وزير الخارجية الليبية جاد الله عزوز ووزير خارجية تشاد في ليبرافيل وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين .

وأعلن السفير الليبي في باريس محمد الحفيدي والمبعوث الخاص للعقيد القذافي أن بلاده على استعداد لآى نقاش حول شريط اوزو وأكد ان بلاده راغبة في انتهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين . وهذا يعد تراجعا في الموقف الليبي المبدئى الذى كان رافضا أى تفاوض على اقليم اوزو .

وكبادرة لتحسين العلاقات قامت باعتقال الشيخ « ابن عمر » رئيس المجلس الديمقراطى الثورى لمبادلة بالاسرى الليبيين في تشاد والذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ أسير .

رابعاً : تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على ضوء حركة التسويات



المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي

د . أحمد يوسف أحمد

الراهنة التي تجرى على قمة النظام العالمي .

١ - حول المناخ الدولي الراهن :

ليس ما يشهده النظام العالمي الراهن من انفراج في العلاقة بين القوتين العظميين جيداً بطبيعة الحال ، وفي الواقع أن أسس هذا الانفراج تضرب بجذورها في منتصف الخمسينات وعقد الستينات منذ أن انتقلت العلاقة الاستراتيجية بين العملاقين الى مرحلة التدمير المتبادل ثم الافناء المتبادل ، وقد شهدت أوائل السبعينات تطورات مكثفة في اتجاه صياغة أطر علاقة الانفراج بين العملاقين^(١) ، ثم تعرضت هذه العلاقة لتحديات أساسية هنا وهناك ، غير أن صعود ريجان الى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بدا وكأنه يمثل نهاية واضحة لسياسات الانفراج ، ومن هنا تنبع أهمية السياسات السوفيتية الجديدة التي دشنت مع صعود جورباتشوف الى قمة السلطة في النظام السوفيتي الذي عانى كثيراً من الجمود ، إن لم يكن الشلل ، في سنوات بريجنيف الأخيرة وما تلاها من تساقط سريع لخليفته اللذين مثلاً النفس الأخير في جيل الحرس القديم من حكام الاتحاد السوفيتي .

لقد أدت سياسات جورباتشوف وردود الفعل العالمية - وبالذات الأمريكية - لها إلى أننا أصبحنا نتحدث عن تغيير يجري الآن على قمة النظام العالمي يصفه البعض بأنه أخطر تغيير يعتريه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولعل الجديد في هذا التغيير هو ارتباطه برؤية أيديولوجية سوفيتية جديدة بلورها جورباتشوف بوضوح

هل يمكن أن تفضي التطورات الراهنة التي تحدث في قمة النظام العالمي إلى تسوية ما للصراع العربي - الاسرائيلي أو على الأقل تعجل بمثل هذه التسوية ؟ يفترض هذا السؤال أن « للعالمى » أثر على « الاقليمى » ، وهو أمر بديهى في تحليل العلاقات الدولية بمعنى أن المتغيرات النابعة من قمة النظام العالمي لابد وأن يكون لها تأثيرها على العمليات الصراعية الاقليمية بدءاً من الحديث عن مصادر الصراع وانتهاء بالحديث عن تسويته ومروراً بتفجيره وعمليات التصعيد والتهدة فيه . غير أنه من الواضح أن مضمون السؤال يتجاوز مثل هذه البديهية بكثير ، فهو يفترض أننا نعيش الآن مناخاً دولياً مميزاً على قمة النظام العالمي ، وأن أحد تداعيات مثل هذا المناخ يتمثل في سعى العملاقين المسكين حتى الآن بزمam الأمور على هذه القمة إلى إيجاد تسويات للصراعات الاقليمية ، ويمكن تلخيص الهدف من النقاش التالى في التحقق من صحة مثل هذه الفرضية سواء بصفة عامة أو في انطباقها على الصراع العربي - الاسرائيلي تحديداً ، ذلك أن طبيعة الظواهر التي تتناولها العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقبل الاستثناء من القاعدة ، وهكذا فإن التسليم بوجود مناخ دولى جديد يفضى الى تسوية للصراعات الاقليمية أو يعجل بها على الأقل لا ينسحب بالضرورة على كافة الصراعات الاقليمية ، ولا ينسحب عليها كلها بنفس الدرجة ، فقد تبرز خصوصية لهذا الصراع أو ذاك تبرر خروجه الأكد أو المحتمل من دائرة التأثير المترتب على التغييرات

« الحالة الرهيبة للبلدان النامية » كنتيجة لنزاعات داخلية أو اقليمية أفرزها الماضى الاستعماري والعمليات الاجتماعية الجديدة أو عودة سياسة النهب أو أفرزتها العوامل الثلاثة معا ، ويتحدث فيه عن كون هذه النزاعات تشكل « تربة صالحة للارهاب الدولي » ، وبعد أن يوضح معارضة الاتحاد السوفيتي لهذا الارهاب واستعداده للمشاركة في اجراءات فعالة لمقاومته يحدد موقف الاتحاد السوفيتي من أهم النزاعات الاقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا والخليج وأفغانستان ، ولا يجد القارئ تنظيراً لجدلية العلاقة بين « العالمى » و « الاقليمى » إذا جاز التعبير إلا في قول جورباتشوف : « إن هذه النزاعات ينبغي ألا تستخدم في إثارة مواجهة بين النظامين وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة »^(١).

ويعنى هذا أن جورباتشوف لا يتحدث عن حل للصراعات الاقليمية ولا حتى عن تسوية لها بالضرورة ، وإنما عن عدم استخدامها في إثارة مواجهة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالى ، وبخاصة عندما تشمل هذه النزاعات قطبى هذين النظامين ، ويترتب على هذا أن المطلوب أساساً بالنسبة للصراعات الاقليمية ألا تهدد العلاقة الراهنة أو المستقبلية بين العملاقين ، وأن تلك الصراعات التى تتضمن تورطاً مباشراً للعملاقين هى أكثر قدرة ولاشك على إثارة مثل هذا التهديد ، وإذا واصلنا النقاش حول هذه النقطة فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن الصراعات الاقليمية يجب أن تحل أو تسوى ، وإنما يجب ألا يسمح لها بتهديد العلاقة الأمريكية - السوفيتية الجديدة ، وهكذا فمن الممكن ألا يثار الحديث عن التسوية إلا إذا كان منع تهديد هذه العلاقة مستحيلاً دون مثل هذه التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا يعنى أولوية في التعامل مع الصراعات الاقليمية التى تشهد تورطاً مباشراً للعملاقين كما في الصراع في أفغانستان على سبيل المثال ، وبدرجة أقل الصراع في جنوب أفريقيا .

ويعنى هذا منذ البداية أن حصيلة المتغيرات العالمية والاقليمية معا هى التى ستحدد مكانة صراع إقليمي ما على جدول أعمال قمة النظام العالمى ، فكلما ازدادت درجة تفجر مثل هذا الصراع الى الحد الذى يمكن أن يهدد العلاقات على مستوى القمة ، وكلما زاد التورط المباشر للعملاقين فيه أصبح الصراع مؤهلاً بدرجة أكبر لتحرك العملاقين .

وعلى مستوى العمل الدبلوماسى لاشك أن الجبهة الممتدة للصراعات الاقليمية قد شهدت تطورات بالغة الأهمية بدءاً بأفغانستان ومروراً بالجنوب الافريقى وجنوب شرق آسيا وانتهاءً بالحرب العراقية الايرانية ، إلا أن الحصيلة النهائية للتحرك بشأن هذه الصراعات جميعاً وبدرجات متفاوتة مازالت غير مكتملة أو غير

يمكن القول بأنها تستند أساساً على مقولة أن المحافظة على كوكب الأرض أصبحت لها أسبقية على الصراعات الاجتماعية والعقائدية بما فى ذلك الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، ومن هنا أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بإنقسامه الى عالمين سواء كان هذان العالمان هما الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو قمة المجتمع الدولي مقابل قاعدته .. الخ^(٢)

ويقول جورباتشوف فى تفسير هذه الرؤية الجديدة : « قد يبدو غريباً لبعض الناس أن يضع الشيوعيون تأكيداً قوياً على المصالح والقيم البشرية . حقا إن النظرة ذات الدافع الطبقي الى كافة ظواهر الحياة هى من أبجديات الماركسية » غير أنه مع ظهور أسلحة الدمار الشامل « ظهر حد موضوعى للمواجهة الطبقيّة فى المعترك الدولى : خطر الدمار الشامل . ولأول مرة على الإطلاق ظهرت مصلحة بشرية مشتركة ، حقيقية وليست تأملية وبعيدة لانقاذ البشرية من الكارثة »^(٣)

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الآخر الذى ينبغي التوقف عنده فى سياسات جورباتشوف هو أنها لم تتمثل فى مجرد طرح نظرى مجرد وإنما ارتبطت بسلسلة متلاحقة من المبادرات الدبلوماسية المصحوبة بعملية تخلى عن عدد من المواقف السوفيتية التقليدية فى القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بما مكن من التوصل الى انجازات محددة على المستوى الدولى لعل أهمها هو توصل العملاقين أثناء لقاء القمة الثالث بالعاصمة الأمريكية فى ديسمبر ١٩٨٧ إلى إبرام اتفاقية واشنطن التى اتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بموجبها على الازالة التامة لجيل كامل من الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى المنصوبة فى أوروبا الغربية والشرقية بما يقدر على الجانبين بحوالى ٣٨٠٠ رأس نووى ، وقد تجاوز المغزى الحقيقى لهذه الاتفاقية نسبة ما قضت عليه من الترسانة النووية للعملاقين (وهى تتراوح بين ٣ و ٤ ٪) الى فتح آفاق حقيقية للحديث عن خفض متبادل فى هذه الترسانة النووية بما قد تصل نسبته الى ٥٠ ٪ .

لاشك إذن فى وجود تغيير محدد فى مناخ ومضمون العلاقات داخل قمة النظام العالمى سواء تمثل هذا التغيير فى التكيف الأيديولوجى السوفيتي الجديد للعلاقة بين قطبى هذه القمة ، أو فى العملية الدبلوماسية التى واكبت هذا التكيف الجديد ونتائجها ، غير أننا اذا أنتقلنا للحديث عن أثر مثل هذا التغيير على الصراعات الاقليمية فإننا سنجد دون شك وضوحاً أقل سواء على مستوى التنظير أو العمل الدبلوماسى ، فعلى مستوى التنظير يحتوى كتاب جورباتشوف « البيريسترويكا » جزءاً عن النزاعات الاقليمية يردها فيه بالأساس الى

وحركته الذاتية .

أما الطبيعة الهيكلية للصراع فتشير الى أنه قائم بين طرفين بينهما تباين في الأبنية الثقافية والحضارية والاجتماعية مع وعى شديد من قبل كليهما بهذا التباين ، وقد أدت هذه الطبيعة الهيكلية للصراع الى ديمومته وشموله لكل أبعاد التفاعلات العربية - الاسرائيلية حتى أطلقت عليه صفة « الصراع الاجتماعى الممتد » من قبل عدد من الدارسين ، وهو وصف يعنى أنه يتسم بخصائص رئيسية من أهمها امتداده لفترة زمنية طويلة ، وتعدد قضاياها وتشعبها من مجرد صراع حول إقليم فلسطين الى قضايا أكثر شمولاً ، مع تكرار وكثافة هائلة في التفاعلات العراقية ، وبالإضافة الى ذلك يلاحظ نشأة قوى توازنية داخل هيكل الصراع تدفعه نحو النمط الصراعى الممتد ، فعندما يتصاعد الصراع إلى حد المواجهة المسلحة فإن القوى الخارجية وعوامل الاجهاد الذاتية تتدخل لاعادته إلى وضع التوازن الصراعى العادى ، وكذلك عندما تبدو ملامح التعاون بين بعض أطرافه تنشأ قوى أخرى لاستعادة الوضع العربى ، والمحصلة النهائية لذلك كله هى صعوبة تسوية الصراع من خلال عملية واحدة مع ميله الى الاستمرارية .

وأما عن تعدد مستويات الصراع فيشير الى أننا لسنا في الصراع العربى - الاسرائيلى إزاء صراع واحد ، ولكننا بصدد عدة صراعات متشابكة : الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، الصراع العربى - الاسرائيلى ، الصراع الأمريكى - السوفيتى ، وحول هذه الصراعات المركزية الثلاث توجد مجموعة من الصراعات الهامشية التى تؤثر في حركة الصراعات المركزية وتتأثر بها مثل : الصراع الفلسطينى - العربى ، الصراع العربى - العربى ، الصراع الفلسطينى - الأمريكى ، الصراع العربى - الأمريكى ، الصراع الاسرائيلى - السوفيتى ، وبطبيعة الحال فإن القضايا الكائنة في كل صراع تختلف عن تلك الموجودة في الصراعات الأخرى ، ولكنها تتشابه على نحو يصعب الفصل بينها ، ويعقد عملية تسويتها .

ويقصد بالحركة الذاتية المستقلة للصراع وجود حلقة مفرغة للعنف في الصراع تكاد أن تكون مستقلة نسبياً عن طبيعة ميزان القوى الاقليمى العسكرى ، وإلى حد ما عن تدخلات القوتين الأعظم ، فزيادة القوة العسكرية الاسرائيلية مثلاً لا تردع العرب عن استعمال العنف لتحقيق مطالبهم ، وتدخل القوتين العظميين لحد أحد أطراف الصراع على عدم استعمال العنف لا ينجح بالضرورة (المثال في الحالتين هو حرب أكتوبر ١٩٧٣^(١))

٣ - الصراع العربى - الاسرائيلى وجدلية العالمى - الاقليمى :

والآن لنحاول أن نجمع خيوط التحليل السابق ، فمن ناحية من المسلم به أننا إزاء مناخ دولى جديد لم يؤثر

واضحة . فأين الصراع العربى - الاسرائيلى - من هذا كله ؟

٢ - موقع الصراع العربى - الاسرائيلى من المناخ الدولى الراهن :

لاشك أن الصراع العربى - الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات العملاقين في سعيهما لمحاورة الصراعات الاقليمية بما في ذلك التوصل الى تسوية اذا كان هذا ضرورياً للقضاء على التهديد الذى يمثله للعلاقات بين العملاقين ، صحيح أنه لا يتضمن تورطاً مباشراً لأى منهما في الصراع كما هو الحال بالنسبة للقوقرط السوفيتى في أفغانستان مثلاً ، ولكن درجة التزام العملاقين بطرفى الصراع عالية للغاية خاصة فيما يتعلق بالالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل ، والذى وصل إلى حد التحالف الاستراتيجى^(٢) بالإضافة الى أن الاتحاد السوفيتى لعب دوراً رئيسياً كما هو معروف في تزويد الطرف العربى بالسلاح ، ومايزال يلعب هذا الدور بالنسبة لسوريا على الأقل ، والأهم من ذلك أن خبرة الانفراج الماضية في السبعينات حين دفع بالصراع العربى - الاسرائيلى الى الخلف في سلم أولويات العملاقين قد أفضت أولاً الى تفجر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وثانياً إلى واحدة من أشد الأزمات خطورة في سجل المواجهة بينهما^(٣) . ويضاف الى ذلك أن الصراع العربى - الاسرائيلى قد اكتسب كما هو معلوم بعداً نووياً بعد ثبوت تملك اسرائيل لترسانة نووية ، ومن ثم فما لم تكن هناك تسوية له في المستقبل المنظور لابد أن يتصاعد التناقض بين المعادلة « الدولية » القائمة على خطوات تدريجية متوازنة في اتجاه نزع السلاح النووى والمعادلة « الاقليمية » القائمة على سباق نووى^(٤)

ويعنى ما سبق أن مبررات تقدم الصراع العربى - الاسرائيلى في سلم أولويات العملاقين بالنسبة للمنازعات الاقليمية واجبة التسوية مبررات قوية سواء للتكيف الخاص لعلاقة طرفى الصراع بالعملاقين ، وبالذات العلاقة الاسرائيلية - الأمريكية أو للخبرة الماضية لعواقب دفع العملاقين للصراع الى الخلف في سلم أولوياتهما أو للبعد النووى الراهن في الصراع ، لكن هذا لا يعنى بالضرورة أن النظام الاقليمى للصراع مهياً بنفس الدرجة للاستجابة لأكثر من اعتبار .

فلاشك أن الصراع العربى - الاسرائيلى يتميز بمجموعة من الخصائص التى تؤثر في احتمالات تسويته بفعل تحرك دولى للعملاقين ، ولقد قدم د . محمد السيد سليم في دراسة له عن المسارات المحتملة للصراع العربى - الاسرائيلى « نشرت في عدد يناير ١٩٨٤ من هذه المجلة عدداً من هذه الخصائص نقتبس منها هنا أكثرها ملاءمة لموضوعنا وتتمثل في الطبيعة الهيكلية للصراع العربى - الاسرائيلى ، وتعدد مستوياته ،

ادارة كارتر عن البيان المشترك الأمريكى - السوفيتى بخصوص مؤتمر جنيف فى أكتوبر ١٩٧٧ ، وتراجع ذات الادارة عن التصويت الأمريكى فى مارس ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الأمن الذى طالب اسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة وحل المستوطنات القائمة ، وتراجع ادارة ريجان عن المبادرة التى حملت اسم الرئيس الأمريكى فى سبتمبر ١٩٨٢ ... الخ^(١)

ثالثاً - فى الاطار السابق تبدو أهمية تطور حركة التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى فيما يسمى بالانتفاضة التى تجاوزت العام من عمرها ، ومن الممكن النظر الى هذه الانتفاضة فى هذا السياق من زاويتين تحليليتين على الأقل ، فهى أولاً تطرح منطلقاً مختلفاً للتحليل يكون بموجبه ما نشهده من تحرك حال أو مستقبل للعملاقين على طريقة تسوية الصراع نتيجة لها بالأساس ، بحيث يكون « الاقليمى » هو الذى دفع « العالمى » وليس العكس ، وقد نذكر أن قمم العملاقين حتى ميلاد الانتفاضة قد تجاهلت الصراع العربى - الاسرائيلى تجاهلاً واضحاً ، وهى ثانياً - أى الانتفاضة - تمثل فى حالة استمرارها وتضاعفها مفتاحاً هاماً بيد الفلسطينيين والعرب لاحداث تغيير لصالحهم فى ميزان القوى العربى - الاسرائيلى - بالمعنى الشامل وليس بالمعنى العسكرى بطبيعة الحال - ولن يمثل هذا التغيير نقلة جذرية فى هذا الميزان بدهاء ، ولكنه سوف يعالج الخلل فيه بفعل مختلف عن الفعل العقيم للنظم العربية حتى الان ، ومن هنا تنور إمكانية الحديث عن تسوية عادلة بالمعنى المقبول فى لحظة زمنية ما كعملية تكيف لأوضاع إقليمية وعالمية لن يكتب لها الاستمرار الأبدى بالضرورة ، ومن ثم يبقى الصراع - حتى ولو بوسائل غير عنيفة - مفتوح الافاق فى المنظور المستقبلى . وتكتسب هذه الملاحظة الأخيرة أهميتها فى مواجهة أصحاب وجهة النظر التى ترى أن هناك خطة عالمية جاهزة - أو على الأقل قيد البحث - للتسوية ، وأن هذه الخطة فى اطار سياسة جورباتشوف والتطورات الأخيرة فى الموقف العربى - الفلسطينى لم يعد ينقصها إلا تطور وشيك فى السياسة الأمريكية سوف تعجل به الادارة الأمريكية الجديدة خاصة وأن هناك تطورات مواتية من وجهة النظر العربية فى موقف الراى العام الأمريكى ، بل واللوى الصهيونى ذاته داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

إن وجهة نظر كهذه بغض النظر عن أنها مازالت تفتقر الى شواهد واضحة وقوية لا يمكن النظر إليها فى معزل عن التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى والذى يقف من وجهة نظر كاتب هذه السطور بإعتباره العامل الأساسى وراء انعاش فرص تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . وأهمية هذا التكيف للموقف أنه يحدد أولويات العمل الفلسطينى - العربى فى المرحلة

فحسب على العلاقات المباشرة بين العملاقين فى اتجاه مزيد من الانفراج وإنما امتد كذلك الى عدد من الصراعات الاقليمية التى يخشى أن تؤثر بالسلب على هذا المناخ فى محاولة لتفادى مثل هذا التأثير ، ولما كان ذلك مستحيلاً فى عدد من الصراعات المتفجرة دون تسوية لها فإن هذه المحاولة قد اتخذت شكل البحث الجاد عن تسويات لهذه الصراعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصراع العربى - الاسرائيلى سواء لطبيعة علاقة طرفية بالعملاقين ، أو لسابق تهديده لعلاقة الانفراج بينهما فى النصف الأول من السبعينات ، أو للبعد النووى الوارد فيه مرشح لأن يكون أحد الصراعات التى تحظى بتحريك جاد من العملاقين فى اتجاه البحث عن تسوية ، غير أنه فى نفس الوقت يتمتع بخصوصية تجعله مستعصياً أكثر من غيره من منظور إمكانية ايجاد تسوية سريعة وسهلة نسبياً ، فكيف يمكن أن نفكر فى مستقبل التسوية من هذا المنظور الذى يلخص فى وضوح شديد جدلية العلاقة بين العالمى والاقليمى ؛ يمكن فى هذا الصدد أن نقدم الملاحظات الثلاثة التالية :

أولاً - فى اطار ما سبق يمكن القول بكل اطمئنان اننا لن نكون إزاء تسوية سريعة بأى حال ، ذلك أن القول بأن الصراع العربى - الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات تحرك العملاقين لتسوية الصراعات الاقليمية لا يعنى بطبيعة الحال أنه صاحب الأولوية الاولى ، ومن تحصيل الحاصل القول بأن هناك تحركات أدت الى منجزات فعلية - وإن لم تكتمل بعد - فى صراعات أخرى كالصراع الأفغانى أو الصراع فى الجنوب الأفريقى^(٢) ويضاف الى ذلك أنه حتى بإفتراض وجود تحرك ملح للعملاقين لسبب أو لآخر فى هذا الصراع فإن مثل هذا التحرك سوف يصطدم بطبيعة الحال بالخصائص الذاتية السابق الإشارة إليها للصراع العربى الاسرائيلى .

ثانياً - أنه حتى بإفتراض تبلور تسوية سريعة - وهو ما يستبعد التحليل الحالى كما - واضح - فإن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تكون عادلة من وجهة النظر العربية - الفلسطينية ، وذلك لسببين أولهما أن ميزان القوى الاقليمى مازال حتى الان لصالح الطرف الاسرائيلى الذى لا يظهر حتى الان أية علامة على أية مرونة من أى نوع^(٣) وثانيهما أن الدور العالمى المنتظر فى التسوية لا ينتظر له ان يعالج الخلل الذى يمكن أن يعترى التسوية من جراء مثل هذا الاختلال فى ميزان القوى ، وذلك لطبيعة النظرة الأمريكية لحماية مصالحها فى المنطقة ، وما ترتب عليها من علاقة مع اسرائيل والتزام بمواقفها الى حد التراجع الواضح عن المواقف الأمريكية الايجابية نسبياً تحت الضغط الاسرائيلى ، على الرغم من أن هذه المواقف كانت بعيدة بدرجة كبيرة عن التصور العربى لموقف أمريكى عادل ، كما فى تراجع

ينزوى هذا الصراع من جديد الى الخلف في سلم أولويات أية قوة دولية حتى ولو انقلب النظام العالمى رأسا على عقب .

ومن الحقيقى أن الانتفاضة الفلسطينية قد أوجدت ألياتها التى تكفل لها الاستمرار والتصعيد دون حاجة الى دعم عربى فعال لا يبدو وشيكاً حتى الان على أية حال ، ولكن هل لنا أن نذكر بأن مثل هذا الدعم هو أكثر فعالية من أى تحركات دبلوماسية فى الساحة الدولية هنا وهناك ، وهو وحده القادر على أن يشكل مع حركة التحرير الوطنى الفلسطينى فى وضعها الراهن مساهمة محدودة ومتواضعة فى عملية التغيير التى تجرى الان أمام أعيننا فى الساحة الدولية . □

القادمة ، فمن الصحيح أن الحديث عن المؤتمر الدولى للسلام وتطوير الموقف الأمريكى وما يتصل بذلك يبقى حديثاً هاماً غير أن شاغل استمرار التطور الراهن لحركة التحرير الوطنى الفلسطينى وتصعيدها يجب أن يكون هو الأصل والأساس ، خاصة وأن الاغراق فى حديث الدبلوماسية يعنى أولاً السير على ساق واحدة ، ويعنى ثانياً امكانية الوقوع فى شرك الخداع الدبلوماسى الذى استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العرب كثيراً لأغراض التهدة وتمزيق الموقف العربى ، وفى الواقع أنه بدون الاستمرار والتصعيد فى حركة التحرير الوطنى الفلسطينى ومع استمرار حالة العقم الراهنة للنظم العربية فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى سوف

المراجع :

- (١) راجع : د . السيد أمين شلبى ، « الوفاق الأمريكى - السوفيتى : مراحله ومكوناته » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٨ - ٢٩ .
- (٢) أنظر : محمد سيد أحمد ، « الوضع الدولى ومستقبل النزاع العربى - الاسرائيلى » ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب السابع ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٤ - ١٣٥ .
- (٣) ميخائيل جورباتشوف ، البيريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، القاهرة : دار الشرق ، ط ١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٧٥ . وأنظر : د . نازلى معوض أحمد ، « النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن فى العالم المعاصر » ، فى الفكر الاستراتيجى العربى ع ٢٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، ص ٢١ - ٢٩ .
- (٤) جورباتشوف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢١٢ .
- (٥) أنظر التفاصيل فى : عبد الحفيظ محمد محارب ، التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى ، ع ٣ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٢ ، ص ٤٥ - ٦٦ .
- (٦) أنظر : د . هالة سعودى ، « السياسة الأمريكية والصراع العربى الاسرائيلى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ » ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى ، ع ١٠ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٤ ، ص ١٤٠ . أنظر لمزيد من التفاصيل : د . مصطفى علوى ، قرب ١٩٧٣ والازمة الأمريكية - السوفيتية » ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٦٧ . أنظر أيضاً : د . السيد أمين شلبى ، « القوتان العظميان والمنازعات الاقليمية » فى : السياسة الدولية ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٩ - ٣١ .
- (٧) محمد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- (٨) د . محمد السيد سليم ، « المسارات المحتملة للصراع العربى - الاسرائيلى » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١١٢ - ١١٤ .
- (٩) راجع مثلاً الموقف المتدنئ للصراع العربى - الاسرائيل فى قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ فى : عماد جاد ، « قضايا الشرق الاوسط فى القمة الأمريكية - السوفيتية » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٩٢ ، إبريل ١٩٨٨ ، ص ٩٩ .
- (١٠) أنظر : وحيد عبد المجيد ، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى : الاستمرار والتغير ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية : « السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير » ٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية .
- (١١) أنظر : السيد زهرة ، « السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربى - الاسرائيلى » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٩٥ . أنظر أيضاً : د . هالة سعودى ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٤ .



- الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى أحمد يوسف القرعي
- المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية أيمن السيد عبد الوهاب
- الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط عماد جاد
- الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية علاء سالك
- الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج وليد محمود عبد الناصم
- أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر د. ثناء فؤاد عبد الله
- «الاندوجو» من التعاون الوظيفي إلى التنسيق السياسي جوزيف رامز امير
- عمليات دفن النفايات في أفريقيا خالد زغلول
- صندوق أفريقيا لدعم المواجهة الأفريقية السفير أحمد طه محمد
- البنك الدولي ودور جديد مع الأرجنتين سميرة سعيد الألف
- انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري جمال الدين محمد عا
- الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة راجية إبراهيم صدم
- القلاقل القومية في يوغوسلافيا أحمد مصداقي العماد



الدولة الفلسطينية .. وتجارب حكومات المنفى

أحمد يوسف القرعى

يجب ألا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

□ درس اختيار العاصمة الخارجية المناسبة لاقامة حكومة المنفى على أرضها ، ولقد اختار ديجول لندن التي تزعمت المقاومة الأوروبية ضد العدو المشترك [النازى] واختارت الملكية اليونانية القاهرة لوجود جالية يونانية كبيرة العدد في الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء . واختارت حكومة عموم فلسطين غزة مقرا لاقامتها باعتبارها أرضا فلسطينية . وتنقل وزراء حكومة الجزائر المؤقتة بين تونس والمغرب والقاهرة . واستضافت كل من دار السلام ولوساكا حكومة انجولا في المنفى . وأقيمت حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة على الأرض المحررة من البلاد الى جانب التواجد الفعلى في هانوى . أما حكومة كمبوديا في المنفى فقد رحبت بها بكين [في إطار التنافس السوفيتى الصينى على استقطاب دول المنطقة] الى أن استطاع سيهانوك تحرير جزء من أرض كمبوديا وعندئذ استبدل اسم حكومته من حكومة المنفى الى الحكومة المؤقتة طالما أنها تواجدت على جزء من أرض البلاد . وعموما فلقد اتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التي لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول وهو في منفاه بلندن . يعنى هذا أن الدولة المضيفة لحكومة المنفى تلعب دورا رئيسيا في إنجاح مهمة هذه الحكومة من عدمه .

□ درس الوحدة الوطنية والربط المستمر بين حكومة المنفى في الخارج والمقاومة في الداخل . ولقد عانت تجربة اليونان - على سبيل المثال - من تفاقم الخلافات بين عناصر المقاومة في الداخل من ناحية وبين حكومة المنفى وأبرز عناصر المقاومة من ناحية أخرى وتركت مثل هذه الخلافات انعكاساتها على الوحدة الوطنية عندما سكنت المدافع .

□ درس الاستقلالية ورفض التبعية للقوى الكبرى

إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥

نوفمبر الماضى قرر المجلس الوطنى

الفلسطينى أن تشكل للدولة

الجديدة حكومة مؤقتة في أقرب وقت

ممکن وطبقا للظروف وتطور الأحداث . وقد كلف المجلس

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصلاحيات

ومسئوليات الحكومة المؤقتة الى حين تشكيلها .

ولعل التمهّل في إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية

المؤقتة [رغم طرح فكرتها طوال العقود الثلاثة الماضية]

هو أحد الدروس المستفادة من تجارب الحكومات المؤقتة

وحكومات المنفى الأخرى التي قامت في عدد من الدول

الأوروبية والعربية والأفريقية والآسيوية وفي مقدمتها :

- حكومة فرنسا الحرة وحكومة اليونان في المنفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

- حكومة عموم فلسطين [١٩٤٨ - ١٩٥٢]

- حكومة الجزائر المؤقتة [١٩٥٨ - ١٩٦٢]

- حكومة انجولا في المنفى [١٩٦٢ - ١٩٦٨]

- حكومة فيتنام المؤقتة [١٩٦٩ - ١٩٧٢]

- حكومة كمبوديا في المنفى [١٩٧٠ - ١٩٧٥]

ولقد أكدت مثل هذه التجارب خطورة التسرع في

اتخاذ قرار استراتيجى غير مدروس . هذا الى جانب

الدروس الأخرى العديدة والمتنوعة التي قدمتها هذه

التجارب وفي مقدمتها :

□ درس اختيار التوقيت المناسب لتشكيل حكومة المنفى

أو الحكومة المؤقتة . وفي التجربة الجزائرية نجد أن

اعلان تشكيل حكومة مؤقتة جاء في لحظة بلغت فيها أزمة

العدو الفرنسى ذروتها وفي المقابل جاء الاعلان في لحظة

وحدة وطنية بين صفوف المقاومة الجزائرية . وفي تجربة

فيتنام تشكلت الحكومة المؤقتة عندما بلغت حركة التحرير

الفيتنامية مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى

والعسكرى للعدو . ويعنى هذا أن إعلان حكومة المنفى

ديجول فقد فتح جزر الأوقيانوسية التابعة له للأمريكيين لينشئوا فيها القواعد الحربية ومع ذلك فقد حرصت حكومة واشنطن على استبعاد ديجول عن حملة شمال إفريقيا تلك الحملة التي فتحت فعلا جبهة في تاريخ الصراع العالمي بصفة عامة. كما خدمت في نفس الوقت قضية فرنسا الحرة على خلاف مارسم الأمريكيون . والحقيقة ان موقف ديجول قد تعزز منذ دخول روسيا الحرب ، لقد فتح هذا امامه امكانات سياسية عدة مالبث ان استغلها بسرعة فقد سارع ديجول بذكائه السياسي المعروف ان يلعب بالورقة الروسية ضد حلفائه الآخرين حتى نجح اخيرا في اقناع كل اطراف الحلفاء بمكانة فرنسا الحرة .

وفي داخل فرنسا تبلورت المقاومة بصورة فعالة منذ عام ١٩٤٢ وعندما شعر الحلفاء بأهمية اقامة الوحدة بين الفئات الفرنسية المتعاونة معهم ، خاصة بين ديجول وجيرو الذي تولي القيادة العسكرية للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا تحت اشراف الحلفاء ، هم ديجول برفض الدعوة بحجة ان هذه مسألة فرنسية بحتة لايجوز للدول الاجنبية التدخل فيها لكن تشرشل وروزفلت هدداه بقطع جميع المعونات عنه ولم تسفر الجهود إلا عن حالة مهادنة بين ديجول وجيرو حيث بقي جيرو في إفريقيا الشمالية والغربية بينما احتفظ ديجول ببقية الامبراطورية واستمرت مساعي الصلح بينهما حتى تسلسل انصار ديجول الى الجزائر وفي يونيو ١٩٤٢ تم الاتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطني وهي جبهة تمثل جميع الفئات وتتألف من خمسة اعضاء مدنيين ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب واخذت هذه اللجنة تجند ابناء المستعمرات استعدادا لتحرير فرنسا وبينما انصرف جيرو الى الشؤون العسكرية اهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية ومن ثم قيادة اللجنة في الجزائر والتي مهدت الطريق امام ديجول لكي يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا .

تجربة حكومة اليونان في المنفى

بقيام الحرب العالمية الثانية ارادت اليونان في البداية تجنب ويلاتها وتهادنت مع تركيا واعلنت حيادها وأخذت من ايطاليا وبريطانيا عهدا بالمحافظة على سلامة حدودها وضمان استقلالها .

وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ تبدد حلم اليونان بالحياد والسلام مع اول انذار ايطالي رفضته حكومة اليونان وبعده عبرت القوات الايطالية الحدود اليونانية وسرعان مااسترعى العالم انتصار الشعب اليوناني الصغير الفقير على جحافل موسوليني الذي طالما تشددق بجيوشه . ولكن هتلر لم يصبر طويلا على هزيمة حليفه الايطالي

والاقليمية في اتخاذ القرار الوطني لحكومة المنفى ولقد كانت الوصاية العربية هي احدى تحديات بقاء حكومة عموم فلسطين التي لم تعمر طويلا . وبالنسبة لديجول فلقد حاولت كل من بريطانيا فرض تصوراتها عليه فأبى وحافظ على استقلالية القرار الفرنسي حتى وهو في المنفى ، وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بالجنرال الفرنسي واستطاع ديجول بنجاح اللعب بالورقة الروسية في تعامله مع الدول الكبرى الأخرى حتى تحررت فرنسا من الاحتلال النازي .

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة المقارنة لتجارب حكومات المنفى التي أعلنت خلال العقود الخمسة الماضية لرصد أهم دروسها أمام المنعطف الفلسطيني الجديد .

تجربة حكومة ديجول في المنفى

وهي الحكومة التي شكلها الجنرال ديجول اثناء المقاومة الفرنسية ضد النازي في الحرب العالمية الثانية . وكان اجتياح القوات الالمانية النازية فرنسا في يونيو ١٩٤٠ قد أحدث صدمة لدى الشعب الفرنسي فأسرع الى مبايعة المارشال بيتان الذي يادر بعقد هدنة مع الالمان في ٢٢ يونيو وفي نفس اليوم ندد ديجول بالهزيمة والاستسلام وطار الى لندن واعلن عودة فرنسا الى الحرب ودعا شعبه الى المقاومة ضد النازي وضد حكومة فيشي الموالية للاحتلال .

وبدا ديجول المقاومة الفرنسية وبادر بجمع فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك وسحمت بريطانيا باتخاذ اراضيها مقرا لهذه القوات واتفقت مع ديجول على تأسيس وحدات بحرية وبرية وجوية تكون لها الاولوية في العمليات الخاصة بفرنسا أو امبراطوريتها ومنذ ذلك الوقت اطلق ديجول على هذه الوحدات اسم قوات فرنسا الحرة بينما اعتبرته حكومة فيشي عاصيا واصدرت ضده حكما بالاعدام .

وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بديجول واعتقدت في البداية ان حماية بريطانيا لديجول تصرف بعض الزعماء الفرنسيين مثل « بيتان » عن التحول الى الحلفاء واستمرت على اعترافها بحكومة فيشي في فرنسا والمستعمرات حتى غزو شمال إفريقيا . حدث هذا ايضا مع بروز الازمات العنيفة بين بريطانيا وديجول بعد ذلك ومحور الخلاف هو ان ديجول اراد ان ينظر اليه على انه حليف يعامل معاملة الند للند ، أما بريطانيا فكانت ترى انها تتحمل جميع اعبائه المالية وتزوده بالأسلحة فمن حقا ان تملى سياستها عليه .

ولم تلبث حرب اليابان ان كشفت عن قيمة التعاون مع

تقارير وتعليمات

والمدعمة من جانب بريطانيا والتي تحقق لها الفوز في استفتاء سبتمبر ١٩٤٦ والتي ناصر عودة الملك . وأيا كانت تطورات نظام الحكم في اليونان بعد ذلك وانتصار النظام الجمهوري أخيرا فإنه تبقى لليونان تجربتها الرائدة في المقاومة ضد الغزو النازي وتبقى دروس تجربة حكومة المنفى اليونانية ماثلة حتى الآن أمام كل حركات التحرير ومن أبرزها :

- درس الربط المستمر بين حكومة المنفى في الخارج والمقاومة في الداخل وللأسف فإن جميع عناصر المقاومة التي ظهرت على أرض اليونان رفضت التبعية لحكومة المنفى لا يستثنى من ذلك جماعة جريفاست التي تكونت من بقايا الجيش الرسمي . كما لم تحاول حكومة المنفى تقوية علاقاتها بأقوى جماعات المقاومة وهي جماعة « إيام » وقد ترك هذا آثاره عندما سكنت المدافع حيث تعرضت الملكية لهزات عنيفة كادت تعصف بها لولا التدخل البريطاني .

- درس وحدة صف المقاومة ضد العدو المشترك ولم يتحقق هذا الدرس جيدا في التجربة اليونانية ، مما أدى الى مزيد من التدخل الاجنبي من قبل دول الحلفاء للتنسيق بين فصائل المقاومة وعندئذ وقعت جماعات المقاومة في فخ التبعية للقوى الكبرى في اتخاذ القرار الوطني وتحقق هذا في الضغط البريطاني لفرض الملكية على الشعب اليوناني .

تجربة حكومة عموم فلسطين

ولعل دروس تجربة حكومة عموم فلسطين التي اعلن قيامها في سبتمبر ١٩٤٨ ولم تعمر طويلا ، لعل دروسها تكون ماثلة أمام القيادة الفلسطينية المعاصرة والفلسطينيون هم أولا وأخيرا اصحاب القرار في اختيار نوعية الحكومة والياتها وتحديد اهدافها وتوقيت انشائها .

وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين « برئاسة الحاج امين الحسيني » قد وضعت في اول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لانشاء اول حكومة لفلسطين تدير شؤون البلاد وتحل محل حكومة الانتداب البريطاني اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ اوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع اقامة الحكومة المقترحة ولكن دون جدوى . وعندما قررت الحكومة البريطانية اعتزامها انهاء الانتداب على فلسطين قررت الهيئة في اوائل مايو ١٩٤٨ ان تدخل بكامل اعضائها الى فلسطين للقيام بالواجب القومي داخل البلاد ولكن سرعان ما تدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا الى رجال الهيئة في إلحاح تأجيل دخولهم الى فرصة اخرى فاضطرت الهيئة الى قبول تلك الرغبة للبقاء

بسرعان ما تحرك تجاه اليونان باكتساح يوغوسلافيا واختراق بلغاريا في ابريل ١٩٤١ وصمم اليونانيون على المقاومة ولكن لم يصمد اليونانيون إلا اياما قليلة هاجر بعدها الملك جورج وحكومته الى كريت وعندئذ هاجمت ألمانيا الجزيرة ففر الملك جورج وحكومته من الجزيرة سرا الى مصر واقام هناك حكومة منفى . ويرجع اختيار القاهرة الى وجود جالية يونانية كبيرة العدد في الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء .

ونفضت جماعات المقاومة داخل اليونان سرا وكان في مقدمتها عناصر شيوعية استطاعت ان تثمر وتقوى متخذة كهوف الجبال ووادها مراكز لنشاطها وتدريبها وعرفت الجماعة الشيوعية باسم جبهة التحرير الوطنية أو جماعة « إيام » وكانت اقوى جماعات المقاومة وكثرها دقة وتنظيما . ومن جماعات المقاومة الاخرى الهيئة التي كان يرأسها الكولونيل جريفاست وتتشكل من بقايا الجيش اليوناني الرسمي وكانت تلقى المعونة من الحلفاء ومن حكومات المنفى الاوروبية الاخرى .

ومنذ اللحظة الاولى لممارسة نشاط المقاومة تفاقمت الخلافات بين جماعات المقاومة المختلفة وهنا اضطر الحلفاء للتدخل في الأمر للاتفاق مع كل الاطراف على خطط للمقاومة وطرق تنفيذها

ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتنظيم مؤتمر في لبنان في مايو ١٩٤٤ يجمع ممثلي جماعات المقاومة المختلفة واتفق الجميع على تكوين جبهة متحدة وحكومة ائتلافية كان من بين اعضائها ستة وزراء من جماعة إيام يمثلون المقاومة داخل اليونان ورأس الحكومة شخص من اليسار المعتدل هو بابندريو من الاشتراكيين الديمقراطيين . أما الشكل النهائي لنظام الحكم فقد ترك لاستفتاء يجرى بعد تحرير البلاد . كما اتفق على ان يكون لكل جماعة نسبة محددة من القوات اليونانية المسلحة اثناء الفترة الانتقالية . وقبل الانسحاب الالماني في اكتوبر ١٩٤٤ تم الاتفاق بين قادة جماعات المقاومة المختلفة على العمل تحت القيادة البريطانية والخضوع للحكومة المؤقتة التي كان من المفروض ان تمثل مختلف العناصر . كما اتفق الرأي

نهائيا على ان يستفتى الشعب في عودة الملك بعد ان كان الملك ومن ورائه الحكومة البريطانية يعارض في ذلك اشد المعارضة .

وسارت الامور في اول الامر سيرا حسنا الى ان قررت الحكومة تسريح جميع جماعات المقاومة وفطنت جماعة « إيام » انهم المقصودون بذلك فعارضوا واستقال الوزراء الشيوعيون وبدأت ارهاصات الحرب الاهلية في اليونان بين جماعة « إيام » والعناصر الحكومية الملكية

تجربة حكومة الجزائر المؤقتة :

ومنذ اليوم الاول الذى وضع فيه الاستعمار الفرنسى اقدامه فوق ارض الجزائر والشعب الجزائرى يتصدى له ويقاومه بكافة الوان واسلحة النضال ابتداء من ملحمة كفاح الامير عبد القادر الجزائرى فى عام ١٨٨٢ الى الثورة الزعيم المقرانى ١٨٧١ الى المقاومة الفكرية الاسلامية العربية (١٩٣٠ - ١٩٤٠) بقيادة عبد الحميد بن بادير الى اعلان الثورة الجزائرية الكبرى فى اول نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة ماكان يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تحولت ليلة الثورة الى جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطنى .

وكان انشاء حكومة مؤقتة فى المنفى او فى منطقة محرة موضع دراسة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٤ ولكن الصعوبات كما يبدو فى طريق انشائها كانت غريبة وبالغة حتى تهيات الظروف فى ابريل ١٩٥٨ حيث قررت جبهة التحرير بالاتفاق مع تونس والمغرب تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف وبمجيء دييجول الى الحكم فى فرنسا فى يونيو ١٩٥٨ . وقيامه باجراء الاستفتاء فى الجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ولجوء الجيش الفرنسى بالجزائر الى تزوير الانتخابات قامت جبهة التحرير الجزائرية بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلان مكانتها وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة اية حكومة فرنسية مهما كانت قوية .

وقامت جبهة التحرير بتصعيد عملياتها الفدائية فى الداخل وفى فرنسا ذاتها ومن هنا بدا ان اللحظة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة للجزائر قبل اجراء دييجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام اذ اعلن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فى (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) تاليف الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس وتولى بن بيللا منصب النائب الاول لرئيس الوزراء وكان سجيناً وقتها فى سجون فرنسا .

وبينما تجاهلت حكومة دييجول الفرنسية هذا الرمز الجديد للسيادة الجزائرية فإن اعلان الحكومة المؤقتة وجد ترحيباً من الدول العربية والاشتراكية وعدد من الدول الافرو اسيوية وبلغ عدد الدول التى اعترفت بالحكومة الجزائرية منذ اعلانها فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ وحتى استقلال الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ - ٣١ دولة فقط .

ويظهر بوضوح ان بعض الدول بقيت مترددة فى الاعتراف إما بسبب ارتباط مصالحها بفرنسا او لانها عن عمد رأت ذلك حتى يمكنها ان تكون صديقة لفرنسا فى الوقت الذى يمكن ان تخدم الجزائر .

وقد اوضحت الحكومة الجزائرية والمؤقتة ان مقرها

على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك . جرى هذا فى الوقت الذى شكلت فيه حكومة صهيونية ترقبا لاعلانها رسميا عند انتهاء الانتداب .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ اعلن قيام دولة اسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ثم دخلت الجيوش العربية النظامية اراضى فلسطين وخلال الهدنة الاولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو ادارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الادارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتي لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة .

وعشية انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة انشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة امام مجلس وطنى تمثيلى وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالاتفاق مع امانة الجامعة العربية ان تصبح الادارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ اعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمى عبدالباقى وفى الاول من اكتوبر ١٩٤٨ انعقد فى غزة اول مجلس وطنى فلسطينى وقد تم فيه الاعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين . ونالت الحكومة اعتراف الدول العربية ودعيت الى حضور مجلس الجامعة العربية المنعقد فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٨ واحيلت اليها بعض القضايا لكى تمارس صلاحياتها فيها .

وفى خضم الجهود التى كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين اتضح موقفها المبدئى الذى لم تتنازل عنه بشأن رفض كل انواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطنى الذى اكد استقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يرفق التصورات التى كانت تقدم من قبل بعض الدول العربية ، ومن ثم حدث التعارض بين الموقف الفلسطينى ومواقف عدد من الحكومات العربية وكان من الطبيعى ان يترك هذا بصماته على مسار العمل الفلسطينى فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين امام تدخل الحكومات العربية ولاعجب ان يصدر مجلس الجامعة فى ١١ مارس ١٩٥٢ قرارا يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه « نظرا لتوقف اعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين فى مجلس الجامعة » .

هكذا قامت حكومة عموم فلسطين وهكذا سقطت وكانت الوصاية العربية على الحكومة هى العامل الاثرى والأخير الذى اجهضها .

تقارير وتعليقات

وتمثلت حركة التحرير الأنجولي في منطمتين رئيسيتين هما : الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والحكومة الثورية لأنجولا في المنفى الى جانب الاتحاد القومى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) وعدد آخر من الحركات الصغيرة . وظل انقسام حركة التحرير الانجولية قائما منذ الخمسينات وحتى استقلال البلاد في منتصف السبعينات وكان التنافس شديدا بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا والحكومة الثورية لأنجولا في المنفى جرى . ولقد أثبتت التجربة عجز حكومة المنفى في استقطاب كل القوى الثورية وتقاوست عن النضال المسلح بصورة ملحوظة نتيجة انهماكها في الشئون الادارية والمالية والدبلوماسية واغاثة اللاجئين . وتتضح الدروس المستفادة من التجربة الانجولية باستعراض دور هذه الحكومة في حركة التحرير الانجولية وكيف اخفقت في تحقيق أهدافها .

في البداية مارست الحكومة الثورية نضالا مسلحا ضد القوات البرتغالية وفي قمة نجاح هذا النضال عام ١٩٦٣ اصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بيانا في ١٩ يوليو ١٩٦٣ ناشدت فيه الدول الافريقية الاعتراف بالحكومة الثورية لأنجولا في المنفى على أساس أنها الحكومة الوحيدة التي تمثل الوطنيين ومساعدتها وتوالت اعترافات الدول الافريقية .

وفي العاشر من يونيو ١٩٦٤ اعلن رسميا ان لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية اعترفت بحكومة أنجولا في المنفى برئاسة هولدن روبرتو وما هي الا سنوات قليلة حتى عادت لجنة التحرير لتسحب اعترافها بهذه الحكومة في ٢١ يوليو ١٩٦٨ بعد أن لاحظت ان النشاط العسكرى لحكومة المنفى قد تجمد تماما .. وصرح دياللو تيلي أمين عام منظمة الوحدة الافريقية انذاك ان استقصاء الحقائق اكد ان حكومة المنفى كانت تعنى بالخداع أكثر من الممارك في أنجولا . ورصد المراقبون الافريقيون اهم المآخذ التي وجهت الى حكومة أنجولا في المنفى فيما يلي :

- إن إعراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة المنفى حملها وهي مازالت بدائية في تنظيمها مسؤوليات قيادة النشاط في الميادين الحربية والدبلوماسية والتربوية واغاثة اللاجئين وكان من الطبيعي قصور الحكومة عن اداء هذه المهام جميعها وكانت نكسة النضال المسلح .
- انحصار نشاط حكومة المنفى المسلح في الشمال فقط حيث قبائل باكونجو الموالية لروبرتو وعندما حاول روبرتو فتح جبهة جنوبية في كاتنجا رفضت حكومة ادولا الكونجولية خشية ان يحفز نشاط الثوار حكومة البرتغال الى تعطيل سكة حديد بنجويلا وهي المخرج الوحيد لنحاس كاتنجا .

النهائي سيكون هو الارض الجزائرية وانه حتى يتيسر لها ذلك فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة .

ومع الصعود الجزائري اضطرت فرنسا للاعتراف بالامر الواقع وقام ديجول بدعوة رجال الثورة بالجلوس معه على مائدة المفاوضات وهكذا توج الشعب الجزائري كفاحه من حرب استمرت سبع سنوات ونصف بعد ان احست فرنسا بأن الطريق امامها مسدود .

ومن أبرز الدروس المستفادة من تجربة الحكومة الجزائرية المؤقتة :

اولا - ان مهمة الحكومة المؤقتة ليست التحدث باسم الشعب فقط ولكن تتجاوزها الى مهمة مواصلة قيادة الثورة في مسيرة حرب التحرير تحت الشعار الاستراتيجى للثورة وتحقيق هذا بشكل واضح في النموذج الجزائري .

ثانيا - ان قوة او ضعف اية حكومة منفى مرتبط بالواقع الذى تنبثق هذه الحكومة منه ، وفي التجربة الجزائرية نجد ان اعلان تشكيل حكومة مؤقتة بديلا عن جبهة التحرير الوطنى في الجزائر جاء في لحظة بلغت فيها أزمة العدو الفرنسى ذروتها وفي المقابل جاء الاعلان في لحظة وحدة وطنية بين صفوف الثوار الجزائريين .

ويعنى هذا ان اية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة او حكومة منفى الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا ايضا ان اعلان حكومة المنفى يجب الا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكامل .

ثالثا - ان اخطر ما يهدد قضية الاستقلال هو النزاع حول السلطة ذلك النزاع الذى ظهر قبيل الاستفتاء على استقلال الجزائر واوشك على تحطيم الوحدة القومية في بداية عهد البلاد بالاستقلال حتى تمكن بن بيل من السيطرة على الموقف فخفت حدة النزاع دون ان تختفى . ايا كان الامر فإن تجربة الجزائر في تشكيل حكومة مؤقتة تقود الكفاح المسلح والسياسى حتى . الاستقلال قد اصبحت نموذجا أمام العديد من حركات التحرير العربية والافريقية والاسيوية .

تجربة حكومة أنجولا في المنفى :

وتجربة أنجولا في تشكيل حكومة في المنفى وقعت فيما بين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٨ وقد فشلت هذه الحكومة في مواصلة النضال ، بينما استطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (والى ناهست حكومة المنفى في تزعم حركة التحرير) ان تكون البديل الحقيقى ولا عجب ان تقود أنجولا الى الاستقلال عام ١٩٧٥ بعد ١٤ سنة من الكفاح المسلح .

استقلال انجولا عام ١٩٧٥ ويعنى هذا انه ليس شرطا تشكيل حكومة منفى لقيادة الكفاح المسلح الا في ظل معطيات ايجابية تعزز مكانة الحكومة .. وهكذا نجحت تجربة الجزائر وسقطت تجربة انجولا وتظل دروس التجريبتين ماثلة امام كل حركة تحرير .

تجربة حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة :

وهي تجربة رائدة من تجارب نضال الشعوب ولم تخل التجربة من اللجوء الى تشكيل حكومة مؤقتة من قبل الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وذلك في التوقيت المناسب وبما يعبر بصدق عن كافة القوى الوطنية وعن روح الثورة الفيتنامية .

قامت هذه الثورة على مرحلتين اولاهما ضد الوجود الفرنسى المسيطر على البلاد منذ ١٨٨٥ وحتى معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ والمرحلة الثانية من الثورة كانت ضد الوجود الأمريكى حتى توقيع انسحاب القوات الأمريكية عام ١٩٧٣ ..

لقد تسبب كفاح الشعب الفيتنامى في هزائم عديدة للقوات الأمريكية وامتدت آثار هذا الكفاح الى المجتمع الأمريكى نفسه حيث ترتبت آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى داخل الولايات المتحدة كادت في كثير من الاحيان ان تهدد استقرارها وعندئذ لجأت الولايات المتحدة الى اسلوب المفاوضات ..

وبدأت محادثات السلام في يناير ٦٩ في باريس باشتراك ممثل الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية (حكومة سايجون العميلة) وهانوى ثم الجبهة الوطنية ..

وبعد بدء المفاوضات بستة أشهر وجدت الجبهة الوطنية الفرصة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة تنبثق من الجبهة الوطنية في ائتلاف واسع مع قوى سياسية وطنية عديدة أخرى داخل جنوب فيتنام ... وتحقق هذا في ٨ يونيو ١٩٦٩ ..

وكان تشكيل الحكومة المؤقتة بهذا الشكل يعبر عن بلوغ الوحدة الوطنية في جنوب فيتنام ذروتها .. ومن هذا المنطلق دخلت الجبهة الوطنية مفاوضات وهي تتمتع بثقل سياسى أكثر من أى وقت مضى .. وعندما أراد نيكسون أن يقلل من حجم الجبهة الوطنية بدأ يقلل من شأن الحكومة الثورية المؤقتة (الجديدة) جاء بمخطط «الفتنة» ويقوم على أساس الاعتماد على جيش حكومة سايجون العميلة لمحاولة تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار هذا الى جانب فرض حصار يجرى على موانئ فيتنام الشمالية وقصف الطرق البرية والبحرية بين شطرى فيتنام ..

● القيادة الفردية لروبرتو وتركيز جميع السلطات في يده خاصة والولاءات القبلية والدوافع الشخصية كانت من العوامل التى أضعفت الحكومة وتنظيماتها .

● سوء استخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التى تلقتها حكومة المنفى من المنظمة الافريقية والدول الافريقية والمتحررة .

● الانقسامات العديدة التى تعرضت لها حكومة المنفى خاصة قيام الانقلاب المعروف ضد روبرتو رئيس الحكومة في يونيو ١٩٦٥ .

هذا وقد اثار سحب اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة انجولا في المنفى تساؤلا حول مدى نجاح التجربة في انجولا وتيلور في هذا الوقت وأواخر الستينات اتجاه واضح في المنظمة الافريقية يقوم على ثلاثة أسس : أولا : ان يكون للعمل المسلح الاعتبار الاول والاساسى في الاعتراف بأى حركة تحريرية لتأييدها ومساندتها ماديا وعسكريا .

ثانيا : الاتجاه الى عدم اقامة حكومات في المنفى لحركات التحرير الافريقية في المستقبل فمن ناحية أثبتت التجربة المستمرة التغيير الخطير الذى يطرأ على حركات التحرير عند تحولها الى حكومات في المنفى بالاهتمام بالعمل الدبلوماسى المرفه والمريح على حساب حركة الكفاح المسلح نفسها بالاضافة الى احتمالات خلق انفصال حاد وخطير بين الذين يقومون بالعمل الدبلوماسى وهؤلاء الذين يحاربون بالفعل مما يؤدى الى مشاكل حادة حتى بعد الاستقلال .

ثالثا : إن وجود منظمة الوحدة الافريقية بسكرتارياتها الدائمة وبعضوية كل الدول الافريقية في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية والى تبادل التمثيل الدبلوماسى مع معظم دول العالم كل هذا يكفى للقيام بالجانب الاعلامى والسياسى والدبلوماسى لحركات التحرير للدول التى لم تستقل دون الحاجة الى وجود حكومات شرعية في المنفى . إلا اذا توافرت مقومات وشروط قيامها .

ومع سقوط حكومة انجولا في المنفى قفزت الى الساحة الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهي حركة التحرير التى اشعلت حقيقة جذوة الكفاح المسلح في انجولا وترجع نشأتها الى عام ١٩٥٦ وكانت اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد وقد صباغت في بداية الستينات برنامجا كاملا يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ويطالب بالاعلان الفورى لاستقلال انجولا وانشاء نظام جمهورى يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل وتنمية الثقافة الوطنية .

ولم تترك الحركة الشعبية السلاح حتى تحقق

المواجهة من حرب العصابات الى الحرب المفتوحة .. وهكذا لم تجد الولايات المتحدة مقرا من الانسحاب .. تجربة حكومة كمبوديا في المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) وهي تجربة حكومة الاتحاد الوطنية الملكية في المنفى فيما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ والتي شكلها الامير نورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا عقب الانقلاب ضده عام ١٩٧٠ .

وكان سيهانوك قد تشبع بمبادئ واهداف حركة عدم الانحياز وتبناها سياسة رسمية لبلاده . ومن هذا المنطلق رفض الضغط الامريكى للانضمام الى حلف جنوب شرق اسيا ، كما رفض المساعدات الامريكية المشروطة عام ٦٣ ورفض ايضا اقامة علاقات مع اسرائيل وجنوب افريقيا واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وناصر الثوار في فيتنام الجنوبية والشمالية وعندئذ تعرضت حدود بلاده لقصف الطائرات الامريكية وتبادر سيهانوك بقطع العلاقات مع واشنطن (١٩٦٥ - ١٩٦٩)

ودبرت له وكالة المخابرات الامريكية عددا من المؤامرات استطاع التغلب عليها حتى نجح ابن عمه شيرى ماتاك ولون نول رئيس وزرائه في القيام بانقلاب يميني ضده في ١٨ مارس عام ١٩٧٠ وتم تغيير اسم البلاد الى جمهورية خمير .

ومن منفاه الاختيارى بالصين الشعبية قاد سيهانوك الكفاح الوطنى ضد حكومة بنوم بنة العملية ولقد اتاحت بكن سيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجفرال ديجول في الحرب العالمية الثانية .. كان الانجليز يحبسون ديجول تقريبا ويمنعونه من مخاطبة الفرنسيين . وبادر سيهانوك بانشاء حكومة منفى واقامها سيهانوك على ثلاث دعائم ..

- الجبهة الوطنية
- اللجنة المركزية
- المكتب السياسى

وقد تم تأليف الجبهة الوطنية لتضم كل حركات المقاومة لحكم لون نول في اجتماع عقد في بكن يومى ٣ و ٤ مايو ١٩٧٠ وقامت اللجنة بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسى مكون من ١١ عضوا .

وسرعان ما حظيت حكومة سيهانوك في المنفى بشوعية دولية من جانب عدد كبير من الدول وفي مقدمتها دول عدم الانحياز .

واحرزت الحكومة نتائج ايجابية سريعة ونجحت ابتداء من ديسمبر ٧٢ بممارسة عملها بالكامل من داخل الاراضى الكمبودية ، وقال سيهانوك وقتها : (لم يعد وصفها بأنها حكومة في المنفى) هذا كما استفاد

وتعثرت مفاوضات السلام وعندئذ اختارت الحكومة الثورية المؤقتة الترتيب المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة هدفها فرض التسوية السلمية بقوة هجوم عسكرى شامل ..

وتحقق هذا في ربيع ١٩٧٢ عندما شنت قوات الجبهة الوطنية هجوما عسكريا شاملا سدد ضربة قوية الى حكومة سايجون العملية التى بدأت تتقهقر في حالة من الفوضى التامة ..

وللمرة الاولى كانت المعارك في فيتنام تدور في شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين فقد ترك الثوار اسلوب حرب العصابات وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة وحقق الهجوم اهم غرض له وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع في حل المسألة بدلا من الماطلة وسرعان ما توصلت الأطراف المعنية الى اتفاق لاحلال السلام في فيتنام .. بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية في أكتوبر ١٩٧٢ ..

ولعل درس الوحدة الوطنية يأتى في مقدمة الدروس المستفادة من تجربة تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تتولى ادارة الصراع مع العدو في ظروف صعبة وحاسمة .. ولم يكن هذا غريبا على الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية عندما تشكلت في ديسمبر ١٩٦٠ فقد اصدرت بيانا من عشر نقاط تدعو فيه الى سقوط حكومة سايجون العملية وانشاء حكومة ائتلافية ديمقراطية وطنية واسعة بهدف اعادة توحيد البلاد سلميا ..

وعند تشكيل الحكومة الثورية المؤقتة ضمت ممثلين عن كافة الفئات والجماعات الوطنية والدينية والاجتماعية في فيتنام الجنوبية وهى بهذا لم تمثل الشيوعيين فقط كما زعمت الولايات المتحدة انذاك وقد بدا ذلك واضحا من كافة البرامج والمشاريع التى قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة ..

ولقد اكد كل هذا التوجه الرئيسى للحكومة الثورية المؤقتة نحو تعزيز الوحدة الوطنية طوال مراحل الحرب والمفاوضات وكان هذا في حد ذاته سرا من اسرار قوة الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية والتى قادت البلاد الى الحرية والاستقلال ..

ومن الدروس المستفادة الأخرى ان أية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو وتحقق هذا بعدما نجحت الجبهة الوطنية في دفع الولايات المتحدة للتفاوض عام ١٩٦٩ وفي الوقت نفسه فان التأثير الفيتنامى لم يترك سلاحه بل ظل الاصبغ فوق الزناد وأكثر من هذا فلقد استطاعت الجبهة تطوير استراتيجية

التنظيم الشعبي القوى من ناحية واسباب موضوعية على رأسها ان الحكومات العربية التي يقيم فيها الفلسطينيون تعتبر ان كثيرا من شئونهم يخضع لقوانينها ومتطلبات حقوق السيادة .

ثالثا : ان الجبهة الوطنية الكمبودية المتحدة التي ترأسها حكومة سيهانوك في المنفى كان لها متطلباتها القوية الواسعة والضاربة جذورها في أعماق الجماهير الكمبودية في الدّخل بينما لم تطرح الثورة الفلسطينية وقتها (السبعينات) على جدول اعمالها مسألة اقامة تنظيم سياسي وتنظيمات جماهيرية مختلفة في داخل الوطن الفلسطيني المحتل .

رابعا : ان حكومة كمبوديا في المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) هي فعلا حكومة جبهة وطنية متحررة لانها تضم اقساما كبيرة من السانوتوم (حزب سيهانوك) والميليشيات التابعة له وقوات من الجيش انضمت اليه ، والحزب الشيوعي الكمبودي ومنظماته النقابية والجماهيرية والميليشيا المسلحة العمالية والفلاحية التي سارعت ببدء الكفاح المسلح فور انقلاب لون نول .

لذلك لم يكن غريبا ان يصف سيهانوك الثوار رغم تباين العقائد بأنهم وطنيون أصلا وليسوا اذنانا لاحد وأن يقول من نفس منطلقه الوطني وينفس تواضعه الذي يقدم بلاده على شخصه انه ليس من حقه ان ينكر عليهم حقهم في زعامة الثورة ويكفيه ان يكون رمزا للوحدة الوطنية .

سادسا : ثم ان حكومة سيهانوك في المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) محاطة بحلفاء اقوياء لهم نفس اهداف واساليب الجبهة الكمبودية مما جعل من الممكن دخول الجبهة الكمبودية في تحالف مع جبهة تحرير جنوب فيتنام وحكومة فيتنام الديمقراطية حتى اصبحت الهند الصينية كلها جبهة قتال واحدة .

اما الثورة الفلسطينية فلم يكن بين يديها حتى السبعينات ظروف مواتية بهذا الشكل بل كان بينها وبين بعض الانظمة العربية تناقضات وصلت الى حد الصدام الدموي احيانا .

ايا كان الامر فسوف تظل تجربة حكومة كمبوديا في المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) نموذجا امام كل حركة تحرر وطني للدراسة والاستفادة من دروسها .

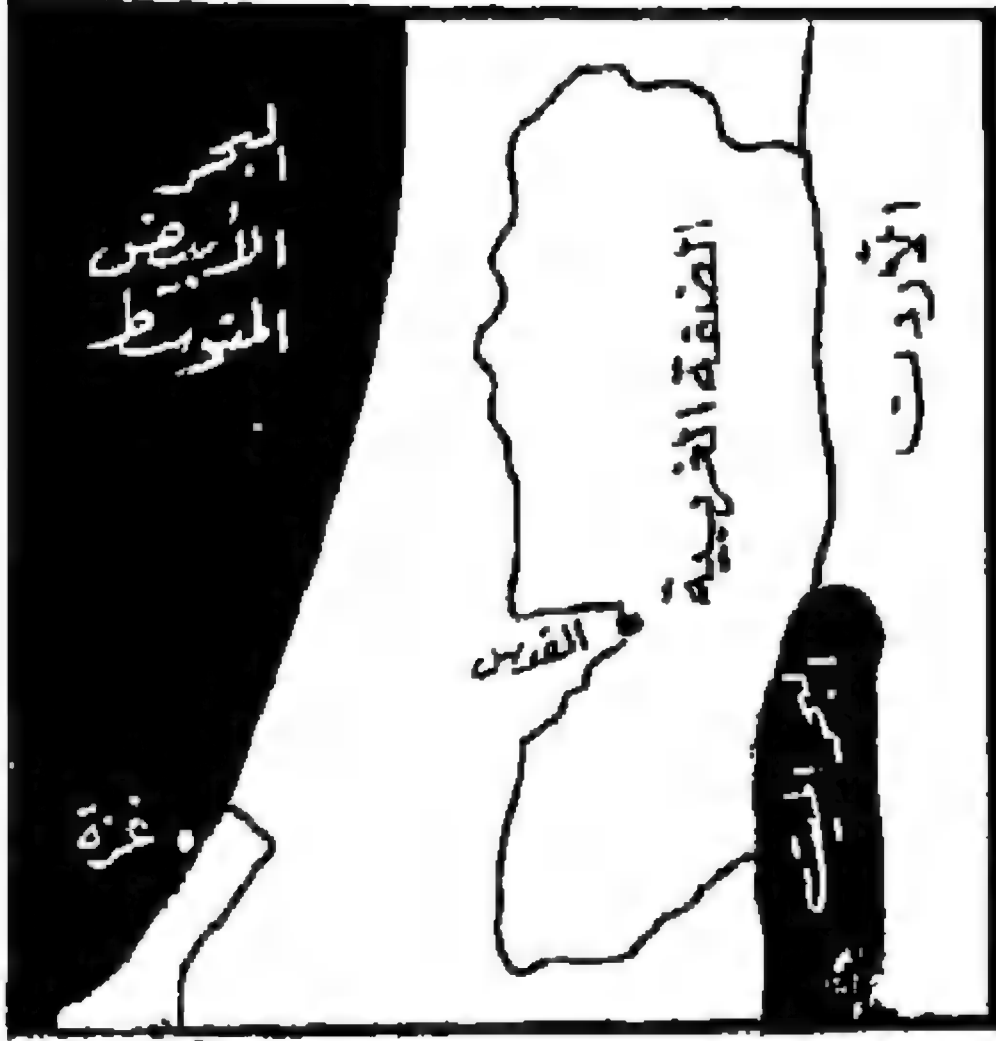
سيهانوك من التقارب الامريكي الصيني في بداية السبعينات وليس خافيا تأثير ماو وشواين لاي على الدبلوماسية الامريكية وقتها ، وما هي الا شهور قليلة حتى استطاعت قوات حكومة سيهانوك من السيطرة على الجبهة الداخلية للبلاد لقلب زمام الحكم في ابريل ٧٥ بعد سقوط العاصمة بنوم بنة .

اما سيهانوك فلم يعد الى البلاد الا في سبتمبر ٧٥ وتولى رئاسة الدولة بلا سلطات حقيقية مع سيطرة الكمبوديين الحمر على كل شيء وأثر سيهانوك الاستقالة في ابريل ٧٦ وعاش في عزلة سياسية حتى الغزو الفيتنامي للبلاد في ديسمبر ٧٨ وترك سيهانوك البلاد ليقود كفاحا جديدا من اجل الاستقلال السياسي للبلاد . ايا كان الامر فان تجربة حكومة المنفى الكمبودية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) قد شكلت نموذجا امام حركات التحرر الوطني وان اختلفت وجهات النظر حول تبني هذا النموذج من عدمه .

وعلى الساحة الفلسطينية والعربية تعرضت تجربة كمبوديا للمناقشة في منتصف السبعينات عندما دعت بعض الاطراف الى تشكيل حكومة منفى فلسطينية وانقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض .

ورأى بعض الخبراء وقتها ان ثمة ظروفًا مختلفة بين الوضع الفلسطيني والوضع الكمبودي وفي مقدمتها .
اولا : ان قوات حكومة كمبوديا في المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) وقد حررت اقساما كبيرة من كمبوديا ثم زحفت على العاصمة بنوم بنة .. بينما قوات الثورة الفلسطينية الرئيسية موجودة خارج الارض ولم تملك حرية الحركة الكافية نظرا للملاسات الاوضاع العربية في السبعينات .
ثانيا : ان حكومة كمبوديا في المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) قد نجحت بالفعل منذ سنواتها الاولى وعن طريق اجهزتها في تصريف شئون المواطنين في المناطق المحتلة بينما الحكومة الفلسطينية المقترحة وقتها لن تستطيع ان تصريف شيئا من شئون الفلسطينيين في داخل الوطن المحتل .

يصح هذا الكلام قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقبل قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية . كما ان اجهزة الثورة الفلسطينية في السبعينات لم تكن قادرة على تصريف شئون المواطنين في الخارج وفي المخيمات لاسباب كثيرة ذاتية على رأسها عدم وجود



المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية

أيمن السيد عبد الوهاب

إن

ويمعاداتها . بالإضافة الى إعلان الاستقلال ، فإن البيان السياسي الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني بالأغلبية ، أعلن قبول منظمة التحرير لقراري مجلسي الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ على أساس ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأولها حقه في تقرير المصير بما يتفق مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت حمايتها لضمان أمن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها . كما دعا المجلس الأمة العربية إلى زيادة دعمها المادي السياسي للانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، ودعا العالم للوقوف مع الشعب الفلسطيني . كما أكد البيان السياسي نبد المنظمة للإرهاب بأشكاله المختلفة وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة المنوه بها والتأكيد على الالتزام بإعلان القاهرة لعام ١٩٨٥ الذي أكد فيه عرفات رفضه للإرهاب وقصر أعمال العنف على إسرائيل والأراضي التي تحتلها .

وقد أقر مشروع البيان السياسي بأغلبية ٢٥٣ صوتاً مقابل ٤٦ رافضاً معظمهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطيني ، بينما امتنع عشرة أعضاء عن التصويت وتغيب ٢٩ نائباً أثناء التصويت من أصل ٢٢٨ حضروا الدورة الـ ١٩ بعد أن تغيب أعضاء الأراضي المحتلة الذين منعتهم السلطات الإسرائيلية من السفر ، وامتناع بعض الفصائل الفدائية التي تقيم في سوريا عن حضور الدورة بالجزائر . والتي لم تشكل عائداً بعد اكتمال النصاب القانوني لعقد هذه الدورة الـ ١٩ والبالغ عددهم ٤٤٨ بعد وفاة ثلاثة من أعضائه .

موقف الفصائل الفلسطينية :-

على الرغم من تباين مواقف هذه الفصائل تجاه القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ إلا أنها حرصت على الحفاظ على

فكرة إعلان استقلال فلسطين ، وإنشاء دولة وتأييد حكومة ليست جديدة بحد ذاتها ، وخاصة على الساحة العربية .

فكرة إعلان استقلال فلسطين ، فقد أقرت الدول العربية بالإجماع قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . وإذا كان التردد وتدخل بعض الدول هو الذي أخرها سنوات طويلة . وصحيح أن البت بالأمر والاقلاع عن التردد والاقدام على ما أعلن قد أتى نتيجة عوامل مستجدة شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية . فكانت الانتفاضة بمثابة شرارة التحرك العربي ثم استتبعها قرار الملك حسين بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية . لهذا اكتسبت الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني أهمية كبرى لأنه لأول مرة يجتمع المجلس بعد هذه التطورات الخطيرة ، والتي لا يمكن معها أن يستمر مكتوف اليدين .

فكانت دورة الانتفاضة ودورة « أبو جهاد » في الجزائر في الفترة من ١٢ - ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، لتوجب ضرورة تعزيز وتدعيم الانتفاضة واستثمارها سياسياً من خلال البيان السياسي وإعلان الدولة الفلسطينية . وتعتبر هذه الدورة الطارئة الثالثة منذ إنشاء المجلس الوطني الفلسطيني قبل ٢٤ عاماً ، وكانت الدورة الطارئة الأولى في أغسطس ١٩٧٠ في عمان ، أن رفضت منظمة التحرير مشروع روجرز ، وكان المشروع متركزاً على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن . أما الدورة الطارئة الثانية فكانت في أبريل ١٩٧٢ ، ورفض المجلس الوطني الفلسطيني فيها مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحه الملك حسين .

وجاءت الدورة الثالثة الطارئة لتعلن صراحة إعلان دولة فلسطينية تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية

الديمقراطية ، بنجلاديش ، باكستان ، المالدین ، برونای ، سرلانكا

(ب) دول أعلنت تأييدها لحق إعلان الدولة الفلسطينية : سوريا ، نيوزيلندا ، مالطا ، قبرص ، بولندا ، النمسا .

٢- الدول الراضية :

هي إسرائيل بينما تتعلل باقى الدول . بأنها لاتعترف بدولة لا ارض لها . ومن خلال هذا التباين فى مواقف هذه الدول بين مؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية ورافض لها . فسنلجأ الى التركيز على مواقف الدول الرئيسية والمؤثرة تجاه هذه الخطوة الفلسطينية وتجاه الصراع العربى الاسرائيلى ككل وهى :-

[١] رد الفعل العربى :

اتسم موقف الدول العربية بالتأييد العام وإقرارها لما جاء فى البيان السياسى الذى أصدره المجلس الوطنى الفلسطينى . ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى سوريا ، التى يتسم موقفها بالتحفظ ذلك على الرغم من إعلان الترحيب بالدولة الفلسطينية وذلك لما يشعر به السوريون من حرج اذا امتنع عن تأييد الدولة الفلسطينية وهو ما يستدل عليه من الهجوم الذى تشنه جبهة الانقاذ الوطنية التى تتخذ دمشق مقرا لها ، هجومها على عرفات وقرارات الجزائر وهو ما يمكن اعتباره تعبيرا على الموقف السورى الرسمى .

[٢] رد الفعل الاسرائيلى :

كما هو متوقع فقد جاء رافضا وبشدة لهذه الخطوة الفلسطينية التى تكشف زيف الدعوة الاسرائيلية للسلام . وهو ما أكدته من خلال التصريحات الرسمية وهو ما عبر عنه إسحق شامير بأن هذه القرارات التى صدرت فى الجزائر ماهى الا خطوة تكتيكية جديدة فى الحرب ضد إسرائيل . كما جاء موقف حزب العمل الاسرائيلى الذى يؤيد مبدأ السلام مقابل الأرض غرب نهر الاردن تمهيدا لتسوية المسألة الفلسطينية بمثابة تراجع لمصلحة اليمين الاسرائيلى الذى يمثل الليكود . ويعتبر هذا الانزلاق نحو اليمين فى إسرائيل ترجمة عملية لنتائج الانتخابات الاخيرة . فى إسرائيل التى كرسست بروز اليمين المتطرف والجماعات الدينية الأكثر تطرفا .

[٣] رد الفعل الأمريكى :

فى الوقت الذى رفض فيه إعلان الدولة الفلسطينية معللا ذلك ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد يهدف الى تغيير وضع الاراضى المحتلة وانه ينبغى حل هذه المسألة عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . الا انه ذكر ان تطورا إيجابيا طرا فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى المتعلق بقبول المجلس لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وذكر المتحدث ان واشنطن تدرس القرارات الناتجة عن المجلس الفلسطينى حاليا .

وحدة منظمة التحرير ووحدة كافة الفصائل بما يحمى الانتفاضة ويصون مكتسباتها ويطورها . فعند طرح البيان السياسى على التصويت وبعد الاجماع على كافة فقراته ، اعيد التصويت على الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الدولى والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ للتصويت فأيدته حركة فتح والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية وجناح « أبو العباس » . بينما اعترض على هذه الفترة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال وجبهة التحرير العربية . وبعض المستقلين ، فى حين امتنع عن التصويت بعض اعضاء حركة فتح امثال رفيق النتشة وماهر غنيم .

الا انه لم يخرج عن هذا الموقف الواعى والمحافظ على وحدة فصائل منظمة التحرير سوى منظمتان فلسطينتان فى دمشق هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل ومنظمة الصاعقة اللتان رفضتا فى بيانين منفصلين قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تتضمن إعلان الدولة الفلسطينية ، وقبولا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وكما متوقع فقد تباينت المواقف العربية والدولية فور إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وحتى كتابة هذا التقرير فقد اعترفت ورحبت بإعلان الدولة الفلسطينية ٧٨ دولة وإن كان يمكننا أن نقسم الدول تبعا لمواقفها الى قسمين رئيسيين هما :

١- الدول المؤيدة :

وهذه تنقسم الى قسمين هما :-

(١) دول أعلنت اعترافا صريحا بالدولة الفلسطينية :-

الجزائر - موريتانيا - المغرب - تونس - مصر - الكويت - جيبوتى - السودان - العراق - البحرين - اليمن الشمالى - اليمن الجنوبى - الامارات - الصومال - لبنان - الاردن - السعودية - قطر - عمان - « - مالى - جامبيا - النيجر - غينيا بيساو - السنغال - زامبيا - سيشل - غينيا - نيجيريا - بوركينا فاسو - جزر القمر - غانا - موريشيوس - جزر الرأس الاخضر - تانزانيا - مدغشقر - الجابون - موزمبيق - انجولا - زمبابوى - توجو - تشاد - اوغندا - الكونجو - بوروندى - الاتحاد السوفيتى - الصين - تشيكوسلوفاكيا - المجر - يوغوسلافيا - رومانيا - بلغاريا - فيتنام - منغوليا - كامبوتشيا - لاوس - البانيا - كوبا - كوريا الشمالية - نيكاراغوا - ماليزيا - الهند - تركيا - أندونيسيا - افغانستان - نيبال - ساوتومى - وبرنسيب - المانيا

تقارير وتعليمات

الأوسط.. ولم يتضمن البيان أى اعتراف بالدولة الفلسطينية. وقد دعا البيان كافة الأطراف فى المنطقة الى انتهاز الفرصة للمساهمة فى التوصل الى حل سلمي للنزاع العربى الاسرائيلى.

[٦] رد الفعل للمجتمعات الدولية :

فقد جاءت معظم ردود الفعل للمجتمعات الدولية مؤيدة ومعترفة بقيام الدولة الفلسطينية ومنها الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الاسلامى فى الوقت الذى أعلن فيه بيريز دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة انه لا بد من إجراء عدة اتصالات قبل ان يفكر فى أية مقترحات جديدة فى عملية السلام.

اهم التطورات التى شهدتها المنطقة :

كان لعدد من المستجدات التى شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية اثرها الايجابى الواضح على سلوك معظم الفصائل الفلسطينية وعدم إنقسامها والتى كانت وراء فشل محاولات التسوية السابقة عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤. فقد وافق المتشددون خاصة جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الالتزام بقرار الاغلبية. وهذه المستجدات هى :-

[١] الانتفاضة :

لاشك ان الانتفاضة اظهرت ان هناك ارضا فلسطينية يعيش فوقها حوالى مليون ونصف مليون فلسطينى تحت الاحتلال العسكرى. وهى الحقيقة التى تعزز قرارات المجلس الوطنى بإعلان الدولة الفلسطينية وتزيد من مصداقية المنظمة على الساحة الدولية. ولهذه سميت هذه الدورة « بدورة الانتفاضة » والتى اكدت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية وشعبيتها داخل الاراضى المحتلة وظهرت ارتباط الشعب فى الأرض المحتلة بالقيادة الفلسطينية فأصبح إمكان الاعلان والذى تدعمه هذه الصلة التى اوجدتها الانتفاضة وارتباطها بالمنظمة.

[٢] قرار فك الارتباط :

كان لقرار الملك حسين فى ٨٨/٧/٣١ بفك الارتباط إنهاء لحياة الازدواجية فى تمثيل الشعب الفلسطينى ودعم المنظمة التحرير لتحتل موقعها فى اطار الجهود العربية والدولية فى معالجة القضية الفلسطينية. الا انه رتب بالتالى مسئولية جمة توجب على المنظمة القيام بها وتحمل مسئولياتها كاملة لملاء الفراغ الادارى والقانونى الذى خلفه قرار فك الارتباط. وهو ما حتم ضرورة التحرك من جانب المنظمة وتحمل المسئولية من قبل جميع الفصائل الفلسطينية وهو ما اظهرته دورة الانتفاضة الـ ١٩ بالجزائر. فكان توافق قدر من الوحدة الوطنية بين جميع الفصائل الفلسطينية لم يتوافر من قبل، ولم يخرج عنه

ومع مجيء رد الفعل الأمريكى المتحفظ انطلاقاً من رؤية مفادها ان مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى لاتعد كافية كما تكتنفها الغموض. فكان قرار شولتز الرافض لمنح عرفات تأشيرة دخول نيويورك لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن مع فشل شولتز فى تصويره لعرفات بأنه ارهابى. ورد الفعل العربى والعالمى الرافض لهذا القرار المتعنت وتأييد ١٥٤ دولة لنقل مناقشات الجمعية العامة الى جنيف لسماع عرفات. كان من الصعب على الجانب الأمريكى الاستمرار فى تحدى الراى العام العالمى.

فكان الموقف الأمريكى المتطور بقبول بدء الحوار مع مذ التحرير والذى لايمكن معه الأسراف فى التفاؤل لما تنقسم به المرحلة القادمة من حساسية من جانب الادارة الأمريكية للتوفيق بين تعاونها الاستراتيجى مع اسرائيل وبين مصالحها مع الدول العربية. وهو ما يوضحه البيان الأمريكى « بتأكيد واشنطن على الالتزام بأمن اسرائيل وان بدء الحوار لايعنى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولكن من منطلق السعى للسلام ». وما يحسم المرحلة القادمة هو مدى قدرة الادارة الأمريكية فى الضغط على اسرائيل لقبول التفاوض مع الجانب الفلسطينى. والا سيصبح الموقف الأمريكى الجديد مجرد محاولة لتحسين الوجه الأمريكى امام التأييد العالمى.

[٤] رد الفعل السوفيتى :

تضمن اولا ترحيبا بالاعلان الفلسطينى وهو موقف مدروس بعناية يجسد مبدئياً تأييداً لحق الفلسطينيين فى وطن ودولة. ثم أعلن تأييد قيام الدولة الفلسطينية كخطوة ثانية. وذلك بعد التأييد الواسع بالدولة الفلسطينية من قبل دول المجتمع الدولى. وهو ما يتأتى ضمن الاستراتيجية السوفيتية تجاه امريكا واسرائيل.

[٥] رد الفعل الأوروبى :

وهنا يتباين موقف دول اوربا الغربية عنه بالنسبة لدول اوربا الشرقية. ففي الوقت الذى اعلنت فيه الدول الشرقية تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية امثال المانيا الشرقية وبولندا وايضا نجد ان الصين ويوغسلافيا والمجر ورومانيا قد اعترقا بالدولة الفلسطينية. نجد ان الصورة تختلف بالنسبة لدول اوربا الغربية التى اظهرت صورة متحفظة وان تباينت بين رافض مثل هولندا وسويسرا وبين مرحب مثل اليونان وإيطاليا والسويد بينما مثلت فرنسا كعادتها موقفاً وسطاً وان حمل عناصر ايجابية، فقد صدر بيان عن اجتماع المجموعة الأوروبية الذى عقد فى « ٨٨/١/٢١ » رحبت فيه بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وقبوله قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٢٢٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولى فى الشرق

الاطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلته القادمة وخاصة مع استمرار الانتفاضة فى الارض المحتلة والتي يمدتها اعلان الاستقلال بقوة دفع جديدة .
اقر اعلان الدولة الفلسطينية على جهود التسوية السلمية .

إن المسألة الاساسية ليست فى إعلان الدولة الفلسطينية بل فى توازن القوى الذى تشهده المنطقة حاليا وخاصة بعد صعود الجماعات الدينية الاسرائيلية الى جانب حزب الليكود اليميني الرافض للسلام والمستعد للذهاب لأبعد اجراءات التطرف . والذى يوجب استمرار ودعم الانتفاضة لمقاومة هذا التطرف الاسرائيلى ، وعلى الجانب الآخر فان اعتراف الدولة بالدولة الفلسطينية سيشكل عاملا ضاغطا يضاف للعامل الاساسى المتمثل فى مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى . وذلك من اجل تغيير موازين القوى بحيث تتمكن من دفع عجلة جهود التسوية السلمية .

ومع الترحيب الدولى الواسع باعلان الدولة الفلسطينية الذى لم يكن مفاجئا . وذلك لما سبقه من تحركات فلسطينية واسعة لاستطلاع اراء العديد من الدول والتي كانت ردودها فى مجملها مؤيدة للخطوة الفلسطينية . فكانت خطوة اعلان الدولة من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى ، كخطوة حتمية أوجبتها مجموعة الأحداث المؤثرة على القضية الفلسطينية كقرار فك الارتباط مع الضفة الغربية بالاضافة للانتفاضة فى الارض المحتلة .

وعن جدوى الخطوة الفلسطينية فى سبيل عقد المؤتمر الدولى ، وبالتركيز على مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . يمكننا تبين اختلاف الرؤية من جانب هذه الدول تجاه اعلان الدولة الفلسطينية وهو ما يعكس ماستحتويه المرحلة القادمة من صدام بين اتجاهين اساسيين تمثلهما هذه الدول .

فالاتجاه الاول :

يمثله الاتحاد السوفيتى الذى اعترف بقيام الدولة الفلسطينية ليدعم هذا الاعلان وهو الامر الذى انعكس فى جزم اسرائيل تجاه الموقف السوفيتى وخاصة ان الصين وهى دولة من الدول الدائمة فى مجلس الأمن اعلنت اعترافا كاملا بالدولة الفلسطينية .

اما الاتجاه الثانى :

ويمثله امريكا وبريطانيا : اما عن الموقف الأمريكى فيبقى محل انظار المجتمع الدولى وخاصة بعد غياب الشروط الثلاثة التى كانت تضعها امريكا مسبقا قبل بدء اية مفاوضات مع المنظمة وهو ماتحقق فى الدورة الـ ١٩

سوى « أبو موسى » و « أبو نضال » واحمد جبريل وهم قلة . فكان إعلان الدولة الفلسطينية احد المكاسب الذى وفرتة الوحدة الوطنية .
[٣] الوفاق الدولى :

كان لتغير الظروف الدولية والتي بدأت منذ تولى جورباتشوف عام ١٩٨٥ زعامة الاتحاد السوفيتى . ان يبرز حالة من الوفاق بين القطبين الأمريكى والسوفيتى . وهو ما انعكس على العديد من المشكلات الاقليمية التى شهدت انفراجا ملحوظا عدا القضية الفلسطينية . فكانت اتفاقية جنيف بالنسبة للقضية الافغانية والمفاوضات التى تشهدها قضية انجولا حاليا ..

ونتيجة لهذا المناخ الدولى مع ما استجد على القضية الفلسطينية من تطورها . تمثلت فى الاعتراف الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاضافة لاستمرار الانتفاضة كعامل كسب للرأى العام العالمى . لا بد ان ينعكس هذا على القضية الفلسطينية ولو بمقدار محدود .
[٤] الانتخابات الاسرائيلية :

جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعكس ظهور اليمين المتطرف من خلال حصول حزب الليكود والجماعات الدينية على غالبية مقاعد الكنيست الاسرائيلى من اهم الأحداث التى ستطرح نفسها على جهود التسوية السلمية وخاصة بعد هزيمة حزب العمل المؤيد لفكرة المؤتمر الدولى .

ومن خلال التطورات السابقة اعيد طرح القضية الفلسطينية من جديد على المجتمع الدولى لتتصدر اهتماماته وهو ماستعكسه الفترة القادمة . وفقا لما صرحته به مصادر فلسطينية مطلعة بان خطة السلام الفلسطينية فى المرحلة المقبلة وعقب اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ستتركز على ثلاث نقاط اساسية هى :-

[١] دعوة مجلس الأمن الدولى الى بحث الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تمهيدا لوضعها تحت اشراف قوات دولية تابعة للأمم المتحدة .

[٢] الدعوة الى بدء مفاوضات سلام عبر مؤتمر دولى للسلام تحضره الدول الخمس الدائمة ومشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها ممثل لحكومة فلسطينية .

[٣] استعداد الدولة الفلسطينية لاقامة اتحاد كونفيدرالى مع الاردن وقيام مؤسسات الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

ومن خلال هذه الخطة الفلسطينية يمكننا تبين واقع جديد فى المنطقة لا بد ان يفرض نفسه على مختلف

ستقاوم أية خطوة في اتجاه الضغط عليها لمقابلة الخطوة الفلسطينية . وهو ما يعكس مدى صعوبة وطول المرحلة القادمة التي بدأت بإعلان الدولة الفلسطينية وستتركز أهم محددات هذه الفترة على ضرورة استمرار الانتفاضة ودعمها من جانب الدول العربية مع موقف عربي محدد يشكل عامل ضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة للتحرك لمقابلة الخطوة الفلسطينية .

فطبقا للقرار ٢٤٢ الصادر في نوفمبر عام ١٩٦٧ وإعلان المجلس الوطني الموافقة عليه .. وبذلك يعترف بإسرائيل ضمينا على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذي يقضى بتقسيم أرض فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية والذي تستمد إسرائيل شرعيتها الدولية منه .

وبذلك سارت المنظمة مسافة طويلة بعيدا عن الميثاق الفلسطيني في صياغته الأولى الموقع عام ١٩٦٤ تجاوبا مع الظروف الدولية والإقليمية . ومع ذلك فيمكننا تحديد بعض المكاسب التي تحققت بإعلان الدولة الفلسطينية وهي :-

(١) أزاحة القناع الإسرائيلي وكشف ما يخفيه من نوايا استيطانية .

(٢) حسم قضية هامة تسببت في كثير من معارك الماضي القريب بين فصائل المقاومة ومنعت تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للفلسطينيين لتحقيق مصالحها .

(٣) تحقيق استثمار الانتفاضة التي اكتسبت دافعا معنويا وسياسيا جديدا .

وفتح جبهة صراع دائمة وبشكل دولي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

(٤) مع وجود أقلية داخل إسرائيل تنادى بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية تزايد هذا الاتجاه خاصة بعد اعتراف الدولة الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ مع حق تقرير المصير . وخاصة مع استمرار الانتفاضة التي تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل وهو ما دعا العديد من الشخصيات ودعاة السلام الإسرائيليين أمثال أبي ناتان للقول « إن الوقت أصبح مناسباً من أي وقت سابق للبدء في مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير » .

إلا أنه يبقى مع هذه المكاسب التي تحققت بإعلان الدولة الفلسطينية ومع ما قدم من اعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ الذي يعد أكثر ما يمكن أن يقدم واتباعها سياسة الأمر الواقع تبقى الخطوة التي سيقدم عليها الإسرائيليون وإلا وكما ذكر عرفات « إذا ما جوبهت بالرفض فإنني مثلما دعوت الفلسطينيين للاعتدال

للمجلس الوطني الفلسطيني الذي قرر : (١) قبول قرارى مجلسي الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ . (٢) الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وهو ما يتحقق من خلال الاعتراف بالقرار ١٨١ . (٣) نبذ الارهاب . لذا جاء القرار الأمريكى متحفزا بالرغم من رفض إعلان الدولة الفلسطينية إلا أنه ذكر أن هناك خطوات نحو الاعتدال من قبل المنظمة .

وهو ما يوضح حرج الموقف الأمريكى الذى يستوجب عليه الموازنة بين مصالحه الاستراتيجية مع إسرائيل وبين علاقاته مع الدول العربية . إذا ما أراد التحرك في اتجاه السلام . أما عن بريطانيا فموقفها وإن كان يقترب من الموقف الأمريكى الراض ل إعلان الدولة الفلسطينية إلا أنه تحرك خطوة للأمام لاعتبار الموقف الفلسطينى يستحق التشجيع وحثها أمريكا لاتخاذ موقف بناء تجاهه وعدم صد المبادرة الفلسطينية .

ويبقى الموقف الفرنسى الذى أظهر وجود عناصر ايجابية والذي يشكل موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين . وتعتبر فرنسا ملخضا للمركز الأوروبي بصورة عامة بتأييد إعلان الجزائر مع الامتناع عن الاعتراف بدولة فلسطين بحجة أن قوانين الدول الأوروبية لا يتيح الاعتراف بدولة لا أرض لها .

ومن خلال تباین هذين الاتجاهين ومع أهمية الدور الأمريكى الحاسم بالنسبة للخطوة الفلسطينية الجديدة في المرحلة القادمة بالنسبة لامكانية التأثير على إسرائيل سنجد أنه مع ما ينتهجه الاتحاد السوفيتى من سياسة فعالة في اتجاه إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل « يشهد الجانبان اجتماعات منذ يوليو الماضى » . وهو ما يعتقد معه أن جورباتشوف قد وضع موسكو في مكانة تؤهلها للقيام بدور فعال في أية تسوية مقبلة في الشرق الأوسط فيعتقد الاتحاد السوفيتى أنه يمكنه التأثير على الحكومة الإسرائيلية . فإسرائيل تريد استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيات إليها وبأعداد كبيرة كما أنها تريد من موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية معها . وهى أوراق يحتفظ بها الاتحاد السوفيتى للفترة القادمة . ومن خلال الموقف الأمريكى الحرج . في المرحلة القادمة والموقف السوفيتى المؤيد مع الترحيب الأوروبي المتحفز على الخطوة الفلسطينية والذي سيشهد المزيد من التطور خلال الفترة القادمة بالإضافة لنتيجة الانتخابات الإسرائيلية التي عكست ازدياد موجة التطرف الاسرائيلي من خلال صعود اليمين الاسرائيلي المتطرف وبرز الجماعات الدينية الأكثر تطرفا والتي

سأدعو المجلس الوطنى وقتها ان هذا الاعتدال لامردود له وقتها سيعرف العالم ان انصار القهر والظلام فى اسرائيل سيتحملون مسئولية ماسوف يحدث . ولتبقى هذه الكلمة فى ذهن كافة الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية .

وسط هذه التطورات المتلاحقة التى أقرتها الانتفاضة . جاء خطاب عرفات بجنيف فى ١٢/١٣ الماضى ليؤكد من جديد ومن خلال مبادرة فلسطينية ماسبق أن اتفق عليه فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير من ضرورة عقد المؤتمر الدولى كسبيلا لتسوية لتسوية القضية الفلسكينية . وتجىء هذه المبادرة الفلسطينية وماحقته من تعاطف دولى لجانبها تتوجها لانتصار الجانب المعتدل داخل المنظمة وللديبلوماسية الفلسطينية . لتشهد الساحة الفلسطينية تطورين كبيرين . تمثل الأول فى بدء الحوار من قبل الإدارة الأمريكية مع منظمة التحرير .

والثانى شهدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدر بيريز دى كويلار السكرتير العام أمرا باستبدال مقعد ولافته منظمة التحرير بمقعد ولافته فلسطين . وقد

اتخذ قرار منح فلسطين مقعدها كمراقب بأغلبية ١٠٤ صوت ومعارضة أمريكا واسرائيل وأمتناع ٣٦ دولة بينها النمسا واليابان ودول الجماعة الأوروبية . بينما حظى القرار الثانى الخاص بمبادئ السلام والداعى للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وأنسحاب اسرائيل لحدود ١٩٦٧ وضرورة عقد المؤتمر الدولى تحت إشراف الأمم المتحدة ، بتأييد ١٣٨ دولة بينها دول أوروبا الغربية وعارضته أمريكا واسرائيل وأمتناع دولتان عن التصويت

الا أنه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت بأعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من أعراف بالقراريين ٢٤٢ و٢٣٨ وبحق اسرائيل فى إقامة دولتها بعد هذا أكثر مايمكن ان يقدم . ومع افتراض صدق النية الأملايكية فى بدء حوار فعال مع المنظمة . تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون . وهو مايحتم ضرورة الاستفادة من هذه التطورات الايجابية التى تشهدها القضية الفلسطينية من جانب الدول العربية فى تصعيد الضغط على اسرائيل من خلال استمرار دعم الانتفاضة وتعبئة القوى الدولية .





الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط

عماد جاد

أسفرت

انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في الثامن من نوفمبر الماضي لاختيار الرئيس الحادي والأربعين عن فوز المرشح الجمهوري جورج بوش ليستمر الجمهوريين في السيطرة على مؤسسة الرئاسة الأمريكية للدورة الثالثة على التوالي بعد فوز ريجان في انتخابات ١٩٨٠ و ١٩٨٤.

وتشير الانتخابات الأمريكية أكثر من قضية في أن واحد من بينها أسباب هذا الفوز وانعكاساته على صراع الشرق الأوسط وبيان حدود ومدى الدور الذي لعبه الصوت العربي في هذه الانتخابات في المعسكرين الجمهوري والديمقراطي والذي تجسد بتعيين جون سنونو اللبناني الأصل في منصب كبير موظفي البيت الأبيض.

وقبل الخوض في غمار هذه القضايا بالتفصيل سوف نتعرض لطبيعة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة مع التركيز على خصوصية الانتخابات الأخيرة.

(١) طبيعة انتخابات الرئاسة الأمريكية :

تمر انتخابات الرئاسة الأمريكية بمرحلتين هما الانتخابات الأولية أو التمهيدية والانتخابات النهائية. (٢) الانتخابات الأولية : والتي تتم داخل كل حزب لاختيار مرشح الحزب لخصوص الانتخابات النهائية. ويعبر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم لأحد المرشحين الذين يريدون الحصول على ترشيح الحزب أو للمندوبين المحتملين الذين قد يلتزمون بتأييد مرشح معين في بعض الولايات.

ويأتي بعد ذلك مؤتمر الحزب في الولايات حيث يعقد المواطنون الذين ينتمون إلى الحزب اجتماعات في مقاطعتهم المحلية ويختارون ممثلين يتعهدون بتأييد أحد المرشحين على المستوى القومي. ويعقد هؤلاء الممثلين في النهاية اجتماعاً على مستوى الولاية لاختيار ممثل الولاية

في المؤتمر القومي للحزب. وفي هذا المؤتمر يتم اختيار المرشح الذي يخوض الانتخابات بأسم الحزب مع محاولة توحيد الصفوف وحشد التأييد وراء هذا المرشح لاسيما من قبل منافسيه في الانتخابات الأولية. ويعقد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي في يوليو بمدينة أتلانتا بولاية جورجيا، أما الحزب الجمهوري فيعقد مؤتمره القومي في أغسطس في مدينة نيو أوليانز بولاية لويزيانا.

(ب) الانتخابات النهائية : وتجرى في نوفمبر بين مرشحي الحزبين حيث يتوجه الناخبين إلى صناديق الانتخاب لاختيار الرئيس ونائبه على بطاقة واحدة واختيار أعضاء مجلسي الكونجرس. ويتم حساب الاصوات في هذه الانتخابات على أساس الوزن النسبي الممنوح لكل ولاية من الولايات الخمسين كما يوضح الجدول التالي :

ويتم حساب الاصوات بإعطاء اصوات الولاية كاملة للمرشح الذي يحصل على أغلبية اصوات هذه الولاية ويحتاج المرشح إلى ٢٧٠ صوتاً - على الأقل من بين ٥٣٨ صوتاً - للفوز بالرئاسة ومن هنا يمكن فهم الفارق بين اجمالي اصوات المجمع الانتخابي التي يحصل عليها الفائز وبين عدد الاصوات المباشرة التي يحصل عليها. (٢) انتخابات ١٩٨٨ :

تميزت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ بخصوصية خلافة رئيس جمع بعض صفات القيادة الكارزمية ومن هنا كانت صعوبة الاختيار في البداية بين مرشحي الحزبين داخل كل حزب في البداية - وان كان ذلك أقل نسبياً في المعسكر الجمهوري - ثم بين مرشح كل حزب في النهاية.

(١) الانتخابات الأولية : ويمكن القول ان هذه الانتخابات اتسمت بعده خصائص تميزها عن سابقتها وهي :-

مسلسل	الولاية	قوتها التصويتية	الولاية	قوتها التصويتية
(١)	كاليفورنيا	٤٧	(٢٦)	ايوا
(٢)	نيويورك	٣٦	(٢٧)	اوكلاهوما
(٣)	تكساس	٢٩	(٢٨)	كارولينا الجنوبية
(٤)	بنسلفانيا	٢٥	(٢٩)	اريزونا
(٥)	البنوى	٢٤	(٣٠)	كنساس
(٦)	اوهايو	٢٣	(٣١)	ميسبى
(٧)	فلوريدا	٢١	(٣٢)	اوريجون
(٨)	متشيجان	٢٠	(٣٣)	اركنساس
(٩)	نيوجرسي	١٦	(٣٤)	فرجينيا الغربية
(١٠)	ماساشوستش	١٣	(٣٥)	نبراسكا
(١١)	كارولينا الشمالية	١٣	(٣٦)	يوتا
(١٢)	فرجينيا	١٢	(٣٧)	نيومكسيكو
(١٣)	جورجيا	١٢	(٣٨)	هاواي
(١٤)	انديانا	١٢	(٣٩)	ايداهو
(١٥)	ويسكونسن	١١	(٤٠)	مين
(١٦)	تنسي	١١	(٤١)	مونتانا
(١٧)	ميسورى	١١	(٤٢)	نيفادا
(١٨)	لويزيانا	١٠	(٤٣)	نيوهامبشير
(١٩)	ميريلاند	١٠	(٤٤)	رود ايلاند
(٢٠)	مينسوتا	١٠	(٤٥)	الاسكا
(٢١)	واشنطن	١٠	(٤٦)	ديلاور
(٢٢)	الاباما	٩	(٤٧)	مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة)
(٢٣)	كنتكى	٩	(٤٨)	داكوتا الشمالية
(٢٤)	كلورادو	٨	(٤٩)	داكوتا الجنوبية
(٢٥)	كونكتيك	٨	(٥٠)	فيرمونت
		٨	(٥١)	وايمونج

الإجمالي

٥٣٨
تقرير المصير للشعب الفلسطينى ويؤيد اقامة الدولة الفلسطينية وفى المعسكر الجمهورى اعلن بوش رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ورفضه لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة .
(٢) ظاهرة جاكسون :

تستحق ظاهرة جاكسون التأمل والدراسة لما حققه هذا المرشح الاسود من تقدم واضح اثناء الانتخابات الاولى . فهو اول مرشح اسود يخوض معركة الانتخابات الاولى ويحزرتقدم واضح بعد ان كان مجرد اعلانه نيته عن الترشيح بمثابة نكتة مثيرة للضحك فى الشارع الأمريكى عام ١٩٨٤ ضد الرئيس ريجان . وقد بدأ تأثيره يتضح بعد حصوله فى هذه الانتخابات على تأييد ١٨,٣ مليون صوت جاءت ٨٠٪ منها من السود الامريكىين . وعاد جاكسون فى انتخابات ١٩٨٨ بحسابات جديدة إذ انه نجح فى توسيع قاعدته الانتخابية ليعلم انها تضم السود وجميع الاقليات والعاطلين والعاملين فى القطاعات المنهارة والمزارعين الذين يعانون من صعوبات بيع محاصيلهم ومدمنى المخدرات وقد نجح جاكسون فى دفع هؤلاء الى تسجيل انفسهم كناخبين وحثهم على الذهاب الى الصناديق يوم الانتخابات . كذلك لجأ جاكسون الى توظيف خلفيته واصوله الطبقية

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط
(٢) ظاهرة جيسى جاكسون
(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى .
(١) غياب قضايا الشرق الأوسط :
حيث غابت قضايا الشرق الأوسط من الحملات التمهيدية فى المعسكرين الجمهورى والديمقراطى - لأول مرة - حتى فبراير ١٩٨٨ حيث تجنب المرشحون - دون استثناء - اثاره هذه القضايا وهو الامر الذى يمكن تفسيره بعوامل عدة على رأسها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وما خلفته من اثار على رأى العام الأمريكى نتيجة التغطية الاعلامية الصادمة . كذلك ماخلفته فضيحة ايران جيت من اثار على المجتمع الأمريكى وسيادة احساس لدى قطاعات واسعة منه بمسئولية اسرائيل عن توريث الولايات المتحدة فى هذه الفضيحة . هذا بالإضافة الى بروز البدايات الجنينية لتأثير العرب الامريكىين فى هذه الانتخابات . وعندما بدأ المرشحون فى التعرض لقضايا الشرق الأوسط - لاسيما الصراع العربى الاسرائيلى - برز على السطح بعض المظاهر الايجابية فى المعسكرين . ففى المعسكر الديمقراطى كان جاكسون يرفع لواء حق

تأريخ وتعليقات

وعندما واصل اليهود حملتهم ضده عاد ليؤكد تأييده لمنظمة التحرير واصراره على تغيير السياسة الأمريكية التي ترفض التفاوض مع منظمة التحرير ، واعلان تأييده لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني .

- الاقلية اليهودية وظاهرة جاكسون :

يمكن القول ان حملة الانتخابات التمهيدية قد سارت ضد افضليات الاقلية اليهودية من بين مرشحي الحزبين . فافضليات الاقلية اليهودية على المعسكر الجمهوري كانت جاك كيمب ، بات روبرتسون ، بروس بابيت ، روبرت دول ، جورج بوش . وعلى المعسكر الديمقراطي كانوا يفضلون البرت جور ، جاري هارت ، جيبهارت ، بول سايمون ثم دوكاكيس اما جاكسون فهو ضده تماما .

ومع اقتراب انتهاء الانتخابات التمهيدية سقط كل المفضلين لدى الاقلية اليهودية حيث حسم بوش الموقف في المعسكر الجمهوري واستمر الصراع بين دوكاكيس و جاكسون في المعسكر الديمقراطي الامر الذي يعنى صراع بين آخر تفضيلاتهم وبين عدوهم ومن ثم القوا بأنفسهم وراء دوكاكيس وتزعموا حملة ضد جاكسون قادها عمدة نيويورك اليهودي ادوارد كوتشي الذي صرح بأن اليهودي الأمريكي الذي يعطى صوته لجاكسون سيكون مجنونا لأن جاكسون عاتق عرفات فهو عدو لاسرائيل لهذه الاسباب وغيرها تراجع جاكسون وحسم دوكاكيس الصراع لصالحه ليمثل الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة في ٨ نوفمبر .

- جاكسون ومستقبل الميراث الانتخابي الأمريكي :

من المسلمات في انتخابات الرئاسة الأمريكية ان هناك ثلاث شروط ضمنية لابد من توافرها في المرشح للرئاسة الأمريكية وهي مايرمز لها بـ W.A.S.P اي ان يكون المرشح ابيض (W) وانجلوساكسوني (As) وبروتستانتي (P) . وقد استمرت هذه الشروط ولم يخرقها سوى الرئيس الراحل جون كيندي الذي كان كاثوليكيا . ومن هنا يمكن التساؤل : إذا كان كيندي قد كسر أحد اعمدة الميراث الانتخابي في الستينات فهل يتمكن جاكسون في ذلك في التسعينات؟

ان ذلك يتوقف على مدى قبول المجتمع الأمريكي لذلك ، فاذا كان هذا المجتمع قد قبل في حالة كيندي ان يكون الرئيس كاثوليكيا فإنه لن يقبل - على الأقل في مدى عقد زمني - ان يكون رئيسه اسود محطما الركنتين الأول والثاني من الميراث حيث ان جاكسون اسود وجذوره بعيدة عن الانجلوساكسون . ويرجع رفض المجتمع

المنهورة ، لاكتساب المزيد من القوة مع استحداث نظام جديد في الدعاية الانتخابية يعتمد على التحرك الشخصي المكثف بأدنى تكاليف ممكنة فضلا عن استغلاله بذكاء للاعلان المجاني من خلال المناظرات مع الخصوم . واستخدم جاكسون أيضا بذكاء شديد بشرته السوداء في جذب الناخبين حيث كان يردد في حملاته الانتخابية ... عندما لايرشحني احد لأن لون بشرتي اسود فأن ذلك ليس بيدي ، وانما بيد الله الذي خلقني على هذه الصورة التي افخر بها وأرضى عنها كل الرضا .

ودشن جاكسون نفسه كنقيض لنظام ريجان . إذ طرح نفسه رمزا لكل القوى التي اضيرت من رخاء ريجان الذي افاد شركات ولايات الشمال واضرت السود والمستفيدين من التأمين الاجتماعي والخدمات الحكومية وعمال الصناعات الذين اضررتهم الثورة الصناعية الثالثة التي اطلقها ريجان . ومن ثم تلقف جاكسون هذه القطاعات وجعل منها قاعدته الانتخابية . كذلك لجأ جاكسون للعرب الأمريكيين ودفعهم الى التورط في العمل السياسي وجعل احدهم - جيمس زغبي - مستشارا له وطلب منهم ان يكونوا أكثر ايجابية في ابراز قضاياهم وخاصة قضية فلسطين والدعوة لتحقيق السلام في المنطقة على اسس عادلة .

- اسباب تقدم جاكسون في بداية الحملة الاولى : حقق جاكسون تقدما ملحوظا في بداية حملة الانتخابات التمهيدية والذي يجد تفسيره بالاضافة الى ماسبق ذكره من نجاحه في توسيع قاعدته الانتخابية - في الحسابات الخاطئة لمناقسيه في المعسكر الديمقراطي حيث تجاهل هؤلاء المرشحين جاكسون لاعتقادهم في ضعف مركزه لأن المجتمع الأمريكي غير مستعد للتصويت لمرشح اسود بالاضافة الى خوفهم من الاتهام بالعنصرية في حالة الهجوم عليه . وقد استفاد جاكسون كثيرا من هذه الحسابات حيث حصل على العديد من النقاط على حساب هؤلاء المرشحين الذين تورطوا في الاتهامات المتبادلة فسقط جيبهارت وجور وغيره من المرشحين وبقيت المنافسة بين جاكسون ودوكاكيس .

هنا شعرت قيادات الحزب الديمقراطي بخطورة جاكسون الذي وضعه الحزب كرمز - صغير الحجم - لجذب اصوات السود . ومن هنا بدأت الحملة ضده من داخل الحزب الديمقراطي حيث تنوعت سبل محاربته - باستثناء اثارة قضية اللون حتى لاتوصم بالعنصرية - وكانت على رأس هذه الوسائل اتهامه بمعاداة اسرائيل وتحيزه للعرب واتهامه باليسارية والصداقة لفيدل كاسترو زعيم كوبا . وقد حاول جاكسون من جانبه تلافي هذه حملة فعدل من لهجته المؤيده للشعب الفلسطيني

في تعيين سنونو في منصب كبير موظفي البيت الابيض وهو اعلى منصب يحصل عليه امريكى من اصل عربى على الاطلاق .

كذلك ترك الصوت العربى بصماته الواضحة في المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى في مدينة اتلانتا في ٧/٢٠ حيث ناقش المؤتمر - لأول مرة في تاريخ انتخابات الرئاسة الامريكية - اقتراحا قدمه جيمس زغبى بتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . وعلى الرغم من عدم طرح الاقتراح للتصويت تجنباً لحدوث انقسام داخل المؤتمر . الا ان مجرد عرض هذا الاقتراح يمثل تقدماً في صالح القضية الفلسطينية لاسيما وان استطلاعاً للرأى اجرى اظهر تأييد ٣٥٪ من المندوبين لهذا الاقتراح مع معارضة ٥٥٪ منهم وهو الامر الذى يمكن ان يحرز مزيد من التقدم مستقبلاً .

وفي نهاية التعرض للانتخابات التمهيدية يمكن القول ان مواقف وبرامج المرشحين الفائزين - بوش في الجمهورى ودوكاكيس في الديمقراطى - كانت تنقسم باعتدال الجمهورى نسبياً هو ما يتضح من مواقف المرشحين من الجدول التالى -

الانتخابات النهائية :

شهدت فترة ما قبل الانتخابات النهائية تأرجح الرأى العام الامريكى ما بين المرشح الجمهورى والديمقراطى ربما لعدم وجود فوارق شخصية جوهرية بينهما . ففى الوقت الذى جذب فيه دوكاكيس اصوات النساء عين بوش وان كويل (٤١ عاماً) نائباً له نجح في استقطاب بعض هذه الاصوات النسائية . وفي الوقت الذى القى فيه اليهود بثقلهم وراء دوكاكيس القت قطاعات أخرى من ابناء الاقليات - كالعرب - بثقلهم وراء بوش الذى بدأ يستقطب الناخب الامريكى بعد مناظرته الثانية مع دوكاكيس في ١٠/٨٣ والتي كشف فيها انعدام خبرة ومهارة دوكاكيس .

وقد جاءت استطلاعات الرأى العام منذ مارس ١٩٨٨ لتشير الى هذا التأرجح الذى حسمه بوش لصالحه في النهاية

فوز جورج بوش :

اسفرت الانتخابات التى جرت في الثامن من نوفمبر عن فوز بوش بـ ٤٢٦ صوتاً من اصوات المجمع الانتخابى البالغة ٥٣٨ مقابل حصول دوكاكيس على ١١٢ صوتاً . وقد حصل بوش على اصوات ٤٠ ولاية أو ٤٥,٢٥٤,٨٥٧ صوتاً من اصوات الناخبين مقابل ٣٨,٥٩٥,٢٧٧ صوتاً لدوكاكيس بنسبة ٥٤٪ الى ٤٦٪ وقد فاز دوكاكيس بعشرة ولايات بالإضافة الى واشنطن العاصمة وهذه الولايات هى نيويورك (٣٦)

الامريكى لذلك لوجود ميكانزمات العنصرية في الجنوب والتي لاتزال متأججة هناك .

هذا في الوقت الذى يحتاج فيه كسر هذا الميراث الى مدى زمنى طويل . فالامريكى الاسود لم يحصل على حق التصويت سوى عام ١٩٦٠ بعدها اندفع الى الترشيح لمناصب اعضاء المجالس البلدية والبرلمانات المحلية ثم الوظائف العامة ومناصب العمدة وحكام الاقليات وعضوية مجلسى الكونجرس الى ان جاء جاكسون عام ١٩٨٤ ليكون أول امريكى اسود يدخل انتخابات الرئاسة التمهيدية والتي خرج منها سريعاً . ثم عندما عاد عام ١٩٨٨ وقطع شوطاً طويلاً في السباق وكان آخر المرشحين الديمقراطيين سقوطاً امام دوكاكيس . وقد عبر الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون عن مجمل ذلك بقوله ان البيت الابيض حتى الآن والى نهاية القرن ليس مستعداً لاستقبال رئيس اسمر ، فالشعب يؤيد افكار جاكسون ومع ذلك لن ينتخبه بالرغم من انه افضل المرشحين في الحزبين لأن افضل المرشحين ليس بالضرورة هو الذى ينتخبه الشعب مؤكداً ان بشرته السوداء تقف كعائق امام الفوز الآن .

وهكذا تبقى ظاهرة جاكسون في النهاية ظاهرة لتمثل السود والاقليات المختلفة في المجتمع الامريكى والقطاعات المهمشة هناك ولتلفت الانتظار الى مكانه هذه الفئات وقدرتها المستقبلية في التأثير على النظام الانتخابى وعلى ميراثه .

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى :

يمكن القول ان الانتخابات التمهيدية شهدت بدايات جنينية للتأثير العربى على الانتخابات الامريكية : فدور العرب الامريكىين (٣,٥ مليون عام ١٩٨٧) بدأ في التبلور بوضوح في هذه الانتخابات وبدأ جهدهم يتحول من مجرد الرد على الدعاوى الصهيونية الى جهد ايجابى بتأييد مرشح ما والتصويت له .

ففى الحزب الديمقراطى تبنى العرب جاكسون الذى استقطب معظم اصواتهم لاسيما وان مستشاره عربى الاصل (جيمس زغبى) وبرز دور العرب في حصول جاكسون على ٥٥٪ من اصوات ولاية متشيجان الذى يقطن بها نحو ربع مليون امريكى من اصل عربى . وعندما سقط جاكسون اتجهت معظم هذه الاصوات الى بوش في محاولة لتدعيمه ضد دوكاكيس الذى القى اليهود بثقلهم وراءه وفي المعسكر الجمهورى لعب العرب الامريكىون دوراً ملحوظاً في دعم جورج بوش وتكفى الإشارة هنا الى الدور الذى لعبه حاكم ولاية نيوهامبشير جون سنونو في انجاح بوش في ولايته وهو ما عبر عنه بوش

تقارير وتعليقات

القضية	بوش	دوكاكيس
١ - العلاقة مع اسرائيل	- علاقات استراتيجية جوهريّة لابد من تدعيمها	دعم اسرائيل بدون حدود .
٢ - عملية السلام	- تكون بالمفاوضات المباشرة على غرار كامب ديفيد	مفاوضات مباشرة على غرار كامب ديفيد
٣ - الدولة الفلسطينية المستقلة	لا	لا
٤ - الموقف من منظمة التحرير	لا تعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب .	لا تعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب .
٥ - القدس	معارضة ضمها لاسرائيل يتحدد مستقبلها من خلال عملية التفاوض	الاعتراف بها كعاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها
٦ - مستقبل الارض المحتلة	لا يمكن لاسرائيل ان تستمر في السيطرة عليها عسكريا مع رفض ضمها الى اسرائيل	تتحدد من خلال المفاوضات مع المطالبة بتعديل الحدود . فلا عودة الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧

الرئيس ٨١ - ١٩٨٨ - في تزعم جناح اداة اسرائيل بسبب قصف المفاعل العراقي (١٩٨١) وغزو لبنان (١٩٨٢) وتورط الولايات المتحدة في فضيحة ايران جيت وفي معارضة السياسة الامريكية التي تعارض بيع اسلحة متقدمة للعرب .. الخ .

فان الواقع يشير الى وجود ثوابت في السياسة الامريكية لا يمكن لبوش ان يتجاوزها وعلى رأسها رفض الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض التفاوض مع منظمة التحرير مالم تستجيب للشروط الامريكية السابق ذكرها .

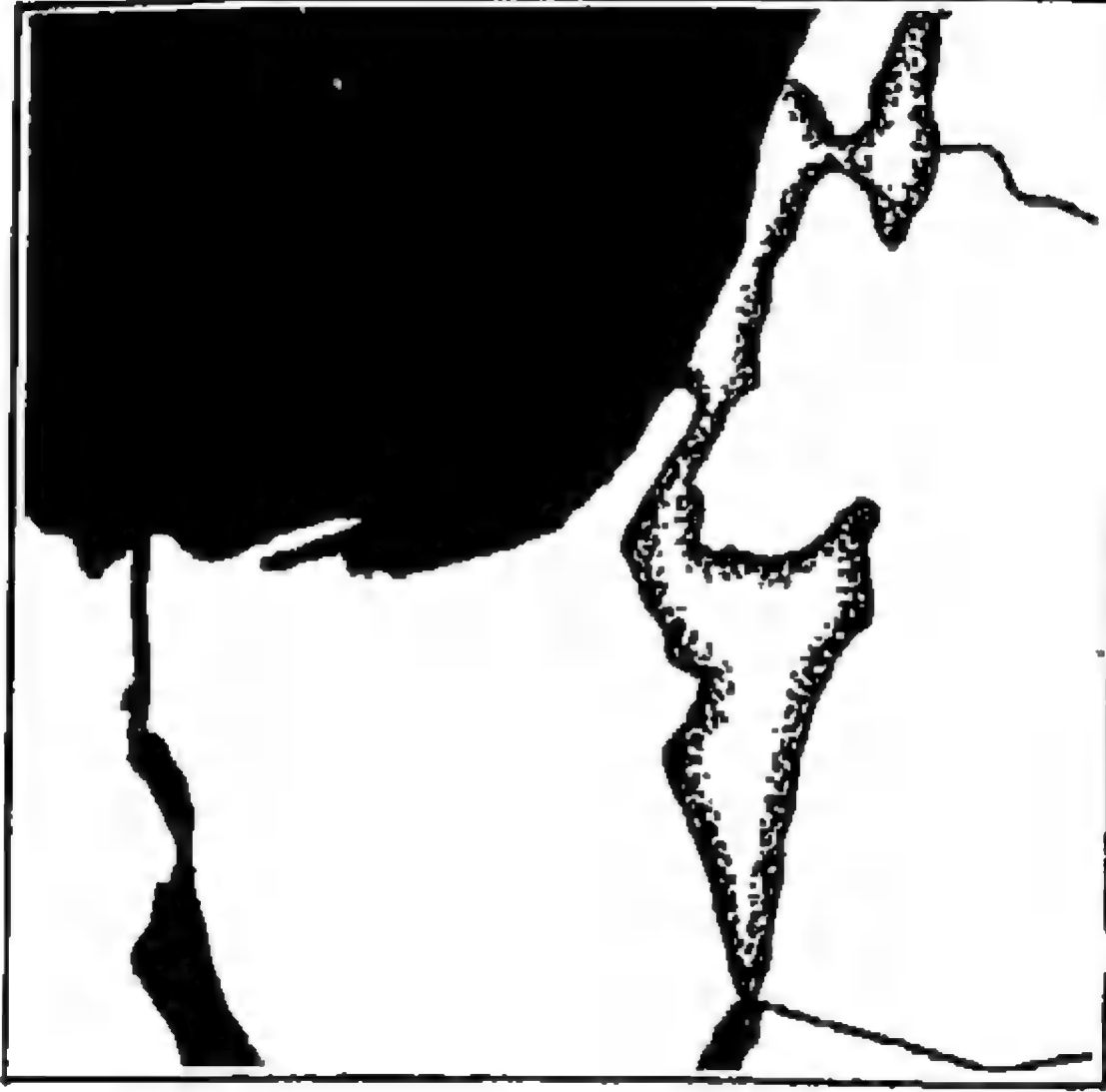
ويمكن القول ان اعلان المجلس الوطني الفلسطيني - في نوفمبر - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ و معارضة الارهاب (مع التمسك بالكفاح المسلح) يمكن ان يضع هذه الثوابت موضع الاختبار والذي يمكن القول ان الادارة الامريكية سوف تبحث - في جذور ثوابتها السياسية تجاه قضايا الشرق الاوسط - عن حجج أخرى بديلة لعدم الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها .

ومن ثم يمكن القول انه في اطار تولى بوش وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني مع التغييرات الجديدة في ادارة بوش وقدم بعض المقربين من العالم العربي وبعض ذوي الاصول العربية - جون سنونو - انه لا يستبعد حدوث تقدم في الموقف الامريكي الذي لن يتنازل عن ثوابته وذلك من خلال الحصول على بعض التنازلات من العالم العربي فيما يتعلق بطبيعة وحدود ووظيفة واطراف المؤتمر الدولي وهي احتمالات تطرح ذاتها على الصعيد الامريكي وتحد منها صعود اليمين المتطرف في اسرائيل بزعامة شامير . □

ماساسوستش (١٣) ويسكونسن (١١) مينسوتا (١٠) واشنطن (١٠) ايوا (٨) اوريجون (٧) فرجينيا الغربية (٦) هاواي (٤) رودايلاند (٤) واشنطن العاصمة (٣) . - تفوق الديمقراطيون في انتخابات الكونجرس : ففي الوقت الذي فاز فيه المرشح الجمهوري بالرئاسة ، احكم الديمقراطيون سيطرتهم على مجلس الكونجرس بحيث يمكن القول ان الناخب الامريكي عمد الى احداث توازن بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية فأسفرت هذه الانتخابات عن تدعيم سيطرة الديمقراطيون على مجلس الشيوخ فحصلوا على ٥٦ مقعدا من ١٠٠ مقعد مقابل ٥٤ في انتخابات ١٩٨٤ وحصلوا على ٢٥٥ مقعدا في مجلس النواب من بين ٤٣٥ مقعد بزيادة قدرها ٤ مقاعد في انتخابات ١٩٨٤ .

فوز بوش وقضايا السلام في الشرق الأوسط
يمكن القول ان بوش لا يمثل خروجاً على السياسية الامريكية في عهد ريجان وإذا كان فوزه قد احدث صدى طيب لدى معظم البلدان العربية لاعتدال مواقفه بالمقارنة بدوكاكيس وللدور الذي لعبه اثناء توليه منصب نائب

الشهر	بوش % من الاستطلاع	دوكاكيس % من الاستطلاع
مارس	٤٥	٥٠
ابريل	٢٩	٥٠
مايو	٤٠	٥٣
اغسطس	٤٧	٤٨
سبتمبر	٤٧	٤٢
اكتوبر	٥٤	٤١
مطلع نوفمبر	٥١	٤٤



الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية

علاء سالم

قام

جاءت انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ غير حاسمة لأي من الحزبين الكبيرين تكتل الليكود والمعراخ . وصف وايزمان الوزير بلا وزارة نتائجها . بأن ما حدث كان صراعا بين الحمقى والعجزة . فازت فيه الجماعة الاولى . . أما بينامين نيتانيا هو السفير السابق لاسرائيل في الامم المتحدة وعضو الليكود البارز فقال « أننى سعيد ولكنى أشعر بكثير من خيبة الأمل » . بينما قالت وكالة فرانس برس ان المهزومين الأربعة الكبار في الانتخابات الاسرائيلية هم السلام ، شيمون بيريز ، النظام البرلماني والعلمانية الاسرائيلية .

إذا كان الليكود قد عكس بعض التفاؤل ازاء نتيجة الانتخابات . بينما في الجانب الآخر شهد حزب العمل حالة من الاضطراب . بينما يواجه زعيمه بيريز معضلة وتحديات متزايدة لزعامته في اعقاب هزيمة الحزب في الانتخابات البرلمانية ، حيث اعلن رابين في ١١/٤ ان قيادة حزب العمل يجب ان تناقش الاسباب الحقيقية لنتائج الاقتراع وقال « ان الانباء عن ان هجوم أريحا افقدنا مقعدين أو ثلاثة خاطئة ولا أساس لها . في اليوم التالي بدأ ياكوف تزور وزير الاستيطان العمالي اكثر وضوحا عندما اعلن انه يتعين على حزب العمل اجراء اصلاح جذرى بعد فشل استراتيجيته الانتخابية . وأشار ياكوف تزور ايضا الى ان الحملة الانتخابية التي خاضها حزب العمل تركزت كثيرا على شخص بيريز وقال « علينا الانحلال التقليل من شأن هزائمنا المتلاحقة والتي تعكس تدهورا يثير القلق لحزب العمل » . وتمثل هزيمة حزب العمل في الانتخابات انتكاسة

الناخبون الاسرائيليون ويقدر

عددهم ٢,٨٩٤,٢٧٦ يهوديا

٢٤٠,١٧٢ عربيا ٤٨ ، في مطلع

شهر نوفمبر ١٩٨٨ بالادلاء

بأصواتهم في ٤٨٤٠ مركز اقتراع منتشرة في جميع انحاء اسرائيل لانتخاب أعضاء الكنيست الثاني عشر وبلغت نسبة التصويت ٨٠٪ تنافست في هذه الانتخابات البرلمانية ٢٧ قائمة تمثل كافة الاحزاب والاتجاهات الاسرائيلية بعد استبعاد قائمة حركة كاخ في شهر اكتوبر الماضي من دخول الانتخابات* نجحت ١٥ قائمة في الفوز بعدد مقاعد الكنيست التي تبلغ ١٢٠ مقعدا . ويمكن تقسيم القوائم التي تنافست في هذه الانتخابات الى خمس قوائم هي :

١ - قوائم اليمين الاسرائيلي وتشمل الليكود هتسيا تسومت ، موليدت وحصلت على ٤٦ مقعدا .

٢ - قوائم اليسار الاسرائيلي وتشمل العمل ومايام وشينوى والشيوعيين وحصلت على ٤٨ مقعدا .

٣ - قوائم الاحزاب الدينية وتشمل شاس ، المفدال لجودات اسرائيل ، راية التوراه وحصلت على ١٨ مقعدا .

٤ - القوائم العربية وتشمل حركة حقوق المواطن « راتس » والقائمة التقدمية للسلام ، الحزب الديمقراطي العربي وحصلت على ثمانية مقاعد .

٥ - القوائم المستقلة وهي قوائم محلية تفشل عادة في الحصول على نسبة ١٪ التي تؤهلهم للدخول في عملية توزيع المقاعد كما يوضح جدول (١)

* رفضت المحكمة العليا في اسرائيل في ١٨/١٠ استئنافا قدمه الحاحام منير كاهانا للطعن في قرار لجنة الانتخابات بحرمان حركة كاخ التي يتزعمها . والمعادية للعرب من دخول الانتخابات العامة . بسبب مواقفه العنصرية . اتخذت اللجنة قرارها بالاجماع استنادا الى قانون مكافحة العنصرية الصادر في ١٩٨٥ وايد قرار المحكمة تكتل الليكود والمعراخ .

تقارير وتعليقات

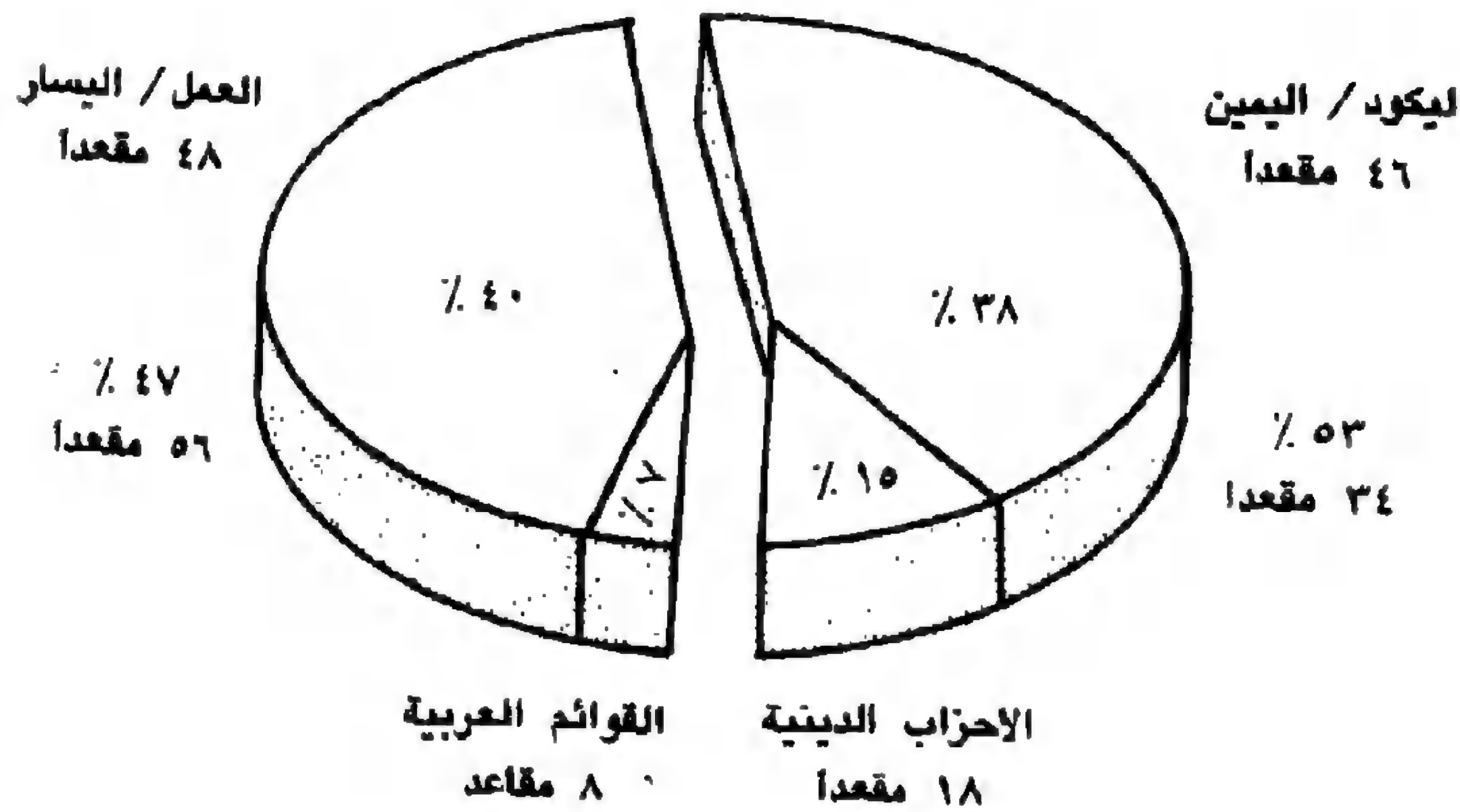
جدول (١) يوضح توزيع مقاعد الكنيست على مختلف الأحزاب

الحزب	انتخابات ١٩٨٨	انتخابات ١٩٨٤	عدد الأصوات	النسبة %
تكتل الليكود	٤١	٤٠	٧٠٩,٣٠٥	٣١,١
تكتل المعارضة	٤١	٣٩	٦٨٥,٣٦٣	٣٠,٠
شاس	٤	٦	١٠٧,٧٠٩	٤,٧
أجودات إسرائيل	٢	٥	١٠٢,٧١٤	٤,٥
رائس	٣	٥	٩٧,٥١٣	٤,٣
المفدال ح د ش	٤	٥	٨٩,٧٢٠	٣,٩
الحزب الشيوعي (حداش)	٤	٤	٨٤,٠٣٢	٣,٧
هتيحا	٥	٣	٧٠,٧٣٠	٣,١
مايام	٦	٣	٥٦,٣٤٥	٢,٥
تسوميت	—	٢	٤٥,٤٨٩	٢,٠
موليدت	—	٢	٤٤,١٧٤	١,٩
شينري	٣	٢	٣٩,٥٣٨	١,٧
راية التوراة	—	٢	٣٤,٣٧٩	١,٥
التقدمية للسلام	٢	٢	٣٣,٦٩٥	١,٥
الحزب الديمقراطي العربي	—	١	٢٧,٠١٢	١,٢
المجموع	١٢٠		٢,٢٢٧,٦١٨	١٠٠ %

المصدر: The Jerusalem Post, November 6 1988.

شخصية قاسية لبيريز (٦٥ عاماً) الذي جعل من صلاحيته لتولي منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه الداعي الى عقد مؤتمر دولي لاحتلال السلام في الشرق الأوسط القضيتين الرئيسيتين في حملته الانتخابية أنه يتعين على بيريز بعد أن أخفق في قيادة حزبه الى الفوز في أربعة انتخابات متتالية منذ عام ١٩٧٧ ان يختار بين انسعى الى لعب دور صغير في حكومة شامير أو التحول الى المعارضة مع احتمال الاطاحة به كزعيم للحزب . أنه خلافاً لكل ما قيل عن نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، فإن خسارة المعسكر العمالي كانت ثلاثة مقاعد فقط أن حظى هذا المعسكر في انتخابات ١٩٨٤ على ٥٩ مقعداً انخفضت الى ٥٦ مقعداً في انتخابات ١٩٨٨ كما خسر تكتل الليكود في هذه الانتخابات ثلاثة مقاعد ايضاً ، حيث حصل في انتخابات ١٩٨٤ على ٤١ مقعداً ، يضاف اليها مقعد ابو حصيرة ويفئال هوروفيتش اللذين انضموا الى الليكود وأصبح عدد نوابه ٤٣ .

صاحب انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية المحتلة منذ ديسمبر ١٩٨٧ وتزايد أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية قبيل انتهاء الحملة الانتخابية في شهر اكتوبر ١٩٨٨ تسبب هجوم انتحاري في مناطق الحزام الأمني جنوبي لبنان في مقتل ٨ جنود اسرائيلين وقبل يومين من بدء الانتخابات في ٢٠ اكتوبر وشقت زجاجة حارقة على حافلة ركاب



وراقس ٥٧ ٪. ويوضح جدول (٢) هذه الاتجاهات
لقد عكست الانتخابات الأخيرة صعوبة الأحزاب
الدينية التي عززت قوتها بصورة غير متوقعة والتي
حصلت مجتمعة على ١٨ مقعدا في الكنيست . اعتبر ذلك
بمثابة مفاجأة للمراقبين داخل وخارج المعسكر الدين
وقال البرفسور مينشيم نريمان من جامعة باريلان
والمختص في الجماعات الدينية الارثوذكسية « لقد كان
متوقعا لحزب شاس (سيفاورين متشددين) ان يحقق
هذا الانتصار بعكس أجودات اسرائيل الذي أذهل
الجميع . أكد ان العديد من الناخبين قد تأثروا
بالخاماميش الكارمميزمين اللذين قدما لهم حولا لكل
مشاكل الأمن والرفاهية الشخصية والتي لم يعد المجتمع
الحديث قادرا على حلها »

ويوضح الشكل التالي تطور وقوة الأحزاب الدينية في
الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨

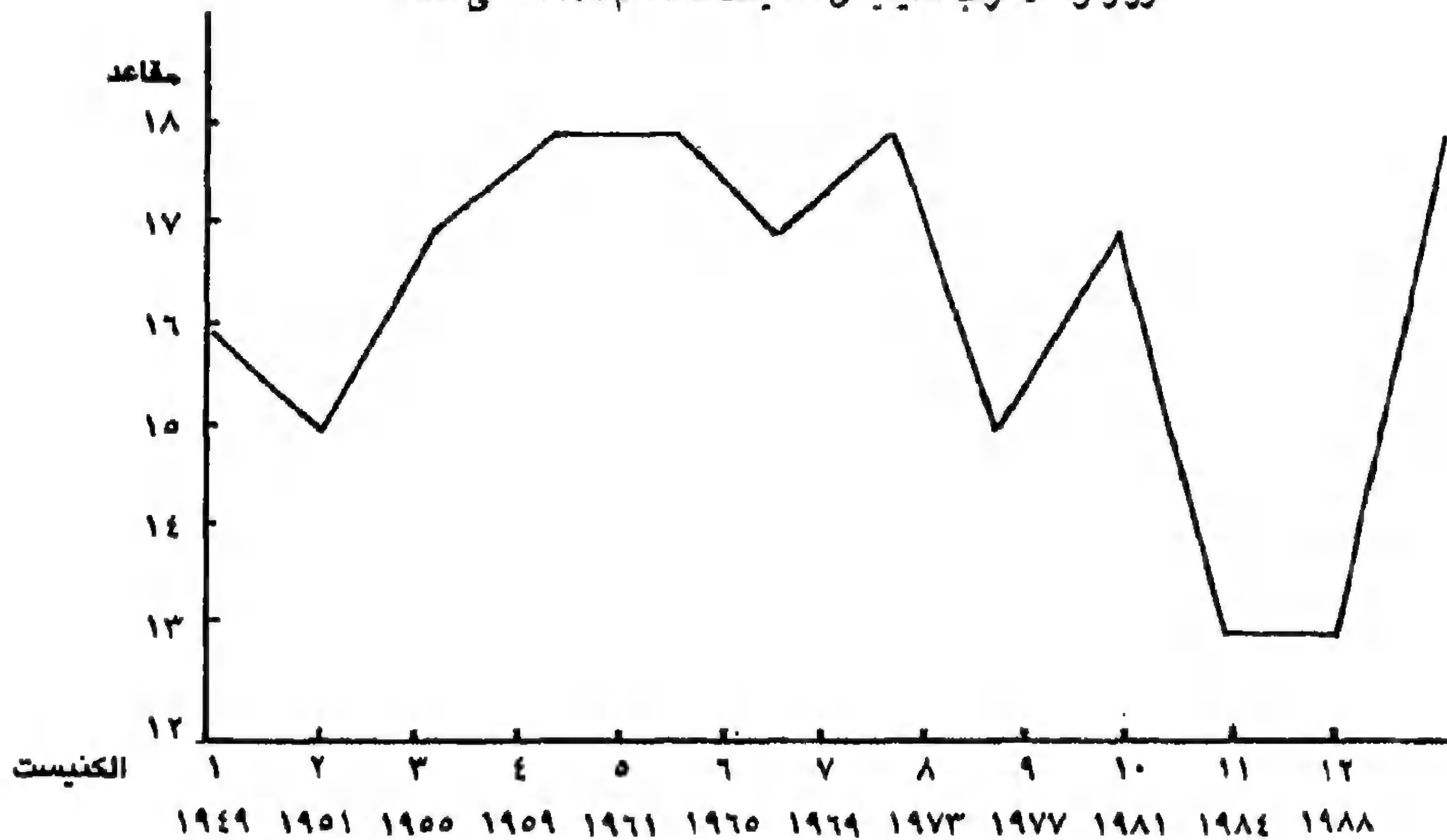
اسرائيلية بمدينة أريحا في الضفة الغربية ، مما تسبب في
مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة ، ويوم الانتخابات انفجرت
سيارة ملغمة في القدس الشرقية مما تسبب في مقتل ثلاثة
اسرائيلية كانت سيارتهم تابعة لسيارات حملة الليكود
الانتخابية ، مما كان له الأثر الكبير على الناخب
الاسرائيلي وتوجهه نحو اليمين .

وأكد هذا الاتجاه دراسة قامت بها مؤسسة اسرائيل
للأبحاث الاجتماعية ، مؤسسة سمارت للاتصالات في
الجامعة العبرية على عينة تشمل ١,٢٠٠ يهوديا لمعرفة
ثقتهم في الحزب الذي يؤيدونه . كان السؤال الذي وجه
الى العينة هو : هل تعتقد الآن سواء بالزيادة أو النقصان
عن رأيك القديم في فرص الحزب الذي تفضله في الفوز ؟
قد كان مؤيدو الليكود وفتحيا أكثر ثقة في فرص حزبهما
في الفوز وبلغت النسبة ٧١ ٪ بالمقارنة مع مؤيدي العمل

جدول رقم (٢) : التغيرات الحديثة في الثقة لكل حزب واتجاه التغير

الحزب	غيروا رأيهم حديثا لصالح الحزب ٪	زيادة الاعتقاد ٪	نقص الاعتقاد ٪	عدد المغيرين لرأيهم
فتحيا	٦٤	٧٨	٢٢	٢٦
الليكود	٦٥	٧١	٢٩	١٧٢
العمل	٥٤	٥٧	٤٣	١٤٩
راقس	٥١	٥٥	٤٥	٢٢

تطور وقوة الأحزاب الدينية في الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨ .



على تحرك وسائل النقل العام والانتقال والمبادلات التجارية وانحلاق كافة مرافق التسلية .

٤ - الحصول على وزارات الداخلية والتعليم والاديان والعمل والأسكان .

٥ - عدم إلغاء الاستثناءات العسكرية التي تسمح الآن لسبعة عشر ألف طالب من المدارس الدينية بعدم تأدية الخدمة العسكرية .

٦ - لا إصلاحات انتخابية لتقليص نفوذ الأحزاب الصغيرة .

يعتبر قانون تحديد من هو اليهودي من أشد شروط الأحزاب الدينية أثارة للجدل . وينص قانون العودة وهو من النصوص التشريعية الأولى التي أقرها الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٤٨ « على أن كل يهودي ولد من أم يهودية أو اعتنق الدين اليهودي يصبح تلقائيا مواطنا اسرائيليا حين يقرر الإقامة في اسرائيل » ، في حين يحاول تعديل القانون قصر الجنسية الاسرائيلية وتقدير صحة اعتناق اليهودية على الحاخامية الارثوذكسية وحدها .

ويعتبر تقديم اقتراح تعديل قانون العودة الذي تقدم به ممثلو ثلاثة تشكيلات سياسية دينية وهي : شاس (يهود شرقيون متشددون) . المفدال (الحزب الوطني الديني) وأجودات اسرائيل (يهود غربيون) يوم الثلاثاء ١١/٢٢ الى الكنيست في ثاني يوم لانعقاده ، بداية نشوب أزمة مفتوحة بين اسرائيل والطائفة اليهودية الامريكية القوية .

وكان شامير قد أعطى تعهدا خطيا بتحرير هذا التعديل في الكنيست ، وبناء عليه فإن نواب التشكيلات الدينية انضموا الى الليكود مؤمنين له بذلك تأييدهم في الكنيست . وأدى تعهد شامير هذا الى أثارة موجة من السخط بين اليهود الامريكيين* . حيث دعت ٣٥ جماعة يهودية امريكية - اسرائيلية من ١١/٨٤ الى الحفاظ على الوحدة اليهودية في بيان لها صاغته هذه الجماعات في مقر المؤتمر اليهودي العالمي .

وقد أعلن وزير التربية العمالي اسحاق نافون للاذاعة الاسرائيلية في ١١/٢٢ أن حزبه سيصوت كتلة واحدة في الكنيست ضد اقتراح تعديل قانون العودة . كان بيريز الزعيم العمالي قد أعطى تأكيدات بهذا المعنى لوفد ضم ثمانية من كبار المسؤولين اليهود الامريكيين واليهود الكنديين الذين زاور اسرائيل في الفترة ما بين ٢٢ - ٢٥ نوفمبر لمحاولة سحب اقتراح التعديل من الساحة

بعكس الاحزاب الدينية . فإن الوسط العربي في اسرائيل الذي يبلغ عدد ناخبيه ١٧٢,٢٤٠ فردا والذين يمكنهم ان يختاروا نظريا ١٤ عضوا في الكنيست ، لم يستطع ان يتحد ويشكل جبهة واحدة للفوز بأكثر عدد من المقاعد ، على الرغم من تكوين الحزب الديمقراطي العربي بزعامة عبدالوهاب دراوشة والذي لم يغز الا بـ ١٥ ٪ فقط مجم القوة التصويتية العربية ، ويمكن ملاحظة مايلي بالنسبة للاقتراع العربي في الانتخابات الاسرائيلية : انظر جدول (٢)

١ - بلغ نسبة التصويت حوالي ٧٠ ٪ مسجلة بذلك انخفاضا عن انتخابات عام ١٩٨٤ التي بلغت ٨٢ ٪

٢ - تشتت الصوت العربي بين كافة الاحزاب الاسرائيلية وأنه من الواضح بأن القوائم العربية لم تدخل في اتفاقيات لاحتساب فائض الاصوات بين كل قائمتين للحيلولة دون ضياعها . المنشور الذي كتب بالعبرية والعربية ونصح فيه عرفات الناخبين بأختيار حزب السلام . وقد أعتقد البعض انه يفضل حزب العمل ، ولكن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ فإن هذا المصطلح يعني احزاب اليسار العربية والتي لايمكن لبيريز ان يقبل اشتراكها في ائتلاف حكومي

في النهاية لم يسهم الصوت العربي في هذه الانتخابات سوى بثلاثة مقاعد فقط .

قبل اجراء الانتخابات البرلمانية كان شامير وبيريز يريدان تفويضا صريحا من الناخبين ليقررا مستقبل الدولة اليهودية ، ولكن النتائج جاءت لتضع شامير وبيريز في ايدي الاحزاب الدينية وأحزاب الاقلية بالتالي فإن احتمالات تشكيل الحكومة القادمة هي :

الاحتمال الاول : ائتلاف يميني

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شامير وتضم اضافة الى حزبه احزاب اليمين الاخرى والاحزاب الدينية ويحظى بتأييد ٦٤ عضوا في الكنيست . ولقيام مثل هذا الائتلاف لابد من موافقة شامير على مطالب كل من الاحزاب الدينية (١٨ مقعدا) والاحزاب اليمينية الاخرى (٧ مقاعد)

مطالب الاحزاب الدينية :

١ - تحديد تعريف واضح لمن هو اليهودي من خلال تعديل قانون العودة والذي سيعترف فقط بالمتحولين من الارثوذكسية الى اليهودية .

٢ - تمويل باهظ للمدارس الدينية .

٣ - تطبيق صارم لقوانين السبت اليهودية وفرض حظر

* يوجد في الولايات المتحدة اكبر طائفة يهودية في العالم ولكن ١٠ ٪ فقط من ٥,٥ مليون يهودي امريكي هم اتباع المذهب الارثوذكس الاصولي . ويتبع باقي اليهود الامريكيين المذاهب المحافظ والاصلاحي .

جدول (٣) نسبة الاقتراع في الوسط العربي داخل اسرائيل

الحزب	النسبة المئوية %
الحزب الشيوعي	٢٣,٤
العمل	١٨,٦
القائمة التقدمية للسلام	١٣,٧
الحزب الديمقراطي العربي	١٥
الليكود	٦,١
حركة حقوق المواطن « راتس »	٢,٢
شينوي	٢,٧
مابام	٣,٥
الأحزاب الدينية	٢,٨

ذلك لاضافة ٣٠ ألف مستوطن سنويا للضفة لرفع عدد المستوطنين في الاراضي المحتلة خلال عامين الى ١٥٠ ألف مستوطن وخلال اربع سنوات الى ٢٠٠ ألف مستوطن .

٢ - اقامة ١١ مستوطنة جديدة في الاراضي المحتلة خلال اسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة .

٣ - اقامة سلسلة اخرى من المواقع العسكرية في نقاط استراتيجية في الضفة لتحويلها الى مستوطنات مدنية في وقت لاحق .

الاحتمال الثاني : - تشكيل حكومة وحدة وطنية :

تشكيل حكومة وحدة وطنية من تكتل الليكود والمعراخ ، دون مشاركة الاحزاب الدينية أو اليمينية أو اليسارية وهناك استراتيجيتان لهذه الحكومة الوطنية .
حكومة وحدة وطنية مؤقتة : ستعمل هذه الحكومة لفترة محددة يجرى خلالها تعديل قانون الانتخابات واجراء انتخابات مبكرة لحسم شكل الحكومة والتخلص من الاحزاب والكتل الصغيرة .

في النظام الحزبي الاسرائيلي الذي لا يسود فيه الا النظام الانتخابي . كانت الاحزاب الصغيرة تمارس حتى الكنيست التاسع مهمة تكميلية ، ولكن منذ ١٩٧٧ . تغيرت مكانة الاحزاب الصغيرة القديمة والجديدة تغيرا كاملا . فقد تحولت من عنصر تكميلي مساعد الى عنصر يعمل الشروط . فالليكود ماكان قادرا على تأليف حكومة عام ١٩٨١ من غير المتدينين وحركة شاس (٤٨ + ١٠ + ٣) = ٦١ .

يعتمد نظام الانتخابات الاسرائيلية على الطريقة النسبية وليس طريقة الدوائر الانتخابية . إذ أن أي ناخب يحق له الاقتراع لنفس القائمة إذا كان يسكن في شمال البلاد أو جنوبها وشرط الحصول على نسبة ١٪ فقط وهذا الاسلوب يقف خلف اهم اسباب الازمة السياسية الحزبية التي تعيشها اسرائيل . هناك اصوات تنادى بتغيير طريقة هذه الانتخابات حتى تعطى الفرصة لتشكيل حكومة قوية ، تستطيع اتخاذ القرارات المهمة . صرح جاد يعقوبي (عمل) « ان النظام المعمول به في اسرائيل يعتبر مسئولا عما حدث . فقد خلفت الانتخابات الاخيرة دكتاتورية الاقلية » .

حكومة وحدة وطنية دائمة : تركت السنوات الاربع للحكومة الوطنية بصماتها على رغبة كل من الحزبين في

السياسية الاسرائيلية لانه يهدد بأنقسام الشعب اليهودي . اذا اعتمد الكنيست هذا التعديل فان الحاخامية الارثوذكسية في اسرائيل ستمنح وحدها حق تقدير صحة اعتناق اليهودية هكذا فان الطائفة اليهودية المحافظة والاصلاحية ستجد نفسها على هامش الشعب اليهودي .

مطالب احزاب اليمين :

أما الاحزاب الثلاثة العلمانية اليمينية وتشغل ٧ مقاعد في الكنيست . فمن المرجح أن تنضم الى شامير حتى لو رفض تبني برامجها السياسية ومطالبها .

١ - ميدلدت (الوطن الام) الذي تشكل قبل اشهر من الانتخابات برئاسة رحيافم رثيفي (٦٢ عاما) الذي كان يتولى الادارة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . قال رثيفي ان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها شامير هو اجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الاراضي المحتلة تحت شعار « أما نحن أو هم » .

٢ - تسوميت (مفترق الطرق) : بزعامة رافائيل ايتسان رئيس الاركان السابق فيريد حرمان عرب ١٩٤٨ من إيمان حق التصويت في الانتخابات وكافة حقوقهم السياسية .

٣ - هتخيا (الفهضة) : يريد ضم الاراضي العربية المحتلة رسميا وقانونيا الى اسرائيل كما تبنت حركة هتخيا رسميا خطة الاستيطان التي وضعتها حركة جوش ايمونيم للسنوات الاربع القادمة لكي تتبناها الحكومة اليمينية القادمة وهي :

١ - اقامة ٤ الاف شقة سكنية في الاراضي المحتلة ،

تقارير وتعليقات

وحدة وطنية . قال يعقود تسور وزير الهجرة عمل « ان مايعرضه علينا شامير هو ان نكون اقلية في حكومه يتزعمها ، وفي النهاية سيدفعنا الى الركن في صراع حول المناصب الوزارية بالحكومة » .

يطالب وزراء العمل بعدد متساوي من المناصب الوزارية في الحكومة . حيث أكد بيريز أنه لن يشترك في ائتلاف حاكم مادامت كتلة الليكود ترفض مطالب حزبه بتخصيص اثنين من الوزارات الثلاث الرئيسية لحزبه وهي الخارجية ، الدفاع ، المالية . كما طالبوا بنصف المقاعد في مجلس الوزراء المؤلف من عشرة مقاعد والذي يضع السياسات .

ورغم فشل المحاولة الاولى التي بدأت في ١٦ نوفمبر لتشكيل ائتلاف موسع ، كشفت الاذاعة الاسرائيلية في ١٧ نوفمبر ان فريق عمل سرى يضم مسئولين من تجمع الليكود وحزب العمل ، أنشئ بغية مناقشة احتمال تشكيل حكومة من الحزبين . واحيط وجود هذا الفريق بالسرية من اجل تحاشي الضغوط من قادة العمل والليكود المعارضين لتشكيل حكومة موسعة ويمثل الليكود في هذا الفريق الوزير بلا وزارة موشى أرنيز والنائب دان ميريدور ، والاثنان مقربان لشامير . يمثل العمل وزير الطاقة موشيه شاحال ، وزير الداخلية حاييم بارليف . ان هذا الفريق مكلف بدراسة مسائل توزيع الحقائب الوزارية وبرنامج عمل حكومة محتملة من الجانبين انظر الشكل التالي :

الاحتمال الثالث : ائتلاف يسارى :

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شيمون بيريز يضم اضافة الى حزبه احزاب اليسار وبعض الاحزاب الدينية مثل المفدال او أجودات اسرائيل وبتأييد القوائم العربية له ومثل هذا التشكيل يحظى بتأييد مالا يقل عن ٦٥ عضوا في الكنيست .

يعارض هذا الاحتمال بعض الاتجاهات في حزب العمل . فقد صرح موشيه شاحال بالقول : « سيكون من الأفضل قضاء بعض الوقت في المعارضة ، بدلا من الرضوخ لمطالب الاحزاب الدينية ، والشئ الوحيد الذى يمكننا أن نقدمه لليكود هو ان نترك الحكومة الائتلافية الحالية ، ونمرر قانونا لاصلاح النظام الانتخابى ، ثم ندخل مرة اخرى في انتخابات عامة جديدة . ذلك من شأنه انقاذ الليكود وأنقذنا من الابتزاز من قبل اليسار او اليمين المتطرف والاحزاب الدينية . كما حث اليساريون في حزب العمل بيريز على وقف مفاوضاته مع الاحزاب الدينية ، لان ذلك لن يؤدي الا الى تشدد موقفها في المساومة مع الليكود ويجعل حزب العمل اداة في سعيها الى الحصول على مطالبها المتشددة .

الفوز بأغلبية حتى لا يضطر الى اقتسام المراكز القيادية العليا مع الطرف الاخر في حكومة وطنية أخرى . صرح شامير عقب الانتخابات مباشرة بأنه « ليس مطروحا بالنظر للنتائج الاخيرة ان يشارك حزب العمل بزعامة بيريز مع تكتل الليكود في حكومة اتحاد وطنية » . أما عن بيريز فرفض احتمال اشتراك في حكومة برئاسة شامير وقال ساخرا .. « ماقائدة التحالف من جديد مع حكومة الليكود ، اذا كان ذلك لاقامة مستوطنات جديدة في الاراضى المحتلة ؟ مشيرا الى أن حزب العمل لم يعد لديه شئ يتقاسمه مع حزب شامير . يؤكد بيريز أن حزبه لا يبحث عن السلطة بأى ثمن وقال « اذا كنا لا نستطيع دفع مسيرة السلام الى الامام ، سنجلس في صفوف المعارضة » .

بالنظر الى نتائج الانتخابات غير الحاسمة ماهى مواقف تكتل الليكود والمعارض ازاء مثل هذه الحكومة :

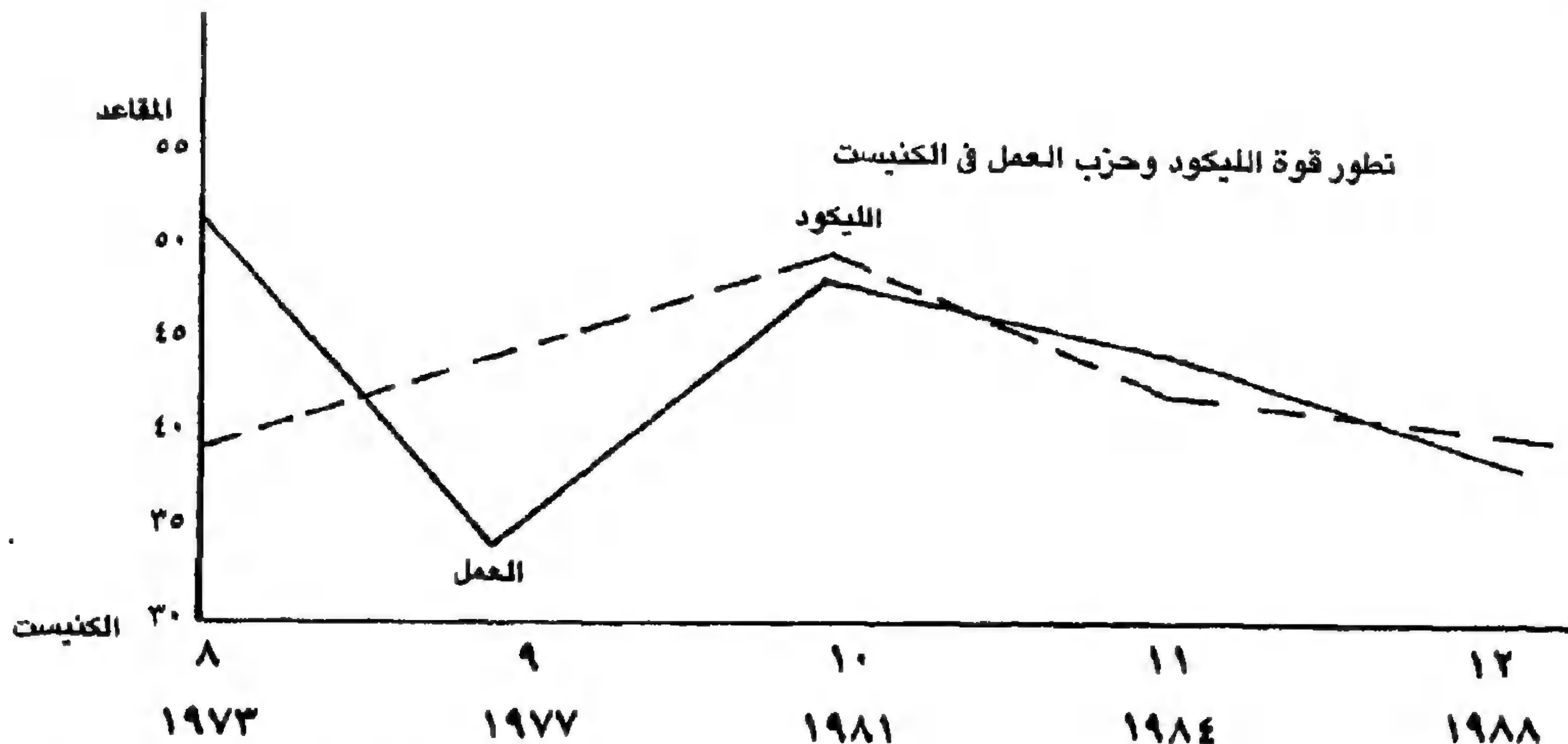
ازاء المطالب المتشددة التى طرحتها الاحزاب الدينية ، سعى شامير عقب تكليف الرئيس الاسرائيلى حاييم مرقزج له في ١٤ نوفمبر بتأليف الحكومة الاسرائيلية القادمة الى اجراء محادثات مع زعيم حزب العمل بيريز من أجل تأليف حكومة وطنية . وأكد شامير هذا المعنى للتليفزيون الاسرائيلى في ١٥ نوفمبر بقوله « قلت اكثر من مرة اننى افضل حكومة ذات قاعدة عريضة بشروطنا ، ومعنى حكومة عريضة اشتراك الحزبين ، اننى أبحث السبيل لتنفيذ ذلك » . وشروط لشامير لقبول اشتراك العمل معه في حكومة وطنية هي :

١ - الغاء نظام المداورة في رئاسة الحكومة ، حيث يحتفظ شامير برئاسة الحكومة خلال الفترة البرلمانية كلها
٢ - الغاء الاجتماع الوزارى المصغر (مجلس الوزراء المصغر وعدد وزرائه ١٠) بين وزراء الليكود والعمل ، لان هذه الصيغة تشل أى قرار لا يحظى بأجماع الحزبين الرئيسيين .

٣ - سيطرة شامير وحزبه على مجلس الوزراء .
٤ - نبذ فكرة المؤتمر الدولى التى تبناها ويدعمها شيمون بيريز . حيث أوضح أسحق موداعى عضو مجلس الوزراء من الليكود ان من الاشياء التى طرحت بوضوح انه لن يكون هناك مؤتمر دولى فى أى صورة ، لقد أوضح رئيس الوزراء شامير ان هذه المسألة قد انتهت الان .

موقف العمل :

رفض وزراء حزب العمل العرض المبدئى لرئيس الوزراء شامير بالانضمام الى كتلة الليكود في حكومة



١- ان أول مخيم سوف يتم فيه تنفيذ تلك الخطة هو مخيم جباليا في قطاع غزة ويقطنه ٥١ ألف فلسطيني وتعتقد السلطات الاسرائيلية بأنه معقل الانتفاضة .

٢- اغلاق جميع الجمعيات والنقابات في الاراضي المحتلة ، اذ تتهمها السلطات الاسرائيلية بالعمل لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وتستهدف هذه الاجراءات ايضا الصحف الفلسطينية خاصة صحيفة الفجر المقدسية .

٣- الحد من التنقل على جسر نهر الاردن بين الضفتين الشرقية والغربية وتقييد تحركات السكان في المناطق الاخرى .

٤- ستخضع رؤوس الاموال التي يستثمرها بنك القاهرة/ عمان والذي يمتلك فروعاً كثيرة في الاراضي المحتلة لرقابة حازمة للغاية من جانب السلطات الاسرائيلية ، ويرى هذا الاجراء الى اعاقه تمويل الانتفاضة

٥- توقيع عقوبة الاعدام في حالات خاصة عند ارتكاب ما يسمى باعتداءات ارهابية توقع ضحايا كثيرين

٦- منع سكان المناطق المحتلة من تقديم شكاوى واستئنافات الى المحكمة الاسرائيلية العليا .

ونقلت الصحيفة عن شامير قوله « ان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يجب ان يفهموا ان الدولة الفلسطينية لن ترى النور »

اما اذا استطاع حزب العمل تشكيل الحكومة المقبلة فهناك ضئيلة للتفكير في تسوية سلمية بسبب طبيعة الائتلاف الوزاري حينئذ .

والواقع ان الانتخابات الاسرائيلية جاءت بمثابة صدقة لكافة دعاة السلام في اسرائيل وخارجها وكما أن هذه النتائج ستبقى قضية الشرق الاوسط امام الحائط المسدود ولفترة قد تطول . □

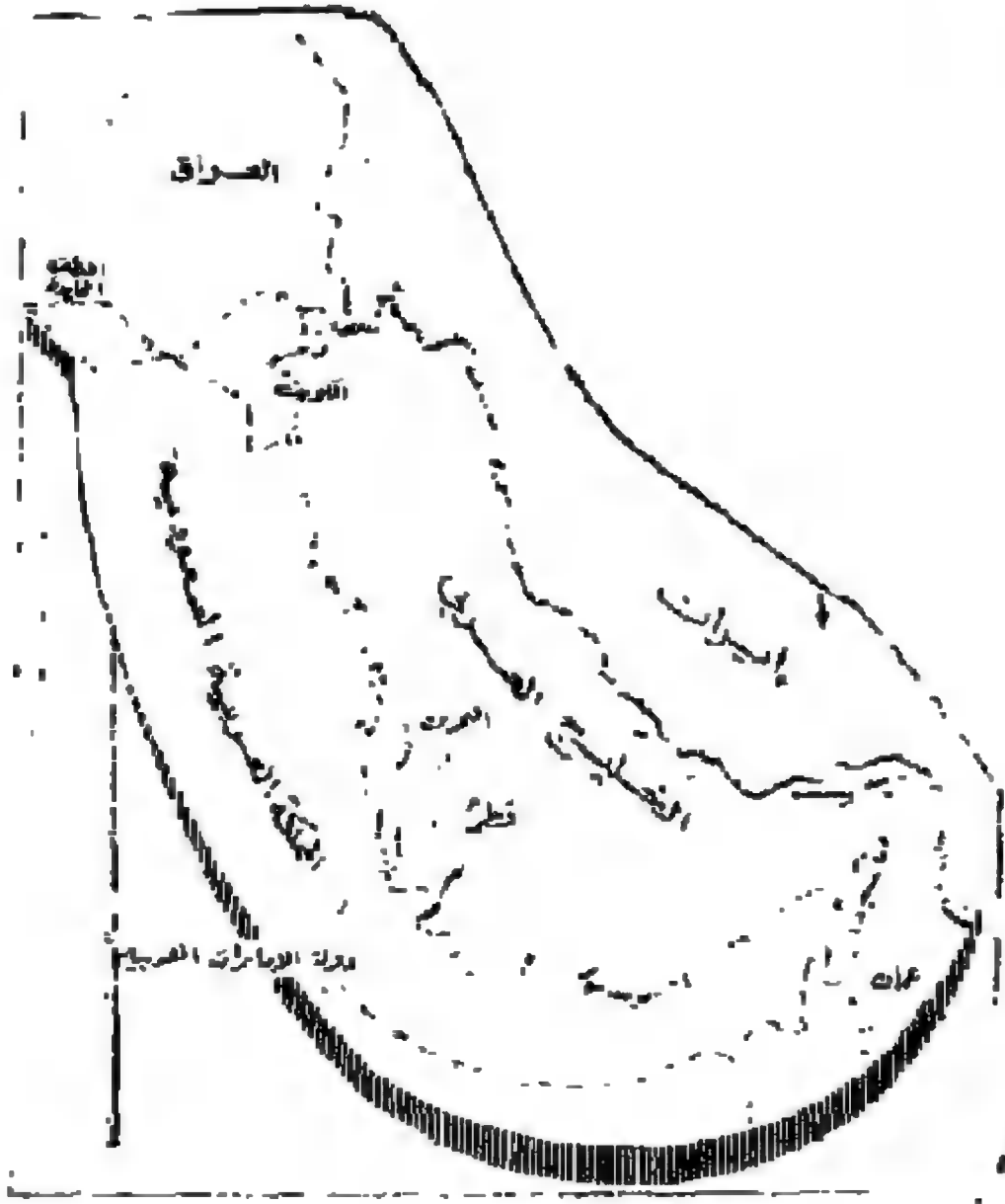
بقرار اللجنة المركزية لحزب العمل في ٣٠ نوفمبر بالتصويت بالرفض ضد قرار يدعو الى الانضمام الى الليكود في تشكيل وزاري موسع بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥٧ ، تلاشى الاحتمال الثاني من على الساحة السياسية الاسرائيلية ويبقى الاحتمالان الاول والثالث .

بالنسبة للاحتمال الاول : أمام شامير فرصة حتى يوم الاثنين ١٢/٥ وسمح له الرئيس الاسرائيلي بمدة ثانية قدرها ٢١ يوماً لتشكيل حكومة يمينية . وبالفعل نجح شامير في الاتفاق مع حزب شاس الديني على أن يتم اسناد وزراتي الداخلية والاسكان لشاس . الا ان ذلك لا يحقق له الاغلبية البرلمانية المطلوبة (٦١ عضواً) . بالمقابل توصل حزب العمل الى اتفاق مع حزب أجودات اسرائيل يضمن تشكيل كتلة من الجانبين تمنع الليكود من تشكيل ائتلاف حاكم موسع .

الحكومة القادمة واحتمالات التسوية السلمية : ان أي تشكيل وزاري اسرائيلي مقبل ، سيكون ضعيفا وعاجزا عن اتخاذ القرارات الهامة اذ ان الحكومة ستتمتع بأغلبية محدودة كما كان في الماضي فان الخلافات من جهة وتناقض المصالح من جهة اخرى من المحتمل ان يعرضان الحكومة للسقوط .

اذا نجح الليكود في تشكيل الحكومة القادمة . فانه لن يكون هناك أي أمل في تحقيق تسوية سلمية اذ إن شامير يعارض بشدة فكرة المؤتمر الدولي . كما ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية في ١١/٦ أن تكتل الليكود اليميني اعد خطة لاحتواء الانتفاضة سريعا سيتم تنفيذها اذا رأس زعيم الليكود شامير الحكومة الجديدة .

١- ازالة جانب كبير من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وتوزيع السكان الفلسطينيين مؤقتا في الاراضي المحتلة ، ثم يتم تجميع هؤلاء السكان من جديد في مخيمات جديدة تبنيتها السلطات الاسرائيلية .



الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية

وليد محمود عبدالناصر

أولا : ايران
إذا كان المفهوم القائم لدى ايران الثورة عن أمن الخليج له ملامح عامة فإنه مرتبط أيضا بعلاقاتها وتصورها لأدوار الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى .
١ - الملامح العامة للمفهوم الإيراني لأمن الخليج :
من الهام الإشارة الى أن الطبيعة الإسلامية للثورة الإيرانية وفرت لها تأثيرا إقليميا قويا - على الأقل على المستوى المعنوي . وقد واجهت ايران في علاقاتها بالقوى الإقليمية الأخرى بالخليج خيارا دائما منذ الثورة هو بين تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة بالدول المجاورة ، أى الهجوم الوقائي لاحتواء العداء الخارجى - إقليميا كان أو دوليا ، والتعايش السلمى مع الانظمة الحاكمة بتلك الدول المجاورة وهو ما يعرض ايران للثورة لفقدان بريقها الايديولوجى الشعبى وان كان من الجائز ان يضمن لها قدرا من الاستقرار الداخلى . وقد شكل عاملان أساسيان دافعا لايران للثورة لدعم القوى الإسلامية والثورية الإقليمية وهما : الحاجة لمواجهة الحصار الأمريكى والغربى خاصة بعد احتجاز الرهائن الأمريكين بطهران فى نوفمبر ١٩٧٩ وتواطؤ بعض القوى الإقليمية مع الحصار الغربى ، والحاجة لتوجيه ضربات خلفية داخلية للعراق والدول الخليجية المتعاونة معه عقب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ .

وقد عهدت ايران الثورة الى استخدام العامل الإسلامى كعامل توحيدى إقليميا فى مواجهة العامل القومى العربى الذى توظفه العراق بصفة خاصة فى ظل ايديولوجية البعث . وفى هذا الاطار ، فإنه من الأغلب ان ايران لن تشعر الا بالقلق تجاه أى محاولة توحيدية على اساس قومى عربى على حدودها الغربية لأن الوضع الإقليمى الأملئ لريادتها - ان لم يكن زعامتها - هو وضع اسلامى وليس قوميا . بل ان البعض يذهب الى القول

. كانت مسألة أمن الخليج قد أثرت

منذ خمسينات هذا القرن بتزايد وجود البترول واحتياطياته وأهميته الاستراتيجية الدولية مصحوبا بالمد

إذا

التحررى العربى بقيادة مصر . فقد تصاعد الجدل حول أمن الخليج فى الستينات مرتبطا هذه المرة بالكفاح لتحرير جنوب اليمن وامارات الخليج الأخرى وهو ما تحقق عامى ١٩٦٧ و ١٩٧١ على التوالى . وما ان تحقق الاستقلال حتى عاد الاهتمام العربى بأمن الخليج نتيجة احتلال ايران الشاه لجزر أبوموسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى فى مدخل الخليج والتي كانت تابعة للامارات

العربية المتحدة . وفى هذه المرحلة بدأ القلق العربى تجاه ما سُمى بالخطر الإيرانى على الحدود الشرقية للأمة العربية . الا أن انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ واستعادة السيطرة العربية على تدفقات النفط مع القوة العسكرية الإيرانية المهيمنة فى الخليج ، كل هذه عوامل وجهت الانتباه العربى بعيدا عن مسألة الجزر الثلاثة ، وعن أمن الخليج . وجاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية لتكون علامات استفهام وتمثل دوافع جديدة لاعادة دراسة واعتبار مفهوم أمن الخليج . وان كانت بشائر ما يمكن اعتباره بداية النهاية للحرب العراقية - الإيرانية قد حولت اهتمام الكثير من المراقبين الدوليين والإقليميين الى مستقبل العلاقات بين الدولتين فإنها لم تحل دون تبنى بعضهم لمنظور طويل الامد يأخذ فى الاعتبار البعدين الإقليمى والدولى لانهاء هذه الحرب . أى بمعنى آخر أمن الخليج . ومن هذا المنطلق ، يصبح الاهتمام بتحليل الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج مهمة مطلوبة فى اطار تحليل مفهوم « أمن الخليج » ورؤية كل طرف لتصور بقية تلك الأطراف لهذا المفهوم .

الملاحه في الخليج خاصة فيما يخص صادرات النفط . ويشير البعض الى ان ايران قد تقدم في مرحلة مقبلة - ترتبط بمدى تقدم المفاوضات مع العراق - تعهدا شفويا بتأمين الملاحه للسفن الحربية ايضا في شط العرب ومضيق هرمز وعدم التعرض لهم . الا انها تؤكد على المسئولية الثنائية فقط - لها وللعراق - بتطهير شط العرب - طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

وعلى الجانب الاخر ، نرى البعض يعرب عن مخاوفه بان قبول ايران للقرار ٥٩٨ قد يفتح امامها الابواب لشراء الاسلحة - خاصة من الدول الغربية - وتكديسها ، وخاصة اسلحة بحرية لاحكام السيطرة على الخليج او حتى احتمال نشر صواريخ دودة القز الصينية الصنع على قواعد متحركة تتحكم في مضيق هرمز ، بما يعيد عصر الهيمنة الايرانية على الخليج ويشكل مصدرا محتملا لتهديد إيراني مستقبلي لأمن دول الخليج العربية . بل ان هذا البعض يذهب الى القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لقبول ايران للقرار ٥٩٨ هو الرغبة في تجنب حظر تسليحي عليها من مجلس الأمن ، والعمل على رفع الحظر القائم بالفعل من بعض الدول الكبرى ، مما يمكنها من الاستعداد لجولة عسكرية قادمة في المنطقة .

٢ - ايران والقوى العظمى :

أثبتت الأحداث دائما ان ايران - كانت تدرك دائما ان هناك خطوطا حمراء لن تسمح لها القوتان الأعظم بتجاوزها في سياساتها بما يهدد مصالح تلك القوى الكبرى ، وفي تلك اللحظة ، فان تلك القوى الكبرى قد تتدخل ضد النظام الإيراني بشكل مباشر . لهذا وتتجنب ايران أي تصعيد دولي أو مواجهة دولية بالخليج . وقد تولد دائما احساس لدى ايران بتآمر القوى الكبرى ضد الثورة الاسلامية وتجسد ذلك الاحساس اقلما في الهجوم العراقي على ايران في سبتمبر ١٩٨٠ بتصور أنه نتيجة مؤامرة مشتركة من القوتين الأعظم لم يكن العراق الا مجرد اداة لهما . وكانت ايران تخشى دائما - وربما يستمر ذلك في المستقبل - ان تأخذ القوى الغربية والاتحاد السوفيتي العراق نقطة ارتكاز بمحاصرة النفوذ الإيراني وازعاف النظام الثوري الإيراني .

٣ - العلاقات الإيرانية الأمريكية وأمن الخليج :

رغم سعي مهدي بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية في بداية الثورة لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة ، فان ايران كان لديها هاجس دائم من تدخل امريكي لمواكبة الوجود السوفيتي في افغانستان وللمء فراغ القوة بالخليج بعد اعلان كارتر لالتزام الولايات المتحدة بالدفاع

بأنه في حالة حدوث مثل هذا التحالف العربي على حدود ايران الغربية ، فلن يكون مستبعدا ان تتجه - لدوافع جيوبوليتيكية وبعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية - الى شكل من اشكال التعاون ذات الطبيعة الاستمرارية مع اسرائيل . ورغم زيادة شعور ايران بما اعتبرته الموقف العربي المنحاز بصفة عامة ضدها في حربها مع العراق - رغم ان العراق في رأيها هو الطرف البادئ بالحرب - فان ايران حاولت باستمرار الحيلولة دون تبلور موقف عربي موحد ومجسد بقرارات ومطالبات أو اجراءات محددة تماما ، وهو ما فشلت في تحقيقه في قمة عمان العربية عام ١٩٨٧ ، مما قد يكون أحد دوافع قبولها في النهاية بالقرار ٥٩٨ لموقف الحرب مع العراق . ويربط البعض بين القلق الإيراني تجاه فكرة التجمع القومي العربي تلك وبين حرصه على انشاء منظمة التعاون الاقتصادي مع كل من جارتيه غير العربيتين باكستان وتركيا - رغم علاقاتهما الوثيقة مع ما تعتبره الثورة الإيرانية العدو رقم واحد لها : الولايات المتحدة الأمريكية !

وقد أثبتت أحداث السنتين الأخيرتين أن النظام الإيراني أكثر راديكالية في أقواله عنه في ممارساته العملية وان الاتجاه الغالب يميل الى نموذج « بناء الاسلام في دولة واحدة » تكون القدوة فيما بعد لبقية دول المنطقة . ويبرز هنا حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني رئيس المجلس (البرلمان) الذي أوضح انه لا يرتضى التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات وفرض الايديولوجية الاسلامية أو اعاقه استكمال تنفيذ اهداف الثورة داخليا مقابل اهداف خاصة بالسياسة الخارجية مثل تصدير الثورة ومثال على هذا التوجه اعلان ايران - ورفسنجاني نفسه - أكثر من مرة أثناء الحرب مع العراق بان ايران لن تشل حركة النفط في الخليج أو اغلاق مضيق هرمز الا اذا انعدمت قدرتها على تصدير نفطها من الخليج . كما ان ضبط النفس الإيراني تجاه السعودية عقب مصرع ٤٠٠ من حجاجها في اغسطس ١٩٨٧ مرتبط بحسابات واقعية بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ، مما يعيد تأكيد أن اهتمام إيران بأمنها القومي ومصالحها الوطنية تأكد لهما الأولوية على الأهداف العقائدية . وهو ما يمكن أيضا اعتباره تحولا للثورة الى اكتفائها بأن تكون مصدر وحى - بدلا من مصدر فعل - في دعم الحركات الاسلامية الخارجية وتوظيفها في علاقاتها مع القوى الاقليمية الاخرى . والمنطق الإيراني حول أمن الخليج يتلخص بالتالي في انه اذا لم يكن الخليج امنا لها فلن يكون امنا لأحد . وسيبقى في مرحلة قادمة عادل هام في مصداقية ايران امام القوى الغربية والخليجية مدى التزامها بحرية

محور عربي موحد يعتبر في نظر البعض دافعا لامكانية أن تشهد الأيام القادمة قيام محور غير مباشر بين إيران ، إسرائيل والولايات المتحدة لتأكيد العلاقات السرية القائمة بالفعل بينهم وتجمع مصالحهم حول رفض محور عربي قوى وموحد .

ويكاد يتركز مطلب إيران من الغرب في المرحلة الراهنة خلال تصريحات القادة الإيرانية على سحب الاساطيل الغربية من الخليج وتقديم مساعدات إعادة الاعمار العاجلة لها .

(ب) العلاقات الإيرانية - السوفيتية وأمن الخليج :

رغم إشارة بعض القادة الإيرانيين في عدة مواضع - كان اخرهم رفسنجاني - الى اعتبار إيران نفسها القوة العازلة امام المد السوفيتي في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، ورغم القلق السوفيتي للطبيعة الاسلامية للثورة الإيرانية وخطورتها على جمهورياتها الاسلامية الجنوبية والحكم الموالي لها في افغانستان ، فان العلاقة بين الطرفين تراوحت بين مهاجمة إيران للتدخل السوفيتي في افغانستان وامداد السوفييت السلاح للعراق منذ ١٩٨٢ ، وبين توقيع اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي وتقني وامداد إيران بالغاز للاتحاد السوفيتي خاصة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وقد عادت العلاقات للتدهور بمظاهرات إيرانية ضد الاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٨ كرد فعل لقصف العراق لمدين إيران بصواريخ أرض - أرض سوفيتية الصنع .

إلا ان هذا التفاوت يجب الا يجعلنا نغفل انه على المستوى المفاهيمي فان تصور كل من إيران والاتحاد السوفيتي لأمن الخليج يكاد يكونان متماثلين بتأكيدهما على رفض الوجود العسكري الاجنبي والقواعد الاجنبية والتسهيلات الاجنبية في الخليج وابقاء مهمة أمن الخليج للدول المطلة عليه . إلا انه على المستوى العملي فان القلق الإيراني تجاه « تهديد سوفيتي محتمل » والقلق السوفيتي تجاه « المد الاسلامي » للثورة الإيرانية يعوق اجماع استراتيجي بين الدولتين له مدلولات عملية بشأن أمن الخليج .

٣ - إيران وبلدان الخليج :

اعتبر انتصار الثورة الاسلامية بصفة أساسية انتصاراً للشيعية في الخليج - الذين يوجدون في وضع غير مميز اقتصاديا وسياسيا ويكونون معظم سكان البحرين وجزء هام من سكان الامارات المتحدة .

أوضحت إيران الثورة منذ البداية تمسكها بالجزر الثلاثة التي احتلها نظام الشاه عام ١٩٧١ ، في وقت لجأت فيه الى تحريك الجماعات الاسلامية الموالية لها في

عن امدادات النفط بالخليج . وربما تخفف أثر ذلك العامل على عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية الاقليمية عقب توقيع اتفاق الجلاء السوفيتي عن افغانستان في مايو عام ١٩٨٨ بجنيف . وتوجد قناعة لدى بعض تيارات القيادات الإيرانية بأن أي جهد عسكري أمريكي في المنطقة انما يهدف الى احتواء - ان لم يكن تصفية - الثورة الإيرانية . وعلى هذا الأساس ، تولد الاعتقاد لدى تلك التيارات بأن الحرب ضد العراق كانت في الواقع حرباً ضد الولايات المتحدة .

وهناك هاجس آخر لإيران هو خشية اعتماد التحالف الغربي بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على قوة بديلة (السعودية ، العراق ، مصر ، الأردن أو تجمع يضم كل تلك البلدان) لحماية أمن المصالح الغربية في الخليج ، نظرا لما سيؤدي اليه من الحد من محيط التأثير الإيراني . وفي المقابل طرح رفسنجاني ان إيران هي الدولة الاقدر بالخليج على حماية - أو عرقلة - المصالح الغربية به ، وذلك ربما لدفع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على التعامل مع إيران وتجنب ما من شأنه الاخلال باستقرار إيران لأن ذلك - بدوره - سيضر بالمصالح الغربية بالخليج والشرق الأوسط بأكمله . ويمكن القول بان حاجة إيران للعب دور اقليمي فعال من ناحية ورغبتها في موازنة ما تتصور انه تهديد سوفيتي محتمل وقائم من ناحية أخرى قد يدفعها الى تقارب مع التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة وترتيباته الأمنية بالمنطقة .

وتحاول إيران في حدود ردها على الهجوم الغربي الجمع بين التلويح بالجزرة والعصا معا . وكان اخر مثال هو اسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في ٤ يوليو ١٩٨٨ ، فمن ناحية اعلن رفسنجاني بوضوح عقب اسقاط الطائرة ان حياة ٢٩٨ فردا ليست أثمن من العلاقات الإيرانية - الأمريكية في المستقبل وأورد احتمال ان يكون اسقاط الطائرة على سبيل الخطأ . ومن ناحية أخرى ، قامت إيران بمناورات بحرية ضخمة في الخليج لمدة ١٠ ايام . واذا كانت الحاجة الى السلاح والمعونة التكنولوجية والفنية لإعادة البناء وتحديث الجيش خاصة انه معتمد في الأغلب على تكنولوجيا أمريكية قد تدفع إيران لشكل من اشكال علاقات التعاون مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، فان قوى داخلية - ربما تكون في مقدمتها بعض الفئات العليا من رجال الدين والفئات العليا من البازار وبعض قيادات الجيش - قد تدفع تجاه نفس الغاية ، أو على الأقل على المستوى التجاري والاقتصادي . كذلك ، فان ما سبق الإشارة اليه من تخوف إيراني من قيام

حاولت في مختلف المراحل وبشتى الطرق اقناع بلدان الخليج بوقف دعمها للعراق في حربه ضد ايران . كان ذلك تارة بتأكيد ان أمن تلك الدول منفصل عن أمن العراق وانه ليس لها مطامع في اقاليم دول الخليج ولن تعمل على تصدير الثورة اليها ، وتارة بالتلويح بالتهديد لمصالح تلك الدول وضاداتها النفطية ومنشأتها الاقتصادية . وقد عملت ايران ايضا على تجنب اى تدخل خارجى في الخليج يكون من شأنه افادة العراق . ولقد أيقنت ايران واعربت عن رأيها بأن مد السعودية بصفة خاصة بالأسلحة الحديثة - وخاصة طائرات الاواكس - يعتبر بالاساس تهديدا لأمنها القومى وتأكيدا لهيمنة أمريكية - من خلال الاداة السعودية - بالخليج . وبالرغم من ذلك ، ومن الحملة الاعلامية الإيرانية ضد تواجد الأساطيل الحربية الأجنبية - خاصة الأمريكية والسوفياتية - بالخليج وضد دول المنطقة التى دعت هذه الأساطيل ، فان أصواتا قوية داخل ايران كانت ترى انه من شأن هجمات الحرس الثورى على السفن في الخليج استعداد القوى الاقليمية والدولية اكثر ضد ايران بما يضر بمركزها الاقليمى وسيطرتها النسبية في الخليج .

واذا كانت ايران قد أدانت التعاون السعودى مع الولايات المتحدة واتهمتها بأنها تسعى لتخويف بقية دول الخليج من ايران لوضع تلك الدول تحت هيمنتها في اطار مجلس التعاون الخليجى ، فان مواقفها تجاه السيادة على الحرمين الشريفين تراوحت - حسب علاقاتها مع السعودية - بين المطالبة باشراف اسلامى عليها خاصة عامى ٨٣ و ٨٧ وبين تأكيد مسئولية السعودية عنها خاصة عامى ٨٤ و ٨٥ . بالاضافة الى ذلك فان ايران والسعودية تعاونتا عامى ٨٦ والنصف الاول من ١٩٨٧ في اطار الأوبك تعاونا وثيقا ، وتحديث تقارير ذات ثقة عن امداد السعودية لإيران بمنتجات بترولية مكررة عندما هبطت الصادرات النفطية الإيرانية بحدة نتيجة كفاءة الهجمات الجوية العراقية ، ولتجنب مزيد « من التطرف » الإيراني على حد اعتقاد السعوديين . وقد كان انكشاف أمر صفقة « ايران جيت » في حد ذاته تقليل لبعض مصداقية ايران أمام القوى الراديكالية المعادية للأوضاع القائمة ببلدان الخليج ، وبالتالي ففقدان ايران لهامش هام لتحريك تلك القوى حسب مصالحها الاقليمية .

وربما يدخل في اطار التهديد لقبولها قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، محاولات ايران تحسين علاقاتها مع دول الخليج - عدا السعودية - منذ نهاية ١٩٨٧ وتجميعها في موقف رافض للتدخل الخارجى في الخليج ، خاصة ان

بلدان الخليج لدعم استقرار النظام الإيراني الجديد من خلال الضغط على حكومات تلك البلدان للتعامل مباشرة - وبالتالي الاعتراف - مع هذا النظام الجديد .

وفي سبتمبر ١٩٧٩ ، قامت ايران بمناورات منفردة في مضيق هرمز وأعلنت الغاء الدوريات الإيرانية العمانية المشتركة لحماية المضيق وهو ما كان يحدث وقت الشاه . واذا كانت الدلائل تشير الى تأييد - على الأقل معنوى واعلامى - لمظاهرات الشيعة بالسعودية عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومحاولة الانقلاب بالبحرين عام ١٩٨١ ، فانه يمكن الاطمئنان الى القول بأن الخوف من تدخل أمريكى شامل ضدها ولصالح بلدان الخليج العربية ، ودرجة علاقة كل طرف خليجى بالولايات المتحدة شكلا عاملين هامين في تحديد علاقة ايران وسلوكها تجاه دول الخليج الأخرى ، وهو خوف تجسد جزئيا عند استعانة الكويت بالحماية البحرية الأمريكية - وبدرجة اقل - السوفياتية لحماية ناقلات بترولها بالخليج . وقد ظهر هذا العامل ايضا في اعتبار ايران لمجلس دول الخليج عند انشائه فكرة أمريكية . أما عن العوامل الأخرى التى شكلت السياسة الإيرانية مع دول الخليج فكانت حجم تلك الدول للعراق ودرجة الشك في تعاون تلك الدول في اطار الأوبك لضعاف دخل ايران من صادراتها النفطية . وقد عمدت الثورة الإيرانية الى استخدام وسائل الاعلام كالاذاعة الموجهة والمنشورات خاصة في موسم الحج ومظاهراته ، ودور رجال الدين الإيرانيين والمتعاطفين معهم في دول الخليج الأخرى وتنظيم مؤتمرات سنوية لهم والعداء للملكية كمؤسسة واستضافة حركات معارضة سعودية وعراقية وبحرينية لكسب أوراق اضافية في التعامل مع الأطراف الاقليمية الأخرى .

واذا نظرنا الى الأحداث والتطورات من زاوية أخرى ، فان الثورة الاسلامية قد نجحت في الحفاظ على قدر من ضبط النفس في علاقاتها مع دول الخليج مع الحفاظ على قدر من الحوار مع تلك الدول في معظم الأحيان - ربما باستثناء الكويت والسعودية في معظم الأحيان - ومن المؤكد ان النظام الثورى الإيراني أيقن منذ البداية التناقض بين العمل على محاولة تحسين علاقاته مع أنظمة الدول المجاورة وبين تأييد ايران الثورية للحركات الثورية لتلك الدول ، وقد أدى ذلك به منذ ١٩٨٤ الى محاكمة متهمين باختطاف طائرة سعودية وبرفض هبوط طائرة كويتية مختطفة بأراضيها .

ورغم مطالبة ايران لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها مع أنظمة الخليج في مرحلة مبكرة من الثورة ورغم برودة - ان لم يكن عداء - علاقاتها مع معظم دول الخليج بعض الأحيان - عدا الامارات وعمان ، فانها

الاقتصادي لأمن الخليج في التصور العراقي .

١ - العلاقات الإيرانية - العراقية

اعتبر العراق منذ البداية ان الطبيعة الاسلامية والعالمية للثورة الإيرانية تمثل خطراً على طموحات أيديولوجية البعث القومية وشبه العلمانية

ورغم مراحل الانتصار سواء بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ أو منذ بداية ١٩٨٨ فإن العراق أكد مطلبه ليس فقط بالسيطرة الكاملة على شط العرب وحرية الممر دون تفتيش لسفنه الحربية والتجارية في الخليج وفي مضيق هرمز ، وإنما أيضاً مطلبه الخاص باستعادة الجرد العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) . وقد كانت الكفاءة المرتفعة كمياً وكيفياً للقوة الجوية العراقية منذ ١٩٨٦ في هجماتها خاصة ضد محطة ضخ البترول الإيرانية لاراك في مدخل الخليج في نوفمبر ١٩٨٦ والمدى البعيد للصواريخ (الحسين) و (العباس) أرض - أرض وحجم الانتاج للأسلحة الكيميائية أكد كل ذلك ان القوة العسكرية العراقية بعيدة المدى وذات يد طولى يعمل حساب لها في أي ترتيبات اقليمية لأمن الخليج .

ويرى العراق ان حالة عدم الاستقرار التي أوجدتها إيران في الخليج قد أعطت دافعا ومبررا لدعم الوجود العسكري الغربى بالخليج .

والعراق يقع عليه عبء اجبار إيران بقبوله كجار والتفاعل معه على أساس تسوية شاملة في الخليج . وهنا يثور التساؤل حول تطبيق المادة الأولى من القرار ٥٩٨ ، التي تطالب بالانسحاب الى الحدود الدولية . فهل تصر العراق على الحدود بين مملكة فارس واقليم العراق تحت السيادة العثمانية كما تبلورت في معاهدة ١٩٢٧ ، وعلى وضع معاهدة جديدة على أساسها ، أم تتعامل بمرونة مع الحدود كما جاءت في اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ - والتي تعنى بالنسبة للعراق عدم الاعتراف بأنه حقق انتصاراً عسكرياً في الحرب وبالتالي يضيع فرص استثمار الإنجاز العسكري ، أما الغاء الاتفاقية فيعنى الاقرار بالهزيمة العسكرية الإيرانية بما يعنى إعادة ترتيب هيكل القوة في الخليج بقيادة العراق .

وتركيز العراق الأساسى والمرحلى حالياً هو على تطهير شط العرب من خلال التزام دولي من الأمم المتحدة بذلك . حتى لا يضطر للاعتراف باتفاقية ١٩٧٥ مع تأكيد حرية الملاحة بالشط وبالخليج وبمضيق هرمز وعدم تفتيش سفنه المارة في الخليج أو المضيق ، وذلك حتى لا يخل في

إيران تتفق مع معظم تلك الدول في اعتبار أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه . الا ان المفهوم الإيراني مختلف مع هذه الدول لاعتبار نفسها الأولى بين أنداد (PRIMUS INTER PARIS) وبالتأكيد ترفض أي ترتيبات أمنية بالخليج لا تكون طرفاً فيها . وقد جاء قبول إيران للقرار ٥٩٨ ليعزز مسعاها لدى الكويت وبقية دول الخليج بضرورة اخراج الأساطيل الأجنبية من الخليج . وعلى محيط المفاوضات مع العراق لانتهاء الحرب فان إيران رفضت ما اعتبرته تقديم تنازلاً بالامتناع عن اعتراض السفن العراقية وتفتيشها في مياه الخليج أو مضيق هرمز انتظاراً لتسوية نهائية - وهو ما قد يطول - لأنها تدرك ان هذا يضعف سيطرتها على مضيق هرمز . وهي تفصل بذلك بين مسألتى شط العرب ومضيق هرمز من ناحيتى السيادة وحقوق التفتيش .

كما ان وقف إطلاق النار يفيد إيران التي تستطيع استئناف صادراتها النفطية واستيراد السلاح والاحتياجات التجارية الأخرى في مياه الخليج . وعليها ان تدرك ان قبول انتهاء الحرب مع العراق لايعنى بالضرورة قبول إيران للوضع الاقليمي السائد نتيجة ان إيران تدرك ان العراق - حتى لو لأسباب جيوبوليتيكية بحتة فقط - هي النذ الرئيسى الاقليمي في الهيمنة على الخليج .

وان كان بعض المحللين يؤكدون ان قبول إيران للقرار ٥٩٨ يعنى التخلي مؤقتاً عن محاولة اسقاط النظام العراقي واخلخلة النظم الأخرى بالخليج والتركيز على الداخل لبنائه ثم معاودة العمل لتصدير الثورة من موقع أكثر قوة وتماسكاً .

وختاماً ، فانه اذا كان صحيحاً ان الحرب هي العامل الموحد للشعب الإيراني خلف الجمهورية الاسلامية فان انتهاء الحرب قد يعنى تفسخ الوحدة الداخلية وعدم الاستقرار مما قد تستغله قوة دولية - واقليمية أيضاً - لزعزعة استقرار إيران لضمان الاتلعب دوراً اقليمياً قوياً في دعم معالم أمن خليج ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية . وعلى الجانب الآخر فان انتهاء الحرب يرتبط بخروج إيران من عزلتها الدولية وكسب اصدقاء اقليميين ودوليين مما يسمح بدور إيراني أساسى في الخليج .

ثانياً : العراق

يعتبر العراق - بلا جدال - هو الطرف الاقليمي الأساسى الآخر - مع إيران - المعنى بترتيبات أمن الخليج ، ويمكن تفهم الموقف العراقي في هذا الخصوص خلال التعرض لعلاقاته مع إيران ، ومواقفه من القوى الدولية ، مفهومه للبعد العربى لأمن الخليج والبعد

العربية ، فان له مشاكل حدودية مع الدول الخليجية قد تحد من مثل هذا الدور القيادي العربى الاقليمى . وقد يكون هناك هدف عراقى محتمل من ابقاء جو متوتر مع ايران ليس فقط لتجميع الجبهة الداخلية العراقية بل ايضا لتجميع موقف خليجى عربى حوله وحظر اى مد أو توسع للعلاقات الايرانية مع دول الخليج العربية . الا ان العراق يعى بلا شك انه يتعامل مع معطيات جديدة لعل أبرزها وجود مجلس التعاون الخليجى الذى يستبعد كلا من العراق وايران من عضويته والذى نشأ وقوى مع تطور الحرب العراقية - الايرانية .

هذه المرحلة بمطالبته بالسيادة على الشط على المدى الطويل فى عملية المفاوضات . وهذا المطلب المرحلى حيوى للعراق فان الشط منفذه الوحيد على الخليج والمرئىسى لصادراته النفطية وتجارته الدولية . وتجدر الاشارة هنا الى ان تعامل العراق من موقع المنتصر لم يصعب فقط من مهمة انجاز السلام مع ايران وانما قد يدهور علاقات العراق مع دول الخليج العربية الأخرى .

٢ - موقف العراق من القوى الدولية :

سعى العراق فى مراحل مختلفة من الانتصارات الايرانية الى - ليس فقط أقلمة - بل تدويل الحرب باستعداد الأطراف الاقليمية والدولية على ايران لاجبارها على وضع حد للحرب . وقد استغل العراق بمهارة معادلات جعلت من مصالح قوى دولية واقليمية تحجيم الثورة الايرانية لبدء هجومه عام ١٩٨٠ ، ففى حين خشى الأمريكيون زعزعة استقرار النظم المعتدلة الموالية لهم بالخليج وتهديد طرق النفط به ، أحس السوفيت بالقلق من الطبيعة الأيدولوجية غير المحكومة وغير المتوقعة للقادة الجدد بطهران .

وهناك الكثير من الآراء التى ترى بأن القوى الغربية والولايات المتحدة - رغم تحسن علاقتهم بالعراق فى ظل الحرب واعتدال مواقف الأخيرة تجاه القضية الفلسطينية ودعم القوى الراديكالية بالمنطقة - ستقوم - ربما بمساعدة اسرائيل - بمحاولة تحجيم الدور الاقليمى العراقى خاصة فى ظل تفوقه العسكرى الحالى . وتجدر الاشارة هنا الى ان مطلب العراق الخاص بتدويل عملية تطهير شط العرب قد يفتح الباب - ربما بطريقة غير مقصودة - لاندفاع التواجد الأجنبى - خاصة الغربى - فى الخليج بما يحد من الدور الاقليمى لكل من العراق وايران معا .

٣ - البعد العربى لأمن الخليج لدى العراق :

لقد خرج العراق من الحرب وقد أصبح قوة مؤيدة للاستقرار وبقاء الأوضاع على ماهى عليه فى الخليج واصبح يركز على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الاقليم ، ويتراوح الموقف العراقى من التأكيد على الأمن القطرى وبين تأكيد البعد الأمنى القومى العربى للخليج . وسواء فى حالة وضع العراق لنفسه كمدافع عن الحدود الشرقية للوطن العربى ضد العدوان « الفارسى » أو وضع التعايش معه كشرط امام القيادة الايرانية لتوصل ايران لصيغة سلام وتعايش وتعاون مع الأمة

٤ - البعد الاقتصادى لأمن الخليج فى التصور العراقى

تعرض العراق لشلل شبه كامل لقدرته على تصدير النفط بعد فترة وجيزة من بداية الحرب مع ايران كما تعرض لتدمير معظم محطات ضخ النفط الخاصة به . وقد أظهرت الحرب بوضوح قدرة ايران على اعاقه العراق ليس فقط عن تصدير نفطه بل ايضا عن استيراد وارداته الاساسية عن طريق الخليج مما اضطره لمد انايبب نفط وخطوط تجارة عبر الاردن وتركيا والسعودية ويعرضه بالتالى لضعف نسبى فى علاقاته مع تلك الدول . وقد كان ذلك تأكيدا للعراق على اهمية سيطرته على شط العرب بأكمله ، كما انه دفعه منذ ١٩٨٤ لبدء حرب الناقلات لخلق ايران اقتصاديا من خلال وقف صادراته النفطية - وهو مانجح فيه العراق الى حد كبير بحلول عام ١٩٨٨ - بالاضافة لاستقزاز ايران لاغلاق الخليج أمام الملاحه باغلاق مضيق هرمز مما كان سيفتح الباب امام انتقام غربى ضد ايران ، وهو اجراء لم يحدث وان كان الرد الايرانى يضرب ناقلات النفط السعودية والكويتية دفع فى النهاية بدخول وجود عسكرى اجنبى ، من المؤكد انه على الاقل لم يكن صديقا لايران .

وتبقى علامة استفهام أخرى على دور العراق الاقليمى مستقبلا مرتبطا بقدرته على خدمة ديون خارجية تقدر بـ ٢٠ بليون دولار - مستبعدا ديونها لدول الخليج التى ستطالب بمعاملة خاصة مقابل عدم تسديد العراق فى الاغلب لتلك الديون .

ثالثا - الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجى
قبل الخوض فى تحليل اربعة ابعاد لمفهوم بلدان مجلس التعاون لأمن الخليج (العلاقات مع ايران والعراق . ومع القوى الدولية الكبرى واخيرا تجاه قوى اقليمية اخرى) يجب ابراز ان اولويات التهديدات لأمن تلك الدول كانت محل خلاف لديها قبل عام ١٩٨٠ : حيث كان الخلاف حول اذا ما كان التهديد الاسرائيلى له

تقارير وتعليقات

مناورات مشتركة بدعم غربي واضح .
واذا كانت دبي والشارقة قد اكدتا دائما ومنذ البداية رفضهما لمقاطعة ايران نظرا للعلاقات التاريخية والتجارية معها ، فانه بحلول سنة ١٩٨٥ كانت كافة دول المجلس قد ادركت استقرار النظام الايراني وضرورة التعامل والتحاور معه ومحاولة التأثير عليه لضمان أمنها والاستقرار الاقليمي في المنطقة . وكانت أبرز المحاولات هي زيارة وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل لطهران في مايو ١٩٨٥ للوساطة بين دول المجلس وايران وايجاد صيغة تعايش بينهما .

وفي مرحلة ما بعد الحرب فان بلدان المجلس تدرك أنه ستقع على عاتقها مسئوليات تقديم مساعدات مالية لاعادة تعمير ايران - والعراق ايضا - على الاقل كسبا لودها ولايجاد صيغة تعاون اقليمي في الخليج ولوقف أي دور ايراني لزعزعة الاستقرار الداخلي لتلك الدول سواء مباشرة او من خلال حملات اعلامية . وستسعى دول الخليج من خلال ذلك ألا يقع عليها وحدها عبء دفع تكاليف ذلك - سواء سمي تعويضات حرب او مساعدات اعادة اعمار - وحدها ، خاصة في ضوء وضعها الحالي الحرج حاليا . وستحاول من ناحيتها ايجاد فرص استثمار لشركاتها الانشائية والاستثمارية في ايران والعراق لرواج فئة رجال الاعمال الكبار لديها .
وقد أظهر تبادل الزيارات مؤخرا بين ايران وكل من عمان والامارات المتحدة ان عوامل المصلحة المشتركة واقرار امن الخليج قد تصلح اساسا للحديث عن تعاون بين دول المجلس وايران مع عدم اغفال اثر الخلافات السياسية والايدولوجية .

٢ - العلاقات مع العراق

اذا كانت دول المجلس قد قدمت مساعدات مالية تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار وتسهيلات مرور تجارية ونفطية للعراق اثناء الحرب بالاضافة الى تقديم السعودية والكويت لايراد ثلث مليون برميل نفط يوميا من نفط المنطقة المحايدة للعراق خلال تلك السنوات ايضا بهدف التصدي « للتهديد الايراني » ضد تلك الدول ، فان دول المجلس المطالبة اليوم بالمزيد من الدعم لاعادة اعمار العراق تمارس الضغوط على العراق - خاصة من السعودية - للتخلي عن شروطه لقبول بدء سريان وقف اطلاق النار في اغسطس الماضى . وربما كانت هذه الضغوط وضغوط مماثلة عليه لبدء المفاوضات مع ايران رغم عدم الاستجابة تماما لشروطه باجراء مفاوضات مباشرة ، ناتجة عن خوف دول الخليج بان استمرار الحرب كان سيؤدى لنصر عسكري عراقي حاسم ، او الى

الاولوية ، ام الخطر السوفيتي هو الاساس وهي فكرة كانت تروج لها الولايات المتحدة - ام ايران ام العراق . وبعد السلوك الايراني بتصدير الثورة اصبح هناك مفهوم موحد لدى الدول باعطاء الاولوية - حتى الآن على الاقل - لما اعتبرته التهديد الايراني . الامر الثانى الواجب ابرازه انه بعد تسع سنوات من الثورة الايرانية ربما مازالت بلدان مجلس التعاون تحس بالقلق من الايدولوجيات الثورية (كالاسلام ، الماركسية ، البعثية) القادرة على تعبئة الشعب والمعادية للغرب وتعتبرها معادية للاستقرار في الخليج خاصة في ظل حالة شبه الفراغ الفكرى بهذه الدول . ومن الهام الاشارة هنا الى ان المنطق السعودى - وهو سائد لدى معظم دول الخليج - يقدر أهمية الحفاظ على الاوضاع القائمة بالخليج ويخشى ان عدم الاستقرار يقوض اسس النظام الاقليمي لانه يعمل من ناحية لصالح السوفيت ومن ناحية اخرى لصالح الايدولوجية الثورية الاسلامية النقيض للايدولوجية الاسلامية التقليدية السائدة بها .

١ - العلاقات مع ايران

الثابت ان بعض بلدان الخليج استغلت قيام الثورة الايرانية ونزعة تصدير الثورة لديها لالقاء تبعة حركات المعارضة لديها على ايران في وقت بدأت فيه تخفيف ظروف المعاناة للسكان الشيعة لديها .

وقد حاولت دول الخليج دائما - خاصة السعودية - اما مباشرة او بالبحث عن وسطاء في الوصول الى صيغة للعلاقة مع ايران تؤمن صدارتها النفطية خوفا من السيطرة الايرانية على مضيق هرمز ، ولاقناع ايران - بعد بدء الحرب مع العراق - بعدم توسيع الحرب لتشمل دول الخليج الاخرى . ، واحيانا لاقتناعها بوقف ضرب ناقلات النفط خاصة السعودية والكويتية . وكان من دلائل حرص دول الخليج على تجنب عداء صريح مع ايران نفيها لاي تورط ميدانى في مساندة المجهود الحربى العراقى ضد ايران .

وقد تخلل تلك المحاولات مايدل على الخوف الخليجي من نصر ايراني على العراق يشجع ثورة القوى المعارضة داخل دول الخليج . فقد اجمعت دول مجلس التعاون الخليجي على ادانة محاولة الانقلاب بالبحرين في ديسمبر ١٩٨١ ودور ايران بها واعتبار اى تدخل في شئون احدى دول المجلس تدخلا في شئون كل اعضائه ، وعندما لم تفلح نداءات البيان الختامى لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي لايران لوقف اعتداءاتها على حرية الملاحة في الخليج عام ١٩٨٤ وتصاعدت تلك الهجمات ضد ناقلات النفط السعودية والكويتية اعلن عن توحيد قوات دول المجلس « درع الجزيرة » وقيامها بعدة

الخليج قبل ١٩٧٩ وهى الخوف من التهديد السوفيتى .

٤ - الموقف تجاه قوى اقليمية اخرى

فى نفس الوقت الذى تعمل فيه دول مجلس التعاون الخليجى على ايجاد ترتيبات اقليمية ودولية مواتية لاستقرارها - بل وقوتها الاقليمية - فانها بحثت عن ترتيبات مع قوى خارج الخليج ، كان ابرزها العمل خلال الحرب على بلورة محور مصرى / اردنى / عراقى / خليجى لمواجهة ايران . وان كان وضع العراق بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ الجأ هذه الدول فى بادئ الامر الى سوريا لتأمين الحماية والدعم فانها تحولت الى مصر بعد تيقنها من طبيعة العلاقة القوية بين سوريا وايران -

بعد التعرض للاطراف الثلاثة الاقليمية المعنية بأمن الخليج (ايران ، العراق ، بلدان الخليج العربية الاخرى) يمكن التعرض فى ايجاز شديد وبدون ادعاء تقديم تغطية أو تحليل كاملين - لدور طرفين اقليميين قريبين من الخليج ولهما مصالح به وهما اسرائيل وتركيا .

فاسرائيل التى أمدت ايران بالسلاح واساءت بذلك لعلاقات ايران العربية يوجد بداخل قيادتها تيار يراهن على الاهمية المستقبلية لبناء محور ايرانى - اسرائيلى لاسباب جيوبوليتيكية تؤدى الى الهيمنة على الخليج . والثابت ان اسرائيل لم تكن ترغب لا فى انتهاء الحرب ولا فى انتصار اى من الطرفين .

كما ان اسرائيل استغلت الحرب العراقية - الايرانية لقصف المفاعل النووى العراقى ويهملها اقضاء اى تهديد عراقى فى المستقبل وبالتالي ستعمل على اجهاض اى محاولة لبناء قوة عسكرية عراقية متفوقة بعد الحرب . فى النهاية التساؤل حول ما اذا كانت اسرائيل ستسعى لخلق بؤرة صراع اخرى فى المنطقة لتوجه طاقات وموارد العرب والمسلمين بعيدا عنها .

اما عن تركيا ، فانه رغم حرصها على علاقة وفاق مع ايران لتجنب خطر المد الثورى الاسلامى عليها فقد نجحت فى استغلال الحرب العراقية - الايرانية وحرص الطرفين لاستقطابها لاحتواء الخطر الكردى اقليميا ومد انابيب بترول العراق ثم ايران عبر اراضيها وتأمينها . بالاضافة الى ذلك قامت مصالح تجارية بين تركيا وكل من

تدخل عسكري خارجى لاجبار العراق على وقف اطلاق النار مما يزيد التدخل الاجنبى الذى قد يبارك هيمنة ايرانية او يثير مشاعر عدائية من شعوب دول الخليج ضد حكوماتها .

وقد تحاول دول الخليج ان تلعب دور الوسيط بين العراق وايران مما يقوى دورها فى الاقليم ويجعلها محل ثقة الطرفين ويحول فى نفس الوقت بين احتمال - مستبعد حاليا - اتفاق الدولتين ضد بقية دول الخليج فى المستقبل .

٣ - العلاقات مع القوى الدولية

دفعت الحرب العراقية الايرانية دول المجلس لاتفاق المزيد من الاموال على التسليح لمواجهة متطلبات امنها وتعويض نقص القوى البشرية لديها والمتوفرة لدى ايران والعراق ، واتجهت فى هذا الى تنويع مصادر السلاح - وهو نقطة ايجابية - وان ادى ذلك لزيادة الاستثمارات الخارجية والخبراء الاجانب لديها . وكان اخر تلك المظاهر « صفقة القرن » بين السعودية وبريطانيا فى يوليو ١٩٨٨ والتى قدرت قيمتها بـ ٣٠ بليون دولار . ومن قبلها صفقة الصواريخ الصينية للسعودية .

ورغم تبنى الكويت - على الاقل حتى عام ١٩٨٧ عندما دعت الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم الحماية العسكرية لناقلات نفطها فى الخليج فى وجه تصاعد الهجمات الايرانية - لموقف بقاء الخليج خاليا من القواعد الاجنبية . ورغم تعهد السعودية عام ١٩٨٥ بعدم تقديم تسهيلات للولايات المتحدة فى الخليج الا فى حالة اعتداء سوفيتى او ازمة فى الخليج لاتقوى السعودية على التعامل معها وحدها ، فان عمان قد قدمت بالفعل تسهيلات للقيادة المركزية الامريكية فى حالات الطوارئ ولعملية انقاذ الرهائن الامريكيين بطهران بالاضافة الى قيامها بمناورات مشتركة عام ١٩٨٦ مع بريطانيا . وقد ادى تصعيد الهجوم على ناقلات النفط السعودية منذ عام ١٩٨٤ الى تزايد الطلبات السعودية من السلاح الامريكى كوسيلة للدفاع عن كافة دول مجلس التعاون . وهو ماشكل حجة للولايات المتحدة لتكثيف تواجدتها بالخليج .

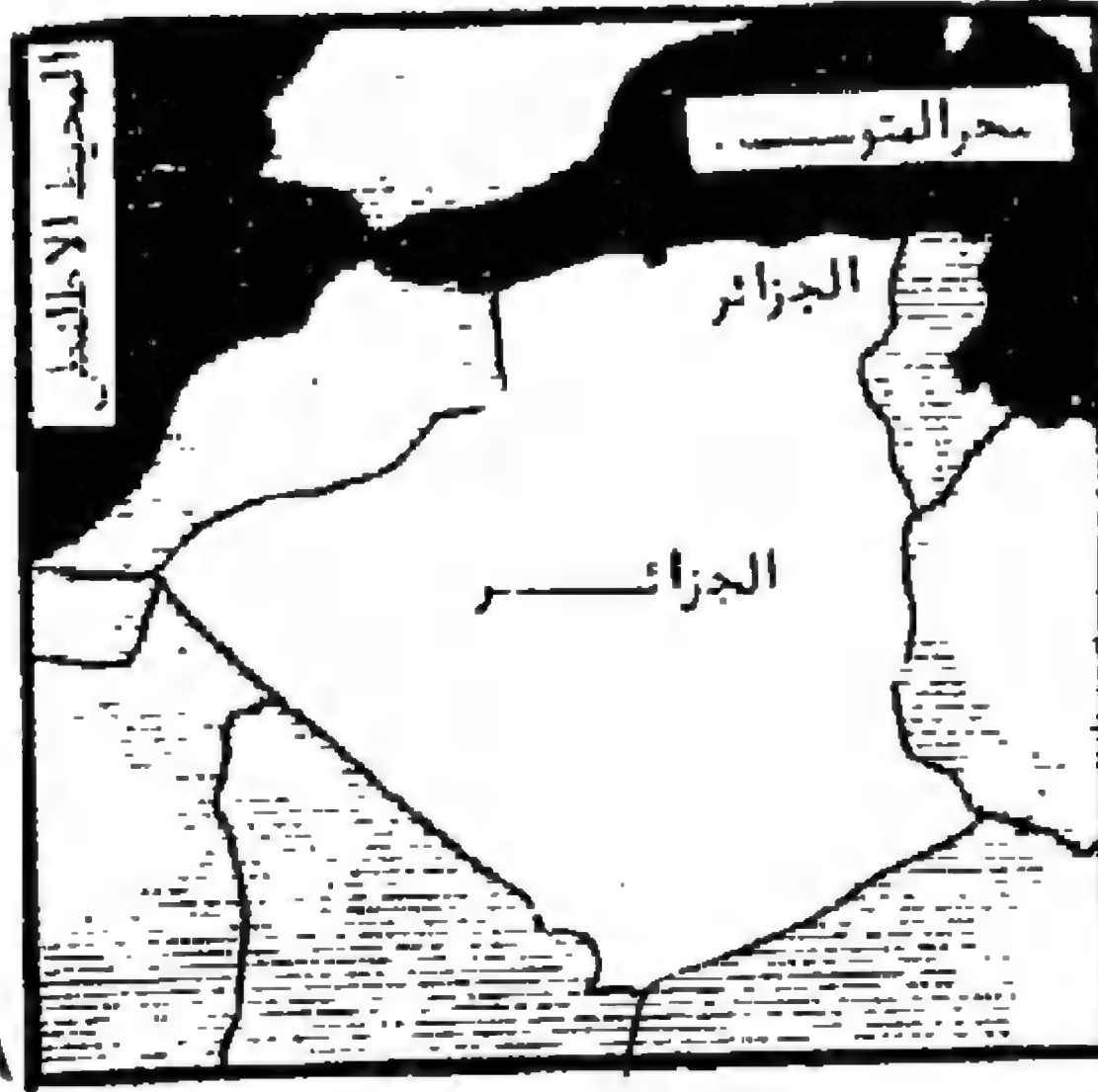
كما ان الحرب وتصاعدها دفعا دول الخليج الى فتح الحوار مع الاتحاد السوفيتى بداية بتبادل الزيارات على اعلى مستوى بما فيها زيارة وزير الخارجية السعودى الى موسكو ، واقامة العلاقات بين معظم دول الخليج - عدا السعودية - وبين الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء بمشاركة السوفيات فى حماية ناقلات النفط الكويتية . ويهز تطور تلك العلاقات احدى بديهيات السياسة الخارجية لدول

تقارير وتعليقات

باكستان لمنظمة التعاون الاقتصادي بالاشتراك مع ايران . وقد برز الموقف التركي مؤخرا وهو يعلن ترحيب تركيا لاعلان فرنسا والولايات المتحدة بعزمهما تخفيض تواجدهما العسكري في الخليج وطالبت بخروج كافة القوات الاجنبية من الخليج وترك مسؤولية امته لبلدان المنطقة . وهو موقف متميز عن موقف باقى دول حلف شمال الاطلنطى .

العراق وايران وبلغت سنويا ٤ مليارات دولار بالاضافة الى تجارة الترانزيت عبر اراضيها للبلدين ومنهما . وقد نجحت تركيا في الحصول على حق مرور من العراق لمقابلة الاكراد داخل اراضي العراق . وكذلك نجحت في الاتفاق مع ايران على دوريات حدودية مشتركة لمواجهة الخطر الكردي . بالاضافة لذلك انضمت تركيا مع





أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر

د . ثناء فؤاد عبدالله

الثورية واستمرار سياسات الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين المتمثلة في السير على نهج الاشتراكية ، وبين دعاة الإصلاح والانفتاح الذين يتزعمهم الرئيس الشاذلي بن جديد بطرحه مشروعا متكاملا للإصلاح الاقتصادي أعلن عزمه على طرحه للمناقشة والبحث على مؤتمر الحزب القومي العام في اجتماعه في نوفمبر ، والملاحم العامة لهذا المشروع تشير بالفعل الى ان الرئيس بن جديد يسعى الى اصلاح اقتصادي في بلاده بالعمل على الحد من تأثير السلطات المركزية ودفع استقلال اكبر للقطاع العام .

ومهما يكن الأمر فالتجربة والتطورات تتم عن صراعات سياسية لاقرار نموذج جديد من أجل التنمية خاصة بعد ان تفاقمت الأزمة حتى عجزت الحكومة الجزائرية عن ايجاد السبل الكفيلة باخراج البلاد من المأزق الاقتصادي والذي تمثل في ارتفاع رهيب في الأسعار ، وزيادة نسبة التضخم عن ٢٠٪ علاوة على مشكلة البطالة بين القوى العاملة وخاصة الشباب ، وهو ما جعل المشكلة الاقتصادية ذات أبعاد عميقة .

أبعاد المشكلة الاقتصادية :

لقد كان السبب « المباشر » لانفجار المظاهرات هو ارتفاع أسعار عديد من السلع والمواد الغذائية ، وكانت حكومة الجزائر قد أعلنت في وقت سابق قرارات للتخفيف كجزء من برنامج شامل تستعد لتقديمه للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الجزائرية في ديسمبر ، كما تقرر ان تطرح امام المؤتمر الخطة الخمسية الجديدة المحدد البدء في تنفيذها مع بداية عام ١٩٨٩ ، في نفس الوقت كانت تواجه خطة التنمية الجديدة عدة صعوبات أولها وخطرها انخفاض دخل الجزائر من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، والبترول والصناعات البتروكيميائية والغاز الطبيعي كان يعد الجزائر بحوالى

أعقاب الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال شهر أكتوبر الماضي ، أعلن مائة من أساتذة الجامعة الجزائريين في بيان أصدره « ان

في

الأزمة هي أزمة المؤسسات السياسية قبل أى شيء ... لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية ، وعن وضع عام .. وأضافوا « أن تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر ، فالاصلاحات الدستورية التي أعلن عنها بعد الاضطرابات الأخيرة لن تعطى النتائج المرجوة منها الا بقدر ما تترافق مع اصلاح للنظام السياسي ولاسيما انتخاب جمعية وطنية لها صفة تمثيلية بالنسبة الى جميع التيارات »

والواقع أن بيان أساتذة الجامعة الجزائريين أصاب كبد الحقيقة بشأن الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٨٨ ، وراح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى واستدعت فرض حالة الطوارئ ، ونزول الجيش الى الشوارع ، كما أدت الى احراق المباني العامة والسيارات ، وهوجمت السفارات ومكاتب شركات الطيران والمقر الرئيسي لحركة البوليساريو ، ودمرت عدة فنادق في العاصمة ، وفي مدن أخرى كوهان ثانية اكبر المدن في الجزائر .

وان كان هناك اجماع في كافة التحليلات والآراء العربية والغربية على حد سواء على ان ماسمى « مظاهرات الخبز » الأخيرة في الجزائر هي نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ، فان هناك تحليلات أخرى لم تستبعد ان تكون هذه المظاهرات نتيجة « صراع سياسي على السلطة » داخل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال الجزائر بين المتشددين المطالبين بضرورة . الحفاظ على المكتسبات

الكبرى ان الاقتصاد الجزائري الذي يعاني حاليا من تدنى اسعار النفط ومن فوائد ديون باهظة قد يجد ان جهود التقشف المطبقة في السنوات الأخيرة غير ذات جدوى بسبب الانفجار السكاني المتزايد ، فالنمو السكاني هو المشكلة الكبرى التي يواجهها هذا البلد ، وتوقع المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس أن يزداد عدد سكان الجزائر والبالغ حاليا ٢٤ مليون نسمة الى أكثر من ضعفه في السنوات المقبلة فيبلغ حوالي ٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، والمشكلة أن الجزائريين الذين دون سن العشرين يشكلون ٥٧ ٪ من عدد السكان بالرغم من أن معدل الوفيات لدى الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السنة هو ٨١ في الألف ، مقابل ٨ في الألف في فرنسا ، ويشكل عدد الراشدين الذين تبلغ اعمارهم اقل من ٦٠ سنة ، أكثر من الثلث اما الذين تبلغ اعمارهم أكثر من ٦٠ سنة فهم يشكلون ٦ ٪ فقط والمعدل الوسطى للأعمار هو ٦٠ سنة مقابل ٧٥ سنة في فرنسا . وتجدر الإشارة الى ان معدل النمو السكاني هو الأعلى في شمال افريقيا وقدر عام ١٩٨٧ بحوالى ٦,٤ في حين ان الحد الأدنى لتجدد السكان هو ٢,١ .

والرهان الحيوى في الجزائر الآن هو أن تحاول الاحتفاظ بنمو اقتصادى يساوى على الأقل النمو السكاني الذى مازال يفوق ٣ ٪ سنويا . وتقيد أرقام الخبراء الدوليين ان اجمالى الناتج القومى للشخص هبط من ٣٢٠١ دولارا عام ١٩٨٦ الى ٢٦٨٩ دولارا عام ١٩٨٧ .

ورأى رجال الاقتصاد في المصارف ان الجزائر تواجه على المدى القصير مأزقا قد يدوم حتى بداية التسعينات ، ونتيجة الأزمة فان ديون الجزائر بلغت ١٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٦ . .

لكن اذا أخذنا في الاعتبار نسبة هذا الدين الى اجمالى الناتج القومى تبلغ النسبة ٣٥ ٪ من اجمالى هذا الناتج والى الآن ترفض الجزائر ان تطلب من الدول الدائنة اعادة جدولة ديونها الخارجية لاسباب سياسية مؤداها الا تفتح الباب لتدخلات « صندوق النقد الدولى » .

واذا كانت الجزائر قد رفضت اللجوء الى صندوق النقد الدولى الا ان برنامج التقشف والاصلاحيات الاقتصادية الذى اعتمدته كان صارما ، فأذا أضفنا الى ذلك ان عددا كبيرا من العمال الجزائريين المهاجرين الى فرنسا والمانيا واسبانيا بالذات بدأوا في العودة نتيجة الركود في بلدان اوروبا الغربية نتيبتن أن ١٠ ٪ من الأيدي العاملة في الجزائر لاتساهم مساهمة مباشرة في

٩٠ ٪ من مصادر الدخل من العملات الأجنبية ، ووصل هذا الدخل في العام الحالى الى ٦ مليار دولار بالمقارنة مع ١٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ والتي اعتبرت سنة ضعيفة الدخل .

وعلى الرغم من التحذيرات التى أطلقها الاقتصاديون الجزائريون من خطورة الاعتماد على البترول والغاز كمصدر أساسى بل ووحيد للعملات الأجنبية ، وضرورة انشاء صناعات ثقيلة وصناعات تحويلية ، الا ان ذلك لم يتم بالصورة المطلوبة ، وتم توجيه الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وشهدت فترة السبعينات بالذات نمو قطاع التجارة والخدمات فزادت نسبة الاستثمارات الى هذا القطاع من ١٠,٥ ٪ الى ١٧,٢ ٪ بينما ارتفعت استثمارات الصناعة التحويلية من ١٠,٥ ٪ الى ١٥,٩ ٪ فقط واستمر ذلك في الثمانينات .

ولحقت بالقطاع العام ضربات متتالية بدأت بسياسة تشهير واستخدام حجج البيروقراطية والشركات الخاسرة لتصفية الصناعات الوطنية ونقل ملكياتها للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، كما ظهرت سوق سوداء للعملة ، وأصبح هناك أكثر من سعر للدينار الجزائرى ، وذلك لتحويل السياحة للخارج وشراء المستلزمات الاستهلاكية وفي مقدمتها السيارات الخاصة .

ولم يكن قطاع الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، فالخطة الاقتصادية في السبعينات أهملت قطاع الزراعة وخصص ١٥ مليار دولار من مجمل استثمارات قدرها ٢٢٠ مليار دينار جزائرى للزراعة .

وبينما كانت الحكومة تسيطر على ٣ مليون هكتار من أخصب الاراضى الزراعية منذ تركها الفرنسيون عند الاستقلال ، فان هذا القطاع الذى يحتكر ٧٥ ٪ لم يكن ينتج سوى ٢٠ ٪ من الناتج الزراعى .

وضاعفت الحكومة الاستثمارات الزراعية في خطة ٨٠ / ١٩٨٤ وأدخلت نوعا من الاستقلالية في تسويق منتجات القطاع العام حتى تستفيد من أسعار السوق ، وجاء قانون اعادة تنظيم مزارع القطاع العام في ديسمبر ١٩٨٧ ليعطى لإدارة المزارع العمومية الاستقلالية ، ولكن تخفيف قبضة الدولة وتشجيع القطاع الخاص لم تؤد الى حل الأزمة ، وانما أدت الى ظهور « شريحة جديدة » استفادت من تلك الاجراءات وساهمت في زيادة حدة الاستهلاك الترفى نتيجة دخلها غير الطبيعى . . رفض جدولة الديون لأسباب سياسية ومأزق الانفجار السكاني :

اعتبر خبراء الشئون الجزائرية في المصارف الأوروبية

التنمية والتخطيط ، وكانت تغلب عليه الفوضى والغموض ، وعادة ما كانت تستثمر أمواله في مشاريع قصيرة المدى دون الأخذ في الاعتبار النوعية ، وعلى هذا الأساس قرر ادماجه في الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة .

والحقيقة انه لم يكن من السهل على الرئيس الشاذلي بن جديد اجراء تغييرات سريعة وجذرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لوجود فئات تتحكم في ادارة هذه القطاعات تعارض الاصلاحات التي ينادى بها الرئيس بن جديد بدعوى انها تحمي « المكتسبات الثورية » التي تحققت في عهد الرئيس الراحل بومدين .

لقد نشبت صراعات خطيرة بين قادة « جبهة التحرير » الا أنه تم تطويقها داخل النظام السياسي ، ويتعلق الأمر هنا بالاختيارات الاقتصادية والاجتماعية « هل يجب بناء اشتراكية على النمط البومديني ، أو اشتراكية حرة ومتحررة والتي يحاول بن جديد أن يفرضها ؟ » .

ومن ناحية أخرى ، فقد ازداد الصراع حدة بين المعسكرين عندما حاول بن جديد تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب والبحث عن حل مرضي للطرفين حول نزاع الصحراء الغربية ، وفيما يتعلق بهذه المسألة فإن معارضي بن جديد (جبهة التحرير) يهتمونه بأنه يريد نحتيم الثورة الجزائرية نفسها .

أن الديناميكية السياسية للجزائر منذ استقلالها ، تميزت باستقرار النظام السياسي ، مع تركيز السلطة بين أيدي جماعة صغيرة من الأفراد وضعوا في مؤسسات ذات امتياز .

في عهد بومدين لم يتغير الأمر الا قليلا كما كان عليه في عهد بن بيللا ، الا أن النخبة المسيرة عرفت تحولا جذريا منذ عام ١٩٨٠ سنة واحدة بعد تولى بن جديد رئاسة الجمهورية .

أن النخبة السياسية داخل مؤسسات الدولة شهدت انقلابا ملحوظا . فالانتخابات التي أعدت بطريقة دقيقة جدا خصوصا تلك المتعلقة بالجماعات المحلية (١٩٨٣) أو الخاصة بالولايات (١٩٨٣) أو تلك الخاصة بالجمعية الوطنية (١٩٨٢) واعادة انتخاب الرئيس (١٩٨٦) كل هذه الانتخابات اعطت النتائج التي كان يتطلع اليها بن جديد ومؤيدوه ، الا أنها لم تستطع تنحية « المعارضة الداخلية » في المجالس العليا لجبهة التحرير الجزائرية .

لقد أعيد انتخاب بن جديد في شهر ديسمبر ١٩٨٦ بعد الضغط الكامل للجيش (الجيش الوطني الشعبي)

قوة العمل ، مما ضاعف من أزمة البطالة والأزمة الاجتماعية الى حد كبير فهناك اعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية لم تستطع سوق العمل في الأعوام الاخيرة أن تستوعب منهم سوى نسبة قليلة ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر وكذلك النمو السكاني الكثيف ، وسوء البرمجة والتخطيط ، والنقص في مجالات التكوين المهني مما أدى الى تهميش الكثير من خريجي الجامعات والمدارس .

مرحلة المراجعة :

عندما تولى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم اثر وفاة الرئيس بومدين عام ١٩٧٩ اختلف المراقبون السياسيون حوله ، فمنهم من رأى أن القيادة الجديدة ستبدأ في بناء جزائر ثانية معتمدين على تصريحات وخطب بعض المسؤولين من بينهم الرئيس بن جديد نفسه ومن ضمنها اطلاقه شعارا مفاده ، انه لا بد من استغلال الثروات الزائلة ، ويقصد بها البترول والغاز لدعم قواعد الثروات الدائمة ويقصد بها الزراعة ، كما كانت تصريحاته تحت على تأمين احتياجات المواطن الضرورية مثل السكن والنقل وتوفير المواد الغذائية واصلاح التعليم وهذا الاتجاه يختلف نوعا ما عن اتجاه سياسة بومدين الذي كان شغله الشاغل هو التصنيع حيث كانت معظم موارد البترول والغاز تنفق عليه ، بينما كانت المرافق العامة شبه مهملة . الا أن البعض الآخر من المراقبين استبعد هذا الاتجاه ، ويرى أن الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد كانت مقبلة فقط على مرحلة مراجعة ، وليس تراجعاً بحيث تدعم في هذه المراجعة الايجابيات وتعالج السلبيات . الصراع السياسي والمرحلة الحرجة :

والواقع ان المرحلة التي تولى فيها الرئيس بن جديد السلطة كانت مرحلة حرجة بالنسبة للجزائر ، فقد كانت العناصر البومدينية مثل يحيوى وعبدالسلام بلعيد ، وعبدالعزیز بوتفليقة ، مازالت قوية داخليا واقتصاديا وخارجيا وأمنيا .

وبعد أن تخلص بن جديد سياسيا من يحيوى وبو تفليقة ، كان أول صدام له بالجهاز الأمني الطموح ، وقد نجح الرئيس الشاذلي وذلك بفضل سمعته الجيدة في تقليص نفوذ الجهاز الأمني ، أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الضخمة ، فقد قرر ايقاف خطة التصنيع الثقيل والتركيز على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وابعاد جيش من التكنوقراط وعلى رأسهم عراب الصناعة الجزائرية عبدالسلام بلعيد ، كما أقر ان القطاع الخاص حليف أساسي للقطاع العام وعمل على تشجيعه ، ففي نظره ان هذا القطاع لعب في الماضي دورا هامشيا في عملية

توجهاتهم الفكرية التي كانت قد بدأت تتكون ، وكان واضحا أن الفكر الماركسي كان الأكثر استقطابا للشباب عامة ، ولطلبة الجامعات خاصة ، الذين بدأوا يفتتحون على مبادئ الاقتصاد السياسي (الماركسي) ولم يؤد هذا الاستقطاب الى صدام حاد أو عنيف مع الاتجاه الاسلامي الذي لم يكن من الممكن تسميته بتيار اسلامي وان لم يخل الأمر من بعض المناوشات في أروقة الجامعات ، الا أنه يمكن القول ان تيارا ما ، لم يكن قد تبلور بشكل واضح ومحدد في هذه المرحلة ولم يتعد الأمر بعض المظاهر التي كانت بمثابة ارهاصات تعبر عن بعض الاهتمامات العامة وبداية للانفتاح على التيارات الفكرية .

والقضية التي أثارت التساؤل هي : هل كان لاحداث العنف في الجزائر أي بعد سياسي ؟ وهل كانت حركة احتجاج منظمة أم كانت انفجارا تحت وطأة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية دون أي ذبول سياسية ؟ الواقع أنه لا يمكن الحكم على ذلك خارج نطاق التجربة السياسية المباشرة ، والملاحظة الدقيقة لما جرى ، والمعلومات المتصلة عن هذه الأحداث وفي غياب هذه المصادر لابد من اللجوء الى الافتراضات ، اما أن تتناسق منطقيا مع نفسها وفعليا مع الواقع فتحظى بالترجيح ، وإما أن تتناقض مع نفسها ومع أحداث هذا الواقع فتنتهي الى الرفض .

والحقيقة أنه من المؤكد أنه في المجتمع الجزائري معارضة للنظام ، أي معارضة شديدة لنظام الحزب الواحد ، الذي يشعر الكثير من الجزائريين أنه لم يعد مناسباً لطبيعة المرحلة ، ولابد للجزائر أن تتأثر بمحيطها المغربي في توجهه نحو صيغة « التعدد الحزبي » ولكن هل هذه المعارضة هي التي وقفت وراء الأحداث الأخيرة ؟ أم هي فئة أخرى من المعارضة تنتقد سياسة الدولة والحكومة بمجملها ؟ وهل تتمثل هذه المعارضة الأخيرة بالتيار الاسلامي السياسي أو الجماعات الأصولية كما تردد ؟ ثم ماذا أرادت المعارضة أن تحقق من وراء هذا التحرك والتوقف السريع ؟

بداية يمكن القول أن الأحداث لو كانت استجابة لمؤثرات من جماعات سياسية معنية ، لما أمكن للسلطة أن تحتويها بالسرعة التي تمت بها ، ولو كانت الجماعات الأصولية هي التي وقفت وراء الأحداث لما أمكن أن تنحسر خاصة وأن سوابق الحوادث تعزز الاعتقاد بأن الجماعات الأصولية هي الأكثر عنادا ، والأكثر صمودا وعنفا في عمليات المقاومة والاحتجاج ، والأكثر تحديا للسلطة .

لكن يجب الانسني أن السياسة الجزائرية تقوم على ثلاثة عناصر :

- ١ - الجيش الوطني الشعبي والذي يعتبر دائما الأقوى والأكثر تأثيرا في اتخاذ القرار .
- ٢ - النخبة الادارية المكونة من كبار التكنوقراطيين الذين تلقوا تكوينهم في عهد بومدين في أفضل المعاهد الفرنسية وفي الولايات المتحدة .
- ٣ - الحزب (جبهة التحرير) والذي تقلص تأثيره في عهد بومدين الذي جعل السلطة بين يديه ، أما النقابات (الاتحاد العام للشغالين الجزائريين) والشباب (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية) والمجاهدين (المنظمة الوطنية للمجاهدين) والمرأة (الاتحاد العام للمرأة الجزائرية) واتحاد الصناع التقليديين والتجار الذي أسس عام ١٩٨٣ ، كل هذه النقابات يعتبر وجودها رمزيا ، لأنها تابعة للحزب (جبهة التحرير) أما بالنسبة لاتحاد الطلاب الجزائريين ، فقد تم حله عام ١٩٧١ بعد احتوائه كلية من طرف (جبهة الملكية الاشتراكية) غير الشرعية والمنبثقة عن الحزب الشيوعي الجزائري الذي حل عام ١٩٦٢ -

التيارات الفكرية والممارسة السياسية في الجزائر :

اننا لو القينا الضوء على طبيعة المناخ الثقافي والفكري في الجزائر نجد أن الفترة التي انقضت بين حصول الجزائر على استقلالها وبين نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات لم تكن كافية لتأصيل حياة ثقافية فكرية ، اذ كانت الجزائر تخطو في مطلع السبعينات خطواتها الأولى نحو تكوين حياة ثقافية متميزة تعبر عن الهوية الثقافية في البلاد .. ومحصلة ذلك أنه في السبعينات لم تكن التيارات الفكرية قد تبلورت بشكل واضح حتى على صعيد الممارسة السياسية المباشرة ، فجبهة التحرير الوطني الجزائري لم تكن ذات صيغة ليبرالية أو ماركسية أو اسلامية ، كانت ذات خط اشتراكي عام لا يمكن تمييزه بين اشكال التطبيق الاشتراكي ، فلم يكن هناك من مرجع قادر على عملية التحليل أو التقييم والمراجعة لهذا التطبيق أو للتجربة ككل مما يمكن المؤسسة الحاكمة من مراجعة سياستها أو تطبيقاتها . والأهم من ذلك أن مشكلة الديمقراطية لم تكن مشكلة مطروحة في الجزائر بعد .. وربما تفسير ذلك أن الحاجة للديمقراطية لا تكون ملحة في مرحلة البناء والتشييد ، لكنها تصبح كذلك بعد استكمال « البنى التحتية » « والهياكل المؤسسية » واقترب أو حلول موعد جنى نتائج ما زرع في تربة الوطن من كفاح ومع ذلك ، فالشارع الجزائري كان يشهد بعضا من الإنتاج الذي مكن الجزائريين من التعبير عن

أن مابدا من فشل « الرؤية الاشتراكية » ووصول تطبيقها الى طريق مسدود وظهور الصعوبات الاقتصادية ، أعطى الفرصة للتيار الاسلامي ليعلن أن لا طريق امام الجزائر سوى التطبيق الاسلامي بعد أن ثبت أن التطبيق الاشتراكي والتطعيم الليبرالي ، فشلا في تحقيق اهداف المجتمع في الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

٢ - شيوع المعاناة التي أساسها الركود الاقتصادي ومعدلات البطالة المرتفعة بالإضافة الى الغلاء ونقص السلع الأساسية مع فساد الادارة ، وانتشار اشكال الانحراف وظهور طبقة جديدة مستفيدة من السلطة وما أدى اليه ذلك من تفاوت طبقي وتدنى مستوى الخدمات التعليمية والصحية .. كل ذلك وفر للتيار الاسلامي السياسي الشرط الهام لبسط نفوذه واستقطاب الاعداد الضخمة من الشباب والجماعات التي خارج سوق العمل للانضمام للجماعات الاصولية التي تتعهد لهم بإقامة الدولة الاسلامية ومجتمع العدل والتكامل .

ومع ذلك ، فلا توجد مؤشرات تؤكد أن هذا التيار بحجمه مهما كان حاول أن « يتحرك بتنظيم لينقض على السلطة أو ليطيح بها خاصة وأن الدعوة التي ارتفعت في الأيام الأولى كانت تطالب الحكومة بالاستقالة » وبالتالي لم يكن مطلب التغيير الجذري واردا أو مطروحا ، وإذا كان الأمر غير ذلك ، فستحاول هذه الجماعات أن تجمع صفوفها وأن تنظم تحركها وأن تطرح برنامجا واضحا للتغيير أو تبدأ لتتحول اليه اشواك تقض مضاجع السلطة وتدفعها لاحكام قبضتها على مؤسسات الدولة مما سيدفع السلطة الى مزيد من الممارسة ذات الطبيعة الديكتاتورية .

اعلان الإصلاحات السياسية :

ان امعان النظر في توالى الخطوات التي تشهدها الجزائر الان يجعلنا نقول انها تبدو وكأنها تستفيق من كابوس طويل .. فما أن انقشعت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية والتي مجرد اعلانها في حقيقته لهو اعتراف رسمي بأن اسباب الأزمة ادارية وسياسية واقتصادية في آن واحد . ففي العاشر من اكتوبر اكد الشاذلي بن جديد أنه سيمضي حتى النهاية في الإصلاحات السياسية والدستورية .. ثم اصدرت الرئاسة بيانا بهذا الشأن .. والبيان وان كان لم يحقق أمل البعض في « التعددية الحزبية » أسوة بتونس والمغرب ، الا أنه خطوة هامة حيث تضمن فصل (الحزب والدولة) وأنهى بذلك احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن ..

فالجماعات الاصولية لم تكن لها اليد الطولى في أحداث الجزائر ، ولكنها كذلك ، وبالقسط ، لم تكن غائبة تماما ... فمن ثوابت الأمور في بعض الأحيان أن الجماعات الاصولية تكون هي في أغلب الاضطرابات السياسية هي من يبادر الى اشعال الشرارة الأولى .. ومنبع ذلك أنها تكون أول من يتحسس نبض المواطن العادي وهي أكثر الجميع استجابة لمعاناته .. ومع تسليمنا بذلك ، الا أنه يجب الإشارة الى أن تحريك الأحداث بصورة منظمة يتوقف على مدى قوة هذه الجماعات ، وشيوعها ، وتحالفاتها مع قوى المعارضة الأخرى :

أن تبني العنف كوسيلة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمناذاة بتطبيق الشريعة الاسلامية هو في الجزائر بدرجة ما كما هو في أرجاء أخرى من الدول العربية وهو يأتي نتيجة لانعكاسات « الصحوة الاسلامية » بالإضافة الى ظروف خاصة بكل قطر على حدة ساهمت في توفير البيئة المناسبة لانتشار هذا التيار . فلو أخذنا تونس على سبيل المثال ، فتجربتها السياسية كانت ذات طابع علماني ، وتجربتها الاجتماعية ذات طابع وضعي ... وبذلك وفرت مناخا وبيئة مناسبة لتكون تيارا اسلاميا سياسيا فما أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية فيما عرف باسم « ثورة الخبز » حتى توفر السبب المعجل لتحرك هذا التيار مما أدى الى تبلور تيار معارضة قوى هو تيار الجماعات الاصولية .

في الجزائر نجد أن الجزائريين في غالبيتهم أصحاب « توجه اسلامي » موظف توظيفا سياسيا ، فقد حاربت الجزائر فرنسا مستمدة العون ومستندة الى هويتها الاسلامية ، ولم يقع الجزائريون في الفصام بين هويتهم الاسلامية ، وهو يتهم الجزائرية الغربية ، لكن البيئة التي لم تكن لتسمح بتيار اسلامي متطرف سمحت مؤخرا بوجوده للأسباب التالية :

١ - بسطت الدولة نفوذها على التوجه الاسلامي ، وتحكمت بهذا التوجه وادارته لحسابها مما مهد لنشوء التيار الاسلامي الرسمي الذي يعمل تحت مظلة الدولة الاسلامية ويرعاية منها وذلك لاحتواء التوجه الطبيعي للشعب الجزائري نحو الاسلام مما جعل هذا التيار سندا للسلطة يمنحها الشرعية الدينية والشعبية التي تحتاجها ، في حين أن التيار الاسلامي السياسي المتأثر بدرجة ما بالصحوة الاسلامية يمتلك في معظم الحالات رؤية معارضة لرؤية أنظمة الحكم القائمة في أقطار الوطن العربي مما يجعل منه تيار معارضة لاتييار مساندة ، الا

مساعدية ، حيث أضيفت مادة تحظر على كل من ينتمى أو كان ينتمى فى السابق الى أى تنظيم أو إتجاه سياسى غير جبهة التحرير ، أن يخرط فيها أو يتحمل مسئولية سياسية أو نقابية فى المنظمات الجماهيرية .

٢ - السماح بالتعبير عن التيارات والحساسيات السياسية - سواء داخل حزب جبهة التحرير الوطنى ، وكان رئيس العلاقات الخارجية فى حزب جبهة التحرير عضو اللجنة المركزية فيه عبدالرزاق بوحارة قد نشر مقالا فى جريدة الجزائر « الأهداف » قبل عدة أشهر دعا فيه إلى أن يتم التعبير عن هذه التيارات خارج الحزب بواسطة « الجمعيات » التى كان قد بدأ بعض السياسيين القدامى بتقديم طلبات رسمية من أجل تشكيلها .

٣ - إلغاء إشراف الحزب على « الترشيحات الانتخابية » وفتح باب الترشيح أمام الجميع ، وهذا يعنى على أرض الواقع السماح للتيارات السياسية الرئيسية بالوصول الى داخل المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) ، ولكن كأفراد وليس كأحزاب .

٤ - تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودورا فعلا فى مراقبة الحكومة وفى انتقاد التيسير .

٥ - إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطنى على أسس ديمقراطية بحيث ينتخب جميع قياداته ، وفصل الحزب عن الدولة وتمثل ذلك فى تنازل الشاذلى بن جديد عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير .

والحقيقة أنه يمكن القول أن كل « الأوراق السياسية » قد أعيد خلطها فى الجزائر اليوم وتخرج جبهة التحرير الوطنى من أحداث أكتوبر الأسود كأكبر خاسر ، لأنها لم تعرف كيف تتوقع أو تحتوى الأحداث ويليهها الجيش كخاسر من الدرجة الثانية ، وفى كلا الحالىين فإن بن جديد يخرج رابحا لأنه رغب فى إبعاد الجيش عن السياسة ولأنه فضل الحد من صلاحيات حزب جبهة التحرير الوطنى ، وقد إتخذت بالفعل الترتيبات والاجراءات التى تمهد بخطوات الإصلاح وتمثل ذلك فى اجراء الاستفتاء فى ٣ نوفمبر وجاءت نتيجته ايجابية حيث أعلن ٩٢,٢٧ بالمائة من أصل ١٠,٥ مليون جزائرى شاركوا فى الاستفتاء الشعبى على الاقتراح بإجراء إصلاحات سياسية فى التركيبة الحكومية الجزائرية - أيدوا الاقتراح الذى طرحه الرئيس الشاذلى بن جديد .

وبموجب مشروع التعديل الذى طرح فى الاستفتاء يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذى يضع

وقد وجه البيان انتقادات حادة « لبيروقراطية » الجهاز الحزبى ودعا للتحرر منها ومن ضغوطها ، والاعتماد على طاقة الكفاح والتقدم الكامنة فى جبهة التحرير الوطنى فقط من أجل تنظيم الجبهة وجعلها قوة تحول وتغيير حاسمين ، تجند فعلا أغلبية القوى السياسية الوطنية ، وذلك ضمن منظور جديد لإعادة بناء وتأطير جبهة التحرير الوطنى على أسس جديدة ، على أن يستقطب المسار الجديد إجماع الأغلبية على مشروع مجتمع واحد وبرنامج عمل سياسى واحد يحافظ على المبادئ الأساسية ، ولكنه يسمح للاتجاهات والميول ، بأن تعبر عن نفسها بل يحتم عليها أن تفعل ذلك . كما ورد نص فى البيان الذى تضمن ١٢ بندا يقضى بضرورة ابتعاد عمل جبهة التحرير الوطنى فى مناهجه ابتعادا كليا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقا وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسئولية أعمال الجهاز التنفيذى ونقائضه .

والحقيقة أن البيان لم يخلق الباب كليا أمام « التعددية الحزبية » حيث قال بالنص « إن السعى لتأصيل جبهة التحرير الوطنى لايرفض أن يؤدى تطور العمل السياسى فى القاعدة الى تعددية سياسية ، وبذلك يكون هذا التطور نتيجة عمل ديمقراطى فعلى يكفل الاستقلال والحريات ، ولايمس السلم الاجتماعى ووحدة الشعب والاستقلال الوطنى ، ومن ثم لايمكن بأى حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمع فى السلطة وفى الحصول على الامتيازات فى إطار ديمقراطية مظهرية تغذيتها مزايده ديماجوجية واعتبارات فئوية » ومن ناحية أخرى فالبنود التى ضمنها بيان رئاسة الجمهورية تنسف الكثير من مواد الميثاق الوطنى ، الذى كان يمنح حزب جبهة التحرير الوطنى صفة قيادية لأجهزة الدولة التنفيذية ، كما يمنحه دورا رئيسيا فى تكوين المؤسسات التشريعية عن طريق احتكاره حق الترشيح وتزكية الترشيح اليها ، ويمكن تلخيص هذه الاصلاحات من حيث التغييرات الجذرية التى توجدها فى الحياة السياسية كالتالى :-

١ - فتح باب جبهة التحرير الوطنى على جميع التيارات السياسية والفكرية لتتخرط فيه وتمكينها من الوصول الى مستوياته القيادية العليا بواسطة الانتخابات وفى هذا نوع من العودة الى مشروع الحزب الذى وضعه بو مدين ويحياوى بعد عام ١٩٧٦ والذى سمح بدخول عناصر شيوعية وإسلامية ولاتنتمى الى حزب جبهة التحرير . وكان هذا المشروع قد الغى كليا فى بداية عهد الرئيس الشاذلى بن جديد وعلى يد محمد الشريف

لابعاده ، منها أن حزب جبهة التحرير قد أصيب بالجمود والشلل في عهده ، ولم ينجح في ملء الفراغ السياسي والايدولوجي في الشارع السياسي ، وخاصة في أوساط الفئات المهنية والشباب والعمال . وقد تسجل هذا الفراغ بشكل كبير اثناء أحداث العنف ، كذلك كان « مساعدي » من بين معارضي خطة بن جديد الاصلاحية ، والشئ المؤكد أن « مساعدي » لم يكن الرجل المناسب لتحويل حزب جبهة التحرير الوطنى الى جبهة تضم تيارات متباينة ، وهو الذى سبق أن ألغى مشروع بو مدين - يحياوى - في هذا المجال ، « فمساعدي » برز كزعيم للتيار المعارض للاصلاحات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التى ينوى بن جديد القيام بها والتى يطالب الجزائريون بها وأصبح « مساعدي » بالتالى عقبة لا بد من إزالتها لتحقيق التغييرات المطلوبة في البلاد ، وهكذا تم اقضاء مساعدي وتعيين « عبد الحميد مهربى » خلفا له كمسئول للأمانة العامة لجبهة التحرير .

رياح التغيير في الجزائر :

لقد كانت الأحداث الأخيرة في الجزائر محطة هامة قبل المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير - حيث تمكن الحزب من خلال صياغة قراراته وتوصياته من تحقيق نوع من المرونة السياسية تتضمن الاعتراف بوضوح « بالرأى الآخر » وتسمح له بالحضور في الساحة السياسية كخطوة أولى ، وعلى المستوى الدستورى فيرجح أن يقع الفصل بين مؤسسات الحزب والدولة وسلطات كل منهما بإتجاه إفساح المجال أمام الكفاءات الوطنية . وإذا تم إقرار هذا الخيار ، فالراجح أن تأخذ بعض الوجوه المعروفة التى لاتعارض هذا الخيار مواقع مهمة في مؤسسات الدولة .

وعلى مستوى المعارضة ، فإن بعض التيارات السياسية وبعض الشخصيات مرشحة لأن تبلور برنامجها السياسى خلال الفترة القادمة للبروز في شكل سياسى أوضح .

وعلى أية حال فإن الرئيس الشاذلى بن جديد قد ربح معركة مهمة بحصوله في الاستفتاء الأخير على تأييد واسع لمشروعه الأول للاصلاح السياسى لكنه بحاجة لتعزيز نصره هذا في المؤتمر السادس للحزب وهو ماتحقق بالفعل ومجمل القول فإن ثوابت متعددة في الجزائر قد تغيرت بعد أحداث اكتوبر سواء على صعيد مؤسسة الحكم وأسلوبها في التعامل مع الشارع السياسى أو المناخ الجديد الذى بدأ يسود وتعبّر عنه الآن التحليلات والمناقشات التى تحتد أحيانا بين مؤيد ومعارض ومقتنع ومتشدد ، وبدأت ملامح التغيير في الحياة السياسية في

برنامج حكومته ويعرضه على الجمعية الوطنية ويكون مسئولا أمامها .

كذلك فإن رئيس الحكومة سيعفى من المسئولية المباشرة أمام رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام « الجمعية الوطنية » ويمنح المشروع الخاص بتعديل الدستور الذى شمل ١٩ مادة صلاحيات للجمعية الوطنية من خلال عدم موافقتها على برنامج الحكومة ومتابعتها حيث أكد أنه في حالة عدم موافقة البرلمان على برنامج الحكومة للمرة الثانية يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته ويحل الجمعية الوطنية وتنظم انتخابات تشريعية .

ونص مشروع التعديل على صلاحيات جديدة لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمجلس الوطنى الشعبى ، كما يخول المشروع صلاحيات رقابية أوسع للمجلس الوطنى حيث تجرى مناقشة عامة للبرنامج المقدم ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه في ضوء هذه المناقشة ، ويمكن استدعاء المجلس الشعبى الوطنى للاجتماع في دورة استثنائية بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بطلب من ثلثى أعضاء المجلس أو من رئيس الحكومة ، ويمنح مشروع التعديل كلا من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوطنى صلاحية المبادرة بتقديم مشاريع القوانين وتكون اقتراحات القوانين قابلة للنقاش اذا قدمها عشرون نائبا .

ولرئيس الجمهورية فيما بين دورتى المجلس الشعبى أن يشرع بأمر بناء على اقتراح من رئيس الحكومة وتعرض الحكومة النصوص الصادرة بهذه الكيفية على المجلس الشعبى في أول دورة لاحقة ليوافق عليها . كما يمكن للمجلس الشعبى الوطنى بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ويمكن عند الاقتضاء أن تفضى هذه المناقشة الى إصدار لائحة من المجلس الشعبى الوطنى يبلغها رئيسه لرئيس الجمهورية .

ابعاد « محمد شريف مساعدي » :

إن ايقاع الأحداث في الجزائر يزداد سرعة حتى ليشعر المرء بأن هناك سباقا مفتوحا مع الزمن .. هذا السباق الذى تجسد بالمسارعة بإبعاد السيد « محمد شريف مساعدي » مسئول الأمانة الدائمة للحزب الحاكم ، والذي ظل أحد أهم الشخصيات السياسية في الجزائر .

وإذا كان إبعاد « مساعدي » قد تم إستجابة لمطالب بعض شرائح الرأى العام ، فإن هناك أسبابا عديدة

إستمرارية نظام الحزب الوطنى ، ولكن مع تعدد الآراء ، كما أكد الشاذلى بن جديد أنه قد يطالب فيما بعد بإجراء استفتاء على نظام الحزب الواحد الذى ينفرد به حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ ، وفى تطور آخر أوضح المهري الرجل الثانى فى الجزائر أنه يمكن السماح بالتعددية فى غضون بضعة أعوام واستبعد التحول فى الوقت الراهن إلى نظام تعدد الأحزاب ، على أن أهم التطورات التى نجمت عن المؤتمر السادس للحزب هو ما أعلنته اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى بإختيار الرئيس الشاذلى بن جديد كمرشح للحزب خلال انتخابات الرئاسة التى أعلن أنها ستجرى فى ٢٢ ديسمبر . ولا ريب أن هذا الاختيار يضيف دعما جديدا لمركز الرئيس بن جديد خلال المرحلة القادمة فى مواجهة كافة القوى والاتجاهات على الساحة الجزائرية .

وفى إطار الإصلاحات التى قررها مؤتمر الحزب السماح للمنظمات والاتحادات المهنية أن تمارس نشاطها فى إطار الاستقلالية التامة ، ولكن جبهة التحرير خصصت عددا من المقاعد (٢٧ مقعدا) فى اللجنة المركزية لهذه المنظمات . وذكر أن اللجنة المركزية للجبهة التى تم انتخابها تضم حوالى مائة وخمسين عضوا من بينهم أغلب الأعضاء القدامى فى اللجنة المركزية السابقة ، ومن ناحية أخرى فقد أعيد انتخاب « محمد شريف مساعدي » و « أحمد طالب الأبراهيمي » ، عضوين فى اللجنة المركزية الجديدة ، وذكر المهري أن قانون الجبهة الجديد لا يتضمن وجود مكتب سياسى مثلما كان موجودا فى الحزب السابق .

وأخيرا .. يبقى الأمر مرهونا بتطورات الساعة ومدى عمق التغييرات التى تشهدها الساحة السياسية فى الجزائر . ولعل الرئيس بن جديد أراد أن يكرس التغيير العميق عندما أعلن فى كلمته فى المؤتمر « أن الإصلاحات الدستورية التى طرحها على الشعب الجزائرى هى تحولات ديمقراطية حقيقية وليست رد فعل على الاضطرابات التى شهدتها الجزائر مؤخرا » .

وعلى كل .. وأيا كانت مصداقية النوايا .. فإنه لا يمكن إلا أن يصح الصحيح ، وتمضى حركة التاريخ قدما على أرض المليون شهيد ، لتقرض على الشعب الجزائرى الوقوف بحزم أمام من يريدون النكوص الى الوراء بآمال الشعب وتطلعاته .

الجزائر من خلال وسائل الاعلام والصحافة وإتسعت مساحة النقد وإعادة التقييم وشرعت فى نشر أنباء الاجتماعات والبيانات الخاصة بجماعات ومنظمات مهنية لم تكن تجد طريقها للنشر من قبل .

وقد تواكب الاعلان عن تحسين الأجور وإتخاذ الحكم لخطوات متتالية للإصلاح الداخلى وطرح برنامج عاجل للإصلاحات الاقتصادية وإختيار الشخصيات الجديدة من مؤيدى هذا الاتجاه ، تواكب مع تكليف السيد قاصدى مرباح بتشكيل حكومة جديدة أعلن أنه سيختار أعضاءها من ذوى الكفاءة والأمانة وأكد أن حكومته الجديدة سوف تقوم بصياغة الإصلاحات الجديدة وتقديمها الى الجمعية الوطنية الجزائرية .

والواقع أن رئيس الحكومة الجديدة شخصية ذات إمكانيات متعددة أثبتت جدارتها فى أكثر من مجال من إدارة جهاز الأمن السياسى ، الى المجال الزراعى ، وهو بحق يعد رجل المرحلة الراهنة فى الجزائر لأنه خير من يجسد حالة السعى الدائب للإصلاح ، فهو شخصية مثالية لانجاح مشروع الليبرالية الاقتصادية الذى يريده الشاذلى بن جديد ، كما أنه الشخصية النموذجية لإعادة النظام إلى البلاد ، إنه الأفضل لاحتواء الانفتاح السياسى بشرط أن يبقى فى ظل الحدود التى لاتعرض النظام للخطر ، فرئيس الحكومة الجديد يستطيع أن يقدم ضمانات للتيارات اليسارية الجزائرية بأن الإصلاحات لن تصل إلى حد إعادة النظر فى جوهر السلطة ، كما أنه يستطيع أن يحتوى الميول للتمرد لدى العسكريين المخلصين للحقبة البومدينية داخل الجيش فضلا عن أنه أظهر قدرة أكيدة على إخماد أزمة أكتوبر فى منطقته القبائل فى السنة الماضية .

وتحقيقا لتوجيهات النهج الإصلاحى الجديد فى الجزائر أكد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطنى خلال اجتماعاته فى ٢٧ نوفمبر .. على أن التغييرات والإصلاحات التى تتم فى الجزائر تاتى فى إطار احترام وحدة الشعب والوطن ... وفى ظل إعتقاد النظام الجمهورى للحكم .. واحترام الحريات الأساسية للإنسان وإستقلال البلاد ، وتمثلت أهم الإصلاحات التى أقرها المؤتمر فى السماح والعودة بالحزب إلى أصوله الأولى « كجبهة عريضة » تضم إتجاهات مختلفة فى الرأى ، ونلاحظ فى هذا المجال أن المؤتمر أكد على



دول الأندوجو .. من التعاون الوظيفي الى التنسيق السياسى

جوزيف رامز أمين

ساهم في تعزيز العلاقات بينهم ، كما اعطى العضوية الدائمة لكل من بوروندى ، تنزانيا ، رواندا ، مما يعطى المجموعة قوة دفع أكبر في التباحث المشترك بعد ان أصبح كل اعضائها عاملين وهم « مصر ، السودان ، زائير ، افريقيا الوسطى ، أوغندا » ويمثلون الأعضاء الأصليين بخلاف الثلاثة أعضاء المشار اليهم ، وكانوا يحضرون من قبل بصفة مراقب ، فضلا عن ذلك ، فقد اتخذ هذا المؤتمر عددا من القرارات البناءة في كثير من مجالات البنية الأساسية ، خاصة الطاقة والمواد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق ، بالتعاون مع اتحاد الطرق الافريقية « حديث النشأة » والذي تتولى مصر رئاسته ، وكمثال عملي لذلك تطرق التفكير نحو اقامة خط حديدي من القاهرة - الخرطوم - ، الخرطوم - كمبالا .

كما رحبت المجموعة ايضا ببروتوكول التعاون الموقع بين مصر وزائير في يونيو ١٩٨٧ م كنموذج للتعاون بين دول « الأندوجو » حيث يتم خلاله تصدير الطاقة من زائير الى جميع الدول الافريقية من خلال الربط بين خزانى البلدين « اسوان - أنجا » . بدأ الاتجاه ايضا نحو التعاون مع بعض المنظمات الاقليمية الاخرى المتداخلة معها بعض دول « الأندوجو » ، مثل منظمة حوض نهر كاجيرا ، الذي أنشئ منذ ١٠ سنوات وتتداخل فيه حدود ٤ دول مشتركة هي « تنزانيا ، أوغندا ، بوروندى ، رواندا » ، وهذا من شأنه تقوية الصيغة العملية للتجمع ، من خلال التفكير في اقامة مشروعات مشتركة بين المجموعتين .

بدأ التفكير كذلك في زيادة التبادل التجارى بين مجموعة دول الأندوجو ، وازالة العوائق التى تعترض هذا السبيل وايضا دعم التعاون في مجال الاعلام ، والثقافة ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات ، فيما بينهم والاتجاه نحو حماية

في أن تحسن العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، من شأنه أن يلعب دورا هاما ومؤثرا في تقوية أواصر التعاون الاقتصادى ،

لاشك

والفنى فيما بينها ، وفي عملية تنظيم الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ، نتج بعضها بفعل الاستعمار وهى الخاصة بمشاكل الحدود وجذور الحروب الاهلية في دولها ، وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كمشكلة اللاجئين والمشاكل الناتجة عن القبلية ، أما الآخر منها فهو يعود الى اختلاف التوجهات السياسية والايديولوجيات ، وبالتالي المصالح مما يؤثر بالتالى على وحدة هذه المجموعة .

وإذا كان تجمع « الأندوجو » الذى يمثل الارهاصة الاولى لفكرة تجمع كل دول حوض النيل معا قد نشأ بعيدا عن متاهات السياسة والايديولوجيات حسبما نص على ذلك ميثاق المجموعة الموقع عليه في كينشاسا سبتمبر ١٩٨٤ م .. فان الامر مازال بحاجة الى توافق الارادات السياسية لمجموعة دوله لكى تعزز المكاسب التى جناها هذا التنظيم ، وتحقق بدءا من مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى مؤتمر القاهرة ٢١ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك مرورا بكينشاسا مرتين عامى ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، والقاهرة مرة اخرى سابقة جنيف عام ١٩٨٥ .

اهمية مؤتمر القاهرة الأخير

من أهم الايجابيات التى تمت خلال انعقاد هذا المؤتمر ٢١ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨ هو تبلور الأندوجو كمفهوم للتكامل ، بحيث أصبح الأمر مهيا لتنشيط التعاون بين الدول المنتمية للمجموعة ، وقد أتاح المؤتمر لأعضائه فرصة طيبة للتشاور الجماعى ، والثنائى مما

بتدخل كل دولة منهما في شئون الاخرى . على ان بارقة أمل قد بدت في احتواء هذا النزاع الأخير نتيجة رغبة القوى الكبرى في احتواء بعض المشاكل الاقليمية لتضمن استقرارا معيناً في المناطق الهامة ، ومنها منطقة القرن الافريقي ، بصورة تؤمن مصالحها ، وقد كانت هذه وجهة نظر الزعيم جورباتشوف خلال زيارة منجستو « الرئيس الاثيوبي » للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨ الماضي حيث تحدث معه عن ضرورة اجراء تسويات سياسية في المنطقة يكون من شأنها التوصل الى حل عادل في النزاع القائم بين متمردى ارتيريا وسلطات أديس أبابا ، فيما يمثل نوعاً من الضغط عليها لحل المشكلة الارتيرية التي منحتها اثيوبيا حكماً ذاتياً من خلال البرلمان الاثيوبي « الشنجو » في سبتمبر ١٩٨٧ ، بينما تريد هي الاستقلال ، وقد اثر هذا فيما بعد على توجهات اثيوبيا الداخلية والخارجية بهذا الخصوص .

كذا الأمر بالنسبة للسودان ، الذي اشتركت مؤخراً في محادثات جرت بأديس أبابا بخصوص الجنوب ، واشترك فيها محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني ، كممثل للحكومة السودانية ، وبصحبه عديد من المسؤولين السودانيين وممثلي الأحزاب ، وجون جرانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لوضع خطة لاقرار السلام في منطقة الجنوب السوداني ، تم التوقيع عليها بالفعل خلال نوفمبر ١٩٨٨ الماضي ، وتتضمن وقف القتال والسعي لانعقاد المؤتمر الدستوري ، بما يتضمن مصالح جميع الاطراف ، ولم يبق سوى حسن النوايا لاتمام هذا الاتفاق .

ومما يؤثر بالسلب ايضاً على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة هذه الدول هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها ، نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات ايضاً ، وقد نزح للسودان من اثيوبيا خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٢٠٠ ألف لاجيء من المحتمل عودتهم لبلادهم بسبب ظروف الفيضانات والسيول بالسودان التي ارغمت حوالي ٥٠,٠٠٠ سوداني على اللجوء لاثيوبيا خلال الفترة من فبراير - ابريل ١٩٨٨ بسبب الجوع والجفاف والحرب الدائرة في الجنوب السوداني وقتذاك .

ايضاً اوغندا لها مئات الآلاف من اللاجئين الى السودان نزح منهم حوالي ٢٣٢,٠٠٠ خلال الفترة من ٨٠/١٩٨٢ ، وبدأ الآخرون في العودة إلى بلادهم .

على أن هذا لايعني أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر في علاقاتها ، فهناك علاقات تاريخية لمصر مع السودان ، وكذلك علاقات قوية لكينيا مع تنزانيا ، ومع

البيئة بصفة عامة في كل هذه الدول . فضلاً عن هذا ، فقد حمل المؤتمر هذا العام دلالة خاصة ، حيث أكد من جديد ضرورة اتفاق هذه الدول فيما بينها على حل مشكلاتها الاقتصادية الحادة سوياً ، والتي تتمثل في موجات الجفاف الافريقي المستمرة التي زادت حدتها في حقبتى السبعينات ، والثمانينات ، وتسببت في هلاك ملايين البشر ، وعانى منها بشكل ملحوظ كل من اثيوبيا ، والسودان .

وإن كان الفيضان العالي هذا العام قد أتى بشدة فأغرق المدن ، والقرى كما حدث مع السودان فهو لا يجب أن يثنى العزم بالنسبة لمجموعة الأندوجو عن محاولة التنسيق الزائد فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى بمياه النهر ، وتقليل الفاقد منه « والذي يقدر بـ ٣٦ مليار م^٣ ، والتطلع الى المستقبل من خلال التكاتف لاقامة مشروعات مشتركة فيما بينها ، وخاصة مع زيادة الحاجات الفعلية من المياه في تلك الدول نتيجة زيادة السكان وعملية استصلاح الأراضي » وقد قدرت حاجات مصر الزائدة لوحدها في المياه بنحو ٢٠ مليار م^٣ حتى عام ٢٠٠٠ ، مما يعنى ضرورة التحرك السريع مع هذه الدول .

دور العلاقات السياسية

وقد يعوق هذا التحرك بعض الصعاب نتيجة التوتر في العلاقات السياسية بين مجموعة دول « الأندوجو » ذاتها ، كما حدث على سبيل المثال من نزاع مسلح بين أوغندا وكينيا أواخر ١٩٨٧ ومن اهتزاز في طبيعة العلاقات بين رواندا وبوروندي نتيجة المشاكل القبلية اغسطس ١٩٨٨ ، ومن الجمود الذي يصيب علاقات زائير مع تنزانيا حالياً نتيجة اختلاف التوجهات السياسية والمصالح ، وهو الأمر الذي انطبق ايضاً على علاقات زائير مع بوروندي في فترة حكم رئيسها السابق باجازا ، بحيث انتهى المطاف بالرئيس موبوتو الى مساندته للانقلاب الأخير الذي وقع في بوروندي واطاح بباجازا في سبتمبر ١٩٨٧ .

كما أن التعاون بين دول حوض النيل برمتها ، من الممكن أن يتأثر نتيجة التأزم في ذات العلاقات السياسية ايضاً ، بين دول تنطوي تحت مجموعة الأندوجو ، ودول نيلية أخرى لم تنضم بعد للأندوجو ، وهذا يتضح بشكل ملحوظ من علاقات السودان بكل من اثيوبيا وكينيا ، والتي ترجع اساساً الى مشاكل متعلقة بالحدود التي رسمها الاستعمار متعمداً بث الفرقة ، أو من نتيجة الحروب الاهلية التي شهدتها السودان في جنوبه ، واثيوبيا في شرقها وارتباط هذه الحروب الى حد معين

وكانت مصر قد قامت بدورها لانتهاء النزاع الكيني - الأوغندي انطلاقاً من دورها الحريص على استقرار وأمن القارة الأفريقية ، شأنها في ذلك شأن ماتبديه مصر من جهود لاحتواء كافة النزاعات الأفريقية

وفضلاً عن هذا ، تحتفظ مصر بعلاقات مميزة مع زائير والتي كان من نتائجها ان قام الرئيس موبوتو بزيارة القاهرة في يناير ١٩٨٥م ، وفي مارس ١٩٨٧م أثناء انعقاد القمة الأفريقية المصغرة بالقاهرة هذا فضلاً عن علاقتها الجيدة مع تنزانيا .

أما أفريقيا الوسطى ، وهي من الدول المشتركة في تجمع الأندوجو ، رغم انها ليست ضمن دول حوض النيل ، فعلاقتنا معها متميزة منذ عام ١٩٦٩ وهناك اتفاقيات بين البلدين خاصة في مجال الصحة ، وقد سبق ان قام الرئيس / أندريه كولنجبا بزيارة لمصر مرتين أحدهما في أبريل ١٩٨٤ ، الأخرى في يونيو ١٩٨٨ .

أما عن السودان ، فلا يخفى دور مصر المعروف بالنسبة لها ، لكونها من أوائل الدول التي سارعت الى نجدتها ، في أحداث السيول والفيضانات التي اجتاحتها بدءاً من أغسطس ١٩٨٨ الماضي ، حيث أقامت مصر ٤ جسور جوية متتابعة لنجدة أقاليم السودان المختلفة في الاقليم الشمالى وكردفان وغيرها استمرت حتى أكتوبر الماضي ، هذا فضلاً عن البعثات الطبية ، وتلك الخاصة بمكافحة الجراد وغيرهم ، وقد إمتدت المساعدات في مصر لتشمل الأحزاب ، النقابات ، وعديداً من طوائف الشعب مما يعكس أواصر العلاقة الحقيقية بين البلدين .

وفي مجال تنفيذ ميثاق الأخاء الموقع عليه بين البلدين ، قام د/ عاطف صدقي بزيارة للسودان في أكتوبر الماضي ، بالإضافة الى اجتماع اللجنة الوزارية المصرية - السودانية المشتركة بالقاهرة في نهاية نوفمبر ٨٨ الماضي ، وذلك دعماً للعلاقة الخاصة والمميزة التي تربط بين البلدين .

معوقات الأندوجو :

من أهم ما يعوق هذا التجمع هو عدم انضمام كل من أثيوبيا وكينيا اليه ، وذلك على الرغم من أهمية هاتين الدولتين المعروفة ، فأثيوبيا كما سبق الذكر تمتد مجرى النيل الرئيسى عبر الهضبة الاثيوبية بحوالى ٨٤ ٪ من جملة إيراده ، وكينيا معروف انها طرف ثالث مع تنزانيا في بحيرة فيكتوريا مع تنزانيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا احد منابع النيل الرئيسية ايضاً . وأيا كانت الأسباب المطروحة من قبل الدولتين لعدم الانضمام ، وهي سياسية في معظمها ، كاختلاف المصالح أو الحذر ، أو العمل على التوازن في توجهات هذه الدول وتأثيرها في

الأخيرة وأوغندا ، وان كان يعوقها بعض الشيء تداخل الأمور فيما بين الدولتين نتيجة قرب الحدود بينهما ، وماتج عن هذا من وجود بعض القوى المعارضة لأوغندا في تنزانيا .

دور مصر في منطقة حوض النيل :

على أن معظم هذه الأحداث والصراعات لم تحدث بمنأى عن مصر التي سعت منذ بداية حقبة الثمانينات الى اعطاء هذه المنطقة أهمية مميزة ، ومن ثم كان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع أثيوبيا « المصدر الرئيسى لمياه النيل » ، وكان الرئيس مبارك قد التقى بالرئيس منجستو على هامش اجتماعات القمة الأفريقية بأديس ابابا عدة مرات ، حيث اتفق بعدها الرئيسان على دعم العلاقات بين بلديهما .

وقد كان من نتاج هذا توقيع بروتوكول للتعاون التجارى بين البلدين في يوليو ١٩٨٦ ، كما اسهمت زيارة كل من الرئيس الاثيوبى لمصر في ابريل ١٩٨٧ ، وزيارة الرئيس مبارك لأثيوبيا ومشاركته في احتفالات اعلان الجمهورية في سبتمبر ١٩٨٨ ، في زيادة قوة العلاقات بين البلدين في كافة المجالات ، وقد أعطى مصر هذا الوضع الفرصة لكي تقوم بعملية تقريب وجهات النظر بين كل من السودان وأثيوبيا بخصوص الخلاف الدائر بينهما . ومن المهم ان تتوالى الاتصالات والعلاقات مع أثيوبيا أملاً في دعم بنیان مجموعة الأندوجو بإنضمام أثيوبيا اليها ، أما بالنسبة لكينيا فقد قام الرئيس مبارك بزيارتها زيارة رسمية ، خلال الفترة من « ٢ - ٤ فبراير ١٩٨٤ » ، وذلك ضمن جولته الأفريقية التي شملت وقتها كلا من زائير - تنزانيا ، الصومال فضلاً عن كينيا وقد ساهمت هذه الزيارة في زيادة فرص الالتقاء بين الدولتين المتفقتين في عديد من توجهاتهم السياسية وتقريب وجهات النظر بينهم ، وقد نتج عن هذا ، تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ، التي عقدت أول اجتماع لها في أواخر يوليو ١٩٨٧ ، حيث أكد اتفاق البلدين في عديد من الموضوعات السياسية والتعاون المشترك بينهما ، وخاصة بالنسبة للخبراء المصريين الذين يعملون في مجالات عديدة بكينيا .

وقد مهد هذا لزيارة الرئيس الكينى / موى لمصر خلال الفترة من ٢ - ٤ أبريل ١٩٨٨ ، والتي ساهمت في تقوية العلاقات بين البلدين ودفعها الى الأمام ، كما مارست مصر دور الوساطة في تخفيف حدة النزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما وموقف كينيا من حركة التمرد السودانية ، وخاصة أن توتر هذه العلاقات من الممكن أن تجلب مشاكل تمس الأمن القومى المصرى ، جنوب الوادى .

معظم المشروعات وهنا يبرز «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» الذي قامت مصر بالاتصال به ، وهو في سبيله لزيادة دول حوض النيل ووضع القصور الشامل للمشروعات على الطبيعة .. هذا بالإضافة الى الاتحادات الأفريقية الفنية الأخرى .

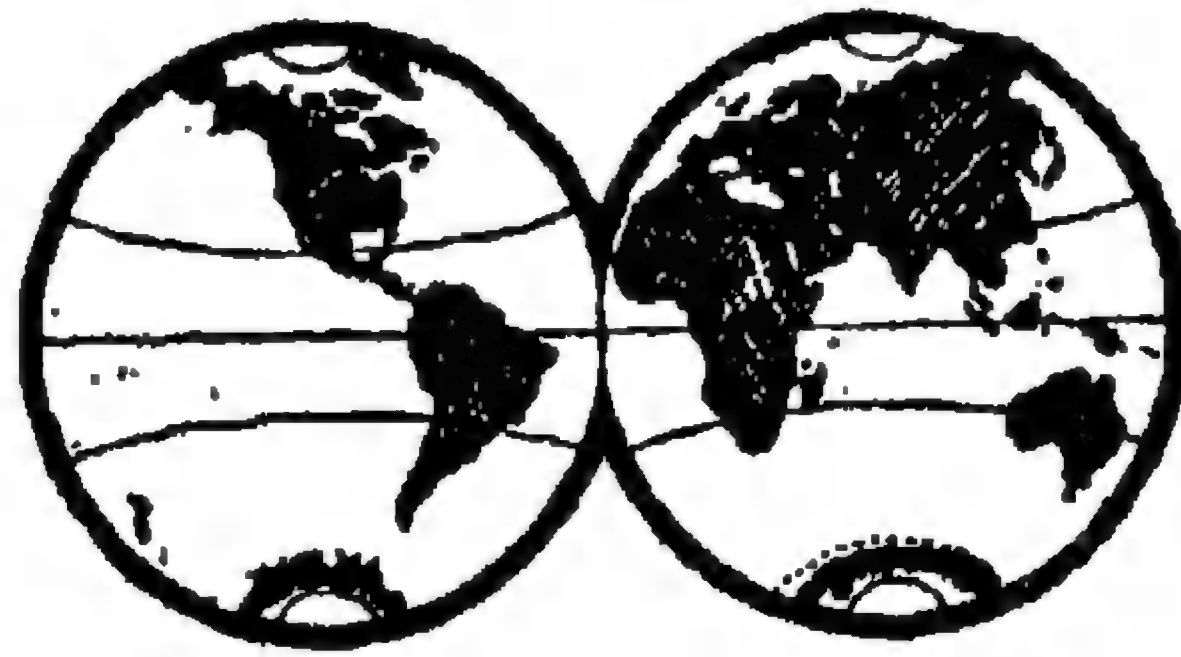
ثمة عوامل أخرى تعوق التكامل بين تلك الدول ، أهمها عدم التقارب في التركيب السكاني ، اللغوي ، والتاريخي ، والثقافي حيث ان هذه العوامل تحد من اتفاقيات التعاون فيما بينها ، وان كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلفة مشتركة بين دول حوض النيل الا اننا نستبعد مصر والسودان لاستخدامهما اللغة العربية فضلا عن عوامل عديدة أخرى بينهما للتكامل ، كذلك رواندا وبوروندي تجمع بينهما عوامل تقارب التركيب السكاني بدرجة كبيرة ، وغيرها من الأمثلة .

على ان دول الاندوجو يجب ان تنظر الى مصالحها بصورة أكثر لتأثيرها فيما بينها ، وهذا هو سمة التكتلات الحديثة في عالم اليوم ، ويجب ان يصبح هذا التجمع هو الواجهة الحقيقية لاجتماع ارادة دول حوض النيل السياسية من اجل تنمية بلادهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لهم جميعا ، وبصورة تنبع اساسا من قوة العلاقات السياسية بينهم . □

منطقة شرق افريقيا ، وعلاقتها بالدول الخارجية أو بالدول المجاورة ، وحيث أن تأخر كينيا في الانضمام مرتبط الى حد كبير بانضمام اثيوبيا للمجموعة ، وعموما فالخاسر نتيجة هذا الوضع هو دول حوض النيل كافة . ويمكن تفسير هذا الوضع اذا عرفنا ان أى مشروع اقليمى لن يبدأ العمل فيه الا بعد موافقة كافة اطراف المجموعة ، وخاصة دول المصب وهي مصر والسودان ، ودول المنبع السبع الأخرى ، وأى مشروع في دول المنابع يجب ألا يضر بدول المصب ، كما ان هذه الأخيرة أيضا « وحاجتها الى مياه النيل أكثر » ملزمة بالعمل والتشاور ، والكل من الضروري ان يتفق ويناقش سويا كافة التفصيلات الدقيقة قبل الاقدام على أى مشروع وفقا لمبادئ القانون الدولي .

ومن أهم ما يعوق الاندوجو أيضا ، هو انه حتى الان يعاني من افتقاره الى دبلوماسية القمة وهي انجح انواعها لقدرتها على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسي ، نظرا لتركز صنع القرار واتخاذها في أيديهم .

وفضلا عن ذلك ، هناك نقص الامكانيات المالية لاتمام المشروعات الخاصة بالاندوجو وحاجته الى المشاركة الدولية والاقليمية ، وكذلك الى ابداء الرأي الفني في





عمليات دفن النفايات بأفريقيا

خالد زغلول

ما بين ١٠ و ١٥ ٪ فقط من المخلفات الأوروبية الخطرة تستخدم مرة أخرى ، وتوزع الكمية الباقية كالآتي : ٦ ٪ في الأرض أو البحر ، ٨ ٪ للاستخدام الطبيعي الكيميائي لتنقية هذه النفايات ، ٨ ٪ تستخدم في الأعمال البحرية ، وما بين ٥٠ ٪ و ٧٠ ٪ هي الكميات التي يجب التخلص منها وتحتاج الى ١,٢ مليار دولار تدفعها الدول الأوروبية .

وسوف نتعرض في هذا التقرير بالتعريف بالنفايات السامة والنوعية وطرق الأمان لدفعها ، ثم للأسباب المختلفة التي جعلت الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ الى عمليات نقل ودفن النفايات خارج اراضيها بشكل عام ، وأفريقيا بشكل خاص ، وكذلك الظروف والمبررات التي دفعت بعض الدول الأفريقية وبعض الأقارعة الأفراد للدخول في مثل هذه الصفقات وقبول دفن النفايات بأراضيهم ، وأخيرا لرود الفعل على المستويات الحكومية والشعبية والمنظمات الدولية والمواقف المختلفة من تلك العمليات .

النفايات السامة :

تتمثل النفايات السامة في مخلفات المصانع الكيميائية والمعدنية والالكترونية وكافة البقايا الصناعية السامة التي يصعب تدميرها أو حرقها ، وتحتوي هذه النفايات على مخاطر شديدة تضر بصحة الإنسان وسلامة البيئة ، ويعتبر اخطر هذه النفايات مايتصل ببقايا الزئبق والنيوديوم والقناديوم والانتيموان والديوكسين ، وتشمل الخطورة بقايا أخرى كبقايا الورنيش والدهانات ومشتقات المحروقات والقطران ، وتأخذ هذه النفايات اشكال مختلفة فمنها السائل ومنها مايكون على شكل رمال أو رماد تبعا للصناعات التي تنتجها ، وتكمن خطورة هذه النفايات في درجة السموم التي تبثها وفي قدرتها على احداث تلوث بيئي ، وفي العمر التلوثي للنفايات الذي قد

القارة الأفريقية خطرا جديدا يهدد

تواجه

سلامة اراضيها وصحة مواطنيها واجيالها القادمة ، حيث تكشف في الآونة الأخيرة العديد من عمليات دفن النفايات السامة والنوعية في اراضي القارة الأفريقية بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وفي كل الأحوال فان دفن النفايات في افريقيا يتم بأساليب لاتراعى شروط الأمان مما يشكل خطورة بالغة على صحة البشر ، ليس في هذا الجيل فقط وانما على الأجيال القادمة ، وايضا تعرض اراضي القارة السمراء لخطر يهدد قدرتها على الإنتاج الزراعي والتعديني اللذين يمثلان العمود الفقري لاقتصادياتها ومما يزيد من خطورة الأمر انه لا يستطيع احد ان يجزم ان كل مناطق دفن النفايات في افريقيا محددة ومعلومة ، فكل يوم تتكشف حقائق عن صفقات ومناطق جديدة مما يؤكد ان المشكلة مازالت قائمة والخطر داهما .

وهناك دراسات تشير الى ان المخلفات الصناعية الخطرة تشكل ما بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ من اجمالي المخلفات الخطرة في العالم وقد انتجت البلدان الصناعية حوالي ٩٠ ٪ من اجمالي المخلفات الصناعية الخطرة في العالم ، اما الـ ١٠ ٪ الباقية فقد خرجت من الدول حديثة التصنيع والدول النامية ، وتتزايد المخلفات الصناعية الخطرة في العالم بنسبة ٣ ٪ سنويا ، وهو مايجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها . والجدير بالذكر هنا ان العالم ينتج حوالي ٤٠٠ مليون طن سنويا من النفايات الصناعية الخطرة ، منها حوالي ٣٠ الف طن نفايات نووية منخفضة ومتوسطة المستوى الإشعاعي ، وحوالي ١٠ الاف طن عالية المستوى الإشعاعي ، والكمية الباقية نفايات سامة خطرة تمثل بقايا المخلفات الصناعية . وفي تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ان

١ - يتمثل الحاجز الإشعاعي الأول في احتواء النفايات في صورة مركبات صلبة عديمة الذوبان في الماء ، ويتم ذلك بتركيزها وتحويلها بخلطها بالسيلكا الى مركبات زجاجية صلبة لها خصائص تتحمل عوامل الضغط والحرارة والظروف الكيميائية المتواجدة في موقع التخزين النهائي .

٢ - أما الثاني فيتمثل في احتواء النفايات داخل اوعية خاصة من الصلب غير القابل للصدأ وذات سمك مناسب لتحمل الضغوط العالية مثل تلك الضغوط على الغواصات في اغوار المحيطات ، ولتوفير حماية اضافية ، ضد تآكل اوعية حفظ النفايات فان بعض الدول مثل السويد تتبنى فكرة تغليف هذه الاوعية بطبقة من الرصاص بسمك ١٠ سنتيمترات ، بالإضافة الى غلاف خارجي من مادة التيتانيوم بسمك ٦ ملليمترات .

٣ - تحاط اوعية حفظ النفايات في موقع التخزين داخل التكوينات الجيولوجية بطبقات مضغوطة من مواد الحشو والعزل والتي تمثل حاجزا اضافيا لمنع وصول المياه الجوفية للأوعية ، وتختار مواد الحشو والعزل من المواد الطبيعية والتي تتميز بثبات خواصها لفترات طويلة من الزمن والتي لديها القدرة على امتصاص المياه ومنع وصولها الى الاوعية وهذه المواد عادة من الطمي والطفلة والحصى والفضفور المجروشة .

٤ - تشكل التكوينات الجيولوجية المستخدمة في التخزين النهائي للنفايات حاجزا اشعاعيا هاما يمنع وصول الاشعاعات والمواد المشعة الى الانسان سواء بالطرق المباشرة او غير المباشرة ، ويتم اختيار هذه التكوينات الجيولوجية طبقا لمعايير امان دقيقة بعد دراسات جيولوجية وسيزمية مستفيضة ، وتختار التكوينات الجيولوجية المناسبة لحفظ اوعية النفايات عادة على عمق مئات الامتار لتكون بعيدة تماما عن القشرة الأرضية وبذلك نضمن ثبات واستقرار هذه التكوينات الجيولوجية عبر ملايين السنين .

اسباب لجؤ الدول الصناعية الكبرى والشركات لدفن النفايات بأفريقيا :

من المعروف ان اجراءات التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة تكون ذات تكاليف مرتفعة للغاية ، كما انه لا يمكن الحديث عن امان مطلق عند دفن النفايات حيث يظل احتمال تعرض أماكن دفنها لزلزال او لأي ظواهر طبيعية غير معتادة تبعث خطرها من جديد على البشر والبيئة بشكل مروع امر وارد الحدوث .

أن ارتفاع تكاليف الدفن الآمن للنفايات بالإضافة الى عدم توافر الأمان المطلق ، قد دفعا العديد من الدول

يصل الى مئات او الاف السنين ، وذلك اذا لم تعالج وتحفظ بشكل آمن او تركت في العراء . وسوف نضرب مثلا لانتاج النفايات السامة اذ ان انتاج سيارة واحدة وزنها ١٠٠٠ كيلو جرام يؤدي الى انتاج بقايا ونفايات سامة وزنها ٥٠٠ كيلو جرام موزعة كالاتي ٢٢٠ كيلو جرام نفايات معدنية ، ١٠٠ رمال ٢٠ مواد كيميائية ، ١٠ شحوم ، ١٠ دهانات ، ٤٠ اغلفة . وخلاصة القول هنا ان الصناعات المختلفة في الدول الصناعية الكبرى ينتج عنها نفايات سامة تشكل خطرا على الانسان والبيئة ، والتخلص منها يحتاج الى معالجات كيميائية وصناعية وايضا الى طرق دفن آمن ، مما يجعل عمليات التخلص منها ذات تكاليف باهظة ، ولذا لجأت هذه الدول الى وسيلة ارخص وهي تصدير هذه النفايات الى الدول الفقيرة والى افريقيا بشكل خاص .

النفايات النووية :

تشمل النفايات النووية نفايات مناجم اليورانيوم ونواتج الانشطار الاشعاعي والمواد الاكسيندية واخيرا المواد المشعة (وهي تلك المواد التي تكتسب خاصية الاشعاع بتعرضها للنيوترونات المنطلقة اثناء الانشطار النووي مثل مكونات المفاعل النووي) ومن اهم خصائص النفايات النووية التحليل الاشعاعي والاشعاعات النووية الصادرة عنها والانبعث الحراري المصاحب لها ، وتصنف النفايات المشعة عادة من حيث مستوياتها الاشعاعية الى ثلاثة انواع ، المنخفضة والمتوسطة والعالية المستوى الاشعاعي ، كما ان هناك ايضا النفايات الغازية والسائلة والصلبة .

وتشكل النفايات بأنواعها المختلفة خطرا على الانسان والبيئة مما يستلزم ضرورة التحكم فيها بدقة والتعامل معها بحذر والتخلص منها بأمان . وتعاني الدول الصناعية الكبرى من مشكلة التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة وخاصة النووية فرغم انها الأقل حجما ولكنها الأكثر خطورة . اذ ان الدول الصناعية هي التي تمتلك صناعات ضخمة ومفاعلات نووية وصناعات معتمدة على الطاقة النووية .

كيفية دفن النفايات النووية بشكل آمن :

سنعرض بشكل موجز لكيفية دفن النفايات بصورة آمنة طبقا لحدود امان تخزين او دفن هذه النفايات والتي تتم على اساس تعدد الحواجز الاشعاعية التي تمنع وصول الاشعاعات او المواد المشعة الى الانسان ، واهم هذه الحواجز هي :

دفن النفايات بأراضيها تسوق العديد من الحجج والمبررات لذلك ، وتعتبر الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها هذه البلدان الأفريقية هي أحد المبررات ، وإذا كان من الصحيح أن الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعاني من مشاكل اقتصادية طاحنة تصل حد الانهيار الاقتصادي الكامل في بعض الحالات ، وتصل حد تهديد وجود الدولة والأمة تحت وطأة المجاعة في حالات أخرى ، فإن الحل لا يمكن بأى حال من الأحوال في قبول دفن النفايات لاستخدام عائده في درء الانهيار الاقتصادي ، حيث لا يغنى ذلك العائد ولا يضمن من جوع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه في كل الأحوال لن يدرأ الانهيار الاقتصادي بقدر ماسيضيف اليه انهيارا في صحة البشر وسلامة القدرات الإنتاجية للأرض بما يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية في النهاية . وسوف نتعرض بشكل سريع لمشاكل افريقيا الاقتصادية والتي دفعت البعض او تعللت بها بعض تلك الدول في قبولهم دفن النفايات بأراضيها كما انها كانت ايضا المدخل الذي تسلك به الدول والشركات الصناعية الى افريقيا .

المشاكل الاقتصادية في افريقيا :

ان طبيعة المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعم القارة الأفريقية والناجمة عن عديد من العوامل المتشابهة مثل السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي والاعتماد في التنمية على سياسات حفز التصدير التي تجعل تطور الانتاج والتنمية في افريقيا مرتبطا بأسعار سلع أولية ، ومرتبعا أيضا بالظروف الاقتصادية في الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الكبرى غالبا ، كما يجعل الاحتياجات الاجتماعية المحلية غير مشبعة ، وقد تفاقم المشاكل الاقتصادية في افريقيا بسبب الجفاف والتصحر والجوع والقحط الذي حل بالقارة في الآونة الأخيرة مما اصاب القارة بنوع من الانهيار ، ليس الانهيار الاقتصادي فقط ، بل والانهيار السياسى والاجتماعى ايضا . واتضح معالم الانهيار الاقتصادى في ميادين عديدة وملاصع متعددة اذ نجد انخفاض انتاجية الفرد زراعيا وصناعيا ، وعجزا شديدا في انتاج السلع والخدمات الأساسية ، وسيادة نوع من الفوضى في شبكات النقل والاتصال ، فضلا عن التدهور الكبير الذي اصاب شروط التبادل التجارى في غير صالح الدول النامية عموما والدول الأفريقية خصوصا ، الأمر الذى اثر بدوره على صادرات تلك الدول والتي تتمثل في المواد الأولية والتي اصبحت اسعارها بهزة عنيفة نحو الهبوط مقابل التصاعد الملحوظ في اسعار الطاقة والسلع الصناعية والتي تمثل واردات تلك الدول . كل هذه

الصناعية الكبرى والشركات المنتجة لهذه النفايات الى البحث عن مدفن اقل تكلفة ويبعد الخطر عن اراضيهم . وقد وجدت ضالتها المنشودة في معظم البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأكثر فقرا في القارة الأفريقية ويرجع السبب في ذلك الى :

١ - ان تكلفة الدفن الآمن للبرميل الواحد من النفايات تتراوح ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار طبقا لنوعية النفايات ومدى خطورتها ، ولذا تلجأ الدول والشركات الى محاولات دفن النفايات في البلدان الفقيرة بدون مراعاة لشروط الأمان التي يتطلبها ذلك مما يقلل الى حد كبير تكاليف الدفن التي لا تتجاوز مائة دولار للبرميل ، ومن المنطقى أن الدول او الافراد الذين يسمحون بدفن النفايات لقاء هذه المبالغ الضئيلة ينفقون جانبا محدودا منها على الدفن غير الآمن ويحتفظون بالجانب الأعظم كمقابل لقبولهم دفن النفايات .

٢ - تتميز شعوب البلدان المتقدمة بالوعى البيئى حيث تمثل جماعات حماية البيئة في تلك البلدان جماعات ضغط لها تأثيرها ، وفجد ان نشاط تلك الجماعات المضاد لعمليات دفن النفايات في بلادها ذا تأثير كبير يجبر الحكومات في بعض الأحيان على التوقف عن دفن النفايات في منطقة او اقليم معين من البلاد ، وازاء تصاعد نشاط جماعات حماية البيئة ووصول بعض منها الى تكوين حزب ودخول البرلمان مثل حزب الخضر في ايطاليا والمانيا الغربية ، ولذا اتجهت بعض البلدان المتقدمة والشركات الى الدول النامية وأكثرها فقرا بالذات لدفن النفايات الخطرة كى تتفادى ضغوط جماعات حماية البيئة واحزاب الخضر .

٣ - سادت موجة عارمة ضد الطاقة النووية عموما ودفن نفاياتها ، وخاصة بعد احداث تشيرنوبيل التي رسخت الاحساس بالرعب من الطاقة النووية بشكل عام ، ونتيجة لذلك نجد ان هناك رغبة من الحكومات والشركات في الدول المنتجة للنفايات في ابعاد مخاطرها عن بلادها . والجدير بالذكر هنا ان هناك العديد من الدول المتقدمة تقوم بدفن نفاياتها بأراضيها مثل فرنسا وانجلترا والصين والاتحاد السوفيتى .

الظروف والمبررات التي دفعت بعض الأفارقة الى قبول دفن النفايات :

عرضنا فيما سبق لبعض المبررات والضغوط التي جعلت بعض الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ لدفن النفايات في الدول الفقيرة والأفريقية على وجه الخصوص . الا ان بعض الدول الأفريقية التي قبلت

انه سيؤدي الى تدمير كبير للمحاصيل الزراعية في العديد من الدول الافريقية خاصة في وسط وشرق القارة ، واكد التقرير ان هذه المناطق ستواجه اسوا كارثة جفاف ومجاعة تتعرض لها منذ ثلاثين عاما .

وايضا فان موجة عالية من الجفاف ضربت العديد من الدول الافريقية وبخاصة في شرق افريقيا مما فاقم من افتقاد الأمن الغذائي في تلك الدول لدرجة انها لم تعد تستطيع تحت وطأة المشاكل آنفة الذكر ، ان تضمن الوضع التغذوي لمواطنيها الذين عانت اعداد هائلة منهم من المجاعة ، وحسب تقدير اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية فان اعداد من يواجهون المجاعة في اثيوبيا على سبيل المثال سيتراوحون قريبا بين ستة وسبعة ملايين من البشر . ومن المؤكد ان افتقاد الأمن الغذائي في افريقيا ايا كانت اسبابه يعد ظرفا اقتصاديا سيئا خاصة عندما يصل افتقاد الأمن الغذائي حد المجاعة الجماهيرية الكبيرة ، وهذه الظروف السيئة كانت نقطة ضعف لدى الدول الافريقية مثلت مدخلا تسللت منه الدول المتقدمة بشركاتها لدفن نفاياتها في القارة السمراء لقاء بضعة دولارات .

الأوضاع السياسية في افريقيا :

اضافة الى المشاكل الاقتصادية التي مثلت مبررا او مدخلا لدفن النفايات في افريقيا ، ساهمت الأوضاع السياسية في القارة في تسهيل تلك العمليات السوداء لدفن النفايات فيها حيث يسود معظم البلدان الافريقية ، شأنها في ذلك معظم بلدان العالم الثالث ، نظم سياسية استبدادية فردية ذات حكم فردي مطلق ، بل وكثيرا ماتكون طبيعة تلك النظم قبلية عرقية تحكم مجتمعاتها من خلال القمع والقهر ، والأكثر من ذلك انها لاتستمد شرعيتها من الجماهير ومن مجتمعاتها المدنية بل كثيرا ماتستمد هذه الشرعية من خلال الشخصية الكاريزمية او العرف او الدين ، ولذا فهي تمارس القهر والقمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد جماهيرها ومجتمعاتها . وبالإضافة الى ذلك فان غالبية الدول الافريقية تتميز بسيطرة العسكريين على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية ، وكثيرا مايقوم العسكريون بردع كل اشكال المعارضة السياسية ، ومن ثم فان وجودهم على رأس الحكم مزعزع يخضع للتغيرات التي تحدث في علاقات القوى ، وينتج عن هذا غياب شكل مستقر للسلطة السياسية ، ومصادرة الحريات الأساسية للجماهير الافريقية ، علاوة على ان عدم توافر الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى تلك الجماهير

العوامل وغيرها من العوامل الأخرى ادت الى حدوث تدهور شديد في الاداء الاقتصادي للبلدان الافريقية وفي قدرتها على مواجهة احتياجات البشر فيها حتى تلك الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ما أدى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التي سادت شرق افريقيا وبعض دول الغرب الأفريقي في الثمانينات .

ومن العوامل التي اصابته البنية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية بمزيد من التدهور تفاقم أزمة المديونية ، ويكفي ان نذكر ماورد بتقرير بنك التنمية الافريقي لعام ١٩٨٧ عن ان اجمالي الدين الخارجي القائم غير المسدد لافريقيا بلغ ٢١٢,٩ مليار دولارا امريكيًا في عام ١٩٨٧ مقابل ١٨٧,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦ ، ورغم ان المبلغ المطلق لدين افريقيا الخارجي صغير بالمقياس لدين المناطق الأخرى ، الا انه يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة او صادراتها ، اذ يمثل هذا المبلغ حوالي ٤٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للقارة ، ويكفي ان نذكر ايضا ان مدفوعات افريقيا لخدمة الدين بالنسبة لاجمالي حصيله صادراتها قد بلغت ٣٧ ٪ عام ١٩٨٧ . وقد ازداد الموقف تفاقمًا من جراء عدم كفاية حصيله الصادرات وضعف النمو الاقتصادي الاجمالي ، الامر الذي خفض كثيرا من القدرة على خدمة الدين . ان تفاقم أزمة الديون الافريقية تبرزه حقيقة يؤكدتها تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي لعام ١٩٨٧ والذي يؤكد بدوره ان من بين افقر ٣٥ دولة في العالم يوجد منها ٢٤ في افريقيا جنوب الصحراء .

تفاقم مشاكل التصحر وغزو الجراد والعجز الغذائي :

كذلك تواجه افريقيا مشاكل اقتصادية حادة نتاج التصحر ، حيث أدى الرعي المكثف وغير الرشيد ، وعمليات قطع الأشجار غير المنظمة وغير المرتبطة بزراعة اشجار بديلة ، هذا بالإضافة الى زحف الكثبان الرملية المتحركة على الأرض الزراعية والمراعي ، كل هذه العوامل ادت الى تحويل الأرض الزراعية الى صحراء ، ونخلص من ذلك الى ان التصحر في افريقيا أدى الى اقتطاع جزء من القدرات الانتاجية لدول القارة التي عانت من هذه الظاهرة التي تسلب الأرض الزراعية او المراعي وتحولها الى صحراء جرداء غير منتجة .

كذلك فان افريقيا تعرضت في السنوات الأخيرة وتعرض حاليا بصفة خاصة لغزو مدمر من اسراب هائلة من الجراد ، وحذرت المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية من

والتحكم على الأولى من قبل الثانية بعمليات دفن النفايات .

من سمح بدفن النفايات في افريقيا ؟

لم يكن من الممكن للدول الرأسمالية المتقدمة او لشركاتها ان تدفن نفاياتها في القارة السمراء لو لم يوجد من الافارقة من يقبل ان تدفن النفايات في ارضه فالمستولية والجريمة لاتقع على عاتق الدول المتقدمة وشركاتها فقط وانما تقع ايضا وربما بصورة اكبر على عاتق الدول الافريقية والأشخاص الذين دخلوا كطرف ثان في تلك الصفقات لدفن النفايات بصورة غير آمنة في افريقيا ، وقد تمت تلك الصفقات بالاتفاق مع بعض الحكومات الافريقية بصورة مباشرة ورسمية وقانونية ، وتمت بعض الصفقات مع بعض الافراد لتهريب النفايات بصورة غير مشروعة الى بعض الدول الافريقية بدون علم حكوماتها . وقبل ان نسرد لأحداث عمليات دفن النفايات سواء الشرعية منها او غير الشرعية ونود ان نشير الى تصريح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اذ قال « الواقع ان التقارير الصحفية التي نشرت مؤخرا بشأن « دفن » النفايات الصناعية الخطرة في اراضي الدول النامية ليست سوى قشور بالنسبة لواقع مايجرى . فلدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات تشير الى وجود مخططات لتصدير ملايين الأطنان من النفايات الخطرة الى اراضي الدول النامية بافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية » وعلى ضوء ماسبق سوف نتعرض لبعض الصفقات بدءا بتلك التي تمت مع الحكومات الافريقية .

اكتشف المهتمين بالبيئة في السوق الأوروبية المشتركة (C E E) ان شركة امريكية اوروبية وقعت عقدا مع حكومة غينيا بيساو لدفن ٣,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة مقابل ١٤٠ مليون دولار وهو رقم قريب من الناتج القومي الاجمالي ، لها والذي قدر بـ ١٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ . وايضا العقود الموقعة بين حكومتى الكونغو والسنغال مع شركات امريكية لتخزين النفايات بأراضيها مقابل مائة دولار للبرميل الواحد ، وثمة مثال ثالث وهو ما يحدث في ليبيريا الآن من محاولة لبناء مستعمرة لدفن النفايات الألمانية الغربية بأراضيها ، كذلك كشف النقاب عن وجود عقد يقضى بدفن خمسة ملايين طن من المخلفات الصناعية الخطرة في دول بنين مقابل ١٢٥ مليون دولار . هذه امثلة عن الاتفاقيات الرسمية التي تعقد بين الشركات الأوروبية والأمريكية وبين بعض الحكومات الافريقية ، ولكن هناك ايضا

يجعل النخب الحاكمة في بعض الدول الافريقية تحكم طبقا لاهوائها ومصالحها الشخصية دون النظر لمصالح الجماهير ، ويسهل من هذا عدم وجود رقابة شعبية وانتشار الفساد والافساد على المستويين الرسمي وغير الرسمي .

والجدير بالذكر هنا انه تردد ان حكومة النمسا عرضت على الرئيس انور السادات دفن نفاياتها النووية في مصر ، وان الرئيس المصري وافق على ذلك ولكن موقف المعارضة السياسية اجبره على التراجع عن تلك الصفقة . كما ان السودان في ظل الحكم السابق كانت قد عقدت اتفاقيات لدفن النفايات بأراضيها ولكن قيام الثورة الغي هذه الاتفاقيات المشبوهة ومنع ارتكاب تلك الجريمة البشعة في حق الارض والشعب السودانيين .

ورغم النقص الشديد في موارد البلدان الافريقية ورغم الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الا ان الطبقات الحاكمة فيها تعيش نمطا سلوكيا واستهلاكيا محاكي به الطبقات المالكة والحاكمة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى آخر ان المستوى المعيشي للطبقات الحاكمة في افريقيا وأنماط استهلاكها سواء على المستوى الكمي او الكيفي لاعلاقة له بمستوى التطور الاقتصادي والمستوى العام للدخل في بلدانهم ، وانما تتحقق تلك المستويات من خلال حصول الطبقات العليا في بعض المجتمعات الافريقية على الجانب الاعظم من الدخل القومي وكذلك من خلال الديون التي لاتتوجه لتمويل تنمية حقيقية تنهض بمستوى معيشة الشعب بقدر ما تنصرف الى مشروعات تحقق مصالح وتشبع احتياجات الطبقات الاعلى في المجتمع ، ونتيجة للنمط الاستهلاكى المحاكى للغرب في بعض الدول الافريقية فانها تدخل في دوامة الديون كما ذكرنا آنفا ، وقد تضطر الى مثل عمليات دفن النفايات في اراضيها بما يعنى انهاكى تحقق هذا النمط تتنازل عن جزء من اوكل سيادتها الوطنية ولاسيما ان عديدا من تلك البلدان خاصة الأقل تقدما تعاني من سيطرة حقيقية على سياستها الداخلية والخارجية من جانب الدول الصناعية الكبرى عبر آليات وادوات جديدة يعبر عنها بالاستعمار الجديد . ومن اهم تلك الأدوات الشركات متعددة الجنسية التي تغزو تلك البلدان ، والقروض والمعونات التي تربط الدول الافريقية بدوائر التبعية والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى .

هذه بعض ملامح الازمة التي تعيشها القارة الافريقية والتي اتخذت مبررا من قبل الافارقة ، ومدخلا من قبل الدول الصناعية الكبرى لأضفاء نوع جديد من السيطرة

تأثيرات وتعليمات

مزيديا من التبوير والتصحر ، مزيديا من الجفاف والدمار يقتل معه الأخضر واليابس بل والأنسانية ذاتها . ولعلنا جميعا نتذكر ان القنبلتين الذريتين اللتين القت بهما الولايات المتحدة على مدينتي هيروشيما و نجازاكي في الحرب العالمية الثانية لازالت آثارهما باقية حتى الآن حيث انتقلت من الالباء الذين بقوا على قيد الحياة في المنطقة التي ضربت بالقنبلة الى الأبناء والأحفاد حتى يومنا هذا ، كذلك فإن قيام افراد بالاتفاق على دفن النفايات بأراضي بلادهم يعد اعتداء على سيادة الدولة ، فضلا عن كونه اعتداء على ارض الوطن وتدميرا لصحة الأمة التي من المفترض انهم ينتمون اليها ، واذا كان هذا اقل ما يقال عن قيام الأفراد بدفن النفايات في اراضي بلادهم بدون علم حكوماتهم فان قيام بعض الحكومات بالتعاقد على دفن النفايات في اراضيها يثير تساؤلا هاما : اين المسؤولية الاجتماعية لحكومات تلك الدول تجاه مواطنيها وأراضيها وثرواتها ؟! وقد تكون الظروف السائدة والازمات والمشاكل التي تقع تحت وطأتها تلك الدول احد المبررات لعقد مثل هذه الصفقات ، الا انه ليس هناك ما يدفع الحكام ولا المحكومين لبيع اراضيهم وسيادتهم ثمنا لذلك ، فهناك دول أكثر فقرا مثل اثيوبيا التي جاء تصنيفها في تقرير التنمية الذي أعده البنك الدولي لعام ١٩٨٧ رقم واحد في أكثر الدول فقرا في العالم ولكنها لم تقبل مثل هذا الأجراء ثمنا لأنتشالها من جوعها وفقرها ، ويعنى هذا ان قبول مثل هذه الصفقات من بعض الدول الأفريقية لا يبرره الفقر بقدر ما يبرره التهاون في مصالح شعوبها والاستهتار في ما يخص مسائل حيوية مثل سلامة أراضيها وصحة شعوبها ليس في هذا الجيل فقط وانما في الاجيال القادمة .

بعد ان تعرضنا لأحداث دفن النفايات على الساحة الأفريقية والظروف المصاحبة لتلك الأحداث سواء على المستوى الأفريقي او على المستوى الغربى يبقى هنا ان نذكر ردود افعال كل من الجانبين من ناحية ورد فعل المنظمات الدولية من ناحية اخرى .

رد الفعل الأفريقي :

ينحصر رد الفعل الأفريقي لعمليات دفن النفايات في مستويين هما رد فعل الحكومات ، ورد فعل المنظمات الحكومية وغير الرسمية ، ويجب ان ننوه هنا ان رد الفعل الجماهيري في البلدان الأفريقية يكاد لا يذكر ، ويرجع ذلك كما ذكرنا آنفا الى فقدان اغلب تلك الشعوب للوعى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والبيئى مما ينتج عنه عدم تقدير تلك الشعوب لأخطار دفن النفايات

حالات لدفن النفايات في القارة الأفريقية بطرق غير مشروعة ودون علم الحكومات .

فقد اكتشفت نيجيريا في شهر يونيه الماضى وجود ٣٨٠٠ طنا من النفايات القادمة من ايطاليا مدفونة قرب ميناء كوكو النيجيرى ، ومن بين هذه النفايات كشفت صحيفة صنداي جارديان عن ان أكثر من الف طن من هذه النفايات السامة ذات الرائحة النفاذة كانت ساخنة لدرجة يصعب التعامل معها وانها من اشد الكيماويات خطورة في العالم وتضيف الصحيفة ان شركة نيجيرية ورجل اعمال ايطاليا تورطا في هذه العملية ، وقد تسبب دفن النفايات الايطالية في نيجيريا دون علم حكومتها في ازمة دبلوماسية بين البلدين ، كذلك اعترف القنصل العام النرويجى في غينيا بقيامه بتزوير وثائق مكنته من تهريب ١٥ الف طن نفايات من الولايات المتحدة الأمريكية الى غينيا كجزء من كمية تصل الى مائة الف طن من النفايات كان مقررا نقلها من ميناء فيلادلفيا الأمريكى الى غينيا ، وقد تكمن من ادخالها الى ميناء كاسا بالقرب من العاصمة كوناكرى على اساس انها مواد خام لصناعة الطوب مما تسبب ايضا في ازمة دبلوماسية بين غينيا والنرويج .

وخلاصة ما تقدم ان المؤامرة لدفن النفايات لاتتم من طرف واحد وانما من الطرفين ، اى الدول المصدرة والمستقبلة للنفايات ، كما انها ايضا في كل من الطرفين تتم على مستويين ، مستوى حكومى رسمى ومستوى فردى غير رسمى ، ولها ابعادها ومبرراتها ايضا على مستوى الطرفين ، فالطرف المصدر (الدول والشركات الأمريكية والأوروبية) يهدف الى ابعاد المخاطر عن أراضيها ومواطنيها وبأقل تكلفة مادية ممكنة احتراماً لسيادة أراضيها ومواطنيها ، والدول الأفريقية التي ترسخ تحت ضغوط الفقر والجهل والجفاف والتصحر تجد في قبولها لتلك الصفقات مخرجة لأزماتها ، حتى لو كان الثمن هو السيادة الوطنية وامان الوطن والمواطنين ومزيد من التصحر والجفاف والقحط ليس فقط للأجيال الحالية بل والأجيال القادمة . واما على مستوى الأفراد فنجد ايضا ان الشركات والحكومات الغربية وجدت بعضا ممن خانوا الامانة وباعوا الانتماء واجرموا في حق الانسانية ومواطنيهم بما يعود عليهم من مكاسب مادية ، وهذا ينطبق على هؤلاء الذين شاركوا سواء بالاتفاق المباشر او غير المباشر لتسهيل عمليات دفن النفايات بطرق غير مشروعة ودون علم حكوماتهم . فقيام هؤلاء الأفراد بدفن النفايات بأراضي بلادهم معناه في الأجل الطويل

نيجيريا قرارا بالاجماع يدين دفن النفايات بكافة انواعها الخطرة في اراضي القارة الافريقية ، واعلن رئيس المنظمة الافريقية بأنه « نحن نعلن بأن دفن المخلفات الصناعية السامة والنوية في افريقيا تعتبر جريمة ضد القارة الافريقية ، ونحن نتهم كل المجتمعات التي شاركت في ذلك ، وسنطلب منهم تنظيف المناطق التي لوثت بنفاياتهم » .

٦ - عقد في مايو ١٩٨٨ بأكرا عاصمة غانا مؤتمر التلوث النووي وحضرته تسع دول ، وقد ادان المؤتمر عمليات دفن النفايات في الاراضي الافريقية ، وحذر من اخطار التسرب الاشعاعي على اراضي وصحة مواطني القارة الافريقية ، وصرحت رئيسة جهاز البيئة في غانا بأن مثل هذا الاسلوب من التعامل يعد اهانة لكرامة افريقيا

رد فعل الدول الأوروبية والمنظمات الدولية :

١ - نتيجة للآزمة الدبلوماسية الدبلوماسية بين الحكومة الإيطالية والحكومة النيجيرية ، قامت الأولى بإجراء تحقيقات حول الموضوع المشار اليه انفا ومن المنتظر ان ترفع النيابة العامة للدولة دعوة امام القضاء للحصول على تعويض عن الاضرار من الشركات المسؤولة عن تصدير النفايات السامة الإيطالية الى الخارج ، كما قامت الحكومة باعادتها والبدء في اتلافها والتخلص منها . وجدير بالذكر بان التحقيقات تشير الى تورط ١٥ شركة منتجة و ٧ شركات نقل وشحن الأمر الذي دفع وزير البيئة الإيطالي لتقديم الوثائق للنيابات المختصة للبدء في الاجراءات الجنائية ضد الأطراف المسؤولة عن هذه الجريمة . وقد اثار المتحدث باسم حزب الخضر الإيطالي الى طبيعة هذه العملية مؤكدا على انها تتسرب الى الخارج من الموانئ الموجودة في منطقة توسكان ، وأكد على قيام الشركات الإيطالية بخداع مسئولى البلدان الأخرى التي استقبلت هذه الشحنات .

٢ - وفيما يتعلق بموقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد اعلن المسئولون فيها على ان النية تتجه الى تشديد القيود على نقل النفايات من مكان لآخر ، بالإضافة الى عزمها على التفتيش على محطات الطاقة والمصانع النووية للتحقق من توافر شروط ومعدلات الأمان .

٣ - وعلى صعيد الهيئات الدولية فقد اشار رئيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الى ان عمليات نقل النفايات الضارة ودفنها في دول العالم الثالث ، قد اصبحت بالغة الخطورة ، الأمر الذي يتطلب التحرك الدولي السريع مشيرا في ذلك الى ضرورة التوقيع على الاتفاقية الخاصة

اراضيها ، كما ان حدة المشاكل الاقتصادية في البلدان الافريقية تجعل شعوبها دائمة السعى منهمكة في تحقيق حد الكفاف اللازم للبقاء على قيد الحياة . أما عن رد فعل الحكومات والمنظمات فنذكر منها مايلي : -

١ - اعادت حكومة نيجيريا ٢٢٧٠ طنا من النفايات الى ايطاليا ، ووجه وزير العمل والسكان النيجيرى اللوم الى رجل اعمال ايطالى وشركائه النيجيريين والسفارة الإيطالية باعتبارهم مسئولين عن عملية دفن النفايات ، وما استتبعه ذلك من ازمة دبلوماسية بين البلدين كما ورد انفا .

٢ - وفي غينيا ونتيجة للآزمة الدبلوماسية والاحتجاج الشديد لحكومة غينيا اعلن السفير النرويجي هناك ان بلاده على استعداد لاستعادة ١٥ الف طن من النفايات الأمريكية التي كان القنصل النرويجي قد توسط في عملية دفنها في غينيا بدون علم حكومتها .

٣ - اصدرت اكااديمية العلوم الافريقية بيانا انتقدت فيه ظاهرة تحويل بعض الاراضي الافريقية الى مخازن لدفن نفايات الدول الصناعية ، وشكلت لجنة علمية خاصة لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد البيئة الافريقية على ان تقدم اللجنة تقريرها العلمى في اكتوبر ١٩٨٨ ، وقد صرح رئيس اللجنة بأنه لن يتم الموافقة على اية حلول وسط او مسودة اية معاهدة لاتتفق ومصالح افريقيا .

٤ - عقد في مدينة برازافيل عاصمة الكونغو مؤتمر للبرلمانيين تحت اشراف الاتحاد البرلماني بأسم « الصحة اساس التنمية في افريقيا » ووجه مائة برلماني بينهم عدد كبير من الأفارقة نداء من اجل عدم تحويل القارة الافريقية الى مقلب للنفايات المشعة والسامة ، ودعوا الدول الافريقية للحيلولة دون تفريغ نفايات العالم الصناعى الغربى في البلدان الافريقية . كذلك اعلنت الحكومة الكونغولية عن القاء القبض على خمسة اشخاص منهم ثلاثة من كبار الموظفين بتهمة وجود علاقة لهم مع محاولات لدفن المخلفات الصناعية الأوروبية في البلاد وكان هؤلاء الاشخاص الخمسة سيحصلون على مبلغ اربعة ملايين دولار مقابل قيامهم باصدار تصاريح بطريقة غير مشروعة تتيح دخول تلك النفايات الى اراضي الكونغو لمدة ثلاث سنوات وهذا الاجراء يعكس تزايد حذر الدول الافريقية من دخول النفايات اراضيها دون علمها .

٥ - اصدرت منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي انعقد في العيد الفضى لانشائها بناء على اقتراح من

تفسير وتعليقات

بالحد من ومراقبة عمليات نقل النفايات السامة والمشعة عبر الدول . .

وتأتى هذه الاتفاقية تنويعا للنشاطات والجهود التى بذلتها هذه اللجنة بدءا من مؤتمر كراكاس عاصمة فنزويلا ، والذي عقد فى يونيه الماضى ، انتهاء بأجتماع خبراء ٥٠ دولة فى نوفمبر من نفس العام حيث اجمعت الآراء على الزام المصدرين بتزويد الدول التى تتعامل مع نفايات شركاتهم بأوصاف واضحة لهذه النفايات الأمر الذى سيضع حدا لدفعها بشكل غير قانونى فى بعض الدول ، ويجعل من هذه المعاهدة اداة للتعاون الدولى فى هذا الصدد ، واعربوا عن ثقتهم فى امكانية عقد المعاهدة فى مارس القادم رغم وجود بعض العقبات . ومن المعروف ان الاتفاقية المزمع توقيعها سوف تتطلب تحديد مفهوم النفايات الخطرة ، ومسئوليات الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور فيما يتعلق بعملية الأخطار والابلاغ عن النفايات ، واخيرا حق الدول فى حظر دخول او مرور النفايات فيها وحققها فى اعادة التصدير .

٤ - تقدم وزير البيئة الهولندى الى برلمان بلاده بمشروع قانون طارئ لحظر شحن كافة النفايات السامة الى الدول النامية بعد ان تزايدت الشواهد التى تدل على ان كميات ضخمة من النفايات السامة قد جرى تصديرها من اوروبا الى افريقيا . وهو موقف يحسب له ولهولندا ، ويجب ان تدعو منظمة الوحدة الافريقية كل الدول المتقدمة ان تحذو حذو هولندا لأحترام حياة البشر واحترام سيادة الدول فى العالم الثالث .

٥ - نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى ابريل ١٩٨٨ بالقاهرة « الدورة الافريقية للوقاية الاشعاعية وحماية انبيئة من التلوث ، وركزت الدورة على اسس الوقاية الاشعاعية والتأثيرات البيولوجية للأشعاع والحوادث الاشعاعية وكيفية مواجهتها وحماية البيئة من التلوث

الاشعاعى ، والقوانين والتشريعات الدولية لحماية المواطنين من اخطار الاشعاعات النووية .
واخيرا نريد ان ننوه الى ان الحكومات الافريقية عليها ان تعد العدة للتصدي لغزو النفايات القادم من الغرب ويتم ذلك فى رأينا بالأجراءات التالية :-

- اصدار القوانين لتجريم المشاركة فى اعمال دفن النفايات واعتبارها من اعمال الخيانة العظمى .
- تشديد الرقابة على الموانئ ونقط الحدود وتجهيزها بأجهزة قياس الاشعاع لمنع دخول النفايات بطرق غير مشروعة .

- على منظمة الوحدة الافريقية ان تفرض عقوبات صارمة على الدول التى تقوم بمثل هذه الاتفاقيات لدفن النفايات وبشكل غير آمن من حيث ان تأثير هذه العمليات يمتد الى كافة ارجاء القارة السمراء .

- على منظمة الوحدة الافريقية الآن الاهتمام بإنشاء منظمة افريقية للطاقة النووية اسوة بمنظمة الطاقة النووية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة ويكون مهمتها الآتى :-

أ - العمل على جعل القارة الافريقية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وذلك طبقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب المجموعة الافريقية .

ب - وضع اللوائح والاسس والتنظيمات الخاصة بالتعامل السلمى مع الطاقة النووية وعلى وجه الخصوص اسس التعامل مع المواد النووية .

ج - التعاون بين الدول الافريقية فى مجالات نقل المعرفة النووية وسبل استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

د - المراقبة والسيطرة على عمليات نقل ومرور النفايات الخطرة فى القارة الافريقية . □



صندوق افريقيا لدعم دول المواجهة الافريقية

السفير احمد طه محمد

سبق

ان اصدر المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز الذي انعقد في هراى عاصمة زيمبابوى من اول الى ٦ سبتمبر عام ١٩٨٦ اعلانا خاصا عن الجنوب الافريقى ، ابرز فيه الموقف الخطير المتفجر في هذه المنطقة من القارة الافريقية بسبب سياسات الارهاب والاحتلال العسكرى التى تمارسها حكومة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا والتى تهدف بها الى الابقاء على عدم الاستقرار في الجنوب الافريقى وتخريب البنية الاقتصادية والاجتماعية في دول المواجهة الافريقية .

وابرز الاعلان ضرورة التعبئة للمساعدات لدول المواجهة الافريقية ودعم قدرتها على مواجهة آثار عمليات التخريب والعدوان الاقتصادى التى تقوم بها الدولة العنصرية في بريتوريا ، وقرر الاعلان انشاء صندوق تضامن للجنوب الافريقى ليمد دول المواجهة بالمساعدات الطارئة والمساعدات الطويلة الاجل لتنمية البنية الاقتصادية فيها وبهدف تقليل اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا ، وطالب الاعلان المجتمع الدولى بتقديم المساهمات بسخاء لهذا الصندوق .

وبحث مؤتمر القمة في الوقت نفسه مجموعة من المقترحات لمساعدة دول المواجهة الافريقية في ضوء الاعلان الخاص المشار اليه ، وحدد الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية التى اعتبرها اهدافا لصندوق دعم دول المواجهة ، وقرر تشكيل لجنة لهذا الصندوق من تسعة دول من دول عدم الانحياز ، تضم الهند وزامبيا وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر والكونغو ويوغسلافيا والبيرو والارجنتين ، وان تكون اللجنة برئاسة الهند ، وزامبيا نائبا للرئيس .

وقد اطلق على الصندوق اسم « صندوق العمل من

اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية » ، واخذ يعرف باسم (صندوق افريقيا AFRICA) FUND أى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية .

اجتماع لجنة الصندوق في نيودلهى :
وقد عقد رؤساء وممثلو رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء في لجنة صندوق افريقيا ، اجتماعا في نيودلهى يومى ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٨٧ من اجل التنفيذ العملى للقرار المشار اليه لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بانشاء « صندوق افريقيا » للعمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى .

وفي هذا الاجتماع اكد الحاضرون بالغ القلق ازاء التدهور الخطير للوضع في الجنوب الافريقى نتيجة لاستمرار نظام بريتوريا في ممارسة نظام الفصل العنصرى ، وبرز ان نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا قد شدد حملة التخويف والابتزاز وزعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادى ، بل والعدوان العسكرى السافر على دول خط المواجهة ، من اجل اخضاع تلك الدول المستقلة لسيطرته السياسية والاقتصادية ، وطالب ببذل الجهود من جانب دول المواجهة للتصدى لهذا الوضع ، وللمحد من اعتمادها على جنوب افريقيا ، كما طالب بأن تلقى هذه الدول الدعم الكامل من المجتمع الدولى .

ورأى الاجتماع ان انشاء صندوق افريقيا هو خطوة ملموسة في هذا السبيل ، ووضع خطة عمل للصندوق تتضمن تدابير محددة لتعزيز القدرة الاقتصادية لدول خط المواجهة ، ولمساعدها على فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وعلى التصدى الفعال لاي اجراء انتقامى يقدم عليه النظام العنصرى ، كما تتضمن تدابير لدعم حركات التحرير في جنوب افريقيا وزامبيا .

وحددت اللجنة في الاجتماع المجالات ذات الاولوية التى تحتاج فيها دول خط المواجهة الى مساعدة ملحة ،

صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، من اجل العمل على تقليل الاعتماد الاقتصادي لدول المواجهة على دولة جنوب افريقيا ، وكان من الضروري التعرف على احتياجات هذه الدول لتحقيق اهداف الدعم لها .

وقد اتضح من الدراسات التي تمت في هذا الشأن ان هناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة اوجه النقص في السلع الاساسية في دول خط المواجهة والناجمة عن فرض العقوبات على جنوب افريقيا وعن اعمالها الانتقامية ، وانه على حين يمكن تقديم الفوائض من سلع معنية في بعض دول المواجهة الى دولها الاخرى ، فان بعض السلع الاساسية يتعين توفيرها للمنطقة من الخارج ، وتظرا لاختناقات النقل فمن الضروري تلبية مثل هذه المتطلبات الطارئة بطريق النقل الجوي ، الامر الذي يحقق تهيئة احتياطي استراتيجي للاغاثة .

والمعروف ان الزراعة تشكل عماد الاقتصاد في غالبية دول المواجهة الافريقية ، ويعمل بالزراعة ما بين ٦٧ و ٨٣ في المائة من حجم القوى العاملة في هذه الدول وهي تمثل نسبة تتراوح ما بين ١٢ و ٥٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، غير انه نتيجة لعدم توافر الاراضى الصالحة للزراعة ، وظروف الجفاف وانتشار ظاهرة الايدى العاملة المهاجرة ، والمشكلات الامنية وقلة الموارد ، فان انتاج الاغذية بوجه عام يعجز عن ملاحقة النمو السكاني . ولقد اضطرت المنطقة في الجنوب الافريقى الى استيراد كميات كبيرة من الاغذية بسبب الانخفاض في الانتاج الغذائى وارتفاع معدل الزحف العمرانى والكساد ، وفي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ تلقت دول المواجهة ٨٧٠٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية من خلال برامج المعونات الغذائية واستوردت ٩٦١٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية عن طريق المصادر التجارية ، منها ١٥ في المائة من جنوب افريقيا ذاتها .

وكذلك ادى الضغط السكاني الى امتداد الزراعة الى اراضى الرى ، وهي اراض قليلة الامطار شديدة الانحدار ، وتزايدت عمليات قطع الاشجار وازالة الشجيرات لاستخدامها كوقود والحصول على اراض جديدة ، كما ان الاستيطان بكثافة لاسيما في مناطق الرعى ، ادى الى التعجيل بازالة الغابات وتآكل التربة الخصبة ، الامر الذى من شأنه تعريض المنطقة بصورة متزايدة لموجات الجفاف .

ونظرا لان المنطقة تزخر بامكانية كبيرة لانتاج الماشية ، فقد روى ان يشكل ذلك جزءا هاما من الانشطة - لاسيما بالنسبة لاصحاب الملكيات الزراعية

ورأت ان يركز الصندوق جهوده اساسا على الاجراءات العاجلة المرتبطة بصورة مباشرة بالنضال ضد الفصل العنصرى ، مع العمل في تعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية الطويلة الاجل ، وناشدت المجتمع الدولى ان يبادر الى التحرك العاجل والمتضافر والحازم من اجل القضاء التام على الفصل العنصرى ، ودعوة جميع امم العالم ومنظمات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات وكذلك المنظمات غير الحكومية والافراد الى المساهمة في الصندوق بسخاء ، تعبيرا عن التضامن الراسخ مع النضال ضد الفصل العنصرى .

تحديد اهداف صندوق الدعم :

وقد حدد اجتماع نيودلهى اهداف الصندوق في : -
١ - دعم القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة بما يمكنها من محاربة نظام الفصل العنصرى في بريتوريا وتأيد حركات التحرير في جنوب افريقيا ونامبيا في كفاحها الذى لا يكل ضد الاضطهاد العنصرى والاستعمارى .

٢ - مساعدة دول خط المواجهة في فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، وفي تحمل اى اجراءات اقتصادية انتقامية تتعرض لها من قبل النظام العنصرى .
ولتحقيق هذه الاهداف قرر الاجتماع اتخاذ التدابير التالية : -

١ - التخفيف من ازمات نقص السلع الاساسية التى تترتب على تنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك انشاء احتياطي استراتيجي للاغاثة .
٢ - دعم شبكات النقل والمواصلات التى تتعرض للاضرار بسبب الكفاح ضد العنصرية .
٣ - المواجهة الفعالة للآثار السلبية على التجارة التى تنجم عن الاجراءات المتخذة ضد نظام جنوب افريقيا .
٤ - كفالة استمرار الامدادات من النفط وانواع الطاقة الاخرى .

٥ - المساعدة في ضمان سلامة تشغيل المنشآت والشبكات الاقتصادية الحيوية .

٦ - تنمية المهارات البشرية وصولا الى ادارة الاقتصاديات الوطنية بكفاءة .

٧ - حشد رأى العام الدولى وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق اهداف الصندوق .

الاحتياطي الاستراتيجي للاغاثة

والواقع ان الوضع في الجنوب الافريقى والسياسات التى تتبعها النظام العنصرى في جنوب افريقيا هى التى حدت الى اقتناع دول عدم الانحياز بضرورة اقامة

والصناعات التى توفر منتجات اساسية او وسيطة لشتى مجالات النشاط الاقتصادى ، والصناعات التى تنطوى على امكانية التصدير ، وتطوير الصناعات القائمة لتحقيق استخدام اكبر للطاقات .

اهمية النقل والمواصلات :

وقد اكدت الدراسات ضرورة الاهتمام بالنقل والمواصلات فى دعم دول المواجهة الافريقية واعطاء هذا القطاع اولوية قصوى على اساس ان وجود شبكة جيدة يعتمد عليها فى النقل والمواصلات يعد مطلباً ضرورياً لتحقيق تنمية المنطقة تنمية منسقة وواسعة النطاق . والمعروف ان الجانب الاكبر من حركة الصادرات والواردات لدول المواجهة يمر من خلال موانئ جنوب افريقيا ، ويرجع ذلك بصورة اساسية الى تخريب طرق النقل الاقليمى الحيوية على يد عصابات مسلحة تدعمها جنوب افريقيا ، وهذا الاعتماد من جانب دول المواجهة على جنوب افريقيا لكى يكون لها منفذ الى البحر يجعلها معرضة للاعمال الانتقامية التى قد يقدم عليها النظام العنصرى فى بريتوريا .

ولقد تضاعفت حركة البضائع عبر ميناءى بيبيرا وماپوتو فى موزامبيق وميناء لوبيتو فى انجولا ، بدرجة كبيرة بسبب هجمات المتمردين على خطوط السكك الحديدية وعلى الطرق التى تربط بين المناطق الداخلية ، واذا كانت الموانئ التنزانية - دار السلام وتانجا ومتوارا - وشبكات الطرق والسكك الحديدية التى تربط بينها ، لم تتأثر بنشاط المتمردين من الخارج ، فانها تعاني من مشكلات تتعلق بالبنية الاساسية ، ونظرا لان هذه الموانئ ، مأمونة ، فانها بتطوير مرافقها وتجهيزاتها يمكن ان تكون بديلا صالحا للطرق التى تمر عبر جنوب افريقيا .

والواقع ان الاعتماد على جنوب افريقيا لم يكن كبيرا اiban عهد الاستعمار ، حيث كانت موانئ المنطقة قادرة على استيعاب حركة الصادرات والواردات ، غير ان الاعتماد على جنوب افريقيا تزايد بسرعة خلال الثمانينات ، ويرجع السبب الرئيسى لذلك الى قيام المتمردين الذين تدعمهم جنوب افريقيا بتخريب ممرات النقل الحيوية فى تلك الدول ، وهناك سبب آخر لتحول التجارة الى الطرق التى تمر بجنوب افريقيا ، وهو التخفيضات الضخمة التى تقدمها شبكة النقل فى جنوب افريقيا فى رسوم الملاحة والموانئ والخطوط الحديدية ، والمثال على ذلك ان ارسال شحنة من البن من مواتر الى دربان (٢٠٠٠ كيلومتر) قد يكون ارخص من ارسالها الى بيبيرا (٣٠٠ كيلومتر) ، فضلا عن ذلك فانه نظرا

الصغيرة - من اجل تحقيق تنمية متكاملة للقطاع الزراعى ، ومع ذلك فان هذا المجال لم يلق الاهتمام الكافى ، اذ تستورد غالبية البلدان فى المنطقة ما بين ٢٥ و ٥٠ فى المائة من احتياجاتها مما ينجم عنه استنزاف كبير لموارد النقد الاجنبى ، وهى موارد ضئيلة . والملاحظ ان امراض النبات والحيوان تشكل عائقا كبيرا فى سبيل زيادة الانتاجية فى منطقة الجنوب الافريقى ، وتنفيذ الدراسات التى اجراها مؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى ، ان اخطر الامراض التى تصيب الماشية واكثرها انتشارا هى امراض الحمى القلاعية والتريبانوزوما ، وحمى الساحل الشرقى والطاعون البقرى ، وفيما يتعلق بالمحاصيل ، فان اكثر الامراض شيوعا هى صدأ الحبوب وداء الفسيفساء والافات الرئيسية مثل طيور الكويليا والديدان والجراد وخنفساء الحبوب التى زاد خطرها على محاصيل الارز فى السنوات الاخيرة .

ويمكن ان يكون القطاع الزراعى اكثر انتاجية باستخدام الاساليب المتطورة والتكنولوجيات الجديدة والبحوث الزراعية الى جانب ايجاد بنية اساسية ريفية افضل وتحسين شبكات التخزين والتسويق والتوزيع والخدمات الارشادية ، الامر الذى يتطلب ان يتم تركيز البحوث ، بصفة خاصة ، على تهجين انواع من المحاصيل تلائم الظروف المحلية وتقوم على اساليب تتمشى ماليا وفنيا مع صغار الزراع ، وان تيسر الابحاث الاخذ باساليب محسنة لنقل الغذاء وحفظه وتصنيعه لتقليل فاقد ما بعد الحصاد وهو فاقد كبير .

وهناك مشكلة عامة تواجه هذا القطاع وهى النقص الحاد فى الافراد المؤهلين للابحاث والارشاد الزراعى وصيانة المعدات ، اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهى قلة توافر مستلزمات الانتاج الزراعى فى تلك البلدان مثل اكياس الخشب والادوات والاسمدة والبذور والمبيدات والجرارات ومضخات الري وغيرها من مستلزمات الانتاج .

وفى قطاع الصناعة التحويلية لا تتمتع دول المواجهة الا بقاعدة انتاجية محدودة فى قطاع الصناعة التحويلية ، وقد ادى ذلك الى كثافة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ، وفى الوقت الذى تتطلب فيه التنمية الصناعية الشاملة وتوسيع القاعدة الانتاجية استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد تطلب الامر اعطاء الاولوية للمشروعات التى قد تؤدي الى انتاج بدائل للواردات ، وان تعطى اهمية خاصة للصناعات التى تستخدم فيها الموارد والمواد الاولوية المحلية ، وتطوير الصناعات الاساسية

أمام البضائع المتجهة الى دول المواجهة والبضائع القادمة منها ، وكان ميناء دار السلام يقوم بشحن وتفريغ نحو ١,٨ مليون طن في السنة بما يمثل نحو ٧٠ في المائة من طاقته الاجمالية ، ويمكن عن طريق تحسين الادارة وتوفير المعدات وقطع الغيار وتطوير بنيته الأساسية ، أن ترتفع طاقة تشغيله الى حد كبير .

الآثار السلبية على التجارة :

وإذا نظرنا الى التجارة الخارجية لدول المواجهة الأفريقية نجد أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على جنوب أفريقيا ، وهناك اختلاف شديد في هيكل التوازن التجاري في صالح الواردات من جنوب أفريقيا ، وتتمثل السلع الأساسية الرئيسية الواردة من هذا البلد في معدات التعدين ومعدات النقل والآلات وقطع الغيار والكيماويات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها ويؤدي التبادل التجاري مع جنوب أفريقيا في السلع الاستراتيجية الى جعل هذه البلدان أكثر تعرضا للضغوط التي يمارسها النظام العنصري في بريتوريا ، بل ان المتوقع أن تختل التجارة بين دول المواجهة وجنوب أفريقيا اذا ماتم فرض هذه الدول للجزاءات الشاملة على جنوب أفريقيا ثم مايتبع ذلك من فرض الاجراءات الانتقامية التي ستتخذها جنوب أفريقيا ضد تلك الدول ، ومن ثم فان من الضروري تحديد مصادر بديلة للواردات الأساسية وكذلك تحقيق أسواق بديلة لتصريف الفوائض داخل منطقة الجنوب الأفريقي .

ولاشك أن معالجة الآثار السلبية على التجارة من الأهداف الرئيسية لصندوق دعم دول المواجهة خاصة مع وضوح اعتماد غالبية هذه الدول على جنوب أفريقيا سواء في التصدير أو الاستيراد ، ولابد من اتخاذ التدابير العاجلة لمعادلة الآثار السلبية على التجارة التي تتعرض لها دول المواجهة اذا ما أوقفت تجارتها مع جنوب أفريقيا ، مع ملاحظة أن كلا من تنزانيا وأنجولا ليست لها تجارة مع حكومة الدولة العنصرية .

كذلك من الأهمية بمكان دعم التجارة داخل منطقة الجنوب الأفريقي في السلع المصنوعة والمعادن والمنتجات الزراعية من أجل الحد من الاعتماد على جنوب أفريقيا ، وإن كان من الضروري الإبقاء على التدفقات التجارية الحالية بل والعمل على زيادتها ، فانه ينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتحديد وتسهيل التدفقات من منتجات جديدة ، وهذه يمكن تحقيقها عن طريق عقد اتفاقات تجارية بين دول المواجهة على أساس قائمة منتجات محددة ومنح تراخيص استيراد تفضيلية لموردين من دول المواجهة ،

لوجود مرافق بنية أساسية افضل في جنوب أفريقيا ، فان المرور عبر موانئ جنوب أفريقيا وشبكة خطوطها الحديدية يتم بكفاءة اكبر .

ولقد ادى تحول حركة نقل البضائع الى الطرق التي تمر بجنوب أفريقيا لهذه الاسباب ، الى زيادة تكلفة النقل (حيث ان موانئ جنوب أفريقيا تقع على مسافة بعيدة للغاية من المنافذ الطبيعية) بالنسبة لدول المواجهة كما انها خفضت عائدات الموانئ في تلك البلدان ، ولتوضيح درجة اعتماد دول المواجهة على جنوب أفريقيا في حركة الصادرات والواردات لتلك البلدان ، نشير الى النسب الكبيرة للتجارة الخارجية التي تنقل عبر موانئ جنوب أفريقيا ، والتي تبلغ بالنسبة لزيمبابوى ٨٥٪ ، وبتسوانا ٦٢٪ ، وزامبيا ٥٥٪ .

وقد وضع من الدراسات التي اجريت ان ميناء مابوتو (عاصمة موزامبيق) يعمل باقل كثيرا عن طاقته ، فقد انخفضت التجارة الدولية المارة بالميناء من ٦,٨ مليون طن سنويا في ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن سنويا في ١٩٨٥ ، ويرجع السبب الاساسي في ذلك الى عمليات التخريب المستمرة لخط ليمبويو الذي يربط الميناء بزيمبابوى ، ولم يمر بميناء (بيبيرا) غير حوالي ١,٣ مليون طن سنويا ، مقابل ٤,٥ مليون طن سنويا في فترة الحكم البرتغالي ، والسببان الرئيسيان لذلك هما عدم توافر المرافق لصيانة الميناء وانشطة المتمردين على امتداد الخط الحديدى وخط الانابيب بين بيبيرا وهرارى ، ولهذا الممر اهمية رئيسية لانه اقصر الطرق الموصلة الى اعالي البحار بالنسبة لزيمبابوى وزامبيا ، وفي الوقت الحالى ، لم يكن الاستخدام المحدود للخط بتسيير عدد قليل من القطارات في كل يوم ممكنا الا نتيجة لانتشار قوات مسلحة من زيمبابوى على امتداد خط بيبيرا - هرارى .

كذلك الشأن بالنسبة لانجولا ، حيث كان ميناء (لوبيتو) الذى تربطه بزائير وزيمبابوى شبكة بنجويلا للخطوط الحديدية ، هو تقليديا المنفذ الطبيعى لهذين البلدين ، غير ان استخدام هذا الميناء للتجارة الدولية انخفض الى مايقرب من الصفر في السنوات الاخيرة بسبب اعمال متمردي يونيتا ضد شبكة الخطوط الحديدية .

ونظرا لتوقف شبكة سكك حديد بنجويلا عن العمل ، يصبح ممر دار السلام في تنزانيا ذا أهمية حيوية لزامبيا بالذات ، ولكن المفهوم أنه من الممكن أن يزداد الضغط على موانئ تنزانيا اذا أغلقت جنوب أفريقيا حدودها

وتوجد احتياطات كبيرة من الفحم بصورة أساسية في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، ويمكن استخدامها كمصدر بديل للطاقة ، ويجري فتح مناجم جديدة من أجل توفير الفحم للسوق المحلية ، غير أن بعض مناجم الفحم الموجودة بالفعل تقع بعيداً عن المراكز الرئيسية ، مما يزيد من تكلفة استخدام الفحم زيادة كبيرة بالنسبة للمستهلك ، ولذا يكون من الضروري فتح مناجم صغيرة يكون موقعها أقرب إلى السوق ، وكذلك في المناطق الريفية حيث لا يستطيع السكان شراء الفحم من المناجم النائية ، ويبلغ حجم السوق المحلية للفحم أقل من ٥ ملايين طن ، يستخدم نحو ٢٥ ٪ منها لتوليد الطاقة ، وأكثر من ٥٠ ٪ تستخدم في القطاع الصناعي ، بينما يستخدم الباقي في النقل والأغراض المنزلية وغيرها .

وهناك أيضاً إمكانات للاستفادة بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل حرارة الأرض والطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح والكتل الأحيائية ، إلا أن هناك حاجة إلى المساعدات الفنية في تلك المجالات ، كما يتعين إعداد برنامج ملائم للأبحاث من أجل تحقيق هذه الإمكانيات بالكامل .

ويمكن القول بأن أنجولا هي الدولة الوحيدة المصدرة للنفط في دول المواجهة ، وقد أنفقت دول المواجهة الأخرى ما بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من عائداتها من النقد الأجنبي على واردات النفط عام ١٩٨٠ ، وبلغ إجمالي واردات دول المواجهة من النفط والمنتجات النفطية عام ١٩٨٥ نحو ٢,٥٨ مليون طن بينما بلغ إجمالي الصادرات ١١,٠١ مليون طن ، وتتمتع المنطقة ككل بفائض صافي ضخم ، وإذا ماتم تلبية احتياجات الدول التي تعاني عجزاً في النفط من داخل المنطقة فيمكن إنهاء الاعتماد على جنوب أفريقيا تماماً .

تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية :

ومن أهم المشكلات التي أوكل إلى صندوق الدعم وضع الحلول لها مشكلة تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية وشبكات النقل في دول المواجهة ، بمعنى العمل على التشغيل الآمن لهذه المنشآت وذلك نظراً لأن جنوب أفريقيا تنتهج بشكل متعمد سياسة تستهدف حرمان البلدان المجاورة لها من استقلالها الاقتصادي ، وهي تستهدف من غاراتها العسكرية على الدول المجاورة لها ، ودعمها للمتمردين في أنجولا وفي موزمبيق ليس فقط زعزعة استقرار جيرانها سياسياً بل شل نشاطهم الاقتصادي أيضاً .

وتقوم العصابات المسلحة بنسف خطوط السكك الحديدية والعربات ، والقاطرات ، والكباري ، والطرق

ومنح عقود شراء وإجراء تخفيضات تعريفية على منتجات محددة ، واتخاذ تدابير لترويج التجارة كما يمكن تحقيقها عن طريق أجهزة الدعم المالي الأخرى ، كما يتعين في الوقت نفسه إنشاء قاعدة بيانات ملائمة بشأن النقص والفائض في هذه الدول ، وإنشاء جهاز لتبادل المعلومات فيما بينها على أساس دوري ، وذلك بهدف وضع برامج مناسبة لتشجيع التجارة الإقليمية ، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات لتحديد المنتجات المحتملة لمثل هذا التعاون .

البتترول وأنواع الطاقة الأخرى :

أما عن لوضع بالنسبة لمصادر الطاقة فالمعروف أن دول خط المواجهة غنية بموارد الطاقة غير المستغلة ، وكان ببطء معدل نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا من البلدان الصناعية من العوائق الرئيسية في تطوير هذه الموارد ، كما أحدثت الأعمال التي تقوم بها جنوب أفريقيا لزعزعة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المنطقة تأثيراً سلباً على إنتاج الطاقة وإستهلاكها على حد سواء .

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادي بما فيه هبوط الإنتاج الصناعي إلى انخفاض الاستخدام التجاري للطاقة (الفحم ، النفط ، الكهرباء) ، كما حدثت زيادة في الوقت نفسه في استهلاك الوقود التقليدي « الخشب أساساً » الأمر الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى القضاء على الغابات ومن ثم سيؤدي إلى التصحر وتعرية التربة . ويتميز الهيكل الحالي لقطاع الكهرباء بالفائض الكبير في جهد التوليد كما يتميز بالفائض في الطاقات المتوافرة في المنطقة ككل ، ويرجع قصور استخدام الطاقة أساساً إلى الاختناقات في التوزيع وإلى التدابير غير الملائمة لاقتسام الفائض على الأساس الإقليمي ودون الإقليمي ، ويعتبر ربط الشبكات بعضها ببعض واقتسام الكهرباء المولدة أمراً لا بد منه لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوافرة في المنطقة ، وقد إتضح من دراسة أوضاع الطاقة في دول المواجهة ، أن من الضروري إعطاء أسبقية كبرى لكهربة الريف وإنشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة من مصادر المياه ، خاصة وأن هناك إمكانات صاعدة في المنطقة لتوليد الكهرباء باستخدام المساقط المائية ، كما أن هناك أيضاً إمكانات ضخمة للتبادل والتعاون داخل المنطقة في قطاعي الفحم والبتترول ، ويتعين توسيع قاعدة البيانات من أجل تحقيق تعاون فعال على الصعيدين الإقليمي ، وينبغي أن تتم المشاركة في البيانات المتاحة بالفعل لدى كل دولة وذلك تسهيلاً للتخطيط وإعداد مشروعات سليمة .

تقارير وتعليمات

بملايين الدولارات	
١٦١٠	الأضرار المباشرة للحرب
٣٠٦٠	نفقات الدفاع الإضافية
٩٧٠	زيادة في تكاليف النقل والطاقة
٢٣٠	فقد في الصادرات والسياحة
٦٩٠	اللاجئون
٨٠٠	خفص في الإنتاج
٢٠٠٠	فقد في النمو الاقتصادي
٢٦٠	عمليات المقاطعة والحصار
٢٤٠	ترتيبات تجارية
١٠١٢٠	

الاقليمية تكمل الأنشطة الوطنية التي تقوم بها البلدان بشكل منفرد .

لذلك كان من الضروري اعطاء الأولوية لتدريب أبناء دول المواجهة ، بحيث يؤدي هذا التدريب في مختلف المجالات الى دعم الأنشطة التي تقوم بها القطاعات الأخرى وكذلك متطلبات التعاون الاقليمي في المجالات ذات الأولوية ، ولتيسير عملية التخطيط لابد من وضع تقدير مفصل لمتطلبات الأنشطة ذات الأولوية من الطاقة البشرية ، وباعتبار التخطيط السليم أمراً هاماً للتنفيذ الفعال للمشاريع ثم لدخولها مرحلة التشغيل وصيانتها . وتعتبر رقعة احتياجات دول المواجهة من الخبراء والفنيين هي رقعة واسعة النطاق ، وذلك لتعدد المجالات التي تعاني من نقص كبير في الطاقة البشرية ، ومن أمثلة احتياجات هذه الدول حاجتها الى الخبراء والفنيين في المجالات الهندسية وتشغيل الآلات ، والمدرسين والمهندسين في المجالات العلمية والفنية والمهنية ، والى مديري انتاج ، ومراجعين ومحاسبين وخبراء نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية ، ومديرين ومشرفين زراعيين وكيميائيين وغيرهم .

ومن المجالات التي تتطلب درجة عالية من الأولوية مجال اعادة تدريب العمال المهاجرين الذين طردتهم جنوب أفريقيا من القطاع الزراعي الذي يعاني من نقص حاد في العاملين المدربين في مجال الارشاد الزراعي ، كما لابد أيضا من النهوض بالتدريب التقني والمهني وتوسيع قاعدته ، هذا فضلا عن النقص في استخدام مرافق التدريب القائمة في دول المواجهة .

اعادة تأهيل العمال المهاجرين :
وتمثل العمالة المهاجرة من دول خط المواجهة بأعداد غفيرة للعمل في جنوب أفريقيا مجالا حرجا من مجالات

وخطوط أنابيب النفط بصورة دورية ، كما تقوم هذه العصابات في بعض الأحيان باطلاق النار على القطارات ومهاجمة المركبات في الطرق ، وكثيرا ماتتعرض للأعمال التخريبية المنشآت الحيوية الأخرى مثل خطوط نقل الكهرباء ، ومزارع الشاي ، والمصانع ، ومضاني النفط ، ومستودعات تخزين النفط ، والمنازل ، والمدارس .

وقد أدت أعمال التخريب المستمرة في شبكات السكك الحديدية والطرق الهامة في موزمبيق وأنجولا ، التي يقوم بها المتمردون الذين ترعاهم جنوب أفريقيا الى الحاق الاضطراب بتدفق التجارة من خلال الموانئ الموجودة في هذين البلدين ، ففي موزمبيق على سبيل المثال ، أصبحت خطوط السكك الحديدية التي تعمل بفاعلية قاصرة على الخطوط التي توصل الى موانئ جنوب أفريقيا أو الخطوط التي يتم الدفاع عنها بتكاليف عسكرية باهظة ، وانخفض حجم التجارة التي تتم في ميناء مابوتو من ٦,٨ مليون طن عام ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن فقط عام ١٩٨٥ ، وأصبح ميناء ببيرا يتعامل الآن في ١,٣ مليون طن متري سنويا مقابل ٤,٥ طن متري سنويا في عهد البرتغاليين وانخفض استخدام ميناء «لوبيتو» في أنجولا في التجارة الدولية حتى وصل الى مايقرب من الصفر نتيجة لأعمال التخريب التي تقوم بها منظمة يونيتا في سكك حديد بنجويلا التي كانت يوما ما طريق التجارة الرئيسي لزامبيا وزائير .

والواقع أنه لن يتسن لطرق المواصلات في المنطقة التي لها أهمية بالغة في تخفيف الاعتماد على جنوب أفريقيا ، أن تتوافر لها السلامة مهما كان معدل أعمال التجديد فيها الا اذا توافرت لها الحماية الكافية ، وفي الدراسة التي قدمتها منظمة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي الى منظمة الوحدة الأفريقية يتضح أن سياسة جنوب أفريقيا القائمة على زعزعة استقرار الدول المجاورة كلفت تلك الدول أكثر من عشرة بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٠ ، وتفصيل هذه التقديرات كما يلي :

المهارات البشرية لإدارة اقتصاديات المواجهة :

كذلك تبين أن من الضروري لدعم دول المواجهة الأفريقية اتخاذ تدابير عاجلة لتنمية المهارات البشرية في هذه الدول بهدف تحقيق إدارة فعالة للاقتصاديات الوطنية ، خاصة وأن أوجه القصور واضحة على مستوى العمالة الماهرة دون المهنة والفنية .

كما أن من الضروري في الوقت نفسه لتحقيق هذا الدعم أن يتم الاهتمام بالبيانات الدقيقة عن المتطلبات الأساسية ووضع المشاريع القاطعية وتحديد أولوياتها لتنمية الطاقة البشرية واستخدامها بشكل فعال ، كما أنه من الضروري الاضطلاع بأنشطة وبرامج للتنمية

ملاحظة أن نقص عدد الأيدي العاملة المهاجرة قد يؤدي من الناحية الإيجابية إلى زيادة الانتاج الزراعي نظراً لأن بعض العمال المهاجرين قد يعودون إلى القطاعات الزراعية ، إذا ما أمكن توجيههم لذلك .

الاجتماع الثانى للصندوق فى برازافيل

وانعقد اجتماع لجنة الصندوق فى برازافيل فى الفترة من ١٤ الى ١٦ يناير ١٩٨٨ ، برئاسة السفير/كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن دول المواجهة الأفريقية بصفة مراقب ، فضلاً عن ممثلين لحركات التحرير فى الجنوب الأفرىقى (ال ANC وال PAC) ومنظمة السوابو التى حضر رئيسها سام نجويا بنفسه الاجتماع .

وقد اشترك كذلك فى الاجتماع الدول التى دعيت - كمدغويين خاصين - ومن بينها مصر وبلغاريا والكاميرون وقبرص وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا وماليزيا ونيكاراجوا والنرويج والباكستان وأوغندا والاتحاد السوفيتى وفيتنام ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واليونيدو ، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ، واليونسيف ، والفار ، ومنظمة برنامج التنمية ، ومنظمة البيئة ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المناهضة للعنصرية ، وسكرتارية الكومنولث .

وافتح الاجتماع وزير خارجية جمهورية الكونجو ، كما حضر الافتتاح سام نجويا رئيس منظمة السوابو ، حيث عرض فى الاجتماع التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الأفرىقى وخاصة بالنسبة لناميبيا ، وأكد رئيس الاجتماع استمرار التأييد والتضامن من لجنة الصندوق والدول المدعوة ، لحركات التحرير ولنضال شعبى جنوب أفريقيا وناميبيا .

واستعرض الاجتماع التقدم الذى تم فى عمل الصندوق ، والوضع الخاص بالتبرعات والمشاركات التى تمت فى الصندوق حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد تقدمت بعد هذا التاريخ كل من جمهورية كوريا بالمساهمة فى الصندوق بمبلغ مليون دولار فى شكل عيى ، وكذلك جمهورية غينيا بيساو التى ساهمت نقداً فى الصندوق بمبلغ خمسة آلاف دولار .

وركز الاجتماع على متابعة ماتم نحو تنفيذ المساهمات فى صندوق الدعم ، ولوحظ فى الاجتماع التباطؤ بالنسبة لتنفيذ المساهمات النقدية ، حيث لم تقم الدول المساهمة نقداً بإيداع مساهماتها النقدية فى الحساب المفتوح فى نيودلهى لهذا الغرض ، وبرز رئيس الاجتماع أن بعض المساهمات فى طريقها إلى الإيداع ، كما أعلنت فرنسا فى الاجتماع أنها قررت التبرع بمبلغ ٢٠ مليون فرنك لتمويل

التبعية ، ويتضح هذا من المدى الذى بلغته بعض هذه البلدان فى اعتمادها على جنوب أفريقيا فى توفير فرص العمل ، والحصول على تحويلات العاملين من النقد الأجنبى .

وقد هدت حكومة جنوب أفريقيا هذه الدول بالفعل بخفض عمالها المهاجرين إليها بل وإيقافهم تماماً ، ولن يتأثر من الجزاءات فى مستواها الأدنى سوى العمال غير المهرة من العاملين فى المناجم وفى قطاعات أخرى ، بينما تكون قدرة البلدان المتضررة على استيعاب العمال العائدين فى أنشطة اقتصادية ذات عائد مجز محدودة ، ومن ثم كان من الضرورى تقديم مساعدة عاجلة إلى هذه البلدان فى مجالى الغذاء والاسكان ، مع توفير فرص عمل بديلة ومرافق لإعادة التدريب ، الخ ..

والواقع أن اقتصاد جنوب أفريقيا اعتمد بشكل تقليدى على استيراد العمالة الرخيصة من الدول المجاورة ، وأدى الافتقار إلى فرص العمل المحلية فى تلك البلدان ، بالإضافة إلى اغراء الأجور المرتفعة فى جنوب أفريقيا ، إلى نمو القوة العاملة المهاجرة على مدى السنين ، ومع ذلك ، فإنه نتيجة للمشاكل القائمة فى جنوب أفريقيا ، انخفض العدد المطلق للعمال المهاجرين فى أواخر السبعينات ، وفيما بين عامى ١٩٨٠ ، و ١٩٨٣ بقيت أعداد العمالة المهاجرة ثابتة تقريباً .

والى جانب المهاجرين المسجلين بشكل قانونى هناك عدد كبير من العمال الذين هاجروا بشكل غير قانونى من البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا ويعمل هؤلاء عادة فى المزارع ، وتتراوح تقديرات أعدادهم تراوحت كثيراً وان ظلت محصورة بين نصف المليون والمليون ، وقد أدت ظاهرة نمو العمالة المهاجرة إلى نقص العمال المدربين فى مجال الزراعة فى دول المواجهة ، مما أدى إلى تقلص الانتاج الزراعى ، وأدى ذلك بدوره إلى تزايد الاعتماد على الأغذية والواردات الأخرى من جنوب أفريقيا ، وقد انتهجت جنوب أفريقيا بشكل متعمد سياسة ترمى إلى استمرار تبعية دول المواجهة فى هذا القطاع من خلال تخريب منشأتها الاقتصادية بشكل منتظم ، فضلاً عن إتاحة فرص العمل للعمال المهاجرين ، وذلك بالرغم من البطالة الكبيرة المتفشية فيما بين السود داخل جنوب أفريقيا .

ومن بين جميع بلدان المواجهة تعتبر موزمبيق الدولة الأكثر عرضة للخطر ، وقدرت موزمبيق أن عودة ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ عامل يعملون فى جنوب أفريقيا ستؤدى إلى قيام حالة طوارئ تقتضى انفاق ٧٦١ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لإعادة تأهيلهم فى شتى قطاعات الاقتصاد ، لاسيما فى القطاعين الزراعى والصناعى ، مع

تقارير وتعليمات

تمثل حوالى ثلث المجتمع الدولي ، من الشرق والغرب والشمال والجنوب .

وقد بلغت قيمة المساهمات للصندوق حوالى ٢٥٦ مليون دولار ، أغلبها فى شكل عيى ، أما المساهمات النقدية فقد بلغت مبلغ حوالى مليون دولار ، بما فى ذلك الفائدة التى تحققت من ايداع المبلغ الذى توافر منذ الاجتماع الثانى فى برازافيل كوديعة بالبنك وقدرها حوالى ١٢ ألف دولار .

ولتوضيح المساهمات فى صندوق الدعم ، نرى ان هذه المساهمات قد تقدمت بها للصندوق ٢٢ دولة من دول عدم الانحياز وخمس دول من الدول النامية الاخرى ، فضلا عن خمس دول من الدول الشرقية وأربع دول من الدول الغربية ، وقدمت جميع مساهمات الدول الشرقية والغربية فى شكل عيى ، أما باقى المساهمات من دول عدم الانحياز والدول النامية ، فبعضها نقدى والآخر عيى .

المساهمات النقدية :

باربادوس	(١٠٠ ألف دولار محلى)
جيانا	(٥ آلاف دولار)
نيكاراجوا	(٥٠ ألف دولار)
موريشيوس	(٥٠٠ ألف روبية محلية)
أوغندا	(١٠٠ ألف دولار)
اليمن الديمقراطية	(١٥٠ ألف دولار)
الأردن	(٥ آلاف دولار)
غينيا بيساو	(٥ آلاف دولار)
سيشل	(ألفا دولار)
جيبوتى	(١٠ آلاف دولار)
افغانستان	(٥ آلاف دولار)
بنجلاديش	(١٠ آلاف دولار)
مالديف	(ألف دولار)
نيبال	(٢٥ ألف دولار)
لاوس	(٧ آلاف دولار)
رواندا	(٥ آلاف دولار)
كينيا	(١٥٠ ألف دولار)

المساهمات العينية :

الهند	(٥٠٠ مليون روبية)
بيرو	(١٠ ملايين دولار)
يوغوسلافيا	(١٢ مليون دولار)
الكونغو	(١٠٠ مليون فرنك افريقى)
قبرص	(١٠٠ ألف دولار)
ماليزيا	(٢ مليون دولار)
الكومور	(١٥ مليون فرنك افريقى)
نيجيريا	(١٥ مليون دولار)

مشروعات جديدة تحددها دول المواجهة المستفيدة وان لجانا مشتركة مع فرنسا ودول المواجهة تقوم بتحديد هذه المشروعات .

الاجتماع الثالث للصندوق فى ليما :

وعقد الاجتماع الثالث لصندوق الدعم فى ليما عاصمة بيرو فى ٢ اغسطس ١٩٨٨ ، ورأس الاجتماع السفير/ كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ورئيس لجنة الصندوق ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع - بصفة مراقب - ممثلون عن دول المواجهة الافريقية وممثلون عن حركات التحرير الافريقية الثلاثة (الـ ANC والـ PAC) والـ SWAPO ، فضلا عن المدعويين الخاصين للدول المانحة ، وهى - بالاضافة الى مصر - فرنسا والسويد والاتحاد السوفيتى والمجر وبولندا والباكستان وماليزيا والفلبين وكوريا وتايلاند ونيبال وبنجلاديش وليبيا ونيكاراجوا ، فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية .

وافتح الاجتماع وزير خارجية البيرو (الدكتور لويس جونسالز بوسادا) ، وبرز فى كلمته تأكيد موقف البيرو من تأييد دول المواجهة الافريقية وحركات التحرير الافريقية فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ومن معارضة الابراريد ، واعتبر انعقاد الاجتماع ابرازا لتأييد المجتمع الدولى لدول المواجهة وحركات التحرير فى مواجهة جنوب افريقيا ، وتلقى الاجتماع رسالة تأييد من كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن السكرتير التنفيذى للكومنولث .

وقد تضمن جدول اعمال الاجتماع عرضا عن التقدم الذى احرزه الصندوق ، واستعراض انشطته ، واستخدام الارصدة النقدية فى حساب الصندوق ، واستخدام مساهمات الدول المانحة واستعراض المشروعات ، وموضوع تعيين محاسبين معتمدين ، فضلا عن تعبئة رأى العام والموارد المالية ، وتقرير اللجنة الفرعية للصندوق (برئاسة زامبيا) ، وكذلك تقرير عن الصندوق للعرض على الاجتماع الوزارى لعدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص (من ٢ الى ٥ سبتمبر ١٩٨٨) .

حجم المساهمات فى الصندوق :

وسبق فى اجتماع الصندوق فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ توجيه نداء عالمى للحصول على التأييد العالمى للصندوق ، ثم لوحظ انه منذ الاجتماع الثانى للجنة الصندوق فى الكونجو برازافيل الذى انعقد فى يناير ١٩٨٨ ، زاد عدد الدول التى اعلنت عن مساهماتها فى الصندوق ، حيث وصل عدد الدول المساهمة ٤٦ دولة

تعريف المجتمع الدولي بأن الصندوق قد أصبح حقيقة واقعة ، وأنه أصبح يسهم من الناحية العملية في دعم دول المواجهة وحركات التحرير في كفاحها ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ويحث الصندوق استخدام المساهمات الاخرى وتنفيذ المشروعات المقدمة ، ورؤى ان الأمر يتطلب الاتصال المنسق بين الدول والمنظمات المانحة ودول المواجهة الافريقية المستفيدة من الصندوق بهدف استخدام المساهمات ، وقد تطلب ذلك على وجه الخصوص ان غالبية المساهمات هي في شكل عيني ، مما دعا لجنة الصندوق الى اعتبار ان الحل الامثل لاستخدام المساهمات هو عن طريق الاتصال المباشر بين الدول المانحة ودول المواجهة لمناقشة المشروعات وتحديداتها وتطويعها بما يمكن الدول المانحة من تمويلها واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذها .

والواقع ان المشروعات المطلوب تمويلها قد تم اعدادها وتقديمها بمعرفة دول المواجهة وحركات التحرير حسب احتياجاتها العاجلة للتمويل من الصندوق ، وذلك في الوقت الذى يتيح برنامج عمل الصندوق مجالا اوسع يتسم بالمرونة ويسمح بالتعديل والتطوير للمشروعات المقدمة على اساس الاحتياجات العاجلة لدول المواجهة وحركات التحرير ، ومن شأن ذلك ان يمكن الدول والمنظمات المانحة من اختيار المشروعات والبرامج التى تتفق مع اهداف الصندوق وبرنامج عمله ، وفى الوقت نفسه تتفق مع خبرات وامكانيات الدول المانحة ، مع التشاور مع دول المواجهة فى ضوء اولوياتها قبل تنفيذ المشروعات ، وقد تم بناء على ذلك تحديد العديد من المشروعات التى اصبحت مهياة للتنفيذ .

هذا وقد جرى تقسيم المشروعات حسب نوعياتها الى ستة قطاعات ، تضم الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة ، والنقل والمواصلات ، الآثار السلبية للتجارة ، والبتروك والاشكال الاخرى للطاقة ، وتأمين تشغيل المنشآت الاقتصادية الحيوية ، وتنمية الموارد الانسانية ، بما فى ذلك اعادة تشغيل القوى العاملة المهاجرة ، ولكن لوحظ ان غالبية المساهمات موجهة بتنمية الموارد الانسانية ولقطاع النقل والمواصلات فى الوقت الذى تحتاج فيه القطاعات الاخرى الى الاهتمام كذلك .

صندوق الدعم ومنظمة (الصادق) :

ومن الجدير بالذكر ان دول المواجهة الافريقية التى انشئ صندوق افريقيا لدعمها هي نفس دول الجنوب الافريقى - مع باقى الدول فى المنطقة - التى قامت من اجل تنسيق تنميتها الاقتصادية منذ سنوات منظمة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقى المعروفة باسم منظمة (الصادق SADCC) ، التى تتخذ الجابون

الجزائر	(١٠ ملايين دولار)
الأرجنتين	(٣ ملايين دولار)
الباكستان	(٥٠ مليون روبية)
مصر	(٤ ملايين دولار)
فيتنام	(١٠ آلاف دولار)

وقدمت غانا مساهمتها فى شكل نقدى وعينى معا (٥ ملايين دولار) ، وكذلك ليبيا التى اعلنت ان مساهمتها عشرة ملايين دولار نصفها نقدى والنصف الآخر عينى . أما الدول النامية الاخرى التى قدمت مساهمات نقدية فهى : الفلبين (٥٠٠ مليون دولار) ، وبرونى (١٠٠ ألف دولار) ، كما قدمت كوريا مليون دولار (فى شكل عينى) ، وقدمت تايلاند عشرين ألف دولار (فى شكل نقدى وعينى معا) .

وبلغت مساهمات الدول الشرقية ، وجميعها فى شكل عينى : ٦٥ مليون روبل من الاتحاد السوفيتى ، وخمسة ملايين كرونا محلية من تشيكوسلوفاكيا ، ومليون ومائة ألف عملة محلية من بلغاريا ، وسبعمئة مليون عملة محلية من بولندا ، و ٦١ مليون فوزنت من المجر . أما الدول الغربية ، وجميع مساهماتها قدمت فى شكل عينى ، فهى : فرنسا (٢٠ مليون فرنك فرنسى) ، وايطاليا (٤ بلايين ليرة) ، والنرويج (١٠ ملايين كرونا نرويجية) ، والسويد (١٤٠ مليون كرونا سويدية) .

استخدام المساهمات وتنفيذ المشروعات

وقد ناقش الصندوق فى اجتماع ليماء كيفية استخدام المساهمات النقدية ، وامكن التوصل الى معايير لهذا الاستخدام ، منها ضرورة التوزيع العادل حسب احتياجات دول المواجهة وحركات التحرير الافريقية ، ومراعاة المشكلات القائمة على المستوى الاقليمى والتى تؤثر فى دول المواجهة وحركات التحرير ، ومنها الاهتمام بالحاجة لبذل الجهود للحصول على مزيد من تعبئة الرأى العام العالمى ومن الموارد المالية ، كما تقرر عدم النظر فى التمويل من المساهمات النقدية للمشروعات التى تتطلب اتفاقا ليس فى طاقة الموارد النقدية المتاحة إلا اذا توافرت موارد مالية اضافية مقدما ، وكذلك جعل تنفيذ المشروعات المختارة لرقابة اللجنة الفرعية للصندوق التى عليها اتخاذ الاجراءات الخاصة بتطبيق هذه الرقابة ، وقررت اللجنة الاحتفاظ برصيد بسيط عند توزيع الارصدة النقدية بالطريقة العادلة بين المشروعات المطلوب تمويلها بعد تمام دراستها .

وقد قرر الصندوق ان يساهم بمبلغ رمزى فى حدود ٥٠ ألف دولار لصالح اللاجئين المشردين فى الجنوب الافريقى ، مع اعلان هذه المساهمة فى مؤتمر اللاجئين فى اوصلو ، ورأى الصندوق ان هذه المساهمة لها قيمتها فى

بالمساهمة في الصندوق لعام ١٩٨٧ بمبلغ مليوني دولار في شكل عيني ، وولت الى (الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا) مهمة تنفيذ هذه المساهمة في صورة معونات فنية ، عن طريق ايفاد الخبراء المصريين في التخصصات والمجالات التي تطلبها دول المواجهة لتحقيق اهداف صندوق الدعم ، فضلا عن تنظيم التدريب للمختصين من ابناء هذه الدول في مختلف القطاعات التي تحقق هذه الاهداف ، وقد قررت مصر مساهمة جديدة بنفس القيمة وفي صورة المعونات الفنية للعام ١٩٨٨ . وقد تواترت طلبات دول المواجهة الافريقية من المساهمة المصرية في صندوق الدعم للخبراء في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق الاوليات والاحتياجات التي تحقق اهداف الصندوق ، ومن بين هذه الاحتياجات مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانى والسكك الحديدية والهندسة والطاقة والطب وغيرها .

كما اهتم الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا بعقد الدورات التدريبية لأبناء دول المواجهة من المساهمة المصرية في صندوق الدعم في المجالات التي تحقق اهداف هذا الصندوق ، ومن ابرزها مجالات التدريب على مكافحة الارهاب ، وعلى تأمين المنشآت الحيوية وتأمين ادارة الموانى ، والموارد المائية والاستخدام الأمثل لها ، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن التدريب في مجالات الطاقة وغيرها من التدريبات □

عاصمة بتسوانا مقرا لها ، وقد ابرزت لجنة صندوق الدعم في اجتماعها في نيودلهي في يناير عام ١٩٨٧ ان الصندوق يحتفظ بعلاقة وثيقة ، معها ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور معها ، وقد قام بزيارة الهند في ابريل عام ١٩٨٧ وقد يمثل المنظمة برئاسة رئيس مجلس وزراء المنظمة (نائب رئيس جمهورية بتسوانا) .

هذا وقد برزت أهمية البحوث والدراسات التي اجرتها منظمة (الصادق) عن احتياجات دول المواجهة الافريقية ، في التعرف على مجالات وامكانيات دعم هذه الدول من خلال صندوق الدعم ، كما يبرز في الوقت نفسه التشابه بين اهداف المنظمة والصندوق ، مما اكد أهمية التعاون بينهما ، عن طريق الاتصال الدائم وتحقيق التنسيق اللازم بين الجانبين بالنسبة للبرامج والمشروعات التي تهدف الى دعم دول المواجهة في الجنوب الافريقي ، وكان من الواضح ان الصندوق يعتبر مبادرة هامة من جانب حركة عدم الانحياز التي تنتمى اليها في الوقت نفسه دول المنظمة ، ولكن صندوق الدعم لم يقصد منه ان يكون تجمعا دائما للتنمية في منطقة الجنوب الافريقي التي تقوم منظمة (الصادق) فيها بدورها في تحقيق تنميتها وتنسيق هذه التنمية بين دول الجنوب الافريقي .

المساهمة المصرية في صندوق الدعم :

أما عن المساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، فقد بادرت جمهورية مصر العربية



البنك الدولي ودور جديد مع الأرجنتين

سمية سعيد الألفي

كان

الاعلان عن الاتفاق المبرم بين البنك الدولي والحكومة الأرجنتينية والذي تم توقيعه في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي ببرلين والذي ينص على موافقة البنك على منح قرض جديد للأرجنتين تبلغ قيمته ١,٢٥٠ مليون دولار، مبادرة جديدة من نوعها من جانب البنك حيث ان موافقته جاءت في الوقت الذي لا زالت تقوم فيه الأرجنتين بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول مشكلة الديون الخارجية والقروض الجديدة التي تحتاجها وبرنامج التكيف الاقتصادي الذي يطالب به الصندوق وكأن البنك يتعدى على الدور الذي يضطلع به الصندوق، فقد قام البنك بهذه المبادرة دون الموافقة المسبقة على القرض من قبل الصندوق، وهي حادثة جديدة (أخذ البنك مبادرة كهذه مع تركيا من قبل لكن في ظروف مختلفة) فمنذ ستة أعوام وتحديداً مع بداية تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية والصندوق يقوم بإدارة أزمة كل دولة من الدول المدينة على حدة مع وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الملزم لها في اطار شروطه ليأتي بعد ذلك دور البنك الدولي بتقديم القروض التي تحتاج اليها القطاعات الاقتصادية المختلفة للقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي ويأتي دور نادي باريس في إعادة جدولة الديون بالاتفاق بينه وبين الدول الدائنة ومجموعة البنوك التجارية الخاصة.

لذلك فالجديد في الأمر هو ان البنك لم ينتظر دوره المعتاد والذي يلي دور الصندوق ويادر بالاتفاق مع الأرجنتين على القرض السابق بشرط واحد وهو تخفيض في المعجز في القطاع العام الى ٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ بدلاً من ٤,٦٪ في عام ١٩٨٨ ولم يقم البنك بفرض شروط أخرى حول الاطار الكامل

للسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية او تحديد لمعدلات النمو الاقتصادي كالتى يطالب بها الصندوق للموافقة على التفاوض مع أى من الدول المدينة وقد جاءت ردود الفعل الغربية معربة عن القلق من تأثير هذه المبادرة من قبل البنك على تقويض أركان العلاقة بينه وبين الصندوق وما سيؤديه ذلك من اضعاف الثقة في دور الصندوق في حل أزمة المديونية العالمية وعدم الالتزام بشروطه في مجال تكيف اقتصاديات الدول المدينة، ورغم ان الأرجنتين كانت تعتبر في العشرينات من هذا القرن واحدة من أغنى عشر دول في العالم - وبالفعل فإن مواردها الطبيعية تتيح لها الفرصة للتفوق على كل من كندا وأستراليا حيث أن مساحتها تعادل مساحة الهند ويتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة بالإضافة الى احتياطي من البترول يبلغ ملياري برميل، الا انه نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية الخاطئة والرضوخ تحت الحكم العسكري لمدة سبع سنوات (مارس ١٩٧٦ - اكتوبر ١٩٨٣) اصيب خلالها الهيكل الإنتاجي للبلاد حالة من التمزق وأصبحت الطبقة المتعلمة المثقفة في حالة شلل تام نتيجة للاجراءات القمعية وهاجر من لم يستطع تحمل البقاء.

وقد مرت الأرجنتين بثلاثة برامج لإعادة البناء الاقتصادي كان أولها في عهد الرئيس السابق خوان بيرون (١٩٧٣ - ١٩٧٤) والثاني تحت الحكم العسكري في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) أما البرنامج الثالث فهو في عهد الرئيس الحالي راؤول الفونسين وهو مستمر منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن.

أثار تطبيق البرنامج:

يعتبر البرنامج الثالث الذي يتم تطبيقه حتى الآن أهمها جميعاً نظراً لانعكاس آثاره المدمرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يهدد تجربة

عن سداد اقساط الديون والفوائد مؤكدين ان الديمقراطية مع الجوع ليست ديمقراطية . وكان هذا هو الاضراب العام الثانى الذى يواجهه الرئيس الفونسين منذ توليه السلطة بعد الاضراب الأول فى سبتمبر من عام ١٩٨٤ .

والمعتاد نجد ان الفقراء ومحدودى الدخل قد اخذوا على عاتقهم تحمل الأعباء الاقتصادية المدمرة لتطبيق وصفة الصندوق فى الأرجنتين فقد كان من الغريب قيام الحكومة ببرنامج لتوزيع المواد الغذائية (سكر - دقيق - لحم) على اكثر من مليون اسرة ، اى حوالى ١٦ ٪ من المواطنين فى بلد معروف بوفرة انتاجه من الماشية كالأرجنتين .

من الناحية الاقتصادية فقد بدأت فى نهاية عام ١٩٨٥ تظهر بعض المؤشرات الايجابية للبرنامج الاقتصادى المطبق ، فقد انخفض معدل التضخم الى ٣,١ ٪ فى شهر اغسطس كما ارتفع حجم الودائع فى البنوك الوطنية بنسبة ٢٥ ٪ معطيا مؤشرا على تزايد الثقة على العملة الجديدة (الاوسترال) التى حلت محل البيزو العملة القديمة التى انخفضت قيمتها الى اقصى حد فى يونيو من نفس العام ويرجع ذلك الى قرار تجميد الأجور الذى كان اكثر فعالية من قرار تجميد الاسعار الذى لم يمكن تطبيقه باحكام نتيجة لصعوبة السيطرة على آلاف المنشآت الخاصة لجبارها على تطبيق القرار وهكذا نرى انه لم يتم علاج جذرى لمشكلة التضخم وانما تم تحويله من تضخم طليق الى تضخم كامن فأصبحت الأسعار قابلة للانفجار فى اية لحظة .

ومع نهاية اغسطس من عام ١٩٨٦ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى بدء المرحلة الثانية من برنامج التقشف ويتضمن تشجيع الاستثمارات وتحويل شركات القطاع العام الى قطاع خاص واتخاذ عدة اجراءات تصب فى صالح شركات النفط الأجنبية العاملة فى الأرجنتين بالإضافة الى ادخال برامج التصدير الزراعى حيز التنفيذ مع تركيزه على مشكلة ركود اسعار المنتجات الزراعية والانخفاض المستمر فى حصيلة صادراتها الذى يرجع الى حروب الدعم بين كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة لتغلب كل منهما على الأخرى فى دعم صادرات القمح وكافة المنتجات الزراعية الأخرى وقد انخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية (التى تمثل ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات الأرجنتين) بمعدل ٤٠ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .

ومع بداية شهر فبراير من العام الماضى (١٩٨٧) قدم البنك الدولى قرضا للأرجنتين يصل الى ٢ مليار دولار

الديمقراطية فى الأرجنتين ، فمئذ تحقيق الرئيس « الفونسين » للفوز الساحق فى انتخابات اكتوبر عام ١٩٨٢ قام بدعوة الشعب الأرجنتينى للعمل على مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التى تمر بها البلاد واعدت الطبقات الشعبية بدفع الأجور والمرتبات بنسبة ٦ - ٨ ٪ بالمعدلات الحقيقية لمواجهة أعباء المعيشة .

ولكن مع نهاية عام ١٩٨٤ بدأت المفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى للحصول على قرض تبلغ قيمته ٣٠ مليار دولار فلم يستطع الرئيس الأرجنتينى الوفاء بوعده نظرا للشروط التى طالب بها الصندوق واهمها هو تجميد الأجور والاسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية أو تركها لسوق العرض والطلب . وقد وافق الصندوق على منح القرض السابق للأرجنتين بعد ان ثبت له حسن النوايا من قبل الحكومة التى قامت بتخفيض قيمة البيزو (العملة الأرجنتينية القديمة) بنسبة ٣,١٥ ٪ مقابل الدولار قبل الاعداد للمحادثات الخاصة بينهما - بالإضافة إلى دفعها لأسعار التجزئة بنسبة ١٨,٣ ٪ فى شهر يوليو من نفس العام كذلك ارتفعت اسعار الوقود بنسبة ٢٢ ٪ شهريا بحيث بلغ اجمالى ارتفاعها ٥١٠ ٪ فى عام ١٩٨٤ بالإضافة الى الزيادة فى اسعار المواصلات .

وفى منتصف مارس من عام ١٩٨٥ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى الجديد خوان سوريل عن تطبيق برنامج اقتصادى صارم لانقاذ الأرجنتين من الأزمة الاقتصادية الطاحنة فقد وصل معدل التضخم الى ٦٦٢ ٪ مؤكدا على انتهاج الحكومة لسياسة نقدية ثابتة لتخفيض الأجور والانفاق العام للتغلب على التضخم ولتشجيع التصدير لزيادة معدل النمو الاقتصادى بعد فترة طويلة من الركود ولكنه لم يمر ثلاثة شهور على ذلك التصريح إلا وقام الاتحاد العام للعمال بتنظيم اضراب عام ضم اكثر من ربع مليون عامل شاركوا فى مظاهرة ضخمة امام مقر الرئيس الفونسين بميدان مايو بالعاصمة الأرجنتينية (بوينس ايرس) احتجاجا على تطبيق برنامج التقشف وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة وزيادة نسبة التضخم الى ٩٤٠ ٪ علاوة على ازدياد حجم الديون الخارجية الذى بلغ اكثر من ٤٥ مليار دولار ، وقد رفع المتظاهرون لافتات احتجاج على سياسات التقشف التى قرر الرئيس الفونسين ووزير اقتصاده تطبيقها وضد سياسة الصندوق وشروطه واسموها بالسياسة الديكتاتورية الربوية وطالبوا بالكف

النمو الاقتصادي والتضخم (١٩٨٥ - ١٩٨٠)

معدل التضخم %	معدل النمو %		الناتج المحلي الاجمالي	
	الزراعة	الصناعة		
٧٥,٤٣	٥,٥١ -	٣,٨ -	١,٠٩	١٩٨٠
١٠٩,٥٨	١,٩٣	١٥,٩٨ -	٦,٤٦ -	١٩٨١
٢٥٦,٣٣	٦,٩٣	٤,٧٣ -	٥,١٨ -	١٩٨٢
٣٦٠,٩٣	١,٨١	١٠,٨١	٣,٣٣	١٩٨٣
٥٨٥,١٠	٣,٨٨	٤,٠٣	٢,٤٨	١٩٨٤
٦٦٢,٩٠	٣,٣٥ -	١٠,٤٠ -	٤,٤١ -	١٩٨٥

من ١,٥ مليون عاطل (٢٧ %) واصيبت العاصمة بالشلل التام بعد ان شمل الاضراب موظفي البنوك والسكك الحديدية والمواصلات العامة . وقد قامت قوات البوليس بتفريق المتظاهرين مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والقنابل المطاطية وخراطيم المياه ، مما أدى الى اصابة ما يزيد على ٧٤ من المتظاهرين وهذه الصورة السابقة هي انعكاس لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها البلاد والناجمة عن زيادة الأعباء التي تتحملها القاعدة الشعبية العريضة من جموع الفقراء والعمال ومحدودي الدخل من آثار تطبيق السياسة التقشفية للصندوق .

وتضع هذه الحالة من التوتر السياسي التي تمر بها الأرجنتين العديد من التساؤلات حول نتائج انتخابات الرئاسة التي ستجرى في مايو من العام القادم (١٩٨٩)
مبادرة البنك الدولي :

في إطار ما سبق من تطور العلاقة بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولي واتباعها لبرنامج التكيفي فلا يجب النظر الى مبادرة البنك السابقة بتقديمه لهذا القرض (١,٢٥٠ مليون دولار) قبل انتظاره لنتائج مفاوضات الصندوق مع الأرجنتين على انه حادثة مذهلة تقوض أركان العلاقة الحميمة بين دورى كل من البنك والصندوق أو أن هذا سيكون نمطا للعلاقة بين البنك والدول المدينة في المستقبل . فكل ما حدث هو شكل من أشكال تبديل الأدوار بينهما بحيث يتولى البنك تقديم هذا القرض للأرجنتين فقط كحالة خاصة وهي تحتل المركز الثالث بين الدول الأكثر مديونية في العالم ويأتى هذا الموقف من البنك بتدعيم من الادارة الأمريكية التي كانت تخشى تفجر أزمة المديونية اثناء الحملة للانتخابات

لعامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ من أجل تمويل برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتبعه الحكومة وقد جاء هذا القرض متوافقا زمنيا مع القرض الذي أعلن صندوق النقد الدولي عن تقديمه للأرجنتين والذي يصل الى ١,٨ مليار دولار وامام هذه العروض السخية من جانب كل من البنك والصندوق قامت الحكومة الأرجنتينية بالاعلان عن التجميد التام للأسعار والأجور وتخفيض سعر الاوسترال بنسبة ٦,٦ % تلاه انخفاضان آخران في شهرى مايو ويونيو من نفس العام مع زيادة اسعار الخدمات العامة بنسبة ٢ % واسعار الوقود بنسبة ١٥ % والجديد هو بدء الارتفاع من جديد في معدل التضخم بسرعة كبيرة ليصل الى ٧,٦ % في شهر فبراير من العام الماضى بعد أن استمر معدله اقل من ٥ % لمدة ١٨ شهراً رغم رضاء الصندوق عن خطوات الحكومة الأرجنتينية في تطبيق برنامج التكيف الاقتصادي فقد تزايدت مشكلة الديون الخارجية التي وصلت الى ما يقرب من ٥٢ مليار دولار في العام الماضى (٣٣ مليار للبنوك التجارية) وقد بذلت الأرجنتين جهوداً مضيئة في اجتماع نادى باريس في مايو من العام الماضى للتوصل للاتفاق مع الدول الدائنة لاعادة جدولة ٢,١ مليار دولار من ديونها ، وتمت الموافقة من الدول الأعضاء على السماح للحكومة الأرجنتينية باعادة دفع هذه الديون في الفترة من مايو ١٩٩٣ - نوفمبر ١٩٩٧ بدلا من الفترة يناير ٨٦ - يونيو ١٩٨٨ مع السماح بقروض جديدة تصل الى ٤٠٠ مليون دولار من أجل تمويل الواردات الأرجنتينية وفي سبتمبر من هذا العام وصلت تأثيرات السياسة الاقتصادية التقشفية الى اقصى حد لها وسط اسوأ اضطرابات سياسية وعمالية منذ تولى الرئيس الفونسين الحكم ، بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال باضراب عام احتجاجا على برنامج التقشف الاقتصادي الذي أدى الى زيادة نسبة البطالة الى اكثر

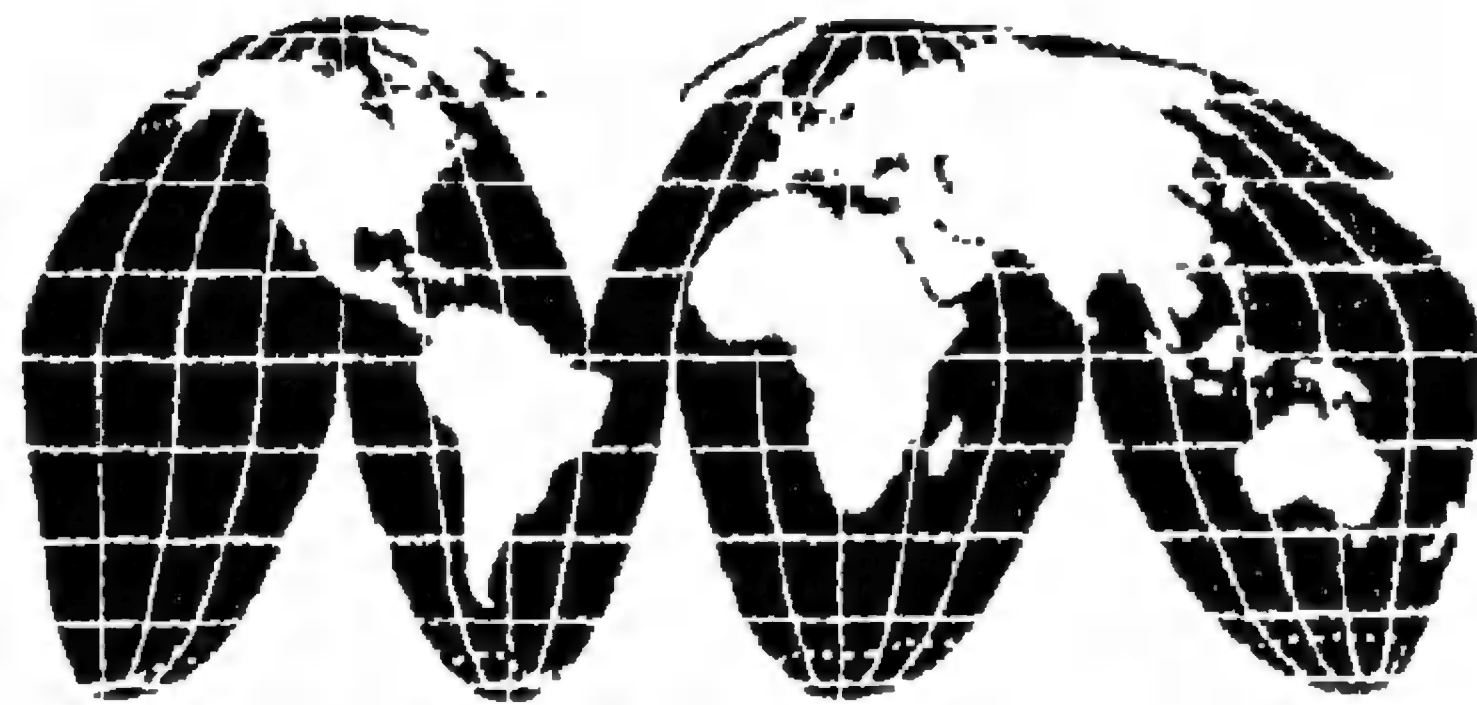
البنوك التجارية) ومن المعروف ان البنوك التجارية تمثل المصدر الرئيسى للاقتراض بالنسبة للأرجنتين .
لم تسفر مجموعة سياسات الصندوق التقشفية في علاج أزمة المديونية بل انها اخذت تتزايد حتى وصلت الى ٥٦ مليار دولار هذا العام ، يضاف اليها أعباء خدمة الديون ويرجع السبب الجوهرى الى ان الصندوق لا يأخذ في اعتباره عند تشخيص حالات الدول المدينة ، تأثير العوامل الخارجية الهامة مثل الارتفاع الجنونى في اسعار الفائدة في اسواق النقد الدولية والارتفاع في اسعار الواردات من الدول الصناعية وتفشى نزعة الحماية التجارية التى تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية واعاققتها لنمو صادرات الدول النامية المدينة ، ويحاول التركيز فقط على السياسة الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها البلاد المدينة نتيجة لزيادة الطلب على الاستهلاك وللخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة لابد من وجود تكتل يضم مجموعة الدول الدائنة في كل من دول امريكا اللاتينية ودول العالم الثالث جميعها في مواجهة الوضع المتردى للنظام النقدى العالمى الذى يخدم مصلحة مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة وينوكها التجارية لابد من تعاون الدول المدينة لبناء استراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس لخلق مناخ أكثر عدالة في المجالات النقدية والتجارية □

الأمريكية السابقة فمن المعروف ان هناك دائماً مساندة أمريكية للحكومات المدنية التى فى السلطة اذا كانت تخدم المصالح الأمريكية .

ومن جانب الصندوق نجد انه يفضل عادة التعامل مع الحكومات العسكرية لقدرتها الأعلى على الالتزام بتطبيق شروطه القاسية بوسائلها القمعية . ومنطقى ان يحاول الصندوق التخفيف من دوره في مشكلة المديونية الخارجية خاصة وانه مع التوسع الشديد من جانبه في ممارسة دوره لم يأت ذلك بالحل .

ومما يؤكد الاتفاق غير المعلن بين البنك والصندوق هو ان موافقة البنك على السماح بالقرض قد اقترنت بشرط أساسى من شروط الصندوق وهو تخفيض عجز القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ .

وليس هناك مجال للقلق من حدوث حالات مماثلة في المستقبل . فدور صندوق النقد الدولى من أهم دعائم النظام النقدى العالمى لحماية البنوك التجارية الخاصة الدائنة من مخاطر الافلاس يؤكد ذلك موقف نادى باريس الذى رفض اعادة الجدولة بدون الاتفاق مع الصندوق . فقد صرح بذلك رئيس بنك تشيس مانهاتن الذى قال (انه برغم ترحيبه باقراض البنك للأرجنتين الا انه سيظل الاتفاق مع الصندوق شرطاً أساسياً للاتفاق مع





انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكرى

جمال الدين محمد على

البنجاب على ٥٥ مقعدا ، وجاء فى الترتيب الثالث بعد حزب الشعب والتحالف الاسلامى حزب حركة المهاجرين من السند بحصوله على ١٢ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية وكان التنافس الرئيسى فى تلك الانتخابات بين الحزبين الكبيرين بالاساس وهما حزب الشعب بزعامة السيدة بنازير بوتو وحزب التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف وحصل المستقلون على بقية عدد المقاعد . واعقب اجراء تلك الانتخابات البرلمانية العامة اجراء انتخابات لاختيار اعضاء مجالس الاقاليم لمقاطعات باكستان الأربع وهى اقليم البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان . وتضم مجالس هذه الاقاليم ٤٦٠ مقعدا يتم توزيعها على النحو التالى : ٢٤٠ لاقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان وبه ٦٠ ٪ من عدد السكان ، و ١٠٠ مقعد لاقليم السند ، و ٨٠ مقعدا للحدود الشمالية الغربية ، و ٤٠ مقعدا لاقليم بلوشستان . وتتمتع المجالس الاقليمية للمقاطعات بسلطات واسعة على الصعيد المحلى فى ادارة شئون المقاطعة بالإضافة الى انها تلعب دورا هاما على المستوى القومى يتمثل فى ان مجالس المقاطعات ومجلس الشيوخ تكون الهيئة الناخبة التى تختار رئيس الدولة .

الظروف التى سبقت اجراء الانتخابات العامة :

- كان الرئيس الباكستانى الراحل ضياء الحق قد لقي مصرعه فى حادث تحطم طائرته على الحدود الباكستانية الافغانية فى ١٧ اغسطس الماضى ولقى حتفه مع عدد من قادة القوات المسلحة ورئيس اركان الجيش الباكستانى والسفير الأمريكى فى باكستان واشارت الاحداث الى وجود دور لعدد من القوى الخارجية والداخلية المعارضة لسياسات الرئيس ضياء الحق وراء حادث تحطم الطائرة وهو ما أثبتته التقرير النهائى حول الحادث الذى اشار الى وجود عملية تخريبية وراء تفجر طائرة الرئيس ضياء الحق ، إلا أن التقرير لم يشر الى وجود دور للقوى

قرار تكليف السيدة بنازير بوتو بتشكيل الوزارة الباكستانية عقب فوز حزب الشعب الباكستانى فى الانتخابات البرلمانية الاخيرة هناك

جاء

بمثابة فاصل بين عهدين فى تاريخ باكستان السياسى ، وليضع حدا لفترة من الحكم العسكرى شهدتها البلاد واستمرت احد عشر عاما منذ استيلاء الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق على السلطة فى يوليو ١٩٧٧ ، والاطاحة برئيس الوزراء المنتخب فى ذلك الوقت ذو الفقار على بوتو .

وقد حظيت تلك الانتخابات باهتمام كافة المراقبين السياسيين وعلى كافة الأصعدة نظرا للأحداث الدرامية التى سبقت اجراءها من جهة ، ونظرا لما تمثله باكستان من وزن على الخريطة الدولية من جهة اخرى . وقد اجريت الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٣٧ عضوا فى ١٦ نوفمبر الماضى واعقبها انتخاب مجالس الاقاليم لمقاطعات باكستان الأربع .

ويتناول هذا التقرير نتائج تلك الانتخابات بوصفها تمثل نقطة انطلاق هامة فى الحياة السياسية الباكستانية بل ربما حددت مصير باكستان على المستويين الاقليمى والدولى لعدة عقود قادمة اذا استمرت تلك التجربة الديمقراطية بدون عوائق .

نتائج الانتخابات :

- يبلغ اجمالى مقاعد الجمعية الوطنية الباكستانية ٢٣٧ مقعدا يتم اجراء الانتخابات على ٢٠٧ مقاعد منها ، ويتم توزيع الثلاثين مقعدا الباقية على النحو التالى : ٢٠ مقعدا للنساء ، وعشرة مقاعد للأقليات غير الاسلامية ، وقد حصل حزب الشعب الباكستانى على ١٠٥ مقاعد بعد تعيين شاغلي العشرين مقعدا الخاصة بالنساء وحصل التحالف الاسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء

تقارير وتعليقات

ملايين من اللاجئين الأفغان .
إلا أن حكومة خان جوينجو كانت ترى أنه من الضروري التعجيل بعقد اتفاق لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان للتخلص من عبء المهاجرين الأفغان من الناحيتين الأمنية والاقتصادية إذ أن وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الأفغان يسبب حالة عدم استقرار أمني في مناطق الحدود بسبب ممارسة تجارة بيع السلاح وتجارة المخدرات لبعض الأقليات العرقية المناهضة للحكومة في باكستان ، بالإضافة للعبء الاقتصادي .

غير أن الرئيس ضياء الحق كان يرى ضرورة التشدد في مواجهة السوفيت وتأييد موقف المجاهدين الأفغان في ضرورة الإطاحة بحكومة كابول الشيوعية وإقامة حكومة إسلامية في البلاد ، إلا أنه اضطر تحت ضغط حكومة جوينجو وضغط حليفه الرئيسى الولايات المتحدة إلى التوقيع على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان في أبريل الماضى .

- أعقب حل الوزارة والبرلمان في باكستان نوع من عدم الاستقرار السياسى مما اضطر الرئيس ضياء الحق إلى إعلان إجراء انتخابات على أساس غير حزبي ، مما أثار الأحزاب السياسية التى طعنت في القرار أمام المحكمة الدستورية في باكستان وجاء الحكم لصالح هذه الأحزاب بإلغاء قرار الرئيس الراحل وإجراء الانتخابات على أساس حزبي ، وتم تشكيل قوتين رئيسيتين شاركتا في دخول تلك الانتخابات بالإضافة لعدد آخر من الأحزاب .
خريطة القوى السياسية على الساحة الباكستانية :
- التحالف الديمقراطي الإسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب ضم هذا التحالف مجموعة الأحزاب التى تؤيد سياسة الرئيس ضياء الحق وتمثل
١ - حزب الشعب الوطنى ٢ - حزب الرابطة الإسلامية
٣ - جماعة علماء الإسلام ٤ - حزب الجهاد ٥ - جماعة أهل الحديث ٦ - جماعة نظام المصطفى ٧ - المجموعة المستقلة ٨ - جماعة المشايخ الباكستانية .

ثانيا : تحالف الشعب الباكستانى بزعامة خان جوينجو رئيس الوزراء السابق وضم ثلاثة أحزاب : ١ - الرابطة الإسلامية ٢ - حزب تحريك الاستقلال ٣ - حزب جماعة علماء باكستان .

ثالثا : الجبهة اليسارية الديمقراطية وضمت « ٦ » أحزاب يسارية : ١ - جبهة التحرير القومية ٢ - حزب العمال والفلاحين ٣ - حزب اصداق الوطن الثورى ٤ - الحزب الشيوعى الباكستانى ٥ - جبهة الفكر الوطنية ٦ - الحزب الاشتراكى الباكستانى .

الخارجية وراء الحادث مثل الهند أو الاتحاد السوفيتى أو نظام كابول الموالى للسوفيت .

- وكان الرئيس الراحل قد قام في ٢٩ مايو الماضى بحل الجمعية الوطنية في باكستان وإقالة وزارة محمد خان جوينجو رئيس الوزراء الذى تم تعيينه عقب انتخابات ١٩٨٥ بحجة فشل حكومته في تطبيق الشريعة الإسلامية وانتشار الفساد والرشوة في البلاد ، إلا أن ذلك لم يكن السبب الحقيقى وراء الخطوة التى اتخذها الرئيس ضياء الحق ، إذ أنه وضع خلال تلك الفترة اتساع هوة الخلاف بين المؤسسة العسكرية في باكستان والرئيس ضياء الحق من جهة ، وبين وزارة محمد خان جوينجو من جهة أخرى ، حيث حاولت وزارة جوينجو الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الأمور في البلاد وهو ما اشتهرت به المؤسسة العسكرية منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ حتى اليوم وهو ما يرد ذكره بالتفصيل فيما بعد .

- وقد وضع الخلاف بين الجانبين أبان تلك الفترة في قضيتين رئيسيتين :

١ - حادث انفجار مستودع ذخيرة في مدينة روالبندي على الحدود الباكستانية الأفغانية في شهر أبريل الماضى وأسفر عن مصرع ما يقرب من مائة شخص واتهمت السلطات الباكستانية حكومة كابول والمخابرات السوفيتية بأنها وراء الحادث لأن المستودع كان خاصا بالمجاهدين الأفغان وحاول رئيس الوزراء استغلال الموقف وإجراء تحقيق فعلى في الأمر وإدانة كبار جنرالات الجيش المسئولين عن الحادث بما فيهم رئيس الأركان وهو من أقرب مساعدي الرئيس ضياء الحق وهو ما حدا بأعضاء المؤسسة العسكرية للضغط على الرئيس الراحل لإقالة حكومة خان جوينجو للبقاء على هيمنة المؤسسة العسكرية .

٢ - مثلت قضية أفغانستان والموقف من الاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، عاملا آخر من عوامل توسيع هوة الخلاف بين وزارة جوينجو والرئيس ضياء الحق والمؤسسة العسكرية إذ أن القضية الأفغانية وتطوراتها ساعدت الرئيس ضياء الحق على تشديد قبضته على الداخل بحجة وجود تهديد خارجي على الحدود . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ساعدت نظامه في الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة التى فرضت عقوبات اقتصادية على باكستان أبان حكومة الرئيس كارتر بسبب البرنامج النووى الباكستانى إلا أن هذه العقوبات تم التخلي عنها بعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان حيث أصبحت باكستان دولة المواجهة الرئيسية مع الاتحاد السوفيتى والملجأ الرئيسى لثلاثة

رابعاً : حزب الشعب الباكستاني بزعامة السيدة بنازير بوتو .

خامساً : حزب حركة المهاجرين من السند .
البرنامج السياسي لكل من حزب الشعب والتحالف الاسلامي :

كان من الواضح في الانتخابات الباكستانية الاخيرة انه على الرغم من مشاركة العديد من الأحزاب فيها وماسبقها من عقد عديد من التحالفات إلا ان القوى الرئيسية على الساحة السياسية تمثلت في كل من حزب الشعب الباكستاني بزعامة بنازير بوتو ابنة رئيس وزراء باكستان الأسبق ذو الفقار علي بوتو ، والتحالف الاسلامي الديمقراطي بزعامة نواز شريف رئيس وزراء اقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان الأربعة ، وهو ما اشار اليه البعض بأن المنافسة السياسية في تلك الانتخابات قد تمحورت حول ماسمى تجاوزاً « البوتوية » نسبة لذو الفقار علي بوتو « والضيائية » نسبة للرئيس الراحل ضياء الحق ومن هنا فان المنافسة كانت تدور حول اشخاص اكثر منها برامج سياسية محددة ولكن هذا لا يمنع من الاشارة الى الخطوط الرئيسية في برامج كل من الحزبين الكبيرين .

فقد ركز برنامج التحالف الاسلامي على عدد من المبادئ : ١ - سيادة القرآن والسنة في التشريع ٢ - تحقيق العدالة باذخال نظام القضاء الاسلامي ٣ - الدعم الكامل للمجاهدين الأفغان ٤ - تدعيم البرنامج النووي الباكستاني ٥ - دعم كفاح الشعوب من اجل التحرير لاسيما شعب كشمير ، والشعب الفلسطيني ٦ - حرية الاديان والمعتقدات ٧ - الحفاظ على وحدة اراضي باكستان وتضامن شعبها ٨ - حماية الاستقلال الاقليمي والاتحادي ٩ - الالتزام بالنظام البرلماني ١٠ - العمل على اقامة دولة رفاهية اسلامية .

أهم مبادئ برنامج حزب الشعب الباكستاني :
١ - بناء الافكار الاسلامية العالية على اساس مبادئ الاخوة والمساواة .

٢ - تثبيت القيم الديمقراطية والاستقلال الاقليمي وتقوية اسس الدولة .

٣ - حماية حقوق الانسان في كافة المجالات .

٤ - ضمان مشاركة الاحزاب السياسية في اتخاذ القرارات المصيرية .

٥ - حماية حدود باكستان وتقوية دفاعاتها وانتهاج سياسة خارجية وطنية والتمسك بتعهدات باكستان الخارجية .

٦ - العفو عن المنفيين والسماح بالعودة لباكستان .

٧ - ضمان حرية التعبير والغاء مؤسسة الصحافة الوطنية

٨ - ضمان حقوق الاقليات ومعاملتهم مع المسلمين على قدم المساواة .

٩ - تقوية وتدعيم القطاع العام .

١٠ - في مجال السياسة الخارجية :

أ - اتباع سياسة خارجية غير منحازة والعمل على ضمان أمن المحيط الهندي وخلوه من الاسلحة النووية .

ب - اتباع مبدأ الثنائية في العلاقات مع كافة بلدان العالم بما في ذلك القوى العظمى .

ج - التوصل لتسوية لازمة كشمير .

د - التضامن مع الشعوب المضطهدة في العالم .

هـ - تطبيق اتفاق جنيف الخاص بالقضية الافغانية .

وعلى غرار كافة المعارك الانتخابية تبادل التحالف الاسلامي وحزب الشعب الاتهامات حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية ، حيث اتهمت بنازير بوتو التحالف الاسلامي بأنه ليس له برنامج واضح وان الاحزاب التي شاركت في تكوين هذا التحالف هي الاحزاب المعادية للشعب وللديمقراطية الحقيقية والمؤيدة لكل سياسات الرئيس الراحل ضياء الحق وسيطرة العسكريين على السلطة ، وانه يكفي ٤١ عاما من الحكم العسكري في باكستان لكي تنتقل البلاد الى حياة ديمقراطية حقيقية وان كان هذا لا يمنع تعاون حكومتها مع جنرالات الجيش فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي لباكستان .

ورد زعماء التحالف الاسلامي بأن حزب الشعب وزعيمه ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق وراء اجهاض مشروع المفاعل النووي الباكستاني . وتحدث بنازير بوتو زعماء التحالف وقالت ان مشروع بناء المفاعل النووي الباكستاني في كاهوتا كان مشروعاً سريراً غير ان نظام الرئيس الراحل ضياء الحق هو الذي جعل الأمر علنيا وقالت ان حكومة والدها رئيس الوزراء السابق قد حصلت على المفاعل النووي من اجل تقدم البلاد ، إلا ان نظام الرئيس ضياء الحق قد تراجع عن ذلك . وانتقدت محاولات زعماء التحالف في محاولة جعل موضوع البرنامج النووي الباكستاني محورا للعملية الانتخابية ، واعلنت ان حزب الشعب لن يصنع القنابل الذرية وانه سوف يستخدم البرنامج النووي في الأغراض السلمية لصالح البلاد .

وقد اتهمت صحيفة باكستان تايمز الصادرة في ١١/٨ والمؤيدة للتحالف الاسلامي رئيسة حزب الشعب بنازير بوتو بأنها تحصل على دعم لحملاتها الانتخابية من

العصبة الإسلامية التي كانت تملك قاعدة شعبية محدودة إلا أنها كانت قوية بسبب سيطرة ملاك الأراضي ورجال الدين على الفلاحين وبرز حزب «عوام الراديكالي» الذي كان يطالب بحقوق مساوية للبنغاليين الذين كانوا يشكلون ٦٠٪ من سكان باكستان ويعيشون في القسم الشرقي منها، وكانت باكستان بعد انفصالها عن الهند منقسمة إلى شطرين باكستان الشرقية وباكستان الغربية. وقد تركزت السلطة في أيدي البنجابيين في القسم الغربي وقد توافق بروز حزب عوام مع تنامي مقاومة الفلاحين للاقطاع في الريف، وتدمير العمال في المدن، فما كان من رئيس باكستان آنذاك، إلا أن طلب من القائد العام للقوات المسلحة الجنرال أيوب خان أن يستولي على السلطة في البلاد حتى يمكن السيطرة على الأوضاع فاستجاب بشرط استقالة رئيس الدولة ومغادرته البلاد، وهو ماتم بالفعل ومثل هذا أول انقلاب عسكري بعد ذلك حكم البلاد لمدة عشر سنوات تحالف من النخبة البيروقراطية والعسكرية وفي الفترة من «٥٨ - ١٩٦٢» سيطر العسكر على هذا التحالف وقمعوا كافة التنظيمات السياسية والطلابية والنسائية والعمالية وأغلقت الصحف المعارضة. أما في الفترة الثانية «٦٢ - ١٩٦٩» فقد عززت البيروقراطية المكونة من كبار موظفي الدولة موقعها في هذا التحالف غير أن قيام انتفاضة شعبية عارمة بسبب احتجاج الناس على السياسة الاقتصادية التي ركزت الثروة في أيدي رجال الأعمال في المدن وملاك الأراضي في الريف وتركت غالبية الناس من سكان المدن والفلاحين يعانون من تدهور في أوضاع المعيشة رغم نمو البلاد الاقتصادي وقد أجبرت الانتفاضة العارمة الرئيس أيوب خان على الاستقالة وانتقلت السلطة إلى رئيس أركان الجيش الجنرال خان الذي وعد بإجراء انتخابات عامة وهو ماتم في ١٩٧٠، وكان نجاح حزب عوام في هذه الانتخابات تحت شعار تخليص السكان البنغاليين من التمييز الذي تمارسه الأقلية البنجابية ضدهم هو ما دفع العسكر إلى تعطيل البرلمان، ثم تدخلوا عسكرياً في البنغال وكانت النتيجة تدخل الهند من جانبها وهزيمة الجيش الباكستاني وانفصال باكستان الشرقية لتصبح دولة بنجلاديش في ١٩٧١.

وبعد الهزيمة تخلى العسكريون عن السلطة واعتلى ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب رئاسة الوزارة في ١٩٧١. وقد حاول بوتو تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الباكستانية، إلا أن فشل حكومته في السيطرة على المشاكل الاقتصادية والمشاكل التنموية

الولايات المتحدة بعد أن تعهدت لأمريكا بفتح مفاعل كاهوتا النووي للرقابة الدولية. وأضافت الصحيفة في مجال هجومى على زعيمة حزب الشعب أن بنازير بوتو تتعاون مع الهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لدعم نظامها ورفض النظام الإسلامى الذى يتبناه التحالف الإسلامى. وقالت الصحيفة أن الولايات المتحدة تريد أن تجعل من بنازير بوتو «اكينو» أخرى على غرار الفلبين.

كما انتقد التحالف الإسلامى موقف حزب الشعب من المجاهدين الأفغان وعدم الاستمرار في تقديم العون اللازم لهم، إلا أن السيدة بوتو أعلنت اعتزام حزبها احترام اتفاق جنيف الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان والذي وقعته حكومة رئيس الوزراء السابق خان جوينجو مع حكومة الاتحاد السوفيتي وكابل في أبريل الماضى، وأنها لن تعمل على عرقلة تنفيذ الاتفاق. ومن حيث موقف الحزب من المؤسسة العسكرية أعلنت عزمها على ضرورة التعاون بين حزبيها والقوات المسلحة وهو ما أكدته رئيس أركان الجيش الباكستاني في تصريح له في ١١/٨٣ بقوله «أن القوات المسلحة ستقبل نتيجة الانتخابات النيابية على أى شكل وبصرف النظر عن الحزب الفائز فيها، وأن القوات المسلحة تقوم في هذه الفترة بحفظ الأمن والنظام، وأنها ستعود بعد الانتخابات إلى ثكناتها لتركز بصورة أكبر على مهمتها الأساسية وهي الدفاع عن وحدة أراضي باكستان واستقلالها».

ولعل هذا يثير نقطة هامة يجدر بنا أن نتناولها بالتفصيل لأنها تطرح سؤالاً هاماً حول مستقبل الديمقراطية في باكستان في ضوء الانتخابات الأخيرة من جهة، وفي ضوء ما هو معروف تاريخياً عن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في باكستان منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧ حتى اليوم من جهة ثانية، وفي ضوء المشاكل العرقية وعدم التجانس العرقى بين سكان باكستان من جهة ثالثة في إطار ما هو معروف عن وجود أربع قوميات عرقية في البلاد.

مستقبل الديمقراطية في باكستان بين الحكم العسكرى والمشاكل العرقية:

- كان انقلاب الرئيس ضياء الحق في يوليو ١٩٧٧ ثالث انقلاب عسكري تشهده البلاد منذ انفصالها عن الهند عام ١٩٤٧. فمنذ تأسيس دولة باكستان حتى عام ١٩٥٨ حكم البلاد تحالف بيروقراطى عسكري، إلا أن هذا التحالف فشل في خلق حزب للطبقة الحاكمة أو في بناء ديمقراطية برجوازية على الطراز الهندى فانهارت

ومن ثم يتضح بجلأ الدور الهام الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية منذ الاستقلال ، ومن ثم فلا يمكن اغفال دور الجيش فى عملية استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية فى باكستان بعد اجراء الانتخابات الاخيرة ودون بروز حوادث عنف كانت متوقعة ومن هنا فان البعض يتفاعل فى هذا الصدد خاصة بعد اعلان رئيس اركان الجيش ترحيبه بنتائج الانتخابات ، وان الجيش يقبلها كما ان على المؤسسات الحزبية الاخرى ان تقبل نفس النتيجة واجرى رئيس الاركان اتصالا مع السيدة بنازير بوتو ليؤكد لها حرص المؤسسة العسكرية على انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة وهو ما يعطى ضمانا حسب رأى البعض بصورة اساسية لعدم حدوث اختراق جديد من جانب المؤسسة العسكرية لهذه التجربة الوليدة مثلما منح القوى السياسية التى نجحت فى الانتخابات احساسا بالثقة والامان وهما عنصران رئيسيان فى تعميق التجربة السياسية الراهنة فى البلاد .

ان اكبر ازميتين تعرضت لهما باكستان منذ استقلالها حتى اليوم هما ازمة المشروعية وازمة القوميات ، وهذه الاخيرة نتجت عن استحالة وجود حكم عسكرى بدون مركزية شديدة على حين لاتزال باكستان بعد انفصال بنجلاديش عنها اربع قوميات رئيسية هى : البنجابية والسندية والبالثانية والبلوشستانية . ومن هنا لا يمكن لغير الديمقراطية مترافقة مع اللامركزية ان تصحح من تشوه بنية دولة كان ميلادها بالاساس بالانفصال عن الهند غير طبيعى فى حد ذاته فى رأى الكثيرين بعبارة اخرى فان المصير السياسى لباكستان خلال المرحلة القادمة يتوقف على العلاقة بين السياسيين والجنرالات الذين كان لهم الدور الأكبر فى قيام باكستان بالأساس وبطريقة ادارة شئون البلاد فى الفترة القادمة وطبيعة التوجهات الاقتصادية للحكومة الجديدة لاسيما وان هناك مشاكل تعترض باكستان فى الوقت الحالى منها احتمال تقليص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لباكستان والتى تبلغ اربعة مليارات من الدولارات بالاضافة لتهديد الاتحاد السوفيتى بوقف انسحابه من افغانستان بسبب خرق الاتفاق من جانب المجاهدين الذين تدعمهم حكومة باكستان □

وفشل اصلاحاته السياسية فى تقويض هيمنة العسكريين وكبار ملاك الاراضى وموظفى الدولة على مقاليد الامور قد اثار توترا شعبيا فى البلاد فى ١٩٧٧ .

ويذكر ان المخابرات الامريكية لعبت دورا واضحا فى اثارة التوترات ضد حكومة ذو الفقار على بوتو اليسارية فى البلاد حتى تمهد لعودة العسكريين الموالين لها الى الحكم من جديد حتى ان السفير الامريكى فى باكستان ارنولد روفائيل الذى لقي مصرعه مع الرئيس الباكستانى فى حادث انفجار الطائرة كان يشغل آنذاك « ١٩٧٧ » منصب منسق سياسى فى السفارة الامريكية فى باكستان ولعب دورا واضحا فى استغلال موجة التوتر الشعبى التى استمرت ثلاثة اشهر لتهيئة الجو للانقلاب الذى قام به رئيس الاركان فى ذلك الوقت وهو الرئيس الراحل ضياء الحق حيث اعلن الاحكام العرفية فى البلاد وقام بالغاء دستور ١٩٧٣ الذى ينص على النظام البرلمانى فى البلاد ونظام تعدد الاحزاب واتخذ من الشريعة الاسلامية والنظام الاسلامى واجهة لنظام حكمه مدعيا ان تعدد الاحزاب لا تقره الشريعة الاسلامية ، ورفض الاطار البرلمانى لنظام الحكم ، بحجة تعارضه مع الشريعة الاسلامية واستمرت الامور على هذا الوضع حتى تقرر اجراء استفتاء فى ديسمبر من عام ١٩٨٤ على تطبيق الشريعة الاسلامية مع النص فى نفس الوقت على انه فى حالة اختيار تطبيق الشريعة الاسلامية فان هذا يعنى استفتاء فى ذات الوقت على اختيار الجنرال ضياء الحق رئيسا لباكستان لمدة ست سنوات حتى ١٩٩٠ ، وفى ظل دولة اسلامية يشكل الدين الاسلامى عقيدة اكثر من ٩٠ ٪ من عدد سكانها لم يكن من المنطقى رفض تطبيق الشريعة الاسلامية وبهذا الاستفتاء الخبيث ضمن ضياء الحق فترة رئاسة حتى ١٩٩٠ . وفى فبراير ١٩٨٥ تقرر اجراء انتخابات للجمعية الوطنية على اساس غير حزبى حيث قاطعت كافة الاحزاب تلك الانتخابات لعدم اجرائها على اساس دستور ١٩٧٣ البرلمانى الذى وضعه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الأسبق ابان فترة حكمه وبعد هذه الانتخابات كلف الرئيس ضياء الحق محمد خان جوينجو وهو رجل مدنى بتشكيل الحكومة التى شكلت حزبا لها عرف باسم حزب الرابطة الاسلامية حتى اقال الرئيس ضياء الحق هذه الحكومة فى مايو الماضى وفق ماورد ذكره سابقا .



الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة

راجية إبراهيم صدقي

أعلن

الزعيم الصيني دنج تشاوبنج في
١٣ أكتوبر ١٩٨٨ أنه سيعقد لقاء
قمة بين القادة الصينيين
والسوفيت في بكين خلال النصف

الأول من العام القادم كما أكد أن وزير الخارجية
الصيني كيان كيشن سوف يتوجه الى موسكو في ديسمبر
من العام نفسه في أول زيارة رسمية بين البلدين على
مستوى وزراء الخارجية بين البلدين منذ ٣٠ عاما .
ويمثل الحدث تحولا كبيرا في العلاقات بين البلدين
واستمرارا للتحسن الذي تشهده منذ أوائل الثمانينات
ولم يكن يعرقه سوى العقبات الصينية الثلاث التي
وضعتها بكين كشرط للمزيد من التقارب وهي ضرورة
الانسحاب السوفيتي في أفغانستان والانسحاب
الفيتنامي من كمبوديا وتخفيف الحشود العسكرية على
الحدود المشتركة . وإذا كان جوهر الوفاق إرتكز على دور
موسكو المحوري في تقديم التنازلات بخصوص الشروط
الثلاث فإنه اعتمد بنفس القوة على الاستجابة النشطة
من جانب الصين والتي تحدد نجاح المبادرات
السوفيتية . والحقيقة أن ايجابية السلوك الصيني في
إطار ذلك التفاعل جزء منها يبدو واضحا في المرحلة
الحالية على صعيد الحدث الأخير وجزء آخر منها هو
امتداد لمرونة سابقة في إطار صياغة العقبات بين البلدين
والتي كان جانب التشدد الواضح تجاهها يؤكد حرص
بكين على تلافى إمكانية تدهور علاقاتها مع الغرب ورغبة
في اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية .

على مستوى تفسير التفاعل ذاته يتضح أن المرحلة
الآخيرة في الوفاق الصيني السوفيتي تعكس تحولا جديدا
في توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين على المستوى
الرسمي وليس مجرد تقاربا وقتيا أو الرغبة في التكيف
المؤقت إزاء جملة في الظروف والأوضاع المتغيرة . ويقوم
هذا التحول على اعتبارات مشتركة هي محصلة واضحة

لتقييم التطورات الحديثة في البيئة الاستراتيجية الدولية
ومقتضيات برنامج الإصلاح الاقتصادي الداخلي والتي
تستلزم إعادة ترتيب الأولويات في السياسة الخارجية .
وتبرز أهمية التنازلات السوفيتية ليس فقط من حيث
المضمون أو القيمة الأمنية والاستراتيجية لها ولكن أيضا
من حيث الشكل الذي اعتمدته موسكو في تناولها للعقبات
الصينية الشهيرة مما يجعلها تبدو وقد نجحت في استيفاء
الشروط الثلاث دون أن يكلفها ذلك خسارة استراتيجية
فادحة . وهكذا تكون المرونة السوفيتية قد تفوقت على دقة
الحسابات الصينية ، وتضع بكين أمام عدة تحديات
جديدة وخيارات صعبة أهمها عدم إمكانية تجاهل الدعوة
السوفيتية للحوار وتطبيع العلاقات بصورة جدية أكثر لما
تمثله هذه التنازلات من إغراءات واقعية .

وفي المستقبل سوف تكون مقدرة السوفيت على
مواصلة التقدم بشأن التسوية السلمية للقضية الأفغانية
أو الكمبوتشية وبالتالي تقديم المزيد من التنازلات للصين
في هذين المجالين محل شك كبير . فمن ناحية سوف
يعتمد ذلك على التغير في موازين القوى الحاكمة وعلى
وضوح أهداف موسكو بشأن مستقبل وجودها العسكري
في هذه الأنحاء ومن ناحية أخرى فإن هذه التنازلات
« الرمزية » والمحدودة قد حققت هدف موسكو المباشر
وهو تحسين مركزها السياسي ليس فقط على صعيد
علاقاتها مع الصين ولكن أيضا على صعيد علاقاتها مع
باقي أنحاء العالم .

ويعني هذا التقرير بدراسة أبعاد التحسن الحالي في
العلاقة الثنائية بين موسكو وبكين مع الاهتمام بصفة
خاصة بتطور الموقف الحالي في إطار ذلك التقدم وعلاقته
بالتنازلات السوفيتية وبظروف أخرى دولية وموضوعية .
وبداية يلزم تقديم موجز بشأن تطور الدور السوفيتي
في المرحلة السابقة يعين على فهم السلوك الصيني
الحالي .

أولاً : تطور موقف موسكو في المرحلة السابقة للحدث :

طرح جورباتشوف دعوته للحوار مع الصين منذ توليه السلطة في إطار جملة من المعطيات والظروف الموضوعية تفرض عليه بالضرورة تطوير جديد تجاه العقبات الصينية والنهوض في العلاقات بين البلدين أهمها تدهور الوضع السوفيتي في آسيا ونكسة الفيتناميين في كمبوديا وفداحة الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان وأخيراً ظروف الإصلاح الاقتصادي المشترك وقد جاء التحرك الإيجابي على شكل مجموعة من التنازلات والمبادرات المختلفة جاءت سريعة متلاحقة خلال العامين الماضيين يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - بدأ الاتحاد السوفيتي في منتصف مايو ١٩٨٨ سحب قواته من أفغانستان (١٢٠ ألف جندي) في إطار اتفاق لسحب جميع قواته تدريجياً خلال فترة ١٠ شهور ، وقد غادرت أولى وحدات الجيش كابول في ٨ أغسطس ١٩٨٨ .

٢ - في مايو ١٩٨٨ أعلنت فيتنام البدء في استعدادات لسحب قواتها وعددها ٩٠ ألف جندي من كمبودشيا ثم أعلنت أنها ستسحب ٥٠ ألف جندي مع نهاية العام . وبالفعل تم سحب القيادة العليا لقواتها في أواخر يونيو .

٣ - قام الاتحاد السوفيتي بسحب وحدة عسكرية كاملة ضمن ٥ وحدات أخرى من منغوليا في الفترة من أبريل إلى يونيو ١٩٨٧ تدعمت بإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى (١٠٠ صاروخ) من القطاع الآسيوي .

٤ - أعلن جورباتشوف في عام ١٩٨٧ بأن الحدود الصينية السوفيتية هي تلك المارة عبر مجر نهر العامور وليست الممتدة على طول الضفة الصينية من النهر كما كان ينص المطلب السوفيتي القديم .

وإلى جانب الدعاوى المتكررة لعقد لقاء قمة بين البلدين أهتم جورباتشوف بتحديد نقاط الاتفاق بين البلدين وهي : نضال مشترك من أجل السلام لاتاحة الفرصة لانجاز الإصلاح المنشود ، واتخاذ موقف معارض من الحرب النووية وتصميم معلى ألا يكون الطرف الآخر هو البادئ في استخدام السلاح النووي .

ثانياً : تطور الموقف الصيني : إبعاد الوفاق الحالي حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة التي عقدت في نهاية أكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية على النحو التالي : أولاً : التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة وثانياً : إعادة صياغة المبادئ الخمس للتعايش السلمي كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول بما في ذلك

الاتحاد السوفيتي وثالثاً : وضع حد للحملة الطويلة المناهضة « للهيمنة السوفيتية »

معنى هذا أنه في مقابل التغير الذي طرأ على النظرة السوفيتية التقليدية داخل الكرملين المعادية للصين والتي يمكن اختصارها في كلمة واحدة هي « القومية الصينية » والتي اعتبرها السوفيت إنحرافاً واضحاً على النمط الشيوعي السائد اسقطت الصين الكلمة المقابلة وهي « الهيمنة السوفيتية » . كما يعنى أن التحسن الذي تشهده العلاقات الصينية السوفيتية في المرحلة الحالية هو تحسن جوهري وحقيقي ومستمر وليس مؤقت ويؤكد رغبة الصين في النهوض بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي .

(١) التقدم الحالي على صعيد العقبات الثلاث :-

بصفة عامة تشبثت القيادة الصينية رغم التحول الإيجابي الحقيقي الذي طرأ على موقفها من الاتحاد السوفيتي والتحسين المطرد على صعيد العقبات الثلاث بالحرص الشديد والتركيز على استمرار وجود خلافات سياسية قائمة بين البلدين غير قابلة للحل وتعتوي تقديم العلاقات بينهما . أملة من وراء ذلك أن تحقق الاستفادة التي ترجوها من « التطبيع » الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي دون أن يعوق ذلك تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان . فالفكر السياسي الصيني يراهن على الدعم الأمريكي وعلى الاستثمارات المالية التي تقدمها اليابان ودول الغرب عموماً . جانب آخر من ذلك الحرص والتحفظ الصيني يمليه مراعاة الرأي العام الصيني المعبأ طوال سنوات ضد الخطر السوفيتي والرغبة في اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية خاصة بشأن المسألة الكمبودشية .

ورغم ذلك الحرص الصيني والذي استمر حتى بعد إعلان الزعيم الصيني مؤخراً عن عقد القمة الصينية السوفيتية فإن التحسن الواضح في العلاقات بين البلدين سرعان ما أصبح ظاهراً جلياً .

(١) القضية الأفغانية :

من ناحية تعمدت القيادة الصينية التقليل من أهمية إتفاقيات جنيف الخاصة بالانسحاب والتي تم توقيعها في أبريل ١٩٨٨ فوصفتها « بعدم الأهمية » كما أطلقت عليها « الخطوة الأولى فقط في اتجاه التسوية السياسية » فضلاً عن رفضها الاعتراف أنه تم إزالة واحدة من العقبات أمام تطبيع العلاقات بين موسكو وبكين . مع هذا رحبت الصحافة باتفاق أبريل وألقت وكالة أنباء الصين الجديدة الضوء على المبادئ الجديدة للسياسة السوفيتية الخارجية واختفت من كتاباتها عبارة « الهيمنة

في نفس اليوم الذي يقوم فيه وزير الخارجية الصيني بزيارة موسكو في بداية ديسمبر ١٩٨٨ . ويعتبر هذا التطور الأخير بمثابة ترحيب واضح من قبل الصين ازاء التنازل الذي اعرب عنه جورباتشوف الخاص بالنزاع الحدودي والذي طالما كان محل شقاق كبير بين البلدين طوال الأعوام الماضية وتطور الى منازعات دامية .

٣ - المسألة الكمبوتشية : العقبة الراهنة

واقع الأمر ان الصين لا تزال تتظاهر بالتشدد ازاء العقبة الكمبوتشية في حين ان موقفها الفعلي يتسم بالمرونة . فاذا عدنا الى الشرط الصيني الأصلي في هذا الصدد نرى ان كل ما تطلبه الصين هو ان يتوقف السوفيت عن تقديم المساعدة العسكرية لفيتنام والتي بدونها (كما يرى الصينيون) لا يستطيع الفيتناميون مواصلة العدوان على كمبوتشيا . وبعبارة أخرى فان الصين في المرحلة الحالية لم تعد تعارض المعونة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لكمبوديا واستمرار استخدام الاتحاد السوفيتي لقواعده في كام رانه ودانانج . ويعتبر الصينيون ان هذه مسائل ثنائية تخص كلا من فيتنام والاتحاد السوفيتي لا يجوز للصين التدخل فيها .

أحرز الصينيون والسوفيت مؤخرا تقدما في مفاوضاتهما حول مشكلة كمبوتشيا على الرغم من عدم توصلهما الى أى اتفاق بعد في اطار المحادثات التي استغرقت خمسة ايام في بكين بين نائب وزير الخارجية السوفيتي ايجور روجاتشوف ونظيره الصيني تيان زنج لي والتي بدأت في ٢٨ اغسطس ١٩٨٨ . ووصف المتحدث الرسمي الصيني هذه اللقاءات بأنها ايجابية وانها ساعدت الطرفين على التفاهم المتبادل . كما اوضح ان الأسس التي تركز عليها المفاوضات والتي وضعها جورباتشوف تعد مرضية بالنسبة للطرف الاخر حيث ان الموضوع الذي تناولته المحادثات كان الانسحاب الكامل للقوات من هانوى - فضلا عن المقترحات الصينية الخاصة بتشكيل حكومة ائتلافية والاستعانة بقوات دولية لحفظ السلام في كمبوتشيا بعد الانسحاب الفيتنامي المقرر انتهاءه عام ١٩٩٠ .

ويؤكد المراقبون في المرحلة الحالية ان الطرفين الصيني والسوفيتي متفقان حول ضرورة التوصل الى تفاهم مناسب بين القوى الكمبوتشية الأربع المتصارعة وهي عبارة عن ثلاث مجموعات وطنية وحكومة بنوم بن وان تعهد مهمة الوساطة الى الزعيم السابق نورودوم سيهانوك . أما عن المشكلات التي لا تزال معلقة ويرى

السوفيتية » : آخر الكلمات الجوهرية للتعبير عن النزاع .

وفي المرحلة الحالي ومع تصاعد هجمات الثوار الأفغان ضد حكومة كابول واحتلالهم للعديد من المواقع الهامة اعلن الاتحاد السوفيتي في نوفمبر ١٩٨٨ قرارا ينص على وقف الانسحاب السوفيتي مؤقتا في الأراضي الأفغانية . كما اتجهت موسكو نحو تعزيز قدراتها .

العسكرية وتطوير اداء قواتها الجوية استعدادا لشن المزيد من الهجمات الجوية ضد الثوار الأفغان . واتهم المسئولون بالخارجية الامريكية في ٢٨ اكتوبر ١٩٨٨ الاتحاد السوفيتي بأنه قام بنشر ٣٠ قاذفة هجومية متطورة في أفغانستان من طراز ميج ٢٧ اس وهي مصممة من اجل العجوم ضد الاهداف الأرضية ومزودة بقنابل موجهة بالليزر وكذا مدفع او صواريخ جو/أرض مثبتة اسفل الجناحين . وتقول مجلة جنيز العسكرية المتخصصة ان بإمكان قاذفة من هذا الطراز مزودة بالوقود وتحمل أربعة قنابل وصاروخين جو/أرض الطيران الى هدف يبعد ٢٤٠ ميلا والعودة الى قاعدتها . والمعروف ان موسكو وافقت بموجب اتفاقيات جنيف عن قصر عملياتها العسكرية في أفغانستان على حماية قواتها اثناء الانسحاب . ورغم هذه التطورات بشأن العقبة الافغانية فان بكين لم تتراجع عن الاعلان الخاص بالقمة السوفيتية الصينية ولم تعلق بعد على هذه التطورات .

٢ - النزاع الحدودي ومنغوليا :

في الوقت الذي أشار فيه الصينيون الى عدم كفاية الانسحاب الجزئي للقوات العسكرية السوفيتية المحتشدة على الحدود الصينية المنغولية (لا يزال باقيا عدد ٦٠,٠٠٠ جندي) والى فشل الاتحاد السوفيتي في معالجة العقبة الخاصة بكمبوتشيا أظهر المسئولون الصينيون مؤخرا استعدادا للتعامل مباشرة مع الفيتناميين والمنغوليين الأمر الذي يعنى جزئيا موافقة على الموقف السوفيتي الداعي الى ضرورة ان يقوم التفاوض نشأت بالمطالب الصينية في كمبوتشيا ومنغوليا في كل من هانوى واولان باتور . وفي اغسطس ١٩٨٦ قام نائب وزير الخارجية الصيني بزيارة منغوليا والتوقيع على اول معاهدة دبلوماسية بين البلدين .

في الوقت نفسه ، سجل الصينيون والسوفيت باتفاقهم الاخير حول الجزء الأكبر لترسيم حدودهما الشرقية خطوة هامة الى الامام في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين . وتم الاعلان في ٢١ اكتوبر ١٩٨٨ عن هذا الاتفاق الذي جاء في نصه ان المناقشات حول قطاعات اخرى من الحدود الشرقية وكذلك الغربية سوف تستمر

ثالثا : تطور العلاقات الثنائية : نقطة التحول :
 بدا ملحوظا على امتداد العام الحال التحسن الذي طرأ على هيكل العلاقات الثنائية بين موسكو وبكين تنوءا من حيث نسبة التقدم او مجالاته . مع ذلك جاءت القفزة الحقيقية في اطار ذلك التحسن على الصعيد السياسي حيث أعلن الزعيم الصيني دنج تشاوبينج في ١٢ أكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت خلال النصف الأول من العام القادم . صرح دنج بذلك اثناء زيارة الرئيس الفنلندي « ماونوكويڤرتو » ثم عاد واكده مرة اخرى بعد ٣ ايام في مؤتمر صحفي عقب انتهاء محادثاته مع الرئيس الروماني تشاوشيسكو في بكين . كما أكد الزعيم الصيني ان كيان كشن وزير الخارجية الصيني سوف يتوجه في ديسمبر القادم الى موسكو كمرحلة أولى للاعداد للقمة . وقد صرح السفير السوفيتي لدى الصين مؤخرا (١٠ / ١١ / ١٩٨٨) ان هذه الزيارة سوف يعقبها حضور شيفرنادرة وزير الخارجية السوفيتي الى بكين في شهر يناير ١٩٨٩ لاجراء محادثات بخصوص ما سوف يؤكد بالفعل اللقاء الصيني السوفيتي « الكبير » بعد ٣٠ عاما تقريبا من القطيعة منذ اخر قمة صينية سوفيتية بين ماوتسي دونج وخروشوف في بكين عام ١٩٥٩ .

ويعكس تضارب تصريحات كلا البلدين بخصوص تاريخ انعقاد تلك القمة وتفاصيلها موقف واهداف كلا من موسكو وبكين في هذا اللقاء المرتقب . فبينما افصح الدبلوماسيون السوفيت الذين يتلففون على عقد اللقاء انهم سيشهدون انعقاده في شهر ابريل او مايو القادم لم تفصح الصين عن اي ميعاد محدد بعد واكتفت بالاشارة الى ان القمة قد تعقد في النصف الأول من العام القادم الأمر الذي ينطوي على تأكيد مرجح . ويدرك الزعيم الصيني ان غورباتشوف يحتاج اكثر منه للقاء القمة هذه لاضفاء النجاح على سياساته الأخرى وفي اسيا على وجه الخصوص وتعزيز صورته كزعيم سياسي ورجل دولة وهكذا اخذ دنج يتلاعب بالصيغ الشرطية كما اتسمت تصريحاته بصيغة التمني وبالتركيز الشديد على وجود قضايا وخلافات يقتضي حلها وتوضيحها قبل مؤتمر القمة وخاصة بشأن الوضع في كمبوتشيا .

ويأمل دنج من وراء ذلك اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية في المرحلة الحالية . كذلك يحذر الدبلوماسيون الصينيون من انه في حين ان مسألة عقد هذا اللقاء هي أمر مرجح الا انه ليس أمرا مؤكدا بعد وسوف تعتمد بالضرورة على ماستسفر عنه اللقاءات الاخيرة بين وزراء خارجية كلا البلدين .
 والمؤكد حاليا ان القمة سوف تعقد في بكين اذا انه من

الصينيون انها العقبة الوحيدة امام عقد قمة مشتركة في العام القادم فتتمثل في : اصرار الصين على وجوب الانسحاب الفيتنامي قبل لقاء الاسلحة من جانب الثوار وكذلك ضرورة استقالة حكومة بنوم بن التي تدعمها هانوي قبل لقاء الاسلحة في جانب الثوار الذين تدعمهم الصين والأهم من ذلك ان الصين تشكك في صدق برنامج الانسحاب العسكري الذي أعلنت هانوي . وفي المقابل أكدت الصين للاتحاد السوفيتي ان مخاطر عودة السلطة الى حلفائها من الخمير الحمر هو « أمر لا وجود له » . ولا تزال المفاوضات جارية بين الطرفين حول الضمانات التي يجب ان تحصل عليها كل من موسكو وبكين بشأن احتواء الفيتناميين وكذلك لقاء الاسلحة من جانب الخمير الحمر . وتؤكد الصين حاليا ان ذلك الوضع هو « العقبة الرئيسية » امام تصليح العلاقات بين البلدين .

٤ - قضايا ضبط التسليح :

وفيما يتعلق بالموقف الصيني ازاء المبادرات السوفيتية الخاصة بنزع التسليح والتي عنى جورباتشوف على تصميمها جزئيا بما تتماشى والموقف الصيني المعروف في هذا الصدد والمناهض لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية SDI والذي يحقق له امكانية التنسيق للسياسات مع الصين في مواجهة الولايات المتحدة في اطار « مفاوضات مع واشنطن - فقد تصرف الصينيون بحذر شديد . فمن ناحية رحبت الصين بتوقيع اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة المدى INF في واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ والتي تم بمقتضاها ازالة الصواريخ السوفيتية الـ اس اس ٢٠ متوسطة المدى شرقي جبال الآرال وكانت مصدرا للقلق الصيني البالغ ، كما أثنت بصراحة على مشروع السلام الذي طرحه جورباتشوف الخاص في منطقة الباسفيك الاسيوية في سبتمبر ١٩٨٨ والذي يتضمن رغبته في التخلي عن ميناء كام ران في فيتنام مقابل تخلي الولايات المتحدة عن القواعد العسكرية الخاصة بها وهما خليج سوبيك وقاعدة كلارك الجوية في الفلبين . من ناحية أخرى رفضت الصين مقترحات جورباتشوف الخاصة بخفض ٥٠ ٪ من القوات الامريكية والسوفيتية على اساس انها لا تعكس « أي تغيرا جوهريا » .

كما أكدت الصين بوضوح تأييدها الصريح لجهود نزع السلاح ومعارضتها لبرنامج حرب النجوم الامريكي وفي الوقت نفسه عدم استعدادها التعاون مع أي من القوتين العظميين في مواجهة الأخرى في هذا المجال .

بكين على مواصلة هذه العلاقات مرة أخرى في أعقاب القمة المرتقبة .

والمعروف ان السبب في رفض الصين مواصلة العلاقات الحزبية بين البلدين منذ بدء التحسن في العلاقات الثنائية في بداية الثمانينات مرجعه رؤية القيادة الصينية في الاتحاد السوفيتي عدوا عسكريا وداخليا يتمثل بقوى طبقية وحزبية وخط ايدولوجي وسياسي داخل المجتمع والحزب والدولة والجيش في الصين . وتعتبر هذه القوى القطب الرئيسي المعارض في إطار الصراع الداخلي الصيني بشأن تطبيق برامج الإصلاح الجديدة . وطالما كانت الصين ترى ان الخيار السوفيتي في بلادها هو تشجيع تلك القوى المعارضة وتوفير المستلزمات السياسية والمادية بما يمكنها من النهوض والعودة بالصين مرة أخرى إلى الخط الشيوعي الارثوذكسي . في إطار هذه الرؤية تشبثت الصين لفترة طويلة برغبتها في عدم إعادة العلاقات الحزبية بين البلدين او حتى ادخال اى نوع من التحسن على علاقاتهما السياسية . وبالنظر إلى تطابق برامج الإصلاح الواقعي الحالي في كل من الصين والاتحاد السوفيتي ومن المتوقع ان تزول هذه المخاوف خاصة وان الصين قد ابدت مرونة واضحة بشأن العقبات الثلاث والتي كان الهدف الحقيقي منها منذ بداية التحسن في علاقات البلدين عدم إتاحة الفرصة للقيادة السوفيتية ان تحقق اغراضها في الصين .

هذا وقد اصبحت اللقاءات الخاصة بتطبيع العلاقات بين البلدين واقعا روتينيا ، وكانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٢ . وتم استكمال الجولة الثانية عشر من هذه المحادثات الرامية إلى حل الخلافات القائمة بين البلدين وتنشيط العلاقات الاقتصادية الثقافية في منتصف يوليو من العام الحالي ١٩٨٨ ، حيث أكد دنج مؤخرا في نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصيني السوفيتي في المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصيني السوفيتي في المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان تجارة الحدود بين البلدين نشطت بشكل ملحوظ ويتوقع ان تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا في العام الحالي وهو ما يصل إلى إضعاف نصيبه في العام الماضي . وتقوم الصين بتزويد السوفيت بالخضراوات والحبوب البلاستيكية المسبقة الصنع والمنسوجات بينما يقدم الاتحاد السوفيتي الأسمدة والأسمدة والمأكولات البحرية والمعدات الكهربائية والأدوية وتطاد تتم جميع عمليات المبادلة المذكورة بواسطة

وجهة النظر البروتوكولية لن يكون من المناسب ان يتوجه دنج الى موسكو خاصة وانه تقاعد في العام الماضي من جميع مناصبه عدا منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية . وامعانا في موقفها الحريص والعمل والذي تركز عليه سياسة الصين بما يكفل لها الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها والتزاماتها في الشرق والغرب معا ذكرت بكين مؤخرا انها لم تفكر في امكان عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي بعد تطبيع العلاقات بين البلدين . ويعتبر هذا الحدث تنويجا لجهود الزعيم السوفيتي ونجاحا مدويا لسياسته الخارجية الجديدة التي ينتهجها ازاء الصين واسيا على وجه الخصوص طوال العامين الماضيين كما يعكس ايجابية تطور ردود الفعل الصينية ازاء المبادرات السوفيتية رغم التحفظ الشديد الذي لا يزال يشوبها .

رغم التحسن الذي طرأ على الصعيد الدبلوماسي بين البلدين بالنظر إلى عدد الزيارات المتبادلة على المستوى الأعلى الحكومة فإن زيارة كيان كشن وزير الخارجية الصيني إلى موسكو في ديسمبر ١٩٨٨ تعتبر الزيارة الرئيسية الأولى على مستوى وزراء وزراء الخارجية في البلدين منذ الشقاق الصيني السوفيتي في أوائل الستينات . وقد سبق ان زار نائب وزير الخارجية السوفيتي موسكو في اغسطس ١٩٨٨ كما اجتمع كل من وزير الخارجية الصيني ونظيره السوفيتي في الأمم المتحدة في سبتمبر من العام نفسه لمناقشة المسألة الكمبيوترية .

وشهدت العلاقات العربية تحولات مثيرة على الرغم من ان الصين لا تزال على موقفها الرافض لاستئناف هذه العلاقات . ف لأول مرة يتلقى الحزب الشيوعي الصيني تهنئة موسكو بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثالث عشر في اكتوبر ١٩٨٧ « بطل إرتياح » على حد وصف وكالات الأنباء الصينية . كما تابعت الصحافة الصينية باهتمام بالغ احداث ونتائج المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفيتي والذي عقد في يوليو ١٩٨٨ ووصفت القيادة الصينية مقترحات وبرامج الإصلاح السوفيتية الجديدة التي طرحها جورباتشوف على انها « ايجابية وفي صالح السوفيت »

ويلاحظ في هذا الصدد ان اللقاءات الخاصة باستئناف محادثات التطبيع بين موسكو بكين كثيرا ما تشتمل على بعض المندوبين السوفيت الذين يشغلون مناصب حزبية وحكومية على مستوى عال الأمر الذي يطرح تساؤلا مستقبليا خاصة باحتمال تطور الاجراءات الحزبية بين البلدين إلى مجرد إجراء شكلي في حالة موافقة

القطارات الحديدية على امتداد الخط الذي أقامته روسيا القيصرية في أواخر القرن التاسع عشر والذي يصل ما بين هرين وميناء فلاديفوستوك السوفيتي . كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات التجارية بين البلدين خلال العام الحالي منها :

- توقيع اتفاق تجاري بين البلدين في يوليو ١٩٨٥ لجعل حجم التبادل بينهما ما يقرب من ١٢ مليار روبل للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ثم اتفاق آخر للتعاون الاقتصادي والذي يتضمن إنشاء وإعادة بناء منشآت صناعية في الصين إلى جانب اشتراك السوفيت في بناء سبعة مصانع جديدة في الصين وإعادة بناء ١٧ وحدة إنتاجية في قطاعات الطاقة والمعادن والآلات الميكانيكية وصناعة الفحم والكيمياء .

- توقيع اتفاق في يوليو ١٩٨٨ يقضى بالسماح لمواطني البلدين بالسفر إلى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول ويبدأ العمل بها في ١٤/٨/١٩٨٨ وذلك بعد أن كان مسموحاً فقط للدبلوماسيين في البلدين بالدخول بدون تأشيرة .

رابعاً : أفاق المستقبل :

يرتبط مستقبل الوفاق الصيني السوفيتي مباشرة بأسباب التطور الإيجابي الذي طرأ مؤخراً على موقف بكين وموسكو حيث يأتي هذا التحول الأخير في موقف الصين ليعكس التوجهات الجديدة لسياستها الخارجية والتي تعتبر محصلة واضحة لتقييم التطورات الجديدة في البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية المباشرة كما تمليها مقتضيات برنامج الإصلاح الاقتصادي الواقعى والتي تستلزم إعادة ترتيب الأولويات . ويعنى ذلك أن التحول في السلوك الصيني إزاء الاتحاد السوفيتي هو تحولاً « جوهرياً » وليس تحولاً وقتياً أو مجرد تكيف عابر لجملة من الأوضاع المتغيرة . ويؤكد بالتالى رغبة الصين الحقيقية في مواصلة ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبلياً مع تدعيم أو اصر ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبلياً مع تدعيم أو اصر ذلك التحسن واستثماره لخدمة مصالحها في الشرق والغرب معاً . ويجوز طرح أسباب ذلك التحول الإيجابي في الموقف الصيني مؤخراً وأهداف بكين من جراء الاعلان عن نبأ القمة الأخير في إطار مجموعة من الاعتبارات :

١ - اعتبارات أمنية واستراتيجية :

اعتمدت الصين طوال الأعوام الماضية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أن تلعب الورقة الأمريكية ضمن

معادلة أمنها القومي الذى تراه مهدداً بطوق سوفيتي يمتد من الحدود الصينية السوفيتية إلى مثلث فيتنام - لاوس وكمبوديا وأخيراً أفغانستان . وقد نجح السوفيت بالفعل من خلال التنازلات الرمزية الأخيرة في تخفيف حدة المخاوف الصينية والتي لا تزال ترى فيه عدواً عسكرياً وخفض درجة التوتر في الهند الصينية وإضفاء جواً أكثر استرخاءً بين موسكو وبكين . هذا على الصعيد الأمنى المباشر أما على الصعيد الاستراتيجى الدولى وفى إطار تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن اتجهت الولايات المتحدة إلى التخفيف من ممارسة الضغوط للدفع بالصين نحو علاقة تحالف شبه عسكري مع واشنطن . وتعنى هذه التطورات أن هناك قيوداً استراتيجية أقل بشأن بناء علاقات أكثر تحسناً مع الاتحاد السوفيتي كما تعنى أنه من مصلحة بكين الأمنية أن تتجه نحو المزيد من التعاون مع موسكو بما يقلل بالتالى من التكلفة السياسية التى تدفعها إلى واشنطن مقابل ما توفره لها من الحماية الأمنية في مواجهة « الخطر السوفيتي » . وفى إطار عودة الدفء إلى العلاقات بين موسكو وواشنطن فإن الصين على غير استعداد أن تكون الحاجز الأخير الذى يعوق جو الوفاق الحالى ومن ثم فهى على غير استعداد للتعاون مع أى من القوتين العظميين في مواجهة الأخرى أو إثارة جو الخلاف بينهما . في الوقت نفسه تحرص بكين على أن لا تؤدي المصالحة الأخيرة بين موسكو وواشنطن إلى عزلتها وبالتالي فإنها سوف تسعى إلى تحسين علاقاتها مع موسكو دون إضعاف لثقة الولايات المتحدة .

٢ - اعتبارات قتصلى وأجواء الاحباط المادى مع الغرب :

تطور السلوك السوفيتي نحو إضفاء الفاعلية والنجاح على ما يمكن تقديمه من تنازلات للصين في ضوء إمكانية استغلال التدهور المؤقت الذى تشهده العلاقات الصينية الأمريكية في المرحلة الأخيرة وسببه الخلافات القائمة بشأن مبيعات الأسلحة الصينية لإيران وتردد واشنطن في تزويد بكين بالكم والنوع التكنولوجى الذى تطلبه وخاصة التكنولوجيا المتطورة وقضايا تجارية أخرى لا تزال محل خلاف . وفى المقابل أدركت الصين أن الغرب لا يزال ينظر إليها على أنها بلد شيوعى ومهما كانت استعداداته لمساعدتها فإنها تبقى محصورة في إطار عدم تمكين « المارد الصينى » الشيوعى من حل مشاكله الاقتصادية وتحقيق طموحات التفوق بكل مالدى الصين من طاقات هائلة . كما تخشى المؤسسات

يرغب في حث العالم الخارجى الرأسمالى على إقامة مشروعات استثمارية في بلادهما .

٤ - اعتبارات سياسية :

من ناحية أخرى تهدف بكين سواء على الصعيد الداخلى او الخارجى التأكيد من خلال الاعلان الاخير عن القمة الصينية السوفيتية على انها تنتهج سياسة مستقلة ومتوازنة إزاء كلا القوتين العظميين . فضلا عن ان دنج تشاو بنج يسعى لاعادة تعزيز وتحسين مكانته السياسية فى الداخل والذي يرى البعض انه فقد مؤخرا بعض « سحره السياسى » بعد تعرضه لنقد عنيف من جانب العديد من المثقفين الصينيين (مثل عالم الفيزياء فانج ليزهى) فى إطار الاستياء الشعبى من جملة الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها البلاد مؤخرا .

- اهداف موسكو من الوفاق الحالى :

ومن الناحية السوفيتية فإن لموسكو جملة اهداف قريبة وبعيدة المدى من التحسن المطرد فى علاقاتها مع الصين أبرزها ما يلى :

١ - تدعيم الوجود السوفيتى فى آسيا خاصة مركزه السياسى والاقتصادى المتدهور .

٢ - خلق مناخ من التعاون من خلال الاحتكاك مع الصين اقتصاديا وتقنيا وعلميا وثقافيا بما يغير خطط الاصلاح المشترك فى كلا البلدين .

٣ - وقف الاستخدام الغربى للورقة الصينية فى العلاقات بين الغرب والشرق . فهناك تعاون وثيق وتنسيق متبادل بين واشنطن وبكين فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية أمنية بالنسبة للاتحاد السوفيتى . والأهم من ذلك الحد من التنسيق المتبادل بين الصين والولايات المتحدة بهدف تقليص الطموحات والنفوذ السوفيتى فى كل من افغانستان والهند الصينية .

٤ - إحداث تقدم مدوى فى العلاقات مع بكين وتبادل الزيارات على المستوى الأعلى الحزبى والحكومى والحصول على تأييد الصين لمبادرات سوفيتية فى مجالات ضبط التسليح . فمن وجهة نظر الزعيم السوفيتى فإن هذه الاتصالات واللقاءات تعمل على تعزيز صورته كرجل دولة كما انها ترمز إلى الفعالية الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية فى ظل زعامته .

الصناعية الغربية من إمكانيات التقليد الصينية وبالتالي فهي إما تحجم عن توفير التكنولوجيا المتطورة لها او تعمل فى إحيان أخرى على بيع الصينيين منجزات بالغة التعقيد بحيث يستحيل عليها تقليدها .

كذلك تدرك الصين ان الغرب قد لا يستطيع توفير المساعدات الكافية لتحديث الصين خاصة فى إطار الأزمة الاقتصادية والمالية التى عرفهما منذ أواخر السبعينات ولا يزال أسيرا لها حتى الآن . على صعيد تلك الأجواء تسعى الصين للتوسع فى علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية والغربية على حد سواء بما يخدم خططها الاصلاحية .

٣ - اعتبارات اقتصادية :

وفى مقابل تلك الأجواء من الاحباط المؤقت مع الغرب فإن برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى الذى تنتهجه الصين منذ عدة سنوات يتفق بل ويكاد يتطابق مع تجربة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى استحدثتها جوبانتشوف مؤخرا . ويمكن لكلا البلدين التشاور بشأن كيفية التصدى للأزمات المشتركة التى تعترض وتعوق خطط الاصلاح وبرز هذه المشاكل كيفية تكييف آليات السلطة والنظام السياسى ليتوافق مع مقتضيات التغير الاقتصادى واسلوب الموائمة بين الحقن بجرعات مكثفة من التحرر الاقتصادى والابقاء فى نفس الوقت على وصاية الحزب . الحكم ومواجهة القوى المعارضة الداخلية .

على مستوى آخر ترى الصين ان الاقتصاد السوفيتى لا يزال قادرا على توفير المساعدات التى تلبي الحاجات الموضوعية للاقتصاد الصينى وخاصة فى مجال التكامل بين البلدين . فتستطيع الصين تلبية الحاجات السوفيتية للمواد الأولية والزراعية كالحبوب والتى يستوردها السوفيت من الغرب بتكلفة باهظة فى مقابل حاجة الصين للكثير من السلع متوسطة التطور التى ينتجها السوفيت دون ان يكون لها القدرة على منافسة البضائع الغربية المماثلة فى الأسواق الغربية . كذلك فهناك قدرة السوفيت على تطوير المعامل والمؤسسات الصينية المبنية اساسا بخبرات سوفيتية . وترى الصين ان امكانيات ذلك التعاون مع الاتحاد السوفيتى لا يجوز ان يكون مدعاة للتخوف الذى تثيره غرب اوربا وامريكا فكلا البلدين



القلق القومي في يوغسلافيا

احمد مصطفى العملة

يبدو

أن الزعيم اليوغسلافي الراحل « جوزيف بروز تيتو » كان متفائلاً للغاية عندما أعلن قبل وفاته « إنني أستطيع أن أرحل ، ولن يتغير شيء في يوغسلافيا » . فما حدث في الشهور الماضية داخل الأراضي اليوغسلافية من مظاهرات ومسيرات واحتجاج شبه يومية ، وإضراب عن العمل من جميع الفئات وإشتباكات مع قوات الأمن ، وإستقالات وإقالات جماعية لبعض أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغسلاف « الحزب الشيوعي » - لا يدع هناك مجالا للشك في أن يوغسلافيا « ما بعد تفتو » تمر بمرحلة صعبة يواجه فيها النظام الفيدرالي اليوغسلافي القائم منذ حوالي ٤٠ عاما أزمة شديدة تتمثل في إهتزازات عنيفة في بنيته السياسية ، وتركيبته الطائفية ونموذجه الاقتصادي الحالي . وهو ما قد يسفر عن أوضاع من المحتمل أن تتعارض تماما مع توقعات تيتو السابقة .

وسيلقى التقرير الضوء على أعراض هذه الأزمة وأسبابها ، ومواقف مختلف المؤسسات إزاء هذه التطورات والاحتمالات المستقبلية لتداعياتها .

أولا : - أعراض الأزمة : -

منذ وفاة تيتو ، تجتاح يوغسلافيا موجات من المظاهرات ، والاضرابات العنيفة التي ما تلبث أن تنتهي لتبدأ مرة أخرى بصورة أقوى وأعنف وترجع البدايات الأولى لهذه الاضطرابات الى الاقلية الالبانية عام ١٩٨١ ، حينما خرجوا إلى شوارع اقليمهم « كوزوفو » يطالبون بمنحه سلطات الجمهورية بدلا من وضعه الحالي « كإقليم حكم ذاتي » . وتدخلت قوات الأمن لفض المظاهرات مما أسفر عن مصرع ٢٠٠٠ ألباني . وهدأت الأمور ثم عادت للاشتعال مرة أخرى في الأعوام التالية ، وعلى فترات

متباعدة متددة بالصراعات الاثنية حينما ، أو للمطالبة بإصلاح الأحوال الاقتصادية حينما آخر .

وبدأت المظاهرات تأخذ خطا تصاعديا منذ عام ١٩٨٧ بلغ ذروته في الصيف الماضي بعد قيام أهالي جمهورية « الصرب » بشن حملة إحتجاجية ضخمة بقيادة الزعيم العربي الشيوعي « سلوبودان ميلوسينتش » ضد كافة السلطات احرسمية والحزبية والقوميات اليوغسلافية يدعوى إضطهاد الصرب وتجاهل تاريخهم ومحاربة إمتداد نفوذهم بضم اقليمى « كوزوفو » و « فوجفودينا » مما أشعل نار النعرات الطائفية مرة أخرى لدى العناصر الالبانية في « كوزوفو » وبقيّة الأقاليم السوغسلافية التي يأت تخشى من تطلعات « الصرب » .

وقد تداخلت عناصر الصراع الطائفي وتدهور المستوى الاقتصادي ، وعجز السلطات اليوغسلافية جميعها معا في إذكاء نيران الفتنة ، واطلقت العنان لكافة الاتجاهات للتعبير عن مطالبها بأساليب عنيفة في الشوارع وداخل المصانع والمدارس وكافة المؤسسات . ووصل الامر إلى أن استطاعت المظاهرات في اقليم « فوجفودينا » وجمهورية « الجبل الأسود » أن تسقط عددا غير قليل من القيادات الحزبية على الاستقالة . وهو ما لم يحدث من قبل .

فبدأت الأمور تبدو وكأن النظام يواجه أزمة حقيقية ومركبة تهدد وحدة وإستقرار يوغسلافيا كدولة موحدة . ظهر ذلك بوضوح في لجوء بعض الاقليات الى التطويق بإمكانية الانفصال عن الدولة والانضمام الى دول مجاورة . ولم تجد رابطة الشيوعيين اليوغسلاف مفرا من الدعوة الى عقد جلسة طارئة في منتصف اكتوبر من أجل معالجة الاوضاع المتدهورة على كافة المستويات . وانتهت اعمال اللجنة دون التوصل إلى حلول جذرية فعادت المظاهرات مرة أخرى تندد بتفاقم الأوضاع وضعف الحزب . وإستمر ذلك طوال عدة أسابيع حتى

وتعتبرهم بلغاريا اقلية بلغاريا اقلية تابعة لها في يوغسلافيا .

٦ - البوسنة والهرسك ، تضم هذه الجمهورية معظم مسلمي يوغسلافيا الذين يبلغ تعدادهم مع مسلمي كوزوفو حوالى ٣,٥ مليون نسمة وتتمتع الاقلية الاسلامية بهامش محدود من الحرية يسمح لها ببناء المساجد في أضيق نطاق وبعد تصاعد المد الاسلامي خارج يوغسلافيا بدأت السلطات تأخذ حيطتها وحذرت الزعماء المسلمين من مغبة القيام بأية أعمال من شأنها تكدير الامن العام .

يبقى بعد ذلك اقليما كوزوفو وفوجفودينا ، وكان تيتو قد أضطر الى فصل الاقليمين عن جمهورية الصرب ومنحهما سلطات الحكم الذاتى . خشية ان تفوق سطوة ونفوذ الصرب خطته لتوحيد يوغسلافيا . فلجأ إلى الفصل كوسيلة لتقييد سلطتهم وفي الوقت نفسه سمح ببقاء عدد من الصربيين في اقليم كوزوفو ذى الاغلبية الالبانية ورفض منحه سلطات الجمهورية تحسبا لظهور أية ميول انفصالية لدى سكان الاقليم .

ولم تستطع هذه القوميات ان تنصهر معا في بوتقة واحدة طوال العقود الماضية فلجأ تيتو إلى منح القوميات الست الكبرى سلطات الجمهوريات المستقلة في اطار النظام الفيدرالى بحيث تدار شئون هذه القوميات من خلال الادارة اللامركزية في كل جمهورية . وقبل وفاته بست سنوات نص الدستور اليوغسلافى لعام ١٩٧٤ على ان يتناوب رئاسة الدولة والحزب بعد تيتو أحد أبناء القوميات الست لمدة عام واحد .

وبرغم ذلك استمرت القوميات اليوغسلافية تذكر لبعضها تلك الخلافات والعداءات التاريخية القديمة بينها . فالصرب مثلا يعتبرون أن ثأرهم التاريخى من العناصر الالبانية التى شاركت العثمانيين في غزو مملكة الصرب اثناء العصور الوسطى مازال قائما . لذلك يسعون الى ضم اقليم كوزوفو . والعناصر الالبانية لا يمكن هى الأخرى أن تتجاهل هذه المواقف الصربية ، فتزيد من عنف ردود أفعالها وتسعى بقوة الى تحويل الاقليم الى جمهورية . وباسم هذه المطالب والدعاوى تخرج المظاهرات من كلتا المجموعتين تندد بالأخرى وبسلطات الدولة ويضرب الطلبة والمدرسين والعمال . وفي الواقع بدأ الصرب في الفترة الأخيرة كما ذكرنا أنفا في توجيه انتقادات حادة وجريئة للغاية الى الحزب الشيوعى في بلجراد والمسؤولين الحكوميين والتهجم على بقية الجمهوريات الاخرى . وإعتمادا على تراثهم الريادى في تحرير البلاد واتساع مساحة الجمهورية وارتفاع

وافق البرلمان اليوغسلافى في أواخر نوفمبر على إجراء تعديلات سياسية وإقتصادية شاملة في الدستور الصادر في سنة ١٩٧٤ من أجل إنعاش الاقتصاد ، وتحقيق مزيد من الفصل بين الحكومة والحزب والاعتراف بحق العمال في الاضراب ، والسماح للفلاحين بتملك مزيد من الاراضى .

ثانيا : اسباب الأزمة

١ - « الصراعات الطائفية »

من الضرورى لفهم التطورات الأخيرة أن تعرف العناصر المكونة للنظام الفيدرالى اليوغسلافى الذى ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية على يد تيتو .

ويتميز هذا النظام بمزيج فريد يجمع عدة جماعات اثنية يبلغ عددها حوالى ٢٤ قومية تدين بثلاث عقائد وتتكلم لغتين ، وأهم هذه القوميات تعيش في ست جمهوريات هى :

١ - هربيا ، أقدم وأكبر القوميات وأكثرها قوة ونفوذاً ، يبلغ تعداد سكانها حوالى ٨,١ مليون نسمة يشكلون ٣٦ ٪ من نسبة السكان . ويعتقد الصربيون في احقيتهم بالقيام بدور أكبر مما هو متاح أمامهم الآن في تسيير دفة الأمور في البلاد . وتتركز مطالبهم حول ضم اقليمى كوزوفو وفوجفودينا إلى الجمهورية الصربية بحكم وقوعهما ضمن اراضيها .

٢ - كرواتيا . تضم ٤,٤ مليون نسمة تتشابه لغتهم الى حد كبير مع لغة الصرب ويعتقد أبناء القوميتين المذهب الكاثوليكى الا ان الرواسب التاريخية تشكل حاجزا ضخما بينهما .

٣ - جمهورية « الجبل الأسود » يبلغ تعداد سكانها ٥٨٠ ألف نسمة ، ويعتبرون أنفسهم صربيون منذ أن اشتركوا معا في القتال ضد الحكم العثمانى في القرن التاسع عشر ويؤيد اهالى الجبل الاسود كافة مواقف واتجاهات الصرب

٤ - سلوفينا . أغنى الجمهوريات اليوغسلافية وأكثرها ثراء وتقدما لاتساع أنشطتها الاقتصادية . وهو ما جعل أبناءها حريصين للغاية على استقرار الأوضاع الداخلية وايضا على عدم التنازل عن أية مزايا اقتصادية يتمتعون بها . ويقلق أبناء سلوفينا تنامى نزعة السيطرة لدى الصرب ويحاولون الحد من تطلعاتهم لضم كوزوفو وفوجفودينا خوفا من أحكام سيطرتهم على أمور البلاد . ويظهر السلوفينيون ميلا كبيرا إلى أصولهم النمساوية .

٥ - مقدونيا : يشكل سكانها ٦ ٪ من نسبة السكان حيث يصل تعدادهم الى حوالى ١,٣ مليون نسمة .

على المشروعات الكبرى في مختلف الجمهوريات وقوع عمليات نهب واختلاسات كبرى أشهرها فضيحة شركة أجروكوميرك ، حيث قام بعض كبار المسؤولين فيها فسحب حوالي ٩٠٠ مليون دولار من البنوك بكمبيالات بدون رصيد بعد الحصول على ضمان من أحد البنوك الكبرى ، ومع تراكم عناصر الخلل هذه وزيادة اعباء الديون الخارجية التي ارتفعت الى ٢١ مليار دولار وبلغت نسبة التضخم ٢١٧ ٪ ، البطالة ١٥ ٪

وهذا ما دفع الحكومة اليوغوسلافية برئاسة برانكو ميكوليتش الى الاعلان في مايو الماضي عن خطة للتشفيق صادقة خفضت بمقتضاها العملة الرسمية « الدينار » بنسبة ٢٣,٩ ٪ ، تم تجميد الاجور وتحريك الاسعار لاستخدام الفائض في تمويل مشروعات انتاجية تصديرية لعلاج العجز من الميزان التجاري وتوفير العملة الصعبة ، لدفع فوائد الديون . كانت هذه الخطة محاولة لتجاوز الازمة التي اضطرت يوغسلافيا اللجوء الى صندوق النقد الدولي لتمويل بعض المشروعات الاستثمارية الكبرى لدفع عجلة الاقتصاد الوطني . واشترط الصندوق ضرورة رفع الاسعار بنسبة ٦٠ ٪ وانشاء سوق حرة للنقد ، مقابل الحصول على قرض يبلغ قيمته ١,٤ مليار دولار .

وبذلك يتضح ان الازمة الاقتصادية مركبة ومعقدة تتداخل فيها عوامل ضعف الادارة المركزية وتخطيط سياسات الجمهوريات احيوغسلافية الاقتصادية والتركيب الأثنى الذي تظهر تجلياته بوضوح في الازمة الاقتصادية . فعلى الرغم من كونها ازمة عامة ترجع بذورها الى عوامل السوق العالمية وتدهور مستويات الانتاج وارتفاع قيمة الديون وخدمة البائثا . الا ان حدة الازمة تزايدت بدرجة عالية في بعض الجمهوريات دون جمهوريات اخرى بسبب اختلاف وتنوع وتفاوت المواد الاقتصادية من جمهورية الى اخرى فاقليم كوزوفو مثلا يعتبر من افقر الاقاليم ، ورغم ذلك تحمل اعباء اقتصادية اكثر مما تحملته جمهوريات اخرى اكثر غنى مما اثر بشكل مباشر على الاوضاع الداخلية في الاقليم كما سبق وذكرنا . في حين ان هناك جمهورية اخرى مثل سلوفينا تتمتع بمعدل دخل كبير وتنوع هائل في مصادر الثروة وبرغم ذلك ترفض ان تساهم بنسبة اكبر من بقية الجمهوريات في اعباء مخصصات خطط التنمية العامة وترفض ايضا ان تتنازل لبقية الجمهوريات عن بعض المشروعات المقررة في الخطة العامة والتي تزيد عن حاجتها . هكذا تعكس الازمة الاقتصادية مدى التفاوت المتباين بين الجمهوريات اليوغسلافية في تحمل الابعاء

نسبة السكان ، وأخيرا ظهور سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس الحزب الشيوعي في صربيا والذي بدأ يطرح نفسه كزعامة جديدة يمكن ان تملأ الفراغ بعد وفاة تيتو . لكنه يصر على ان يضمن خطة العلنية جميع الدعاوى والمطالب العنصرية الصربية ويثير المواطنين للخروج الى مظاهرات عارمة تجتاح الشوارع من أجل الضغط على السلطات والحزب لتحقيق أهدافه . وقد أثارت هذه التوجهات بقية الجمهوريات بعد أن تخرج في مظاهرات مضادة للمطالبة بلأيقاف حملة الصرب بقيادة سلوبودان وفي الحقيقة اذا استمر تطور الاحداث على هذا المنوال فان مستقبل ومصالح القوميات اليوغسلافية قد تتحقق بالانضمام الى بعض الدول المجاورة . اى أن الامر سينتهي بانتهاء وتحلل وتفتت الدولة وهو احتمال وان كان بعيدا للغاية الا ان التطور السريع في الحوادث الداخلية مع عدم التوصل الى حلول سريعة وجذرية قد يجعل ما هو محتمل مصيرا محتملا .

(٢) الوضع الاقتصادي المتدهور

كان حتما على تيتو ان يبحث عن نموذج للتنمية يتماشى مع الاوضاع الاثنية بما لا يؤدي الى زيادة العوامل المحفزة للاضطرابات الطائفية . فخلق التيسير الذاتي للمنشآت الاقتصادية ، الذي يمنح العاملين في هذه المؤسسات والمنشآت حق تقدير كافة الامور المتعلقة بالانتاج فيها من تحديد الاسعار ونوعية المنتجات والاجور والمكافآت ومن تدخل من جانب الدولة ، بالطبع في اطار الخطة الحكومية العامة للتنمية

واستطاع الاقتصاد اليوغسلافي وفقا لهذا النموذج تحقيق معدلات تنمية معقولة ابان حكم تيتو عن طريق الاعتماد على عمليات التصدير لبعض السلع الزراعية والصناعية الى مجموعة دول الكوميكون ، ودول عدم الانجاز ، ونسبة قليلة كانت تتوجه لدول اوربا الغربية . اسهمت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي في دعم الاقتصاد اليوغسلافي على الرغم من توتر العلاقات بين البلدين ، في السنوات الأخيرة من حكم تيتو وبسبب ظروف الكساد العالمي بدأ الاقتصاد اليوغسلافي يعاني من ازمات شديدة واكبها عودة مليوني يوغسلافي من دول السوق الأوروبية المشتركة ، بدأ نظام التيسير الذاتي كأنه استنفذ قدراته ومطاقاته وأفرز عدة عيوب خطيرة أدت الى تفتت السوق اليوغسلافية وخلق حالة من التردد لدى القيادات السياسية بين السيطرة المركزية ، والتحكم في الاسعار او اطلاق العنان لقوى السوق وتحديد الاسعار وفق قانون العرض والطلب واتاح غياب الرقابة الحكومية

السياسي للحزب وابعاد ثلث اعضاء اللجنة المركزية .
واعلن زعيم الحزب سيشب سوفار في نهاية
الاجتماعات عن مناشدته للجماهير والقيادات الحزبية
بالالتزام والهدوء ، وعدم اثارة النعرات الطائفية . مما
مثل فشلا ذريعا لاعمال اللجنة والقيادات الحزب في حسم
الامور والقضاء على اسباب الازمة . وهو مؤشر خطير يدل
على أن اهم ميكانزمات الفعل لدى الدولة اصبحت عاجزة
امام هذه الازمات .

(٣) الجيش اليوغسلافي يعد الجيش هو المؤسسة القوية
الوحيدة الباقية من تراث تيتو فهمي ماتزال يحتفظ
بوحدة قوتها وقوتها برغم الازمات الحالية يتمتع صفوف
القوات المسلحة بدرجة عالية من الانسجام والوحدة
واكتسبتها من تجربة الحرب تحت زعامة الزعيم
الراحل . لتوحيد وانجاز البناء الفيدرالي اليوغسلافي لذلك
ينظر الجميع اليها حاليا كرصيد احتياطي يمكن اللجوء
اليه لتهدئة الاوضاع الداخلية حال تفاقمها الى درجة
تهدد استقرار ووحدة البلاد . وقد اعلن الاميرال برانكو
مامولا وزير الدفاع اليوغسلافي في اواخر اكتوبر الماضي في
بيان شديد اللهجة أنهم فيه رابطة الشيوعيين
اليوغسلاف بفقدان السيطرة على الموقف السياسي
والاقتصادي مما يطرح مشكلات خطيرة تهدد أمن الدولة
ونظامها الاشتراكي ، كما اتهم الرابطة بالعجز عن اداء
دورها في إقليم كوروفو . اكد ان المشكلات الحالية
اصبحت تعوق قدرة الحزب الشيوعي ويعكس ذلك مدى
الاستياء داخل الجيش ازاء الانقسامات الحادة داخل
الرابطة والفشل الذريع من مواجهة المشكلات
الاقتصادية وتزايد حالات الفساد والاختلاس وتفاقم
الصراع الطائفي وقد فسر المراقبون هذه التصريحات
بأنها تعد تحذيرا يجب الانتباه اليه واسارة صريحة الى
ان الجيش لن يصمت او يقف مكتوف اليدين طويلا امام
انهيار الاوضاع الداخلية ما لم يجد الحزب حلا لها . الا
ان الجنرال مامولا عاد مرة اخرى وصرح بان الجيش لن
يستخدم في اثناء اي عصيان مدني أو ازمات داخلية ،
لكنه لن يستطيع أحد ان يستبعده (اي الجيش) من
ساحة العمل السياسي بالتالي يبقى الباب مفتوحا امام
الجيش اليوغسلافي ليقرر طبقا للظروف والمعطيات القائمة
ما اذا كان سيستمر على الساحة كصمام امني تجاه
التدخلات الخارجية ام انه سيضطلع بأدوار اخرى أكثر
اهمية وحساسية لاستقرار الاوضاع الراهنة .

بعد استعراض الازمة اليوغسلافية واعراضها

والنفقات ضمن اطار الاتحاد مما يزيد الامر تعقيدا
وتشابكا .

٣ - مواقف ومؤسسات الدولة

كان من الطبيعي ان تصيب الازمات الاثنية
والاقتصادية النظام اليوغسلافي بهزات عنيفة حاولت
معه المؤسسات الدستورية القائمة استيعابها وتجنب
المواجهات العنيفة قدر الامكان سواء على المستوى
اقتصادي ، كانت مواقف هذه المؤسسات على
التوالي هي :

(١) الحكومة .. أعلن برانكوميكو ليتشي رئيس
الوزراء عقب تصاعد حدة المظاهرات في اكتوبر الماضي عن
تمسكة ببرنامج التقشف مهما كان الثمن ، أعلن في الوقت
نفسه تخصيص ٤٠ مليون دولار لاحتواء زيادات
الاسعار في مواد الطعام الاساسية . لكن من الواضح ان
الخط العام للحكومة يتركز حول ضرورة اطلاق اسعار
السلع قدر الامكان وضرورة التشدد في تحسين نوعيته
والجودة المنتجات اليوغسلافية المصدرة لتصبح قادرة على
المنافسة بعد أن تراجع حجم التصدير . لم تحاول
الحكومة اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع المشروعات
الاقتصادية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم
لكل جمهورية من اجل التخفيف عن كاهل الجمهوريات
ذات الموارد المحدودة .

(٢) رابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب
الشيوعي) . عقدت الرابطة مؤتمرا عاما في شهر
اغسطس اسباب الضعف الشديد في آليات الحزب ازاء
معالجة الازمات الحالية . وتدهور مصداقية القيادات
الحزبية امام الرأي العام . خلصت اعمال المؤتمر الى
ضرورة اجراء تعبير أن جوهرية في مضامين النظام
اليوغسلافي ، ضعف الرقابة المركزية وعلاج تزايد
الاتجاهات الانفصالية لدى الاعضاء القيادية في الحزب .
كما عقدت اللجنة المركزية للرابطة جلسة طارئة في
منتصف اكتوبر الماضي في اعقاب استقالة بعض القيادات
الحزبية في جمهورية الجبل الاسود واقليم فوجفودينا
بسبب تصاعد حدة الاحتجاجات الجماهيرية ضدهم .
وقد شن زعماء الجمهوريات المختلفة فيما عدا « جمهورية
الجبل الاسود » هجوما حادا ضد الزعيم الصربي
سلوبودان ميلو سيفيتشي باعتباره مسئولا عن مظاهرات
الصرب واشعال النعرة الطائفية لدى بقية الشعوب
اليوغسلافية ، انتهت اعمال اللجنة بأقالة اربعة اعضاء
من الجبل الاسود والصرب وكوزوفو ، برغم أنه كان من
المتوقع قبل الاجتماعات اقالة ثلثي أعضاء المكتب

جانب القوميات اليوغسلافية . ولكنه يبقى احد الحلول المطروحة للانقاذ

(٢) السعى الدؤوب الى الخروج من الأزمة الاقتصادية مع الاهتمام بأعادة توزيع حصص المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع امكانيات وموارد كل جمهورية . وذلك كحل جزئى يمكن ان يسهم فى تحقيق حدة الازمة

(٣) بزور زعيم يخلف تيتو ويستمر تراثه التاريخى فى فرض النظام وأعادة الهدوء الى اركان الدولة . ويرشح بعض المراقبين الزعيم الصربى « سلوبودان » ميلو سيفتشى للقيام بهذا الدور ولكن ينقصه تأييد بقية القوميات التى تخشى طموحاته الزائدة وتحارب سعيه الى مد النفوذ الصربى لبقية الدولة

((٤)) اخيرا يبقى السيناريو التقليدى فى مثل هذه الحالات . وهو تدخل « العسكر » مستغلين الظروف القائمة للامساك بزمام الامور وقد يرى البعض ان المؤسسة العسكرية هى المرشح الوحيد فى المستقبل اذا ما استمرت الاوضاع فى التدهور نظرا لانها بطبيعتها تتمتع بانضباط حديدى من ناحية وتتميز باختفاء النعرات الطائفية بين صفوفها من ناحية اخرى مما يجعلها وجها مقبولا لدى القوميات اليوغسلافية فى حالة الحاجة اليه . □

وأبعادها لا يمكن ان يكون هناك شك فى ان (١) الصراع الطائفى هو المحرك الاول والاساسى للاوضاع وان الازمة الاقتصادية اسهمت فقط فى زيادة الاحساس بعدم الرضا الناتج عن تفاوت امكانيات القوميات المختلفة . وقلق هذه القوميات من تزايد نفوذ الصرب بمعنى آخر ان العوامل المسببة للصراع الطائفى هى جوهر ومضمون الازمة ولذلك فإن اية مقترحات او خطط للخروج من الوضع الحالى يجب ان تتركز حول حل نزع فتيل هذه الصراعات .

(٢) ان يوغسلافيا ما كانت لتشهد هذه التطورات لولا اختفاء الزعيم القوى القادر على صهر جميع القوميات والقضاء على كافة المطالب العنصرية وابطال مفعول جميع محفزات النزاع الطائفى .

وفى اطار هاتين الملحوظتين تصبح السيناريوهات المطروحة للتداعيات المستقبلية محصورة بين :

(١) اجراء اصلاح دستورى شامل يسمح للدولة بمزيد من السيطرة المركزية والحد من سلطات الجمهوريات وسيطرتها على مرافق ومشروعات الدولة وذلك لتحقيق درجة عالية من الوحدة والانصهار فى بوتقة الدولة .

وقد يواجه هذا السيناريو مزيدا من العنف والحدة من



في الإستراتيجية العسكرية

القوة النووية البريطانية

أحمد إبراهيم محمود

عن بريطانيا مالم تكن هناك مشاركة في المصالح .. مما يعني أن التصورات البريطانية لدور القوة النووية كانت تعكس في مضمونها مجمل الظروف الموضوعية التي تمر بها بريطانيا على الصعيد الخارجي خاصة فيما يتعلق بسعيها الى تعويض فقدانها لامبراطوريتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولة البحث عن دور قيادي جديد في القارة الأوروبية من خلال ملكية هذه الأسلحة .

وقد بدأت الجهود البريطانية الرامية الى امتلاك السلاح النووي منذ عام ١٩٤٠ حينما كانت بريطانيا تواجه موقفا صعبا أمام الهجمات الألمانية ، ففي ابريل من ذلك العام تشكلت لجنة وزارية عرفت باسم (لجنة مايد) Maud Committee لدراسة مدى قدرة العلماء البريطانيين على انتاج قنبلة اليورانيوم ، ومدى استطاعة بريطانيا وحلفائها تحقيق ذلك قبل ألمانيا . وقد اوضحت اللجنة في تقريرها - الذي فرغت منه عام ١٩٤١ - بضرورة استمرار البحوث في هذا المضمار . واعطائها أولوية قصوى نظرا لاهمية الموضوع والمزايا التي يوفرها ، إلى جانب التوقعات الوظيفية والرمزية للقنبلة النووية والتي من شأنها الابقاء على مكانة بريطانيا كقوة عظمى في النظام الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب .

وفي منتصف عام ١٩٤٢ أصبح من الواضح تماما أن الأمريكيين قد تفوقوا على البريطانيين في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية . ومن ثم أصبح الاشتراك مع الولايات المتحدة يمثل الوسيلة الوحيدة أمام بريطانيا لتحقيق مطامحها وأغراضها . ولذلك تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين بريطانيا والولايات المتحدة في هايد بارك عام ١٩٤٢ Hyde park agreement وفي كويك عام ١٩٤٣ Quebec agreement of 1943 on Anglo — American Collaboration in Atom bomb research and development والتي نصت مرادفا على اقامة تبادل كامل للمعلومات والأفكار الخاصة بمشروع صنع القنبلة النووية لاسيما في مجال التطوير والبحث العلمي وتصميم وتشيد وإدارة المحطات النووية . وقد تركت هذه الاتفاقيات إنطباعا لدى رئيس الوزراء ونستون تشرشل بأن هذه المشاركة الانجلو-

لغة مع طول عام ١٩٧٩ ، بدأت الساحة السياسية البريطانية تشهد تصدعا متزايدا في الاجماع القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الحزبين الرئيسيين (المحافظون والعمال) حول السياسة الدفاعية بوجه عام والنووية بوجه خاص ، وكانت البواعث الأساسية الكامنة وراء هذا التصدع تتمثل في تنامي الاتجاهات الراديكالية داخل حزب العمال ولوز حزب المحافظين بزعماء مارجريت تاتشر في إنتخابات عام ١٩٧٩ . وتأتي أهمية هذا الانقسام حيث أنه يطرح انعكاسات بالغة الأهمية على إمكانية بقاء بريطانيا كدولة نووية ، إلى جانب أنه يحدث في وقت يتسم بعدم الثقة في الردع النووي في أوروبا .. مما يثير المخاوف من أن يؤدي تصاعد المشاعر المعادية للتسلح النووي في بريطانيا الى تقوية اتجاهات معاكسة في القارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا الغربية والأراضي الواطنة .

ويهتم هذا التحليل ومحتوياته بدراسة مستقبل البرنامج النووي البريطاني من خلال استعراض خلفياته التاريخية ومحتوياته والمتغيرات المؤثرة عليه . ومن ثم يتم التركيز في القسم الأول من هذا التحليل على الجذور التاريخية للبرنامج النووي البريطاني وتطوره خلال الأربعة عقود الماضية ، ثم نركز على محتويات الترسانة النووية البريطانية في القسم الثاني ، وأخيرا نتعرض لمستقبل القوة النووية البريطانية في ضوء الانقسامات القائمة بين الأحزاب البريطانية في هذا الصدد ، بالإضافة إلى الانعكاسات التي تطرحها التطورات الدولية على البرنامج النووي البريطاني .

لولا : الخلفية التاريخية للقوة النووية البريطانية :

نظرت الحكومات البريطانية المتعاقبة الى دور السلاح النووي منذ بدء التفكير في إنتاجه وطوال فترات تطوره من منطلق سياسي أكثر منه عسكري ، حيث تمحور الاهتمام بصورة مستمرة حول فكرة أن بريطانيا تحتاج الى امتلاك القوة النووية حتى يمكنها استعادة هيبتها ومكانتها كقوة عالمية من الطراز الأول ولتوفير الحماية ضد الابتزاز والتهديد النووي وتقديم مساهمة متميزة في الدفاع عن التحالف الغربي ، وذلك إلى جانب توفير عنصر للطمأنينة ضد الخشية من الا تستخدم الولايات المتحدة أسلحتها النووية للدفاع

الأمريكيين بشكل أكبر بكثير مما كان قائما في السنوات القليلة الماضية .

وبعد مرور حوالي تسع سنوات على إقرار لائحة مكماهون ، كانت الظروف قد تغيرت تماما . فقد استطاعت بريطانيا أن تمتلك سلاحها النووي من خلال الجهود الذاتية ، علاوة على أنهو تمكنت من إحراز تقدم - حتى على الولايات المتحدة - في ميدان تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مختلف الميادين لاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية حتى أنها أعلنت في ١٥ فبراير ١٩٥٥ عن برنامج واسع النطاق مدته ١٠ سنوات لاقامة ١٢ محطة للطاقة النووية بتكلفة تصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني ، كما أعلنت الحكومة البريطانية في نفس الفترة أنها ترى أنه من واجبها أن تقوم بإنتاج وتطوير الأسلحة الهيدروجينية خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تسير نحو الانتاج الواسع النطاق لهذه الأسلحة ، وبعد أن بدا من الواضح أيضا أن الاتحاد السوفيتي بدوره يتبع سياسة مماثلة .

ونتيجة لكل هذه التطورات ، ورغبة في توحيد وتنسيق الجهود ، أعلن الرئيس ايزنهاور في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد وقعتا قبل خمسة أيام على اتفاقيتين للتعاون في ميدان الاستخدامات المدنية والعسكرية للطاقة النووية . وأشار في خطاب أرسله إلى السناتور كلينتون اندرسون رئيس اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية أن هذه الاتفاقية سوف تتيح للولايات المتحدة أن تتبادل مع بريطانيا معلومات تعتبر ضرورية لأغراض تطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على أساليب الدفاع ضد الهجمات النووية ، بالإضافة إلى إتاحة قدرات الأعداء المحتملين في مجال استخدام الأسلحة النووية .

وفي ١٤ يونيو ١٩٥٦ قام الجانبان الأمريكي والبريطاني بالتوقيع على اتفاقية من شأنها توسيع نطاق العمل بالاتفاقية السابقة من خلال قيام بريطانيا بإرسال كميات من اليورانيوم المستنفذ depleted Uranium إلى الولايات المتحدة لإعادة معاملته وتحويله إلى وقود ذري صالح للاستخدام ، في مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم كميات مماثلة من اليورانيوم المخصب enriched Uranium إلى بريطانيا ، إلى جانب تبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات النووية ذات الاستخدامات العسكرية وأجهزة الدفع النووية الخاصة بالسفن الحربية . وقد أعلن في كل من الصحافة الأمريكية والبريطانية أن المملكة المتحدة سوف تستفيد بمقتضى هذه الاتفاقية من الخبرة الأمريكية في بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية . كما أشير أيضا إلى أن الولايات المتحدة تتوقع في المقابل أن تستفيد من خبرة المملكة المتحدة في ميدان استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وفي المجالات الأخرى .

من ناحية أخرى كان البرنامج النووي البريطاني يسير في تقدم مذهل ، ففي ٢٧ فبراير ١٩٥٧ أعلنت شركة فيكوز للهندسة النووية أنها تعمل منذ عام في مشروع لبناء غواصة بريطانية تعمل بالطاقة النووية ، وأن المشروع يسير في تقدم مطرد ، وقد أطلق على هذه الغواصة اسم (دريدنوت) . Dreadnought كما قامت بريطانيا في ١٥ مايو من نفس العام بتجريب قنبلتها الهيدروجينية الأولى في جزيرة كريسماس بالمحيط الهادئ في أول تجريبتى ضمن سلسلة من التجارب النووية ، وقد ألقيت القنبلة من الجو بواسطة قاذفة نفثة من طراز فالليانت Valiant من على ارتفاع شاهق .

وبالرغم من أن التعاون الانجلو - امريكي كان يتم بمعدلات طيبة حتى ذلك الحين ، إلا أن التطور الأكثر أهمية قد حدث خلال زيارة هارولد ماكملان رئيس الوزراء البريطاني المحافظ للولايات المتحدة في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧ حيث نص الإعلان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة على أن يطلب الرئيس الأمريكي من الكونجرس أن يقوم بتعديل لائحة مكماهون حتى تسمح بالتعاون الوثيق والمثمر بين

أمريكية سوف تستمر حتى ما بعد انتهاء الحرب .

غير أن ما حدث في نهاية الحرب كان على العكس تماما ، فقد نظرت الولايات المتحدة إلى مصالحها آنذاك من منظور مختلف ، كما أن (الدبلوماسية) النووية خضعت للسياسات التشريعية الأمريكية ، إلى جانب أن الروابط الانجلو - امريكية نفسها تعرضت لمناقشات حادة في الكونجرس الأمريكي . وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥ قرر الرئيس هاري ترومان في خطاب يوم البحرية توضيح الموقف الأمريكي لفترة ما بعد الحرب حيث قال : « اننى أؤكد مرة ثانية - كما أكدت من قبل - أن هذا النقاش (حول التبادل الحر للمعلومات العلمية الأساسية) لن يتطرق إلى عملية تصنيع القنبلة النووية أو إلى أية أدوات أو وسائل أخرى متعلقة بالحرب .. إننا ننظر إلى ما في أيدينا من هذه القوة التدميرية الجديدة على أنه أمانة مقدسة » .

والواقع أن بواحد هذا الموقف الأمريكي الجديد لم تكن ترجع إلى « الأمانة المقدسة » بقدر ما كانت تعود إلى حقائق الموقف الدولي لفترة ما بعد الحرب والذي كانت الولايات المتحدة تنفرد فيه بملكية القنبلة النووية ، بالإضافة إلى أنها كانت قد قطعت شوطا طويلا في ذلك الحين في ميدان تطوير الأسلحة النووية والمفاعلات ذات الاستخدامات العسكرية بفضل مواردها وإمكاناتها الهائلة ، بل واتخذت أيضا عدة خطوات في سبيل تصنيع القنبلة الهيدروجينية .. ومن ثم كان استمرار العمل بالاتفاقيات التي أبرمت لحرب في ظل هذه الظروف الجديدة يعنى أن تعطى الولايات المتحدة كل مالمديها بدون أدنى مقابل .

وكان المفهوم من مجمل هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد نفخت عن كاملها أية التزامات بالمشاركة في معرفة كيفية تصنيع القنبلة النووية لفترة ما بعد الحرب بأية صورة من الصور . وقد أدى الموقف الأمريكي الجديد إلى إحساس البريطانيين بأنهم يواجهون تحديا للكرامة والكبرياء الوطنى أكثر من أى شيء آخر . وأصبح على بريطانيا إما أن تتخلى عن مكانتها كقوة عظمى ، أو أن تقوم بإتخاذ خطوات لتصنيع القنبلة النووية بالاعتماد على نفسها ومهما كانت الظروف . ولهذا قررت الحكومة البريطانية إعطاء أولوية قصوى لمشروع تصنيع القنبلة خاصة بعد إقرار الكونجرس الأمريكي لللائحة الطاقة النووية لعام ١٩٤٦ والمعروفة بـ (لائحة مكماهون) Atomic Energy Act of 1946 (McMahon Act) والتي نصت على فرض حظر كامل على تبادل أسرار الطاقة النووية ، مما أدى إلى توقف تدفق المعلومات إلى بريطانيا منذ الأيام الأولى لعام ١٩٤٧ . بعد هذا التاريخ بأيام قليلة ، قامت الحكومة البريطانية (العمالية) المصغرة برئاسة كليمنت اتلى باتخاذ قرار تصنيع القنبلة النووية البريطانية بصورة سرية وبدون إجراء مناقشة داخل مجلس الوزراء الموسع وبدون مناقشة علنية مسبقة حول الجوانب السياسية والاقتصادية والأخلاقية المتعلقة بهذا القرار .. وفيما بعد لم تؤثر التغييرات الوزارية على الجهود البريطانية في هذا الميدان حيث حظيت السياسة النووية بدرجة عالية من الإجماع بين الحزبين الرئيسيين .

وفي الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢ فجرت بريطانيا قنبلتها النووية الأولى في اختبار سرى تم إجراؤه في جزر مونتي بيلو الواقعة شمال غرب استراليا .. وأدى هذا الحدث إلى إثارة ردود فعل قوية في عواصم العالم كان أبرزها ظهور اتجاه في الولايات المتحدة نحو إدخال تعديلات هامة على لائحة مكماهون بحيث تسمح بتبادل المعلومات الخاصة بالطاقة النووية ليس فقط بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإنما بينها وبين كل حكومات الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . وعلى الجانب البريطانى ظهرت اتجاهات مماثلة أيضا ، فقد أعلن المستر ونستون تشرشل في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ عن اعتقاده ، بأن « هذا التطور سوف يؤدي إلى تبادل المعلومات مع

ترتيبات للتعاون في تطوير الصاروخ الأمريكى (سكاي بولت) Sky Polt الذى يطلق من الجو ، وقد جاء ذلك في إطار صفقة متكاملة وافقت بريطانيا فيها على السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة لغواصاتها النووية التى تحمل صواريخ بولاديس Polaris في هولوك باسكتلند .

وبعد فشل التجارب الخمس التى أجريت لإطلاق الصاروخ سكاي بولت ، وتزايد النفقات التى تتطلبها عملية تطويره ، اضطرت الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٦٢ الى الاعلان عن الغاء برنامج الصاروخ . وكانت الحكومة الأمريكية في ظل هذا الوضع مضطرة الى تقديم البديل للملكة المتحدة . وبالفعل تم الاتفاق خلال المناقشات التى أجريت بين جون كيندى وهارولد ماكيلان في ناسو بجزر البهاما في ديسمبر ١٩٦٢ على قيام الولايات المتحدة بتزويد بريطانيا بالصاروخ بولاريس الذى يطلق من الغواصات ، Polaris Submarine launched Ballistic Missile (SLBM) وبمقتضى هذا الاتفاق قامت الولايات المتحدة بتصنيع صواريخ بولاريس (ذات رؤوس أقل من مثلثها الأمريكى) للغواصات البريطانية الى جانب تقديم معدات دعم صالحة لهذه الغواصات ، على أن تقوم بريطانيا من ناحيتها ببناء الغواصات التى سوف تتركب عليها هذه الصواريخ ، وتصنيع الرؤوس النووية اللازمة لها .

وبالرغم مما طرحته اتفاقية ناسو من تساؤلات عديدة حول مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على الرادع النووى المستقل ، وحول الفجوة الزمنية التى خلقها قرار الغاء برنامج سكاي بولت في قوة الردع النووى البريطانى ، إلا أنها قد استطاعت في النهاية الحصول على موافقة البرلمان البريطانى (مع معارضة شديدة من حزب العمال) . وخلال المداولات البرلمانية أكد وزير الدفاع على أن هذا الاتفاق لايعنى الغاء خدمة القاذفات - ف من السلاح الجوى الملكى ، والتى كانت تشكل الدعامه الرئيسية حتى ذلك الحين للقوة النووية الاستراتيجية البريطانية .

وقد بدأت الغواصات بولاريس في الانضمام الى الخدمة العاملة منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٠ . وبمجرد دخول هذه الغواصات الى الخدمة أعلنت وزارة الدفاع أن مسئولية الاسهام البريطانى النووى في الردع الاستراتيجى الغربى قد انتقلت من قيادة السلاح الجوى الملكى الى قوة الغواصات بولاديس التابعة للبحرية الملكيه ، في حين اسندت الى القاذفات - ف مهام تكتيكية الى جانب استخدامها كوسيلة ايصال للمقدوفات التقليدية .

وفي عام ١٩٧٥ أعلنت بريطانيا في بادرة حسن نية من جانبها عن اعتزامها عدم التحرك نحو بناء جيل جديد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وذلك في استجابة لاجواء السلام التى شاعت بين الشرق والغرب خلال النصف الاول من السبعينات وعقد خلالها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومحادثات خفض المتبادل والمتوازن للقوات ومحادثات نزع السلاح واتفاقية سالت - ١ . وأن كان ذلك بالطبع لم يمنع بريطانيا من التفكير منذ عام ١٩٧٤ في تحديث الصاروخ بولاريس في إطار برنامج سرى أطلق عليه اسم (نشيفلين) Chevaline وبلغت تكاليفه حوالى مليار جنيه استرلينى واشتمل على اجراء تطوير رئيسى ومعد في مقدمة الصاروخ وزيادة تنويع الرؤوس النووية وتغيير انظمة ادارة النيران . وبالرغم من أن هذه التحسينات لم تؤد الى تحويل الصاروخ بولاديس الى مركبة حاملة للرؤوس المتعددة المستقلة MIRV ، إلا أنها أدت الى زيادة قدرات الصاروخ على المناورة واختراق النظام الدفاعى الباليستيكى المضاد للخصم ABM System ، وقد بدأ الصاروخ المعدل بالفعل في دخول الخدمة العاملة خلال النصف الاول من الثمانينات . وخلال عام ١٩٨١ خلصت الحكومة البريطانية الى أن الخيار الأفضل والاكثر فاعلية الذى يمكنه أن يحل محل الصاروخ بولاريس

العلماء والمهندسين التابعين لبريطانيا والولايات المتحدة وباقي الدول الحليفة .

وتطبيقا لهذا الاعلان المشترك ، أرسل ايزنهاور مذكرة إلى الكونجرس تتضمن ذلك الطلب . وقد أعرب أعضاء اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية عن ترحيبهم بالطلب ، كما صرح المستر هارولد هانس نائب رئيس اللجنة وقتذاك بأن الوقت قد حان لتحقيق معدل اكبر من التعاون مع الحلفاء في ميدان الطاقة النووية واستخداماتها العسكرية وذلك لضمان توفير تدريب وتخطيط على أعلى مستوى في مجال استخدام السلاح النووى ومواكبة التقدم الذى استطاع السوفييت التوصل اليه . وأضاف بأنه أصبح من الضرورى أيضا أن يتم تزويد حلفاء معينين تحت شروط معينة بمواد نووية وباجزاء غير مووية من الاسلحة النووية وبمعدلات خاصة بالمفاعلات .

وقد أقر كل مجلس من مجلسى الكونجرس تعديلا من جانبه يختلف بدرجة طفيفة عن الآخر ، وإن كانت في مجملها تسمح للإدارة بامداد الدولة الحليفة التى استطاعت بالفعل تحقيق تقدم جوهري في ميدان تطوير تكنولوجيا الاسلحة النووية ، بتصميمات الاسلحة النووية وبالمواد الانشطارية اللازمة لصنعها وباجزاء غير نووية من الاسلحة النووية . أما بالنسبة للدول الحليفة الأخرى فيجوز تزويدها بالمعلومات التفصيلية عن حجم وتأثيرات الاسلحة النووية والتطبيقات العسكرية للطاقة النووية . وقد قامت اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية بتقديم صيغة وسط بين التعديلين تم إقرارها من قبل مجلسى الكونجرس في أواخر يونية ١٩٥٨ .

وبمقتضى هذا التعديل أرسل الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس في ٢٢ يوليو اتفاقية جديدة للطاقة النووية أبرمت مع بريطانيا في نفس اليوم بناء على التشريع الجديد ، ونصت على توريد المعدات والمواد النووية الى بريطانيا بما في ذلك محطة للدفع خاصة بالغواصات النووية وتبادل المعلومات الخاصة بتصميمها وتصنيعها وتشغيلها وبيع اليورانيوم اللازم لها . كما نصت على تبادل المعلومات الخاصة بتطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على عمليات الدفاع ضد الاسلحة النووية وتقييم قدرات الأعداء المحتملين نوويا وتطوير أنظمة الايصال .. وغيرها . وقد بدأ سريان العمل بهذه الاتفاقية في ٤ أغسطس ١٩٥٨ لمدة خمس سنوات .

وفي ظل هذه الاتفاقية تمكنت بريطانيا من تدشين أول غواصة نووية بريطانية (دريدنوت) في عام ١٩٦٠ بعد تزويدها بمحطة الدفع النووى الأمريكية وبمعدات وآلات أخرى تم بسببها إعادة تصميم الغواصة لتتلاءم معها .

وفي الوقت نفسه ، عملت المملكة المتحدة من جانبها على تطوير أنظمة الايصال الجوية Air-Delivery Systems الخاصة بها ، حيث عملت في نهاية الخمسينات على بناء المزيد من القاذفات المتوسطة من طرازى فولكان وفالينانت Vulcan, Valiant لتضاف الى اسطول القاذفات المتوسطة من طراز - ف V-Class bombers التى كانت موجودة بالفعل في الخدمة العاملة ، كما أعلنت في نفس الفترة عن برنامج طموح لبناء الصواريخ الباليستكية أرض - أرض من طراز (بلوستريك) Blue streak البريطانية التصميم ، الى جانب الصاروخ (ثور) Ithor الذى دخل الخدمة العاملة عام ١٩٦٠ . وقد عادت الحكومة البريطانية وأعلنت وقف العمل في برنامج الصاروخ بلوستريك في ١٣ أبريل ١٩٦٠ ، كما أعلنت أيضا عن سحب الصاروخ ثور من الخدمة ، وذلك على أثر تبنيها سياسة دفاعية جديدة تضمنت التحول من الاعتماد على الاسلحة المنصوبة على قواعد أرضية (والتى يصعب حمايتها ضد هجوم مفاجئ) الى الاعتماد على صواريخ نووية باليستكية تطلق من الطائرات . وبمقتضى هذا التحول ، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا في اتخاذ

دائرة الكومنولث . أما المساهمة النووية البريطانية في الأمن الأوربي ، فهي وأن كانت فريدة حقا في نوعها من حيث الشكل بين الحلفاء الأوربيين داخل الناتو ، إلا أنها تفتقر الى القيمة من حيث المضمون ، فالقوة النووية البريطانية لا تضيف شيئا الى التوازن الاستراتيجي الكلي بين القوتين الأعظم ، اضافة الى ذلك أن هذه القوة تفتقر الى امكانيات الاستخدام المستقل من ناحية انها لا تتيح الا القيام بهجمات مضادة على أكثر تقدير .. لذلك فان القيمة الحقيقية للقوة النووية البريطانية تكمن فقط في قدرتها على حماية بريطانيا من التعرض للابتزاز النووي في أوقات الأزمات ، وفي توفير الضمان الذي يتيح الى حد ما الحفاظ على المصالح الحيوية البريطانية في حالة الصراعات التي قد يكون للولايات المتحدة فيها ترتيب مختلف لأولويات اختيار الأهداف عن مثيلتها البريطانية .

ثانيا : محتويات الترسانة النووية البريطانية :

ما زالت سياسة التسليح النووي البريطاني تسير وفق نفس الخطوط التي حددتها السياسة المعلنة منذ فبراير ١٩٦٠ والتي تضمنت التحول من الاعتماد على الأسلحة النووية المنصوبة على قواعد أرضية الى الاعتماد على صواريخ نووية باليستية تطلق من الغواصات أو الطائرات ، وهي السياسة التي تبنتها حكومة هارولد ماكيلان من جراء الرغبة في تقادى أوجه القصور التي تتسم بها الصواريخ الباليستية متوسطة المدى خاصة ازدياد معدلات تعرضها للتدمير في الضربة الأولى قبل اطلاقها لامكانية تحديد مواقعها سلفا في حالة نشوب حرب نووية شاملة وضيق فترة الانذار المتاحة أمامها . وعلى الرغم من أن هذه السياسة جاءت انعكاسا لضرورات موضوعية من وجهة النظر البريطانية ، إلا أنها أدت الى افتقار الترسانة النووية البريطانية نسبيا الى التنوع والتعدد المطلوب في وسائل إيصال الرؤوس النووية والذي عادة ما ينظر اليه على أنه احدهم العوامل التي من شأنها اضعاف المصادقية على قوة الردع النووي .

وفي الوقت الراهن تشير بعض المصادر الى أن اجمالي عدد الرؤوس النووية البريطانية لا يقل عن ١٨٥ رأسا نوويا ، وتشتمل على ٨٠ قنبلة من طراز WE-177 و ٢٥ قنبلة اعماق نووية ، و ٨٠ رأس تشيفلين A3-TK .

١ . الغواصات النووية :

تمثل الغواصات النووية مركز الثقل الرئيسي في القوة النووية البريطانية حيث تمتلك بريطانيا في الوقت الراهن اربع غواصات نووية من طراز بولاريس دخلت الخدمة خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بمقتضى اتفاقية ناسو الانجلو - امريكية سالفتي الذكر . وتحمل الغواصة الواحدة ١٦ صاروخا من طراز بولاريس ١ - ٢ مزودا بثلاث رؤوس نووية ، ويصل مدى الصاروخ الى ٤٦٠٠ كيلو مترا وتبلغ طاقته التدميرية ٢٠٠ كيلو طن ومنذ دخول هذه الغواصات الى الخدمة تقوم اثنتان منها بدوريات طوال العام بصورة تبادلية بحيث توجد غواصتين في الأعماق بصفة دائمة .

وفيما بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بدأت الصواريخ الباليستية الجديدة بولاريس A3-TK تحل محل الصواريخ القديمة من طراز A3 ، وتتميز الصواريخ الجديدة بالزيادة في مدى الرمي وفي القدرة على اختراق النظام الدفاعي الباليستيكي السوفيتي ، وان كانت أقل في عدد الرؤوس وفي قوتها التدميرية . كما بدأت البحرية الملكية منذ عام ١٩٨٦ في تصنيع محركات جديدة من طراز A-3R للصواريخ بولاريس في إطار برنامج شامل بلغت تكاليفه الاجمالية حوالي ٤٢٧ مليون جنيه استرليني وذلك نظرا لتقادم المحركات الاصلية التي صنعت ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وأصبح من الضروري

في منتصف التسعينات يتمثل في النظام الصاروخي الباليستيكي الأمريكي ذي الرؤوس المتعددة المستقلة (ترايدنت) Trident Mirv الذي يطلق من الغواصات . وقد تمت الموافقة على قرار الحكومة بشراء هذا الصاروخ من قبل مجلس العموم في ٢٩ مارس ١٩٨٢ بالرغم من احتجاج المعارضة العمالية بشدة على هذا الاجراء فحجة انه يشكل اضافة جديدة الى تعقيدات سباق التسليح النووي ويقوض روح اتفاقية حظر الانتشار النووي المبرمة عام ١٩٦٨ ويعرقل مفاوضات نزع التسليح التي كانت تجرى وقتذاك في جنيف .

أما بالنسبة لعقيدة استخدام الأسلحة النووية ، فقد ظهرت ملامحها الرئيسية منذ النصف الثاني من الخمسينات حين ادركت بريطانيا أن الحماية ضد الأسلحة النووية تعد أمرا مستحيلا ، ولذلك ركزت على اتباع عقيدة « الردع من خلال التهديد بالانتقام النووي الجسيم » « Deterrence through threat of Massive Retaliation » ولقد ظلت هذه الاستراتيجية غامضة في بعض جوانبها حتى على البريطانيين انفسهم ، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغليب المنظور السياسي على المنظور العسكري الى جانب أن التخطيط العسكري نفسه كان يركز على منع الحرب أكثر من الاستعداد لها . وكانت وجهة النظر البريطانية تقوم في مجملها على أن امتلاك السلاح النووي سوف يشكل رادعا ضد الحرب ، وأن معرفة الخصم أن عدوانه سوف يواجه بالانتقام النووي الجسيم يمثل أكثر الضمانات تأكيدا على أن مثل هذه العدوان لن يحدث أصلا . ثم أن القوة النووية الهجومية المضادة تعتبر - من ناحية أخرى - الدفاع الأكثر فاعلية ضد الاعتداء اذا وقع بالفعل وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية لاتحدد على وجه الدقة ما الذي سوف يحدث اذا فشل الردع ، وضد أي نوع من أنواع الاعتداء سوف تستخدم الأسلحة النووية ، إلا أن المنطق الداخلي الذي استندت عليه كان .

- كما قسره ونستون تشرشل في خطابه أمام مجلس العموم في أول مارس ١٩٥٥ - بأنه يقوم على أن السلاح النووي يلبي الحاجة الى ردع العدو المحتمل (الاتحاد السوفيتي) من خلال وضع اساس متكافئ للردع يحقق التساوي بين معدلات التعرض للخطر لكل من الاتحاد السوفيتي من ناحية والجزر البريطانية واوربا الغربية من ناحية أخرى ، وأن الأسلحة النووية - خاصة القنبلة الهيدروجينية - تجعل من الكثافة السكانية العالية والمساحة الشاسعة التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتي غير ذات قيمة نظرا لما تتميز به هذه الأسلحة من قدرة فائقة على نشر الدمار لمساحات مترامية الاطراف .

بعد هذا الاستعراض التاريخي ، فإن السؤال المطروح هو : هل استطاعت بريطانيا بالفعل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء امتلاك السلاح النووي ؟ لقد ركزت الأدبيات العسكرية البريطانية في كثير من الاحيان على أن القدرات النووية هي التي اتاحت لبريطانيا مكانة متميزة في الساحة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من فقدانها لامبراطوريتها الشاسعة ، وأن هذه القدرات هي التي ساعدتها على ممارسة النفوذ والتأثير السياسي وتقديم مساهمة متميزة في صيانة الأمن الأوربي على نحو لم يكن هناك عضو آخر في الناتو يستطيع أن يحل محل بريطانيا في تقديمها .

والواقع انه اذا كانت لبريطانيا مكانة متميزة في الساحة الدولية ، فإن القوة النووية لم تكن العامل الرئيسي في تحقيق هذه المكانة ، وانما تعود بالدرجة الأولى الى منظومة متكاملة من الأدوات والاساليب اعتمدت عليها السياسة الخارجية البريطانية في فترة ما بعد الحرب ، وكانت أبرز مرتكزاتها : رابطة المصادقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واقامة علاقات سياسية واقتصادية ذات طابع خاص مع دول اوربا بصفة عامة وغرب اوربا بصفة خاصة ، الى جانب وجود حوالي اربعين دولة في جميع قارات العالم تربط سياستها الخارجية الى حد ما بالسياسة البريطانية في نطاق

أما ثانياً هذه الطائرات فهي طائرة مكافحة الغواصات بوكافير البالغ عددها ٢٥ طائرة والتي بدأت بريطانيا في إنتاجها منذ نهاية الخمسينات .. وتستطيع كل طائرة من هذين الطرازين حمل قنبلتين نوويتين من طراز WE- 177 وذلك بالإضافة إلى قوة طائرات الهليكوبتر ذات القدرات النووية والخاصة بأعمال حرب الغواصات والتي تستطيع الواحدة منها حمل قنبلة أعمال نووية ، إلى جانب المقاتلة سي هادير التي تعمل من فوق ظهر حاملة الطائرات (هيرمس) وبدأت في دخول الخدمة العاملة في يونيو ١٩٧٩ .

وتعتبر القاذفات المقاتلة Tornado GR- 1 العمود الفقري في أسلحة الإيصال الجوية البريطانية ، ويمكن للواحدة منها قصف أهداف داخل الاتحاد السوفيتي إذا ما أُلغيت من قواعدها الأمامية في ألمانيا الغربية على أن يعاد تزويدها بالوقود من الجو . وفي الفترة الأخيرة الماضية أعربت مصادر السلاح الجوي الملكي عن اهتمامها بإيجاد صواريخ جو - أرض تحمل محل القنابل WE- 177 حتى يمكن للطائرات تورنادو استخدام الصواريخ الجديدة في أداء مهام القصف النووي من خارج أراضي الخصم حتى تستطيع تفادي مخاطر اختراق أراضيها التي تحميها شبكات الدفاع الجوي والقضائي الكثيفة والقوية ، وإن كانت هذه الرغبة لم تدخل بعد إلى خير التنفيذ حيث لم تتخذ حتى الآن أية قرارات بشأن تصميم أو إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة بهذا الصاروخ المقترح .

ثالثاً: مستقبل القوة النووية البريطانية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الدولية:-

يمكن القول أن أخطر مشكلة تواجه البرنامج النووي البريطاني في الوقت الراهن تتمثل في الانقسام القائم بين الأحزاب البريطانية حول التسليح النووي ، والذي برز بوضوح خلال انتخابات عام ١٩٨٧ حينما أكدت قيادة حزب العمال آنذاك على إلزامها بفكرة نزع السلاح النووي من جانب واحد والاتجاه إلى الاعتماد على الدفاع التقليدي ، في الوقت الذي أبدى فيه معظم القادة المحافظين تأييدهم للبقاء على الرادع النووي المستقل وتحديثه ، بينما أنقسم طرقي التحالف (حزب الأحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي) على أنفسهم حول هذه القضية .

والواقع أن جذور هذا الانقسام ترجع إلى أواخر السبعينات عندما أدى الإعلان عن خطط نشر الصواريخ كروز الأمريكية الخاصة بالمسرح الأوربي في الأراضي البريطانية ، إلى تنشيط حملة حركات نزع التسليح النووي ، كما تزامن هذا الحديث مع تصاعد نفوذ أقصى اليسار داخل حزب العمال بعد هزيمته في إنتخابات عام ١٩٧٩ ووصول أحد أشد المعارضين للتسليح النووي (المستريمايكل فوت) إلى رئاسة الحزب . ثم جاء قرار حكومة المحافظين عام ١٩٨١ باختبار الصاروخ Trident- D5 كبديل للصاروخ بولاريس ليزيد المعارضة أشعلاً .

ومع أن الهزيمة الساحقة التي تعرض لها حزب العمال في إنتخابات عام ١٩٨٢ كانت ترجع في جانب منها إلى ضعف البرنامج الدفاعي للحزب وتنبية لفكرة نزع السلاح النووي من جانب واحد ، إلا أن الجناح اليساري المتطرف قد نظر إلى الانقسامات الداخلية في صفوف العمال بوصفها السبب في الهزيمة ، ومن ثم كان على الحزب أما أن يعيد النظر في سياساته الراديكالية أو أن يواصل الأصرار عليها بعزيمة أقوى . وقد إختار الأعضاء البديل الثاني ، وانتخبوا اليسار الشاب (نيل كينوك) زعيماً للحزب ، وجاءت أفكار كينوك المعادية للتسليح النووي لتقدم المزيد من الدعم إلى العناصر الراديكالية في الحزب .

استبدالها بمحركات جديدة لتمكين الصاروخ بولاريس من البقاء في الخدمة العاملة حتى منتصف التسعينات .

وابتداء من عام ١٩٨١ بدأت بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة في العمل على بناء أربع غواصات نووية جديدة من طراز ترايدنت لتحل محل الغواصات بولاريس بدءاً من منتصف التسعينات على أن تكتمل قوتها مع نهاية القرن - وتقوم بريطانيا في إطار هذا التعاون بشراء الصواريخ ترايدنت من الولايات المتحدة وفقاً لنفس بنود اتفاقية بيع صواريخ بولاديس التي أبرمت عام ١٩٦٢ بين الجانبين .

وسوف تزود هذه الغواصات بصواريخ Trident II-D5 التي تتميز بأنها ذات رؤوس نووية متعددة مستقلة وفردية التوجيه MIRVS ، ويصل مدى الصاروخ إلى ١٢ ألف كيلو متراً ، وسوف تحمل كل غواصة حوالي ١٦ ماسورة لإطلاق الصواريخ ، ومن المعتقد أن كل صاروخ سوف يحمل حوالي ثمان رؤوس نووية على الأكثر ، وتصل الطاقة التدميرية لكل رأس على حدة إلى حوالي ١٠٠ كيلو طن .

ويتصف هذه الغواصات بأنها أهدأ وأسرع ، ومدى منطقة عملياتها أوسع من غيرها . وسوف تزود بنظام للدفع النووي من طراز PWR-2 وقد وقعت الحكومة البريطانية بالفعل عقداً في أبريل ١٩٨٧ مع شركة فيكرز لبناء أول غواصة من هذا الطراز . ويعتقد أن تكون بريطانيا قد بدأت منذ عام ١٩٨٦ في إنتاج الرؤوس الحربية اللازمة وسوف تستغرق ما بين ٨ - ١٠ أعوام في صنعها . أما المواد الانشطارية اللازمة لهذه الصواريخ فسوف تؤخذ من رؤوس الصواريخ بولاديس حين يتم سحبها من الخدمة ويتم إحلالها في الصواريخ الجديدة .

وبالرغم من أن الغواصات والرؤوس الحربية سوف تصمم وتصنع أساساً في بريطانيا ، إلا أن العديد من المكونات الأخرى سوف تقوم الولايات المتحدة بتقديمها بما في ذلك : الصواريخ Trident II-D5 ومواسير الإطلاق ، وجميع مكونات الصواريخ ، وأنظمة إدارة النيران ، والأنظمة الملاحة الفرعية ، وبيانات التوجيه والتصويب اللازمة للصواريخ .. وفي الوقت الراهن يقوم الجانبان الأمريكي والبريطاني بتنفيذ برنامج واسع النطاق للتعاون والتنسيق في ميدان تصنيع وتطوير هذه الغواصات .

وسوف يؤدي دخول هذه الغواصات إلى البحرية الملكية إلى زيادة القدرات الهجومية النووية البريطانية وذلك لما تتميز به هذه الغواصات من القدرة على مهاجمة أية بقعة في أراضي الخصم بما تحمله من صواريخ نووية باليستكية ، إضافة إلى ما تنسم به من الحصانة ضد الضربات المجهزة في حالة نشوب الحرب النووية الشاملة نظراً لقدرتها على الاختفاء تحت الماء ، إلا أنه يعيبها في المقابل الضعف التقليدي في خطوط الاتصال بين الغواصات وبين القيادة الرئيسية لاسيما في ظروف الحرب ، إلى جانب قلة دقة الصواريخ المركبة على الغواصات مقارنة بالصواريخ التي تطلق من الأرض بسبب تعذر تجديد موقع الغواصة على وجه القطع واليقين .

٢ - وسائل الإيصال الجوية :

بالإضافة إلى الغواصات النووية ، تمتلك بريطانيا نوعين من الطائرات ذات القدرات النووية ، أولهما القاذفة المقاتلة التكتيكية تورنادوج ر - ١ التي يستهدف السلاح الجوي الملكي أن يمتلك ٢٢٠ طائرة من هذا الطراز ، وقد وصلت أعداد مداخل منها الخدمة العاملة بالفعل حتى منتصف ١٩٨٧ إلى حوالي ١٩٠ طائرة تنتظم في تسعة أسراب تكتيكية ، توجد أربعة أسراب منها في الوقت الراهن منتشرة في قاعدة بروجن بألمانيا الغربية ، مع التخطيط لزيادة عدد الأسراب المربطة بالخطوط الأمامية في ألمانيا الغربية إلى سبعة أسراب .

كانت أيضا قد بلغت معدلات لا يمكن التراجع عنها .. ومما يدعم هذا الاحتمال أن حزب العمال بالرغم من التزامه القوى بفكرة الدفاع غير النووي في الوقت الراهن ، إلا أنه لم يستطع حتى الآن صياغة برنامج متماسك حول الكيفية التي يمكن لبريطانيا من خلالها أن تدافع عن نفسها بدون أسلحة نووية . أما السيناريو الثاني فيتمثل في أن تكون العناصر الراديكالية داخل الحزب من القوة بحيث تستطيع أن تدفع بريطانيا فعلا نحو نزع سلاحها النووي مهما كانت التكاليف .

وثمة مشكلة أخرى تواجه البرنامج النووي البريطاني تتعلق بالتطورات الدولية في ميدان الحد من التسليح الاستراتيجي ، وتتمثل في تصاعد مخاوف الحكومة البريطانية من أن تتعرض لضغوط أمريكية من أجل إلغاء مشروع الغواصات ترايدنت في حالة اتفاق القوتين العظميين على إجراء تخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية ، وقد بدأت هذه المخاوف في الظهور بشكل واضح بعد توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوروبا خلال قمة واشنطن في ديسمبر من العام الماضي . ومن المعروف أن بريطانيا - والدول الغربية - ترى أن عملية نزع الأسلحة النووية أو الحد منها يجب أن تكون مرهونة باستعداد الاتحاد السوفيتي لتخفيض قواته التقليدية وتحييد عناصر أخرى من عناصر تفوقه مثل الحرب الكيماوية .. وفي ظل هذا الوضع فإنه من المعتد إذا ما إتفقت القوتان العظميان على الحد من التسليح الاستراتيجي وفق صيغة لا تفي بالشروط والمطالب الأوروبية الغربية ، فقد يؤخذ ذلك على أنه مؤشر على اتجاه الولايات المتحدة نحو التخلي بعض الشيء عن التزامها بالدفاع عن أوروبا ، الأمر قد يؤدي ببريطانيا إلى أن تجد نفسها مضطرة إلى الموافقة على الأفكار الداعية إلى إقامة تحالف أكثر قوة وفاعلية بين دول أوروبا الغربية لتعتمد على نفسها في تقوية وسائل الدفاع سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو النووية ، وهي الأفكار التي ترفضها بريطانيا حتى الآن بحجة أن وجود كيان عسكري جديد في أوروبا يمكن أن يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تقويض التحالف الغربي . أما في حالة موافقة الاتحاد السوفيتي على إجراء تخفيضات حقيقية في قواته التقليدية قبل التفاوض بشأن نزع السلاح النووي من أوروبا ، فإن ذلك من شأنه تجريد بريطانيا من الحجج التي تتذرع بها لرفض وضع رادعها النووي على مائدة التفاوض ، كما أنه سوف يجعل من فكرة نزع السلاح النووي أكثر قبولا لدى جمهور الناخبين البريطانيين .. مما سيهتّم بالتالي على المحافظين أظهار درجة كبيرة من المرونة والتخلي عن أفكار المكانية والهيبة ، وإلا وجدوا أنفسهم في موقف ضعيف أمام الرأي العام البريطاني .

ثم إننا - إلى جانب المشكلتين السابقتين - لانستطيع أيضا أن نتجاهل احتمالات التقلص المتوقع في قيمة القوة النووية من جراء التطور المتزايد في تكنولوجيا أسلحة الطاقة الموجهة **Directed Energy Weapons** (أشعة الليزر/أشعة الجزيئات) ، والتي بدأت القوتان العظميان في تطويرها بعد وصول عقيدة الردع النووي المتبادل في أوروبا إلى طريق مسدود نتيجة للتطور الهائل في دقة إصابة الهدف ، من خلال الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة ، الأمر الذي أدى - لاسيما على الجانب الأمريكي - إلى بروز الشكوك في مناعة القوة الاستراتيجية وقدرتها على البقاء والنجاة من هجوم مفاجيء .

وبالرغم من أن تأثيرات التطور في أسلحة الطاقة الموجهة غير مرشحة للحدوث في المستقبل القريب بسبب المشكلات الفنية والجدل العقائدي بشأنها وإقتصار خطط إنتاج هذه الأسلحة حتى الآن على

وفي إنتخابات يونية ١٩٨٧ اتخذ كل حزب من الحزبين الرئيسيين مواقف واضحة وثابتة إزاء هذه القضية ، فقد كان حزب العمال يرى إجراء تخفيضات مكثفة في التسليح النووي البريطاني حتى يمكن - على الأقل - تخلص ميزانية الدفاع من المشكلات التمويلية التي تعاني منها وتوجيه مخصصات أكبر لتصنيع الأسلحة التقليدية ، في حين كان المحافظون لا يذعنون فقط الأبقاء على القوة النووية لبريطانيا ، وإنما أيضا تدعيمها وإضافة المزيد من القدرات الهجومية إليها . وفي إطار هذا الجدل كان موقف العمال يتسم بالضعف وعدم الجاذبية ، لذلك حاولت قيادة حزب العمال الابتعاد عن مناقشة قضايا الدفاع خلال الحملة الانتخابية وحاولت التركيز على موضوعات أخرى مثل الاختلافات الشخصية بين مارجريت تاتشر ونيل كينوك . غير أنه بالرغم من جهود العمال ، فقد لعبت قضايا الدفاع دورا هاما في الحملات الانتخابية لمختلف الأحزاب خاصة المحافظين الذين سعوا إلى إنتهاز الفرصة ودفع جمهور الناخبين إلى الاهتمام بهذا القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال إلى الاهتمام بهذه القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال غير جديرة بالثقة . وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد على موافقة الناخبين على سياسات الحكومة المحافظة ، خاصة وأن اتجاهات الرأي العام البريطاني إزاء الأسلحة النووية كانت دائما في جانب الأبقاء على هذه الأسلحة وإن كانت نسبة الأغلبية التي يحظى بها هذا الاتجاه قد أتسمت بالتذبذب الشديد ، فعلى سبيل المثال أظهر إستطلاع للرأي أجراه معهد جالوب في أغسطس ١٩٨٦ أن ٤٦ ٪ من الأفراد المشاركين في الإستطلاع يوافقون على الحفاظ على الأسلحة النووية في مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون التخلص منها ، ثم أسفرت نتائج إستطلاع آخر أجراه نفس المعهد في نوفمبر ١٩٨٦ عن أن ٦٦ ٪ من المشاركين يوافقون على الحفاظ على للأسلحة النووية في مقابل ٢٧ ٪ من غير الموافقين .. وبصفة عامة كانت كل الإستطلاعات المجرأة خلال الخمس سنوات الماضية تؤكد في مجملها - بالرغم من التذبذب في النتائج - على أن أغلبية البريطانيين يؤيدون فكرة الأبقاء على الأسلحة النووية . ومع ذلك فإن تطورات الأحداث تشير إلى أن حزب العمال مصر بثبات على غرضه لإزالة الأسلحة النووية في بريطانيا حيث جدد أعضاء الحزب في المؤتمر السنوي المنعقد في أكتوبر ١٩٨٧ إلزامهم بتبني سياسة دفاعية غير نووية وعلى عزمهم تنفيذ سياسة لنزع التسليح النووي من جانب واحد في حالة وصول الحزب إلى السلطة .

الواضح إذن من خلال هذه التطورات أن بقاء بريطانيا كدولة نووية قد يكون مرهونا باستمرار المحافظين في الحكم ، ولكن مع ذلك فإننا لو افترضنا على سبيل الجدل أن حزب العمال قد فاز في إنتخابات عام ١٩٩٢ وقرر فور توليه السلطة المضي في تعهداته بإتباع سياسة لنزع التسليح النووي وتوجيه الميزانية الدفاعية بالكامل نحو أغراض الدفاع التقليدي ، فإنه في هذه الحالة سوف يجد أن برنامج ترايدنت قد دخل في مراحله النهائية ، وسيكون إجمالى ماتم إنفاقه آنذاك لا يقل عن ثمانية بلايين جنيه إسترليني (من قيمة البرنامج البالغة عشرة بلايين جنيه) .. أى أن النفقات ستكون قد وصلت بالفعل إلى معدلات لا يمكن معها إلغاء البرنامج من وجهة النظر الاقتصادية .

فماذا سيكون العمل ؟ السيناريو الأول أن يضطر العمال إلى التراجع عن إلتزاماتهم مثلما كان الحال مع حكومة هارولد ويلسون العمالية التي اضطرت بعد إنتخابها عام ١٩٦٤ إلى عدم الوفاء بوعدها الانتخابية الخاصة بعدم الاستمرار في شراء الصواريخ بولاريس (التي كانت حكومة هارولد ماكملان المحافظة قد اتفقت بشأنها مع الولايات المتحدة في العام السابق) وذلك لأن النفقات

النوى الى ان اعتبارات المكانة المتميزة في الساحتين الدولية والاقليمية التي يمكن لبريطانيا تحقيقها من خلال امتلاك السلاح النووي ، لم تعد تحظى بالأولوية والاجماع بين معظم الأحزاب السياسية البريطانية - ويعتقد الكثير من المراقبين السياسيين أن استمرار بريطانيا كقوة نووية يرتبط ببقاء حزب المحافظين في السلطة ، ومن المعتقد أيضا أن حكومة المحافظين سوف تستمر في السعى نحو دعم وتحسين قدراتها في ميدان الردع النووي طالما ظل التفوق السوفيتي في القوات التقليدية قائما على الساحة الأوروبية . كما يتوقع أن تكون قضية الصواريخ ترابيدنت إحدى القضايا الرئيسية في الانتخابات العامة القادمة ، وبصفة عامة تبقى النقطة المحورية في الجدل الدائر حاليا بين العمال والمحافظين حول التسليح النووي متمثلة في عدم اقتناع قطاع هام من جمهور الناخبين البريطانيين حتى الآن بالدعوى العمالية ، والتي تقوم على فرضية خاطئة - من وجهة نظر هؤلاء الناخبين - مفادها أن الردع النووي لا يقدم سوى القليل الى الأمن البريطاني أو حتى لا يقدم شيئا على الإطلاق .

الاستخدامات الدفاعية ، إلا أن إنعكاساتها تظل واردة بالتأكيد لأنه متى أمكن بناء نظام كامل وفعل من هذه الأسلحة - سواء بصورة منفردة أو بالتكامل مع أنظمة دفاعية أخرى كما هو الحال في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية - فلن يؤدي ذلك الى تساؤل دور الأسلحة النووية فحسب ، وإنما ستتحوّل الى أسلحة عاجزة وغير مؤثرة على حد قول الرئيس ريجان . الى جانب أن هذه الانعكاسات سوف تتضاعف بالضرورة في حالة التوصل الى تطوير قدرات هجومية لهذه مما سيجعلها تشكل بديلا للأسلحة النووية ذات التكاليف الاقتصادية والمعنوية الباهظة خاصة بين الدول التي تستطيع امتلاك مثل هذه التكنولوجيا والتي قد تكون بريطانيا من بينها .

الخلاصة :

يشير الانقسام الحالي بين الأحزاب البريطانية حول تسليح

المراجع

- 1- Agatha wong Fraser: The political utility of Nuclear weapons, expectation and experience, university press of America, Washington, 1980.
- 2- Ernest Dupuy and Treuor Dupuy: The Encyclopedia of Military History From 3500 B.C To the present' Harper and Row publisher, U.S.A, 1970.
- 3- Francois De Rose : Nato and Nuclear weapons, Strategic Review, No. 4, u.s Strategic Institute, Washington, Fall 1987.
- 4- Jane's Fighting Ships 1987- 1988.
- 5- Keesing's Contemporary Archives (From the year of 1950 to 1988), keesing's publication, Longman Group Limited, London.
- 6- Robbin Laird and David Robertson: « grenades From The Candy Stores »: British Defense Policy In The 1990 s? ORBIS journal of the World Affairs, Foreign policy Research Institute, U.S.A, Summer 1987.
- 7- SIPRI Yearbook, 1986.
- 8- SIPRI Yearbook, 1987.

(٩) د . بطرس بطرس غالي ، د . محمود خيرى عيسى : المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢ .

(١٠) د . ثناء فؤاد عبد الله : التحفظات الأوربية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الغربى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ .

(١١) د . محمد قدرى سعيد : حرب النجوم والعودة الى استراتيجية الدفاع ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٧ .

ندوات ومؤتمرات دولية

الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، القاهرة

١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨

د. مصطفى علوى

الاقتصادية والتنمية للقارة الافريقية وطرح افكارا حول وضعية سياسة عدم الانحياز ومجابهة مشاكل افريقيا في عالمنا المتغير وخاصة في ظل التحول الى الولايق العالمى .

وفي اطار ندوة « عدم الانحياز » القيت اوراق اعداها كل من السيد / الطيب السحبانى من تونس ، د . مرسى سعد الدين ود . احمد جمعة والسفير فوزى الابراشى من مصر ، السيد / المهدي العلوى من المغرب فضلا عن ورقة حزب الاستقلال المغربى . وقد تناولت هذه الاوراق الابعاد التاريخية لحركة عدم الانحياز وعالجت وضعية تلك الحركة في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة وحددت مواقف معديها من سياسة عدم الانحياز .

وقد دارت مناقشات موسعة لهذه الاوراق شارك فيها ممثلو الاحزاب المشاركة في الندوة وانتهت المناقشات الى البيان الختامى للندوة الذى اكد على التزام البلدان الافريقية واحزابها السياسية بمبادئ عدم الانحياز ، ورحب بالانفراج بين الدولتين العظميين والتحرك الايجابى لحل العديد من المشاكل الاقليمية ، كما دعا حركة عدم الانحياز الى دراسة التطورات الحاصلة في النظام الدولى وتقييم مدى تأثيرها على بلدان العالم الثالث . وقد اكدت الندوة على اهمية القصوى لقضايا الكفاح من اجل تصفية الاستعمار والامبريالية والقصل العنصرى ، والنضال من اجل اقرار حق تقرير المصير للشعوب والعمل من اجل نزع السلاح والدعوة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ووقف الهيمنة الاقتصادية والثقافية .

واثناء مناقشات ندوة عدم الانحياز التى سبقت اجتماع مجلس الرابطة صدر بيان عن الرابطة بشأن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد بالجزائر يوم ١٥ نوفمبر الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مؤكدا على تأييد الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية لكفاح الشعب الفلسطينى ومساندتها للانتفاضة الفلسطينية ضد قوات القمع والارهاب الاسرائيلية ، ومؤيدا لعقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير

عقد المجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية اجتماعه العادى الثانى في القاهرة في الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ،

رئاسة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة ، وبحضور اكثر من اربعين حزبا افريقيا يمثلون اكثر من خمسة وعشرين دولة افريقية . كذلك فقد حضر هذا الاجتماع الحزب الاشتراكى الديمقراطى في المانيا الاتحادية ، الحزب الشيوعى الاسبانى ، منظمة التضامن الآسيوى الافريقى ، اتحاد الصحفيين الافارقة ، الدولية الاشتراكية ، الحزب الاشتراكى الفرنسى ، الحزب الاشتراكى البلجيكى ، الحزب الاشتراكى الايطالى ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وحزب البعث العربى الاشتراكى (العراق) .

ومن بين الاحزاب السياسية المصرية حضر ذلك الاجتماع الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد .

ورابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية هي تنظيم دولى غير حكومى يضم الاحزاب الافريقية « المنتمية الى الاشتراكية الديمقراطية » ، ويتكون من مؤتمر ومجلس عام ومكتب ، ويتمثل هدفه الاعلى في العمل من اجل « تحرير البلدان الافريقية من جميع اشكال الاستغلال واعادة البعث الانسانى الكامل الى الانسان الافريقى » ، وذلك من خلال تعزيز روابط التضامن والتنسيق والتعاون بين تلك الاحزاب الاعضاء ومنظماتها الجماهيرية كذلك .

وقد سبقت اعمال المجلس ندوة عن « سياسة عدم الانحياز في برامج الاحزاب الافريقية » ، يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر . وقد القى الرئيس عبدو ضيوف كلمة افتتاحية تناولت التوجه الايديولوجى للرابطة وركزت على التحديات الاقتصادية التى تواجه القارة الافريقية وسبل مواجهتها كذلك القى الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كلمة في افتتاح ندوة الرابطة عن عدم الانحياز ركز فيها على المعضلة

مدخ ديمقراطي كامل وادخل المجلس بعض التعديلات على تلك المشروعات ثم اصدرها وهي :

قرار بشأن السياسة العامة ، قرار بشأن الجنوب الافريقي ، قرار بشأن المشكلات الاقتصادية والمالية ، ثم التقرير العام .
ولقد وقع شيء من التداخل بين تلك الاوراق الصادرة عن مجلس الرابطة في تناولها للقضايا المثارة وذلك بحكم التداخل بين تلك القضايا والترايط المتبادل القوى فيما بينها .

ويمكن بلورة الخطوط العامة الاساسية المتضمنة في تلك الوثائق كمنهج عمل للبلدان الافريقية واحزابها السياسية على النحو التالي :
- العمل على تحقيق التنمية في ظل الحرية والديمقراطية وفي اطار التعايش السلمى والوفاق فيما بين الشرق والغرب .

- التعاون الاقتصادي والثقافى والسياسى المثمر بين بلدان الجنوب .
- السعى الى حل جميع النزاعات الافريقية التى تعوق تضافر الجهود من أجل تنمية بلدان افريقيا .

- الادانة الكاملة لنظام الفصل العنصرى والسعى الى اقتلاعه من جذوره وتهيئة الظروف الملائمة لقيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى في جنوب افريقيا ، فضلا عن حث جميع الاطراف على المضى بالمباحثات الرباعية الجارية تحت اشراف الامم المتحدة بها على طريق النجاح ، والاشادة التامة بمنظمة سوابو وبالقوات المسلحة الشعبية لتحرير انجولا ، ومناشدة المجتمع الدولى لتقديم مزيد من المساعدة المعنوية والمادية لكفاح شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وبلدان المواجهة في الجنوب الافريقى .

- المساندة المطلقة للنضال البطولى للشعب الفلسطينى والتضامن الراسخ مع انتفاضته الحالية والتأييد الكامل لقرارات اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .

- توجيه نداء ملح الى الدول والقوى السياسية لانتهاج سياسات واقعية تكفل الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وتجسيدها وهما شرطان اساسيان لتحقيق الكرامة والاستقلال الوطنى والديمقراطية الحقيقية .

- التأكيد على ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على اساس عادل ، وضرورة تبني نهج شامل لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا بتقليل اعبائها او حتى اسقاطها بالنسبة لاشد البلدان فقرا .

هذا وقد اختتم قرار المجلس بشأن السياسة العامة بان طلب الى الرابطة ان تنظم خلال عام ١٩٨٩ ندوة موضوعها : « اوروبا عام ١٩٩٢ وافريقيا » لاجراء مشاورات موسعة حول « المخاطر التى يمكن ان تنجم عن انشاء سوق اوروبية موحدة » .

الفلسطينية ، ومرحبا بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ومعربا عن الارتياح ازاء اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الذى يشكل مرحلة جديدة لكفاح البطولى ضد الاحتلال الاسرائيلى للاراضى الفلسطينية .

وقد ارسلت الرابطة برقية الى السيد ياسر عرفات جاء فيها « ان رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية المجتمعة في القاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٧ نوفمبر وقد علمت بقرار اعلان دولة فلسطين المستقلة ، ترحب بهذا القرار وتؤكد تأييدها التام له » .

وعقب انتهاء اعمال ندوة عدم الانحياز بدأت اعمال الاجتماع الثانى للمجلس العام للرابطة وذلك يومى ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ وقد القى ممثلو الاحزاب المختلفة المشاركة كلمات وادلوا ببيانات تحدد رؤيتهم للمشاكل والقضايا الافريقية والدولية وكيفية معالجتها . وفي هذا الاطار تحدث ممثلو حزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد اكثر من مرة ثم دارت مناقشات حول ما جاء بتلك الكلمات ، وتشكلت بعد ذلك لجنتان اولاهما اللجنة السياسية وثانيتها اللجنة الاقتصادية . وعقدت كل من اللجنتين اجتماعا مطولا لصياغة مشروع قرار سياسى ومشروع قرار اقتصادى للعرض على اجتماع المجلس لمناقشتها قبل تبنيهما . وقد استقرت مناقشات اللجنة السياسية على التأكيد على القضايا التالية :

ايلاء اهمية قصوى لقضية الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وقضية ناميبيا وانجولا وغيرها من قضايا الجنوب الافريقى حتى ان الرأى انتهى الى اصدار قرار بشأن الجنوب الافريقى مستقل عن القرار الخاص بالسياسة العامة .

- التشديد على قضايا التخلف والتنمية وتأكيد معانى العمل من أجل التنمية المستقلة والسعى لاشباع الحاجات الاساسية للسكان ، وتعزيز التجمعات الاقتصادية الاقليمية كخطوة على طريق السوق الافريقية المشتركة .

- الربط بين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية ونجاح مساعى التنمية والتقدم والتطور الافريقى من ناحية اخرى . وقد شعر المشاركون في مناقشات اللجنة السياسية بان التأكيد على قضية الديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الانسان في تلك المناقشات كانت مسألة اساسية حظيت باجماع الآراء .

- التنبيه الى التطور الحاصل في النظام الدولى وضرورة العمل من أجل التكيف معه والافادة منه .

وفي الجلسة الختامية لاجتماعات المجلس العام للرابطة مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ نوقشت مشروعات القرارات التى قدمت من اللجنتين السياسية والاقتصادية ، كذلك مشروع التقرير العام ، في

ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة في مصر

١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨

د . السيد عبد المطلب غانم

الاساسية وتحقيق افضل استخدام للموارد وتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية واخيرا الكشف عن الاليات الممكنة للمشاركة الشعبية .

ان القطاع الخاص قد ارتبط بالمفهوم الذى بدا يلقي رواجاً في الادبيات المختلفة وهو privatization ومفاهيم اخرى مرتبطة به ، ولم تسعف كلمة عربية بمفردها للتعبير عن الظاهرة التى يجسدها ، فمن قائل « التخصيص » وهو معنى بعيد عن الدقة ، ومن قائل

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية هذه الندوة التى استمرت ثلاثة ايام ١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، وكانت الاسئلة المطروحة عن سياسة مصر الآن ازاء القطاع الخاص وكيفية معالجته واليات تناميته وأثار تناميته على نفقة الخدمة والوصول الى الخدمة ، الفعالية .

أما عن دراسة السياسة العامة ، وهى تستهدف الكشف عن كيفية جعل السياسات العامة في مصر أكثر اشباعاً للاحتياجات

د . احمد رشيد « نموذجاً مقترحاً لتصميم وإدارة سياسات دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية » يقوم على تدعيم دور المواطن المحلى في اختيار وامتلاك وإدارة مشروعات التنمية المحلية . تطوير صيغ ملائمة لدعم المرافق المحلية مالياً وفنياً ، والتركيز على تنمية العنصر البشرى .

وقد عرض د . ايليا حريق تطور الجمعيات التعاونية الزراعية موضعاً كيف كانت أداة جيدة لمساعدة الفلاح ولكنها تحولت الى أداة للدولة تحد من حرية الفلاح ، وتستلب نتاج عرقه ، مما يفرض السؤال : « من الذى يحد من تعسف السلطة ، تجاه الفلاح ؟ » وأشار د . السيد غانم الى خبرة المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعية والجمعيات التعاونية وجمعيات الاصلاح ، والمشروعات الانتاجية ، مؤكداً امرين : الانقطاع وعدم استمرارية السياسات حتى تؤتى ثمارها ، خطأ فهم المشاركة على انها تعطى ، لا تأخذ ، ولكن ما زالت اللامركزية احد مجالات الثورة في التنمية (د . على الدين هلال) والمشروعات الانتاجية بشكلها الراهن خلق لقطاع عام محلى (د . ايليا حريق) .

القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر :
واستعرضت د . امانى قنديل الأفكار الاساسية التى طرحتها ادبيات « التوجه نحو القطاع الخاص » في اطار التعليم ، سواء من جانب الدولة او المتفاعلين بالخدمة التعليمية ، واتجاهات تطور القطاع الخاص في السياسة التعليمية ، ولعل المسألة المهمة هي تقييم دور القطاع الخاص في السياسة التعليمية ، حيث استخدمت خمسة مؤشرات : وزن مشاركة القطاع الخاص في الخدمة التعليمية ، كفاءة وفاعلية هذا القطاع في السياسة التعليمية ، تقييم المنفعة او البعد الاقتصادي في مقابل نوعية الخدمة ، التوزيع الجغرافي للخدمة ، التأثير على مجمل اتجاهات السياسة القومية . وهنا ينبغي التأكيد على ان السياسة التعليمية تخضع لتفاعل اطراف ثلاثة : الدولة والقطاع الخاص والمتفاعلين بأداء الخدمة ، هذا الى جانب مقدمى الخدمة انفسهم (المعلمون) والمنظمات المثلة لهم ، كذلك ينبغي التأكيد على تباين الكفاءة داخل كل قطاع (العام والخاص) . وتطرح الباحثة سؤالاً حول امكانية ان تتولى الدولة ذاتها انشاء مدارس خاصة ذات كفاءة عالية ، يمكن ان تسهم في تمويل الانفاق للمدارس المجانية .

ولكن يبدو ان موضوع التعليم اكبر من ان يكون قضية سياسية عامة فقط فقد كشف د . ابراهيم درويش عن عدة مسائل هامة :
- على الرغم من وجود نص قانونى يشير الى التعليم الخاص فان تنظيمه ومهامه لم ينظمها القانون .

- ان الجمعيات التى انشئت طبقاً للقانون رقم ٢٢ تخضع لوزارة الشؤون الاجتماعية وليس لوزارة التعليم . ومنها الجمعيات التى تقدم التعليم الخاص .

- ان قانون الشركات استخدم ايضا في انشاء مدارس خاصة . وأشار الاستاذ السيد يسين الى بعض المقارقات التى يعكسها التعليم الخاص في مصر ، واثار المشاركون أسئلة تتعلق بعدة امور حيوية :

- تأثير التعليم الخاص على الثقافة القومية (د . احمد عبد الله) ، تركيز ابناء الصفوة واستيعابهم في التعليم الخاص (ا . السيد يسين) ، فتح التعليم الخاص لقنوات وفرص عمل خاصة ومتميزة لخريجي التعليم الخاص ، مدى اعتبار الجامعة الأهلية تعليمًا خاصًا وكيف تخدم التعليم بشكل عام في مصر (د . على الدين هلال) .
٤ - مشاركة الأفراد في تمويل الخدمة الصحية . وقدمت د . هبة نصار دراسة مبنية على الاحصاءات وعلى دراسة اخرى ميدانية ، هدفت الى تقديم « صيغة تلائمنا لمساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية في مصر » ، فأبرزت الأهمية النسبية للقطاع الصحى الخاص في مصر ، وقدمت نماذج ثلاثة بديلة هي : التأمين

« تنامي القطاع الخاص » ومن قائل « التحول الى القطاع الخاص » ومن قائل « تمليك الخواص » ، ومن قائل « تمكين الخواص » ، وعلى أية حال ، فقد كشفت ورقة الدكتور كمال المنوفى انه لا يوجد اتفاق على التعريف ، ولكنه يتضمن عناصر أربعة اساسية : نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، نقل الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، اطلاق العنان لقوى السوق والمبادرات الفردية ، احتفاظ الحكومة بسلطة تنظيمية في حالة المشروعات التى تقدم خدمة عامة كالمواصلات والنقل .

اما عن تنامي القطاع الخاص فقد اتخذ اشكالا مختلفة منها بيع وحدات القطاع العام كلياً او جزئياً للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وتأجير هذه الوحدات الى القطاع الخاص او التعاقد مع الأخير على ادارتها ، انتهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات ، المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص ، فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل في ميدان الخدمات العامة .

واثار المفهوم جدلاً إذ رأى د . ابراهيم العيسوى انه يهدف الى توظيف الدولة لخدمة القطاع الخاص ، والتحول في دور الدولة من التدخل المباشر الى التدخل غير المباشر ، وجاءت ورقة د . محمود عبد الفضيل لتؤكد أهمية المضمون الاجتماعى على الشكل القانونى ، أى وظيفة اجتماعية يقوم بها القطاع الخاص ويتوقف عليها وجوده ، فيقدم تقسيمة ثلاثية للنشاط بين القطاعين الخاص والعام .. الأول يشتمل على : متاجر الأقسام ، المخازن والمطاحن ، اعمال المقاولات ... ، ومما تشمله : والثانى على : مرافق الموارد الطبيعية ، ومشروعات الاحتكار الطبيعى ، وسلع وخدمات الجدارة الاجتماعية ... ، ومما تشمله منطقة التداخل والتنافس : المصارف ، التأمين ، الصناعات الغذائية ، صناعة النسيج

وقد اثار المشاركون تساؤلات حول :

- دور التحويل من العام الى الخاص على تغير وظيفة الدولة (د . مراد وهبة) .

- مدى تعارض هذا التحويل مع التنمية المستقلة (د . ابراهيم العيسوى) .

- التفرقة بين الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة للدولة (د . جهاد عودة) .

- جدوى معايير التمييز بين السلع العامة والسلع الخاصة (د . السيد غانم)

ولكن ملف المفهوم والتعريف لم يغلق حتى نهاية الجلسات ، واهم ما طرح في هذا السياق :

- ان حق الملكية شكل قانونى ، ولكن له اثاره القانونية والسياسية خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة (د . ابراهيم درويش)

- ان لفظ الأدبيات له معنى في الدولة الرأسمالية كما ان له مغزاه ومحتواه في الدول الاشتراكية (د . اسامة الغزالي) .

- جاء التساؤل لمن ذهب فائض القيمة طيلة المسيرة السابقة (د . على الدين هلال) .

- لابد ان يرتبط بمناقشة توزيع القوة السياسية ومدى ارتباطها بتوزيع القدرة الاقتصادية (د . احمد عبد الله) .

- يثير من أوسع الأبواب موضوع « علاقة الحاكم بالمحكوم » والديمقراطية (د . ايليا حريق)

- يثير السؤال عن مدى اختلاف تطبيق المفهوم على القطاعات الانتاجية عنه على القطاعات الخدمية (د . حسين عبد العزيز)

- امكانية استخدام القطاع العام لخدمة القطاع الخاص وامكانية استخدام القطاع الخاص لخدمة القطاع العام .

- امكانية استخدام معايير : المصلحة ، الوصول الى ، وإدارة الخدمة للتمييز (ا . سيد يسين) .

دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية :

بعد استعراض سريع لتطور السياسة العامة للتنمية المحلية قدم

القطاع العام و١٤ صناعة من القطاع الخاص ، وانتهت الى القول بأن « هيكل الحوافز الممنوحة للصادرات الصناعية مازال ينطوي على تحيز كبير ضعف انجاز القطاع الخاص في هذا المجال » . وقد اثار د . عاطف السيد نقطة مهمة وهي صعوبة عزل سياسة عامة للدراسة الا اذا اتبعنا النموذج الكلاسيكي ، فهناك قيود داخلية تتمثل في :

- ضرورة ايجاد الشيء قبل التفكير في حمايته ، عدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، عدم استقرار سعر الصرف ، وقيود خارجية تتمثل في : ان العالم الخارجى لا يعاملنا بالمثل ، مدى امكانية التعاون بين الدول النامية .

ولفرض هذه القيود ضرورة وضع السياسة العامة في اطارها العام ، وطرحنا عدة قضايا :

ما تأثير حظر تصدير منتجات معينة مثل الجلود (د . احمد عبدالله) ، امكانية استفادة الدولة من فرض الحماية مثلما حدث بالنسبة لصناعة السكر في الثلاثينيات (د . مراد وهبة) ، مدى تأثير الحماية على تشجيع الصادرات ، خاصة وان فكرة الحماية وضعت اساسا لحماية الصناعات الوطنية والحد من تناقص الأجنبي مع الوطني في السوق المحلية (د . ايليا حريق) ، امكانية تعارض اجراءات الحماية مما يجعل المحصلة مغرية او سلبية (د . السيد غانم) ، ارتباط الحماية بمستفيد ومضار ، فمن يستفيد من كل اجراء المجتمع ام قطاعات معينة ، ومن يضار المجتمع ام قطاعات محددة وبشكل غير مباشر المجتمع ، ارتباط الحماية بتوجيه الموارد واستخدامها وانتقالها من مجال الى مجال اكثر حماية (د . هناء خير الدين) ، سعر الصرف والوضع المالى للشركات التى تخضع لمنتجاتها للتسعير الجبرى (د . ابراهيم درويش وآخرون) ، تأثير الحماية على الاستهلاك المحلى مقارنة بالتصدير ، فهي تشجع على الاستهلاك نظرا لارتفاع الربحية في الداخل (د . هناء خير الدين) .

قضايا مفتوحة للمناقشة :

وفي ختام الندوة طرح د . ايليا حريق الموضوع الخلافى الذى ظل مفتوحا للنقاش طوال ايام الندوة ، ولا اعتقد انه يمكن القول بالوصول الى اتفاق عليه ، اولا وهو الملكية الخاصة والملكية العامة ، فيرى انه يجب تبني منظور اجتماعى ازاء المسألة فلا نظر الى الملكية كحقوق مطلقة ، وانما من خلال مفهوم « الحيازة » فالملكية الخاصة للأفراد ليست مطلقة وانما مقيدة ، والأفراد احرار في استخدام موارد لا يملكونها كميها الرى مثلا ، فملكية الأفراد شركة بينهم وبين الدولة وملكية الدولة شركة بينها وبين الأفراد ، فمعالجة الملكية كحقوق استخدام قد يقض النزاع بين انصار العام وانصار الخاص ويضع مصالح المجتمع - الصالح العام - في موضعها الصحيح . واثار د . ايليا حريق قضية اخرى تم الاتفاق على ضرورتها الا وهي « الديمقراطية » ، وقد عرضها في سؤالين : كيف نأتمن من لا ثقة فيهم على اوراق ومقدرات العباد ؟ ومن يستفيد من تطبيق الديمقراطية ؟ والاجابة على السؤالين تؤكد ضرورة الأخذ بالديمقراطية فهي في صالح المجتمع كله ، ولكن هذا يتطلب تقنين دور الحكومة في القطاعات الانتاجية والخدمية على نحو واضح مع الزام الحكومة بعدم تخطى هذا الدور □

الصحي الشامل ، التأمين الجزئى ، والخدمة بمقابل نقدي . وأكدت على ان نموذج الخدمة بمقابل نقدي هو النموذج المتقبل لدى المواطن المصرى في القرى التى اجرى فيها البحث الاساسى .

ويغض النظر عن القضايا الفنية التى اثيرت حول الموضوع ، فقد اشارت د . محيا زيتون الى عدة قضايا :

وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة في القطاع العام مما يؤدى الى ظهور ما يشبه القطاع الخاص داخل القطاع العام ، وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة في القطاع الخاص ، ضرورة ربط تقديم الخدمة الصحية بالتعليم الطبى : نوعيته وكفاءته ، واثار د . السيد غانم ضرورة دراسة عدة موضوعات : حساب التكلفة بالنسبة للمريض في كل من القطاعين العام والخاص ، قياس نوعية الخدمة ، قياس توزيع الخدمة وامكانية الوصول اليها ، امكانيات التعاون والتنافس بين القطاعين ، امكانية ترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وقد اثيرت قضايا مختلفة ، التمايز في تقديم الخدمة داخل القطاع العسكرى (د . اسامة الغزالى) ، وجود خدمة مدنية في القطاع العسكرى (د . جهاد عودة) ، التأمين الصحى ومدى ملائحته (د . ابراهيم عيسوى) ، امكانية تخفيض الضرائب فيما لو طبق نموذج « الخدمة بمقابل نقدي » (د . مراد وهبة) .

دور القطاع الخاص في سباق النقل :

وقدم د . جهاد عودة ورقة عن النقل الجماعى للركاب مركزة على الجوانب القانونية مثل : ملكية الدولة كشخص عام ، وملكية الدولة كشخص خاص ، والالتزام ، والامتياز ، والترخيص ، وأكدت الدراسة دخول القطاع الخاص واسهامه بشكل واضح في خدمة نقل الركاب ، ووصل الى القول : « ان الدولة في سبيلها لحل ازمته في مجال النقل الجماعى شجعت في البداية الأفراد الى امتلاك العربات الملاكى ، ولكن لما سببه انفجار تملك العربات الخاصة من ازدياد الطلب على موارد محدودة ، اخرى للدولة ، ولما واجهته الدولة من أزمة مالية في اشباع الطلب المتزايد على مرافقها للنقل الجماعى ، انتهجت اشراك الأفراد في تمويل واداء خدمات النقل الجماعى » . وقد اثارته الورقة مناقشات حول الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة لها واثرت ذلك في مجال النقل ، وقد اثارته عدة مسائل حيوية :

- خطورة سيطرة القطاع الخاص على نقل الركاب والبضائع (د . ح . عبدالعزيز) ، محورية فكرة الأمن القومى (د . ع . ا . هلال) ، ظهور النقل الخاص بالشركات والمنظمات والكثير من الهيئات ، ظهور مشروعات النقل الخاصة بالمحلية .

- السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج القطاع الصناعى في مصر :

قدمت د . هناء خير الدين ود . منى البرادعى ود . هدى السيد ورقة تمثل جزءا من مشروع بحثى يقوم به مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، وركزت الورقة على نقاط ثلاثة : الاثر الحمائى للتعريف الجمركية ، الاثر الحمائى لضرائب الاستهلاك ، الاثر الحمائى للتدخل في تسعير المنتجات .

وقد اكدت الدراسة على التفاوت بين المركز التنافسى لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ، وان القطاع الخارجى يتمتع بحماية اكبر من القطاع العام ، خاصة في قطاع الصناعات الاستهلاكية : وقد طبقت الدراسة على عينة تتمثل في ٢٤ وحدة انتاجية من

ندوة مستقبل الطاقة النووية في مصر

٢١ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨

خالد زغلول

تم في عام ١٩٨٠ بدأت مرحلة جديدة إذ تم وضع استراتيجية قومية للطاقة النووية في مصر تهدف إلى ضرورة المضي في البرنامج النووي المصري بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من اتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية ، وتم تحديد متطلبات البرنامج النووي أولا الموافقة السياسية العالمية ، ثم توفير الكوادر العلمية اللازمة ، وأخيرا توفير التمويل الخارجي والمحل اللازم . وبناء على ذلك صدقت مصر على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في فبراير ١٩٨١ ، وتلى ذلك اعتماد اتفاقيات تعاون نووي بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ثم الولايات المتحدة فألمانيا الغربية ، وكذلك كندا وبلجيكا وسويسرا وأستراليا (أكبر مصدر لخام اليورانيوم) ، ومذكرات تعاون وتفاهم مع كل من السويد وإنجلترا والنيجر وإيطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتيح توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . ثم في عام ١٩٨٢ طرح مشروع المحطة في مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة في كل من أمريكا وألمانيا الغربية وفرنسا وهي الدول التي تنتج مفاعلات الماء المضغوط الذي تم اختياره ليكون أول ما نبدأ به البرنامج النووي وذلك باعتباره متعدد المصادر والأكثر شيوعا في العالم ، كما أن البدء بمفاعلات الماء الثقيل قد يفسر بالاتجاه نحو الاستخدامات العسكرية ، مما قد يؤدي إلى عزوف الدول المختلفة عن التعاون مع مصر في هذا المجال ، وفي منتصف عام ١٩٨٥ بعد أن تم فحص العروض ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عرضه على المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذي وافق عليه في يناير ١٩٨٦ مع التأكيد على حتمية الحل النووي في مصر ، وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذي طلب مقايضة الشركات لتحسين عروضها والوصول إلى شروط أفضل تحقق المصلحة الوطنية ، وتم ذلك فعلا في ٢٠ أبريل ١٩٨٦ إلا أن حادث « تشيرنوبيل » وقع في ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأي العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على أثر ذلك أن طلبت الحكومة إعادة دراسة موضوع الطاقة النووية في ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية أثر حادث « تشيرنوبيل » أمام الحكومة لاتخاذ قرار نهائي في هذا المشروع .

ويؤكد د . علي الصعيدى بأن الطاقة النووية هي تكنولوجيا المستقبل إذ أن نصيب الدول المتقدمة من استخدامات الطاقة في العالم ٧٥ ٪ ، والـ ٢٥ ٪ المتبقية هي نصيب الدول النامية ، وإذا افترضنا أن معدلات النمو في البلدان النامية في حدود ٣ ٪ (وهو رقم متواضع) فإن احتياجاتها من الطاقة تصبح كبيرة للغاية ، فمن يتحكم في تكنولوجيا الطاقة يحكم العالم في القرن الواحد والعشرين . وبالنسبة لمصر فإن حوالي ٨٠ ٪ من احتمالات الطاقة المائية على النيل قد تم استغلالها في السد العالي وخزان أسوان ، وإن استغلال

عقدت في مدينة الضبعة يومى ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ ندوة عن مستقبل الطاقة النووية في مصر قام بتنظيمها هيئة المخطات النووية لتوليد الكهرباء برئاسة د . علي فهمى الصعيدى بالتعاون مع باحثي وخبراء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام برئاسة الأستاذ السيد ياسين وتستند هذه الندوة أهميتها من كونها الأولى التى تجمع خبراء وباحثين في العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ليتباحثوا في استراتيجية ومستقبل الطاقة النووية في مصر .

أفتتح الدكتور علي الصعيدى الندوة بعرض عن استراتيجية العمل في البرنامج النووي المصري وما تحقق في سبيل تنفيذ مشروعاته ، وإن فكرة انشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء ترجع إلى عام ١٩٦٣ وذلك بهدف الدخول في هذا المجال الجديد من التكنولوجيا أسوة بدول نامية أخرى مثل الهند وإسرائيل والأرجنتين . وطرحت مناقصة عالمية لانشاء محطة لتوليد الكهرباء عام ١٩٦٤ وتقدم لها ٤ شركات من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إلا أن المشروع توقف لنشوب حرب يونية ١٩٦٧ . وبعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وزيادة احتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية ، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في مصر ، خاصة وأن دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ١٤ دولة قد أظهرت أن مصر بلد مثالي يصلح لدخول الطاقة النووية . ثم في عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس نيكسون خلال الزيارة التى قام بها لمصر في ذلك العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد مصر بمحطات نووية تصل قدرتها حوالى ١٨٠٠ ميجاوات ، على ضوء ذلك تم توقيع اتفاقية خدمات أثراء الوقود النووي مع لجنة الطاقة الذرية الأمريكية (وزارة الطاقة حاليا) وفي ١٩٧٦ تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، ثم طرحت مناقصة للشركات الأمريكية لانشاء محطة نووية ورعى العطاء على إحدى الشركات ، وفي تلك الأثناء ظهرت مشكلة رد الفعل لتفجير الهند للقنبلة الذرية والخوف من انتشار الأسلحة النووية في الدول النامية ، ولذلك اجتمع « نادى لندن » على تقييد دخول الدول النامية في مجال الطاقة النووية إلا إذا كانت موقعة ومصدقة على معاهدة « عدم انتشار الأسلحة النووية » ، كما صدر قانون في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ تحت أسم « قانون عدم انتشار الأسلحة النووية » يلزم أمريكا بعدم تصدير تكنولوجيا الطاقة النووية للدول غير المصدقة على هذه المعاهدة أو الملتزمة بأحكامها وكانت مصر حين ذاك غير مصدقة على تلك المعاهدة ، وبناء على ذلك طلبت الولايات المتحدة التفاوض بشأن الاتفاقية الثنائية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشرط أن تقبل مصر حق الولايات المتحدة في التفتيش على المنشآت النووية المصرية ، ولكن السلطات السياسية في ذلك الوقت رفضت تعديل الاتفاقية على هذا الأساس لما رأت فيه من مساس بالسيادة الوطنية المصرية .

سعيد عن صنع سياسة الطاقة في مصر من حيث تحديد المؤثرات الداخلية والخارجية لصنع هذه السياسة ، وما دور هذه التأثيرات المختلفة وما هي الحلقة الحاسمة لصنع سياسة الطاقة النووية في مصر .

وأفاد د . الصعيدى أن هناك الكثير من المؤثرات الخارجية والداخلية على صنع سياسة الطاقة في مصر أما الأولى فقد أستطاعت مصر أن تزيل كثير من العقبات وذلك عن طريق التصديق على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية وأصرار مصر على الاستخدام السلمي للطاقة النووية والدعوة إلى جعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، كما أن مصر وضعت برنامج يهدف إلى التصنيع المحلى للمحطات النووية وتم توقيع اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة ادخال المفاعلات في مصر على أساس التصنيع المحلى . أما عن المؤثرات الداخلية فهي كثيرة ومتشابهة فنجد بعض الجماعات السياسية المعارضة للبرنامج النووى المصرى ، والتأثيرات المباشرة لحادث « تشيرنوبيل » على رأى العام المصرى تجاه استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء ، وعدم الاستيعاب الكامل لدى الجماهير المصرية لأهمية دور الطاقة النووية في عملية التنمية ، وهناك أيضا مشكلة التمويل . وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى في انتظار القرار السياسى بالموافقة على إنشاء المحطة النووية لتوليد الكهرباء .

ثم تحدث الدكتور محمد السيد سعيد ليميز شقين في التعامل مع الطاقة النووية الأول كمرفق له طابع خاص ، والثانى كاستراتيجية البحث التكنولوجى ، أما الشق الأول فمستويات الأداء الحالية في المرافق العادية لا تلمئن تماما بالنسبة لإدارة هذا المرفق الذى له طبيعة خاصة . فما هي نوع الضمانات المتوفرة فيما يتصل بكفاءة التشغيل والأمان في المحطات النووية ؟

أما عن إدارة البحوث والتكنولوجيا فمستوى أداء هيئة الطاقة الذرية لا يطمئن فيما يتصل بالكيفية التى يتم بها إدارة هذا المرفق الهام . وبالتالي هل لدى الهيئة تصور عن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث التجريبية ؟

وقد أجاب المتخصصون بالهيئة بأن أداء الانسان المصرى ينظر إليه بطريقتين الأولى متقائلة والثانية يائسة فداخل مصر توجد مؤسسات على درجة كبيرة من الانضباط والالتزام في الأداء مثل الهيئة العربية للتصنيع ، كما وأن كفاءة الاداء لدى الانسان المصرى عالية ولكن المشكلة تكمن في كيفية أستغلالها الاستغلال الأمثل ، ففي مجال الطاقة النووية توجد خبرات وكفاءات مصرية على أعلى مستوى يعملون لدى أكثر الدول تقدما ، وداخل مصر أيضا يوجد كوادر علمية ذات كفاءة عالية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حين نطلب منها تدريب الكوادر المصرية ترد بأنهم على مستوى عالى من الكفاءة ولا يحتاجون للتدريب . وعن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث فالهيئة تعمل في إطار مستقل ، ولكنها تعتمد وتتعاون مع هيئة الطاقة الذرية ، وهيئة المواد النووية ، ومركز تكنولوجيا الإشعاع حيث نعمل جميعا في إطار البرنامج النووى المصرى .

وبعد ذلك أثار اللواء طلعت مسلم ثلاث تساؤلات كان أولها : ما هي امكانية توافر كل من نوعين الوقود النووى وكيفية ضمان وجود مصادر متعددة له . وكانت الاجابة أن النوع الأول من الوقود النووى يعتمد على اثراء الوقود وتتوفر خدمات الاثراء في الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وانجلترا ، والمانيا الغربية وهولندا بالإضافة الى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين . أما النوع الثانى وهو اليورانيوم الطبيعى وهو متوفر بشكل كبير حيث العرض أكبر من الطلب ويوجد في أستراليا وكندا ، والولايات المتحدة ، وأمريكا الجنوبية ، بالإضافة الى بعض الدول الأفريقية مثل النيجر وتشاد والكونغو وناميبيا ، وعلاوة على هذا فإن الصحراء الشرقية غنية باليورانيوم وامكانية أستخراجه من الفوسفات متوفرة ، وتقوم هيئة المواد النووية بجهود كبيرة في هذا الموضوع .

كل الاحتمالات الممكنة للطاقة المائية لن يضيف إلا القليل ، هذا علاوة على مشكلة نقص المياه التى عانت منها مصر في الفترة الأخيرة ، ثم أن احتياطات الفحم في مصر محدودة (تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون طن) لا تكفى لإنتاج الكهرباء أما عن البترول فهو (ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية الزيادة في إنتاج الكهرباء إلا إذا كان ذلك على حساب ما تصدره مصر من البترول مما سيحد من المصدر الأساسى لتمويل خطط التنمية . والخلاصة إذا كان معدل تنمية الطاقة في مصر ٧ ٪ فسوف تتضاعف كميات احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية كل عشر سنوات ، وفى المقابل فإن احتياجات مصر من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٠ هي حوالى ٢٢ ألف ميجاوات (مقارنة بما هي عليه ٩ آلاف ميجاوات) هذا يعنى أن مصر سوف تعاني من أزمة طاقة في السنوات القليلة القادمة إذ لم تحسم المشكلة ثم أن التكلفة الاقتصادية لإنشاء وتشغيل المحطات النووية أقل من مثيلاتها الحرارية والبترولية ، فإن إجمالى تكلفة الكيلو وات / ساعة نووى من الكهرباء تساوى تقريبا ثلثى الفحم ، ونصف البترول . وأخيرا فإن امكانيات مصر في التصنيع المحلى للمحطات النووية عالية فقد أثبتت الدراسات الأولية أننا نستطيع أن نصنع من مكونات المفاعل النووى محليا ما يصل إلى نسبة ٢٥ ٪ على أقل تقدير حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠ ٪ في الدراسات التفصيلية ، علما بأن الهند تقوم بتصنيع ٩٠ ٪ من مفاعلاتها محليا رغم أن امكانياتها حينما دخلت في برنامجها النووى أقل بكثير من مصر حاليا .

وبعد أن أنهى رئيس الهيئة عرضه أدار الأستاذ / السيد ياسين مدير مركز الدراسات النقاش حول موضوع الندوة ، حيث بدأ الدكتور عبد المنعم سعيد الحوار بثلاث تساؤلات تضمن الأول : مركز الدراسات يهتم بالبعد الاستراتيجى في قضية المفاعلات النووية وخاصة فيما يتعلق بالتسليح النووى الاسرائيلى وسبل مواجهته . فما هي امكانية المفاعلات التى تقوم مصر ببنائها في توفير التسليح النووى ، وامكانية توفير البولوتونيوم ، وذلك في ظل التوقيع على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية ، وامكانية التهرب من الرقابة .

أجاب رئيس الهيئة على السؤال أن مصر ملتزمة باتفاقية عدم أنتشار الأسلحة النووية وتخضع للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي لا يهتم البرنامج النووى المصرى إلا بالاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وكان السؤال الثانى عن العلاقة ما بين الطاقة بشكل عام والطاقة النووية بشكل خاص والتنمية في مصر ، فمن المعروف أن هناك أكثر من استراتيجية تستهدف كلها عمل حزمة من سياسات الطاقة المختلفة وذلك في مجال البترول والطاقة الشمسية والمحطات الحرارية بالفحم لسد الاحتياجات المتزايدة للطاقة في مصر علما بأن إنتاج مصر من البترول في حالة تراجع ولا يوجد احتياطي يكفى للتسعينات والسؤال هنا لماذا الطاقة النووية خاصة في ظل تكنولوجياتها المعقدة ، وأنه في الأغلب أن الدول المتقدمة لن تقوم بأمدادنا بالمفاعلات النووية ، وهناك احتمال قوى أنها تستدرجنا في مفاوضات ودراسات جدوى ودراسات تصهيدية ، وبالتالي أليس من الأجدى أن نحاول في مجالات أخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية على اعتبار أنها مجال جديد كما أن عناصرها وامكانياتها متوفرة في مصر ولا توجد قيود من الخارج على تبادل التكنولوجيا الخاصة بها .

وقد أجاب خبراء الهيئة أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية مازالت في طورها الأولى ، وأن عملية أستخدامها في توليد الكهرباء تحتاج إلى امكانيات ضخمة وتكاليف مرتفعة قد تصل من ٢ إلى ٥ أضعاف النووى ، أما عن مصادر الطاقة الأخرى كالمياه والفحم والبترول فهي لا تستطيع تلبية احتياجات مصر من الطاقة عام ٢٠٠٠ ، وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى يهدف إلى إدخال المفاعلات الى مصر على أساس التصنيع المحلى . وأخيرا تسأل الدكتور عبد المنعم

الأسلحة النووية ، وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبعد ذلك تسأل الدكتور أحمد عبد الله أين نحن الآن بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع من عدمه ؟ وكانت الإجابة أن الهيئة أمامها طريقين الأول يتمثل في وجود مناقصة بها ثلاث عطاءات من فرنسا بإنشاء محطتين ، وألمانيا محطة ، وأمريكا واليابان محطة ، وتنتهي مدة هذه العطاءات في يونيو ١٩٨٩ ، والهيئة في انتظار القرار بالموافقة على البدء في تنفيذ المشروع . أما الطريق الثاني فهو التصنيع المحلى حيث وقعت الهيئة اتفاقية مع كندا لإنشاء محطات مفاعلات الكاندو قدرة ٦٠٠ ميجاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى يدخل فيها مشاركة محلية في تصنيع بعض المعدات والأعمال الإنشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل للوقود النووي بنسبة أجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة الوحدة الأولى وتزيد تدريجياً في الوحدات التى تليها .

وأخيراً تقدم الأستاذ جمال عبد الجواد الباحث بمركز الدراسات بسؤالين الأول عن نسبة التصنيع المحلى للمحطات النووية في مصر ، وهل سيغنى هذا عن الدخول في ورطة الموافقات الدولية وتعقيدها السياسية والتمويلية .

وكان الجواب بأنه توجد لجنة مشتركة بين مصر وكندا قامت بدراسة مبدئية شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات الصناعة ، والانتاج الحربى ، والكهرباء والطاقة ، والسكان بالإضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة المشاركة المحلية للوحدة الأولى قد تصل إلى حوالى ٥٠ ٪ ، والثانية ٦٠ ٪ ، والثالثة ٧٠ ٪ ، هذا على أساس أن تصنيع الوقود ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار يكون محلياً بنسبة ١٠٠ ٪ ، ومما لا شك فيه أن الاكتفاء الذاتى في توفير مستلزمات التشغيل من وقود ومواد وقطع غيار ينتج عنه التحرر الكامل من أى ضغوط خارجية تؤثر على تشغيل المحطات النووية طوال عمرها .

وجاء السؤال الثانى عن الشروط الأمريكية للتفتيش على المنشآت النووية المصرية والفرق بينها وبين شروط تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكان رد الهيئة بأن الفرق الرئيسى هو أن الوكالة هيئة دولية تقوم بالتفتيش والرقابة على كافة الدول عن طريق مفتشين دوليين ، ومن حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم من الوكالة . أما التفتيش الأمريكى فهو من قبل دولة على أخرى ، وليس من حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم ، وأخيراً فإنه تفتيش كامل وليس جزئى .

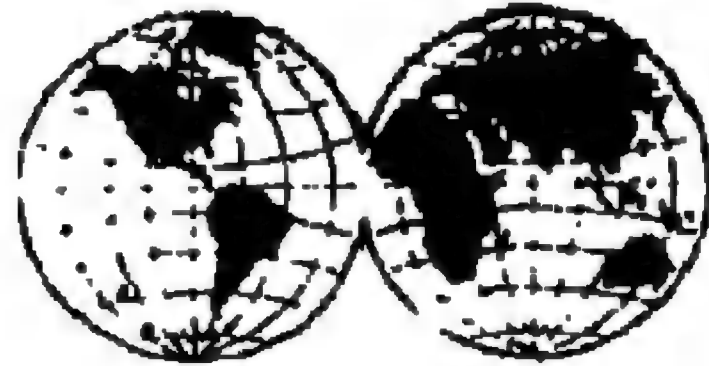
والخلاصة أن الندوة بشكل عام قد ساهمت في لقاء الضوء على جوانب عديدة لموضوع استراتيجى هام مرتبط بقضايا التنمية والتطور التكنولوجى في مصر □

وكان السؤال الثانى عن العطاءات لبناء المحطات النووية وكونها مقدمة من الكتلة الغربية فقط ، وهل هناك قيود تمنع قبول عطاءات من الكتلة الشرقية وإلا لماذا لم تقبل عطاءات منها ؟

أجاب د . على الصعيدى بأنه لا توجد قيود على تقديم عطاءات من الكتلة الشرقية وإنما يرجع السبب إلى أن الاتحاد السوفيتى ينتج ثلاث أنواع من المفاعلات الأول مفاعل ماء عادى صغير قوته ٤٤٠ ميجاوات وقد توقف إنتاجه منذ ٥ سنوات ، والثانى على نمط مفاعل « تشرنوبيل » ويبرد ببخار الماء العادى وهذا النوع صنع للاتحاد السوفيتى فقط ولم يتم بيعه في الخارج ، وأخيراً مفاعلات ماء عادى قدرة ألف ميجاوات على نمط النظم الغربية في متطلبات الأمان ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتى في إنتاجه بالاشتراك مع ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا منذ عدد قليل من السنوات وأول مفاعلات تباع خارج الاتحاد السوفيتى منها كانت أثناء للهند هذا العام . وأخيراً تسأل اللواء طلعت مسلم عن ما هى أسباب اختيار « الضبعة » كموقع للمحطة النووية ، وإن البرنامج النووى المصرى يواجه عقبات كثيرة في ظل الخبرة التاريخية وضرب المفاعل العراقى من قبل إسرائيل ، فما هى الضمانات التى تكفل عملية تأمين المفاعل النووى وخاصة من الضربات الجوية .

وأجاب المتخصصون أن موقع المحطة النووية كان في منطقة « سيدى كرير » ثم تغير الموقع نتيجة للضغوط المحلية واعتراض أهالى الاسكندرية . وعملية اختيار الموقع تمت بعد العديد من الدراسات فمن المعروف أن المحطة يجب أن تكون بجوار مصدر ماء ، وتم استبعاد نهر النيل من الدراسات ، وقد اختير موقعان أحدهما بجوار الغردقة والثانى في الزعفرانة ، ونتيجة لأن البحر الأحمر منطقة زلزالية غير مستقرة تم استبعادهما ، وتم دراسة الساحل الشمالى للبحر المتوسط أعلى منطقة الدلتا ولكنها استبعدت لأن التربة رخوة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانشاء ، وأخيراً منطقة الساحل الشمالى الغربى التى تم اختيار منطقة « الضبعة » بها وتمت دراستها تفصيلاً حسب القواعد والنظم العالمية كما راجعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أما عملية تأمين المحطة النووية فهذه مسئولية الأجهزة المعنية في الدولة .

وتحدث الدكتور جهاد عوده عن الإشكالية بين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وغير السلمية ، وما هى الضمانات المقترحة لمنع الاستخدام السلمى أن يتحول إلى استخدام غير سلمى وخاصة أن الاعتراض الدول بسبب التخوف من هذه المشكلة . فأجاب رئيس الهيئة مؤكداً مرة أخرى على أن البرنامج النووى المصرى لا يهتم سوى بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، أما الضمانات فمصر كما ذكر من قبل مصدقة على معاهدة عدم انتشار



مكتبة السياسة الدولية

فلسطين ١٩٤٧ التقسيم المجهض

التي لا تلتزم بتوجيهات المنظمة الصهيونية العالمية مثل « جامعة التقارب والتعاون اليهودي العربي » . وهكذا فانه في الوقت الذي كان فيه الرأي العام الغربي والعالمي على دراية وثيقة بالمصير المأسوي الذي لاقاه اليهود على أيدي النظام النازي في أوروبا ، فإن مقاطعة اللجنة العربية العليا قد عززت من عدم الفهم الغربي سياسيا وثقافيا لمشكلة عرب فلسطين وذلك على الرغم من بعض اللقاءات السرية مع ممثلي اليسار الفلسطيني ومع دول الجامعة العربية .

ويشير الكاتبان الى توافق موقفي كل من واشنطن وموسكو حول مشروع التقسيم الذي أقره أغلبية أعضاء لجنة الأمم المتحدة ، فعلى الرغم من المعارضة البريطانية فإن المشروع الأمريكي - السوفيتي والذي تم التصويت عليه في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لم ينقصه الا صوت واحد ليحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، وقد دفع ذلك البيت الأبيض الأمريكي الى الالتقاء بثقله في الميزان (رغبة في استقطاب اصوات الناخبين اليهود) من أجل الحصول على الاصوات اللازمة لصالح اقامة الدولة اليهودية ، وهو ما تحقق من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية على الدول التي امتنعت عن التصويت فضلا عن تقديم الهدايا لبعض رؤساء الوفود . وقد أسفرت هذه الحملة عن تغيير عشرة دول (من بين تسع عشر دولة مستهدفة) لموقفها لصالح التقسيم . ويعلق الكاتبان على خطة التقسيم فيشيران الى انها تضمنت مجموعة من العيوب مثل : التقسيم الجغرافي المعقد وقصر الفترة الانتقالية والمعارضة العربية الشديدة لها ، الا ان المسؤولية الرئيسية في اخفاقها ترجع الى الموقف البريطاني الذي اتسم بالمعارضة الشديدة لأي تدخل من جانب الأمم المتحدة في فلسطين حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ . وقد أدى ذلك الى انكفاء الخصومة المشتعلة بين العرب واليهود داخل فلسطين حيث تمكنت القوى الصهيونية من القضاء نهائيا على خطة التقسيم الهشة . يعالج الفصل الثاني السياسة الفلسطينية لبريطانيا في فترة ما بين الحربين ويصفها بأنها كانت أسيرة لوعودها المتناقضة للحركة الصهيونية والعرب ، الا انها شهدت تغيرا تدريجيا خلال العشرين عاما تمثل في الابتعاد التدريجي عن الطرف الأول (وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧) والاقترب من الطرف الثاني في نهاية الثلاثينات (الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩) . وعلى الرغم من ذلك مان الموقف البريطاني كما يوضح الكاتبان ، قد اتسم بنوع من الاستمرارية تمثلت في العمل على الدفاع والحفاظ على الهيمنة

- Palestine 47, un Partage Avorté.
- Alain Gresh, Dominique Vidal.
- Editions Complexe, Texte Inédit Novembre 1987.

نشر هذا الكتاب في ذكرى مرور أربعين عاما على اصدار الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وفي هذا الاطار يبرز الكاتبان في مقدمتهما ان الهدف من الدراسة ليس تقديم عرض تاريخي وزماني لقرار تقسيم فلسطين وتطورات الحرب التي شهدتها الارض المقدسة في أعقابها ، وانما هو محاولة لتوضيح - وفقا للمستندات والوثائق المتاحة - للأسس التي استند اليها تفكير وتحرك كل من الأطراف التي شاركت في المشكلة آنذاك : الحركة الصهيونية - العرب في فلسطين - الدول العربية - سلطة الانتداب البريطانية - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة . يتناول الفصل الأول الظروف التي أدت بسلطة الانتداب البريطانية الى عرض المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة ، حيث اجتمعت الجمعية العامة في دورتها غير العادية الأولى (٢٨ ابريل ١٩٤٧) وشكلت لجنة من احد عشر عضوا لبحث ودراسة كافة الجوانب والمشاكل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وذلك على ارض فلسطين وفي كافة المناطق التي ترى اللجنة انها مفيدة في عملها وبالإضافة الى ذلك فقد كان لها مطلق الحرية لبحث ظروف اليهود الرافضين العودة الى بلادهم الأصلية والمقيمين في المعسكرات الأوروبية . ومع وصول اللجنة الى فلسطين فانهما سرعان ما لمست وجود حالة حرب كامنة فلي الوقت الذي تتشكل فيه جماعات عسكرية عربية فإن الجماعات الارهابية اليهودية (Irgoun Lehi) توجه ضرباتها الى القوات البريطانية . وعلى حين رفضت اللجنة العربية العليا التعاون مع اللجنة على اعتبار ان « الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة ولا يمكن ان تكون موضوعا للبحث والتقصي » ، وان « المشكلة الفلسطينية تختلط في تفكير الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين في العالم » ، فإن الوكالة اليهودية سعت بكافة الوسائل لاسماع أعضاء اللجنة صوتها وحرمت على المنظمات المؤيدة لفكرة اقامة دولة ثنائية القومية من الادلاء بأرائها أمام لجنة الأمم المتحدة . وهو الامر الذي لم تشذ عنه الا بعض الجماعات الصغيرة

يتناول الفصل الرابع تطور الموقف الصهيوني وانتقاله من فكرة الوطن القومي الى اقامة الدولة اليهودية ثم أخيرا الى اقرار فكرة تقسيم فلسطين فيشير الى ان الحرب العالمية الثانية قد سارعت بنضوج الحركة الصهيونية فحتى ذلك الحين تمسك الجانب الغالب بفكرة الوطن القومي اليهودي الذي ينمو في ظل سلطة الانتداب البريطاني . الا انه مع تحول موقف لندن وتطبيقها لسياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قد تم التخلي عن هذه الفكرة ليحل محلها برنامج بلتيمور (٦ مايو ١٩٤٢) والذي ينادى بقيام دولة يهودية (كومنولث يهودي في فلسطين) باعتباره حلا للمشكلة اليهودية في اطار النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي مواجهة هذا التيار وجد تيار آخر يدافع عن فكرة تعاون عربي - يهودي - سواء في اطار اتحاد قيديرالى أو في دولة ذات قوميتين وحيث تصبح معركة الاستقلال الفلسطيني معركة مشتركة لليهود والعرب من أجل مستقبل مشترك . وقد مثل هذا التيار « عصبة التقارب والتعاون اليهودي العربي » التي أنشئت في مايو ١٩٣٩ والتي انضم اليها جميع التيارات المناهضة بالتعايش بين القوميتين دون سيطرة من جانب احدهما على الأخرى . بالإضافة الى تعاطف الشيوعيين معها بالرغم من عدم انضمامهم اليها . كذلك فان الجناح اليساري لحزب الماباي (حزب بن جوريون) قد عارض برنامج بلتيمور جاذبا معه دوائر واسعة داخل الهستدروت وهو الأمر الذي شكل العقبة الرئيسية امام الزعيم الاشتراكي بن جوريون في دعوته لصالح هذا البرنامج . وعلى الرغم من صعوبة تحديد النفوذ الحقيقي الذي تمتع به كل من انصار النظريتين - بعد مرور أربعين عاما - فان نتائج تصويت عام ١٩٤٤ في اليوشاف تشير الى حصول انصار برنامج بلتيمور على ٥٨ ٪ من الأصوات في انتخابات النقابات و ٦٦ ٪ في انتخابات الجمعية والتي أصدرت قرارا مؤيدا لبرنامج بلتيمور في احدى صوره (مستبعدة أي تقسيم فلسطين) خلال مناقشاتها السياسية الافتتاحية . وقد تم اضعاف الصفة الرسمية على هذا القرار في المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في لندن في أغسطس ١٩٤٥ . وفي مجال توضيح اسباب نجاح انصار قيام الدولة اليهودية يشير الكاتبان الى انه بالإضافة الى الاطار العام المتشبع بالانفعال والرعب اللذين صاحبا عمليات الابادة الجماعية لليهود في أوروبا والخوف على مصير الناجين من هذه المذابح والذي يشجع على ايجاد الحل السريع والواقعي الذي نادى به مؤيدو قيام الدولة ، فان ضعف مصداقية مشروع الدولة ذات القوميتين لعب دورا كبيرا في هذا النجاح نتيجة لعدم وجود أي طرف عربي داخل فلسطين أو في الدول المجاورة يؤكد استعدادها للتفاوض من أجل اتفاق يهودي عربي حول مستقبل الاراضي المقدسة . وعلى الرغم من ان جماعة « فلسطين الجديدة » بقيادة فوزي الحسيني قد مثلت استثناءا في هذا المجال فضلا عن وجود بعض بوادر تضامن بين العمال اليهود والعرب في فلسطين ، الا انه سرعان ما تم مواجهة هذه الظاهرة من جانب كافة القوى المؤثرة على المسرح الفلسطيني بشكل فوري ومتزامن ، ومع ذلك فان المعسكر اليهودي المؤيد لقيام الدولة اليهودية قد شهد في داخله انقسامًا بين ثلاثة تيارات وفقا للهدف والأساليب والتحالفات الأجنبية التي يجب اقامتها . فمن جانب نجد المعتدلين الذين لا يخفون استعدادهم لقبول قيام الدولة على جزء من فلسطين مفضلين اساليب العمل الدبلوماسي وواقفين في فعالية التحالف مع لندن ، ومن جانب آخر يطالب المتطرفون بامتداد الدولة اليهودية لتشمل الاراضي الفلسطينية على جانبي نهر الأردن متخذين من الكفاح المسلح أداة لتحقيق هدفهم ومتطلعين الى

والسيطرة ، البريطانية في الشرق الأوسط ، بما في ذلك الاراضي المقدسة وما تطلبه ذلك من ان تقدم بريطانيا على اجراء تعديلات في تحالفاتها بالمنطقة . فعندما أصدرت بريطانيا وعدا لليهود في عام ١٩١٧ كان لها - دوافعها الاستراتيجية حيث كانت على اقتناع بان قيام قوة أوروبية كبرى قريبة من قناة السويس يشكل تهديدا لخطوط الاتصال الحيوية للامبراطورية سواء كانت تلك القوة هي فرنسا أو أي دولة أخرى . ومن هنا فان المشروع الفلسطيني للحركة الصهيونية مثل نقطة التقاء بين قوة عظمى تبحث عن أداة استعمارية ، وحركة تدعى انها حركة تحرير (للشعب اليهودي) ولكنها تبحث عن حماية قوة عظمى لمشروعها . ومع تحول فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لتصبح فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية شعرت بريطانيا بحاجتها الى تقوية تحالفاتها الاقليمية في المنطقة في مواجهة المحور الصاعد ويفسر ذلك التراجع المتتالي من جانبها امام حركة المقاومة العربية في فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض الأول (يوليو ١٩٢٢) والثاني (اكتوبر ١٩٣٠) واخيرا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذي ادار ظهره لوعده بلفور وللانتداب في وقت واحد حيث حل محل فكرة الوطن القومي اليهودي فكرة استقلال فلسطين بعد عشرة اعوام مع فرض قيود على الهجرة اليهودية وشراء الاراضي في فلسطين .

وفي معالجته لتطور الموقف البريطاني في العامين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية يبرز الفصل الثالث الصعوبة التي واجهتها لندن في وضع سياسة متماسكة في فلسطين حيث تنازعها اعتباران متناقضان من جانب البقاء بما يعنيه ذلك من نفقات طائلة في ظروف اقتصادية متدهورة ، وخسائر بشرية ضخمة نتيجة للعمليات الارهابية الصهيونية التي تزايد معدلها وشكلت استنزافا مستمرا للقوات البريطانية فضلا عن ضغوط الرأي العام من أجل عودة الجنود . ومن جانب آخر الرحيل بما يعنيه ذلك من التخلي عن جزء من طموحاتها وهيبتها في الشرق الأوسط العربي وهو الأمر الذي يعتبره العديد من المسئولين حيويًا بالنسبة للمستقبل وفي اطار بحثها الطويل عن حل يوفق بين مصالح المتروبول والعرب واليهود أصبحت علاقتها مع الولايات المتحدة ، تلعب دورا حاسما ولقد كان لفشل هذه المحاولة للتعاون مع واشنطن السبب الذي قاد بريطانيا الى نقل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٧ . وفي مجال المحاولات البريطانية للتعاون مع واشنطن حول المشكلة الفلسطينية فانه تم تشكيل لجنة تحقيق مشتركة (نوفمبر ١٩٤٥) فضلا عن اعداد خطة مشتركة من جانب كل من اللورد هيربرت موريسون وهنري جرادي (مبعوث الرئيس ترومان) الا ان موقف الرئيس الأمريكي كان متناقضا حيث رفض مقترحات اللجنة المشتركة فيما عدا مطالبتها بالسماح لمائة ألف يهودي بالهجرة الى فلسطين . كما انه ابتعد عن خطة موريسون - جرادي باعتبارها تثير اعتراضات لدى الرأي العام الأمريكي . وقد قامت بريطانيا بالدعوة الى « مؤتمر لندن » لمناقشة هذه الخطة (سبتمبر ١٩٤٦) وهو المؤتمر الذي شاركت فيه الدول الغربية (دون مشاركة اللجنة العربية العليا والتي انضمت لأعمال المؤتمر في جلسة يناير ١٩٤٧) ولم تشارك فيه الوكالة اليهودية وقد ساعد تصريح الرئيس الأمريكي ترومان في ٢ اكتوبر ١٩٤٦ والذي جعل فيه من نفسه محاميا للمطالب الصهيونية بدخول مائة ألف يهودي الى فلسطين لفكرة تقسيم فلسطين ، ساعد كل ذلك على انهيار الجهود البريطانية نتيجة لتصلب موقف الوكالة اليهودية .

١٩٤١ ضد النظام الملكي وكانت هناك فجوة كبيرة تفصل بينه وبين الملك عبدالله منذ الثلاثينات نتيجة اتصالات الأخير مع القادة الصهاينة منذ توليه عرش شرق الأردن وتشجيعه وتعامله مع خصوم الحسيني في فلسطين . وبالإضافة الى الانقسامات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية فإن الطموحات المتناقضة للزعماء العرب وعدم معرفتهم بميكانيكيات المجتمع الدولي فضلا عن ضعف وفساد النخب الحاكمة ، كلها عوامل لعبت دورا رئيسيا في الفشل العربي . وإذا كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من تجنب كافة العقبات التي اعترضت طريقها فإن عدم القدرة العربية قد ساهم بشكل كبير في نجاح المشروع الذي وضع أسسه تيودور هرتزل .

بعد تناول مواقف الأطراف المحلية ينتقل الفصل السادس الى اللقاء الأضواء على اسباب الاتفاق الأمريكي - السوفيتي - على الرغم من اشتعال الحرب الباردة بينهما - حول المسألة الفلسطينية . وينتهي الكاتبان الى ان « محاربة التوسع الشيوعي » من جانب و« مكافحة الامبريالية » من جانب آخر ، وعلى الرغم من انهما دافعان متناقضان ، قادا كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى اتخاذ نفس الموقف المؤيد لقرار التقسيم . وإذا كانت مساندة خطة التقسيم قد بدت على الجانب الأمريكي وكأنها محاولة من جانب الرئيس ترومان للخروج من التعارض بين قوتين تضغطان عليه في اتجاهين متناقضين (ضغوط الخارجية الأمريكية مدفوعة باعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ومدعومة في ذلك بالموقف البريطاني المناهض لقيام الدولة اليهودية والمعارض بعد ذلك للتقسيم ، ومن جانب آخر ضغوط الكونجرس الأمريكي الذي عكس موقف جماعات الضغط اليهودية ، فضلا عن رغبة الرئيس الأمريكي في الحصول على تأييد الأصوات اليهودية لإعادة ترشيحه للرئاسة) فإنه على الجانب السوفيتي لعبت الاعتبارات الجيوبولتكية والاستراتيجية دورا كبيرا في تحديد موقف الكرملين من المشكلة وبالتالي في تأييده للمشروع الصهيوني من اجل طرد البريطانيين من المنطقة . ويشير الكاتبان كذلك الى فرضية الاعتقاد السوفيتي في امكانية قيام دولة يهودية تقدمية او اشتراكية في المنطقة وهي الفرضية التي تدعمها تصريحات دبلوماسي سوفيتي ترجع الى عام ١٩٤٢ الى « الباهوين هورين » رئيس تحرير مجلة Palestine News Service والتي تسير في هذا الاتجاه . كذلك الفرضية التي تقدمها « هيلن كارير دانكوس » والتي يؤيدها الى حد ما المؤرخ اليهودي يعقوب روى والتي تذهب الى ان الأمر يتعلق بالنسبة للسوفيت بحسابات متعددة المراحل حيث بدت الدولة اليهودية في اعينهم وكأنها بمثابة الفرصة الأخيرة لزعة الاستقرار في الشرق الأوسط من الداخل ، فاذا كانت الأحزاب الشيوعية المحلية الضعيفة لم تتمكن من ذلك فإن الدولة اليهودية يمكنها ان تحققه في داخل العالم العربي ، ومن ثم أمل القادة السوفيت - بالرغم من عداوتهم للصهيونية - في ان تلعب اسرائيل هذا الدور . وعلى كافة الأحوال فإن المساندة السوفيتية للحركة الصهيونية لم تقتصر على المجال الدبلوماسي وانما امتدت الى الميدان العسكري حيث دارت المفاوضات بين رئيس الادارة السياسية للوكالة اليهودية في اوربا والسلطات التشيكية منذ منتصف عام ١٩٤٧ - بمباركة سوفيتية - للحصول على السلاح تحسبا لاحتمالات المستقبل . يستعرض الكاتبان من خلال فصلين التفاعل بين كافة الأطراف بعد صدور قرار التقسيم وحتى انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . ففي الفترة الاولى والتي دامت

الولايات المتحدة ، وأخيرا فإنه بين هذين التيارين المتناقضين وجد تيار غالب يلتف حول دافيد بن جوريون ليس له موقف واضح وانما مر بالعديد من التطورات لينتهي الى التشدد والدخول في مراجعات مع سلطة الانتداب البريطانية من خلال انضمام قوات الهاجاناة الى قوات الاجوان وليفى في عملياتها الارهابية ضد المنشآت البريطانية لينتهي أخيرا بالانحياز الى فكرة التقسيم والتي مثلت المرحلة الثالثة في تطور الموقف الصهيوني . ففي الوقت الذي لم تعد الحركة الصهيونية تنتظر شيئا من لندن ، تعلقت انظارها بالرئيس الأمريكي ترومان والذي لم يكن قادرا بدوره على فرض فكرة الدولة اليهودية على رئيس الوزراء البريطاني او حتى على وزارة خارجيته وهدد بالتخلي نهائيا عن المشكلة « الا اذا قدمت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اقتراحات مقبولة » . وهو مادفع مستشاري الرئيس الأمريكي الموالين للصهيونية وعلى رأسهم David Niles لطرح فكرة التقسيم كمحاولة للاتفاق حول الموقف وهو الأمر الذي اقترته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في اجتماعها في باريس (٢ أغسطس ١٩٤٦) حيث اعلنت استعداد الحركة لمناقشة « اقتراح يهدف الى اقامة دولة يهودية قابلة للحياة في جزء من فلسطين » وقد حمل « خاتيم وايزمان » هذا القرار الى واشنطن ليعود الى باريس بموافقة الرئيس الأمريكي مما ادى الى خروج الاغلبية المؤيدة للتقسيم قوية ولم يبق امامها الا الحصول على موافقة المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في بازل (ديسمبر ١٩٤٦) . ويركز الكاتبان في النهاية على الغموض الذي اكتنف قرار « مؤتمر بازل » حول اقتراح التقسيم وهو الذي يأتي في اطار استراتيجي على المدى الطويل ترفض أخذ زمام المبادرة في اقتراح التقسيم وتترك ذلك للآخرين دون توضيح الحدود التي تقترحها للدولة اليهودية .

يتناول الفصل الخامس بالدراسة الجانب العربي في الصراع موضحا انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية وفي الفترة التي كان يتم فيها تحديد مستقبل فلسطين فإن المسرح الفلسطيني العربي بدا وكأنه واد خرب ، حيث ان عمليات القمع الوحشية التي اُخمدت انتفاضة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ قد حرمت الحركة الوطنية الفلسطينية من عناصرها الفعالة ومن درجة كبيرة من قدرتها على العمل ، وعلى الرغم من بروز شرائح جديدة فإن العائلات الكبرى التقليدية ظلت تسيطر على مقاليد الأمور ووضعت مصيرها ومصير البلاد في ايدي ملوك ورؤساء الدول العربية . وإذا كان قرار احياء اللجنة العربية العليا الذي اصدرته جامعة الدول العربية الوليدة يهدف الى توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية . فإنه سرعان مابرز الانشقاق مرة اخرى في صفوف هذه الحركة حيث شهد مؤتمر رؤساء الدول العربية في انشاص (مايو ١٩٤٦) وجود وفدين لتمثيلها وبرزت منذ يونيو ١٩٤٦ « الجبهة العليا » التي ضمت خمسة احزاب فلسطين كقوة معارضة « للجنة العليا » الموالية للحسيني . وهو الأمر الذي دفع بالجامعة العربية في اجتماعها الطارئ في بلودان (٨ - ١٢ يونيو ١٩٤٦) الى حل كل من التنظيمين وتشكيل قيادة جديدة برئاسة الحاج امين الحسيني مستبعدة في تكوينها اليسار الفلسطيني . ويشير الكاتبان الى ان اختيار امين الحسيني لم يكن اختيارا موقفا من جانب الجامعة نظرا لأن آثار زيارته لبرلين وتعاظه مع هتلر ظلت عالقة بالاذهان وهو ما ادى الى تشويه صورته في الرأي العام الاوربي والأمريكي ومن جانب آخر فإن الخارجية البريطانية لم تنس الدور الذي لعبه في ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ وأخيرا فإنه كان محل كراهية النظام العراقي لمشاركته في محاولة انقلاب عام

هذا الاطار دارت مهمة وسيط الأمم المتحدة في فلسطين والذي قدم مقترحات تضمنت ادخال تعديلات على خطة التقسيم كانت محل رفض كل من الطرفين وهو ما أدى الى فشل السياسة الأمريكية والتي رأت في الهدنة وسيلة لاعادة السلام استنادا الى خطة التقسيم مع ادخال تعديلات عليها لصالح العرب . وعلى كافة الأحوال فان جهود « الكونت برنادوت » اثارت قلق الحكومة الاسرائيلية حيث اعلن العديد من المسؤولين خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٢٥ يوليو ٤٨ ان « السويد قد ذهب بعيدا في نشاطه » وسرعان ماتم اغتيال وسيط الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر ٤٨ في القسم اليهودي لفلسطين . ومع بداية الجولة الثالثة للحرب استئنفت اسرائيل انتصاراتها مستولية على النقب ومخرقة قطاع غزة وبدأت القوات الاسرائيلية تتقدم في سيناء وهو الأمر الذي اثار حملة من الضغوط الدبلوماسية ولوحت الحكومة البريطانية بمعاهدة الدفاع المتبادل التي تربطها بالحكومة المصرية مما أدى الى الانسحاب الاسرائيلي . ومع اغتيال « الكونت برنادوت » دفنت معه مقترحاته واكتفت الجمعية العامة في قرارها الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بنقطتين الأولى تتعلق باللاجئين والثانية بالقدس حيث اكدت وضعها الدولي وخضوعها لاشراف الأمم المتحدة ، تاركة باقى الموضوعات الى لجنة المصالحة العربية الاسرائيلية وجهود وسيطها بالنيابة من اجل تسهيل مفاوضات الهدنة بين الأطراف .

وبعالم الفصل الأخير مشكلة اللاجئين حيث يشير الى ان قضية فلسطين كان يمكن ان تتوقف عند اتفاقيات الهدنة ، ويدخل الأمر الواقع تدريجيا ضمن الحقائق السياسية والجيوليتيكية في المنطقة . واذا كانت الظروف قد ادت الى عكس هذا الاتجاه فان ذلك يرجع ليس الى الاضطرابات التي عرفها الشرق الأوسط والتي تنبأ بها البريطانيون وربما توقعها السوفيت (تعاقب الانقلابات في سوريا ، وصول الضباط الأحرار الى السلطة في مصر - الموجه القومية داخل العالم العربى ...) فقد كانت هناك اتفاقيات قد تم وضع اساسها مع الدولة اليهودية الشابة منذ نهاية الأربعينات واول الخمسينات . ويوضح الكاتبان ان السبب الحقيقي يكمن في استمرار مشكلة اللاجئين العرب . وعلى الرغم من ان المناقشة حول اسباب مأساة اللاجئين بعد مرور أربعين عاما قد تبدو عقيمة الا ان كلا من العسكريين المتصارعين يولى هذه المناقشة التاريخية أهمية كبرى لأسباب معنوية ولان كلا منهما يسعى الى ايجاد (من خلالهما) اسانيد تؤيد مقولاته . وفي هذا الاطار فانه في منتصف الثمانينات تطورت هذه المناقشة بشكل كبير بفضل جهود صحفيين وباحثين اسرائيليين عكفوا على دراسة الارشيف الصهيونى وارشيف الدولة الاسرائيلية وقادتها دون ان يتراجعا امام اى اعتبارات ومن بين هؤلاء Benny Morris المراسل الدبلوماسى لصحيفة « جيروليم بوست » ، Tom Segev الذى يعمل في صحيفة « جاريتز » ، وعلى ضوء هذه الدراسات يوضح الكاتبان ضرورة التمييز بين مراحل الحرب العربية الصهيونية في هذا المجال فخلال الثلاثة عشر شهرا التى استمرت خلالها الهجرة الجماعية الفلسطينية ابتداء من قرار التقسيم وحتى نهاية عام ١٩٤٨ عرف الوضع العسكرى للصهيونيين العديد من التطورات وفي هذا الاطار المتحرك وفي ظل الانقسامات داخل الادارة اليهودية تأثر المغترب اليهودى من « المسألة العربية » . واذا لم يكن هناك جدلا حول الطبيعة الاختيارية للهجرة الفلسطينية في الفترة من ٢٩ نوفمبر حتى مارس ١٩٤٨ (حيث مثل النبلاء والاثرياء الجانب الأكبر من المهاجرين الذين فضلوا الانتظار في احدى العواصم العربية حتى تهدأ

من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨ شهدت الساحة الفلسطينية حربا داخلية سابقة على دخول الجيوش النظامية العربية الى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ حيث اندلعت الاشتباكات الدموية بين المنظمات الصهيونية والقوى الوطنية الفلسطينية مدعومة بقوات مكونة من متطوعين عرب بقيادة القاوجى . ويركز الكاتبان على التراجع الذى سجلته واشنطن عن مشروع التقسيم وطرحها لفكرة وصاية دولية من جانب الأمم المتحدة على فلسطين حيث استغل خصوم التقسيم في الدوائر الأمريكية (الخارجية رجال البترول والصناعات القائمة عليه - المستشرقون وحتى رجال وكالة المخابرات الأمريكية الوليدة) الاشتباكات والاحداث الدموية التى شهدتها فلسطين من اجل طرح هذه الفكرة ، الا انه سرعان ما ظهرت صعوبة تبني الأمم المتحدة لفكرة الوصاية نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتى المعارض وعدم تحمس حلفاء واشنطن فضلا عن الرفض القاطع من جانب الحكومة البريطانية - على الرغم من الاستياء الواضح للخارجية الأمريكية - لفكرة الوصاية الدولية والتى رأت فيها انتزاعا لسلطتها كدولة منتدبة على فلسطين قبل الموعد المقرر وازدواج عبء جديد عليها من خلال تكليفها بمسئولية المحافظة على الأمن في فلسطين . وازاء هذا الموقف عملت الخارجية الأمريكية على وقف اطلاق النار في فلسطين على امل ان يؤدى ذلك الى منع قيام الدولة اليهودية ، الا ان الوكالة اليهودية ، عازمة على مواصلة مسيرتها ومدعمة بالسلاح التشيكى الذى بدأ يصل مع بداية شهر مارس ١٩٤٨ فضلا عن ادراكها للانقسامات العربية ، فضلت المضى قدما في تنفيذ خططها لفرض امر واقع والقضاء نهائيا على خطة التقسيم من خلال السيطرة على مناطق تابعة للدولة الفلسطينية وفقا لخطة التقسيم . وعلى الرغم من انقسام الوزراء الاسرائيليين حول موضوع اعلان قيام الدولة فقد تمكن بن جوريون من انتزاع القرار بأغلبية محدودة دون اى تحديد لحدود الدولة الناشئة عاكسا بذلك نواياه في عدم الالتزام بحدود التقسيم . وفي تناولهما للحرب العربية - الاسرائيلية التى نشبت مع دخول الجيوش العربية الى فلسطين في ١٥ مايو يوضح الكاتبان اسباب الاخفاق العربى فبعد استعراضهما للأسباب المختلفة التى دفعت بالدول العربية للدخول الى فلسطين فانهما يشيران الى ان العرب قد دخلوا الحرب واعينهم على الغرب على النحو الذى اوضحه اللواء صفوت رئيس اركان الحرب السابق للجيش العراقى بقوله ان « القادة العرب قد اعتقدوا ان مجرد نشر قواتهم النظامية وبداية العمليات العسكرية او التلويح بها سيؤدى الى تدخل الدول الكبرى لاجبار الصهيونيين على قبول المطالب العربية » ، ومن جانب آخر فان التناقضات والتمزقات العربية قد انعكست على التنسيق بين القوات في ميدان المعركة ويشيران على سبيل المثال الى ان جيش الملك فاروق قد قام في بداية مايو ١٩٤٨ بالاستيلاء على شحنة ذخيرة ارسلتها لندن الى الفيلق العربى عبر قناة السويس مما أدى الى الانتقاص من القدرة الهجومية لجنود الملك عبدالله . وعلى الجانب الآخر فان الدولة اليهودية وعلى الرغم من معاناتها هي الأخرى من العديد من نقاط الضعف الا انه امكنها التغلب عليها سواء من خلال تنظيم القوات اليهودية في اطار جيش نظامى تابع لسلطة مركزية ابتداء من ٢١ مايو ١٩٤٨ او من خلال تدعيم القوة القتالية عن طريق شحنات الاسلحة التشيكية التى بدأت في التدفق عليها . واذا كانت السلطات اليهودية قد اضطرت منذ ٢٤ مايو الى الاعلان عن قبولها للهدنة نظرا لتطور المعارك في غير صالحها الا انها قد تمكنت مع استئناف العمليات العسكرية مع تحقيق انتصارات على كافة الجبهات . وفي

على فلسطين واصدار الحكومة الاسرائيلية للقانون الخاص بالملكيات المهجورة بهدف الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الغائبين . واخيرا يوضح الكاتبان ان مسئولية اسرائيل في ظهور وعدم حل مأساة اللاجئين لاتعفى القادة العرب في نفس الوقت من المسئولية في هذا الخصوص وان كانت العواصم العربية قد استندت في موقفها من مسألة توطين اللاجئين الى عدم مطالبة الفلسطينيين باستيعابهم في البلاد العربية المستقبلية .
واليوم وبعد مرور اربعين عاما تبرز حقيقة متناقضة حيث يردد يهود وفلسطينيون نفس العبارة التى تعبر عن امل يجمعهم ويفرقهم في نفس الوقت « العام المقبل في القدس » .

عماد عواد

الامور) ، فان العمليات الارهابية اليهودية لعبت دورا كبيرا في موجة الهجرة الجماعية في ربيع عام ١٩٤٨ وبصفة خاصة مذبحة « دير ياسين » (٩ - ١٠ ابريل ١٩٤٨) ويذكر الكاتبان ان الدعاية التى احاطت بهذه المذبحة من جانب القيادات اليهودية ومن خلال الصحافة واجهزة الراديو لعبت دورا كبيرا في بث الذعر في صفوف العرب الفلسطينيين ومثلت انعكاسا لخطط تم تنفيذه بشكل منتظم وعلى الرغم من ان الرد الاسرائيلي على مقترحات وسيط الامم المتحدة حول عودة اللاجئين لم يتضمن رفضا صريحا لذلك الا ان اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي الذى انعقد في ١٦ يونيو ١٩٤٨ قد اوضح بما لا يدع مجالا للشك تصميم القادة الاسرائيليين على عدم السماح بعودة اللاجئين وهو الامر الذى شجع عليه تدفق المهاجرين اليهود

المؤلفات العربية السياسية

بمشروع الاصلاح الزراعى يستهدف تحقيق الاهداف التالية :
ا - القضاء على نفوذ الأحزاب القديمة وبخاصة في الريف .
ب - مقاومة الشيوعية .
ج - دعم شعبية النظام الجديد .

وقد توقع الأمريكان ان يؤدي تحقيق هذه الاهداف الثلاثة إلى تعزيز مركز النظام الجديد بحيث يتسنى له ان يتوصل إلى معاهدة مع الغرب وعقده صلحا مع اسرائيل . وكان من نتيجة تدخلهم النشط في مصر ان تفوق نفوذ بلادهم على النفوذ البريطاني بالصورة التى خلعت على الولايات المتحدة زعامة المبادرات الغربية في مصر بوجه خاص وفي الشرق الأوسط بوجه عام . ومما عزز النفوذ الأمريكى في مصر تطبيقها برنامج النقطة الرابعة لدعم الاقتصاد المصرى ووعدها بالاشتراك في تنفيذ مشروع السد العالى .

وحين احتدم الصراع بين جمال عبدالناصر ومحمد نجيب في عام ١٩٥٤ أبدت الدوائر الأمريكية تعاطفها مع قيام نظام دكتاتورى في مصر ولم ترحب بعودة الأحزاب والحياة البرلمانية . ولكن هل كان للدوائر الأمريكية دور في تنحية نجيب وانفراد عبدالناصر بالحكم ؟ على اى حال فما ان تخلص من نجيب حتى توخى الاعتدال وأبدى استعدادا للموافقة على إشراك تركيا في الدفاع عن الشرق الأوسط في حالة جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس . وقد تدت الولايات المتحدة في المفاوضات التى جرت بهذا الضدد وأبدت استعدادا في حالة فشلها لاستبدال بغداد بالقاهرة ومساندة تطلع نوري السعيد إلى زعامة العالم العربى .

وإزاء ذلك تخلى عبدالناصر عن تشدده وقبل عودة القوات البريطانية الى قاعدة قناة السويس في حالة تعرض الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك أو تركيا للعدوان الخارجى . وكان توقيع معاهدة الجلاء في أواخر عام ١٩٥٤ انتصارا للسياسة الأمريكية التى ربطت مصر بصورة غير مباشرة بحلف الأطلسي مما استتبع تحسين العلاقات المصرية - الغربية واحتمال توقيع الصلح بين مصر وإسرائيل .

ويشير الدكتور محمد عبدالوهاب إلى أن اتصالات سرية وغير رسمية جرت بين الجانبين المصرى والاسرائيلي وأن النظام الجديد في مصر قد أبدى استعدادا للمصالحة . وقد أوضح مسئولية إسرائيل عن إفشال مبادرات الصلح خاصة وأن بن جوريون كان يفضل فرض الصلح على العرب بالقوة . وهكذا سعت إسرائيل إلى

□ □ د . محمد عبدالوهاب سيد
أحمد - العلاقات المصرية -
الأمريكية فيما بين عامي ١٩٥٢
و ١٩٥٦ رسالة دكتوراه - جامعة
لندن - ابريل ١٩٨٧ □ □

تقدم المؤلف برسالته التى تحمل العنوان السابق إلى جامعة لندن في ابريل ١٩٨٧ للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، وأجيزت الرسالة التى تناول القسم الأول منها علاقات الولايات المتحدة بمصر منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى استقرار نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الحكم . ويكشف هذا الكتاب تفاصيل علاقات « الضباط الأحرار » بالولايات المتحدة قبل وبعد استيلائهم على السلطة معتمدا فيما توصل إليه على الوثائق الأمريكية غير المنشورة وعلى ما أدلى له به كثير من المسئولين الأمريكان وبعض « الضباط الأحرار » ، وبذلك أضاف المؤلف اللثام عن موضوع كان ماثرا للجدل بل والاتهام ووضع في إطاره التاريخي الصحيح .

فلقد تتبع المؤلف علاقات الولايات المتحدة « بالضباط الأحرار » قبل نجاح الانقلاب الذى قضى على النظام القديم في مصر ، بل انه يؤكد أن الأمريكان قد أعطوا هؤلاء الضباط الضوء الأخضر لتنفيذ ما خططوا له ثم ساندوا الانقلاب لمواجهة احتمال التدخل البريطانى ولم يهتموا باستنجاد الملك فاروق بهم مما دفعه إلى أن يطلب مساندة القوات البريطانية العسكرية في منطقة قناة السويس ، ولو أن الحكومة البريطانية لم تحبذ القيام بأى إجراء لانقاذ الحكم القائم في مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وما أن استولى « الضباط الأحرار » على الحكم حتى حثتهم الولايات المتحدة على إصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى تبنته وأبدت منذ البداية إهتماما بطريقة تنفيذه وسعت إلى استغلال المساعدات الاقتصادية والتقنية التى أزمعت تقديمها للعهد الجديد لى تباشر الضغط في سبيل إخراج برنامج الاصلاح الزراعى الى حيز التنفيذ ومن ثم تعيينها أحد موظفى سفارتها في القاهرة مستشارا تنفيذيا لهذا البرنامج . وكان اهتمام الولايات المتحدة

□ □ هدى مجدى السيد - اثر الحماية على هيكل التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية على مصر من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ - رسالة دكتوراه فى الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فبراير ١٩٨٨ □ □ □

رغم مضي أكثر من عشرين عاما على بدء جهود التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى إطار التخطيط الاقتصادى الشامل ، فإن النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مخططا ومأمولا : فقد اوضحت الاحصاءات الرسمية عن السنوات الاولى من الثمانينات ضعف نمو القطاعات الانتاجية السلعية زراعية وصناعية - بالمقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيع مما ادى الى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى .

ولاشك ان هناك عوامل متعددة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ساهمت بصورة او باخرى فى تحقيق هذه النتائج . ويثور التساؤل عن مدى مسئولية سياسات الحماية ، التى اتبعتها السلطات المصرية منذ عام ١٩٦٠ ، عن ضعف اداء الصادرات المصرية وتضخم حجم الواردات ، فضلا عن اختلال هيكل التجارة الخارجية .

فاذا كان كل من النمو السكانى فى مصر من ناحية ، وظروف السوق العالمى من ناحية اخرى ، يمارسان اثارا سلبية على نمو الصادرات ، ويشكلان قيودا على الحد من الواردات ، فالى اى مدى ساهمت سياسات الحماية فى الحد من تلك الآثار السلبية ؟ ام ان هذه السياسات على العكس من ذلك ادت هى ايضا الى اعاقه نمو الصادرات وتشجيع الواردات ، لعل ذلك هو الهدف الاساسى لهذه الدراسة التى يستند التحليل فيها الى مفهوم معدل الحماية الفعلية الصافية ، والذى يقيس ما تتيحه سياسات الحماية من زيادة او نقص فى القيم المضافة للنشاط الانتاجى ، عما يمكن ان يحققه فى غياب تلك الحماية ، فضلا عن انه يأخذ فى الاعتبار اثر المغالاة فى قيمة العملة الوطنية - والتى تتحقق فى ظل الرقابة على الصرف - فى الحد من درجة الحماية الممنوحة للأنشطة المحلية .

وتضمنت الرسالة ثلاثة أبواب :

الباب الاول : يتناول التحليل النظرى لاثار الحماية على تخصيص الموارد ، وتم فيه عرض مفهوم الحماية والذى يقصد منه كافة اساليب تدخل الدولة فى جهاز الاثمان ، ثم تم عرض مفهوم معدل الحماية الفعلية ، والافتراضات النظرية التى يستند اليها ، واسلوب قياسه ، واستخداماته ، والتحفظات الواردة عليه ، كما تم فى هذا الباب ايضا عرض العلاقة بين سعر الصرف والحماية ، ومفهوم الحماية الفعلية الصافية ، واساليب تقدير سعر صرف محاسبى يستخدم لقياس هذا المعدل .

اما الباب الثانى : فقد تناول سياسات الحماية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث استعرض الفصل الاول منه سياسات الحماية التى اتبعتها مصر فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ ، وتتضمن سياسات التجارة والصرف ، والتسعير الادارى للمنتجات الزراعية والصناعية والضرائب غير المباشرة والدعم .

وقد اتضح ان هذه السياسات وضعت لتحقيق اهداف متعددة ، مما ادى الى تعقد جهاز الاثمان ، فضلا عن تعارض وتشابك سياسات الحماية المختلفة .

الضغط على مصر وتخريب علاقاتها بالغرب مما دفع عبدالناصر إلى شراء الاسلحة من الاتحاد السوفيتى مما أذن بدخول الحرب الباردة الى الشرق الأوسط . ولكى لا يتدفع عبدالناصر فى علاقاته مع السوفيت بالصورة التى توقعه فى برائتهم بصورة أكيدة سعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى مساعدته فى بناء السد العالى ولو أنها سحبت وعدها بصورة مهيبة نتيجة لرفض ناصر الشروط الأمريكية وكان رده على ذلك هو تأميمه لقناة السويس مما أذن بالعدوان البريطانى - الفرنسى - الاسرائيلى على مصر .

ورغم أن الدكتور محمد عبدالوهاب لا يضيف جديدا الى سبل المعلومات التى نشرت عن العدوان الثلاثى فإنه يشير إلى أن عبدالناصر يادر فى بداية العدوان الثلاثى إلى طلب المساعدة العسكرية الأمريكية . ولما كانت الولايات المتحدة لا تقبل انهيار حلف شمال الاطلسي الذى اشتركت دولتان من أهم أعضائه فى العدوان فقد وعدت مصر بأن تقدم لها المساعدة فى نطاق الأمم المتحدة فى حين أكد عبدالناصر للدوائر الأمريكية أنه سيعمل على مقاومة الشيوعية وأنه لن يعترض المصالح الأمريكية فى المنطقة وفى نفس الوقت فإنه أبدى استعداداه لإعادة النظر فى سياسته إزاء إسرائيل . بل إن الدكتور محمد عبدالوهاب يذهب إلى أن عبدالناصر قد أبدى استعداداه لوضع مصر تحت الحماية الأمريكية ، وذلك سعيا منه إلى كسب مساندة الولايات المتحدة فى مواجهة العدوان الثلاثى .

تلك هى أهم النقاط الجديدة التى أضافها الدكتور محمد عبدالوهاب إلى بحثه الذى خلص فى نهايته إلى أن مواقف الولايات المتحدة المتعارضة جعلتها لا تدرك حقيقة الأوضاع فى الشرق الأوسط وأن العلاقات المصرية - الأمريكية خلال فترة البحث شهدت بدايات الصراع بين مصر والولايات المتحدة - وكان قد اتضح وجود هذه الأخيرة فى الشرق الأوسط بعد أن طرحت سياسة العزلة التى سارت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وهكذا سعى عبدالناصر إلى زعزعة نفوذ الغرب فى المنطقة اعتقادا منه بأن الأمن الجماعى العربى كفيل بالوفاء بمتطلبات المنطقة الدفاعية بالصورة التى تعزز السيطرة المصرية على العرب .

ويؤكد المؤلف أن الأمريكان لم يبينوا أن مساعدة عبدالناصر على تحقيق أهدافه الإقليمية كفيلة بتحقيق مخططاتهم هم على المدى البعيد ، ومن ثم فإن مخططى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بددوا فرصة فريدة لخدمة الاستقرار فى المنطقة وتجنبيها كثيرا من المآزق التى تعرضت لها المنطقة كما تعرضت لها المصالح الأمريكية . إلا أن مثل هذا التصور غير واقعى إلى حد ما : فكيف يساعد الأمريكان عبدالناصر على فرض الوحدة العربية وهو فى نفس الوقت صديق للسوفيت ؟ وهل كان قيام وحدة عربية فى مصلحة الغرب ؟ أمامنا تحدى بريطانيا لمحمد على فى القرن التاسع عشر ورغم محاولته كسب صداقتها - وقد عبر لورد بالمستون عن سياسة بلده بهذا الصدد بقوله أنها لا تقبل قيام دولة قوية على طريق الهند ... فهل كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول سيطرة دولة عربية واحدة على قناة السويس والخليج العربى ومناجم النفط فى الشرق الأوسط ؟ على أن أهمية البحث الذى تعرض له تعود إلى اطلاع المؤلف على عدة مصادر أصلية لم يتطرق إليها أحد من قبل ، فقد استعان بالوثائق الأمريكية : دبلوماسية وعسكرية بالإضافة إلى سجلات المخابرات المركزية ومذكرات وأوراق هاى رومان ودوايت أيزنهاور وجون فوستردلاس وغيرهم ، وأجرى محادثات شخصية مع أطراف انجليزية ومصرية وأمريكية .

والرسالة فى طريقها للطبع ككتاب فى المملكة المتحدة باللغتين العربية والانجليزية .

د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

أكدت الدراسة ان تحديد سعر الصرف الوطنى عند مستوى مبالغ فيه ، لعب دورا سلبيا على هيكل الحوافز النسبية المتاحة لمختلف الأنشطة وبصفة خاصة الأنشطة المنتجة للسلع ، والتي كانت تخضع لسعر الصرف المعلن لدى البنك المركزى ، والبالغ ٧٠ قرشا للدولار فى عام ١٩٨٢ .

وانتهت الدراسة إلى أن :-

ان سياسات الحماية فى مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت فى الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق أنشطة انتاجية جديدة ، الا انها فى المقابل ادت الى تبديد للموارد تجل فى ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التى كانت ستتحقق فى غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة فى اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصىه فى حالة وجود أنشطة انتاجية لها قيمة مضافة مالية بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو أنشطة ما كان لها ان تقوم فى غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها فى ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

ولا شك ان النهوض بمستوى اداء القطاعات الانتاجية السلعية يتوقف على عدد من الاعتبارات التنظيمية والمالية والادارية ، كما انه لا يخفى ايضا ان الغاء التمييز ضد كثير من الأنشطة ، بل ومنحها الحوافز لتشجيعها ولتطوير مستوى منتجاتها ، أمر لا مفر منه ، فى سبيل الارتقاء لمستوى نمو هذه القطاعات ، على نحو يسهم بفعالية فى معالجة العجز المتزايد فى المعاملات التجارية الخارجية للبلاد .

واذا كان تصحيح هيكل الاسعار المحلية على نحو يعكس الندرة النسبية ، من شأنه تعديل تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية ، بما يتيح رفع المستوى الاجمالى للقيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الانتاجية ، الا انه يؤدى ايضا الى بعض الاثار السلبية ، فمن جهة لابد ان يترتب على الغاء التمييز ضد الأنشطة الانتاجية ارتفاع الاسعار المحلية لمنتجاتها ، ومن جهة اخرى ، فانه يؤدى لتصحيح هيكل الاسعار المحلية مما يضر ببعض الأنشطة المنتجة لسلع لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

ولذلك فانه يقع على عاتق السلطات محاولة تجنب الاثار السلبية المترتبة على تصحيح الاسعار المحلية ، والمتمثلة بالدرجة الاولى فى ارتفاع نفقات المعيشة ، وفى اى انخفاض محتمل فى انتاج بعض السلع الاستراتيجية للبلاد ، ويستلزم هذا الامر اساليب مباشرة لرفع مستوى المعيشة ، دون التأثير على هيكل الحوافز المتاحة للأنشطة الانتاجية ، ويوجب ايضا بذل جهود مكثفة لرفع مستوى انتاجية بعض السلع الاستراتيجية والتي لا تتمتع مصر فى الوقت الحالى بميزة نسبية فى انتاجها .

ورغم ان النتائج المستخلصة من الدراسة تؤكد ان سياسات الحماية قد اضررت الأنشطة الانتاجية السلعية ، خاصة بعد السبعينات ، على نحو انعكس على التجارة الخارجية للبلاد ، الا انه لابد من الاشارة الى بعض التحفظات التى اوردتها الباحثة ، والتي تجلت بوضوح اثناء الدراسة :

انه لا يمكن القاء مسؤولية ضعف النمو واختلال هيكل الانتاج والتجارة على سياسات الحماية وحدها ، فهناك عوامل متعددة مالية وتنظيمية وادارية ، فضلا عن اعتبارات تتعلق بالسكان والانماط السلوكية وبالسوق العالمى ، ساهمت كلها فى تحقيق هذه النتائج ، وليست سياسات الحماية الا واحدة من العوامل التى لعبت دورا حاسما فى تعضيد تلك الاتجاهات .

ان النتائج المستخلصة تتوقف على مدى صحة التقديرات ، وهذه تستند بدورها الى عديد من الافتراضات والاحكام التقديرية للباحثة ، فمفهوم معدل الحماية الفعلية ذاته يستند الى مجموعة من الافتراضات ، يؤدى غياب بعضها الى تحيز فى القياس ، كما ان

ثم استعرض فصل ثان التطورات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى واتجاهات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ، ولقد اتضح منها ان الاقتصاد المصرى قد تعرض لتغيرات هيكلية ، تبعد كثيرا عما كانت تستهدفه خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة ، من تعديل البنيان الاقتصادى ودفع عجلة النمو فى مختلف القطاعات الانتاجية ، ولقد كان لذلك انعكاسات واضحة على التجارة الخارجية للبلاد ، حيث انكمشت القدرة التصديرية لكل من قطاعى الزراعة والصناعة ، فى الوقت الذى تزايد فيه الاعتماد على الخارج لتوفير الاحتياجات من مختلف السلع الغذائية او الانتاجية .

ومن اجل التعرف على مدى ما ساهمت به سياسات الحماية من تأثير على المركز التنافسى لمختلف السلع المتداولة فى التجارة الخارجية ، قامت الباحثة فى الباب الثالث بقياس اثر الحماية على القيمة المضافة المتولدة من بعض الأنشطة الانتاجية ، وذلك بتقدير معدلات الحماية الفعلية لاحد عشر محصولا زراعيا ولثمانية وعشرين نشاطا صناعيا ، وذلك على فترات مختلفة هى منتصف الستينات ومنتصف السبعينات والستينات الاولى من الثمانينات ، لتبين تطور هيكل الحماية ولحاولة القاء الضوء على علاقته بالسياسات التى اتبعت واتجاهات النمو فى تلك الفترات .

ويمكن ان نستعرض اهم نتائج الدراسة على النحو التالى :

ان هيكل الاسعار المحلية للمحاصيل الزراعية ومستلزمات انتاجها قد اسفر عن التمييز ضد القطاع الزراعى ككل طوال فترة الدراسة ، وان تزايد هذا التمييز بالنسبة للمحاصيل التصديرية عنه بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات .

ولقد تمثل اسلوب التمييز اساسا فى تسعير المحاصيل الزراعية عند مستويات تقل عن الاسعار العالمية المناظرة ، وقد ادى ذلك الى تحميل القطاع الزراعى بعبء ضريبى لم يعوضه توفير الحكومة لمستلزمات الانتاج الزراعى باسعار مدعمة .

واوضح التحليل بذلك ان سياسات الحماية ادت الى تغيير نمط تخصيص الموارد فى قطاع الزراعة على نحو لا يتفق واعتبارات الميزة النسبية فضلا عن انه اضر بمستويات النمو المحققة ، اذ عانت المحاصيل الرئيسية من ضعف الحوافز وانخفضت معدلات العائد عما كان يمكن ان يتحقق فى غياب تدخل الدولة فى الاسعار فانتسعت المساحات المنتجة لمحاصيل لا تخضع اسعارها لتدخل الدولة نسبيا ، وانكمشت المساحات المخصصة للمحاصيل التقليدية الرئيسية غير الحلقية .

كما ساهم التمييز ضد قطاع الزراعة ككل ، فى اضعاف المركز التنافسى لهذا القطاع فى مواجهة القطاعات الانتاجية الاخرى ، الامر الذى ادى الى ضعف معدلات النمو المحققة فى هذا القطاع .

اوضحت الدراسة ان قطاع الصناعة كان يتمتع بحماية موجبة فى الستينات ومنتصف السبعينات ، الا انها تحولت الى حماية سالبة بعد ذلك ، ورغم ذلك فقد ظل قطاع الصناعة يتمتع بمعاملة تفضيلية بالمقارنة بالقطاع الزراعى الامر الذى يعكس استراتيجية الدولة فى التنمية الاقتصادية .

وبينما كان اسلوب الحماية ، فى الستينات ، يتمثل اساسا فى فرض قيود مشددة على الاستيراد ، فقد تبدل الوضع فى السبعينات وحتى الوقت الحاضر ، حيث اصبح اسلوب الحماية السائد هو توفير مستلزمات الانتاج باسعار مدعمة على نحو - يعوض او لا يعوض - اثر تسعير المنتجات عند مستويات تقل عن المستوى الذى تحدده قوى السوق الحر .

وبينما ادت الحماية المرتفعة للصناعة فى الستينات الى تدعيمها ، الا ان تراجع الحماية ثم التمييز ضد هذا القطاع ، بعد ذلك ، كان له بالغ الاثر فى اضعاف معدل نموه خاصة فيما بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، فقد عانى كثير من الوحدات الانتاجية من تدهور مراكزها المالية فضلا عن ضعف الحوافز للتطوير وتحسين جودة المنتجات ، على نحو يدعم قدرتها التنافسية .

أما في الجزء الثاني فإن الكاتب يتناول دوافع الهزيمة وأسبابها فيعرض لمخرجات هذه الهزيمة والآثار الايجابية والسلبية التي ترتبت عنها . وفي هذا الجزء يؤكد الكاتب أن وقوع معظم الاحداث العزيبية الهامة جاء نتيجة لفعل تطورات خارجية أو كرد فعل عربي لاحداث دولية طارئة (ص ١٢٧) نتيجة لغياب التفكير المؤسس وفي هذا الجزء بالذات يتم التركيز على دور المؤسسة ودور الفكر في اسباب الفشل .

في هذا الكتاب يحاول الكاتب التركيز على مجموعة من الافكار المحورية من الفلسفة إلى النظرية إلى التجارب التنموية وقياداتها في العالم العربي ولعل أهم هذه الأفكار مايلي :

في الجزء الاول حاول الكاتب اظهار أسباب الفشل العربي في المواجهة العربية - الاسرائيلية من خلال التركيز على عمليات التنمية الداخلية وبالأذات العمل السياسي الداخلي ثم على المشروع القومي العربي نحو الوحدة ، ثم يعود فيركز على الحريات العامة الممنوحة للمواطن العربي وذلك بالتركيز على دور الفكر والمؤسسة فيما حدث في عملية الفشل . وبهذا تعرض للتجربة الناصرية وعلى الرغم من ايمانه بنقاء التجربة الا أن القصور من وجهة نظره يعود إلى عدم فهم معطيات ومتطلبات القيادة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية وأهم هذه المعطيات من وجهة نظره ، هي حرية الشعب .

أيضا تعرض في هذا الامر أيضا لتجربة المقاومة الفلسطينية في اطار الوضع السياسي العام للشعب العربي فأكد بأن هذه المقاومة أيضا قصرت في فهمها لدورها بالنسبة للجماهير العربية وما مدى قدرة الجماهير على دعم أي تحرك سياسي على المستوى العربي . - في الجزء الثاني تناول الكاتب بعض القضايا الهامة بالنسبة للواقع العربي والتي نتجت عن المساهمة في افشال التجربة العربية ، من ذلك التركيز على دور المال في الحياة العربية وهو المال الذي جاء نتيجة «صدفة تاريخية» نجم عن ذلك كما يقول المؤلف وجود نخب حاكمة عبارة عن تآليف مجاميع من الناس وليس طبقات بالمعنى المفهوم (عسكر ، تجار ، رجال بنوك واموال .. الخ) وأظهر ان كل هؤلاء الناس عبارة عن «طبقة طفيلية» تعيش على استغلال الشعب ويقوم بتكريس واقع التخلف ولا تساهم اطلاقا في تجاوزه ولا في قيام عمل تنموي - اما سياسيا : فقد نجم وضع التخلف عن اندام وجود الحريات العامة ، واعطى المؤلف امثلة لذلك منها انفراد الحكومة بالسلطة من كل جوانبها وانتشار الفردية بشكل عام كظاهرة حضارية ، ثم جاء البعد الخارجى (وهو المواجهة العربية - الاسرائيلية) فكان فرصة خارجية تاريخية لتكريس التخلف والتجزئة . أما حضاريا ، فكما يقول المؤلف فإن أهم أسباب التخلف الحضارى هو الفردية ، بمعنى انعدام القدرة على العمل الجماعى المنظم وبشكل عام عدم وجود ما أسماه المؤلف بنظام قيمى «قادر على تفجير طاقات الفرد وتجميع الطاقات الفردية في انتاج مجتمعى مثمر .

وفي التحليل الاخير فإن الكتاب كما يقول المؤلف هو دعوة إلى قيام ذاكرة جماعية خلاقة لأن الوضع الحالى - كما يقول - يحاول أن يلقي تاريخ هذه الامة ، فليس هناك سجل تاريخى وحضارى لهذه الامة خلال الاربعين عاما الماضية وهذا الكتاب محاولة للتذكير لضرورة خلق هذه الذاكرة الجماعية لأن من لامضى له لمستقبل له . على أن أهم فصل بالكتاب هو ما أسماه المؤلف سياسة الثراء وفقير السياسة والذي يعالج فيه قضايا تمس صلب حياة المجتمع العربى من الناحيتين السياسية والاقتصادية وهذا الامر لم يحدث أن عولج بمثل هذا العمق من قبل في الكتابات السياسية العربية . في هذا الباب اطلق الكاتب على المرحلة منذ بدء قيام الثورات العربية (١٩٥٢) وحتى ١٩٧٠ - أى حدد القصدين - ما أسماه بشعار «من لا يحمل السلاح لا يحق له أن يتكلم» وهي فترة إتصفت بسيطرة

المشاكل الاحصائية التي واجهتها فرضت في كثير من الحالات اتخاذ احكام تقديرية بالنسبة لتسيعير بعض السلع والخدمات بالاسعار المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة أن معدلات الحماية الفعلية لغالبية الانشطة تعتبر شديدة الحساسية لتغيرات الاسعار العالمية ، ومعنى ذلك أن صحة النتائج تتوقف على مدى دقة التقديرات وسلامتها ودرجة قربها من الواقع ، ولقد حرصت الباحثة على تفصيل وتفسير كافة الاساليب التي استخدمت والتي تمثل الافتراضات التي تستند اليها التقديرات .

ان معدلات الحماية الفعلية قد تم تقديرها في فترات محددة ، ولذا فهي تعكس وضع الحماية في تلك الفترات ، وهنا تجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر ، طرات تعديلات كثيرة على مختلف سياسات الدولة ، كان من شأنها التأثير في هيكل الاسعار النسبية وبالتالي في هيكل الحماية .

يستند تحليل معدلات الحماية الفعلية الى الفكر الحدى ، والذي يعتقد بان تخصيص الموارد يجب ان يتم وفقا للميزة النسبية كما تعكسها قوى السوق الحر ، ولا شك ان الاسعار العالمية التي اتخذت اساسا لقياس هذه المعدلات لا تعبر عن اسعار السوق الحر في ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على السوق العالمى .

وقد انتهت الدراسة الى ان سياسات الحماية في مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت في الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق أنشطة انتاجية جديدة ، الا انها في المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى في ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التي كانت ستتحقق في غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة من اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه في حالة وجود أنشطة انتاجية لها قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو أنشطة ما كان لها ان تقوم في غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها في ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

عصام الدين فرج

□ □ د . محمد عبد العزيز ربيع :
الوجه الآخر للهزيمة العربية ،
(لندن : رياض الريس للكتب
والفشر) ١٩٨٧ □ □

د . محمد ربيع واحد من شهود الصراع العربى - الاسرائيلى وذاكرته الحادة ، وهو بالتالى أحد رموز النهوض الثقافى الفلسطينى والعربى في مواجهة الانحسار العربى . أما الكتاب فهو ينتمى إلى ادب «الاعتراف» في الكتابات السياسية إذ هو عملية نقد للذات العربية عموما والفلسطينية خصوصا من ناحية ، ومن ناحية ثانية هو تحليل مطول وعام لعملية انحسار المشروع القومى العربى في التنمية (تزييف الوعى وغياب الديمقراطية) ، وفي الصراع (استمرار احتلال اجزاء من الارض العربية) وفي الوحدة (تكريس التجزئة والقطرية) .

يتكون الكتاب من جزئين : الاول عن البعد السياسى للهزيمة ابتداء من حرب عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وصولا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي يعتبرها الكاتب «اول حرب تثبت امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا ... وبالتالي انتهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب في الشرق الاوسط .. واظهرت مدى اعتماد اقتصاديات الغرب على امدادات البترول العربية» (ص ٥٩) ، وصولا إلى الوضع الفلسطينى المتميز في لبنان في عقدي السبعينات والثمانينات .

□ □ محمود توفيق ضياء الرئيس ، بناء المؤسسات في إدارة التنمية ، « واقع وتنظيم البنوك الإقليمية في ج . م . ع ودورها في التنمية المحلية مع التطبيق على محافظة الدقهلية » ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ □ □

إذا كانت مشكلة بناء المؤسسات تمثل أهمية بالغة في كل قطاعات الدول النامية فإنها تزداد خطورة في بعض هذه القطاعات ، ومن أهمها القطاع المصرفي ، ذلك أن التمويل عنصر أساسي في أحداث التنمية المحلية .

ومن هنا تكتسب مؤسسات الوساطة المالية أهميتها الخاصة فبقدر قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة وكفاءة استثمارها ، تتحقق خطط التنمية المحلية المستهدفة وتكتسب البنوك الإقليمية أهميتها الخاصة بإعتبارها إحدى مؤسسات التنمية المحلية التي تؤدي في النهاية إلى تطوير المجتمع المحلي بصورة شاملة حيث يقع على عاتقها تمويل مشاريع التنمية المحلية .

وفي هذا الإطار تدور مشكلة البحث المقدم من الباحث/محمود توفيق ضياء الرئيس لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . وفي إطار الاقتراب المؤسسي الجديد كأطار أساسي للتحليل مع الاستعانة بباقي مناهج البحث الأخرى ولا سيما المنهج البنائي الوظيفي الذي يحلل لنا المكونات العضوية لأي مؤسسة ويعزل لنا وظائفها المختلفة التي تؤديها . قام الباحث بدراسة البنوك الإقليمية في ج . م . ع بصفة عامة وفي إطار من دراسة الحالة لمحافظة الدقهلية من خلال هدف البحث الأساسي والذي يتمثل في دراسة المشاكل الإدارية والتمويلية لبنوك الأقاليم خاصة بنك الدقهلية للتنمية .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة أبواب يتضمن كل منها أربعة فصول وخاتمة وتوصيات . فاشتملت المقدمة على تعريف بالأبعاد المؤسسية والتنظيمية لمشكلة البحث وتطور الفكر المؤسسي واقتصاديات بناء المؤسسات المالية وواقع وتنظيم البنوك الإقليمية في جمهورية مصر العربية .

أما الباب الأول فتحت عنوان « المؤسسات : النظريات والنماذج » تناول الباحث في فصله الأول عملية بناء المؤسسات في إدارة التنمية متضمنة دراسة لصلة المؤسسية بالتنمية السياسية والدور المتميز للمؤسسات المعاصرة في إدارة التنمية . ودور التنمية السياسية في دعم المجتمعية السياسية والأسس النظرية التي يقوم عليها مدخل بناء المؤسسات والنظريات والمؤشرات المختلفة في بناء المؤسسات وقياس درجة المؤسسية . كما قام الباحث بتحليل «مقارن لنماذج بناء المؤسسات في الفكرين الغربي والاشتراكي حيث عرض لحالة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنموذجين للبنائية الغربية . وحالة الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي كنموذجين للبنائية الاشتراكية . والتجربة الهندية ، وخصوصية التجربة المصرية حيث تميزت بتنوع التوجهات البنائية منذ الاحتلال وفي ظل ثورة يوليو ، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات والذي تحول إلى انفتاح انتاجي في الثمانيات من أجل تحقيق هدف التنمية السطية . للتوجهات المؤسسية في الدول النامية . وفي الفصل الثاني من الباب

رجال الجيش والعسكر عموما على السلطة والقاء الحريات العامة وتكريس كافة السلطات في يد هذه الطبقة غير القادرة (لاخبرة لها بالحكم ولا لديها بعد سياسي يشمل مناحي التقدم في هذا العصر) . أما الفترة التالية (أي منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ وما بعده) فهي تحمل شعار «من لا يملك المال لا يحق له أن يتكلم» وتملك المال هنا لايعنى امكانية التهيؤ النفسى لمعنى دور الثروة في المجتمعات المتقدمة بمعنى عدم تجاوز الحاجز النفسى بين الغنى والفقر رغم توافر المال . فهؤلاء الاثرياء هم فقراء على مستوى مجتمعى تنموى ولكنهم اغنياء على مستوى تراكم الاموال .

تعليق :

تدور فكرة الكتاب المحورية حول جانبين متكاملين : دراسة ظاهرة انحسار المشروع القومى العربى ثم انعكاسات ذلك على السياسات العربية وارتباطها بالواقع العربى الراهن . الكتاب بهذا المعنى يدرس الماضى وعين على الحاضر وأخرى على المستقبل تسوده نظرة تشاؤمية قاسية واحكام متشددة يصعب على القارئ العادى إدراك مراميها لان الكتاب موجه في الاصل إلى النخبة المثقفة وكل من له صلة بعملية صنع واتخاذ القرار في العالم العربى ، وربما خط التفاوض الوحيد الموجود فيه انه يترك الباب مواربا لدخول حركة التفسير العربية نحو الوحدة والتحرر من الاستعمار الصهيونى والتنمية . على أن الكتاب لم يعالج الحركة الثورية العربية المعاصرة والدائرة في مناطق عديدة على قدم وساق سواء في شكل هبات عفوية داخلية أو في شكل ثورات منظمة ضد المحتل الأجنبى ، أو تلك الحركات المنظمة الثورية التى تدفع الجماهير دائما للمطالبة بنصيبها من المال أو العمل . ان مد البصر عبر افق هذه الحركات سوف يدعونا إلى حث الكاتب على كتابة «الوجه الاول» للحركة العربية وكيف أدت مداخلته إلى مخرجات «الوجه الآخر»

وعلى الرغم من أن الواقع العربى يتفق مع مجمل النتائج التى توصل اليها الكاتب في كتابه إلا أن تلك النتائج لازالت تفتقد التحليل على المستوى الميكروكوزمى للتجارب التنموية المختلفة في العالم العربى وذلك لاستكمال الترابط بين التحليل الماكروكوزمى الذى قام به الكاتب بين القيم العظمى في الحركة السياسية العربية وبهذين التحليلين يمكن الوصول إلى تكاملية الهدف . ولاشك أن هذه مهمة باحثين آخرين حتى تكون الصورة أكثر شمولية وأكثر اعتمادا على التجارب التنموية في إطارها التاريخى العام خلال الأربعين عاما الماضية . وفي هذه النقطة بالذات من الواضح أن الكاتب قد ألزم بالإطار الفكرى الذى حدده في المقدمة وهو التركيز ليس على الحدث التاريخى بل على دور الفكر العربى والمؤسسة العربية فيما وصل اليه الحال اليوم على الساحة العربية من تفكك واحتلال وتجزئة وتخلل ، ان المتابعة الدقيقة لهذا الكتاب تترك الانطباع بأنه - أى الكاتب - موزع واف لعدد من الكتب التى لو قدر لباحث الاهتمام بها لقضى فيها بقية عمره وأكثر ، ولكن هذا قدر المثقف العربى ان يحمل هموم وطنه ومواطنيه واحلامهم على كتفيه . وهذا يقودنا مرة أخرى الى انعدام التخطيط والتنسيق في العمل الثقافى العربى المشترك - وهو ما يؤيد وجهة نظر الكاتب مرة أخرى - في ضرورة وجود إطار «مؤسسى» ثقافى يقود الأمة إلى سبر غور الماضى وتحليل الحاضر من أجل المستقبل .

اننى ادعو طلاب العلوم السياسية خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما وكذا المشتغلين بالعمل السياسى العربى وكل مهتم بشئون هذه الأمة إلى الاطلاع على هذا الكتاب لما فيه من رؤية ترابطية شاملة في تتابع الاحداث وتفسير المواقف في الحركة السياسية العربية المعاصرة .

د . حسن بكر

أو لربطها بأهداف اجتماعية واستثمارية . كذلك تشكل المعوقات المصرفية والاجرائية محددات تعوق من انطلاق هذه البنوك في الاستثمار كما أن التغيير السريع والجاد في السياسات والقرارات والقوانين له انعكاساته النفسية والمادية غير المحايية للاستثمار . وعلى ذلك يوصى الباحث بأن يكون للبنوك الاقليمية دور أكثر اجتماعية بحيث تقوم باستثمار أموالها لصالح المجتمع المحلي كله في الداخل . فمعظم الاستثمارات لهذه البنوك في مشاريع غير صناعية أو طويلة الأجل تتجاوز رأسمالها ، كما أن ودائعها تتسرب بأكثر من نصف الاجمالي الى المؤسسين في شكل أرباح فيجب ان تعيد هذه البنوك النظر في هذا الموقف وتفهم الهدف الحقيقي من قيامها . وترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتعرض لتقديم واقع المشكلات والمعوقات والظروف البيئية التي تواجه مؤسسات التمويل الاقليمي التي تختص بتمويل التنمية المحلية بدون الانتظار لفترة طويلة لتقييم تجربة البنك الاقليمي في جمهورية مصر العربية حتى لا تتراكم المشكلات والأخطاء التي تواجهه بغرض الاسراع في تصحيح المسارات وقبل أن تنهار التجربة بتراكم المشاكل على مر السنين وقبل أن تواجه نفس مصير بنوك الادخار المحلية في جمهورية مصر العربية أو بنوك القرى . كما أن الدراسة تسد نقصا في المكتبة العربية ، وبصفة خاصة في حقل الدراسات الادارية المعاصرة .

نيهاد محارم

□□ عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي المصري الخارجي في الفترة من ٥٢ - ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة □□

تنبع أهمية هذه الدراسة فيما يبدو لنا من عدة اعتبارات هي :
قلة الدراسات التي تناولت وزارة الخارجية وافتقارها الى التحليل ،
وبالرغم من قلتها فهي إما دراسات تاريخية أو جزئية ، ارتباط
البحث في دور وزارة الخارجية بوضع مصر الدولي وعلاقتها الدولية ،
وكذلك ارتباطه بهيكل صنع واتخاذ القرار السياسي المصري
الخارجي ، الذي ينبع من طبيعة النظام السياسي المصري ، ان فترة
الدراسة (من ٥٢ - ١٩٨٢) هي تلك الفترة التي شهدت فيها
جمهورية مصر العربية تطورات وأحداثا سياسية مهمة ، سواء على
المستوى الداخلي في تطور نظامها السياسي أو على المستوى الخارجي
في علاقاتها الخارجية .

وتنقسم هذه الدراسة الى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب رئيسية .
ففي الفصل التمهيدي ، ناقش الباحث عملية صنع القرار السياسي
الخارجي بصفة عامة ومن الناحية النظرية . وينقسم هذا الفصل
التمهيدي إلى مبحثين ، تناول في الأول منهما - المبادئ العامة لصنع
القرار السياسي الخارجي بدءا من تعريف القرارات وأنواعها
وخصائصها والقيود الواقعة عليها ، وتناول في المبحث الثاني
المؤسسات السياسية التي يمكن لها أن تشارك بشكل أو آخر في
عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

الأول وتحت عنوان « مؤسسات التنمية المحلية في ج . م . ع التنظيم
واعادة البناء » يقوم الباحث بتعريف بالنظام المحلي وتطوره ويعرض
للتنمية المحلية والمشاركة الشعبية وتمويل التنمية المحلية والاستعانة
بأمثلة لبعض الدول الاشتراكية والغربية كالمملكة المتحدة واليابان
والصين وكوريا والولايات المتحدة وتوضيح مصادر التمويل المحلي
بها . ثم يعرض لأوجه التمويل المحلي في جمهورية مصر العربية ، ثم
يتناول التخطيط للتنمية المحلية واعادة البناء ومظاهر ذلك التخطيط ،
وفي الفصل الثالث يقوم بالتعريف بالبنوك الاقليمية في جمهورية مصر
العربية وخلفية تاريخية لنشأتها الأولى والمميزات الخاصة لبنوك
التنمية والملاحق الاقتصادية لسياساتها وتنظيمها الادارى وكذلك
يعرض لبنوك الادخار المحلية في التجريبتين الاشتراكية والرأسمالية ،
ولبنوك الادخار العربية مع عرض لتجربة ميت غمر وأسباب فشل
التجربة .

ويفرد الباب الثاني من الدراسة للتطبيق على حالة محافظة
الدقهلية موضعا بيئة ادارة التنمية في المحافظة ومشاكلها
الاقتصادية وصلتها بمعامل الادخار ، وفي الفصل الأول يشرح في
اطار دراسة نظرية التنظيم الادارى للبنك الاقليمي في ضوء
مؤشرات قياس المؤسسة عند هنتجتون حيث أن تحقيق هذه
المؤشرات كاف لحماية أى مؤسسة من خطر الانهيار .

أما الفصل الثانى فهو دراسة تطبيقية لواقع التنظيم الحالى لبنك
الدقهلية الوطنى والفصل الثالث يتناول مسألة عمليات القيادة
والاتصال والتكيف داخل البنوك الاقليمية وأساليب الاتصال . ثم
يعرض في الفصل الرابع لمشكلة الرقابة والاستقلال في أعمال البنوك
الاقليمية في المحافظة وخاصة بنك الدقهلية وعمليات اتخاذ القرار
للقابة الداخلية والخارجية . ودور السلطة المركزية والبنك الرئيسى
في أعمال الرقابة والمتابعة .

ويتناول الباحث في الباب الثالث والذى يحمل عنوان « موارد
واستخدامات بنك الدقهلية الوطنى للتنمية وأثرها على دوره في تمويل
التنمية المحلية » دراسة موارد البنك الاقليمي في الدقهلية ومصادر
التمويل في الفصل الأول ، أما الفصل الثانى فيقوم الباحث بشرح
الاستخدامات في البنك الاقليمي وأثرها على دوره في تمويل التنمية
المحلية في محافظة الدقهلية والتوظيف ومجالاته المتعددة في الاقراض
والاستثمار وتوفير المستلزمات العينية للتنمية المحلية بمفهومها
الشامل . وعن دور بنك الدقهلية في منح القروض الاستثمارية
والزراعية وممارسة الأنشطة المختلفة في سبيل توفير مستلزمات
الانتاج وتسويق المحاصيل وتطوير القرية ، كالأمن الغذائى والميكنة
الزراعية والصناعية ، والسلف وتطهير المصارف ، واقامة البساتين
والتصنيع واستصلاح الاراضى والسياحة ، والصعوبات التي
تواجهها البنوك الاقليمية في توظيف مواردها . وفي الفصل الثالث ،
يعرض من خلال اطار نظري وتحليل لدور بنك الدقهلية في توظيف
موارده في الاستثمار المباشر أو المشاركة والاستخدامات الاستثمارية
للبنوك الاقليمية في المجالات المختلفة ، وتقييم عام إتضح منه للباحث
سوء توزيع استخدامات الاستثمارات في المحافظة من خلال التحليل
المالى لنشاط البنوك الاقليمية في الفترة من ٨٢/٧/٣٠ حتى
٨٥/٦/٣٠ .

وينهى الباحث الدراسة بمجموعة من التوصيات لمستقبل التنظيم
الادارى للبنوك الاقليمية في التجربة المصرية ودورها في التنمية
المحلية . وسبل تطوير النظام المؤسسى الحالى للبنوك الاقليمية حيث
يرى الباحث أن تجربة البنوك الاقليمية ، وبنك التنمية الوطنى في
الدقهلية أحدهما قد حققت نجاحا بفضل الجهد الاهل وبفضل
رعاية الدولة وتأييدها وقد أصبح هناك طلب كبير على الخدمة
المصرفية المحلية كما أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية
طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية . إلا أن هذه البنوك تواجه مشكلات
عديدة حيث أنه من الواضح أنه لم يخطط لها مسبقا للاستفادة منها

منطقة جغرافية محط اهتمام صانع القرار الرئيسى يتضاعل دور وزارة الخارجية فيها ، والعكس صحيح . ففي الفترة من ٥٢ - ١٩٧٠ ، تزايد دور صانع القرار الرئيسى ممثلاً في القيادة السياسية ، خاصة في المنطقة العربية ، وكانت هناك مؤسسات أخرى كالمخابرات والرئاسة تلعب دوراً أكبر في مناطق أخرى من دور وزارة الخارجية مثل أفريقيا . أما في الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢ ، فلم تكن هناك منطقة جغرافية معينة محط اهتمام صانع القرار الرئيسى ، وضعف بشكل عام دور وزارة الخارجية المصرية تجاه جميع المناطق .

(٤) هناك علاقة بين طبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى (رئيس الدولة ، ووزير الخارجية) ودور وزارة الخارجية في صنع القرار ففي فترة حكم عبدالناصر ، كانت هناك علاقة بين جمال عبدالناصر ووزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، الأمر الذى زاد من الدور الاستشارى لوزير الخارجية في عملية صنع القرار ، وكان هذا الأمر ينطبق على الدكتور محمود فوزى ، والسيد محمود رياض . أما في فترة حكم السادات ، فلم تكن العلاقة بينه وبين وزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، وكان الخلاف السياسى بين الرئيس السادات ووزراء الخارجية سبباً رئيسياً لعدم استمرار العمل معه ، وهذا ينطبق على محمود رياض ، ومحمد ابراهيم والدكتور محمد حسن الزيات ، واسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل . وبعد ذلك ، تولى وزارة الخارجية الدكتور مصطفى خليل ، وكمال حسن على ، ولم يكن هناك خلاف سياسى بينهما وبين الرئيس السادات ، الأمر الذى جعله يستمر في توجيهاته السياسية الخارجية الجديدة دون معارضة ، باستثناء امتعاض خبراء وزارة الخارجية من نتائج تلك التوجهات .

(٥) هناك علاقة بين القدرات والموارد المتاحة ودور وزارة الخارجية ، فقد وضع من الدراسة أن بالرغم من الموارد البشرية الكبيرة ، فإن الموارد المالية وكفاءة الأداء كانت من الضعف بحيث أضعفت من دور الوزارة .

(٦) هناك علاقة بين دور وزارة الخارجية وشخصية وزير الخارجية . ويقصد الباحث بالشخصية هنا الشخصية السياسية ، ونجد أنه في فترة حكم عبدالناصر كانت هناك ثوابت في السياسة الخارجية المصرية أخذت طابع الشرعية ، ولم يكن هناك خلاف حولها . أما في فترة حكم السادات ، فقد كانت هناك توجهات سياسية خارجية جديدة تمثلت في الصلح مع اسرائيل ، وتدعيم الأواصر مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، وقد حدث بسبب تلك التوجهات وحولها كثير من الجدل والخلاف ، الأمر الذى أدى الى معارضة وزيرى الخارجية اسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل ، الى درجة تقديم استقالتيهما على اثر معارضتهما لهذه التوجهات . وفي النهاية ، فإنه لا يقلل من أهمية تلك الدراسة ونتائجها وجود بعض الملاحظات الشكلية والموضوعية سواء بالنسبة لكثرة الأخطاء المطبعية أو طول حجم الرسالة المبالغ فيه ، وتركيز الباحث على التطورات التاريخية التى مرت بها وزارة الخارجية المصرية على حساب عمق التحليل ، وكان من الممكن أن يضيف المزيد للبحث العلمى والمكتبة العربية اذا كان قد أضفى على رسالته بعداً مقارناً بحيث يتجاوز مقارنة الوزن النسبى لوزارة الخارجية بالوزن الذى لمؤسسات أخرى إلى مقارنة دور وزارة الخارجية المصرية بدور وزارتي خارجية إحداهما من الدول المتقدمة والأخرى من الدول النامية على سبيل المثال . ولايسعنى في النهاية إلا أن أؤكد على حاجة المكتبة السياسية والدارسين على السواء إلى مثل هذه الدراسات الجادة والجديدة والجيدة .

راغب محمد السعيد عجاج

وفي الباب الأول ، تناول الباحث نشأة وتطور هيكل وقدرات وزارة الخارجية المصرية . ويتكون هذا الباب من فصلين : الأول ، يتناول نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٧٨ إلى ١٩٥٢ . أما الفصل الثانى ، فيتناول تطور هيكل وزارة الخارجية المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨٢ وأسباب ودواعى ذلك التطور ، وكذلك قدرات وزارة الخارجية من حيث النوعية وعدد العاملين في الوزارة والبعثات والوفود في الخارج .

أما الباب الثانى ، فيتناول مؤسسات صنع القرار السياسى المصرى الخارجى في الفترة من ٥٢ - ١٩٨٢ وينقسم هذا الباب إلى فصلين . الأول ، يتناول مؤسسات صنع القرار في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ والثانى ، يتناول تلك المؤسسات في الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢

أما الباب الثالث ، فقد قسمه الباحث إلى فصلين : تناول في الأول منهما بالدراسة القرارات السياسية المصرية الخارجية الرئيسية التى حدثت في الفترة من ٥٢ - ١٩٧٠ ، وهى : قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وقرار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ، وقرار قبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ . أما في الفصل الثانى ، فقد تناول القرارات الآتية التى حدثت في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ وهى : قرار زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، وقرار قبول التفاوض حول التسوية السياسية في كامب ديفيد عام ١٩٧٨

وفي واقع الأمر ، فإن هذه الدراسة قامت على أساس أن وزارة الخارجية هى تلك المؤسسة المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية لدولة معينة ، ويمكن لها أن تلعب دوراً ما في عملية صنع القرار السياسى الخارجى من خلال الآتى :-

١ - تخطيط ورسم السياسة الخارجية والاشتراك في عملية اتخاذ القرار السياسى الخارجى .

٢ - الدور الاستشارى لوزارة الخارجية ، خاصة وزير الخارجية الذى يعتبر المستشار الرئيسى لصانع القرار الرئيسى في عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

٣ - جمع وتحليل وتقديم المعلومات .

٤ - تنفيذ قرارات السياسة الخارجية .

هذا بصفة عامة عن دور وزارة الخارجية في أية دولة ، ولكن هناك عدة عوامل يتوقف عليها هذا الدور وفعاليتة ، ومنها :- طبيعة النظام السياسى ، وطبيعة القرار السياسى ، والمنطقة الجغرافية الموجه اليها القرار السياسى الخارجى ، وطبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى ووزير الخارجية ، وشخصية وزير الخارجية ، والقدرات والموارد المتاحة لوزارة الخارجية .

ومن ثم ، تأتى الأهمية الحقيقية - في تقديري - للنتائج التى توصل اليها الباحث في رسالته ، ولعل من أهمها مايلي :-

(١) إن هناك علاقة بين طبيعة القرارات السياسية الخارجية ودور الوزارة ، فنجد أن دور وزارة الخارجية يتضاعل الى حد بعيد في القرارات ذات الصفة العسكرية أو الاستراتيجية ، بينما يتزايد في تلك القرارات ذات الصلة السياسية أو الدبلوماسية ، وكذلك القرارات الروتينية .

(٢) إن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسى المصرى ودور وزارة الخارجية المصرية في عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، حيث نجد أن الفرد - صانع القرار الرئيسى - في الفترة موضوع الدراسة - كان يلعب الدور الرئيسى في عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، خاصة مع عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة ، وهذا انعكس بالتالى على دور وزارة الخارجية في تلك العملية ، باعتبار أنها إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية في ذلك النظام .

(٣) هناك علاقة بين طبيعة المنطقة الجغرافية الموجه إليها القرار السياسى الخارجى وبين دور وزارة الخارجية ، فإذا كانت هناك

□ □ خالد محمد القاسمي - آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية - الناشر - دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ١٩٨٨ □

تلقي هذه الدراسة الضوء على وحدة شبه الجزيرة العربية ومما تتميز به من مزايا جغرافية واقتصادية وبشرية وكيف أنها متكاملة .

- هذا ويشير المؤلف في مقدمة كتابه الى ان شعوب تلك المنطقة استطاعت بوحدة مصالحها المشتركة وبإسلامها الذي أثار طريق الهداية الى البشرية جمعاء ، وقد تصدت للاستعمار وطردته حفاظا على هذه الوحدة . هذا بالإضافة الى ان هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجي قد قامت بدور الوسيط بين الشرق والغرب لما لتلك الدول من الخصائص الاقتصادية المشتركة .

● هذا وقد قسم المؤلف كتابه الى فصول أربعة ، تناول في فصله الأول الظروف الاقتصادية وأثرها على إنسان الخليج العربي وكيف أثرت البيئة البحرية والصحراوية بعرفها على حياته الاجتماعية من غوص وسفر وتجارة وكيف كان لظهور النفط دور فعال في تغيير نمط المجتمعات الخليجية ، وقلت روح التكامل الاجتماعي بين المواطنين وانغمسوا في حياة الترف التي تمخض عنها عائد البترول الوفير ، ثم تناول الكاتب الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهو توثيق العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين دول المنطقة حماية لها من التدخل الأجنبي وانعكاس ذلك تجاه أطماع كل من الأمريكيين والسوفييت في أن تكون لهم قواعد عسكرية في منطقة الخليج ورغبتها في التعاون مع شعوب المنطقة .

- وقد أشار الكاتب الى أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي وكيف أنه يعتبر دعامة أساسية من أجل الاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي ، ولم يغفل ماحققة النفط من تكامل قانوني ومالي وفني بين دول الخليج بصفته المادة الوحيدة التي يصدرونها .

- ويذكر المؤلف أن الهدف الرئيسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك هو الارتقاء بمستوى صنع القرار الصناعي والاستقلال الأمثل للمواد المتوفرة للوطن العربي ، حيث تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة من دول مجلس الخليج بتبني الأوليات التي تناسب قدراتها وإحتياجاتها ، مما يؤدي الى تضامن مجموعة الاقطار ويكسبها مركزا دوليا يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية ما من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها ، مما يبعث الثقة في النفوس ويساعد على إقامة المشروعات الكبيرة وانتشار التكنولوجيا الحديثة مما يدعم إستراتيجية التنمية الصناعية والتي تهدف الى إعادة البنيان الاقتصادي .

- ويشير الكاتب الى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المنطقة مثل التحدي السياسي والعسكري ، فقد أكد المجلس دوره الفعال في محاولة الوساطة لوقف الحرب العراقية الايرانية مما يساهم في الأمن والطمأنينة في المنطقة .

وفي الفصل الثاني يشيد الكاتب بدولة الامارات كنموذج فريد ومتميز بكل المقاييس وعلى مدى ١٥ عاما بما حققته من إنجازات اقتصادية واجتماعية مدركة أهمية منطقة الخليج وكيف أنها تحتاز ادق مرحلة في تاريخها الحديث سواء على صعيدها المحلي كم منطقة نامية تواجه وضعها حضاريا رهنا يحتاج الى جهود كبيرة ومستمرة لتطويره ورفع شأنه ، أو على الصعيد الخارجي بما فيه من تحديات

باتت تتربص بالمنطقة وتحاول الانقضاض على ثرواتها وفرض السيطرة على مواقفها السياسية . أما في الفصل الثالث فقد تناول الكاتب التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وشطري اليمن مشيرا الى ثورة الشعب اليمني عام ١٩٦٢ باعتبارها منعطفًا تاريخيا في الشطر الشمالي من اليمن ويعرض لسياسة اليمن الخارجية والتي تنطلق من إيمان الشعب بالانفتاح على العالم الخارجي مرتكزة على انها عضو بالمؤتمر الاسلامي وتعمل على ترسيخ الاسلام ومبادئه السمحاء ، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وتعمل على تقوية التضامن العربي ، وعلى أنها عضو بمنظمة الأمم المتحدة وتنهج مبدأ عدم الانحياز .

- ثم يشير الكاتب الى التجربة الاقتصادية اليمنية وكيف نهجت الأسلوب العلمي في تطبيقها ويعرض الى سد مأرب والدور الكبير الذي لعبته حضارة سبأ في نشأة فكرة السدود وتطوير أنظمة الري في الوديان الجافة وكيف أنه يمثل إحدى المنارات الحضارية في العالم .

ثم يشير المؤلف الى التعاون الكويتي اليمني والعلاقات الثنائية بين البلدين مؤكدا وحدة المنطقة وتربطها العضوى وتكاملها الاستراتيجي .

- ويذكر الكاتب مدى ازدهار التنمية الاقتصادية في اليمن الديمقراطية الشعبية وتقدمها الاجتماعي الذي تحقق بعد الاستقلال في عام ١٩٦٧ ورغم ذلك فلا تزال البلاد تواجهها ضائقات كبيرة بسبب قلة الموارد الطبيعية وقلة الانتاجية وماتبذله الحكومة للتغلب عليها بمساعدة الأمم المتحدة لها بالمساهمة في مجال الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والصحة والتعليم .

- أما الفصل الرابع فقد أبرز إهتمام السوفييت بتلك المنطقة تأمينا لحدوده الجنوبية لأسباب ، بعضها تاريخية وأخرى جغرافية وأيضا عسكرية لوجود قوات غربية في المنطقة فضلا عن عدم الاستقرار فيها ووجود قوات محلية جيدة التسليح ، ويفسر الكاتب عدم إهتمام السوفييت بالمنطقة في الأربعينات لانشغالهم في قضايا أوروبا والشرق الأوسط ثم تجدد إهتمامه بها في الستينات والسبعينات محققا قواته ودوره في هذه المنطقة من منطلق الصراع العربي الاسرائيلي عندما استخدم العرب سلاح البترول مما أسعد السوفييت لما أصاب الغرب من اضطراب إقتصادي ، هذا بالإضافة الى إمكانية الاستفادة من الثروات المالية التي عادت على دول الخليج ومحاولة إجتذاب رؤوس تلك الأموال .

- ثم يعرض الكاتب الى الصراع في المحيط الهندي ونظرية الأمن الجماعي في قارة آسيا ومحاولة اقتراب السوفييت من المواقع الأمريكية في المحيط الهندي للتصدي للتهديدات بما تملكه من قواعد ثابتة أو متحركة في المحيط إلى قلب آسيا ، مما أدى الى الصراع بين القوتين العظميين بغرض فرض نفوذهما على المنطقة مما دفع السوفيت للمطالبة بجعلها منطقة محايدة وعزلها عن الصراعات مستهدفا بذلك تدمير مصالح خصومه وحرمانهم من المزايا الاستراتيجية التي يحصلون عليها ومحاولة إزالة تهديدات القوى الغربية المائلة على حدود الاتحاد السوفيتي بغرض تصفيتهم بصورة كاملة .

التعليق : استطاع المؤلف ان يعطى للقارئ صورة واضحة عن العلاقات الوطيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وكيف ان هذا التعاون أصبح درعا واقيا للمنطقة من أطماع القوتين العظميين وأنه لم يعد من الممكن فصل مشكلة الصراع العربي أو مشكلة الشرق الأوسط عن مشكلة أمن الخليج إذ ان الترابط قد جعل من المنطقة جسدا واحدا يعكس مشكلة واحدة ، ولكن عابه كثرة التكرار لبعض الأحداث مما يشعر القارئ بالركاكة في الأسلوب وقلة تدعيمه الكتاب بالوثائق التاريخية التي توقف القارئ على حقائق واضحة في العلاقة بين الشعوب العربية .

سمية محمود عفيفي

وطريقة تناولها للقضايا الدولية الإسلامية للتغرف على فعالية
الاعتبارات العالمية أو الاعتبارات الإقليمية الواضحة .

وجاء الفصل الأخير ليوضح الموقف العام للمنظمة من الأقليات
الإسلامية ويقدم أربعة نماذج للأقليات الإسلامية الشهيرة في
البلدين وأرتيريا - وقبرص والأتراك في بلغاريا .

ويأمل المؤلف بعد هذا العرض القانوني والتنظيمي أن تكون هذه
الدراسة مدخلا مفيدا لبلورة معالم نظرية عامة للمنظمات الدولية
الإسلامية تستفيد من خصائص وروافد النظرية العامة للمنظمات ،
وتأخذ في اعتبارها أربعة عناصر لازمة لبحث مدى توفر مقومات مثل
هذه النظرية وهذه العناصر هي :

العنصر الأول : وهو الجانب الفكري المتمثل في وحدة الأمة
الإسلامية ، تلك الوحدة المستندة إلى وحدة العقيدة الإسلامية لقوله
تعالى : (إن هذه أمتكم أمة واحدة ...) ونجد في الفكر السياسي
والديني الإسلامي ثروة هائلة من أدب التراث والمحدثين في تأصيل
هذه النظرية .

العنصر الثاني : قضية الخلافة في الأدب السياسي الإسلامي -
العنصر الثالث : ظاهرة المؤتمرات الإسلامية كبديل مؤقت للخلافة
الإسلامية .

العنصر الرابع : مجموعة المنظمات الإسلامية التي نشأت في إطار
منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٦٩ .

هذا وقد حرص المؤلف على إبراز بعض الوثائق المرتبطة مباشرة
وبشكل أكبر بموضوع الدراسة . وأخيرا نرجو مع المؤلف أن تفتح
هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى في أصول التنظيم الإسلامي
الدولي حتى تحتل المنظمات الإسلامية المكان اللائق بها في المؤلفات
العلمية والمدرسين .

هنا عبد السلام العبادي

□□ د . علي الدين هلال
(إشراف) - انتخابات مجلس
الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل -
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية ومركز البحوث
والدراسات السياسية - ١٩٨٨ □□

نظرا للأهمية الكبرى للدراسة العلمية للظواهر السياسية في مصر
يوصل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالمشراكة مع
مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، تحليل
انتخابات مجلس الشعب الأخيرة حيث سبق لأول أن أصدر في
١٩٨٦ كتابا عن « انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ » . وليس هناك
من شك في أن انتخابات مجلس الشعب تبدو أهميتها في أنها تكشف
عن مدى شعبية الأحزاب السياسية المختلفة في ضوء نجاح

□□ د . عبد الله الأشعل : أصول

التنظيم الإسلامي الدولي - دار

النهضة العربية - القاهرة -

□□ ١٩٨٨

يسد هذا الكتاب فراغا تعانيه المكتبة العربية فقيلة هي الكتب
التي تعالج التنظيم الإسلامي المعاصر وإذا كانت المؤتمرات
الإسلامية ظاهرة إتسم بها التاريخ الإسلامي عقب إلغاء الخلافة
عام ١٩٢٤ ، فإن نشأة هذه المنظمات الإسلامية عبر هذه المؤتمرات
هي إحدى ظواهر الحياة الدولية طوال السبعينات مع اتصال
عضوى بين الظاهرتين في الأهداف والأولويات .

تناول الفصل الأول الإطار التاريخي لفكرة التنظيم الدولي
الإسلامي منذ نشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وحتى الآن
وذلك في مبحثين عالج أولهما عصور الخلافة الإسلامية وفي الثاني
مرحلة المؤتمرات الإسلامية حتى قيام منظمة المؤتمر الإسلامي عام
١٩٦٩ ويلاحظ المؤلف أن المنظمة قد نشأت عبر طريق المؤتمرات
الإسلامية المتقطعة ، ورغم أن المؤتمرات كانت - لظروف واضحة -
معنوعة من تناول المسائل السياسية فقد مهدت أرضية أدت إلى
إنشاء منظمة رسالتها الأولى سياسية لكنها محكومة بقيود الطابع
الحكومي لوضعها في النظام الدولي ويتضح هذا في ثنايا هذه
الدراسة .

ويتناول الفصل الثاني أنماط المنظمات الإسلامية إبتداء من
منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المنظمات الإسلامية غير الحكومية ومنها
رابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي ومؤتمر
العالم الإسلامي .

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن النظام القانوني
لمنظمة المؤتمر الإسلامي ويكتفى المؤلف في هذا الفصل بدراسة سبع
نقاط ضمن هذا النظام القانوني تشمل أهداف ومبادئ المنظمة
وطبيعتها القانونية والتمويل وتدرج الالتزامات القانونية في المنظمة
ونظام التسوية السلمية للمنازعات في المنظمة وأخيرا علاقة المنظمة
بالمؤسسات الأخرى .

ويشرح الفصل الرابع نظام العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي
ويعرض لقضية تعليق عضوية كل من أفغانستان ومصر عام ١٩٧٩
ثم رفع تعليق عضوية مصر عام ١٩٨٤

ويوضح الفصل الخامس الهيكل التنظيمي للمنظمة وتضم أربعة
أجهزة رئيسية وهي مؤتمر الملوك والرؤساء ومؤتمر وزراء الخارجية
والأمانة العامة ومحكمة العدل الإسلامية الدولية وعن هذه الأجهزة
نشأت كافة الأجهزة والمراكز والمنظمات الإسلامية المتخصصة التي
تخضع لها بدرجات متفاوتة وقد عرف الفصل السادس بهذه
الأجهزة وفي مقدمتها صندوق التضامن الإسلامي ومركز بحوث
التاريخ والفنون والحضارة الإسلامية والمركز الإسلامي للتنمية
التجارة والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ومجمع
الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية
والعلم والثقافة .. الخ .

ويناقش الفصل السابع العلاقات الدولية في إطار منظمة المؤتمر
الإسلامي من نقطتين رئيسيتين هما : ثقل المنظمة ودورها كممثل
ضمن الممثلين على المسرح الدولي الذين لا يشترط فيهم التمتع
بالشخصية الدولية وكذلك دورها في العلاقات الدولية الإسلامية
ومدى نجاحها في صياغة علاقات إسلامية دولية ، وموقف المنظمة

مرشحها في الوصول الى مجلس الشعب وكذلك في الكشف عن درجة المشاركة السياسية من خلال رصد وتحليل عدد الناخبين الذين توجهوا الى صناديق الانتخاب .

ويضم هذا الكتاب الهام مجموعة متكاملة من الدراسات التحليلية . تناولت الدراسة الاولى بالتحليل « الاطار الدستوري والقانوني لانتخابات ١٩٨٧ » ويؤكد فيها د . السيد عبدالمطلب غانم ، على ان الديمقراطية ليست اجراءات وطرقا حسابية أو مجرد حقوق تنص عليها قوانين ، فهذا مجرد شكل يجعل النظام الديمقراطي « نظاما ورقيا » ، كما ان التطور الديمقراطي لا يتم بتغيير اجراءات تحقيق نفس الوظيفة وانما باعادة التوجه الوظيفي للمؤسسة موضع الممارسة الديمقراطية . كذلك يعتبر نظام الالتزامات والحقوق في أى مجتمع نظاما عضويا وينتهى الى ان علاج امراض الديمقراطية ليس بتقليصها وانما بمزيد من الديمقراطية .

وتناولت الدراسة الثانية ممثلة في الفصل الثاني موضوع « الحملة الانتخابية » عالج فيها د . اسامة الغزالي تنظيم وتمويل الحملة الانتخابية . فمن الناحية التنظيمية اهتمت كافة الاحزاب بايجاد شكل تنظيمي خاص لادارة الحملة الانتخابية ووضع برنامج زمني لها . أما بالنسبة للناحية التمويلية فربما كان من اصعب الاشياء تقدير المصادر الفعلية المختلفة لذلك التمويل فضلا عن تقدير ارقام التكلفة الحقيقية لها إلا انه على حد قول الكاتب يمكن الاتفاق على عدد من المسلمات تتمثل في الفجوة الحقيقية التي تحدث بين ماتقدرة الدولة « ممثلة في وزارة الداخلية » وبين ما يحدث بالفعل كما تتمثل كذلك في صعوبة وربما استحالة تقدير الم " التي تم انفاقها على الحملة الانتخابية ، ويعنى كل ذلك وبجهد ، محانية حقيقية لتسرب اموال مشبوهة للاسهام في تمويل الحملة الانتخابية .

أما تفسير السلوك الانتخابي فقد عالجته د . سلوى شعراوي في الفصل الثالث من هذه الدراسة اذ اكدت على ان الناخب بذهابه الى صناديق الانتخاب هو في حقيقة الامر يمارس اختياريين هامين : الاختيار الاول هو عقده العزم على ممارسة حقه وواجبه في عملية المشاركة السياسية وذلك بالادلاء بصوته ، أما الاختيار الثاني فهو عزمه على اعطاء صوته لمرشح معين دون الآخرين . وتشير الدراسات النظرية المتعلقة بالسلوك الانتخابي الى عوامل متعددة يتم على اساسها التصويت منها الانتماء الحزبي والقضايا (ISSUES) وتعنى ان يقوم الناخبون بالتصويت للمرشح الذي يتخذ موقفا مؤيدا لوجهة نظر الناخب في قضايا معينة ، وايضا تاتي شخصية المرشح كعامل من هذه العوامل ثم قدرة المرشح على تقديم الخدمات كما يلعب العامل القبلي دورا هاما في تحديد اختيارات الناخبين في الدول التي تضم عناصر قبلية أو مذهبية أو عرقية .

وفي الفصل الرابع تناقش د . أمانى قنديل ظاهرة جماعات المصالح والانتخابات ، وهي دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، وهي ترى ان التجربة الحزبية في مصر ارتبطت بتغير في طبيعة وقاعلية بعض جماعات المصالح فأشارت أولا إلى جماعات المصالح والسلطة التشريعية في مصر حيث تعتمد هذه الجماعات في التعبير عن مطالبها على عدد من الوسائل والادوات يرتبط بعضها بالسلطة التنفيذية ويرتبط البعض الآخر بالسلطة

التشريعية ومن امثلة الاولى الاتصال بالوزراء المسئولين والقيادات السياسية والاجهزة الادارية ... الخ ومن امثلة الثانية الترشيح لعضوية البرلمان وخوض الانتخابات والتصويت والدفاع عن مصالح الجماعة في البرلمان والاشتراك في اللجان التشريعية داخله . وأشارت ثانيا إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية وانتخابات ١٩٨٧ حيث تبني معظم اعضاء هذه اللجنة عددا من القضايا منها مايتعلق بدور القطاع العام ودور القطاع الخاص ثم دور الأخير في خطة التنمية ومنها مايتعلق بالتعليم ثم تأتي الرابعة والاخيرة وهي العلاقة بين المالك والمستأجر ومبدأ العدالة الاجتماعية . ثم اوضحت الباحثة ان هذه الدينامية السياسية بما تضمنته من تفاعلات بين جماعة المصالح والحزب السياسي والبرلمان إنما تعكس جانبا من مناخ التعددية والحرية النسبية لقوى السوق إلا ان الامر الذي نتوقف امامه هو عدم التوازن الذي اتسمت به حركة جماعات المصالح في علاقتها بالسلطة السياسية ، فاذا كانت بعض الجماعات - الاقل عددا والاكثر قوة وتنظيما - قد استطاعت الدفاع عن مصالحها بما ملكته من قدرة على الاقتراب من صانعي القرار فان ثمة جماعات اخرى - اكثر عددا واقل قوة وتنظيما - لم تستطع الاقتراب من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل فعال .

وتناول الفصل الخامس قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات وناقشت د . هالة سعودي هذه القضايا من حيث مدى اهتمامها في الحملة الانتخابية وتحليل موقف الاحزاب منها وتوصلت الى ان السياسة الخارجية لم تحظ بالأولوية حيث ترى ان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى تراكم المشاكل الاقتصادية وتركز اهتمام الناخبين عليها . وبالنسبة لموقف الاحزاب من قضايا السياسة الخارجية نجد انها تناولت جميعها خمس قضايا هي على التوالي : الصراع العربي الاسرائيلي ، العلاقات مع القوتين العظميين ، العلاقات مع العالم العربي وكذلك العالم الاسلامي ، واخيرا العلاقات مع العالم الثالث ودول عدم الانحياز .

وقد تناول الفصل السادس « المعينون بمجلس الشعب - الاستمرار والتغير » وقد قام عليه د . جهاد عودة بهدف دراسة الاعضاء المعينين في مجلس الشعب وذلك من حيث خلفياتهم المهنية ومناصبهم البرلمانية والسياسية ومايرتبط بذلك من صفات . وفي ضوء تحليل ماسبق يهتدى الباحث الى انه من الصحيح اعتبار نمط التعيين في برلمان ٨٧ تعبيراً صادقاً عن عدم استقرار التحالفات السياسية والتوازنات المؤسسية للنظام السياسي منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ . وهكذا يمكن القول بأن النظام الحالي لم يستقر بعد على سياسة محددة لتوظيف هذه الميزة البرلمانية التي يتمتع بها بحكم الدستور ، ويرى الباحث تفسير ذلك في حقيقة طبيعة النظام السياسي الحالي باعتباره نظاما يهدف الى تهدئة الازمات اكثر من أى هدف آخر .

وفي الفصل السابع والاخير يناقش د . مصطفى كامل السيد ، انتخابات مجلس الشعب في ابريل ١٩٨٧ من حيث دلالات النتائج ولعل الدلالة الاولى لهذه الانتخابات هي التناقض الصارخ بين الاهتمام الكبير بهذه الانتخابات من جانب كافة الاحزاب والقوى السياسية من ناحية ، وعزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية وخصوصا في المدن الكبرى من ناحية اخرى . والدلالة الثانية تتعلق بمدى نجاح تجربة التمثيل النسبي على النحو الذي

الانتخابات لمحاولة تفسير نتائجها المحيطة لآمال اليسار ويؤكد الباحث أن أغلب هذه التحليلات تغفل الأسباب الحقيقية وراء الأداء الانتخابي لليسار بتركيزها على ما حدث أثناء المعركة الانتخابية بينما لا يمكن الوصول الى هذه الأسباب إلا بتأمل مفهوم اليسار للعمل السياسي في مصر وطبيعة توجهه نحو الجماهير . ومن ناحية أخرى لا يبدو أن قوى اليسار في مصر تأخذ العمل الانتخابي مأخذ الجد ولا يبدو أنها مقتنعة حقيقة بإمكان وصولها الى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع . وأخيرا ، فإن قوى اليسار الماركسي والناصري في مصر على حد سواء لاتملك أى تجربة انتخابية يمكن أن تعول عليها أو تسترشد بها .

محمود طه شبحه

أخذ به قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٣ والذي استمر مع صدور قانون جديد في أوائل عام ١٩٨٧ ، والثالثة هي تطور مواقف الرأي العام بالنسبة للقوى السياسية القائمة ويصل الى الدلالة الرابعة والتي تنطلق من الملاحظات السابقة وهي تلك الطفرة النوعية في طبيعة الكتلة الرئيسية في المعارضة البرلمانية ، وينتهي الباحث الى الدلالة الخامسة لهذه الانتخابات وهي تراجع كافة قوى اليسار بالمقارنة بما حصل عليه حزب اليسار الرئيسى في الانتخابات السابقة واختفاق أى من مرشحي هذه القوى في الفوز بعضوية مجلس الشعب حتى من خلال مقاعد المستقلين . وقد كثرت الاجتهادات في صفوف حزب التجمع وخارجه بعد

كتب جديدة وردت الى المكتبة

« سنوات الغليان »

تأليف : محمد حسنين هيكل

الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨

ويقول المؤلف ان تجربته في الحياة مع الوقائع التي تضمنتها هذا الكتاب كانت مكلفة للغاية وازادت لعمره سنوات لم يعيشها ، وان تجربته في استعادة هذه الوقائع كانت معذبة ، ويؤكد انه لم يقصد ان يجعل كتابه هذا نوعا من كتابة المذكرات رغم انه عاش دخائل الاحداث ، كما انه لم يهدف الى جعله محاولة لكتابة التاريخ ، وانما هو مجرد محاولة لقراءة التاريخ ، اجتهد في ان تكون قراءة موثقة ، ويبرز الكاتب ان معركة ١٩٦٧ هي اشد معارك مصر غموضا واكثرها قسوة رغم انها المعركة التي تعرض لها القائلون بأكبر مما تعرضوا لغيرها .

وكانت ست صحف عربية قد نشرت مع الاهرام سلسلة حلقات من هذا الكتاب على مدى ما يقرب من ٣ شهور ، لكن الحلقات لم تتضمن كل ما جاء في الكتاب بنصه كما لم تتضمن الوثائق التي افرد لها المؤلف ملحقا قلاب الثلاثمائة صفحة والذي يجعل منه يحق كما قال قراءة موثقة لفترة هامة من تاريخ المنطقة والحروب الثلاثة الهامة التي وقعت فيها وهي حرب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

من واقع وثائق ومستندات بخط يد الرئيس عبد الناصر والملك سعود وايزنهاور ورؤساء لبنان والعراق وغيرهم ومستندات من المخابرات الامريكية والفرنسية والبريطانية والاسرائيلية والمصرية والسعودية يكشف الاستاذ محمد حسنين هيكل في قراءة جديدة للتاريخ الخبايا والاسرار والتطورات التي جعلت الولايات المتحدة واسرائيل تنتهيان الى انه لا سبيل لمواجهة مصر وما تمثله الا بإغتيال عبد الناصر ، او انزال هزيمة عسكرية بها وكيف استقر الامر في النهاية على الاخذ بالخيار الاخير وبدأ الاعداد له .

من الاحداث الكبيرة التي يلقي عليها المؤلف الضوء في هذه الفترة حقيقة حرب اليمن : دوافعها وتطوراتها وما أحاط بها من تدخلات ومؤامرات وكذلك تجربة الوحدة المصرية السورية ، والاسباب الحقيقية ، الموضوعية ، والذاتية ، لفشلها ، ومتاعب العمل على ساحتي افريقيا وحركة عدم الانحياز وكذلك اسرار تطورات العلاقات المصرية السوفيتية والمصرية الامريكية .

الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية

□ أعمال الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج ومركز
التوثيق الاعلامي

□ بغداد - ١٩٨٨

تحت شعار السلام : القانون الاساسي للحياة والحرب قانون
استثنائي ، عقدت الندوة العلمية عن الابعاد الاستراتيجية للحرب
العراقية الايرانية ببغداد فيما بين ١٢ ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ بجهد
مشترك من قبل مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي ومركز
دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .

ودارت بحوث ودراسات الندوة حول ثلاثة محاور اساسية :
المحور الاعلامي ، المحور السياسي والعسكري والمحور الاقتصادي .
وأوضح المحور الاعلامي كيف كان تعاون الاعلام الغربي مع
الحرب في البداية يشوبه الخلط والتشوش والابتعاد عن الحقيقة
متأثرا بذلك بقوى وسياسات معادية إلا أن الاعلام الغربي بدأ في
السنوات الأخيرة يتعرف على حقيقة أهداف النظام الايراني من
الحرب وعجزه عن تحقيق أي منها .

وأوضحت دراسات المحور السياسي والعسكري كيف تحول
العراق بعد أكثر من سبع سنوات الى مجتمع محارب مؤمن بعدالة
قضيته وهي قضية العرب وقد اثبت العراق بتصنيعه التسليحي
المتطور وبقدرة خبراته على أن ايران ستكون الطرف الخاسر .
أما دراسات المحور الاقتصادي ، فقد أشارت إلى أن ادارة
الصراع من قبل العراق جعل من الاقتصاد العراقي اقل عرضة
للتأثر وأثبت قدرته على الصمود وعلى النقيض من ذلك كان الاقتصاد
الايراني .

العلاقات الدولية : اصولها وقضاياها المعاصرة

تأليف : د . أحمد عباس عبد البديع

الناشر : مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٨

هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب العربية التي تناولت
العلاقات الدولية وقد حرص المؤلف على اختيار موضوعات الكتاب أن
تكون متواكبة لمختلف الاتجاهات والمدارس ولذا لم يقتصر المؤلف على
تناول الموضوعات والمشاكل التقليدية بل عنى كذلك بتخصيص جزء
هام من الكتاب للأنشطة والتفاعلات والقضايا العالمية أو عابرة
القوميات ، مما يزود القارئ بالامكانيات اللازمة التي تسهل له
مهمة تحليل الأحداث اليومية والتعرف على الافتراضات التي تقوم
عليها المؤلفات الأكاديمية والكتابات الرسمية والصحفية .

وعالج المؤلف موضوعات الكتاب في تسعة فصول عرض الفصل
الأول تطور العلاقات الدولية منذ العصور القديمة حتى العصر
الحاضر وشرح الفصل الثاني نظريات العلاقات الدولية . وورد
الفصل الثالث دراسة متصلة للتعريف بالسياسة الخارجية وانواعها
وأهدافها وخطوات ومراحل صنع السياسة الخارجية وخصص
الفصل الرابع لدراسة كل من الدبلوماسية والأدوات النفسية
والاقتصادية وأخيرا استخدام القوة المسلحة وتناول الفصل
الخامس التوجهات السياسية الدولية وفي مقدمتها توجهات العزلة
وعدم الانحياز وسياسة الأحلاف ، واستعرض الفصل السادس نظم
التوازن الدولي وتناول في الفصل السابع انواع التفاعلات الدولية من
خلال تحليل كل من المنازعات الدولية والتعاون الدولي والتكامل
الاقليمي وقدم الفصل الأخير تحت عنوان المشكلات العالمية
المعاصرة وفي مقدمتها مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب ، أزمة
الطاقة ، أزمة الغذاء العالمي ، الارهاب الدولي وأخيرا أزمة حقوق
الانسان .

مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

تأليف : د . عبدالرحمن اسماعيل الصالحى

الناشر : الجمعية الافريقية - القاهرة - ١٩٨٨

تعنى هذه الدراسة بالدور المصرى في منظمة الوحدة الافريقية
منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ . وخصص المؤلف فصلا تمهيديا
لتأكيد مقولة « افريقية مصر » ثم اعقبه بالفصل الأول الذى يتابع
دور مصر في ارهاصات الوحدة الافريقية فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦٣
وخاصة في اطار مؤتمرات الحكومات والشعوب الافريقية وفي اطار
مجموعة الدار البيضاء .

وفي الفصل الثانى رصد لوقائع المشاركة المصرية في صياغة
واقرار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى اديس ابابا (مايو
١٩٦٢) واستغاثة القاهرة لأول مؤتمر قمة للمنظمة في يوليو
١٩٦٤ .

وفي الفصل الثالث تناول المؤلف دور مصر في تحقيق اهداف
المنظمة وفي مقدمتها التسوية السلمية للمنازعات الافريقية ،
ومحاربة التفارقة العنصرية ، ومساندة وتدعيم حركات التحرير .
وتناول الفصل الرابع موقف منظمة الوحدة الافريقية من قضية
الشرق الأوسط وتطورات حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتعاون العربى
الافريقى وكيف كان اختيار القاهرة مقرا لانعقاد اول مؤتمر قمة
عربى افريقى عام ١٩٧٧ مؤشرا لمكانة مصر في كل من منظمة
الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وقدم الفصل الخامس دراسة شاملة للدبلوماسية المصرية
ومنظمة الوحدة الافريقية في الثمانينات توضح موقف مصر من أبرز
القضايا الافريقية المعاصرة ومنها قضايا تشاد ، الصحراء ،
الديون .

السلوك السياسى :

تأليف : د . فاروق يوسف يوسف أحمد

الناشر : مكتبة عين شمس - ١٩٨٨

لعل هذا هو الكتاب الأول في هذا المجال باللغة العربية ويحاول فيه
المؤلف التعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة في السلوك بصفة عامة
ثم تطبيق ذلك على السلوك السياسى ودراسة الظاهرة السياسية
والاجتماعية . والسلوك السياسى ما هو إلا صورة من صور السلوك
الانسانى أو نوع خاص من أنواعه وبالتالي فهو يخضع لجميع
القواعد التى تخضع لها باقى صور السلوك الانسانى .
ويقع الكتاب في أربعة أبواب رئيسية يعالج الباب الأول بعض
الموضوعات الرئيسية التى تعتبر مدخلا أو تمهد الطريق لدراسة
السلوك الانسانى بصفة عامة وعلاقة ذلك بدراسة السلوك السياسى
بصفة خاصة .

ويتناول الباب الثانى دوافع السلوك من الناحية النظرية البحتة
ودراسة كيفية الاستفادة من مفهوم الدوافع في دراسة السلوك
السياسى .

ويتناول الباب الثالث الادراك كعامل من العوامل المحددة للسلوك
وهو العملية التى يتم بها اعطاء معنى للمثيرات من المحيط الخارجى
مما يؤدى الى دفع السلوك في اتجاه أو آخر .

أما الباب الرابع فيخصصه المؤلف لدراسة الشخصية كأحد
المحددات الرئيسية للسلوك لأنها هى التى تحدد استعداد الفرد
للتعرف بطريقة معينة دون سواها في المواقف المعنية .

أزمة مياه النيل .. إلى أين ؟

تأليف : د . رشدي سعيد وآخرين

الناشر : مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة - ١٩٨٨

شغلت أزمة مياه النيل في السنوات الأخيرة عددا من المثقفين المصريين من مختلف فروع المعرفة للتعلق عليها بصورة مختلفة . ونجح مركز البحوث العربية في انتقاء مجموعة من الدراسات ووجهات النظر العلمية والموضوعية حول هذه المسألة الهامة في حياة الإنسان المصري وضمها في هذا الكتاب وفي القسم الأول تأتي دراسة العالم المصري المعروف د . رشدي سعيد حول مستقبل الاستفادة من مياه النيل ومشكلاته ، ودراسة د . مصطفى الجبلي حول مصر والنيل ، ودراسة د . محمد أبو مندور حول المحددات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة وهدر الموارد المائية ، ودراسة المهندس السوداني عبد الله محمد إبراهيم تحت عنوان [مياه النيل .. أمس واليوم وغدا] ثم عرض الكتاب لوجهة نظر اثيوبية تتمثل في ما جاء بكتاب ديمتري تيلاهون حول المطامح الامبراطورية لمصر في بحيرة تانا كما اورد الكتاب عرضا لتقرير الخبير البريطاني ميرواخ ماكدونالد عن مخاطر الجفاف في حوض النيل . أما القسم الثاني من الكتاب فيضم مجموعة تعقيبات وثائقية هامة حول الموضوع منها تعقيب د . عبد العظيم أنيس حول التآمر الاستعماري على مياه النيل وتعقيب الاستاذ حلمي شعراوي حول طبيعة اهتمام اسرائيل والدوائر الامريكية ومعالجتها لموضوع مياه النيل .

مستقبل الامة العربية

.. التحديات والخيارات

- التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

- د . خير الدين حسيب وآخرون

- الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي اختير له ان يكون بعنوان مستقبل الامة العربية - التحديات والخيارات وهو يمثل اول جهد علمي عربي جماعي كبير من نوعه للتعرف على امكانات الوطن العربي وقدرات الامة حاضرا ومستقبلا في اطار المتغيرات العربية التي تحكم النظامين الاقليمي والدولي خلال العقود الثلاثة القادمة . ويبين هذا التقرير النهائي ثلاثة مشاهد [سيناريوهات] رئيسية محتملة للمستقبل العربي .

الاول : مشهد التجزئة .

الثاني : مشهد التعاون والتنسيق الاقليمي .

الثالث : مشهد الوحدة العربية الاتحادية .

ويحاول التقرير ان يجتهد بكل ماأوتى الفريق المركزي الذي اعد من معرفة وموضوعية في استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة وشروط كل احتمال فيها ، وما ينطوي عليه كل احتمال من آليات وتداعيات وما يترتب عليه من نتائج .

ويرى القائمون على المشروع ان القارئ قد يختلف مع بعض هذه الاجتهادات او دقة بعض المعلومات او الاستنباطات التي

الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

تأليف : محسن عوض

الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

اقصى ما تطمح اليه هذه الدراسة - على حد تعبير المؤلف نفسه - هو رسم خريطة « الخطر الجديد » لاستراتيجية اسرائيل لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، وافاق هذا التطبيع وان تزن آليات العمل التي تخدم هذه الاستراتيجية وان ترصد ملامح المواجهة القائمة والقادمة .

وقسم المؤلف كتابه الى ثلاثة فصول رئيسية يتعرض الاول للملامح المشروع الاسرائيلي تجاه المنطقة ويشرح في البداية مفهوم التطبيع في الفكر السياسي الاسرائيلي ويحلل المضمون الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي للمشروع الاسرائيلي . ثم يحدد المؤلف مكانة وموقع التطبيع في ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة تجاه المنطقة باعتبار التطبيع اداة من ادوات اسرائيل يتكامل « اي التطبيع » مع ادوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية . هذا فضلا عن ان التطبيع يمثل الخيار الامريكي للمعادلة الخاصة بالوجود الامريكي في الشرق الاوسط .

ويتناول الفصل الثاني تضاريس خريطة التطبيع العريضة وقد بدأت جهود اسرائيل « التطبيعية » عمليا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . اما الفصل الثالث فميدانه المواجهة .. الواقع .. والمستقبل .

النظام العنصري في جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة

تأليف : د . السيد علي أحمد قليفل ، د . ابراهيم نصر الدين ، حلمي شعراوي ، د . مجدي حماد
الناشر : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

يضم الكتاب أربعة بحوث رئيسية يتبع البحث الأول الجذور التاريخية للنظام العنصري في جنوب افريقيا ممثلا للنظام الاستعماري الاستيطاني ، الصنو التاريخي للاستعمار التقليدي في افريقيا والوطن العربي وتعدد اشكال الاستيطان وابعاد الوطنيين ، كما تتعدد أنماط الصراع في الجنوب الافريقي بما سبراه القارئ شبيهها تماما بما حدث في فلسطين كما تؤكد دراسات أخرى عديدة في الموضوع .

وفي البحث الثاني يكتشف الكاتب حقيقة الابعاد الفكرية الايديولوجية للنظام العنصري في الجنوب الافريقي باعتبارها انعكاسات للواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي استقر هناك ، ودافعا لمزيد من الاجراءات المضادة للشعب الافريقي .

وفي البحث الثالث يتابع الكاتب كيف تفجر النظام العنصري في جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي والدولي بطاقة عدوانية ضد الشعوب الافريقية مثلما يتفجر النظام الصهيوني في فلسطين . ويضع البحث الرابع المفاهيم الامنية للنظامين العنصريين موضع الدراسة ليكشف طبيعة المفاهيم السائدة واستراتيجيتها المتشابهة والمشبكة وتكتيكاتها في التسلح والعدوان ، وتبادل المصالح مع النظام الرأسمالي العالمي .

ولا تتجاهل البحوث الأربعة طبيعة المقاومة الافريقية والعربية المستمرة للنظامين العنصريين ونقاط الثورة والعنف في هذه المقاومة وضرورات التعاون العربي الافريقي لتأييد الكفاح المسلح .

دوريات متخصصة

● الدبلوماسية :

مجلة دورية متخصصة في الشؤون الدولية والدبلوماسية تصدرها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ونشرت المجلة في عدد سبتمبر ١٩٨٨ عندا من الدراسات منها دراسة د. يوسف الحسن حول الإنتفاضة : الخصائص والدروس والمستقبل ومحاضرة د. سعد الدين ابراهيم حول مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ودراسة د. جاسم عبد الغنى حول العلاقات الأوروبية الأمريكية في ظل الوفاق الدولي .

● قضايا فكرية :

سلسلة كتاب تصدر تحت شعار : [من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع] ويشرف على إصدارها الأستاذ محمود امين العالم . وخصص الكتاب السابع (الصادر في اكتوبر ١٩٨٨) لمستقبل الصراع العربي الصهيوني ويرصد عبر دراساته ومتابعاته وشهاداته الخمسية الاحتمالات الممكنة لمستقبل هذا الصراع .

● الفكر العربي المعاصر :

مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الانتماء القومي ببيروت باريس . وفي عدد سبتمبر / اكتوبر ١٩٨٨ افردت المجلة محورا خاصا تحت عنوان « النهضوى / السياسى » ضم عددا من الابحاث التى تطرح موضوعاتها عبر مداخل معرفية سواء تناولت جوانب فلسفية او اجتماعية او استراتيجية . وفي مقدمة هذه الابحاث بحث الاستاذ مطاع صفدى (رئيس التحرير) حول اشكالية النهضة والتنمية : المشروع النهضوى المختلف .

● الدراسات الاعلامية :

مجلة فصلية للسكان والتنمية والتعمير تصدر عن المركز العربى للدراسات الاعلامية بالقاهرة وفي عدد اكتوبر ١٩٨٨ ركزت افتتاحية رئيس التحرير صلاح الدين حافظ على اعمال ندوتين شهدتهما القاهرة مؤخرا الاولى حول الاعلام والمشكلة السكانية والتنمية والاخرى حول الاعلام والذاتية الثقافية العربية هذا الى جانب عدة دراسات وبحوث اعلامية ممتازة حول القمر الصناعى الاسرائيلى والقمر العربى عربسات والاعلام العربى وحقوق الانسان واللغة في نظرية الاعلام ، والاعلام والانتاج والسكان والتنمية في المنظور الاسلامى .

تضمنها هذا التقرير النهائى ولكن الاهم انه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين :-

اولاهما : حقيقة ان الوضع العربى القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ ان حصلت دولة القطرية على استقلالها .

ثانيهما : ان هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع الى ما هو افضل قبل ان يتحول الى ما هو اسوأ خلال العقود الثلاثة المقبلة . كما يرى القائمون على المشروع ان الوعى بهاتين الحقيقتين والاجماع عليهما هو شرط ضرورى لتغيير الوضع القائم الى ما هو افضل ولكنه شرط غير كاف . ان شرط الكفاية هو الارادة الانسانية والارادة على كل مستوياتها ارادتنا كأفراد وجماعات وكتنظيمات واحزاب ومؤسسات وشعوب وحكومات وبلدان عربية . الوعى يسبق الارادة وهو ضرورى لها ولكنه ليس بديلا عنها والمهمة الاولى والعاجلة هى ان تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربى من قراءة نتائج هذا المشروع في تقريره النهائى الى بلورة مشروع حضارى سياسى عملى يكون حده الأدنى هو المشهد الثانى وحده الأعلى هو المشهد الثالث [مشهد الوحدة العربية الاتحادية] .

اسرائيل ١٩٨٥ : أحداث ومواقف

اعداد : رضى سلمان

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧

يوفر هذا الكتاب مادة هامة للمختصين والمعنيين بالصراع العربى - الصهيونى حيث يغطى هذا التوثيق الكرونولوجى لشئون اسرائيل الداخلية والخارجية بما فيها الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الفلسطينية تحديدا ، تطورات سنة كاملة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كما حددتها أحداث ومعطيات ومواقف اسرائيلية على مستوى الحكومة وسائر الهيئات الرسمية والاحزاب ومختلف التشكيلات السياسية في اسرائيل . يبدأ هذا التوثيق من مطلع يناير ١٩٨٥ وينتهى في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ وقد اعتمد تقسيم هذا العمل الى خمسة موضوعات اساسية سجلت أحداثها ووقائعها المهمة بالتسلسل الزمنى كلا على حدة القسم الاول ، ويغطى الوضع الداخلى في اسرائيل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك شئون عرب الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ والاستيطان اليهودى داخل حدودها هذه ، القسم الثانى ، ويغطى أهم شئون المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وفي القسم الثالث رصد لعلاقات اسرائيل الخارجية والقسم الرابع خاص بإسرائيل والبلاد العربية حيث وخلافا لباقى الاقسام افرد للباب المتعلق بلبنان ستة أقسام فرعية من أجل توثيق أكثر سلاسة لكل الشئون المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلى المستمر في لبنان أما القسم الخامس والاخير فيتوثق التطورات في سياسات اسرائيل تجاه القضية ومساعى التسوية السياسية وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها كافة كما يوثق نشاط المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيونى واعتمد في هذا التوثيق الكرونولوجى على مصدرين اسرائيليين رئيسيين هما صحيفتا هاريتس وداغار اليوميتان واستعين بصحف اسرائيلية اخرى ممثل عال همشمار ومعاريف ويديعوت احرونوت حيث دعت الحاجة

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

فن الكاريكاتور .. مصدر مهم للرؤية النافذة داخل قضايا التنمية الدولية

هذا هو عنوان مقال مثير وطريف كتبته د. جوزيه هافيت أستاذ التنمية الزراعية في مؤسسة التنمية الدولية والتعاون في أوتاوا بكندا ، ونشر في مجلة « حوار التنمية » Develop-ment Dialogue التي تصدرها مؤسسة داج همرشولد في أوسلا بالسويد .

ويتناول المقال أهمية فن الكاريكاتور وقدرته على خدمة قضايا اجتماعية كبيرة بصورة قد تكون أكثر فعالية من الدراسات والأبحاث والمقالات المطولة ، وخاصة تأثير هذا الفن على قضايا التنمية المختلفة . وقد حاولت مجلة « حوار التنمية » منذ بداية صدورها أي منذ خمسة



الفسر لزميله : هذا رجل تشادي قتل بيد جندي ليبي ، بمدفع سوفيتي من هليوكبتر فرنسي ، قطع غيارها الالكترونية أمريكية !!
(لوكانار انشينييه - ١٩٨١)



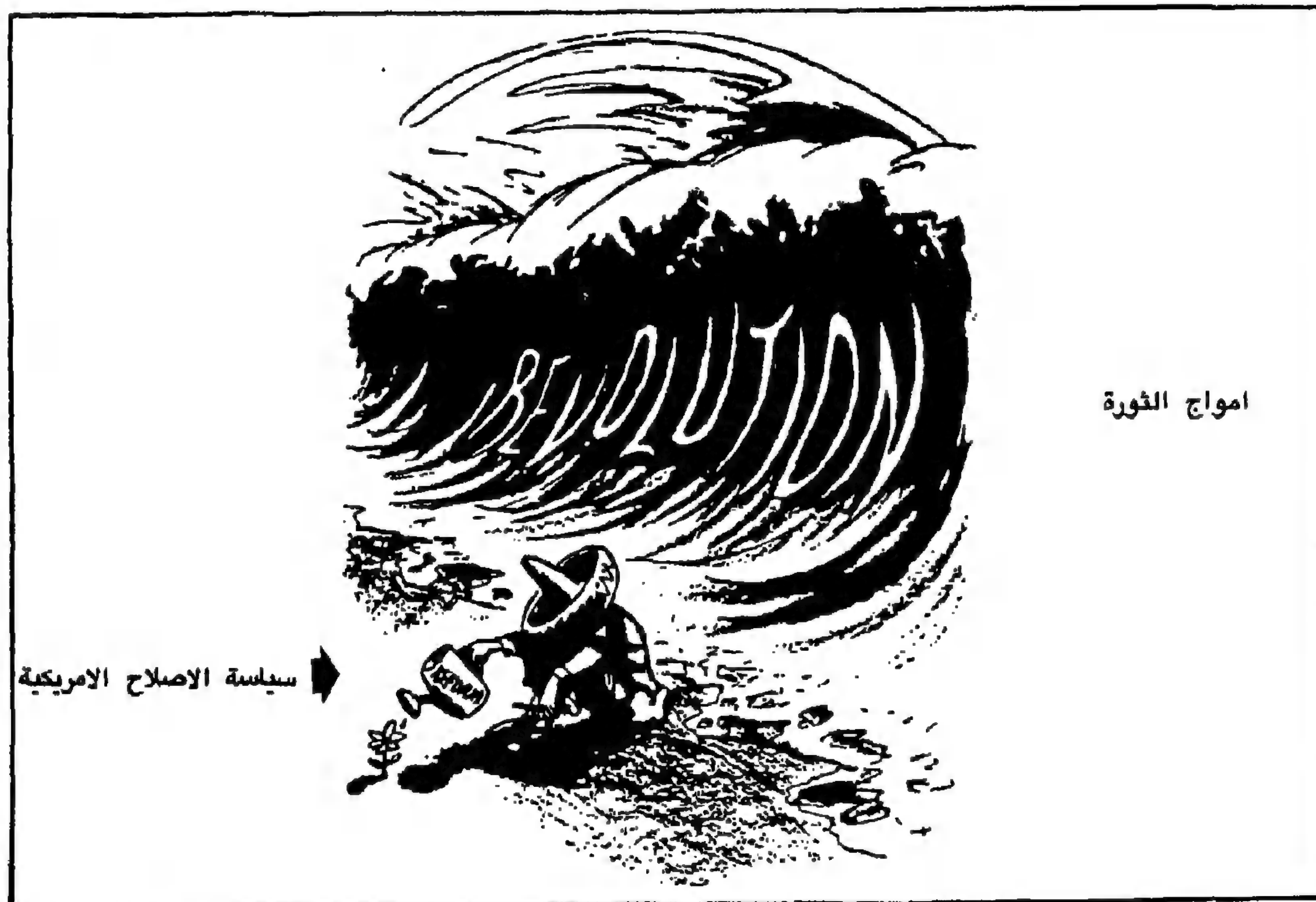
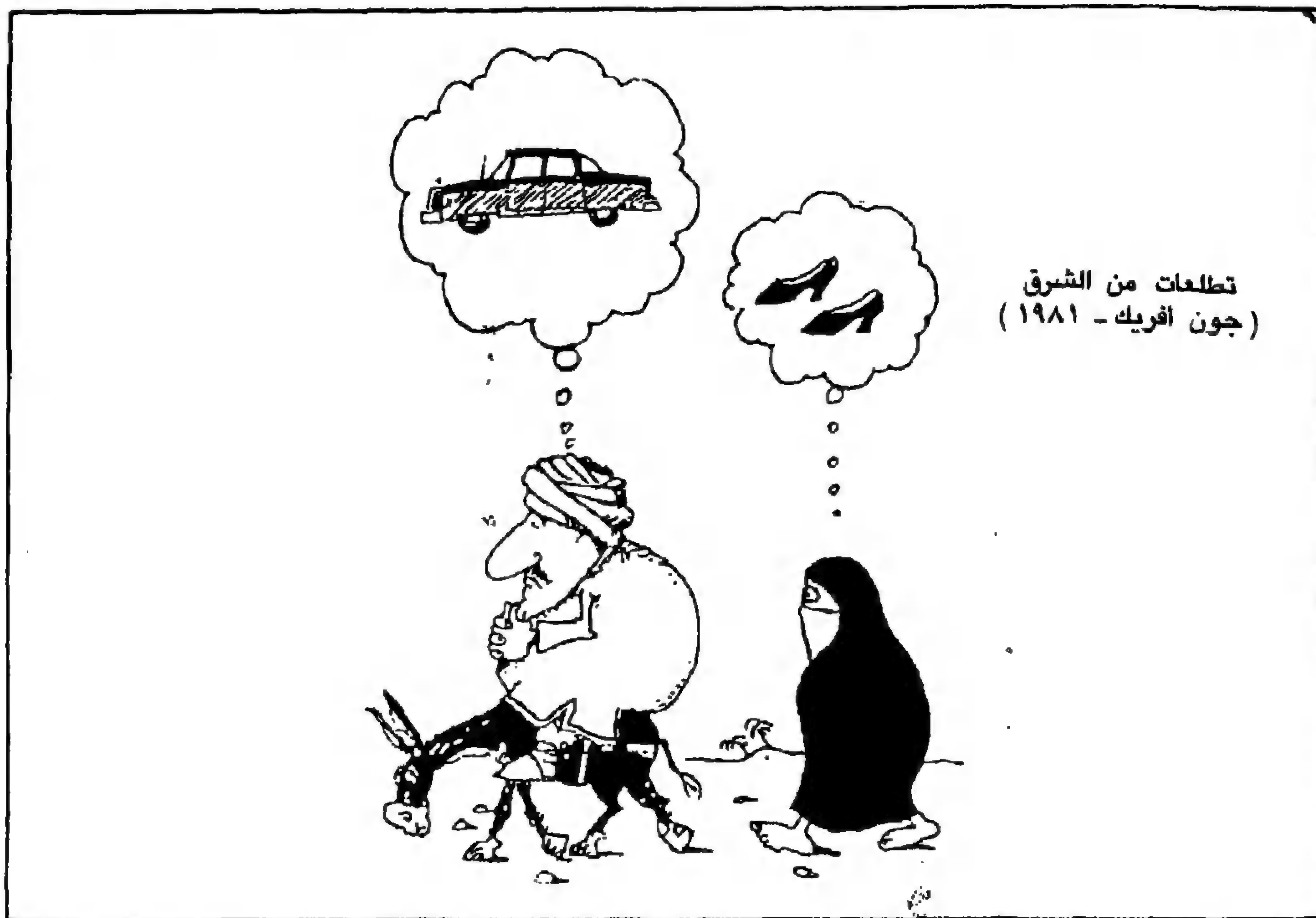
عشر عاما أن تنشر الدراسات والتحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لقضايا التنمية ، كما حاولت أيضا إبراز هذه القضايا من خلال الشعر والقصص القصيرة والمقالات المصورة وأعمال فنية أخرى ، وذلك لأن المشكلات التي يتم مناقشتها في مجال التنمية الدولية يمكن أن تصبح أكثر وضوحا في التقديم الأدبي والفني عنها في البحث العلمي . وقد قام كاتب هذا المقال بإضافة مجال جديد لخدمة هذه القضايا هو الكاريكاتور أي فن الفكاهة المصورة التي تنطوي على الهجاء الحاد والنقد اللاذع للأوضاع غير المقبولة ، مؤكدا أن نهج فنان الكاريكاتور المستقل في تناول القضايا الدولية يخدم هذه القضايا بشكل كبير ، ويقول أن خبراء العلوم الاجتماعية قد أهملوا هذا الفن ولم يستعينوا به كمصدر من مصادر الرؤية الثاقبة الكاشفة للحقائق الدولية . فهذا الفن هو رسالة مقتضية تعبر بالصورة والكلمة القصيرة عن ما تعجز عنه مقالات طويلة من الشرح والتفسير .

وينصح الكاتب بمزيد من التعاون بين خبراء العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفناني الكاريكاتور ويدعو إلى مزيد من وعي كل فريق بالآخر ، لأن مثل هذا الوعي سيؤدي إلى نتائج باهرة . فبساطة الكاريكاتور تجعل قراءه قادرين على استيعاب وتفهيم أكثر المشكلات تعقيدا ، وبذلك يسهم في تشكيل الرأي العام حول القضايا الدولية المختلفة . ويختار جوزيه هافيت للتدليل على ما ورد في مقاله بعض رسوم الكاريكاتير التي ظهرت في الصحافة العالمية في أحقاب مختلفة وعبرت عن مراحل تاريخية معينة نعرضها فيما يلي إلى جانب بعض الرسوم الأخرى التي رأينا أنها تخدم نفس المعنى .



نيكاراجوا قبل الثورة

يضم الكاريكاتور صور جميع زعماء العالم في ذلك الوقت وليس بينهم سوموزا ديكتاتور نيكاراغوا .. ولكن هناك وجهان بدون ملامح يرمزان إلى الزعماء الجدد القادمين . نشر هذا الكاريكاتير بمناسبة انعقاد الصالون الدولي الثامن لرسوم الكاريكاتور - ١٩٧١





أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية

إعداد : سوسن حسين

● إذا نظرنا الى تاريخ الأمم نجد أن أربعين عاماً لا تشكل سوى لحظة عابرة في عمر هذا التاريخ ومع ذلك فهذه السنوات الأربعين هي كل عمر إسرائيل .

لقد فرضت إسرائيل وجودها على منطقة الشرق الأوسط بالقوة العسكرية ، وعاشت معزولة محاطة بمشاعر الكراهية والعداء من كل جانب . عاشت سنواتها الأربعين في قلق مستمر ، يدفعها خوفها الى مزيد من التسليح ومزيد من سياسة البطش والارهاب ، حتى أصبحت إسرائيل جيتو كبيراً ، وفشل تفوقها العسكري في أن يحقق لها الأمن الذي تحلم به ، واليوم تضيق ثورة الحجارة بعداً جديداً الى الصراع ، لقد كان الخطر يأتيها من خارج الحدود ، أما الآن فتجد نفسها وجها لوجه مع من سلبتهم الأرض والحقوق لا يفصل بينها وبينهم أي بعد جغرافي . ان الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الثاني هي أبلغ دليل على يأس شعب محتل طال انتظاره للحل الذي لا يجيء ، شعب ذاق جميع صنوف القهر والاذلال ولم يعد هناك ما يخشاه ، شعب أراد تنبيه العالم الى الأوضاع الظالمة التي يعيش في ظلها . ان موقف إسرائيل اليوم داخل الأراضي المحتلة أشبه بقنبلة موقوتة تتعاظم خطورتها مع مرور الوقت وليس العكس .

● ان إسرائيل لا يمكن أن تستمد شرعيتها إلا من داخل المنطقة التي تعيش فيها مهما كانت قوة المساندة التي تأتيها من الخارج . ان القيادة الاسرائيلية الحالية قيادة ضعيفة مرتجفة لا تستطيع أن تقدم على أي خطوة أو مبادرة في اتجاه السلام ، قيادة تخفى ضعفها وراء التعنت والتشنج والاصرار على استمرار الوضع القائم . ان ما ينقص إسرائيل اليوم هو وجود زعيم قوي ، رجل دولة يكون على مستوى الأحداث ينقذ إسرائيل من نفسها ويخرجها من ورطتها قبل فوات الأوان ، فوجود إسرائيل يتوقف على اندماجها في البيئة المحيطة بها ، ولن يكون هذا الاندماج عن طريق استمرار الاحتلال القمعي للأراضي الفلسطينية وتجاهل التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطيني . ان احتلال بضعة كيلو مترات من الأرض لن يحقق الأمن لإسرائيل ذات الأربعة ملايين نسمة . كما أنها لن تستطيع الاستمرار في سياستها اللاأخلاقية الى ما لا نهاية دون أن يدينها العالم كله ويصب لعناته على رأسها . ويكفيها أن صورتها قد تلطخت بالخزي والعار ، ونضحت على الولايات المتحدة رفيقتها على الطريق المؤدى الى الكارثة المحققة .

● ان المناخ العام مهياً حالياً لاقرار السلام في الشرق الأوسط ، ولأول مرة منذ اعلان وعد بالفور تلوح في الأفق بشائر تسوية عادلة ومشرفة بالنسبة لجميع الأطراف ، فهل سيكتب لهذه التسوية أن ترى النور ؟ هل ستستمع إسرائيل الى صوت العقل فتختار طريق السلام والسلامة ، أم ستستمع الى صوت نفسها فتختار طريق الحرب والدمار ؟

وقد قدمت مجلة « بوليتيك إترانجير » Politique Etrangère ملفاً كاملاً عن « إسرائيل بعد أربعين عاماً » ، إنقينا منه بعض المقالات التي تحاول أن تجيب على هذه التساؤلات .

الحركات الفدائية التي تكافح ضد الاحتلال . واخيرا الانتفاضة وهي تختلف عن الثورات الثلاث التي سبقتها ، فالفلسطينيون في غزة والضفة يجدون انفسهم اليوم في مواجهة مباشرة وجها لوجه مع من اغتصبوا منهم الأرض وسلبوهم الحقوق ، دون وساطة طرف ثالث ، ولا يفصل بين الاثنين أية مسافة جغرافية . وفي الوقت الذي لجأت فيه اسرائيل الى استخدام جميع اساليب القوة التي يمكن ان تستخدمها دولة في قمع الانتفاضة ، لم يجد الفلسطينيون سلاحا سوى الحجارة التي يجمعونها من الأرض .

إن زعماء ثورة الحجارة قد عبروا في القدس في ١٤ يناير ١٩٨٨ عن أملهم في ان تكف اسرائيل عن احتلالها للأراضي الفلسطينية وتترك الفرصة أمام اقرار سلام حقيقي بينها وبين الفلسطينيين . وهذه الرغبة تعبر عن الارادة الفلسطينية الجماعية . ويقول الكاتب ان الانتفاضة تذكرنا بمأساة قلعة الماساوا اليهودية وتشكل محاولة مشروعة لجذب انتباه واهتمام الرأي العالم العالى وتحريكه .

الفلسطينيون شعب له حقوق كاملة :

● منذ بداية الحرب العالمية الاولى ظهرت الهوية القومية الفلسطينية بوضوح وتأكدت تحت الانتداب البريطاني من خلال مقاومة الصهيونية . ولم يكن هناك شك بالنسبة لاعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة التي صوتت لصالح تقسيم فلسطين في ان الفلسطينيين شعب له حقوق كاملة ، وله حق في دولة مستقلة . وقد تعمق الشعور القومي الفلسطيني منذ بداية الشتات عام ١٩٤٨ بشكل جارف ، ولم يكن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية سوى تعبير عن هذه الحقيقة . لقد تعرض الفلسطينيون منذ قيام الدولة الاسرائيلية لتجارب كثيرة دعمت لديهم احساسا بالتضامن القومي ، وهذا شيء نادر في الشرق الأوسط بل وفي العالم الثالث على وجه العموم . ان هذا التضامن القومي العميق قد ساعد الفلسطينيين على تجاوز الشتات الجغرافي وتجاوز الطائفية والتنافس بين القرى والقبائل ، ومقاومة ضغوط الحكومات العربية المضيفة وضغوط الاحتلال الاسرائيلي . وهذا الاحساس العميق بالهوية القومية قد أفشل جميع محاولات فرض زعامات غير شرعية على الفلسطينيين ، وافشل جميع محاولات خداعهم بحلول لا تمنحهم السيادة كاملة ، وافشل أيضا جميع الجهود التي بذلت لاجبارهم على الرحيل ان الفلسطينيين قد تعلموا درسا من مصير أبائهم الذين رحلوا عن فلسطين في ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وحتى اذا أرادوا الرحيل فالى أين ؟ ان لبنان وسوريا لم تعودا من الدول التي تستقبل الفلسطينيين ، والاردن يخشى التدفق الفلسطيني الى أراضيها ، ومصر لم تعد تتسع لشعبها

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Vers La paix en Terre Sainte
- Par Walid Khaldi
- Politique Etrangère 2 - 1988

نحو إقرار السلام في الأراضي المقدسة

بقلم : وليد خالدي

● يعتبر هذا المقال احدي المحاولات الجادة التي يقوم بها المفكرون العرب في الخارج من خلال العرض الأمين للقضية الفلسطينية وطرح الحلول المنطقية لها لدفع الحكومة الاسرائيلية الى تحكيم عقلها والنظر الى أبعد من موطئ قدميها والتخلي عن سياسة الاحتلال القمعي التي ستضر أول ما تضر بالدولة الاسرائيلية نفسها في المدى البعيد .

إن الثورة التي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧ في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما هي المحاولة الرابعة الكبرى من جانب الفلسطينيين لمقاومة احتلال الصهاينة لأراضيهم ، فالمحاولة الأولى كانت من ٣٦ الى ١٩٣٩ وكانت موجهة ضد السياسة البريطانية التي اقترحت انشاء وطن قومي يهودي في الأراضي الفلسطينية ، والثانية عام ١٩٤٧ عندما عمت البلاد موجة عارمة من الاحتجاج على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي نص على تقسيم فلسطين ، وتطور هذا الاحتجاج الى حرب أهلية ثم انفجرت الحرب الحقيقية وقت رحيل البريطانيين ١٥ مايو ١٩٤٨ ، المحاولة الثالثة واكبت ظهور الشتات الفلسطيني عام ١٩٦٥ ، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية وظهور

نفسه ، ودول الخليج العربي خفضت امكانيات الاستضافة بدرجة كبيرة .

ان عدد الفلسطينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال الأربعين عاما الماضية ، فمن ١,٢٠٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٤٨ أصبح عددهم اليوم ٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون ، ولن تتوقف هذه الزيادة . ان سكان غزة وحدها قد بلغ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وسيصل الى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة في نهاية هذا القرن . ومع ذلك يفكر بعض زعماء اسرائيل في انتهاج سياسة خلع الفلسطينيين من ارضهم وطردهم !! الى اين ؟ وفي أى اتجاه ؟ شمالا في قلب لبنان الشيعية ؟ أو في اتجاه دمشق عبر مرتفعات الجولان ؟ أم جنوبا في اتجاه سيناء ؟ أم شرقا في الجانب الآخر من نهر الأردن ؟

ان جميع هذه الافتراضات لا يمكن تطبيقها . ان طرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد تم في ظروف مختلفة تماما وفي أعقاب معارك طاحنة بين جيشين نظاميين ، أما طرد الفلسطينيين اليوم فهو أمر مختلف تماما . وقد اكدت ردود الفعل الفلسطينية لأعمال القمع والعنف الاسرائيلية انه لم يعد من السهل افزاع الفلسطينيين كما حدث عام ١٩٤٨ . ان الشجاعة النادرة التي ابدتها الشباب الفلسطيني منذ ديسمبر ١٩٨٧ في الأراضي المحتلة هي دليل ضمن أدلة أخرى كثيرة على المقاومة التي تواجهها سياسة الطرد الجماعي التي تنتهجها القوات الاسرائيلية . وبناء عليه نستطيع ان نؤكد ان الغالبية العظمى من سكان الأرض المحتلة ستمكث في مكانها ولن تغادره وستتزايد اعدادها رغم عمليات الاستيطان الاسرائيلي التي تقلص مساحة الأرض المتروكة للفلسطينيين . ان احداث الأرض المحتلة تجد صدى قويا لدى فلسطيني الشتات ، لذلك لن يؤدي الانكار المستمر لوجود قومية فلسطينية الى التخفيف من حدة هذا الشعور القومي الجارف .

وكما ان اسرائيل حقيقة يجب ان يقبلها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك الدولة الفلسطينية هي الأخرى حقيقة يجب ان تقبلها اسرائيل ، وكما ان اسرائيل موجودة كذلك الفلسطينيون موجودون بل وسيضاعف هذا الوجود مع مرور الوقت .

اسقاطات المشكلة الفلسطينية :

● ان المشكلة الفلسطينية قد افرزت مع مرور الزمن موجات متلاحقة من الصراعات الجديدة فمنذ بداية ظهور المشكلة أي عام ١٨٨٠ انفجرت المواجهات بين الطائفة اليهودية في فلسطين والسكان العرب واستمرت ، وفي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ انفجرت المواجهة بين اسرائيل وجيرانها العرب . وبعد ١٩٦٧ اكتسبت المواجهة ابعادا جديدة رغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي تم

توقيعها منذ أكثر من عشر سنوات . ويقول الكاتب ان تحليلا ولو سريعا لهذه الحقبة الأخيرة سيوضح الآثار الضارة لاستمرار هذا الصراع على الاستقرار الاقليمي وأيضا على المصالح الغربية وعلى العلاقات بين القوتين العظميين ، فمثلا تصاعد قوى التطرف الديني في الشرق الأوسط له علاقة وثيقة بغياب حل المشكلة الفلسطينية .

وادت عمليات جنوب لبنان الى ظهور سلالة جديدة من المناضلين الشيعة يتجاوبون مع فكر خوميني ، وبالتالي أوجدت التطرف الديني المستوحى من ايران على الجبهود الشمالية لاسرائيل . كما ان الحظر البترولى عام ١٩٧٣ قد تقرر كرد على المساندة الامريكية لاسرائيل خلال حرب هذا العام في الشرق الأوسط .

ان امل الاسرائيليين في ضرب القومية الفلسطينية ضربة قاضية عن طريق تصفية منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعهم الى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحاصر فيها اسرائيل عاصمة عربية وتحتلها . وادى رحيل المنظمة عن بيروت الى اغتنام الولايات المتحدة لهذه الفرصة ومحاولة إعادة بناء لبنان حول الاقلية المسيحية المارونية متجاهلة الطوائف الدينية الأخرى ، وكانت النتيجة المأسوية والخسائر الفادحة في الارواح الامريكية وغيرها والمواجهة الأولى من نوعها في التاريخ بين امريكا وسوريا ، وتداعت المؤسسات الكبرى في لبنان وعمت الفوضى واحتدمت الرغبة في الانتقام التي أدت الى احتجاز الرهائن الامريكية والغربية وما ترتب على هذه العملية من نتائج وفاضح هزت المجتمع الامريكي . كما ان معارضة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لبيع السلاح الامريكي الى الدول العربية حتى المعتدلة منها قد أثر على مصداقية واشنطن لدى هذه الدول وهدد استمرارية ولاء هذه النظم المعتدلة للولايات المتحدة وأدى ببعضها الى البحث عن مصادر أخرى في الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي مما اضعف نفوذ الغرب أكثر وأكثر . وقد أدى هذا التنافس بين القوتين العظميين الى تضخم ترسانات السلاح في اسرائيل وبعض الدول العربية الراديكالية بشكل خطير . وهناك دلائل قوية تشير الى ان اسرائيل قد تخبطت العتبة النووية في الوقت الذي يزداد فيه الاقتناع بوجود وسائل حرب بيولوجية في المنطقة .

وفي الواقع ان الخسائر الهائلة في الارواح والعتاد التي ستنتج حتما عن اندلاع حرب جديدة بين العرب واسرائيل يمكن ان تكون حجة قوية للتدليل على ضرورة نزع فتيل المشكلة الفلسطينية علما بأنها اساس الخلاف بين اسرائيل والدول العربية ، وهي ضرورة ملحة لأن الكفاح من أجل فلسطين قد بدأ يكتسب الطابع الديني . ان البعد الديني في الصراع الذي بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة بشكل خطير لم يكن موجودا في البداية عندما قامت الدولة الاسرائيلية رغم ان العرب قد قارنوا بينها

التغلغل السوفيتي في المنطقة وبين الفشل في إيجاد حل لنزاع العربى الاسرائيلى . لقد اراد العرب ان يردوا على مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل بالمساندة السوفيتية لهم . أما فيما يتعلق بالبتروى فسنجد ان العرب محتاجون للاسواق الأروبية مثلما تحتاج هذه الاسواق للبتروى العربى . ولكن الأزمة السياسية التى انفجرت وأدت الى الكف عن تزويد الغرب بالبتروى كانت نتيجة السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل .

ان العالم العربى يفكر منذ اربعين عاما فى طبيعة ودواعى السياسة الاميركية ، وفى الواقع لم يحظ موضوع يمثل هذا الاهتمام والدراسة فى الأوساط السياسية العربية . ويقدم لنا المقال ثلاث فرضيات أساسية تم استخلاصها من الدراسات التى قدمت فى هذا الصدد .

أولا : الفرضية التى تقول بأن السياسة الاميركية فى النزاع العربى الاسرائيلى هى انعكاس لقيم ثقافية ودينية ثابتة .

ثانيا : ان النظام السياسى التعددى للولايات المتحدة يترك حرية العمل كاملة أمام المجموعات المتنافسة وخاصة اللوى الموالى لاسرائيل .

ثالثا : ان الولايات المتحدة بصفتها قوة امبريالية رأسمالية تعادى بالضرورة المصالح العربية .

وقد رجحت الأوساط العربية المهتمة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة الفرضية الثانية ، وتصورت بسذاجة شديدة جدا انها تستطيع تغيير السياسة الاميركية ، وقد اصرت هذه الأوساط طويلا على ضرورة التمييز بين الوعود الانتخابية وبين السياسة التى تنتهج فيما بعد ، ولكن موقف حكومة ريجان وبالأذات فى فترة رئاسته الثانية أطاح بكل هذه الحجج . حقا ان مبادرة ريجان فى ١٩٨٢ قد اظهرت بعض النوايا الحسنة للإدارة الاميركية ، ولكنها اختفت سريعا . وقد أدى ذلك الى تطابق صورة الولايات المتحدة واسرائيل لدى المثقفين العرب . فعندما تغزو اسرائيل وتنهك وتحمل يرى هؤلاء يد الولايات المتحدة وراء كل ذلك . والنتيجة ليس فقط فقدان الثقة فى واشنطن كوسيط وحكم غير منحاز وانما وضعها فى معسكر الاعداء . ولم تفلح أى جهود اميركية فى التخفيف من هذه الفكرة التى تأصلت فى الوجدان العربى ، والتى اكدتها اكثر واكثر الادارة الاميركية الجديدة .

ان إحدى القنوات الأساسية فى السياسة الاميركية هى ان دولة اسرائيلية قوية تستطيع ان تقدم تنازلات من أجل السلام ، ولكن حتى حزب العمل الاسرائيلى لا يستجيب لأبسط المطالب الفلسطينية . ان أكبر تنازل ممكن ان يقدمه حزب العمل هو السماح بمنطقتين فلسطينيتين فى قطاع غزة والضفة الغربية تفصل بينهما المستوطنات اليهودية مدنية وعسكرية . وتقام هذه

وبين الدولة الصليبية فى القرون الوسطى . لقد كان رد الفعل العربى فى ذلك الوقت ذا طابع علمانى بسبب قوة الايديولوجية التى كانت سائدة فى ذلك والتى ارتكزت على القومية العربية ، وهذه القومية تجمع بين جميع الشعوب العربية فى أمة واحدة تشترك فى لغة واحدة وتاريخ واحد ومصالح واحدة . ولكن هذه القومية العربية لم تحل المشكلة وظلت عاجزة أمام الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية . وادى استمرار المشكلة الفلسطينية الى ظهور وتفاقم التيار الدينى المتطرف . وقد وجه آية الله الخومينى نداء الى جموع المسلمين وليس الشيعة فقط ناشدهم فيه ان يهبوا لتحرير القدس .

وقد يقول البعض ان التطرف الدينى هو رد فعل لتأكيد الذات فى مواجهة أمور كثيرة مثل تفشى القيم الأجنبية فى العالم الاسلامى ونوع من الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية الظالمة . ولكن الذى لاشك فيه هو ان غياب حل الصراع العربى الاسرائيلى قد عمق هذا التطرف ودعمه .

ونجد ان الفلسطينيين داخل الأراضى المحتلة وخارجها قد تأثروا كثيرا بهذا التحول فى المناخ السياسى ، فنلاحظ ان التنافس الذى كان سائدا بين المجموعات الدينية المتطرفة وبين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد انقلب الى تضامن وتنسيق الجهود بين الفريقين . وهذا يعبر عن التغير الذى حدث فى العقلية السياسية فى الشرق الأوسط التى تبتعد تدريجيا عن العقلانية ، ويعبر كذلك عن الوعى بوجوب توحيد الصفوف لمواجهة الضغوط الاسرائيلية المتزايدة . ان الشعوب تتجه الى الله لتجد عنده الحل للمشكلات التى لا حل لها ، وقد لا تكون مبالغين لو قلنا ان مشكلة فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ستصبح النسخة الحديثة من الحروب الصليبية للقرن الحادى والعشرين .

الولايات المتحدة والصراع العربى الاسرائيلى : الخيار الاردنى :

لقد كان رأى العام العربى يعتبر دائما الولايات المتحدة القوة الغربية الصديقة التى يمكن الوثوب بها ، على عكس بريطانيا وفرنسا اللتين سيطرتا على معظم دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان للولايات المتحدة هدفان أساسيان فى الشرق الأوسط وهما : الحصول على البتروى العربى ، ومنع السوفيت من السيطرة على المنطقة ، وهما هدفان غير متناقضين وسهلا التحقيق نظرا للعلاقات الودية بين الأمريكيين والعرب ، بل ان الاتحاد السوفيتى كان يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لدول الشرق الأوسط لقربه من المنطقة وأيضا للعداء العربى التقليدى للشيوعية لذلك سعت هذه الدول الى اكتساب صداقة القوة البعيدة . ولكن سرعان ما تغير الموقف ولا يمكننا ان نفصل بين

الفلسطينيين رأوا منازلهم تدمر أمام أعينهم .. ماذا هناك اسوأ من ذلك ؟ وعندما تكون كل تفصيلة من تفاصيل الحياة على المستوى الشخصي أو العام يقررها ويتحكم فيها جهاز الاحتلال العسكري .. ماذا نتوقع ان يكون رد الفعل ؟ بلاشك كراهية مدمرة للنظام وحراسه ، وهذا الشرط الاساسي لتخطي حاجز الخوف .

لقد بدأ الفلسطينيون في الارض المحتلة يقتنعون اخيرا بوجوب الاعتماد على النفس لا على الغير وبأن الخلاص لن يأتي الا اذا سعوا هم اليه . ثلاث احقاب مضت دون ان يجيء الحل الذي ينتظرونه من وراء الحدود ، اذن حان الوقت ليأخذوا مصيرهم في يدهم .

ان الدوافع والقوى وراء الثورة الحالية في الارض المحتلة يمكن ادراكها من خلال برنامج القدس الذي تلاه متحد بلسان الشخصيات والمؤسسات القومية الفلسطينية في الضفة والقطاع في يناير ١٩٨٨ اثناء مؤتمر صحفى عقد بأحد فنادق القدس . وهذا البرنامج يشتمل على ديباجة سياسية طويلة وينقسم إلى أربعة عشر بنداً ، ثلاثة منها تتعلق بالازمة المباشرة وتطالب بالافراج عن الذين اعتقلوا خلال الاحداث الاخيرة وخاصة الاطفال ، وعودة الفلسطينيين الاربعة الذين اصرت اسرائيل على طردهم رغم حركة الاحتجاج الواسعة ، ورفع الحصار عن مخيمات اللاجئين .

ثم خمسة بنود تتناول حقوق الانسان وتطالب اسرائيل باطلاق سراح الاشخاص الاداريين المحتجزين ووضع حد لتدمير المنازل وضرورة التحقيق في سلوك الجند الاسرائيليين والاشخاص المكلفين بحفظ الأمن الذين عذبوا فقتلوا المدنيين العزل ، ومنح الفلسطينيين الحرية السياسية والسماح بالاجتماعات واجراء انتخابات حرة تحت رقابة سلطة محايدة . واثار بندان من بنود البرنامج المسألة الدينية وطالباً بتخفيف الاجراءات الاستفزازية في مدينة القدس القديمة واحترام الوضع الحالي للاماكن المقدسة المسلمة والمسيحية . كما تناول بندان آخران موضوع ضياع الارض والمياه وطالباً بوضع حد لمصادرة الاراضى واعادة الاراضى التي صودرت لاصحابها والغاء جميع الاجراءات التي تحرم الارض من مصادرها المائية . وقد تصدى البرنامج ايضا للمسألة الضريبية وطالب بالغاء الضريبة ذات القيمة المتزايدة وكذلك جميع الضرائب الاسرائيلية الاخرى المباشرة ، وطالباً بالغاء القيود على اذونات البناء والمشروعات الصناعية وبرامج التنمية الزراعية خاصة حفر الآبار الارتوازية . كما تناول ايضا موضوع التفرقة في السياسة التجارية والاختيار بين السماح بحرية نقل منتجات الارض المحتلة الصناعية والزراعية الى اسرائيل أو فرض قيود مماثلة على المنتجات القادمة من اسرائيل الى الارض المحتلة .

وتؤكد ديباجة البرنامج ان الاحتلال لا يمكن ان

المناطق الفلسطينية على ٦٠٪ أو ٧٠٪ من مساحة القطاع و ٤٠٪ من مساحة الضفة ، وتدير الشئون الأمنية في هاتين المنطقتين ايد اسرائيلية ، ويدعى الأردن للاشتراك في حفظ النظام حتى يمكن اطلاق تسوية اقليمية على هذا الاتفاق .

وفي رأى الكاتب ان ما يقدمه شيمون بيريز وحزبه لا يختلف كثيراً عن المضمون الاساسي للخيار الاردنى الذى تتحمس له الولايات المتحدة ، فهذا الخيار يمكن ان يكون حلاً انتقالياً أو نهائياً ، ويعفى اسرائيل من الاعتراف بالدولة الفلسطينية السابقة أو الحالية ، ويبعد منظمة التحرير وهي رمز الدولة الفلسطينية عن عملية السلام ؛ وتقدم للعالم صورة طيبة لاسرائيل وتلقى بمسئولية رفض السلام على عاتق الفلسطينيين .

ان هذا الخيار الاردنى هو النسخة الحديثة من تقليد قديم ارسى قواعده تيودور هيرتزل عام ١٨٩٨ وتبعه جاييم وايزمان في مفاوضاته مع لورد بالفور ١٩١٧ ومن بعده كثير من الزعماء الصهيونية ، وهو التقليد الذى يهدف الى حل المشكلة الفلسطينية دون اشتراك الفلسطينيين انفسهم . وكل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وأدت الى نتائج مأسوية .

والخلاصة ان الخيار الاردنى لن يؤدى الى استقرار الاردن بل بالعكس سيهز دعائم النظام نفسه وسيضعه في مواجهة المقاومة الفلسطينية . وقد تنبه الملك حسين بصفته اقدم زعيم عربى في المنطقة الى خطورة هذا الوضع واتخذ القرار المناسب .

برنامج القدس :

● ان الوقت مازال مبكراً لتحديد من هم الزعماء الجدد التى افرزتهم الانتفاضة ولكن هناك بعض النقاط المؤكدة التى يمكن تقديمها :

اولاً : هناك مؤشرات واضحة تؤكد على بداية تكوين هيكل تحتى تنظيمى واسع ، خليط من جماعات رسمية وغير رسمية ، وكما هي العادة في مثل هذه الحالات نجد ان زعامة هذه الجماعات المكافحة غير معروفة وغير مركزية ولا هرمية . وهذا الوضع الجديد يتسم بصفات جديدة هي التغلب على الانقسامات بين الجماعات الفلسطينية وتخطى خلافاتها الايديولوجية ، هذه الخلافات التى اثرت حتى الآن على فعالية المقاومة . ان هذا الاجماع الوطنى الواسع وهذه الوحدة بين صفوف مختلف الاجنحة الفلسطينية لم يسبق له مثيل .

ثانياً : تدمير حاجز الخوف ، فقد اكتسب الفلسطينيون وهم يواجهون اسوأ اوضاع الاحتلال على مدى حقبتين من الزمان حصانة ضد الخوف ، فلم يعودوا يخشون شيئاً ، فقد عرف اكثر من نصف السكان الذين يعيشون في الاراضى المحتلة السجون الاسرائيلية ، كما ان من النادر ان تجد عائلة فلسطينية لم يتعرض احد افرادها للاذى والاذلال والنفي والسجن ، وكما ان

رفضه ادانة الارهاب ، وهى الشروط التى وضعتها واشنطن وعرضتها عمان . ان عرفات قد قبل بالذات قرار ٢٤٢ وجميع القرارات المرتبطة به ، كما اكد ان الحكومة الاسرائيلية هى طرف يتمنى التفاوض معه بشأن تسوية سلمية فى اطار مؤتمر دولى للسلام وعلى اساس الاتفاق الذى وقعه مع الملك حسين عام ١٩٨٥ ، اما بشأن الارهاب فقد ادان العمليات التى تتم خارج الاراضى المحتلة واسرائيل .

ولكن الخلاف الذى ادى الى وقف المحادثات كان بخصوص التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، واصرار عرفات على حصول عمان من واشنطن على التأكيدات اللازمة التى تتعلق بحق تقرير المصير الفلسطينى . ولم تستطع عمان ان تفعل ذلك . لقد اتهم عرفات فى ذلك الوقت بالجمود والعناد ، فهل يعتبر اصراره على عدم الاعتراف باسرائيل من جانب واحد جمودا وعنادا ؟ خاصة ان هذا الاعتراف لم يطلبه الحكومة الاسرائيلية بل واعلنت انها سترفضه ؟ هل يعتبر رفضه ان يضع ثقته العمياء فى قرار الامم المتحدة الذى لا يذكر حتى اسم شعبه فيقوم بانهاء عمليات المقاومة داخل الاراضى المحتلة ويتخلى عن تمسكه بوجود المنظمة داخل المؤتمر الدولى للسلام جمودا وعنادا ؟ فى الواقع ان الاجتماع السابع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ابريل ١٩٨٧ وعودة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد يرمين على التضامن الحقيقى بين اجنحة المنظمة الاساسية عن طريق عزل الاجنحة المنشقة التى تساندها سوريا . وقد قامت المنظمة بتوسيع قاعدتها الشعبية فقبلت ممثلين عن الحزب الشيوعى الفلسطينى وكذلك ممثلين عن الاتجاهات الدينية ، وفى الاجتماع الثامن عشر تأكدت زعامة عرفات بلا جدال . ونلاحظ ان رفض المجلس لقرار ٢٤٢ لم يكن نهائيا وانما لاسباب اهمها ان القرار لم يذكر القضية ولا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتحدث عن المشكلة كما لو كانت مشكلة لاجئين فقط . وقد اعلن المجلس مساندته لخطة السلام التى وضعتها قمة فاس ١٩٨٢ وعبر عن رغبته فى تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية المعارضة للتوسع والاحتلال . واعلن قبوله الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ويضم جميع الاطراف المعنية ، وهذا يعنى اسرائيل ايضا . كما اكد المجلس الوطنى مرة اخرى على ضرورة اقامة علاقات وطيدة مع الاردن واعلن قبوله مبدأ اتحاد كونفيدرالى بين الدولتين كشكل للعلاقات المستقبلية بين الاردن والدولة الفلسطينية فى الارض المحتلة .

باختصار ان المجلس الوطنى الفلسطينى قد ترك الباب مفتوحا امام مفاوضات السلام مع اسرائيل مع الاعتراف بضرورة الارتباط المؤسس مع الاردن . اما بخصوص العلاقات بين سوريا والمنظمة فقد تم

يستمر إلى ما لا نهاية وان السلام لا يمكن ان يتحقق إلا إذا اعترفت اسرائيل بالتطلعات القومية الفلسطينية التى هى السبب فى الثورة الحالية . وهذه التطلعات هى حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ارض الوطن تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين . ان استمرار العنف لن يؤدى الا الى مزيد من العنف وسفك الدماء وتعميق الكراهية والحقد والسبيل الوحيد للهروب من المأزق هو المؤتمر الدولى الذى تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وايضا الاعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الامن تحت اشراف القوتين العظميين . ولكى يتم تهيئة المناخ المناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر فان اسرائيل مطالبة بتلبية المطالب التى جاءت فى البرنامج .

ان لهجة البرنامج حاسمة ولكنها معتدلة ، انه لا يتضمن مطالب مبالغ فيها او شعارات ملتعبة . ان هدفه هو الوصول الى سلام تفاوضى مع اسرائيل فى اطار محادثات بين دولة ودولة . ان اهم مطلب فى هذا البرنامج قد يكون ازالة القيود عن الاتصالات السياسية مع منظمة التحرير حتى يتسنى اشتراك فلسطينى الارض المحتلة فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى لتسهيل تدخلهم المباشر فى عملية تقرير المصير . ومما لاشك فيه ان مثل هذا التدخل سيساعد على ايجاد الحل لا اعاقته .

خطط السلام :

● ان الوضع العام العربى والفلسطينى الحالى يسمح اليوم اكثر من اى وقت مضى بتسوية مشرفة ودائمة ولكن للأسف لا يبدو ان الحكومة الاسرائيلية والحكومة الامريكية تدركان ذلك .

ومن خلال الخطط التى تم وضعها لاقراء السلام فى المنطقة يؤكد ان قرارات مؤتمر قمة فاس الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٨٢ مازالت اكثرها ملاءمة للتطبيق فى الوقت الحالى ، ان هذه القرارات التى حازت على موافقة جميع رؤساء الدول العربية (فيما عدا القذافى الذى لم يحضر) تعتبر شيئا جديدا تماما فى تاريخ الدبلوماسية العربية . ان لهجتها المعتدلة تهدف فى المقام الاول الى التسوية السلمية التى تقوم على اساس التعايش مع اسرائيل فى اطار حدود ١٩٦٧ وحتى الآن لم تقدم اسرائيل على مبادرة مشابهة ولم تثبت انها على نفس المستوى من الرقى والشمول .

كما ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية قد تطور هو الآخر على ضوء مقررات فاس واصبح اكثر مرونة ، وبدى ذلك واضحا خلال مناقشات المنظمة مع الاردن فى يناير وفبراير ١٩٨٦ . ويروى الكاتب الذى اشترك فى هذه المحادثات بصفة غير رسمية الاسباب الحقيقية لتوقف المحادثات . ان المحادثات لم تتوقف بسبب رفض ياسر عرفات للقرار ٢٤٢ أو رفضه التفاوض مع اسرائيل أو

اي علاقات عسكرية مع دول اخرى سواء عربية او غير عربية .

- اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية مع التأكيد على الحصانة الدبلوماسية للاماكن المقدسة وسهولة الوصول الى الاماكن المقدسة اليهودية . ويتم تشكيل مجلس ديني تكون رئاسته بالتناوب لتمثيل الاديان الثلاثة والعمل على تدعيم التفاهم بين الطوائف . ويتم التفاوض بشأن حقوق متبادلة للانتقال والاقامة بين العاصمتين في اطار يحدده اتفاق مشترك .

- عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨ بقررها الطرفان وحققهم في دخول الدولة الفلسطينية ، ويتم تعويض الذين لا يرغبون في العودة . - تخضع المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة التي اقيمت عام ١٩٤٨ للقانون الفلسطيني ويتم اخلاء المستوطنات الاخرى دون تدميرها .

- اعتراف صريح متبادل بين اسرائيل والمنظمة والاردن وسوريا .

- ضمان تقدمه اجتماعات القمة العربية والاسلامية بأن هذه التسوية تضع حدا نهائيا للصراع .

- ضمان القوتين العظميين للاتفاق وكذلك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن وخارجه . - فترة انتقالية محددة وقصيرة .

ان شرائح كثيرة من الرأي العام الاسرائيلي تحبذ تسوية يقبلها الفلسطينيون ، كما ان كثيرا من الاسرائيليين واعون تماما بالمخاطر التي تتضمنها السيطرة المستمرة على شعب آخر ، ولكن للأسف ان الزعماء الاسرائيليين يفتقرون الى هذا الوعي . ولا يوجد اي حل آخر لبلوغ التسوية التاريخية لهذا الصراع الا ان يولى سوى اقامة الدولة الفلسطينية في الاراضى المحتلة داخل حدود ١٩٦٧ على ان تتعايش هذه الدولة سلميا مع اسرائيل .

واذا لم يحدث ذلك فيستمر الصراع والمواجهة بلا نهاية مهما كانت الاجراءات اللطيفة التي يتم اتخاذها بين الحين والآخر . كان يجب على الذكاء اليهودي ان يدرك اهمية التسوية المشرفة والدائمة بالنسبة لجميع الاطراف واولها اسرائيل نظرا للحقائق الجغرافية والسكانية والايديولوجية في الشرق الاوسط . كيف يمكن ان يخفى على العقلية اليهودية ان طريق الاندماج في منطقة ليس هو الاعتماد المتزايد على المساندة التي تأتيها من الخارج ؟ وان العنف لا يمكن ان يؤدي الى السلام ؟

اتخاذ بعض المبادرات لتخفيف التوتر بينهما . وقد انبثقت هذه المبادرات عن الاحساس باهمية التنسيق بين الاطراف المعنية قبل المؤتمر الدولي . وقد كان للكاتب دور بارز في هذه الجهود ويؤكد ان الطرفين حريصان بالفعل على سد الفجوة التي تفصل بين وجهتي النظر . إن تقاربا بين المنظمة ودمشق يشكل شرطا اساسيا لاي جهد عربي جاد من اجل الاعداد لمفاوضات السلام . أما بشأن مدى استعداد الاسد للاشتراك في مفاوضات السلام ، فيكفي انه ضمن الذين وقعوا على خطة السلام في مؤتمر فاس ، ولكن بخصوص شكوكه في نتيجة التفاوض مع دولة تتمتع بهذا التفوق العسكري الرهيب وتحظى بمساندة كاملة وغير مشروطة من الولايات المتحدة فهذا شيء لا يمكن ان نلومه عليه .

ان الغرب قد اساء فهم الهدف الاساسي من اجتماع قمة عمان ، لقد انعقد هذا الاجتماع لمناقشة حرب الخليج وعودة العلاقات مع مصر ، ولم تكن اي قمة عربية قد انعقدت منذ ١٩٨٢ بسبب التوتر بين سوريا والمنظمة وبين سوريا والعراق ، وبالتالي فان اهمية قمة عمان تكمن في انها انعقدت بحضور الاسد وعرفات وصدام حسين . وان مجرد انعقادها سيفتح الطريق امام اجتماعات كثيرة اخرى تناقش الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي مرحلة تمهيدية ضرورية لمفاوضات السلام .

من اجل تسوية الصراع :

● يشير المقال الى الجهد الكبير والطاقة التي بذلت والوقت الذي ضاع في الاختيار بين مؤتمر دولي ام مفاوضات مباشرة في الوقت الذي لا يوجد على الاطلاق اي خلاف بين مفاوضات مباشرة خارج اطار مؤتمر دولي وبين مفاوضات داخل المؤتمر . انها مجرد شكليات . ان المؤتمرات لا تحل الصراعات ولا يمكن انكار ان نجاح اي مؤتمر دولي انما يعود الى المفاوضات المباشرة المكثفة السرية بين جميع الاطراف المتصارعة وايضا الى ممارسة القوتين العظميين لقدراتهما على اقناع اصدقائهما .

ثم يقوم الكاتب في ختام المقال بتقديم العناصر الاساسية لتسوية عادلة واقعية ومشرفة للصراع العربي الاسرائيلي على ضوء التجربة التاريخية منذ اعلان بلفور وحتى الانتفاضة الاخيرة في الارض المحتلة . نعرضها فيما يلي :

- انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان حتى الحدود الدولية ونزع سلاح المناطق التي تم اخلاؤها ووضعها تحت اشراف مراقبين من الأمم المتحدة .

- تقسيم اراضي فلسطين على طول حدود ١٩٦٧ .

- دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تتعايش سلميا

مع اسرائيل وترتبط بالاردن في اتحاد كونفيدرالي ولا تقيم

ويخلص هذا الكتيب مستعينا بالادلة والبراهين والحجج الدينية ومسترشدا بالتوراة ذاتها الى ان اليهود كانوا أغرابا في فلسطين وليس لهم اى حقوق على ارضها . كما حذر هذا الكتيب ايضا الأوربيين من الاتجاهات التوسعية التى ستنتج عن مبدأ الصهيونية ذاته . وتقرن بين الدولة الاسرائيلية والدول الصليبية وخاصة المملكة اللاتينية في القدس التى اختقت عام ١٠٩٩ بعد ان عاشت حوالى مائة عام ، فكلتاهما قامت على اساس حركة انفعالية شديدة وليس على أساس تأزر العوامل الانطقية الضرورية لتكوين دولة . وقد أكد هذا الكتيب ايضا على اهمية فلسطين بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين لن يقبلوا اى سلطة يهودية عليهم . ان مؤلف هذا الكتيب هو الشيخ يوسف الخازن المفكر اللبناني الماروني المعتدل ، هو اذن ليس أروبيا معاديا للسامية ولا متطرفا دينيا . لقد شاهد العرب المشروع الصهيونى يولد ويبدأ تنفيذه في حركة فريدة في نوعها بدأت منذ القرن الماضى ولم تتوقف منذ ذلك الوقت . وقد استمدت الدولة اليهودية شرعية مطلبيها من المعاناة ، والمذابح التى تعرض لها الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وساعدها الأوربيون انطلاقا من احساسهم بالذنب واعتبروا ان اقامة الدولة الاسرائيلية هو انتصار للحلفاء ضد النازية ، فيما عدا الجنرال ديغول الذى كان له موقف مخالف . وقد اتهمه بيريز بالجهل بالمسألة اليهودية .

ولكن العرب لم يفهموا هذه الشرعية ولم يقبلوها ، انهم لم يكونوا طرقا في هذه الحرب رغم محاولات الدعاية الاسرائيلية كشف اى اتصال لهم بدول المحور حتى ولو كان بريئا لاتهامهم بالتواطؤ مع النازية واجبارهم على قبول شرعية اسرائيل كتعويض عن جنون هتلر المدمر . وهو اتهام يفتقر الى اى منطق ولا يمكن تصديقه !! وفي الواقع ان معظم العرب يتعاطفون مع الحلفاء ضد المحور ، كما انهم يعتبرون ان ماحدث في اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية صراعا اوروبيا اقليميا ولا يفهمون لماذا انضمت الولايات المتحدة واليابان الى هذا الصراع ، ومن الصعب اقناع اى عربى ان الانسانية جمعاء يجب ان تحمل وزر الخطيئة النازية . كما ان اليهود لا يريدون الاقتناع بأن المذابح ومعسكرات الاعتقال كانت مرحلة من مراحل التاريخ الأروبي غريبة تماما عن هؤلاء الذين يقذفون الحجارة في غزة والضفة .

فلسطينيون أم عرب :

● ان الحكومة الاسرائيلية تجد صعوبة في النطق بكلمة فلسطين ، انها تتحدث دائما عن « العرب » اى انها تمحو الهوية الفلسطينية وتمحو وجود شعب فلسطينى له الحق في حكم ذاتى ، فمن وجهه نظرها « ان العرب تحت الاحتلال » امامهم العالم العربى كله ليذهبوا اليه ويعيشون فيه ، ولكن الاسرائيليين ليس لديهم سوى اسرائيل .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Les Arabes... entre compromis Politiques et Refus Ontologiques
- Par Ghassan Salame
- Politique Etrangère 2- 1988

العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئي

بقلم د . غسان سلامة

● يشير الكاتب في بداية مقاله الى كتيب ظهر عام ١٩١٩ تحت عنوان « الدولة اليهودية في فلسطين : رأى أحد الأهلالي » ان كل شيء موجود في هذا الكتيب الذى نشر في اعقاب وعد بلفور مباشرة : الحجج التى تكررت مئات المرات بعد ذلك ، المخاوف العميقة ، النداءات القلقة الموجهة الى الغرب . لقد برهن الكاتب على رؤيته الواضحة لابعاد المشكلة منذ البداية فقال : « مهما قيل أن اللورد بلفور لم يعد اليهود الا بمقرلهم . فإذا لم يكن المقر اليهودى والدولة اليهودية هما نفس الشيء ، فإن الثانية هي النتيجة المنطقية والطبيعية للأولى . ان المشروع اليهودى في فلسطين سياسى في المقام الأول ، ودولة يهودية في فلسطين معناها سيطرة جنس ودين بكل مايتضمنه ذلك من تعقيدات خطيرة ، بالاضافة الى ان هذه السيطرة تشكل تناقضا صارخا مع المبادئ التى اعلنها الحلفاء . ان الغرب قد اطاح بالامبراطورية العثمانية ، وصفت له شعوب المنطقة ، ولكن تغيير القوة الظلمة بأخرى ليس هو التحرر الموعود . وإذا كانت المنطقة قد انتزعت من السيطرة التركية لتوضع تحت سيطرة شعب آخر حتى لو كان هو « الشعب المختار » فهذا شيء مرفوض

نفسه مرة أخرى على مدار حقبتين من الزمان . وانفجرت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وهي حروب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة وليست حروباً بين إسرائيليين وفلسطينيين .

ثم بدأ الفلسطينيون يشعرون بالاحباط لأنهم يفقدون هويتهم تدريجياً ، وقد جاء تشكيل حركة فتح عام ١٩٥٩ نتيجة لهذا الاحباط . وحاولت الحركة منذ نشأتها ان تضع اى قرار يتعلق بمصير فلسطين في يد الفلسطينيين أنفسهم ، وتبعهم في ذلك الاف الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من داخل الاحزاب العربية وانضموا الى منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا قل الدافع الى التدخل في القضية لدى حكومات وشعوب الدول العربية كرد فعل لاصرار المنظمة على ان يكون القرار الفلسطينى للفلسطينيين . واختفى مرة أخرى الطابع الاقليمى للصراع . ونجد ان عزلة الفلسطينيين بالأمس في لبنان واليوم في الأراضي المحتلة هي النتيجة الطبيعية لثلاثين عاماً من عمل منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق سيطرة الفلسطينيين على مصيرهم . واذا كانوا يأسفون اليوم لضعف المساعدة العربية فهم يهنتون انفسهم على المكانة الاولى التي احتلوها في المعركة . وقد أكدت القمة العربية التي انعقدت في يونيو ١٩٨٨ هذه المكانة . ولكن اذا لم تؤد الانتفاضة الى الحل الدائم للقضية ، فإن الموقف سيختلف وستبرز مرة أخرى الرؤية الاقليمية لتفرض نفسها على الصراع ولكن ستضاف اليها هذه المرة جزعة كبيرة من التطرف الدينى .

الأوضاع المتناقضة للجيران الثلاثة :

● يركز المقال بصفة خاصة على دول الجوار المباشر لفلسطين منذ قرون والتي كان على إسرائيل مواجهتها منذ البداية بادئاً بمصر . ان مصر قد اخذت وقتاً طويلاً لكي تقتنع بأهميتها المركزية في الصراع ، وعندما وعت هذه الحقيقة إتخذت قرارها بلعب دور اقليمى هام لتتصدر العالم العربى ، وكان المدخل هو الكفاح ضد الصهيونية . ولكن الموقف تغير بعد ١٩٦٧ وتغير اكثر بعد رحيل عبدالناصر ، واصبحت السيادة الاقليمية مستحيلة .

ويرى الكاتب ان اقدام السادات على زيارة القدس وعقد اتفاقات كامب دافيد قد جاء رداً على أفول وضع مصر في العائلة العربية وعدم الفهم المتبجح للثمن الذى دفعته مصر والتضحيات التى قدمتها خاصة في حرب ١٩٧٣ التى أدت الى هذا الارتفاع المجنون في اسعار البترول الذى استفاد منه العرب جميعاً .

ان عودة مصر الى موقفها الحاسم من المشكلة الفلسطينية انما يعتمد اولاً على مدى فرصتها في الزعامة الاقليمية مرة أخرى . وفي الواقع ان كثيراً من المصريين يتوقعون عودة صراع القوة مع إسرائيل على المسرح

وقد قال كثيرون من الذين يعشقون اصدار الاحكام الصارمة ان المرحلة العربية للصراع قد انتهت وانما في الوقت الحالى بصدد مرحلة فلسطينية بحثة . في الواقع ان هناك حججاً تساند هذه الرؤية منها اجتماع القمة العربية في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٧ الذى لم يشر من بعيد أو قريب الى القضية الفلسطينية . وايضا مرور ستة اشهر على الانتفاضة الفلسطينية قبل ان يستطيع زعماء العالم العربى الاجتماع لمساندتها . ولكن الأمر لا يتعلق بتناقض جذرى بين الصراع العربى والصراع الفلسطينى وانما هي لعبة جدلية بين رؤيتين متكاملتين للصراع محلية واقليمية تتسبب بموجبها احدى الرؤيتين أحياناً على الأخرى . ان التداخل بين الرؤيتين واضح .

ويستعرض المقال الدلائل التاريخية التى تؤكد هذا التداخل منذ البداية . فعندما هب الزعماء الفلسطينيون في بلادهم ضد المشروع الصهيونى ، لجأوا في نفس الوقت الى حكومة استنبول وكانت السلطة الشرعية في ذلك الوقت ليحثوها على رفض عروض هيرتزل . وشاهدت هذه الفترة (١٨٨٦ - ١٨٨٨) حركة متوازية بين فرض حكومة استنبول اجراءات متشددة ضد حركة الاستيطان اليهودى وبين محاولات الفلاحين الفلسطينيين الذين سلبت اراضيهم العودة بالقوة . واستمر هذا التوازي بين الصراع الداخلى والاقليمى بعد الامبراطورية العثمانية . وبدأت المقالات المضادة للصهيونية تظهر في الصحف المصرية منذ ١٩٨٥ ، وانهال سيل من الدراسات التى تهاجم مشروع الدولة الاسرائيلية من ضمنها الكتاب الذى اشار اليه الكاتب في بداية المقال ، وظهر كتاب « صحوة الأمة العربية » لنجيب أزدى الذى نشر في باريس عام ١٩٠٥ ، وهكذا تواكبت عمليات التعبئة ضد المشروع الصهيونى في الدول العربية وحركات المقاومة الداخلية في فلسطين . وتعالى الأصوات في ارجاء العالم العربى تنادى بأن تكون المساندة العربية للفلسطينيين هي دفاعاً عن الكيان العربى كله وليس بدافع التضامن مع الشعب الفلسطينى فقط ، لأن الاستيلاء على فلسطين وهى قلب العالم العربى والخط الذى يصل بين جزئه الاسيوى والافريقى سيمزق الأمة العربية ويمنع وحدتها .

ثم تسيدت في وقت لاحق الرؤية الداخلية للصراع بسبب تقسيم المنطقة الى قسمين تطبيقاً لاتفاقيات سابك - بيكو ، فقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى في حين وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى ، وبذلك أصبح حشد القوى العربية للنضال ضد الصهيونية اكثر صعوبة ، وقد منع المتطوعون السوريون من دخول فلسطين لمساعدة الثورة الفلسطينية ٣٦ - ١٩٣٩ .

ولكن بعد إعلان قيام الدولة الاسرائيلية وتشتت الفلسطينيين جغرافياً ، فرض الطابع الاقليمى للصراع

ان الخيار الاردنى اذن هو وهم كبير ، وهم موجود في اذهان المسئولين الاميركيين الذين لا يستطيعون الاعتراف بالواقع الفلسطينى ، وايضا في اذهان الجنرالات الاسرائيليين الذين يبحثون عن حلول سحرية للمشكلة . فالفريق الاول يريد ان يصبح الاردن الدولة المأوى للفلسطينيين ، والفريق الثانى يريد ان يصبح الاردن الدولة البديلة للدولة الفلسطينية بحيث يصبح لعرفات الدولة التى يحلم بها ، والفريقان مخطئان فيما يتعلق بنقاط كثيرة . اولاً : ان المجتمع الاردنى مجتمع صلب قوى يرفض ان يكون تابعا لسلطة فلسطينية ، ثانياً : ان عرفات لن يتخلى عن العودة الى الوطن الأم حتى لو سيطر على الأردن . ثالثاً : ان ملايين الفلسطينيين الذين ولدوا وعاشوا على الأرض الفلسطينية سيرفضون مغادرة بلادهم . وأخيراً وهذه النقطة هى الأهم : ان اثاره الشكوك بشأن الدولة الاردنية وهى احدى دول الهلال الخصيب التى اقيمت بموجب اتفاقيات سايكس - بيكو معناه اثاره الشكوك بشأن الدولة العبرية التى اضيفت الى المنطقة .

نأتى الى لبنان وهذه الدولة تمثل مشكلة ذات طبيعة مختلفة ، طبيعة أخطأ الغرب والاسرائيليون في فهمها العرب لانهم اعتقدوا ان نفس قواعد السلوك يمكن ان تنطبق على هذا البلد الصغير ، والاسرائيليون لانهم تصوروا ان لبنان يمكن ان تصبح « مصر اخرى » . ان مشكلة لبنان ليست هى احتلال جزء من ارضه ، وانما المشكلة هى اثار « النموذج الاسرائيلى » الذى ظن البعض انه يلائم مستقبل لبنان فى الواقع كيف يمكن تجاهل التناقض العضوى بين « الصيغة اللبنانية » والصيغة الاسرائيلية ؟ ان الاولى تركز على مبدأ التعايش السلمى والمثمر بين الطوائف الدينية المختلفة ، والثانية تركز على أسس دينية بحتة . ان دولة هيرتزل اليهودية هى النقيض تماماً للميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ الذى قامت على اساسه دولة لبنان المستقل . ان لبنان الحديث كان محاولة لتعايش طوائف مختلفة في اطار سياسى فريد بعيدا عن ديانة الدولة ، وبذلك اصبح نموذجا مناقضا تماماً للدول التى قامت على اساس دينى مثل اسرائيل . وقد شعر لبنان بهذا التناقض وحاول ان يتحاشاه منذ البداية فاتبع سياسة عدم المواجهة التى استطاع بفضلها ان يتجنب الدخول في صراع مباشر مع اسرائيل وهو يعلم انه الطرف الخاسر فيه بلا جدال . ولكن الفدائيين الذين طردوا من الاردن في ١٩٧٠ حالوا دون استمرار هذه السياسة . ولم يكن الفلسطينيون يعلمون ماذا هم فاعلون بلبنان عندما ادخلوه بالقوة فهم معركة بغض النظر عن مدى شرعية هذه المعركة . وتذبذبت اسرائيل بين خيارين لاغتنام هذه الفرصة : هل تصدر « الصيغة الاسرائيلية » لشمال لبنان بالقوة ، أم تحاول جعل لبنان ثانى دولة عربية توقع معاهدة سلام مع اسرائيل ؟

العربى نتيجة تعنت اسرائيل ويخشون مغبة ذلك ، لان ادائة الساداتية هى نقطة اللقاء المتميزة للجماعات المتطرفة .

نأتى الى الجارة الثانية اى سوريا ، فنجد ان تقرير بروكنجز الأخير وخطة شولتز يلتقيان حول وجوب قصر الدور السوري في الصراع على موضوع الجولان فقط . ولكن من السذاجة الاعتقاد بأن الاسد سيقبل بذلك ، رغم الاعتقاد السائد في الدوائر السياسية الغربية بإمكانية ان تحذو سوريا حذو مصر نتيجة للظروف التى تمر بها في الوقت الحالى : اى مشاكلها مع لبنان وفشلها في تكوين منظمة مضادة لمنظمة التحرير وتوتر علاقاتها بموسكو ، وفشلها في تحقيق المساواة ، الاستراتيجية مع اسرائيل التى رفعت شعارها طويلاً .

ان الولايات المتحدة تحاول استغلال موقف سوريا الصعب لاقتناعها بعقد اتفاق مع اسرائيل حول الجولان تطبيقاً للقرار ٢٤٢ ، وهى بذلك تعبر عن معارضتها لضم الجولان ولكنها في مقابل ذلك تنتظر من سوريا التخلي عن القضية الفلسطينية ، وربما في هذه الحالة تبدى تفهما لمطامع سوريا في لبنان وتساعدتها في تحقيق مطامعها الاقليمية التى تفوق قدراتها .

اذن واشنطن تقترب من كل دولة من دول الجوار على حدة ، وتختار الوقت الذى تكون فيه هذه الدول قد ناعت بحمل مسئولياتها الاقليمية ، السادات عام ١٩٧٨ والاسد ١٩٨٨ . ولكن نجاح هذا المنهج مع سوريا مشكوك في امره ، فهناك أولاً مشكلة النظام السياسى السوري ذو القاعدة الطائفية الضيقة جداً الذى حاول تعويض هذا النقص بانتهاج سياسة قومية متشددة ، واذا تساهل في هذه السياسة ستتكشف هذه الحقيقة .

بالاضافة الى ان المشكلة الفلسطينية مازالت الممر الملكى للعبور الى زعامة المنطقة . كما ان انصياح سوريا للعرض الامريكى معناه ضياع المساعدات السوفيتية نهائياً وايضا المعونات العربية وسيجد العراق فرصته الذهبية لممارسة ضغوطه التقليدية على النظام السوري . وهكذا يتضح صعوبة التزام سوريا بمعاهدة على غرار كامب دافيد ، وقد يقال ان جرعة من الضغط العسكرى الاسرائيلى ستدفع بسوريا الى هذا الاتجاه ولكن هذا يعنى تخلى الاتحاد السوفيتى عن اى دور في الصراع وهو مالا يمكن ان يحدث ، خاصة في ظل نظام جوريباتشوف .

أما الأردن فقد استطاع ان يلعب حتى الان دور الدولة الحاجزة بين سوريا المضطربة وشبه الجزيرة العربية البترولية ذات النظام القبلى ، وهى وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للتوازن الاقليمى في المنطقة . وقد أثبتت المملكة الهاشمية الأردنية ذاتها واستطاعت ان تكون احدى الركائز الاساسية للاستقرار الاقليمى في المنطقة . ومن الخطأ اعتبار ان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد ، فمعنى ذلك تجاهل المجتمع الاردنى الذى تشكل على مدى ثمانى اعقاب .

الدائمة بين المسلمين والكفار ، والكفار هنا هم الاسرائيليون . وفي الواقع ان معظم العرب قد رفضوا الانزلاق الى ساحة الحرب الدينية ، وادخل البعد الديني الى الصراع ، وكان ذلك يعود لاسباب كثيرة منها عدم الرغبة في مقاطعة الغرب المسيحي الى جانب وجود طائفة مسيحية كبيرة في فلسطين . ولكن التعنت الاسرائيلي واستمرار المشكلة بلا حل سيطيح بالطابع العلماني ويفرض الطابع الديني في النهاية ، بل سيجد البعض في الصراع مع اسرائيل مجالا متميزا لمزيد من التطرف ودمج الدين بالسياسة . وبسبب التطرف اليهودي العدواني ستصبح الحرب ضد اسرائيل واجبا مقدسا .

● حقا ان اسرائيل ليست هي السبب الوحيد للحركة الاسلامية الدائرة حاليا على ساحة السياسة العربية كما انها ليست المبرر الوحيد للمصائب الكبرى التي تصيب المجتمعات العربية ، ولكن دورها في كلتا الحالتين كبير جدا . لقد دفعت اسرائيل بالدول العربية الى المبالغة في التسليح لدرجة ان النفقات العسكرية في بعض الدول - تتعدى ٤٠٪ من ميزانية الدولة . بالاضافة الى العسكريين قد اتخذوا من الصراع حجة للاستيلاء على السلطة ، ويبررون سياسة القوة والبطش بأنها ضرورية من « اجل التضامن القومي ضد العدو الصهيوني » ، ان فشل الحكومات المدنية في حرب ١٩٤٨ كان دافعا لظهور العسكريين في السياسة ، فقد تصور العرب ان هؤلاء سيكونون اكثر كفاءة واكثر قدرة على التصدي والمواجهة ، وفي الواقع لا لوم عليهم في ذلك بل اللوم كله يقع على اسرائيل التي فرضت وجودها منذ البداية عن طريق تفوقها العسكري .

ويقول الكاتب ان هناك ظاهرة تسود بين الصفوف العربية تستحق التحليل وهي شعور التفاؤل الدفين فيما يتعلق بخاتمة هذا الصراع حتى في أحلك أوقات الهزيمة . مما لاشك فيه ان هناك أسبابا قد تصلح لتبرير هذا التفاؤل منها التفوق العددي للفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية الذي سيضع اسرائيل في ورطة بلا مخرج ، هذه الورطة نوجزها في أربعة أسئلة : كيف يمكن ادماج ٢ مليون فلسطيني دون إثارة الشك في هوية الدولة الاسرائيلية ؟ كيف يمكن ان تفرض عليهم الدولة سياسة تفرقة في كل شيء دون ان يؤدي ذلك الى ثورة عارمة ؟ كيف يمكن طردهم من بلادهم دون ان تتعرض اسرائيل لللعنات العالم كله ؟ كيف يمكن اقناع الاغلبية الاسرائيلية المناهضة بضرورة ان يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة ؟

ومن العوامل التي تبرر هذا التفاؤل ايضا امتلاك الدول العربية لترسانات ضخمة من السلاح ، ونجاح لبنان في مقاومة الاحتلال حتى الان ، واتجاه الاسرائيليين الى الهجرة من اسرائيل ، وتطور الرأي العام العالمي لصالح العرب منذ غزو لبنان ، والانتفاضة

ومن الجدير بالذكر ان النخبة المسيحية في الشرق قد قاومت فكرة اقامة دولة لبنانية مسيحية ، فقد كانت هذه النخبة في غالبيتها وطنية من امثال بشارة الخوري وهنري فرعون وميشيل شيوحه ، وكان الجدل يدور في ذلك الوقت حول أفضل الطرق لانجاح التكامل الوطني للطوائف المختلفة أو على الأقل تعايشهم في سلام . ولكن دخول الفلسطينيين الى لبنان كان بمثابة دخول فيل الى متجر عاديات من الخزف والصيني . ووقع غزو ١٩٨٢ الذي أدى الى ثورة الطائفة الاسلامية على الأوضاع القائمة . وبالتأكيد كانت هناك فئات كثيرة من المسيحيين الذين لا يريدون الاندماج وينادون باقامة دولة لبنانية مسيحية . أما النخبة الفلسطينية المسيحية فقد التحمت تماما بالحركة الوطنية الفلسطينية ، بل بلغ بهم الحماس الى الانضمام الى الاجنحة المتطرفة .

ان نهاية لبنان كدولة تقوم على اساس التعايش بين الطوائف الدينية المختلفة ستكون بخسارة فادحة بالنسبة لجميع الاطراف : بالنسبة للبنانيين المسيحيين الذين سيصبحون في وضع تبعية كاملة لاسرائيل والغرب ، بالنسبة للاغلبية المسلمة التي ستكون بذلك قد قدمت دليلا قاطعا على تعصبها السياسي ، وايضا بالنسبة لاسرائيل التي ستفقد كثيرا من جراء هذه اللعبة ، لانه كلما اكتسب الصراع في هذه المنطقة الطابع الديني ، كلما زاد الاحتمال ان تخرج اسرائيل منه مهزومة . البعد الديني للصراع :

● لقد كانت المخاطر أقل كثيرا عندما كان الصراع العربي الاسرائيلي بعيدا عن العنصر الديني . فقد كان الصراع في ذلك الوقت يعكس الصراع بين الشرق والغرب ، بل ان كثيرين أكدوا ان المعركة في الشرق الأوسط هي في الحقيقة معركة بين قوى الامبريالية والرجعية والقوى الاشتراكية التقدمية . وهكذا كان الصراع الفلسطيني غارقا في رؤية شاملة للعالم هي رؤية الحرب الباردة . أما اليوم فقد تغير الموقف تماما ودخل العنصر الديني كأحد ثوابت الصراع . ويذكر المقال مسابقة أخيرة نشرت في الجريدة اللبنانية اليومية « السفير » وضع شروطها وجوائزها المالية الضخمة « الموالون للثورة الاسلامية في فلسطين » وتضمنت المسابقة أسئلة مثل : ماهو الحل الاسلامي للقضية الفلسطينية ؟ ماهي دلائل الطابع الاسلامي للانتفاضة ؟ ماهي تجارب النبي محمد مع اليهود ولماذا يصبح المناضلون الاسلاميون خير خبير ؟ هل عاد جيش محمد ؟

ان اليهود قد دنسوا فلسطين لمدة أربعين عاما في حين انها قطعة من الأراضي الاسلامية ، ماهو واجب المسلمين اذا احتل عدو كافر قطعة من ارض الاسلام ؟ لم يعد هناك شك في تأكيد الطابع الديني للصراع ، وهكذا تصبح المشكلة الفلسطينية احد مصراعي الحرب

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Quarante ans de Politique Etrangère
Israëleinne
- Par Gideon Rafael
Politique Etrangère 2-1988

أربعون عاما من السياسة الخارجية الإسرائيلية

بقلم جيديون رافائيل

● يستعرض هذا المقال تاريخ السياسة الخارجية الإسرائيلية وتطورها منذ قيام الدولة . ونلاحظ أن الآباء المؤسسين للدولة العبرية لم يكن لديهم الخبرة اللازمة ، بل كانوا يتصرفون من واقع الغريزة ، وإن نسيج المجتمع الإسرائيلي لم يكن من صنع نساجين مهرة وإنما نسجه عمال مبتدئون . لقد تشكل الجيل الأول من موظفي الدولة الإسرائيلية المدنيين والعسكريين على السواء على أرض الواقع ولم يتخرجوا من الجامعات أو المدارس العليا . وهذا ينطبق على وزارة الخارجية الإسرائيلية الحديثة مثلها مثل الخدمات الحكومية الأخرى . وقد تأثرت سياسة إسرائيل الخارجية بحاجتها الدائمة إلى السلاح ، فمُنذ اليوم الأول لميلادها كان على إسرائيل أن تحارب ، ولم يكن لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت لا الرغبة ولا الوسائل لفرض قراراتها ، واكتفت بمناشدة الأطراف الكف عن المعارك والبحث عن حل سلمي للخلافات . وقد أثر غياب الإجراءات الدولية على الصراع الذي دخل عقده الخامس ، واستمرت الحلقة المفرغة للعنف والعداء المدمر حتى جاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ لتضع حدا لدورانها الرهيب . لقد ترتب على هذا الحدث آثار سيكولوجية بالغة العمق ، فمنذ تلك اللحظة رفع الحجر الذي فرضه العرب على إسرائيل ، وبدأت أولى بشائر السلام تهل على

الحالية في الأرض المحتلة ، ووجود معسكر حتى لو كان صغيرا ينادى بالسلام داخل إسرائيل .

ولكن السبب الأساسي في هذا التفاؤل هو هذا الشعور المترسخ في وجدان الشعوب العربية بأن المشرق العربي وسيظل عربيا مهما حدث . فقد حاول كثيرون تغيير هذه الحقيقة التاريخية وفشلوا جميعا في النهاية مثل الصليبيين ، وبعدهم القوى الاستعمارية واليوم إسرائيل . لقد أحرز كل هؤلاء الأغراب انتصارات مدوية ولكنها زالت لأن المشرق العربي سيعود لهويته الأصلية مهما طال الوقت .

لذلك استقبل العرب بشيء من الاستخفاف واللامبالاة الأنباء التي كشفت عن حقيقة القوة النووية الإسرائيلية مما أثار دهشة الدوائر السياسية العالمية .

ولكن هذا الموقف يحتوى على كم هائل من القدرية والتوحد المطلق مع الأرض ، ويفترض أن إسرائيل ليست سوى مخلب للعدوان الخارجي . وأخيرا نقول أن إسرائيل تملك تغيير كل هذا لصالحها ، فالفكرة الآن في ملعبها والعالم ينتظر في أي اتجاه ستقذف بها .

المساندة الدبلوماسية لأكبر قوتين على الساحة الدولية اللذان صوتا لصالح قيام الدولة الاسرائيلية في الأمم المتحدة . وقد صرح أندريه جروميكو وكان وقتها سفيراً لدى الأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن في ٢٧ مايو ١٩٤٨ « ان الاحداث الحالية في فلسطين ليست سوى عمليات عسكرية نظمها مجموعة من الدول العربية ضد الدولة اليهودية الحديثة ، وهذه ليست المرة الأولى التي تتحدى فيها الدول العربية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية » . ولكن ما لبثت أن توترت سريعاً العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي وتعرضت لآزمات متوالية ، في الوقت الذي لم تكف فيه علاقات اسرائيل والولايات المتحدة عن النمو والتطور الى درجة التحالف الاستراتيجي والارتباط العضوي .

وقد ثار التساؤل كثيراً حول الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفيتي الى اتخاذ هذا الموقف الودي من اسرائيل في البداية ، وفي الواقع أن هذا الموقف الودي كان ثمرة لعوامل كثيرة ، ويقال أن موسكو ساعدت اسرائيل بهدف إثارة اضطراب دائم في المنطقة ، ولكن الشيء المؤكد أن الاتحاد السوفيتي ساند اسرائيل لاقتناعه بأنها ستسرع بسقوط القوى البريطانية في الشرق الأوسط .

ولكى تستفيد اسرائيل من مساندة القوتين العظميين لها ، حاولت في سياستها الخارجية في البداية عدم التدخل في خلافاتها التي تزداد حدتها مع الوقت ، انتهجت سياسة « لا تتطابق » مع أي منهما ، سياسة كبيرة الشبه بسياسة عدم الانحياز التي انتهجها العالم الثالث فيما بعد . ولكن رياح العداوات الاقليمية والخلافات الدولية الى جانب وضعها الهش أجبرتها على التخلي عن الخط المستقل الذي اختارته في البداية . ونظراً لأنها محاصرة على جميع الجبهات بدأت تسعى الى عقد الصداقات عبر البحار . وهذه الصداقات لها ثمن . وكان الاختبار الحقيقي لقدرة اسرائيل على رفض اتخاذ أي موقف في الصراع بين الغرب والشرق هو الحرب الكورية نظراً لخطورة الصراع ونتائجه العالمية الضخمة التي جعلت من الهروب السياسي لدولة مرتبطة بالولايات المتحدة أمراً مستحيلاً . ان اسرائيل لم تنحاز علانية لأي جانب وساهمت في الجهود التي بذلتها دول عدم الانحياز لانهاء الحرب بطرق سلمية . وقد قام ممثلو اسرائيل بدور نشيط في المشاورات مع دول عدم الانحياز حتى يتم وضع بعض المبادئ التي يقبلها الطرفان لتكون أساساً للتفاوض . ويقال أن موشيه شاريت قد قام بتقديمها بطريقة غير رسمية الى رئيس البعثة الصينية الذي دعى للاشتراك في المفاوضات . وشعر الغرب بالامتنان لاسرائيل نتيجة مساعيها لحل الصراع ، أما الاتحاد السوفيتي فقد قدم لها ممثله الدائم في الأمم المتحدة

الأراضي الممتدة من منابع نهر الأردن الى منابع النيل . ان صحراء سيناء وهي الطريق الأرضي الوحيد الذي يربط بين أفريقيا وآسيا لم تعد حاجزاً بل أصبحت جسراً . ولأول مرة استطاعت اسرائيل عبور حاجز العزلة التي فرضت عليها في المنطقة واعترف العرب بها ضمناً كخطوة نحو الاعتراف الصريح .

ويشيد المقال بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ويعتبرها حدثاً وعلامة تاريخية بارزة ، وينتظر من اسرائيل أن تكون على نفس المستوى من الشجاعة فتترك عنادها المدمر وتعترف بحق الدولة الفلسطينية في الوجود ، وإذا لم يتم ذلك فإن الصراع الذي بدأ منذ أربعين عاماً سيستمر ويستجد اسرائيل نفسها تنزلق الى حرب جديدة تفوق في ضراوتها كل الحروب وستستمر في إعطاء الأولوية المطلقة لجهود الدفاع والحصول على السلاح وهو المبدأ الذي قامت عليه سياستها الخارجية حتى اليوم وصاغ موقفها على الساحة الدولية .

لقد انطلقت السياسة الخارجية الاسرائيلية من مبدأ أن حصول اسرائيل على السلاح يعتمد على علاقاتها بالدول التي يمكن أن تزودها بهذا السلاح ، لذلك اهتمت كثيراً باكتساب تعاطف شعوب هذه الدول . وفي الواقع كان يجب على اسرائيل أن تتوقف عن أعمال كثيرة تؤثر على هذه العلاقات وتضر بها . ان جنرالات اسرائيل ينسون أحياناً التأثير الدولي للعمليات العسكرية ويضعون وزارة الخارجية الاسرائيلية في مأزق .

حقاً ان الحرب كانت قدر اسرائيل في البداية ولكنها ليست رسالتها في الحياة ، وعندما صوتت الأمم المتحدة على قبول اسرائيل في المنظمة الدولية في ١١ مايو ١٩٤٩ ، استعرض موشيه شاريت أول وزير خارجية اسرائيلي في خطابه ، معاناة الشعب اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية وأكد أن انتصار الخلفاء على قوى الشر سيكتمل بحصول اليهود على دولتهم ، وتوجه في كلمته الى الشعوب العربية معلناً ان اسرائيل على وعى تام بأنها من الان فصاعداً ترتبط بالعرب في مصير واحد ، وان أقصى طموحات اسرائيل وأهم أهدافها هو اقامة علاقات طيبة وتعاون ودي مع دول هذه المنطقة الحيوية . ثم اختتم شاريت خطابه بتعهد اسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لتكون أمانة على ماضي شعبها المشرف .

إذا كان الهدف الأساسي أمام السياسة الخارجية الاسرائيلية هو اقامة علاقات سلمية مع العرب وانتهاج سياسة تقوم على المبادئ والاخلاقيات ولكن اسرائيل لم تف بالوعد الذي قطعته على نفسها . ولم تسع إلى السلام ولم تكن أمانة على ماضي شعبه أو على المبادئ التي نادى بها .

تطور السياسة الخارجية لاسرائيل
• عندما حاربت اسرائيل معركة ١٩٤٨ استفادت من

السوفييت ومنحهم حق الهجرة الى اسرائيل ، كان لكل ذلك أبلغ الأثر على السياسة الخارجية الاسرائيلية . حقا ان الاتصالات بين المسؤولين السوفييت والمسؤولين الاسرائيليين قد تضاعفت خلال هذه الفترة الأخيرة ولكنها لم تسفر عن نتائج ترضى عنها اسرائيل حتى الان .

● وإذا كانت العلاقات الاسرائيلية السوفيتية مازالت متنافرة فإن العلاقات الاسرائيلية الأمريكية قد بلغت حداً من الانسجام والتعاون لم يسبق له مثيل بين دولتين في التاريخ المعاصر . وقد أصبحت علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة هي أساس السياسة الاسرائيلية مع العالم . ان هذه العلاقات الوطيدة قد ترجمت نفسها الى مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة ، تتوجهها واشنطن من حين إلى آخر بإعلان فيتو في مجلس الأمن ضد أى قرار يتخذ في غير صالح حليفها المدللة . ولم تستطع واشنطن أن تقرض على اسرائيل أى شيء ، فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية خطة ريجان للسلام ١٩٨٢ وكذلك مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ .

● أما علاقات اسرائيل بيهود الشتات فقد كانت دائماً مركز اهتمام الدولة القومية والدولى . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال الأربعين عاماً الماضية لبعض التطورات بسبب تغير الواقع داخل اسرائيل وخارجها وأحياناً بسبب تقلص أهمية اسرائيل في حياة المجتمعات اليهودية في الخارج . لقد استقبل يهود العالم قيام الدولة الاسرائيلية بترحاب شديد . ان الحلم الذى ظلوا يحلمون به ويصلون من أجله جيل بعد جيل قد تحقق ، فإقامة الدولة اليهودية هي استرداد يهود العالم لكرامتهم وكيانهم . وقد توافد إلى اسرائيل كثير من اليهود ولكن معظمهم كان من اليهود الشرقيين . وخاضت اسرائيل معركتها من أجل البقاء وكسبتها ، ولكن بأى ثمن ؟ أحاطها العداء من كل جانب ولم يكن أحد يتصور أن يستمر الصراع كل هذه السنوات ، أربعون عاماً استنفدت طاقة أجيال ثلاثة ، من تحد الى تحد ومن محنة الى أخرى ، وصار اليهود أكثر تشدداً وصلفاً ، وتحلل نسيج المجتمع الاسرائيلي الذى قيل يوماً أنه قام على المبادئ والأخلاقيات العالية ، وتدهورت صورة اسرائيل تماماً في الثمانينات . ولم تعد الدولة الضحية المحاطة بالمخاطر من كل جانب ، بل أصبحت هي منبع الأخطار التى تهدد المنطقة . وقد فقد يهود العالم وخاصة الأثرياء منهم اهتمامهم بإسرائيل . وخف تدفق المهاجرين الى إسرائيل حتى كاد أن ينعدم في الوقت الحالى . ولم تعد اسرائيل قادرة على ملاحقة معدل التزايد السكانى للفلسطينيين .

ان الحروب الخمسة التى خاضتها اسرائيل من أجل تأكيد وجودها قد ألفت بها في مأزق سياسى يائس . فإسرائيل قد كافحت منذ ميلادها ، من خلال سياستها

بعض المجاملات التى ردها بصوت منخفض ، وقدمت لها الصين علبة من المحتمل بداخلها توصيات ماوتسى تونج ! وكانت اسرائيل تظن أن مبادرتها الدبلوماسية في الأزمة الكورية ستفتح أمامها أبواب التعاون مع دول عدم الانحياز ولكن لم يحدث شيء من ذلك بسبب موقف الدول العربية منها .

وكانت اسرائيل في اطار محاولتها الموازنة بين علاقاتها المتنامية مع الغرب والمحدودة مع آسيا قد سارعت في بداية الخمسينات بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية أملاً في اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ، ولكن الصين ظلت على عدائها لاسرائيل ، وانعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وساندت الصين قرارات المؤتمر المعادية لاسرائيل . ومنذ انعقاد هذا المؤتمر انتهجت حكومة ماوتسى تونج سياسة تزداد عداء تجاه اسرائيل . ثم قامت اسرائيل بعد ذلك بمحاولة أخرى للتقرب من الصين في نهاية الستينات عندما بدأت البلاد تتخلص من قمع الثورة الثقافية وأبدت رغبتها في اقامة حوار اسرائيلي صيني وطلب وزير الخارجية الاسرائيلية من بعض الشخصيات الهامة التى تدعوها الصين من حين الى آخر أن تنقل الى زعماء بكين تطلعات اسرائيل لاقامة علاقات معهم . وقد حدث بالفعل بعض الاتصالات بين بكين وتل أبيب خاصة في مجال التجارة والتبادل التكنولوجى ومشروعات التنمية الزراعية ، كما حدث أيضاً بعض الاتصالات على المستوى الدبلوماسى . وفي الواقع أن انعقاد مؤتمر دولى للسلام تشترك فيه الصين سيكون نقطة تحول كبرى في علاقاتها بإسرائيل .

● وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد اتجه منذ بداية الخمسينات الى الوقوف بجانب الدول العربية ضد اسرائيل ، وتدهورت العلاقات تماماً في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ليس فقط علاقات الاتحاد السوفيتى بإسرائيل وإنما أيضاً علاقاته بالولايات المتحدة . وقد تأزمت العلاقات نتيجة ثلاثة عوامل : اصرار موسكو على قطع علاقاتها بتل أبيب في ١٩٦٧ ، ومساندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العربية ، واحتقارها للتطلعات الدينية والعرقية لليهود السوفييت . وقد تفاقم الوضع نتيجة للوجود السوفيتى في سوريا ، فالخبراء السوفييت والمعدات السوفيتية تقف في مواجهة القوات الاسرائيلية المنتشرة في مرتفعات الجولان . وبما أن الحدود الاستراتيجية السوفيتية مع اسرائيل تمر بجوار بلدة القنيطرة السورية ، فعلى الطرفين أن يتلمسا خطاهما .

وقد كان للموقف السوفيتى المنحاز للعرب واصرار الاتحاد السوفيتى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٦٧ رغم محاولاتها المستميتة لتغيير هذا الموقف ، وكذلك رفض موسكو الاعتراف بتطلعات اليهود

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن له على غرار الوطن اليهودي .

إن الرئيس السادات عندما وضع قدمه على الأرض الاسرائيلية تغير المسرح السياسي في الشرق الأوسط لم يجرى فاتحاً منتصراً أو قائداً مهزوماً وإنما جاء يحمل السلام . وقد تعرضت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لهزات عنيفة متكررة ، كانت أعنفها بسبب الغزو الاسرائيلي للطائش للبنان لقد ضاعت عشر سنوات من المماطلة تراكمت خلالها الاحباطات والتوترات وثورات الغضب آخرها الانتفاضة في الأرض المحتلة التي أظهرت للعالم عدالة المطالب الفلسطينية وكشفت أمامه أبشع أنواع الاحتلال القمعي الاسرائيلي .

وإذا كان المعسكر العربي قد اقتنع بأنه لا يوجد حل عسكري ممكن للصراع في المستقبل القريب فعلى اسرائيل أن تقتنع بدورها بضرورة احلال السلام والكف عن القمع الوحشي للثورة الفلسطينية والاستجابة فوراً لجهود السلام الدولية .

لقد مر أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية وما زالت رغم قوتها العسكرية تخشى على حياتها . إن العنف المتصاعد يمكن أن يؤدي كما هو الحال في الادب المسرحي إما إلى نهاية سعيدة أو إلى مأساة مروعة ، والنهاية السعيدة هنا هي إنعقاد مؤتمر السلام الدولي ، أما المأساة المروعة فهي انفجار حرب جديدة لم يسبق لعنفها مثيل في تاريخ الصراعات الاقليمية . ويجب على اسرائيل وهي تدخل عقدها الخامس أن تمنع التفكير في المكانة التي يجب أن تحتلها بين دول العالم ووضعها في الشرق الأوسط وقيمها ومبادئها والتزامها ومسئولياتها تجاه يهود العالم وتتنصرف انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات ، وتحاول أن تستعيد ثقة الدول فيها بعد أن فقدتها . وتقوم بترتيب منزلها من الداخل حتى تجعل الإقامة فيه مريحة وسعيدة بلا خوف . باختصار يجب أن تعمل على إقامة السلام مع جيرانها لأن مفتاح مستقبل اسرائيل ورفاهيتها هو السلام .

الخارجية ، لتدمير حاجز العداء الذي يحيط بها وكانت الركيزة الأساسية في هذه السياسة هي السعي إلى التسوية السلمية . حقاً إن اسرائيل استطاعت أن تقفز من فوق حائط العزلة المضروبة حولها لتقيم علاقات قوية مع دول خارج محيط الصراع ، ولكن ذلك لم يؤد إلى أمنها أو استقرارها . بل إن العلاقات التي استطاعت أن تقيمها مع ايران والحبشة قد تعكرت تماماً في نهاية السبعينات نتيجة للتطورات الأخيرة في هاتين الدولتين . وقد منحت اسرائيل مساعدات لبعض الدول الآسيوية والافريقية النامية التي أرادت أن تستفيد من تجاربها . وقد كان لدى اسرائيل ٢٠ سفارة في أفريقيا وعدد من البعثات في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن مصر نجحت في جهودها الرامية إلى عزل اسرائيل واستطاعت أن تضع حداً للعلاقات بينها وبين معظم الدول الافريقية .

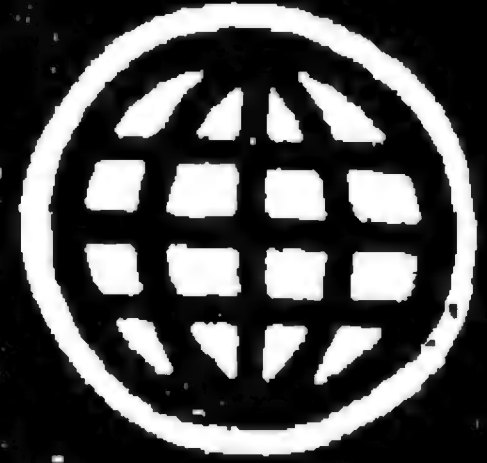
● وفيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بدول أوروبا الغربية نجد أن هذه العلاقات كانت تركز على قواعد أكثر ثباتاً وتعكس نوعاً من التجانس الحضاري والثقافي . وقد تأثرت طبيعة هذه العلاقات بما فعلته ألمانيا النازية باليهود الأوروبيين تحت سمع وبصر الدول الأوروبية الأخرى . وقد شعر الأوروبيون بمسئوليتهم عن مساندة اسرائيل في معركتها من أجل البقاء . وكان هناك تفاوت بين مواقف الدول الأوروبية من اسرائيل فلم تنحز جميعها إلى الجانب الاسرائيلي بنفس القدر من الحماس واختلف الالتزام من دولة إلى أخرى طبقاً للظروف . بل إن العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين فرنسا واسرائيل قد أهتزت تماماً في منتصف الستينات وفرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول الحظر على شحنات الأسلحة إلى اسرائيل وذلك عشية حرب ١٩٦٧ ، أي وهي في أشد الحاجة لهذا السلاح . وإذا كان الجرح قد إندمل تدريجياً خلال العشرين عاماً الماضية إلا أن أثره مازال موجوداً .

وقد اهتمت اسرائيل بإقامة علاقات طيبة مع دول السوق الأوروبية المشتركة . وتبلورت هذه العلاقات من صورة اتفاقيات معظمها تجاري ، ولكن حرب أكتوبر والحظر الذي فرضته الدول العربية على البترول قد غير هذا الموقف . وفي غمار « الذعر البترولي » بدأت دول السوق تتنبه لأهمية عدم اغضاب هذه الدول سياسياً . وانفجرت بعد ذلك بعض الأزمات بين دول السوق واسرائيل نتيجة محاولة الأولى ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية على الثانية في فترات التوتر بينها وبين الدول العربية .

● مرة أخرى نقول إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الاسرائيلية منذ قيام الدولة كان إقامة علاقات سلام وتعاون مع جيرانها . ويظل هذا الهدف بعيد المنال مادامت اسرائيل مستمرة في احتلال الأرض وعدم

سبتمبر ١٩٨٨
أكتوبر ١٩٨٨
نوفمبر ١٩٨٨

شَهْرِيَّات



سبتمبر ١٩٨٨

السبع موافقتهم من حيث المبدأ على خطة لتخفيف أعباء ديون العالم الثالث .

إيران :

٦ : رفض الرئيس الإيراني علي خامنئي قبول استقالة حسين موسى رئيس الوزراء وحكومته .

١٢ : أقال البرلمان الإيراني وزراء الحرس الثوري والتعليم والزراعة ومنح الثقة إلى ١٨ وزيرا في حكومة حسين موسى .

١٤ : أفرجت السلطات الإيرانية عن ١٦ مصرياً من المحتجزين لديها منذ عام ١٩٨٣ بتهمة انتهاك المياه الإقليمية .

١٨ : أعلنت إيران أنها فقدت ١٢٣ ألف قتيل في الحرب مع العراق بالإضافة إلى أكثر من ١٦٠ ألفاً آخرين مسجلين كمفقودين .

٣٠ : قررت إيران وبريطانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر أيضاً : العراق ٩/١ ، الكويت ٩/٢٨ والمملكة المتحدة ٩/٣٠)

إيسلندا :

١٨ : قدمت الحكومة الائتلافية في إيسلندا استقالتها برئاسة تورستين بالسون وذلك لفشلها في الوصول إلى اتفاق لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة .

باكستان :

٤ : قررت الحكومة الباكستانية إلغاء قانون الصحافة والنشر الصادر عام ١٩٦٣ .

بلغاريا :

٢٤ : أدار المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في صوفيا أعمال العنف الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل وطالب بوضع حد لها ووافق على اقتراح تقدم به الوفد البرلماني بإرسال لجنة برلمانية دولية لتقصي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة .

يورما :

٩ : أعلن نى وين رئيس الوزراء الأسبق تشكيل حكومة انتقالية معارضة لتحل محل النظام العسكري الحاكم منذ ٢٦ عاماً .

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين .

٤ : صرح شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل بأنه لن يشارك بعد الآن في حكومة ائتلاف وطني ترفض السلام مع العرب .

٦ : زار إسرائيل امرئ ميكولوس وزير الدولة المجري ورئيس هيئة الشئون الدينية بالمجرى أول زيارة يقوم بها وزير مجري لإسرائيل منذ قطع العلاقات بين البلدين في عام ١٩٦٧ .

٦ : بدأت الأحزاب الإسرائيلية حملتها الانتخابية بدعوة من حزب العمل لانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومعظم أراضي الضفة الغربية في مقابل السلام : كما عدل حزب العمل والليكود برامجهما الانتخابية لتتضمن لأول مرة

التفاوض مع شخصيات فلسطينية . وأعلن إسحاق رابين وزير الدفاع أنه سيتم وقف عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة بالعرب .

١٠ : اعترف الإسرائيليون بوشع سايتر وميشولام ماركوفر باشتراكهما في اغتيال الكونت فولك برنادوت أول وسيط للأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وأنهما كانا

عضوين قباذيين في منظمة شتيرن الارهابية التي كان يتزعمها إسحاق شامير .

١٩ : أطلقت إسرائيل بنجاح أول قمر صناعي إلى الفضاء باسم (هورانيرون) .

٢٣ : أعلن البنك المركزي الإسرائيلي أن الانتفاضة الفلسطينية تسببت في أضرار بالغة للاقتصاد الإسرائيلي .

١٩ : أطلقت إسرائيل بنجاح أول قمر صناعي إلى الفضاء باسم (هورانيرون) .

٢٣ : أعلن البنك المركزي الإسرائيلي أن الانتفاضة الفلسطينية تسببت في أضرار بالغة للاقتصاد الإسرائيلي .

انظر أيضاً : مصر ٩/٢٩ وفرنسا ٩/٢٠ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

ألمانيا الغربية :

٢١ : قررت حكومة ألمانيا الغربية اتخاذ إجراءات لتخفيف عبء الديون عن دول العالم الثالث من بينها تخفيض الفائدة على القروض إلى ٢٪ وتحديد مدة السماح إلى ٢٠ عاماً بدلا

من ٢٠ عاماً ومنح قروض للتنمية بفائدة ٠,٧٥٪ للدول الفقيرة .

٢٥ : أعلن وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى

الاتحاد السوفيتي :

٢ : أعلنت اللجنة الدولية للهجرة في جنيف أن عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي في الشهر الماضي وصل إلى أعلى معدل له منذ عام ١٩٨٠ وأن ١٨٦ يهودياً هاجروا إلى خارج الاتحاد السوفيتي لكنه لم يتوجه منهم إلى إسرائيل سوى ١١٩ فقط .

٣ : دعا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى تسويات سياسية مبكرة للنزاعات الإقليمية في العالم ومن بينها مشكلات الشرق الأوسط والخليج وأمريكا اللاتينية والهند الصينية وكوريا وقبرص .

١٦ : في مبادرة سلمية شاملة من سبع نقاط لدعم وإقرار الأمن في آسيا أعلن الزعيم السوفيتي جورياتشوف استعداد بلاده لإنهاء وجودها العسكرية في قاعدة سام رانة بفييتنام إذا وافقت الولايات المتحدة على إزالة قواعدها ومنشأتها العسكرية من

الفلبين . كما تعهد جورياتشوف بتجميد حجم الأسلحة النووية السوفيتية في منطقة المحيط الهادئ ودعا إلى عقد قمة سوفيتية صينية وتطبيع العلاقات بين البلدين .

٢٠ : وجهت قيادة الكرملين انذاراً شديداً للجهة ياتخاذ إجراءات عنيفة إذا لم تتوقف الاضطرابات العرقية في إقليم تساجورنوكاراباخ المتنازع عليه بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان السوفيتيتين .

٣٠ : أعفى الرئيس السوفيتي أندريه جروميكو من منصبه كرئيس للدولة وعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي كما أعفى ٤ آخرين عضوية المكتب . (انظر أيضاً : سوريا ٩/٢٢)

الأرجنتين :

٢٠ : انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير الخارجية الأرجنتيني دانتى كابوتو رئيساً للدورة ٤٣ للجمعية العامة .

إسرائيل :

١ : دعا إبراهيم أمير المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية - دعا إسرائيل إلى

١١ : وافق برلمان يورما بالاجماع على اجراء انتخابات عامة على اساس التعدد الحزبي .
١٨ : استولت قوات الجيش بقيادة الجنرال سان مونج قائد الجيش ووزير الدفاع على السلطة في يورما .

٢١ : انتخبت الحكومة التي يسيطر عليها العسكريون الجنرال سان مونج قائد الانقلاب رئيسا لوزراء يورما .

بولندا :

١٩ : قدمت حكومة بولندا استقالتها الى البرلمان في اول سابقة من نوعها منذ سيطرة الشيوعيين على السلطة ، وذلك في اعقاب صدور برلماني وجه لها الانتقاد لفشلها في تنفيذ اصلاح الاقتصادى وفقدان ثقة الشعب .

٢٦ : أقر المكتب السياسى للحزب الشيوعى البولندى تعيين ميشيسلاف راكوفسكى رئيسا للوزراء خلفا لمسنر .

تركيا :

٢٦ : رفض ٦٥ ٪ من الشعب التركى التعديل الدستورى الذى اقترحه رئيس الوزراء تورجوت أوزال والذى يقضى بتقديم موعد الانتخابات المحلية من شهر مارس من العام القادم الى شهر نوفمبر من العام الحالى واكد أوزال انه مستمر في السلطة حتى عام ١٩٩٢ ولن يستقيل .

تونس :

٩ : أعلن الرئيس التونسي عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد في نوفمبر ١٩٨٩ .
١٢ : وافقت الحكومة التونسية على انشاء حزبين جديدين للمعارضة هما الحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى .

جمهورية مصر العربية :

١ : ٤ زار مصر الملك حسين عامل الأردن ورافقه وفد رسمى اردنى برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعى .

: أكد التقرير الاستراتيجى العربى الذى أصدره الأهرام ان عام ١٩٨٧ شهد بوادر جادة لوقف التدهور الذى اصاب الوطن العربى طوال السنوات الماضية وتحقيق درجة كبيرة من السيطرة على الصراعات الملتبها مثل لبنان والصحراء الغربية والخليج والسودان .

: اعادت مصر فتح مكتب حركة (فتح) الفلسطينية في القاهرة .

٤ : أكدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان انتاج مصر من البترول وصل الى ٩٢٦ ألف برميل يوميا وهو ما يعادل انتاج الجزائر (٦٢٤ ألف) وسوريا (٢٣٢ ألف) وقطر (١٢٢ ألف) .

٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لبغداد لاجراء محادثات مع الرئيس صدام حسين وتهنئة الشعب العراقى بالانتصار .

٨ : بدأ الرئيس حسنى مبارك توزيع ٩٢ ألف عقد تملك للمنتفعين بالاصلاح الزراعى في عيد الفلاح .

: ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية ان مصر وقعت اتفاقا مع شركة (داسو) الفرنسية للمشاركة في انتاج شبكات للدفاع الجوى من طراز سيناء ٢٣٠ ذات قدرة عالية تضارع الصاروخ الأمريكى ستينجر .

٩ : أجرى الرئيس حسنى مبارك والرئيس الرومانى نيكولاى شاربشيسكو محادثات اثناء توقف الرئيس الرومانى في مطار القاهرة .

١٥ : امر الرئيس مبارك بتحريك جسر جوى ثالث لنقل المساعدات الى السودان .

١٩ : ٢٢ زار القاهرة الشيخ حمدان بن محمد ال نهيان رئيس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة بالانابة واتفق على تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين .

: تسلم الرئيس حسنى مبارك اوراق اعتماد احد عشر سفيرا جديدا لدى مصر (ضم سفراء البرتغال والمكسيك وكينيا واسرائيل والأرجنتين وكندا والجمهورية العربية اليمينية وسويسرا وهولندا والعراق وغينيا الاستوائية .

٢٠ : أكدت مصر اهمية استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة الوضع في الشرق الاوسط والعمل على وضع منشآت اسرائيل النووية تحت نظام ضمانات الوكالة .

٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول آخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية .

٢٢ : ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة شملت كلا من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية .

٢٥ : التقى الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته للندن بالعامل الاردنى الملك حسين الذى أكد وحدة الموقعين المصرى والاردنى ازاء القضايا العربية .

٢٩ : أصدرت هيئة التحكيم الدولية بشأن طابا حكمها بحق مصر التاريخى والقانونى في طابا ، كما قضت المحكمة بحق مصر الكامل في الثلاث عشرة نقطة الأخرى التى كان مختلفا عليها وذلك طبقا للحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين .

(انظر ايضا : العراق : ٩/٧ والولايات المتحدة : ٩/٢٠)

سفراسبورج :

١٣ : التقى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات كلمة امام المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الاوروبى أكد فيها انه يخطط لاعلان دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مؤكدا ان نظامها السياسى سيقوم على تعدد الاحزاب وانها ستلتزم بالاعلان العالمى لحقوق الانسان ولن تفرق بين مواطنيها دينيا او عنصريا . كما أعرب عن استعدادة للاعتراف باسرائيل مقابل حصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير مصيرة .

١٤ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للاجتماع باى مسئول اسرائيلى على ان يعقد هذا الاجتماع في مقر الأمم المتحدة وتحت اشراف مجلس الأمن او الجمعية العامة للأمم المتحدة او في عاصمة أى دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

السودان :

٨ : أكد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب

الاتحادى بالسودان ان ظروف السودان الحالية لاتسمح بقيام وحدة مع ليبيا وانه لايد من ترتيب الأوضاع الداخلية وتكريس الجهود لدعم الوحدة الوطنية .

١٣ : أصدرت الحكومة السودانية بيانا أعلنت فيه انها قررت تطبيق قوانين اسلامية جديدة في شمالى البلاد بدلا من القوانين التى فرضها الرئيس السابق جعفر نميرى في عام ١٩٨٣ .

: ذكرت محطة اذاعة المتمردين في جنوب السودان ان الأوامر صدرت لقوات المتمردين في منطقة واو جنوب شرق السودان باسقاط أى طائرة مدنية او عسكرية فوق المنطقة .

١٦ : ذكرت مصادر الجيش السودانى ان حوالى ألف مسلح من المتمردين في الجنوب قد سلموا انفسهم للقوات الحكومية .

سوريا :

٢١ : قام الرئيس اللبناني امين الجميل بزيارة مفاجئة لدمشق أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد وأعلن متحدث رسمى سورى ان الرئيسين توصلا الى اتفاق يكفل النجاح للانتخابات الرئاسية في لبنان .

٢٢ : ذكرت انباء صحفية ان سوريا قدمت تسهيلات بحرية في ميناء ططوس السورى للاتحاد السوفيتى لصالح وجوده بالمنطقة .

السويد :

١٢ : استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الاسرائيلى في ستوكهولم وسلمته احتجاجا رسميا بعد ماكشف عن قيام منظمة (شتيرن اليهودية الارهابية) بتدبير حادث اغتيال الكونت فوك برنادوت الوسيط الدولى (السويدى الجنسية) في فلسطين عام ١٩٤٨ .

١٤ : قدمت الحكومة السويدية احتجاجا شديدا للحكومة السوفيتية عند اكتشافها أجهزة تصنت في السفارة السوفيتية باستوكهولم وذلك للمرة الثانية خلال عامين .

١٩ : فاز الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم بأغلبية ١٥٨ مقعدا في الانتخابات العامة التى اعتبرت نتائجها فوزا شخصيا لانجفار كارلسون رئيس الوزراء وللنظام السياسى والاجتماعى الذى يعيش السويد في ظل منذ ٥٠ عاما .

الصحراء الغربية :

٢٠ : وافق مجلس الأمن بالاجماع على تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز دى كويلار لكى يتولى الاشراف على استفتاء لسكان الصحراء الغربية ضمن خطة لتسوية نزاع الصحراء المتفجر منذ ١٢ عاما .

الصين :

٦ : صرح وزير الدفاع الصينى بان بلاده ستواصل بيع السلاح في العالم نظرا لانها بلد فقير في حاجة الى المال .

١٢ : ذكرت انباء صحفية في الصين انه قد انتهت اول تجربة صينية لانتخاب القيادات الاقليمية والمحلية في اطار نظام تعدد المرشحين .

١٥ : أعلن في الصين عن منح ١٧ من كبار

الكويت :
٢٨ : أعلنت الكويت انها ستترسل وفدا الى طهران يتالف من ٢ اعضاء لاعادة فتح سفارتها في ايران .

كينيا :
١٧ : كشفت الحكومة الكينية عن مؤامرة ليبية لقلب نظام الحكم في كينيا .
٢٢ : أكد نائب المدعي العام في نيروبي ان منشقين كينيين تلقوا تدريباً على حرب العصابات في معسكرات حربية ليبية في إطار مؤامرة للإطاحة بقلب نظام الحكم .

لبنان :
٣ : رفض الرئيس امين الجميل قرار سليم الحص القائم بأعمال رئيس الوزراء سحب استقالة حكومته التي كان رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامي قد قدمها قبل ١٦ شهراً .

١٢ : تم الإفراج عن الرهينة الالمانى الغربى رودلف كورديس المخطوف في بيروت منذ ٢٠ شهراً .

١٢ : اختطفت عناصر تابعة للمليشيات القوات اللبنانية وزير الدفاع اللبناني علل عسيران واحتجزته لمدة ثلاث ساعات ثم أطلقت سراحه .

: أكد مجلس جامعة الدول العربية ضرورة تأمين سلامة وأمن الوجود الفلسطيني وحماية المخيمات الفلسطينية وإعادة تعميرها بالتنسيق مع وكالة الاغاثة وذلك في إطار الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية .

١٧ : قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعملية عسكرية واسعة النطاق في القرى الواقعة شمال المنطقة الامنية بالقرب من مواقع القوات السورية في سهل البقاع اللبناني .

١٨ : أعلن ريتشارد ميرز مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأوسط انه توصل الى اتفاق مع سوريا حول إجراء انتخابات الرئاسة في لبنان قبل ٢٣ سبتمبر الحالي وأن المرشح الذي اتفق عليه بين سوريا والولايات المتحدة هو ميخائيل الضاهر .

٢٢ : فشل مجلس النواب اللبناني في عقد جلسته التي كان من المقرر ان يتم فيها انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل دقائق من انتهاء مدة رئاسته للبنان أعلن الرئيس اللبناني امين الجميل تشكيل حكومة عسكرية مؤلفة برئاسة العماد ميشيل عون رئيس الجيش وتتكون من ستة عسكريين مسيحيين ومسلمين يمثلون الطوائف الست للبنان ويحتفظ عون بمنصب رئيس الجيش .

٢٢ : أصدر الزعماء السياسيون المسلمون للطوائف السنية والشيعة والدرزية بياناً رفضوا فيه حكومة ميشيل عون العسكرية واعتبروها غير دستورية كما أكد سليم الحص رئيس الوزراء بالنيابة ان حكومته هي وحدها الشرعية ورفض الاعتراف بحكومة ميشيل عون .

٢٥ : أصدرت حكومة الحص وميشيل عون تعليمات الى موظفي الدولة بعدم الالتزام بأوامر الحكومة الأخرى .
أنظر ايضاً : سوريا ٩/٢١

ليبيا :
١ : هاجم العقيد الليبي معمر القذافي في خطاب

على مضيق هرمز قد ادت ولا تزال تؤدي دورها على اكمل وجه في تنظيم الملاحة في هذا الممر المائي الدولي الهام مؤكدا عزم السلطنة على الاستمرار في القيام بدورها بما يمكن من سير الملاحة في هذا الممر بكل يسر وطمأنينة طبقاً للأنظمة الدولية .

ودعت سلطنة عمان ان تتضمن وثائق السلام في الخليج الدعوة الى احترام حرية الملاحة الدولية وعدم اعاققتها سواء في المياه الدولية أو الإقليمية بما في ذلك الموانئ والمراسي والمنشآت المتعارف عليها و ان إطار العمل الجماعي للشرعية الدولية وقال ان من شأن تحقيق ذلك ان يمنع اعتبار متعرضت له الملاحة في الخليج في سنوات الحرب كسابقة مقبولة في القانون الدولي يمكن استخدامها في المناطق الأخرى للعالم .

فرنسا :
٢٠ : أكد رولان ديما وزير الخارجية الفرنسية ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اقر أمامه بأنه يعترف واقعياً بدولة اسرائيل .

فلسطين :
١ : دعا ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اشراف الأمم المتحدة على الأراضي المحتلة قبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها .

٢ : دعت المنظمات الأوروبية غير الحكومية للمرة الأولى جميع حكومات الدول الأوروبية التي لم تعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالمنظمة فوراً . وطالبت باشتراك المنظمة في المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية .

٤ : ذكر راديو اسرائيل ان ثلاثة من اعضاء الحركات اليسارية الاسرائيلية التقوا في جنيف مع خالد الحسن المستشار السياسي لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥ : أعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ان من حق كل فلسطيني اينما وجد ان يحمل الجنسية الفلسطينية وأن يقيم في الدولة الفلسطينية المستقلة المزمع اقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة .

قبرص :
٧ : عقد في نيقوسيا مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز واشتركت فيه ١٠١ دولة .

١٥ : جرت في المنطقة العازلة التي تشرف عليها الأمم المتحدة في قبرص جولة من المحادثات المباشرة بين الرئيس القبرصي جورج فاسيليوس ورفوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك وذلك بهدف إعادة توحيد الجزيرة القبرصية المقسمة منذ ١٤ عاماً .

كوريا الجنوبية :
١٤ : اذاع راديو كوريا الجنوبية ان حكومة سول سوف توافق على عقد مباحثات على مستوى عال مع المسؤولين في كوريا الشمالية حول توحيد شطري كوريا بشرط عدم قيام حكومة بيونج يانج بأي عمل من شأنه تعكير صفو الدورة الأولمبية .

الضباط بجيش الشعب الصيني رتبة الجنرال وذلك عقب قرار باستئناف العمل بنظام الرتب والدرجات التقليدية الذي كان قد الغاه الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونج .

العراق :
٦ : حذر الرئيس العراقي صدام حسين من ان الحرب العراقية الايرانية قد تندلع مرة أخرى اذا ما قامت سفن إيرانية بتفتيش السفن العراقية خلال ابصارها في مياه الخليج .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقي العفو الشامل عن الاكراد العراقيين داخل العراق او خارجه ماعدا (جلال الطالباني) الذي يتزعم تمرداً كردياً لخيانته ومحالته .

٧ : أمر الرئيس العراقي صدام حسين بالعفو عن جميع المصريين المحكوم عليهم بكافة انواع الأحكام . كما أمر بتعليق التحقيق مع من لم ينته التحقيق معه وذلك بمناسبة زيارة الرئيس حسنى مبارك لبغداد .

١٦ : أعلن العراق ان عدد الاكراد الذين عادوا اليه منذ اعلان العفو العام وصل الى حوالي ٢١ الف كرده .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان الصناعة الحربية العراقية انتجت سلاحاً سوف يجعل العراق احدى ثلاث دول في العالم تمتلكه .

سلطنة عمان :
٥ : ٨ : قام السيد فهد بن تيمور نائب رئيس الوزراء العماني لشئون الأمن والدفاع بزيارة لبريطانيا استغرقت عدة ايام وقد أجرى خلالها مباحثات مع جورج يانجر وزير الدفاع البريطاني .

٦ : ٨ : قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى بدولة الامارات العربية وحاكم رأس الخيمة بزيارة لسلطنة عمان استغرقت ثلاثة ايام .

١١ : قام يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية بزيارة لايران استغرقت يوماً واحداً نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى قادة ايران تتعلق بالتشاور في القضايا التي تهم البلدين وخاصة فيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج في إطار المشاورات المكثفة التي جرت بين سلطنة عمان وجمهورية ايران الاسلامية وفي ضوء التوجه العام لاقرار الأمن والسلام في منطقة الخليج . وقد أعلن حول تصوره للعلاقات بين دول مجلس التعاون وايران بعد وقف الحرب انها تمثل حجر الزاوية في استقرار منطقة الخليج ، مشيراً الى انها كانت على الدوام تعبر عن الرغبة المشتركة بين جميع دول المنطقة لتطويرها . وأضاف ان الظروف الحالي يعتبر من افضل الظروف لتطوير هذه العلاقات الثنائية بين ايران ودول المجلس ، مشيراً الى ان هناك رغبات متبادلة في هذا الشأن لدفع المشاورات الى أعلى المستويات لتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة وتثبيت السلام في المنطقة .

٣٠ : أعلن يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ان سلطنة عمان باعتبارها احدى الدولتين المظلتين

القاتح من سبتمبر - هاجم مصر والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الدول العربية وأعلن حل الجيش والبوليس واستبدالهما بما وصفه بسلطة الشعب المسلح .

٢ : أعلن العقيد الليبي معمر القذافي إلغاء وحل جميع شركات الاستيراد والتصدير العامة التي تديرها الحكومة وقال ان على الشعب ان يستولى على جميع قطاعات الانتاج . وندد بالنظام الاقتصادي القائم على اساس الدولار وطالب باستبداله بنظام المقايضة .

٥ : أعلن القذافي إلغاء جوازات السفر بالنسبة للجزائريين والليبيين في تبادل الزيارات . ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان وكالة المخابرات الأمريكية أبدت قلقها البالغ من حجم الاستثمارات الليبية في الصين ، والتي احتلت المركز الرابع في قائمة الدول المستثمرة في الصين بعد هونج كونج والولايات المتحدة واليابان .

٨ : قررت ليبيا اطلاق سراح جميع اسرى الحرب التشاديين .

١٦ : قررت ليبيا اعادة اموال وامتعة العمال التونسيين الذين طردتهم عام ١٩٨٥ . ٢١ : قال العقيد الليبي معمر القذافي ان الثورة الليبية تهدف الى تغيير العالم وليس الواقع الليبي فحسب .

: أعلنت منظمة جيش الانقاذ الوطني الليبي انضمامها الكامل الى الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا .

(انظر ايضا : كينيا ١٧ ، ١٧٢٢)

المكسيك :

١٠ : صدق مجلس النواب المكسيكي بأغلبية ٢٦٣ صوتاً ضد ٨٥ على انتخاب كارولوس مرشح الحزب الثوري التأسيسي الحاكم رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس ميجهيل ديلا مدريد وذلك برغم اعتراض أحزاب المعارضة وعدد أعضائها ١٥٠ نائباً .

المملكة العربية السعودية :

٥ : أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ان قبول ايران تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وجهود السكرتير العام للأمم المتحدة في هذا الشأن علاوة على وقف اطلاق النار بين البلدين تمثل خطوات هامة للوصول الى سلام شامل وعادل بين الطرفين .

المملكة المتحدة :

١٢ : قررت الحكومة البريطانية طرد السفير

الكوبي في لندن اوسكار فيرنانديز ميل والسكرتير الثالث في السفارة الكوبية مدينا بيريز بعد اتهام الأخير باطلاق الرصاص على مجموعة من الاشخاص وسط لندن . ٢٢ : أعلنت حكومة بريطانيا طرد ثلاثة دبلوماسيين من السفارة التشيكية لدى بريطانيا لاتهامهم بالتورط في النشاطات تتناق مع وضعهم الدبلوماسي وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ملحقين عسكريين بريطانيين .

موزمبيق :

١٢ : اتفق بيتر بوترا رئيس جنوب افريقيا وجواكيم شيسانو رئيس موزمبيق على اعادة العمل بمعاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين بلديهما عام ١٩٨٤ .

النرويج :

٢٩ : قررت لجنة جائزة نوبل للسلام منح الجائزة لعام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في مناطق الصراعات في العالم كله .

هايتي :

١٨ : أطاح انقلاب عسكري بالحاكم العسكري لهايتي الجنرال هنري نامضى وقاد الانقلاب الجنرال بروسستر إفريل قائد الحرس الجمهوري الذي أعلن تنصيب نفسه رئيساً جديداً للبلاد .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : استؤنف شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار الأمريكية لمصر التي توقفت في شهر يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب برنامج المساعدات العسكرية .

٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية على العراق بدعوى استخدامه اسلحة كيميائية ضد الاكراد العراقيين .

١٤ : اتهمت الخارجية الأمريكية ليبيا بانشاء مصنع لانتاج الاسلحة الكيميائية وغازات قاتلة للاعصاب وغاز الخردل السلام .

: وافق الرئيس ريجان على دفع المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة لمنظمة الامم المتحدة التي كانت قد توقفت عن سدادها للمطالبة باجراء اصلاحات تنظيمية وسياسية في المنظمة .

٢٠ : أكدت الخارجية الأمريكية انه يتعين على أي تسوية في الشرق الأوسط الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ، كما ان لهم الحق

في المشاركة الفعلية في مفاوضات السلام . ٢٤ : في ختام محادثات وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في واشنطن اوضح الجانبان انه تم تحقيق تقدم في بعض المجالات واهمها حقوق الانسان بينما استمرت الخلافات حول قضايا أخرى من

بينها المشكلات الاقليمية ولم تحقق المحادثات حول الحد من التسليح سوى نتائج ضئيلة .

٢٦ : اجتمع الرئيس الأمريكي ريجان بدعوة منه بكل من وزيرى خارجية مصر واسرائيل لبحث عملية السلام في الشرق الاوسط وأكد اعترافه بالحقوق السياسية للفلسطينيين . : القى الرئيس ريجان خطاب الوداع امام الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه ضرورة التوصل الى حل سلمى في الشرق الأوسط ودعا الى تعاون العراق وايران لتطبيق القرار رقم ٥٩٨ .

اليابان :

١٢ : قررت اليابان رفع العقوبات التي فرضتها على كوريا الشمالية في مطلع العام بعد اتهامها بالتورط في حادث تفجير واسقاط طائرة تابعة لكوريا الجنوبية .

٢٢ : عادت حكومة اليابان الى الامير اكهيتو ولي العهد (٥٤ عاماً) بالهام الرسمية للامبراطور هيروهيتو الذي تدهورت صحته .

٢٨ : كشف محافظ البنك المركزى اليابانى عن خطة بلاده لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث (خطة ميازاوا) وتقوم على اعادة جدولة جزء من هذه الديون ويتم تحويل الجزء الآخر الى سندات على ان تقيم الدول المدينة حساباً احتياطياً يديره صندوق النقد الدولى .

يوغوسلافيا :

٢ : اعترف مجلس الرئاسة الحاكم بيوغوسلافيا بان الموقف السياسى يتدهور بشكل يومية بسبب الاضطرابات العراقية .

١٢ : وافقت الحكومة اليوغوسلافية على استناد مؤتمر القمة التاسع لدول حركة عدم الانحياز على ارض يوغوسلافيا في العام القادم .

للحزب الشيوعى السوفيتى بالدور الذى لا يديل له السوق في الاقتصاد ويضرب الزراعة والصناعة .

٧ : ذكرت لجنة الهجرة الدولية في جنيف أن شهر سبتمبر الماضى شهد أكبر عدد من

٣ : في اطار حركة التغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى عين الكسندر فلاسوف وزير الداخلية رئيساً لوزراء جمهورية روسيا وقوى فينتالى فوريونكوف رئيس وزراء الجمهورية رئاسة الجمهورية .

٥ : اعترف قاديم مدفيديف الفيلسوف الجديد

اكتوبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

١ : وافق مجلس السوفيت الاعلى بالاجماع على انتخاب ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى رئيساً للاتحاد السوفيتى خلفاً لاندريه جروميكو - وتعهد جورباتشوف فور انتخابه باتخاذ خطوات حاسمة وجادة في سبيل تنفيذ اصلاحاته .

- المهاجرين اليهود السوفييت من الاتحاد السوفييتي الى الغرب في شهر واحد خلال السنوات الماضية (بلغ عدد المهاجرين ٢٢٩٥ مهاجرا ذهب منهم ١٠٨ فقط الى اسرائيل) .
- ١١ : ذكرت مجلة « العصر الحديث » السوفيتية أن عدد المهاجرين السوفييت من الاتحاد السوفييتي قد ارتفع في العام الماضي إلى ما يقرب من ٤٠ ألف مواطن وهو ما يمثل خمس مرات مثيله في عام ١٩٨٦ .
- ١٢ : طالب فلاديمير بولياكوف مدير إدارة شئون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية الفلسطينيين بالتخلي بالواقعية وقال أن الاتحاد السوفييتي يعتقد أن الوقت قد حان لكي تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل .
- رافق مجلس الوزراء السوفييتي على أن توزع الصحف والمجلات الغربية في الاتحاد السوفييتي لأول مرة منذ أوائل العشرينات .
- ١٩ : أكد الاتحاد السوفييتي مجدداً أنه لن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
- ٢١ : أُنْتُخِبَ العالم السوفييتي أندريه سخاروف لعضوية مجلس رئاسة الأكاديمية السوفيتية للعلوم .
- ٢٥ : أعلن جورباتشوف أن المانيا الشرقية ستبقى على الخريطة .
- ٢٨ : قرر الاتحاد السوفييتي السماح للشركات الأجنبية بتملك أكثر من ٥٠ ٪ من المشروعات الاقتصادية المشتركة فيه .
- إسرائيل :
- ١١ : أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة .
- ١٤ : أعلن شيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي أن حزبه لا يريد أن تضيق إسرائيل إلى سكانها ١,٥ مليون فلسطيني هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وأن هدف حزبه أن تظل إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية وألا تدخل المزيد من الحروب .
- ١٦ : أعلن بيريز أنه سيكون على استعداد للتخلي عن قطاع غزة المحتل مقابل تحقيق السلام إذا فاز حزب العمل الذي يتزعمه في الانتخابات العامة .
- ١٨ : أيدت المحكمة العليا في إسرائيل قرار لجنة الانتخابات الاسرائيلية بمنع حركة (كاخ) العنصرية المتطرفة التي يتزعمها الحاخام مئير كاهانا من خوض الانتخابات العامة .
- ١٩ : ذكر راديو إسرائيل أن زعماء المانيا الشرقية لم يستجيبوا للضغط للحصول على تعويضات مقابل ممتلكات اليهود التي دمرت في الحرب العالمية الثانية .
- ٢٠ : وصل إلى إسرائيل سبعة من ممثلي الشركات الصينية تلبية لدعوة من عدد من الشركات الصناعية والاسرائيلية في أول سابقة من نوعها بين البلدين .
- ٢٤ : كشفت طبيبة نمساوية عن استخدام إسرائيل طلقات زجاجية وقنابل الغاز
- البحرين :
- ٨ : وقعت البحرين وقطر اتفاقاً من أجل تسوية نزاعهما على جزيرة « فشت الديبل » الواقعة في منتصف المسافة بينهما .
- ١٢ : وافقت دولة البحرين على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة في الأول من يوليو ١٩٨٦ .
- تفقت البحرين وإيران على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .
- تركيا :
- ١٩ : كشفت صحيفة « حريات » التركية عن مؤامرة كبرى دبرها النظام الإيراني لقلب نظام الحكم في تركيا والقيام بعمليات إرهابية بها .
- تشيكوسلوفاكيا :
- ١٠ : قدم رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بومير شتروجال استقالة حكومته بعد ١٨ عاماً في السلطة ، وأوصى ميلوش باكش سكرتير عام الحزب بقبول الاستقالة وذلك في اطار حملة تغيير القيادات التي ارتبط اسمها « بربيع براج »
- ١١ : عينت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لاديفال أواميك رئيساً للحكومة خلفاً للوبومير شتروجال ، وتعيين خمسة أعضاء جدد في المكتب السياسي ليصبح عدد الأعضاء ١٨ عضواً .
- الجزائر :
- ٥ : اندلعت اضطرابات عنيفة في الجزائر احتجاجاً على تجميد الأجور ورفع الدعم عن السلع في نطاق خطة للتقشف .
- ٦ : أعلن فرض الأحكام العرفية في الجزائر العاصمة .
- ١٠ : تعهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإجراء اصلاحات سياسية واسعة النطاق وتغييرات في الأسس الدستورية للدولة وأكد تمسكه ببرنامج التقشف .
- ١١ : قرر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إنهاء حالة الطوارئ والقضاء الأحكام العرفية .
- ١٢ : أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن برنامج لاصلاح النظام السياسي واجراء تعديلات دستورية من خلال استفتاءين .
- ١٨ : أصدر الرئيس بن جديد مرسوماً جمهورياً أعلن فيه استعداده للتخلي عن بعض صلاحياته لرئيس الحكومة الذي سيمسح مستولاً أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) وليس أمام الحزب السياسي الحاكم كما هو الوضع حالياً .
- ٢٥ : رفض الرئيس الجزائري بن جديد اقامة نظام بعدد الأحزاب .
- ٢٠ : أقال الرئيس بن جديد السيد محمد شريف مساعدي الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم .
- جمهورية مصر العربية .
- ٨ : ٩ : ١٠ - الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، جمهورية السودان الديمقراطية الشعبية . وتم الاتفاق على اجتماع لجنة الأخاء المصري السوداني بالقاهرة آخر نوفمبر ١٩٨٨ .
- ١٢ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجرى بينه وبين الرئيس رحسني مبارك محادثات

- المحرمة دولياً ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .
- ٢٦ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل عدة عقود لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية في اسرائيل .
- افغانستان :
- ١٣ : تعهد الاتحاد السوفييتي بدفع ٦٠٠ مليون دولار من بين حوالي ٨٠٠ مليون دولار تعهدت بها عدة دول لاعادة تعمير افغانستان واعادة اللاجئين إليها .
- ٢٧ : أعلن نجيب الله رئيس أفغانستان عن ترحيبه بوساطة مصر من أجل التوسط بين الافغان .
- ٣٠ : دعا الرئيس الافغاني نجيب الله الثوار الافغان للمشاركة في الحكم كما دعا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة مستقبل البلاد واقامة نظام محايد في أفغانستان .
- اوروجواي :
- ٢٩ : دعت مجموعة دول الثمانية في أمريكا اللاتينية إلى بدء عهد جديد من الحوار مع الدول الصناعية الغنية لاجاد حل لمشاكل الديون والتخلف والمخدرات وهي القضايا الأساسية التي تعاني منها دول أمريكا اللاتينية .
- إيران :
- ١٢ : اتفقت إيران والكويت على رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما الى مستوى السفراء .
- ١٣ : اتفقت إيران والبحرين من حيث المبدأ على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .
- ١٧ : أعلنت إيران موافقتها على اقتراح الامم المتحدة بشأن تطهير ممر شط العرب الذي يشكل الحدود الجنوبية لكل من إيران والعراق بشرط إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تنص على اقتسام شط العرب بين البلدين .
- إيطاليا :
- ١٢ : وافق البرلمان الايطالي على اقتراح الحكومة بإلغاء معظم الاقتراعات السرية داخل البرلمان وذلك لتفادي الأزمات الوزارية في إيطاليا .
- باكستان :
- ٤ : أصدرت المحكمة العليا الباكستانية حكماً بإلغاء قرار الرئيس الراحل ضياء الحق الخاص بمنع دخول المرشحين للانتخابات العامة القادمة على أساس حزبي وأجروها على أساس فردي .
- ٦ : أصدرت المحكمة العليا في باكستان حكماً بعدم دستورية القرار الذي اتخذته الرئيس السابق ضياء الحق بحل البرلمان .
- ٧ : شكل أنصار الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق تحالفاً سياسياً جديداً لمناقشة بنازير بوتوزعيمه حزب الشعب الباكستاني المعارض في الانتخابات البرلمانية المقررة .
- ٨ : أعلن محمد خان جونيجو رئيس وزراء باكستان السابق تشكيل ائتلاف جديد من ثلاثة أحزاب أطلق عليه اسم تحالف شعب باكستان وذلك لدخول الانتخابات العامة .
- ١٢ : قررت الحكومة الباكستانية إغلاق حدودها المشتركة مع الهند لمنع تدفق مزيد من المهاجرين الهنود الى ولاية السند الباكستانية .

حول القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام .

١٥ : اختيرت مصر رئيسا لأول اتحاد أفريقي للطرق .

١٦ : فاز الأديب المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل العالمية للأدب لعام ١٩٨٨ .

١٧ : أكد الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن قرار التقسيم الخاص بفلسطين والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ يعطى الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .

١٨ : عقدت بالقاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

١٩ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك .

٢٠ : جرت محادثات في مدينة الاسماعيلية بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الفرنسى

فرانسوا ميتران حول مختلف قضايا الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية .

٢١ : أعلن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن مصر تتعاون في التصنيع الحربى مع كل من بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٢ : أعلن فوز جميع قوائم مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية بإستثناء ثلاثة أقسام بمحافظة القاهرة .

٢٣ : طالبت مصر الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى بإستئناف نشاطها وجهودها بالنسبة لقضية الشرق الأوسط للتوصل لحل لهذه القضية .

٢٤ : أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن مصر ليس لديها ما يمنع من تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٢٥ : أعلن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع أن قرص التعاون العسكرى بين مصر والمغرب كثيرة وتزداد مستقبلا . أخرجت وزارة الدفاع عن وثائق حرب ١٩٥٦ فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى الذى أشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر .

جنوب أفريقيا :

٢٦ : أحال بيتر بوترا رئيس جنوب أفريقيا الى مجلس مستشارى لرئيس مشروع قانون ينص على اجراءات قمعية ضد المواطنين الأفارقة الذين يعيشون في المناطق المخصصة للبيض .

السودان :

٢٧ : أعلن الدكتور حسين أبو صالح وزير خارجية السودان أن ميثاق الوفاق الوطنى السودانى أقر ضرورة قيام علاقات طيبة وخاصة مع مصر والسعودية وليبيا .

٢٨ : اتفق السودان وتشاد على تطوير علاقات حسن الجوار وتأمين الحدود المشتركة للبلدين ومنع التدخلات الأجنبية أو التدخل في الشؤون الداخلية للغير ووقف الحملات الاعلامية المعادية .

٢٩ : كشفت صحيفة الاضواء السودانية عن

إبرام اتفاق بين إسرائيل ومتمردي جنوب السودان يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين .

٣٠ : تقرر تأجيل الحوار الوجدى بين السودان وليبيا الى أجل غير مسمى .

٣١ : أكد وزير الدولة السودانى للشئون الخارجية أن العلاقات المصرية السودانية تجاوزت مرحلة العمل السياسى ودخلت الان مرحلة تنفيذ ميثاق الاخاء بعد قيام اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٣٢ : أعلن نائب رئيس الأركان السودانى أن القوات السودانية تفرض في الوقت الراهن سيطرتها التامة على المدن الرئيسية بالأقليم الجنوبى وانها تشن هجمات واسعة النطاق على مختلف الجهات التى يتركز فيها المتمردين .

شيلي :

٣٣ : أعلن عن هزيمة الجنرال اوجستو بينوشيه في الاستفتاء الذى أجرى حول بقائه في السلطة لثمانى سنوات جديدة .

٣٤ : قدمت حكومة بينوشيه التى شكلها عام ١٩٧٢ استقالتها .

٣٥ : اعترف الجنرال بينوشيه بهزيمته في الاستفتاء إلا أنه أكد رفضه لمطالب المعارضة بالتناحي عن السلطة في الحال وقال أنه سيكمل فترة رئاسته الحالية التى تنتهى في مارس ١٩٩٠ .

٣٦ : أعلن الجنرال فرناندو ماتيه قائد القوات الجوية في شيلي واحد أعضاء المجلس العسكرى الحاكم انشقاقه على الرئيس بينوشيه وحث الجيش على عدم التدخل في السياسة .

الصين :

٣٧ : ذكر المسئولون في مرصد هاجفروز بالسويد أن الصين نفذت تجريبا نوويا هو الأول من نوعه خلال العام الحالى والثانى منذ ١٩٨٤ .

٣٨ : ذكرت صحيفة الشعب الصينية أن ٢٥٣٤٩ شخصا قد فصلوا من عضوية الحزب الشيوعى الصينى وأن ٨ آلاف منهم طردوا بسبب جرائم اقتصادية .

٣٩ : أعلن الزعيم الصينى دنج شياوينج أنه سيعقد لقاء قمة مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف في النصف الأول من العام القادم لوضع حد للحرب الباردة التى استمرت ٣٠ عاما بين البلدين .

العراق :

٤٠ : أعلنت وكالة الأنباء العراقية عن انتاج صواريخ عراقية جديدة جو- جو أطلق عليها أسم « أبابيل » كما أنتج صواريخ أرض - أرض بأسم « سجيل »

٤١ : رفض طارق عزيز وزير خارجية العراق مواصلة المفاوضات المباشرة مع نظيره الايرانى على أكبر ولايتى في نيويورك وعاد الى بلاده بعد جلسة محادثات واحدة . أعلن العراق أنه أنتج طائرة موجهة بدون طيار صناعة عراقية كاملة .

٤٢ : أعلن العراق رفضه لقبول إيران خطة السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق السلام في الخليج وتطهير شط العرب

شريطة إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

٤٣ : صدق مجلس قيادة الثورة العراقى على تشكيل لجنة عراقية مصرية دائمة للتعاون الثنائى .

٤٤ : عقدت في بغداد قمة ثلاثية ضمت الرئيسين صدام حسين وحسنى مبارك والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

٤٥ : زار حيدر أبو بكر العطاس رئيس اليمن الديمقراطى مسقط في أول زيارة رسمية يقوم بها الى سلطنة عمان بدعوة من السلطان قابوس تتويجا للعلاقات المتنامية بين البلدين .

٤٦ : دعت سلطنة عمان الدول المتقدمة ، والاقطار الصناعية لتحمل مسئوليتها الكبرى ، لتلعب دورها كاملا من أجل التخلص من النفائات الضارة التى تقوم بانتاجها ، داخل حدودها وعدم تصدير تلك النفائات الى الدول النامية . وقد أكد السيد شبيب بن تيمور آل سعيد وزير البيئة وموارد المياه العماني في كلمة سلطنة عمان في احتفالات الاتحاد الدولى لصون الطبيعة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه - على اهتمام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ودعمه الشخصى لكافة الجهود الموجهة لصون الطبيعة .

فرنسا :

٤٧ : زار باريس ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سوفيتى لفرنسا منذ عام ١٩٨٠ في محاولة لحياء الحوار الفرنسى السوفيتى .

الفلبين :

٤٨ : تم التوصل الى اتفاق مبدئى بين الفلبين والولايات المتحدة حول القواعد العسكرية الأمريكية الست في البلاد وينص على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار الى الفلبين كتعويضات مقابل استخدام القوات الأمريكية للقواعد الاستراتيجية في البلاد حتى عام ١٩٩١ .

فلسطين :

٤٩ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضى المحتلة شهرها الحادى عشر .

٥٠ : أعلن عبد الله حورانى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن قيادة المنظمة أقرت وثيقة اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٥١ : أتهم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوريا بإثارة وأفتعال المعارك حول المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبنانى لتمهيد للهجمات الاسرائيلية ضد الأهماف الفلسطينية .

لبنان :

٥٢ : استسلم ٢٥٠٠ مقاتل تابعين للرئيس اللبنانى السابق امين الجميل الى ميليشيات القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع .

٥٣ : فشل مجلس النواب اللبنانى في انتخاب رئيس جديد له بسبب عدم اكتمال النصاب

أسلحة كيميائية ضد الاكراد .
: أكد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي
أن واشنطن وطهران تجريان اتصالات غير
مباشرة عن طريق طرف ثالث .
٦ : قررت الحكومة الأمريكية منع الحصانة
الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات
العسكرية والاسرائيلي في واشنطن .
١٤ : أعلن ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية
الأمريكي أنه لا يمكن تجاهل منظمة
التحرير الفلسطينية كما لا يمكن انكار أن
الفلسطينيين يرون في المنظمة التعبير عن
الهوية الفلسطينية .

٣٠ : أعرب جورج شولتز وزير الخارجية
الأمريكي عن قلق الولايات المتحدة ازاء
امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة
المنظورة والصواريخ وخاصة الأسلحة
الكيميائية والصواريخ طويلة المدى في
الوقت الذي تتفاوض فيه القوى العظمى
للحد من سباق التسلح .

يوجوسلافيا :

٨ : قدمت حكومة جمهورية الجبل الأسود
استقالتها الى برلمان الجمهورية وأعلنت
حالة الطوارئ بعد اشتباكات دامية بين
البوليس والمتظاهرين حول مبنى البرلمان .
١٧ : أعترف الزعيم اليوغوسلافي شتيب سوفار
بسوء الأوضاع في البلاد نتيجة لحالة من
الفوضى الاقتصادية وتصاعد التوترات بين
القوميات المختلفة ، وطالب بتوسيع الملكية
الخاصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية
واغلاق المشروعات الخاسرة وتطبيق قواعد
السوق الحرة لانقاذ يوجوسلافيا من أزمتها
الاقتصادية .

١٩ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
اليوجوسلافي على اقالة ثلث أعضائها ممن
أمضوا أكثر من ٢٠ سنة في عضوية اللجنة
بالإضافة الى من وجهت إليهم اتهامات .
٢٠ : تم عزل قيادات الصرب - أكبر الجمهوريات
اليوجوسلافية الست واستقال عضو خامس
بالمكتب السياسي .

٢٤ : تعهد الزعماء اليوجوسلاف في خطة عمل
جديدة بتدعيم القوة الفيدرالية وخلق وحدة
داخل الحزب وتحقيق الانضباط الاجتماعي
٢٩ : وجهت يوجوسلافيا أقوى تحذير لموسكو
بسبب عجز الميزان التجاري مع الكتلة
الشرقية .

: انضمت المملكة العربية السعودية الى
معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .
١٢ : قرر مؤتمر وزراء اعلام الدول الاسلامية
اعتماد برنامج اعلامي اسلامي لدعم
الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية
الاحتلة ، كما اكدا على دعم الاقليات
الاسلامية في العالم والتضامن الشعب
الافغانستاني
٢٠ : أصدر الملك فهد عاهل السعودية أوامره بأن
تكف وسائل الاعلام السعودية عن التعرض
لايران .

المملكة المتحدة :

٧ : وافقت ٦٥ دولة عضو في مؤتمر دافن
النفائات الذي نظمتها منظمة الملاحه الدولية
التابعة للأمم المتحدة في لندن على خفض
كمية المواد الكيميائية التي يتم التخلص
منها في البحر حتى عام ١٩٩١ وأن يتم
بحث حظر التخلص من هذه المواد في البحر
بصورة شاملة في غضون ٢ سنوات
أخرى .

: قررت الحكومة البريطانية خفض الاسهم
الكويتية في شركات بريتش بتروليم
البريطانية من ٢١,٦ ٪ الى ٩,٩ ٪
١٧ : ذكر التقرير السنوي للمعهد الدولي
للدراستات الاستراتيجية لعام ١٩٨٨ أن
فرنسا وبريطانيا احرزتا تقدما كبيرا في
برامجهما للتحديث العسكري وأن التفوق
في الأسلحة التقليدية لا يزال في صالح
حلف وارسو بشكل كبير وأن الصين
مازالت مستمرة في اعادة تنظيم جيشها .

المملكة المغربية :

٢٨ : كلفت اللجنة المغربية العليا لجنة على
مستوى وزاري لاعداد وثيقة الوحدة
المغربية لرفعها الى القمة المغربية
لاقرارها .
٢٩ : أعلنت دول المغرب العربي الخمس اتفاقها
على العمل معا لاقامة المغرب الموحد من
خلال التنسيق المشترك بين سياستها
الخارجية والاقتصادية والمالية .
الولايات المتحدة الأمريكية :
١ : أكد جان بيير شيفنجان وزير الدفاع الفرنسي
اثناء زيارته لواشنطن أنه لا أساس
للإتهامات الموجهة الى العراق باستخدام

القانوني لغياب الأعضاء المسيحيين
المعارضين لسوريا ، وأصدر الحاضرون
بيان أكدوا فيه استمرار حسين الحسيني
رئيس المجلس الذي أنتهت مدة رئاسته في
رياسة المجلس مع أعضاء هيئة المكتب .
٢٢ : غادر لبنان الى أوروبا الرئيس السابق أمين
الجميل وأسرته .
٢٦ : شنت الطائرات الاسرائيلية سلسلة من
الغارات العنيفة ضد المواقع والمخيمات
الفلسطينية في لبنان .

ليبيا :

٣ : أذيع في طرابلس ونجامينا أن ليبيا وتشاد
سيقتحان سفارتيهما في عاصمتي البلدين
قبل يوم ٣٠ أكتوبر الحالي وعبر البلدان عن
أرادتهما الأكيدة في احترام وقف إطلاق
النار .

٢٢ : زار ليبيا وفد يضم عدة وزراء من الحكومة
السودانية .

: أعلن العقيد الليبي معمر القذافي اعترافه
بالحكومة العسكرية المؤقتة في لبنان برئاسة
العماد ميشيل عون .

٢٣ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا
وزائير .

٢٦ : طالبت ليبيا ايطاليا بدفع تعويضات عما
اصابها من أضرار إبان الاحتلال الايطالي
لها ونفى ٥٠٠٠ لبيبي الى ايطاليا عما
أصاب الأراضي الليبية من دمار في الحرب
العالمية الثانية .

٢٨ : صدر بيان صحفي في ختام اجتماعات لجنة
العمل الوجدوى بين السودان وليبيا أعلن
توصل اللجنة الى وضع صيغة عملية للوحدة
سيتم تقديمها للقيادة في البلدين تمهيدا
لعرضها على الاط والمؤسسات الشعبية
والدستورية .

المملكة العربية السعودية :

٥ : ذكرت الصحف السعودية أن الخسائر
المالية التي تكبدتها السعودية بسبب
التزامها بمقررات (الأوبك) بلغت ١٠٩
مليار دولار بعد خفض الانتاج السعودي
من عشرة ملايين الى ٤,٢ مليون برميل
يومية .

نوفمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي :

٤ : قرر الاتحاد

السوفيتي وقف عمليات سحب قواته من
افغانستان بصفة مؤقتة في الوقت الحالي
بسبب تدهور الموقف العسكري لحكومة
نجيب الله الشيوعية في كابول .

٧ : وافق الاتحاد السوفيتي على افتتاح مركز
ثقافي يهودي في موسكو .

٩ : أعلن المتحدث باسم الخارجية السوفيتية
ارتياح موسكو ازاء تصويت الأمريكيين
لصالح بوش ولصالح توسيع العلاقات
السوفيتية الأمريكية .
١٦ : قرر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية
بالاجماع « اعلان السيادة » يقضى
باستقلال الجمهورية عن الاتحاد
السوفيتي في كافة المجالات ماعدا الدفاع

والسياسة الخارجية وتعديل دستور
الجمهورية بحيث يصبح من حقها رفض
الخضوع للقانون السوفيتي ودعا البرلمان
مجلس السوفيت الاعلى الى توقيع معاهدة
اتحادية لتنظيم العلاقات بين السلطة
المركزية في الكرملين والجمهوريات
السوفيتية
١٧ : أعلنت رئاسة مجلس السوفيت الاعلى ان

قرار برلمان جمهورية استونيا بإعلان سيادة الجمهورية على أراضيها غير دستوري .
٨١ : أعلن الاتحاد السوفيتي اعترافه بإعلان قيام الدولة الفلسطينية انطلاقاً من مبدأ حرية الاختيار

٢٦ : اتفق الزعيم السوفيتي جورباتشوف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على ضرورة أن يتم استخدام الفضاء للأغراض السلمية

٢٩ : أدان الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف عمليات القمع والاستحواد على السلطة في عهد الزعماء السوفيت السابقين وطالب البرلمان السوفيتي بتأييد الإصلاحات السياسية التي اقترحتها مؤكداً أنه سيكون من حق مجلس السوفيت الأعلى « البرلمان » الاعتراض على قراراته بموجب الإصلاحات واقترح تشكيل لجنة لتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات .

(انظر أيضاً : دولة قطر ١٧/٥)

اسرائيل :

١ : فازت كتلة ليكود بـ ٤٠ مقعداً في انتخابات الكنيست الاسرائيلي مقابل ٣٩ مقعداً لحزب العمل وفازت الأحزاب اليمينية المتحالفة مع الليكود بسبعة مقاعد وفازت الأحزاب الدينية بـ ١٨ مقعداً وفازت الأحزاب اليسارية المتحالفة مع حزب العمل بسبعة مقاعد . أما الأحزاب المؤيدة للعرب فقد فازت بستة مقاعد (الحزب الشيوعي الاسرائيلي ٥ مقاعد والقائمة التقدمية للسلام مقعدان والحزب الديمقراطي العربي مقعد واحد)

٣ : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٢٠ صوتاً ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل يدين سياسة اسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

٤ : أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٠ صوتاً ضد دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل - سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف وأكدت عدم شرعية ممارسات اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة بما فيها القدس .

١٦ : كشفت مجلة « جينز ديفنس ويكلي » البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية أن اسرائيل أجرت ثاني تجربة سرية على صاروخ أرض - أرض متوسط المدى من طراز « أريحا » القادر على حمل رؤوس نووية .

١٨ : كشف مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي عن أن معدل تزايد السكان العرب قد بلغ ضعف معدل تزايد السكان اليهود في اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ وقد بلغ العدد الاجمالي لسكان اسرائيل مع نهاية ١٩٨٧ ٤ ملايين و٤٦٤ ألف شخص من بينهم ٨٢٪ من اليهود و ٤٪ من المسلمين و ٢,٣٪ من المسيحيين و ١,٧٪ من الدرزي .

١٩ : وجهت دول السوق الأوروبية الاثنتا عشرة ادانة قوية للممارسات القمعية الاسرائيلية - ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وأكدت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فوق ارضهم .

٢٦ : اشار السكرتير العام للأمم المتحدة في تقرير للجمعية العامة الى انتهاكات اسرائيلية واسعة النطاق في الضفة الغربية وغزة .
٣٠ : أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن اسرائيل تصعد اعمالها القمعية العنيفة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

رفضت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلي مشاركة كتلة الليكود مرة اخرى في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة .

افغانستان :

١٨ : طلب

عيد الغفار لكانوال نائب وزير الخارجية الأفغاني وكمال الدين السكرتير الثالث في البعثة الأفغانية بالأمم المتحدة طلباً للجوء السياسي للولايات المتحدة .

(انظر أيضاً : الاتحاد السوفيتي : ١٧/٤ وباكستان ١١/٢٧)

المانيا الغربية :

١١ : استقال فيليب بينجي رئيس البوندستاج الألماني (البرلمان) بعد تفجر زوينة سياسية اثر خطاب له امتدح فيه النظام النازي وزعيمه أدولف هتلر الذي وصفه بأنه منحة الهية وزعيم لايتاح لشعب الاكل الف عام .

انجولا :

١٩ : أعلنت انجولا وكوبا موافقتهما على التسوية السلمية التي تم التوصل اليها في جنيف بينهما وبين كوبا وجنوب افريقيا (التي تربط تحقيق استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من الأراضي الانجولية .

ايران :

٣ : طالب تقرير للأمم المتحدة عرض على الجمعية العامة المجتمع الدولي بالتنبيه الى عمليات اعدام جماعية للمعارضين والمعتقلين السياسيين في ايران وقعت قبل وبعد قبولها لوقف القتال في حرب الخليج . وأكد التقرير أن السلطات الايرانية اعدمت ١١٠٠ سجين خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر ١٩٨٨ رفضت ايران اقتراحاً عراقياً بتبادل الأسرى فوراً .

١٠ : أعلنت ايران وبريطانيا اتفاقهما على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما في أقرب وقت ممكن على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

١٩ : أعلن هاشمي رافسانجاني رئيس البرلمان الإيراني أنه من غير المحتمل أن تستأنف الحرب ضد العراق لابد أن يكون الإيرانيون دائماً على استعداد .

٢٠ : أعلنت ايران استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع السعودية لانتهاء الخلاف القائم بين البلدين

٢٤ : بدأت ايران والعراق تبادل ١٥٦٩ أسيراً من أسرى الحرب الموضي والمصابين تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٢٥ : أكدت ايران استمرار تأهب قواتها تحسباً لتجدد الحرب مع العراق .

٢٧ : أوقفت ايران تبادل الأسرى مع العراق .

٢٨ : ذكرت انباء صحفية أن حسين موسى رئيس وزراء ايران اجبر على الاستقالة وحددت اقامته في منزله .

٢٩ : أعلنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لنظام آية الله الخميني أن السلطات الإيرانية اعدمت مايزيد على خمسة آلاف سجين سياسي من معارضي النظام خلال الأشهر الأربعة الماضية .

باكستان :

١٧ : حقق حزب الشعب الباكستاني المعارض بزعامة بنازير بوتو نصراً كبيراً في الانتخابات البرلمانية (٤٥٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٢٥٪ للتحالف الاسلامي الديمقراطي)

٢٠ : حصل حزب الشعب المعارض بزعامة بنازير بوتو وحلفائه على ٤٢٪ من مقاعد المجالس المحلية .

٢٧ : جرت اول مفاوضات مباشرة بين وفد سوفيتي ووفد من المجاهدين الأفغان في اسلام اباد لبحث امكانية الافراج عن الأسرى السوفيت المحتجزين لدى المجاهدين ومستقبل العلاقات بين البلدين .

٣٠ : تخلى نواز شريف زعيم التحالف الاسلامي الديمقراطي عن محاولاته لتشكيل حكومة جديدة تاركا المجال للسيدة بنازير بوتو رئيسة حزب الشعب المعارض .

البرتغال :

٢١ : حذر جون جالفن القائد الأعلى لقوات حلف الاطلنطي دول الحلف من أن الإصلاحات السوفيتية تحمل خطراً على الغرب ومن أن يقع الغرب فريسة لمهارات الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في التأثير والافتناع .

بلجيكا :

٢١ : رحبت دول المجموعة الأوروبية بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وقبول قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٢٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولي في الشرق الأوسط ولم يتضمن بيان المجموعة أى اعتراف بالدولة الفلسطينية .

٢٥ : أكد تقرير رسمي لحلف الاطلنطي تفوق حلف وارسو على حلف الاطلنطي في مجال الأسلحة التقليدية .

تشاد :

٢٩ : أعلنت تشاد أن قواتها اسقطت طائرة تابعة للقوات الجوية الليبية وأسرت اثنين من الطيارين الليبيين .

تونس :

٧ : وقع زعماء الأحزاب السياسية التونسية الشرعية الستة وممثل عن حركة الاتجاه الاسلامي المحظورة وثيقة وطنية تنص على ادخال نظام التعدد الحزبي

٢٦ : وافقت الحكومة التونسية على قيام حزب جديد هو حزب الاتحاد الديمقراطي

يهدف لتحقيق السلام في السودان وتم التوقيع عليه في أديس أبابا وكانت اهم بنود الاتفاق تنص على ضرورة انعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى ٣١ ديسمبر القادم وتشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد له ، وتجميد مواد قوانين سبتمبر ١٩٨٢ (قوانين الشريعة الاسلامية) الى حين انعقاد المؤتمر الدستورى ، والغاء الاتفاقية العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى ، ورفع حالة الطوارئ ووقف اطلاق النار .

١٨ : أكدت مصادر مطلقة موثوق بها أن مصر لعبت دورا مهما في المساعي الرامية لحل مشكلة الجنوب السودانى

٢٠ : رفضت الجبهة الاسلامية السودانية اتفاق السلام بالجنوب الذي وقعه زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى مع جون جارنج .

٢٢ : وقعت اشتباكات بين أفراد الجماعات الاسلامية وبعض مواطنى جنوب الخرطوم احتجاجا على اتفاق السلام .

٢٤ : أصدرت قيادة جبهة المتحررين في جنوب السودان أوامرها الى كافة فصائلها بالاستمرار في القتال حتى يتم الاعلان عن وقف اطلاق النار من جانب كل من الجبهة والحكومة .

سوريا :

١٦ : أعلنت سوريا رسميا تأييدها ومساندتها لاعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٤ : اشار مسئول سوري بموقف مصر المساند للقضايا العربية وخاصة اعترافها بقيام دولة فلسطين وتأكيدا على التزامها باتفاقية الدفاع العربى المشترك .

سويسرا :

١٥ : وافقت كوبا وانجولا وجنوب افريقيا في اجتماعهم في جنيف على اتفاق للتسوية الشاملة للجنوب الافريقى والذي يقضى بانسحاب القوات الكوبية من انجولا واستقلال اقليم ناميبيا

١٦ : وافق العراق وايران على تبادل أسرى الحرب الجرحى والمرضى المحتجزين لديهما خلال اجتماعات لهما في جنيف .

الصين :

٢٠ : أعلنت الصين رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية .

٢٨ : وقعت في بكين معاهدة بين الصين وجمهورية منغوليا حول الحدود المشتركة بينهما (٤٦٥٥ كيلو مترا) بهدف ارساء السلام على الحدود بينهما .

(انظر ايضا السعودية ١١/١٢)

العراق :

٨ : وافق العراق على اقتراح ايراني بتبادل الأسرى والجرحى فوراً .

١٧ : طرد العراق دبلوماسيا امريكا لاتصاله بالاكراذ في شمال البلاد .

١٨ : طالب الرئيس العراقي صدام حسين باجلاء القوات السورية من لبنان .

طرد العراق ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين من بغداد .

وقعت كل من الحكومة التشادية والجبهة الوطنية المعارضة لها في بغداد اتفاق مصالحة بينهما بوساطة عراقية .

المجلس الوطنى الفلسطينى في الجزائر وتعتبر مصر هذا الاعتراف ساريا اعتبارا من يوم ١٥ نوفمبر وعبرت عن أملها في أن تؤدي هذه الخطوة الى خدمة قضية السلام والاستقرار في المنطقة .

٢١ : ٢٢ زار مصر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٢٣ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد تسعة سفراء جدد في القاهرة لكل من : رواندا وبنما وكولومبيا وايطاليا والاردن وزيمبابوى وتنس والصومال وكوريا الديمقراطية

٢٤ : تم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الحزبين الوطنى الديمقراطى المصرى والامة السودانى

٢٦ : طلبت مصر رسميا من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أن تجرى الحكومة الامريكية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى وان كان ذلك بواسطة احد المسؤولين الامريكيين .

٢٧ : ألغى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك وزراء خارجية جميع الدول العربية سفرهم الى نيويورك لحضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية

انتخب المؤتمر السابع لمنظمة التضامن الافرواسيوى الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الاسبق رئيسا للمنظمة .

٢٨ : قام الرئيس العراقي صدام حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا العربية

٢٩ : تم في مقر القوات متعددة الجنسية بروما توقيع اتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الامريكية بشأن تنفيذ حكم محكمة التحكيم حول طابا يؤكد التزام الطرفين بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وببنية حسنة وانسحاب الطرفين الى خلف الحدود الدولية .

٣٠ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الاردن . (انظر ايضا : الجزائر ١٧/٢٤ وسوريا ١٧/٢٤)

جنوب افريقيا :

٢٢ : وافقت حكومة جنوب افريقيا على خطة التسوية في الجنوب الافريقى والقاضية باستقلال اقليم ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انجولا .

(انظر ايضا : انجولا : ١٧/١٩ وسويسرا ١١/١٥)

السودان :

١ : رفض المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى في السودان مشروع الوحدة الليبى السودانى .

١٦ : أعلنت وكالة الأنباء السودانية انه قد تم التوصل الى اتفاق شامل بين وفد الحزب

الاتحادى الديمقراطى السودانى بقيادة محمد عثمان الميرغنى وحركة تحرير السودان في الجنوب بقيادة جون قرنق

الوحدوى ليصل بذلك عدد الأحزاب المعارضة المسموح لها بممارسة العمل السياسى الى ٧ أحزاب .

الجزائر :

٢ : وافق ٩٢.٢٧ ٪ من الناخبين الجزائريين على البرنامج الاصلاحى السياسى والدستورى الذى عرضه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد

٥ : أصدر الرئيس الجزائرى بن جديد قرارا بتكليف قصدى مرياح وزير الصحة بتشكيل الحكومة الجديدة

١٥ : تم وضع حجر الأساس لمبنى أول سفارة للدولة الفلسطينية في احدى ضواحي العاصمة الجزائرية

١٨ : أعلن السيد عبد الحميد المهرى مسئول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الجزائرية ان الاتصالات الجزائرية المصرية مستمرة وان هناك اتفاقا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

٢٤ : استأنفت مصر والجزائر العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

٢٨ : قرر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ترشيح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة في انتخابات الرئاسة التى تجرى في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

٢٩ : أكدت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية في بيان سياسى ضرورة تعدد الآراء داخلها والسماح للمستقلين بالترشيح في الانتخابات امام مرشحي الحزب في اطار عدة اصلاحات سياسية وافقت عليها الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : زار القاهرة فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الامريكى وأعلن ان بلاده تضى في برنامج ملموس بالنسبة لمساعداتها العسكرية لمصر . ثم توقيع بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة (ام - ١) بين مصر والولايات المتحدة

٤ : وافق وزراء الصناعة العرب على اعادة عضوية مصر في المنظمة العربية للتنمية الصناعية

١٥ : أعلنت مصر تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية التى تهدف الى تحقيق السلام وإلى عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

١٥ : ١٧ : عقدت بالقاهرة اعمال ندوة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية « حركة عدم الانحياز » وأكد البيان الختامى للندوة التزام البلدان الافريقية والأحزاب السياسية بمبادئ عدم الانحياز التى أثبتت صلاحيتها على مدى ٢٧ عاما باعتبارها قوة ديناميكية في السياسة الدولية ودعا الى نظام اقتصادى دولى جديد ومؤتمر دولى لبحث أزمة الديون . وحضر الندوة الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال .

٢٠ : أكدت مصر رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنقاط الواردة في البيان السياسى الصادر عن اجتماعات

سلطنة عمان

١٠ : أكد عبدالعزیز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني أن علاقات السلطنة مع كل من العراق الشقيق وإيران هي علاقات أخوة وجوار تحكمها الجغرافيا والتاريخ والسيادة الوطنية والعقيدة الإسلامية والمصالح المشتركة . وقال : أن اتصالات حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع إيران لم تنقطع في الماضي وأنها كانت ولا تزال مستمرة . وأشار إلى أن هاجس ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية هو شغلنا الشاغل وذلك لفرش أرضية نستطيع أن نبني عليها حواراً عقلانياً متكافئاً بين الدولتين الجارتين المسلمتين . وأكد في هذا الصدد : كان هذا الهاجس هو الذي يخيم على تفكير حكومة السلطنة . وقال أن وقف إطلاق النار ليس هو الهاجس الأساسي ولكن الهاجس الأساسي هو إحلال السلام الذي سيتحقق بالجهد والصبر .

١١ : اختتم الملك حسين زيارة لسلطنة عمان استغرقت يومين وأجرى خلالها مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

١٦ : أعلنت سلطنة عمان ترحيبها الكامل بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وأعربت عن أملها في أن تكون هذه الخطوة مدعاة لفهم أكبر من قبل المجتمع الدولي .

١٨ : دعا السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان المجتمع الدولي وكل القوى العالمية لتقديم المزيد من المساعدة والدعم للجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وبالمستوى الذي يمهّد الطريق لتحرك جاد يعمل على التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة تضع حداً للمعاناة القاسية التي يترزح تحتها الشعب الفلسطيني .

١٠ : أعلن عبدالعزیز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني أن العالم كله سعد بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، لكونهما جارتين مسلمتين ولكونهما في منطقة يوجد بها أكبر احتياطي نفط في العالم ، مؤكداً أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت أسعد دول العالم ، بوقف إطلاق النار حيث كانت دول المجلس تحس بلهب الحرب وتسمع دويها وتعاين من استمرارها ، وتشعر أن فيه أرهاقاً لدماء مسلمة وشقيقة تفضل أن تتجه إلى الأعمار والبناء . وأعرب معاليه عن أمل في أن تنتصر معركة السلام في المستقبل القريب .

١٥ : أكد سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط العماني أن العديد من المشاكل السياسية والعراقيل التي كانت تهدد دائماً اتفاقات الأوبك قد اختفت ، وأن ذلك أصبح يمثل أحد العوامل الهامة لعودة الاستقرار والحفاظ على حجم الانتاج المحدد للوصول إلى سعر ١٨ دولاراً للبرميل كما كان مقرراً

فرنسا

٢٢ : صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بأنه يعترف بحق الشعب الفلسطيني في أن يعيش على أرض خاصة به تكون دولة

مستقلة .

٢٢ : صرح الرئيس فرانسوا ميتران بأن فرنسا ستقوم بإلغاء ثلاث مديونية دول العالم الثالث الأكثر فقراً إما كان موقف بقية الدول الصناعية الكبرى .

فلسطين :

١١ : عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن العالم الخارجي كما شنت حملة اعتقالات شملت عدة مئات من الفلسطينيين .

١٢ : عقدت بالجزائر الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني .

١٥ : أعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس . كما أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة قراره بالإجماع بإعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة ارتكازاً على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني وانطلاقاً من الشرعية الدولية ممثلة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين . كما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني أنه يقبل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ كقاعدة أساسية للتحرك نحو السلام ولعقد المؤتمر الدولي .

دولة قطر :

٥ : قررت دولة قطر والاتحاد السوفيتى تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما .

كندا :

٢٢ : فاز حزب المحافظين الكندى بزعامة بريان ملرونى رئيس الوزراء بأغلبية (١٦٩ مقعداً من مقاعد البرلمان ٢٩٢ مقعداً) وجاء حزب الاحرار المعارض في المركز الثانى بحصوله على ٨٢ مقعداً وحزب الديمقراطيين الجدد (٤٤ مقعداً) .

لاوس :

٢٢ : أكد سريان سريتيران وزير خارجية لاوس أن فيتنام سحبت قواتها من لاوس في أعقاب تحسن العلاقات بين فيتنام والصين وتايلاند .

لبنان :

٢ : قامت القوات الاسرائيلية بضم المنطقة المحاذية لبلدة مرج عشرون الواقعة داخل منطقة الحزام الامنى وأغلبها اراضى اسرائيلية .

٥ : تجددت حملة الانفجارات ضد القوات السورية في لبنان .

٧ : جرت محاولة فاشلة قامت بها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية لاغتيال انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي الموالى لاسرائيل .

٩ : أصدر عادل عسيران وزير الدفاع اللبناني في حكومة سليم الحص المدنية قراراً بعزل ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المناقصة من منصب قائد الجيش اللبناني .

جزر المالديف :

٢ : جرت محاولة فاشلة للإطاحة بنظام الرئيس مأمون عبد القيوّم قام بها مجموعة من المرتزقة السنهاليين القادمين من سيريلانكا .

الهند :

٢٠ : دعا بيان مشترك حول زيارة الزعيم السوفيتى جورباتشوف للهند إلى إزالة الاسلحة وخاصة النووية كهدف اساسى لجميع دول العالم وطالب جميع الدول بعدم إقامة قواعد أو منشآت عسكرية خارج حدودها كما دعا إلى عقد مؤتمر موسع لتشكيل حكومة ائتلافية في افغانستان .

٢٠ : اعتقلت سلطات الامن الهندية الملحق العسكري الباكستانى بتهمة التجسس .

الولايات المتحدة الامريكية :

٩ : أعلن فوز المرشح الجمهورى جورج بوش برئاسة الولايات المتحدة الامريكية ليصبح الرئيس الحادى والأربعين (٥٤ ٪ بوش ٤٦ ٪ لمنافسه دوكاكيس) كما فاز ممثلو الحزب الديمقراطى بالأغلبية في مقاعد مجلس الشيوخ والنواب .

١٣ : صرح أحد مساعدى الرئيس الأمريكى المنتخب جورج بوش بأن بوش يرى أن التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط وأنه - بوش - يرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

١٦ : أعلن المتحدث باسم الرئيس الأمريكى ريجان أن قرارات الدورة الأخيرة للمجلس الفلسطينى تتضمن عناصر ايجابية أبرزها قبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ باعتبار أن ذلك يساهم في وضع الأساس للتسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط .

: أعلنت الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة لاتوافق على إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة لأن ذلك يعد تقريراً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد في الوقت الذى ترى فيه الولايات المتحدة أن مستقبل هذه الاراضى ينبغي أن يتقرر من خلال المفاوضات .

٢٦ : قررت الولايات المتحدة منع ياسر عرفات دخول الاراضى الامريكية لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك اثر اقتناع الحكومة الامريكية بأن عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية شاركت في اعمال ارهابية ضد الأمريكيين وضد آخرين .

٣٠ : وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك وأيدت ١٢١ دولة القرار بينما عارضته الولايات المتحدة واسرائيل وامتنعت بريطانيا فقط عن التصويت .

يوجوسلافيا :

٢٦ : وافق البرلمان الفيدرالى اليوجوسلافى على تعديلات في الدستور تفتح الباب أمام الاستثمار الاجنبى وسوف يسمح للمواطنين بامتلاك الاسهم كما سيسمح للأجانب بإنشاء شركات استثمارية مشتركة مع شركات القطاع العام أو القطاع الخاص .

تقديم

لأول وهلة تبدو الصعوبة بالغة لمحاولة انتقاء مجموعة من الوثائق لتشكيل ملفاً مقنعاً لقضية طابا يعود إليه قارئ « السياسة الدولية » كلما عن له البحث في جانب من جوانب هذه القضية .

وتعدد مصادر الصعوبة ..
فهناك أولاً مهمة « الانتقاء » من هذا الكم الهائل من أوراق القضية التي تناثرت في أوراق عمل داخلية وتجمعت في مذكرات مطولة من الجانبين وتكاكأت في ملاحق وثائقية لتلك المذكرات فافتت في مجموعها عن الألفى صفحة .

وهناك ثانياً مهمة « التمييز » بين عشرات الأقوال التي جاءت على شكل مرافعات شفوية وشهادات شهود فيما جرى في دار حكومة جنيف خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٨٨ ، على جولتين والتي فافت مجموعها عن المائة ساعة .

وهناك ثالثاً مهمة التصنيف بين الحقائق المادية بكل أبعادها ، التاريخ والجغرافيا والمساحة ، وبين المبادئ القانونية التي احتلت مساحة غير يسيرة من المذكرات والمرافعات .

وكان مطلوباً لتجاوز هذه الصعوبات وضع معايير دقيقة للانتقاء تتسم بقدر من منطقية التتابع وتبدأ منذ أن تفجرت القضية وتنتهى بصور الحكم .

وبعد تغليب الأوراق بكل مجموعاتها ، من الوثائق الى ابحاث لجان العمل الداخلية للجانب المصرى الى المذكرات الست المتبادلة بين الجانبين ، ثلاثة لكل جانب ، وبعد تمحيص محاضر المرافعات الشفوية استقر رأينا على تقسيم الملف الى خمس مجموعات .
المجموعة الأولى وتتناول ظروف (نشوء القضية) بدءاً من الاختلاف حول مكان العمود ٩١ داخل اللجنة العسكرية المشتركة ، المصرية الاسرائيلية ، التي أوكل إليها إعادة بناء أعمدة خط حدود مصر الدولى بمقتضى معاهدة السلام الموقعه في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ووصولاً الى عقد مشاركة التحكيم في سبتمبر ١٩٨٦ .

المجموعة الثانية تتعرض (للأصول التاريخية) للقضية من خلال انتقائات محددة ومحدودة لمجموعة من وثائق ١٩٠٦ لما كان لهذه الوثائق من أهمية بالغة في سير القضية .

وكنّا في حيرة بعد ذلك لدى اختيارنا لمجموعتين تحدد احدهما خلاصة الوثائق المصرية وتوضح الأخرى وجهة النظر الاسرائيلية .. وكان مصدر الحيرة التسمية التي يمكن ان تطلق على كل مجموعة . وقد جاء حكم هيئة التحكيم الصادر في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ ليبيد هذه الحيرة فإن تبني هذا الحكم لما قدمه المصريون من اسانيد ورفضه لما أتى به الاسرائيليون من أفكار قد سوغ لنا أن نعنون المجموعة الأولى « بالحقوق المصرية » وأن نعت المجموعة الثانية « الادعاءات الاسرائيلية » ، وهى تسميات يدعمنا فيها حكم المحكمة .

وتضمنت المجموعة الأخيرة نص حكم هيئة التحكيم الصادر يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ليطوى بهذا الحكم ملف أول قضية تحكيم على الأرض تدخلها مصر ، كما أنها في ذات الوقت أول قضية من نوعها تخوضها اسرائيل .

ولعل هذه القضية غير المسبوقة بكل ما صاحبها من أداء متميز وما انتهت اليه من اقرار مبدأ ضرب القوة بالقانون في علاقات اتسمت على وجه العموم بالاحتكام للقوة بامتداد العقود الأربعة الماضية .. لعل كل ذلك ما دفع احد رجال القانون الدولي المرموقين الى توصيفها بأنها « قضية القرن » ،

وثائق السيادة المصرية على طابا

● المجموعة الأولى : بداية القضية :

- معاهدة السلام بين مصر واسرائيل
- شهادة الفريق كمال حسن على واللواء بحرى محسن حمدي عن بدء النزاع (أمام هيئة التحكيم)
- مشاركة تحكيم (١١ سبتمبر ١٩٨٦)

● المجموعة الثانية : الأصول التاريخية :

- تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا - ١٩٠٦
- التقرير الشامل للكابتن أوين عن عملية رسم خط الحدود - ١٩٠٦
- اتفاقية الحدود - اول اكتوبر ١٩٠٦

● المجموعة الثالثة : الحقوق المصرية :

- حول قدسية الحدود المصرية :
- مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية المصرية عبدالخالق ثروت (١٩٢٦)
- خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفح (ابريل ١٩٤٧)
- حول الوجود المصرى في طابا :
- تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤
- تقريران لمصلحة الحدود - ١٩٢١ - ١٩٣٣
- شهادة عن موقع العمود ٩١ (رحلة مس بلاودن في سيناء (١٩٤٠)

● المجموعة الرابعة : الادعاءات الاسرائيلية :

- كتاب الاحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩
- مقتطفات من كتاب نعوم شقير (تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها)
- كتيب عن فلسطين وشرق الأردن (١٩٤٣) نقلا عن ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
- من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات (٣٠ اكتوبر ١٩٤٥)
- من تقرير للمخابرات السودانية (١٩١٣)

● وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

د . يونان لبيب رزق

المجموعة الأولى بداية القضية

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل .
إقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لأقامة سلام عادل وشامل ودائم
في الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
إن تؤكدان من جديد إلتزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط
المتفق عليه في كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .
وإن يلاحظان ان الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً
للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل أيضاً بين إسرائيل
وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد
للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس .
ورغبة منهما في انتهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع
فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

وإقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر
خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية
للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه .
وإن تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في
عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار
إليها أنفاً وإسترشاداً بها .

وإن ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً
لمبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .
قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها لهما الحرية
لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين
مصر وإسرائيل :

(المادة الأولى)

- ١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند
تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما
وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو
وارد بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر
ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .
- ٣ - عند إتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه في الملحق الأول ،
يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة
٣) .

(المادة الثانية)

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل ، هى الحدود الدولية
المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح
بالخريطة في الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضوح
قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد
كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر بما في ذلك مياهه
الأقليمية ومجاله الجوى .

(المادة الثالثة)

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ
القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ،
وبصفة خاصة .

(١) يقر الطرفان ويحترمان كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضي
وإستقلاله السياسى .

(ب) يقر الطرفان ويحترمان كل منهما حق الآخر في أن يعيش في
سلام داخل حدوده الامنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو
إستخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، ويحل
كافة المازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو
الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو
بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان
أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما يتعهد كل
طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو
الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط
الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أى مكان . كما
يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما
ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية
والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع
التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل
طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه
القضائى بكافة الضمانات القانونية ، ووضح البروتوكول الملحق بهذه
المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها
بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام
الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس
التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة
التسليح في الأراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة
ومراقبون من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من
حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات أمن
أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة
بالملاحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد ،
وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم بموافقة مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة
الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو
منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن
المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها بإتفاق
الطرفين .

(المادة الخامسة)

١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل
وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج
السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام إتفاقية القسطنطينية
لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل
وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من
إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة
بإستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية
الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو
العبور الجوى . كما يحترمان الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور
الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

التوصل الى اتفاق مما دفع المستر شارون (وزير الدفاع الاسرائيلي) الى أن يطلب اجتماعا على مستوى أعلى .
- التقينا أنا والمستر شارون في مطار لارسينات Larsinat في مارس ١٩٨٢ . وجرى هناك مباحثات بين الفريق الفني وبدأ لي انها مجرد اضاءة وقت ، من ثم فقد طلبت من المستر شارون أن نقوم بجولة على طول الخط بدءا من رفح في الشمال على البحر المتوسط الى العمود ٩١ . وقمنا بهذا العمل ولكن عندما بلغنا النقطة ٩١ لاحظت ميلا في الخط الى واسط وادى طابا . وذهبنا بواسطة هليكوبتر الى هناك وأشار لي الى مكان صخري منبسط وقال هذه نقطة طابا والحدود هنا . فقلت له أنه ليست هناك علامة من أي نوع تنبئ بوجود عمود هنا . فالعمود يقع على مكان مرتفع وهو ليس هنا . وهذا المكان هو نقطة لمركز بوليس . ومركز البوليس يقع في العادة على نقطة وراء الحدود من حيث يرسل الدوريات الى الخط . ومن ثم فليس هذا هو العمود على الاطلاق .

- كنت قد حصلت من قبل على تقارير من الاميرال حمدي ضابط الاتصال المصري ان العمود ٩١ كان يقع هناك على المرتفعات وأنه قد تم ازالته خلال عمل اللجنة الفنية . وقد دعاني ذلك الى التصميم للذهاب بالهليكوبتر الى مكان العمود ٩١ . وهناك وجدت ما قاله الاميرال حمدي تماما . فقد رأيت ان العمود والشكل المخروطي الذي كان مثبتا عليه وقد ازيل مؤخرا . عندئذ ابلغت اصدقائنا الاسرائيليين ، خاصة الجنرال زيون الذي كان حاضرا ياني فزع حقيقة لاننا كنا نتفقد المعاهدة بشكل أمين للغاية منذ بدأت عملية التنفيذ .

قدمت هذه الشهادة امام هيئة التحكيم في جنيف في الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨ .

من شهادة اللواء بحري محسن حمدي عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية :
- منذ البدايات الاولى وأنا متصل بها بصفتي رئيسا للوفد المصري في اللجنة العسكرية المشتركة ثم فيما بعد رئيسا لهيئة الاتصال المصرية حتى شهر يوليو ١٩٨٤ .
- قمت بزيارة طابا خلال هذه الفترة مرات استطيع ان اعددها بثلاث . المرة الاولى ذهبت الى طابا يوم ١٤ يناير ١٩٨٢ وكانت المرة الثانية يوم ٨ مارس بصحبة فخامته (يقصد الفريق كمال حسن على) والمرة الثالثة في اغسطس ١٩٨٢ . وقد زرت مناطق أخرى من الحدود مرات عديدة للاشراف على عمل المساحين الفنيين .
- .. لقد اتفق الجانبان العاملان في اللجنة الفنية على مواقع أعمدة الحدود حتى وصلوا الى العمود رقم ٩٠ . وعند هذا العمود بدأوا في الاتجاه جنوبا للوصول الى العمود ٩١ . ولكن عند هذا العمود اشار الاسرائيليون الى اتجاه اندهش منه الفريق المصري فقد كانت الخرائط والوثائق ونصوص الاتفاقات التي كان يعمل عليها هذا الفريق لا تقول بهذا الرأي .

وقد أخذ الاسرائيليون الفريق المصري الى أسفل حيث الوادي وقالوا أن العمود هنا وسوف نريه لكم . ذهبوا بعد ذلك الى بقايا بناء بجوار اشجار الدوم وقالوا هنا مكان العمود رقم ٩١ . ولم يقبل الفريق المصري هذا الكلام وصمم اعضاؤه على الذهاب الى المكان المرتفع حيث سلسلة التلال التي تطل على البحر وكانوا يعلمون أن مكان العمود هناك .

- صعد اثنان أو ثلاثة من كل جانب الى أعلى . ووجد الاعضاء الذين صعدوا من الفريق المصري بقايا القاعدة الحجرية للعمود وان لم يجدوا القضيب الحديدي المثبت بها وأروها للاسرائيليين الذي أخذتهم المفاجأة . وفي خلال نصف ساعة قضوها في المكان أخذ أحد

(المادة السادسة)

١ - لا تنس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .
٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .
٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناذرة .

(المادة السابعة)

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .
٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

(المادة التاسعة)

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .
٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ . من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به .

عن حكومة
اسرائيل
عن حكومة
جمهورية مصر العربية
(توقيع) محمد انور السادات
(توقيع) مناحم بيجين
شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

من شهادة الفريق كمال حسن على عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية ..
... في مايو ١٩٨١ عينت وزيرا لخارجية مصر ، وبعد شهور قليلة عينت رئيسا للجانب المصري في اللجنة العليا المشتركة بين مصر واسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع .
- بهذه الصفة الاخيرة زرت طابا بعد أن أخفق الفريق الفني في

الأعضاء الآتين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر ، روث لايبوت ، معينة من حكومة اسرائيل ، ... ، ... ، الذى سيكون رئيسا للمحكمة .

٢ - يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ذلك وفي حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . ويتشاور الرئيس مع الأطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة . ويحق لكل طرف اعلام الطرف الآخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايدين فيها أو أصبح لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ - تستأنف الاجراءات ، عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التى بلغت وقت شغور المكان . ويجوز للعضو الجديد ، مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام ، اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، والملحق .

مادة ٣

١ - يحق لكل طرف أن يقدم للمحكمة أية أدلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .

٢ - يجوز لأى طرف أن يدعو الطرف الآخر ، باظهار مكتوب من خلال المحل ، ليضع في متناوله وثيقة معينة أو دليلا آخر ذا صلة بالسؤال ويكون أو يمكن أن يكون في حوزة أو تحت سيطرة هذا الطرف الآخر .

٣ - يجوز للمحكمة أن تدعو ايا من الأطراف في أى وقت أثناء إجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب أن يزود بها الطرف الآخر أيضا .

٤ - يجوز للمحكمة طلب أن يقوم طرف من غير أطراف هذه المشاركة بتزويدها بوثائق أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب إحالتها الى كلا الطرفين في وقت متزامن .

٥ - تراجع المحكمة كافة الوثائق والأدلة الأخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ - يلزم حضور جميع أعضاء المحكمة لاصدار الحكم . كما يلزم حضور جميع الأعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم . إلا أنه يجوز للرئيس أن يقرر أن غياب عضو واحد عن أى إجراء أو مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ - تتخذ القرارات بما في ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء .

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة في جنيف بسويسرا .

٢ - يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الأطراف ، مسجلا يكون مقره في مقر المحكمة . ويحاول الرئيس والأطراف التوصل إلى اتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشاركة حيز النفاذ . ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من وإلى المحكمة . ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل . ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها في هذه المشاركة نتيجة عدم قدرة الأطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافآت أعضاء المحكمة بالتساوى .

٢ - يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته .

٤ - يتفق الأطراف ، بالتشاور مع الرئيس ، على مبلغ مكافآت الأعضاء .

الضباط المصريين في البحث عن القضيبي . وهبط على منحدر ثم ما لبث أن صعد بعد قليل ومعه العمود مكتوب عليه رقم ٩١ وذهبوا للبحث عن قادة المجموعتين الذين عادوا الى الموقع وعندما رأى قائد المجموعة الاسرائيلي العمود أخذته المفاجأة .

- في يوم ١٤ يناير ١٩٨٣ ذهبت للقاء الجنرال دوف زيون وقمنا بجولة في المنطقة ثم ذهبنا الى ايلات . وبدأنا النقاش الذى استمر حتى وقت متأخر من الليل عندئذ اقترح الجنرال زيون عقد اجتماع على مستوى رؤساء اللجنة المشتركة ، أى أنا وهو فقط ، وقال لى ان هذه مشكلة صغيرة وعلينا حلها واننا قد نجحنا في حل مشاكل عديدة واجهتنا في عملنا من قبل . واستطرد ان هذه مشكلة بسيطة وان هؤلاء المساحين يستطيعون حلها . ثم سألنى : ماذا تقترح واجبت بأنه ليس لدى أى اقتراح وأنتك استمعت الى رأى كما استمعت الى الفتيين من جانبنا واننا مصممون على موقفنا لأنه لا يمكن ان يكون العمود عند شجر الدوم .. وكما تذكر فاننا عندما ذهبنا الى شجر الدوم لم يكن هناك ما يشير لوجود أية علامة . فلا عمود ولا أحجار ولا علم ولا أى شيء يماثل هذه الأعمدة الحجرية التى وجدناها بطول الخط . عندئذ نقوم باقتراح برسم خط في وسط الخطين المقترحين على ان يكون الفتيق على الجانب الاسرائيلي من الخط . ودون أى تردد رفضت الاقتراح وانفض الاجتماع وعاد كل منا الى مقر عمله ..

(١) قدمت هذه الشهادة أمام هيئة التحكيم في جنيف في الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨

مشاركة تحكيم

موقعه في ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصر وإسرائيل :

- إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

- وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد في المادة الثانية من هذه المشاركة ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذي يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .

- وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

- وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما .

- وإذ تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما في ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشاركة .

- وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام .

- وإذ تؤكدان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ المعقود بينهما

- وقد عزمنا على إنشاء محكمة تحكيم .

- اتفقتا على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية :

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد « المحكمة ») من

خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .
تجرى المرافعات الشفوية والمداولات في مقر المحكمة أو في مكان
يجوز للمحكمة أن تقرره بموافقة الطرفين . ويكون كل طرف ممثلا
أثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله و - أو نوابه ومستشاريه على
ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

إذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه ، يمنح الطرف
الأخر ، بناء على طلب ، الفرصة لاستجواب الشاهد . ويسمح لكل
طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الآخر أثناء المرافعات
الشفوية .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وأفراد
آخرون على نحو ما يقرره الوكيل ، ومصاحبة المحكمة أثناء زياراتها .
ويمنح كل طرف أعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا
للقانون الدول العرفي . ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون أو عاملون
آخرون ، إذا رأت في ذلك ضرورة .

(ج) إذا قررت المحكمة أن طرفا قد فشل دون سبب معقول في
المثول أو عرض قضيتهم في الوقت المحدد أثناء أية مرحلة من
الاجراءات يجوز لها أن تقرر كيفية الاستمرار في عملية التحكيم
واصدار حكمها في الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم ، إلا إذا
اتفق الأطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل المرافعات
الشفوية ، ويتاح للأطراف في أقرب وقت ممكن ، وتعلن هذه
التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ - تقرر المحكمة ، في إطار هذه الأحكام ، إذا كانت هناك
ضرورة ، وكان ذلك مناسبا ، وبعد التشاور مع الأطراف ، أية
اجراءات اضافية ضرورية ، أخذا في الاعتبار الممارسة الدولية .
٥ - يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ آراء
الأطراف في اعتبارها قبل أى تعيين .

مادة ٩

١ - تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة في احتمالات لتسوية
للنزاع . والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين
المحايدين يختاره رئيس المحكمة في وقت ما قبل تقديم الاقتراحات .
٢ - تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة في الاقتراحات التي يقدمها أى
عضو من أعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع ، بعد
تقديم المذكرات المضادة . وتقدم الاقتراحات المؤسسية على المذكرات
والمذكرات المضادة ووثائق أخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من
الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة وتنتظر الغرفة بعد ذلك في
هذه الاقتراحات وفي المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم
المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة . وتبلغ أية
توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع ، تنال موافقة أعضاء الغرفة
الثلاثة ، كتوصية للأطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل
المذكرات المكتوبة . ويحتفظ الأطراف بالتقرير في سرية تامة .
٣ - تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا بإعلام المحكمة
كتابة بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم .
وفي غير هذه الأحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشاركة .
٤ - لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق
عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة . وتظل في سرية تامة .
لا يأخذ أعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح أو
توصية ، بخلاف ما يمثل جزءا لعرض أحد الأطراف في الموضوع ، أو
يؤخذ في الحسبان بأى حال بواسطة أى من أعضاء المحكمة عند
توصلهم الى قرار التحكيم .

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، وقرارات المحكمة ،
وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية .

٥ - يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ، ببيان عن كافة النفقات
العامة ، ويقدم الحساب النهائي للأطراف .

٦ - يجوز للمحكمة عند الضرورة ، وبالتشاور مع الأطراف ، تعيين
هيئة عاملين والحصول على الخدمات والأجهزة . إذا لزم ذلك .
مادة ٧

١ - يعين كل طرف وكيله لأغراض التحكيم خلال ٢١ يوما من دخول
هذه المشاركة حيز النفاذ .

٢ - يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو نوابا لوكيله . ويجوز أن يعاون
الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .
٣ - يخطر كل طرف الطرف الآخر والمحكمة بأسماء وعناوين وكيله
ونائبيه أو نوابه .

مادة ٨

١ - تطبق المحكمة أحكام هذه المشاركة .

٢ - تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشاركة حيز
النفاذ .

٣ - تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة ، والمرافعات الشفوية
والزيارات للمواقع التي تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، وذلك وفقا
للجدول الزمني التالي :-

(١) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الآتية :-

(أ) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ
الجلسة الأولى للمحكمة .

(٢) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من
تاريخ تبادل المذكرات .

(٣) وردا على المذكرة المضادة ، إذا ما قام طرف ، بعد اعلام الطرف
الأخر ، بإبلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات
المضادة بنيتي في إيداع رد على المذكرة المضادة . وفي حالة قيام طرف
بمثل هذا الإبلاغ ، يحق للطرف الآخر أيضا تقديم رد على المذكرة
المضادة . وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥
يوما من تاريخ الإبلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل في وقت متزامن ، ثم تحال
بواسطة الى كل طرف في وقت متزامن . إلا أنه على الرغم من ذلك ،
يجوز لطرف أن يودع مذكرته المكتوبة في نهاية الفترة الزمنية
المحددة ، حتى ولو لم يقدم الطرف الآخر بالإيداع .

يجوز للمحكمة ، إذا رأت في ذلك ضرورة ، أو بناء على طلب أحد
الأطراف ، وبعد سماع وجهة نظرهم ، أن تقرر ، ولسبب معقول - مد
الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة . ويجوز باتفاق
الأطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل إنتهاء الفترة الزمنية
النصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الأصلية لكل مذكرة ، ويرفق بهذه النسخة
صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل ، و٢٠ صورة
إضافية لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الآخر . كما يرفق بها
أيضا صور مصدق عليها من الوكيل لارسالها بواسطة الى كل عضو
من أعضاء المحكمة . ويلحق بالمذكرة المكتوبة ، قدر الامكان ، أية
وثائق وخرائط يرد ذكرها أو يشار اليها فيها . ويحدد المسجل أية
صورة اضافية حالة طلبها .

لا يجوز تقديم وثائق اضافية أو مستندات بعد إنتهاء مرحلة
المذكرات المكتوبة ، إلا بتصريح من المحكمة . وتمنح المحكمة الطرف
الأخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية أو مستندة .
يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له في ملفات . ويتيح المسجل هذه
الملفات لدراستها من جانب أى طرف عند الطلب ، ويعلم الطرف
الأخر بمثل هذه الطلبات .

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما
تقرره المحكمة وتسمى المحكمة لانتهاء زياراتها والمرافعات الشفوية

وأن قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و ٨٥ سوف يحدد مواضع علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ على التوالي . يتفق الأطراف على أنه إذا أقرت المحكمة الموضع المصري لعلامة الحدود ٢٧ ، فسوف يقبلون الموضع المصري لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) . وإذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) . يتفق الطرفان على أنه إذا أقرت المحكمة الموضع المصري لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع المصري لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (١) ، وإذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلي لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (١) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضوعي علامتي الحدود ٢٦ ، ٨٤ .

٢ - حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه . حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الأخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التي توجد بها بقايا علامة الحدود .

٣ - تم تسجيل مواقع العلامات التي حددتها الأطراف على الأرض المرفق (١)

٤ - ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار اليها في المادة ٢ من اتفاقية السلام التي تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن الحدود مصونة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي . يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الأربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التي تقدم بها الأطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق ١ .

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة في ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .

٥ - ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر أو اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق ١ . كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر في مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة في فقرة ١ .

المجموعة الثانية الأصول التاريخية

تقرير اللورد كرومر عن « أزمة طابا ١٩٠٦ »
مؤرخ في ٢١ مايو ١٩٠٦

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراي - (وصلت في ٢٩ مايو)
القاهرة في ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)
لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتي نشبت مؤخرا ، فمن الضروري القاء بعض الضوء على حق مصر في ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فعما لاشك فيه أن مصر تملك تلك الأراضي من عدة قرون وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو الملك أبو

مادة ١١

١ - وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ :-

(١) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الأمن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافي مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفقرة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشاركة . لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة .

(ب) لن تؤثر أية ترتيبات مؤقتة و/ أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأي حال في حقوق أي طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف أي طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأي حال .

(ج) تنتهي أحكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ - لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ - تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن الحكم الأسباب التي استند اليها .

٢ - يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم في جلسة علنية بحضور وكلاء الأطراف أو عند افتراض حضورهم .

٣ - يسلم رئيس المحكمة فوراً نسختين أصليتين من الحكم ، موقعتين من كل أعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء . يتضمن الحكم سبب عدم توقيع أي من الأعضاء عليه .

٤ - تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ - لأي عضو في المحكمة أن يقدم رأيا منفردا أو مخالفا ويعتبر الرأي المنفرد أو المخالف جزءا من الحكم .

٦ - تضمن المحكمة حكمها ، بناء على طلب مشترك من الأطراف نص أي اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

١ - يحال أي نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك أي من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم . يتفق الأطراف ، خلال ٢١ يوما من صدور الحكم ، على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

٢ - تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب ، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم . ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لأحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشاركة .

مادة ١٤

١ - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن ويحسن نية وفقا لمعاهدة السلام .

مادة ١٥

تدخل هذه المشاركة حين النفاذ عند تبادل وثائق التصديق .
عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها

ملحق

١ - نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

يتفق الأطراف أن علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ ، ٢٧ ، ٨٣ و ٨٥ على التوالي ،

ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من برفية الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير البريطاني في استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ماتمسكت به حكومة جلالتة بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف القائم كان له ما يبرره . وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية الملحقه الى سائر الدول ، كما أحيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا في القاهرة علما بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبي من الحدود الشرقية للأراضي التي تديرها مصر في سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التي عليها . كما اعترف دائما برفح التي تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمال .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبي تلك الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركية المصرية . وتعطى الفقرة التي اقتطفها فيما يلي من تقريرى السنوى عن عام ١٩٠٥ (مصر رقم ١ - ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضى ، وعن الأسباب التي دعت الى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية فيها :-

« كان بدو شبه الجزيرة في حالة من الاضطراب اوائل عام ١٩٠٥ ، فقد قاموا بغارات عدة - واغتيل شقيقان بوحشية خلال شهر مايو - وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن التأخر في تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة مخولا باصدار الاحكام والنظر في الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

وفي ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جننجر براملى ، الذى يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه ملم تماما بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه الجزيرة . وقد تمكن المستر براملى خلال فترة قصيرة للغاية من التقصى وتسوية مابين ثلاثين وأربعين قضية ..

وقد تم الان تعيين المستر براملى قائدا ومفتشا مع الاشراف الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة الاف) جنيه في تقديرات العام الحالى لتنفيذ عدد من الاصلاحات بها . وسوف يتم تشكيل قوة من الهجاة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة في نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الاشجار وبعض معدات الزراعة ، وبناء السواقي ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بإمكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضي . وسوف يبنى جامع وثكنات ومركز للشرطة عند نخل . وهناك ما يبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال سوف يحدث تحسن ملموس في أوضاع شبه جزيرة سيناء .

ومن المستحيل أن توحى كافة الاجراءات الادارية التي اتخذت في سيناء في تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريها البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل في الحجاز في المستقبل خاصة في امور خط حديد الحجاز الذى وصل أخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية التي تصدر في القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداها ان الحكومة المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو ان ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقي صدا كبيرا في استنبول . وكان من المستحيل ان يسود مثل هذا الاعتقاد ان لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل . وهناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد انه قد تم خلال صيف وخريف العام الماضى ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول جاء فيها ان حكومة جلالتة تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة والأغذية . كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى .

ولست في حاجة الى القول بأنه لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة

الفدا) الذى كتب فيما بين عامى ١٢٧٤ و ١٢٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر .

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الاحمر) في مواجهة أسوان الى عذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

وتعتمد ملكية مصر لتلك الأجزاء في العصر الحديث على الفرمانات التي صدرت عام ١٨٤١ لمحمد علي والتي ثبتت محمد علي وخلفاءه في الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضي وذلك منذ نفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالي باحدى هاتين الخريبتين وأعطيت الثانية لمحمد علي . وفي أغلب الظن أن تلك الأخيرة قد فقدت في حريق أتى على أغلب ما في المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا ما يشار إليها في مراسلات الباب العالي ، ولكن على حد علمي لم يرها أحد على الاطلاق ، وفي الغالب أن وجودها نفسه أمر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فإن الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالإضافة الى الأراضي المحددة في هذه الخريطة ، والتي ضمنتها الدول ، منح لمحمد علي حق ادارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهى غير طابا) والمويلح والوجه في الحجاز على الشاطئ الشرقى من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيمكن ملاحظة ان مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التي امتلكها محمد علي في مقابل انقاذه شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التي اشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد علي من اتمام هذه المهمة في عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد علي يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير أنه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرمانا جديدا للتولية . وقد لوحظ ان نص هذا الفرمان يختلف نوعا عن الفرمانات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبه جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى في ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان للملكية النقاط الموجودة بها حاميات مصرية في الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل الوجه والمويلح وضبا (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الاتية (أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا » .

والراكز المشار اليها في الحجاز والتي استعادتها تركيا لم تكن ذات اهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبرت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرئت من فرمان التولية واعتبرت قسما مكملًا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة في ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، يبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير في العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة حكومة جلالتها . وقد أضفت : « أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضي المحددة شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التي وافق عليها اللورد سولسبرى ،

لمقابلة المستر براملي على الحدود قرب العقبة ، واحتلال طابا ، وهي نقطة تقع على بعد حوالي خمسة أميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية أميال بطريق البر .

وارسل مزيد من التعليمات للمستر براملي لاحتلال نقب العقبة والقطار التي تتحكم في الجبل الذي يمر من خلاله الطريق من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة . والتي ظلت حتى وقت قريب القوة العسكرية الوحيدة في شبه جزيرة سيناء ، الى طابا في سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » . ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية في الصعوبة . ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجانة أربعة أيام . وقبل أن تصل تلك التعليمات للمستر براملي كانت قد وصلت عدة تحذيرات من القائد التركي الذي كان موجودا في مكان يدعى أم الرشراش ، مما دعاه الى العودة الى مركزه في نخل ليرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم فوراً الى طابا بأسرع ماتسطيع الجمال أن تحمله ، ولكن عند وصوله وجد القبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى الذى يقود القوة التى ارسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين في العراء مع قائد القوة التركية التى احتلت المركز والذى ذكر ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقة ولو استدعى الامر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين تحذرهم من الاصطدام الا في حالة اطلاق النيران عليهم ، كما أنهم في نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهي جزيرة صغيرة تلاصق الساحل الغربى للخليج ، وتقع على بعد بضعة أميال جنوب طابا وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا في حالة استعداد .

وفي ٢٠ يناير اضطرت لترك القاهرة الى بورسودان لافتتاح سكة حديد النيل - البحر الاحمر . وقد تركت المستر فندلى نائبا عنى في الوكالة حتى عودتى في بداية فبراير .

وفي تلك الاثناء ارسل الصدر الاعظم للخديوى ثلاث برقيات شديدة اللهجة ، وقد ارسلت لدار المعتمد البريطانى في ٢٥ يناير . طالب الصدر الاعظم في البرقية الاولى بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود . اما البرقية الثانية فقد ادعت ان الاراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب ، بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وانها ليست ضمن الاراضى « الممنوحة لمصر » . وشكا الصدر الاعظم من ان قاريا مصريا مسلحا (نور البحر) قد ارسل الى طابا وعليه جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من تركيا فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الاراضى المصرية والتركية ، وانه اذا ما اصرت مصر على الاستمرار في انزال الرجال وبناء المراكز « فإن هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ اشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديوى ببساطة بسحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا « سوف تنشأ أزمة » .

وقد اشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى ان التلميح الى « الاراضى الممنوحة لمصر » (بمعنى الاراضى التى اسندت ادارتها لحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمانة الدول ولكنها لا تضم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل برقية الصدر الاعظم جواد باشا في ٨ أبريل عام ١٨٩٢ ، والتى كانت قسما مكمل لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على أن تمنح لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة ، كما اوضحت في خطابى لتيجران باشا في ١٢ أبريل عام ١٨٩٢ . وقد اقترح المستر فندلى ارسال التعليمات للسفير البريطانى في استنبول للاحتجاج على :

المصرية ، قد سمحت بمنح اية معونة للثوار الذين يحاربون الحكم التركى في اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للفارين فالحقيقة ان هناك اعدادا كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين . ولكن يبدو أن أغلبهم من الأسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتمردة والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من المستحيل ابقائهم في عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى أى مكان يرغبون في الذهاب اليه . وبعد متاعب جسمية وشكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى في القاهرة ، قررت سلطان عدن تسليمهم الى اقرب ميناء تركى على البحر الاحمر . وفي تلك الاثناء تقدم الباب العالي باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود اعداد من الاتراك الهاربين في مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير انه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت ان السلطات المصرية تصرفت في هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل انه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال او مقالان في الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر ان الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلفية في سيناء ، وان الثكنات وغيرها من الاعمال يتم بناؤها على قدم وسائق .

وتسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة مايفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وان القوات البريطانية تشترك في عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر وأكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيات الحكومة المصرية في شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن أقدر كحقيقة واقعة ان الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ في شبه جزيرة سيناء هو المستر براملي ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندى نظامى واحد بريطانى كان او مصرياً شرق السويس .

وفي ١٢ يناير عام ١٩٠٦ ابلغنى سير نيكولاس او كوفر السفير البريطانى في استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان تتضمن ان تقريراً قد وصل من القائد التركى في العقبة ، بأن السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق بين العقبة وغزة ، وفي أماكن أخرى داخل الاراضى التركية . وان جلالتة قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التى اقتحمت الاراضى التركية ، والتى يقودها ضابط بريطانى . وتجنباً للاملال فقد كررت مذكرته من أن كل القوة الموجودة في شبه جزيرة سيناء تتكون من المستر براملي وعدد قليل من رجال الشرطة .

بدأت في نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركى للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملي بالتقدم للمنطقة المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركى ، والتحقق من أسباب كل تلك الشكوك التى بدت .

وفي ١٥ يناير أبرقت للسفير نيكولاس مشيراً الى امكان حدوث مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط ، وابلغته أن الخديوى قد أبرق للسلطان طالبا منه تعيين لجنة مشتركة لتحديد الحدود .

ولكن قوبلت رغبة الخديوى تلك باعتراض شديد . وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى انه من الضرورى ارسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى)

تبلغونه أن السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت إلى فرعون بهدف منع أى أعمال عدوانية تركية على الأراضى المصرية . وفى نفس الوقت انعقد فى استنبول مجلس عسكري لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل أنه سيتم التوصل إلى قرار مرض ولكن تبعد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالي أن الأراضى موضع النزاع ليست ضمن الأراضى الممنوحة لمصر بمقتضى فرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحاً أن شيئاً ما قد حدث أثر على اتجاه السلطان الذى كان ودياً قبل وقت قصير . ويبدو أن جلالته قد تلقى تقريراً من مختار باشا بأن « طابا أحد ملحقات العقبة » . وبدا أن السلطان تحت تأثير فهم بأن الترتيبات التى اعتمدت عليها برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ محددة بتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاه الحدود الادارية بين تركيا ومصر فى خط مستقيم من العريش (على البحر المتوسط) إلى رأس محمد ، وهى إحدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ . وفى البرقية المؤرخة فى ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبينت مثل هذا الاتجاه بقوة .. ولكن حتى هذا الغتة كلمات برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى جاء فيها أنه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفى ١٤ فبراير ابلغتم السفير التركى عن ارسال السفينة البريطانية ديانا إلى جزيرة فرعون . وفى ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس اوكونر خطاباً ودياً من السلطان جاء فيه : « أنه بالرغم من أن قائد العقبة العسكرية ومختار باشا قد ابلاغاه أن طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع فى ارض تركية فإنه لازال ممكناً انهما على خطأ ، وأنه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وأنه إذا ما قررت تلك اللجنة الموقدة أن طابا والمراكز الأخرى التى احتلها رشدى باشا أخيراً فى ارض تابعة للإدارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

وأجاب السير نيكولاس اوكونر على ذلك فى خطاب لوزير الخارجية بأنه إذا ما تم سحب القوات التركية من الأراضى المتنازع عليها ، وأنه إذا ما مثلت الحكومة المصرية فى اللجنة المشار إليها . فإنه سوف يوصى بالألا تعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز إلى أن تأتى نتيجة التقصى . وقد أشار سير نيكولاس اوكونر إلى أن مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية . ومن المشكوك فيه أن وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة إلى السلطان الذى اقترح بعد فترة قصيرة ارسال مختار باشا إلى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا أنا والسفير نيكولاس اوكونر على هذا الاقتراح لأننا نعلم أن مختار باشا هو المسئول عن الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعى ، وعندما طالب السير اوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان ارسل جلالته وزير الخارجية ليقول أنه لايشكك فيما تقرير من ترتيبات فى ٨ أبريل ١٨٩٢ ، وأنه طالما أن سير نيكولاس اوكونر قد اعترض على تعيين مختار باشا فإنه سوف يرسل اثنين من الضباط كجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس اوكونر يضغط لاجبار القوات التركية على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط لسحب ديانا . وفى تلك الاثناء وصلنى تقرير من الكابتن فييس هورنبى أنه عند وصول ديانا إلى العقبة استعد رشدى باشا لمقاومة ارسائها ، وارسل قوات (من ثلاثة الاف إلى اربعة الاف) إلى مواقع القتال . ومن ثم اتصل الكابتن هورنبى برشدى باشا واستطاع بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس فى نية رشدى باشا الدفاع عن المكان إلى ما لا نهاية إذا ما هوجم . ولاشك أن رأى الكابتن هورنبى هذا صحيح تماماً . فليست هذه

١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
٢ - رغبة جلالة الامبراطور فى تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى لم يأت فيها أى ذكر لما حول العقبة .

٣ - تهديدات الصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز المصرية التى اعتقد أنها موجودة فى الأراضى التركية .
كما اقترح المستر فندلى ابلاغ السلطان أن مصر ترغب فى ادارة اراضيتها التى منحت ادارتها للخديوى عام ١٨٩٢ فى سلام . وأنه إذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر إلى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التى تم التوصل إلى تسوية عام ١٨٩٢ بوجودها .

وأرسلت التعليمات للمستر براملى والضابط المصرى الذى يقود القوة المصرية الموجودة فى فرعون بالاستمرار فى تجنب اثاره العدوات إلى أقصى حد ممكن . وأصبح واضحاً أنه لم يعد بالإمكان حل المسألة محلياً . كما تم ابلاغهم أيضاً أن المفاوضات تتقدم بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول إلى حل مناسب .

وفى ذلك الاثناء تمت اتصالات غير مجدية بين السفير البريطانى فى استنبول والباب العالي والقصر ، وكانت الملاحظة الغالبة على الاجابات التركية على شكاوى السير نيكولاس اوكونر أن السلطان عازف عن رسم الحدود ، وأن الوقت غير مناسب لتعيينها . وأن السلطات العسكرية التركية الموجودة فى المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وأنه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكت) ، وأخيراً بأن ترتيباً قد تم بين القواد الأتراك والمصريين اعاد الأخيرون بمقتضاه احتلال المراكز التى طالبوا بها (وهو التقرير الذى ثبت أنه عار من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية أحياناً والعدائية أحياناً أخرى ، متواصلة بين المستر براملى وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية فى جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدى باشا قائد العقبة التركى من ناحية أخرى . وفى ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفى تلك الاثناء وصل مزيد من الامدادات العسكرية التركية إلى العقبة ، واحتل رشدى باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان فى الطريق بين السلاسل الساحلية وداخل شبه الجزيرة . وفى مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملى إلى استدعاء « نور البحر » لمنع أى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت انباء تلك الاعمال العدائية عن الوصول إلى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد أن تسلمت تقريراً عنها من المستر براملى ابرقت على الفور بمحتواه إلى وزارة الخارجية وإلى السير نيكولاس اوكونر .

وقد احتججتم فى مذكرة مؤرخة فى ١٣ فبراير . ومقدمة إلى السفير التركى فى لندن ، على تلك الاعمال العدائية ، واشترتم إلى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس اوكونر احتجاجات مشابهة إلى الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية فى استنبول . ولكن بالرغم من التاكيدات غير الرسمية التى اعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية للتدخل فى بناء فرع من سكة حديد الحجاز إلى العقبة ، لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفى مواجهة متطلبات رشدى باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحمله للمستمر براملى وسعد بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه ، أصبح من الضرورى حماية هذا المركز المصرى . وعلى ذلك فقد خولتمونى فى ١٤ فبراير بأن اطلب من الكابتن فييس هورنبى ، قائد السفينة الملكية ديانا (التى كانت راسية على اهبة الاستعداد فى السويس) بالتقدم إلى فرعون وارسال تقرير عن الموقف .

وفى نفس اليوم وجهتم مذكرة أخرى للسفير التركى فى لندن

للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتباحث مع الخديوى في شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدأ محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم في طريقهم لزيادة إدعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسيرنيكولاس أوكونر منذ زيارة المبعوثين التركيين إلى القاهرة في شهر مارس . وأرغب أن أشير هنا في بعض كلمات إلى المركز الشاذ الذي شغله مختار باشا في القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم في مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف ، وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهد وولف » . والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها . وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك أن مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا اعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان في القاهرة ، ولم أعترف إطلاقا بإدعاءات مختار باشا في هذا الصدد ، وإن كنت في نفس الوقت في علاقتى معه أعماله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفي ١١ إبريل تشرفت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى ومختار باشا ، وبحضور الناظرين المصريين ، والتى كشف خلالها مختار باشا عن أوراكه .

وقد اعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوى على أساس برقية الصدر الأعظم في ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

١ - أن شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة في شبه الجزيرة ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ - أن الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضى تتبع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس إلى العقبة . وشرقا الخط من العقبة إلى رفح فهى أرض تركية . وقد أوضح مختار باشا أن السلطان يعلق أهمية كبرى لخط الحدود المقترح ، بالنظر إلى نية جلالته على مد خط حديدى إلى العقبة ، ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد . كما ذكر مختار باشا أنه بالرغم من أن ذلك هو رأى الباب العالى ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط الحدود من رفح إلى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربى لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضى التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا كما سبق ذكرها ، أشرت إلى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلى محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها إلى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية إلى السويس على شاطئ القناة . كما أنه من ناحية أخرى فإن خط حدود رأس محمد - رفح (الذى يقترحه مختار باشا كاتفاق) سوف يجعل الأتراك قريبين للغاية من نخل مما يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق لدخل خليج العقبة ، فإن ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » في أيدي الأتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة إلى الشرق .

وأستطيع القول أن المسألة آنئذ لم تعد ذات طابع محلى . وأنه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوربية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل

هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك ، فمن قبل حدث هذا عندما وصلت نور البحر إلى طابا . وعندما زارت السفينة البريطانية منيرقا رفح حين بدت القوات التركية أيضا على استعداد للمقاومة . وانى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديرى للبراعة التى أبدتها الكابتن هورنبى في علاقاته مع السلطات التركية في العقبة ولما حصلت عليه من عون كبيرم تقاريره الواضحة والشاملة وقد بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد أدت خدمة مامة في منع الأتراك من زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالي جعل التوصل الى تسوية ودية أكثر صعوبة .

وتركزت بعد ذلك كل الآمال في تسوية سريعة في اللجنة المشتركة . وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة رأسا الى منزل مختار باشا ، وبقيا فيه اسبوعا دون اتصال سواء بالحكومة المصرية او بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة أخيرا في ملابس بسيطة مستقلين قطارا يقلع في وقت مبكر ، فاصدين بيروت وقيل انهما ذهبا الى العقبة . ومن الصعب التخمين بالسبب الحقيقى الذى دعا الى ذلك السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . واستطيع الظن انهما خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين في القاهرة كان الخديوى غائبا في رحلة في الصحراء ، وعند عودته أكد لي بأنه لم تصله أية رسالة منهما .

وفي منتصف مارس كتب لي المستر براملى تقريرا بأن شيخين بدويين يدعيان مسمع الكبيش وسليمان الخليفى ، والتى عاشت قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من زنتدى باشا مما دعاهما الى الانتقال للأراضى التركية وهما في حد ذاتهما ليسا خسارة تذكر ، ولكنى أشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الأتراك أثناء بحث مسألة التحويم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركى بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار في تجاهلها كما ظلت احتجاجات السيرنيكولاس أوكونر في استنبول دون نتيجة ملموسة . واستمرت الاجابات التى ترد يظلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » ، والتخيل الموجود في طابا (ست أو سبع فخلات مية) « يملكها أهالى العقبة » .. الخ .

وفي تلك الاثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعديلات القوات التى يقودها بريطانيون على الأراضى التركية .. والتى لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسيس الفرنسيس الذين زاروا سيناء . ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى أعتقد أن هدفها الإبقاء على الشكوك القائمة في ذهن السلطان . وفي نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نغرة التعصب الدينى والعداء للإنجليز بين المصريين ، وأصبح واضحا أنه بات من الضرورى بالنظر إلى عدم إمكانية حل مسألة الحدود دون إجراءات عنيفة لزيادة الحماية البريطانية في القاهرة ، وأرسلت إليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . ففي ٥ إبريل تشرفت بالكتابة إليكم بأن مختار باشا قد أبلغ الخديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل إليه ومع تعليمات لبحث ما فيه مع سموه . وقد أجاب الخديو على ذلك ، مستجيبا لنصيحتى في هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم إقراره بمركز مختار باشا كمندوب سام لتركيا في مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الأمر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات في استنبول أبرق الصدر الأعظم

التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت بإسم السلطان ، على مساحات من الأراضي التي يزرعها البدو في الجانب المصري من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « منيرفا » التقدم إلى رفح على أن يكون معه موظف مصري ويكتب تقريراً بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصري بالمهمة الموكلة إليهما بمهارة كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الأتراك من الساحل على الجانب المصري من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدها صراحة أن لديه تعليمات بإطلاق النار إذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفح . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عموداً من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفح ، ووضعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى في حديث له أن القوات التركية تصل إلى خمسة آلاف رجل وألف حصان بين غزة والعريش ، وفى الغالب فإن هذه المبالغة مقصودة .

وجاءت التقارير أيضاً بأن الحامية التركية فى العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وأن قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته فى التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فإن الصراع حول الحدود قد وصل إلى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول فى اللجنة المشتركة .. غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدأ من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية فى مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخمد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر إرسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان ويطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين فى كريت قيادة فيالقهم فى القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل فى بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على الراى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحاً أنه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية العادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد أصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم مذكرة رسمية الى الباب العالى توضح مطالب الحكومة البريطانية ، ويأته اذا لم تنفذ هذه المطالب فى غضون عشرة أيام فسوف يترتب على ذلك نتائج وخيمة . وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس أوكونر الباب العالى فى ٢ مايو مذكرة هذا نصها

فى نفس الوقت أخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجمال وغيرها من وسائل النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون موضع ملاحظة . ومن هنا فإن هجوماً تركيا كبيراً على مصر أمر لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن - وإن كان من غير المحتمل - أن تحدث غارة على القناة أو نخل - نقطة ذات موقع استراتيجى على خطى التقدم الرئيسيين - على أمل أن يؤدى ظهور قوة تركية على القناة الى ثورة دينية فى مصر يمكن أن تعوق بشدة أى عمليات دفاعية

تهديداً خطيراً ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الخديوى ، وإنما على حرية المرور فى قناة السويس .

وقد أرسلت إليكم حينئذ راجياً الموافقة على نص البرقية التى اقترحت على الخديوى إرسالها إلى الصدر الأعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على إرسال برقية تضمنت الآتى : بعد أن ذكر الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عالياً ، أشار سموه إلى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتى تكون قسماً من القرارات التى تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، والتى تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية ، وعلى ذلك فإنه ليس فى مقدور سموه الموافقة على أى تغيير فى تلك القرارات . وفوق ذلك فإنه لا شك فى أن الأراضي الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة إلى رفح إدارتها مصر دائماً ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضاً .

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة ، وهى أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأى شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التى يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحاً تماماً فى الرسالة التى بعث بها ممثل جلالتة فى القاهرة (أى أنا) إلى تيجران باشا فى ١٣ ابريل ، والتى نشرت فى الجريدة الرسمية ، والتى عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد باتجاه جنوبي شرقي من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش إلى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذى شرحتة فى رسالتى لتيجران باشا فى ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلاً من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد مالا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة . وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة - رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماماً قبول اقتراحات مختار باشا .

وفى الختام أشار الخديوى بأنه لما كانت طاباً بذلك ضمن أراضي الادارة المصرية فإنه ينبغي انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه إذا تم ذلك فلن تقوم أى أعمال فى طاباً على أى مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الايام العشرة التالية لم يحدث شئ يستحق التسجيل ولكن فى ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى رداً على برقيته التى أرجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة فى فرمان الامبراطورى لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وأن برقية ٨ ابريل التى تعتبر ملحقاً لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار إليها ، تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته أنه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجى لهذه البرقية ، وأن الحكومة الامبراطورية فقط هى المخولة بهذا التفسير . وأنه قد تمت إقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وأن على الخديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانتهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع .

ولم يرسل رداً على هذه البرقية . وفى ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وإنما سعى إلى المهام الخديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وأنه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء فى نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التى تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحت عمودين من الرخام ظلاً لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية -

**التقرير الشامل للكاينتين اوين
عن عملية رسم خط الحدود ١٩٠٦
التقرير مؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦**

أتشرف بان ارسل بالتقرير التالي عن أعمال لجنة حدود سيناء .
اللجنة التي تشكلت بمقتضى مرسوم صادر من الخديو ، ولها كافة
الصلاحيات ، تكونت على النحو الآتى :
اللواء ابراهيم فتحي باشا :
الاميرالاي روجر كرمايكل روبرت اوين بك (مدير قسم المخابرات)
نعوم بك شقير (مترجم)
قائمقام براكنردج بك (مستول طبي)
مستر ويد (مساح)
مستر كيلنج (مساح)
رقيب شرف س . ايفانز (كاتب ودقائق على الآلة الكاتبة)
يوسف افندى سميج (مترجم الى التركية)
اللجنة التركية
الاميرالاي احمد مظفر بك
البكباشي محمد فهمي بك
صاغقول اغاسي اسعد بك (سكرتير)
خط الرحلة

تركت اللجنة القاهرة في ٢٤ مايو ١٩٠٦ ، ووصل أعضاء البعثة
الى العقبة في ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية التي كانت قد
سبقتهم اليها بأيام .
وبقينا في العقبة فترة كافية لمسح موقع العقبة والمنطقة المحيطة
به ، جنوبا حتى وادي طويبة ، وشمالا حتى بيرسعيد Said وجبل
Sueiga .
وخلال فترة بقائنا في العقبة تباحثنا مع اللجنة التركية في مسألة
الحدود بدرجة من الاستفاضة . وبدأنا في ٤ يونيو في مسيرتنا على
طول خط مستقيم تقريبا من ام الرشراش الى رفح مستكشفين
ومسجلين ملاحظات على المنطقة المحيطة بعمق عشرة أميال حيث
عبرنا خلال مشش الكنتيلا Ma yein و Mashash Al-Kantilla و
Ain Kadeis والقصيمة وعين القديرات Gedeirar والعوجة .
وعبرنا العجوة Ajera ، وهي منطقة تلال رملية وصلنا بعدها الى
رفح في ٢٨ يونيو ١٩٠٦ .

وبعد مفاوضات طويلة ومرهقة لم تتم تسوية مسألة الحدود الا
بالتوقيع على الاتفاق والخرائط الخاصة بها وتبادلها في الساعة
الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر عام ١٩٠٦ .
وقد بدأنا رحلة العودة الى طابا يوم ٦ أكتوبر لبناء اعمدة
التعريف بطول خط الحدود في نقاط متبادلة الرؤية حيث سوف تقام
اعمدة حجرية فيما بعد .
وقد وصلنا طابا يوم ١٧ أكتوبر اخترقت بعدها سيناء من خلال
نخل والسويس وعدت هنا يوم ٢٤ الجاري بعد غياب خمسة شهور .

اتفاق

توجد رفق هذا صورة من الاتفاقية والخريطة الموقعيتين
والمبتدلتين في رفح في أول أكتوبر ١٩٠٦ .
وقد ارسلت الاتفاقية الاصلية والخريطة الى الوكالة البريطانية
من رفح يوم ٥ أكتوبر ١٩٠٦ .

تطور أعمال اللجنة

سبق وان ارسلت لكم من خلال مكتب المخابرات تقارير مفصلة
عن تطور أعمال محادثات اللجنة المشتركة ، والهدف من هذا
التقرير تقديم ملخص للتقارير المشار اليها جنبا الى جنب مع قائمة

لجيش الاحتلال . ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة تماما لأن
مسير القوة المغيرة سيكون الابادة الكاملة ، ومع ذلك فقد كان
الاحتياط ضد أى مخاطر واجبا وقد تعهد الاسطول بالدفاع عن
القناة ضد أى هجوم . محتمل إذا ما استدعى الأمر ، وذلك حتى
يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة
بهدف تجنب أى تأخير في تنفيذ معاهدة قناة السويس في حالة أى
هجوم عليها ، ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب
الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الزير اميرال سير هودوث
لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل
بعمل مفاجيء . ووضعت قوة كبيرة في حالة الاستعداد للارسل الى
مصر في أى لحظة في حالة الضرورة .

ولى أن لاحظ هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس
تاما ، وانها لا يمكن أن تفكر في أى عمل الا في حالة حدوث هجوم
مفاجيء فعلى على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية
بالمعونة في الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المسئولة عنه
مصر .

ولا أريد أن اتطرق الى تفاصيل عمليات الاسطول بقيادة اللورد
تشارلز برزفورد الذى وضع على أهبة الاستعداد في فاليروم . ويكفى
القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفي حالة عدم استجابة الباب
العالى للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل
الذى يمكن أن يأتى بالأثر المطلوب .

وفي خلال الأسبوع الثانى من مايو قدمت الحكومة التركية عدة
اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى
أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتخلص من الاعتراف بحق
الحكومة البريطانية في التدخل في مسألة بينها وبين الخديوى وفشلت
هذه المحاولة أيضا .

وفي ١٣ مايو قدم السفير التركى في لندن مذكرة لفخامتكم كانت
قد ارسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير مرضية .
وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامتكم وإبلاغه أنه من الضروري
جدا أن يرسل الباب العالى مذكرة رسمية للسفير البريطانى يقبل
فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط الذى يربط بين
رفح ورأس خليج العقبة . واضفتم الى ذلك أنه من الضرورى تقديم
هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالى (١٤ مايو) .

كما اشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركى
لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل في هذه المسألة . واشترتم في
هذا الصدد الى رفض القائد التركى الموجود في رفح التخاطب رسميا
مع قائد السفينة البريطانية « منيرفا » . ورد بتقديم طلب لاعتراف
الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد ذكرتم أن
حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة ، ولكن اذا وجد
أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية في التدخل في
شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطانى ، فإن مركز بريطانيا في تلك
البلاد تسنده بكل قوة امبراطوريتها . وفي الختام فقد اكدتم لفخامتكم
بان الحكومة البريطانية لا تنوى جعل سيادة السلطان على مصر
تتعارض مع وضع بريطانيا في البلاد ، وان هذا الأمر متروك لجلالته
محسب .

وعندما وصلت الباب العالى هذه المراسلة ومضمون المحادثة التي
دارت ، وضعت أمام السلطان قرأى جلالته توجيه مذكرة على الفور
الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة البريطانية .
وصدرت تلك المذكرة على شكل « ارادة امبراطورية » اعتبرتموها
مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على الفور مذكرة
للباب العالى يبلغه بقبول تلك الارادة . ولى الشرف هنا أن أضمن هذا
الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتي انتهت بهما
المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء نهاية
سعيدة

وقد تساءلوا عن طبيعة هذا التنازل
وكان طلبنا بوادي العجفي el - ogfi ووادي القراق el - jerafi
ولسافة عشرة كيلو مترات شرق مشاش الكونتيللا el - kontilla
وعين قديس Kadeis والقسيمة .
ولم يوافقوا على ذلك ولكنهم قالوا انه اذا ما سويت مسألة الحدود
على نحو يضمن الوضع العسكري للعقبة فانهم لن يثيروا اي
صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون معنا بطول الخط الممتد شمالا .
ولم يكن هذا القول يمثل اي ضمان مما نتج عنه ان تركنا بحث
الموضوع لحين قيام اللجنة المشتركة بفحص كل المنطقة التي سيتم
بمدها الخط شبه المستقيم حتى رفح .

ولم نتمكن من التوصل الى اتفاق على خط الحدود الا بعد ثلاثة
شهور من الوصول الى رفح . وقد اثار المبعوثون الاتراك صعوبات
كبيرة ، وبالرغم مما ذكره لنا في العقبة من ان لديهم الصلاحيات
الكاملة للاتفاق فقد اعترفوا فيما بعد بأنه ليس لديهم اي صلاحيات
وانهم يعملون وفق الاوامر المباشرة التي تصلهم من استنبول .
وبمجرد استكمال الخرائط من قبل المستر كيلنج والمستر ويد
(مما استغرق عشرة ايام بعد وصولنا الى رفح) بدانا في بحث خط
الحدود .

وقد اصدرت التعليمات للمساحين بان يرسموا على الخريطة خطا
مستقيما من ام الرشراش الى رفح . وكان هدفنا ان نجعل هذا الخط
قريبا على قدر الامكان لما تقرر في التعبير « بخط شبه مستقيم » .
وفي مباحثاتنا الاولى في رفح طلب المبعوثون الاتراك ان نقدم
اقتراحاتنا حول خط الحدود . واقترحنا الخط الآلي الذي سادعوه
الخط (١)

(١) نقطة على البحر على امتداد خط ام الرشراش - رفح . وخطوط
مستقيمة تربط النقاط الآتية :

(٢) اعمدة في رفح على الخط
(٣) نقطة على كثنان الرمال التي تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى
الجنوب من رفح على الخط .

(٤) نقطة على كثنان الرمال التي تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى
الجنوب من EL - Ajera على الخط .

(٥) نقطة عند خشم القرن Garn (١ - ١٢)

(٦) نقطة عند جبل ام هواويط (١ - ١١)

(٧) نقطة عند رأس العين (١ - ١٠ مرة أخرى)

(٨) نقطة ٩ ١ عند جبل المغراه

(٩) نقطة ٨ ١ عند جبل سماوي

(١٠) نقطة عند Mashah - el æ Baggar مقابل ٧ ١

(١١) نقطة عند رأس الجراي el - Jeradi ٦ ١

(١٢) نقطة عند جبل ام قف ١ - ٥

(١٣) ثم يتبع الخط بعد ذلك القمم غرب نقب الحمرة EL -

Homra , ziraia الى شرق قمى التل (جبل ام حصيرة) شمال -
شمال - غرب ابو علايق Abo - Alalik

(١٤) نقطة ٣ ١ عند رأس الردادى .

(١٥) ومن ثم الى نقطة على خليج العقبة شرق ام الرشراش .

اما الخط الذي اقترحه المبعوثون الاتراك فقد ذكرته عاليه .
وقد ادعوا انهم بالخط الذي اقترحوه انهم تنازلوا عن رقعة كبيرة
من الاراضى الواقعة بين وادي العريش وجبل المغراه وهي تضم
مثلث الـ Terabin وهي منطقة كانت حتى غرب جبل المغراه تحت
سلطة قائممقامية بير سبع كما ادعوا .

وبعد مباحثات طويلة قال المبعوثون الاتراك انهم لن يقدموا اي
تنازلات اخرى وانهم متمسكون بقوة بخطهم .

وحتى يمكن التعرف على ما اذا كانوا راغبين في الوصول الى
صيغة توفيقية فقد تقدمت بمقترحات جديدة في ١٩ يلية .

ومن قبيل جس النبض تقدمت ببعض التعديلات على خطنا
الاصلي وكانت كالآتي :

باسماء الهيئة التي عاونتني والتي ارجب ان تكون تحت ناظركم ،
كذا بعض الملاحظات والاقتراحات بشأن مستقبل ادارة شبه
الجزيرة .

اقترح اولاً المبعوثون الاتراك ، وبناء على تعليمات محددة من
استنبول ، خطا للحدود يضمن لهم كل منطقة نقب العقبة
وامتداداتها غربا حتى اسفل وادي طابا وشمالا حتى الفرق وذلك
بهدف ضمان مركز حربي قوى في العقبة .

ومن الفرق اقترحوا خطا يتبع الطريق بين غزة والقسيمة ويدخل
الآخيرة في الجانب التركي وينحرف من هناك غربا حتى مجدبا
Magdabba على الحد الشرقي لوادي العريش غرب خط ام
الرشراش رفح بمسافة اربعين كيلو مترا ثم ينحني بعد ذلك في خط
شرق شمال شرق باتجاه رفح .

وكانت الاسباب التي قدموها ليكون الخط على النحو المذكور هي :
١ - لما كانت كل من العقبة وغزة تركيتين فيتحتّم ان يكون الخط
الواصل بينهما تركيا .

٢ - كان طريق العقبة - غزة يستخدم دائما من قبل الحجاج والجنود
الاتراك .

٣ - من وجهة نظر عسكرية ينبغي ان تبقى العقبة وموقعها آمنة
ولديها المساحة الكافية لاقامة قلعة لها .

٤ - بشأن نقب العقبة فقد ادعوا انها داخلية في نطاقهم لانها تحمل
اسم العقبة وبالتالي فهي جزء من موقع العقبة التي سلّمت جميعها
لتركيا بمقتضى فرمان عام ١٨٩٢ .

وكانت أهم النقاط وأصعبها التي واجهت المباحثات في بداية هي
تقرير نقطة تقع على بعد ثلاثة اميال على الأقل غرب العقبة ، والتي
سوف يبدأ منها الخط شبه المستقيم للحدود .

وقد ادعى المبعوثون الاتراك ادعاءات مختلفة وهي ان حد الثلاثة
امير سوف يبدأ على بعد ثلاثة اميال غرب (موقع) العقبة .
ثانيها ، واذا لم يعن الموقع فالخط يمتد مستقيما من غرب قلعة
العقبة الى اقرب نقطة على الساحل القابل وليس متتبعا لتعرجات
ساحل البحر ثالثها او ان يبدأ من طابا .

رابعها او عند النقطة التي يلتقى فيها وادي المبري بالخليج .
من جانبنا فقد تمسكنا باصرار بام الرشراش والتي تقع على بعد
٣ ٢/٤ اميال غرب قلعة العقبة لمسح الخط الساحلي بطوله ، وبعد
مباحثات طويلة اعتقدنا ان اللجنة التركية قد وافقت على هذه
النقطة .

غير انه اصبنا بالاحباط بعد فترة قصيرة عندما وجدنا المبعوثون
الاتراك سحبوا موافقتهم على ان تكون ام الرشراش نقطة البدء في
خط الحدود من الخليج مما اضطرني الى ارسال بوقية الى اللورد
كرومر اطالبه فيه بتسوية هذه النقطة بشكل واضح مع السلطات
التركية في استنبول وارسلت التعليمات الى اللجنة التركية بهذا
المعنى .

فقد وافق الصدر الاعظم بشكل صريح على طلباتنا ولكن
المبعوثين الاتراك لم يعلنوا الموافقة الا بعد الوصول الى رفح في ٢٨
يونية ببعض الوقت .

وكنا على استعداد للتسليم باسم مصر بكل نقب العقبة بدءا من
نقطة على الخليج يلتقى فيها البحر برأس طابة ثم يسير الخط بطول
قمة التلال شمال وادي طابة الى نقطة مبينة على الخريطة وتعرف
الآن باسم جبل فورت ومن ثم باتجاه مستقيم جنوب شرق الفرق الى
ثميلة الردادى ومنها الى رأس الردادى .

وبينما كنا في العقبة الح المبعوثون الاتراك على تسوية هذا القسم
من الحدود ما هو مبين عاليه مع التعديلات - بضم جبل فتحي
والفرق - وذلك قبل التقدم شمالا . ولم يكن بإمكاننا قبول ذلك ، ان
تقديم امتياز على هذا القدر من الأهمية يستوجب الحصول على تنازل
هام من جانبهم .

يجرى مفاوضات في الموضوع فقد رفضنا ان نتعهد بأي شيء وابلغنا المبعوثين الاتراك ان الأمر قد خرج الآن من بين ايدينا وانه سوف نحيل اقتراحاتهم الى حكومتنا .

وقد وصلنا في مساء نفس اليوم برقية من المستر فندلي متضمنة برقية من السير اوكونر التي تتضمن التفاصيل عن الارادة السلطانية الجديدة التي صدرت في ١٢ سبتمبر .

وكان لنا في اليوم التالي محادثة طويلة مع المبعوثين الاتراك وابلغناهم بالاخبار التي وصلتنا عن الارادة الجديدة وسألناهم لماذا لم يبلغونا بها في اليوم السابق وانهم بسلوكهم هذا لم يتصرفوا بصراحة واستقامة معنا .

وفي خلال هذا اليوم والايام التالية جرت محادثات واجهتها صعوبة كبيرة في التوصل لاتفاق مرض . وكانت نقاط الخلاف الاساسية هي :

(١) هذا الجانب من الارادة الذي اشار الى الوضع العسكري للعقبة . وقد طالب المبعوثون الاتراك بكل النقب بما فيها جبل فتحي والمفرق و ثملية الردادى .

(٢) استخدام طريق غزة - القسيمة - العقبة لمرور القوات متعللين في ذلك الطلب بعمق وثقل طريق غزة - عرابة - العقبة ، وانهم قد اعتادوا استخدام الطريق الأول في الصيف والثاني الذي يمر بوادي العرابة في الشتاء .

واعتقادا منا بانه سيكون من الصعب منع استخدام طريق غزة - القسيمة - العقبة بشكل مفاجيء فقد حاولنا ان نرتب استخدام القوات العسكرية لهذا الطريق من خلال مجموعات محدودة وان تكون كل مجموعة تحت قيادة احد الضباط وان يكون استخدام هذا الطريق محدودا بفترة زمنية يتمنون خلالها من تطوير طريقهم وتوفير موارد المياه به شرق الخط (ورأينا ان فترة تتراوح بين ستة شهور وعام كافية) .

وكنا مستعدين ان نعطيهم نقب العقبة من نقطة على الخليج عند رأس طابة متتعة الحواف الشمالية لوادي طابة الى قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحي الى التل الواقع شرق ثملية الردادى ، وان تترك جبل فتحي والمفرق و ثملية (حيث تتوفر المياه) على جانبنا . اما بقية الخط فيبقى طبقا لاقتراحنا الأول .

وانتهت مفاوضاتنا الى تحديد الخط طبقا لهذا المطلب الاخير من جانبنا ولكن في مقابل ترك جبل فتحي و ثملية الردادى طالب المبعوثون الاتراك ببئر ماء عند الفرع الشمالى واقصى شرق ابار وادى المابين . ويمتلك هذه الآثار العازمة الاتراك وقد اردت تجنبهم حيث انهم قبيلة متعبة وعلى علاقات سيئة مع عرب سيناء .

وقد رأينا ان الاتراك سوف يدعون وهم محقون بملكية جبل فتحي و ثملية الردادى باعتبارها نقاطا ضرورية لموقع العقبة الاستراتيجى . فالأول يتحكم في الجانب الخاص بالقسم الاعلى من النقب وجبل رشدى Rachdi الذي يعول الاتراك عليه اهمية كبرى كما انها تطل على جانب من وادى طابة .

اما الموقع الثانى ثملية الردادى فهو يقدم موردا جيدا للمياه ، وهو المورد الوحيد في المنطقة الواقعة بين طابه وشاش الكونتيل : ومن ثم كان ضروريا لنا الحفاظ على هذين المكانين مثلهما مثل المفرق ومن خلال الخط الذى تم الاتفاق عليه احتفظنا بهذين الموقعين كذا الموقع الاستراتيجى الحاكم لكل مخارج نقب العقبة . وتركنا للاتراك موقعا استراتيجيا لازما للدفاع عن العقبة . وتم بذلك ارضاء الطرفين .

وفيما يتصل بتحريك القوات على البر فبعد ساعات من المناقشات الساخنة تمكنا من تسوية مسألة عبور الحدود للقوات التركية المسلحة او الشرطة .

وقد طالب الاتراك انه حتى في حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق غزة - القسيمة - العقبة فطبقا للارادة السلطانية ينبغي السماح للجند ورجال الشرطة الاتراك بعبور خط

(١) الخط (ب) - خطنا الاصل مع تقديم تنازل عن كل نقب العقبة من رأس طابة وبطول قمم طابة الى قلعة الجبل الى نقطة شرق جبل فتحي الى تل شرق ثملية الردادى .

(٢) الخط (ج) خطنا الاصل مع تقديم تنازل عن عين قديس وعين جديرات واتبعت الاقتراح الأول باقتراح ثان لتأكيد فقه كنت اعلم ان المبعوثين الاتراك لن يقبلوا عين قديس وعين جديرات اذا ما حصلوا بدلا منهما على نقب العقبة . ولكنى تقدمت بالاقتراحين للتأكيد على الاهمية الكبيرة لما قدمناه في نقب العقبة (والتي كنا على استعداد في اى وقت للتنازل عنها اذا كان هذا التنازل هو الذى سيؤدى الى الاتفاق)

ولقد ناورت بهذه الوسائل للكشف عما في ايديهم ولكن المبعوثين الاتراك لم يتقدموا خطوة نحو الصيغة التوفيقية ولم يتنازلوا الا بتحريك خطهم كيلو متر واحد في اتجاه القسيمة واذا لم يقبل ذلك فهم متمسكون بخطهم المقترح .

وبدا عمليا ان استمرار البحث معهم بلا جدوى وبالرغم من العديد من المحاولات الفاشلة التى اجريناها لحثهم على تغيير موقفهم فقد تمسكوا به حتى وصلتهم تعليمات جديدة بعد نشر الارادة السلطانية في ١٢ سبتمبر .

وقد ابلغت الوكالة البريطانية عن صعوبة الوصول الى اتفاقية مرضية مع المبعوثين الاتراك وقد كتبت في رسالتى التى بعثت بها للمستر فندلي في ٢ اغسطس ان اى اراض غرب الخط المستقيم الممتد من رفح الى العقبة يدعى الاتراك بانها كانت تحت ادارتهم

لا يمكن اعتبارها ارض تركية .

وقد جادلت بان خط الحدود قبل فرمان الوجه كان خطا مستقيما يمتد من رفح الى نقطة على البحر تقع جنوب شرق الوجه . وقد استمر بعد فرمان ١٨٩٢ خطا مستقيما ولكن يمتد من رفح الى العقبة هذه المرة وانه لم تكن ثمة اراض غربية هذا الخط تديرها تركيا او تجمع منها الضرائب وذلك حتى تكوين قائممقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

وانه بعد تأسيس هذه القائممقامية قام الاتراك بضم الاراضى التى يريدونها وتسجيلها كارض تركية دون علم قومندان سيناء او الحكومة المصرية . مع العلم ان كل الاراضى الواقعة غرب الخط المذكور هي من الاراضى المصرية . وقد سلمت بان كل تلك الانتهاكات تدريجيا وبشكل ثابت على طول خط الحدود . شأنها في ذلك شأن ما حدث مؤخرا في كل من رفح وطابة . وقد طلبت من المستر فندلي من برقيتى المؤرخة في ١٥ اغسطس بان يشيرنا سفيرنا في استنبول الى ان ما نطالب به قائم على ما جاء في خطاب اللورد كرومر في ابريل ١٨٩٢ واعربت عن املى بالتحقق وادراك ان هذه الانتهاكات التى جرت غرب خط رفح - العقبة بعد تأسيس قائممقامية بير سبع كما اشرت انفا هي التى ادت في النهاية الى ادعاءات الحكومة التركية على رفح وطابة .

وجرت مفاوضات بين القاهرة واستنبول ولندن انتهت باصدار الارادة السلطانية في ١٢ سبتمبر عام ١٩٠٦ .

وفي ١٣ سبتمبر عاد المبعوثون الاتراك الى مضيقنا وابلغونا انهم على استعداد لبحث مسألة الحدود والتوصل الى حل وسط . ولم يخبرونا عن موضوع الارادة الجديدة التى علمنا فيما بعد انهم قد وصلتهم برقية بفحواها .

وقد حاولوا حثنا على التنازل عن كل نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحي و ثملية الردادى وايضا عين قديس والجديرات كذا بئر معاين ومنطقة كبيرة من الـ العجيرة . كما الحوا بقوة للحصول على حق استخدام طريق غزة - القسيمة - العقبة لتحركات قواتهم . وقد ادركنا من اتجاهات المبعوثين انهم قد تلقوا اخبارا جديدة من استنبول لم نكن قد عرفنا بها بعد .

لهذا السبب ، كذا لما كنا نعلمه ان السفير البريطانى في استنبول

وغادرنا رفح متجهين الى طابة يوم ٦ أكتوبر التى وصلناها يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر .

وتم غرس ٩٠ عمودا في مواقع ترى من الجانبين على طول خط الحدود من البحر المتوسط عند رفح الى العقبة عند وادى طابا على مسافات تتراوح بين نصف كيلو متر وثلاثة كيلو مترات .

العمود (١) : أقيم على تل يتكون من بعض الخرائب على البحر المتوسط على بعد ميلين غرب شمال غرب أعمدة رفح .

العمودان ٢ ، ٣ : على الكتبان الرملية بين رفح والبحر المتوسط .

العمود ٤ : عند عمودى رفح

العمودان ٥ ، ٦ : على تلال رفح بين عمودى رفح Karw Musleh

العمود ٧ : شرق Karm Musleh

الأعمدة من ٨ الى ٢١ : في الك العجرة بين Karm Musleh وراوى الك Abiad .

الأعمدة من ٢٢ الى ٢٧ : على الخط المستقيم بين الطرف الجنوبي لراوى الك Abaid الى (١١) .

العمود رقم ٢٨ : عند نقطة (١١) عند جبل حراويط .

الأعمدة من ٢٩ الى ٤٠ : على الخط المستقيم من (١٢) الى (١٠) مرة أخرى أو مكرر د ا ط

العمود (٤١) : عند نقطة ا (١٠) مكرر

الأعمدة من ٤٢ الى ٤٥ : على خط مستقيم بين ا (١٠) مكرر و ا (٩) مكرر

العمود ٤٦ : نقطة ا (٩) مكرر د ا ط

العمودان ٤٧ ، ٤٨ : على خط مستقيم من ا (٩) مكرر الى ا (٨)

العمود ٤٩ : عند نقطة ا (٩)

العمود ٥٠ : على جبل مدسوس Madsus

العمود ٥١ : على تل شمال بئر مغارة (Ma Yein)

العمود ٥٢ : حوالى كيلو مترين جنوب Ma Yein

العمود ٥٣ : عند نقطة ا (٨)

الأعمدة من ٥٤ الى ٦١ : على خط مستقيم بين ا (٨) و ا (٧)

العمود رقم ٦٢ : عند نقطة ا (٧) شمال Thamilet Sueilma

الأعمدة من رقم ٦٣ الى ٧٧ : على خط مستقيم بين ا (٧) و ا (٥)

العمود ٧٨ : عند ا (٥) . تل أم قف

العمود رقم ٧٩ : عند ا (٥) . تل أم قف

العمود رقم (٨٠) : عند ا (٤) جبل El - Armi غرب بئر سعيد

العمود رقم (٨١) : على جبل El Howva

العمود رقم ٨٢ : عند ا (٣) . رأس الرادى

العمود رقم (٨٣) : تل شرق ثملية الرادى

العمود رقم ٨٣ مكرر : بين ثملية - نقطة تقاطع على بعد ثمانمائة ياردة من الفرق

العمود ٨٤ : نقطة تقاطع

العمود ٨٥ : قاعدة جبل فتحى باشا

العمود ٨٦ : قلعة الجبل

الأعمدة رقم ٨٧ ، ٨٨ : تلال طابا

العمود رقم ٨٩ : رأس طابا عند خليج العقبة

وكان للأتراك موقعهم عند النقطة التى تربط بين درب الحجار وطريق رفح وآخر عند القسيمة وثالث عند الفرق . وكانت كل هذه الطرق غرب الخط المتفق عليه .

وتم سحب الموقعين الأولين فور إقامته الأعمدة . أما بالنسبة لنقطة الفرق فقد رفض القائد التركى للموقع الانسحاب بالرغم من الأوامر التى صدرت اليه من المبعوثين وعلق انسحابه بوصول الأوامر اليه من رشدى باشا قائد العقبة شخصيا والذي يقع تحت إمرته .

الحدود لاستخدام أبار المياه الواقعة غرب الخط . وكان رأينا الذى حاجينا فيه بقوه انه اذا سمح لرجالهم المسلحين بعبور الحدود كلما شاءوا او كلما اعتقدوا بضرورة ذلك فان هذا يعنى في الحقيقة بعدم وجود الحدود وانه يتوجب سقوط المفاوضات كلها .

وقد تصادف ان كنا قبل ذلك بايام قليلة قد تسلمنا رسالة من ناظر نخل يشكو فيها من هجوم رجال الجندرية الأتراك على اثنين من رجال الهجانة المصريين في القسيمة . وقد عرضنا هذه الحادثة كمثال للاحتكاكات التى يمكن ان تحدث نتيجة لعبور الرجال المسلحين لخط الحدود .

وقد نجحنا بسبب ذلك في حمل المبعوثين الأتراك على الموافقة على ماتضمنته المادة السابعة التى أقرت بعدم السماح بمرور الجنود او رجال الجندرية غرب خط الحدود .

ومن خبرتى بالحدود والعرب الذين يقطنون المنطقة فانا مقتنع بأنه سوف يعبر في المستقبل أعداد قليلة من الجنود ورجال الجندرية الحدود ولكن بدون سلاح .

وهناك شعور قوى معاد بين العرب تجاه الأتراك سواء من الجنود او رجال الجندرية .

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر ١٩٠٦ تم في رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والصعبة وتبادل نسخ من هذا الاتفاق مرفقا به الخرائط اللازمة .

وقد كتب نص الاتفاقية بالتركية ولم يكن المبعوثون الأتراك ليقبلوا استخدام أى لغة أخرى وقد تعللوا في هذا بأن التركية لغة رسمية في كل من تركيا ومصر .

وجرت محاولة لدفعهم للموافقة على كتابة النص بالفرنسية وهي لغة يتداولها الطرفان ويفهمانها غير أنهم لم يوافقوا .

طلبنا منهم ان يلحق بالنص ترجمة دقيقة بالعربية والانجليزية وقد وافقوا في البداية على هذا الطلب غير أنهم بعد ذلك قالوا أنه لن تكون ثمة فائدة أن يأخذوا معهم نسخا من الترجمة حيث أنهم غير رسمية ولن يعترفوا بها كما لن تعترف بها سلطات استنبول . غير أنهم وافقوا على أن يوقع على النسخة العربية سكرتير اللجنة الصاغ اسعد بك ومترجمنا التركى يوسف أفندى سامح .

رسم التخوم وإقامة علامات الحدود :

بالإشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق تقرر إقامة أعمدة تلغرافية بحضور المبعوثين عند نقاط على طول خط الحدود مرئية من الجانبين وتم ارسال كل من المستر ويد Wade من ادارة المساحة وضباط ادارة الأشغال البيوزباشى إسماعيل أفندى المفتى للمعاونة في وضع التخوم وإقامة الأعمدة التلغرافية .

وكان الأول قد قام بالاشتراك مع المستر Keeling بمسح خط P 43 يمتد من العقبة الى رفح وأعدوا خرائطه . وقد اصطحبنا البيوزباشى إسماعيل أفندى المفتى ليعاون في إقامة الأعمدة التلغرافية وليرى الموقع المحدد لكل عمود والذي سوف يتحول فيما بعد الى عمود من البناء في نفس مكان العمود التلغرافى .

وقد اصطحب ضابط تركى من بيرسبع ، ممثلا للجانب التركى ، جماعة تعيين التخوم من رفح الى العقبة ، وسوف يكون برفقة البيوزباشى إسماعيل أفندى المفتى خلال إقامته للأعمدة المبنية . وأوصى بكل قوة أن يبدأ بناء هذه الأعمدة في أقرب وقت ممكن بعد سقوط الأمطار التى يبدأ موسمها بعد شهر من الآن .

ولا توجد الآن أى مياه بين طابة ومايين وهي مسافة تبلغ سبعين ميلا . ومن ثم فمن المستحيل البدء في بناء الأعمدة في الوقت الحالى . وقد أرسلت خطابا إلى ادارة الأشغال للامداد بالخيام مواد البناء وغيرها من الأشياء المطلوبة .

علامات الحدود :

بدأنا بإقامة الأعمدة التلغرافية في رفح وضواحيها في ٥ أكتوبر .

وأحث بالحاج على إجراء الاختبارات في الشتاء على تعميق الآبار ولضمان أمن العرب وقطعانهم على الجانب المصري فمن الضروري جدا إقامة مركز على الجانب المصري .

والنقطة الثانية ذات الأهمية على الحدود هي Ma Yein بسبب موارد مياهها التي لا تنقطع . ويوجد بها حاليا ثمانية آبار تقع في وادي أوحوض قطره ميلين يحيط به من الشمال والشرق جبل المجرة Megrah ومن الغرب جبل عريف النجا Oreif- el- Naga وكانت أسبابنا للرجة في ضم ذلك القسم أنه باستثناء أحد الآبار الواقعة على الفرع الشمالي لوادي مايين Mayein فإن بقيتها تملكها قبائل Bereikat Teaha التي تتجه أراضيها نحو هضبة سيناء ، كذا لكونها مصدرا وفيرا للمياه . وكان الهدف ضمان إمداد المياه قرب أو على خط أم الرشراش - رفح ذلك أنه في الصحراء التي يمتد فيها هذا الخط فمن أعظم جوانب الأهمية وجود مصادر إمداد بالمياه .

وبناء على المادة الأخيرة التي جاءت في الإرادة السلطانية بشأن وضع العقبة العسكرية طالب المبعوثون الأتراك بجبل فتحي وثلثية الراداي باعتبارها نقاط استراتيجية لوضع العقبة العسكرية وقد طالبا بالبئر الذي يقع في أقصى الشرق وعلى الفرع الشمالي من وادي مايين Mayein مقابل هذين الموقعين وهي أماكن أعلم أن من حقهم أن يدعوها لهم وهي ذات أهمية استراتيجية بالغة لنا . وكان هناك سبب إضافي لاعطائهم هذا البئر وهي أنه يمتلكها العزازمة وهي قبائل تقع على الجانب التركي . وكانت منذ قرون مصدرا لازعاج قبائل سيناء . كما أتى رغبت ، طالما كان ذلك في الامكان تجنب إدخال هذا القسم من العزازمة ضمن الحدود المصرية .

والنقطة التالية ذات الأهمية هي عين قادس والتي يخرج منها نبع من الماء يسير لنحو نصف ميل من جانب الجبل في مجرى مائي ضيق لا يلبث أن ينتهي في الرمال . ويمر خط الحدود على مسافة معقولة شرقا لضمان سلامة هذا المصدر المائي تماما .

أما الواديان الكبيران لوسان ، الجيفي الواقعين بين مايين وعين قادس واللذين دخلا ضمن الحدود المصرية فمصدر أهميتهما ما يحويان من أراض خصيبة يمكن أن تكون صالحة للزراعة . أنتقلنا بعد ذلك إلى القسيمة وعين جديرات . وكانت الأولى ضمن من أملاك مصر ولم يتدخل الأتراك في شئونها أبدا حتى يوم ٦ يونية من ذلك العام عندما احتلتها قوة صغيرة تتكون من شاويش وخمسة من رجال الجندرية .

وكانت قد وصلتنى معلومات أنه قد صدرت تعليمات لحاكم القدس في العام الماضي لبناء ثكنات فيها . ولهذا السبب بالإضافة إلى أسباب أخرى كوفرة المياه بها وموقعها الاستراتيجي وسهولة زراعتها .. لكل هذه الأسباب فقد صممت منذ البداية على أن تبقى مصرية .

ونفس الأسباب تنطبق على عين الجديرات التي تملك بالإضافة إلى كل امتيازات القسيمة أفضل نبع للمياه في كل الهضبة . وهذا النبع الذي يقع على بعد خمسة أو ستة كيلومترات أعلى الوادي يخرج من الصخور بكمية مياه كبيرة عبر قناة ضيقة ووادي منحدر لمسافة نحو ميل (مثل نبع عين قادس) حتى تبثله الرمال . وإن بناء خزان صغير على مسافة قصيرة من نقطة اختفاء المياه سوف يحل القسم الأعلى من وادي الجديرات ومسافة ثلاثة أرباع الميل إلى بحيرة كبيرة أو خزان . ويقع تحتها بضعة آلاف من الأفدنة أو سهل خصيبة يمكن بدون صعوبة ريه بهذا المصدر المائي .

وكانت امتعتنا وخيامنا في طريقها إلى طابا عندما حدث ذلك ، وقد أمرت بعودتها إلى المفرق وأبلغت المبعوثين الأتراك بأننا لن نتحرك من هذا الموقع أو نستمر في تحديد التخوم حتى طابا قبل انسحاب المركز التركي بشكل نهائي .

وفي الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وصل الأمر من رشدي باشا إلى الضابط قائد الموقع بالانسحاب فورا . وتم تنفيذ الأمر مباشرة وطويت الخيام وهدم منزل حجري صغير كان الأتراك قد بنوه في الموقع ولم يعد هناك أي أثر للاحتلال التركي للمنطقة . واستمررنا في بناء الأعمدة مع صباح ١٧ أكتوبر ووضعنا العمود الأخير قبل غروب شمس نفس اليوم عند رأس طابا . وفي طابا وجدنا « نور البحر » الذي كان قد أرسل لنقل أعضاء اللجنة إلى السويس . وقد استقبلها فتحي باشا والمسترويد بعد أن تركوا العقبة صباح ١٨ أكتوبر . بينما غادرت أنا ونعوم بك شقير المفرق في نفس اليوم عن طريق البر عبر نخل إلى السويس من القاهرة التي وصلناها مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ وتغيبنا بذلك لمدة خمسة شهور إذ كنا قد غادرنا القاهرة في ٢٤ مايو .

وصف خط الحدود ومبررات اختيار :

طريق نعب العقبة تم شقه في ممر عبر جبال شامخة وشديدة الانحدار من المفرق إلى أم الرشراش . وبناء على حفائر عربية لازالت موجودة على بعض احجار المرفأين الذي قام ببناء هذا الطريق حكام مصريون خاصة خلال عهد كل من قنصوه الغوري ومحمد قلاوون . ويتحكم في مخرج الممر كل من جبل فتحي وهضبة المفرق وفي تقديرى أنه طالما احتفظنا بهذين جنبنا إلى جنب مع ثلثية الراداي (مصدر المياه قرب المفرق) مع ضمان (كل وادي طابا) فلن تكون هناك فائدة تذكر في احتفاظ مصر بالنقب . بل أنه من وجهة نظر عسكرية قد يكون من الأفضل عدم القيام بذلك .

وهناك نقط أخرى تقع إلى الشمال أكثر كنت أعلم . أن الأتراك سوف يدعونها لأنفسهم ، وهي ضرورية لمصر مثل مشاش الكونتيتلا Mashash — el — Kontilla ، مايين Ma Yein و مادي Lussau ووادي الجايفي Jaifi وعين قادس Kadeis والقسيمة وعين الجديرات .

ويسير خط الحدود من المفرق في اتجاه شمالي شرقي حتى يلتقي مع خط أم الرشراش - رفح إلى الشرق من ثلثية الراداي إلى رأس الراداي على القمة الشرقية لجبل Howva إلى أم جوف . وهذا الخط هو حافة الهضبة وتتجدد الأراضي الواقعة شرقه إلى وادي العرابة . وهو خط طبيعي وقوي من الناحية الاستراتيجية ويتحكم في مخارج الواديان التي تؤدي إلى العرابة .

والأراضي الواقع غرب هذا الخط عبارة عن هضبة كبيرة ومنبسطة يتخللها بعض التلال الكبيرة وتتحد بالتدرج شمالا تجاه البحر المتوسط وغربا إلى قناة السويس . وعموما تعرف تلك الهضبة باسم هضبة التيه .

وتقدم مشاش الكونتيتلا موقعا قويا وقريبا على وادي الجرائي Jerafi ، وبالبحت عن مصادر مياه التي كانت جافة خلال فترة عبورنا فأنا مقتنع أنه بالامكان الحصول عليها بتعميق الآبار . ويوجد في الوقت الحالي عدد من الآبار الضحلة في الوادي ولا يزيد عمق الواحد عن المتر . ويسيطر عمليا على عديد من الطرق القادمة من وادي عرابة . ومن خلال هذه الطرق طالما تعرض عرب الهضبة للغزوات من السيدين Saidin ومعازة وغيرها من القبائل العربية على الجانب التركي .

وإذا ما توفر الماء بتعميق الآبار ففي اعتقادي أنه يمكن السيطرة على هذا المركز بقدر من القوة وذلك لوضع حد لتلك الغزوات . وأرى أنه يلزم وضع عشرين على الأقل من عرب الهجانة في ذلك المركز . ويوجد طريق جيد منه إلى نخل وهي نقطة تسعى أية قوة معادية إلى السيطرة عليها إذا ما تقدمت إلى سيناء من وادي العرابة . وكان المبعوثون الأتراك تواقين إلى ضمها إلى جانبهم من الحدود .

اتفاقية الحدود أول أكتوبر ١٩٠٦

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبطلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٢٢٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد إلى كل من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظفر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهم مندوبي الدولة العلية وإلى كل من أمير اللواء إبراهيم فتحي باشا والأميرالاي روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهم مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي - المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو معين بالخريطة المرفوعة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادي طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لا تتجاوز مائتي متر إلى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة إلى العقبة بطريق نخل إلى العقبة) ومن نقطة التلاقي المذكورة إلى التيلة التي إلى الشرق من مكان ماء يعرف بشملة الراداي والمطلّة على تلك الشملة (بحيث تبقى الشملة غربي الخط) ومن هناك إلى قمة رأس الراداي المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ A.S. ومن هناك إلى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A.4. ومن هناك إلى القمة الشرقية لجبل أم قف المدلول عليها بـ A.S. ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها بـ A.7 إلى الشمال من شميلة سويلمة ومنها إلى نقطة مدلول عليها بـ A.8 إلى غرب الشمال الغربي من جبل سماوي ومن هناك إلى قمة التلة التي إلى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في الفرع الشمالي من وادي ماين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك إلى A.9 ومنها إلى A.9 bis غربي جبل المفراه ومن هناك إلى رأس العين المدلول عليها بـ A.10 bis ومن هناك إلى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ A.11 ومن هناك إلى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلاثمائة وتسعون متراً إلى الجنوب الغربي من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A.13. ومن هناك إلى نقطة على التلال الرملية في اتجاه مائتان وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسي (أعني ثمانين إلى الغرب) وعلى مسافة أربعمائة وعشرين متراً في خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيماً باتجاه ثلاثمائة وأربعة وثلاثين درجة (٢٢٤) من الشمال المغناطيسي (أعني ستة وعشرون إلى الغرب) إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود منقطع في نسختي الخريطة المرفوعة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلان بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها .

المادة الثالثة - تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى النقطة التي على ساحل

. وليس من شك أن هذا الماء الذي يختفي في الأرض يظهر مرة ثانية عند القسيمة حيث يظهر لمسافة قصيرة تبلغ نحو نصف الميل ثم يختفي مرة ثانية ليظهر عند Mueipeh ومن هنا يمكن تقدير أهمية أن يكون داخل مصر نبع عين الجديرات الذي يعتبر بلا شك مصدراً لمياه القسيمة والمويلح . والذي يمكن الاستفادة بمياهه .

وقد أثبتنا بصورة قاطعة للمبعوثين الاتراك ومن أدلة محلية أن القسيمة كانت دائماً ملكاً للسجيرات Segeirat وهي أحد بطون قبيلة Teaha من قبائل سيناء . ولم أكن أشك أبداً أن أي دليل وثائقي قال الاتراك أنهم سيقدّمونه لتوضيح حقوقهم على القسيمة إنما هي أدلة زائفة ومصنوعة للمناسبة .

وقد صمم فهمي بك أصغر أعضاء الجانب التركي ، والذي كان دائماً مصدراً للمعارضة خلال المفاوضات ، على أن تركيا كانت تجمع الضرائب من عرب القسيمة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة . وكان من السهل إثبات زيف هذا الادعاء وأنه بدون أساس . P.46 بالإضافة إلى هذا الادعاء فقد صمم على أن السلطان كان قد أصدر في العام السابق إرادة أمر بها ببناء ثكنات هناك ولهذا السبب فهي تركية .

وشمالاً من القسيمة يمر الخط في وادي الصابحة ووادي سرام Sram تاركا شرقية كل من Biriu والعوجة وكانت دائماً تركيتين تمتلكهما قبائل العزازمة ويمر عبر منطقة الرمال المتموجة في El-Ajera حتى تصل إلى أعمدة رفح ثم منها فوق منطقة كثنان الرمال العارية والعالية حتى البحر المتوسط .

ومن الصعوبات التي واجهناها في هذا القسم من خط الحدود المعتمد من القسيمة شمالاً الادعاءات التركية على مثلث Terabin والذي يمتد بعيداً حتى جبل المجهرة الغارة Moghara في طريق طويل غرب وادي العريش .

وتعود بعض ادعاءات الاتراك على تلك الأراضي بسبب أخطاء سابقة من حكام العريش الذين سمحوا بانتهاكات مستمرة ولأعوام عديدة من جانب قائمقاميتي غزة وبير سبع .

وبالنسبة لهذا القسم من الحدود تمسكت بأن الخط الوحيد الذي تعترف به مصر وبريطانيا وطبقاً للوضع القائم عام ١٨٩٢ هو خط مستقيم من أعمدة رفح إلى قلعة العقبة . ولكن استمر المبعوثون الاتراك يدعون طوال المفاوضات أن الـ Status Quo يعني الحالة القائمة ويتضمن كل الأراضي وسكانها التي يديرها الاتراك الآن ويجمعون منها الضرائب والتي تمت من خلال انتهاكاتهم منذ إنشاء قائمقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

ورفضت بحث هذا الادعاء وتمسكنا بتفسير Status Quo كما تم شرحه أولاً بخط مستقيم من رفح إلى العقبة .

وكان خط الحدود الذي تم الاتفاق عليه أخيراً يسير على العموم مع خط المياه وهو في رأيي أمر عظيم بالنسبة لمصر جغرافياً وسياسياً واستراتيجياً . كما أنه ممتاز من وجهة النظر الإدارية .

وهو يضمن لمصر حدود شرقية دائمة وجيدة التحديد ثم أنه من الناحية العملية يؤمنها من أية هجمة من الشرق بسبب امتداد الصحراء القاحلة والمناطق الوعرة بين هذا الخط وبين قناة السويس مما يجعل أية هجمة ناعاجمة من الشرق مستحيلة من الناحية العملية .

٢ - خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفح

مشروع

عزيزي مستر سمارت
أتشرف بأن أنهى لسعادتكم ان وزارة الدفاع الوطنى احالت الى وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠/٥/٤٧ المؤرخ ١٤/٢/١٩٤٧ الذى وجهتموه اليها .

ويتبين من هذا الكتاب ان محافظ سيناء قد اخطر ضابط القوات البريطانية المراقبة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنى رغبة منها في احكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت اقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر الجيش البريطانى برفح .. ثم اشترتم سعادتكم في الكتاب المذكور الى ان هناك اتفاقا ضمينا اقتضته الدواعى العملية والادارية من شأنه افتراض ان الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلى والغربى لذلك المعسكر وان جناب القائد العام لقوات الشرق الاوسط لا يمكنه ان يوافق على ان يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من اقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى الا أن اذكر لسعادتكم انه لا يوجد اى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لا يجوز أن تتأثر بوجود معسكر في منطقة ما .

كما اود أن ابين لسعادتكم ان السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطنى لاحكام المراقبة لا يتبع خط الحدود المصرية اذ قد روى في تخطيطه ان يكون بالوضع المناسب لاحكام المراقبة . وهناك شقة من الارض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر اود أن ابلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية في شأن هذا المعسكر الداخلى جزء منه في الاراضى المصرية وهى تتلخص في طلبها قيام السلطات البريطانية في اقرب وقت ممكن باخلاء الاراضى المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا وذلك لكى يتمكن الرجال المختصون من ادارة الاشغال العسكرية المصرية بجهة الحدود من اقامة السور المزمع بناؤه ، والذين نبه عليهم بالكف مؤقتا عن اعمال البناء حتى يتم الاخلاء المطلوب . وانى انتهز هذه الفرصة لكى اعرب لسعادتكم عن اخلص تمنياتى .

وكيل الخارجية
طه السيد نصر

٣ ابريل ١٩٤٧

حول الوجود المصرى في طابا

٢ - ٤ تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤

ادارة المخابرات - وزارة الحربية :

من بارلو الى القائم باعمال حاكم سيناء ١٠ اغسطس ١٩١٤
يبدو كل شيء هادئا الآن على طريق العقبة ، وقد أصبح لدينا الآن مركزان في رأس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أى شيء غير طبيعى يمكن ان يجرى في هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول على اخبار موثوق منها من معان ، فمع ان عملاءنا يقولون انهم موجودون هناك غير ان ذلك مشكوك فيه واعتقد أن افضل طريقة للحصول على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الانباء .

خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذا كل من الدولة العلية والخيوية الجليلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمود التى تزداد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وافراد الاهالى والجندرمه ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمه بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى اهل وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والاراضى كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان
الكاتب تركي نظارة الحربية

يوسف سامح

قول الفلى لركان حرب

اسعد

مندوبون من قبل الخيوية الجليلة
المندوبون من قبل الدولة العلية

ميرالوا

ميرالوى اركان حرب

مظفر

ابراهيم فتحى

بكباشى اركان حرب

فهمى

ميرالوى

اوين

المجموعة الثالثة الحقوق المصرية

حول قدسية الحدود المصرية

١ - مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية المصرية عبد الخالق ثروت (١٩٢٦)

F. O. 141 / 664 / 8002

لويد الى عبد الخالق ثروت ٢٥ يونيه ١٩٢٦

أتشرف بابلاغ فخامتكم انه بناء على التعليمات التى وصلتني من وزير الخارجية فان الحدود بين مصر وفلسطين التى تعينت عام ١٩٠٦ لن تتأثر بأى شكل بعملية رسم الحدود لأراضى الانتداب في فلسطين^(١) .

(١) جاء هذا الخطاب ردا على خطاب من زيور (رئيس الوزراء) الى اللورد لويد ليلقى موافقة مصر على الأوضاع الجديدة في العراق وفلسطين (الانتداب البريطانى) بعدم المساس بحدود مصر المرسومة عام ١٩٠٦

كان هذا الكوز وافيًا بالغرض المطلوب .
وقد رمت وأصلحت مبانى استراحة الحسنة ونقطة بوليس
العريش ونقطة رفح . أما في طابا فقد تم اصلاح بناء قديم وأعد
للاستعمال كحجرة استراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة .

قوة بوليس فلسطين
التقرير السنوى عن عام ١٩٣٣

منطقة بير سبع
استمرت خلال العام عملية مد هيمنة البوليس الى وادى عرابه
وبامتداد حدود سيناء .

وقد تم في ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا في عين غوريان
الى أم الرشراش^(٢) على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن
العام ويوفر امكانيات جيدة لرجال المركز .

- شهادة عن موقع العمود ٩١ -

رحلة مس بلاودن في سيناء
J . M . C . Plowden , Cuse In Sinai , 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية ، وأكثر معالمها لفتا للاهتمام
مجموعة من نخيل الدوم الطويل ، وكانت اول ما رأيناه من هذا
النوع من النخيل . وجذوع هذه الأشجار مقسمة الى حد يبدو الامر
معه وكأنها اشجار غابة .. وقد ابلغت بان هناك استراحة حكومية
صغيرة في طابا ولكن يبدو اننا كنا في موقع لا نستطيع مشاهدتها
منه .

ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحا لما اسمى « بحادثة طابا » عندما
عبرت القوات التركية الحدود المصرية واقامت معسكرا هناك . وقد
تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الاتراك والبريطانيين
بتعيين خط الحدود بين الاراضى المصرية والتركية . وكان الخط
الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد في شبه استقامة الى
رفح على البحر المتوسط ، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين
مصر وفلسطين .

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تل عال على قمته
عمود يعين الحدود .

من بارلو (نخل) الى مراسل (القاهرة) ٤ اغسطس ١٩١٤
ليس هناك ما يشير إلى أى نشاط غير عادى على الحدود أتوقع ان
يصل عيسى أفندى الى العريش اليوم قادما من يافا حيث من المنتظر
ان يحمل معه اخبارا هامة .

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة في راس النقب وطابا لتبلغ باى
شئ غير عادى يجرى على طريق العقبة .

هذا واطلب الموافقة بوضع عشرة اضافيين من رجال البوليس
كذا اعتماد مالى تحت تصرفي للحصول على المعلومات في حالة
الضرورة .

٥ - ٦ تقريران لمصلحة الحدود ١٩٣١ - ١٩٣٣

من التقرير السنوى لادارة اقسام الحدود المصرية
١٩٣١ - ١٩٣٢

(٢) محافظة سيناء :

عملت اصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة
للزيادة العظيمة في عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق يجب
اجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفي الجزء الواقع بين القسيمة
والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة ثم أعيد تمهيد هذا
الطريق وأزيلت الرمال التى إنهالت على النقب بجهة « متلا » . ومهد
الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله . وقد كانت نتيجة هذه
الاصلاحات أن أصبح في سيناء طريق صحراوي من الدرجة الاولى
صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا في الساعة بين الشط
وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية الكبيرة التى
لهذا الطريق الذى هو حلقة اتصال بين الطرق العالمية فإن الحالة
المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيطان والحسنة
وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا ومازال هذا الجزء في حالة سيئة .
وقد أنشئ طريق إلى طابا على شاطئ البحر وبذا أصبحت هذه
النقطة على اتصال بطرق سيناء العامة . ومما يذكر بالشكر لفرق
العمال التابعة ل سلاح الهجاة الذى يشرف عليه حضرة صاحب
العزة الأميرالاي هاتون بك أنها قامت بإنشاء طريق صالح للمرور من
الطور الى الشرم والنبك .

أما في الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى اصلاحات
بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية أستدعى الامر العدول عن
عمل أى اصلاح في الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل
أن يقام باصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمتنع
لهذا الغرض . وبما أن طريق الدير لا يطره سوى السياح وليس له
أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يخترق صحراء
ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليح فقد
أصبح ذلك الطريق في حالة ...]

من التقرير السنوى لمصلحة اقسام الحدود ١٩٣٢ - ١٩٣٣
(٢) محافظة سيناء :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام .
ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحدادين وآخر
للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه أقيمت في فناء واحد
خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة في بقعة واحدة
(الامر الذى يدفع) الى حسن سير العمل وتأديته على الوجه
الاكمل .

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها
بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع اصلاحات
اللازمة للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفي
مصنع الحدادين أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد

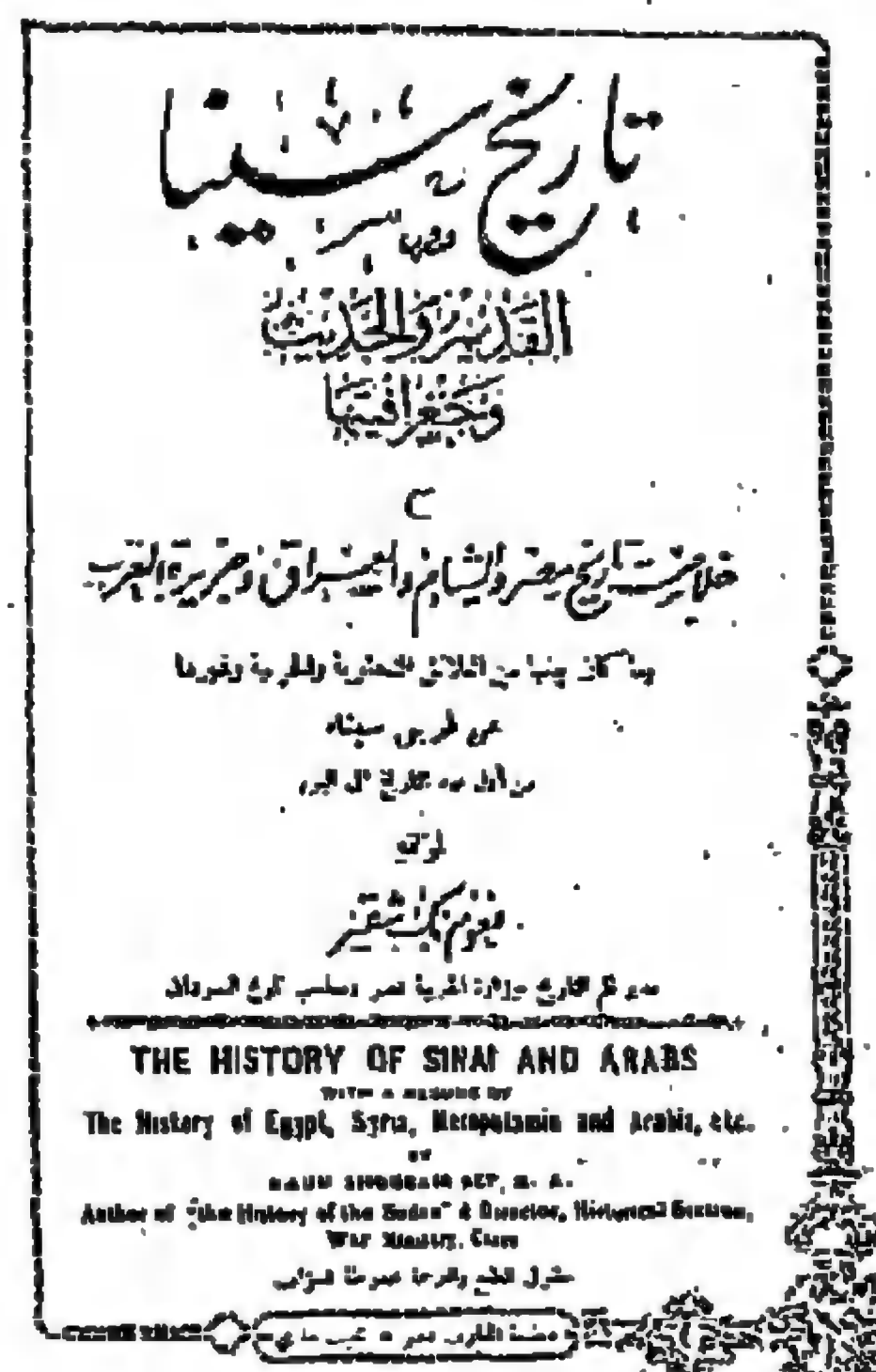
(٢) كانت أم الرشراش في كل التقارير آخر مراكز حدود فلسطين في عهد
الانتداب ولم تذكر طابا في أى مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود
الفلسطينيين .

المجموعة الرابعة الادعاءات الإسرائيلية

وزارة المالية - ادارة الاحصاء
كتاب الاحصاء السنوي لمصر عن عام ١٩٠٩
الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٠٩

حدود مصر
شمالاً : ساحل البحر المتوسط الواقع على خط عرض ٣٠ - ٣١° شمالاً تقريباً .
وتعتبر فتارة رأس البرلس الواقعة على خط عرض ٣٥ - ٣٥° شرقاً أقصى نقطة من دلتا النيل الى الشمال .
ويمتد خط الساحل شرقاً حتى رفح قرب العريش الواقعة على خط عرض ٤٩ - ٣١° شمالاً وخط طول ٢٠ - ٣٤° شرقاً (اعمدة رخامية) على حدود سوريا وغرباً حتى خليج السلوم .
غرباً : تتبع الحدود خطاً غير محدد يجرى شمالاً وجنوباً خلال الصحراء الليبية ويضم في داخله واحة سيوة .
شرقاً : تم وضع خط الحدود عام ١٩٠٧ ويمتد من رفح قرب العريش الى رأس خليج العقبة عند طابا (خط عرض ١٢ - ٢٩° شمالاً وخط طول ٥ - ٣٤° شرقاً ، صخرة جرانيتية على الساحل) ومن ثم يتجه جنوباً الى البحر الأحمر حتى خط عرض ٢٢° شمالاً الذي يشكل حدود السودان الشمالية .
جنوباً : تتاخم البلاد حدود السودان الشمالية .

- مقتطفات من كتاب نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها .



- ٦٢ -

{ وادي طابا } وهو ينشأ من جبل طرف الركن وتصب العقبة ويصب في الخليج قرب مصب طرية على ثمانية أميال من قلعة العقبة برماً وستة أميال بحراً وهو الوادي الذي وقع الخلاف عليه سنة ١٩٠٦ م بين الدولة العلية والحكومة المصرية فبقي في حد مصر وجعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة في جنبه الأيسر عند مصب الخليج سميت «رأس طابا» . وعند مصب هذا الوادي بئران بئر حفرها

- ٦١٢ -

مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين « خط الفاصل الإداري » بين ولاية الحجاز وتصريف القدس ، وبين شبه جزيرة سيناء .
دعائه قد شهد إلى كل من الأمير لاي أركان حرب أحمد ، مظفر بك والبكاشي أركان حرب محمد نصفي بك بصفتها مندوبي الدولة العلية وإلى كل من أمير اللواء إبراهيم تقي باشا والأمير لاي زوكر كر، يكل زوكرت أوبن بك بصفتها مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط الفاصل الإداري بين ولاية الحجاز وتصريف القدس وبين شبه جزيرة طابا سيناء . - قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي :-

(المادة الأولى) يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو مبين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ماراً على رؤوس جبال طابا الشرقية المطلة على وادي طابا . ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية :-

من جبل فورت إلى نقطة لا تتجاوز مائتي متر إلى الشرق من قمة جبل نصفي باشا ومنها إلى النقطة الخادئة من تلاقي امتداد هذا الخط بالمسجد المقام من قطعة على مائتي متر من قمة جبل نصفي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة الشرق (الشرق هو ملتقى طريق غزة إلى العقبة بطريق نخل إلى العقبة) . ومن نقطة التلاقي المذكورة إلى التلة التي إلى الشرق من مكان ماء يعرف بثيلة الرادادي والمطلة على تلك الثنية (بحيث تبقى الثنية غربي الخط) . ومن هناك إلى قمة رأس الرادادي المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه ب ٣ . ومن هناك إلى رأس جبل الصفا المدلول عليه ب ٤ . ومن هناك إلى القمة الشرقية لجبل أم قف المدلول عليها ب ٥ . ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها ب ٦ . إلى الشمال من ثنية سريطة . ومنها إلى نقطة مدلول عليها ب ٨ . إلى غرب الشمال الغربي من جبل ستاري . ومن هناك إلى قمة التلة التي إلى غرب الشمال الغربي من بئر المشارة (وهو بئر في النزع الشمالي من وادي تايين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) .

الفرقان على طول الخط ونصبوا المد بحيث كان كل عمود يرى من مكان المسود الذي يليه كنص المادة المذكورة. فكان جملة ما نصبه ٩١ عموداً وقد نصبوا أول عمود في مينا رافع على تل الخراب المذكور بعد ظهر الخميس في ٤ اكتوبر وآخر عمود على رأس طابا الاربعاء في ١٧ منه عند غروب الشمس

وفي اليوم التالي عاد اللواء فحقى باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق وفي ٣٠ من الشهر المذكور حضر مظهر باشا وقضى بك مندوباً لجنة الحدود التركية ومعهما البيروباشي غالب افندي ليراقبوا مندوبي لجنة الحدود المصرية لبناء المد فنظر الجميع في شكل المد الثاني التي يجب اقامتها فاتفقوا بعد جدال طويلا على ان يكون شكلها هراً مقطوعاً تكون قاعدته من مربع وارتفاعه عن سطح

- ٦١٦ -

الارض من مترين الى مترين ونصف متر ومسطح واسعة ٣٠ X . من وان ترفع الفلحة الحديدية وعرف الخشب فيستغنى عن العرق وتقرز الفلحة في رأس المسود وبعد الاتفاق على شكل المد عاد باركر بك الى نخل وشرع اسماعيل افندي ورجاله في بناء المد بصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا الى آخرها. وقد اعترضهم في الطريق صربتان : الماء والحجارة في الصحارى الرملية. أما الماء فاتهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملحان وبئر غنشان في وادي العربية حتى وصلا أبار مابين فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة. وأتوا بالحجارة الى صحراء الحاشنة من جبل أم قف قرب جبال الصغرى. وإلى صحراء العجوة من خرائب العوجة وجبل خشم القرن وخربة الرُّحيل وشاطئ البحر

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١ وآخر عمود على تل الخراب في مينا رافع في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ أعطوه نمرة ١. وهذه السرعة التي أتم فيها اسماعيل افندي ورجله بناء المد على طول الخط دلت على نشاط عظيم وأوجبت لهم كل مدح وثناء.

وقد بلغت أجور الجبال التي كانت تنقل المياه وميلاد البناء لهذه المد بطول ١٧ وكان جملة ما أنفقته مصر على تحديد النجوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر وبعد ان تم بناء المد شرعت حكومة سيناء في اقامة نقط البوليس على الحدود فجعلت نقطاً في بئر الخمد. ومناش الكتلة. والقصبية. ورنج. ومدت اليها الأسلاك التليفونية وما زالت متابعة على الاملاح على ما يتنا في باب الجغرافية حتى قامت الحرب الادوية الكبرى في اوجسطس سنة ١٩١٤ ورج الاتحاديون الدولة في هذه الحرب في جانب ألمانيا وجردوا حملة على مصر قصد فتحها فزأت السلطة العسكرية في مصر اخلاء سيناء لتجمل الصحراء بينها وبين الجيش المهاجم نجحت عساكرها من نقط الحدود ثم اخلت الرش في ٢٤ اكتوبر ونخل في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٤ فدخل الأتراك سيناء. واخذوا بلاد الرش والية. وأما بلاد الطور فازالت يد مصر ولما حابية في محجر الطور. وسيجي. تفصيل ذلك في الفصل التالي وهو المختارة

- ٦١٣ -

ومن هناك الى A 9 . ومنها الى A 9 bis غربي جبل المقرات. ومن هناك الى رأس العين المدلول عليه ب A 10 bis . ومن هناك الى نقطة على جبل أم حراويط المدلول عليها ب A 11 . ومن هناك الى منتصف المسافة بين عمودين قعنين تحت شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثمائة وتسعين متراً الى الجروب الغربي من بئر رافع والمدلول عليه ب A 13 . ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية في اتجاه (٢٨٠) مائتين وثمانين درجة من الشمال المتوسطي (أعني ٨٠ الى الغرب) وعلى مسافة اربعمائة وعشرين متراً في خط مستقيم من العمودين المذكورين . ومن هذه النقطة يتد الخط مستقيماً باتجاه (٣٣٤) ثمانية وأربع وثلاثين درجة من الشمال المتوسطي (أعني ٢٦ الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بلة خرائب على ساحل البحر (المادة الثانية) قد دلت على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع في نسخة الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلانها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها

(المادة الثالثة) تمام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين (المادة الرابعة) يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة المصرية والحدودية الجليلة المصرية

(المادة الخامسة) اذا اتفقت في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوباً لهذه الغاية وتطبق مواقع المد التي نزلت على الخط المدلول عليه في الخريطة

(المادة السادسة) جيع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لمساكن الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها أي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتُعطي التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى الميراث والميراث. وكذلك الساكنة الشاهانية وأفراد الأهالي والجنود ينفذون من المياه التي تبنت غربي الخط الفاصل

- ٦١٤ -

(أعمدة الحدود) وبعد توقيع الاتفاق أصبح من الضروري أن يحدد أعضاء اللجان على طول الحد الخطوط عملاً بالمادة الثالثة فترأى اللجان أن تمام عمد على طول الخط وثبتت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف. وبعد ذلك بُني في مكان هذه المد عمد ثابتة بالحجر والبست بحضور مندوبي الفريقين. وعليه قد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمداً وفلنكات من حديد ر -

نقلا عن : ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
كتيب عن : فلسطين وشرق الأردن ديسمبر ١٩٤٣

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة :

تنص معاهدة السلام التي أبرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل في ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر واراض فلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها الى اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود . وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الى اجراء متفق عليه والذي من شأنه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق .. مع معاهدة السلام .. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة . وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على احالة خلافتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الى التحكيم .

وتطبيقا لاحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفها في جلستين خاصتين .

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التي سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التي وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة .

وفي الوقت الذي كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفي اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلي الأطراف ان الغرفة تعذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التي بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقي قبولا لدى الجانبين .

وتشير المحكمة الى ان الحدود الدولية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها اصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخيوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين اiban فترة عصبة الأمم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرأ ملخص الحثيات

بين المسائل الاولى بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق والتي وجدت اصلا في اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها في معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر في عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد في عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذي يفصل بين مصر وفلسطين . والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد في اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التي انشئت فيما بعد .

عن حدود المنطقة (ص ١)
ويعتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج الى بير طابا ثم باتجاه شمالي غربي الى البحر المتوسط الى الشمال الغربي من رفح مباشرة (خط عرض ٣١/١٩ شمالا وخط طول ٣٤/١٣ شرقا .)

عن العقبة (ص ٥٢٢)
تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية اهم نقطة في شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجي قرب حدود سيناء - فلسطين ، فلسطين شرق الأردن ، شرق الأردن - العربية السعودية . وتجرى حدود سيناء - فلسطين باتجاه شمالي غربي من بير طابا على بعد ثمانية اميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج . وتجرى حدود فلسطين - شرق الأردن

من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات
في ٣٠ اكتوبر ١٩٤٥

الحدود إلى جوار العقبة
تتبع الحدود المصرية - الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية . وهي تبدأ على خليج العقبة عند بير طابا وتسير باتجاه شمالي غربي الى البحر المتوسط . وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يثر حولها اى تساؤل .

ابريل ١٩١٣ : من تقرير للمخابرات السودانية

شبه جزيرة سيناء
جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية في كل من رفح وخان يونس وام عميد وان الباشا قد وصل الى العقبة ومعه مدفعان . ويقال انه قد تم نصب المدفعين في طابا وجبل بيريرو .
وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات المصرية على طول الحدود هو الذي تسبب في هذه الخطوة التركية .

وحيثما لم يقدم أى طرف أى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما اذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبني حكمها على هذا الأساس وقد بدا هذا المعيار مشروعا في حالات قابليت اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعترفت مد خط مستقيم عبر عددا من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في ان ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب ان تمتد الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة .

وبعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح المواضع التي قدمتها مصر وفي اربع حالات لصالح المواضع التي قدمتها اسرائيل .

العلامات الحدودية ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

فيما يتعلق بالعلامات الأربع المقتالية في منطقة رأس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم ان العلامات القديمة تقع في المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ وانه لم تكن هناك من قبل أية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ . وقد اصرت اسرائيل على ان المواضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وان امكانها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة ان علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها .

وتؤكد اسرائيل ان ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحي باشا ووادي طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات . وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحي باشا فإن ثلاث خرائط وضعت في الفترة من سنة ١٩٠٦ الى ١٩١١ تشير الى ان هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط علاوة على ان اسرائيل تجادل بأن وادي طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف احد الروافد واذا اعتبرت المزارع الاسرائيلية ازاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة ببنود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا لن تكون مطابقة للاتفاق .

وترى المحكمة ان الخرائط القليلة التي تستند اسرائيل اليها ، اذا أخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمت للمحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ تشير الى ان اسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا ، تأتي بعد المعالم التي يمكن ان يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا . علاوة على ان كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند اليها اسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذي تشكله العلامات القائمة حاليا .

كما ان المحكمة ترى انه ليس هناك أى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦ . والبند الأول لا يتطلب ضرورة ان يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادي طابا او في نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الاوسط وادي طابا فان المحكمة لا يمكنها العثور على أى دليل على انه كان يسمى وادي طابا على الإطلاق .

ولذلك فان المحكمة انتهت الى ان مواقع علامات الحدود القائمة ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانوني في حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الامر الذي لا وجود له في هذه الحالة فان المحكمة قد لاحظت ان عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين . الاولى : عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية : عند استبدالها باعمدة مستديرة في الفترة من ٢١

والمحكمة لا توافق على هذا الرأي لأنه أولا وقبل كل شيء فإن التعبيرين اللذين تحددان في عام ١٩٠٦ وتحديدا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما في الاعلانين المصري والبريطاني في عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فنى خاص بمعنى انهما يشيران فقط الى وصف رسم خط الحدود في الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة في اتفاق سنة ١٩٠٦ ولا يمكن ان يكون معنى اعلاني بريطاني العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ ان تعيين الحدود كما حدث عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن اغفاله وهذا امر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لان كلا من بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتتا باجراء عمليات ورسم خرائط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ولم تشكل أى من الدولتين على الإطلاق في الخط المرسوم المحدد وكذلك فإنه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق اذا كان يمكن الإشارة فحسب وبصورة مباشرة الى اتفاقية سنة ١٩٠٦ . ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وقهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهي الفترة التي يشار اليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب او بشأن تأكيد ما توصلت اليه المحكمة فقد بحثت المحكمة ايضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات اخرى للوضع الذي كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة . وبنفس الطريقة تدرس المحكمة أى تطوره صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما ان الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ ايضا ان تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل الى الحد الذي قد تكشف به او توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لاية علامة حدود بخلاف هذا الموضع او ذلك الذي تطلب مصر او اسرائيل تحديده والمسجل في الملحق الاضافة « ا » . ب : موضع العلامات الأربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها في ثلاث مجموعات هي العلامات التسع الواقعة في اقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة في منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة في طابا .

١ - العلامات التسع الواقعة في اقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم الى ان ايا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء في المرافعات الخطية او الشفهية بعلامات الحدود الواقعة في اقصى الشمال . وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة ان المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففي اربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة امتار كما تراوحت هذه المسافات في اربع حالات اخرى ما بين ٢٤ و ٦٥ مترا وفي حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا .

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهريه للأطراف المعنية فضلا عن انه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين او هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

اما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود او غير ذلك من انواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير اوين وواد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البيئية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن كل ذلك لم يؤد الى أية نتائج قاطعة .

الادعاءات الخاصة بالوجود التركي في وادي طابا في الاعوام التي تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة .

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج التي احيلت اليها وتدفع ضد المواضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا كانت علامة باركر هي في الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لا ينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلغراف او علامات الحدود كانت موجودة في اى وقت من الاوقات في اى من الموضعين . وعلاوة على ذلك فان الخطوط التي تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتتعد على قمة التل الشرقي المطل على وادي طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦ .

اما ادعاء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذي قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لا بد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك ايضا فترة الانتداب . وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية في الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل .

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود .

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم اى دليل يتعلق بهذه النقطة . وقد اقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك في عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ في هذه المهمة في هذا الوقت او في اى وقت لاحق ولذا استقرت هيئة التحكيم على انه لا يوجد اساس للدفاع الذي قدمته اسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل في اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع في موضع يختلف عن ذلك الذي وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى في حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت في نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساس موقع عمود التلغراف وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية في عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الاخيرة على خط الحدود في هذا الوقت . اما حجة اسرائيل التي تشير الى ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة في عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانها ليست الا كتلة حجرية وضعت في وقت لاحق في هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطيء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقر في مسألة صحة هذه الحجة الاسرائيلية من عدمها وقد استندت في قرارها الى الحقائق التي لا يتطرق اليها الشك . وأشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على أنه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود في موضع علامة الحدود رقم ٩١ التي تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود . وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على انها علامة للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الاساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا

ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحة لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات او اذا كانت هناك بعض اوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط . ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض . ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي اقيمت جديدا فان الادلة التي قدمتها الاطراف للمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت في قرارها الى معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذي قدمته مصر اقرب إلى هذا الخط المستقيم بين علامتي الحدود المتجاورتين من اسرائيل .

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة

بالنسبة لعلامة الحدود الاخيرة رقم ٩١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطئ الغربي من خليج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين أحدهما يقع على هضبة جرانيتية والاخر يقع عند بئر طابا في حين حددت مصر موقعها عند النقطة التي اصرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الاطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود في موقع عند منحدر صخري قبالة شاطئ طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ . وقد اخفقت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بإزالة جزء من المنحدرات التي اقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ . وكان أحدهما يقع في اسفل الحد الغربي للنتوء الجرانيتي بينما كان الآخر يقع في بئر طابا في قاع الوادي . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذي حددته مصر . وقد ذهبت اسرائيل في دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هي امر ملزم حيث ان اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الحدودية على اساس نقاط تتيج فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة . وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية - كانت علامة قائمة - بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر وارض فلسطين التي كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب . قررت الهيئة في حكمها ان العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم في جميع الحجج الاخرى التي قدمت لصالح الموضعين الاسرائيليين البديلين . وهي حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود في الكتاب السنوي الاحصائي لمصر في عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهي خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى

- ١ - ان مصر واسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى وملزم .
- ٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام في اسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .
- والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى ابداهما الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود

الحكم كما نطقه القاضى

- ولهذه الاسباب وبعد المداولات فان المحكمة
- ١ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٧ تقع في الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم الموقعة في الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦ .
 - ٢ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع في الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٣ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع في الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٤ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٥ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٦ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٤٦ تقع في الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٧ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥١ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٨ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٩ - تقر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ١٠ - تقر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١١ - تقر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٦ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٢ - تقر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٣ - تقر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٤ - تقر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٥ - تقر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به الى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ . والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ لم تؤثر على قرار المحكمة . وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا . وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى في آخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية .

ثم بحثت المحكمة في النهاية ما اثير من انه اذا ما كانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هي علامة الحدود الاخيرة خلال الفترة الحرجة كما انها لم تكن قائمة في نقطة رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى اسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود في صور باركر لا يمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ٩١ لم تكن هي اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وترى اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية في نقطة رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة . قد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح انهم اشاروا في عام ١٩٠٦ الى علامة باركر وليس الى علامة الحدود ٩١ وينبغى مع ذلك ان ناخذ في الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة في سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة في الفقرة الاولى ولا يمكن ان تكون في الوقت نفسه العلامة قبل الاخيرة الواردة في سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة في عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختلف في عام ١٩٧٠ . ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة في عام ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية في ذلك الوقت امرا لا يحيد عن الصواب .

وفيما يتعلق بكلمات في موقع رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم في سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .

وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وان المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطئ خليج العقبة وما بعده .

تنفيذ الحكم

فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الآتى :

(عن مجلة المصور : ٧ اكتوبر ١٩٨٨)

الكشاف التحليلي لمجلة السياسة الدولية ١٩٨٨

- آية الله طلقاني :
- أضواء على دور آية الله طلقاني في الثورة الإيرانية (وليد محمود عبد الناصر) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
ابراهيم بدوي الشيخ :
الدورة الأولى للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان . أديس أبابا نوفمبر ١٩٨٧ . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .
ابراهيم سعد الدين :
- أزمة النظام الاشتراكي والاصلاحات السوفيتية الجديدة ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٢ - ١٠٥٤ .
ابراهيم عرفات :
- ندوة تحليل السياسات العامة - جامعة القاهرة ١٩٨٧ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٤ - ٥٩٨ .
أبو السعود ابراهيم :
- كشاف تحليلي لمجلة السياسة الدولية عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .
الاتحاد السوفيتي :
- الاتحاد السوفيتي من الداخل (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٣٩ - ١١٤٧ .
- إضطرابات الأرمن في الاتحاد السوفيتي (أمانى الطرابيشي) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨٦ - ٨٨٩ .
- الانسحاب السوفيتي من أفغانستان . ودوافعه وإحتمالاته المستقبلية (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٥١ .
- البريسترويكا وإنعكاساتها على أوروبا الشرقية (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥٢ - ١٢٦٤ .
- الصداقة المصرية السوفيتية (بطرس بطرس غالي) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ - ٩٧٥ .
- قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ - ٤٨٢ .
اثيوبيا :
- إتفاق أثيوبيا والصومال : هدنة مؤقتة أم تسوية نزاع ؟ (فتحي حسن عطوة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١ .
- أثيوبيا وتجربة التحول الاشتراكي (عبد المالك ابراهيم سالمان)
- ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٣٤ - ٢٣٩ .
أحمد أبو الحسن زود :
- التجديد السياسي والخبرة الإسلامية (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٩٢١ - ٩٢٢ .
أحمد طه محمد :
- التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين . القاهرة مارس ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩١٥ - ٩٢٠ .
أحمد عبد الله :
- تعقيب على موضوع قراءة الخطاب السياسي السوفيتي ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨ - ١٠٨٢ .
أحمد كمال أبو بكر :
- الضفة الغربية بين الأردن والمنطقة واسرائيل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣ .
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ .
أحمد يوسف أحمد :
- قضية الوحدة اليمنية . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٧١ .
أحمد يوسف القرعي :
- تهنة مجلة السياسة الدولية لحصوله على جائزة نقابة الصحفيين بالقاهرة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٥ .
- كتب حديثة وردت لمجلة السياسة الدولية (عرض كتب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
- ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٢٥ - ٦٢٧ .
- ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٥ - ٩٣٦ .
- ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٨ - ١٢٤٩ .
- ميثاق أديس أبابا نظرة معاصرة ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٠٩ - ٧١١ .
- ندوة العنصرية والصهيونية . القاهرة مارس ١٩٨٨ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .
- ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول إستشراف مستقبل الوطن العربي تونس أكتوبر ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها صنعاء سبتمبر ١٩٨٨ ع

- ١٩٨٨ ص ٦٩٢ - ٧٠٦ .
- عرض لمباحثات جنيف للحد من الاسلحة الاستراتيجية (يحيى الشيمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .
 - اطفال :
 - التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥ .
 - اعلام :
 - تنسيق الاعلام الافريقى والدور المصرى (جوزيف رامز امين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٥ - ٨٤٨ .
 - نماذج التدفق الدولى للانباء (سعيد محمد السيد) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٢٢ - ١٠٢٨ .
 - افريقيا :
 - ابعاد أزمة المديونية الافريقية (سامح محمود ابو العينين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٢٤ .
 - ابعاد التعاون الاسرائيلى الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية (امير كمال دسوقي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .
 - ترتيبات الامن الافريقى (عزمى خليفة : ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠ .
 - تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقى (امانى محمود فهمى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٣٥ - ٨٤٤ .
 - ٢٥ عاما على إنشاء منظمة الوحدة الافريقية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٠٧ - ٧٨١ .
 - العمل الافريقى المشترك في ربع قرن (بطرس بطرس غالى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٠ - ٦٦٥ .
 - افغانستان :
 - الانسحاب السوفيتى من افغانستان دوافعه وإحتمالاته المستقبلية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ (عرض مقالات سوسن حسين) ص ٩٤١ - ٩٥١ .
 - الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان (إيهاب الشريف) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢ .
 - اقتصاد :
 - ابعاد أزمة المديونية الافريقية (سامح محمود أبو العينين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٢٤ .
 - الاقتصاد المصرى والرؤية الأمريكية (نزيهة الأفندى) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٠ - ١١٨٧ .
 - الاونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ .
 - حول أزمة ديون الدول المراجعة (رضا هلال) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١ .
 - اكينو ، كورازون :
 - حكومة اكينو وأفاق المستقبل (امانى محمود فهمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١ .
 - السيد امين شلبى :
 - ندوة الحوار الصينى المصرى بكين اكتوبر ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨٠ - ٢٨٩ .
 - السيد عبد المطلب غانم :
 - الاستبداد البيروقراطى والتطور الديمقراطى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ .
 - السيد يسن :
 - تعقيب على قراءة الخطاب السياسى السوفيتى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨

- ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨ .
- الأردن :
- أنظر : المملكة الأردنية الهاشمية .
- إرهاب :
- إختطاف الطائرات والارهاب الدولى (فتحى على حسين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨١ - ٨٨٥ .
 - إسماع الغزالي حرب :
 - تقديم ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان . ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٧٨ - ٧٩ .
 - ندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١٩ - ١٢٢ .
 - إستراتيجية :
 - الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران قرار مجلس الأمن (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥ .
 - الأبعاد العسكرية لمعاهدة إزالة الصواريخ (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤١٧ - ٤٢٦ .
 - السياسة الأمنية لاسرائيل وجنوب أفريقيا (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٦٠٣ .
 - إسرائيل :
 - ابعاد التعاون الاسرائيلى - الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .
 - الاحتلال الاسرائيلى والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف ابو سمرة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦ .
 - إنتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع الاسرائيلى (محمد على المداح) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨ .
 - إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد المجيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩ .
 - الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (راجية ابراهيم صدقى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .
 - الانتفاضة الفلسطينية وإنعكاساتها على الرأى العام الغربى (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤ .
 - الانتفاضة وإتجاهات الرأى العام في إسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥ .
 - الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .
 - السياسة الأمنية لاسرائيل وجنوب أفريقيا (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ .
 - صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية (خالد زكريا السرجانى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٢ - ٨١٧ .
 - الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (أحمد كمال أبو بكر) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣ .
 - المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدى . ٣٢٤ (محمد فوزى سعيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢ .
 - اسلحة نووية :
 - إزالة الاسلحة النووية في البحر المتوسط (ثناء فؤاد عبد الله) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧ .
 - الاسلحة النووية : أشكالها وآثارها والأوضاع التى استحدثتها (يحيى الشيمى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ - ٩٠٧ .
 - تجارة السلام بين الدوافع والنتائج (نزيهة الأفندى) ع ٩٣ يوليو

- عبد الوهاب (ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١ .
 أيمن السيد عبد الوهاب :
 - حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لايران ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١ .
 أيمن سالم :
 - مقتطفات من وثائق الاصلاح في الاتحاد السوفيتي . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٤ - ١١٤٥ .
 إيهاب الشريف :
 - الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢ .
 إيهاب صلاح الدين :
 - دور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة في تنمية الاقتصاد المصري (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .
 إيهاب محمد محمد علي :
 - أزمة الديمقراطية في هايتي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٥ - ٥٦٨ .
 بترول :
 - منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة النفطية (وليد حذوري) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٨٣ - ١٨٩ .
 البحر الأبيض المتوسط :
 - إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط (ثناء فؤاد عبد الله) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧ .
 - الأمن والسلام في البحر المتوسط (عماد عواد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠ .
 برهان غليون :
 - الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٣٠ - ٥٣٥ .
 بطرس بطرس غالي :
 - الثورة الشعبية الفلسطينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .
 - الصداقة المصرية السوفيتية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ - ٩٧٥ .
 - العمل الأفريقي المشترك في ربع قرن ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٠ - ٦٦٥ .
 - منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٤ - ١٩ .
 بوروندي :
 - بوروندي والانتقال العسكري الثالث (طارق حسنى أبوسنة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢١ - ٢٢٦ .
 بيروقراطية :
 - الاستبداد البيروقراطي والتطور الديمقراطي (السيد عبدالمطلب غانم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ .
 القبت :
 - اضطرابات القبت : اسبابها وأبعادها (فتحى حسن عطوة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .
 تركيا :
 - أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية (خليل الشقاقي) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٠١ - ١٠٢١ .
 - قراءة تحليلية في الانتخابات التركية (جمال الدين محمد علي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

- ص ١٠٧٨ - ١٠٨٠ .
 - الوفاق الجديد ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
 أمال اسعد :
 - ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث . القاهرة أبريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٠ - ٩٢١ .
 أمانى الطرابيشي :
 - إضطرابات الأرمن في الاتحاد السوفيتي ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨٦ - ٨٨٩ .
 أمانى محمود فهمي :
 - تطور العلاقات الإقليمية في الجنوب الأفريقي ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٣٥ - ٩٤٤ .
 - حكومة اكينو وأفاق المستقبل ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١ .
 - قمة موسكو : الهدف والمغزى . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٢ - ١٢١٥ .
 - قمة واشنطن والقضايا الأفريقية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٤٧ - ٤٤٥ .
 أمريكا :
 أنظر : الولايات المتحدة الأمريكية .
 أمن :
 - أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٣ .
 - الأمن والسلام في البحر المتوسط (عماد عواد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠ .
 - ترتيبات الأمن الأفريقي (عزمى خليفة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠ .
 أمير كمال دسوقي :
 - أبعاد التعاون الاسرائيلي - الأفريقي وسمتقبل عدوة العلاقات الدبلوماسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .
 أمين هويدي :
 - تعقيب على السياسة السوفيتية والمنطقة العربية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١١٠ - ١١١٤ .
 إنفاضة الأراضي المحتلة :
 أنظر :
 - اسرائيل .
 - فلسطين .
 إنقلابات عسكرية :
 - بوروندي والانتقال العسكري الثالث (طارق حسنى أبوسنة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢١ - ٢٢٦ .
 أنور عبد الملك :
 - إنجازات اليابان وتحدياتها ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .
 أوغندا :
 - الخلاف الكيني الأوغندي من أين وإلى أين (فتحى حسن عطوة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١ .
 إيران :
 - الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٢٥ .
 - أضواء على دور آية الله طالقاني في الثورة الايرانية (وليد محمود عبد الناصر) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
 - حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لايران (أيمن السيد

- لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني (هويدا عدلى رومان) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١ تشاد :
- ليبيا الخروج من تشاد (عز الدين شمكري) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢ تعليم :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت ، تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥ تنمية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ ثناء فؤاد عبدالله :
- إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧
- التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الدولى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٢٧ - ٤٣٤ الجزائر :
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ جمال عبدالجواد :
- الثقافة والهوية ونظام الحكم والصراع حول مستقبل السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١١ - ١١٨ جمال الدين محمد على :
- قراءة تحليلية في الانتخابات التركية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى في الهند الصينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦ الجمهورية العربية اليمنية :
- قضية الو - اليمنية (احمد يوسف احمد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٦١ جنود افريقيا :
- ا - يسة الامنية لاسرائيل وجنوب افريقيا (طلعت مسلم) ع ٩٣ يو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ جوزيف رامز أمين :
- تنسيق الاعلام الافريقى والدور المصرى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٨ حافظ اسماعيل :
- الاتحاد السوفيتى الى أين ؟ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٠ - ١١٣٢
- حرب الخليج :
- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الامن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥
- أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (احمد أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (ايمن السيد عبدالوهاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١
- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض مقالات سوسن
- حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥ حسن أبوطالب :
- الاتفاقية ومهمة إعادة تحقيق النظام العالمى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٠٥ - ٤١٠
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل لبنان ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٧٤ - ١١٧٩
- جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٣ - ٧٨٧
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- قمة عمان وبناء الوفاق القومى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢
- ندوة كيف نتفهم ما يحدث في الاتحاد السوفيتى - القاهرة أبريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢ حسن نافعة :
- العرب وأزمة اليونسكو ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩ حسين فوزى :
- لم يكن الدكتور حسين فوزى مثقفا عاديا ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٥ حميد القيس :
- العلاقات الدولية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاقطار النامية في مجالات الطاقة ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٢ - ٥٧٦ خالد زغلول :
- العرب والافارقة بين عمليات المد والجزر ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٦٠ - ٧٧٠ خالد زكريا السرجاني :
- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧ الخليج العربى :
- الانسحاب المتزامن من الخليج وافغانستان (ايهاب الشريف) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (حسن أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- مجلس التعاون الخليجى كتجربة للتكامل الاقتصادى شبه الاقليمى (مجدى صبحى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٦ - ١٠٠٠ خليل الثقافى :
- أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٠١ - ١٠٢١ دول نامية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣
- حول أزمة ديون الدول الموجهة (رضا هلال) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١
- العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث (عبدالمنعم المشاط) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٧٢ - ٣٨٩ ديمقراطية :
- الاستبداد البيروقراطى والتطور الديمقراطى (السيد عبدالمطلب غانم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ ذرة :

- لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني (هويدا عدلى رومان) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١ تشاد :
- ليبيا الخروج من تشاد (عز الدين شمكري) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢ تعليم :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت ، تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥ تنمية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ ثناء فؤاد عبدالله :
- إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧
- التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الدولى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٢٧ - ٤٣٤ الجزائر :
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ جمال عبدالجواد :
- الثقافة والهوية ونظام الحكم والصراع حول مستقبل السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١١ - ١١٨ جمال الدين محمد على :
- قراءة تحليلية في الانتخابات التركية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى في الهند الصينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦ الجمهورية العربية اليمنية :
- قضية الو - اليمنية (احمد يوسف احمد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٦١ جنود افريقيا :
- ا - يسة الامنية لاسرائيل وجنوب افريقيا (طلعت مسلم) ع ٩٣ يو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ جوزيف رامز أمين :
- تنسيق الاعلام الافريقى والدور المصرى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٨ حافظ اسماعيل :
- الاتحاد السوفيتى الى أين ؟ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٠ - ١١٣٢
- حرب الخليج :
- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الامن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥
- أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (احمد أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (ايمن السيد عبدالوهاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١
- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض مقالات سوسن

انظر: أسلحة نووية

راجية ابراهيم صدقي:

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

رعوف عباس:

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوتها حتى سنة ١٩٧٠ (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٢ ، ١٢٤٣

رضا هلال:

- حول أزمة ديون الدول الموجهة ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١

روسيا:

انظر: الاتحاد السوفيتي

سامح محمود ابوالعيتين:

- أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٣٤

- أزمة الديون العالمية للعالم الثالث (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٢

سماي أحمد عابدين:

- القمر وموارده الطبيعية تراث مشترك للإنسانية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٦ - ٧٦

سعيد محمد السيد:

- نماذج التدفق الدولي للأنباء ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٢٢ - ١٠٣٨

سلوى محمد حبيب:

- منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينات ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧١٢ - ٧٢٨

سمية محمود عفيفي:

- السفارات في الاسلام (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢

السعودية:

انظر المملكة العربية السعودية

السودان:

- الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل (متصور خالد) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٩ - ١١٥٨

- السودان وإمكانية الاختراق الإيراني (مجدى على عبيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٢٥ - ٥٢٩

- الوحدة الوطنية والسلام في السودان (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٧٧ - ١٥٨

سوسن حسين:

- الانتفاضة وإنعكاساتها على الرأي العام الغربي (عرض مقالات) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانسحاب السوفيتي من أفغانستان دوافعه واحتمالاته المستقبلية (عرض مقالات) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٥١

- البريسترويكا وإنعكاساتها على أوروبا الشرقية (عرض مقالات) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥٢ - ١٢٦٤

- دبلوماسية الصراع العراقي الإيراني (عرض مقالات) ع ٦١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥

شولتز، جورج:

- جولة شولتز ومستقبل التسوية (حسن أبو طالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٢ - ٧٨٧

الصراع العربي الاسرائيلي:

- جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية (حسن أبو طالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٢ - ٧٨٧

- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف أبوسمرة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦

- انتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع الاسرائيلي (محمد علي المداح) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد الحميد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (راجية ابراهيم صدقي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

- الانتفاضة الفلسطينية وإنعكاساتها على الرأي العام الغربي (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في اسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣

- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلي للسعودية (خالد زكريا السرجاني) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧

- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (أحمد كمال أبو بكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي (محمد فوزي سعيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢

صلاح عبداللطيف:

- نشأة وتطور الأحزاب الجنوبية في السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٣ - ٨٧

صلاح فوزي:

- مؤتمر النظام السياسي في مصر الاستمرار والتغيير ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٨ - ٩١٥

الصومال:

- اتفاق أثيوبيا والصومال هدنة مؤقتة أم تسوية للنزاع (فتحى حسن عطوة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١

الضفة الغربية:

انظر: الصراع العربي الاسرائيلي ، فلسطين

طارق حسنى أبوسنة:

- بوروندى والانقلاب العسكى الثالث ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٦ - ٢٢١

طاقة:

- العلاقات الدولية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والقطار النامية في مجالات الطاقة (حميد القيس) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٢ - ٥٧٦

طلعت أحمد مسلم:

- الأبعاد الاستراتيجية بقبول إيران لقرار مجلس الأمن ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥

- الأبعاد العسكرية لمعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والأقصر مدى (ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤١٧ - ٤٢٦)

- السياسة الأمنية لاسرائيل وجنوب افريقيا ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣

- عثمان الرواف :
- صائد الجواسيس (عرض الكتاب) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٦ - ٩٢٩
العراق :
- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥
- التطورات الاخيرة في حرب الخليج (حسن ابو طالب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (ايمن السيد عبد الوهاب) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١
- دبلوماسية الصراع العراقي الايراني (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠١ - ٣١٥
عز الدين شكري :
- التغيير السياسي في تونس وأرق النظام ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٤٢ - ٥٥١
- ليبيا الخروج من تشاد ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢
- المغرب العربي الكبير وآليات الوحدة والتجربة ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٠ - ٨٠٨
عزت سعد الدين :
- افريقيا والتسوية القانونية للمنازعات الدولية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٤٧ - ٧٥٩
عزمي خليفه :
- انعكاسات الأمن الافريقي على الأمن المصري ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٧١ - ٨٧٧
- ترتيبات الأمن الافريقي ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠
عصام الدين فرج :
- العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٩ - ٣٠٠
علاء سالم :
- الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في اسرائيل ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥
- كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٧ - ٥٦٤
علاقات دولية :
- الاتفاقية (مهمة إعادة تحقيق النظام العالمي وحسن ابو طالب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ١٤٠٥ - ٤١٠
- حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي (هالة مصطفى) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٠ - ٨٩٨
- النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر (نازلي معوض احمد) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨٣ - ١١٠٣
علي الدين هلال :
- تقديم ملف السياسة الدولية ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٠ - ١٠٤١
عماد جاد :
- العلاقات الدولية (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧
- قضايا الشرق الاوسط في القمة الامريكية السوفيتية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٣٥ - ٤٣٨
عماد عواد :
- الأمن والسلام في البحر الابيض المتوسط ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠

- طله عبدالعليم طه :
- مازق الاشتراكية وإعادة البناء بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٥٥ - ١٠٦٨
عادل حسن :
- نحن والاتحاد السوفيتي ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٤ - ١١٤١
عالم ثالث :
انظر : دول نامية
عالم عربي :
- الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (وليم سليم قلادة عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨
- العرب وأزمة اليونسكو (حسن نافعة) ع ٩٣ اكتوبر ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩
- قضية الوحدة اليمنية (احمد يوسف احمد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٧١
- المغرب العربي الكبير وآليات الوحدة والتجربة (عز الدين شكري) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨
- قمة عمان وبناء الوفاق القومي (حسن ابو طالب) ٩١٤ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢
- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي (محمد فوزي سعيد) ع ١٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢
- الموقف الامريكي من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦
عبد الرحمن اسماعيل الصالح :
- دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٢٩ - ٧٤١
عبد العاطي محمد :
- أمن مصر القومي (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٩ - ٩٢١
عبد الفتاح الجبالي :
- صناعة التبعية (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢٣ ، ٦٢٤
عبد الله الاشعل :
- قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي والنظام العالمي (عرض كتاب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٩ - ١٢٤١
- المؤتمرات الاسلامية (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٩ - ٦١١
ب.عبد المالك ابراهيم سالم :
- اثيوبيا وتجربة التحول الاشتراكي ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٣٤ - ٢٣٩
عبد المنعم المشاط :
- العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٧٢ - ٣٨٩
عبد المنعم سعيد :
- تعقيب على النظرة السوفيتية الجديدة والتوازن في العالم المعاصر ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠١ - ١١٠٣
- الموقف الامريكي من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦
عثمان الجوهري :
- الكشف التحليلي لمجلة السياسة الدولية عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٤ - ٣٣٣

عمران الشافعي :

- اتفاقية واشنطن المغزى والمرقب . ع ٩٢٤ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٨ - ٤٠٤

- ندوة حول الشرق الاوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ . ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ - ٦٠٠

عمرو مصطفى كمال حلمي :

- الأونكتاد السابع وازمة التنمية في الدول النامية . ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣

- منطقة الوحدة الافريقية وازمة التنمية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٤٢ - ٧٤٦

عمرو هاشم ربيع :

- أمن الكويت في معترك حرب الخليج ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢

- السلطة التشريعية في السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ (عرض كتاب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٣ - ١٢٤٥

- الفلاشا . الحياة والمحاكمة (عرض كتاب) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢

- مشكلة كمبوديا في العلاقات الامريكية السوفيتية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٥٦ - ٤٦٥

غادة رافت .

- تحرير الاقتصاد في الدول النامية (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩

- رأى العام والاعلام والحرب النفسية (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

غزة .

انظر : الصراع العربى الاسرائيلى ، فلسطين

فتحى حسن عطوة :

- اضطرابات التيت : اسبابها وابعادها ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٠ - ٢٥٢

- اتفاق اثيوبيا والصومال هدنة مؤقتة ام تسوية للنزاع ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١

- الخلاف الكينى الاوغندى من اين الى اين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١

فتحى على حسين :

- الاحزاب السياسية في العالم الثالث (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

- اختطاف الطائرات والارهاب الدولى ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨١ - ٨٨٥

- هجرة اليهود السوفيت في علاقات القوتين العظميين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٣٩ - ٤٤٦

القليبين

- حكومة اكينو وافاق المستقبل (أمانى محمود فهمى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١

فلسطين

- الاحتلال الاسرائيلى والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف ابو سمرة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦

- انتفاضة الاراضى المحتلة والمجتمع الاسرائيلى (محمد على انداح) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد المجيد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩

- الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على الرأى الغربى (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط (راجية ابراهيم صدقى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

- الانتفاضة واتجاهات الرأى العام في اسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٣

- الضفة الغربية بين الاردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال ابو بكر) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

هوزى منصور :

- تعقيب على مآزق الاشتراكية واعادة البناء والواقع في الاتحاد السوفيتى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٧ ، ١٠٦٨

قانون البحار :

- الموقف الامريكى من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦

قبرص :

- الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص (نجوى ابراهيم محمود) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤

قطر :

- توجهات السياسة الخارجة في دولة قطر (يوسف محمد عيدان) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٦ - ٥٤٢

كتب/عرض ونقد :

- الاحزاب السياسية في العالم الثالث (عرض فتحى على حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

- ازمة الديون العالمية للعالم الثالث (عرض سامح محمود ابو العينين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٢

- الاقليات والاستقرار السياسى في الوطن العربى (عرض وليم سليمان قلادة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨

- أمن مصر القومى (عرض عبد العاطى محمد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٩ - ٦٢١

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ (عرض رؤوف عباس) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٢ ، ١٢٤٣

- التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥ (عرض محمود العوش) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦

- التجديد السياسى والحيرة الاسلامية (عرض احمد ابو الحسن زبو) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢١ ، ٦٢٢

- تحرير الاقتصاد في الدول النامية (عرض غادة رافت) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩

- حل الصراع الدولى (عرض حسن بكر احمد) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤١ ، ١٢٤٢

- دور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق المشتركة في تنمية الاقتصاد المصرى (عرض ايهاب صلاح الدين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٠ ، ٣٠١

- دور وكالات الانباء الاقليمية ومجمع وكالات انباء عدم الانحياز في تحقيق التوازن العالمى (عرض / -) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٦ ، ١٢٤٧
- الراى العام والاعلام والحرب النفسية (عرض غادة رأفت) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥
- السفارات فى الاسلام (عرض سمية محمود عفيفى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٠ - ٩٣١
- سكان مصر : قراءة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٢ ، ٩٣٣
- السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية فى العالم العربى (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩
- السلطة التشريعية فى النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ (عرض عمرو هاشم ربيع) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٣ - ١٢٤٥
- الشرق الاقصى : الصين واليابان (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢٤ ، ٦٢٥
- السياسة الخارجية لليونان تجاه حلف الاطلنطى ابان فترة الحكم العسكرى ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (عرض محمد على المداح) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨
- مساند الجواسيس (عرض عثمان الرداف) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٦ - ٩٢٩
- صناعة التبعية (عرض عبد الفتاح الجبالى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢٣ ، ٦٢٤
- العلاقات الدولية (عرض عماد جاد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧
- العلوم السياسية : دراسة فى الاصول والنظريات والتطبيق (عرض عصام الدين فرج) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٩٩ ، ٣٠٠
- الفلان : الخيانة والمحاكمة (عرض عمرو هاشم ربيع) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢
- قضية فلسطين فى ضوء القانون الدولى والنظام العالمى (عرض عبد الله الاشعل) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٩ - ١٢٤١
- المقاومة فى قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ (عرض محمود طه شبة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥
- المؤتمرات الاسلامية (عرض عبد الله الاشعل) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٩ - ٦١١
- الوجود المصرى اليوجوسلافى فى افريقيا (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٧ ، ١٢٤٨
- كشافات :
- الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية عام ١٩٨٧ (اعداد عثمان الجوهرى اشراف ابو السعود ابراهيم) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٤ - ٣٣٣
- كمال المنوفى :
- التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت تحليل مضمون المؤسسات الدراسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥
- كمبوديا :
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى فى الهند الصينية (جمال الدين محمد على) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦
- مشكلة كمبوديا فى العلاقات الامريكية السوفيتية (عمرو هاشم ربيع) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٦ - ٥٥٧
- كويت :
- القمر وموارده الطبيعية تراث مشترك للانسانية (سامى احمد عابدين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٦ - ٧٦
- كوريا الجنوبية :
- كوريا - ج ورياح التغيير الديمقراطية (علاء سالم) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٧ - ٥٦٤
- الكويت :
- التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥
- امن الكويت فى معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- كينيا :
- الخلاف الكينى الاوغندى من اين الى اين (فتحى حسن عطوة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١
- لبنان :
- الايكاد الامنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية (محمد على المداح) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٩٢ - ٧٩٩
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل لبنان (حسن ابو طالب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٧٤ - ١١٧٩
- ليبيا :
- ليبيا والخروج من تشاد (عز الدين شكرى) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢
- مالوال ، يونا :
- حول جذور النزاع الرامنة فى جنوب السودان (ترجمة منار الشوربجى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٠ - ٨٢
- مجدى صبحى :
- مجلس التعاون الخليجى كتجربة للتكامل الاقتصادى شبه الاقليمى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٦ - ١٠٠٠
- مجدى على عبيد :
- السودان وامكانية الاختراق الايرانى ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٢٥ - ٥٢٩
- المجر :
- ابعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى المجر (هويدا عدلى رومان) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٣ - ١٢٠٦
- مجلس التعاون الخليجى :
- انظر : الخليج العربى .
- محمد السيد سعيد :
- تعقيب على أزمة النظام الاشتراكى والاصلاحات السوفيتية الجديدة ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٩ - ١٠٥٤
- محمد بشير حامد :
- نشر السلطة والتكامل القومى فى جنوب السودان (ترجمة منار الشوربجى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٧ - ١٠٠
- محمد سيد احمد :
- السياسة السوفيتية والمنطقة العربية ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠٤ - ١١١٤
- محمد عبداللاه :
- تعقيب على النظرة السوفيتية الجديدة والتوازن فى العالم المعاصر ع

٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠٠ ، ١١٠١
محمد علي المداح :

- الأبعاد الأمنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٩٢ - ٧٩٩

- إنتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع في إسرائيل ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- السياسة الخارجية لليونان تجاه حلف الاطلنطي إبان فترة الحكم العسكري ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩ ، ٢٩٨

محمد فوزي سعيد

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢ .

محمد قدرى حسن

- رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصرى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٣ - ١٩٨

محمود الدعوش

- التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦

محمود طه شبيحة

- المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥

مصر

- الاقتصاد المصرى والرؤية الأمريكية (نزيرة الأفندى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨ - ١١٨٧

- آفاق العمل السياسى المصرى في المرحلة المقبلة (ندوة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ - ١٨١ التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥

- رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصرى (محمد قدرى حسن) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٣ - ١٩٨

- الصداقة المصرية السوفيتية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ - ٩٧٥

- منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧ (بطرس بطرس غالى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٤ - ١٩ .

- نحن والاتحاد السوفيتى (عادل حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٤ - ١١٤١

مصطفى كامل السيد :

- قراءة في الخطاب السياسى السوفيتى ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٩ - ١٠٨٢

معز سعد دريد :

- مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة يناير ١٩٨٨ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ - ٦٠٣ المغرب :

انظر المملكة المغربية

المغرب العربى :

- المغرب العربى الكبير وآليات الوحدة والتجربة (عزالدين شكرى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٠ - ٨٠٨

مقالات دوريات عرض ونقد :

- الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها . على الرأى العام الغربى

(عرض سوسن حسين) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانسحاب السوفيتى من أفغانستان دوافع وإحتمالات المستقبلية (عرض سوسن حسين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٥١

- البريسترويكا وانعكاساتها على أوروبا (عرض سوسن حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٩٥٢ - ١٢٦٤

- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض سوسن حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥

المملكة الاردنية الهاشمية :

- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

المملكة العربية السعودية :

- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية (خالد زكريا السرجانى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧

المملكة المغربية :

- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢

منصور خالد :

- الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٦ - ١١٥٨

- العوامل الخارجية في الصراع السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٠١ - ١١٠

منظمة الأوبك :

انظر : بترول

منظمة الوحدة الافريقية :

انظر : افريقيا

منظمة اليونسكو :

- الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية (برهان غليون) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٠ - ٥٣٥

- العرب وأزمة اليونسكو (حسن نافعة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩

مؤتمرات وندوات :

- آفاق العمل السياسى المصرى في المرحلة المقبلة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ - ١٨١ .

- التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافريقيين (احمد طه محمد) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩١٥ - ٩٢٠

- اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب (ابراهيم بدوى الشيخ) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٣ ، ٥٩٤

- قمة عمان وبناء الوفاق القومى (حسن أبوطالب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢

- قمة موسكو : الهدف والمغزى (امانى محمود فهمى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٢ - ١٢١٥ .

- قمة واشنطن والعلاقات الامريكية السوفيتية (ملف السياسة الدولية) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ - ٤٨٢

- المؤتمر الدولى الثالث للدراسات الآسيوية عن القارة الآسيوية والتعاون الدولى . إيطاليا ابريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٣ .

- مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية . القاهرة يناير ١٩٨٨

(معز سعد دريد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ - ٦٠٣

- مؤتمر النظام السياسى في مصر الاستمرار والتغير . القاهرة

- هفاء عبد السلام العبدى :
 - سكان مصر قراءة تحليلية في تعداد عام ١٩٨٦ (عرض كتاب) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٢ ، ٩٢٣
 - السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية في العالم العربى (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩
 - الشرق الأقصى : الصين الشعبية واليابان (فوزى درويش ، عرض كتاب) ص ٦٢٤ ، ٦٢٥
 هويدا عدلى رومان :
 - أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى المجر ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٣ - ١٢٠٦
 - لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركى اليونانى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١
 - ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات القاهرة ابريل ١٩٨٨ . ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .

وثائق :

- إتفاق تعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى . بيان مشترك موسكو مايو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٥ - ١٢٧٧
 - إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٤٠ - ١٥٠
 - إعلان أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٧٩ - ٧٨١
 - إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦ البرنامج المقترح للعمل الوطنى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٠ - ١٥١ .
 - برنامج أديس أبابا أغسطس ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
 - برنامج التعاون بين جمعية الصداقة المصرية السوفيتية موسكو يوليو ١٩٨٧ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢
 - بيان حول مساعى السلام ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
 - بيان صحفى لوزارة الخارجية المصرية عن مفاوضات السلام فى أنجولا واستقلال ناميبيا ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٥ .
 - بيان صحفى عن زيارة رئيس جمهورية فنزويلا لمصر يونيو ١٩٨٨ ع ٩٢ يوليو ص ٩٦٣ ، ٩٦٤ .
 - بيان صحفى عن زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية بورتوريكو فى سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٢
 - بيان كمبالا للبحث عن السلام ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
 - بيان مشترك بين مصر وبورتوريكو القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ .
 - بيان مشترك بين مصر وتشاد . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٩ ، ١٢٨٠
 - بيان مشترك بين مصر وساو تومى وبرنسيب . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٨ - ١٢٧٩ .
 - بيان مشترك بين مصر وبوليفيا القاهرة سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٣ .
 - بيان نيروبي للسعى من أجل السلام ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
 - الحزب الشيوعى السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ .
 - الميثاق المشترك للأحزاب الأفريقية السودانية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
 - نص البيان المشترك بمناسبة عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٤ ، ٩٦٥ .
 - وجهة نظر الجبهة القومية الإسلامية إزاء مسألة جنوب السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٢ - ١٥٥ .

- ديسمبر ١٩٨٧ (صلاح فوزى) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٨ - ٩١٥ .
 - ندوة تحليل السياسات العامة . جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٨٧ (ابراهيم عرفات) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٤ - ٥٩٨
 - ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات (هويدا عدلى دومان) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .
 - ندوة الحوار الصينى المصرى . بكين . أكتوبر ١٩٨٧ (السيد أمين شلبى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨٠ - ٢٨٩ .
 - ندوة دولية حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ (عمران الشافعى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ - ٦٠٠
 - ندوة العنصرية والصهيونية . القاهرة مارس ١٩٨٨ (احمد يوسف القرعى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٣ - ٦٠٥
 - ندوة كيف تفهم مايجرى فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ابريل ١٩٨٨ (حسن ابوطالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢ .
 - ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول إستشراف مستقبل الوطن العربى . تونس أكتوبر ١٩٨٧ (احمد يوسف القرعى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
 - ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (احمد يوسف القرعى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨
 - ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث (آمال اسعد) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٠ ، ٩٢١
 نازلى معوض احمد :

- النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن مع العالم المعاصر ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨٣ - ١١٠٣
 نبیه الاصفهاني :
 - قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٢ - ٣٩٧ .
 نجوى ابراهيم محمود :
 - الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤
 نبیه الاصفهاني :
 - قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٣ - ٣٩٧ .
 نجوى ابراهيم محمود :
 - الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤
 نزع السلاح :
 انظر :
 اسلحة نووية
 فزيرة الافندى :
 - الاقتصاد المصرى والرؤية الامريكية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص .
 - تجارة السلاح بين الدوافع والنتائج ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٩٢ - ٧٠٦
 هالة مصطفى :
 - حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٠ - ٨٩٨
 هاييتى :
 - أزمة الديمقراطية فى هاييتى (ايهاب محمد محمد على) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٥ - ٥٦٨

- وجهة نظر حزب الأمة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وحيد عبد المجيد :

- إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٢٤٤ - ٢٥٩ .

وطن عربي :

انظر

عالم عربي

الولايات المتحدة الأمريكية :

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
(راجيه ابراهيم صدقي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .

- قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة
الدولية) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٨٢ .

- الموقف الأمريكي من قانون البحار لانعكاساته على المصالح العربية
(عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦ .

وليد خدوري :

- منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة البترولية ع ٩١
يناير ١٩٨٨ ص ١٨٢ - ١٨٩ .

وليد محمود عبد الناصر :

- أضواء على دور آية الله طلقاني في الثورة الإيرانية ع ٩٢ أبريل
١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .

وليم سليم قلادة :

- الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (عرض كتاب) ع
٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨ .

البلبلان :

- إنجازات اليابان وتحدياتها (انيس نعمة الله) ع ٩١ يناير ١٩٨٨
ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .

يحيى الشبيبي :

- الأسلحة النووية اشكالها وأثارها ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ -
٩٠٧ .

- مباحثات جنيف للحد من الأسلحة الاستراتيجية ع ٩١ يناير
١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

- معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى في ضوء القانون الدولي ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٤١١ - ٤١٦ .

اليمن :

انظر

الجمهورية العربية اليمنية

يوسف أبوسمرة :

- الاحتلال الإسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦ .

يوسف محمد عبيدان :

- توجهات السياسة الخارجية في دولة قطر ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص
٥٣٦ - ٥٤٢ .

اليونسكو :

انظر

منظمة اليونسكو

اتفاقيات ومعاهدات :

- وقعت حكومة الأردن وسوريا على اتفاقية للاستغلال الأمثل لمياه
نهر اليرموك تقوم بمقتضاها الحكومة الأردنية ببناء سد وخزان ١ جز
مياها

١٩٨٧/٩/٣

- تم التوصل لاتفاق بين المقاتلين الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية
لوقف حرب المخيمات .

١٩٨٧/٩/١٢

- توقيع اتفاقية برنامج مشترك لخفض مخاطر الحرب النووية بين
الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التي قد تنفجر بطريق
الخطأ .

١٩٨٧/٩/١٥

١ توقيع اول اتفاقية في التاريخ لحماية طبقة الأوزون في الغلاف
الجوى للكرة الأرضية

١٩٨٧/٩/١٧

- وافقت مجموعة الدول النامية على فرض عقوبات جديدة ضد
حكومة جنوب افريقيا

١٩٨٧/١٠/٢

- توصلت امريكا وكندا لاتفاق تجارى يقضى على الغاء كل الحواجز
الجمركية بين البلدين .

١٩٨٧/١٠/٤

- توقيع اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية لاعادة جدولة
الديون

١٩٨٧/١٠/١٥

- اتفق مؤتمر قمة الكومنولث باستثناء بريطانيا على اقرار برنامج
عمل لتسعيد العقوبات ضد جنوب افريقيا كما قرر تقديم مساعدة
اقتصادية لدول المواجهة الافريقية

١٩٨٧/١٠/١٧

- اتفاق وزراء دفاع اتحاد دول اوربا الغربية على تدعيم بين القوات
البحرية في الخليج العربي

١٩٨٧/١٠/١٩

- معاهدة ازالة الصواريخ متوسطة المدى بين الولايات المتحدة
الامريكية والاتحاد السوفيتي

١٩٨٧/١٢/٨

- اتفاق بين اسبانيا وامريكا بشأن تخفيض الوجود العسكرى
الامريكى باسبانيا

١٩٨٨/١/١٥

- توقيع اتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتي يقضى بفترة سماح
لتسوية الديون العسكرية على مصر لمدة ست سنوات

١٩٨٨/٢/٢٢

- اتفاقية بين تايلاند ولاوس لوقف اطلاق النار

١٩٨٨/٢/٢٤

- لندرياس باباندرينو وتورجوت اوزال يوقعان اعلان مشتركاً لانتهاء
النزاع بين بلديهما

١٩٨٨/٣/٤

- وقع جورباتشوف اثناء زيارته ليوجوسلافيا على وثيقة تؤكد ان لكل
دولة شيوعية الحق في انتهاج اسلوبها الخاص

١٩٨٨/٣/١٩

- توقيع مذكرة تفاهم تحدد المبادئ التي تنظم التعاون بين مصر
والولايات المتحدة الأمريكية

١٩٨٨/٣/٢٢

- وقعت افغانستان وباكستان على اتفاقيتين اولاهما : عدم تدخل اى
من البلدين في الشؤون الداخلية للدولة الاخرى
وثانيهما : عودة ٥ ملايين مواطن افغانى من باكستان وايران الى
ديارهم

- التوقيع على اتفاقيتين جديدتين لجدولة الديون مع السويد وهيئة تنمية الصادرات الكندية ومصر
١٩٨٨/٧/٢
- توقيع بروتوكول التعاون الفنى العسكرى بين مصر والسودان
١٩٨٨/٧/٢
- اتفاق الصومال واثيوبيا على تبادل الاسرى طبقا لاتفاقية السلام بينهما في ١٩٨٨/٣/٨

- ١٩٨٨/٧/٢
- توقيع اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتشجيع الاستثمارات بين مصر ودولة الامارات العربية المتحدة
١٩٨٨/٧/١٩
- وقعت ليبيا والجزائر اتفاقية يقضى بفتح الحدود بينهما وانتقال مواطنى البلدين دون تأشيرة دخول
١٩٨٨/٧/٢١

- وقع ممثلو انجولا وكوبا وجنوب افريقيا معاهدة لانهاء القتال رسميا في جنوب انجولا وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار
١٩٨٨/٧/٢٢
- توقيع بروتوكول الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى
١٩٨٨/٧/٢٦

- ١٩٨٨/٤/٨٤
- وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقا يقضى بأن تضمن البلدان اتفاق السلام في افغانستان
١٩٨٨/٤/٨٤
- تم التوقيع في جنيف على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان

- ١٩٨٨/٤/٨٤
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجى في مجالات الامن والاقتصاديين كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية
١٩٨٨/٤/٢١
- قررت المملكة العربية السعودية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

- ١٩٨٨/٤/٢٦
- توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى في مصر وحزب الثورة الحاكم في تانزانيا

- ١٩٨٨/٥/٨
- قررت المغرب والجزائر اعادة فتح الحدود المشتركة بينهما والغاء تأشيرة الدخول لمواطنى الدولتين
١٩٨٨/٥/٢١

- وافق مجلس الشيوخ الامريكى على معاهدة خفض الصواريخ النووية متوسطة المدى التى وقعها الرئيس رونالد ريجان والزعيم السوفيتى جورباتشوف
١٩٨٨/٥/٢٨

إعداد : عثمان الجوهري
إشراف : أبو السعود إبراهيم

- The world Bank's New Role in Argentina : Soumaya S.El-Alfi (P.216)
- The elections in Pakistan. Between Democracy & Military Regime : Gamal el-Din Mohamed Ali (P.200)
- The Sino -Soviet Entente & the Prospect of a Peking Summit : Ragia I. Sedky (P.225)
- Political Unrest in Yugoslavia : Ahmed Moustafa El-Aoamila (P.232)

STRATEGIC & MILITARY SECTION :

- British Nuclear Power : Ahmed I. Mahmoud (P. 237)

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMINARS & ROUND TABLES.

- The 2nd Meeting of the General Council of the African Socialist & Democratic Parties , League : (Dr. Mustafa 'Eloui (P. 244)
- Seminar on the Private & Public Sectors in Egypt : Dr. El-Sayed A.Ghanem (P. 245)
- Seminar on the Future of Nuclear Energy in Egypt : Khaled Zaghloul (P. 248)

BOOKS REVIEWS.

- Palestine 1947. Un Partage Avorté : par Dominique Vidal & Alain Gresh .

Presented by : Emad Awad (P.251)

- Arab Political Books (P.255)
- International Press Caricatures (P.269)

PERIODICALS REVIEW : presented by : Sawsan Hussein POLITIQUE ETRANGERE No. 2 1988.

- Vers la Paix en Terre Sainte : par Walid Khaldi

-Les Arabes entre les Compromis Politiques et le Refus Ontologique : Par Ghassane Salame

- Quarante Ans de Politique Etrangère Israélienne : par Gidéon Rafael (P.262 - 286)

CHRONOLOGY OF INTERNATIONAL EVENTS :

- September , October and November 1988 (P.287)

DOCUMENT FILE.

- on Egypt's Sovereignty over Taba. (P.298)

Egypt and African countries.

The study deals with these four points according to the important role assumed by education in the conception of the foreign policy both in industrialized as well as in developing countries.

Since education is one of the tools that create a foreign policy, states have been depending upon it in their external relations to the extent that some writers have put international cultural relations on the same level of importance as commercial ones, and have presented the international scene as a world market for exchanging cultural « goods » and dealing with a strong competition aiming at winning such a market (P.34).

**- Trade in a Changing International Climate:
Ahmed el-Sayed el-Naggar**

This study deals with the new changes and developments faced actually by trade on the world level. It has three parts : dealing with the developments that have occurred in world trade, mainly during the period 1980-1987 and concerning some of its aspects during the period 1973-1987. 2) the conflicts that dominate the world market in the 1980's their motivations and their effects . 3) the decisions adopted by international trade organizations in 1987 and their impact on the international trade environment. (P.50)

□ THE FILE

□ REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT:

What motivates a regional settlement ? What are the logic and mechanisms that lead negotiations to a positive settlement ? To what extent a stability may emerge from such settlements?

This file tries to answer to these questions. The first paper is a comparative study extended to ten cases, with the aim of defining the nature of the movement that leads to regional settlements. Then come detailed exposés analyzing eight cases of regional conflicts. Some of these cases are strongly related to the diplomacy of de'tente such as Afghanistan, Southern Africa,

Kampuchea, Central America, while other are more related to the role assumed by the United Nations and other regional organizations (Irak-Iran war, African Horn, the Western Sahara, Chad). A special study deals with the Arab-Israeli Conflict.

COMPARATIVE ANALYSIS OF REGIONAL SETTLEMENTS EXPERIMENTS : Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id

- Afghanistan (Hassan Abu Taleb)
 - Southern Africa : (Khaled el-Sirgani)
 - Kampuchea : (Amani Fahmy)
 - Central America : (Emad Gad)
 - Iran-Irak War : (Hala Mustafa)
 - African Horn : (Saad Kamel)
 - The Western Sahara : (Magdi Ali Ebeid)
 - Chad-Libya : (Khaled El Awamla)
 - Study on the Arab-Israeli Conflict : (Dr. Ahmed Youssef Ahmad)
- (P.P.68-149).

□ REPORTS:

- The Palestinian State & Experiments of Governments in Exile : Ahmed Youssef el-Kara'i (P. 151)
- The PNC & the Palestinian State's Legitimacy : Ayman S. Abdel Wahab (P.159)
- American Elections and the Middle Eastern Conflict : Emad Gad (P.165)
- Parliamentary Elections in Israel : Alaa Salem (P.170)
- The Gulf Security:its Regional Dimensions : Walid M. Abdel Nasser (P.177)
- Dimensions of Political & Economic Change in Algeria : Dr. Thana. F. Abdallah (P.186)
- INDUGU From Functional Cooperation to Political Coordination : Joseph Ramez (P. 194)
- Africa : A Place for dumping Industrial Waste? : Khaled Zaghloul (P.198)
- The african Fund for Strengthening African Challenge : Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P.206)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

**Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(-First Issue : July 1965)**

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

Contents

□ **Editorial : Egyptian Diplomacy in 1988 : Dr. Boutros Boutros- Ghali. P. 4**

□ **STUDIES:**

- American Conservative Thought & the Arab-Israeli Conflict : Dr. Ibrahim A.Aziz el-Mehanna.

This study is an attempt to outline American neo-conservative thought and its conception of the foreign policy of the USA. The impact and influence of this powerful group are great in the political orientation of this country. One has to recall the determinant role played by the neo-conservatives in Jimmy Carter's fall as well as in the elaboration of most of the foreign policy adopted by President Reagan. First, the researcher deals with the conservative trend of thought in the USA and with the various conservative groups, stressing their points of agreement and of disagreement, concerning mainly the Arab-Israeli Conflict. The conclusion is a projection in the near future of the neo-conservatives . (P.22)

- Students'Exchanges in International Relations : Dr. Ragaa Ibrahim Selim.

Four main points are dealt with in this study :
1) language as a tool for education and cultural competition between states 2) international interest in student exchanges 3) the role assumed by international organizations in student exchanges 4) student exchanges between

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- AMERICAN CONSERVATIVE THOUGHT & THE ARAB- ISRAELI CONFLICT

Dr. IBRAHIM A.AZIZ EL- MEHANNA

- STUDENTS' EXCHANGES IN INTERNATIONAL RELATIONS

Dr. RAGAA I. SELIM

- TRADE IN A CHANGING INTERNATIONAL CLIMAX

AHMED E.SAYED EL- NAGGAR

- REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT

Dr. MOHAMED E.SAYED SA'ID (FILE)

- THE PALESTINIAN STATE & EXPERIMENTS OF GOVERNMENTS IN EXILE

AHMED YOUSSEF EL- KARA'I

- DOCUMENTS RELATED TO THE EGYPTIAN SOVEREIGNTY OVER TABA

Dr. YOUNAN LABIB RIZK

